

رقم	۵۹
لکھنؤ	دیانات











وفهرست الجوز الاول من كتاب فيض الاله المالك في حل ألفاظ عمدة المسالك

صفحة	صفحة
١٩٤ باب صلاة الكسوف	١٠ (كتاب الطهارة)
١٩٦ باب صلاة الاستسقاء	١٥ فصل تحمل الطهارة من كل اناطاهر
١٩٨ (كتاب الجنائز)	١٧ فصل يتدب السوال في كل وقت الاصنام الخ
٢٠٠ فصل غم يغسل الخ	٢١ باب الوضوء
٢٠١ تبسه في كيفية غسله	٢٩ باب المسح على الخفين
٢٠٢ فصل في بيان الكفن	٣٣ باب أسباب الحدوث
٢٠٤ فصل في الصلاة على الميت	٣٨ باب قضاء الحاجة
٢١٣ فصل في الدفن	٤٣ باب الغسل
٢١٨ فصل في التعزية والبيكاء على الميت	٤٦ فصل يتدأ الغسل بالتسمية
٢٢٠ (كتاب الزكاة)	٤٧ فصل يسن غسل الجمعة الخ
٢٢٣ باب صدقة المواسي	٤٨ باب التيمم
٢٢١ باب زكاة الثياب	٥٨ باب الخوض
٢٣٤ باب زكاة الذهب والفضة	٦١ باب النخاسة
٢٣٦ باب زكاة العروض	٦٨ (كتاب الصلاة)
٢٣٧ باب زكاة المعدن والركاز	٦٩ باب المواقيت
٢٣٩ باب زكاة الفطر	٧٥ باب الاذان والاقامة
٢٤٢ باب قسم الزكاة	٨١ باب طهارة البدن الخ
٢٥٢ (كتاب الصيام)	٨٤ باب ستر العورة
٢٦٧ فصل في صوم التطوع وهو ما عدا الفرض	٨٧ باب استقبال القبلة
٢٧١ فصل في الاعتكاف	٩٢ باب صفة الصلاة
٢٧٥ (كتاب الحج)	١٢٠ باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها وما يجب
٢٨٦ فصل مباحات الحج والعمرة وذو الحليفة	١٢٧ باب صلاة التطوع
٢٨٨ فصل في آداب تطلب عند الاسرام	١٣٤ باب سجود السمو
٣٠١ فصل فيما يطلب على وجه الاستعجاب عند الدخول على أم القرى زادها الله شرفا	١٣٨ فصل في سجود التلاوة والشكر
٣٢٩ فصل فيما يتعلق بطواف الوداع وأحكام ما ذكر	١٤١ باب صلاة الجمعة
٣٤٠ فصل في صفة العمرة والاحصار وفي زيارة قبره صلى الله عليه وسلم	١٥٣ فصل فيمن هو أولى بالامامة
٣٤٥ باب الاضحية	١٥٧ فصل السنة أن يقف ذكران فصاعدا خلف
٣٤٧ باب في العقبة	الامام الخ
٣٤٩ باب الاطعمة	١٦١ باب الاوقات التي تحصى عن الصلاة فيها
٣٥١ باب الصيد والذبايح	١٦٢ باب كيفية صلاة المريض وصلاة غيره
٣٥٦ باب النذر	١٦٤ باب صلاة المسافر
	١٧١ باب صلاة الخوف
	١٧٤ باب ما يخرم لبسه
	١٧٩ باب صلاة الجمعة
	١٩١ باب صلاة العيدين

# الحمد لله

الجزء الاول من فيض الاله المالك في حل ألفاظ عدة السالك وعدة  
الناسك للعالم العلامة الحبر البصر الشهامة السيد عمر  
بركات ابن المرحوم السيد محمد بركات الشامي  
البقاعي المصكي متعنا الله بجمياته  
ونفعنا بعلمه  
آمين

وبسم الله المتن المذكور

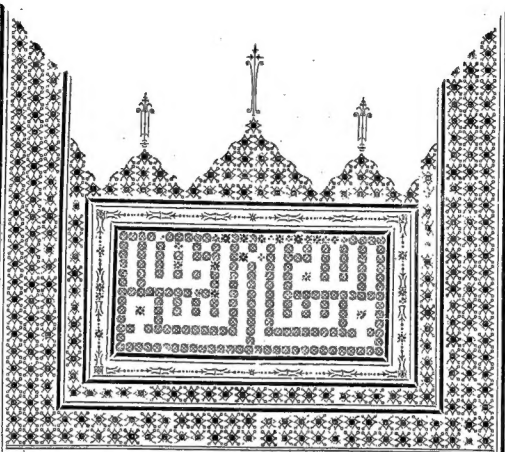
لا يجوز لاحد قانونا طببع هذا الكتاب بغير اذن مؤلفه وكل من تعدى وطبعه  
بغير اذنه يعامل على حسب قانون المطبوعات

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولا في مصر المحمية

سنة ١٣٠٩

هجرية



### (بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين)

الحمد لله الذي شرف قدر العلماء وجعلهم قدوة لاهل الارض بعد الانبياء ومن قلوبهم بالقواعد  
النفيسة بعد أن تجل عليهم بالمعارف والاسرار الالهية فجعلهم حجاباً وبرهاناً لصيانة الدين فاضل  
بهم طغيان المعادين وتوجههم بذروة المجد وحط عنهم كل حنقة وبليسة فبذلك خاضوا في قواعد  
الاصولية قتيروا الفاصمة الاحكام بنسبة صادقة وعزم تام فتنادوا الرحيل الرحيل عن عالم الملك  
والملكوت ليمت لهم المطلوب ولا يشقوا فبذلك هجروا الذيل المتنام وطابت لهم الآخرة من بين الانام  
وزهدوا في الدنيا واعتصموا بالملك العلام وبذلوا همهم لاطهار الملة الخنفسية فعدوا ونحو ما في الظلام  
وأشهد أن لا اله الا الله شهادة تكون لي حصناً حصيناً وبها أتخلص مما وقفت في الفؤاد كيناً وتكون وسيلة  
لجاني يوم الفرز الاكبر بفضل من لا يجهز شئ ولا يقهر وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله لكافة  
العرب والعجم ونظهوره اضعف الكفر وانعدم صلى الله عليه وسلم وبجاءه توسل فنسلم وعلى آله  
وأصحابه الناصرين في جميع الغزوات الملازمين لخدمته في جميع الاحوال والافاق فهم نجوم  
الارض بتشييد هذا الدين وبهم اضعف الشرك بما ضي عزهمم اليقين رضوان الله عليهم وعلى  
أئمتنا المجتهدين وعلى أتباعهم في المحبة الصادقين خذل الله من خالفهم ووقع في انزوى المدين فليس  
عندهم الا مجرد الكذب والبهتان وقد أغروا هم العين الشيطان حتى نسبوا أنفسهم الى الاجتماد انفياله  
من خسران شتان شتان بين من اصف بالهداية وبين اهل الخزي والاضلال أعادنا الله والمسلمين من  
شر أهل الويال ورزقنا اتباع أهل الشرف والاقبال بجاه سميحنا محمد وآل آيين آمين يارب  
العالمين آمين فبقول العبد الذليل المحتاج الى عفوه ولا الجليل عمر بركات كثير  
الهُفوات ابن السيد المرحوم محمد بركات سقى الله ضربه صيب الرحمت ان مختصر العلامة

الهمام شيخ الاسلام وقدوة الانام فنعنا الله بعلمه على مدى الايام الملقب بشهاب الدين أبي العباس  
أحمد بن القتب المصري ابن اؤاؤه وله تصانيف منها هذا المختصر ومختصر الكفاية ونكت التنبيه وتصحیح  
المهذب ولله بالقاهرة سنة اثنى عشر وسعمائة ومات بها في رمضان سنة ستمائة تسع وستين رحمة الله تعالى  
عليه لمطابع في المطبعة الميرية في مكة الحمية ولم يوجد له شرح يحمل مبادئه ويوضح معانيه الا شرحا  
واحدا للعلامة الجوزجری فهو شرح نفيس على هذا المختصر الانسب لكنه وقع فيه التبديل والتخريف  
بحيث لا يدرك الا من له خبرة بالتصنيف وغلط فاحش يغير المعنى واسترحاله على هذا المبنى وسببه  
أنه طبع في مطبعة بلاد مليبار ولم يوجد له مصحح في تلك الديار التمس من بعض المحبين من أهل العلم  
والكمال ان أشرحه شرحا يقع للغلق منه بالاقفال لا أوجز فيه ايجازا مخرلا ولا أطنب فيه ما طنبا  
ملا حرصا على التقرى به لهم فاصده وتخصيل ما انطوى من فوائد فتوقفت مدة ولم أر ذا الجواب  
لعلى بأن لم يكن من تخلي يمدان هذا الباب ولا يتخوض فيه الا من كان غيرة في بصائر الفنون ومدت  
عليه النصاحه خيامها اقترت لقاء العيون وبذلك البلاغة اعلاما على الضموم وقد حازت قصبات  
السبق في مراكن الفرمان وفتح صعبا للمشكلات بالبيان اكتفى أرجو من القياذ للفتاح أن  
يسبقني كأس الصلاح وأنشبه بأولي التحقيق والتدقيق ويلسني ثوب الفسكرة والنجيق ويلهمني  
سبيل الرشاد حتى لأحمد عبادي ثم بعدا التوق المذكور شرع الله لذلك صدى ويسر على معاصر  
من أمري فشرعت في شرح هذا المختصر للمسابق في الازل من القضاء والقدر يكون على طبقه من  
الاختصار ويكون للقاصرين مثلى للابكار راجيا من المولى المنان أن نعم النعمه في الامصار والبلدان  
وان يكون خالصا لوجه الكريم وموجبا للفوز بنجات النعم فعليك بلازمة هذا الموجز فتقع  
ولا تحقره فتنصرع قترى الفاظهم مسفرقة عن مخدرات الفنون وكشفة عن الغيب المكتون وسببه  
فيض الاله المالك في حل ألفاظ عدة السالك وعدة الناسك أعانني الله على اكمله يتيسر احبائه  
وافضاله ولاحظنا الاقبالنا عليه ولا ملأ منه الا له وهو حسي ونم الوكيل وما عتق ادى الاعلى  
المالك الخليل والله أسأل أن يوفقني لا كماله ولا تغيير ولا تبديل وأن يلغظني بعين العنايه والتبجيل آمين  
آمين قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف أو أفتتح أو أشتد أو لأول أو لي  
اذكل شارع في فن يضم رأي بقدر في نفسه ما جعلت التسمية مبدأه كمال المسافر فاذحل أو ارتحل فقال  
بسم الله كان المعنى باسم الله أحل أو ارتحل والاسم مشتق من السهو وهو العلو فاحل هو على وزن فعل  
نقلت حركة الواو للهم بعد نقل سكوتهم للسین فحذف الواو وتخفيفا أو في همزة الوصل توصل باللفظ بالسكان  
وهو السین لان سكوت الهم انتقل اليها ولتكون عوضا عن الواو وقيل من الوسم أي من فعله وهو وسم لان  
هذا عند الكوفيين والاشتقاق بمعنى الأخذ عندهم من الافعال وهو بمعنى العلامة فيكون الاسم علامة  
على معناه وعلى هذا فاحل اسم وسم على وزن فعل فحذف فاء الكلمة وهي الواو فثبتت السین على  
سكوتهم فاني بالهمزة عوضا عن الواو المحذوفة للتوصل المذكور فصيرونه بعد الحذف اعل فعلى الاول  
يكون من الامام المحذوفة الاعجاز كيدوم وفيه عشر لغات نظمه لبعضهم في بيت فقال

سم وسم واسم يتلث أول \* لهون سمعنا شربت الخولى

والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد والمرا دان هذا اللفظ الشريف غلب على ذات  
الله غلبة تحقيقية ان تار لاهله وهو الاله قبل حذف الهمزة وقبل الادغام وما بعده أي بعد الحذف  
والادغام فغلبه تقديرية كهذا اللفظ الشريف قاله البصري تعلقا عن حرف وعبرة المدايني على التحرير  
والله علم أي بالغلبة التقديرية ان جعل أي هذا اللفظ الشريف علما على ذاته استدا بالغلبة الحقيقية ان  
روى أصله وهو الهم لم يجعل ذاته تعالى مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله في غير ذات الله تعالى لان الغلبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بأن سبق له استعمال في غير معنى العلية وأما الغلبة التقديرية  
 فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع إمكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكن لم يستعمل فيه وحينئذ فلا  
 يطلق القول بأن الحقيقة أو تقديرية لانها بالنظر لما قبل العلية تحقيقة وإلى ما بعد العلية تقديرية  
 والظاهر أن هذا التفصيل باعتبار أصله وهو الله والاله فالاول غلبته تحقيقة والثاني تقديرية بل انه اسم  
 لكل معبود بحق ولم يستعمل الا في الله وأما الله بمذبة الصيغة فليس علميا بالغلبة لا الحقيقية ولا التقديرية  
 لان الغلبة هي ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى كلى ثم يغلب على بعض افراده فان استعمل في غير ما غلب  
 عليه كانت تحقيقة والا فتقديرية والله ليس بكلى لم يسم به سواء نسي به قبل ان يسمى وانزله على آدم في  
 جنة الاسماء قال تعالى هل تعلم له سميا أي هل تعلم احدا سمى الله غير الله واصله الله كلاما ثم ادخلوا عليه  
 الاسماء واللام ثم حذفت الهمزة طلبا للغمضة ونقلت حركتها الى اللام فصارت الاله بلامين مختصرتين ثم سكنت  
 الاله في وادغمت في الثانية التسهيل وهو عربي عند الاكثر وعند الحقيقة ان الله اسم الله الاعظم والرحمن  
 الرحيم صفتان مشبهتان بصفات اللبغة من رحم أي من مادته وهي الحروف التي ركت منها الكلمة  
 وجعلها صفتين مشبهتين انما يكون بعد قطع النظر عن المعقول به والافرن ورحم كل منهما مأخوذ  
 من فعل متعدي والصفة المذكورة لا تؤخذ الا من اللام فذلك قطع النظر عن المعقول به فكأن  
 الفعل لازم ان يبقى باب فعل الكسر الى فعل بالضم فيصير لازما أيضا والرحمن المبلغ من الرحيم لان زيادة  
 الباء تبدل على زيادة المعنى كافي قطع وقطع ولقولهم رحمن الدنيا والاخرة ورحم الخوف قيل رحيم  
 الدنيا (الجدلة) يدأ بالسملة ثم بالجدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بخبر كل امرئ ذى اى حال بهم  
 به لا يدأ نفسه بسم الله الرحمن فهو اقطع أى ناقص غير تام فيكون قلل البركة في روايه رواها  
 أبو داود والجدلة وجع الصنف رحمه الله تعالى بن الاستدعاء من عمل بالوايتين وأشارته الى انه لا تعارض بينهما  
 اذا الاستدعاء حقيقى وإضافى فالحقيقى حصل بالسملة والاضافى بالجدلة ويقال ان الاستدعاء امر عرى  
 لاحقيقى يتقدم الشرع في التأليف الى ان يتبدى بالقصود فعلى هذا الكتب المصنفة ببدوها الخطبة  
 يتبناها المشتملة على البسملة والجدلة والصلوة والسلام والحمد للفظى لغة التمام باللسان على الجليل  
 الاختيارى على جهة التجسيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة ما بالقواضل وهي  
 النعم المتعدية قد دخل في النماء الحمد وغيره وخرج باللسان التمام بغيره كالحمد النفسى وبالجميل الثناء  
 باللسان على غير الجليل ان قلنا برأى ابن عبد السلام ان الثناء حقيقة في الخير والشر وان قلنا برأى الجمهور  
 وهو الظاهر انه حقيقة في الخير فقط ففائدة ذلك أى هذا القيد تحقيق المساهمة اى اثباتها وتأكيدها  
 أو دفعه وهم ارادة الجمع بين الحقيقة والجماز عند من يجوز من خرج بالاختيارى المدح فانه يعم الاختيارى  
 وغيره بقول محدث الأثرثة على حسنها دون حمدتها وخرج به على جهة التجسيل ما كان على جهة الاستمراء  
 والسخر به فحذو ذلك أثبت العزيز بالكرم وهذا نعره لغة وما نعره في العرف فهو فعل نبى عن  
 تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم أو غيرهما كأن ذكر باللسان اعم اعتقاد بالجنان اعم عمل وخدمة  
 بالاركان كما قيل

الجدلة

افاد تكريم النعم اسمى ثلاثة • يدى ولساني والضمير المحجبا

والشكر لغته الحمد عفاى هو قيل نبى عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر وغيره ما بال  
 الخادم بالشاكر فهم مترادفان على معنى واحد وهو الثناء موعر فاصرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه  
 من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله فهو أخص من الثلاثة قبله فهو جوده توحده فينبهه وبين  
 الثلاثة عموم وخصوص مطلق فهذه ثلاث نسب وبين ككل من الحمد اللغوى والاصطلاحى العموم  
 والخصوص الوجهى فيجتمعا فيما اذا انعم علينا زيدوا ثبت عليه باللسان فيصدق عليه انه حامد لغة

لأنه صادر من اللسان وحامد عرفه مقابلته النعمة وكان التناصدا من الاركان أو القاب كما تقدم في قوله أفاد تكلم النعم الخ ولا يشترط صدور التنا من اللسان في الاصطلاح فيكون متعلقة خاصا ومورده عام على العكس من اللغوى فورد من خاص وهو اللسان ومتعلقة عام أى سواء كان في مقابلته نعمة أو لا وبين الحمد للفقوى والشكر للفقوى العموم والخصوص الوجهي أيضا وبين الحمد الاصطلاحى والشكر اللغوى الترادف فيهما لفظان مختلفان ومعناهما واحد وهو التنا على المنع فهذه ثلاث نسب أيضا فالجمله تست نسب والمحمد لفع التنا باللسان على الجليل مطلقا على جهة التعظيم وعرفا ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل وجهله الحمد خبرية لفظا انشائية معنى حصول الحمد والتنا بالتكلم مع الإذعان لمداولها ويجوز أن تكون موضوعة شرعا لإنشاء الحمد مختص بالله تعالى كما فادته الجمله الاسمية أى جملته المتبادر والخبر تفيد الحصر أى حصر المبتدأ في الخبر سواء جعلت فيه آل للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر لام الجنس كما عليه الزمخشري لأن لام الله لا اختصاص فلم يخرج فرد منه لغیره ام العهد كالتى في قوله تعالى أذهبما في الغار كما قبله ابن عبد السلام وإجازه الواحدى على معنى ان الحمد الذى جملته به نفسه وحده به انبأوه أو لبأوه مختص به والهيرة محمد بن ذكرى فرده لغیره وأولى الثلاثة الجنس لانه الشائع في هذه المقامات لانه كدعوى الشئ باللبس اذ المعنى جميع افراد الحمد مختصة بالله لأن جنس الحمد مختص به والمراد بالجنس الحقيقة والماهية ولانه المتبادر (رب) بالجرصة لله معناه المسالك لجمع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل واحد منهم يطلق عليه عالم يقال عالم الانس وعالم الجن الى غير ذلك واصله راب ناعلى انما سمى فاعل تحذفت الالف وادغمت الباء في الباء يصح ان يكون صفة مشبهة فلا تحذف وهو من التزييفه تليغ الشئ حال اختلاله الى الحمد الذى اراده الرب ولذلك سمى المسالك بالارب لانه يحفظ ما به وما يملكه ويختص المحلى بال وهو الرب بالله بخلاف المضاف لغير العاقل كفى قولهم رب البيت وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل له ما ورد في صحيح مسلم لا قبل أحدكم ربى بل سيدى ومولى أى لا قبل أحدكم على غير الله ربى بل سيدى ومولى ولا يرد قول سيدنا يوسف صلى الله عليه وسلم انه ربى أحسن مثواى لان ذلك مختص بزمانه كالسجود لغير الله فكان ذلك جازا في شريعته ولرب معان نظمها بعضهم في قوله

قرب محيط مالا ثم مدبر \* ورب كبر الخسر والمول للنعيم

ونالنا المعبود جابر كسرى \* ومصطننا والاصحاب الثابت الأقدم

وجمعنا والسيد حافظ هذه \* معان أنت للرب فادع عن نظم

رحمه الله (العالمين) أهله من العلامة كما قاله أبو عبيدة لانه ما من نوع من العالم الا وفيه علامة على وجود خالقه كما مر من العلم كما قاله غيره فخص بالعلم وهم الانس والجن والملائكة لا اختصاص العلم بهم وهو يفق الام لا يكسر هالان المكسور جمع عالم بالكسر أيضا وليس مرادنا هو المتقترح الام وهو اسم جمع أى اسم دال على الجماعة كدلالة المركب على أجزاءه كقوله وما بالجمع فهو مادل على الاتحاد المتجعة كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف كاذن في قولك جاء اثنان بدون فانه في قولك جاء زيد وزيدون يد واسم الجنس الا فرادى مادل على الماهية بلا قيد أى من غير دلالة على قلة أو كثرة كما هو راب واسم الجنس الجعوى مادل على الماهية بقيد الجمعية كتر والتحقق ان العالمين جمع لعالم لانه لا يطلق على ماسوى الله يطلق على كل جنس وكل نوع فيقال عالم الانس وعالم الجن وعالم الملائكة هذا الاطلاق يصح جمعه على عالمين لكنه جمع لم يستوف الشرط لانه يشترط في المقردان يكون اما علما أو صفة وعالم ليس يعلم ولا صفة بل قيل انه جمع استوفى الشرط لان العالم في معنى الصفة لانه علامة على وجود خالقه وقد نص على ذلك جماعة منهم شيخ الاسلام (وصلى الله) وسلم (على سيدنا) أى معاشر الاممة (محمد)

رب العالمين وصلى  
الله على سيدنا محمد

نبتا فحمد عطف بيان أو يدل من سيدنا والصلوات من الله الرحمة المقر ونعتا تعظيم ومن الملائكة  
الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وعلى هذا فالصلوات قبيل المشتملة اللفظي وهو ما اتحد  
لفظه وتعدد معناه ووضعه كلفظ عين فأنه وضع للباصرة بوضع الجارية بوضع وللذهب  
بوضع وللفضة بوضع وهكذا واختار ابن هشام في معناه أن معناه واحد وهو العطف بفتح الهمزة لكن  
يختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار والمخ وعلى هذا فاقى من قبيل  
المشتملة المعنوي وهو ما اتحد لفظه ومعناه واشتركت فيه أفراد كاسد فان لفظه واحد ومعناه واحد وهو  
الحيوان المقترن واشتركت فيه أفراد ولم يأت المصنف بالسلام لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة  
الأفراد وروح النووي ومن تبعه من المتأخرين كراهة الأفراد بشرط ثلاثة الأول أن يكون مناجاة لغير  
ما إذا كان معصيا لله عليه وسلم فإنه الثاني أن يكون في غير داخل الحجر الشريفة أما هو فمقتصر على  
السلام بان يقول بآداب وخشوع السلام عليك يا رسول الله فلا يكره في حقه الأفراد الثالث أن يكون في  
غير الوارد أما فيه لا يكره الأفراد وقد راعت ما قاله المتأخرون فلذلك قدرت لفظ السلام ومعناه الصمت وهو  
معنى التسليم أو بمعنى السلامة من النقائص قال بعضهم وأثبت الصلاة والسلام في صدر الكتب  
والرسائل حديث زر بن أبي هاشم عن النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مبردونة والله  
أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما ما بينهما فإن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مبردونة والله  
الناس إليه عند الشدائد ومنها غير ذلك وأصله سيوا جعت الياء والواو وسبقت أحداها بالسكون قلبت  
الواو ياء وأدغمت الياء في الميم محمد علم منقوله من اسم مفعول الفعل المضارع العين وليس محرجا معي به  
نبتا شأنا لأبائه يكثر جدا خلق له وقد حقق الله ذلك وجملة الصلاة شريفة لفظا أنشائية معني ولهذه التي  
بالمحاطف لأن جملة الحمدلة كذلك وأما إذا جعلت جملة الحمدلة شريفة لفظا ومعني وجملة الصلاة شريفة لفظا  
أنشائية معني فلا يصح جعل الواو والعطف لأن الصحيح امتناع عطف الانشاء على الأخبار كعكسه فيتعين  
حينئذ جعل الواو والاستئناف للعطف (وعلى آله) هم كآل الشافعي آثاره المؤمنين من بني هاشم وبني  
المطلب وقبيل واختاره النووي أنهم كل مسلم أي في مقام الدعاء لأن المناسب فيه التعميم وأما في مقام المدح  
فكل تقي فحصل أنهم مختلفون باختلاف المقامات وقال به بعض المحققين ينظر القرينة فان دلت على أن  
المراد بهم الأتقارب حصل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس  
وطهرهم تطهيراً وإن دلت على أن المراد بهم الاتقياء حصل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله  
الذين استقر لهم لطفنا عك وإن دلت على أن المراد بهم كل مسلم ولو عاصيا حصل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا  
محمد وعلى آله سكان جنتك فإذا علمت هذا فلا يطلق القول في تفسيره إلا أن يقول على القرينة وزاد المصنف  
لفظه على إشارة إلى أنه معطوف على سيدنا وليس معطوفاً على محمد ولا كان بدلاً من سيدنا وهو لا يصح وأشار  
أيضاً إلى الرعي الشيعية الزاعمين ورود حديث وهو لا تصحوا يعني وبين آلي يعني وهذا الحديث على زعمهم  
موضوع لأحبة لهم فيه ولا يضاف إلا إلى ما فيه شرف فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الزبال وهكذا  
وأصله أول كحل بدليل تصغيره على أول ويل وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على أهل ورديانه بمثل أنه تصغير  
أهل وإن أحجب عنه بان تحسين الظن بالنقلة يدفع ذلك لأنهم لم يقولوا ذلك إلا عند علمهم بأنه تصغير آل  
بقرائن دللت على ذلك (وصحبه) هو عند سيدي به اسم جمع لأصحاب بمعنى الصحابي وهو من اجمع مؤمناً  
بنبي محمد صلى الله عليه وسلم ومات على الإسلام ولا بد أن يكون الاجتماع به متعارفاً بان يكون في الأرض  
على العادة بخلاف ما يكون في السماء أو بين السما والأرض والموت على الإيمان شرط لدوام العيبة  
لأصلها فإن ارتدوا لم يأن بالله تعالى انقطعت محبة فان عاد للإسلام عادت له العيبة بمجرد عن الثواب

وعلى آله وصحبه



كعبدا لله بن أبي سرح وفائدة عودها له مجردة عن الثواب كون من اجتمع عليه يقال له تابعي وكون ابنه كفا  
لبنت الصحابي وكونه يمشي تحت راية الصحابة بخلاف ما ذامت من تداء كعبدا لله بن خطل فانه ارتد وخلق  
بالشركين واشترى امة تفتين به جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك قال في فتح مكة اقتلوه ولو كان  
معلقا بانسار الكعبة فقتله كعبدا لله بن الزبير فأتى من تدافع لم يمتقرق تعريف الصحابي ان عيسى صحابي  
لانما اجتمع عليه في بيت المقدس بجسده وروحه وكذا الخضر بفتح الخاء وكسر الهمزة وسكونها ولقب  
بذلك لانه ما جلس على ارض الا خضره ووجهه بياض ملكان بفتح الباء وسكون اللام بعد هاء مناة فتخذه  
وفتح الميم وسكون اللام واخره لوقيل ان من عرف اسمه واسم به دخل الجنة وهو من الانبياء وقيل  
من الاولياء وهو المراد بالعبد في قوله تعالى فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلماها من لدنا علما  
فان الله اعطاه علم الحقيقة ومن ذلك ما وقع له مع موسى عليه السلام من قصة السفينة والغلام والجدار ثم  
ان المصنف عطف الصحب على الال الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيم فهو من عطف الامم عوما  
وجوبا على القول الاول في الال لاجتماع الال والاصحاب فيمن كان من آقاربه واجتمع به كسبيدنا على  
وانفراد الال فيمن كان من آقاربه ولم يجتمع به كشراف زمانا وانفراد الصحابة فيمن اجتمع ولم يكن من  
آقاربه كابي بكر الصديق ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في الال فاعتنى بهم لشرفهم  
وقوله (اجعين) تا كيد لصبه (هذا) أي المؤلفات الحاضرة هنا (مختصر) هو اسم مقول من الاختصار  
وهو الاختصار وقد اختلفت عباراتهم فيسمع تقارب المعنى فقول هوردا الكلام الى قلبه مع استفهام المعنى  
وتخصيصه وقيل الاقلال بالاخلال وقيل تكثير المعاني وتقابل المبادئ وقيل حذف الفضول مع استفهام  
الاصول وقيل لتقليل المستكبر وضم المتنشر الى غير ذلك من العبارات الرشيدة وانما سمى اختصارا لما فيه  
من الاجتماع كما حيت الدرر المختصر لا اجتماع السطور فيها وجنب الانسان خصر الاجتماع ودقته قاله  
العلامة شيخنا الباجوري وقوله هو ما قل لفظه كثر معناه تعريفه بالمعنى اللغوي ويناسبه قول بعضهم  
الكلام مختصر ليحفظ ويبسط ليقوم وهذا في الغالب والكثير فلا يساق ان بعض المختصرات يقل معناه  
كأنه كثر أصري في الجامع وتعرفه اصطلاحا ما قل لنظمه سواء كثر معناه أو قل أو سواي فالقيد هو وقوله  
وكثر معناه معتبر لفة لا اصطلاحا كما علت (على مذهب الامام) الاعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبي  
عبدالله محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب  
ابن عبد مناف فيجتمع الامام الشافعي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لانه صلى الله عليه وسلم  
سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وما أحسن قول بعضهم

يا طابا لحفظ أصول الشافعي • مجتمعا مع النبي الشافع  
محمد ادریس عباس ومن • فوقع عثمان قسلا وشافع  
وسائب ثم عبيد سلا • عبد بن هاشم الجليل  
مطلب عبيد مناف عاشر • اكرمهم من نسبة للشافعي

وقول المصنف (الشافعي) نسبة لشافع المذكور في النسب وانما نسب اليه لانه صحابي بن صحابي لقي النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو متبرع ولما فاضل بالشفاعة فقوله على مذهب صفة مختصر أي على ما ذهب اليه الامام  
من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب لان حقيقة المذهب الطريق الذي يذهب فيه والمراد منه  
هنا الاحكام مجازا عن ذلك المكان مجازا عن التردد في كل وان كان التردد في المذهب حيا والتردد في الاحكام  
معناه فلا يضر اختلاف الجامع في هذا التجوز في الكلام استعارة تقرر صحة تعميته وتقرر بهان قول  
شبه اختيار الاحكام يعني الذهاب واستعارة الذهاب لاختيار الاحكام واشتق منه مذهب يعني أحكام مختارة  
ثم صار حقيقة عرفية وكانت ولادة الامام الشافعي بغزة سنة خمس مائة ومات (رحمة الله تعالى

أجعين هذا مختصر  
على مذهب الامام  
الشافعي رحمة الله تعالى

عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلع زنجب سنة أربع ومائتين وبسبب موته على ما قاله شيخنا الباجوري أنه  
اصابه ضربة شديدة فمرض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت  
فكان يقول اللهم أمت الشافعي والأذهب علم مالك فذكر ذلك للشافعي فقال

تتقى أناس أن أموت وإن أمت \* فتلك سبيل لت فيما بأحد

فقل للذي يبغى خلاف الذي مضى \* تمها لاخرى مثلها وكان قد

فتوفي بعد الشافعي بثلاثين سنة عشر يوما فكان ذلك كرامة للإمام هـ وهو المشهور في سبب موته وعلماء  
المالكية ينكرون ذلك وإن هذا مفسوس على أشهب ولا أصل لهذا النقل ولكن يؤيد  
هذا السبب ما سمعته ابن عبد الحكم من الأعمام عليه وسجله رحمه الله تعالى عليه هي وما بعدها خبرية نقلها  
إنشائية معني ومتعلق الرضوان محذوف بدل عليه ما قبله أي نازل عليه وما عني اللهم أنزل إحسانك  
وأعمالك وفضلك عليه وإنما قدرنا هذا لأن حقيقة الرحمة وهي الرقة في القلب مستحيلة في حقه تعالى  
ومعنى الرضوان ما عدم السخط فيكون عطفه على الرحمة من عطف العالم على الخاص لأن عدم السخط  
أعم من أن يكون معه إحسان أو لا وما اقرب والمحبة فيكون عطفه علم من عطف الخاص على العام  
لأن الرحمة أعم من أن تكون بالقرب والمحبة أو بعيرهما وأما الثواب فيكون عطفه علم من عطف

عليه ورضوانه اقتصر

فيه على ذكر الصريح

من المذهب عند

الرافعي والنووي

المراد في وما غير ذلك انتهى ثم وصف مختصره أيضا بقوله (اقتصرت فيه) أي انحصرت (على ذكر الصريح  
من المذهب) المذكور ما باقناؤه فيه لاهل هذا المذهب الذي كثر له تذكير المذهب وهو بيان الصريح منه بمعنى أن  
المصنف ترك غير الصريح من الضعيف ومقابل المشهور وهو القريب ومقابل الظاهر ومقابل الراجح وهو  
المرجوح ومقابل النص والقول القديم للإمام الشافعي واقتصر على الصريح من المذهب وتقدم  
المذهب في الأصل اسم لمكان الذهاب ثم استعمل في الأحكام التي ذهب اليها الإمام واختارها سواء كانت  
ضعيفة أو غير ضعيفة فاذن اقتصار المصنف على الصريح منه وقوله (عند الرافعي والنووي) متعلق بالصريح  
بمعنى أنه قد يتفق بصريح المسئلة عندهما وقد لا يتفق كما أتى في كلامه بعد والرافعي نسبة إلى رافع بن خديج  
الضحاكي واسمه عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم وكنيته أبو القاسم رضي الله تعالى عنه وحكي من  
كرامات الإمام الرافعي أن شجرة أضاعت عليه مائة قدوة التصنيف ما يسرجه عليه وقد أخذ رضي الله  
عنه العلم عن محمد بن الفضل وهو عن محمد بن يحيى وهو عن محمد الغزالي وهو عن إمام الحرمين وهو عن  
والده محمد الجواليقي وهو عن أبي بكر القفال الروزي وهو عن أبي زيد مروزي وهو عن ابن سريج وهو عن  
أبي سعيد الأنطاقي وهو عن المزني وهو عن الإمام الشافعي رضي الله عنه والإمام النووي يحيى بن شرف  
أبو زكريا يحيى الدين فيسي اسمه وأبو زكريا كنيته ويحيى الدين لقبه لانه أحياه الدين في الجملة وياؤه  
لنسبة والنسب اليه قرية من قرى الشام في أرض حوران بالماء ثم الواو بعد هاء روهي غير حران  
التي قلت إلى الطائفة وقرية من دمشق الشام مسافة يوم أو يومين يسرا لا نقل وهي على طريق  
الحاج الشامي وعلى قدم شجرة عظيمة ومن كراماته رضي الله عنه أنه أضاعه أصبعه لما فقد في وقت  
التصنيف ما يسرجه عليه قال بعضهم وهي سبابة يده اليسرى وهذا بلغ كرامته من أضاعة الشجرة لانه  
من جنس ما لا يوقد وقد أخذ رضي الله عنه العلم عن الكمال سلا وهو عن الإمام محمد صاحب الشامل  
الصغير وهو عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب الحاشي الصغير وهو عن الإمام الرافعي رضي الله عنه  
وقد قال بعضهم ما دلا للإمام النووي

لقت خيرا يا نوى \* ووقيت من ألم الجوى

ولقد تشابكت عالم \* لله أخلص مانوى

وعلا علاه وفضله \* فقل المحبوب على النوى

أجزائه خير من المسلمين بشيئ هذا الدين وإحيائه سنة سيد المرسلين اللهم أنزلنا من ركانه معرفة  
علم اليقين وأخترنا نعت وأسيدنا الأولين والآخرين يا رب العالمين وقوله (أو أحدهما) ضرور  
بالعطف على المضاف إليه الظرف وهو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والتقدير أو عند أحدهما يعني  
أن الصحيح إما أن يكون عندهما إذا اتفقا في التصحيح أي يصحح المسئلة عندهما أو عند أحدهما دون  
الآخر إذا لم يكن إلا التصحيح فيها كان ذلك أحدهما بخلاف في المسئلة ولا يصحح والاخر يصح  
سواء كان الصحيح هو الرافعي أو غيره فإذا صحح الرافعي فالنورى إما أن يتابعه على هذا التصحيح أو يخالفه  
فإذا وافقه فالصحيح عندهما المشار إليه بقوله اقتضرت على ذكر الصحيح عندهما واذ لم يوافقهما فالصحيح  
عند أحدهما دون الآخر المعارضة في هذا التصحيح واضحة مدركة وقوت مدركه مقابلة (وقد أذكر  
فيه) أي المختصر المذكور (خلافاً في بعض الصور وذلك) أي ذكره لخلافه عما يكون (إذا اختلف  
تصحيحهما) في المسئلة فربما كان المصنف اختلف حال كونه (مقدماً) في ذكره ذلك (لتصحيح النورى) حال  
كونه (جائزاً) ومقتضاه لأنه العدة في المذهب (ويكون مقابلة تصحيح الرافعي) فلا يفتد ولا يعول  
عليه فإما أن يعبر عنه بقليل إشارة إلى ضعفه بالنسبة لما قاله النورى ونقطة قيل في عرف المصنفين تشعر  
بالضعف وإما أن لا يعبر عنه بقليل بل بكتفي وصف المقابل أي إذا اعتدما قاله النورى فعمله أن مقابله  
ضعيف فلا حاجة إلى التعبير عنه بقليل المشعور بالضعف وقد ذكر المصنف في باب الأول في التفسير بقليل  
حيث قال هناك والمضرب بالذهب حرام مطاقاً وقيل كالفضة فهذا الضعف المفهوم من قليل هو عند  
الرافعي والاعتناء عن التعبير بقليل ذكره المصنف في فصل كيفية الغسل حيث قال هناك ومن عليه  
تخفيفاً غسلها ثم يغتسل ويكتفي لهما غسل واحد في الأصح فاعتصم به على ذكر الأصح بعلمه أن مقابله  
ضعيف وقد ذكر مثل هذا في باب الحج كما ستر عليه أن شاء الله تعالى (وسمي عدة السالك عدة الناسك)  
العدة ما بعد العدة فأراد المصنف أن يكون هذا المتن عدلين تحكيه لأنه قد اشتمل على المسائل المعقدة في  
المذهب دون الضعفة فالسالك من السالك وهو السير والمراد منه هنا السير المعنوى وهو طلبه لمعرفة  
أحكام الدين بالجد والاجتهاد فيحصل بهذا أن الله تعالى ويحوي حيث من الهال ولا يفوز بالمطابق فيكون  
مثل من سأل طر بقاؤا تفن السرفها حتى وصل إلى مقصده مع الراحة التامة والعدة بضم العين وكسر هـ  
اسم لآلة الحسبة التي يعقد عليها صاحبها في أشغالها كآلة التجارة مثلاً فعمل من هذا أن المتعبد لا يذله من آلة  
يعقد عليها في العبادة تلك الآلة هي معرفة ما في هذا المتن من الأحكام الشرعية التي تتوقف صحة العبادة  
عليها وإن المتعبد بالامعريفها لا يصح عبادته لأنه إذا لم يميز بين الركن والسنة ولم يعرف هذه الكيفية ولو طار  
بين السماء والأرض فلا يخوف من عذاب الله وحينئذ لا يتن التسك بأحكام الدين ومعرفة ما على اليقين  
ولا يكتفي بتعدد التقليد بان يفعل كمثل الناس من غير معرفة الأركان والشروط والله تعالى أعلم (والله  
سأل) أي أطلب منه لأن غيره فافقه منصوب على التعظيم بإسأل مقدم عليه وهو المفعول الأول له وإنما  
قدم لفائدة المصير مثل إياناً نعبداً والله نستعين وأشار المصنف إلى المفعول الثاني بقوله (إن ينفعه) فهو  
في تأويل مصدر منصوب بإسأل أي أسأله النفع أي بهذا المتن جميع المسلمين (وهو) أي الله (حسي)  
أي كافي أي يكفي ما احتاجه (ونعم الوكيل) بمعنى الموكل إليه أمور خلقه فم كلفه بوقف بالمدح  
والوكيل فاعل والمخصوص بالمدح محذوف أي هو وجهه نعم الوكيل معطوفة على جله وهو حسي شاء  
على جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور امتناعه فعله بقدر في المعطوف مبتدأ بقر يتخذ كره في  
المعطوف عليه ويجعل خبراً عنه بالتأويل المشهور وقوع الانشاء خبراً أي وهو موقول فيه نعم الوكيل  
وحينئذ فم جله اسمية خبرية معطوفة على مثلها أو يقال جله نعم الوكيل معطوفة على حسي وهو مفرد  
غير مضمون معنى الفعل فلم يكن في قوة الجمله على أن بعض المحققين جواز عطف الانشاء على الخبر في الجمل

أو أحدهما وقد  
أذكر فيه خلافاً  
في بعض الصور  
وذلك إذا اختلف  
تصحيحهما مقدماً  
لتصحيح النورى  
جائزاً به ويكون  
مقابله تصحيح الرافعي  
وسمي عدة  
السالك وعدة  
الناسك والله أسأل  
أن ينفعه وهو  
حسي ونعم الوكيل

التي لها محل من الاعراب لوقوعه اموقع المفرد وخرج عليه قوله وقالوا حسنتا الله ونعم الوكيل بناء على ان الواو من الحكة لا من المحكي وقد يقال ما هنا محل لهما من الاعراب الا ان يدعى ان جله وهو حسي جله حاله وحسي بمعنى كافي أي يكفي والوكيل بمعنى الموكل اليه امور خلقه والله اعلم

### كتاب الطهارة

هو لغة الضم والجمع يقال كتبت كتابا وكذا واصطلاحا اسم جله مختصة من العلم مستقلة على ابواب وفصول غالبا والطهارة لغة النظافة والتخلوص من الازناس وشعر عارف حدث أو أواز الغنص أو ما في معناها وعلى صورتها كما تسمى والاعمال المسنونة بتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة فهي شاملة لأنواع الطهارات وبدان المصنف ينقسم المياه التي هي الأصل في آلة الطهارة فقال (المياه أقسام) ثلاثة أحدها ماء طهور) فيفتح الطاء أي طاهر في نفسه مطهر لغيره كما قاله المصنف بعد (و) ثانيها ماء (طاهر) في نفسه غير مطهر لغيره كماء المستعمل في رفع حدث أو أزالة نجس (و) ثالثها ماء نجس وهو الذي حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين ولولم يتغير أحد أوصافه أو كان قلتي فأكثروا فغيرا أحد أوصافه من طعم أو لون أو ريح ثم شرع المصنف يعرف كل ألام من هذه الأقسام الثلاثة فقال (فالطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره) وهو المسمى عنده بالماء المطلق وهو الذي لم يقيد بأشلا أو قيد بشيء غير لازم وهو القيد المنفك كما بالبر وماء التمر وغير ذلك مما إذا رأه الراي في غير مكانه لا يعرف أنه مقيد (والطاهر هو الطاهر في نفسه) أي في ذاته وهو شامل للمستعمل في رفع حدث أو أزالة نجس على تفصيل في هذا يأتي وإذا علمت أن الطهور هو الذي يطهر غيره والطاهر هو الذي لا يطهر غيره تعلم أنه لم يبق إلا النجس فلذلك قال (والنجس غيره) أي فأنحصرت النجاسة أي قسمة المياه في هذه الثلاثة أو ما المكنوه فهو داخل تحت الطهور لانه طاهر في نفسه مطهر لغيره غاية الأمر انه مكر واستعماله فلا يتأني من عدم الماء أربعة كافي شجاع حيث قال ثم الماء على أربعة أقسام طاهر مطهر غير مكر واستعماله وهو الماء المطلق وطاهر مطهر مكر واستعماله وهو الماء المشمس وطاهر غير مطهر لغيره وهو الماء المستعمل وما نجس إلى آخره ولما فرغ المصنف من تقسيم المياه وبين انحصارها في ذلك أخذ يذكر حكمها مفرقا فقال (فلا يجوز) أي لا يصح ولا يحل فلو عاب المصنف نقي الصحة بدلي في الجواز لكان أنسب لان عدم الجواز يجمع الصحة بخلاف نقي الصحة ولذلك عذر التنوي في المنهاج بشرط رفع حدث أو أزالة نجس ما مطلق والمصنف هنا موافق للرافعي في تعبيره فلا يجوز (رفع حدث أو أزالة نجس إلا بالماء المطلق) أي لا يفر من الماء المستعمل ولا بغير الماء كخل واللبن وبخلاف المقيد بقيد لازم كما بالورد أو المقيد بالوصف كما دأق أي معنى فلا يطهر شيئا لقوله تعالى وأزرنن من السماء ماء مطورا وقوله تعالى فلم يجسدوا ماء فقيموا أصعبا طيبا وقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الأعرابي في المسجد صوا عليه ذنوبا من ماء رواه الشيخان والذوق بفتح الدال المعجمة الدالو المعثلة ماء أو الأخر والجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره عند الإطلاق إلى الفهم فلو طهر غير من المائع لقات الامتنان والموجب التيمم لفقداه لغسل البول به ثم بين المصنف الماء المطلق بقوله (وهو الطهور وعلى أي صفة كان من أصل الخلقة) أي حال كون الطهور جاريا على أي صفة كان من طعم ككونه حارا أو حليا أو لون ككونه أبيض أو أسودا أو حمرا أو ريح كانه له رائحة طيبة وقوله من أصل الخلقة أي من أصل الوجود واحتزبه عما يرض له من تغيير عما اتصل به من مائع أو جاد على ما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى ثم شرع في القسم المندرج تحت الطهور بقوله (ويكره) أي رفع الجسد أو أزالة النجس (بالشمس) أي الشمس بصيغة اسم الفاعل وفصل الفاعل المجهول من الشمس ليس بقيد وعبارة المحلى أي ما حشنته الشمس (في البلاد الحارة) قيد أول (في الأواني المنطبعة) قيد ثان (وهو ما يطرق) أي يدق ويضرب (بالطارق) عند الحداد بن وقوله (الاذهب والفضة) مستثنى من الأواني المنطبعة فلا يكره استعمال الماء المشمس بأواني الذهب والفضة لصحة جواهرها وحكمة كراهة استعمال

### كتاب الطهارة

للماء أقسام طهور وطاهر ونجس فالطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره والطاهر هو الطاهر في نفسه والنجس غيرهما فلا يجوز رفع حدث أو أزالة نجس إلا بالماء المطلق وهو الطهور على أي صفة كان من أصل الخلقة ويكره بالشمس في البلاد الحارة في الأواني المنطبعة وهو ما يطرق بالطارق الا الذهب والفضة

استعمال الماء المشمس بانماغيرهما هو أنه اذا اشتدت الحرارة تنفصل زهومة من وسخ ذلك الاناء فتعالوا الماء  
 فاذا لاقت تلك الزهومة البذن سخو نهما خفف أن تقبض عليه فقبض الدم ففصل البرص وهذا على  
 سبيل الظن لا اليقين والاحرم استعماله حيث قد لا يكره استعمال الماء المسخن بالنار لانهاب الزهومة بها  
 ولا تنفس في غير مطيع كالنزف والخباض ولا تنفس بقطر بارد أو معتدل ولا يكره استعماله في غير بدن  
 ولا اذا برد كصححة النوى على أنه اختار من جهة الدليل عدم كراهة المشمس مطلقا كراهة استعمال  
 المشمس شرعية وان كان أصلها الطب فينباب تاركها امتثالا (وترزول) الكراهة (بالتبريد) أي تبريد الماء  
 والفعل ليس بقيد بل لو برد بنفسه كان الحكم كذلك (واذا تغير الماء) خسبا كان التغيير أو تقديره بالتغير  
 الحسى هو المدرك بالبصر كتغير اللون والمدرك بالذوق كتغير الطعم والمدرك بالشم كتغير الرائحة والتغير  
 التقديرى كان اختلاط الماء بما يافقه في صفاته كما يستعمل في قدر محال قاله وسطاني أحدا لا وصفاني أى فى  
 الطعم كطعم الرمان وفي اللون كالألوان كغيره وفي الرائحة كريح الورد كغيره فان غيروا أحد من الماء (تغيرا كثيرا) قيد  
 لا بد منه في عدم جواز التطهير بالماء المتغير التغيير المذكور وسيأتي جواب اذا تغير الماء الخ وقد صور  
 المصنف التغيير الكثير بقوله (بحسب) يسلب عنه اسم الماء بسبب (مخالطة شئ ظاهر) الجواهر الجوز ومثله  
 بقوله تغيروا المخالطة قيد يخرج بها التغيير بالجوار كسأى في كلامه والفرق بين المخالط والجوار أن المخالط هو  
 الذى لا يمكن فصله عن الواقع فيه بخلاف الجوار وقوله شئ ظاهر قيد يخرج به التغيير بشئ نفس فهو نجس  
 لا يجوز استعماله لتعاضده كسأى في كلامه أيضا وقوله (يمكن الصون عنه) قيد يخرج به ما اذا لم يمكن صون  
 الماء عنه كطليب وغيره مما لا يمكن صون الماء عنه فإنه يجوز التطهير به وجعله يمكن الصون الخ صفة لقوله  
 طاهر يقيد بالتقيد كالتحليل ثم مثل التغيير تغيرا كثيرا الخ بقوله (كدقيق وزعفران) ومثله وغير ذلك  
 مما يمكن صون الماء عنه ثم أشار المصنف إلى قسم آخر من قسمي الطاهر في نفسه ولا يطهره غيره فقال (أو  
 استعمال ماء كائنا (دون القلتين في فرض طهارة الحدث) فكأنه قال الماء الطاهر في نفسه فقط فمعناه  
 أحدهما متغير تغيرا كغيره بمخالطة عتق إطلاقا اسم الماء عليه والثاني المستعمل في فرض طهارة الحدث  
 كالغسله الأولى فيه وكل منهما لا يصح التطهير به وسيأتي بحثهما في كلامه وقوله (ولو أصبى) غايته في المستعمل  
 في فرض طهارة الحدث أى ولو كانت الطهارة منسوبة لصى ولو كان غير ميمزبان وضاه إليه في الخ لانه لا يرد  
 بالافرض ما لا بد منه في صحة الصلاة مثلا ثم الشخص بتركه أم لا إعادة كان أم لا (أو) استعمال الماء في إزالة  
 (النجس) فهو معطوف على قوله في فرض طهارة الحدث أى أن الماء المستعمل في إزالة النجس نجس (ولو لم  
 يتغير) والحال أنه أقل من قلتين لأنه فلا نه للخاصة بنجس وان لم يتغير ثم أشار المصنف إلى جواب قوله  
 اذا تغير الماء تغيرا كثيرا الخ بقوله (لم تجز الطهارة به) أى بالماء المقيد بالقود السابقة مع عدم الإحصاء كما  
 هو (وان تغير) الماء بالزعفران ونحوه (تغيرا يسيرا) هذا شروع في أخذ تحت زات القود السابقة بقوله  
 واذا تغير الماء تغيرا كثيرا الخ فقوله يسيرا محتمل زقوله كثير أو قوله (أو بمجاورة) أى بسبب محتمل زقوله  
 بمخالطة وهو متعلق بقوله وان تغير وقد مثل المصنف للتغير بالمجاورة بقوله (كعود دهن) ولو كانا (مطيين)  
 بفتح اليا العنية المشددة أى مطيين بغيرهما ويجوز كسرهما أى مطيين بغيرهما وقوله (أو بما) أى بغير  
 بشئ أو بالذى لا يمكن الصون) أى صون الماء (عنه) أى عن ذلك الشئ بأن يشق الاحتراز عنه وهو محتمل  
 قوله يمكن صون الماء عنه وهو متعلق بقوله وان تغير أيضا فان قوله بما أنك ترصو صفة أو اسم موصول وأل  
 في الصون خاف عن المضاف اليه كما أثرت اليه في الحل وقد مثل المصنف لما لا يمكن صون الماء عنه بقوله  
 (كطليب) يضم الطاء واللام وكسرهما وضم أوله وكسر ثالثه هو شئ أخضر يعال الماء فاذا طال وجوده  
 على الماء ولم يد قصير يحصل لاسمه تغير فلا يضر التغيير كسأى في الجواب وقد مثل مثال ثلث للتغير بما  
 لا يمكن صون الماء عنه بقوله (وكورق شجر) تنبت على الماء (تاتر) ذلك الورق (فيه) أى سقط الورق في

وترزول بالتبريد وإذا  
 تغير الماء تغيرا كثيرا  
 بحيث يسلب عنه  
 اسم الماء بمخالطة شئ  
 طاهر يمكن الصون  
 عنه كدقيق  
 وزعفران أو استعمال  
 دون القلتين في فرض  
 طهارة الحدث ولو  
 لصى أو النجس ولو  
 لم يتغير لم يتغير الطهارة  
 به وان تغير بالزعفران  
 ونحوه يسيرا أو  
 بمجاورة كعود دهن  
 مطيين أو بما لا يمكن  
 الصون عنه كطليب  
 وكورق شجر تاتر  
 فيه

الماء وتغير بسبب سقوط الورق فيه فإنه لا يضر بخلاف سقوط التفر فيه فإنه يضر لاستغناء الماء عنه بخلاف  
الورق (و) كذلك إذا تغير الماء وقوع (تراب) وطمع ماء وان طر حافيه لان تغيره بالتراب مجرد كدورة لا تمتنع  
اطلاق اسم الماء وكذلك تغير بالمخ المائي لكونه منه قد افية لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه وان أشبهه التغير  
بهما في الصورة والتغير الكثير بغيره (و) كذلك لا يضر التغير (بطول مكث) ولو نما طوط ولا تسهيل على العباد  
والكث مثلث الميعم مع اسكان كانه موثل التغير بما ذكر في عدم الضرر بالتغير بما في المقصر والمهر ككبريت  
وزر نيتخ تضرصون الماء عنه فلا يمنع التغيره اطلاق اسم الماء وقوله (أو استعمل) في الماء في النقل) محترز  
قوله استعمل في فرض طهارة الحادث وقدمت لما استعمل في نقل الطهارة بقوله (كفخصة) في الوضوء والغسل  
(و) (كجديد وضوء) أى وضوء مجدده من إضافة الصفة للوصف (و) (كغسل مسنون) مثل غسل  
جمعة وعيد ثم أشار الى محترز قوله سابقاً أو استعمل دون قلتين فقال (أو جمع) الماء (المستعمل قبله) بالجمع  
منه (قلتين) فما كثرة وقول المصنف (جازت الطهارة به) أى بالذ كور من قوله وإذا تغير أى الماء لا تضران هو  
جواب لان ثم ذكر المصنف في هذا الباب فرعا مناسبا لما افتقال (ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه  
مرة) ان تمت المرة الاولى وجهه أو مرتين ان لم يتم المرة الاولى (أو) أدخل (جنب) أو حائض ومثلها  
التفاسيده (بعد النية) أى يرفع الحدث (في) ماء (دون القلتين) فاعتق ونوى الاعتراض) والاولا تنيد  
ترتبا والافنية الاعتراف تكون سابقة عليه أى فإذا نوى واعتق أى قصد استعماله خارج الان لم يضره  
ذلك الاعتراف ولا يضر ح الماء المذ كور عن كونه مطلقا لوجود هذه النية واحتراز دون القلتين عن كثرة الماء  
فصحا استعماله بدون النية المذ كورة لان الماء الكثير لا يصير مستعملا بالوضوء منه مع تناقض الماء المستعمل  
فيه ولو نوى ضامته أو ف من الناس (ولا) أى وان لم ينو الاعتراف أصلا أو أى هذه النية بعد ان أدخل يده  
في الماء القليل (صار الباقي) أى باقى الماء بعد الاعتراف (مستعملا) لا يرفع حدثا ولا يزال شيئا فدخل تحت  
الاصور وتان جعلت ثم أشار المصنف الى فرع آخر مناسب للباب أيضا افتقال (ولو انفس جنبان) مثلا  
(فاكثر) منها (دفعه) واحدة (أو) انفس كل منهما أو منهم مرتين أو مرتين (واحد بعد واحد) ماء  
(قلتين) فأكثر وهو متعلق بانفس (ارتفعت) جنبانتهما مسئلا أو (جنبانتهما ولا يصير) الماء المذ كور  
(مستعملا) ولما ذكر المصنف القلتين ودونهما فيما تقدم بين مقدارهما بالوزن والمساحة فقال مستدا بالوزن  
(والقلتان جسمان) رطل بغدادية تقرىبا ولا حاجة الى تقدير بضاف قبل قوله والقلتان أى ومطروف  
القلتين لان القلة عند الفقهاء اسم للماء المعلوم وأما بالنظر للاصل وهي الجرة العظيمة فيحتاج الى التقدير  
المذ كور لكن الكلام في اصطلاح الفقهاء لا في اصطلاح اللغويين وسبب الجرة العظيمة بالقلة لان الرجل  
العظيم يقلها أى يرفعها والواحد من هاتين القلتين تسع مرتين ونصفا بحائط امامنا الشافعي رضى الله  
عنه والمراد بالقرب قرب الجواز لا قرب غيره هامن القرب الكبير كالإختي وبغدادية نسبة الى مدينة بغداد  
وهي مدينة عظيمة مشهورة ورطلها عند الامام النووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم  
وقوله تقرىباً منصوب على التغير المحول عن المضاف والاصل تقرب جسمان رطل بغدادى أن مقر بهاى  
ما يقرب منه فلا يضره نقص رطل أو رطلين على الشهرة في الروضة ثم بين المصنف تقدير القلتين بالمساحة  
فقال (ومساحتها) أى القلتين أى مقدارهما بالمساحة أى بالذرع (ذراع ورع طولاً) وذراع ورع  
(عرضاً) بضم فكون هو ما قبل الطول و يطلق أيضا على ما قبل النصف السهام ويطلق أيضا على  
الجانب وأما بالفتح مع السكون فهو ما قبل التقدير ويطلق على ما قبل الطول كالعرض بالضم وأما بالكسر  
مع السكون فهو يحمل الذم والمدح وأما بفتحهما فهو ما قبل الجوهر (وذراع ورع عمقا) والمراد بالذرع  
ذراع الآدمى وهو خمسة أذرع بارتفاعه الربع الى الان ذراع الآدمى أربعة أرباع وكل ربع بذراع قصير فيضم  
الربع الى الاربعية فتصير بالجملة خمسة أذرع قصيرة بذراع الآدمى فإذا أردت معرفة النجاسة فاضرب

وتراب ويطول مكث  
أو استعمل في النقل  
كفخصة وجديد  
وضوء وغسل  
مسنون أو جمع  
المستعمل ببلغ قلتين  
جازت الطهارة به  
ولو أدخل متوضئ  
يده بعد غسل وجهه  
مرة أو جنب بعد  
النية في دون القلتين  
فاعتترف ونوى  
الاعتراف لم يضره  
والا صار الباقي  
مستعملا ولو انفس  
جنبان فما كثرة دفعه  
أو واحد بعد واحد  
في قلتين ارتفعت  
جنبانهم ولا يصير  
مستعملا والقلتان  
جسمان رطل  
بغدادية تقرىبا  
ومساحتها ذراع  
وربع طولاً وعرضا  
وذراع ورع عمقا

خمسة الطول في خمسة العرض فيحصل خمسة وعشرون ذراعاً ثم تضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون في  
 خمسة العرق فيحصل مائة وخمسة وعشرون لأن ضرب الخمسة في العشرين مائة وخمسة والخمسة الباقية في  
 الخمسة بخمسة وعشرين فالجملة ماذ كروكل ذراع يسع أربعة أرطال ففي المائة ذراع أربع مائة رطل وفي  
 الخمسة والعشرين مائة رطل لأن الأربعة أذرع في عشرين ثمانين والأربعة في خمسة وعشرين فيخفيف  
 العشرين إلى الثمانين يحصل مائة فضاف إلى الأربعة فيحصل ماذ كرو هذا التقدير في المربع وأما المدور  
 والمثلث فقيم ماذ كرام طويل يعلم من المطولات ثم شرع المصنف في بيان حكم القلتين طهارة وضدهما فقرا  
 فقال (فالقلتان) فأكثر القلتان ليستا فيديل المدار على الكثرة وقد سبق الكلام عليهما لغة واصطلاحاً  
 وقول المصنف (لا تنحس) أي القلتان مشكل من جهة العريضة وهو ان الضمير مفرد والمرجع اثنان  
 والقياس لا ينحس الآن يقال راعى المصنف المعنى الاصلاحي للفقهاء لأن القلتين في اصطلاح الفقهاء  
 اسم للآفة لا تقدم إلا للمعنى القوي وهو الجراتان العظيمتان ولكن يرد على هذا أن آفة الضمير فكان الواجب  
 على هذا أن يكون محتمل لوجه المعنى الاصطلاحى ويحجب عنه بأنه راعى اللفظ وأنه تأنيذ يحايز فيجب  
 فيه أن تأنيث الضمير إذا تقدم المرجع كما هنا ولو قال ولا تنحس قلنا ما كان قال صاحب المنهج سلم من هذا  
 كله ولا يصح التأويل بالجنس لأنه يصدق بالقلة الواحدة ولا يصح لأن القلة تنحس بمجرد ملاقاتها للجنس  
 وقوله (بمجرد ملاقاتها للجنس) متعلق بقوله لا تنحس أي لا تنحس بالتصالحا (بل) تنحس (بالتغير بها)  
 ودليل عدم الحكم بالنجاسة للآفة إذا بلغ القلتين ولم يتغير قوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ المائتين لم يحتمل  
 خبثاً أي بنفسه ولم يقبله لقوله حديثه وأما ابن حبان وغيره وصحوه وفي رواية فإنه لا ينحس وهو المراد  
 بقوله لم يحتمل خبثاً ودليل النجاسة بالتغير المذكور الإجماع المخصص للتغير السابق وهو إذا بلغ المائتين  
 لم يحتمل خبثاً إلا مطلق ظاهره سواء تغير أم لا فيحصل بالإجماع الآفة وكذلك يخص خبر الترمذى وهو الماء  
 لا ينحس شئ فيخصص هذا الخبر بالإجماع من جهة عمومه للتغير وعدمه ويخصص أيضاً بخصيص آخر  
 من جهة أنه صادق بالقليل والكثير فيقيد بالقلتين فيصير المعنى الماء لا ينحس شئ إذا بلغ قلتين ولم يتغير وأما  
 غيرهما من المائعات فيخصص بمجرد ملاقات النجاسة مطلقاً سواء تغير أم لا وسواء كان قليلاً أم لا وذلك لعدم  
 قوة دفعه الخبث ولو كثيراً بخلاف الماء الكثير وأيضاً الماء الكثير يشق الاحتراز عنه بخلاف غيره من ج  
 بالمائع الحامد فلا ينحس إلا ملاقاة النجاسة فقط وإذا احتكنا على الماء الكثير بالنجاسة بسبب التغير فلا  
 فرق بينه وبين التغير الحسى أو التقديرى فالنظر الحسى كتغير اللون أو الطعم أو الرائحة والتقديرى كأن  
 وقع في الماء نجس أو فاقته في صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم فقد رخصنا لأشد الطمطم طعم الخلل  
 واللون الحسب والرائحة المسك فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فقه ولو بوضعه أو قدر رطل  
 من الخلل هل يغير طعم الماء أم لا فإن قالوا لا يغيره سكننا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول بوضعه أو قدر رطل من  
 المسك هل يغير طعمه أم لا فإن قالوا يغيره سكننا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول بوضعه أو قدر رطل من الجبريل  
 يغير لونه أم لا فإن قالوا لا يغيره سكننا بطهارته وهذا إذا فقدت فيه الأوصاف الثلاثة فإن فقدت واحدة قرضنا  
 الخلل المناسب لها فقط ومثله يجري في الطاهر على المقدور ثم أخفنا المصنف التغير غايته في القلة فقال  
 (ولو) كان التغير بالنجاسة (يسيراً) ولا فرق في التغير بين الجاور والخالط وانما هذا التغير اليسير بالجوار  
 دون ما تقدم في الطاهر لفظاً أمر النجاسة (ثم إن زال التغير) الحسى أو التقديرى (بنفسه) أي لا بواسطة  
 وذلك كالماء مسك (أو) زال (بماء) انضم إليه ولو مستجلاً ولو متخصاً أو أخذ منه والباقي قلتان (طهر)  
 لا تنفعه العمل بالنجس ولا يضر عود تغيره إذا خلا عن نجس جامد قال الرشيدى على الرمي والظاهر ان المراد  
 بالجامد المحاور ولو ماتاً كالدخن والمراد بالمائع المسك هذا حكم زوال التغير بنفسه وبالماء أو مازواله  
 بغيره فقد أشاد إليه المصنف بقوله (أو) بوضع (نحو مسك) فيه وعنه وكافور وغيرهما بما يستدل به

فالقلتان لا تنحس  
 بمجرد ملاقاتها  
 النجاسة بل بالتغير  
 بها ولو يسيراً فإن  
 زال التغير بنفسه أو  
 بماء طهر أو شح  
 مسك

ووضع زعفران وغيره فيه مما يسترا اللون (أو) وضع نحو (خل) مما يسترا الطعم (أو) وضع (تراب) فيه  
 وقول المصنف (فلا) أي فلا يظهر وجوب ان الشربة المقدرة تبعدوا العاطفة على فعل الشرط وهو  
 قوله زال تغيره والتقدير وان زال تغيره بنحو مسائل الخ أي فلا يظهر للشك في ان التغير زال أو استمر بل الظاهر  
 انه استمر وأذا علم ان القلتين لا يتحكم عليهما بالخاصة بلا تغير تعلم حكم الادون المصحح به في قوله (ودونهما)  
 بنحس بمجرد ملاقة) أي اتصال (الخاصة) به ولو كان جاريا كطرب غير الماعنل الزيت وان كثرا لم ينجحامة  
 الماء اذا كان دون القلتين فلهوم خير القلتين السابق المخصص لنطوق خبر الترمذي الماء لا ينحس شي  
 كما تقدم التنبيه عليه وأما المجاسة غير الماهن المائعات فقد تقدم حكمها وهو أنها تنحس بالماء الهام بالنحس  
 مطلقا قياسا على الماء القليل المتصل بالمجاسة فانه بنحس (وان لم يتغير) ثم ان قول المصنف ودونهما بنحس  
 يصح قراءته بالرفع على الاعراب ثم استثنى المصنف عن مجاسة الماء القليل مسائل بقوله (الآن يقع فيه)  
 أي الماء القليل (بنحس ليراء) أي لا يدركه (البصر) الماعنل وذلك قلته كمنطوق قوله (الآن يقع فيه) لكن  
 بحيث لو جمعت كانت قدرا يسيرا لا يدركه الطرف أي البصر المعتدل وما يتعلق برجل الذباب من بنحس فانه  
 لا ينحس ما تعلق الما ذكره وهذا كله قاله متحس معقود عنه لانه غير متحس الذي الكلام فيه والظاهر ان  
 محل عدم النحس مما ذكره لا يدركه البصر المعتدل اذ لم يتغيرا خذا مما بعده في مسألة الطرح في قوله  
 (أو) يقع فيه (ميتة لادام لها سائل) عند شق عضو منها في حياته او ذلك (كذباب) وهذا العرف مقيّد بوقوع  
 الميتة المذكرة بنفسها أي بلا طرح طارح ولم يتغير ما وقت فيه فان غيرته في هذه الحالة فكذلك أي لا يبغي  
 عنه ودخل تحت الكاف مسائل شتى قد أشار اليها المصنف بقوله (ونحوه) أي الذباب كالخنافس والبق  
 المعروف والقمل والبراغيث والسحالي وهي نوع من الوزغ والظاهران لفظ نحو في كلامه لاجابة اليه لان  
 ما دخل تحتها داخل تحت الكاف كما هو معلوم للثأمل وقول المصنف (فلا ينحس) مفرغ على ما سبق من  
 المسائل المستثناة من نحس الماء القليل بملاقة المجاسة أي فلا ينحس استعمال ما وقعت الميتة فيه من ماء  
 وغيره وساغ لانتا اولها بكل وشرب ووضوه وغل وغير ذلك من أنواع الاستعمال ثم أشار المصنف الى عدم  
 التفصيل في الحكم السابق في الماء القليل بقوله (وسواء) في عدم جواز استعمال الماء القليل الملاقى للخاصة  
 الماء (الخارجي والراكد) فسواء خبر مقدم والخارجي وما عطف عليه مبتدأ مؤخر أو سواء مبتدأ والخارجي  
 وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وهو اسم مصدر بمعنى مستوفى فاطلق اسم الماهدروا ريدعنا بالوصف والمسوخ  
 فلا يتبداه مع كونه نكرة تعلم وهذا على مذهب من أجاز الاءال مع عدم الاعتقاد بالخارجي ضد الراكد  
 لانه الساكن عن الجري فهو ماضد ان لا يجتمعان والعبرة في الجري بالخبرة بنفسها فالخبرة التي لا تهاها  
 النحس وهي كما قال في شرح المذهب بالدفع بين حاشي التهرق العرض على الجديد تنحس وان كان ماء النهر  
 أكثر من قلتين فلا ينحس غيرهما وان كان ماء النهر دون قلتين لان الجري بات وان واصلت حصة امتصاصه حكما  
 اذ كل جريته طالبة لما امامها جارية عاورة ها والله أعلم ومحل كون الماء القليل الملاقى للخاصة لا يجوز  
 ولا يصح استعماله ويستمر الحكم عليه بالخاصة اذا بقي على حاله من غير ان يضم اليه شيء (فان) انضم اليه شيء  
 (و) (كوتر) ذلك الماء (القليل النحس) أي الذي أصابته المجاسة فالنحس بمعنى النحس العين وقوله  
 (فبلغ) ذلك الماء النحس (قلتین) فأكثروا مجامع بنحس عطف على كوتر عطف مسبب على سبب (و) الحال  
 انه لا تنحس به فقد (طهر) ذلك الماء الموصوف بما ذكرتم ان قول المصنف لا تغير الظاهر انه بقرأ بصيغة  
 المصدر لا بصيغة الماضى لان الجملة حاله والماضي لا يقع حالا لا يتقدر قد وتقدر رحا على بالانظ والمعنى  
 فلا نافية للنحس وتغير اسمها وانما لم يحنوف بتقديره حاصل به كما أشرت اليه وقوله طهر جواب للشرط أي صار  
 طهورا لانه لماعله التحجيس وهو التغير ثم أشار المصنف الى بيان ما يتغير به الماء بتغييره فقال (والمراد بالتغير  
 بالظاهر أو بالنحس اما) هو تغير (اللون أو) هو تغير (الطعم أو) هو تغير (الريح) فاما التفصيل التغير بالظاهر أو

أو خسل أو تراب  
 فلا ودونهما بنحس  
 بمجرد ملاقة  
 الخاصة وان لم يتغير  
 الآن يقع فيه بنحس  
 ليراء البصر أو ميتة  
 لادم لها سائل  
 كذباب ونحوه  
 فلا ينحس وسواء  
 الخارجي والراكد  
 فان كوتر القليل  
 النحس يبلغ قلتين  
 ولا يتغير طهر والمراد  
 بالتغير بالظاهر أو  
 بالنحس اما اللون أو  
 الطعم أو الريح



بالنفس قال الجار والمجرور في قوله بالطاهر أو بالنجس متعلق بالتغير والماء وما بعده خبر لمحذوف على تقدير  
 المضاف المتقدم كما علمت والجملة خبر عن المراد وقد نهنا على هذا البيان ما باقتضاه أحد الأوصاف كافى  
 الحكم عليه بدم الاستعمال أو ما فى النجس فى الأجماع وأما فى الطاهر فعلى المذهب ولا بد من تقييد التغير  
 بالطاهر أو بالنجس من كونه مؤثراً فى عدم استعمال الماء المتغير بما يقتضيه التغير المؤثر فى الأول التغير اليسير  
 به كالماء ويخرج بالتغير المؤثر فى الثانى التغير بحقيقة قرب الماء فان التغير اليسير بالطاهر لا يضر بحيث يطلق  
 عليه اسم الماء وقد سبق الكلام عليه والتغير بحقيقة على الشط كذا فانه مجرد تروح فقط (ويستدب تغطية  
 الأناة) حفظاً عن وقوع شئ فيه يؤثر فيه النجس ان كان نجساً أو التغير ان كان طاهراً وهذا وجه مناسب ذكر  
 ذلك هنا ولما كان قد يعرض اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر المصنف حكم الاجتهاد فيه فقال (فالواقع  
 فى أحد الأناة من نجس) واشتبه الحال على من أراد التطهر بأحدهما فلم يدر الطاهر من النجس (وضامن  
 أحدهما باجتهاد) منهم ما جاز ان قدر على طاهر أو طهور بيقين وجوبه بان يقدر خوفاً ضيق الوقت وقوله  
 (وطهور علامة) الواو فيه بمعنى مع أى مع ظهور علامة بتبديل قول شيخ الاسلام استعمال ما ظنه بالاجتهاد  
 مع ظهور الأمانة وكيفية الاجتهاد بان يبحث عاين النجس مثلان الامارات وذلك كرشاش حول انائه  
 أو قرب كلب منه والاجتهاد بتبديل الوسع والطاقة فى الشئ الجمته وفيه وان قل بعد الطاهر كانا من مائة لان  
 التطهر شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فيجب عندنا الاشتباه كافيته لكل صلاة (أرادها  
 بعد دمه وقوله (سواء قدر على طاهر بيقين أم لا) منزل على التفصيل السابق فيكون جوازاً عند القدرة  
 وجوباً عند عدمه اهـ اذا ظهر اليقين (فان تحريم) ولم يظهر له شئ (أراقهما) أى تلفهما ولو بسبب أحدهما  
 فى الآخر (ويقيم) حينئذ (بلا إعادة) لمصلا بذلك التيم لانه تيمم لفقد الماء هذا حكم البصير وأشار الى  
 حكم الاعى بقوله (والاعى يجتهد) كالمه يرفى الاظهر كما صرح به النووي فى المنهاج لتكتمن من الوقوف  
 على المقصود بالنجم والذوق والى وهذا حكمه هنا بخلافه فى القبلة لان أدلتها بصيرة وما هنا أدلتها  
 لا توقف على البصر (فان تحير الاعى) فى اجتهاده فى هذا الماء المشبه ولم يظهر له شئ (قلد بصيراً)  
 بخلاف غيره فليس له التقليد بل يجب عليه الاقامة كاعلم مما تقدم قال فى المجموع فان لم يجز الاعى من  
 يقدّمه أو وحده فتصير تيمم أى بهد التمسك المذكور (ولو اشتبه) على من يريد استعمال الماء (طهور بما  
 ورد) فلم يدر بما الماء الطهور فلا يجتهد فيه مما بل بهالة (وضاً بكل واحد مرة) وجوباً لانه لا أصل للماء  
 الورد فى التطهر حتى يرتب الاجتهاد اليه وحينئذ يعذر فى تركه فى النية للضرورة (أو) اشتبه الطهور (بول)  
 أراقهما) أى الماء الطهور والبول ولا يجهت لمسار فى اشتباه الماء بما الورد (وتيمم) بعد الاقامة  
 ثلاثاً وتيمم وهو واحد لله أعلم

فصل فى تعريف اللغة مصدريه على اسم الفاعل لانه فاصل بين الكلام اللاحق والسابق وفى الاصطلاح  
 اسم للاطلاقات المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة مناسبة هذا الفصل لما قبله ظاهر وهو ان الأناة  
 ظرف والماء مطروف وقد تقدم حكم المطروف طهارة وضدها وشرع الآن بين حكم المطروف فى تناول الماء  
 منه حلاً وعدمه وقد بدأ بالقسم الأول فقال (تحلل الطهارة من كل اناء) أى ما ينسب اناءه عرفاً وان لم يكن ظرفاً  
 وقد توضأ لى الله عليه وسلم من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر والشئ يقع الشئ  
 المجسمة وبالنون الزكوة والمخضب بكسر الميم وسكون المجهة وفتح الهاء أى آخره موحدة اناء كالقدح والأناة  
 بكسر الهمزة والماء مفرد وجمعه أتى بجمع آنية أو أواني ثم وصف المصنف الأناة بقوله (طاهر) ولو كان نجساً  
 وغالى الثمن فهو قديم احتراز به عن الأناة النجس لانه نجس الماء اذا كان قليلاً وذلك كالقدح من جلد ممتلئ  
 قبحر استعماله فى ما قبل أو ما نعى لافى جاف والأناة جاف وقوله من كل اناء متعلق بالطهارة لان اسم مصدر  
 طهر بالتشديد ومصدر لطره بالتخفيف وعلى كل فهو يعمل فى محل الجار والمجرور والأناة الطاهر شامل لأنواع

ويندب تغطية الأناة  
 فالواقع فى أحد  
 الأناة من نجس وضاً  
 من أحدهما باجتهاد  
 وظهور علامة سواء  
 قدر على طاهر بيقين  
 أم لا فان تحير أراقهما  
 وتيمم بلا إعادة  
 والاعى يجتهد فان  
 تحير الاعى قلده  
 بصيراً ولو اشتبه  
 طهور بما ورد وضاً  
 بكل واحد مرة  
 أو بول أراقهما  
 وتيمم  
 فصل فى تعريف  
 الطهارة من كل اناء  
 طاهر

الآية فلذلك استأنى المصنف من بعض المذكور في قوله (الإناء الذهب) (الإناء الفضة) (الإناء المطلي) بأحدهما أي بالذهب أو الفضة وذلك كأنه الخماس المطلي بالذهب أو الفضة فإنه لا يحمل استعمال الإناء حال كونه مصورا بحالة مذكورة في قوله (بحيث يتحصل منه) أي من المطلي (شيء) العرض على (النار) فالحقيقة للتقيد وإلّا الداخلة عليها للتصوير وهي متعلقة بمحذوف حال من المطلي وإضافة حيث إلى ما بعد هاليان أي مصورا بحالة وذلك الحالة هي أن يحصل منه شيء بالعرض على النار فلم يحصل شيء بالعرض على النار لم يحرم أي لقلته وكثرة المطلي قاله العلامة شيخنا الباجوري واستأناه أن الذهب وما بعده بالعرض على النار لم يحرم أي لقلته وكثرة المطلي قاله العلامة شيخنا الباجوري واستأناه أن الذهب وما بعده من كل أنماطها استثناء متصل على حذف المضاف السابق فلما حذف المضاف أقدم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابا هو قد علم من تقيد المصنف الإناء المطلي بأحدهما بالحصول المذكور أن الطلاء كثيرا والمطلي قليل (ل) فحينئذ يحرم استعماله أي الإناء المطلي بأحدهما مع التقيد المتقدم (على الرجال) أي العاقلين البالغين دون غيرهم (أو) على (النساء) كذلك فلا فرق في حرمة الاستعمال المذكور بينهما في الطهارة وفي الأكل والشرب وغير ذلك من سائر وجوه الاستعمالات (وكذا اقتناءه بلا استعمال) وهذا التحريم لعين الذهب والفضة مع الخيل والمقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما رواه الشيخان ويقاس بمغايه ما في مناهي لان الاختيار يجري إلى الاستعمال وقد أخذ المصنف حرمة استعمال ما ذكرنا في القلة فقال (حتى الميل) حال كونه مصانعا (من الفضة) فهو معطوف على قوله وغير ذلك أي يخرج حكم المتقدم إلى الميل المذكور وهو المعبر عنه بالمرو الذي يتكحل به ويذهب في حرمة استعماله بالخلال والابرة والمشط والكراسي التي تعمل للنساء ويحرم التعطيل بخومها ورد من خاقم الفضة فيحذر كل الحذر بما يفعله الناس في الزواج من وضع ما أورد فيها وأخذ منها وكذلك عند ختم النجاري وغير ذلك وكذلك الاحتوا على مصرف من الفضة أو حواشيه بقر بها بحيث يعدم تطيبها عراقة أو بخر البيت بها أو وضع ثيابها عليها كان مستعملها لهما يحرم بخر ثوبها الميت بها أيضا والحسنة كافي للجوع في الاستعمال إذا كان في إناء مما ذكرنا يخرج منه شيء ولو في أحد كفيه التي لا يستعملهم فأنقصه أو لا في يده اليسرى ثم في العين وأما حكم التضييب أي اصلاح الإناء بأحدهما فقد أشار إليه بقوله (و) (الإناء المطلي) (المضيب بالذهب) فهو (حرام مطلقا) أي سواء كانت الضمية كبيرة لحاجة أم لا وصغيرة لحاجة أم لا وانما حرمت ضمة الذهب مطلقا لان الخيل فيها أشد من ضمة الفضة وأصل ضمة الإناء ما يصل به خيل من مصفحة وغيرها واطلاقها على ما ذكرنا لزينة وتوسع ومعنى التوسع في اللغة أن يوضع الملقط لشيء ثم يستعمل فيه وفي غيره الأعم بهذا الأصل والوضع لاصلاح الإناء ثم استعمال في الأعم من الاصلاح والزينة وقد أشار المصنف إلى قول ضعيف في جواز استعمال ضمة الذهب بالتفصيل التي في ضمة الفضة فقال (وقيل) ضمة الذهب (بالفضة) أي كضمة في التفصيل فالذهب المتقدم في كلام المصنف نائب فاعل قيل على تقدير مضاف كما أشيرت إليه فلما حذف أقدم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وقد أشار المصنف إلى التفصيل في ضمة الفضة فقال (و) (أما المضيب) (بالفضة) ففيه تفصيل (إن كانت) الضمية (كبيرة) (لأنه شبهة فهي حرام) أي فاستعمال ما هي فيه حرام (أو) كانت (صغيرة) (للحاجة حل) استعمال ما هي فيه (أو) كانت (صغيرة) (لأنه شبهة) (أو) كانت (كبيرة) (للحاجة كره) استعمال ما هي فيه (ولم يحرم) وانما قدرت الاستعمال المذكور لان التحريم والكراهة ونحوهما لا يتعلق بالدوات بل يتعلق بالأفعال كما هو مذهبنا بخلاف بعض المذاهب كما قبل ذلك في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الخ أي تناولها لأذا تم (ومعنى التضييب) لغضوه (إن ينكسر موضع منه) أي من الغيب (فيجعل) في (موضع الكسر) (موضع الكسر) (موضع الكسر) أي الفضة ذلك الموضع فالفضة نائب عن الفاعل وهو المفعول الأول وموضع الكسر هو المفعول الثاني على حذف في كاعلت والضمير المستتر في تمسك يعود على الفضة والبارز يعود على الموضع كاعلت وقوله (بها) لا معنى لهذه الزائدة فلا ولى

الالذهب والفضة  
والمطلي بأحدهما  
بحيث يتحصل منه  
شيء بالنار فيحرم  
استعماله على الرجال  
والنساء في الأكل والشرب  
والأكل والشرب  
وعبر ذلك وكذا  
اقتناءه بلا استعمال  
حق الميل من الفضة  
والمضيب بالذهب  
حرام مطلقا وتيسل  
كالفضة وبالفضة  
كانت كبيرة فلزينة  
فهي حرام أو صغيرة  
للحاجة حل أو  
صغيرة فلزينة أو  
كبيرة للحاجة كره ولم  
يحرم ومعنى  
التضييب أن  
ينكسر موضع  
منه فيجعل موضع  
الكسر موضع تمسكه  
بها

حذفها كما لا يخفى على التأمل ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف وقبل الكبيرة ما تنسوع جانبها من الإناه كسفة واذن والصغيرة دون ذلك فإن شئت في الكبيرة الأصل الإباحة والمراد بالإباحة عرض الأصل لا العجز عن غير الذهب والفضة لأن العجز عن غيرهما يبيع الإناه الذي كله ذهب أو فضة فضلا عن المصنوب به وقد تقدم أن الإناه الظاهر شامل لأنواع الآنية ولو كانت الآنية لغیر المسلم فلذلك قال (وتكره أواني الكفار) أي يكره لنا استعمالها صاعلي بقين الطهارة والكفارة لا يحافظون على الطهارة كالمسلمين ولو تحققت نجاسة أو أنهم لم يجز لنا استعمالها (و) كذلك يكره لنا استعمال (ثيابهم) لما حر وكذلك يكره استعمال أواني مذهب آخر لما سبق (وبإباح الإناه) أي استعماله (من كل) أناة مخفذن (جوهه رقيقس) من غير النقدین وذلك (يكافؤ وزمرد) ولو لم يكره غيرهما من أنواع الجواهر النفيسة وكذلك بإباح اتخاذه من غير استعمال في الظاهر لعدم ورود نهى فيه ولا تنافض هو بمعنى السرف والخيلاء ومقابل الأظهراته يحرم للخيلاء وكسر قلب الفقر أو رتباه لا يعرفه إلا الخواص والله تعالى اعلم

**فصل في استعمال آلة السوء** وجهه مناسبت كره هذا الفصل هنا هو أن السوء لمطهر كان الماء مطهور ولكن الماء مطهر مطلقا أو سوء مطهور ومنه يل للتعذ فلا يقال كان الأول أن يذكره في باب الوضوء لأنه من سننه على أنه أشار بتدعيمه على أنه من سننه المتقدمة عليه كإسائي وهو لغة الدلث وآتوه شعرا استعمال عود ونحوه في الأسنان وما حولها لاذهب التغير ونحوه من التبرع القدعة كأيده قوله صلى الله عليه وسلم هذا سوء أو كسوء أو لا يباع من قبلي أي من عهد إبراهيم لما مطلقا لأنه أول من استأثر ونهى بعضهم على أنه من خصائص هذه الأمة بالنسبة للآدم السابقة للإلهاء لأنه كان للإلهاء السابقين من عهد إبراهيم دون أمتهم ويكون مندوبا ومكرها وسرعا أو قد شرع في الحكم الأول فقال (يئذب) (السوء) أي استعمال الآنية في أجزء الفم وهو المراد هنا وقد تقدم لك وجه هذا التقدير وهو أن الذئب كالصريم والكراهة إنما يتعلق بالفعال وهو الاستعمال لا بالذوات لأنه لا معنى لإضاف الآلة المذكرة بالتبذير وإنما ذلك لفسر التقدير في السوء في عبارة المنهاج بالاستئناس لأنه يطلق لعة على آلة الذئب ولو غير سوءا وعلى استعمال الآلة ولو في غير الفم وليس مرادا ولا فرق في طلبه بين الذئب والكنز والكنز والصغير (في كل وقت) أي في كل زمن طويل أو قصير وقوله (الأصائم بعد الزوال) مستثنى من قوله في كل وقت الشامل لجميع الأوقات (فيكره) حيث ذكره تنزيه لأن الكراهة إذا أطلقت تنصرف عند التنزيه للتحريم لا إذا قيدت ككراهة الصلاة في الأوقات المكروهة فإن الكراهة للتحريم ويستحب السوء أيضا في كل حال كقيام وقعود واضطجاع (و) بتأ كذا استعابه لكل صلاة) فرضا كانت أو نفلا (و) لكل (قراءة) أي للقرآن أو للحدیث أو للدرس (و) لكل (وضوء) فطلقا سواء كان سجدة أو رفع الحنث (و) كذلك يطلب طلبا كيدا لازلة (مسفرة أسنان) ناشئة من اثر الطعام المسماة عندهم بالقلع يفتح القاف واللام قال في المصباح قلعت الأسنان فلها من باب تعب تعربت بصفرة أو خضرة فقال رجل أفلح والمراد بقلعها الجمع قلح من باب اجر (و) عند (استيقاظ) أي إفاقة (من) اثر النوم وان لم يتغير الفم لأنه مظنة التغير لما فيه من السكون وتزلزل الأكل وعدم سرعة خروج الانفاس ولذلك كان صلى الله عليه وسلم إذا قام من النوم يشوف فاه أي يدهلك به ولا فرق بين النوم يسلا أو نورا (و) كذلك بتأ كد طلبه عند (دخول بته) أي منزله سواء كان ملكا له أو مستأجرا أو معاردا (و) كذلك بتأ كد طلبه عند (تغير القم من) اجل (أكل كل كرهه الریح) من قوم وبصل وقيل وكذا شئنا كدنا كل شيء كل شئ من ذلك السوء لا زلة رائحة خشية ابتداء لا تسمين والملائكة وقول المصنف كرهه بالريح على تقدير موصوف محذوف وإضافة كرهه إلى الریح من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها وأل في الریح عوض عن الضمير المحذوف على طرفقة من أناب أل منابه والتقدير من اجل أكل كل شيء كرهه بريحه (أو) عند تغيره من اجل (أكل) فهو معطوف على أكل كل كرهه فعمل من كلامه أن تغير القم

وتكره أواني الكفار  
وثيابهم وبإباح  
الإناه من كل جوهه  
نفیس يكافؤ  
وزمرد  
**فصل في يئذب**  
السوء في كل وقت  
الأصائم بعد  
الزوال فيكرهه ويأكد  
استعابه لكل صلاة  
وقراءة ووضوءه  
وصفرة أسنان  
واستيقاظ من النوم  
ودخول بته وتغير  
القم من أكل كل  
كرهه الریح أو تركه  
أكل

سبلان احدهما كل كل ربه الى مجموع ما ترك الاكل لانه نشأ عنه تغير القوم في الغالب والكثير ولما ذكر المصنف الحال التي يطلب لها السؤال شرع بين ما يصل به سنية الاستيلاء فقال (ويجزئ الاستيلاء بكل خشن) طاهر بن بل القلع اي صنرة الانسان وقد سبق الكلام عليه ولو بجور خرق خشنة وقد استثنى المصنف من عدم قوله بكل خشن قوله (الا اصعبه الخشنة) فلا يجزئ الاستيلاء بها وهو الرجوع والمعتقد ان اصعب العيران كانت من حي متصله وبانته حصل به اسنة الاستيلاء بخلاف اصعب نفسه لا يكتفي ولو خشنة على المعتقد لان جزء الانسان لا يسمى سوا كاله وبخلاف اصعب غيره غير الخشنة فكذلك لانها لا تزال القلع وبخلاف المتصلة لانه يطلب مواريثها وكذا اذا كانت من ميت والحاصل ان اصعب الغير يحصل به الاستيلاء بقيد أربعة احوال احدها ان تكون خشنة فانه ان تكون متصلة فانه ان تكون من حي رابعه ان تكون بذاته وقد علمت محترزاتها اذا كانت من غير غيره اذ وجدت القيود السابقة من حي رابعه ان تكون بذاته وقد علمت محترزاتها اذا كانت من غير غيره اذ وجدت القيود السابقة حرر مع الاجزاء عند عدم رضا والسؤال مراتب الفضلية بين المصنف بعضها فقال (والا فضل) ان يكون الاستيلاء (بارك) بوزن سبع شحار طويل ناعم كثير الاغصان يستاك بقضبانة قال ابن مسعود كنت أجبني لرسول الله صلى الله عليه وسلم سوا كان اراد رواه ابن حبان قال الشاعر

تألقه ان جرت وادى الاراك

فأبعث الى المملوك من بعضها

فأبى والله ما لي سؤالا

وروي ان سيدنا عليا كرم الله وجهه رأى السيدة فاطمة تسلك فقال

حظيت يا عود الاراك بنقرها

لو كنت من اهل القتال قتلتك

فما فزعني يا سؤالا سوا كا

(و) الافضل ان يكون الاستيلاء (د) مودار (د) يابس (ن) بلله ثم عاء الورد ثم البريق وندي فعل ماض مبني للجهول والجله صفة قياسية والافضل الاستيلاء بالاراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ندى الریح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفي معناها خرقه فهذه خمس مراتب تقول المصنف والافضل ان يكون باراك أي لا يغيره من جريد النخل الى آخره والاراك يابس وغيره فاليباس المتدلى افضل من اليباس غير المتدلى كما قاله المصنف ولم يفرغ من بيان ما يحصل به الاستيلاء شرعى بان كيفية على وجه الفضيلة واما اصل سنيته فيحصل بأى كيفية كانت ولكن الاكل والافضل ما أشار اليه بقوله (و) الافضل (ان يستاك) في الانسان (عرضا) أى لا طول في اللسان طول لا عرضا على كرامى اضراره طول لا عرضا (و) الافضل في الدابة ان يبدأ بجانبه الايمن أى جانب يمينه الايمن منتبها الى نصفه ويثنى بالجانب الايسر الى نصفه ايضا من داخل الانسان وخارجها (و) يبعد كرامى اضراره أى يتلطف بها برقى بحيث لا يجرحها (و) يسن ان (ينوي به) أى الاستيلاء (السنة) بان يقول نويت سنة الاستيلاء فلا يستاك انما قام من غيرنية لم يفصل السنة لقرتب عليها حصول الثواب ويحصل ذلك ما لم يكن في ضمن عبادة كان وقع بعد ذنوبه أو بعد الاحرام بالصلاة على ما قاله العلامة الرولى والا فلا يحتاج الى نية لان نية ما وقع فيه شمله كنية طواف الترض فانها مندرجة في نية التسليم فلا حاجة عند ارادة الطواف الى نية بل هي ستعوس ان يستاك بميمه لانها للكرمة وليس بمباشرة للتذوق وهذا فرق الاستحباب ونحوه واستحب بعضهم ان يقول في اوله اللهم يرض به اسنانى وشده لثاقى وثبت به لثاقى وبارك لى فيه ما ارحم الراحمين ثم استطرد المصنف في ذكر اشياء غنا بعضها يطلب زال الهنا وبها بعضها يطلب اذا التها وجو باو بعضها يطلب فعلها وبها بعضها يفعلها وبها بعضها مد كورق في ابواب مخترقة كما ستقف عليهم ان شاء الله تعالى وقد بدأ فيما يطلب ازالته نداء فقال (وبسن قلم ظفر) أى قصه لغير محرم وذلك يوم الاثنين والخميس والجمعة افضل من بقية الايام والى ذلك اشار بعضهم بقوله قص الاظفار يوم السبت اكله \* سيد ووقيا يلبه يذهب البركة

ويجزئ بكل خشن  
الا اصعبه الخشنة  
والافضل باراك  
ويابس ندى وان  
يستاك عرضا يبدأ  
بجانبه الايمن ويتعهد  
كرامى اضراره  
وينوي به السنة  
ويسن قلم ظفر

وعالم فاضل يبدو يتلوهما • وان يكن في الثلاثا فاحذرا لهلكة  
وورث السوء في الاخلاق رايها \* وفي النجس الغنى باقى لمن سلكه  
والعلم والحلم زيدا في عروبتها \* عن النبي روينا فاتفقوا نسكه

(و) يطلب (قص شارب) طالع وغايتة بدو حرة الشفة ويكره استئصاله وكذا حلقه وموزع فيه بصحة وروده  
في الخبر ولهذا ذهب اليه الاثمة الثلاثة على ما قبل وأجيب بأن ذلك واقعة حال فعلية على انه يمكن انه صلى  
الله عليه وسلم كان يقص ما يمكن قصه ويحلق منه ما لا يمكن قصه وبذلك يجمع بين الخبرين وقد جرى عليه  
بعض المتأخرين (و) يطلب (تف) شعر (ابط) فكلامة على تقدير مضاف لان الذي زال هو الشعر كما هو  
معلوم السنة فيه السنف لا الحلق لكن ان يحز عن سنقه حلقه ولذلك حكى عن الامام السافعي رضى الله عنه  
انه كان يحلقه ويقول قد علمت ان السنة تنقه لكن لا أقوى على الوجع (و) سن شعشعر (أنف) فهو على  
تقدير المضاف السابق وكراهب الطبري تنفشعر الانف بل يقصه ان طالع الحديث فيه بل في حديث  
ان في بقائه اما نامن الجذام ونيحي ان يحله ما لم يحصل منه تشويه واستكرهوا والادب قصه كما قاله  
الشبراملسي وانما يسن تنفشعر الانف (لن اعتاده) لامطافوا لان قصر (و) سن (حلق عانة) وهي  
الشعر النبات حول الذكر ويقوم مقام الحلق قصها أو تنفها لكن السنق حق الرجل حلقها أو ما المرأة  
فدسن لها تنفها ما قبل ان الحلق وقوى الشمو فقال جل به أولى لان شموه ضعفة والسنق ضعفها فالمرأة  
به أولى لان شموه اقوى وتعين عليها الزال اعتدأ من الزوج جبار (و) بسن (الا كتحال وترأثلاثا) فهو بدل  
من قوله وترأثلاثا يكون في كل عين وهذا الزوج ذكره بعضهم في باب صلاة الجمعة أي في آدام والمناصب  
عديم كرا لا كتحال في خلال ما يطلب ازالته لانه ما يطلب فعله لنبال المناصب ذكره مؤرخا عما يطلب  
ازالته ندبا وجوابا وذكره مع ما يطلب فعله في قوله وبسن الخضب بصفرة أو بجمرة الخ ثم يرجع  
المصنف يتم الكلام على ما يطلب ازالته فقال (و) سن (غسل البراجم) أي سن ازاله ما في البراجم ان كان  
المباصل اليها والواجب غسلها وايصال الماء اليها (وهي عقدنظر والاصابع) أي شق وشق وشق في عقد  
ظهور والاصابع أي اصابع اليدين كما هو مشاهد فيها وهذا محله في باب الوضوء والغسل (فان شق تنف)  
شعر (الابط حلقه) أي حلق شعره وقد تقدم له شرحه وكان المناسب ذكره عند قوله في اعتبادوه لا مناسبة  
في ذكره هنا (وبكره) للشخص (القرن) وهو حلق بعض الرأس وترك بعضه بل اما ان تركه كله ولا  
حلق واما ان يحلقه كله كما أشار الى ذلك بقوله (ولا بأس بحلق كله) ولا يكون حلقه منسدوا بالاف باب  
النسك من حج وعمره وقد يكون واجبا كما اذا نذر حلقه ويكون مندوبا كحلق المولى يوم سابع الولادة وحلق  
البعض وترك البعض مكره كما قاله المصنف وقد يكون حراما كحلق الحرم في حال الاحرام وأصله الاباحة  
فقد دخله الاحكام الخمسة وهذا محله في باب الحج وقد يذكر في باب الجمعة أيضا المناسبة ازالة الشعر ثم أشار  
الى مسئلة استطرادها بآضاد كراهب بعضهم في باب الجنائيات فقال (ويجب) على كل من الذكرو والانثى  
(الخنثان) وهو قطع الجذلة التي على حشفة الذكر المسماة بالقلفة وهذا اختان الذكرو ما خنثان الانثى  
فهو قطع البظر ويسمى خنثان أشار الى مسئلة أخرى حقها ان تذكر في باب الجهاد لكنه ذكرها هنا  
انوع مناسبة وهي تحسين وتر بين الشعر بالسواد المناسب لذلك الباب اطهر لقان التحسين المذكور يشأ  
عن الطهارات فالنصفه قرب من تحسين وتر بين الاعضاء ما لم يوقد منها ساقا على ان هذا ما يحرم فعله وقد  
شرع المصنف في سانه فقال (ويحرم خضب شعر الرجل والمرأة بسواد) بعد ظهور والشيب وذلك لانه قد  
أنهى ما أظهره الله تعالى من البياض الدال على الكمال والوقار كما قال ابراهيم عليه السلام له ما هذا باري  
فقال الله تعالى هذا وقار ابراهيم فقال ابراهيم عليه السلام اللهم زدني وقارا فيز على هذا تغيير ما أراد  
الله تعالى وهو لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم واجتنبوا السواد هذا مذهبنا وقال القاضي من الحنفية

وقص شارب وتنف  
ابط وأنف لمن اعتاده  
وحلق عانة ولا كتحال  
وترأثلاثا في كل  
عين وغسل البراجم  
وهي عقدنظر وهو  
الاصابع فان شق  
تنف الابط حلقه  
وبكره القرن وهو  
حلق بعض الرأس  
وترك بعضه ولا بأس  
بحلق كله ويجب  
الخنثان ويحرم  
خضب شعر الرجل  
والمرأة بسواد

اختلف السلف من الصحابة والتابعين في الخضاب وفي جنسه فقال بعضهم ترك الخضاب أفضل وروى  
 حديثان عن النبي صلى الله عليه وسلم في التي عن تغير الشيب لانه صلى الله عليه وسلم يغير شيبه روى هذا  
 عن عرو علي وعثمان وأبي وأخرين رضي الله عنهم وقال آخرون الخضاب أفضل وخضب جماعة من  
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم للاخبار التي ذكرها مسلم وغيره ثم اختلف هؤلاء فكان أكثرهم يخضب  
 بالصفة والآخر منهم ابن عرو وأبو هريرة وآخرون كما سيأتي في كلام المصنف وروى ذلك عن علي وخضب  
 جماعة بالخناء والصفى كما سيأتي أيضا وبعضهم بالزعفران وخضب جماعة بالسواد وروى ذلك عن عثمان  
 والحسن والحسين ابن علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة وآخرين قال القاضي الطبراني ان  
 الآثار المروجة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتغير الشيب وبالنهي عنها كلها صحيحة وليس فيها تناقض بل  
 الامر بالتغير بل شبه كشيء في خفاة والتي ان له سقط فقط قال واختلف السلف في جعل الامر  
 بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك مع الامر والنهي ليس للوجوب بالاجماع انتهى ما قاله النووي في شرحه  
 على مسلم وهذا زيادة على هذا وهذا اذا لم يكن الغضب عرض فان وجدته نال عرض فقد أشار الى المصنف  
 بقوله (الافترض الجهاد) فانه حينئذ يجوز بل يطلب فعله لظاهر القوة فكفار كظواهرها هلم من الامر  
 بالاضطباع والرمي في باب الحج حتى زال ما كانوا يعتقدونه من ضيق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وظاهر كلام المصنف انه لا فرق حينئذ في جواز الغضب بين الرجال والنساء حيث أطلق ذلك وهو كذلك لان  
 النساء قد يحصل منهن جهاد وان كان نادرا ولا نظير لضعفهن هذا حكم الخضب بالسواد وأما الخضب بغيره  
 فقد أشار الى المصنف وهو ما يطلب فعله فقال (وينس) خضبه (بصفرة أو حمر) اقتداء بالنبي صلى الله عليه  
 وسلم فقد ورد عن أبي هريرة بن بريق السؤال والسائل له عثمان بن موهب فقال له هل خضب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال نعم وقد خضب ابن عمر وقد ورد عن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مخضوبا (و) مما يطلب فعله أيضا (خضب يدي) امرأة (مزوجة) خضب (رجلهم انهما) لا نظير بقا  
 الظاهر ان قول المصنف نعمانه منصوب على نزاع الخافض أي على سبيل التعميم وهو راجع لكل من  
 البدين والرجلين والظاهر أيضا انه ليس بقيد بل المدار على حصول التزين وهو الموافق لعادة بعض البلاد  
 كمادة أهل الحجاز بخلاف عادة مصر والشام فان عاداتهم التعميم وهذا هو المسنون وانما يحصل ذلك (بجاء)  
 بكسر الحاء مع المد وذلك لا يدعوا الزوج الى الميل اليها لاداعي الى كثرة النسل والحفظ عن الميل الى غيرها  
 المنهي عنه وأحرز بقوله مزوجة عن غيرها فانه لا ينسب لها الخضب المذكور حينئذ بل هو مكروه أو يحرم  
 ان تحقق الفتنة والظاهر ان محذور هذا كذب النكاح وقد علمت أنه ذكره هنا لما هو ولما ذكره كسنة  
 الخضب للنساء المتزوجات شرع بذكره للرجال فقال (ويحرم) الخضب المذكور (على الرجال) لان  
 فيه تشبه بالنساء والتشبه به حرام كان تشبه النساء بالرجال كذلك (الا) اذا كان الخضب المذكور  
 (لحاجة) كدواء أو دفع حرارة لا يحرم نظرا لجملة الاعضاء الخضب المذكور ثم رجع المصنف في ذكر  
 ما يتعلق بشعر الرجل والمرأة فقال (وبكره تنف الشيب) وكان المناسبت ذكره عند قوله ويحرم خضب  
 شعر الرجل والمرأة بسواد لكن ذكره هنا لتعلقه بالرجال والنساء كان الخضب المتقدم متعلق به وما أيضا  
 لما كان يوهنهم في تنف الشيب تحسينا للصورة وجالا وتزينها للخضب كذا هنا وانه على ان التنف  
 المذكور مكروه لا ينبغي فعله وكان المناسبت ذكره عند قوله وبكره التنزع لنا سبغة ذكر المكروه مع  
 المكروه ما وبكره عند قوله ويحرم خضب شعر الرجل والمرأة فيكون ذكر الكراهة مقابلا لذكر التحريم  
 وانما كره تنف الشيب لانه نور فلا ينبغي ازالته كما قال الله تعالى الشيب نور في كفي ما أعذب نوري بناري  
 فهذا يدل على ابقائه والله تعالى أعلم

الافترض الجهاد  
 ويشن بصفرة  
 أو حمر وخضب  
 يدي مزوجة  
 ورجلهم انهما  
 ويحرم على الرجال  
 الا لحاجة ويكره  
 تنف الشيب

## باب الوضوء

هو بضم الواو الفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية وهو المأدته أو بفتحها ما يتوضأ به  
وقيل بفتحها ما وقيل بضمها كذلك والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى  
الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية وخبره سلم لا قبل الله صلاة بغير طهور وقد بدأ  
المصنف بذكر الفروض لأنها أهم وغيرها تابع لها ثم أنه ذكرها مجملة وسأى في ذكرها تفصيلا فقال (فروضه  
سنة) أحدها (النية) لقوله صلى الله عليه وسلم اغسلوا بالنيات وأشار المصنف إلى زمتها بقوله (عند  
غسل الوجه) ثانيا (غسل الوجه) وسأى في تحديده طولاً وعرضاً (و) ثالثها (غسل اليدين إلى المرفقين)  
أي مع المرفقين (و) رابعها (مسح قليل من شعر الرأس) خامسها (غسل الرجلين إلى الكعبين) أي  
مع الكعبين (و) سادسها (الترتيب) حال كونه جارياً (على ما ذكرناه) أي على الوجه الذي ذكره المصنف  
من تقدم النية على الجمع ثم غسل الوجه الخ فلو عكس الترتيب بأن بدأ بالرجلين أو بغيرهما لم  
يحسب له ما فعله أولاً بل يحسب له ما فعله آخره وغسل الوجه المقترون بالنية ويعلم ما فعله أولاً وراعى  
الترتيب ثم بعد فراغه من عد الفروض شرع بذكر نياتها فقال (ومنه) أي الوضوء (مأدته ذلك) أشار  
المصنف بهذا الإجمال إلى أن سنن الوضوء كثيرة فقد اندرج تحت هذا المجل جميع سننه وذكرها على سبيل  
المحصر والضبط يؤدي إلى ما لا حرج ومشقة أو إلى الإخلال ببعضها فذلك في هذا المجل بخلاف غير  
المصنف فإنه قد ذكرها على وجه المحصر كما في شجاع حيث قال وسننه عشرة أشياء لكنهم أجابوا عنه بأن  
المحصرنسب أي بالنسبة إلى ذكر المصنف هناك فلا ينافي أنها تزيد على العشرة والمصنف ذكرها بعض  
السنن عند ذكر كل فرض من الفروض الآية تفصيلاً وقد أشار المصنف إلى تفصيل النية وإلى كيفية  
فقال (فينوي المتوضئ) أي الشارع في الوضوء فهو اسم فاعل واسم الفاعل هو الملتبس بالفعل حقيقة  
فإذا علمت هذا فلا حاجة إلى تقدير مضاف في كلامه أي ينوي مراد الوضوء (رفع الحدث) أي رفع حكمه  
حكمه الصلاة لأن التقصير من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها فإذا نوافه فقد تعرض للتقصير (أو) ينوي  
(الطهارة للصلاة) ونحوها كالطواف أو الطهارة للحدث أو الطهارة عن الحدث فإن لم يقل عن الحدث لم  
يصح أو ينوي فرض الوضوء أو ينوي الوضوء بدون فرض أو ينوي أداء الوضوء وإذا فرض الوضوء (أو)  
ينوي الطهارة (لأمر لا يستباح) ذلك الأمر (الطهارة) المقام إلا ضمه لرفع ذكر الطهارة تحت قوله  
أو لأمر الخ كقادرته وذلك الأمر المتوقف على الطهارة (كس مصحف أو غيره) كصلاة تلاوة وتوسك  
وخطبة جمعة فتقوله لأمر الخ معطوف على قوله للصلاة فتنبه الأمر الذي لا يستباح بدون الطهارة أعم  
من الصلاة ونحوها فهو من عطف الأمر على الخاص وحاصل المعنى أمان ينوي هذا الأمر الكلي بهذه  
الصيغة العامة بأن يقول نويت استحبابه شيء مقتصر للطهارة أو إلى الوضوء أو ينوي فرداً من أفرادها كأن  
يقول نويت استحباب الصلاة أو سجدة التلاوة أو نحوها وخرج بقوله لأمر لا يستباح إلا بالطهارة إلى الأمر  
الذي لا يتوقف على الطهارة فلا ترفع نيته للحدث لأنه يسبح بالطهارة فحينئذ لا يتعين قصد ما قصد  
ذلك الشيء الذي يسبح مع الحدث قصد رفع الحدث أي أن حدثه حينئذ لا يرفع بقية هذه النية بل هو باق  
على حاله سواء أسن له الوضوء كقراءة قرآن أو حديث أم لا كبخول سوق وسلام على أمير المؤمنين  
الكشيقات كلها غير دائم الحدث أم هو فقد ذكر المصنف حكمه بقوله (الاستحباب) (أو) (من به سلس  
البول) (أو) (متميم) فلا يكتفي كل واحد من هؤلاء في رفع الحدث ولا غيرهما من الكشيقات المقبلة  
في صحة النية لأن حدثهم لا يرفع وإذا علمت أنه لا يكتفي هؤلاء في رفع الحدث ولا غيرهما من الكشيقات  
السابقة (ف) حينئذ (ينوي) كل واحد من ذكر في وضوئه وطهارته (استباحة فرض الصلاة)  
ولما بين المصنف كيفية النية بما تقدم أشار إلى بيان شرطها فذكر من شرطها شرطين فقال

## باب الوضوء

فروضه ستة النية  
عند غسل الوجه  
وغسل الوجه وغسل  
اليدين إلى المرفقين  
ومسح قليل من شعر  
الرأس وغسل  
الرجلين إلى الكعبين  
والترتيب على ما  
ذكرناه وسننه ما عدا  
ذلك فينبى المتوضئ  
رفع الحسنة  
أو الطهارة للصلاة  
أو لأمر لا يستباح  
إلا بالطهارة كس  
مصحف أو غيره إلا  
المستحبة ومن به  
سلس البول ومتميم  
فينوي استحبابه  
فرض الصلاة

(وشرطه) أى الوضوء (النية) حال كونها ملاحظة (بالقلب) ولو قال المصنف وشرطها أى النية أن تكون بالقلب لكان أولى وأوضح لا يهمل تذكر النية شرط في الوضوء مع أنها ركز وإن كانت الشرعية منصبة على القلب يؤيد ما قلناه قول المصنف بعد أن تقتن الخ وزمنياً أول الواجبات وكيفية تختلف باختلاف الأبواب وشرطها اسلام النواوى وعلمه بالتموى إلى غير ذلك مما هو مذكور في المطولات (و) شرطها أيضاً (أن تقتن بغسل أول جرم من الوجه) فلا يكتفى قرنها بمجرد الوجه بل هو أول المغسول وجوباً نعم أولاً لما قبله لأنه سنة تابعة للأواجب نعم أن لغسل معه بعض الوجه كفى لكن إن لم يغسل وجهه وجب إعادة ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كغف ووجب إعادة المغسول منه قبله كما في المجموع وجوب قرنها بالاول ليعتد به ولما نزع المصنف من الكلام على شرط النية في الوضوء شرع بتكلم على مندوباتها فقال (وليندب) للتوضؤ (أن يلقظها) أى النية لمساعد اللسان القلب أى مع موافقته لمعلم غير مخالفة له كعلم عامر (و) ينسب (أن تكون) النية مملوطة (من أول الوضوء) حتى يثاب على جميع السنن المطلوبة قبل غسل الوجه فلو خلت ثلاثا السنن عن النية فلا يثاب عليها إلا أن الأعمال التي تكون بالنيات أى يتوقف مجتها عليها وذلك كالصلاة والوضوء ولا كالآذان وقراءة القرآن فإن لم يشأ الفرض من أوله فنسب إليه أن ينوي سنن الوضوء من أول غسل الكفين (و) إذا نوى رفع الحسد من أول الوضوء (يجب) عليه (استصحابها) أى النية أى استدائها بالقلب حال كون ذلك الاستصحاب متبهاً (إلى غسل أول) جرم من (الوجه) أى غسل أى جرم سواء كان من أعلى الوجه وهو الأنف لأنه ينسب إليه البداءة بآهله أو كان من أسفلها ومن جوانبه أو أعما وجب اقترانها بالاول غسل الوجه لأنه أول الفروض والنية لغة مطلق القصد وشرعاً قصد الشيء وهو فعل الوضوء حال كون القصد مقترناً بفعله أى بفعل ذلك الشيء فإن تراخى أى ذلك القصد عنه أى عن فعل ذلك الشيء سمى القصد عن ما هو هذا ما قاله الحلبي في شاشيته على المنهج من عود الضمير في تراخى على القصد وفي عنده يعود على الفعل وهذا اختلاف الظاهر وهو عود الضمير في تراخى على الفعل وفي عنده على القصد لأن الظاهر أن التراخي هو المتأخر وهو الفعل دون المتقدم وهو القصد فيصير التقدير على هذا فإن تراخى أى الفعل عنه أى عن القصد يسمى القصد عز ما هو محله القلب والاصل فيه أخبر العجيني وهو قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أى إنما صحته متوقفة على ألا يكافؤ له الخالف إنما كمالها بالنيات لأن نية الصلة أقرب إلى نية الفات من نية الكمال (فإن اقتصر) المتوضؤ (على النية عند غسل) جرم من (الوجه كفى) ذلك الاقتصار في الاعتداد بالنية وحصول الفرض (لكن لا يثاب على) فعل (ما قبله) أى الوجه حال كون ما قبله كالثاب من مضضة واستشاق وغسل كف) بل هو ما عن النية كما تقدم لذلك والله أعلم ثم شرع المصنف ذكر بعض السنن التي تطلب في الوضوء وإنما قدرنا بعضاً لأنه لم يذكر جميعها وقد أوصى بها بعضهم إلى خسين سنة وهى أنواع منها ما يطلب في أوله ومنها ما يطلب في أثناءه ومنها ما يطلب بعد فرائضه وقد بدأ المصنف في النوع الأول فقال (ويندب) لمن يتوضأ (أن يسمي الله تعالى) أى في أوله بأن يقول باسم الله وهو أقبلها فإن أراد ألا يكل قال بسم الله الرحمن الرحيم وذلك لما مر به في أخبار إمام النساء وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً لم يجدوا فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحدكم ماء فأتوا به فوضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال وضوءاً بسم الله أى قائلاً في ذلك ولا إشباع في الأخبار الصحيحة وأما خبر لا يؤمنون لم يسم الله تعالى فضعت أضعف وتحول على الكامل ويسن التعوذ قبله وإن زيد بعد هذا الجهد لله على الاسلام وسمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وبنا أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك بأن يحضرون ويسن الاسرار بها كما يؤيد بخبر من كلام بعضهم (و) ينسب (أن يغسل كفيه) إلى الكوعين (ثلاثاً) وذلك لحديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله

وشرطه النية  
بالقلب وإن تقتن  
بغسل أول جرم من  
الوجه وينسب  
أن يلقظها وإن  
تكون من أول  
الوضوء ويجب  
استصحابها إلى غسل  
أول الوجه فإن  
اقتصر على النية  
عند غسل الوجه  
كفى لكن لا يثاب  
على ما قبله من  
مضضة واستشاق  
وغسل كف وينسب  
أن يسمي الله تعالى  
وأن يغسل كفيه  
ثلاثاً





واحدة (ثم يستشق) أي منها (ثم يمتعض من غرفة) أخرى (ثم يستشق) منها أي الأخرى (ثم يمتعض من) الغرفة (الثالثة ثم يستشق) منها أي الثالثة أفضل من الجمع بينهما بغرفة يمتعض منها ثلاثاً ثم يستشق منها ثلاثاً أو يمتعض منها ثم يستشق مرة ثم كذلك ثالثة وثالثة لا تساع رواه الشيخان ودليل سنية الممتضة وما يبعدها الأسباع رواه الشيخان أيضاً وما ذكره المصنف من الثلاث غرائب لكل من الممتضة والاستساق مع الكيفية المذكورة محمول على الكيفي في كل منهما وما اصل السنة فيها فتحصل بوضع المله في القدم والافق ولومن غير إدارة في جوانب القدم ولومع بلع المائل ولو لم يتر المصنف من أنفه ولو لم يحذبه بنفسه إلى الخيشوم (و) ينبغي أن (يبالغ فيهما) للامر بذلك في خبر الدولابي (الأن يكون) المتوضي (صائلاً) أمامه (ويفرق) أي يمتعض بطفور في الثلاث يسبقهما الممتضة إلى الجوف فيطردان المبالغة له مكرهه بخلاف سبق ما ثماله بلامبالغة فلا يكون ممتض إلا من ماء المبالغة غير مطلوب له فلا ينقص سبق ما ثماله إلى الجوف في حقه فيترتب عليه الافطار وأما ما غير المبالغة كالممتضة فهو مطلوب فلا يضر سبقه الجوف ثم شرع المصنف يذكر الفروض بعد التيق على الترتيب السابق مع كل فرض سنته المناسبة فقال (ثم يغسل وجهه ثلاثاً) لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم ودال التثنية حديث مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ودليل عدم وجوبه حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وأتى بتم هنا وفيما بعده إشارة إلى ترتيب الفروض (وهو) أي الوجه أي حده (ما) أي الحيز الذي ثبت واستقر (بين منابت شعر الرأس في العادة) أي التي من شأنها أن يثبت فيها شعر حال كونه منتهياً (إلى الذقن) بفتح الذال المجعلة والفاء وهو مجمع اللتين وهذا حده (طولا) أي من جهة الطول فطولا منصوب على التمييز المحمول عن المبتدأ والاصل وطوله أي الوجه هو ما إلى آخره محمول الاستناد عن المضاف إلى المضاف إليه وهو الظهير فانه فصل وان تقع فصار هو أي الوجه ما بين الخفا منبت النسبية وأتى بالمبتدأ الذي كان مضافاً ونصب على التمييز إزالة الإجماع (و) حده حاصل (من) أحادي (الأذن) بن وعنده (إلى الأذن) الأخرى (عرضاً) أي من جهة العرض يضم العين لإفهامها كما مر في محبت القلتين فعرض مثل طولاً فيهما تقدم وانما كان ذلك المذكور من الطول والعرض حد الوجه لان المواجعة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك كله أي يحصل بهذا التحديد واحتز بقيد العادة عن الصلح والشم قال الامام ولا حاجة إليه فان موضع الصلح منبت لشعر الرأس وان انحصر عنه وقد أشار المصنف إلى مواضعه داخل في حد الوجه وقد نه المصنف عليها لانه ربما يغفل عنها فقال (فنه) أي من الوجه (موضع الغم) وهو ما أي الجزء الذي يثبت تحت الشعر الذي عم الجبهة كلها (أو بعضها) لان الجبهة داخل في حد الوجه طولا ولا عبرة بوجود الشعر النابت عليها كالأعيرة بالنسبة لشعر الناصية كما مر (ويجب) على المتوضي (غسل شعور الوجه كلها) ظاهرها وباطنها (وغسل (البشرة) التي تحتها) أي تحت تلك الشعور (خفيفة كانت أو كثيفة) وقد مثل لهذا الشعور بقوله (كالجانب) هو من الجنب وهو المنع معى بذلك لانه ينبع الذي عن العين (والشارب) وهو الشعر النابت على الشفة العليا في ذلك الملا فانه للماء عند الشرب فكانه يشرب الماسحئند (والعنفة) وهو الشعر النابت بالجمع على الشفة السفلى (والعذار) وهو الشعر المحاذي للأذنين (والهدب) يضم الها وهو اسكان الدال وبضه هو ما يفترقهما معا وهو جمع والقرن من كل واحد من هذه الثلاثة على وزن جعوه الا انه زيادة التامو جمع الجع أهداب (و) يجب غسل (شعر الخد) فهو معطوف على شعور الوجه وقوله (واللحية والعارضين) مستثنى من وجوب عموم غسل شعور الوجه (فانه) أي الحال والشان (يجب غسل ظاهرهما وباطنهما) يجب غسل (البشرة) التي تحتها أي اللحية والعارضين (عند الخفة) أي خفة شعر كل منهما (فظاهرهما) أي اللحية والعارضين يجب غسله (فقط عند التكثافة) أي كثافة شعر كل منهما ويصح قراءة فظاهرهما بإرفع على انه مبتدأ والفاء استئنافية والخبر محذوف تقديره يجب كاعتابه ويصح قراءة بالخبر والفاء للعطف فهو معطوف على

ثم يستشق ثم  
يتمضمض من أخرى  
ثم يستشق ثم  
يتمضمض مسن  
الثالثة ثم يستشق  
ويبلغ فيها الآن  
يكون صائلاً في فرق  
ثم يغسل وجهه  
ثلاثاً وهو ما بين  
منابت شعر الرأس  
في العادة إلى الذقن  
طولا ومن الأذن  
إلى الأذن عرضاً  
موضع الغم وهو  
ما تحت الشعر الذي  
عم الجبهة وبعضها  
ويجب غسل شعور  
الوجه كلها ظاهرها  
وباطنها والبشرة  
تحتها خفيفة  
كانت أو كثيفة  
كالجانب والشارب  
والعنفة والعذار  
والهدب وشعر  
أخذ الألية  
والعارضين فانه يجب  
غسل ظاهرهما  
وباطنهما والبشرة  
تحتها عند الخفة  
فظاهرهما فقط عند  
الكثافة

ظاهريهما المتقدم المضاف الى غسل والتقدير فيجب غسل ظاهرهما وباطنهما عند الخفة وغسل ظاهرهما فقط عند الكثافة وهذا ظاهر كلام المصنف والظاهر ان الفاء بمعنى الواو اذ لا معنى للترتيب هنا وفي بعض النسخ الواو وقد ذكر الواو يدل على ان الفاء تعريف وهي في نسخة الطبع وقوله (لكن يتبدل التخليل) هو استدراك على قوله فظاهرهما فقط فانه يوهى انه لا يسن شيء بعد وجوب غسل الظاهر فدفع ذلك بقوله (لكن الخ والتوفيق في قوله (حينئذ) عوض عن الجملة المحذوفة والمعنى حينئذ كان شعر اللحية والعارضين كشمها (ويجب) على المتوضي ونحوه (افاضة الماء) أي سائله (على ظاهر) الشعر (النازل من اللحية عن الذقن) أي دون باطنه ومنه لظاهر العارضين في ذلك وكذلك شعور الوجه الكثيفة الخارجة عنه يجب غسل ظاهرها فقط وفي قول لا يجب غسلها خفيفة أو كثيفة لا باطنها ولا ظاهرها والخروجها عن محل القرض والنازل من اللحية هو المسترسل والخارج عن حدها الى جهة الصدر والذقن يجمع اللعين فالخارج والجسرور متعلق بقوله النازل (ويجب غسل جرح من الرأس) وغسل (سائر ما يحيط بالوجه) من كل جانب كان يغسل جرحاً من جهة الناصية وجرحاً من جانبي الرأس وجرحاً من كل جانب من العنق (ليتحقق كماله) أي كمال غسل جميع الوجه لانه من باب ما لا يمت الواجب اليه فهو واجب وقد أشار المصنف الى بيان كيفية ما أجمله أولاً بقوله (لكن يتبدل التخليل) قال (وسن أن يخل اللحية) الكثيفة فمن (أسفلها بما جديد) أي غير بل يغسل الوجه لانه مستعمل وذلك بان يأخذ غرغرة ما ويدخل أصابعه من أسفل اللحية في خلال الشعر وظاهر كلام المصنف ان التخليل المذكور واقع في شئنا غسل الوجه وقد جرى على ذلك ابن حجر وقال بعضهم كالشيخ البرماوي بتقديم التخليل على الغسل قياساً على باب الغسل فان التخليل فيهما قدم على الغسل لانه لا يعد عن الاسراف ثم ان المصنف ذكر كيفية التخليل هنا وان كان معلوماً بما تقدم في الاستدراك السابق لأجل قوله بما جديد وأيضاً هذا تفصيل لما أجمله في الاستدراك السابق لانه بين هناك التخليل يكون من أسفل اللحية بخلاف هناك فلا اعتراض عليه والاصية الكثيفة هي التي لا يرى الخطاط بشرتها من خلال الشعر لكثرته وتراكبه على بعضه بخلاف الخفيفة وهي التي يرى الخطاط بشرتها من خلال الشعر ثم شرع في كيفية غسل القرض الثالث وهو غسل البدن فقال (ثم بعد غسل الوجه يجب على المتوضي أن يغسل يديه) وهذا الغسل المذكور مشروط بحتمه وجرأؤه (مع) مصاحبة غسل (المرفقين) لانهما في حد القرض لان ابتداء القرض من ريش الاصابع الى المرفقين وهذا هو حقيقة اليد عند الفقهاء والمغالبات داخل في الغاية فلذلك عرّف المصنف بما لا يتناول الشعر بالذخول بخلاف مغالبات فأنشأه بالخروج والى في الآية الشريفة في قوله تعالى فأغسلوا رجوهكم وأيديكم الى المرافق بمعنى مع وقول المصنف (ثلاثاً) صفة لموصوف محذوف أي غسل ثلاثاً فأنشأه في التثنية في كل عضو هذا اذا كانت اليد سليمة (فان قطعت) اليد (من الساعد) المعبر عنه بالذراع (وجب غسل الباقي) منه فقد قالوا ليس بواجب بالمسحور (أو قطعت) ثلاثاً اليد (من مفصل المرفق) رمة غسل رأس العضة (لانه من المرفق اذا المرفق مجموع العظام الثلاث) فانما سل عظم الذراع بين العظام السبعين برأس العضة (أو قطعت) من العضة (التي هي ما بين المرفق والكف) (يد غسل باقية) أي العضة محافظة على التحميل ولذا يخلو العضو من طهارة ثم شرع في كيفية مسح الرأس الذي هو القرض الرابع فقال (ثم) بعد غسل البدن (مسح رأسه) كما هو مقتضى الترتيب المستفاد من التعبير بتم الرأس مذكرة (فبدءاً بالمسح) (بعقد رأسه) هذا سان للافضل والا فالقرض لا يتوقف على مسح القدم بل يحصل من أي جانب من جوانب الرأس ودليل المسح قوله تعالى فأغسلوا رجوهكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بشاطيته وعلى العمامة أي بعد مسح برأسه فدل ذلك على الاكفاء بمسح جزء البصير أي والا كفاً بمسح الناصية يمنع وجوب الاستبهاج وينبغي وجوب التقدير

لكن يتبدل التخليل  
حينئذ ويجب افاضة  
الماء على ظاهر النازل  
من اللحية عن  
الذقن ويجب غسل  
جرح من الرأس وسائر  
ما يحيط بالوجه  
ليتحقق كماله وسن ان  
يخل اللحية أسفلها  
بما جديد ثم يغسل  
يديه مع المرفقين  
ثلاثاً فان قطعت  
من الساعد وجب  
غسل الباقي أو  
قطعت من مفصل  
المرفق رمة غسل  
رأس العضة أو من  
العضد يتبدل غسل  
باقيه ثم مسح رأسه  
فيمد رأسه

بالبحر أو أكثر لاتحادونه (فيذهب) بالمسح (يذهب إلى قفاه) هذا تقريبي على البداءة ما تقدم (ثم ردهما) أي  
 الدين (إلى المكان الذي بدأ منه) قال شيخنا العلامة الباجوري مبنياً لكيفية الذهاب والرد وذلك بأن يضع  
 يده على مقدم رأسه وباستحادي سبائته بالأخرى وإيهاميه على صدقيه ثم يذهب بهم إلى يفعل ذلك أي  
 المذكور من الذهاب والرد (ثلاثاً) أي ثلاث مرات على ما مر وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم يقرأ تسبيح  
 برأسه ثلاثاً كما مر رواه أبو داود وقال ابن الصلاح والتوروي اسناد مجيد هذا إذا كان له شعر ينقلب فيكون  
 الذهاب والرد مسحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهب وإن لم يكن له شعر ينقلب فلا حاجة إلى الرد  
 المذكور كما أشار إليه بقوله (فإن كان) المتوضي (أقرع) أي بغير شعر أصلاً لوجوده على رأسه (أو) لم يكن  
 أقرع لكنه (ماتت شعرة أو) نبت شعرة لكنه (كان طويلاً أو) كان ذلك الشعر (مضفوراً) أي مجذولاً  
 ومعه قد أحفظ (لم يندب له الرد) أي رداً إلى المكان الذي ابتدأ المسح منه فلور يديه مع هذه الحالة لم  
 يحسب رده مسحة ثانية لاشتغال المسحة الأولى على الماء الذي مسح به البعض الواجب فيكون مستعملاً  
 ثمران ما تقدم في كلامه من المسح هو لبان الكيفية المذكورة وما يات كقيسته الواجبة فقد أشار إليها بقوله  
 (فلو وضع) المتوضي (يده) بالبولية بلام مد (حيث بل ما) أي جزءاً أو الذي (ينطق) أي يطلق (عليه) أي على  
 ذلك الجزء (اسم المسح) فالضمر في عليه عائد على ما (ولو) كان البلال (بعض شعرة) صفحتها (لم يخرج  
 بالمد عن حد الرأس) من جهة نزوله عنه فلخرج شعره بالمد عنه أي عن حد الرأس منها أي من جهة نزوله لم  
 يكف المسح على الخارج عنه لأنه لا يسمى رأساً لأن الرأس اسم لما رأس وعلا وارفع وقد قال الله تعالى  
 وأمسحوا برؤوسكم (أو) لم يضع يده المذ كورة لكنه (قطر) أي وضع قطرة من الماء عليه وال فعل لس بقيد  
 كما هو معلوم لأن المراد بالمسح الاتساع وهذا أي قوله أو قطر معطوف على قوله ولو وضع أي (و) ان (لم يسلم)  
 ومن باب أولى إذا سال (أوغسله) أي شعر رأسه (كثي) كل ذلك المذ كورين قوله ولو وضع إلى هنا وهذا هو  
 جواب لو في قوله ولو وضع هذا كله في المسح على الرأس (فإن شق) على المتوضي (نزع عمامته) عند إرادة  
 المسح على الرأس (كل) بالمسح (عليها) أي على الصلصة ونحوها المشقة ليست بقيد وهذا التكيل  
 واقع (بعد مسح) أي جزءاً أو الذي (يجب) مسحه ولو شعرة واحدة (ثم) بعد إخراج من مسح الرأس  
 الواجب والمندوب (مسح أذنيه) تنبيه أذن يضم الهمزة عوض الذا لافصح من سكونه أو قوله (ظاهراً وباطناً)  
 الظاهر أنه ما منصوبان على التمييز المحول عن المفعول والاصل ثم مسح ظهر الأذنين وبطنهما فحوايت  
 النسبة الإباحية عن المفعول به إلى المضاف إليه مجذف المضاف وأقامة المضاف إليه مائة فالتص  
 فصار مسح الأذنين قلما إنهم ما تقسمه على المضاف ونصب على التمييز لالة للإيهام وكان الظاهر أن يقول  
 ثم مسح الأذنين ظاهراً وبطاناً لا يميز لا يكون الأسماء لكنه أتى به مشتقاً على خلاف الغالب كافي الله ديه  
 فأرسلوا ما نصهم على الحال فيصوح إلى تكلف وتقدير وهو خلاف الأصل ولو قال ومن مسح الأذنين  
 ظاهراً وباطناً ما كان المكان أوضوح وأولى كماله غيره وإنما يكون مسحهما (بعمامة جدي) لا لبال مسح الرأس  
 ودليل ذلك الأساعر وإما البيهقي وإلخا كرمه وسمه ومن أن يكون المسح المذ كور (ثلاثاً) أي ثلاث مرات  
 (ثم) بعد الفراغ من مسح الأذنين (مسح صماخيه) ثنية صماخ بالكسر هو خرق الأذن وقيل هو الأذن  
 نفسها والسبب لغتية أنه مختار و يكون ذلك كما جديدي أي غير ما مسح الأذنين ومن أن يكون مسحهما  
 (ثلاثاً) أي ثلاث مرات وأشار المصنف إلى كضية مسح الصماخين بقوله (فيدخل) المتوضي (خصصره  
 فيهما) أي في الصماخين وهذه السنة أي إدخال الخصصرين في الصماخين سنة مستقلة غير سنة مسح  
 الأذنين ظاهرهما وباطنهما ما دليل العطف بتم وهي غير مذ كورة في الكتب المشهورة استقلاً لا وقد جمعوا  
 في عباراتهم بين الستين وجمعوا مسح الأذنين شاملهما أي لمسح الصماخين وقالوا السنة في مسحهما أي

فيذهب يديه إلى  
 قفاه ثم ردهما إلى  
 المكان الذي بدأ منه  
 يفعل ذلك ثلاثاً فإن  
 كان أقرع أو ماتت  
 شعرة أو كان طويلاً أو  
 مضفوراً لم يندب له  
 الرد فلو وضع يده بحيث  
 بل ما ينطلق عليه اسم  
 المسح ولو بعض شعرة  
 لم يخرج بالمد عن حد  
 الرأس أو قطر ولم  
 يسلم أو غسله كفى  
 فإن شق نزع عمامته  
 كل عليها بعد مسح  
 ما يجب ثم مسح أذنيه  
 ظاهراً وباطناً كما  
 جديدي ثلاثاً ثم مسح  
 صماخيه ثلاثاً  
 فيدخل خصصره  
 فيهما

ثم يغسل رجله مع  
كعبيه ثلاثا فافرك  
في ثلثيته عضوا أخذ  
بالاقل فيكل ثلاثا  
يقينا ويقدم اليق  
من يد ورجل  
لا كف ويخذ وأذن  
فيطهرها دفعة وأن  
يطيل الغرة بأن  
يغسل مع وجهه  
من عنقه زائدا عن  
القرض والتجديل  
بأن يغسل فوق  
مرفقيه وكعبيه  
وغايتيه استيعاب  
العقد والساق  
ويشذب إلى الأعضاء  
فإن فرق ولو طولا  
صح بغسل تجدينية  
ويقول بعد فراغه  
أشهد أن لا اله الا  
الله وحده لا شريك  
له وأشهد أن محمدا  
عبده ورسوله اللهم  
اجعلني من التوابين  
واجعلني من  
المتطهرين واجعلني  
من عبادك الصالحين  
سبحانك اللهم  
وجمده أشهد  
أن لا اله الا أنت  
أستغفرك وأتوب  
إليك وللاعضاء  
أدعية يقال عندها  
لا أصل لها

الاذنين أن يدخل المتوضي مسجتيه في صماخيه ويدبرهما إلى المعاطف أي ليات الاذن ويترابهما به على  
ظهورهما بلصق كفيه وهما مبرأتان بالاذنين فقد دخل مسح الصماخين في كيفية مسح الاذنين فلا حاجة  
إلى افرادهما عن مسح الاذنين بكلام مستقل لان الاختصار مع افادة المعنى أولى من التطويل المستغنى  
عنه والمراد بباطن الاذنين ما يلي الرأس وظهرهما الذي يلي الوجه وذكر المصنف الفرض الخامس  
بقوله (ثم بعد مسح الرأس يغسل رجله) ويكون غسل الرجلين معصوبا (مع) غسل (كعبيه) بغسلهما  
(ثلاثا) أي ثلاث مرات ودليل وجوب غسل الرجلين مع الكعبين قوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين  
والاستيعار رواه مسلم وقد فرغ المصنف على التلث المقتدم قوله (فلو شئت في ثلثيته عضو) من الاعضاء  
المقسولة سواء كانت واجبة أو مندوبة وقوله (أخذ بالاقل) جواب لو في قوله فلو شئت الخ وإذا أخذ بالاقل  
(فيكل) كل عضوشك في ثلثيته (ثلاثا يقينا) أي ثلاث مرات على سبيل اليقين (و) سن ان (يقدم اليق  
من يد ورجل) على يسرى كل منهما في الوضوء وفي كل أمر شريف لانه صلى الله عليه وسلم كان يجب التيامن  
ما استطاع في شأنه كله في ما هو وتر جلده وتنهله واما الشيطان وروى أبو داود وغيره عن أبي هريرة أنه صلى  
الله عليه وسلم قال إذا توضأت فابدأ بيمينك والترجل نسيح الشعر فإن قدم اليسرى على اليمنى كرهت  
عليه في الامور قوله (لا كف ويخذ وأذن) معطوف على من يبدأ أما الكفان والخذان والاذنان (فيطهرهما  
دفعة) أي يقطع كل عضوين من المذكورات دفعة واحدة لثقة تسديم اليمنى من هذه الاعضاء على  
اليسرى منها واسهولة غسلهما معا (و) (يسن) أن يطيل الغرة وهي مصورة (بأن يغسل مع وجهه) جزءا من  
رأسه وجزءا (من عنقه) حال كون ذلك الجزء (زائدا عن القرض) وقوله (والتجديل) بالنصب عطف على  
الغرة أي ويسن ان يطيل التجديل وقد صور المصنف كلاما من الغرة والتجديل بقوله (بأن يغسل فوق مرفقيه)  
بالنصب لغسل اليدين (وكعبيه) بالنصب لغسل الرجلين (وغايتيه) أي التجديل (استيعاب) كل (العقد) في  
غسل اليدين (و) (كل) (الساق) أي لكل رجل ثلثية الشيعين ان امتى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار  
الوضوء فن استطاع منكم ان يطيل غرته فيفعل وحديث مسلم أنه قال المحجلون يوم القيامة من اسباغ  
الوضوء فن استطاع منكم ان يطيل غرته ويحجبه (ويشذب وإلى) أي تتابع غسل (الاعضاء) الواجبة  
والمندوبة بحيث لا يخيّف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج وبقدرا المسحوح  
كالرأس مغسولا (فإن فرق ولو) كنا التفرق زمانا (طويلا صح) الوضوء (بغير تجدينية) ويقول بعد  
فراغه أي من الوضوء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني  
من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانك اللهم وجمده أشهد أن لا اله الا الله  
الآيات أستغفرك وأتوب إليك) غير مسلم من توضأت فاحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله الا الله إلى قوله  
ورسوله فحقت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وزاد الترمذي عليه ما بعده إلى المتطهرين وروى  
الحاكم الباقى وصححه واقتضه من توضأت فاحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله الا الله إلى قوله  
وكأورد في رواية ثم طبع بطابع فلم يكسر اليوم القيامة أي لم ينطق اليه ابطال والطابع بفتح الباء  
وكسر الهاء الخاتمة وواو جمده زائدة فجاءت مع ذلك جملة واحد فوقيل عاطفة أي ويجمده أشهد  
فذلك جملتان وسن ان باقي الباكر المذكور متوجه القبله كما في حالة الوضوء قاله الراغب وهذه السنة  
من السنن الخارجة عنه كما أشار إلى ذلك بقوله بعد فراغه (وللاعضاء ادعية يقال عندها) أي عند غسلها  
(لا أصل لها) كان يقول عند غسل الوجه واليدين ويصلي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل  
اليد اليمنى اللهم اعطني كفاي يميني وحاسبي حسابا بغير واع عند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطيني كفاي  
بشئائي ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند غسل الرجلين

اللهم ثبت قدمي على الصراط المستقيم وانما كانت هذه السنن لأصل لها لانه لم يجرى من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال النووي في الاذكار والتنقيح وأما ما روي في قال انه اتسن لانه ورد بها الاثر عن السلف الصالح قال المحمدي في شرحه على المنهاج وفاته ما ندرى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعلم بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال (وآداب) أى الوضوء جمع أدب أى الامور التى يطلب من الشخص على وجه الاستيعاب فالآداب والسنن بمعنى واحد وهو طلب الاستيعاب فى كل منها لكن المصنف عبراً ولا بالنسبة وثانياً بالآداب تقنياً لا يقال ان السنة يتأكلها كطلبها بخلاف الادب وهي كثيرة منها (استقبال القبلة) حالة الوضوء لانها أشرف الجهات خصوصاً صلاة العبادات التى لا تتوقف على الاستقبال كاهنا (و) منها انه (لا يتكلم) حالة الوضوء (غير حاجة) لان الوضوء عبادة لا ينبغي التكلم فيه غير المذكور (و) منها انه (يدأ بأعلى وجهه) حالة غسله لانه أشرف الأعضاء لان الاعلى مشتمل على محل السجود وهوا أشرف من غيره بدليل انه لو دخل الشخص النار لا يحترق محل السجود (و) منها انه (لا يلامه بالماء) خوفاً من حقوق الضرر له (فان صب عليه غيره بغيره) فغسل يديه (وكعبه) فى غسل رجله (وان صب على نفسه بدأ فى غسلهما) بأصابعهما أى أصابع كل من اليدين والرجلين وفى نسخة لغة فى موق وهو طرف العين مما يلي الانف وفى بعض النسخ أما فى عينيه عند المهمة المقدمة جمع ماء وفيه جوع آخر كافي القاموس (و) يتعهد غسل (عقبه) فيألف فى غسله ما يوصل الماء الى الماقت الشقوق والنيات التى توحد فى القرب والى ما عليه امن وسختمغ ايسال الماء الى البشرة (و) يتعهد (بجوها) أى نحو أما فى العينين ونحوه لقين وقوله (بما يخاف اغفاله) أى تركه هو بيان لصورهما فهو فى محل نصب على الحال منه وذلك كالتعرف من الانقراض سنة (سب) أى خصوصاً (فى وقت الشتاء) فان الغالب على الشخص الاغفال وخصه وما اذا كان الماء بارداً فسرع فى غسل أعضاءه بلا اسياغ لها فلا يتم الوضوء حينئذ فقد ورد بل لا لعقاب من النار رأى صاحبها (و) يسن ان (يحرك شامتا) اذا كان الماء يدخل تحتة بغير تحريك وأما اذا لم يصل الماء الى ماتحتة الا بالتحريك فيجب حينئذ (يدخل الماء تحتة) من السنن أن (يخلل أصابع رجله) عند غسلهما (بخصر يده اليسرى) والسنة فى تخلل أصابع الرجلين ان (يدأ بخصر رجله اليمنى من أسفل) لحديث لقبط بن صبرة انه صلى الله عليه وسلم قال اسبغ الوضوء وتخلل بين الاصابع جميعه المزمى وغيره وهو يشمل اليدين فيستحب أن يخلل أصابعهما كذا كره النووي ونقله الرافعى عن ابن كعب فيخلل بين أصابعهما بالتمشيك وسكت المصنف عنه تعالى به وهو وكل ذلك اذا كان الماء يصل اليها بالتمشيط وأما اذا كان لا يصل اليها الا بلك فيجب حينئذ وان كانت الاصابع ملتصقة على بعضها بجمرتة اذا تضر (و) يسن أن (يضم بخصر) رجله (اليسرى) ويكره ان يغسل غره أعضاء) لانه لا يناسب التمسك لان هذه المهمة هيثة المترفة من التكرير وهي لا تلقى لان التكرير بالله تعالى والعادة شأنها الخسوع والتذل (الاعلذ) ككبر من أو نحوه (و) يكره (تقديم يسراه) أى على يمينه اليدين والرجلين لان الوارد في مثل ذلك التسامى أى تقديم اليمنى فى كل شئ كان على وجهه التكرير والشرف (و) يكره (الاسراف فى الماء) أى ولو كان الماء كثيراً كما قال صاحب الزبد

مكرهه فى الماء حيث أسرفا \* ولومن أسرف بالكرير اعترفا

ولا فرق فى كراهة الاسراف فى الماء بين الوضوء والغسل وقاعل ذلك معذومها اتفاق اصحاب النووي وغيرهم (ويندب) لا ينقص ماء الوضوء عن مدوهورطل وثلاثون بحدادى (وانما قدر ذلك به لانه الرطل الشرى وبضائعاً اعتبره المصنف هذا رداً على من قال ان المراد به هنا رطلان والمراد بالاصابع فى باب الغسل

وآدابه استقبال القبلة ولا يتكلم لغير حاجته ويبدأ بأعلى وجهه ولا يلامه بالماء فان صب عليه غيره بدأ بغير قبضه وكعبه وان صب على نفسه بدأ بأصابعه او يتعهد ما فى عينيه وعقبه ونحوهما بما يخاف اغفاله سيما فى وقت الشتاء ويحرك شامتا ليدخل الماء تحتة ويخلل أصابع رجله بخصر يده اليسرى اليمنى من أسفل ويضم بخصر يده اليسرى ويكره ان يغسل غره أعضاء الاعداد وتقدم يسراه والاسراف فى الماء ويندب ان لا ينقص ماء الوضوء عن مدوهورطل وثلاثون بحدادى

ثمانية ارطال فلذلك صرح المصنف بقوله وهو رطل ثلث (و) يندب أيضا ان (لا ينقص ماء الغسل عن صاع)  
 أى تقريفاً بما لا يساوي وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يوضؤه المذو بقصه الصاع رواه مسلم فعمل انه لاحده  
 حتى لو نقص عن ذلك وأصبح جزءاً (والصاع خمسة ارطال وثلث رطل بالعراقي) أى البغدادي كما هو في  
 بعض النسخ لان الصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلث (و) يسن ان (لا ينشف اعضاءه) لانه صلى الله عليه  
 وسلم بعد غسله من الجنابة اتهمه بميوعة بتدليل فرده جعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان (و) يسن  
 ان (لا ينفض يديه) لانه كالتبري من العبادات به جزم في التحقيق وقال في شرح المذهب والوسيط انه الأشهر  
 لكنهم رجح في الروضة والجمهور انه مباح تركه وفعله سواء (و) يسن ان (لا يستعين بأحد يصب الماء) (عليه)  
 في الوضوء والغسل لان الاستعانة في ذلك ترغفه لا يليق بالمعبد فهي خلاف الاولى كما مر (ولا) يسن للتوضي  
 ان (يسمع الرقية) كما صوره النووي في الروضة خلافاً للرافعي حيث قال انه مستحب (ولو) كان تحت اظفاره  
 وسبح ينع وصول الماء) أى ماء الوضوء والغسل الى ما تحتها من البشرة (لم يصب الوضوء) ولا الغسل كما لو كان  
 الوضوء في موضع آخر من اعضاء الوضوء وهذا ما قطع به المتولي وهو الاصح وقال الغزالي بجملة الوضوء انه  
 يعني عتبه للماحة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم بتقليم الاظفار ويذكر ما تحتها من الوضوء ولم  
 يأمرهم بإعادة الصلاة ولو أمرهم لكان فيه فائدة عظيمة وهي الزجر والتخليط في تركه التقليم وقد يقال  
 انهم يأمرهم بالاعادة لانهم لم يعلموه لهم لانهم علموا وجوب غسل هذا الاعضاء جميعها ومضى بقي منها شيء  
 فانت الوضوء اما اذا كان الوضوء قليلاً لا يتعمد وصول الماء الى ما تحتها لقلته صح وضوءه وكنى اغسله وأشار  
 المصنف بهذا الفرع الى شرط من شروط الوضوء بقي له شروط أخر تعلم من المطولات (ولو شك) المتوضي  
 (في اثناء الوضوء في غسل عضو) من اعضاءه (لزمه) غسله (مع) غسل (ما بعده) أى لحصول الترتيب  
 (أو) شك (بعد فراغه) أى الوضوء (لم يلزمه شيء) لان الشك بعد فراغ العبادة لا يؤثر في غير النية  
 ومنها الشك في تكثير الاحرام فانه يؤثر فيها (و) يندب تجديد الوضوء أى بان يتوضأ ثانياً من غير ان يطرأ  
 عليه حدث من الاحداث وانما يندب ذلك (لمن صلى به) أى بهذا الوضوء المجدد صلاهما (فرضاً ونفلًا)  
 مطلقاً وأذا سبب (و) يندب الوضوء لحب ربه اذا كلاً أو شرباً أو نوماً أو جماعاً آخر) بخلاف الخافض  
 ومثلها النفساء فلا يندب لها ذلك قال في المجموع واتفق عليه الاصحاب ما يندبه العجب اذا اراد شامها  
 ذكره رواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذا كان جنباً اراد ان يأكل أو يشرب أو يتوضأ وضوءه وفي رواية له اذا  
 كان اذا اراد ان يتوضأ وضوءه للصلاة وروى أيضاً انه صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم  
 إلهتم اراد ان يعوذ فليتوضأ بيمينه وضوءه وروى الترمذي وقال حسن صحيح انه صلى الله عليه وسلم رخص  
 للتباعد اذا كمل أو شرب أو نام أو يتوضأ قال النووي في المجموع واستحب له النفساء خلان الوضوء لا يؤثر في رفع حدثهما  
 فزجه في هذه الاحوال كلها وأما عدم استحبابه للنساء في الجموع فاذا انقطع خبضها فليس يندب  
 لانه مستبر ولا تصح الطهارة منهن ما دام حدثهما مستمراً قال في المجموع فاذا انقطع خبضها فليس يندب  
 انتهى ونظائر ان النساء كذلك يجمع اشترأ كما هي في انقطاع الحدث والله اعلم

### باب المسح على الخفين

انما ذكره المصنف عقب الوضوء مع ان بعض المصنفين يذكرونه قبل التيمم مناسبة يتمو بين الوضوء وهو انه  
 جزء منه ويدل غسل الرجلين ومن ذكره عند التيمم نظر لوجوب المسح في كل ومن قدمه على التيمم لاحظ كونه  
 بالماء والتيمم بالتراب والماء أقوى فلكل وجهة روى الشيخان عن جرير بن عبد الله البجلي قال رأيت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين وروى ابن المنذر عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من

ولا ينقص ماء الغسل  
 عن صاع والصاع  
 خمسة ارطال وثلث  
 رطل بالعراقي ولا  
 ينشف اعضاءه ولا  
 ينفض يديه ولا يستعين  
 بأحد يصب عليه  
 ولا يسمع الرقية ولو  
 كان تحت اظفاره  
 وسبح ينع وصول الماء  
 لم يصب الوضوء  
 ولو شك في اثناء  
 الوضوء في غسل  
 عضويه مع ما بعده  
 او بعد فراغه لم يلزمه  
 شيء وندب تجديد  
 الوضوء لم يندب  
 فرضاً ونفلًا وندب  
 الوضوء لحب ربه  
 اذا كلاً أو شرباً أو نوماً  
 أو جماعاً آخر  
 (باب المسح على الخفين)

الحاجة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ومن ثم قال بعضهم احتسب أن يكون انكاره كفر أو هو  
من خصائص هذه الأمة (يجوز المسح على الخفين في الوضوء) لافي الغسل فرضا كان أو نفلا ولا في إزالة  
تجاسة أو لاجب أو ديمت رجله فأراد المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل وأشهر  
التعبير بالجواز أنه لا يجب ولا يجرم ولا يكره لكن الغسل أفضل إلا في صورة المسح فيها أفضل أو  
واجب أحداها إذا أحدث لأبومعهما يكتفي بالمسح فقط فإنه يجب المسح في هذه الصورة ثمانية وثلاثين  
أنه إن ترك المسح رغبة عن السنة أو شكافي جواز المسح فيها أفضل من الغسل رابعتها أنه إن خاف  
فوت الجماعة أو غسل رجله وادركها الوضوء فكذلك المسح أفضل وخامستها أنه إن غسل رجله فإنه  
الوقوف بعرفة أفضل وغير ذلك من بقية الصور (للسافر سفر أرباحا تقصر فيه الصلاة) بأن يكون  
مرحلته جازا أو جازا والجزم رمت على بالفعل السابق وقوله (ثلاثة أيام ولياليهن) مفعول به المصدر وهو  
المسح (و) يجوز المسح (للقيم يوم أو ليلة) خبرا من حيث أنه صلى الله عليه وسلم رخص للسافر ثلاثة أيام  
ولياليهن وللقيم يوم أو ليلة إذا ظهر فليس خفيه أن يحس علم ما يخرج بقوله ما باسافر المعصية كعبه  
أبق فيمسح مسح مقيم وقيل لا يمسح شيئا بالكلية وخبر ج بقوله تقصر فيه الصلاة السفر القصير فليس فيه  
الامسح مقيم ولو جاز يوم طويل مقدار سنة أو مقدار شهر كما قال السبيل اعتبر مقدرا ثلاثة أيام مع لياليهن بالأساعات  
وكذا اليوم والليل (و) ابتداء المدة للسافر والمقيم بحسب (من) آخر (الحديث بعد اللبس) لأن وقت المسح  
يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه لأنها عبادة مؤقتة فلذلك اعتبر ابتداء وقتها من حين جواز فعله أقيم مسح  
فيها ما ينشأ من الصلوات (فإن مسحهما أي الخفين (أو أحدهما حضرا ثم سافر أو) مسحهما أو أحدهما  
(سفرا ثم أقام وشك هل ابتداء المسح سفر أو حضرا ثم مسح مقيم) في هذه الصور تغلب الجانبا الحضري  
الأولى والأقامة في الثانية ولشك في صورته لأن المسح رخصة لا بصار إليها إلا بعين وقوله (فقط) هو اسم  
فعل بمعنى أنه من طلب مسح غير المقيم أي لا تطلب غيره من مسح المسافر وهو ثلاثة أيام (ولو أحدث) من يريد  
المسح على خفيه (حضرا) أي في صلاة الحضرة أي الأقامة قبل اللبس بالسفر (ومسح عليهما) (سفرا) أي في  
حالة السفر حضرا وسفرا منصوبان على نزاع الخلاف من تقدير المضاف السابق وقوله (ثم) أي المسح  
المفهوم من الفعل (مدته سفر) هو جوابا لوقوله لو أحدث لكن إن دام سفره ولا عبرة بكون الحديث في  
الحضر وإنما أتم مدة المسافر لأن أول العبادة هو أول المسح فالاعتبار في كون المدة مقدمة مسافر أو مقيم أغما هو  
بالمسح خلافا لمن قال العبادة بالحدث كلز في كابتداء المدة فإن ابتداء ما عنده من أوله لا من آخره ففي العقد  
وهو أن العبادة بالمسح سواء مضى وقت الصلاة قبله في الحضرة ولم يمسح ولم يصل ثم مضى في السفر أتم مسح  
المسافر أو لم يمسح في وقت ومسح في السفر فكذلك خلافا لما احتج به من قال أنه مضى الوقت في الحضرة ولم  
يصل ثم سافر فإنه يمسح مسح مقيم لأنه محاسب بالخارج الصلاة عن الوقت وانت خبر بان العصبان ما نشأ  
الامن التأخير لأن السفر الذي هو سبب الرخصة ولذلك هم المصنف فقال (سواء مضى عليه) أي على  
المسح المذكور (وقت الصلاة بأكمله في الحضرة أم لا) والحاصل أنه يمسح مسح مسافر في هذه الحالة لأن  
الاعتبار بالمسح الواقع في السفر كما علم مما مر (فإن شك في انقضاء المدة) كأنه بدأ ابتداءه وأنه مسح حضرا  
أو سفرا (لم يمسح في مدة الشك لأن المسح رخصة) بشرط منها المدة يقينا فإذا شك فيها رجع إلى الأصل الذي  
هو الغسل فإن شك من يريد المسح (هل أحدث وقت الظهر أو العصر بنى) الشك (أمره) أي شأنه  
وحالة (على أنه) أي الوقت الذي أحدث فيه هو (الظهر) وحينئذ يترك المسح في زمن الشك فقط فإذا زال  
شكه مسح بعده وزمنه في مثال المصنف من وقت الظهر إلى وقت العصر في اليوم الثاني والرابع بالنسبة  
للقيم والمسافر لأن كل منهما بكل المدة من اليوم الثاني والرابع لأن فرض المسئلة وقع ابتداء المسح من

يجوز المسح على  
الخفين في الوضوء  
للسافر سفر أرباحا  
تقصر فيه الصلاة  
ثلاثة أيام ولياليهن  
وللقيم يوما وليلة  
وابتداء المدة من  
الحديث بعد اللبس  
فإن مسحهما أو  
أحدهما حضرا ثم  
سافر أو سفرا ثم أقام  
أو شك هل ابتداء  
المسح سفر أو  
حضرا ثم مسح مقيم  
فقط ولو أحدث  
حضرا أو مسح سفرا  
أتم مدة سفر سواء  
مضى عليه وقت  
الصلاة بأكمله في  
الحضر أم لا فإن  
شك في انقضاء المدة  
لم يمسح في مدة  
الشك لأن المسح  
رخصة فإن شك هل  
أحدث وقت الظهر  
أو العصر بنى أمره  
على أنه الظهر



وقت الظهر والعصر على سبيل الشك فأوشك مسافر فيه في ثاني يوم وهو مستمر على المسح ثم زال شك قبل الثالث مسح وأعاد ما فعله في الثاني مع التردد الموجب لامتناعه ونتهى مدة مسحه في اليوم الرابع وقت الظهر أو العصر مع زوال الشك في ابتداء المسح وعبارتها غلطيب للنفى والرملي في النهاية ثم إن كان على مسح اليوم الأول ولم يحدث في اليوم الثاني فله أن يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وإن كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه مسحه ويجوز له إعادة صلوات اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث اه قال في التحفة معانته في المجموع لو شك أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو ربا أعاد في وقت المسح بالأكثر وفي أداء الصلوات بالأقل احتياطاً للعبادة فهما وعبارتها المعنى للخطيب فلو أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك هل تقدم حدثه ومسحه أو لم يحدثه في وقت الظهر وصلاته بها أم تأخر في وقت العصر ولم يصلي الظهر فليزعم قضاءه لأن الأصل بقاؤها وتجعل المذمتين أول الزوال لأن الأصل مسح الرجلين (ولو أجنب) المسح مقبلاً كان أو مسافراً رجلاً أو امرأة وكذا إن حاضت المرأة أو نفست أو ولدت ولما جفاف في مدة المسح (وجب) عليه (التزع) للفحش أن يمكن غسل الرجلين فيه فإن أمكن ذلك صح الغسل وانقطع المدة لما يقيد خبره بقول الأئمة لأن الأمر بالتزع فيه يدل على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لأجل الجنبية فهي مانعة فاطعته لئلا يمسح بهذا وهو مقتضى كلام الرافعي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا يسلط مدة المسح إذا اعتقل وهو لا يسب الخفاته يمسح بقية المدة لا ارتفاع المنع وقوله (الغسل) تعليل للوجوب ولو عبر المصنف بجوب الغسل لكان أعم سواء كان جنباً أو غيرهما وذلك لخبره بقول قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرنا أن لا نتزع خفافاً ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنباً ثم رواه ترمذي وغيره وصححه وقيل بالجنبية غيرهما بما في معناها لأن ذلك لا يشكر تكرار الحدث الأصغر (وشروطه) أي الخف أي شرط جواز المسح عليه وهو مفرد مصف فمفعول والألف شرط كثيراً لا لول منها (أن يلبسه) أي الخف من يري بالمسح عليه فالصبر على الخف المراد به الجنس الصادق بالقرتين معا وكذا يقال فيما يعلم من الضمائر المقررة وقوله (على وضوء كامل) أي بعد غسله متعلق بالفعل قبله فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فمفعول المسح لأن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل أحدهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجز إلا أن ينزع الأولى كذلك ثم يدخلها (و) الثاني (أن يكون) الخف (طاهراً) فلا يصح المسح على نجس العين ولا على النجس الجسيم بأن يبيق منه موضع يمسح عليه من أعلاه ولو نجس بعضه فإن كان من موضع المسح فلا يصح المسح عليه ما لم يمسح عليه من نجس الماء الملاقح لخل النجاسة وإذا كان نجس من أسفل صح المسح على أعلاه وهو المقصود بالمسح لا أسفل فقط ولا الجوانب كذلك أي وكانت النجاسة المذكرة متعقباتها ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافعي كالجواب أن الحكم كذلك في غير الحقون عنها فاستفاد بالمسح في هذه قبل التطهير عن النجاسة من المصحف كما قاله الجوزي في التبصرة (و) الثالث أن يكون (ساتراً للجمع محل القرض) من القدمين بكعبيهما من كل الجوانب والأسفل لامن الأعلى فلورؤى القدم من رأس الساق لكونه واسعاً من أعلاه لا يضرب والمراد منه هنا الخفاف لا مانع الرقبة عكس ساتر العورة فلا يمسح على رقيق لا يحجب ما رآه كالشفاف صح المسح عليه أقبته ولو كانت شفافاً (و) الرابع أن يكون (ماتعاً تنفذ الماء) أي من محل الخثرة ولو وصل الماء من موضع الخثرة لا يضر في صحة المسح وأما وصول الماء إلى الرجل من أي موضع كان من غير محل الخثرة فإنه يضر قيل والمراد بذلك الماء الذي يضر وصوله إلى الرجل ماء المسح لا غيره ونقل عن المتولي وغيره أن يمنع الماء إذا صب عليه صححه الرافعي قال في المجموع أنه المذهب (و) الخامس أن يكون بحيث (يمكن متابعة المشي عليها) أي الخفين وفي نسخة عليه بالقراد فليعلم أيكون الأفراد باعتبار الجنس الشامل للقرتين كما هي أفعالاً

ولو أجنب وجب  
التزع للغسل وشروطه  
أن يلبسه على وضوء  
كامل وأن يكون  
طاهراً وساتراً للجمع  
محل القرض وماتعاً  
لنقوذ الماء ويمكن  
متابعة المشي عليها

وذلك (كتر دمسافر حاجة) عند الخط والترحال وغيرهما لم يثبت له العاد قولا كان لابس مقعدا لاجل خلاف  
 ما لم يكن كذلك لثقله أو تعدد راسه أو وضعه بكورب ضعيف من صوف ونحوه أو افراط معته أو ضيقه  
 أو نحوه والذاجحة لثقل ذلك وإذا وجدت هذه الشروط الخمسة الخفف صم المسح عليه (سواء كان ذلك  
 الخفف مأخوذاً من جلد أو) كان مأخوذاً من (الباد) وهو الصوف المتلبد (أو) كان ذلك الخفف مجزوعاً من  
 (خرق مطبقة) بعضها على بعض (أو) كان مأخوذاً من خشب (أو) كان مأخوذاً من غير ذلك) كالخماس  
 والزجاج لأن سبب الإباحة الحاجته وهي موجودة في جميع ذلك (أو) كان (مشقوقاً) أي مقسوماً (شد) أي  
 ربط أحد الشقين بالمأخوذ ذلك من قوله مشقوقاً (بشرح) أي يعري فهو يفتح الشين والراء والعري هي  
 العينون التي توضع فيها الأزرار جمع عروة كدية ومدى والمد اعلى أنه لا يظهر شيء من محل الفرض لوصول  
 السر والارتفاع به في الإزالة والإعادة أي إزالته من الرجل وخلعه منها وإعادته إليها فان لم يشد بالعري لم  
 يكف المسح عليه لظهور محل الفرض إذا مشى ولو قصت العري بطل المسح وإن لم يظهر من الرجل شيء لأنه  
 إذا مشى فيه ظهرت (دوليس) الشخص المتوضئ (خفاً) واحداً (في رجل واحدة ليسمحه) أي الخفف  
 الواحد (ويفسل) الرجل (الأخرى) أو يظهر من الرجل شيء من محل الفرض (وإن قل) ذلك الشيء الظاهر  
 وقوله (من خرق) متعلق بظهور وقوله (في الخفف) متعلق بمحذوف صفة تنفرد أي خرق كائن في الخفف  
 وجواب وقوله (لم يميز) أي المسح أي في هاتين الصورتين ما عدا من العصاة في الأولى فلان المسح انما يجوز  
 للارتفاق بلبس الخفف لغرض المشي أو لفرض الحرا والرد وغيرهما والمعهود في هذه الأعراف من حراوليسهما  
 جميعاً فان لم يلبسهما جميعاً يرجع في ذلك إلى الأصل وهو الفسلس وأيضاً الرجلان يتنزه في الفرض الواحد وهو  
 يصير بين الفسلس والمسح والتحيز بين خصلتين في العبادة لا يجوز له التزبع كافي خصل الكفاية أو ما من ليس  
 له إلا رجل واحدة فهو كونه رجلان فهو غير بين أن يقسأها أو يمسح عليها بشرط المسح على الخفين  
 المتقدمة هذا حكم الخفف الواحد أما ما زاد على الواحد فقد ذكر حكمه بقوله (والجزموق) يضم الجيم فادس  
 معرب (هو خفف فوق خفف) هذا تعريفه وأما حكمه من جواز المسح وعدم الجواز فقد أشار إليه المصنف  
 بقوله (فإن كان) الخفف (الاعلى) منها (قوايا والأسفل مخرقاً له مسح) الخفف (الاعلى) لأنه هو الخفف  
 والأسفل كالأفافة (وإن كان) أي الخفان (قوين أو) كان (القوى) الخفف (الاسفل) لم يكف مسح (الخفف  
 (الاعلى) في الصورتين هذا إذا لم يصل البيل من الاعلى إلى الأسفل (فإن وصل البيل منه) أي الاعلى إلى  
 الأسفل) عنده مسحه (كقوى) المسح على الاعلى بهذا الشرط (سواء قصد مسحه) معاً (أو) قصد (الاسفل)  
 بالمسح على الاعلى (فقط أو أطاق) المسح أي لم يقصد واحداً بعينه (لأن قصد الاعلى فقط) في الصورتين  
 فإنه لا يكتفي المسح عليه لأنه في صورة القوين الحاجة إليه لأن الرخصة انما وردت في الخفف لعموم الحاجة  
 إليه والجزموق لا تقع الحاجة إليه وإن دعت إليه حاجة أمكنه أن يدخل يديه بينهما ويمسح بالاسفل وفي  
 الثانية لم يقصد الذي يجزى عليه المسح وهو الأسفل القوى (ويسن مسح على الخفف) مسح (أسفله  
 و) مسح (عقبه) ويسن أن يكون المسح على الخفين (خطوطاً) فكأن المسح خطوطاً من مستقلة  
 (بلا) أي بغير (استيعاب) بجميع الخفف فإن استيعابه بالمسح خلاف الأولى (و) (لا تكرار) فكبره  
 تكراراً لأنه بضعة واحدة وفيه في الغالب من كثرة المسح فإن المسح خمسة تنبي على التفقه في مثل  
 هذا أولاً في كلامه اسم بمعنى غير ظهوراً عما به على ما بعدا كما هو معلوم عند أهل النحو وقوله (فيضع) أي  
 (الماسح) (بده اليسرى تحت عقبه) أي عقب رجله وهو مؤخر الرجل (و) (يضع) (يمينه) أي يده اليمنى (عند)  
 أطراف (أصابعه) أي أصابع رجله (ويعر) اليد (اليمنى) حال كونه منتصباً في حوزة (إلى الساق) يعر اليد  
 (اليسرى) حال كونه منتصباً في حوزة (إلى الأصابع) هذا مقرر على كون المسح خطوطاً وقد وردت هذه

كتر دمسافر حاجة  
 سواء كان من جلد  
 أو لباد أو خرق  
 مطبقة أو من خشب  
 أو غير ذلك أو  
 مشقوقاً شديداً  
 ولو لبس خفافي  
 ربيعاً واحدة  
 ليسمحه ويفسل  
 الأخرى أو يظهر من  
 الرجل شيء وإن قل  
 من خرق في الخفف  
 لم يميز والجزموق هو  
 خفف فوق خفف فإن  
 كان الاعلى قويا  
 والأسفل مخرقاً له  
 مسح الاعلى وإن  
 كانا قوين أو القوى  
 الأسفل لم يكف  
 مسح الاعلى فإن  
 وصل البيل منه إلى  
 الأسفل كقوى سواء  
 قصد مسحه أو  
 الأسفل فقط أو أطاق  
 لأن قصد الاعلى  
 فقط ويسن مسح  
 أعلى الخفف وأسفله  
 وعقبه خطوطاً بلا  
 استيعاب ولا تكرار  
 فيضع يده اليسرى  
 تحت عقبه ويمسح  
 عنده أصابعه ويمسح  
 باليسرى إلى الساق  
 واليسرى إلى الأصابع

الكيفية عن ابن عمر رضي الله عنهما وهي أسهل وأمكن من غيرها من الكيفيات هذا كله ان أراد الكمال في كيفية المسح (فان اقتصر) مر بالمسح (على أقل جزء) من الخلف وهو ما ينطلق اسم المسح عليه وقد وصف الجزء بقوله (من ظاهر أعلاه) أي من أعلاه الظاهر فهو من إضافة الصفة للموصوف أي جزء كان من الأعلى الموصوف بكونه ظاهرا لا باطنا وهذا التقدير أي من جعل الخارج الكان مقدرة كإقداره الجوهري بقوله وكان ذلك الجزء من ظاهر الخ لا من الأصل وعدمه وأيضا كان لا يتخلف إلا بعد ان ولوا الشرطيتين كما هو معروف ومثل هذا يقال في قوله (محدادا) في مسح ذللك الجزء (لمحل الفرض) لانه يدل عن الفصل فحداديا منصوب على المحال من جزءا مخصوص بالوصف بعده وهو الخارج والجور وليس خبر الكان مقدرة كإقداره الشارح بقوله وكان ذلك الجزء محاذيا لمحل الفرض لماء علمت من ان الأصل ذكر العامل ولكن لا يتخلف إلا بعد ان ولوا الشرطيتين وقوله (كفي) جواب ان الشرطية المتقدمة في قوله فان اقتصر أي كفي ذلك الاقتصار المذكور لان الرخصة وردت بالمسح والتعميم لا يجب انفاؤا لم يرد تقدير في المسح لا بقبله ولا بكتفه فيكون الواجب ما ينطلق عليه اسم المسح وقد شرع المصنف في كبحه جزا الأعلى والظاهر المذكورين في قوله المتقدم من ظاهر أعلاه فقال (وان اقتصر) أي الماسح حال المسح (على) مسح (الأسفل أو) اقتصر على مسح (العقب أو) اقتصر على مسح (الحرف) أي الجانبين الخلف هذا كله محتمز قوله أعلاه وسياقي جواب ان (أو) اقتصر على مسح (الباطن) أي باطن الخلف هذا محتمز قوله ظاهر وذلك على سبيل التفسير المرتب بالنظر لكونه من إضافة الصفة للموصوف والأصل من أعلاه الظاهر كما هو وقوله (عما يلي البشرة) حال من الباطن أي حالة كون الباطن كائنا ما يلي أي بالاصق البشرية وجواب الشرط المتقدم هو قوله (فلا) أي فلا يكفي المسح لانه لم يرد الاقتصار على مسح الأسفل أو مسح العقب وحرف الخلف محتمز أسفله فكلما لا يكفي المسح على الأسفل لا يكفي المسح على حرقه لانه بمنزلة في عدم رؤيته بالواو كذلك لم يرد مسح الجزء الذي يلي البشرة من الخلف حينئذ يجب علينا ان لا نتعدى محل الرخصة وهي أعلى ظاهر القدم وصرح في المجموع بجمالية الاتفاق على عدم جزم ما يلي البشرة من الخلف (ومتى ظهرت الرجل) بسبب (ززع) من الخلف (أو) بسبب (خرق) فيه (وهو) أي والحال انه (بوضوء المسح كغسل القدمين فقط) أي من غير عادة لوضوءه والله أعلم

### باب أسباب الحدث

والمراد به عند الإطلاق كإهنا الاصغر غالباً ويعبر عنها بنواقض الوضوء والحدث لغعة الشيء الحادث وشراً يطلق على أمر اعتباري يقوم بالأعضاء مع صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني الان تجعل الإضافة بانية (وهي أربعة) وعليه النقص بها غير مهمة ولا تعني فلا يقاس عليها غيرها (أحدها الخارج من قبل أو) الخارج من (دبر) قال تعالى وأوجاه أحدكم من الغائط الآية والغائط المكان الماطم من الأرض تقضى فيه الحاجة سعى باسمه الخارج لعلاقة المجاورة (أو) كان الخارج ناشواً بارزاً من (ثقبه تحت السرقة انسداد الخرج المعتاد) وهو القبل والدر لا فرق بين الرجل والمرأة وسواء كان الخارج من هذا الخرج المذكور (عيناً) كالبول والغائط (معتاداً) كان كهماً (أو نادراً) طاهراً (كدود وحصة) والثقبية بضم التاء المثلثة وخرج بالخارج من القبل أو الدبر الخارج من غيرهما كدم الحجام أو الفصانة وغيرهما من سائر جسد به فلا تقضى به وخرج بقوله من ثقبه تحت السرقة ما لو خرج من فوقها أو من محاذها أو من نفسه فلا تقضى في ذلك أو من تحتها مع افتتاح الأصلي وهذا كله في الانسداد العارض أما الخلق فينقض معه الخارج من الثقبية مطلقاً والمسح حينئذ

فان اقتصر على أقل جزء من ظاهر أعلاه محدداً لمحل الفرض كفي وان اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف أو الباطن مما يلي البشرة فلا متى ظهرت الرجل بززع أو بخرق وهو بوضوء المسح كغسل القدمين فقط

### باب أسباب الحدث

وهي أربعة أحدها الخارج من قبل أو دبر أو ثقبية تحت السرقة مع انسداد الخرج المعتاد عينا معتاداً أو نادراً كدود وحصة

كالعضو الزائغ الذي لا ينقض عسسه ولا غسل بالبلل ولا بالايلاج فيه قاله المناوردي قال في المجموع ولم  
أرا غيره تنصر بحاجب افقته أو مخرج القته وما تقدم كله في الواضح وأما الخفي فلا ينقض بل يخرج من أحد  
فرضيه فيوقوف النقض على الخارج من فرضيه جميعا (الآلتي فانه يجب الغسل ولا ينقض الوضوء)  
وهذا مستثنى من عموم الخارج من القبل والعلّة في عدم نقضه للوضوء أنه خارج من القبل هي أنه  
أوجب أكبر الجرح بخصوص الاحصان ولا يوجب الجرح بعموم الزنا (وصور ذلك) أي عدم نقض الماء مع كونه  
داخلا في عموم الخارج (إن بنام ممكنة مقعدة فيحصل) فلا ينقض وضوءه لثبته من الأرض (أو) إن ينظر  
بشبهه فينزل) فكذلك فهذه صورة ثالثة لعدم النقض (والأولى) أي أن لم تنصروا عدم النقض بهذا التصور  
فلا تصورنا زال معنى بغير نقض كما قال المصنف (فلو جامع) أي بالاحتمال فلا ينقض حاصل بغير الماء وأما مع  
الحال فلا ينقض سواء أنزل أم لا وتكون صورة ثالثة لعدم النقض بآثار الماء (أو) أنام حال كونه  
(مضطجعا) أي بلا عتكين (فإنزل) نقض وضوء كل منهما (الأول) بالأسو) الثاني بالانوم (الثاني) أي من  
الاسباب الاربعه المناسبة له أنه يقول ثانياً الآن يقال إن ال ناسية من باب الحذف اليه الذي  
هو الضمير العائد إلى الاسباب (زوال عقله) أي المتوضي الملبوس من الساق والمراد به زوال القبر سواء كان  
زواله بجحش أو انجها أو نوم أو غيره ما نلخه أي داود وغيره والعين وكما السه فم فليست وضوءا غير النوم  
ذكرنا بلغ منسه في الدخول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما يشعر به الخبر زاد الله الدبر وكما حفظه  
عن ابن يرخ منه شيء لا يشعر به والعينان كتابة عن القطة وخروج زوال العقل النعاس وحديث النفس  
وأوائل نشوة السكر فلا ينقض ما هو من علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه ثم استثنى  
المصنف من زوال العقل قوله (الانوم) أي الانوم الشخص حال كونه (ممكنة مقعدة من الأرض) أو غيرها  
من خشبة أو حجرة لامن خروج شيء من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ریح من قبله لندره (سواء) فثالث  
(الراكب) على دابة أو غيره من سفينة أو دابة (والمستند) أي ظهره إلى جدار مثلاً (ولو) كان استناده  
(شيئاً) بحيث (لو أنزل) ذلك الشيء (اللسقط) المستند (وغيرهما) أي غير الراكب والمستند ولذا ذكر المصنف  
النوم الناقض وغيره فرع علمه فقال (فلو أنام) المتوضي حال كونه (ممكنة) مقعدة من الأرض أو غيرها  
(فزال البتة) عن حملها (قبل ابتهاج) أي قبله (النقض) وضوءه لأنه مضى عليه زمن في حال زوال  
الايته وهو غير ممكن (أو) زالت اليتاه (بعد أو معه) أي بعد ابتهاجه أو مع ابتهاجه (أو) شك هل زالت قبله  
أو معه (أو) شك هل سقطت يده على الأرض وهو نام يمكن) مقعدة من الأرض (أو) نفس) بفتح العين  
(وهو غير ممكن) مقعدة (وضايط النعاس) (هو) الذي (يسمع) كلام الحاضرين (ولا يفهم) معناه فتقدم  
التبعية عليه (أو) شك هل نام أو نفس (أو) شك هل نام يمكن) مقعدة (أو غير ممكن) له وجواب الاستفهام في  
جميع ما ذكر قوله (فلا ينقض) النوم المذكور للوضوء في هذه الصور (الثالث) من اسباب الحدث (التقاء  
شيء وان قل من بشر في رجل وامرأة) الواو في قوله وان قل غائية وان زائد أي سواء كان الشيء الملاقى  
بشرة كل من الرجل والمرأة كثيراً أو قليلاً فلا فرق في النقض حينئذ ولو أصبح أن تكونان شرطية والجواب  
مخدوف والتقدير وان قل الشيء الملاقى لبشرة كل نقض الوضوء الجار والمجرور في كلامه ضفة ثلثي أي  
التقاضي كقولهم ما ذكره جرجري القاعدة المشهورة أن الجوروات بعد التكرات صفات وجلة وان قل  
معتبرة بنصف الصفة والموصوف والمراد بالجل المذكور لو خضبتا وعينتا ونمسا واولا بالمرأة التي يعني  
أن كلامنا مانع حدائشي وان لم يكن بالغاً كما بعلم ذلك من قول المصنف التي ونطق لا يستوي فانه يفهم  
أن المراد بالجل المذكور والمرأة التي وقد بلغ قل منهم ما حدائشي والى الدليل على نقض الوضوء بالمباشرة

الآلتي فانه يجب  
الغسل ولا ينقض  
الوضوء وصورة ذلك  
إن بنام ممكنة مقعدة  
فيحصل أو ينظر بشهوة  
فينزل والأفلو جامع  
أنام مضطجعا فأنزل  
النقض بالأسو والانوم  
(الثاني) زوال عقله لا  
النوم ممكنة مقعدة  
من الأرض سواء  
الراكب والمستند  
ولولشي لو أنزل للسقط  
وغيرهما فلو أنام ممكنة  
فزالت آليته قبل  
انتباهه ما نقض  
أو بعده أو معه أو شك  
أو سقطت يده على  
الأرض وهو نام يمكن  
أو نفس وهو غير  
ممكن وهو يسمع ولا  
يفهم أو شك هل نام  
أو نفس أو هل نام  
ممكن أو غير ممكن فلا  
ينقض (الثالث)  
التقاء شيء وان قل  
من بشر في رجل  
وامرأة

المذكورة قوله تعالى أو لامستم النساء أي لمستم من النساء كقريءه لاجتماعه لانه خلاف الظاهر والنس  
 الجس باليد وغيرها وعليه الشافعي والمعنى في التقص به مظنة التلذذ بالشرع وهو سوا في ذلك اللامس  
 والمومس كأنها منه التعير بالالتقاء لاشتراكهما في لذة الجنس كالمستركين في لذة الجماع وسواء كان التلاقي  
 عمدا أو سهوا وشهوة أو دونها بعضو سليم أو أشل أو أصلي أو زائدا من أعضاء الوضوء أو غيرها بخلاف التقص  
 باليس فإنه يخص بطن الكف كما ساقى في كلامه ثم وصف المصنف الرجل والمرأة بقوله (أجنبيين) أي  
 كل من الرجل والمرأة أجنبي بالنسبة فلا تحرفه وصفه لكل من رجل وامرأة بخلاف الرجلين والمرأتين  
 والأجنبيين والرجل والأجنبية والمرأة والأجنبي (ولو كان) ذلك الالتقاء ملتصبا (بغير شهوة) (بغير قصد) لذلك  
 الالتقاء (حتى اللسان) بل عرفه على البشرة فهو غاية فيها لأن اللسان من جهة البشرة الداخلة لا الظاهرة  
 وبعبارة المحلى والبشرة ظاهر الجلد قال القليوبي ويلحق به اللحم الأسنان واللسان وسقف الحلق وداخل  
 العين والأنف وكذا العظم إذا أخرج وقال ابن حجر بعدم التقص به وهو الوجه كالظفر (و) حتى العضو  
 (الأشلى) الذي لا يصلح (و) حتى العضو (الزائد) على أعضاء الوضوء أو غيرها ثم استثنى المصنف من تلاقى  
 بشرف رجل وامرأة قوله (الاسنان وظفر أو شعرا أو عضو مقطوعا) لأن على التقص بالشرع مظنة الشهوة  
 ولذا ذكره السنن وما بعده ليس فيه الشهوة وان التلذذ بالنظر إليه أو لمسه (ويقتض) الوضوء (هرم) أي لمسه  
 وهو كبير السن بأن بلغ ما يقتل لانه شهوة في جملته فهو على تقدير مضاف (و) يقتض الوضوء (هرم)  
 أي لمس الحى إياه وأما هو فلا يقتض وضوءه بلسه وقد شرع المصنف بذكر محرمات القيود فقال  
 (لا يحرم) أي لا يقتض الوضوء تلاقى بشرف رجل وامرأة بينهما محرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة لا تقام  
 مظنة الشهوة وهذا محترم قوله أجنبيين (و) لا يقتض الوضوء (طفل لا يشتمى) يشتمى الذكر والأنثى وهذا  
 محترم قوله رجل وامرأة المراد به الذكر والأنثى للاحقية الرجل وهو البالغ ولاحقية المرأة وهي البالغة  
 بل المراد به ما ذكره أني بلغ كل منهما ما حد يشتمى أي الطبايع السلية وقوله (في العادة) إشارة إلى أن  
 المعتبر في الصغر والكبر العرف فيرجع إليه عند الاختلاف ولا يعول على بلوغ سبع سنين كما نقل عن  
 الشيخ في حله في ضبط الصغر والمراد بالطفل الجنس الشامل للصغير والصغيرة فلا يقتض لمس كل منهما  
 الآخر ولا يقتض لمس الكبيرة الصغرى الذي لا يشتمى وبالله عكس وقد أشار المصنف بقوله (فلو شك)  
 هل لمس امرأه أو (شك هل لمس) شعرا أم بشرة أو (شك هل لمس) أجنبية أم محرما لم يقتض أي ذلك  
 الوضوء بل من ذكر إلى أن ما تقدم من قوله التقاء بشرف رجل وامرأة يكون على ميل اليقين والشك  
 المذكور لا يؤثر في التقص لأن الأصل الطهارة ولكن يستحب الوضوء ذكره في الجموع في الصورة الثانية  
 والآخرتان في معناها (والرابع) من الأسباب التي ينشئ بها الطهر (مس فرج الأذى باطن الكف  
 و) باطن (الأصابع خاصة) دون باقي البدن كاللسان يظهر الكف وظاهر الأصابع فيقتض التقص  
 بالبطون فقط (ولو) كان مسها المذكور (سهوا أو) كان (بلا شهوة) سواء كان الفرج الممسوس (قبلا  
 أو دبرا) لا إطلاق الحديث الآتي (ذكر) كان صاحبه (أو أنثى) لا إطلاق الحديث الآتي أيضا لا لم  
 يبين ما ذكره سواء كان الفرج (من نفسه أو من غيره) لأن مس فرج غيره أغش وأشد من مس نفسه (ولو)  
 كان الفرج (من ميت وطفل ولو) كان (محل جب) الذي ذكره لأن الحب أصل الذكر فصدق عليه أنه  
 مس أصل الذكر ومظنة لخروج المني منه لأنه بشر الشهوة ويحرمها (وإن أكتسى) محل الحب  
 (جلدا) إذ لا يخرج بذلك عن كونه أصل الذكر (أو) كان الفرج الممسوس (أشلى ولو) كان الفرج  
 الممسوس (مقطوعا) أي (ولو) كان المس في هذه الصور كلها (ببدلاء) نظيره من مس فرجه  
 قليلا وضاروا له ثم يذم ويحرمه وتلخيصه في محصها إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما

أجنبيين ولو كان  
 بغير شهوة وقصد  
 حتى اللسان والأشلى  
 والزائد إلا سنا  
 وظفر أو شعرا أو عضوا  
 مقطوعا ولا يقتض  
 هرم وميت لا يحرم  
 وطفل لا يشتمى في  
 العادة فلا يشك هل  
 لمس امرأة أو شعرا  
 أم بشرة أو أجنبية  
 أم محرما لم يقتض  
 (والرابع) مس فرج  
 الأذى باطن الكف  
 والأصابع خاصة  
 ولو لمس أو بلا شهوة  
 قبلا أو دبرا ذكر  
 أو أنثى من نفسه  
 أو من غيره ولو من  
 ميت وطفل ولو محل  
 جب وإن أكتسى  
 جلدا أو أشلى ولو  
 مقطوعا ولا يشك



حال وقال في الروضة انه الصحيح عند جماعات من محققي أصحابنا (ومن أحدث) أي حدثنا أصغر كاهو  
 القرض (حرم عليه الصلاة) مطلقا جماعا وغير المحققين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ  
 وفي الصلاة صلاة الخنازرة وهي غير داخله في الصلاة ذات الركوع والسجود عرفا ولذلك لا يحنث بها من  
 حلف لا يصلي خلافا قال يحنثها بلا طهارة كالشعبي والعمري (و) حرم (محمود الثلاثة والشكر) لانها  
 في معنى الصلاة (و) حرم (الطواف) لانه صلى الله عليه وسلم يوضأه وقال لتأخذوا عني مناسككم رواه مسلم  
 وغير الطواف بغير الصلاة الا ان الله أحل فيه المنطق بنطق فلا ينطق الا بخير رواه الحاكم وقال صحيح  
 على شرط مسلم ولا فرق في جميع ما بين القرض والنفل (و) حرم (حل المحضف) الا ان خاف عليه غرقا  
 أو حرقا أو كافرا أو نحوهم بجزءه حينئذ بل قد يجب وخرج بالمحضف غيره كسوراة النحل ومنبوح ثلاثة  
 من القرآن فلا يحرم كله (ولو) كان كله ملتصقا (بعلاقته) بكسر العين في المحسوس (أو) كان  
 المحضف (في صندوقه) حرم أيضا (مسه) قال تعالى لا يمسه الا المتطهرون أي المتطهرون وهو خير بمعنى  
 النهي والجمل أبغ من المس والطهر بمعنى التطهر ذكره في شرح المذهب (سواء) في حرمة المس (المكتوب  
 وما بين الأسطر والحواشي) وسواء مسه بأعضائه أو وضأه أو يغيرها ولو قلنا ان الحدث لا يعلها (و) حرم مس  
 (جلده) المتصل به لانه كالجزء منه فان انفصل عنه فقصه كلام البنان الحل وبه صرح الاسنوي لكن  
 نقل الزركشي عن عصاره المختصر للقراني انه يحرم أيضا وقال ابن العبدان انه الأصح والعصاره بضم العين  
 الهمزة أي خلاصة والمراية بضم الميم قال بعضهم العصاره من الوجع للقراني ولعل تسمية بالهصاره  
 لكونه عصاره بدلت على أخرى أخرجهما انتهى بخير على المنهج (و) حرم مس (علاقته) كذلك أي  
 المتصلة (و) حرم مس (خريطته وصندوقه وهو قلم) لشبه ذلك بجلده فان لم يكن المحضف فيه ما فلا يحرم  
 مسهما (وكذا يحرم مس وحل) بغير تنوين لضافتهما إلى ما بعدهما (ما كتب) من القرآن (لدراسة ولو)  
 كان المكتوب (آية) أو بعضها وذلك (كالروح وغيره) لشبه ذلك بالمحضف بخلاف ما كتب لغير ذلك  
 كالتأني وما كتب على النقد فانه لا يحرم مسه (ويحل حل محضف في أمتعة) بفتح الهاء ان يقصد أي المحضف  
 بان قصه المتاع وحده أو لم يقصد شيئا بخلاف ما إذا قصد ولومع متاع واحد فالجميع في كلامه ليس بقيد كافي  
 متن فتح الوهاب حيث قال وحل محله بمتاع (وحل) لغير الدراسة كما إذا قصد للقيمة ولومع القرآن فلا يحرم  
 مسه ولا حلها وان اشتملت على سور بل قال الشيخ الخطيب وان اشتملت على جميع القرآن وخالفه الرملي  
 والعبرة بقصد الكاتب لنفسه أو بغيره بلا حرج ولا ضرر ولا بقصد المكتوب له أو بغير الحكم بغير القصد  
 من القيمة إلى الدراسة أو عكسه وقوله (حل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن قرآن) فاعل بقوله  
 حل اذا لثبته المذكوراث المحضف ولا يطلق عليه اسم القرآن فلا يثبت لها أحكامه (و) حل أيضا حل  
 (كتب فقعه) كتب (حديث وتفسير فيها) أي الكتب المذكرة (قرآن) للعلم السابقة (بشرط ان  
 يكون غير القرآن) مما ذكر (أكثر) لان غير القرآن هو المقصود فان كان القرآن أكثر أو مساويا حرم  
 ذلك هذا هو المفهوم من عبارته هنا وهو موافق للتوفى في التحقيق وعبارة الروضة والمجموع تقتضي الحيوان  
 عند التساوي قال الاسنوي وهو قياس ما ذكر في باب الحر من الحيوان عند التساوي بحيث لم يحرم يكره  
 ولا يحل قلب ورقه بعد في الأصح لانه في معنى الجمل لا انتقال الورق بفعل القلب من جانب إلى آخر قال  
 الامام النووي في المناهج قلت الأصح حل قلب ورقه بعد وبه قطع العراقيون والله أعلم قال شارحه الحلبي  
 لانه ليس يحمل ولا في معناه (ويمكن الصبي) أي المميز (المحدث من جلده ومسّه) ولا يمنع منه ولو كان جنبا  
 لم حاجة تعلمه ومشفقة استمراره متطهرا ومن الصبي في هذا الحكم الصبية وهذا اذا كان لدراسة بخلاف  
 ما اذا كان لغيرها فانه يمنع أو ما غير المميز فلا يجوز لولوى عكس من ذلك لثلاثتهم (ولو كتب محدث) حدثنا

ومن أحدث حرم  
 عليه الصلاة وسجود  
 الثلاثة والشكر  
 والطواف وحل  
 المحضف ولو بعلاقته  
 أو في صندوقه  
 ومسّه سواء المكتوب  
 وبين الأسطر  
 والحواشي وجلده  
 وعلاقته وغيره  
 وصندوقه وهو قلم  
 وكذا يحرم مس  
 وحل ما كتب  
 لدراسة ولو آية  
 كالروح وغيره  
 ويحل حل محضف  
 في أمتعة وحل حل  
 دراهم ودنانير وخاتم  
 وثوب كتب عليهن  
 قرآن وكتب فقعه  
 وحديث وتفسير فيها  
 قرآن بشرط ان يكون  
 غير القرآن أكثر  
 ويمكن الصبي المحدث  
 من جلده ومسّه ولو  
 كتب محدث

أصغر (أو) كتب (جنب قرآنًا ولم يجعله جازئ) أي الكتب المذكور المفهوم من كتب خلاؤه عن  
الحل والمسلم المذمومين (ولوصاف) أي الحديث أو الجنب (على المحقق من وقوعه في حرق أو) وقوعه  
في (عرق أو) خاف عليه من وقوعه في (يد كافر أو) وقوعه في (لجاسة وجب) عليه (أخذ مع الحديث  
والجناية) صيانته عن وقوعه فيما ذكر (أن لا يجد مستودعاه) مسلماته وجمداً منعه عليه جملة (لكن)  
حيث قلنا يجوز له عمله مع الحديث أو الجناية (يتيم) وجوباً إن قدر (لا تبدل عن الظاهر بقابلها خلافاً لما  
قال أنه لا يتيم كالتقاضي أي الطبيب حيث قال لا يجب أن يتيم لأنه لا يرفع الحديث فرد عليه بأنه وإن لم يرفع  
الحديث لكنه سمح للصلاة وغيره عند فقد المله كما هو معلوم (و) يحرم فوسله أي المحقق أي جهله واداة  
وهي الخدة التي توضع تحت الرأس لأن في وسله تحقيرها وإهانته (و) يحرم وسده (غسره من كتب العلم)  
كذلك الماذكر في وسده من عدم التعظيم إلا أن خاف عليه من سرقة فيجوز حينئذ والله تعالى أعلم

### باب قضاء الحاجة

من بول وغائط وفي بعض النسخ باب أداب قضاء الحاجة وعلمنا شرح بعض الشارحين والآداب المبدع  
أدب وهو في اللغة الأمر المسحب والمراد به هنا الأمر المطلوب سواء كان مندوباً أو واجباً وفي اصطلاح  
الصوفية أن لا تنظر إلى من فوقك ولا تحتك من دونك وكان المناسب للمصنف أن يقول باب قاضي الحاجة  
أو باب أداب قاضي الحاجة بدليل قوله يندب لم يندخله والحاصل أن هذا آداب المذكور هنا تكون  
مندوبة وواجبة لما علمت من أن المراد بالأمور المطلوبة وتارة تكون متقدمة على قضاء الحاجة كتقديم  
السرا على اليمن وكذا ترك قبل الدخول وتارة تكون مصاحبة لها كعدم الكلام وقت قضائها وتارة تكون  
بعدها كما كتقديم اليمن عند الخروج وكذا ترك بعد الفراغ من قضاء الحاجة والآداب الواجبة هي  
ترك البول في المطعوم وفي المظلم وترك استقبال القبلة واستدبارها يبول أو غائط وغير ذلك مما سيذكره  
المصنف تفصيلاً وقيداً المصنف في القسم الأول وهو ما يطلب استجاباً أو بمان من قول وقوله فقال  
(يندب لم يد) دخول (الخلا) وهو في الأصل البناء الخلقى نقل إلى البناء المعه لبقضاء الحاجة عرفاً من بول  
أو غائط وهي باسم شيطان يسكنه وقول المصنف (إن يتنعل) مصدر منسب إلى من أن والفعل نائب عن  
الفاعل أي يسكنه إذا دخل الخلا التنعل أي أن يلبس النعال أو شيئاً يقي رجليه من النجاسة أو القذارة  
(الاعذر) كان لا يجد التنعل أو وجده لكن برجليه حراحة لا يقدر معها على لبسه (و) يندب (إن يستر  
رأسه) ولو بكفه أو بندبل أو غير ذلك فقد ورد في التنعل والستر حديث من سئل رواه البيهقي وهو أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلا لبس حذاءه وغطى رأسه قال البيهقي روى قطيبة الرأس عن سنده  
دخول الخلا عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه (و) يندب (أن يتنقى) هنا (ما) أي شيئاً (في) أي الشيء  
(ذكر الله) عز وجل (و) ذكر (رسوله) صلى الله عليه وسلم تعظيماً له أي ذلك الشيء (و) أن يتنقى (كل اسم  
مظلم) كأسماء الأديام والملائكة لا فرق بين عوامهم وخوادمهم وبصرح الاستنوى وابن حجر في شرح  
الارشاد (فإن دخل) الخلا (بالخياطة) الذي كتب عليه شيء مظلم سواء كان عمداً أو سهواً (ضم كنه عليه)  
أي على الخياطة المذكور حفظاً وصيانة له فبستره ما أمكن (و) يندب له (أن يلبس بدقاني) الحاجة (أن يلبس  
أجراً الاستنجاء) أن كان يستنجي بها (و) يندب له (أن يلبس عند الدخول) للنقاء (بسم الله) أي يتحصن  
من الشيطان (اللهم) أي بالله (أن أعوذ) أي اعتميت (بكم من الخبث) بضم الخاء والباء جمع حيث  
ذكر كور الشياطين (والخبثات) جمع خبيثة أتاهاهم روى الشيطان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول  
ذلك إذا دخل الخلا (و) يندب له أن يقول (عند الخروج غفرانك) أي اغفر غفرانك (الجدقة الذي أذهب

أو جنب قرآنًا ولم  
يسه ولم يجعله جازئ  
خاف على المحقق  
من حرق أو عرق أو  
يد كافر أو نجاسة  
وجب أخذه مع  
الحديث والجناية أن  
لا يجد مستودعاه  
لكن يتيم أن قدر  
ويحرم وسده وغيره  
من كتب العلم

### باب قضاء الحاجة

يُندب لم يندخله  
أن يتنعل إلا العذر  
ويستر رأسه ويغشى  
مافيه ذكر الله ورسوله  
وكل اسم مظلم فإن  
دخل بالخياطة ضم  
كفه عليه  
ويهي أجراً الاستنجاء  
ويقول عند الدخول  
بسم الله اللهم  
أعوذ بك من الخبث  
والخبثات وعند  
الخروج غفرانك الحمد  
لله الذي أذهب



عنى الاذى وعافانى) أى منه للاتباع رواه فى الاول ابن السكن وغيره وفى الثانى النسائى (و) يندبان  
 (يقدم) حال كونه (داخلًا) اغلاء (يساره) ان يقدم حال كونه (خارجًا) منه (عينه) المناسبة اليسار  
 للمستقدروا العين لغره (ولا يختص ذكر الدخول للغلاء والخروج منه) (لا) تقدم اليسرى (عند الدخول  
 (و) لا تقدم (البنى) عند الخروج منه (و) لا (تجيه) مافيه (ذكر الله تعالى ورسوله بالبيان) جار مجرور  
 متعلق بخصص أى ان ماذ كرئيس مقصور على بيوت الاخليه المنية (بل يشرع) وبطلب (بالعصره) أى  
 الارض الخاليه عن البناء كما صرح به المحملى وغيره لان العصره وان لم تكن مأوى للشياطين لكن تصير  
 مأوى لهم بقضاء الحاجة فيها قل ذلك كان غير البناء كالبناء فى ذلك وقوله (أيضا) هو مصدر لا تشي بغير  
 يعنى رجوع أى كمان الامور المتقدمة تطلب من فاضى الحاجة فى البناء كذلك تطلب منه فى غيرها والمعنى  
 رجوع المصنف الى الاخبار ثانيا تطلب الامور المذكورة بعد طلبها الاولى (و) يندبان (لا) يرفع ثوبه اذا وصل  
 الى محل قضاء الحاجة (حتى يدنو) أى يقرب (من الارض) محافظة على الستر كما يمكن (و) اذا فرغ من  
 قضاء حاجته يندب له ان (يرخيه) أى ثوبه (قل اتصاه) أى قيامه لذلك أى للحفاظ على كورة (و) يندب  
 ان (يعتدق) حال (الحلوس) أى لقضاء الحاجة ومثل الحلوس القيام فاذا اراد ان يقضى حاجته من قيام  
 سن له ان يعتدق على يساره) ناصيا عنه بان يضع اصابعها على الارض ويرفع ياقبها لئلا تسهل لخروج الفارج  
 ولانه المناسب هنا فالله الاولى راجعة الى النصب والثانية الى الاعتقاد المذكور واعتقاد الرمى فاذا بال  
 قائم يعتمدهما معا يخرج بالبول الغائط قائما فهو كالجالس فى اعتقاده على اليسار وان كان القيام مكرها  
 فى كل منهما (و) يندبان (لا يطيل) الحلوس فى محل قضاء الحاجة لما قيل انه يورث الباسور (و) يندبان  
 (لا يتكلم) حين قضاء الحاجة من بول أو غائط (فاذا انقطع البول مسح يساره) مبتدئا (من دبره) منتهيا  
 (الى رأسه ذكره) يقول ذلك يندبان هذا المكان يحزى البول فاذا نوى شئ فى هذا المكان فهو وبغيره ينسحب  
 الى رأسه الذكر بالسبح المذكور وهذا فى الذكر كروا المرأفة تنصبر عما عنها (و) بعد المسح المذكور (يتذكره  
 بلفظ ثلاثا) وهو بالتاء القوية كحسب بعض المؤلفين وبابه نصر وهو فى اللغة الحذب بخلافه بالثالثة  
 فانه ضد النظم انتهى شو برى فى الحديث فليست ذكره ثلاث تترات يعنى بعد البول انتهى مختار هذا الترت  
 هو المعبر عنه بالاستبراء ويكون بعد انقطاع البول وهو يحصل بتفخير أو بوضوء شديدا وقد وقع فيه خلاف  
 فبعض العلماء قال يندبه لان الظاهر من انقطاع البول عدم عودده وقال القاضى حسين بن جويه وهو قوى  
 دليلا والمدار على غلبة الظن فاذا غلب على ظنه انقطاعه فيكون مندوبا واذا غلب على ظنه عدم الانقطاع  
 فيكون حينئذ واجبا هذا جاع بين القولين (و) من جملة الآداب المذكورة انه (لا يبول قائما) فيكرهه  
 حينئذ ذلك (بالعذر) أتمام العذر فانه لا يكره لانه ثبت فى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم بال قائما  
 لكنه محمول على بيان الجواز لحديث عائشة رضى الله عنها انها قالت من حدثكم ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم بال قائما فلا تصدقوه (و) يندب ان (لا يستحبى باله) فى موضعه) أى موضع جلوسه لقضاء حاجته  
 (ان خاف ترششا) يصح له ان يتقل عنه الى مكان لا يصيبه فيه رشاش نجسه وهذا فى غير المدة لقضاء  
 الحاجة ما هو مفقدا أشار اليه بقوله (ولا ينتقل فى المراحض) أى فى بيوت الاخليه المعدة لقضاء الحاجة  
 للام فقام من الرشاش وكذلك الاستحباب لا ينتقل عن محله لفقد المعنى المذكور بالاستئذان بالماله  
 (و) يندب ان (يبعد) فى حال قضاء حاجته (فى العصراء) عن الناس الى مكان يحتمل لا يسع له صوت ولا يشم  
 له ريح (و) يندب أن (يستتر) عن أعين الناس فى ذلك يمر برفع ثوبه فأكثر منه ومنه ثلاثة أذرع  
 فاقال لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستتر رواه أبو داود وصححه (و) يندبان (لا يبول فى حجر)  
 للنهى عن البول فيه فى خبر ابن داود وغيره وهو يضم الجيم واسكان الحاء النقط والمعنى فى النهى ما قيل ان

عنى الاذى وعافانى  
 ويقدم داخل يساره  
 وخارج يمينه ولا  
 يختص ذكر الدخول  
 للغلاء والخروج  
 وتقدم اليسرى  
 والبنى وتخصه ذكر  
 الله تعالى ورسوله  
 بالبيان بل يشرع  
 بالعصره أيضا ولا يرفع  
 ثوبه حتى يدنو من  
 الارض ويرخيه قبل  
 اتصاه ويعتدق  
 الحلوس على يساره  
 ولا يطيل ولا يتكلم  
 فاذا انقطع البول  
 مسح يساره من دبره  
 الى رأسه ذكره  
 بلفظ ثلاثا ولا يبول  
 قائما بلا عذر ولا  
 يستحبى باله فى موضعه  
 ان خاف ترششا ولا  
 ينتقل فى المراحض  
 ويبعد فى العصراء  
 ويستتر لا يبول فى  
 حجر

الجن تسكن ذلك فقد توذى من ببول فيه وكالبول الغائط (و) يندب ان لا يبول في موضع صلب (و) لاق  
 (مهيبرج) ثلاثية الرشا من الخارج واسطة صلبة الارض وهبوب الريح فالهيب اسم المكان  
 هبوب الريح (و) لا يقضى حاجته في (مورد) أى طريق الماء (و) لاقى مكان (متحدث الناس) كوضع  
 الظل في زمن الصيف وموضع الشمس في زمن الشتاء فخر مسلم اتقوا العائنين قالوا وما للعائنان قال الذى  
 يتخلى في طريق الناس او في ظلمهم تسبى بذلك في لعن الناس لهما كثيرا عاده فاسب اللعن الهما بصيغة  
 المبالغة والمعنى احذر واسب اللعن المذكور (و) لاقى (طريق) لهم حيث اعتادوا الخديت والجلبس فيهما  
 لتضر بهم بذلك في هذه المواضع الثلاثة (و) لا يقضى حاجته (تحت شجرة مثمرة) خوفا من تلوثها بالجماسة  
 فتعافها الانفس ولا حاجة لتقييد الشجرة بالثمرة لانه لا فرق في ذلك بين وقت الثمرة وغيره كما قاله شيخ  
 الاسلام (و) لا يقضى حاجته (عند قبر) لان الميت يتأذى بذلك ولا نهى عن انقبس من يزوره (و) لا يقضى  
 حاجته (في الماء الراكد) لاننى عن البول فيه في خبر مسلم ومثله الغائط بل اوفى والتهى في ذلك للكرامة  
 وان كان الماء قليلا لا مكان طهره بالكرامة اما الجارى ففي الجموع عن جماعة الكراهة في اقليل منه دون  
 الكثير قالوا ينبغي ان يحرم البول في القليل مطلقا لان فيه اثلا فاعله وعلى غيره وما الكثير فالاولى  
 اجتنابه (و) لا يقضى حاجته (في قليل ما جار) انتهى فيه للتحريم على ما اعتمد الزوى في الجموع وعلاه  
 بما تقدم قبله (ولا) يقضى حاجته حال كونه (مستقبِل الشمس والقرويت المقدس ومستدبره) أى  
 كل من الشمس والقرويت المقدس أى بكرهه ذلك حال قضاء حاجته لكن التوى في الروضة وشرح  
 المذهب قال ان استدبرهما أى الشمس والقمر ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك استقباليهما  
 واستدبارهما سواء أى فيكون مباحا وقال في التحقيق ان كراهة الاستقباليهما الاصل لها وأما بيت المقدس  
 فاستقباليه واستدباره لا خلاف في كراهته كما ذكرنا من قاسم على أى شجاع ولم يفرغ المصنف من القسم  
 الاول وهو ما يطلب استقباليه وندباره في القسم الثاني وهو ما يجب تركه وفعله حرام فقال (ويحرم البول  
 على مطهوع ومطهوع مطهوع) لان المطهوع ما كوى لبي آدم وغيرهم فطعم العظم عليهم عطف الخاص  
 على العام فلا يجوز تعيسه وكذلك العظم والمطهوع فانه ما حترمان اما المطهوع فانه مطهوع الجلى لا يجوز  
 تعيسه واما المطهوع فيجب صونه عن مخالطة الجماسة كاسم الله تعالى واسم نبي أو محرمة نقوش باسم  
 معظم وان امتنع الاستنجاء بها فمتنع البول عليها بالطريق الاولى (و) يحرم البول على (قبر) لتأذى الميت  
 بذلك زيادة على ما اذا بال عند القبر لان البول عنده مكروه لما فيه من الاستنائة واما البول عليه فيحرم  
 لما فيه من زيادة لاهته والازدراء لان رش القبر بالماء النجس يحرم له هذه العلة فالبول عليه من باب اولى  
 (و) يحرم البول (في مسجد ولو) كان البول (في) انا و يحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط  
 في (أحجار بلا حائل) أصلا أو بوسائل تنفذ شروطه لما روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال اذا  
 أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ببول ولا غائط ولكن شرقا أو غربا (و) وباحان أى  
 الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط (في البنيان اذا قرب) الشخص (من السائر) بأن يكون بينهما  
 (نحو ثلاثة أذرع) فاقول (ويكنى) سائر (مرتفع) عن الارض (ثلاثي ذراع) حال كون ذلك السائر كائنا  
 (من جدار أو وحدة) أى حرة (ودابة) واقفة (أو زانية) أى طرف ثوبه (المرضى قبالة) أى جهة  
 (القبلة) ودليل الجوارى ما رواه الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حقه فمستقبلا الشام  
 مستدبرا للعبية وما رواه ابن ماجه وغيره باسناد حسن كما قال في شرح المذهب انه عليه الصلاة والسلام  
 ذكر عنده ناسا يكرهون استقبال القبلة يقرؤهم بهم فقال أوقد فعلوا حولا معتقدي الى القبلة فهذا  
 كله محمول على المعدل ذلك فلا ينافى انتهى السابق عن الاستقبال والاستدبار فان ذلك محمول على غير المعدل

وموضع صلب ومهب  
 ربح ومورد ومتحدث  
 للناس وطريق  
 وقعت شجرة مثمرة  
 وعند قبر وفي الماء  
 الراكد وفي قليل ماء  
 جار ولا مستقبل  
 الشمس والقرويت  
 المقدس ومستدبره  
 ويحرم البول على  
 مطهوع ومطهوع  
 وقبر وفي مسجد ولو  
 انا و يحرم استقبال  
 القبلة واستدبارها  
 ببول أو غائط في  
 الأحجار بلا حائل  
 وباحان في البنيان  
 اذا قرب من السائر  
 نحو ثلاثة أذرع  
 ويكنى مرتفع ثلثي  
 ذراع من جدار  
 ووحدة ودابة وذيله  
 المرعى قبالة القبلة

لذلك بلا سائر منه وبين القبلة والفرق بين العصر أو البناء المعد لذلك حيث حرموا الاستقبال والاستدبار في العصر أو بلا سائر وجوزوه في البناء المعد لقضاء الحاجة أن العصر أوسعها لا يشي الاحتجاب فيها بخلاف البناء المعد فإنه أضيقه يشي فيه اجتناب الاستقبال والاستدبار (والاعتبار) في عصر الاستقبال والاستدبار (في العصر أو البناء) منوط بذلك الاعتبار ومتعلني (بالستر) فالجارو الجور متعلق بمحذوف هو الخبر والمعنى أن المدار عليها في العصر أو البناء (في حث) في نسخة بالواو ولعلها تحريف لأن المقام للتفرع الآن يقال أن الواو تأتي في (قرب) الشخص المراد لقضاء الحاجة (منها) أي السترة (وهي على ثلاثة أذرع) منه وهذه الجملة الإجمالية في محل نصب على الحال من الضمير الجورين وهي بيان لأقرب من الشخص المذكور أي أن بين الشخص وبينها ثلاثة أذرع فأقل (وهي ثلث أذراع) أي مرتفعة عن الأرض مقدارها (جاء فيها) أي في العصر أو البناء الاستقبال والاستدبار (والاقتلا) أي وإن لم توجد السترة أصلاً أو وجدت لكن زادت على ثلاثة أذرع أو لم تزد لكن تفرعت عن الأرض ثلثي ذراع فلا يجوز كل منهما أي الاستقبال والاستدبار (إلا في المراحض) أي في بيوت الأخوية المعدة لقضاء الحاجة فيها (فيجوز) ما ذكر (مع الكراهة) وإن بعد جدراها عن ثلاثة أذرع (أو قصر) عن ثلثي ذراع أي لم يبلغه ماله ارتفاعاً وهذا المذكور من الاعتبار بالسماز على الوجه المذكور وهو الصحيح في المجموع وشرح مسلم وغيرهما وقيل الحكم ما راعى اسم العصر أو البناء ثم سارع المصنف من بيان آداب المطلوبة قبل قضاء الحاجة ومعها بعده سارع في بيان وجوب الاستنجاء وكيفيته فقال (ويجب الاستنجاء) لقوله صلى الله عليه وسلم وليستنج بثلاثة أحجار رواه الشافعي وأبو داود وغيرهما بإسناد صحيحه كما في المجموع وهو أمر والأمر للوجوب ثانياً وهو من تجوز الشيء أي قطعه فكن المستنجى يقطع بما لا دى عن نفسه وما غاب يجب (من كل عين) قديماً أول (ماوثة) قديماً ثان (خارجة من السبيلين) قيد ثالث نجاسة قيد رابع أيضاً فهذه أربعة قيود لوجوب الاستنجاء لأن العين المذكورة نجاسة لا يفيق المستنجى منها مشقة في زالتها فذلك لا تنص الصلاة معها من غير استنجاء كسائر النجاسات (إلا) من (ريح) محترق القيد الأول وهو العين أي لا يجب الاستنجاء من الريح الخارجة من الدبر ولو كان الدبر رطباً (و) لأم (ودوده) لأم (حماة) لأم (بكرة بلا رطوبة) في الثلاثة أي لا يجب الاستنجاء من أجل كل واحد من الثلاثة بقية هذا المذكور وإن كان كل من الدودة والحماة غير نجاسة والدودة نجاسة لكنها حافة فعدم الاستنجاء من هذه الثلاثة بالنجاسة على الريح يجماع عدم التلويث كما لا يجب من المني ورطوبة الفرج لكونهما غير نجسين (وتكتفي بالاحجار) في الاستنجاء إذا أراد الاقتصاد عليها لأنه صلى الله عليه وسلم يجوز حيث قلعه كما رواه البخاري وأمر به بقوله فماروا الشافعي وليستنج بثلاثة أحجار ونهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار (ولو) كان الاستنجاء بهم مستملاً (في) خارج (تأدر) وذلك (كدم) أي وقع أنماط الحكم بالخروج دون الخارج لعسر البحث عنه كل وقت (وعقبتها) أي الأحجار (الماء) أي استعمال الماء بعد استعمال الأحجار (أفضل) من الاقتصاد على الأحجار لأن العين والماء يزيل الأثر والعين (ويغني عن الحجر) حافي معناه وهو (كل جامد) قديماً أول (طاهر) قيد ثان (طالع للنجاسة) قيد ثالث (غير محترم) قيد رابع (و) غير (مطهون) قيد خامس وعطشه على غير محترم من عطش الخاص على العام لأن المطهون محترم والمطهون لا يعم من المطهون فهذه خمسة قيود للنجاسة بالاستنجاء من غير أن يشعها بالماء أو الاقلا بشرط فهاشي وذلك أي ما استعمل القيد المذكور (لجاء) الحيوان (المذكور) قبل (الديباغ) فإنه اجتمعت فيه الشروط المذكورة فيجوز الاستنجاء به لأنه يزيل عين النجاسة وهو في معنى الحجر في ذلك لا يقال إن الجلود قبل دغها مطهون فكيف يصح الاستنجاء به مع أن شرط صحة الاستنجاء بما في معنى الحجر أن يكون غير مطهون لأننا نقول إن الجلد قبل دغها ملحق بالشباب في صحة قوله فيصح الاستنجاء به واحترز

والاعتبار في العصر  
والبناء بالسترة  
شبهت قرب منها وهي  
على ثلاثة أذرع  
وهي ثلث أذرع جاز  
فيها والاقتلا في  
المراحض فيجوز  
مع الكراهة وإن بعد  
جدراها أو قصر  
وبجبا الاستنجاء من  
كل عين ماوثة خارجة  
من السبيلين لا ربح  
ودودة وحماة وبكرة  
بلا رطوبة وتكتفي  
بالاحجار ولو في نادر  
كدم وقع فيها الماء  
أفضل ويغني عن الحجر  
جامد طاهر فالحق  
للنجاسة غير محترم  
ومطهون بكلام المذكور  
قبل الديباغ

المصنف بقوله قبل الدباغ عاذا دباغ فانه يصح الاستحباب ولومن غير مذ لك انه قد انتقل بالبيع عن  
 طبع اللوم الى طبع الشياب فهذا حاصل ما يفهم من الحق فاذ علمت هذا فتجد ما في شرح الجوزي من  
 المحرز غير محرر فندبر ثم اخذ المصنف في بيان محترزات القيود السابقة فقال (فلو استعمل ماء غار الماء) كالخل  
 مثلا هذا محترز القيد الاول (أو) استعمل (نجاسة) في الاستحباب كالبركة ونحوها هذا محترز القيد الثاني  
 (أو طرأت) على الحمل (نجاسة أجنبية) وفي بعض النسخ طرأت لا تأنيثا ولا اولى اولى ما هو معلوم في كتب  
 الفقه وهذا ما بعده في كلامه الا في اشارة الى شرط الخارج وهو ان لا يطرأ عليه أجنبي مطلقا سواء كان من  
 جنسه أو من غير جنسه وشرطه أيضا ان لا ينتقل عن الموضوع الذي خرج منه الى غيره وان لا يحذف وان  
 لا يجاوز الصفحة والحشفة وقد اشار المصنف الى محترزات هذه القيود المحفوظة ولم يتم الكلام على بقية  
 محترزات قيود ما يخرج من قبل القال للنجاسة غيره كالقصب الاملس فانه لا يصح الاستحباب لانه غير قانع  
 له أي غير منزيل لعين النجاسة وخرج بغير المحترم المحترم وخرج بغير الطعوم الطعوم أي المقصود اطعم  
 الا تدعى وغيره كالبن روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى الاستحباب بالطعم وقال فانه مغموم اخوانكم  
 يعني من الجن فمعلوم الانس كاذب برأوى وقوله (أو انتقل ما خرج منه عن موضعه) أي عن محل الاستحباب  
 هو متعلق بالانتقل وفي نسخة من موضعه فهي تحرف من التنازع وهذا محترز القيد المقدرو هو ان لا ينتقل  
 أي الخارج عن الموضوع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه وقوله (أو جوف) محترز القيد المقدرا أيضا وهو  
 ان لا يحذف الخارج وقوله (أو انتشر حال خروجه وجاوز الالة) في الخارج من الدبر (أو) جاوز (الحشفة)  
 في الخارج من الذكر هو محترز القيد المقدرا أيضا وهو ان لا يجاوز الصفحة والحشفة وقد اشار المصنف الى  
 جواب اول بقوله (تبين الماء) في جميع هذه الصور لفوات محل الرخصة التي هي اجزاء الحجر ولعدم الازالة  
 ومحل تبين الماء في مجاوز الصفحة والحشفة ما لم ينقطع فان قطع تبين الماء في المتقطع واجزاء الحجر لم يبق  
 غريم كره في المجموع وغيره (فان لم يجاوزهما) أي الصفحة والحشفة الخارج من الدبر والقبل وقد انتشر  
 (كفي الحجر) لمصاح ان المهاجرين أكلوا الترمالها جروا ولم يكن ذلك من عادتهم فربط بطونهم ولم يؤمروا  
 بالاستحباب (الاء) «تنبيه» حاصل الفرق بين المتقطع والمستقل والمنشتران المتقطع هو المنفصل ابتداء  
 والمنقطع هو المنفصل بعد الاستقرار والمنشتر هو الذي يسيل ابتداء مع الاتصال (ويجب) في الاستحباب  
 (ازالة العين) أي عين النجاسة كسائر النجاسات (و) يجب (استيقا ثلاث مسحات) لما روى مسلم عن  
 سليمان قال قال نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان ستنفى باقل من ثلاثة أبحاروا الاستيقا المذكور يحصل  
 (اما بثلاثة أبحار أو بحجر واحدلة ثلاثا حرف) أي ثلاثة أطراف يمسح بكل طرف منه مسحة وهذه  
 الثلاثة لا بد منها (وان أتقى) الحمل (بدونها) أي لا يحذف في حق ضمير مستتر يعود على الشخص المستنقى  
 فيكون من أتقى يتقى والحمل المقدس دمه ولبه وفي بعض النسخ وان أتقى الحمل بالاء أي حصل له النقاء فهو  
 خلسي من يديه وأصله نقي (فان لم تنق) أي لا يجلس أو لا حرف (الثلاثة وجوب الاتقاء) ولو بازيد من  
 الثلاثة حتى يتقى الحمل لانه المقصود من الاستحباب الاتقاء قال في المجموع هو ان يزيل العين حتى لا يبق الأثر  
 لا يزيله الا الماء وفيه أيضا انه لو بقي ما لا يزيله الحجر يزيله انظر في عني عنه على الاصح وفي كلام المصنف  
 تشبعت في الضمائر بوجوب صعوبة الكلام لان الضمير في قوله أتقى الظاهر يعود على الشخص المستنقى كما  
 سبق والضمير في قوله فان لم تنق يعود على الاجزاء دليل قوله الثلاثة لانه صفة للاجزاء المقدرة (ونبذ)  
 نقي الحمل بالشفع (ايتار) لما رواه الشخان من قوله عليه الصلاة والسلام اذا استجمر أحدكم فليس يتجمر وقرأ  
 (ونبذ) أن يبدأ بالاول من الاجزاء (من يقدم الصفحة اليمنى ويبره) قليلا قليلا الى ان يصل (الى موضع  
 ابتداءه ثم) يعكس بالحجر (الثاني) من مقدم الصفحة اليسرى كذلك (ثم يبر) الحجر (الثالث) على الصفحتين

والمسربة) جمعها ويضم الراء فوقها ويضم الميم بحرى الغائط وقال أبو إسحق عيسى بن جعفر البصري ثم يجر المسربة قال في المجموع عوافق الاصحاب على ان الصحيح هو الوجه الاول لانه لم يزل يجر قال فما اختلفوا في هذا الخلاف فالصحيح انه خلاف في الافضل والجميع جائز وعلى الخراسانيون وجهها انه خلاف في الوجوب فصاحب الوجه الاول لا يجر الكيفية الثانية وصاحب الثاني لا يجر الاول وهذا قول الشيخ أبي حامد الجويني وقال الغزالي في درسه ينبغي ان يقال من قال بالاول لا يجر الثاني ومن قال بالثاني لا يجر الاول اهـ وصرح المصنف أعني صاحب هذا المتن في كتابه المحلى بالتأنيب وجوب تعميم المحلى بكل مسربة من المسربات الثلاث ومال اليه في نكت المنهاج مع الشيخة السديكي وسجل عليه عبارة المنهاج (ويجب) أى تأكد في الاستجابة بالجر (وضعه) أو لا يجوز (طاهر) من ذلك المحل (نميره) أى الجرح على محل الاستجابة على الكيفية المتقدمة ولا يضعه على نفس الجاسة لانه اذا وضعه علم ان شئ منها متأخر عن جميعه ونشره فوجب حينئذ الماء ثم عند دموره اذا انتهى الى الجاسة أداره على اقليل حتى يرفع كل جزء منه جزءا فلما لم يدره وانتقلت الجاسة تعين الماء وان أداره ولم تنتقل الجاسة فالصحيح الاجزاء هكذا نقله في المجموع عن الماروزة تأصلا ونظرا نعم تأخرنا عن القول بشرط العراقون شيئا من ذلك وهو الصحيح فان اشترط ذلك تضيق في الرخصة وغير ممكن الا في نادر من الناس مع عسر شديد ثم ان قول المصنف ويجب وضعه أى الجرح خارجا بخلاف عبارة غير من التعبير بالندي وقدره الرمي في التامية بما يدل على طلب ذلك تدبا حيث قال وينبغي ان يوضع على محل طاهر وفسره الشيخ ع ل بالندي وقال العلامة ابن حجر ولا يشترط الوضع أو لا على محل طاهر وقال ابن عبد الحق ويضع الجرح على محل طاهر ندبا وحينئذ يراعى الوجوب التأكد حتى يوافق عبارة غيره أكثرنا الى ما سبقا وبسبب الاستبراء يسار (ويكره الاستبراء بيمينه) لانساع رواه أبو داود وغيره وروى مسلم في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسي في يمينه فان لم يمكنه ذلك واحتج الى الاستبراء بها (فياخذ بالجر بيمينه والذكر بشماله ويحركها) ليكون مستجابا دون اليمين (والا فضل تقديم الاستبراء على الوضوء) خروجا من خلاف من أوجب قبله وليأمن من انتقاض طهره (فان أخره) أى الاستبراء (عنه) أى عن الوضوء (ص) أى تأخير الوضوء عن الاستبراء (أو) أخره (عن التيمم فلا) يصح أى تأخير الاستبراء عن التيمم والفرق بينهما ان التيمم لا يرفع الحدث وانما يباح به الصلاة ولا استباحة مع قيام المانع منها وهو نجاسة محل الاستبراء بخلاف الوضوء فانه يرفع الحدث مع قيام المانع المذكور وبسبب أن يقول بعد فراغه من الاستبراء كافي الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجى من الفواحش

### \* (باب الغسل) \*

أى باب في بيان ما يوجب وفي كنيته وهو بفتح الغين وضهها وهو الاشهر عند الفقهاء في غسل جميع البدن وبقتضها بضمه وغيره كالثوب والفتحة والافصح عند اللغويين مطلقا وهو القياس فكما يقتضيه قول الخلاصة

فعل قياسي مصدر والمعدى \* من دى ثلاثة كدرنا

ويطابق الغسل بالضم على الماء الذي يغسل منه وأما الغسل بالكسر فاسم لما يضاف الى الماء من سدر وأشنان وصابون ونحوها (يجب) الغسل (على الرجل من) أجل (خروج) أى نزول (الماء) أى معنى الشخص نفسه الخارج منه أو لمن معتادا أو من تحت ملابسه وهو الظاهر وترايب المرأة وهي عظام الصدر وانسد العنود وان قل الماء انما يخرج من محله على ما ذكر كقطرة ولو تغير شدة ولو كان على لون الدم

والمسربة ويجب  
وضعه أو لا يوضع  
طاهر ثم يكره  
الاستبراء بيمينه  
فياخذ بالجر بيمينه  
والنكسر بشماله  
ويحركها والفضل  
تقديم الاستبراء  
على الوضوء فان أخره  
عنه صح وعن التيمم  
فلا

### \* (باب الغسل) \*

يجب على الرجل من  
خروج الماء

وسواء أخرج بقطرة أم باحتلام أم بقطر وخرج بقولنا الخارج منه أو لا ما إذا استدخل منبه بعد غسله ثم  
خرج منه لم يجب عليه الغسل بخروجه في مرة وخرج حتى الشخص نفسه معنى غيره كالإخراج من  
فرج المرأة من أجل جماعه بعد غسلها فلا تعدد ما لم تكن لها شهوة كصغيرة (و) يجب الغسل أيضا (من)  
أجل (إبلاج) أي ادخل (الحشفة) أو قدرها من مقطوعها (في أي فرج كان) الفرج (قبلا أو) كان  
(دبرا) وسواء كان صاحب الفرج (ذكر أو) كان (أنثى ولو) كان صاحب الفرج (بهمة أو) كان المولج  
(صغيرا) مخرج فيه أنثى (صغيرة ويجب) الغسل (على المرأة من) أجل (خروج) أي نزول (منها) على أي  
حالة نزل كما تقدم في معنى الرجل سواء كان بشهوة أو بغيرها بقطرة أو باحتلام خبر الشيعين عن أم سلمة قالت  
جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن الله يستحي من الخوف على المرأة من غسل  
أذا هي احتلمت قال نعم إذا رأته الماء وسواء كان كثيرا أو قليلا كقطرة ولو على لون الدم (و) يجب الغسل  
عليها أيضا (من) أجل (أي تذكر دخل في قلبها أو دبرها ولو) كان الذكر الذي دخل فيها ذكر (أش) أو كان  
الذكر الداخل فيها ذكر (من صبي أو) كان الذكر (من بهمة) فلا فرق وجوب الغسل عليها فيأخذ ذكر  
وما ذكر من أول الباب إلى ههنا من المشترك بين الذكر والأنثى ثم شرع في كل مختص بالأنثى فقال (و) يجب  
الغسل على المرأة (من) أجل نزول (الحيض) وهو الدم الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة (و) من  
أجل نزول دم (القاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة من فرج المرأة وأما وجوب الغسل منه لأنه دم  
حاض مجتمع (و) يجب الغسل عليها أيضا من أجل (خروج الولد) حال كونه (جافا) أي بلا بل لأنه متى  
منفرد فيجب عليه الغسل حيث نفي الأصح بخلاف المحبوب بالبل فانه موجب للغسل قطعاً ومثل الولد  
الحاف في الخلاف القاء العلقه والمضغة ومقابل الأصح عند الخلاف لا يجب الغسل في الجميع لأنه لا يسمى  
من كل الولد الحاف والعلقه والمضغة متباغية الأمر يكون ناقضا للوضوء (وأما يتعلق) ويحصل ويجب  
الغسل على الرجل والأنثى (شعيب جميع الحشفة) أو قدرها من فاقدها (فرع) يدخل الرجل كاه  
فرجا قال الرمي لا يجب الغسل (ولو رأى) الشخص (منيا في ثوبه أو فراس بنام فيه مع) أن جمع شخص  
(يعني كونه أي المني) منه أي من ذلك الشخص (ندب لهما) أي للرائي وللشخص الذي يتصور كون المني  
منه (الغسل احتياطاً ولا يجب) على واحد منهما الاحتال أنه من صاحبه الذي نام معه في فراشه ولا يجب  
الغسل بالثب (ولو) يجوز أن (يقتدى أحدهما بالآخر) قبل الاعتسال لأعتقاد كل واحد منهما ما طلائ  
صلاة صاحبه بالنسبة إليه (فإن) كان ذلك الفراش (لم يمت فيه) أحد (غيره) أي غير الرائي للثوب أو لم يلبس  
هذا الثوب الذي وجد فيه المني غيره أو نام في هذا الفراش من لا يتصور منه أنزال المني لكونه صغيراً لم يبلغ  
أوان أنزال المني (لزمه) حينئذ (الغسل) لأنه قد تدين أن هذا المني مني وإن وقع الاحتال (ويجب) عليه  
(إعادة كل صلاة لا يحتمل حدوث المني بعدها) إذا ضلها قبل الغسل وتكون الصلاة حينئذ واقعة بعد  
نزول المني وأما إذا احتال حدوثه بعد أن ضلها فلا يجب لأنه قد عرفت قبل الاحتال (لكن) يندب إعادة  
ما أمكن كونها بعده من الصلوات احتياطاً قال صاحب الحاوي فثبت له الوجوب بقيد إذا رآه في  
باطن الثوب وأما إذا رآه في ظاهره فلا يجب عليه الغسل لاحتال أن يكون أصابه من غيره بل يندب (ولو  
جومعت) المرأة (في قلبها فاعتسلت) بعد الجماع (فخرج) بعد الغسل (منه من الزمها غسل آخر) غير غسل  
الجماع (بشرطين أحدهما أن تكون ذات) أي صاحبة (شهوة لصغيرة) لأنها ليس لها شهوة (و) الشرط  
(الثاني أن تكون) قد (قضت شهوتها) أي بذلك الجماع (لا) أن تكون (ناغمة ومكرهة) وأما وجوب الغسل  
عند اجتماع هذين الشرطين لأن الغالب حينئذ اختلاط منيها عنه فالتاريخ حينئذ بعض منها وإذا خرج  
منها ولو بعض قطرة وجب عليها الغسل فوجوب الغسل نظير خروج بعض منها بالانفروج منه وهو أو ما

ومن إبلاج الحشفة  
في أي فرج كان قبلا  
أو دبرا ذكر أو أنثى  
ولو بهمة أو صغيرا  
في صغيرة ويجب  
على المرأة من خروج  
منها ومن أي ذكر  
دخل في قلبها  
أو دبرها ولو أشل  
من صبي أو من  
بهمة ومن الحيض  
والنفاس وخروج  
الوليد جافا أو ناعما ملق  
بشعيب جميع الحشفة  
ولو رأى منيا في ثوبه  
أو فراس بنام فيه مع  
من يمكن كونه منه  
ندب لهما الغسل  
ولا يجب ولا يقتدى  
أحدهما بالآخر  
فإن لم يمت فيه غيره لزمه  
الغسل ويجب إعادة  
كل صلاة لا يحتمل  
حدوث المني بعدها  
لكن يندب إعادة  
ما أمكن كونها بعده  
ولو جومعت في قلبها  
فاعتسلت ثم خرج  
منه من الزمها غسل  
آخر بشرطين أحدهما  
أن تكون ذات  
شهوة لا صغيرة  
والثاني أن تكون  
قضت شهوتها لا ناعمة  
ومكرهة

النائمة والمكرهة فلا متى لهما فالخارج منهما متى غيره ما يخرج من غير لا يزيل فيه اغتسال كما تقدم ثم شرع المصنف يذكر علامات التي حتى يتبين غير من المذي والودي فقال (ويعرف المني) أي يتبين غيره (شديق) له قال تعالى من ماداق (أو) يعرف (د) سب (لثة) بخروجه وان لم يتدفق اقلته مع فتور الذكر عقب ذلك ذكره في الروضة كاصلاها واسقط في الحرر التدفق لاستلزام اللدقة (أو) يعرف (برمج) كبرج (طلع) نخل (أو) يعرف برمج (عين اذا كان) المني (رطباً أو) يعرف برمج (ياض ييض اذا كان) المني (جافاً) وان لم يتدفق أو يلتذبه كان خرج مابق منه بعد الغسل (فتي وجد واحد منها) أي من هذه العلامات (كان) ذلك النازل من الفرج (منياً) لا غيره وكان (موجباً للغسل) ذكره لثبات كيدلانه معاً وهو من كونه منياً (ومتى فقدت كلها لم يكن) ذلك النازل من الفرج (منياً) بل يكون غيره موجباً للغسل المذكور وغسل ما أصابه من ثوب أو بدن (وتنبه) هـ ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في هذه العلامات بين متى الرجل و متى المرأة وهو كذلك وهو قول الأكثر لكن قال الامام والغزالي لا يعرف من المرأة الا بالتزويج والصلاح لا يعرف الا بالتزويج ويحرم من التزويج في شرع مـ لم وقال السبكي انه المعتمد ولا ذرى انه الحق (ولا يشترط) في وجوب الغسل (البياض والخنقا في مني الرجل) بل ذلك اكثرى لانه قد يكون رقيقاً اصفر كاهو معروف عند النساء فوجوب الغسل منوط بنزول المني على أي لون كان ولا يتوقف على كونه أبيضاً ونخسناً (ولا) يشترط (الاصفر) الا (الرقعة في المرأة) أي لا يشترط ذلك في وجوب الغسل عليها فالمدار على وجود علامتها المني (ولا غسل في نزول) مذي) بذال معجماً ساكنة وقد تكسر مع تخفيف الياء وتشديد يها (وهو ماء ابيض رقيق لزج يخرج بلا شهوة عند الملاعبة) والمجاهدة قال في المصباح لزج الشيء لزجاً لوزجاً من باب تعب اذا كان فيه سواد يعلق باليد ونحوها فهو لزج واكثاف شأخ لزج باصابعي أي علق اهـ ولا شك ان المذي يعلق بالشئ كعلقوا الغسل والصمغ مع رطوبته والودك هو الدهن (ولا) غسل في نزول (ودي) بذال مهمله (وهو ماء ابيض) كدريخين يخرج (اما) عقب البول) حيث استسكت الطبيعة واما عند شئ قيل (فان شك) الشخص (هل الخارج من الفرج أو من الذكر) (هو مني أو) هو (مذي) حيث لم يوجد فيه علامة وصفة من صفات المني السابقة فاذن في شك ولم يظهر له شئ بعد الشك والتردد (تخير) وقد اشار المصنف الى التخيير بقوله (ان شاء جعله منياً واعتسل فقط) أي بنية رفع الحائبة ولا يجب عليه حينئذ غسل ما أصابه من ذلك الخارج لانه محكوم عليه بالطهارة حيث اعتقد انه مني لكن اذا كان الحمل طاهر (وان شاء جعله منياً) أو ودياً (وغسل ما) أي الذي أو شيئاً (اصاب بدنه) أو أصاب (قوبه) الظاهر ان الواو بمعنى أو أو يحتمل ان تكون باقية على حقيقة ما من الجميع بينهما يكون قد أصاب الثوب والبدن ما هو الاقرب لان الغالب انتشاره عند نزوله وقول المصنف (منه) متعلق باصاب والتخيير المحرور يعود الى ما أصاب وفاعل الفعل يعود الى ما (أو نوضاً) حيث نوضوا باعتراده فاعل الصلاة متلاً (ولا يغتسل) أي لا يجب عليه أن يغتسل حيث اختار كونه منياً أو ودياً (والا فضل) لمران يفعل جميع ذلك أي المذكور من الغتسال وغسل ما أصاب بدنه وقوبه والوضوء احتياطاً للعبادة وقد شرع المصنف في حكم الحائبة فقال (ويحرم بالحائبة) أي بسببها ما حرم بالحدث أي الاصفر من الصلاة والطواف ومن المصنف وجهه (وكذا) يحرم على مسلم جنب زيادة على ما يحرم بالحدث الاصغر (اللبث) أي المكث (في المسجد) لان الحائبة أعظم منه سواء كان اللبث كثيراً أو قليلاً ولو كان متردداً لان التردد بمنزلة اللبث وسواء كان جالساً أو واقفاً لقوله تعالى ولا تقربوا الصلاة الا أنه في مواضعها فاعذوا واطلوا الحال واراد الحمل في الآية يجاز من لعله صلى الله عليه وسلم لاجل المسجد لانه انقض ولجنب رواه أبو داود وسكت عليه وحسنه ابن القطان وكل ذلك بلا ضرورة واجاز الامام احمد المكث في المسجد للتوضي

ويعرف المني يتدفق  
أو بلدة أو برمج طلع  
أو عين اذا كان رطباً  
أو ياض ييض اذا  
كان جافاً حتى وجد  
واحد منها كان منياً  
موجباً للغسل  
ومتى فقدت كلها لم  
يكن منياً ولا يشترط  
البياض والخنقا في  
من الرجل ولا الصفة  
والرقعة في من المرأة  
ولا غسل في مذي  
وهو ماء ابيض رقيق  
لزوج يخرج بلا شهوة  
عند الملاعبة ولا  
ودي وهو ماء ابيض  
كدريخين يخرج  
عقب البول فان  
شك هل الخارج  
هو مني أو مذي تخير  
ان شاء جعله منياً  
واغتسل فقط وان  
شاء جعله منياً أو ودياً  
غسل ما أصاب بدنه وقوبه  
منه وضاً ولا  
يغتسل والا فضل  
ان يفعل جميع ذلك  
ويحرم بالحائبة ما حرم  
بالحدث وكذا اللبث  
في المسجد

الجنب ولو بلا عذر وعنده ان خروج المني ناقص (و) يحرم على الجنب (قراءة القرآن ولو كانت القراءة بعض آية) ولو حرقا واحدا منه ان قصد ان يأتي بماء بعد ظهر الترمذي لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن وهو وان كان ضعيفا لم يتابعه في تحريكه وقرأ روى بكسر الهاء مرة على النسي وبضعها على الخبر المار به النبي ذكرك في شرح المذهب وخروج بالقرآن غيره كأشارا اليه المصنف بقوله (و) يباح اذ كره لا بقصد القرآن) وذلك كقوله عندنا كريب سبحان من يحزن لنا هذا وما كالمعقريين وعند المصنف ان الله وانما الله راجعون فلا يحرم على الجنب شيء من ذلك وكذلك خروج بالقرآن التوراة والانجيل وغيرهما مما ليس بقرآن فانه لا يحرم على الجنب قراءة شيء من التوراة ولا من غيرهما من الكتب المنزلة على الانبياء لانها لا تسمى قرآنا (فان قصد) بأذكاره (القرآن) وقد قرأ على هذا القصد حرم عليه وقد عصى أو قصد (الذكر أو لا شيء) بقصد ما بالقرآن أي لا ذكر أو لا غيره بل أطلق في قراءته (جاء) لذلك (و) جاز (له) أي العجب (المرور) أي العبور من بابها والخروج من باب آخر حال من غير مكث (في المسجد ويكره) أي المروءة (لغير حاجة) ودليل الجواز قوله تعالى ولا جنبنا الا عارى سبل واماديل الكراهة فانتهى عن اتخاذ المساجد طرعا والمخافة من الاستهانة وخروج المصنف الى ما يطعمه

**فصل** فيما يطلب من الغسل لاجل الغسل من مندوب واجب وقد شرع المصنف في القسم الاول فقال (ببدأ الغسل) أي مر يد الغسل من ذكر ورائي (بالنسيمة) نديا حال كونهم مقرونين بنية متين الغسل كما مر في باب الوضوء وأقلها باسم الله وكلها لا بقصد بها الجنب ونحوه القرآن بل الذي كره أو يعلق فان قصد القرآن وحده اومع الذكركم ويأتي به في اوله وفي ثلثه ولا يأتي بها بعد فراغه (ثم) يأتي (بازالة قدر) عجة طاهرا كان أو نجسا حتى وودي استظها راى طلب الظهور وصول الماء الى جميع البدن (و) يأتي (بوضوء) قبله (كوضوء الصلاة) وفي قول يتر غسل قديمه في غسلها بعد الغسل الماروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم نوضا في ابتداء غسله وضوءه للصلاة زاد البخاري في روايته عن ميمونة خبر رجليه ثم غسلها بعد الغسل وهذا الوضوء مطلوب في ابتداء الغسل وان تجرد حنايته عن الحدث الا الصغير كان او يلج في دررجل ومن بابها في اذا لم تجرد كان أو يلج في فرج امرأه بلا حائل لكن ان تجرد جنباته عن الحدث الا الصغير في بئسنة الغسل وان لم تجرد في رفع الحدث الا الصغير وصاعلي القول بعدم الاندراج واذا مشينا على القول بالاندراج في البنية المذكورة يخرج من الخلاف (ثم) بعده هذا (بفيض الماء على رأسه) يفعل ذلك (ثلاثا) أي بفيض الماء على رأسه ثلاث مرات حال كونه (ناويا رقع الجنبه) ان كان جنبيا (أو) تنوي المغتسله رفع حدث (الحبض) ان كانت حائضا ومثلها النضاض فتشوى رفع حدث النضاض (أو) تنوي من يغتسل (استباحة الصلاة) أو أفاضل أو فرض غسل وفي معناه الغسل المفروض والطهارة للصلاة توقرقة الحال تخصه بالا كبروامانية الغسل المطلقة فلا تكفي لان الغسل قد يكون عادة فلا بد من التعيين (و) يسن للجنب ونحوه ان يتخلل شعره لحية أو غيرها (ثم) بعده هذا بفيض الماء (على شقه) أي جنبه (الايمن) يفعل ذلك (ثلاثا) بفيضه على شقه (الايسر) يفعل ذلك (أيضا) (ثلاثا) وذلك لما مر انه صلى الله عليه وسلم كان يحسب التيامن في طهوره ورواه الشيخان من حديث عائشة وهذا الترتيب ابعده عن الاسراف واقترب الى الثقة فوصل الماء (و) يسن أن يتعهد معاطفه وهي ماقيه التواء وانعطاف كابط وغضون بطن ككسر الطاء وسكونها أي طياتها او البطن بالكسر عظيم البطن والمعنى غضون شخص بطن (و) يسن أن يبدل جسده بقدر ما وصلت اليه يده من بدنه احتياطا وخر وجان خلاف من أو جبهه (و) يسن للحائض غير المحدث (في) حالة (الحبض) ان تتباعد (الدم) بفتحين أو بكسر فتكون (فرصة مسك) بكسر الفاء والماء أي قطعة منه بأن تجعله على قطة وتدخلها في جبهه بعد

وقراءة القرآن ولو كانت بعض آية ويباح اذ كرهه لا بقصد القرآن فان قصد القرآن عصى أو لا ذكر أو لا شيء يجازوله المرور في المسجد ويكره لغير حاجة

**فصل** فيما يبدأ الغتسل بالنسيمة ثم يزيله قد در وضوء كوضوء الصلاة ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثا وناويا رقع الجنبه أو الواضوء او استباحة الصلاة ويخلل شعره ثم على شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ويتعهد معاطفه ويبدل جسده وفي الحبض تتباعد الدم فرصة مسك



اغتسالها الى المحل الذي يجب غسله للامرية مع تفسير عائشة له بذلك في خبر الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قال للسانة عن غسل الخصى خذى فرصة من مسك قططه ربيها وتطيبها المجل (فان لم يتجدد) فجعل يده (طيبا غيره فان لم يتجدد) أي الطيب أهلا (كثا) (ها) الماء في إزالة ما على الفرج من القذر وأما المحدث فيعزم عليها استعمال المسك والطيب ثم تستعمل شيئا يسيرا من قسط أو ظفار ويحقل الحلقا الحرمه بها والقسط والظفار نوعان من الجوز ويقال في القسط كست بضم الكاف وقال البرماوى الاظفار شئ من الطيب اسود على شكل أظفار الانسان ولا واحد له من لفظه ولما فرغ المصنف مما يطلب من المغسل نديا شرع في القسم الثاني وهو ما يطلب منه على طريق الوجوب فقال (والواجب منه) أي من المغتسل أي والمطلوب منه على سبيل الفرض (شيئا) فقط أحدهما (الثية) حال كونها واقعة (عند أول غسل) جزء (مفروض) من بدنه فلو نوى بعد غسل جزء وجب عليه إعادة غسله والواجب الثاني هو قول المصنف (و) يجب عليه أي على المغتسل (تعيم شعره) وبشرته (بالماء حتى) ماتحت الاظفار وماتت أصول الشعر والى ما يظهر من صاخي أنه لا يكتفى بغسل ظاهر الشعر هنا سواء كان كثيفا أو خفيفا لعدم المشقة بخلاف الوضوء فإنه يترك رءوسه يغسل الباطن ان كان كثيفا كقبي فيه يغسل الظاهر لما ذكره وكذلك يجب على المغتسل ا يصل الماء الى (ماتحت قلقة غير المختون) وهي بضم الكاف (و) حتى يجب ا يصل الماء أيضا (الى ما يظهر من فرج) المرأة (الثياب اذا قعدت) قضاء (حاجتها ولو شرع) في الغسل (ثم) أحدث في أثناءه عمه أي الغسل (ولو لم يبد شعره) أي الغسل (و) يجب نقضه أي فكاه بان يقرقه وبشكل بعضه عن بعض (ان لم يصل الماء الى باطنه) الا لا تقص فان وصل الماء الى باطنه فلا تقص فلا ينقص لما روى مسلم ان أسلم رضي الله تعالى عنهما قالت يا رسول الله اني امرأة أشد صفرا رأسي أقاء نضه لا تغسل من الجنابة فقال صلى الله عليه وسلم لا تأميا بكيفي ان تحصى على رأسك ثلاث حثيات من ماء فاذا فعلت فقد طهرت قال النووي في المجموع ورحل حديث أم سلمة على انه كان يصل الماء اليه بغير نقض ولا يسن تجديده الغسل لأنه لا ينفك بخلاف الوضوء فيسن تجديده اذا صلى بالاول صلاة لم يروى أبو داود وغيره حديث من نوضاعلى ظهر كعبه عشر حسانات وبن ان لا ينقص ماء الوضوء عن مدوا الغسل عن صاع لحديث مسلم عن سفيانة انه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ووضئه المد فعمل انه لا حمله حتى لو نقص عن ذلك وأصبح أجزاءه ويكره الاسراف فيه والصاع أربعة أمداد او المد رطل وثلاث بعد ادى (ومن عليه نجاسة) حكمة أو عينية وقد زلت أو صافها بلبيل قوله ويكتفى لهما غسلة (و) يجب عليه أي الغسل (ان يغسلها) أو لا بان يصب الماء عليها (ثم يغسل للجنابة) (ويكتفى لهما) أي للنجاسة وللجنابة (غسله) في الاصح أي عند الشيخ النووي هنا حكمه للجنابة بالحكمة وأما العينية فيجب فيها غسلان بخلاف عند الراعي والنووي غسلة لازالة الاوصاف من طم أو لون أو ربح وغسله لرفع الجنابة (ولو كان عليها) أي المرأة (غسل جنابة) وغسل حيض فاعتسلت لاحدهما كقبي ذلك الغسل (عنها) قياسا على الحديث حديثا أصغر اذا اجتمع عليه أحداث متعددة ونوى بعضها ارتفعت البقية وان ذكر وافي هذا خلافا (ومن اغتسل مرة واحدة بنية جنابة بوجهة مصلا) أي غسلاهما (أو) اغتسل (نية أحدهما حاصل) غسلة أي ذلك الاحد فقط علام على أنوا في كل وإعمال يندرج النفل في القرض لانه مقصود فاشبهه سنة الظاهر مع فرضه (دون الآخر) أي الذي لم ينو

**فصل** في بيان جملة من الاعتسالات المستوتة ذكرها هنا استطراديا للمناسبة ذكر واجبات الغسل وسنة والا فحل كل واحد منها في باب الذي يناسبه وقد شرع المصنف يسريها فقال (يسن غسل الجمعة) لمن يريد حوضه ورواه ان لم يجب عليه إزالة الاوصاف وقطع الاراحة الكريمة وانما عقده المصنف على غيره

فان لم يتجدد فطيبا غيره فان لم يتجدد كقبي الماء والواجب منه شيئا ان البنية عند أول غسل مفروض وتعيم شعره بالماء حتى ماتحت قلقة غير المختون والى ما يظهر من فرج الثياب اذا قعدت لحاجتها ولو شرع ثم أحدث في أثناءه عمه ولو لم يبد شعره وجب نقضه ان لم يصل الماء الى باطنه ومن عليه نجاسة وجب عليه ان يغسلها ثم يغسل ويكتفى لهما غسلة في الاصح ولو كان عليها غسلة جنابة وغسل حيض فاعتسلت لاحدهما فغسلت لاحدهما كقبي عنهما ومن اغتسل مرة واحدة بنية جنابة بوجهة مصلا أو بنية أحدهما حاصل دون الآخر **فصل** في بسن غسل الجمعة

من بقية الغسالات لانه أكد ولا اختلاف في وجوبه ووقته من القبر الصديق (و) يسكن (غسل العبدین) الفطر والاضحی ويدخل وقت هذا الغسل نصف الليل (و) يسكن (غسل الكسوفین) أى كسوف الشمس وخسوف القمر وأطلق الكسوف على القمر تغلبا على انه يقال فمما كسوفان ويقال فمما خسوفان أيضا والمشهور ان الكسوف للشمس والخسوف للقمر (و) يسكن الغسل عند اعادة الاستسقاء أى طلب انزال المطر من الله تعالى عند انقضاءه أو قبله (و) يسكن غسل (من) أجل غسل الميت) ملجا كان الميت أو كثر أو قل الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغسل ومن حله فليؤمها وصرفه عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلكموه ويسكن الوضوء من مسه (و) كذلك يطلب الغسل من الجنون والمغنى عليه اذا أفاقا) أى من الجنون والانعفاء فتسبى الشخص مجنوناً أو مغنى عليه بعد الافاقة مجاز مرسل علاقته اعتبار ما كان عليه قبل الافاقة أو الانعفاء والابعد الافاقة ليس مجنون ولا مغنى عليه (و) يسكن الغسل (للاحرام) أى لارادته لما روى الترمذى انه صلى الله عليه وسلم اغتسل لحرامه سواء كان احرام بجمي فقط أو عمره أو بهما ومطابقا لوقت هذا الغسل عند اعادة الاحرام كما قدرته ولا فرق في هذا الغسل بين البالغ وغيره وبين الطاهر وغيره وبين العاقل وغيره وبين الذكرو غيره فان لم يجد من يريدا لحرام الماء تيمم (و) يسكن الغسل (للدخول مكة المشرفة) سواء كان الداخل محرما أم حلالا (و) يسكن الغسل (لوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة ويدخل وقته بالقبور كغسل يوم الجمعة والافضل تقرب به من الزوال كتقرب به من ذهابه في غسل الجمعة والافضل هنا كونه بعد الزوال ويكون هذا الغسل بفترة أو غير هاتفة بفترة متعلق بالوقوف (و) يسكن الغسل (لطواف) الصادق بطواف قدوم وافاضة ووداع وقوله (والسبي) هو تابع لطواف فليس له غسل مستقل (و) يسكن الغسل (للدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) يسكن الغسل لوقوفه بالمشعر الحرام) وانما يطلب الغسل في هذه الاماكن لاجتماع الناس فيها فينبغي للشخص أن يزيل عنه الاوساخ ويتنظف ويتطيب للاقاة الناس خصوصاً من به بخار او صنان فمعالم ازالة ذلك منه (و) يسكن أعمال (ثلاثة لرى أيام التشريق) الثلاث لاجتماع الناس فيها وفي بعض النسخ هذه قد دم وتأخير وفي بعضها زيادة لفظ الجمار قبل أيام التشريق ولا يتوقف المعنى على ما بقيت أعمال أخر تطلب من المطولات فلا حاجة للتطويل والله تعالى أعلم

### باب التيمم

يطلب بدلا عن الغسل وذلك ذكره المصنف عقبه وهو لغة القصد وشراعا يصل تراب طهور الى الوجه واليدين بشروط مخصوصة وفرض سنة ست وقيل سنة خمس والاصل فيه قبل الاجماع أية لم يجد وماما فقيموا وخبر مسلم جعل لنا الارض كلها مسجدا وترتباطوا ورواه رخصة مطلقا أى سواء كان النقد حسدا أو شرعا وقيل عزيمه مطلقا وقيل ان كان النقد حسفا فعزيمه والا فخرصة وللتيمم شروط وأشباه ومبطلات وأركان وستون ذكرها المصنف كلها وبدا بالشروط فقال (وشروط التيمم ثلاثة) أحدها (ان يقع التيمم بعد دخول الوقت ان كان لغرض الصلاة) أو كان (لنفل مؤقت) كصلاة الاضحية وكلاهما تابع مع الفراض وصلاة العيد فلا يصح لهما قبل دخول وقته لان التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة للتيمم قبل دخول الوقت ويدخل في الوقت الاصل والتابع كصلاة الجمعة وخرج بالنفل المؤقت النفل المطلق فان وقته عند اعادة فعله في غير الاوقات المكروهة وقد نبه المصنف على أنه لا يكفي وجود مسخ الوجه واليدين بعد دخول الوقت فقط من غير نقل فيه فقال (بل يجب أخذ التراب) أى نقله لوجه واليدين في

وغسل العبدین  
وغسل الكسوفین  
والاستسقاء ومن  
غسل الميت والجنون  
والمغنى عليه اذا أفاقا  
والاحرام والدخول  
مكة المشرفة  
والوقوف بعرفة  
والطواف والسبي  
والدخول مدينة  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والمشر  
الحرام وثلاثة لرى  
أيام التشريق

باب التيمم  
وشروط التيمم ثلاثة  
ان يقع بعد دخول  
الوقت ان كان لغرض  
أو لنفل مؤقت بل  
يجب أخذ التراب

الوقت أيضا فكأنه يشترط إحصاء التيمم دخول الوقت بالنظر للمصنع كذلك يشترط دخوله بالنسبة للنقل ولا يكفي أن ينقل التراب قبل الوقت ويصح بعده لأن النقل ركن من أركان التيمم فلا يصح أن يشرقه ما بان وقوعه بعضهم في الوقت وبعضهم قبله والمراد دخوله بقينا أو ظنا فلذلك فرغ المصنف على هذا المراد فقال (فلو تيمم شاكيا) (دخول الوقت لم يصح) تيممه في حال الشك (وإن صادفه) أي مصادف التيمم الوقت أي دخوله فالصحيح المستبرح يعود على التيمم والبارز يعود على الوقت أي وافق التيمم دخول الوقت أي انما وقع الان في الوقت فلا يصح ولا تصح الصلاة به لأنه لم يصدق دخوله لاعلم ولا ظنا وذلك لفقد الشرط المفهوم من المراد المتقدم (ولو تيمم لفاتة مخوفة) أي في وقت الضمير (فلم يصلها) أي الفاتة (حتى حضرت الظهور) أي صلاة الظهور (فله) أي فلذلك الشخص الذي تيمم لفاتة ولم يصلها (أن يصلها به) أي بذلك التيمم (أو) يصل به (فاتة أخرى) هذا بيان لما يستتبعه بالتيمم بعد صحتهم وكانه قيل ثم إذا صح التيمم فاستتبع به التيمم فأجاب بقوله ولو لم يلح ولا يشترط تعيين الغرض الذي يتيمم به (الثاني) من شروط التيمم (أن يكون ملتبسا) (بتراب طاهر خالص) خرج بالطاهر الخالص أي المتفحص فلا يصح التيمم به ولو قال المصنف بتراب طاهر لم يستغنى عن قوله (مطلق) لأن الذي يخرج بقيد الطهور يخرج بقيد المطلق أو يقال المراد بالطاهر الطهور وعبر به المصنف موافقة تفصيل قوله تعالى تيمموا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا كما فسره ابن عباس وغيره والمراد بالطاهر في هذا التفسير الطهور كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض كلها مسجدا وتربها طاهرا وترابها لغفة في التراب وقد وصف المصنف التراب بقوله (له غبار) يعلق بالوجه واليد من خرج بهذا القيد مالا يغالبه كالتراب المندى فإذا وجد التراب المذكور صح التيمم به (ولو) كان التراب بمنزلة (غبار) رمل لا يكفي في صحة التيمم (رمل متعص) أي خالص من غبار إن يحاط به التراب المذكور (ولا) يصح التيمم (بتراب مختلط بدينق) وهو كالتراب المندى هذا مختار قوله خالص وقوله (ولا ينجس وصافه خرف) مختار قوله أن يكون التيمم بتراب وكل من الجص وصافه خرف لا يسمى ترابا وصافه الخرف هو المتخذ من الطين وضوى فصار فخارا واحدا خرفة والجص يفتح الجيم وكتسره وهو الجبس أو الجير وقوله (و) لا (مستعمل) مختار قوله مطلق (وهو) أي المستعمل (ما) بقي (على العضو أو تآثر عنه) أي عن العضو حالة التيمم كالتقاط رمل من الماء في الوضوء ولا بد في كونه مستعملا من مسه للعضو والا فلا يصح مستعملا صرح به في التحقيق والمجوع (تيممه) دخل في التراب المذكور التراب المغصوب فإنه يصح التيمم به مع الحرمة ودخل أيضا تراب مقبرة لم تنبش والاصفر والأسود والاحمر والابيض لأن المذكور من طبقات الأرض والتراب جنس له وكل ما كان داخل تحت هذا الجنس يصح التيمم به كما يدل عليه حديث جعلت لي الأرض الخ كما مر الشرط (الثالث) من شروط التيمم (النجس عن استعمال الماء) حسا كان النجس أو شرعا والمراد منه كقائل الرافعي أن يقتصر استعمال الماء عليه أو يتيسر لحوف ضرر ظاهر يلحقه به وقد فرغ المصنف على هذا الشرط فقال (فيتيمم العاجز عن استعماله) أي الماء ما لا يعذر الحسي أو الشرعي مثل ما إذا كان مسبلا للشرب ولو نجس القربة العرفية (و) لا يختص هذا التيمم بالحدث الأصغر بل (يكون عن الأحداث كلها) فالتميم عن الحدث الأصغر يستتبع به ما يستتبعه بالوضوء من الصلاة وغيرها فلا يتنوع عليه إلا الجمع بين فرضين بخلاف المتوضي فإنه يصل بالوضوء وضوءا كثيرا (و) يستتبع به (أي بالتيمم) (الجنب والخائض) التيمم كل منهما عمدا ذكر (ما يستتبعان بالغسل) من الصلاة وقراءة القرآن وغير ذلك مما يباح بالغسل وهو معلوم مما تقدم في باب هذا إن بقي تيممهما (فإن أحدنا) أي الجنب والخائض (بعده) أي بعد التيمم عن الخنابة والحيض المندرج تحتها الحدث الأصغر (حرم عليه ما يحرم بالحدث الأصغر) من الصلاة والطواف ومس المحضف وسجله لبطان طهرها بالنسبة له لا بما يحرم بالخنابة والحيض كالكتب بالمسجد

فلو تيمم شاكيا  
في الوقت لم يصح  
وإن صادفه ولو تيمم  
لفاتة مخوفة فلم  
يصلها حتى حضرت  
الظهور فله أن  
يصلها به أو فاتة  
أخرى (الثاني) أن  
يكون بتراب طاهر  
خالص مطلق له  
غبار ولو غبار رمل  
لارمل متعص ولا  
بتراب مختلط بدينق  
ولا ينجس وصافه  
خرف ومستعمل  
وهو ما على العضو  
أو تآثر عنه (الثالث)  
النجس عن استعمال  
الماء فيتيمم العاجز  
عن استعماله ويكون  
عن الأحداث كلها  
ويستتبع به الجنب  
والخائض ما يستتبعان  
بالغسل فإن أحدنا  
بعده حرم عليه ما  
يحرم بالحدث  
الأصغر

وقرأنا القرآن فأنه لا يحرم عليه البقاء طهارتهم ما حثنا بالنسبة لهما (واللحن) المتقدم (أسباب) ثلاثة  
 (أحدها فقد المله) الآية السابقة (فان يتيقن) مراد التيميم (عدمه) أى المله (تيميم بلا طلب) اذ الفائدة  
 فيه سواء كان مفرا أم لا وأما قول المنهاج فان يتيقن المسافر الخ فهو جرى على الغالب الكثيرين غير  
 الغالب فقد يكون فقد الماء في الخضر لكنه نادر (وان توهم وجوده) أى جوزه أما الظن أو بالشك  
 أو بالوهم فمراد ما توهمه مطلقا والتردد والفرق بين هذا الثلاثة ان الظن ادراكه الطرف الرابع أى ان الرابع  
 عنده وجود الماء والشك ادراكه الطرفين على السواء أى وجود الماء وعدمه سواء والوهم ادراكه  
 لطرف المرحوح وهو ضعف وجود الماء وقوله (وجب) عليه (طلبه) جواب الشرط أى يطلبه وجوبا  
 بعد دخول وقت الصلاة كما سأتى في كلام المصنف أما تنقسم أو أذونه (من رحله) وهو مسكن الشخص  
 من حجر أو مدبر أو شعرو يطلق أيضا على ما يستحب من الأثاث والامتنعة ومعنى الطلب من رحله أن يفتش  
 فيه (و) كذلك يطلبه (من رفقته) المتوسمين اليه واخذوا واحدا (حتى يستوعبهم) كلهم (أو) يسفر  
 في الطلب أى أن (لا يبقى من الوقت الا ما) أى زمن (يسع) هذه (الصلاة) التي يريد أن يتمها في هذا  
 الوقت بان يخرج بعضها عنه لو اشتغل بالطلب فإذا خاف حينئذ أن يخرج بعضها عن الوقت فلا يطلب  
 والرفقة بضم الراء وكسر هاء وقعها سواء بذلك لا رفقاً أى انتفاع بعضهم ببعض (ولا يجب) عليهم (الطلب)  
 من كل واحد (من الرفقة) بل ينادى فهم بناء عليهم فيقول (من معكم) بجوده شجاءاً (ولو) أنه يبعه  
 (بائناً) ان لم يجد به فلا بد من ذكر الثمن ان كان قادراً عليه (ثم) ان لم يجد الماء بعد الطلب المتقدم (ينظر)  
 حواله) عينا وشيئاً أو أماماً وخلفاً وخص موضع الخضر فيز يد احتياط وجوبا وان غلب على ظنه وجوده  
 فيه حواله إليه جمع معنى جهة على غير قياس وقياسه أحوال وهذا الجمع على صورة المثني وقول المصنف نظر  
 حواله إليه يبالغ به أى في هذا النظر الى حد الغوث الا في (ان كان) واقفاً (في أرض مستوية والا) بان كان  
 ثم وهذه وجبل واحتاج الى التردد (تردد) أى خرج من الوهدة ومعه عدوها أو صعد على جبل (الى حد  
 الغوث) أى الى حد يلحقه فيه غوث رفقته وهو كما قاله الامام مصور (حيث) أى بحالة وثلاث الحالة هي  
 (لو استغاث برفقته) فيها لا اجل ما يعرض له من المخاوف (مع استغاثهم باقوالهم) وحديثهم (وأفعالهم  
 لا غاؤه) أى في تلك الحالة هذا هو ضابط حد الغوث المتقدم الذي طلب فيه التردد ان لم يحضض ضرر نفس  
 بالقتل ولو نفس غيره فذلك أى بالنفس منكراً (أو) ان لم يحضض أخذ (مال) بالسرقة والنهب ولو كان  
 المال نفسه به داهل تنكسره والمراد مال لا يجب عليه في الطهارة ثمناً أو جرة بان يكون بسبب الازديع عن  
 المثل والا لا يشترط الخوف عليه فيجب قصد الما مع الخوف عليه (أو صعد جبلاً صغيراً يربا) من  
 للرفقة ونظر الى حد الغوث من ثقت الجهات الاربع ان لم يتردد فقله أو صعد معطوف على قوله تردد أى من  
 غير صعود لان أو تعطف أحد الشئتين لأن تجعل أو جمعي أو الواو كما هو في بعض النسخ وعلى هذا يجمع  
 بين التردد والصعود (ويجب أن يقع الطلب) المتقدم (بعد دخول الوقت) لان طلب الماء انما شرط للاجل  
 أن يتحقق عدم الماء الذي هو شرط في صحة التيميم وهو لا يكون الا في الوقت فكذلك شرطه وهو الطلب  
 (فان طلب) الماء على الوجه المتقدم ولو بما دونه الموقوف به (فلم يجد توهم) افتقده (وهو) كمن وضعه  
 واراد ان يصلي فرضاً (آخر) فقيه تفصيل ذكره بقوله (فان لم يجدت ما هوهم ماء) كالسراب والسحاب  
 مثلاً (والحال انه) قد يتيقن (العدم) أى عدم الماء (بالطلب الاول تيميم) حينئذ (بلا طلب) ثان للماء لان  
 الطلب في هذه الحالة عبث فالجمله الشرطية مع جوابها في كلام المصنف جواب لان السابقة وقد اشرت  
 اليه بقوله فقيه تفصيل (وان لم يتيقنه) أى العدم أى عدم الماء (أو) يتيقنه لكن (وجد) وحدث (ما هوهم ماء)  
 كسحاب وركب (طالع عليه) (وجب) على من يريد التيميم (الطلب الا ان) على الوجه الذي ذكره لكان ان

وللحن أسباب أحدها  
 فقد الماء فان يتيقن  
 عدمه تيميم بلا طلب  
 وان توهم وجوده  
 وجب عليه من رحله  
 ومن رفقته حتى  
 يستوعبهم أو لا يبقى  
 من الوقت الا ما يسع  
 الصلاة ولا يجب  
 الطلب من كل واحد  
 بل ينادى من معه  
 ما هو لوبائناً ثم ينظر  
 حواله ان كان في  
 أرض مستوية والا  
 تردى الى حد الغوث  
 بحيث لو استغاث  
 برفقته مع استغاثهم  
 باقوالهم وأفعالهم  
 لا غاؤه ان لم يحضض  
 ضرر نفس أو مال  
 أو صعد جبلاً  
 صغيراً يربا ويجب  
 أن يقسم الطلب  
 بعد دخول الوقت  
 فان طلب فلم يجده  
 وتيميم ومكث  
 موضعه أو زاد آخر  
 فان لم يجدت ما هوهم  
 ماء ويتيقن العدم  
 بالطلب الاول تيميم  
 بلا طلب وان لم  
 يتيقنه أو وجد  
 ما هوهم كسحاب  
 وركب وجب الطلب  
 الا ان

يحصسه بالطلب في صورته وهي الحادث في الثانية وكذلك يجب الطلب اذا انتقل الى موضع آخر والان  
 ظرفه متعلق بالمصدر وهو الطلب وقوله (الامن رحله) استثناء عن فهمهم معهم السحاب والركب  
 وغيرهما فهاستثناء متصل لان الرحل داخل في عموم التوجه المذكور فلا يطلب المأمنه لانه مقروض  
 عنده فيه فان فرض فهمه فيه ولومع البعد فيكون كغيره في وجوب الطلب منه ما تقدم هو حد الغوث  
 وقد أشار المصنف الى حد القرب فقال (وان يتقن وجود الماء على مسافة يتردد اليها المسافر للاحتطاب) أى  
 لاخذ الحطب منها (والاحتشاش) أى وتصل اليها الهائم للرحى (وهي) أى المسافة المذكورة (فوق حد  
 الغوث) ويسمى حد القرب والظاهر انه قريب من فرضه فله الراعى عن الامام محمد بن يحيى (أو علم) بعد  
 فقده ولو باخبار العدل (انه يصله) أى الماء (د) سبب (حفر قريب) يحفره الشخص في موضعه بان يظهر  
 الماء بعد الحفر عن قرب (وجب) عليه (قصده) والذهاب اليه في الصورة الاولى ويجب عليه حفر الارض  
 لظهور الماء في الصورة الثانية لتيقن الماء وهذا الوجوب مشروط فيه الامن والسلامة فلذلك قال  
 المصنف (ان يتقن) في وجوب قصده الماء والذهاب اليه في صورتين المذكورتين (شررا) على نفسه  
 أو على عضوه أو على انقطاعه عن الرفقة ويشترط أيضا الامن على خروج الوقت وعلى ماله الذي لا يجب  
 بذله لماء طهارته غناء وأجره مؤاهاً لوجوب الامن عليه كما مر وكذلك الاختصاصات (وان كان الماء  
 متيقناً في مكان (فوق ذلك) المكان السابق المسمى بحد القرب في المسئلة الاولى وهي ما اذا تيقن الماء  
 وهذا الحد المعبر عنه بالفوقية يسمى حد البعداً وتيقن من يدا التيمم وجوده بسبب حفر بعيد لا قريب  
 في المسئلة الثانية وهي ما اذا علمه بسبب الحفر القريب (فله) حيثئذ (التيمم) بالاطل سواء خاف فوت  
 الوقت ام لا لعدم وجوده في الحكم لان الحد المذكور بمنزلة العدم أى عدم الماء (ولكن) اذا كان يجوز له  
 التيمم في هذا الحد فلا ينبغي له التحجيل بل (ان تيقن انه لو صبر) واستمر (الى آخر الوقت لو جده) فيه  
 (فاستظاره) لاجل حدوث ما هو محصوره وتكون الصلاة واقعة بالوضوء مع الانتظار (افضل) من تحجيلها  
 ووقوعها بالتيمم الجائز له في هذا الحد ولو كان يجوز التحجيل ففضيلة اول الوقت فالتأخر لاجل حصولها  
 بالماء أفضل (وان) لم يتيقن وجود الماء آخره (ظن غير ذلك) أى غير وجوده (فالافضل التيمم اول الوقت  
 بلا خلاف) براءة للذمة واسقاطا للفرض لان رعا عارض له حدوث ما يمنع الصلاة ولا درائه فضيلة اول  
 الوقت لتحقق فضله الصلاة اوله بالتيمم دون فضيلته بالوضوء لانه مظنون ومتوهم وغير محقق الوجود  
 بخلاف العاربه (ولو وجهه انسان ماء) بلا مقابل وكان ذلك واقعا في الوقت (أو أقرضه ماء أو أعاره ولو) أى  
 في الوقت فيعما أيضاً لو يمكن تحصيل الماء الآية أى بالمذكور من الهبة وما بهما واجب عليه (زومه) حيثئذ  
 (القبول) بشرط ان لا يحتاج اليه المالك وان يضيق الوقت عن الطلب وانعزل الزمه القبول في هذا الصور  
 نصف المنفعة المذكورة وانما ان ترتب على لزوم القبول منتهى فقد أشار به قوله (وان وهبه أو أقرضه  
 غنهما) أى الما والدلو (فلا) يلزمه القبول لثقل المنفعة في ذلك والمرد بالاقتراض وتأنيده ما يعين القبول والسؤال  
 ولو عارضا منفبالة الاستعانة لكان أهم فيشمل الدلو والسكر بقاء الحبل الذي ربط بالدلو ويوضع على  
 الكربة وبها الخشبة التي توضع على جانبي البر (وان وجد) من يريد التيمم (الماء أو) وجد (الدلو) يباع كل  
 منهما (بمن مثله) ومن المثل بالنسبة الى الماء وإلى الدلو (هو غنمه) الذي يتقن به (في ذلك الموضع) في  
 (ذلك الوقت) زمه شراء أى شراء ما ذكر من الماء أو الدلو والجملة في محل جزم جواب ان الشرطية فاذا زاد  
 عن ثمن المثل ولو ادنى باءة فلا يجب عليه الشراء ولا تعتبر طالة الاضطراب فقد تساوى الشرع في هذا نادر  
 كثيرة وانما يلزمه شراء أو ان وجد غنمه بحال كونه (فاضلا عن دين) عليه لا ديمى والله تعالى تعلق في العين  
 أو بالذمة (ولو) كان الدين (موجلا) فاضلا عن (مؤنة سفره) ذهابا ورجوعا لان الدين والمؤنة ليس لهما

الامن رحله وان  
 تيقن وجود الماء  
 على مسافة يتردد اليها  
 المسافر للاحتطاب  
 والاحتشاش وهي  
 فوق حد الغوث  
 أو علم انه يصله  
 بحفر قريب وجب  
 قصده ان لم يتقن  
 ضررا وان كان فوق  
 ذلك فله التيمم  
 ولكن ان تيقن انه  
 لو صبر الى آخر الوقت  
 لوجده فاستظاره  
 أفضل وان ظن غير  
 ذلك فالافضل التيمم  
 اول الوقت بلا خلاف  
 ولو وجهه انسان ماء  
 أو أقرضه ياء أو أعاره  
 دلوا زمه القبول وان  
 وهبه أو أقرضه فغنا  
 فلا وان وجد الماء  
 أو الدلو يباع بمن  
 مثله وهو غنمه في ذلك  
 الموضع وذلك الوقت  
 لم يمتدرا وان وجد  
 ثمنه فاضلا عن دين  
 ولو سوجلا ومؤنة  
 سفره ذهابا ورجوعا

بدل بخلاف الماء فإن له دلا هو التيمم **فرفع** تقدم ستة الصلاة فتناولوا جرة على شراء الماء ويعدل إلى التيمم لانها أكد (فان امتنع) مالت الماء (من يبعه) في صورته أو امتنع مالت الدولمن أعارته (وهو مستغن عنه) أي عن ذلك الماء أي والحال انه لا حاجة له إلى ذلك الماء (لم يأخذه) أي المحتاج اليه من مالكة (غضبا) بغير رضاه (الاعتماد احتياجه اليه) لعطش نفسه وكف نفسه عطش أدى محترمه معه تيممه مؤثته كافي الامداد فله حينئذ أخذه غصبا ولو بالقتال ويهدر المالك ويلزم الاتخاذ به ان لم يبدله له بفتح الباء وضم الذال من باب نصر (ولو وجد) فاخذ الماء (بعض ماء لا يكتفي طهارته) أي سواء كانت الطهارة عن حدث أصغر أو عن نحو جنابة (لزمه استعماله ثم يتيمم الباقي) لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولان المسور لا يسقط بالمسور والميسور هو اليه من الذي يكتفي ببعض الطهارة والميسور هو البعض الآخر الذي ليس له ما يستعمله فيه فحينئذ لا يسقط المتيسر بالمتيسر فان كانت الطهارة عن الحدث الاصغر فقد أشار إليها المصنف بقوله (فالحادث) أي حدثا أصغر كاهو القرض ولانه المنصرف اليه عند الاطلاق وبدليله ما قبله بالجنب بعده وحكمه أي الحديث المذكور انه (يطهر) أولا (وجهه ثم يظهر يديه) اعتمادا على ما على الترتيب (الواجب في الوضوء والجنب) لا يجب عليه الترتيب في غسله بل (يبدأ) عند اعادة ذلك (عاشاه) من أي جزم من يديه (ويغسل يديه بغسل) (اعلى يديه) من رأسه وكففيه مفتوحا إلى قدميه وهذا أحد وجهين مذكورين في التحقيق والجمع والمرجح فيها الباءة بأعضاء الوضوء ولما فرغ المصنف من التكلم على السبب الاول من اسباب المجزئ عن حكمه على الثاني فقال السبب (الثاني) من اسباب المجزئ استعمال الماء الموجب للتيمم هو (خوف عطش نفسه) (وعطش رفقته) (وعطش حيوان محترم) وقوله (معه) ليس بقيد كما قاله البصري على فتح الواو حيث قال وان لم يكن معه والواو في كلام المصنف بمعنى أو وفي بعض النسخ أو هو ظاهره والمحترم هو الذي يحرم قتله ومنه كتاب تنقيح فقه من كلام المصنف ان الاحتياج إلى الماء مانع من استعماله وهو موجب للتيمم (ولو) كان احتياجه اليه واقعاً (في المستقبل) فانه راي دفع الضرر المتوقع قال الرازي والقول فيه انه مضمّن الضرر لو وضاه ولم يشرب بقاس مما ساق في المرض المبيح للتيمم وغداً المحترم هو الحرام والمراد اذ اني المحسن والخير والكالب العقور وسائر الفواسق والنفس وما في معناها ما غير العقور فوقع للرازي والنووي فيه اضطراب كثير لكن قال الاستوئي ان مذهب الشافعي يجوز قتله كما مر في باب النجاسة (ويحرم) على من وجد الماء وهو يحتاج اليه للعطش مطلقا حالاً أو لا (الوضوء) به (حينئذ) وكذلك الغسل ولم يذكره لعلم به بالاولى وانما حرم استعمال الماء في هذه الحالة صواباً للروح أو غيرهما عن التلف كثير يجهلون فيتموه من ان التطهر بالماء قربته حينئذ هو خطأ فقيح كآبته عليه النووي في مناسكه قال الشيخ عس ويكون كبيرة فييا يظهر لان في بدله انقاذ من الهلاك وتركه فيه تسبب لاهلاك من علم احتياجه اليه ولا يكلف الطهر به ثم جمعه وشربه لغير ازالة لانه مستقذر عذابة (فتتروك) الشخص من الماء أي لنفسه و (رفقته) يتيمم للصلاة وغيره او يصلي في هذه الحالة (بلاعادة) للصلاة ومثل الصلاة غيرهما ما توقف على الطهارة كالطواف مثلاً ومع وجود الماء لانه في حكم العدم لوجود الماء المذكور السبب (الثالث) من اسباب المجزئ استعمال الماء الموجب للانتقال إلى التيمم هو (مرض يخاف منه) على نفسه ان يستعمل الماء (تاف) (عضو) من اعضائه (أو) يخاف منه (قوات منقعة عضو) كبين يده (أو) يخاف (حدوث مرض مخوف أو) يخاف (شدّة الم) وشدة البرد كل مرض في جواز التيمم لها اذا خيف من استعمال الماء المجزئ عن تحصيله ما ذكر من ذهاب منقعة عضو أو غير ذلك لما روى عن عمرو بن العاصي قال احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشتقت ان اغتسل فاهلك فتيمة ثم صليت بجمعي الصبح فذكر ذلك للنبي صلى الله

فان امتنع من يبعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصبا الا لعطش ولو وجد بعض ماء لا يكتفي طهارته لزمه استعماله ثم يتيمم الباقي فالحديث يظهر وجهه ثم يديه على الترتيب والجنب يبدأ بها ثم يندب أعلى يديه (الثاني) خوف عطش نفسه ورفقته وحيوان محترم معه ولو في المستقبل ويجزئ الوضوء حينئذ فيتروك رفقته ويتيمم بلاعادة (الثالث) مرض يخاف منه تلف عضو أو قات منقعة عضو أو حدوث مرض مخوف أو شدة الم

عليه وسلم قال ما عروصت ما يحاك بك وأنت حبت فأكبرته بالذي منعني من الاعتسال وقاتني سمعت  
الله يقول ولا تقموا أنفسكم إن الله كان بكم رحيم ففعلت صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً (أو يخاف (تأخير  
البرء) لمرضه بفتح السا وضمها وتقول في الفعل برأً بتثنية الأمر أبقتهجها وضمها مفتوح بالباء هنا أفصح  
وهو مصدر للفتوح وأما المضوم فمصدر للمضموم والمكسور (أو يخاف (شيئاً) أى أترأتسكروها من  
تقولون وفصول جسم واستحسان والعول الهزل المع رطوبة في البدن بخلاف الاستحسان فهو الهزل  
مع يوسة فيه وثمرة أى اقترعة تنفي في جسمه ولحمته زيد لكن يقيدان يكون الشين (فاحشاً) ويقيدان يكون  
(في عضو ظاهر) لا يوان كنتم مرضى أو على سفر الآية والظاهر ما يبدو وعند المنة غالباً كلوجه واليدين  
ذكر ذلك الراعي وذكر في الجنائيات ما حاصله انه ما لا يعد كشفه هتكاً للروية ويمكن رداه الى الاول بان يقال  
الذي لا يعد كشفه هتكاً للروية فهو ما يبدو وعند المنة والمهنة بالفتح الخدمة وحكى أبو زيد التكافى المهنة  
بالكسر وأكبره الاضحية وخرج الفاحش اليسير كقليل سواد وخرج الظاهر الناحش في الباطن  
فلا أثر لخوف ذلك ولوأمة جسمه استقص قيمته بذلك تصافحاشا لان حق الله مقدم على حق السيد يدل  
قلها بترك الصلاة والمراد بالعضو هنا الجزء من البدن يشتهل نحو الصدر (ويعد) الخائف (فيه) أى في هذا  
الخوف (معرفته) ان كان حالها بالطب (أو) بعد (طبيباً) يقبل فيه خبره بان يكون عدل رواية لا عدل شهادة  
فلا يستر طهه كورة ولا حرة وقد وهل يكفى بظن نفسه مع عدم معرفته بالطالب قال الشيخ أبو عبي  
السجى لا يجوز المغوى في قتاله ويتيمم ويؤيد من الشافعى على أن المضطر اذا خاف من الطعام الذى  
أحضره له غيره انه مسموم ميازة تركه والانتقال الى الميتة والنصي المذ كورقته النورى في المجموع في باب  
الاطعمة ما اذا حصل يلا بمجرد خوف مخدور في العاقبة لم يكن له التيمم كما هو شرط في عدل الشهادة بل  
يلوغ واسلام وعدلة (فان خاف) استعمال الماء (من) أجل (جرح) الحال انه (الاستار عليه) أى على  
ذلك الجرح بل هو مكشوف غير مستور وجب على صاحب الجرح المذ كور (غسل الصحيح) ويتعدده غسله  
(بأقصى الممكن) أى بقدره (والامكان نظراً) أى من تكبر ما هو السابق (فلا يترك) في حال الغسل شيئاً من الصحيح  
(الاما) أى الانبىء منبىة (وغسله تعدى) الماء وجرى (الى الجرح) فلا يجب عليه حينئذ غسل ذلك الجزء  
(و يتيمم) بعد غسل الصحيح (لجرح) أى لاجله (في الوجه واليدين) نقطاً أخذ كمرعه وضوحه ليسير به الى  
دفع قول من قال من العلماء عنه من التراب محل المجهوز عنه والتيمم المذ كور يكون (في وقت) دخول (جواز  
غسل) العضو (العليل) مراعاة للترتيب الواقع في الحدث الاصغر وأما غيره فاشارة اليه بقوله (فالجنب  
يتيمم متى شاء) قبل غسل الصحيح وبعد ما يذن الجنب كالعضو الواحد وأيضاً التيمم يدل عن غسل العليل  
والمبدل لا يجب فيه الترتيب فذلك يدل (والحدث) حدثاً أصغر (لا ينتقل عن عضو) من الاعضاء (حتى  
يكلمه غسلهما) بخلاف بقضية الترتيب فيجمع بينهما أى بين الغسل والتيمم فقوله غسله لا و يتيمم صواب  
على التميز المحول من الخفاف حال كونه (مقدماً) أى ان شاء قدم الغسل قبل التيمم وان شاء قدم  
أو لا تم غسل الصحيح وهذا أولى ليزيل الماء أثر التراب عن العضو ولا ترتيب بين التيمم والغسل بالنسبة  
للعضو الجرح وانما الترتيب في أعضاء الوضوء فان كانت الجراحة في الوجه لا ينتقل عنه الى غسل اليدين  
الا بعد الفراغ من الوجه غسلوا وتمه ان كان فيه جراحة هذا اذا لم يتعد الجرح فان تعدد فقد أشار اليه  
المصنف بقوله (فان جرح عضواً) أى الحدث (فتيمم) يلزم انه لم تعدد الجرح كان جرح وجهه وجرح  
يد واحدة فوجب عليه تيمم بكامل (ولا يجب مسح الجرح بالماء وان لم يضره) المسح وانما يطالب بوضع  
شعره بلولة بقره و يتجامل عليها لئلا يغسل بالتقاطر منها ما حواله يمن غير أن يسيل اليه كإعلم عامر كل  
ذلك على سبيل الوجوب ان أدى تركه الى تلطف الى دخول الماء الى الجرح وقد أخبره الطبيب بضرر الماء

أو تأخير البرء وشيئاً  
فاحشاً في عضو  
ظاهر ويعقد فيه  
معرفته أو طبيباً  
يقبل فيه خبره  
فان خاف من جرح  
ولاستار عليه غسل  
الصحيح بأقصى الممكن  
فلا يترك الاما  
غسله تعدى الى  
الجرح ويتيمم للجرح  
في الوجه واليدين  
في وقت جواز غسل  
العليل فالجنب يتيمم  
متى شاء والمحدث  
لا ينتقل عن عضو  
حتى يكلمه غسلوا وتمه  
مقدماً ماشاء فان  
جرح عضواً فتيمم  
ولا يجب مسح الجرح  
بالماء وان لم يضره

اذا وصل اليه فان تعذر غسل الصحيح الا بالسيلان الى العليل أمسه الماء من غير افاضة وان لم يسم ذلك  
 غسلًا فان تعذر الا لمسًا من صلى كفا قد الطهورين وأعاد لانه عذر نادر هذا بالنسبة للسائل أو بالنسبة للتراب  
 فاشارة اليه بقوله (فان كان الجرح على عضو) من أعضاء التيم وهم الوجه واليدان (وجب) عليه  
 (مسحه) أى الجرح (بالتراب) ما أمكن وهو غير مستور لان مسحه بالتراب بدل عن غسله بالماء (فان  
 احتاج) الجرح (العصابة) بعصا ويشدها على الدواء (أو) احتاج الى وضع (اصوق) بفتح اللام (أو)  
 احتاج الى وضع (جيرة) وضع على محل خوف من سيلان الدم والجيرة هي أخشاب أو قصب تسوى وتشد  
 على موضع الكسر ليتم (وجب) عليه (وضعها) أى الجيرة فالمد كورة (على طهر) قياسا على الخلف في أنه  
 لا يلبس الا بعد كمال الطهارة (و) وجب على واضعها ان (لا يستر) من الصحيح (الاما) أى الجزء الذى (لا بد  
 منه) لاجل الاستسقاء (فان خاف) أى من وضع الجيرة (من نزعه) ضررا يبيح التيم (وجب) عليه  
 (المسح عليها) أى الجيرة وانما وجب مسح الجيرة ليكون بدلا عن غسل الصحيح وقوله (كلها) وكيد لظهور  
 في علمها (بالماء) بان بعضها خلا فلان قال يكنى مسح بعضها افقوله وجب مسح كلها فيه اشارة للرد على  
 الضعيف القائل ببقاء مسح بعضها وانما وجب مسح كل الجيرة لانه مسح أى للضرورة كالتييم أى وما  
 أى للضرورة يجب فيه التيمم والذى أى للجاجة لا يجب فيه ذلك وبعبارة المناهج كل طهر عليه وقبل يكنى  
 مسح بعض الساتر كالخف والراس والقائل بأنه كالتيمم يفرق بينهما وبين مسح بعض الرأس بان في نزح  
 العمامة عنه مشقة وتعميم مسح الخف يثقله بخلاف مسح كل الساتر ليس كذلك أى لا مشقة فيه ولا تألاف  
 فلذلك قيس على وجوب التيمم في التيمم وقول المصنف بالمسح على أى بالساتر استسقاء لاله  
 ما أمكن ويجب مسح كل الجيرة فلو كان عليه ادم لانه يعنى عن ماء الطهارة للضرورة (مع) وجوب (غسل  
 الصحيح) او وجوب التلطيف المله (و) مع وجوب (التيمم) عن الجرح (كانت تقدم) ذلك (فان كانت الجراحة  
 في عضو التيمم لا يجب) عليه (مسحها بتراب) هذا مقابل لقوله سابقا فان كان الجرح على عضو التيمم  
 بخلاف ما اذا كانت في عضو التيمم فانه يجب مسحها بقدر الامكان كما تقدم ذلك أى وتقدم ان الجرح غير  
 مستور وتقدم الفرق أيضا وهوان وجوب المسح هناك بالتراب مع كشف العضو كما هو الفرض بدلا عن  
 غشيه بالماء المتعذرا لثلاثة البدل والمبدل منه (فان أراد) التيمم للرض وما في معناه من الجراحة (ان  
 يصلى فرضا آخر لم بعد الخب) ونحوه (غسلا) للصحيح بعد تيممه لبقا طهره لانه يتنقل به (وكذا المحدث)  
 حديثا أصغر لا يمد غسل للصحيح ولا مسح الساتر لان طهارته باقية فلم تنفع بارادة صلاة أخرى وانما وجب  
 عليه اعادة التيمم لضعفه عن أداء الفرض (وقيل يغسل) المحدث (ما بعد عليه) أى العضو السكاثر بعد  
 الجرح فقط لا ما قبله (وان وضع) الساتر المتقدم على الجراحة (بلا طهر) وجب عليه التزعم ان لم  
 يحضر (فان خاف) من نزعه ما ذكر (فعل ما تقدم) من غسل الصحيح والتيمم عن الجرح والمسح على كل  
 الساتر بالماء (وهو) في هذه الحالة (اتم) لانه قد تعدى وضع الساتر على الجرح بلا طهر والظاهر ان هذا  
 الاثم انما لا ابتداء وأما ان الاستمرار فقد زال عنه لو جرد العذر وهو خوف الضرر وهذا هو الظاهر وأما  
 اثم الابتداء فلهن بطريقين اتم الاستمرار في زواله أولا بدقيه من التوبة فذلك والظاهر أنه لا بد في زواله من  
 التوبة ان كان من الكبار أو يكفر بأى طاعة من الطاعات كالوضوء والصلاة ان كان من الصغار والله  
 أعلم (و) حينئذ (بعد الصلاة) وجوب في هذه الحالة لانه قد وضع الساتر على غير طهر سواء كان في أعضاء  
 الوضوء أو في أعضاء التيمم (ولا بعد) الصلاة (ان وضع) الساتر ومثله الجيرة والاصوق (على طهر ولم يكن)  
 أى الساتر مستقرا (في أعضاء التيمم) فان كان فيه ما وجبت الاعادة مطلقا أو موضع على طهر أم لا سواء أخذ  
 الساتر شيئا من الصحيح أم لا لقصان البدل والمبدل (ولا بعد) الصلاة (من تيمم فرضا أو جرح بلا ساتر)



عليه سواء كان مسافرا أم مقبلا العوم المرض فانه من الاعذار العامة والاعذار الخاصة هو الذي يكثر وقوعه  
 كالمريض والسفر والاعذار النادر هو الذي يندر وقوعه ولكنه نادر لا يدوم ونارة لا يدوم فإلّا يدوم  
 كالاستحاضة والسلس وفقد مسائر العورة لان العادة يجمل الناس بجمل الاستمرار الذي لا يدوم اذا وقع  
 نزول بدرجة تفقد الطهورين وقوله (الامن) جرح وكان (يجرحه دم كثير) الحال انما يخاف من غسله  
 فيعيد الصلاة مستثنى من عموم قوله ولا يعيد من تيمم مرض أو جرح وانما وجبت الاعادة على من ذكر  
 لان هذا من الاعذار النادرة لان مجزئه عن ازاله هذا بالماء المسخن وبخه نادر لا يدوم وخروج بكثير الدم  
 القليل منه فانه لا يعيد الصلاة للعوف عن قليله الا ان كان في موضع التيمم وكان الدم كثيرا فخرج وصول التراب  
 الى الخلل فان الاعادة لازمة لتقصان البدل والمبدل كاعلم مما مر في الجملة **وتنبه** وجوب الاعادة اذا  
 كان الدم كثيرا لكون التيمم طهارة ضعيفة فلم تقف فيه كثرة كالا بغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه لانه  
 العلة ويمكن جل ما هنا على كثير جاوز محلها وحصل بفعله فلا يتحقق المانع في شروط الصلاة من العوض حتى  
 عن الكثير على ان بعضهم جعل الاصح عدم العفو اخذوا بما صححه في المجموع والتحقق ثم من عدم العفو  
 خلافا لما صححه في المنهاج والروضة ولو خاف من شدة البرد مرضا ما تقدم ذكره لو استعمل الماء (و) الحال انه  
 (لم يقدر على تسخين الماء) لعدم وجود ما يسخنه به أو وجده ولكن لم يكن عنده ثم وقوله (وتدثت عضو)  
 من أعضائه التي يستعمل الماء البارد فيها معطوف على تسخين المائتين عطف الاثر انما استعمل الماء  
 المسخن أو من عطف الاعمال على الاصح فيها وجواب لقوله (تيمم وأعاد) في الظاهر لا يندرك لآي لا هذا  
 من العذر لانداء الذي يجب معه الاعادة وهو لا يدوم ووقع ومقابل الظاهر لا يعيد له أدى وظرفه الوقت  
 والقول الثالث فيه يقضي الحاضر دون المسافر (ومن قد نما وتزأ) كان كأن مسافرا في أرض صلبة ليس  
 فيه تراب ولا ماء أو حصى في موضع لا يجد فيه شيئا منها (وجب) عليه (ان يصلي الفرض وحده) بغير نقل  
 سواء كان رايا أو مؤتمرا فلا يجوز قوله ومثله جل المحقق والمكث في المصنف وغير ذلك مما يحرم على الخب  
 ونحوه ودليل الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه اذا امرت بركعتين بركعتين فافوا منه  
 ما استطعتم (وبعيد) تلك الصلاة الواقعة مع فقد هما (اذا وجد الماء أو) وجد التراب حيث يسقط التيمم  
 الاعادة بان يكون في محل يغلب فيه فقد المانع بخلاف ما اذا كان في أرض يغلب فيها وجود الماء وقد اشار  
 الى هذا بقوله (فلا يعيد الصلاة مثلا) اذا وجد ترابا في الحضر لان التيمم في هذه الحالة لا يسقط الاعادة  
 فلا فائدة فيها حينئذ ولو انصرف المصنف من اسباب الجهر عن استعمال الماء شرع بين واجبات التيمم فقال  
 (وواجباته) أي التيمم وتسمى أركانا وهي (سبعة) بعد التراب في التيمم ركنا وبعد القضاء المحقق النقل ركنا  
 فلا ينافي من جعلها خمسة اسقاط هذين لان القضاء محل في النقل ولوعد التراب ركنا لحسن عدم الماركا  
 في باب الوضوء مع انهم لم يردوه ركنا هاتل فكذلك هنا والقياس عدم بعده ركنا الا من اركان السبعة  
 (النية) قد تقدم بسط الكلام عليها في باب الوضوء وقد اشار المصنف الى أن كفيته في الوضوء تغاير كفيته  
 في باب التيمم وقد بين ذلك بقوله (فينوي) التيمم (استباحة فرض الصلاة أو) ينوي (استباحة) أمر  
 (مقتصر) الى التيمم **ك** الطواف وموس المحض وجهه وسجود التلاوة والشكر لان المقصود من التيمم  
 الاستباحة فيجب عليه ان يتعرض للقصور منه ولا يتكفي نية رفع الحدث ولا التيمم المقروض لان التيمم  
 ليس مقصودا في نفسه وانما ينوي به عن ضرورة بخلاف الوضوء في هذا كله ولا ذلك ليس بتجديده دون التيمم  
 (فان تيمم) القائد الى احدا أو شرعا (فرض واجب) عليه (نية الفرضية) أي فرضية الصلاة أو وضوها من  
 الواجبات العينية بان يقول نويت استباحة التيمم لفرض الصلاة والصلاة المفروضة وهذا هو المراد بنية  
 الفرضية وليس المردية فرض التيمم لان هذه النية غير صحيحة لما مر آنفا (لا يجب عليه) (تعيينه) أي

الامن. يجرحه دم  
 كثير ويضاف من  
 غسله فيعيد ولو خاف  
 من شدة البرد مرضا  
 مما تقدم ولم يقدر  
 على تسخين الماء  
 وتدثت عضو تيمم  
 واعاد ومن قد نما  
 وتزأ وجب ان يصلي  
 الفرض وحده  
 ويعيد اذا وجد  
 الماء أو التراب حيث  
 يسقط التيمم الاعادة  
 فلا يعيد الصلاة اذا  
 وجد ترابا في الحضر  
 وواجباته سبعة النية  
 فنوي استباحة  
 فرض الصلاة أو  
 استباحة مقتصر ولا  
 تكفي نية رفع  
 الحدث فان تيمم  
 لفرض واجب نية  
 الفرضية لا تعيينه

الفرض الذي ينجم لاجله من فرض ظهر أو فرض، عصر أي لا يحتاج إلى تعين ما يستتبعه التيميم كما لا يحتاج إلى تعين الحدث الأصغر الذي ينوي رفعه في حالة الوضوء لكن لو عين كأن كل فيصح التيميم للظهر بنية استباحة الفرض مطلقاً (بل لو نوى) أن يستبج (فرض الظهر استباح به العصر) كما أنه عند الإطلاق أي إطلاق الفريضة يستبج أي فريضة كانت (فالنوى فرضاً ونهياً) أي استداحت ما بهابضاً أي الفرض والنقل لأنه إذا نوى الفرض فقط أوجب له النقل قبل الأولى إذا نواه مع الفرض (أو) نوى في حال التيميم نقلاً (أو) نوى (جائزاً أو) نوى (العلة) وأطلق ولم يتعرض للفرض منها ولا للنقل (لم يستج الفرض) في هذه الكيفية الثلاث إما في الكيفية الأولى فلا ينقل الفرض أصل للنقل فلا يجعل تابعاً وإما في الثانية وإن كانت الحائزاً فرض كما أنه في كونه كالنواقل دليل أنه يجمعها مع فرض التيميم وإما في الثالثة فلا تخذ بنا لحواط (أو) نوى (فرضاً) أي فقط (قله) معه (النقل) أي فعله حال كونه (متفرداً) عن الفرض (وكذا) له (النقل) (قله) أي قبل الفرض أي قبل فعله (وبعده) أي بعد الفرض وكذلك فعله (في الوقت) بعده ويجب قرنها أي النية (بالنقل) لأنها لو الأركان (ويجب استدانتها إلى مسجئ من الوجه) فالوقت أو أحدث قبله لم يكف لأن النقل وإن كان ركناً فهو غرض مقصود في نفسه والمراد بالنقل الضرب بكافى المجموع والكفاية (الثاني والثالث) من الواجبات (فقد التراب ونقله) انما صرح المصنف بالواجب الثاني الذي هو المقصد مع أن النقل يستلزمه لأنه مقرون بالنية للآية الكريمة فإنما أحرم به التيميم وهو المقصد والنقل طريقه (فالوكان على وجهه تراب فمسح به) الوجه أو اليد بعد مسح الوجه (أو ألقه) أي عليه مسح به لم يكف) وإن قصد وقوعه في مهب الريح التيميم لأنه لم يقصد التراب بالنقل وإنما التراب تأملاً المقصد الريح وقيل يكفي في ضرورة المقصد واختاره السبكي (ولو أمر غيره حتى عمه) الظاهر أن حتى هنا بمعنى فاما البنية وأبست عاطفة لفقد شرط العطف بها ولا يصلح لها معنى هنا إلا التمسك بالعمى ولو أمر غيره بالتيميم فمعه وبعبارة شيخ الإسلام ولو لم يعلم بالنية ونيتة صح وهي أظهر مما نحن قلنا أو إلى الجواب بقوله (جائز) ذلك التيميم (وإن كان قادراً على) القول (الأظهر) أهمية لفعل ما أدونه مقام فعله (الرابع والخامس) من الواجبات (مسح وجهه ويديه مع رفقيه) لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم ويديكم منه ويجب على التيميم أن يستوعب هذين العضوين بالمسح المذكور وادخل المرفقين هنا في وجوب مسح اليدين بالقباس على آية الوضوء الدالة على احتسابهما في غسل اليدين لأن التيميم يدل عنه ما وجب في المبدل منه وجب في البدل الواجب (السادس الترتيب) بين مسح الوجه ومسح اليدين مثل الوضوء ولو كان التيميم عن حدث أكبر الواجب (السابع كونه) أي التيميم حاصل (بضربتين) أو ورد في غير أي داود والحكم وأما الظاهر أن التيميم ضربان ضرورة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين وقد أنى المصنف بالحديث معنى لا لفظاً لا غير أعرب الحديث بإدخال الناسخ على المبدأ وهو التيميم حيث قال وكونه أي التيميم ونصب الخبر وهو ضربتان الواقع في الحديث مرفوعاً غير أني المبدأ وجعل البدل الذي كلف في الحديث مرفوعاً بما لا يدل منه وهو ضربتان منصوباً بهما لا لبدل منه وهو بضربتين الواقع خبر الكون باعتبار الحال أو مجرداً باعتبار اللفظ وقد صرح المصنف بهذا البدل منصوباً أو مجرداً فقال (ضربة للوجه وضربة لليدين) (وهو يدل مقصلاً من مجمل (وقيل إن أمكن) حصول التيميم (بضربة كتي) عن الأيمن بضربة ثانية وذلك كقراءة قشورها) وهذا ما رجحه الإمام الرافعي حديث عمار المنقح عليه حديث عمر في التراب يأت بالصورة الضرب وهو موصوفهم مسجلة أنقرق على ضرب بالخرقة ووضع على وجهه طرفة فها هو طرفة الآخر على يديه في زمن واحد ثم مسح وجهه ثم يديه فهذا قوله واحدة فلا يصح التيميم بذلك (ولا يجب) في مسح الوجه واليدين بالتراب (إصالة) أي التراب (باطن) شرخه خفيف (نيت) علمها بمختلفة في الوضوء لما فيه من العسر والكشف

بل ولدي فرض  
الظهر استباح به  
العصر فأقوى فرضاً  
ونقلاً أو جنازة أو  
الصلاة لم يستج  
العرض أو فرضاً فله  
التقل مشفداً وكذا  
التقل قبله وبعد  
الوقت وبعد ويجب  
قرئ بالمثل ويجب  
استدامتها إلى مسح  
شيء من الوجه  
الثاني والثالث قصد  
التراب ونقله فلا كان  
على وجه تراب فصح  
به أو أبقته الريح  
عليه فصح به لم يكف  
ولو أمر غيره فصح  
فيه جاز وإن كان  
فأدعاء إلى الظهور  
الرابع والخامس  
مسح وجهه وبذبه  
مع مرقفه السادس  
الترتيب السابع  
كونه بضربتين ضربة  
لوجه وضربة ليد  
وقيل إن أمكن  
بضربة كتي كثرقة  
ونحوها ولا يجب  
إصالة باطن شعره  
فقط نيت

والاوى وما فرغ المصنف من الكلام على الواجبات التي يتوقف صحة التيمم عليها شرع الا في بيان  
 السنن التي لا يتوقف صحتها على افعال (وسنة) أى التيمم (التسعة) أوله حتى لحب ونحوه (وتقديم  
 عينه) على يساره (و) مسح (أعلى وجهه) قبل أسدله كالوضوء والغسل في المجمع (وفى) مسح (اليد بضم  
 الميم) أصابع) يده اليسرى سوى الإبهام) منها (على ظهور أصابع) يده (التي سوى الإبهام) منها  
 ويكون ذلك بحيث لا يتجاوز أطراف أنامل يده اليمنى المسحوبة من يده اليسرى ولا يتجاوز المسحوبة من يده اليمنى  
 أطراف أنامل يده اليسرى وظاهره جعل المسحوبة فوق المسحوبة فوقاً لكفاية عن نص الإمام أن تكون  
 تحتها لأنه أحفظ للتراب ورجح بعضهم الأول بأن اليسرى هي المسحوبة فكانت بالوضع أولى وقد قال أيضاً  
 أنه أسهل (و) بعد الوضع المذكور (يعرها) أى اليد اليسرى (الى الكوع) من اليمنى (ثم) بهذا (يضم  
 أطراف أصابعه) أى أصابع يده اليسرى التي مسح بها (الى طرف) (الذراع) من اليمنى (ويعرها)  
 أى اليد اليسرى منتبهاً (الى الفرق) (ثم يدبر) أى يقبل (بطن كفه) الذي مسح به الكائن من اليد اليسرى  
 (الى بطن الذراع) الكائن من المسحوبة وهي اليمنى (ويعرها) أى اليد الممسوحة عليه (والحال) أن (الإبهام)  
 من اليد المسحوبة (مرفوعة) وإنما كانت الإبهام مرفوعة حفظاً للتراب لانه لو لم تكن مرفوعة  
 لذهب ترابها والمقصود إقامته حتى يمسح ظهر إبهام اليمنى به أى بتراب إبهام اليد اليسرى (فإذا بلغ) المسح  
 (الكوع) من اليمنى (مسح بطن إبهام) اليد اليسرى ظهر إبهام) اليد (اليمنى ثم) بعد مسح اليد اليمنى  
 باليسرى على ما تقدم (مسح) اليد (اليسرى) (ب) اليد (اليمنى كذلك) على ما تقدم في مسح اليمنى باليسرى (ثم)  
 يتخلل أصابعه بالتشبيك كما مر في الوضوء (ويصح أحدي الراحتين) من الكفين (ب) الراحة (الأخرى) وظاهر  
 كلام المصنف استحباب هذه الكيفية وهو ما ذكره الراعي والنووي وذهب بعضهم إلى أنها غير مستحبة  
 وانعكسها الشافعي رد القول من قال لا يكتفى بمسح الوجه واليدين بضرتين وينبغي أن يعلم أن ذكره اليمنى  
 واليسرى فهم اليسر غرضاً فيحصل فضيلة هذه الكيفية فلا عكس حصلت وفاتت سنة تقديم اليمنى  
 (ويحذف) التيمم (الغبار) من كفيه مثلاً أن كثر ما يقع فيه ما أو ينفضه عنهم أو ثلث يشوهه العضو بالتراب  
 عند المسح (ويفرق) التيمم (أصابعه عند الضرب على التراب فيهما) أى فى الضرتين لأنه أبلغ في إثارة  
 الغبار فلا يحتاج إلى زيادتهما (و) يجب نزع الخاتم في الضربة (الثانية) ليصل التراب إلى محله ولا يكتفى  
 بحركته بخلافه في الطهر بالماء ضعف التراب فلا يصل إلى ما تحته فليجرب نزع الخاتم عند المسح لا عند  
 النقل وأما الضربة الأولى فإنه يسن والتأني فيه بالقض والكسر (ولو أحدث) أى التيمم (بين النقل ومسح  
 الوجه بطل) هذا النقل بطرأ الحادث (ووجب) عليه (أخذ تراب) (ثان) ليطال في الأخذ الأول بالحدث  
 (ويبطل التيمم) الواقع بدلا (عن الوضوء) واحد من (واقض الوضوء) المقام للأضمار وقد تقدم ذكره في  
 أسباب الحدث لأن السبب إذا بطل الوضوء الذي هو الأصل أبطل البدل من باب أولى (ويبطل التيمم) أيضاً  
 مطلقاً (شبههم قدرته على ما يجب استعماله) وبظنه وثيقته من باب أولى كما هو معلوم وأحرز بقوله على  
 ما يجب استعماله عالم يمكن من استعماله لوجود ما عثره كعش أو وجود حائل بينه وبين هذا الماء  
 فهو في هذه الحالة كالعدم ثم مثل المصنف لما توهمه بقوله (كروية شراب أو) رؤية (ركب) يمكن وجود  
 ما مع كل من الشراب والركب وأما إذا تنق عدمه فلا بطلان لأن ظهور الشراب والركب كالعدم وقد  
 قبل المصنف تلك الرؤية بكونها واقعة قبل الصلاة أو واقعة (فيها وكانت) الصلاة (مما تعاد) بأن كانت  
 في محل يغلب فيه وجود الماء كما أشار إليه المصنف بقوله (كنتم حاضر) لأجل أنه (فقد الماء) وفي نصه  
 للعدم والموت والتبطل للحاضر للأغلب والأفليس الحاضر قيد لأن المسافر الذي يندر معناه فقد المالحكة  
 كالخاضر في ذلك وظاهر قول المصنف أنها الخ أن التوهم الواقع بعد الدخول فيما يظله هو المنقول

خلقه وهو أنه بعد الدخول والشروع في الصلاة لا تطل بغير ريتين الماء (فإن لم تعد) تلك الصلاة التي رأى الماء فيها أن كان التيمم الذي صلاها في أرض يغلب فيها فقد الماء وصلت في تلك الأرض وذلك (كتميم مسافر سقراطو بلا) أو قصر أو مثل المسافر في ذلك المقام الذي فقد الماء وقد أشار إلى الجواب بقوله (نلا) أي فلا تطل صلاته بهذه الرؤية (وتمها) أي الصلاة الواقعة بهذا التيمم (وتجز به) أي تغضبه عن القضاء فانه لها (ولكن يندب قطعه ليستأنفها) ويصلح ما وضو لان فعلاها بالوضوء أفضل (وإن رآه) أي رأى التيمم الماء (في صلاة) (فقل) (الحال انه) (قد نوى عددا أتمه) أي ذلك العدد لا صار كالقصر (والا) أي وإن لم يتوعددا (فيصلي) (ركعتين) فقط لانهم اعترفان شرعا في النافلة فصارتا كالعدد المنوي (ولا يجوز) أن يصلي (بتميم) واحدا (أكثر من فريضة واحدة مكتوبة) كانت (أو مندورة) يصلي بتميم واحد (ماشاء من الجنائز) والنوافل أي يشبهه صلاة الجنائز فيل في جواز الترك وتعيينها عند انقضاء المكاف عارض هذا هو الأصح ومقابل بقوله لاتصح صلاة الجنائز مع فرض بتميم واحد انظر الوجود والفرض في الجله وهناك قول ثالث وهو أن لم تيمم عليه صحت وإن تعينت فلا **خاتمة** فيمن نسي إحدى الخمس ولا يعلم عنهما • الأصح أنه يكفيه تيمم لهن لأن الفرض واحد وما عداه وسيلة ومقابل بقوله يجب خمسة تمات لوجوب الخمس وإن نسي مختلفتين لا يعلم عنهما صلى كل صلاة من الخمس بتميم وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أربعاً بالصبح والظهر والعصر والمغرب والثاني أربعاً بالعشاء التي بدأ بها أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه لانه لا يتجوز أن تكون المنتهتان الصبح والعشاء أو أحدهما مع إحدى الثلاث أو يكونان الثلاث وعلى كل صلى كلامهم بما تيمم أو نسي متفقتين لا يعلم عنهما من صلوات يومين على الخمس مرتين بتميم أو صلى كل صلاة من العشرة بتميم واقفه أعلم

فإن لم تعد كنتميم مسافر سقراطو بلا فلا ويتمها وتجز به ولكن يندب قطعها ليستأنفها وإن رآه في نفل وقد نوى عددا أتمه والآخر ركعتين ولا يجوز بتميم أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مندورة وما شاء من الجنائز

### باب الحيض

انما أخره عن الفصل مع انه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله عند ذكره وجبته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان موخر الرتبة وهو لفظة الحملان يقال حاض الوادي إذا سال واصطلاحاً حادتم المرأة بعد تمام تسع يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة لاله على ما ساقى فصله وقد ذكر المصنف النفاس والاستحاضة في هذا الباب ولم يذكره في الترجمة فقد ذكر شيئاً ولم يترجم له وهذا ليس بعيب وأما المغيب فهو أن يترجم لشيء ولم يذكره والنفاس لفظة الولادة واصطلاحاً هو الدم الخارج عقب الولادة والاستحاضة هي الدم الخارج في غير أيام الحيض من عرقه في أدنى الرحم يسمى العازل بالجمجمة على المشهور والاصل في الحيض أية ويستأخذ عن الحيض أي الحيض وخبر الصحابين هذا شيء كتبه الله على نيات آدم وحكمته الأصلية أن المسال ماء الشجرة لما كسرت أحواء في الجنة قال الله تعالى لا دينك كما آدميتا فاول وجوده كان فيها وقول بعضهم أول وجوده في بني إسرائيل يجعل على أول ظهوره وانتشاره على نبات آدم (أقل من تحيض فيه المرأة) هو زمن (استكمال تسع سنين) قربة لاثنتي عشرة والاولى أنقص من الثانية وانما اعتبر كونها بقية قوله يستأخذ عنك عن الالهة قل هي مواقيت للناس واستكمال التسع معتبر (تقريباً) لا لتحديد وقد فرغ المصنف على هذا الأقل قوله (فإن رآه) أي رأت المرأة الدم (قبل) استكمال (تسع سنين) لأن لا يسع طهر واحد (فاهو) أي المرق (حيض والافلا) يكون حيضاً أي بان كان يسع ذلك الزمن طهر واحد (فليس يحيض بل هو دم فسادو يستعزى كونه دم فساد إلى أن يبقى في زمن لا يسع حيضاً وطهرًا فإذا رآه حينئذ فيحكم عليه بأنه دم حيض وقبل ذلك لا يسمى حيضاً فلا ترتب عليه أحكامه من وجوب ترك الصوم والصلاة وغيرهما مما لا يصح فعله مع الحيض (ولا حدلاً آخره) أي الزمن الذي

### باب الحيض

أقل سن تحيض فيه المرأة استكمال تسع سنين تقريباً فلو رآه قبل تسع سنين زمن لا يسع طهرًا وحضاً فهو حيض والافلا ولا حدلاً آخره

تحيض فيه المرأة (فيمكن) ان تنكح المرأة بلا حيض (الى) حلول (الموت واصل الحيض) زمنا (يوم و ليلة)  
 أى قدر هامة لا وهو اربع وعشرون ساعة (وغالبه) زمنا (سنة أو سبعة أو أكثر) زمنا (خمس عشرة يوما)  
 ولياليها وان لم يزل كل ذلك بالاستقرار من الامام الذى رضى الله عنه (واقبل الطهرين) زمني (الحيضتين)  
 خمسة عشر يوما) ولياليها ان الشهر لا يتجاوزها ما عدا حيض وطهر واذا كان اكثر الحيض خمسة عشر زمر  
 ان يكون اقل الطهر كذلك وخرج بين الحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فبما يجوز ان يكون اقل من  
 ذلك تقدم أو اواخر كما شئى ومرة التأخر بان رأت النفس اما اكثر وانقطع الدم ثم عاقل خمسة عشر يوما  
 ذكره في شرح المذهب (ولا حدلا كثره) أى الطهر بالاجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض ثم شرع  
 المصنف بذكر احكام الحيض من عاقل (فتى رأت) المرأت (دما فى سن) أى زمن (الحيض) المذكور (ولو)  
 كانت المرأة (حائلا) بناء على ان الحامل تحيض وجواب الشرا قوله (وجب) عليها احتشاد ترك ما تتركه  
 الحائض من الصلاة والطواف ومس المصحف وحله وغير ذلك من بقية ما يجب عليها تركه (فان انقطع)  
 الدم (لدون اقله) وهو اقل من اليوم والليله بان رأت يوما وانقطع اوليله واحدة كذلك (بين انه غير حيض)  
 فامتنع على كونه غير حيض انما (تقتضى الصلاة) التى تتركها لاجل الدم على زعمه ان حيض من بين خلافه  
 بعدم بلوغه زمناه (فان) استمر (انقطع اقله) أى عند بلوغه الاقل وهو اليوم والليله (أو) لم ينقطع واستمر  
 الى أن وصل الى (أكثره) وهو خمسة عشر يوما (أو) استمر ووصل الى (ما) أى الى الزمن الذى هو (بينما) أى  
 بين الاقل والاكثر وهو صادق بالخمس والعشرة وما بينهما بين الاقل والغالب وغاية خمسة عشر يوما  
 (فهو) أى الدم المذكور في جميع ذلك (حيض وان جاوز) الدم (أكثره) أى أكثر الحيض بان جاوز خمسة عشر  
 (فهو) أى المرأة المجاوزة هذا ذلك يقال لها (مستحاضة) وهذا الدم المجاوز خمسة عشر يوما يسمى دم استحاضة  
 ودم فساد فليس له حكم دم الحيض فيجب على من جاوزه هذا ذلك الصلاة والصوم والواجب وكذلك يمكن  
 التحليل ويجوز لها قراءة القرآن ومس المصحف وله ودخول المساجد وغير ذلك (ولها الاحكام طوله) مذكورة  
 في كتب الفقه أى المطولة وان كان هذا الكتاب من كتب الفقه لكنه مختصر فلم يذكره المصنف هنا لئلا يشارا  
 للاختصار ولا ينافي له الوقوع انما لا يحجب الى ذكرها بل في ذكرها تعجب ومما تسمع علم الحاجة اليها  
 وايضا فانى من مدان اشتغلت بالعالم ما رأيت امرأت صغيرة تسأل عن ذلك فقد ارحنا الله تعالى من غلبة  
 ما يتعلق بالنساء فى مثل ما ذكر (والهفرة) وهى شئ مثل الصد يدبها واصفر روى مبتدا (والكدرة) وهى  
 شئ كدر ليس على لون الدم والخبر هو قوله (حيض) أى كل منهما لانهم اذا خلان تحت قوله تعالى ورسولك  
 عن الحيض قل في جواب السؤال هو أى ان الحيض الذى هو معنى الحيض اذى والهفرة والكدره  
 كذلك فهما حيض على الاصح لانه الاصل فيهما رأت المرأة فى زمن الامكان ومقابل الاصح بقول لسان الحيض  
 لانهم ليسا على لون الدم المعتاد الايام العادة فبما منه حيث اذا تفاها وروى البخارى تعليقا ان النساء كن  
 يبعثن الى عائشة رضى الله تعالى عنها الدرجة بضم الدال وفتح الجيم بينهما راسا كة قيا أى في الدرجة  
 الكبر سرف فيه الصفره من دم الحيض فتقول عائشة لا تجلن حتى ترى ان القصة تعنى الطهر من الحيض  
 ولا فرق في ذلك بين المبتدأة والمعتادة (وان رأت وقتا دما ورأت وقتا نقا وهكذا) الحال ان الدم المذكور  
 المرقى وقتا دون وقت (لم يجاوز) مجموعه (الخمس عشرة) التى هى أكثر الحيض (و) الحال ان (لم يتقن)  
 مجموع الدماء المتأخلة وغيرها (عن يوم و ليلة) وهو اقل الحيض فاذا تحقق هذا ان الشرطان (فالدماء)  
 المرمية (والنقاء المتخلل) بينهما السابق عليها ولا تأخر عنها (كلها) أى الدماء مع النقاء المذكور (حيض)  
 وهذا هو قول السحب وهو المعتقد والثاني ان النقاء المتخلل بين الدماء هو طهر وهذا يسمى قول اللافظ  
 والتامق ومحل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل النقاء طهر اى انقضاء الدماء واجامع صريحه

الجبري على فتح الوهاب فإن جاوز مجموع الدماء الخمسة عشر فهو دم استحاضة وتسمى المجاوزة لذلك مستحاضة  
كغير ذات التلقيح إذا جاوزها هذه المدة وتحتاج إلى ما يفرق بين الحيض والاستحاضة وهو قوة الدم  
وضعه وقد يحتاج إلى ما ترجح البهمن العادة والتميز لكل ذلك يحتاج إلى تطويل وقد أعرض عنه  
المصنف كذلك تعرض عنه أيضاً تعالى والله أعلم والمباغ المصنف من الكلام على الحيض شرع يسلك على  
النفس فقال (واقول النفاس) زمناً (لحظة) وفي بعض النسخ وهو الموافق لما في التنبيه والتحقق وهي المراتدة  
بعبارة الروضة كصاحبها بأنه لا حد لقله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل يكون نفاساً ولا يؤيد جداول من  
حجة أي دفعة وعبارته توافق تغيير المباح وهو الانسب بقوله (وغاليلما يعون يوماً أكثره) زمناً (ستون  
يوماً) باستقراء الامام الشافعي رضي الله عنه ووجه الانسبية كون اللحظة من اسماء الزمان فيناسب  
الزمن الزمن ولا فرق في النفاس فيما ذكره بين كون الولد حياً وميتاً تاماً ما ناقصاً حتى العلة والمضغة (فإن  
جاوز) أي الدم الأكثر (فستحاضة) كعبور الحيض أكثره تقسمي المرأة التي جاوزت نفاسها أكثره وهو  
ستون يوماً مستحاضة بعد المجاوزة يسمى الدم حينئذ دم استحاضة فينظر في حالها أي حال المرأة التي جاوزت  
دم نفاسها أكثره ميتة أم في النفاس أم معادة غير مؤلم غير مؤذي أم ناسية فتدبر المبدأ فألمة إلى التمييز  
أن لم يزد القوى على السنين ولا يأتى هنا بقية الشروط السابقة في المستحاضة وهي عدم نقصان القوى  
عن الأقل والضعيف عن خمسة عشر وذلك لأنه لا حد للأقل هنا حتى يشترط عدم نقصان عنه ولأن  
الطهرين أكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر يوماً فلا يترط عدم نقصان عنها وغير  
المبرة إلى حجة والمعاداة المبرة إلى التمييز العادة وغير المبرة إلى المحافظة إلى العادة وتبين أن تحتلف ببرة والأ  
ففيه تفصيل مذكور في فتح الوهاب في باب الحيض والتحصير تحتها فيجعل نفاسها حجة يمين ويحرمها  
تفصيل لكل فرض حتى تم السنين ثم توضح لكل فرض (ويحرم بالحيض والنفاس ما يحرم بالجنابة وكذا  
الصوم) خبر الصحيبين ليس إذا حاضت المرأة لم تقبل ولم تصم والاستفهام هنا للترغيب بالنفي وهو ترسل الصوم  
والصلاة في حال الحيض وضابط الاستفهام المذكور كافي الصبان هو حل الخطاب على الإقرار بالحكم  
الذي يعرفهم من آيات كافي المشرح لا شك صدر له وليس الله بكاف عبده وأني كافي أنت قلت للناس  
اتخذوني وأمي الهين من دون الله وما هم من النبي كاتقدم وهو جواب عن سؤال من قالت حين قال النبي  
صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين فمعه ما شاء أماته من العقل فتشاهد وأما نقصان الدين فما وجهه  
فقال صلى الله عليه وسلم علم ليس الخ (ويجب قضاء) أي الصوم (دون الصلاة) لخبرهم كأنهم يرضاء  
الصوم ولا يؤمر بقضاء الصلاة ولا نهت أكثره فيسقط قضاؤها دون الصوم (ويحرم) على المائض ويشلها  
النساء (عبور المسجد) أي المروءية (إن خافت تلويثه) بثلاثة قبل الهاء أي أصابته بالدم لكن كثرة وغلبته  
أو عدم أحكامها الشرعية للمسجد فإن أمنت من التلويث جازها له العبور كالجنب وغيرهما من نجاسة  
مثله في ذلك (ويحرم الوطء والاستمتاع) أي التمتع والتلذذ بالمائض وكذا النفاس (فيما بين السرة  
والركبة) بوطء وغيره وقيل لا يحرم غير الوطء وقواه في المجوع واختاره في التحقيق (ويحرم) (الطلاق) في  
حال الحيض بشرطه أي التحريم لا يفي في ما بين كونها موطوءة أو متدبراً فإمطاقة بلا عوض منها تضررها  
يطول المدة فإن زمن الحيض والنفاس لا يحسب من العدة (ويحرم) (الطهارة) عليها أي المائض (بنترة رفع  
الحديث) أو العبادة كغسل الجمعة لتلاعبها لا اغسال الحج وغشوه كغسل العبد والكسوف (فإن انقطع  
الدم ارتفع) عنها (تحريم الصوم) ارتفع عن الزوج تحريم (الطلاق) ارتفع عنها تحريم (الطهارة) (و)  
تحريم (عبور المسجد) لا تنقله التحريم وهي في الصوم اجتماع مذهبين وهما الصوم والصوم والدم وقد  
ارتفع وفي الطلاق طول المدة في حال الحيض وقد ارتفع قشر ع في العدة إذا طلق في عبور المسجد خوف

واقول النفاس لحظة  
وغالبه اربعون يوماً  
وأكثره ستون يوماً  
فإن جاوزه فستحاضة  
ويحرم بالحيض  
والنفاس ما يحرم  
بالجنابة وكذا الصوم  
ويجب قضاؤه دون  
الصلاة ويحرم عبور  
المسجد إن خافت  
تلويثه والاستمتاع  
فيما بين السرة والركبة  
والطلاق والطهارة  
بنترة رفع الحديث فإن  
انقطع الدم ارتفع  
تحريم الصوم والطلاق  
والطهارة وعبور  
المسجد

التلويث وقد زال بالانقطاع فصارت كالجنب في جواز المرور (ويبقى الباقي) من المحرمات على تحريمها عليها  
كالصلاة والطواف ومس المصحف وحله وقراءة القرآن والاستمتاع بما بين السرة والركبة فيستريح بغير ذلك  
(حتى يغتسل ولو ادعت) المرأه عند ارادة طهوها (الحيض) أو النفاس ولم يكن صدقها حال الحبليل زوجها كان  
أوسدا أو طوها ولم يلقها في ما تدعيه وإن أمكن (و) لكن (لم يقع في قلبه صدقها) إتيان قرة في منع  
من الوطء (حل له وطؤها) لأن الأصل الحل ولم يثبت خلافه فيستحب (وتغسل المستحاضة فرجها)  
وجوبا (وتشده) بعد حشوه بنحو قطن وقوله (وتعصبه) عطف مرادف على تشده لأن ما بمعنى واحد وهو  
الربط ولو قدم العصب على الشد وجعل الشد تفسيره له لكان أنسب وأوضح لأن الشد أوضح في الرفع إلى ربط  
من العصب وهو الموافق لعبارة فتح الوهاب حيث قال فتعصبه بأن تشده بعد حشوه بما تقدم من قطن  
ونحوه بقرينة سقوطه لغيره يخرج أحدهما أمامها والآخرها وتربطها بمخرقة تشدها وسطها  
كالتسكة اهـ وقوله وتربطها بما صار عر بط بالفتح ربط بالكسر والضم فهو من باب ضرب ونصر وقوله  
كالتسكة بالكسر ربط السراويل والجمع فكذلك كسرة وسدر اهـ من الصريح عليه **باب تعصبه** وجوب  
الحشو والعصب المذكورين إنما يكون عند الاحتياج إليهما وعند عدم تأديبهما وإذا لم تكن صالحة في  
الحشو والأفلاو وجوب بل يجب على الصائغة ترك الحشون ما راولو خرج الدم بعد العصب لكثرة بل ينصر  
أو لتقصيرها في ضرر (ثم) هذا ذلك (توضيح) أو تنعيم فوراً كما أشار إلى ذلك بقوله (ولا تؤخره) أي الفرض  
(بعد) هذه (الطهارة) المذكورة بتقليل الحدث (إلا) أن يكون تأخيرها (لا لا تشغل) بأسباب الصلاة سواء  
كانت الأسباب واجبة (كستر عورة) واجتماع في قلبه أو كانت منسوبة كالحذيرة (وإذا كان) واجبة وأقامة  
(والتظاير جماعة) لا تأخير مقرر بذلك فالأسباب تابعة للفرض وقد بادرت إليه فاعتقر تأخيرها الفرض  
لتحصيل الأسباب ولو كانت مندوبة كإماتة (فإن أخرجت غير ما ذكر استأنفت الطهارة) لتقصيرها غير  
عذر (ويجب) على المستحاضة المذكورة عند تجديد الطهارة (غسل الفرج) ويجب عليها حينئذ أيضاً  
(تعصبه) أي ربطه وشده على الوجه المتقدم مع إعادة الحشو بالشروط السابقة (و) يجب عليها (الوضوء)  
أو التيمم وتعمل ما ذكر (لكل فرضة) وإن لم تزل العصابة عن محلها ولم يظهر الدم على جوانبها كالنيم في  
غير دوام الحدث في الوضوء وقباصها في البقية وذلك في وقت الفريضة وسكت المصنف عن التصريح به  
لعملم قوله لكل فريضة فلا تليط بطهارة واحدة كثر من فريضة مؤداة كانت أو فائنة أو مندوبة وقصلي  
ما شاءت من التوافل (ومن به سلس البول) يفتح اللام وأما بكسرها فهو اسم للشخص ومثل سلس البول  
سلس المني فهو (كالمستحاضة فيما تقدم) من وجوب غسل النجاسة والحشو والعصب بخرقة والوضوء لكل  
فريضة والمبادرة بالفريضة بعد الوضوء بتقليل الحدث وإقائه تعالى أعلم

### باب النجاسة

أي باب بيان أفرادها وأزالتها وهي لفظة ما يستقذرون شرعاً بالحدس كل مستقذر يمتنع الصلاة حدث لا مخصص  
وأما بالمدفقة أشار إليه بقوله (والنجاسة هي البول) للامر بصب الماء عليه في خبر الشيخين المتقدم أول  
الطهارة (والغائط) أي الخارج من ذرا الأذى وقد أحواله التسعة بخلاف الخارج منه وهو متصل  
كحب فهو متعصب يظهر بالغسل بحيث لا يزرع لئلا يعلل القاطن على الخارج بحجازه من سلس علاقته  
النجورة (والدم) لأنه محرم وقوله تعالى أو دماء مسفوحاً أي سائلاً بخلاف غير السائل لقطعها وكبدو علقته  
ومثل في الدم النجاسة ما تلصق من سلك أو كبد أو طحال ويستثنى من نجاسة الدم المني إذا خرج على لون  
الدم والدم الباقي على اللحم وعظامهم من المذات نجس معفو عنه ومحلها ما لم يتخلط بشئ (والقيح) لادم

ويبقى الباقي حتى  
تغسل ولو ادعت  
الحيض ولم يقع في قلبه  
صدقها حل له وطؤها  
وتغسل المستحاضة  
فرجها وتشد  
وتعصبه ثم ترضأ ولا  
تؤخره بعد الطهارة  
إلا لا تشغل بأسباب  
الصلاة كستر عورة  
وأذان والتظاير جماعة  
فإن أخرجت لغير  
ما ذكر استأنفت  
الطهارة ويجب  
غسل الفرج  
وتعصبه والوضوء  
لكل فريضة ومن به  
سلس البول كالمستحاضة  
فيما تقدم

### باب النجاسة

والنجاسة هي البول  
والغائط والدم والقيح

مستحيل الى فساد لا الى صلاح حتى لا يرد المني واللين فان كلاهما سادم مستحيل لكن الى صلاح لا الى فساد  
 كالحات (والتي) وان لم يتغير فاه كالغائط أى يقاس عليه في النجاسة وقباسة على الغائط ولم يمس قياسه  
 على البول لانه أشبه به وان كان الغائط قبيسا الى البول (والخمر والتبذير وكل مسكر مانع) خرج بالمنازع  
 غيره كالخبث والحشيش فانه غير نجس وان حرم تناوله وتعايله لانه ينزل العقل ولا ترد الحرة المنعقدة ولا  
 الحشيش المذنب نظرا لاصلهما (والكلب) ولوه لم ينجس ظهورا نأما حكم اذا دأب فيه الكلب ان يغسله  
 سبع مرات وألوه بالتراب (والخنزير) لانه أسوأ حالا من الكلب لانه لا يجوز اقنائه به حال ولانه مندوب  
 الى قتله من غير ضرر فيه (وفرع أحدهما) أى فرع كل من الكلب والخنزير مع غيره تغلبا للنجس (والودى)  
 بالذال المعجمة كالبول وهو ماء أبيض كدر ينجس يخرج اما عقب البول حيث استسكنت الطبيعة أو عند  
 حل شيء ثقيل وقد تقدم الكلام عليه من جهة لغائه في باب الغسل (والمذى) بالذال المعجمة لا امر يغسل  
 الذكر منه في خبر الشيعين في قصة علي رضي الله تعالى عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالبا عند ثوران  
 الشهوة وتغيره شدة وقوة وقد تقدم الكلام عليه أيضا في باب الغسل ويعني عنه ما ابتلى به بالنسبة للجماع  
 (وماليز كل لجه اذا ذبح) كالغزل مثلا (والمتة) لحمة تناولها قال تعالى حرم عليكم الميتة أى تناولها  
 وهي تشعل كل ميتة ولو كانت من ما كول اللحم (الاميتة (السمكة) (الاميتة (الجراد) (الاميتة (الادى)  
 قائم طاهرة على تناول الاولين لقوله تعالى ولقد كرمتنا بي آدم في الاخير وقضية تكرر عنهم ان لا يحكم  
 بنجاستهم بالوت وسواء المسلول والكفار وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فلما راد بنجاسة الاعتقاد أو  
 اجتماعهم كالنجس لانبجاسة الايدان والمراد بالميتة ان الله الحيازة تغير كتنسرية وان لم يسلم دم (ولبن مالا  
 يؤكل لجه غير الادى) كبن الاثان لانه يستحيل في الباطن كالماء ما يؤكل لجه فهو طاهر قال تعالى  
 انما خالصا ما تغا للشاربين (وشعر الميتة وشعر غير المأكول اذا انفصل في حياته) دون المتعل كسعر البغل  
 والجراد والهريرة ثم يعنى عن اليسر منها من غير شعر الكلب والخنزير وكذا عن الكثر منها في حق القصاص  
 والراكبية في غنم لشقها لا حترار عن ذلك (ومنى الكلب) (ومنى الخنزير) تسعلا صلوا ومنى ما يؤكل  
 من ماع غيرهما تغلبا لالاصل (والانثمة) وهي اللبن الذي ترضعه السحلة الصغيرة قبل اكملها الكلاء  
 حلكها انما (طاهرة) ان أخذت (من سحله) مذ كلة نأ كل غراب لبن وما يسيل من قم الزائم ان كان يهلم  
 ويحلق أنه يسيل (من المعدة) بان كان يخرج محتيا بصرفه (بان كان لا ينقطع اذا طال نومه) فهو  
 (نجس) لكنه يعنى عنه في حق من ابتلى به (وان لم يتحقق خروجه من المعدة بان كان) يخرج (من  
 الهوات) جميع لها وهي سقف الاسنان وقد صور المصنف بضد عدم المنقطع فقال (بان كان) وقت  
 خروجه (ينقطع) ولا يستقر وليس له علامة في خروجه من المعدة (فهذا الخارج الموصوف بضد ما تقدم  
 أولا (طاهر) والعضو المنفصل من الحيوان (الحى حكمه) أى ذلك العضو المنفصل في الطهارة والنجاسة (حكم  
 ميتة ذلك الحيوان) الذى انفصل منه وقد فصل حكمه بقوله (ان كانت) ميتة ذلك الحيوان (طاهرة) وذلك  
 (كالمسك) أى وكالجراد والادى (فذلك العضو المنفصل من هذا الحيوان طاهر والا) أى وان لم تكن  
 ميتة ذلك الحيوان طاهر وذلك (كالجرار) والبغل وغيرهما من الحيوانات (فذلك العضو المنفصل من  
 هذا الحيوان نجس والعلة) هي وما بعد ما عطف عليها مبتدأ وسأى ان ينفرد في قول المصنف طاهر وهي  
 دم غلظ استحال عن المني هو ذلك الدم باسم العلقة لهلوق بكل مالا منه فهي طاهرة كإسائى وان سحقته  
 ودقت وصارت كالدم وقال أهل الخبر انها اصل آدمي وقد شرب من المصنف في كرم عطف عليها فقال  
 (والضغطة) وهي قطعة لحم بقدر ما عجز استحالته عن العلقة وينتجأ كلها أى العلقة والضغطة من المذكاة  
 ٥١ م شرح الروضة ومثله شرح الرمل في باب الاطعمة مثل قال الشورى (ورطوبه فخرج المراء) أى

والتي والخمر والتبذير  
 وكل مسكر مانع  
 والكلب والخنزير  
 وفرع أحدهما  
 والودى والمذى وما  
 لا يؤكل لجه اذا ذبح  
 والميتة الا السمكة  
 والجراد والادى  
 ولبن مالا يؤكل لجه  
 غير الادى وشعر  
 الميتة وشعر غير  
 المأكول اذا انفصل  
 في حياته ومنى الكلب  
 والخنزير والافعة  
 طاهرة من سحله  
 مذ كلة نأ كل غراب  
 اللبن وما يسيل من  
 قم الزائم ان كان  
 يهلم ويحلق أنه يسيل  
 من المعدة بان كان  
 يخرج محتيا بصرفه  
 بان كان لا ينقطع  
 اذا طال نومه  
 فهو نجس وان كان  
 من الهوات بان كان  
 ينقطع فطاهر  
 والعضو المنفصل  
 من الحيوان حكمه  
 حكم ميتة ذلك  
 الحيوان ان كانت  
 طاهرة كالسمك  
 فطاهر والا  
 كالمسك فنجس  
 والعلة والضغطة  
 ورطوبه فخرج  
 المراء



ما لم يخرج من محل لا يجب غسله والأفهي شجيرة لأنها رطوبية جوفية فإذا خرجت إلى الظاهر حكم نجاستها  
 ومثل رطوبته فخرج المرأة في الطهارة رطوبته فخرج حيوان طاهر قائم طاهرة كاسلها وهو الحيوان لا المني  
 (ويض) الحيوان (الما كول) كالسليح والجمام وغيرهما من الحيوانات المأكولة (والعموم) كذا يض (غيره)  
 أي غير الحيوان المأكول ويحل كاه على الأصح وان استحال البيضه دما بحيث لو حصدت لقرحت لأنه  
 لا معنى للحكم بطهارة جسمه مع حرمة كاهه وإن كان لا ينزهن الطهارة حل الأكل كأن كان كاهه يضر في  
 البدن كافي الخشيشة وكبعض الحيات (وشعره) أي شعر الحيوان المأكول كسحر العز وغيره مما له شعر  
 كخنبل والبقر فإن الخنبل لا يشعر في رقابها وأذنانها والبقر لا يشعر في ذنبه (وصوفه) أي صوف الحيوان  
 المذكور وذلك كصوف الضأن من الغنم والظاهر أنه لا صوف للغير وأظن أن الأبل لا صوف وظهوره في السنام  
 أشد والظاهر أن ما يكون للأبل وهو المسمى بالوبر لأنه في غاية النعومة فيكون داخلها بعد (وربه) أي وبر  
 الحيوان المتقدم ذكره والوبر هو الخفيف من الصوف في أول طلوعه يكون كالحرير في النعومة (وريشه)  
 أي ريش الحيوان المذكور إن كان له ريش والأخالف أن الریش لا يكون إلا طليح كاهه ومشاهد كل ذلك  
 إذا انفصل منه (في) حال (حياته أو) انفصل منه (بعد ذكاته) قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها  
 أثاثا ومتاعا إلى حين (وعرق الحيوان الطاهر) أي في حال حياته ولو كان غيراً كولد وقدلت المعاطين على  
 قولها والعلة الخ وانما قيد المصنف الحيوان بالطاهر لأخراج الخبث في حال حياته كالكلب والخنزير فعرق  
 كل منهما الخبث وقد أشار المصنف إلى خبر الجنب بقوله (طاهر) وهو خبر مما تقدم من المعطوف والمعطوف  
 عليه وأوردته وإن كان عائداً على متعدلات أول الضمير فيه بلذ كور وقد غلب المصنف بعض المعطوفات  
 المذكرة على المعطوف عليه المؤنث فلذا ذكرنا الحيوان كان المتبداً السابق بعضه مؤنثا وبعضه ذكر ثم غلب  
 المصنف في الحيوان بالنسبة له عرق في كونه طاهراً قال (حتى الفأرة) أي التي هي الحيوان المشهور وروى  
 بالهمزة فقط بخلاف فأرة كاسك فأهه بالهمز وتركه وهي طاهرة أيضاً هي خراج ريشه الخاف وتنفذ الرأه  
 مثل غراب بجانب سرعة الطيبة كاسلها فتحت لاقائه وكان المناسب كرهذه القاية قبل الخبر ولما فرغ  
 المصنف من ذكر ما هو أصل للحيوان كاهه اقترن من ذكر الأجزاء التي تنفصل عنه في حياته كالشعر والصوف  
 إلى آخر ما تقدم ذكره شرع الآن يذ كركم فضلات الحيوان الطاهر فقال (وربه) أي ريق الحيوان  
 الطاهر وهو ميتة سائر الريق ما يخرج من فم الحيوان لآمن المعدة (ودمعه) وهو الماء الخارج من العين  
 عند وجهه (ولبن الأدي) ذكر كان الأدي وأنتى (ومني) أي الأدي وقد ذكرنا خبر بقوله (غير نجس) أي  
 كل فرد من هذه المذكورات غير نجس وتقدم أن لبن الحيوان المأكول طاهر ولبن الأدي لا يلحق بكرامته  
 إن يكون منشوئ نجس لا فرق فيه بين لبن الكبير والصغيرة والد كركم اعلمه الزركشي بخلاف المني فإنه  
 يفرق فيه بين الكبير والصغير فهو طاهر في الكبير دون الصغير لأن قصد منه الاحبال ولا يكون ذلك إلا في  
 الكبير (وكذا أنتى غيره) أي غير الأدي أما طاهره أنتى الأدي فلهذا ثبت الشين عن عائشة كانت تحك أنتى  
 من نوب رسول الله يصب في فيه ومن المعلوم أنه كان محتلطاً بمني إحدى زوجاته لأنه معصوم من الاحتلام  
 وأما طاهره أنتى غيره فلا نه أصل حيوان طاهر وقد استثنى المصنف من ذلك الغر قوله (غير الكلب والخنزير)  
 فإن منهما ما نجس تأع لم ذلك مما تقدم أول الباب (وقيل) مني غير الكلب والخنزير (نجس) لاستحالة مني  
 الباطن كالدوم وهذا القول مفهوم من التعبير بذلك ثم أشار المصنف إلى ما يظهر وما لا يظهر بعد بيان عين  
 النجس والظاهر فقال (ولا يظهر شئ من) أعين (النجاسات) المتقدمة لا بال غسل ولا بالاستحالة أمّا الغسل  
 فإنه شرع لإزالة ما طهر أعلى العين وذلك شينها وأما الاستحالة فلأن العين باقية وأما تغيرت صفتها ثم  
 استثنى المصنف من قوله ولا يظهر شئ الخ قوله (الاخر) فإن عين النجاسة فيه زول (إذا تحلل) أي صار خلاً

ويض المأكول  
 وغيره وشعره وصوفه  
 وبره وريشه ما إذا  
 انفصل في حياته أو  
 بعد ذكاته وعرق  
 الحيوان الطاهر  
 حتى القارة وربه  
 ودمعه ولبن الأدي  
 ومنيه غير نجس  
 وكذا أنتى غيره  
 الكلب والخنزير  
 وقبل نجس ولا  
 يظهر شئ من  
 النجاسات إلا الآخر  
 إذا تحلل

(والجلد) ولو غير أصح كقول (أذا دبغ) بما ينزع فضوله من لحم ودم ونحوهما مما يغتسله ولو كان نجسا كدق طير أو عاريا عن الماء لان الدبغ حاله لازالة كل ذي قبله وأما خبر بطهره الماء والقرط فيعمل على التذبح أو على الطهارة المطلقة والاصل في طهارة الجلد الدبغ خير مسلم إذا دبغ الأهاب إلى الجلد فقد طهر (والنجاسة بغير حيوان) وذلك كاللحم المتولد من عين النجاسة فإنه يحكم عليه بالطهارة بعد أن كانت عينه نجسة من الملقح عن ذكر الملتقى وبيان شرع في بيان طهارة بعد أن يكون عليه بالطهارة بعد أن كانت عينه نجسة (النجس) بل لا مماناة في ألبانها في النجاسة قليلة والاصح تركها فتكون من الألفاظ المؤنثة بمعنى بغير ماء كحرب ودرع ويعرف تأنيها بعد الذم عليه لمؤنثا كان يقال النحر ارتقتا وصبر ورثها خلا ما (نفسها أو ب) بواسطة (نقلها من الشمس إلى الظل وعكسه) أي ينقلها من الظل إلى الشمس (أو) تخللت (أو) سبب (فخر أسها) أي فتح ظرفها لله واسمها قصد بكل ذلك الخلل أولا فإذا وجدت هذا القيود المذكورة فقد (طهرت) النجاسة وإن كانت غير محترمة وهي التي عصرت بقصد النجس والمحرمة هي التي عصرت بقصد أن تكون خلا (مع) طهارة (أجزاء بدن الملائكة) تلك الأجزاء (أما) أي اللحم (و) طهر (ما فوقها) أي الأجزاء (أما) أي من المكان الذي (أصابته) أي النجس (عند الغليان) أي عند فورانها لأن الماء أغلظ تغور وترتفع حتى تصل إلى رأس الدن ثم إذا سكن غليانها تأخذ في انزول إلى أن تصل إلى الحد الذي ارتفعت منه فالمكان الذي انتهت إليه في حال نزولها وهو طهر باسمي بالأجزاء الملائكة أي اللحم والمكان الذي وصلت إليه في حال غليانها يسمى بالفوقية فالكل يحكم عليه بالطهارة للضرورة (وان التي فيها) أي في النجس (شيء) وان لم يورث في الخلل كصاة (غلا) طهر نجسها بعد تخللها بذلك الشيء الذي نجس بها حين أنشأه فيها ولا ضرورة إلى ذلك أي إلى الفصلتي فيها ولا يشترط في الحكم على الشيء بالنجاسة طهره وان أنهم كالمصنفين خلافه ومنه كلام النجاس والنجس المسكر حقيقة هو المتخذ من ماء الغلب ونحوه التذبح وهو المتخذ من ماء اليب ونحوه فإنه لا يظهر بالخلل لوجود الماء فيه لكن اختيار السبي خلافه لان الماس من ضرورة وفي معنى تخلل النجس انقلابه في مكان آخر من حال حياته أو بعد موته ما وقد تنبأ الوقوع والدم لبناء أو منيا أو بصفة استحالت دما ثم فرخا وانما أقصر واعى النجس والجلد لعدم انقلاب الحقيقة فقيما والمفارغ المصنف من الكلام على القسم الاول شرع بين كيفية طهارة القسم الثاني فقال (والدبغ) الذي تقدم ذكره (هو نزع النضلات) من لحم ودم ونحوهما مما يغتسله ويحصل ذلك النزاع (أو) كل شيء (حرف ي) بكسر الخاء (ولو) كان الحرف ي (نجسا) كدق طير وضابط النزاع المذكور أن يطيب بدرج الجلد بحيث لو وقع في الماء لم يعد إليه الفساد والنتن (ولا يكتفى) في الدبغ أن يوضع عليه أي الجلد (مع وتراب) كذا لا يكتفى في الدبغ أيضا أن ترع عليه أي على المدبوغ (نجس) ولا يجب على الفاعل (استعمال ماء في أنشائه) أي أنشاء الدبغ أي في حالة الدبغ لعدم الاحتياج إليه ولأنه من باب الأمانة وهو الاصح ومقابلته بوجوب الماء وهو يفتى على أنه لازلا ولا يضر عليه تغيير الماء بالادوية للضرورة (لكنه) أي المدبوغ المفهوم من الدبغ (ولتقدم ذكره سابقا فلا يعترض على المصنف بعدم تقدم المراجع) وإذا علمت أنه لا يجب استعمال الماء في الدبغ فيه مبحثنا المتدبغ (كثوب نجس) أي إذا كان الدبغ طاهرا أو لا وإذا كان نجسا لانه إذا وضح على الجلد وقت الدبغ نجس بملاقاة النجس وهو الجلد فلما دبغ صار متنجسا بسبب ملاقاة الدبغ الطاهر الذي نجس عند وضعه أي الدبغ عليه أي على الجلد وأما إذا كان الدبغ نجسا فقال نجس الجلد بعد الدبغ بذلك الدبغ النجس (فوجب غسله بما طهر) فقد بذلك جازت الصلاة عليه وعليه (ولا يطهره) أي بالدبغ (جلد كلب) جلد (خنزير) لغلظ نجاستهما (ولو كان على الجلد) المتدبغ غير ما ذكر (شعر) وشعره كوروصوف (لم يطهر) ذلك الشعر ونحوه (بالدبغ) لعدم تأثره بالدبغ والرخصة

والجلد إذا دبغ والادبغ يصير حيوانا وإذا تخللت النجس نفسها أو ينقلها من الشمس إلى الظل وعكسه أو بفخر رأسها لم تطهرت مع أجزاء بدن الملائكة لها وما فوقها مما أصابته عند الغليان وان التي فيها شيء فلا والدبغ هو نزع النضلات بغير نجس ولا يكتفى بلع وتراب وشعر ولا يجب استعمال ماء في أنشائه لكنه كثوب نجس فيجب غسله بما طهر ولا يطهره جلد كلب وخنزير ولو كان على الجلد شعر لم يطهر بالدبغ

ماوردت الا في الحلف فقط (ويعني عن قلبه) أي الشعر الذي هو على الجلد المدوغ مشقة الاحتراز عنه (وما)  
 أي شيء أو الذي (تخص علاقة شيء) كائن (من الكلب والخنزير) وفرع كل منهما معهما أو مع غيره مما ولو  
 مع حيوان طاهر (لم يطهر) ذلك الشيء الملاقاة (أي سبع مرات ولو بسبع جربات  
 أو بتعريضه سبع مرات في ماء كثير (احداهن) معصوبة (بتراب طاهر) أي طهور خبز، سلم طهورا ناه  
 أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب وفي رواية له وعقره العائمة بالتراب والمراد  
 من بان التراب بصعب السابعة كافي رواية أبي داود السابعة بالتراب وهي معارضة لرواية أولا هن في محل  
 التراب فيساقطان في تعيين محله ويكتفي بوجوده بواحدة من السبع كافي رواية الدارقطني احدا هن  
 بالبطء على ان الظاهر انه لا تعارض بين الروايتين بل محمولتان على الشك من الراوي كادل عليه رواية  
 الترمذي أخرهن أو قال أولا هن ويقاس بالولوغ الواقع في الحديث غيره كبوله وعرقه ولا يكتفي بذات التراب  
 على المحل من غير أن يتبعه بالماء ولا من جهة بغير ما يخرج منه سري الطاهر بالطهور والتراب النجس  
 والمستهمل فلا يكتفي ذلك في غسالات نحو الكلب والواجب من التراب ما يكدر الماء (وبستوع) بواسطة  
 ذلك الماء المكدر (المحل) الذي أصابه شيء مما ذكر (ويجب من جهة) أي التراب (بما طهر) سواء من جهة قبل  
 وضعه على محل النجاسة وهو أولى أو بعده سواء كانت عين النجاسة باقية حال الوضع أولى (ويذهب) جعله في  
 غير الأخيرة من الأولى أو الثانية حتى لا يحتاج إلى ترطيب ما أصابه من رشاش ماء الغسله الأولى بل يغسله  
 بغير تراب أن كان التراب في الغسله الأولى وأما إذا كان التراب في غير الأولى فيصباح في غسل ما أصابه من  
 الرشاش إلى ترطيب كأن أصابه رشاش من ماء الغسله الأولى التي لم يصعبها تراب فيصباح في غسل الرشاش  
 إلى ترطيب بان يغمس ما ورتاب يغسل به محل الرشاش (ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون أو شئان) في الأصح  
 لأنه لا يسمي ترابا ويدخل في التراب الطين والطفل يفتح الطاء مع سكون الفاء ولو كان التراب غبارا لم لأنه  
 يكتفي فهنا أولى ولو لم يخلط بدينق بحيث لا يغير الماء (شبيه) ه كونه غسل سبعا بالتراب تعدي (ولورأي)  
 شخص (هرة ناكل نجاسة) بهذا (شربت من ماء) موصوف بكونه (دون قلتين) وقوله (أقبل أن تغيب)  
 تلك الهرة (عنه) أي عن ذلك الرائي طرف متعلق بالفعل قبله وعنه متعلق بتغيب وقوله (نجاسة) جواب  
 لو أي نجست الهرة شربها من ذلك الماء موصوف بمذاكر أي حكم عليه بالنجاسة الملاقاة فيها الماء القليل  
 وإن لم يغير (وإن غابت) تلك الهرة عن عين الرائي لها (زنا يمكن) فيه (ولو غها في ماء) كثير (قلتين) فأكثرت  
 شربت (من) ماء موصوف بكونه (دون قلتين) لم تنجسه (لاحتقال زوال نجاسة فيها شربها من الماء الكثير  
 والنجاسة لا تنب بالاحتمال (ودخان النجاسة) أي النجاسة والمتولد منها فلا إضافة على معنى من البيانة  
 (نجس) تبع لاصاله وكذا دخان الشيء المنجس كطب نجس بول مثلا ومثل الدخان المذكور بخار النجاسة  
 إن أصعد بواسطة نار لا يخرج من النجاسة فصله النار بقوتها والافطار وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق  
 نجاسة أو طهراته (ويعني عن يسيره) أي يسير الدخان ومثله البخار المذكور (فإن مسح كثير) أي كثير  
 الدخان الملق بالشيء وأزاله (عن تور) هو شيء مصنوع من الطين وهو من جنس البخار فوسع أو مع من  
 فم الزير أو غسله كذلك وهو مفتوح من الأسفل كالاعلى ويحفر له حفرة في الأرض على مقدار طوله ووضع  
 ذلك التور في الحفرة ويحمي وسطه بوضع السرجين فيه أو غيره من يعر الغنم أو روث الجمل أو غيره ذلك  
 من أنواع ما هو نجس فيلحق الدخان المذكور في جوانبه فإذا مسح ذلك الدخان عن جوانبه (بخرقه بأية  
 قزائل ذلك الدخان المذكور بواسطة مسحه بتلك الخرقه (طهرا) مسحه (بخرقه رطبة) أي فها أثر الماء  
 وهي المبلوغة (فلا) أي فلا يطهر ذلك التور لأن رطوبه الخرقه عادت عليه النجس (فإن خبز عليه) أي  
 على ذلك التور في هذه الحالة (نظاها) أي نظاها بالخبر الملقه من النعل وإن لم يتقدم ذكر الخبر بل نظفه

ويعني عن قلبه وما  
 تخص علاقة شيء  
 من الكلب والخنزير  
 لم يطهره إلا بغسله  
 سبعا أحداهن بتراب  
 طاهر وبستوع  
 المحل ويجب من جهة  
 بما طهر وطهر ويتدب  
 جعله في غير الأخيرة  
 ولا يقوم غير التراب  
 مقامه كصابون  
 واشئان ولورأي هرة  
 ناكل نجاسة ثم  
 شربت من ماء دون  
 قلتين قبل أن تغيب  
 عنه وإن غابت زنا  
 يمكن ولو غها في ماء  
 قلتين من دون قلتين  
 لم تنجسه ودخان  
 النجاسة نجس ويعني  
 عن يسيره فإن مسح  
 كثير عن تور بخرقه  
 بأية قزائل طهر  
 أو بخرقه رطبة فلا  
 فإن خبز عليه نظاها

على حد قوله تعالى اعدوا لهوى العدل الموهوم من اعدوا أقرب للتقوى وقد أشار الى خبر المبتدئ بقوله (طاهر) وجلة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (وأسفل الرغبة) الملاقى للنجاسة أى نجاسة ظاهر التنوير الذى أصاب النخاع ومسح تلك الخرقه الرطبة وأشار الى خبر المبتدأ بقول (نجس) يعنى عن أكله منذ راو فى مانع كلين وطبيع اين وهل يعنى عن جملته فى الصلاة أولا قال الرملى لا يعنى عن جملته فى الصلوة خالف العلامة الخطيب فقال يعنى عنه وهذا هو المناسب لان المشقة تجلب التيسر وهو الموافق للآلة السماع وفى بعض النسخ فان خبر عليه فظاهر أسفل الرغبة نجس أى وانظروا غير الأسفل طاهر هالعى على كل منتهى مظاهر والاختلاف فى اللفظ فقط لان ظاهر أسفل الرغبة مسما والمعاخذ نادوا هو وأسفل الرغبة نجس وظاهر غير الملاقى للتنوير طاهر خلافا لما اعترض على نسخة وظاهر مظاهر ولم يتقدم مرجع للضمير وقد تقدم ومخاتامل مفصحا (ويكنى فى) غسل (بول الصبي الذى لم يأكل) أى لم يتناول ما كولا ولا مشرو وباعلى جهة التغذية قبل مضى حولين (غيره البين) هو معمول لقوله لم يأكل يعنى لم يتناول غيره البين سائر الأاطعة وفاعل يكنى قوله (الرش) على موضع بوله سالة كون الرش معصوبا (مع غلبة الماء) أى كثرت (عليه) أى على موضع بوله بان بخره ويجه بالماء (ولا يشترط) فى طهارته أى موضع ذلك البول (سبلانه) أى المسافان أكل الصبي الطعام على جهة التغذية غسل بوله قطعاً أو أكله بعد مضى حولين فكذلك وخرج بالبول غيره كالغائباته بغسله بلا شرط أو أكله التحنيك بالتمر ونحوه فلا يمنع من الرش وكذلك تناول السوف ونحوه ولا صلاح كافى المجموع هـ إذا حكم بول الصبي وقد أخذ في حكمه بول الصبية بقوله (وبول الصبية وكذا) بول (الخنثى) فالعقل من بوله ما واجب (كالبطل من بول (الكبيرة) ويتحقق العمل من بول الصبية ومثله الخنثى بالسبلان أى سبلان الماء على موضع النجاسة بعد زوال العين وانما أكتفى برش الماء على بول الصبي المذكور لخبر الشيخين أنهما قسمان أحدهما ما يشترط برش الماء على الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجره فقال عليه فدعاهما فتنفضهما ولم يغسله ولخبر الآخر مدى وحسنه بغسل من بول الجارية ويورث من بول الغلام وفرق بينهما بان الائتلاف يحمل الصبي أكثر تخفيف في بوله وبان بوله أقرب من بولها فلا يلحق بالحل لصوق بولها به (وما) استقر (سوى ذلك) أى من الرش في بول الصبي وغسل بول الصبية والخثى وغسل مصاب الكلب والخنزير فالنجاسة تحذفه ومغلطة ومتوسطة وقد مضى الكلام على الختلفة والمغلطة وقد شرع فى حكم المتوسطة بقوله وما استقر الخنزير نوكوله (من النجاسات) بيان للمنفوق متعلق بمحذف حال منها فامبتدأ أو سوى طرف متعلق بمحذوف صله لما كلف قدرته والخبر مذكور في قوله (ان لم يكره) أى المسمى بذلك فالصغير فى حاله على ما أوردته باعتبار انظ ما قلنا فلفظها مفرد ومثاتها متعددة لانها واقعة على النجاسات والمعنى ان لم يكن للنجاسة (عن كفى جرى الماء عليه) أى على مصاب النجاسة التى لم يكن لها عين ولو جرى الماء عليه مرة واحدة وهذه هى النجاسة الحكيمة وذلك كبول جف ولم يدر له صفعة (وان كان له) أى المسمى ذلك البين بالنجاسات (عين) أى جرم قصدوق الضمير في عليه وفى الثانى هو مصدوق الضمير فى أولا فاقبال فى الضمير لهما أولا قال فى ضمير علمه وله ثانياً أى من أفرادها باعتبار لفظ ما أوردنا معنى ما هالنا فى الضمائر مجموعة وقد صرح المصنف بالجواب فقال (وبسبب) على من يغسل النجاسة المذكرة وهى المسماة بالعينية (ازالة طعم) لها هو ما ينقص نجاسة الذوق (وان عسر) زواله (و) وجب أيضاً الزالة (لون) (ا) زالة (ريح) لها فالاول بمدركه والبصر والثانى بمدركه الشم وقيد المصنف وجوب ازالة ما ذكره بقوله (ان سبلا) أى اللون والريح أى سهل زوالهما (فان عسر ازالة (ال) ريح وحده) أى مفردا عن اجتماعهم اللون فى مكان واحد (أو) عسر ازالة (اللون وحده) أى مفردا عن الريح فى المكان بل يضر شأؤهما أى بقاها ذلك كونهما مع هذا الانفراد وهما لنا التفرع على

سبيل الماء والنشر المشوش لان مقتضى ذكر اللون أولان يذكر في النشر أولا (وان اجتمعا) أى اللون  
والريح في محل واحد من نجاسة واحدة (ضر) ذلك لا اجتماع في المحل الواحد فوجب ازالتهما ملقا عسر  
زوالهما لم لا توجد لانهما على بقاء العين كما يدل على بقاء الطعم وحده وان عسر زواله (ويشترط في طهر  
المغسول ورود الماء) القليل (على المحل) المغسول لثلاثين المحل لو عكس مع قلة الماء لاعم كثره (ولا  
يشترط في طهره) (العصر) بل متى جرى الماء عليه ولمرة واحدة فقد طهر (ويندب بعد طهارته) بالزالة  
الاصناف السابقة غسله (ثانية وثالثة) يوم حصل الايتار المنسود (ويكتفي في ارض نجست بذائب)  
كبول وجحر (المكثرة بالماء) أى بان يعمها الماء ويغرها (ولا يشترط في طهارتها أى الارض (نضوبه)  
أى جفافه ونشوفته أى الجبس الذائب في الصباح نضب الماء نضوبا من باب جعد غار في الارض وينضب  
بالكسر لغه (ولو ذهب أثر نجاسة الارض) بسبب قوة (شمس أو) بايقاد (نار) فيها (أو) بسبب هبوب (ريح)  
لم تظهر (ثالثة الارض المتخشبة حتى تغسل) بغيرها بالماء مع السيلان كما تقدم (وكل مانع غير الماء) وودنه  
فذلك مبدأ أو غير الماء صفة للمانع أى مانع مغاير للماء وقوله (كئيل ولين) مثال للمانع غير الماء وقوله (اذا نجس  
لا يمكن تطهيره) خبر المبدأ وذلك لانه صلى الله عليه وسلم حصل عن الفارة وهو الحيوان المعروف غوث في  
السنن فقال ان كان جامدا قالوهوا وما حوله وان كان ما تعافلا تقر به وفي رواية للحطاي فارقوه فلا يمكن  
تطهيره بل يقل فيه ذلك ما لم يفر من اضعاءه الماء وهذا فيما لا دهنه فيه واما هو فيمكن تطهيره بان يصب عليه  
في اناء ما يغلبه ويحركه بنجاسة حتى يصل الماء الى جميع اجزائه ثم اذا سكن وعلا الدهن شق الاناء من أسفله  
ليخرج الماء وان كان القول ضعيفا يمكن العمل فيه حتى ينفسه ذكره النووي في المنهاج والجامد وهو الذي اذا  
استخدمته قطعة لا يرا من الباقى ما عيلا فعملها على قرب والمائع بخلافه ذكره في المجموع وخرج بتقييد  
الموصوف بجماعة ذمها اذا نجس المائع وهو ما فيه يمكن تطهيره بالمكثرة اذا لم يتغير أحد اوصافه كما يعلم مما  
يأتى في كلامه (فان كان) المائع المذكور في بعض الاوقات (جامدا) كالسمن والجامد (التي النجاسة وما  
سواها) مما صابته تلك النجاسة والمراد بالانقضاء طر ح النجاسة وان امكن الانتفاع به كالصوف في غير المسجد  
فلا بأس به ثم اشار النصف الى حكم الغسالة وهي الماء المنفصل عن المغسول فقال (وما) أى الماء الذى  
(غسل به) أى بالماء (النجاسة) فالماء مبدأ والنجاسة مرفوعة على النيابة عن الفاعل والجله لا محل لها صلة  
لما والعالما الضمير المتصل بالماء وخبر امتداد الجللة الشرطية المذكورة بقوله (ان تغير) أى ما غسل به النجاسة  
هذا قد اقول في كون الغسالة غير طاهرة (أو لم يتغير هو أى ما غسل به النجاسة) لكن (زاد وزنه) ويراد على  
ذلك (أو لم يزد وزنه) ولم يتغير لكنه لم يتصل عن المغسول بان تشربه مع وجود الشراطين السابقين لكن المحل لم  
يطهر بان بقي عليه شئ من اوصاف النجاسة فاذا وجدت هذه القيود اى وجدوا واحد منها (أو هو أى ما غسل  
به النجاسة) نجس (والأى وان لم يتغير أحد اوصافه ولم يزد وزنه) بعد اعتبار ما يشربه المغسول وقد انفصل  
عن المحل وقد طهر أى المحل بان لم يبق شئ من اوصاف النجاسة عليه وجواب الشرط المدغم في لا انفائه هو  
قوله (فلا) أى فلا ينجس ذلك الماء بل يحكم عليه بان طهر في نفسه غير مطهر لغيره وقد فرض ان النجاسة  
قد مله (فان بلغ) ماؤها (قلتين) فأكثر طهر لغيره أيضا في هذا الماء مع عدم التداخل كما مر (والأى وان  
لم يبلغ ماؤها قلتين) (فحكاه) أى ذلك الماء الذى لم يبلغ قلتين في التفصيل السابق (حكم) ذلك (المحل بعد  
الغسل به) أى ذلك الماء القليل وقد شار الى التفصيل بقوله (ان كان قد حكم بطهارته) أى المحل بان لم يبق  
عليه شئ من اوصاف النجاسة وقد انفصل الماء عنه (أو هو أى ذلك الماء القليل المنفصل عن المحل  
طاهر) وهذا هو جواب الشرط وهو قوله ان كان الخ وأما جواب الشرط المتقدم عليه وهو قوله والا فحكاه  
الى آخر الجللة الاسمية فهى في محل جزم جوابه وقرنت بالقام المذكور كذلك الثانية والثالثة وهى قوله

وان اجتمعا ضر  
ويشترط ورود الماء  
على المحل ولا يشترط  
العصر ويندب  
بعد طهارته ثالثة  
وثالثة ويكتفي في  
ارض نجست بذائب  
المكثرة بالماء ولا  
يشترط نضوبه ولو  
ذهب أثر نجاسة  
الارض بشمس أو  
نار أو بريح لم يظهر  
حتى تغسل وكل  
مانع غير الماء كغسل  
واين اذا نجس  
لا يمكن تطهيره فان  
كان جامدا الذى  
النجاسة وما حوله  
وما غسل به النجاسة  
ان تغير أو زاد وزنه  
فنجس والا فلا فان  
بلغ قلتين والا فحكاه  
حكم المحل بعد  
الغسل به ان كان  
قد حكم بطهارته  
فطاهر

(والا) أي وإن لم يصحكم بطهارة المحل بأن بقي عليه شيء من أوصاف نجاسة (ذ) هو أي ذلك الماء القليل (نجس) كما علم ذلك من التفصيل السابق والله أعلم

### كتاب الصلاة

هي لغة ما مر أول الكتاب وشرعاً أقوال وأفعال مفتحة بالكبر محقة بالتسليم ولا ترد صلاة الآخر من لان وضع الصلاة أي شأنها ذلك فلا يضر عروص مائع والمفروضات منها في كل يوم ليله خمس كما هو معلوم من الدين بالضرورة والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأقيموا الصلاة وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي ليله الأسرار تسعين صلاة فزلزل أراجعه وأسأله التخصيف حتى جعلها خمسين في كل يوم وليلة رواه الشافعي وغيره ما وجوبه ما وسع إلى أن يبقى ما يسعها فإن أراد تأخيرها إلى شأونها فبها لزمه العزم على فعلها في الأصح في المجموع والتحقيق وقد شرع المصنف في بيان من تجب عليه الصلاة فقال (إنما تجب) وجوباً موسعاً (على كل مسلم) ولو قبله حتى قد دخل المرتد فأنما تجب عليه بمعنى أنه يطالب بقضائه بدرجوعه للإسلام ولا تصح منه في حال ردته لأنه كافر وهي لا تصح منه فالإسلام شرط أول في وجوب الصلاة وقد أشار إلى الشرط الثاني والثالث بقوله (بالغ عاقل) لا فرق في البالغ العاقل بين الذكر وغيره فلما ذكر المصنف من تجب الصلاة عليه شرع يذكر محترقات القيود على سبيل التيقن والتشريع المخطط فقال (فلا قضاء على من زال عقله بسبب جنون أو) زال عقله بسبب (مرض) وهذا محترم زقوله عاقل ومثله المنع عليه والسكران غير المتعدي بجنونه أو أعمانه أو سكره عند من غير وجوبها وجوب انعقاد سبب كما تقرر في الأصول وذلك وجوب القضاء عليه (ولا قضاء على كافر أصلي) إذا سلم ترغيبه في الإسلام وقوله تعالى قل لا الذين كفروا أن ينهوا أي عن كفرهم فيفسر لهم ما قد سلف وقد أشار المصنف إلى محترم زقوله أصلي بقوله (وبعض المرتد) ما فاته زمن الردة حتى زمن الجنون فيما اتفق لفظاً عليه بخلاف زمن الحيض والنفس والفقر أي بين زمن الجنون في الردة وزمن الحيض فيها إن اسقط الصلاة عن الحائض والنفساء عن رجة وعن الجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق قه وهذا محترم زقوله المصنف وقد أشار إلى محترم زقوله بالغ بقوله (ويؤمر الصبي المميز بها) أي بالصلاة (السبع) والأمر له ولديه من أب وان عدلوا م كذلك والظاهر أن وجوب الأمر عليهم على سبيل الكفاية فإذا قام به أحدهما سقط الطلب عن الآخر ويكون الأمر بهما مع التمديد والمميز هو الذي يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده (ويضرب عليها) أي على تركها (العشر) نظير أي داود وغيره مرر الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها أي على تركها وهو حديث صحيح كافي المجموع ثم إن المصنف ترك محترم زقوله طاهر وكان عليه أن يذكره كما ذكره غيره فقال فلا تجب على حائض ونفساء لعدم جحمتها منها وإنما يذكره المصنف لأنه مفهوم ومعالم من شروط الصلاة فلا حاجة للتصريح به (ومن نشأ بين المسلمين) وقد بلغته الدعوة أي دعوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم للإيمان والإسلام (و) قد (مجد وجوب الصلاة) عليه بعد طلبها منه (أو) مجد وجوب (الزكاة أو) مجد وجوب (الصوم أو) وجوب (الحج) عليه بعد الطلب بالذ كور فهو كافر (أو) أنكر وجوب (غير ذلك مما أجمع على وجوبه) من مسائل الأصول والفروع (أو) أنكر تحريم ما أجمع على (تحريمه) كاستيلاء ظالم على مال الغير بغير حق وغير ذلك من فروع الشريعة (و) حاله (كان) أي ما أجمع على وجوبه أو أجمع على تحريمه (معلومان) مسائل (الدين بالضرورة) أي بما يشبه الضرورة أي مسائل الدين لا لشهارة وظهورها صارت ليلها شأها

والانفص

\*) (كتاب الصلاة)

انما تجب على كل مسلم بالغ عاقل فلا قضاء على من زال عقله بجنون أو مرض ولا قضاء على كافر أصلي وبعض المرتد ويؤمر الصبي المميز بها السبع ويضرب عليها العشر ومن نشأ بين المسلمين ويحد وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه وكان معلوماً من الدين بالضرورة

بالضرورة أي بالدليل الضروري الذي لا يشك فيه معناه على نظرونه وأبل وان كانت أدلة الدين تظهر بمقاذا  
تحقق هذا الانكار بمن ذكر فقد (كفر وقتل بكفرو) ان لم يرجع ويقر بالوجوب ويعتقد بغيره لم يجمع على  
تحرره عن حكمه المقبول بكثر أنه لا يصلي عليه ولا يجب غسله ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما إذا أنكر شيئا لم  
يجمع على وجوبه كأنكار وجوب الوتر مثلا أو أنكر بغيره شيء لم يجمع على تحرره كالنبدل بحكمه عليه  
بالكفر وأما من لم يبلغه الدعوة فهو باق على حاله من عدم الاسلام حتى تبلغه الدعوة (ومن ترك الصلاة)  
ومثل الصلاة في ذلك شرطه أو ركنه المجمع على ركنيته بخلاف من ترك النية في الوضوء والغسل أو ليس المرأة  
الاجنبية أو من الذكور صلى فلا يقتل لمخالفة أي خيافة في ذلك وقوله (تجاوزنا) وهو معنى قول أبي شعاع  
ومن ترك الصلاة كسلا أي تركها ثم أضافها لبيان بعد ذلك سهوا عنها وذلك الترخيل ليس على سبيل  
الجلد لها (بل مع اعتقاد وجوبها) عليه وقد طلب منه فعلها فلم يفعلها (حتى خرج وقتها) ولم يبق لها وقت  
من الاوقات الموضوعة لهذه الصلوات حتى وقت العذران كانت تجتمع مع غيرها فلا يقتل بترك الظهر حتى  
تغرب الشمس ولا يقتل بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصباح بطلوع الشمس وفي العصر بغروب  
الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر ومع هذا الطلب يتوعد بالقتل ان أخرجه عن الوقت المحدود لها والوقت  
في كلام المصنف شامل للاوقات كلها كما علم ذلك من قوله ولم يبق لها وقت الخ وقول المصنف (و) قد (ضاق)  
عن فعلها (وقت ضرورتها) هو من جملة الاوقات للصلوات الفروضة وهو يدخل عليها كاجتماع وقت  
العذر فلا يكون الا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء لان بعضها يجمع مع بعض تنديما وناخرا بخلاف  
الصبح فليس لها وقت عذر لانها لا تتجمع مع ما قبلها ولا مع ما بعدها فوقت الضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت  
المناع عن المكلف والباقي من الوقت قدر التكسيرة فأكثرت في تلك الصلاة التي زال المنع في وقتها ويجب  
معها ما قبلها ان جمعت معها وهذا التارك للصلاة مع ثبوت الاعتقاد المذکور مؤمن (لم يكفر) بالترك لها  
أي لم يحكم عليه بالكفر ان ترتب عليه ما تقدم (بل يضرب عقبه) بالسيف ونحوه وهل يستتاب شيئا أو وجوبا  
والعقوبة يستتاب بالوجوب (أو) حكم هذا انه (يفضل) وجوبا (وبصلي عليه) كذلك (ويدفن في مقابر  
المسلمين) وجوبا أيضا لانهم (ولا يعذر أحد) عن تجب عليه الصلوات من ذكر أو نهي (في التأخير) أي  
تأخير الصلاة عن وقت المحدود لها (الا) كونه (نائما) عنها قبل دخول وقتها (و) الاحال كونه (ناسيا) لها  
(أو) (لا) (من آخر) ها (لاجل الجمع في السفر) والله تعالى أعلم

### باب المواقيت

جمع ميعات مأخوذة من الوقت وهو الزمان واطلاقه على المكان على سبيل التوسع وليس مرادها هنا وان كان  
مرادها في باب الحج وهي في ذلك الباب صارت حقيقة شرعية على الزمان والمكان وهو لغة الحق والمراد به هنا  
زمان العبادة فلو الباب مرغوع على كونه خيرا المذوف أي هذا باب بيان زمان العبادة ولا يقتضي بقية  
الاعراب وانما تقدم المصنف ذكر من تجب الصلاة عليهم من لا تجب مع ان أكثر العلماء اتبعوا لما في صدوروا  
كتاب الصلاة من كرم المواقيت لان معرفة المواقيت لا تكون الا بعد معرفة من تجب عليه ومن لا تجب عليه  
فذلك بدأ المصنف ذكر شرط وجوب الصلاة أولا وأما غير المصنف فقد ذكر شرط الوجوب متأخرا عن  
ذكر المواقيت كشخ الاسلام فنظر منه الى ان أهم الصلاة هي الخمس وأهم شروطها ما قبلها فأنشد خولها  
تجب ويجز وجه انقوت ولكل وجهه قد تدر والاصل في المواقيت قوله تعالى وسبح بحمده برك قبل طلوع  
الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه اربا بالاول الصبح وبالثاني الظهر والعصر وبالثالث المغرب والعشاء  
ويجوز أن يجرى على عند البيت من تنفصلي في الظهر حين زالت الشمس وكان في مقدار التارك للعصر

كفر وقتل بكفرو  
ومن ترك الصلاة  
تجاوزنا بل مع اعتقاد  
وجوبها حتى خرج  
وقتها وضاق وقت  
ضرورتها لم يكفر بل  
يضرب عقبه ويفضل  
وبصلي عليه ويدفن  
في مقابر المسلمين ولا  
يعذر أحد في التأخير  
الا نائما وناسيا أو من  
آخر لاجل الجمع في  
السفر

باب المواقيت

حين كان ظله أى الشئ مثله والمغرب حين افطر الصائم أى دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق  
والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلي في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين  
كان ظله مثله والمغرب حين افطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال هذا وقت الانبياء من  
قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلي في الظهر حين كان ظله  
مثله أى فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي نانا اشتراكم كما في وقت  
واحد ولما كان لك بعد من ذكر المواقيت ذكر ما يقع فيها من الصلوات المقرضة صرح المصنف بامع  
بيان أوقاتها فقال (المكتوبات) أى الصلوات المفروضة على المكلف في اليوم والليله (خمس) ولما كان  
الظهر أول صلاة تظهر وقد بدأها الله تعالى في قوله اقم الصلوات لذكر الشمس أى زوالها وكانت أول صلاة  
عليها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم بدأها كغيره فقال (الظهر) أى صلاته وهو يدل من خمس وأما قدرت  
أى صلاته لان الظهور اسم للزمان المعروف والواجب هو الصلاة الواقعة في هذا الزمان لانفسه وهكذا يقدر  
في باقي الاوقات وأما سميت الظهر لظهور آفاق النوى لانها ظاهرة وسط النهار وللظهر أوقات أولها وقت  
فضيله وقد بدأه المصنف فقال (واول وقتها) أى ابتداء المناضل (إذا زالت) أى مالت (الشمس) عن وسط  
السما المسمي بلوغها الى ذلك وقت الاستواء وزوالها المذكور لا بالنظر الى نفس الامر بل لما يظهر لنا  
والا فقد قال جبريل ان حركة الظل بقدر النطق بالحرف المتحرك خمسين مرة عام ويعرف ذلك بتحول الظل الى  
جهة المشرق بعد تنهاى قصره الذى هو غاية ارتفاع الشمس والميل المذكور يكون بزياة ظل الشئ على ظله  
حالة الاستواء أو بحدوده ووجوده بعد عدمه ان لم يبق عنده ظل وذلك يقع عكس قبل اطول ايام السنة بمسبة  
وعشرين يوما وبعده كذلك فهو في يومين احدهما قبل الاطول والاخر بعدهما بقدر المذكور قال شيخنا  
العلامة الباجوري هذا هو الصواب ولو جحف اطول ايام السنة كالوقوع في عبارة الشيخ الخطيب اه وقد  
تبع الشيخ الخطيب في ذلك الجبري على فتح الوهاب نقلا عن العلامة الحلبي فالحق ما قاله شيخنا المذكور  
والله أعلم وثاني الاوقات للظهر هو وقت اختيار وقد اشار اليه المصنف بقوله (وأخره) أى وقت الظهر  
الاختياري هو (مصر) أى وقت مصر (ظل كل شئ مثله) أى مثل ذلك الشئ (سوى) أى غير (ظل الزوال)  
أى ظل الشئ وقت الزوال ان كان كاهو الغلب فالإضافة لادق ملابسة والافعال ليس له ظل بل الظل  
لشئ عنده لاله والظل لغة الستة قول نافي ظل فلان أى في سترة وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل  
هو أمر وجودي يخلق الله تعالى لنفع البدن وغيره كالقواكه وقولهم وجودي أى عرفا والمراد به خيال  
الشئ وثالث الاوقات للظهر وقت العصر بل يجمع الظهر معها تأخيرا ورابع الاوقات لها وقت جواز  
بلا كراهة أى وقت يجوز ارتفاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل هو  
ووقت الاختيار معه الى أن يبقى من الوقت ما يسعها الثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة أولا  
ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى الوقت المعروف للاختيار الى أن يبقى من الوقت  
ما يسعها الثلاثة فالجواز قد خول معا وانخرج على التعاقب قبل يستمر وقت الاختيار الى آخر الوقت  
فعلى هذا فالجواز للاختيار يتحدد ابتداء وانتهاء وخامس الاوقات لها وقت حرمة وهو أن لا يبق من  
الوقت ما يسعها والمعنى انه يحرم التأخير الى ذلك الوقت وان وقعت أدا بدار المذكرة في الوقت فانها تكون  
أدأ مع الاثم وليس المراد انهما لا تصح فيه بل يجب عليه أن يسار بالصلاة في هذا الوقت وسادس الاوقات  
لها وقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي قدر التكبر فأكثرت فجب هي أى صاحبة الوقت  
وما قبلها ان جمعت معها وليس لها وقت جواز بكرامة ثم أشار المصنف الى الفرض الثاني من الخمس  
بقوله (والعصر) أى صلاته أى الصلاة الواقعة فيه لان العصر اسم للزمان والكلام في المكتوبات الواقعة في

المكتوبات خمس  
الظهر وأول وقتها  
إذا زالت الشمس  
وأخره مصر ظل كل  
شئ مثله سوى ظل  
الزوال والعصر



هذه الأوقات وسيت الصلاة بثلاث لعاصرتها وقت الغروب ولها أوقات وفضلته وقد أشار إليه المصنف بقوله (وأوله) أي أول صلاة الفاضل هو (آخر الظهور) بأن يستقل بأسبابها وما يطلب فيها ولا حلقها ثم تفعل في هذا الوقت هذا هو ضابط وقت الفضيلة وقد أشار المصنف إلى وقت الجواز بقوله (وأخره) أي آخر جواز فعل صلاته هو (الغروب) للشمس أي لجميع قرصه فلا يتحقق الغروب إلا بمغيب جميع قرصه ما فلو غرب بعضهم أو بقي البعض الآخر فوق العصر باق وقد أشار المصنف إلى وقت الاختيار أي وقت يختار إيقاع الصلاة فيه بقوله (لكن إن صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الاختيار) للعصر أي بعد ذلك (وبقي) وقت (الجواز) مسبقاً إلى الغروب كما تقدم فإشار المصنف إلى أن وقت الفضيلة ووقت الاختيار ووقت الجواز كما تدخل معاً من أول الوقت ثم ينتهي وقت الفضيلة بفعلها وأوله ويستمر وقت الاختيار مع الجواز إلى أن يصير ظل الشيء مثليه فينتهي وقت الاختيار ويستمر وقت الجواز إلى الغروب بحدليل هذا خبر جبريل السابق مع خبر الصحابين من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فالأول دليل للأولية والثاني دليل للجواز إلى غروب الشمس وكذلك خبر جبريل السابق يصلح دليلًا لوقت الاختيار أيضاً كما هو معلوم وبقي لها وقت جواز وهو من مصير ظل الشيء مثليه إلى الاصفرار ولها وقت كراهة أي بكرة تأخير الصلاة اليه وهو تأخيرها إلى أن يبقى ما يسعها أو وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها أو وقت عذره وهو وقت الظهور بل يجمع تقديمها وقت ضروره وهو إزالة التوائع كما تقدم التنبيه عليه فقص أن للعصر سبعة أوقات كما علم ذلك من التفصيل السابق فتقطع ثم إن قول المصنف لكن إن صار ظل كل شيء مثليه أي زيادة على ظل الاستواء إن كان عند مدظل واقعه أعلم وأشار المصنف إلى الفرض الثالث من المكتوبات فقال (والمغرب) أي صلاته لأن المغرب اسم زمن الغروب والكلام في الصلاة المفروضة الواقعة في هذا الزمن فلذلك سميت الصلاة باسم هذا الزمن وللغروب وقت واحد على القول الجديد وليس لها إلا هو وهو ضعيف والاعتقاد في ذلك القول القديم للإمام الشافعي الذي أفهقه في هذا قبل أن يرجع عنه لأنه الموافق للحديث الشريف وكل ما وافق الحديث فهو مذهبه وقد مشى المصنف على المذهب الجديد فقال (وأوله) أي أول صلاة المغرب هو (تكامل الغروب) للشمس أي لجميع قرصه كما تقدم ذلك في العصر (ثم يمتد) ذلك الوقت على المذهب الجديد كما علمت (بقدر وضوءه) أو بدله (و) بقدر (ستعرورة وأذان وإقامة) لهذه الصلاة من التعمم والتقصر لأنهما من أجله ما يطلب للصلاة (و) بقدر (صلاة خمس ركعات متوسطات) أي لا تطويل فيهن بل يأتي بالامر الوسط أي لغالب الناس كما قاله الرمي وأقل فعل نفسه كما قاله ابن حجر ويلزم عليه طوله تارة وقصره أخرى وهذه الخمس ثلاث ركعات فربما وركعتان على سبيل السنة وسأيت من ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه صحبه النوى فقصاص كما قال في الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات وهذا هو ضابط الوقت الواحد للغرب (فإن مضى مقدراً ذلك) (آخر) الشخص الدخول فيها أي في صلاة المغرب (عن هذا القدر) أي المقدار المتقدم وهو مقدار الوضوء وما بعده (عصى) في التأخير (وهي) أي الصلاة الواقعة بعده هذا المقدار (قضاء) أي وقعت خارج الوقت على ما ذهب إليه المصنف وهو خلاف المعتقد والصحيح أنه لا تكون قضاء إلا إذا غاب الشفق الأحمر لم يجز بل وقت المغرب طربف الشفق الأحمر الذي هو أول وقت العشاء وعلى هذا المعتقد فلا يغرب سبعة أوقات وقت فضله ووقت اختيار وقت جواز بلا كراهة وهو مقدار الاشتغال بالصلاة وما يطلب لها أقل ثلاثة تدخل معها فتخرج مع ما يدخل بعده الجواز بكرة مرة أعاد للقول الجديد وإن كان ضعيفاً واستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ولها وقت حرمة وهو تأخيرها إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها أو وقت ضروره ووقت عذره وهو وقت العشاء بل يجمع تأخيرها (وإن دخل) الشخص (فيه) أي في المغرب أي في صلاته والوقت

وأوله آخر الظهور  
وأخره الغروب  
لكن إن صار ظل كل  
شيء مثليه خرج  
وقت الاختيار وبقي  
الجواز والمغرب وأوله  
تكامل الغروب ثم  
يتم بقدر وضوءه  
وستعرورة وأذان  
 وإقامة وصلاة خمس  
ركعات متوسطات  
فإن أخر من هذا  
القدر عصى وهي  
قضاء وإن دخل فيه

منسحق فقد ذكر المصنف الصغير باعتبار الزمان وأنه فيما بعد باعتبار الصلاة حيث قال (فله) أي يجوز أن  
دخل فيها (استدانتها) أي الصلاة أي يجوز له المد والتطويل فيها مستورا (إلى غيبوبة الشفق الأحمر) على  
الصحيح من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بانها أداء  
كاسياتي واستدل لجواز المد فيها بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب الأعراف في الركعتين كليهما  
صححه المسلم على شرط الشيخين ووجه قوله في محل يزعم جواب الشرط المتقدم وقرنت بالفاء لكونها  
جمله اسمية والله أعلم ثم أشار المصنف إلى الفرض الرابع من المكتوبات فقال (والعشاء) أي صلاته وهو  
بكسر العين ممدود اسم لأول الظلام وسببت الصلاة بذلك لفعلها فيه والعشاء أوقات وقت فضيلة وقد  
أشار المصنف بقوله (وأوله) أي أول وقت العشاء (غيبوبة الشفق الأحمر) أي ابتداء صلاتها إذا غاب  
الشفق الأحمر وانقضى المصنف بالآخر يخرج ما بعد من الأضواء ولو حذقه المصنف  
لوافق قول الامام الشافعي وغيره من أئمة اللغزان الشفق هو الحجرة واطلاقه على الآخر من مجاز والعلاقة  
مطلق اللون وأشار إلى وقت الاختيار بقوله (وأخره) أي آخر وقت العشاء في الجواز (الفجر الصادق) أي  
طالوعه وظهوره نظير جبريل مع خبر مسلم ليس في النوم تقرأ بواحدة وإذا لم يربط على من لم يصل الصلاة حتى  
يجي وقت الصلاة لاخرى فظاهره يقتضي امتداد كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الجنس غير الصحيح  
لمما يأتي في وقتها وخرج بالصدق وهو المنتشر صوم معتزنا وحاشي السماء الكاذب وهو يطالع قبل الصادق  
مستعليان يذهب وتقبه طلوعه تشبهه العرب بذيئ السرحان وهو الذئب من حيث الاستطالة وتكون  
التورق أعلا وقد نص المصنف على وقت الاختيار بقوله (لكن) إذا مضى ثلث الليل خرج وقت الاختيار  
و(بني) وقت (الجواز) يمتد إلى طلوع الفجر الثاني كما علمت ودليل هذا خبر جبريل السابق وقوله فيه الوقت  
ما بين هذين الوقتين بالنسبة إليها محمول على وقت الاختيار فهذه ثلاثة أوقات للعشاء مبنية اربعة وقت جواز  
بلا كراهة إلى ما بين الفجرين وبكر اهة إلى الفجر الثاني وهذا اخلاص تحت قوله وبني الجواز وشامل لهما  
ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت المغربين يجمع العشاء تقديمه (تنبيه) بذكر تسمية  
المغرب بعشاء والعشاء عتمة لأنها عن الاول في حديث البخاري لا تغلبتكم الأعراب على اسم صلاتكم  
المغرب وتقول الأعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تغلبتكم الأعراب على اسم صلاتكم ألا  
أنها العشاء وهم يعقون بالابل يفتح أوله وضحه وفي رواية بجلاب الابل قال في شرح مسلم معناه أنهم يسمونها  
العتمة لكونهم يعقون بجلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (تنبيه آخر) \* يسن إيقاف من نام أمام  
المصلي أو في المهراب أو في الصف الاول أو في بيته وحده أو على وسط سطح لا ساجدة أو في عرفة وقت  
لوقوف أو في بيته مع نحر أي ذفر وهو بالغين المتجه كزفر لئلا ينام بعد الصبح وان صلاها لان الأرض  
تصبح مشككة من ذلك أو نام مستلقيا وهو آثم ومنكب وهو ذو كراثة نائمة يفضها الله وأشار المصنف  
إلى الفرض الخامس من المكتوبات فقال (والصبح) بضم الصاد وكسرها أو أوقات كثيرها وقت فضيلة  
وقد أشار المصنف بقوله (وأوله) أي أول صلاته الفاضل (الفجر الصادق) أي طلوعه وظهوره مخرج به  
الكاذب فلا يدخل وقت الصبح به فهو من وقت العشاء كما تقدم (وأخره) أي في الجواز (الطلوع الشمس)  
وقد صرح المصنف بهذين الوقتين أي وقت الفضيلة ووقت الجواز وذلك لخبر مسلم وقت صلاة الصبح من  
طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي الصحيحين من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك  
الصبح وطلوعها كطلوع بعض النجوم فلا يلحق ما لم يغرب بما يغرب في الخروج أي خروج الوقت  
بخلاف طلوع بعض الشمس فهو كطلوعها كلها في خروج الوقت وقد نص المصنف على وقت الاختيار  
للصبح بقوله (لكن إذا أسفر) أي ظهر ضوء الفجر (خرج وقت الاختيار) لها أي للصبح ويشي إن لا تؤخر

فله استدانتها إلى  
غيبوبة الشفق  
الأحمر والعشاء  
وأوله غيبوبة الشفق  
الأحمر وآخره الفجر  
الصادق لكر إذا  
مضى ثلث الليل  
خرج وقت الاختيار  
وبني الجواز والصبح  
وأوله الفجر الصادق  
وأخره إلى طلوع  
الشمس  
إذا أسفر خرج وقت  
الاختيار

عن وقت الاسفار لحسد بن جبريل السابق وقوله بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين الوقتين محمول على وقت الاختيار (وبقي الحوائج) محمداً (الى طالع الشمس) فهذه الاوقات الثلاثة تدخل معا وتخرج على التعاقب كما علمت ذلك سابقا وقد بين المصنف ضابط وقت الفضيلة فقال (والافضل ان يصلي أول الوقت ويحصل ويوجد وقت الفضيلة في كل صلاة من الصلوات المتقدمة (بان يشغل أول دخوله) أي أول دخوله كل وقت من الاوقات السابقة (بالاسباب) وقد مثلها المصنف بقوله وذلك (كطهارة) الصلاة (و) كاستعورية (و) كراذان واقامة) لها أي للصلاة المكتوبة لا بغيرها لانه لا يشترع الاذان والاقامة الا لها (ثم يصلي) هذه الصلاة من الصلوات المكتوبات بعد فراغ هذه الاسباب واذا مضى قدر ذلك ولم يفعل فأت وقت الفضيلة ودليل افضلية الاله اول الوقت خبر ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها أي عند أول وقتها أو في أول وقتها فاللام في الحديث بمعنى عند أو بمعنى في كما هي في قوله تعالى اقم الصلاة لوقتها أو ما استجاب تأخيرها عما فاجب عنه في الجوع بان تعجلها هو الذي وانطب عليه صلى الله عليه وسلم ثم قال لكن الاقوى دليلا تأخيرها الى ثلث الليل أو نصفه وما الحكم فهو الاول قال المصنف (ويستثنى) أي من سنية التجهيل لأول الوقت (الظهر فيسن الابرار) أي تأخيرها عن أول وقتها وهذا الابرار مشروط بشروط قد صرح بها المصنف الشرط الاول قوله الابرار ان الظاهر يعود الى الظاهر والثاني قوله (في شدة الحر) فالجار والمجرور متعلق بيسن والثالث (يلتجأ) وقد اشار الى الشرط الرابع بقوله (من يعضى الى جماعة) أي يشترط في سنية الابرار ان تكون الصلاة جماعة قد صرح بها بكونها مضمومة من مسافة (بعده) عن محل ذهابها وهذا شرط خامس (و) الحال انه ليس في طريقه (كن) أي شيء يظلم (يظلم) وهذا شرط سادس فاذا وجدت هذه الشروط المذكورة (فيؤخر الشخص) هذه الصلاة المذكورة (حتى) أي الى أن (يصير للبطان) ومثلها الاشعار عند عدها (ظلم يظلم) أي يعضى فيه طالب الجماعة حتى ولو لم يجد حتى من هذا فيسن الابرار الى ان تنكسر حدة الشمس ولا يجاوز به نصف الوقت ودليل سنية الابرار خبرنا المصنف اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة في رواية البخاري والظاهر فان شدة الحر من فجعهم أي هيأهم او في استجاب الابرار بالجمعة وجهان أحدهما من حديث البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة والاصح عدم الابرار بالجمعة في وقتها المؤدى الى تأخيرها بان تكامل وهذا مقفود في حق النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الظاهر مقيدة للاولى والبرء الداخلة على الصلاة وعلى الظاهر للعدية وقيل هي زائدة والابرار دعاء التأخير فيصير المعنى على كونه الباء زائدة آخره الصلة لا على الرواية الاولى والظاهر على الثانية (فان فقد شرط من ذلك نذر التجهيل) أي تجهيل الظاهر الذي الكلام فيه فلا يسن في وقت وبلد باردين أو معتدلين ولا لمن يصلي في شدة هذا محترز بقوله لمن يعضى الى مكان الجماعة مسجداً وغيره ولا لمن يصلي منفردا هذا محترز بقوله الى جماعة ولان كان قريب الجماعة هذا محترز بقوله بعيدة ولان كان في طريقه كن يظلم من حر الشمس والله تعالى اعلم (ولو وقع) من الصلاة (في الوقت) المحدود لها (دون ركعة) كان ركع واعتدل أو سجداً للسجود الاول فقط أو نلتس بقراءة الفاتحة بعد تكبيرة الاحرام وكل ذلك في الوقت (و) وقع (الباقى خارجه) أي خارج الوقت (فكلها) أي كل الصلاة (قضاء أو) وقع في الوقت (ركعة فأكثر) بأن سجداً السجدين وتلتس بالقام (و) وقع (الباقى خارجه) أي خارج الوقت (فكلها) أي كل الصلاة الواقعة بعضها هو الركعة فأكثر في الوقت وغير الواقعة فكلها مبتدأ والخبر قوله (أداء) تعالى الواقعة فيه خبر المصنفين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي واداءه مفهوماً ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والقرقيبين

وبقي الجواز الى طالع الشمس والافضل ان يصلي أول الوقت ويحصل بان يشغل أول دخوله بالاسباب كطهارة واستعورية وأذان واقامة ثم يصلي ويستثنى الظاهر فيسن الابرار في شدة الحر يلبس حار لمن يعضى الى جماعة بعيدة وليس في طريقه كن يظلم فيؤخر الشخص حتى يصير للبطان ظلم فانه فقد شرط من ذلك نذر التجهيل ولو وقع في الوقت دون ركعة والباقي خارجه فكلها قضاء أو ركعة فأكثر أو باقى خارجه فكلها أداء

ادراك الر كمة حيث تكون الصلاة كلها مؤداتين ادراك دون الر كمة حيث لا تكون الصلاة مؤداة بل تكون قضاءه وان الر كمة تشتمل على معظم أفعال الصلاة فانه عظم الباقي كالتركيز رايها فجعل ما بعد الوقت تابعاً للر كمة الواقعة في الوقت في الاداء بخلاف ما دون الر كمة ولا تتوهم من هذا جواز التأخير ولا من الوقوع أدامحواراً أيضاً فذلك قال المصنف (لكن يحرم بعد التأخير) أي تأخير الصلاة (عن الوقت حتى) أي لاجل أن (يقع بعضها خارج الوقت من جهل بدخول الوقت) انهم أحدس بيت عظيم وأغبر ذلك وقد أشار المصنف الى تفصيل الجواب بقوله (فأخبره ثقة) أي أمين لم يصب عليه الكذب اخباراً ناشئاً (عن مشاهدته) بدخول الوقت ومثل اخبار الثقة العلم بالنفس فانهم بمنزلة واحدة فجعله قوله فأخبره ثقة عطف على جملة الشرط وهي مسببة عن الجهل المذكور وقوله (وجب قبوله) جواب الشرط أي ووجب على المخبر بفتح الباء قبول خبر الخبر بكسرها عن علم ومشاهدة (أو) أخبره شخص بدخول الوقت اخباراً ناشئاً (عن اجتهاد) لاعتلم فالحار والجور ومنعاني بحذف صفة الموصوف بحذف كما علمت وقول المصنف (فلا) أي فلا يجب قبول خبره وهو جواب بان جهل أيضاً لان المعطوف على الجواب جواب المقدّر بعد أو والمعنى فان كان الاخبار ناشئاً ومصادراً عن الاجتهاد فلا يجب على المخبر بفتح الباء قبول خبر الخبر بكسرهما بل يجب عليه حينئذ الاجتهاد ان قدر عليه بنحو وردت به طاعة وصوت بذلك محرب كاسياني ذلك في كلامه هذا حكم القادر البصر وأما الاعي والبصر العاجز فقد أشار المصنف الى حكمهما فقال (فلا اعني) سواء كان قادراً على الاجتهاد أو لا (أو والبصر العاجز عن الاجتهاد تقليده) أي المجتهد المجز أي جهر كل منهما في الجملة قال النووي ولا عني والبصر تقليد المؤذن الثقة العارف في الغيرة لانه لا يؤذن الا في الوقت أما في الصلوة فكما يخبر عن علم أي فيفتح الاجتهاد مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم ان أدائه عن اجتهاد ولا فلا يجوز أن يقاده وللمجتم والمخبر والمخبر العمل بعرفتهما وليس لغيرهما تقليدهما وقوله (لا القادر عليه) معطوف على العاجز أي ليس للبصر القادر على الاجتهاد تقليد المجتهد (ويجوز) لكل أحد (اعتقاد مؤذن ثقة عارف بدخول الوقت كما قال النووي ولا عني والبصر تقليد الخ) (و) كذلك يجوز اعتقاد صوت (دليل محرب) والمراد انه يجعل ذلك علامة بجهتهما كأن يتأمل هل أذن الله قبل عادته بان كان ثم علامة يعرف بها وقت أدائه المأثم وهذا معنى قولهم اجتهاد بنحو وردت به طاعة فيجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد وليس المراد انه يصلي بمرسوع صوت الله بنحوه فهذا المذكورات تجعل آلة توسبب للاجتهاد بعني انه اذا وجد شيئاً من هذه العلامات اجتهاد هل دخل الوقت أم لا وهل استجمل في الورد أم لا (فان فقد الاعي أو البصر مجتهداً عن علم (اجتهاد) أي كل منهما (يورد ونحوه) كضبطة الثوب والورد كالقرآن مثلاً والدرس ومطالعة العلم والحاصل ان مراتب العلم بدخول الوقت ثلاثة العلم بالنفس وفي معناه اخبار الثقة عن علم وكذلك أذان المؤذن العارف في الصلوة فيفتح عليه الاجتهاد في هذه المرتبة والثانية تقايد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد والثالثة الاجتهاد بتقديم كره من ورد ونحوه فلا يقلد المجتهد مع القدرة عليه وهذا كله محصل ما تقدم ذكره تفصيلاً وقد أشار المصنف الى المرتبة الاولى بقوله سابقاً ومن جهل بدخول الوقت فأخبره ثقة عن علم لان اخبار الثقة والعلم بالنفس في منزلة واحدة وقد أشار الى المرتبة الثانية بقوله سابقاً الملامعي أو البصر العاجز عن الاجتهاد تقليد ما أي المجتهد وأشار الى الثالثة بقوله سابقاً فان فقد الاعي أو البصر مجتهداً بنحو ورد ونحوه الخ وقول المصنف (وان أمكنهما) أي الاعي والبصر (اليقين) بسبب (الصبر) هو غاية في جواز الاجتهاد مع الامكان المذكور وأما مع علمه فيجب عليه ما الاجتهاد ولا تضع الصلاة قبله (فان تخيراً) أي الاعي والبصر في اجتهادهما فلم يظهر له ما ينبغي عليه على دخول الوقت (مهراً) وجواباً (حق بطناً) دخوله بأي شيء كان (فان صلياً) أي كل من الاعي والبصر في هذه الحالة (بلا اجتهاد أعاداً) أي كل منهما

لكن يحرم بعد التأخير عن الوقت حتى يقع بعضها خارج الوقت ومن جهل بدخول الوقت فأخبره ثقة عن مشاهدته وجب قبوله أو عني اجتهاد فلا فلا عني أو البصر العاجز عن الاجتهاد تقليد لا القادر عليه ويجوز اعتقاد مؤذن ثقة عارف ودليل محرب فان فقد الاعي أو البصر مجتهداً اجتهاد بنحو وردت به وان أمكنهما اليقين بالبصر فان تخيراً صلياً حتى يظن انهما صلياً بلا اجتهاد أعاداً

ما صلا وجوبا (وان أصابا) أى وافضى صلاته ما دخل الوقت بلا اجتماع ثم أشار المصنف الى مسئلة  
 مستطردة مع هالان تذكر في شروط وجوب الصلاة وانما ذكرت ههنا لتبيينه خلوها من خصوص أول الوقت من  
 الموانع فقال (وان مضى) على المكلف (من أول الوقت) أى من وسطه (ما) أى زمن أو الذى (يمكنه) أى  
 المكلف (فيه) أى فى ذلك الزمن (الصلاة) أى إبقاها فى ذلك الزمن باخف ما قد در عليه حتى لو كان  
 مسافرا معتقدا رزكه يمن ويمنع ذلك الطهارة التى لا يمكن تقديمها كالتميم وطهارة المسحاضة بخلاف  
 السبي يمكن تقديمها ولم يفعل حتى طرأ عليه ما منعه من فعلها ولم يعزم على فعلها فى الوقت لان الواجب على  
 المكلف بدخول الوقت اما القبول أو العزم عليه وقد أشار الى ذلك الملتزم بقوله (يجزى) أى اتصف بذلك  
 المكلف بالجنون (أو حاض) المرأة أو نفست وقد خرج وقت الصلاة (وجب) عليه (القضاء) لمساكاته  
 فورلا عنه فذوت الصلاة عن وقتها بلا عذر لانه مقصر فى عدم فعلها أول الوقت وعدم العزم عليه (ومتى)  
 فانت المكتوبة أى المقر وضمن الصلوات الخمس (بعذر) كنوم ونسيان (ندب القور فى القضاء) يجزى  
 لبراءة الذمة وخبر الصحيفين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها (وان فانت) الصلاة تخرج  
 وقتها ولم يزلها وتركها (بغير عذر وجب) عليه (القور) فى القضاء (والصوم كالصلاة) فى هذا التفصيل  
 بجامع الضرعية أصالة على كل مكلف أى فتح الباب للمادة الى القضاء عند عدم العذر ويستحب معه  
 (وترأخيه) أى الصوم مبتدأ وقوله (رمضان القابل) متعلق بالمصدر وهو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير  
 وترأخيه أى الصوم بمعنى تأخيره رمضان القابل أى الا تى بعد الذى مضى بغير صوم فيه تفصيل حاصله  
 فان كان التأخير له ذر كرض لا يمكن الصوم معه ثم بعد ذلك حصل التثنا من المرض ندب القور فى قضاءه وان  
 فانت بغير عذر وجب القور فى القضاء فانما أخر الى أن دخل رمضان آخر وجب مع القضاء فدية عن كل يوم مند  
 طعامه وكذلك من أخر لعذر أو مكفه الضابط قبل رمضان القابل ولم يفعل وجب عليه القضاء حينئذ لا على  
 الفور مع وجوب الفدية وفى بعض نسخ المتن يحرم ترأخيه الخ وان كان معهما لكن ينزل على التفصيل  
 المذكور (وندب ترتيب القوائت) من الصلوات كان يقضى الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر (و) ندب  
 (تقديمها) أى القوائت (على الحاضرة) أى صاحبة الوقت محكا كالأداء (الآن يخشى فوات الحاضرة)  
 بخروج وقتها فيجب حينئذ تقديمها على الفائتة للإلتصاف بالحاضرة فائتة أيضا (وان شرع فى فائتة)  
 حال كونه (ظاننا ساعة الوقت) يفتح السين وكسرهما وقد عطف على قوله شرع فى فائتة قوله (فبان ضيقه)  
 عن ادراكها اذا وقد أشار الى الجواب بقوله (وجب) عليه (قطعهما) لادراك الحاضرة صاحبة الوقت  
 كما قال المصنف (وفعل الحاضرة ومن عابها فائتة) من الصلوات (فوجد جماعة) الصلاة (الحاضرة فائتة)  
 حاصله أى شارعين فيها (ندب تقديم الفائتة) حال كونه (منفردا) بها بتحليل لبراءة الذمة (ثم) بعد الفراغ  
 منها (يشرع فى الحاضرة ومن نسي صلاة واحدة) من الصلوات (الخمس و) الحال أنه (لم يعرف عينها)  
 أى ظهر أم غاب عن غيرهما (لزمه) فى براءة الذمة (ان يصلى الخمس) صلوات (وينوى فى كل واحدة)  
 منها الصلاة الفا تفتوا لله تعالى أعلم

### باب الأذان والإقامة

ومن سنن الكفاية وأقل ما تحصل به السنة فى الأذان بالنسبة لاهل البلاد أن يتنشر فى وجهها حتى اذا  
 كانت كبيرة فاذن فى كل جانب واحد فاذن واحد فى جانب فقط لم تحصل السنة الا لاهل ذلك الجانب دون  
 غيرهم ويجوز فى ذال الأذان الكسر فيقال فيه الاذنين والتأذين بالذال الهجاء والاصل فيه قوله تعالى  
 واذا ناديت الى الصلاة وخبر الصحيفين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم اذكم وليؤنتمكم أكبركم والاذان

وان أصابا وان مضى  
 من أول الوقت ما يمكنه  
 فيه الصلاة يجزى أو  
 حاضرت وجب القضاء  
 ومتى فانت المكتوبة  
 بعذر ندب القور فى  
 القضاء وان فانت  
 بغير عذر وجب  
 القور والصوم  
 كالصلاة وترأخيه  
 لرمضان القابل  
 وينسب ترتيب  
 القوائت وتقديمها  
 على الحاضرة الآن  
 يخشى فسوات  
 الحاضرة وان شرع  
 فى فائتة نظا ناسعة  
 الوقت فبان ضيقه  
 وجب قطعها وفعل  
 الحاضرة ومن عليه  
 فائتة فوجد  
 جماعة الحاضرة فائتة  
 ندب تقديم الفائتة  
 منفردا ثم شرع فى  
 الحاضرة ومن نسي  
 صلاة من الخمس ولم  
 يعرف عين الزمة  
 أن يصلى الخمس  
 وينوى فى كل  
 واحدة

### باب الأذان والإقامة

لغة الاعلام وشراذك مخصوص يعلم به دخول وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدر أقام وهي لغة  
 كالاذان والاقامة من خصوصيات هذه الامة كما قاله السيوطي وشراذك أى الاذان والاقامة في السنة  
 الاولى من الهجرة كما في حش (وهما) أى الاذان والاقامة (سنتان) أى على الكنية لمواظبة السلف  
 والخلف علمنا ما فاذن فعلهما أحد الناس سقط الطلب على سبيل السنة عن أهل البلد اذا كانت صغيرة وقد  
 علمت حكم الكبيرة قبل هذا ولا يطلبان الا في الصلوات المكتوبات) أصالة ولا يطلبان غيرها كما عبيدين  
 والاستقام والاكسوفين بل يتأدى لما ذكره في الصلاة جامعة ولو عبر المصنف بالام بدل ليكن أولى  
 لان في النظرية والصلوات المكتوبة ليست طرفا للطلب الاذان والاقامة بل يطلبان لاجلها الا أن يقال ان  
 في ليست النظرية بل هي في هذا المقام السببية فتفيد حينئذ ما تفيد الام من التعليل والله أعلم ويطلبان  
 لكل قرينة (حتى المنفرد) عن الجماعة (و) يطلبان (لجماعة ثانية) بعد فراغ الجماعة التي اذن  
 وأقيم لها وطلب منهما لاجل حصول الإجمالة هي مصورة (بحيث يظهر الشعار) جمالى البلد الكبيرة  
 والصغيرة (والاذان أفضل من الامامة) كما صرح به المناهج وغيره وقال شيخ الاسلام وهما أى الاذان  
 والاقامة أى مجموعهما والمراد بالمجموع كل واحد منهما منضمما الى الآخر وهذا أى على ما قال المراد  
 بالمجموع كل واحد على انفراد كالشيخ عش والاولى عبارة الشورى وقد استظهرها شيخ الجبري  
 حيث قال والنظار أن هذا أى تكرر الشارح في عبارة أخرى فقال ان العقدان الاذان وحده  
 أفضل من الامامة وهي أى الامامة أفضل من الاقامة وقد أشار المصنف الى قول ضعیف بان الامامة  
 أفضل حيث قال (وقيل عكسه) أى عكس قوله والاذان أفضل وانما كان الاذان أفضل منهما لقوله صلى  
 الله عليه وسلم المؤذنون أطول أعناقهم الاقامة أى تكرر جاءه راجى الشئ بعد عقده اليه وانما واطب  
 النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الامامة ولم يؤذوا الاشتغال بمهمات الدين التي لا يقوم غيرهم  
 فيها مقامهم ولهذا قال رسول الله لا خلاف لأذن وكون الاذان أفضل لا ينافي أن أفضلية على الفرض وهو  
 الامامة لانها فرض كفاية لان النسبة قد تفضل الفرض كد السلام مع أعدائه وقد بين كيفية الاذان من  
 جهة رفع الصوت وعدمه فقال (فان أذن المنفرد في مسجد صليت فيه) أى في المسجد (جماعة) قال في  
 الروضة كصلها وانصرفوا والمجد ليس بقيد غلها بالباطل والمدرسة حينئذ لم يرفع ذلك المنفرد الذي أراد  
 الصلاة في المسجد الموصوف بعد ذكر (صوته) بالاذان خوفا من الاشتباه بدخول وقت صلاة أخرى سيما في  
 يوم الغيم (والا) أى وان صلى المنفرد في غير المسجد أو صلى في المسجد ولم يرفع فيه جماعة فان شرطية مدغمه  
 في لا النافية وجواب الشرط قوله (رفع) حينئذ صوته بالاذان لا تنفاد المجدور المتقدم (وكذا الجماعة  
 الثانية) اذا صليت بعد الجماعة الاولى في المصلى (لا يرفعون صوتهم) القياس لا ترفع صوتهم اعتبارا  
 بظواهر اللفظ فانه مؤثت ولكن راعى المعنى أى هؤلاء لا يرفعون صوتهم كالمفرد لما صرح من خوف  
 الاشتباه المتقدم والدليل على سنية رفع الصوت للمفرد وللجماعة الاولى ما رواه البخاري عن عبد الله بن عبد  
 الرحمن بن ابي صهبة ان ابا سعيد الخدري قال لاني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنم أو في  
 باديتك فاذنت الصلاة فارتفع صوتك بالتدافع فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا يشهد له  
 يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أى سمعت ما قلته لك بخطاب لي ويكني في أذان المنفرد  
 اجتماع نفسه بخلاف اذان الاعلام (ويسن لجماعة النساء الاقامة دون الاذان) ومثل جماعتهم المنفردة  
 وكذلك الخنثى يسن له الاقامة لا الاذان وكذلك الواجب مع الاناث فالجواب ان الخنثى يقيم لنفسه وللاناث  
 والاثني تقيم لنفسهم وللاناث ويستمع اقامة الخنثى مثله وللرجال واقامة الاثني للخنثى وللرجال والجماعات  
 الاقامة لغير الله كدورون الاذان لانها الاستنهاض الحاضر من فلا يحتاج الى رفع صوت والاذان للاعلام

وهما سنتان في  
 المكتوبات حتى  
 لمنفرد وجماعة ثانية  
 بحيث يظهر الشعار  
 والاذان أفضل من  
 الامامة وقيل  
 عكسه فان أذن  
 المنفرد في مسجد  
 صليت فيه جماعة  
 لم يرفع صوته والا  
 رفع وكذا الجماعة  
 الثانية لا يرفعون  
 صوتهم ويسن  
 لجماعة النساء اقامة  
 دون الاذان

أى اعلام الغائبين فيحتاج الى الوقوف والمرأة يخاف من رفع صوتها الفسحة ومنهله الخشبي في ذلك لا - قال انه  
 اني فاذا اذن الخشبي أو الأنا للفساء بقدر ما يسهل من لم يكرهه وكان ذكر المحض او ان يدعى ذلك فيكرهه أو يحرم  
 ان يخيف من صوتهما الفسحة ان كان هناك اجنبى (ولا يؤذن) (بالصلاة) (الفاتحة) (في) (المذهب) (الجديد) (للإمام  
 الشافعي) هو ما قاله بصريح العمل عليه الا ان في بعض مسائل كتمه د وقت المغرب الى مغيب الشفق  
 الاجر فان العمل فيه على القديم الذي اقره في بعد ادوم مثل الفاتحة فواته تعدد وقيد الجدي حديث أبي  
 سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم فانه يوم الخندق الظهر والعصر والمغرب فدا عبلا لا فاهه فاقام الظهر  
 فصلاها ثم اقام العصر فصلاها ثم اقام المغرب فصلاها ثم اقام العشاء فصلاها رواء الشافعي واجد في  
 مستندهم ما يساند صحيح كقوله في شرح المذهب (ويؤذن لها) أى للصلاة الفاتحة (في) (المذهب) (القديم)  
 (وهو) (القول) (الظاهر) وبه قال الاثمة الثلاثة لحديثه صلى الله عليه وسلم اقره في بعض مسائل كتمه د وقت المغرب الى مغيب الشفق  
 حتى طلعت الشمس فسار وحق ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم اذن بلال بالصلاة صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم ركعتين ثم صلى صلاة العشاء ويستدل أيضا القديم بما في المذهب بحديث ابن مسعود في قصة الخندق  
 وفيه فاهه بلالا فاذا ثم اقام صلى الظهر ثم اقام صلى العصر الى آخره رواء الترمذي وفيه زيادة علم بالاذنان  
 على الحديث السابق في القصة المذكورة فقد قدم عليه ثم ظهر انه منقطع فان الراوى عن ابن مسعود وهو ابن  
 ابوعبيدة لم يسمع منه كقوله الترمذي اصغر منه فقدم الاول عليه في الجديد وانما كان القديم اظهر لان قصة  
 الوادي بعد قصة الخندق (فان قاتته) أى المسكن (صاوات) متعددة واراد ان يوالى منها بان يصلها متواليه  
 (لم يؤذن لمابعد) الصلاة (الاولى) من هذه الصاوات التي صلاها متواليه قطعاً بالاختلاف (وفي) الصلاة  
 (الاولى) (الاخلاف) حاصل وقام وجوده فالاخلاف متداوخر وفي الاول خبر مقدم وهو انه لا يؤذن لها بناء  
 على ان الاذان للوقت وقد فات بخروجه وهو خلاف المذهب وهو ان الاذان حق للقرينة  
 لا للوقت فالقياس انه يطلب الاذان لكل قرينة من هذه الصاوات التي والاها ولكن مواها جمعها على ان  
 واحد صحتها كالصلاة الواحدة والاولى للصنف ان يقيد بالموالات لان عدم الاذان لغیر الاول مقدما بالتوالي  
 ثم كلامه فيها ما مر بذلك حيث قال لم يؤذن لمابعد الاول فالظاهر منه انها متواليه قال في فتح الوهاب فان لم  
 يوال بعد تنقيده بالموالات لا يكف لغیر الاول الاذان لها بل لا بد من الاذان لكل صلاة - تنقيده السنة أو  
 والى بن فاتحة وحاضرة لم يدخل وقتها قبل شروعه فكذلك أى يطلب الاذان للعاشر عند دخول وقتها ولو  
 في أثناء الفاتحة أو دخل وقتها بعد فراغه من اذان الفاتحة (ويقسم المصلى) (لكل) صلاة (واحدة) من هذه  
 الصاوات (وألفاظ الاذان والاقامة معروفة) مشهورة فلذلك تركها المصنف وأعرض عن بيانها ولا بأس  
 بذكرها للتبريد بها فاما اللفاظ الاذان فهي - شئ منى الا التكبير وله فاربوع والاتوا تسبيد آخر فواحد  
 وألفاظ الاقامة فرادى الا التكبير الاول والاخير فهو شئ منى واللفظ قد قامت الصلاة فانه يؤذن به  
 مرتين فالاقامة احدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسبأ (ويجب) على المؤذن والمقيم  
 (ترتيبهما) أى ترتيب ألفاظ الاذان وألفاظ الاقامة هكذا في بعض النسخ بضم التنبيه فيكون راجعا الى  
 الاذان والاقامة وفي بعض النسخ بلا تنبيه فيكون الضمير راجعا الى اللفاظ المذكورة سابقا وكلا  
 النسختين صحيح والمراد بالوجوب في كلامه الشرط أى يشترط في - صول السنة ذلك ولا يشترط لهامانية بل  
 بل الشرط عدم الصارف فلان انه يؤذن أو يقيم للظهر فكانت العصر صحيح كل من الاذان والاقامة ثم  
 ان المصنف ترك شرط الولاو المناسيد كرهه ليسل التفرع في قوله (فان سكت) بين كل من اللفاظ  
 (أو تكلم في أثناءه) أى أثناء كل منهما أى الاذان والاقامة والمناسيب قوله ترتيبهما على ما في بعض النسخ  
 ان يقول في أثناءهما والمعنى انه سكت بين اللفاظ لماسكوتا (طويلا) أو تكلم بينهما بكلام كثير وقول

ولا يؤذن للفاتحة في  
 الجديد ويؤذن لها  
 في القديم وهو الظاهر  
 فان فاتته صاوات  
 لم يؤذن لمابعد  
 الاولى وفي الاولى  
 الخلاف ويقسم لكل  
 واحدة وألفاظ  
 الاذان والاقامة  
 معروفة ويجب ترتيبهما  
 فان سكت أو تكلم  
 في أثناءه طويلا

المصنف بطل أذانه) جواب للشرط لخاتمة الواجب أي الشرط وهو الولا المقدور ومثل الأذان الإقامة في ذلك ولم يذكر المصنف محترزا للترتيب وهو أن يأتي بالكلمات مترتبة أن يبدأ بالتكبير فيهما ما غيرهما من الشهادتين بعده ثم لم يجعل في المصنف هذا الترتيب بان قدّم المؤخر وأخر للقدم فلا بعدهما وإذا لم يكن وبطل أذانه (فلا) تأتلف أي الأذان ومثله الإقامة والقيام فبطل أذانهما فإفراد الأذان بهما فبطل أذانهما باعتبار المذكور وما بطريق القيام على الأذان أي تقاس الإقامة على الأذان في عدم الاعتداد بها حينئذ يجامع الشرطية في كل منهما وحديث يكون في كلام المصنف كفاة لأن المصنف قد أتى بالثبوت أولا على ما تقدم فلذلك حتمنا إلى هذا التأويل وبعبارة فتح الوهاب بشرط قيم ما ترتيبه ولا المخرج هذا حكم طول الفصل (وان قصر) الفصل بين الكلمات أي كلمات الأذان والإقامة (فلا) أي فلا يبطل كل منهما بل يعتد بهما ولا يحتاج إلى استثنائهما (واقول ما يجب) أي يحصل في سنة الأذان والإقامة هو (ان يسمع نفسه) (هما) (ان اذن وإقام لنفسه) (وان اذن وإقام لنفسه) (وجز) أي شرط في حصول سنتيهما وسقوط الطل (السمع) (السمع واحد جمعهما) أي جميع الأذان وجميع الإقامة وسرير السمع دون السمع لأنه لا يكفي السمع بالقوة بخلاف ما يأتي في الخطبة من الاستثناء بمجرد السمع بالقوة من الجميع لأن المقصود من الأذان إعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة فإنه حضري بالسمع فاكفي منه بالسمع بالقوة ثم ان قول المصنف يجب سماع وسمع واحد المصنف مضاف إلى مقوله الأول بعد حذف الفاعل وجعلهما هو الله والشافعي والتقدير يجب سماع المؤذن أو المقيم واحدا من الناس بالفعل يسمع جميع الفاظ الأذان والإقامة وحديث يحصل أصل السنة بمعنى سقوط الطل بالسمع المذكور ويكال السنة بان يرفع صوته طاقته بلا مشقة ومع ذلك لم يسمع من البلد الاجاب لم يسقط الطل عن غيرهم (ولا يصح الأذان قبل دخول الوقت) لصلاته لا للإعلام به فلا يصح قبله لأنه على الوقت والمعدة بخلافه وأنه لصلاته بدليل الأذان لثبوتها (الا) الأذان بصلاته (الصحيح) أي الحال والشأن (يجوز أن يؤذن لها) قبل دخول وقتها المعروف وهو طوع الفير وذلك (أنه نصف الليل) والاصل فيه خبر الصحيحين أن لا يؤذن قبل فلكوا وشر واحد حتى تسعوا اذان ابن أم مكتوم أي فاذنه علم على الوقت الذي يتبع فيه الكل ولعل بتمام أذانه ينضح الفير والمراد أن يقرأ سماع اذان ابن أم مكتوم اه من القسطلاني في البصائر (ويذهب) للأذان والإقامة (الطهارة) يذهب أيضا (القيام) أي قيام المؤذن والمقيم لخبر الصحيحين بالليل ثم قدانولانه يبلغ في الإعلام (و) يسمن في حال الأذان والإقامة (استقبال القبلة) لأنهم أشرف الجهات ولأن توجهها هو المقبول سابقا وخلفا (و) يذهب (الالتفات) حال الأذان والإقامة (في السبعين) وهما مخوضتان من قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح اختصارا (في) الميعلة (الأولى) وهي حي على الصلاة يلتفت (يمينا) في الميعلة (الثانية) يلتفت (شمالا) وقدين المصنف معنى الالتفات بقوله (فيا ولي عهده) أي فخيرهما (ولا يجوز صدره) عن القبلة (و) لا ينقل (قدميه) عن مكانهما لأن لا كان يفعل ذلك في الأذان ~~ك~~ في الصحيحين وقس به الإقامة واختص الالتفات في السبعين لأنهم ما خطب آدمي كالسلام من الصلاة بخلاف غيرهما (ويكره) الأذان (للمحدث وكراهة الجنب أشد) من كراهة المحدث لأن الجنب أظلم (و) كراهة ذلك (في الإقامة أعظم) منها في أذان كل منهما القرب من الصلاة (و) يذهب للمؤذن (أن يؤذن على موضع عال) كشارة مثلا (و) يذهب كونه (يقرب للمحدث) يذهب (ألا يجعل أصبعيه) أي أظفلهما (في صمانيه) لأنه أجمع الصوت وبه يستدل الأصم والبعيد على كونه أذانا (و) يذهب (أن يرتل الأذان ينادي فيه وأن يردد كل كلمة من كتابه بصوت الأتكبير فيجمع فيه بين كل تكبيرين بصوت الألامر بذلك في خبرنا كما (و) يذهب (أن يردد الإقامة)

بطل أذانه فليست تأتلف  
وان قصر فلا واقول  
ما يجب ان يسمع نفسه  
ان اذن وإقام لنفسه  
وان اذن وإقام لجماعة  
وجب سماع واحد  
جميعهما ولا يصح الأذان  
قبل الوقت الا الصبح  
فانه يجوز أن يؤذن  
لها بعد نصف الليل  
ويستحب الطهارة  
والقيام واستقبال  
القبلة والالتفات في  
السبعين في الأولى  
يمينا والثانية شمالا  
فيا ولي عهده ولا  
يجوز صدره وقدميه  
ويكره للمحدث  
وكراهة الجنب أشد  
وفي الإقامة أعظم  
وأن يؤذن على  
موضع عال ويقرب  
المحدث وأن يجعل  
أصبعيه في صمانيه  
وأن يرتل الأذان وأن  
يدرج الإقامة



أى يسرع فيها مع بيان حروفها فيجمع بين كل كلمتين منها بصوت الالكامة الأجنبية فيفسر دها بصوت  
 (و يشترط كون المؤذن مسلماً) ومثله المقيم في ذلك وانما لم ينسج عليه العلم به من لان مباشر في الأذان شرط  
 في الأقامة وان ذلك قال في المنهج ويشترط في مؤذن ومقيم اسلام (و) شرط كونه (عاقلاً) كونه (عزاً)  
 (و) كونه (ذكراً) أن للرجال هذه شروط أربعة كما تكون للمؤذن تكون للمقيم أيضاً كما كانت فلا يصح  
 أذان ولا إقامة من كان ويحكم بالالامه إذا أتى به نطقه بالشهادتين إلا ان كان عسيراً ولا يعتد بإذنه إلا  
 ان أعاده ثانياً والعيسوي هو من طائفة من اليهود يفسون إلى أى عيسى اسحق بن يعقوب الإسماعيلي كان  
 يعتقد ان محمداً أرسل إلى العرب خاصة تسكيب قوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا باللسان قوم ولا يصح  
 أذان ولا إقامة من يجنون ولا من غيرهم لان الأذان والإقامة كل منهما عبادات لله تعالى لا يسميها الله تعالى  
 بهما من امر أو خشي لرجل وقول المصنف ان أذنتل رجل هو قيد في الذكورة فقط وفيه موهمة تفصيل  
 وهو ان كان المؤذن امرأة النساء ولم يكن ذلك من ينسجهم من الجانب جازله ذلك ان كان بقدر ما سمع  
 ولم يكره وكان ذكراً فله وان رفعت صوته مع حضرة الأجانب حرم عليها ذلك والإقامة تشمل الأذان في ذلك  
 (ونذب كونه) أى المؤذن (حراً) كونه (عبدلاً) أى في الشهادة فلا يصح من رقيق وفاسق اعتباراً بكامل  
 السيرة وأما أصل السنة فلا يشترط فيه عدل الشهادة بل يكفي فيه عدل الرواية وحديثه بكرة أذان كل من  
 الرقيق والفاسق والصبي لعدم العدالة المذكورة ولا ينعى مظنة الخطأ أو الخطيئة والتغيب فيه ما لم يتغير به  
 المعنى والأحرار بل كثير منهم فليتنبه لذلك قاله صاحب التحفة والمراد من التطييع والتغيب تحديد الأذان  
 والنظر به (و) نذب أيضاً كونه (ربياً) أى على الصوت لأنه أبلغ في الأعلام (و) كونه (حسن الصوت)  
 لأنه أبعث على الإجابة بالخوض وحسن الصوت مغاير للصوت أو ما قول المصنف (من) فأقرب مؤذن النبي صلى  
 الله عليه وسلم فهذا لا يكون إلا في زمانه صلى الله عليه وسلم أو بعده ان وجد ذلك وأما في زماننا فهو  
 سنة أقبح من ثبائه وثان فهو مفقود (و يكره) أى الأذان (للا عي) وحده لأنه رافع لفظ في الوقت وأما  
 مع غيره فقد أشار إليه المصنف (الآن يكون معه) رجل (بصير) يخبره بدخول الوقت كما كان بلال يترقب  
 دخول وقت الصبح فإذا علم دخول الوقت أخبر ابن أم مكتوم بذلك فلا يكرهه الأذان حينئذ (و) نذب  
 لسماعه أى المؤذن ومثله المقيم (ولو) كان ذلك السامع (جسداً) كانت المرأة السامعة (حائضاً) أو فسفاً  
 وهذه الغاية للرد على من قال ان السامع اذا كان بهذا المثابة لا يجب كالامام السجكي فإنه قال ان الجنب  
 والجائض لا يجبان وقال ولله لا يجب الجنب ويجب الجائض لطول أمدها تسكيب قوله صلى الله عليه  
 وسلم كرهت أن أذكركه إلى الآن لا على ظهر فلو كثر المؤذنون قال ابن عبد السلام يجب لكل واحد ما جابه  
 لتعدد السبب واجابة الاول أفضل الا في الصبح والجمعة فهما سببان لانهم مشروعان فإذا أدنوا معاً حتى  
 اجابة واحد منهم ولا تسن اجابة المؤذن في أذان المولود ولا اذا قوت الغيلان ولو حتى الخنثى ألقاها  
 الإقامة أجبني حتى ودليل سن الاجابة ما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم انهم المؤذن يقولوا مثل  
 ما يقول ثم صلوا على وقد علمت سابقاً ان المقيم مقاس على المؤذن في ذلك (و) لو كان السامع مستغلاً  
 (في قراءة) لقرآن وذكر المصنف نائب فاعل ينذب بقوله (أن يقول) أى ذلك السامع (مثل قوله) أى  
 المؤذن أو المقيم كما مر وقوله (عقب) ظرف متعلق بمحذوف أى يقول ذلك عقب كل كلمة يقولها المؤذن  
 من أول التكبير إلى الحمد عشرين وأما ما فقد أشار إلى يقول السامع عقبه ما عاها حيث قال (و) يقول في  
 (الحية لئين) أى عندهما ما وافرأغه من كل واحد منهما (لاحول ولا قوة إلا بالله) وذلك لقوله في خبر  
 مسلم وإذا قال حي على الصلاة قال أى ساهمه لاحول ولا قوة إلا بالله وإذا قال حي على الفلاح قال أى  
 السامع لاحول ولا قوة إلا بالله أى لاحول عن معصية الله إلا بالله ولا قوة على طاعته إلا بجموعته وروى

ويشترط كون  
 المؤذن مسلماً  
 وعاقلاً وعزاً وكذا  
 ان أذن للرجال  
 ونذب كونه حراً  
 وعدلاً وصيناً وحسن  
 الصوت من أقارب  
 مؤذن النبي صلى  
 الله عليه وسلم  
 ويكره للإعي إلا  
 أن يكون معه بصير  
 وينجب لسماعه  
 ولو جسداً  
 وفي قراءة أن يقول  
 مثل قوله عقب  
 كل كلمة وفي  
 الحديثين لاحول  
 ولا قوة إلا بالله

الطبراني بسند صحيح قاله ثقات الا واحد اختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيثمي لا يعرفه ان المرأة اذا اجابت  
 الاذان والاقامة كان لها بكل حرف ألف صدقة وللرجل ضعف ذلك قاله الجيزي نقله عن شرح  
 ابن حجر ولا يخفى ان قياس القيم في ذلك ولو قال المؤذن عند نزول المطر الاصل او في رحا لكم بدل حي على  
 الصلاة الخ فليسا على القياس على الجملة ان يقول السامع لاحول ولا قوة الا بالله يجامع الطلب في كل (واذا قال)  
 المؤذن في الصبح أي الصبح المسمى بالنطق (الصلاة خیر من النوم) فيقول له اسمع (صدقت وبررت) فجملة  
 قوله الصلاة خیر من النوم في محل نصب مقول للقول الذي أشرت اليه وهو الواقع بعد اذ وجهه قوله صدقت  
 وبررت في محل نصب مقول للقول المفهوم من كلام المصنف سابقا وقد صرح به في صحيح المبتدى وجهه  
 فيقول السامع مع جملة قوله صدقت الخ لا محل لها من الاعراب بخواب اذا المقدرة قبل القول الاول  
 ويقول السامع ذلك مرتين لخبر ورد فيه قال ابن الرفعة وبررت بكسر الراء بصرت ذابراى خبر كثير وقد  
 أشار المصنف لما يقول الشخص اذا سمع لفظ الاقامة فقال (وفي كلتي الاقامة) أي قول المقيم قد قامت  
 الصلاة وقد قامت الصلاة يقول السامع (أقامها الله وأقامها ما دامت السموات والارض وجعلني من  
 صالحى أهلها) أى من أهلها الصالحين فهو من إضافة الصفة للوصف وحذفت النون من صالحى  
 للإضافة وهي على معنى من وذلك لوروده في خبر أي داود او القياس ان يأتي به مرتين هذا اذا كان السامع  
 خاليا من موانع الاجابة فان كان هناك مانع قد أشار اليه المصنف بقوله (فان كان) السامع وقت ذلك (مجمعا)  
 أي متلبسا بالجامع (أو) كان (داخل على) بيت (الخلا أو) كان (مصليا) أي متلبسا بالصلاة (أجاب)  
 حينئذ المؤذن أو المقيم (بعد فراغه) من هذه الاعذار لاند في حال الجامع بكسر الكلام وفي حال دخول الخلا  
 كذلك لانه لا يجوز ذكر كرام الله واسم الله ورسوله فيه وفي حال الصلاة مشغول بها وهي أهم منه وقد ذكره  
 اجابة المؤذن وهو في الصلاة ثم تنوع اذا استملت على خطاب كصدقت وبررت لانه خطاب آدمي يبطلها  
 (ويندب للمؤذن) ولتقديم (و) يندب (لسمعه) أي لسماع كل من المؤذن والمقيم بعد فراغه أي فراغ كل  
 منهما من الفاظ الاذان والاقامة (ذكر الصلاة) أي ذكر السلام (على النبي صلى الله عليه وسلم) وذلك  
 نظير ما سمع اذا سمع المؤذن فقلوا مثل ما يقول ثم صلا على ويقاس بالمؤذن المقيم كما علمت ويقاس بالسامع  
 فيه غيره من ذكر (ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة أي الاذان والاقامة وسمى الاذان والاقامة بالدعوة لان  
 فيها دعاء الى الله أي اجابة له أي لما أمرنا به من الايمان بالصلاة على وجه التكامل وقد وصف المصنف هذه  
 الدعوة بقوله (الثامنة والصلاة القائمة أتسببنا محمودا صلى الله عليه وسلم الوسيلة) أي أعطها ايها  
 (و) أعطه ايضا (الفضيلة) وابعثه مقام محمودا الذي وعدته) والثامنة السالمة من تطرق نقص اليها والقائمة  
 التي استقامت والوسيلة منزلة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعت في فصل القضاء يوم القيامة لانه يحمد  
 فيه الاولون والآخرين وقال تعالى عسى أن يهلك ربك مقام محمودا قال النبي صلى الله عليه وسلم من  
 قال ذلك حلت له شفاعتي يوم القيامة رواه البخاري والذي منصوب بدلالة ما قبله أو بقرينة أعني أو مرفوع  
 خبر المبتدأ المحذوف وعطف الفضيلة على ما قبلها من عطف الهيئات أو من عطف العام وقيل الوسيلة  
 والفضيلة قيتان في أعين اهلها من أولئك من ضاع يسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله والاخرى  
 من ياقوتة صفة ما يسكنها ابراهيم وآله قال عرش على الرمي ولا ينافي سكنى ابراهيم في هذه مسألة صلى الله  
 عليه وسلم لها على هذا الجواز ان يكون هذا السؤال لتخريج ما وعده من انهم آله ويكون سكنى ابراهيم  
 وآله فهم ان قبله صلى الله عليه وسلم قاله الجيزي على فتح الواو وبفيه وقته فتأمل وما تقدم من تفسير  
 المقام المحمود بمقام الشفاعت هو ما عليه اجماع المفسرين كما قاله الواحدى وقيل شهادة لانه وقيل اعطاؤه  
 لواء الجديوم القيامة وقيل غير ذلك وقائمة العام بذلك مع ان الله وعده عليه طلب الدوام والاشارة لتدب دعاء

واذا قال الصلاة خير  
 من النوم صدقت  
 وبررت وفي كلتي  
 الاقامة أقامها الله  
 وأدامها ما دامت  
 السموات والارض  
 وجعلني من صالحى  
 أهلها فان كان مجامعا  
 أو داخل على الخلا  
 أو مصليا أجب بعد  
 فراغه ويندب  
 للمؤذن واسمعه  
 بعد فراغه ذكر  
 الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 ثم يقول اللهم رب  
 هذه الدعوة الثامنة  
 والصلاة القائمة  
 أتسببنا محمودا  
 صلى الله عليه وسلم  
 الوسيلة والفضيلة  
 وابعثه مقام محمودا  
 الذي وعدته

الشخص لغیره ويجوز ان يكون ناطها شرقة وعظم نثرته أو لا يصل النوب والله تعالى أعلم والمنافرغ  
المصنف مما يطلب الصلاة قبل الدخول فيها وهو الاذان والاقامة شرع الآن فيما يطلب لها في حال التلبس  
بها وهو شرطها فقال

### باب طهارة البدن

باب طهارة البدن  
والنوب وموضع  
الصلاة

وطهارة البدن  
والملبوس وان لم  
يقرك بمركته وما  
يسمها وموضع  
الصلاة شرط لصحة  
الصلاة فلو قبض  
طرف جبل أو ربطه  
معه وطرفه الآخر  
مذبل بنحس لم تصح  
صلاته ولو بنحس  
بعض بساط ففصل  
على موضع طاهر  
منه وتحرك الباقي  
أو على سريره قوائمه  
على نحس وهو  
يقرك بمركته  
صحت صلاته  
والخاصة غير الدم  
ان لم يدركها طرف  
به نفي عنها وان  
أدركها لم يعف عنها الا

(و) طهارة (التوب) طهارة (موضع الصلاة) أي الموضع الذي يصلي الشخص فيه وهذا شرط من شروط  
الصلاة ومما ينفذ كبرية شرطها في أبواب متفرقة ولو جمعها في باب واحد كإفعل غيره. كان أسهل  
وأخصر وأنسب وانما جمع الثلاثة الأول في باب واحد للنسبة بينها وهي الطهارة في كل وجعل ستره لضرورة في  
باب واستقبال القبلة في باب اهتماما بشأنها حيث ترجم لها بالباب وقدم الطهارة عليها لآثارها أعظم شروط  
الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ولا تصح الصلاة بدونها بخلاف ستر العورة فان  
الصلاة تصح عند العجز عنها بغير إعادة وكذلك استقبال القبلة فإنه يسقط في حائض في شد الخوف وفي  
الثالثة في السفر (وطهارة البدن) هي وما بعد هامتها وانخره وقوله لا في شرط لصحة الصلاة ولو قال  
فطهارة بالفاء لكان أنسب لأن المقام للتفريع وقد يقال ان الواو تأتي للتفريع وان كان قليلا لكن المصنف  
يستهمله كثيرا (و) طهارة (الملبوس) وان لم يقرك أي الملبوس (بمركته) أي المصلي يعني يشترط طهارة  
الملبوس سواء تحرك حركة المصلي أم لا فهو غاية في طهارة الملبوس (و) طهارة (ما عساهما) أي البدن  
والملبوس أي يشترط طهارة ما لا يجمعهما المصلاة المذكورة فان حاذها ما يدون للماسة كان حاذي صوره  
في حال سجود نجاسة مع عدم المصلاة لبشر (و) طهارة (موضع الصلاة) أي موضع الوقوف فيها وقدم  
ان قول المصنف وطهارة البدن وما عطف عليه مبتدأ وانخره قوله (شرط لصحة الصلاة) أي يشترط لصحة  
الصلاة طهارة كل واحد مما ذكره شرط مصدر بخبره عن المذكر والمؤنث فقط ما يقال انه لم يفصل المطابقة  
بين المبتدأ وانخره والمبتدأ وان كان متعددا باعتبار المضاف اليه لكنه واحد باعتبار المضاف (فلو قبض)  
المصلي (طرف) نحو (جبل) كجماعة أو ربطه معه (والحال ان) (طرفه) الاخر متصل بنحس (وان لم تحركه  
بمركته وقد أشار الى جوابه بقوله (أن تصح صلاته) لانه حامل متصل بنحس فكانه حامل له فلا يبشر جعل  
طرفه تحت رجله وان تحرك بمركته لعدم جملة (ولو تنحس بعض بساط) وهو ما يفرش في الأرض للجلوس  
عليه وبذلك الحصر والخسفة الكبيرة وهي المسوجة من خوص جريد النخل وهي في أرض الخجاز كثيرة  
أي والبعض الآخر لم تصل اليه النجاسة وقد فرغ المصنف على اليه من الآخر الذي لم تصل اليه النجاسة  
فقال (فصل) الشخص (على موضع طاهر منه) أي من ذلك البساط (وتحرك الباقي) وهو موضع النجاسة  
وقول المصنف ولو تنحس أي بشرط وسأقي جوابه بالجملة (أو) صلى الشخص (على سريره قوائمه) أي قواعد  
التي يتربك هو أي أسر بمنها موضوعه على نحس (هو) أي المصلي (يقرك بمركته) أي السرير الذي  
وضعت قوائمه على النجاسة وهذا أي قوله أو صلى الخ شرط آخر وجوابه ما قوله (صحت صلاته) أي صلاة  
كل من صلى على طرف البساط الطاهر ومن صلى على سريره قوائمه على نحس وذلك لما مر وهو أنه غير حامل  
للنجاسة ففرغ من جوابه لوجه مستعجم في الصلاة بطلت الصلاة في الأصح ألا حاجة الى جملة في مقابلة يقول  
لا يطل للعقود عن محل الاستجمار ويبقى عن محل استجمار في صلاة رخصة وكذا عملا لا فاه من البدن  
والنوب ولو ركب بوجاهة ولا يضر غرق المحل وسيلانه (والخاصة غير الدم) فيها تفصيل أشار اليه بقوله  
(ان لم يدركها طرف) أي بصريح الحديث لو تأمل فيها لم يدركها كقطرة بول صغيرة جدا فهذه النجاسة  
الموصوفة بهذه الصفة (يعني عنها وأدركها) أي الطرف المذكور بان كانت كبيرة (لم يعف عنها الا) أنهم

تسبحوا في القفو (عن دم) فهو (براغيث) كدمليل وجروح كاسياقي ثم اندم البراغيث رثبات تصمها  
 من بدن الانسان وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره (و) يعني (عن دم قبل) وان اخلط بغيره  
 وبضر اختلاطه بقشرة غيرها ويعني عن الصبيان وهو يبيض القمل ولومينا الشفة الاحتراز عنه قال ع ش  
 على الرمي بقى انه اذا مرث القملة بين أصابعه هل يعني عن الدم حينئذ أولا والا قرب عدم العقول وكثرة  
 تحاطة الدم للجلد والمرث والقمل لئلا يفر كها به أصابعه ويختلط الدم بالجلد (و) يعني عن (غيرهما) أي  
 غير دم البراغيث ودم القمل حال كون ذلك الغير كائنا (بما) أي من حيوان (لا نسله) أي لذلك الحيوان  
 (سائله) أي دم سائل فالتقص هنا يعني الدم وذلك كذباب وغل وعقرب وزبور وهو الدور الذي هو أكبر  
 من القملة ولدغته فوق الدغمة أو أقل من لدغة العقرب وهو معروف مشهور ويعني عن ونيم الذباب وهو روثه  
 في الثوب والبدن (فبقي عن قليله) أي قليل ماذ كر (و) عن (كثيره) وقوله (وان انتشر) ماذ كرم الدم  
 وغيره (و) بواسطة (عرق) فهو غاية في القفو عن جميع ما تقدم ويصح ان تكون ان شرعية والجواب  
 بخوفه مدلول عليه بما تقدم أي وان انتشر ذلك الدم وغيره فانه يعني عنه لعموم البلوى بذلك وقوة كلام  
 الرازي في الشرح تعطى تصحيح العفو في كثير دم البراغيث كما تحبب في أصل الروضة وهو مقيد بالباس لما قال  
 في التحقيق لوجعل ثوب براغيث أو صلى عليه ان كثره ضرر والا فلا ويقاس بذلك ما فيه الزنم هذا حكم  
 نجاسة غير الدم وأما حكم النجاسة اذا كانت دما فقد أشار إليه بقوله (وأما الدم والقبيح) فيها ما تفصيل أيضا  
 وقد صرح به المصنف فقال (فان كان) أي ماذ كرم الدم والقبيح ناشئا وصادرا (من أجني) من انسان  
 وغيره ومعه دم فسمه أي لو عاد اليه بعد انفصاله وقيد صاحب البيان الاجنبي بغير دم الكلب والخنزير وما  
 يؤذي من أحدهما فلا يعني عن شيء منه قطعاً والجوهر سكتوا عن ذلك وجواب الشرط قوله (عني عن يسره)  
 أي قلته له لم يتجنيبه بخلاف كثيره ورجع القملة والكثرة العرف فان شك في شيء اقلل هو أم كثيره  
 حكم القليل في أربع احتمالات الاول والثاني أحوط (وان كان) المذكور من الدم والقبيح حاصل (من)  
 المصلي عني عن قليله (عن) (كثيره) ان كان بغيره والا فلا يعني الاعن القليل منه (سواء) في العفو عنه  
 (خرج) من (بثرة عصرها) الشخص حتى يخرج وهي يشق الباب وسكون الزاد ويجمع على ثرات وهي  
 خراج صغير (أو) خرج (من دمل أو) خرج من اجل (فصد أو) خرج من اجل (بجامة أو) خرج (من)  
 غيرها) أي المذكورات هنا حكم الدم والقبيح وأما حكم الماء الذي يخرج من الجلد فقد أشار له بقوله (وأما  
 ماء القروح) وهي الجروح (و) ماء (النفاطات) وهي البقايا التي تكون في الجسد ولها ماء كبقايا  
 التارفي هذا الماء تفصيل ذكره بقوله (ان كان له رائحة كريهة فهو) أي ذلك الماء الخارج من هذه  
 المذكورات (نجس والام) أي ان لم يكن له رائحة أصلاً أو كان له رائحة غير كريهة وقوله (فلا) هو جواب  
 الشرط المتدرج في الأولى وان لم يكن له الرائحة المذكورة فلا نجس (ولو صلى) شخص صلاة متلبسة  
 (بنجاسة) غير معة وعنها (جهلها) المصلي (أو) ليجهلها لكنه (نسبها) رايها بدقراغه) منها أعادها وجوبا  
 في الوقت اني والاعادها بعد وصارت قضاء وقول المصنف أعادها شامل للاعادة الحقيقية وهي  
 الواقعة في الوقت وللإعادة اللغوية وهي الواقعة خارجة فاطلاق الاعادة على ما بعد الوقت مجاز لان حقيقة  
 الاعادة فعل العبادة داخل الوقت وانما وجبت عليه الاعادة في ذلك لثبوت رايته بترك التطهير ولان هذه  
 الطهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث (أو) رأيا (وهو فيها) أي متلبس بها (بطلت) صلاته  
 (ولو أصابه) أي المصلي (طين الشوارع) أي أو ماؤه في هذا الجواب تفصيل أشار له المصنف بقوله  
 (فان لم يتحقق) أي المصلي (نجاسته) أي ذلك الطين ومثله ماؤه كعامت (فهو) أي المذکور  
 من الطين والماء (بظاهر وان تحققت) أي النجاسة المذكورة (عني عن قليله) أي قليل طين الشوارع

عن دم براغيث وعن  
 دم قبل وغيرهما  
 مما لا نفس له سائلة  
 فبقي عن قليله  
 وكثيره وان انتشر  
 بعرق وأما الدم والقبيح  
 فان كان من أجني  
 عني عن يسره وان  
 كان من المصلي عني  
 عن قليله وكثيره سواء  
 خرج من بثرة عصرها  
 أو من دمل أو فصد  
 أو بجامة أو من  
 غيرها وأما ماء  
 القروح والنفاطات  
 ان كان له رائحة  
 كريهة فهو نجس والا  
 فلا ولو صلى بنجاسة  
 جهلها أو نسبها ثم  
 رايها بعد دقراغه أو  
 وهو فيها بطلت ولو  
 أصابه طين الشوارع  
 فان لم يتحقق نجاسته  
 فهو طاهر وان تحققت  
 عني عن قليله

الاحتمار عنه  
فيختلف بالسوق  
وعوضه من البدن  
والشوب ولا يفي  
عن كثره ومن عجز  
عن ازالة نجاسة  
يدينه أو حبس في  
موضع نجس صلى  
وأعاد وضى بسجوده  
بحيث لو زاد أصابها  
وبحرم موضع الجبهة  
عليها ولو عجز عن  
تطهير ثوبه صلى  
عريانا بلا إعادة  
ولو لم يجد الا حبرا  
صلى فيه وإن  
خفيت النجاسة في  
ثوب وجب غسله كله  
ولا يجتهد فان أخبره  
تقبح موضعه بالعدو  
وان اشتبه طاهر  
بغير نجس اجتهد وان  
امكن طاهر يقين  
أو غسل أحدهما  
فان تصير صلى عاريا  
وأعاد ان لم يمكنه  
غسل ثوبه فان امكن  
وجب وإذا غسل  
ما ظنه نجسا صلى  
فيما أوفى كل منفردا  
ولو صلى بلا اجتهد  
في كل ثوب مره لم  
تصح ولو خفيت  
النجاسة في فلاة  
صلى حيث شاء أو  
في أرض صغيرة أو

الذي تحقق النجاسة فيه وأشار به (عرفا) الى أن المأذيات في الشرع ولا في اللغة ترجع في معرفته الى العرف (وهو) أي القليل في العرف (ما) أي شيء مما ذكر (يعذر) أي يشق (الاحتراز عنه) بان لم يمكن التحفظ منه بالإنشقة التامة بخلاف ما لا يمسر الاحتراز عنه غالباً لا يعني عنه أي عن قلبه وقد فرغ المصنف على العفو قوله (فيختص) العفوص القليل (بالوقت) فيعني عن ذلك الطين المذكور أي المتحقق النجاسة في زمن الشتمه لا يعني عنه في زمن الصيف وذلك لكثرة في زمن الشتاء دون زمن الصيف فيفسر الاحتراز عنه في زمن الشتاء دون زمن الصيف (و) يختلف العقاب أيضاً (بموضعه) أي موضع الطين المتحقق النجاسة (من البدن والثوب) هو بيان للموضع فيعني عنه في أسفل الثوب بدون اعلام ثم قال القلة بقوله (ولا يعني عن كثره) أي الطين المذكور ولم يقل هنا عرفاً أي في جانب الكثرة اعتداه على ما سبق في جانب القلة (ومن عجز عن ازالة نجاسة) كأنه (يدينه) أو ثوبه (أو حبس في موضع نجس) كثره من لا زل يمكنه ازالته أعاد ذكر (صلى) وجوباً (وأعاد) الصلاة الواقعة مع النجاسة دون غيرها (وبعض) بسجوده أو يكون أختاروه متلبساً بحالة ذلك الحالة هي قوله (بحيث لو زاد) في الانحاء (أصابها) أي النجاسة وعدم تلاصقها (وبحرم موضع الجبهة عليها) في صورة حبسه في موضعها (ولو عجز عن تطهير ثوبه) اتصل بالنجاسة (صلى عريانا) أي من غير سترة لودنه (بلا عادة) لهذه الصلاة كذا قد استدلوا لان وجود الثوب المتنجس كعدمه فكأنه فاقد للسترة (ولو لم يجد) المصلى (الا) ثوباً (حريراً صلى) حينئذ (فيه) أي في الثوب الحرير ولا حرمه عليه في نفسه لانه عذر من اعتذار ليس الحرير للرجل كالبسه لدفع الحراو البرد والدفع القل والحكمة أو لدفع السلاح عند الحاجة لم يفي قتال الكفار ثم بعد فرغ من الصلاة يلقيه لانها لا زال عذره (وان خفيت النجاسة) ولم تدركه ولم يعلم بل استترت (في ثوب وجب غسله كله) تحققة الطهارة (ولا يجتهد) في موضع النجاسة لان الاجتهاد لا يكون الا بين شئين والواحد ليس بحلاله وهذا هو المعقد وهناك قول صاحب المحرر بصفة الاجتهاد في الثوب وذلك يجعل الثوب الواحد باعتبار ابعاده كالتعدد (فان أخبره بثقة بموضعه) أي موضع النجاسة (اعتقده) أي اعتداه بخبر يفتح الباء المخبر بكسر هاء أي فيلزمه العمل والاختصاص بأخبره فيغسل ذات الموضع فقط دون غيره (وان اشتبهه) على من يربط الصلاة بوثوب (طاهر) ثوب (متنجس) أو كان طاهر بمكان نجس (اجتهد) كافي الا في وقوعه (وان امكن طاهر يقين أو غسل أحدهما) هو بيان لتسبب الاجتهاد في هذه الحالة فيقول أن ان في قوله (وان يمكن الخ) غاية أي اجتهد وان امكن الخ لكن يكون الاجتهاد حينئذ مندوباً ويعمل ان تكون شرطية والموجب بخذوف مدلول عليه بما تقدم ومقابل بخذوف معلوم من السياق أي وان لم يمكن طاهر يقين الخ أي فيكون الاجتهاد حينئذ واجباً ومن القدرة عليه ان يقدر على ما يغسل به أحدهما فان تعذر في اجتهد ولم يظهر الصواب (صلى عارياً وأعاد) الصلاة (ان لم يمكنه) أي ذلك الجمع المصير (غسل ثوبه) بان لم يظهره الطاهر من النجس (فان أمكن) أي غسل الثوب (وجب) عليه غسله (وإذا غسل ما ظنه) باجتهاده (بنجاسة صلى فيها) أي في الثوب الذي ظنه نجساً وقد غسله والثوب الآخر الطاهر لانها ما طاهران واحداً بالفصل والآخر بحكم الأصل لانه اذا تميز واحداً للنجاسة تعين الآخر للطهارة (أو صلى في كل) منهما (منفرداً) عن الآخر خفف صلاته (ولو صلى بلا اجتهد في كل ثوب مرة لم تصح) صلاته أي لا احتمال بوجود النجاسة مع كل مرة (ولو خفيت النجاسة في فلاة) أي في أرض خالية عن البناء وهي البرية (صلى فيها) (حيث شاء) أي في أي مكان منها (أو) خفيت النجاسة (في أرض صغيرة) أي غير متسعة (أو) خفيت (في بيت وجب) على من اراد الصلاة فيماد ذكر (غسل الكل) أي غسل كل الأرض الصغيرة وغسل كل البيت وذلك لاحتمال وجود النجاسة في أي جزء من أجزاء الأرض الصغيرة وأجزاء البيت لا تحصر أطرافها واحد ووجه (أو) لو اشتبهه) على من اراد الصلاة (بيتان) في الطهارة والنجاسة

في بيت وجب غسل الكل ولو اشتبه بيتان

(استبد) فيها فبطل في البيت الذي غلبه طاهر بالاجتهاد (ولا تصح الصلاة في مقبرة) هي مثلثة الباء  
 لكر (لم يشهدوا اختلاطها) يصيد الموق وذلك بغير حائل يشه وينها واما مع وجود الحائل فالصلاة فيها  
 صحيحة مع الكراهة (فان لم يعلم يشهد) بان حفرت الارض وسدت ولم يدفن فيها احد (كرهت) فيها الصلاة  
 (وصح) يقاها فيها والقياس صحته بالتأنيث لان لفظ الصلاة مؤنث وكذلك يجب التأنيث ان كان  
 المرحوم مؤنثا محاربا وعل الناصح اسقط التاء وسبب الكراهة ما رواه الترمذي انه صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن الصلاة في المقبرة (وتكره) الصلاة (في الحمام) لانه ماوى الشياطين ولا يتطهرون فيه نجاسة وهذا كله اذا  
 صلى في موضع طاهر منه أو فرش عليه شيئا والحمام مذكرا مؤنثا من الحمام والمراد منه غسل يديه  
 مقابلته بما بعده وهو قوله (ومسلطه) أى المكان الذي تلقى الثياب فيه عند ارادة الدخول لا لغسله وعند  
 خروجه من الاعتقال بلبس ثيابهم للموضوعة في المسطح والعله في الكراهة في المسطح هي العلة في الحمام  
 (و) تكره الصلاة في (فارة الطريق) أى في وسطه وعله الكراهة فيها الشغل القلب بغير روات الناس فيه (و)  
 تكره الصلاة في (مزيله) أى في موضع الزبل وعله الكراهة ما قيل في المقبرة وهي نجاسة تحت الثوب  
 المقروش عليها (و) تكره الصلاة (في الكنيسة) وهي معبد النصارى واليه معبد اليهود وولم يمنع أهل  
 الكنيسة من الدخول فيه احترام والحقت الكنيسة بالحمام في علة الكراهة (و) كرهت الصلاة (في) موضع  
 (مكس) وهو مكان الظلم يات ذاموال الناس بالباطل وعله الكراهة وجود الظلم فيه (و) تكره في موضع  
 (خمر) للنجاسة فيه (و) تكره (على ظهر الكعبة) لورود النهي عنه في حديث لكن سنده ليس بالقوى وقد  
 جله بعضهم على ما ذكره على ظهرها وليس ثم شاخص من اجرائهم اقدر نلت ذراع وحينئذ فيكون النهي  
 للتحريم لانه لا تصح في هذه الحالة (و) تكره حال كونه متوجها (الى قبر) بان يستقبله لحديث مسلم  
 لا تجالسوا على القبور ولا تصلوا اليها قاله في المجموع ولوقيل يحرم لهذا الحديث لم يكن بعيدا اه قال الامام  
 الشافعي رحمه الله تعالى وكره ان يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجدا متحفا للتمتع عليه وعلى من بعده من  
 الناس قاله النووي في مسنده (و) كرهت (في معادن الابل) جمع معطن وهو ما وهأوالا تتشوش على  
 المصل وحديث رواه الترمذي وحسنه صاوفي مر ابض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل والاعطان هي  
 التي تقرب من مواضع شربها لا تكره (في مراحي الغنم) وهو يضم الميم أى ما وهأوالا لا تتفاد ذلك المعنى  
 الموجود في المعادن (وتحرم) الصلاة (في نوب وأرض) مقصودين (و) لكنها (تصح) لأن التحريم فيها ذكر  
 لعارض فلا يمنع صحتها وقوله (بلا نوب) أى عند الجمهور وعقوبة له عليها من جهة المعصية وغير الجمهور  
 قال ثابث من جهة الصلاة وان عوقب من جهة المعصية والله تعالى أعلم

اجتهد ولا تصح  
 الصلاة في مقبرة علم  
 يشهدوا واختلاطها  
 فان لم يعلم يشهدا  
 كرهت وصح وتكره  
 في الحمام ومسلطه  
 وفارة الطريق وفي  
 مزيله وفي الكنيسة  
 وفي مكس وغيره على  
 ظهر الكعبة والى قبر  
 وفي معادن الابل  
 لاني مراحي الغنم  
 وتحرم في نوب وأرض  
 وأصح بلا نوب

«باب ستر العورة»

هو واجب بالاجماع  
 حتى في الخلو

### باب ستر العورة

اعتمد المصنف لها سبب اهتماما بشأنه وكان المناسب ان يجمع شروط الصلاة في باب واحد حتى يسهل  
 ضبطها و امر اجتمعا كما فعل غير من المصنفين كشخ الاسلام واني شجاع وغيرهما (هو) أى الستر للعورة  
 (واجب بالاجماع) أى اجماع الأئمة حتى في غير الصلاة عن ابن الناصر ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم  
 لا تشوا عراة وقوله الله تعالى ان يستصامنه ومثل الناس في ذلك الجن والمالك فيطلب سترها عن أعينهم  
 لانهم يرون بنى آدم في الدنيا و (حتى في الخلو) جمع خلوة وهي ما يكون الشخص فيه منفردا عن غيره قال  
 الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواتن فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة  
 نبيه عليها الامام والملاحم محمول عليه وظاهر ان الخنثى كلراة وفائدة الستر في الخلوة مع ان الله لا يحب شيئا  
 فيرى المستور كإبراهيم المكشوف انه يرى الاقول متأديا والثاني تارك الادب وجوب ذلك محقق بالقدرة عليه

كما أشار إلى ذلك بقوله (الالحاجة) أي فلا يجب الاستغناء عن السجدة وعن تحصيل ثوابها وعن  
يدفعها له سبحانه فيؤدي إلى عار الافتراء والافتراء وبمركوعه وسجوده ولا إعادة عليه ولا يحرم رؤيته  
إلا في هذه الحالة فلا يكلف غض بصره (وهو) أي السر الذي كور (شرط صحة الصلاة) عند القدرة كإحاطات  
(فإن رأى في ثوبه بعد الصلاة خرقا) فيه ولو صغيرا من جهة العورة (وهو) كزوجة النجاسة التي لا يفي عنها  
في الثوب بعد الفراغ من الصلاة فإن لم يعلم بها أو علمها ثم نسي فصلي ثم ذكرها وجبت الإعادة في الوقت أو  
بعده لتغير بطلته بتلك التطهير وكذلك يقال في مثله خرق الثوب والمراد بالرقبة كلامه العلم حتى يدخل  
الاعلى في هذا الحكم ولما ذكر المصنف وجوب ستر العورة شرعا بمرئها فقال (وعورة الرجل) حرا كان  
أو غيره والمراد بالرجل ما قابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وتطهر فأنته في طوافه إذا حرم عنه ولية فلا  
يذهب من ستر العورة (و) عورة (الامة) ولو مصغرة (ما بين السرة والركبة) وذلك لخبر النبي (وإذا نزع  
أحدكم ثيابه فستره أو غيره فلا تنظر إلى عورة من ولا العورة ما بين السرة والركبة (وعورة المرأة) ولو  
صغيرة كل بدنها) أي كل عضو من أعضائها (إلا (الكفين) الخا لكونه يظهر أو يبطن  
لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وأعماله يكونا عورة لأن الحاجة  
تدعو إلى إظهارهما والمراد من الزينة لهما دليل الاستثناء لأن الزينة ما يزين به كالتياب وشحوها وقوله  
تعالى إلا ما ظهر من أعضائهما ظاهره فأنه يقع ما قبل كيف يبدن ما ظهر مع أنه ظاهر (وشرط الساتر  
للجورة أن يتبع) أدراك (لون البشرة) وأن يحكي جرمها كستره والضحيق لكنه مكروه للمرأة مثلها الخفي  
فحينئذ يظهر خلاف الأولى للرجل (فلا يكفي زناح) لسترها لأنه يحكي لونهما من البياض والسودا وغيرهما  
(و) لا يكفي للستر أيضا (ما صاف) فهو كالزناح في أنه لا يمنع اللون من البياض والسودا وكذا لون الخفاء  
والخبر وشحوها (ويكفي) في السرة (التطين) وشحوها كذكرها صاف سترها كمحضرة قال الحلي كان ملي  
فصله في جنازة أو غيرها أمكنه إتمام ركوعه وسجوده في المله بلا مشقة قال العلامة الخطيب وابن حجر  
وله في هذه الصلاة على الرباعيا بلا إعادة ولا أولى عند المشقة إذا صدق الماء عندهما ويخفى في هذه عند  
العلامة الرملي ما يذكرون بأن يصلي في الماء لا يعماء بالخروج ليسجد على البرو يعود إلى الماء ولا إعادة  
فيهما أيضا ذكره النليوي وقد نبه المصنف على أن التطين المذكور غير واجب حيث قال (ولو لم يوجد  
الثوب ويوجب) التطين المذكور (عند فقد) أي الثوب الذي يستتر العورة (و) شرط الساتر للعورة أيضا (أن  
يشمل) هو أي الساتر (المستور لسا) أي يستتره من جهة لبسه إياه بأن يشعل عورته على وجهه لا حاطة وقد  
فزع المصنف على مفهوم هذا الشرط فقال (فلو صلى في خيعة ضيقة عريانا) بلا ساتر يشعل المستور (لم تصح)  
صلاته لفقد الشرط المذكور وهو الاشتغال (ويستتر) مع حصول الساتر المذكور أن يكون (الستر)  
لها (من الأعلى والجوانب) لا فرق بين الرجل والمرأة (لا) يستتره من (الأسفل) وهو من الركبة إلى  
منتهى القدم والأعلى من فوق السرة إلى الرأس وقد فزع المصنف على الاشتراط المذكور فقال (فلو صلى)  
في مكان حال كونه (مرفعا بحيث ترى عورته من أسفل) لوتظر إليه من فوق أسفل المكان بحيث صلاته  
حينئذ (أو كان في ستره خرق) في محل وجوب السرة (فستره) حلالا بلا تراخ (إجاز) ما صلا في ستره ذلك  
انخرق بسده أشكال وهو أنه إذا سجد وجب عليه وضع يديه على الأرض لتحقيق السجود ففوت السرة  
حينئذ والجواب عن ذلك أنه يستتره انخرق بسده إذا لم يسجد وعند إرادة السجود يفتقره عدم ستره عند  
عدم السرة فذلك الخرق لأنه عند صحة الصلاة مع عدم السرة عند الجموع والصحوة ولا يتحقق الاوضاع  
الأعضاء السبعة على الأرض ومن حملها إلى البدان وقد وقع الخلاف في هذه المسئلة فتقال الرملي يرى  
السجود وقال غيره يرى السرة لا تمتثل عليه عند الشيخين وقال العلامة ابن حجر والعلامة الخطيب

الالحاجة وهو شرط  
لصحة الصلاة فإن  
رأى في ثوبه بعد  
الصلاة خرقا فركوبة  
النجاسة وعورة  
الرجل والامة  
ما بين السرة والركبة  
وعورة الحرة كل  
بدنها إلا الوجه  
والكفين وشرط  
الساتر أن يمتثل لون  
البشرة فلا يكفي  
زناح وما صاف  
ويكفي التطين ولو  
مع وجود الثوب  
ويجب عند فقد  
أن يشعل المستور  
لبسنا لوصلي في خيعة  
ضيقة عريانا لم تصح  
و بشرط الساتر من  
الأعلى والجوانب  
لا لا أسفل فلو صلى  
مرفعا بحيث ترى  
عورته من أسفل أو  
كان في ستره خرق  
فستره يديه ياتر

يختبر بينهما لانه تعارض عليه واجبان فأبى ما أتى به فقد خرج عن العصيان فعلى كل منهم الرجوع من المأثم المتعال اللهم اخبرنا في زجرتهم يوم لا ينفع نون ولا مال أمين أمين (ويندب لامرأة) ومثلها الخنثى لانها ملحقة بها (تجار) هو ثوب تغطي به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كآب وكب واخفرت المرأة وتخفرت ليست الخمار (و) ين لها أيضا (قص) تلبسه في بدن ما هو مفتوح من جهة الرأس (و) ين لها أيضا (ملحقة) يتكسر الملم وسكون اللام وفتح الحاء وفتح الفاء وبعد هاء تاء ثابت وهي اللام بالمعروفة وقوله (غلظة) أى كثيفة صفة لها (و) هي (تجافيا) أى المحقة أى ساعدتها لانه على ما مضى ملتصقة بها بحيث يعسر عليها حينئذ القيام والجلوس وغيرهما مما يتعلق بافعال الصلاة والمعنى في ندب ما ذكر ان المرأة تجتمع عند ارادة صلاتها في الخمار اغطي للرأس وما حوله وبين القص السابل الى أسفل الرجلين والمحذرة الغلظة بل جمع بدن الاجل المحاطة على ستر العورة وتجب لا بأخذ الزينة للصلاة ولقول عمر رضي الله عنه تصلى المرأة في ثلاثة أبواب بدرع وتجار وازار وذلك على سبيل التدب وان كان التجار مع القص كافيا في السترا والمحضة كذلك (و) ندب لرجل ليس (أحسن ثيابا) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أى عند كل صلاة فندب التجار وألوانها كالأجنحة (و) ندب له أن (يقص) أى يلبس القص (و) يندب أن (يتعم) أى يلبس العمامة وأن يلبس أى يلبس الطيلسان وأن يرتدى وأن يترأوي بتسرول واصله استحباب الصلابة في ثوبين ان لم يرد الجمع بين ما تقدم كقص مع رداء وازار أو سرويل وهذا أولى من رداء مع ازار أو سرويل من الزارع سرويل لا يتابع وقول المنصف يتقص ويتعم منهضوبان بان منهضورة جوارزا والمصدر للتسليم ان والفعل معطوف على أحسن وهو اسم خالص من التقدير بالقول على حد

وليس عبادة وتقر عني \* أحبه إلى من لبس الشفوف

(فان اقتصر) المذكور (على ستر العورة) في الصلاة وهي ما بين السرة والركبة كما تقدم (جاز) ما صلاها وكان نازكا لا كل وكذلك لا حتى لو اقتصر على ثوب ساتر لجمع بدن ما عدا وجهه أو ثوبا يغطي صلاتها (ممكن يندبه) أى الرجل بالمعنى المقابل للثوب (وضم ثوب على عاتقه) أى الابسوع عبارة الرمي ويلصق بالثوب الواحد إذا اتسع ويخالف بين طرفيه فان ضاق اتز به ويجعل شبا منته على عاتقه (ولو) كان ذلك الشيء (حبلأ) أو نديلا وهذا استدلال على قوله فان اقتصر الخ (فان فقد) المصلى (ثوبا) سابلابنه (وأمكنه ستر بعض العورة) لاكلها (وجب) عليه السترة على قدر الطاقة لا يكلف الله نفسا الا وسعها والميسر ولا ينقطع بالعسور (ويستر) حيثئذ (السواطين) أى القبل والذبر للاتفاق على كونهما عورة ولا نجما لأش من غيرهما ومما سواطين لان انكشافهما ليس وصاحبهما ويكون السترة المذكور (حقا) أى لازما (فان أمكن) ستر (أحدهما فقط) اما القبل أو الذبر (تعين) ستر (القبل) لانه أش من الذبر ولا نه متوجبه للقبل فكان ستره أش تعظيما له ولان الذبر مستور بالابن غالبا وخرج بقابلابنه الركوع فإنه غير مستور وبعضهم نظر الى هذه الحالة فقدم ستر الذبر على القبل لانه في هذه الحالة أش وقيل يختبر بينهما فضعف ثلاثة أقوال والمراد بالقبل والذبر ما ينقض مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وان كان ما قرب اليها أش لكن تقدمة أولى (فان نقدها) أى السترة الشاملة للقبل والذبر وقوله (بالكافية) يحجز عن تحصيلها وجهه من الوجوه (صلى) حيثئذ عن يانابلا إعادة لما صلا مع عدم الستار المذكور لانه عاجز عن السترة بشرط وجوب ستر العورة لقدرة على السترة (فان وجد السترة في حال (الصلاة) أى في حال تلبسه ودخله فيها (وهي) أى السترة موضوعة بقربة أى المصلى الفاقد لها أخذها حال (ستر) عورته بلا أعمال مبطلة للصلاة والعورة تشمل كل جزء منها فيستر

ويندب لامرأة  
خمار وقص وغلظة  
وأحسن ثيابه  
ويتعم ويتعم  
فان اقتصر على ستر  
العورة جاز لكن  
يندبه ووضع ثوب  
على عاتقه ولو حبلأ  
فان فقد ثوبا أمكنه  
ستر بعض العورة  
وجب ويستتر  
السواطين حتما فان  
أمكن أحدهما  
فقط تعين القبل  
فان نقدها بالكافية  
صلى عن يانابلا إعادة  
فان وجد السترة  
في الصلاة وهي بقربة  
ستر



حينئذ بقدر ما أمكن إنما كلها وما لبعضهم أو ذلك البعض بشمل السوائين وغيرهما ويقدم من السوائين  
القبل على الدبر لعله السابقة على التفصيل المتقدم (وبنى) على ما صلا به بلا ستر وهذا مقيد بما أشار إليه  
المصنف بقوله (إن لم يعدل) في حال تناول السسترة (عن القبلة) فإن عدل عن القبلة في حال أخذها من  
قربه (أو) لم يعدل عنها لكن كانت بعيدة عنه أخذها أو (ستر) عورته بممكن السسترة على التفصيل المشار  
(وإستأنف) الصلاة من أولها (وتشذب الجماعة) أي صلاتها (للعرافة) الفاقدين للسسترة وهم بصرا ولو  
واحد في حالة ضوه (ويقف امامهم وسطهم) يفتح السين في الإفصح ويجوز أن يكون هذا إن أمكن وقوفهم  
صفا أو لا وقفا صفا مع غض البصر أي لا ينظر بعضهم لعورة بعض أي يجب عليهم غض البصر عن  
النظر إلى العورة (وان أعير) المصلين الفاقدين للسسترة (أو بالزيمه) أي المعازلة (القبول) الثوب المعازل (فإن لم  
يقبل) العاربه (وصلى) حال كونه (عربانا) أي غير ساتر للعورة (لم تصح صلاته) ويلزمه إعادة ثوب مع الثوب  
إن بقي صاحبه على العاربه ولا أعيدت ثانيا بل ثوب ويكون عاصيا حينئذ حيث كان قادرا على الصلاة  
مع السسترة ولم يقبل العاربه فنسب إلى قصير في ترك السسترة (وان وهبه) أي الثوب ببناء أهمل للمجهول  
(لم يلزمه) أي المصل الفاقدين للسسترة (القبول) للهبة المذكورة لأنه في ذلك وهذا مختصا حاله في باب التيمم  
من أنما إذا وهبه انسان مأمرا أو قرضه إياه لم يمهله القول بشرط ذكرناها هنا وهي إن لا يحتاج السليم للمالك  
وان يضيق وقت الصلاة عن الطلب وقد ذكرناها هنا في لزوم بضع المنة انذارا للفرق بين السسترة حيث  
لا يجب القبول فيها وبين الماله حيث يجب القبول فيه و الظاهر أن الماله أكثره ضعفت المنفعة فلذلك  
وجب عليه القبول وان الثوب لكونه غاليا لم يسمع النفس يسئله وأعطاه مجانا (وسبق في باب التيمم  
مسائل فيعود) أي يفرج ويأتى (مثلها هنا) حاصلها أنه ان وهبه عن الثوب أو قرضه عنه فكذلك لنقل  
المنة وان وجد من يريد الصلاة والثوب يباع بمن مثله لزمه شرائه وان كان ذلك الغن فاضلا عن دينه وعن  
مؤنه من تلزمه نفقته فإن امتنع المالك من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه المحتاج لبيع غصبان ماله كدهنا  
بعض ما تقدم والله الموفق.

### باب استقبال القبلة

وهو الشرط الثالث من الاواب السابقة والقبلة هي الكعبة وسميت قبلة لان المصلى يقابلها بصدده  
وكعبة لسكعها وارتفاعها والاصل في الاستقبال قوله تعالى قول وجهك لشر المسجد الحرام والمراد منه  
خصوص الكعبة لانه كان مستقبلا لبيت المقدس فزلت الآية عليه في أثناء الصلاة فقول الى الكعبة في  
أثناءها (وهو) أي الاستقبال المذكور (شرط لصحة الصلاة) فلا تصح بدون ذلك مطلقا في كل حال من  
أحوال الصلاة (إلا في) حال (شدق الخوف) من مباح قتال أو غيره سواء كانت الصلاة فرضا أو نفلا فلا يكون  
الاستقبال حجتا بشرط نعم إن أمن امتنع عليه فعل ذلك فإن المصلى فيه يصلي كيف شاءه مستقبلا وغير  
مستقبل رجلا أو راكبا ولا إعادة عليه لانه عذر غير نادر (و) إلا في حال (نقل السفر) وقد فرغ المصنف على  
هذا الأخير ولم يترع على الأول لقلة الكلام عليه فقال (وللسافر) سفره مباح المقصد معلوم (النقل) أي  
صلاة النقل مطلقا أي سواء كان النقل ذاسبا أو ذا وقت كالعيد أو كان من الرواتب وقوله (راكبا أو ماشيا)  
حالان من المسافر لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حينما في جهته أي في جهة مقصده  
رواه الشيخان وفي رواية له ما غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وقيل بالراكب المشاي وخرج بالتشديد بالباح  
العاضي بسفره وخرج للمسافر المقيم فليس له ما ذلك ويستترط في هذه ما يشترط في غيرها من ترك الأفعال  
الكثيرة كرض وعود بلا حاجة ولا يشترط في هذه الصلاة طول السفر كما أشار إليه المصنف بقوله (وان

وبنى إن لم يعدل عن  
القبلة أو كانت بعيدة  
ستر واستأنف وتندب  
الجماعة للعرافة يقف  
امامهم وسطهم  
وان أعير ثوب الزيمه  
القبول فإن لم يقبل  
وصلى عربانا لم تصح  
صلاته وان وهبه لم  
يلزمه القبول وسبق  
في باب التيمم مسائل  
فيعود مثلها هنا  
باب استقبال  
القبلة  
وهو شرط لصحة  
الصلاة إلا في شدة  
الخوف ونقل السفر  
وللسافر التفضل راكبا  
وماشيا وإن



يظهر الى الركوب وله الركض الدابة والعدو لمباحة سواء كان الركض والعدو لمباحة السفر كنوف تحلفه  
 عن الرفقة لم يغير حاجته كنعلة ياصد بر يد ماسا له كإقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضه  
 وهو المعتقد وان قال الأذري عن الوجه بطلانها في الثاني بخلاف ما لو أجرى الدابة وأعد الماشي في صلاته  
 بلا حاجة فانها بطل (و) بشرط تعصم أيضاً (ر) وجهه مقصده) أى المولى التارل لا للاستقبال بأن لا يتحول  
 عن هذا الوجه (الأي) جهة القبلة) فانه اذا تحول الى غير جهة المقصد وغير القبلة عمداً والمولى يرجع  
 عن قرب بطلت صلاته لأن جهة مقصده منزل منزلة القبلة فإذا كان الشخص يصلي متوجهاً للقبلة  
 وانحرف عنها عمداً لم يطل صلاته فكذلك اذا تحول عن هذا الوجه القاعة مقام القبلة لا الى القبلة  
 عمداً لم يطل أيضاً وان تحول عنها ناسياً ولا ضلالة الطريق أو جاح الدابة بطلت بغيره ان طال  
 الزمن كالكلام الكثير والافلا بطل كاليسير وما ولكنه يصيد للسهم ولا يعد ذلك بطل وفعل الدابة  
 منسوب اليه كاجتزائه ابن الصباغ وصححه في الجراح والرافعي في الشرح الصغير في النسيان ونقله  
 الخوارزمي فيه عن الشافعي وقال الاسنوي تمنع الفتوى به لانه القياس وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو  
 المعتقد وان نقل عن الشافعي عدم السجود وصححه النووي في المجموع وغيره وأما اذا تحول عن جهة مقصده  
 الى القبلة فلا بطل صلاته ولو ركبه معقوباً بالانها الاصل وسواء كانت عن عينة أم يساره أم خافه خلافاً  
 للأذري لكونه وصلة للأصل اذ لا يتأني الرجوع اليه الا بهيكون مقتضياً لكونه غير ثابت عن مقصده  
 الذي صلى اليه وعزم أن يسافر الى غيره أو الرجوع الى وطنه فانه يصرف وجهه الى الجهة الثانية ويصلي  
 في صلاته كاصرحوا به ويتكون هي قبلته وقد فرغ المصنف على اشتراط دوام السفر فقال (فان بلغ) أى  
 وصل (في أثناءها) أى الصلاة المذكورة (منزلة) أى مكانه (أو) بلغ (مقصده) أى المكان الذي هو  
 قاصده (أو) بلغ (بلداً) من البلدان (و) الحال أنه (نوى الإقامة) أى بالبلد وجواب الشرط قوله  
 (وجب) عليه (اتمها) أى الصلاة المذكورة حال كونها متبسة (بركوع وسجود واستقبال) حال  
 كونها واقعة (على الأرض أو) واقعة (على دابة واقفة) فرضاً كانت الصلاة أو فلا يمكنه التوجه  
 في كلها وان لم تكن الدابة معقولة لا يستقر فيه نفسه هذا كله في حال البعد عن القبلة وقد أشار المصنف  
 الى مسئلة القرب فقال (ومن حضر الكعبة) أى حضر الصلاة عندها (لزمها استقبال عيها) بجميع  
 ضده (فلا استقبال بالخبر) بكسر الحاء وسكون الجيم وهو حجر اسمعيل وان كان من البيت على اختلاف  
 في ذلك قبل سبعة أذرع منسه من البيت وقبل خمسة وقيل كله لكن الصلاة سنة أى طرفة مشعة أى  
 يلزمها اتباع ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد أنه صلى الله عليه وسلم استقباله وقد قال ما رواه كابر بن قتيبة  
 أى علمتموني أصلي وأما الدالة الواردة في كونه من البيت فتفيد النظم لا القطع لانها انما ثبتت بالأحاد  
 (أو خرج بعض بدنه عنها) أى وأستقبل الكعبة لكنه خرج بعض صدره عنها في حال استقباله ايها  
 فالبدن في كلامه معنى الصدر من اطلاق الكل واردة الخبر لان خروج غير الصدر عنها من الوجه  
 والراس وغيرهما من أعضاء البدن لا يبطل الصلاة وقد صرح بجوابها للفرع على جواب من حضر  
 الكعبة فقال (لم يصح صلاته) حيث قد لفوات الشرط وهو الاستقبال بكل الصدر ثم استثنى المصنف من  
 خروج بعض بدنه مسئلة لا يضر فيها الخروج المذكور فقال (الا أن يتدفع بعيد) عن الكعبة  
 ولو بلغ في امتداده ما بين المشرق والمغرب وذلك حاصل وواقع (في آخر المسجد الحرام ولو قروا) أى  
 المصلون الى الكعبة (الخبر بعضهم) عن محاذاة الصخرة صدره (فانه) أى الحال والشان  
 (يصح لكل) فعلمهم ذلك أى صححت صلاتهم جميعاً في هذه الحالة هذا حكم المصلي خارجها وأما  
 حكمها اذا صلى داخلها فقد ذكره بقوله (ومن صلى داخل الكعبة) فرضاً أو فلا وفي عرصتها وانما حدثت

ولزم جهة مقصده  
 الا الى القبلة فان  
 بلغ في أثناءها منزله  
 أو مقصده أو بلداً  
 ونوى الإقامة به  
 وجب اتقائه بركوع  
 وسجود واستقبال  
 وعلى الأرض أو على  
 دابة واقفة ومن  
 حضر الكعبة لزمه  
 استقبال عنها فلو  
 استقبل الحرام أو  
 خرج بعض بدنه  
 عنها لم تصح صلاته  
 الا أن يتدفع بعيد  
 في آخر المسجد  
 الحرام ولو قروا  
 لم يخرج بعضهم فانه  
 يصح لكل ومن صلى  
 داخل الكعبة

والعباد الله تعالى (واستقبل جد اراها) على أى وجهه عنة أو سرية أو تلقا وجهه (أو) استقبل (بابها المروء) لانه جزء منها فى هذه الحالة وان لم ترتفع عنته (أو) استقبل (بابها المفتوح) الحال أن (عنته) أى الباب (ثلاث ذراع) بلغت فى العلو ولا ارتفاع عن الأرض بذراع إلا دى (تقريبا) أى فاكتر من الثلاثين وغاية بذراع فالتقريب فى الزيادة (صح) ماصلا أو وصفا فعله ذلك والمناسبت صحة أى صلاته ويكون الضمير عائدا على الصلاة المقهومة من الفعل وهو صلى وأيضا سابق الكلام بديل على هذا لان الكلام فى الصلاة وهو جواب لقوله ومن صلى داخل الكعبة الخ وجعل ترابها امامه أو نزل فى مخضف منها كقصة كفى أخذنا مما لم يكن له بعد جزء من أجزاءها وان وقف خارج العروة ولوعلى جبل نحو أبى قبيس أجزاء وان لم يكن شاخص لانه يعد متوجها بخلاف من وقف فيها متوجها الى هواها (والا) أى وان لم تبلغ عتبة الباب ذلك كان بافت دون الثلاثين (فلا) تصح صلاته لانه غير مستقبل لها حيث لا نالها الذراع فى الارتفاع عن الأرض فى صحة الصلاة لان ماسترة المصلى أى كستره فاعتبره أى فى الاستقبال لم يضمن أجزاء البيت غير الجدران المرتفعة قدرها أى قدر ستره المصلى وهو ثلاث ذراع كملت على وجه التقريب وقد أشار المصنف الى مسئلة الاجتهاد فى القبلة فقال (وان كان) أى من يريد الصلاة مستقرا (بمكة وبنته) أى من يريد الصلاة (وبين الكعبة حائل) أى مانع خلق بجبل يمنع رؤية الكعبة (أو) حائل (طارئ) أى غير خافى فهو من الطر وكذا ربقى الحاجة (قوله) أى من يريد الصلاة (الاجتهاد) فيها أى عند عدم اخبار الثقة لم يفتى نكلا فما لم يفتى من المشقة ذكره فى التحقيق وأما اذا وجد الثقة فهو عديم على الاجتهاد (وان وضع) أى بين الشخص (محرابه) أى المكان الذى يقف فيه الشخص للصلاة وسعى بالحرب لمحاربة الشيطان وقوله (على العيان) بكسر العين معناه فى بعض وصف لموصوف يحذف أى وضعا كما تنافى العيان والمشاهدة أى على معانة الكعبة ومشاهدتها بحيث لا يميل ولا يعرف عنها والجواب بقوله (رسلى) الشخص الواضع حال كونه متوجها (اليه) أى الى الحرب أى الى جهته وقوله (أبدا) ظرف زمان أى على الدوام من غير اجتهاد لانه فى معنى اخبار الثقة عن علم كاتقدم (ومن غاب عنها) أى عن الكعبة أى لم يعرف عنها كالأغنى مثلا (فأخبره) شخص (ثقة بها) متعلق بأخبره فى بعض نسخ المتن زيادة ثقة وقد سقطت فى بعض أخرى وقد شرحت على نسخة زيادتها ولذلك قلت وقد فسر الثقة بقوله (مقبول الرواية) أى بشرط فى صحة خبره مع أهل بقوله أن يكون عدل روايته بان يكون مسلما عدلا لا كافرا ولا فاسقا ولا يحتاج فى صحة خبره أن يكون عدل شهادة وعدل الشهادة هو معروف فى باب الشهادات بان يكون بالغاعلا خارا ذكره اعدلا مسلما بخلاف عدل الرواية فلا يشترط فيه الا الاسلام والعدالة والبلوغ والعقل فيصح اخبار المرأة والرق وقوله (عن مشاهدة) صفة لموصوف يحذف أى اخبارا ناشئا عن مشاهدة أى معانة الكعبة وقوله (وجب عليه) أى على المخبر يقع (بابه) بقوله أى أخبره وجواب الشرط ولا يصح الاجتهاد حيث لا بد (وكذا يجب) على من غاب عنها (اعتمادا) بـ (بلد) كبير (أو) محراب (قربة) صغيرة (بكثر طارقاتها) أى من يزورها ويطلع على ذلك المحراب (و) كذا يجب اعتمادا (كل مكان) صلى اليه النبي صلى الله عليه وسلم وموقفه (مبدأ) وقوله (متعين) خبر أى مكان وقوفه الصلاة متعين لا يصح العدول عنه (ولا يجتهد) أى من يريد الصلاة (قربة) أى فى موقفه المتعين أى لا يجوز الاجتهاد فى محراب صلى الله عليه وسلم أى ثابتا وقفا فيه الصلاة باخبار جمع يؤمن بوطأهم على الكذب لا الحرب المعروف الا أن اذ لم يكن فى زمنه محراب وقوله (لا يتيان من ولا يتياسر) مرتبط بقوله ولا يجتهد والباء فيه ما زائدة فهما منصوبان تقديره على التمييز والياء فيه ما مفتوحة أى لا يجتهد فى محرابه صلى الله عليه وسلم لا من جهة العين ولا من جهة السار ولم يعملى على الاجتهاد جهة لانه معلوم بالمرئى الاول وانما المتع على الاجتهاد فى محرابه ومساجده لانه لا يقر على خطا فلو قيل جاذب فيها

واستقبل جد اراها  
أو بابا المردود أو  
بابا المفتوح وعنته  
ثلاث ذراع تقريبا  
صح والافتحان  
كان بمكة وبنته وبين  
الكعبة حائل أو  
طارئ فله الاجتهاد  
وان وضع محرابه على  
العيان صلى اليه أبدا  
ومن غاب عنها فأخبره  
ثقة بها مقبول الرواية  
عن مشاهدة وجب  
عليه قبوله وكذا  
يجب اعتماد محراب  
بلد أو قربة بكثرة  
طارقها وكل مكان  
صلى اليه النبي  
صلى الله عليه وسلم  
وضبط موقفه متعين  
ولا يجتهد فيه  
لا يتيان ولا يتياسر

أى فى المحارب المتسوية له صلى الله عليه وسلم عنة أو بسره ثقلها باطل (ويجتهد) من يريد الصلاة (فيهما) أى فى السمان والسمار أى فى جهتهما (فى غيره) أى فى غير محارب النبي صلى الله عليه وسلم حال كون ذلك الغير مستقرا من المحارب (أذلا يعد الخطا فيه ما يختلفه فى الجهة) (وان لم يجتهد) الشخص (من يجتبه عن مشاهدته) ومعينة للقبلة (اجتهد) وجوباً أن أمكنه الاجتهاد بان كان به ما يعرف الاجتهاد كما أشار إلى ذلك بقوله (بالدلائل) فالجواب والجزم ومتعلق بقوله اجتهد أى جعل الأمور بالدلائل على القبلة علامة على الاجتهاد وهى كثيرة كالقطب والشمس والنجوم من حيث دلالتها على القبلة لآمن حيث ذاتها لان ذلك معلوم لكل أحد قال به بعض المؤلفين ان كل نجمة قد راجل لآنها لو صغرت لم تزل وكل واحدة منها معلقة بسلسلة من ذهب فى الكوسى كذا يحيط الشيخ خضر وأقوى الأدلة القطب وأضنه فيها الرياح لاختلافها والقطب نجم صغير فى نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى وهو يختلف باختلاف الأقاليم فى العراق يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى وفى مصر يجعله خلف أذنه اليسرى وفى اليمن قبالة شمالي جانبه الأيسرى وفى الشام وراموما إلى جانبه الأيسر أيضاً وفى بخران ورامظهرة والظاهر أن بخران محرف ومصحف عن حران بفتح الحاء وتشديد الزاوى وهى قرية من قرى الشام من جهة الشرق ويكون القطب عند الاستقبال ورامظهرة خالصة بخلاف دمشق فإنه ورامظهرة مطوية اليسار فلا يختلفا حينئذ وأما بخران فهى قرية باليمن لا بالشام فتكون داخله فى اليمن فى جعل القطب قبالة فسقط اعتراض بعضهم على هذه العبارة ونظم بعضهم أحوال القطب فى الاستقبال فقال

من واجه القطب بأرض اليمن \* وعكسه الشام فخلق الأذن

يقع عسراق ثم يسرى مصر \* قدحهموا استقباله فى العر

هذا إذا عرف الدلائل لتكون حينئذ علامات يجتهد المصلى بها (فان لم يعرفها) أى الأدلة المذكورة أصلاً وان قد در على تعلمها الان تعلم الأدلة ففرض كفاية أى لحضره وإطلاق ما حبا المباح الله واجب مجمل على التفصيل بين الحضر والسفر فى الحضر يكون التعلم فرض كفاية لوجود من يعرفها بكثرة وأما فى السفر فالتعلم فرض عين لقلة من يعرفها وقد السبكي السفر بما يقل فيه العارف بالأدلة فان كثر كركب الحاج فكل الحضر (أو) عرفه الكن (كان أعنى) البصر أو البصيرة (قلد بصيرا) ثقة عارفاً بأدلتها ولو عباد أو امرأة أو لا بعيد ما يصحبه بالتقليد (وان يتقن الخطا بعد الصلاة والاجتهاد) منه أو من عقله (أعاد) ما صلاه وجوباً أى عند ظنهم والحواب وان لم يظهر إلا أن سواء كان الخطا فى الجهة أو فى السمار أو فى السمان وان لم يظهر له الصواب لانه يتقن الخطا فيما من مثله فى الاعادة كالحاكم يحكم بما جتهد ثم يجد النص يختلفه واحترزوا بقوله فيما من مثله فى الاعادة عن الكل فى الصوم ناسيا والخطا فى الوقوف يعرفه حيث لا تجب الاعادة لانه لا آمن مثله فى الاعادة فيما (ويستد للمصلى أن يكون بين يديه) أى أمامه وقدامه (ستره) تسترته عن عرس بين يديه ويسن له ان يحمله عن وجهه يمينه أو يسرة ولا يحمله بين عينيه وشراطها ارتفاعا عن الارض (لثنا ذراع) ونلت الستة من قبل عصى مفروزة فى الارض أو حجر من تقع تلقى ذراع أو سبعة أذراع أو سوطاً أو غير ذلك (أو) مثل أن (يسبط) المصلى (مضى) كسجاده فيصلى عليها طولها من عقبه إلى آخرها ثلاثة أذرع فأقل وقيل من رؤس أصابعه وهو الوجه الستة ووسط المصلى فى مرتبة واحد كذا الجدار والسارية أى العمود بخلاف العصا مع الجدار فان الجدار مقدم على العصا والحاصل انه يقدم الجدار أو لا وفى معناه السارية ونحوها ثم العصا ثم الخط والى ذلك أشار المصنف بقوله (فان عجز) بقا الترتيب والتعقب أى فان عجز عن الستة فوالى (خط خطا) أى جعل بينه وبين القبلة خطا يواى فى الارض ويكون الخط طولاً كافى الروضة ويحصل أصل الستة فيجعل عرضاً خيراً استروا فى

ويجتهد فيما فى  
غيره من المحارب  
وان لم يجتهد من يجتبه  
عن مشاهدة اجتهد  
بالدلائل فان لم يعرفها  
أو كان أعنى قلده  
بصيرا وان يتقن الخطا  
بعد الصلاة بالاجتهاد  
أعاد ويستد للمصلى  
أن يكون بين يديه  
ستره ثلث ذراع أو  
يسبط مصلى فان عجز  
خط خطا

صلاتكم ولو بهم وخبرنا ذاك إلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا فإن لم يجد قلبه نصب عصافان لم يكن معه عصاف فليخط خطا لم يضره ما سوى ما مضى وقس بالخط المصلي وقدم على الخط لأنه أظهر في المراءى ولا يظهر إلا في الأرض الترابية لا في العز ولا في المطاة وتكون السترة بجميع أنواعها المتقدمة قريبة من المصلي قربا مشغلا (على ثلاثة أذرع) أي يكون بين المصلي وبينها ثلاثة أذرع فأقل للحدث المتفق عليه كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار عري الشاة بخلاف ما إذا بعدت عنه فلا تسمى سترة وإذا أوجدت السترة على هذه الصفة (فيصر المروءة حيث) أي حين أوجدت السترة المذكورة أي لا يجوز مرور الشخص بين المصلي وبين السترة المذكورة وان لم يجد المار سبيلا آخر فليبرو يعلم المار بين يدي المصلي أي إلى السترة المذكورة ماذا عليه من الاثم لكان أن يقف أربعين نحو ما فيه الممن أن يمر بين يديه رواه الشيخان إلا أن الامم البخاري والآخر قال البرار (ويذهب) بينه وبين السترة المذكورة للمصلي (دفع المار) وكذا لغز المصلي كما يحسنه في المهمات وهو مقتضى عبارة المصنف حيث أطلق الدفع وهو مقتضى لأنه أزاله منكرا فلا يختص بالمصلي بدق دفعه (بالسهل) والاختلاف لا بالانقل فإن خالف ومات المدفوع في هذه الحالة فعلى الدافع الضمان لخالفته المأمور به (وزيد) في الدفع قدر الحاجة وذلك (ك) دفع (المائل) أي أن المار المذكور مثل المائل على شخص ليقته ظالمعا وناقص دفع بالاختلاف وكذلك هنا (فان مات) أي المار بسبب الدفع المذكور وهو الدفع المأمور به (وهو) (هدر) أي أن المقتول بذلك الدفع لا يقتضيه ولا يدفعه لأنه متدفع في ذلك كالمائل لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه أذني أحدكم إلى شيء يستتره من الناس فأرادوا حداثا يجتازين بين يديه فليدفعه فان أي فليقلقه فانها عموما شيطان (فان لم يكن سترة) بينه وبين القبلة على الوجه المتقدم (أو) كان لكمة (تباع) المصلي (عنها) أو لم يتباع لكنه مقصر في الصلاة بان وقف في قاعة الطريق أو يشمارع أو يدرب ضيق أو نحو باب المسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس في وقت الصلاة ولو في المسجد كالحطاف (ك) المار (المرور) حيث بين يدي المصلي ولا يعمر بل ولا يكره في بعض الصور المذكورة عند التقصير (وليس له) أي للصلى وكذلك غيره (الدفع) حيث لا تقصر المصلي بعلم السترة وينبغي للمار الوقوف حتى يفرغ المصلي من صلاته ولا يمر أدبعا الله عز وجل المار من الحديث وان كان جائزا تنبيهه لا بعد بعض الصفوف سترة لبعض على الوجه كما هو ظاهر ويكره كافي المجموع أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستتره ويراه ولو من بين يديه شيء كأم أو جوار أو كلب لم ينطل صلاته وأما خبر مسلم بقطع الصلاة للمرأة والكلب والحمار فالمراد به قطع الخشوع للشغل بها حيث تدنو من خذمن هذا التنبيه أن لا دعي لا يكفي جعله سترة ان كان يشغل قلب المصلي به ومثل الذي لا دعي البهجة والمرأة أو الأفيكني جعله سترة ويصر المروءة بين السترة المذكورة وذلك لعدم كراهة الصلاة حيث تدنو القائل بعدم الكفاية نظر إلى اشغال القلب بالسترة المذكورة خصوصا ان كانت المرأة ذات جمال والبهجة فتورا (ولو وجد) شخص (في صف) من صفوف الصلاة (فريجة) أي سعة تسع من يصلي فيه (فله) أي ان وجد ذلك الفريجة (المرور) ولو من بين يدي المصلي مع وجود السترة (لسترها) بوقوفه فيها التقصير هم في عدم سد هامن أول الامر بل له شرفه الحروف ليصل إليها حيث لا علمت والله تعالى أعلم

### باب صلاة أي كيفية الصلاة

وهي تستقل على فروض وتسمى أركانا وعلى سنن تسمى ما يجبر بالسجود منها أبعاضا وما لا يجبر يسمى هيئة وعلى شروط وتشتغل في الابواب السابقة فليدب المصنف بما يطلب لها قبل التلبس بها افتتال (يشذب) لمريدا الصلاة (أن يقوم لها) أي للتلبس بها (بعد فراغ الإقامة) أي بعد فراغ التقيم من أفعالها المارواه

صلى ثلاثة أذرع  
فيصر المروءة حيث  
ويشذب دفع المار  
بالسهل ويزيد قدر  
الحاجة كالمائل  
فان مات فهدر فان  
لم يكن سترة أو تباعد  
عنها كالمروءة ليس  
له الدفع ولو وجد في  
صف فريجة له المروءة  
ليسترها

### باب صلاة الصلاة

يندب ان يقوم لها  
بعد فراغ الإقامة

الشيطان من قوله عليه الصلاة والسلام إذا أقمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا الحديث يدل على  
 نذب القيام للمؤمنين بمجرد رؤية الإمام ولو لم يفرغ المقيم من الإقامة وهذا يدل للضعفة لالتنافي استدلال  
 الجوزي بهذا الحديث نظر بالنسبة لنا (ويندب) لمريد الصلاة (الصف الأول) أي الحضور فيه  
 والمشاركة المبرزة فضله ولا احاديث الواردة في الحب على المساعدة اليه والمواظبة عليه والصف الأول  
 هو الذي يلي الإمام سواء احتلله منبره بصورة أو عهدة أم لا بعد ثبت المتفق عليه ليعلمون ما في الصف المتقدم  
 لسكانت قرعة ولما رواه أبو داود بسند صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم إن الله وملائكته يصلون على الصف  
 الأول (ويندب تسوية الصفوف) أيضا للأحاديث فيها وهي مشهورة كثيرة منها سواصة وفكم فان  
 تسوية الصفوف من إقامة الصلاة ومنها قوله عليه الصلاة والسلام اعتدلوا في صفوفكم وترصوا فاني  
 أراكم من وراء ظهري ومنها غير ذلك فلا يطلب به (و) طلب ذلك (للامام أككد) من غيره بأن يأمر  
 المأمومين بتسوية الصفوف عند إرادة الأجر بالصلاة فإن كان المسجد كبيرا أمر رجلا يأمرهم بذلك  
 ويطوف عليهم أو ينادي فيهم بها فإنه من الأمر بالمعروف والتعاون على البر والتقوى (ويندب) للمؤمنين  
 (اتمام) الصف (الأول فالأول) أي لا ينبغي جعل صف ثان إلا بعد اكتمال الصف الأول وهكذا كل صف  
 بعده وعدم اكتمال الصفوف لفضيلة الجماعة وكذلك تطلع الصفوف بأن يجعلوا فرجا بين الصف الواحد  
 وكذلك تباعد الصفوف ببعض ما عن بعض بأن يزيد ما بين كل صف على ثلاثة أذرع وهذا واقع في زماننا هذا  
 كثيرا جدا وكما ناشئ من عدم الاعتناء بالعبادة وإتقائه الموفق (وجهة عين الإمام أفضل) أي وقوف المأموم  
 على عين الإمام أفضل من وقوفه على جهة اليسار ثم بعد حصول ما تقدم من المتدربات السابقة (ينوي)  
 المأموم ما يريد فعله ولا يحظه (قبله) لا بلسانه فقط فلا يكفي النطق بالتمني مع ثقلة عنه بالقلب ولا يضر  
 النطق بالتمني غلطا بخلاف ما فيه كأن نوى الظهور بقلبه وسبق لسانه إلى غيرها وقدر فضل المصنف النوى  
 بقوله (فإن كانت) أي الصلاة تأتي أراد فعلها (فريضة) أي مذكورة ففعله بمعنى مقفولة أي فرض الله  
 تعالى على عباده المؤمنين المكافئين وأوجب عليهم سواء كانت أصلية كالصلاة الخمس أو مندوبة أو جنازة  
 وقد ذكرنا جواب بقوله (وجب) على من ينوي ثلاثة أشياء أحدها (نية فعل الصلاة) وقد عرّف المصنف  
 بقصد فعل الصلاة ولا مخالفة بينهما إلا في اللفظ دون المعنى لأن النية معناها القصد فكانه قال وجب  
 قصد فعل الصلاة (و) ثانيا (كونها) أي الصلاة (فرضا) أي يشترط في صحة هذه النية التصريح  
 بالفريضة أي فريضة الصلاة فإذا نوى الصلاة فقط من غير تعرض للفريضة فلا يسوغ له فعل الفرض لأن  
 الصلاة تقع على النافلة كما تقع على الفريضة فلا بد من التمييز بينهما فإن صلاة الصبح للظهر مثلا تقع فلا  
 لا فرضا لعدم تنكيفه (و) ثالثا (تعيينها) أي الفريضة من جهة كونها (ظهورا) أي صلاته (أو عصر) أي  
 صلاته (أو جمعة) أي صلاتها فهذه الأسماء الثلاثة منصوبة على التمييز للضمير المضاف إليه لا عائدا على  
 الصلاة وهي مهمة فإنزال المصنف الأجرام بقوله ظهر الخ (ويجب قرن ذلك) المذكور من هذه الثلاثة  
 (ب) أول (التكبير فيحضره) أي يستحضر النوى المذكور من هذه الثلاثة المتقدمة أي يستحضره  
 ولا يحسنه (في ذهنه) أي في قلبه - حصارا - (حتم) أي لازما واجبا (ويقتضيه نية) ليساعدا لسان القلب  
 (و) يقصده أي النوى المذكور حال كونه (مقارنا) ذلك النوى (الأول التكبير) أي لأولى جزم منه  
 (و) يستحبها (أي النوى) أي يسبقه لاحظها لأغلا فلا عنه (حتى) أي إلى أن (يفرغ منه) وهذا هو المقارنة  
 الحقيقية وضابطها أن يقرن ذلك المستحضر بجميع أجزائها التكبير والمقارنة العرفية بأن يقرن ذلك  
 المستحضر بأي جزء من أجزائها التكبير والاستحضار الحقيقي أن يستحضر جميع أجزائها الصلاة بنفسه  
 والاستحضار العرفي بأن يستحضر الأركان اجالا والمعتقد أن الاستحضار الواجب في الصلاة هو قصد أي

ويندب الصف  
 الأول ويندب تسوية  
 الصفوف وللإمام  
 آكد ويندب اتمام  
 الأول فالأول ووجهة  
 عين الإمام أفضل  
 ينوي بقلبه فإن  
 كانت فريضة وجب  
 نية فعل الصلاة  
 ويكفيها فرضا  
 وتعيينها ظهر أو  
 عصر أو جمعة ويجب  
 قرن ذلك بالتكبير  
 فيحضره في ذهنه  
 حتى لا ينفك به نية  
 ويقصده مقارنا لأولى  
 التكبير ويستحبها  
 حتى يفرغ منه

قصد فعل الصلاة والتعين أي تعينهما من كونها ظهراً أو عصرًا مثلاً وبنية القرصية لأجل التمييز بين القرض  
 والنفل لأن الصلاة تقع على النفل وعلى القرض كما علم ذلك مما مر وهو يكون عند أول جزء من أجزاء  
 التكبير كما ذكره الشيخ الحنفى وهو عن شخصين خليفة وهو عن شيخه الشيخ منه ورا الطوخى وهو عن شيخه  
 الشورى وهو عن شيخه الرملى الصغير وهو عن شيخ الإسلام (ولا يجب) على المصلى (التعرض لعدد  
 الركعات) بأن يذكر عددها كان يقول أصلى الظهر مثلاً أربع ركعات بل يسد به ذلك وكذلك ذكر  
 الاستقبال بأن يقول مستقبلاً بل يسن ذلك أيضاً وكذلك ذكر اليوم بأن يقول ظهر هذا اليوم بل يسن ذلك  
 أيضاً (ولا يجب الاضافة) أي النسبة (إلى الله تعالى) أي نسبة العبادة إليه فالإضافة لغو به بمعنى النسبة  
 لا لغوية بل هي سنة خروجاً من خلاف من أوجبها ليحقق معنى الإخلاص وانما لم يجب لأن الصلاة  
 لا تكون أي باعتبار الوقوع إلى الله تعالى (و) لا يجب ذكر (الاداء أو) ذكر (القضاء) وقت النية بأن ينوى  
 كالمتمم على الانفراد (بل يسد بذلك) أي ذكر ما تقدم من قوله ولا يجب التعرض إلى هذا الأداء فعل  
 العبادة في الوقت والقضاء فعلها خارجاً عنه هذا حكم القرصية وقد أشار إلى غير ما يقوله (وإن كانت) الصلاة  
 (نافلة مؤتة) أي صاحبة وقت وساقى مثلها وذكر الجواب بقوله (وجب) على المصلى فيها شيان أحدهما  
 (التعين) أي تعين هذه الصلاة التي يتلصق بها وهي صاحبة وقت لتتبرع عن غيرها وأشار إلى التفضل لها  
 فقال (ك) الصلاة (عند) فطر أو أهوى فأنها مؤتة بارتفاع الشمس وقوله (وكسوف) أي كسلاته معطوف  
 على عيده وفي بعض النسخ وخسوف وكل منهما صحيح فهو مثال للصلاة ذات السبب وإن لم يكن لها وقت  
 معين بل تفعل عند وجود السبب وهو التغيرة وقتها وقت وجود السبب وكذلك قوله (وأحرام) أي كسلاته  
 فهو مثال للصلاة ذات السبب لكنه متأخر عنه وأما قبله مثال للسبب المقارن باعتبار استمرار السبب في  
 الصلاة وقوله (وسنة الظهر) مثال لنية القرض فوقته (وغير ذلك) عماله وقت أو سبب متأخر ومقارن  
 كما علم ذلك بعضهم من كلامه بالتثليل فلا بد من التعيين أي تعين الصلاة من كونها ذات سبب أو صاحبة  
 وقت أو رتبة التميز والمصنف قد اقتصر على أحد الشئين وهو التعيين وخلصه والثاني قصد الفعل أي قصد  
 فعل الصلاة أو أمانة النية فلا يجب فيها أي في الصلاة لتأمله المذكورة بل تسن خروجاً من الإخلاص وانما  
 لم يجب فيه أي في هذا القسم للزوم النية بخلاف القرصية للظهر مثلاً فأنها غيرة لازمة بل يوجد الظهر  
 بدون القرصية كصلاة الصبي والمعدة على الخلاف فيها **تنبيه** قد علم من كلامه أنه لا فرق في وجوب  
 التعيين وقصد الفعل بين المؤتة أي ذات الوقت كما علمت وبين ذات السبب المتقدم كسنة الوضوء مثلاً  
 والمتأخر كسنة الأحرام والمقارن كالكسوف والرباثة كالسنة التابعة للقرائن فكل ذلك يندرج تحت  
 قوله مؤتة فيجب في كل ذلك القصد والتعيين وأشار إلى المرة الثالثة للصلاة بقوله (وإن كانت) الصلاة  
 (نافلة مطلقاً) أي ليست ذات سبب ولا صاحبة وقت ولا تأخره معنى كونها مطلقاً أي غير مبدئية  
 مما ذكرناه تفعل في أي وقت الأفي وقت الكراهة وأشار إلى جواب الشرط بقوله (أجزأ) أي (أجزأ) تفعل (نية) فعل  
 (الصلاة) المعبر عنها عند غير بقصد الفعل لأن النية معناها القصد فكانه قال أجزأ في التأمله المطلقاً قصد  
 فعل الصلاة ولا توقف صحته على التعيين ونية النية لما مر من أن النية لازمة لها ولو شك بعد  
 التكبير أي بعد تكبيرة الأحرام (بالنية) أي كان قال هل نويت أم لا (أو شك في شرطها) أي الصلاة وهو  
 الطهارة مثلاً وأشار إلى الجواب بقوله (فيمسك) أي عن الخروج من الصلاة أي لا يخرج منها بمجرد هذا  
 الشك بل يتوقف حينئذ وأشار إلى التمسك في ذلك فقال (فإن ذكرها) أي تذكر النية وإنه أجزأ في هذا  
 (قبل فعل ركن) من أن كان الصلاة (و) إلخ لانه (قد قصر الفصل) في هذا التذكري أي لم يحسن مقداره  
 ركن فحينئذ فعلت الصلاة (لم تبطل وإن طال) ذلك الفصل بين التذكروين المشكوك فيه (أو) لم تبطل

ولا يجب التعرض  
 لعدد الركعات ولا  
 يجب الاضافة إلى  
 الله تعالى والأداء أو  
 القضاء بل يسد  
 ذلك وإن كانت نافلة  
 مؤتة وجب التعيين  
 كعيد وكسوف  
 وأحرام وسنة الظهر  
 وغير ذلك وإن كانت  
 نافلة مطلقاً أجزأ نية  
 الصلاة ولو شك بعد  
 التكبير بالنية أو شك  
 في شرطها فيمسك  
 فإن ذكرها قبل فعل  
 ركن وقد قصر الفصل  
 لم تبطل وإن طال أو



لكن وقع التذكر (بعد فعل (ركن قولي) كقراءة الفاتحة (أو) بعد فعل ركن (فعل) كركوع مثلاً وجواب الشرط قوله (بطلت) أي صلاته في هذه الصور من قوله وإن طال الفصل إلى هنا \* (تنبيه) \* الشك بعد السلام لا يؤثر في غير النية والتكبير وإن قصر الفصل لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام وأما الشك في النية والتكبير فإنه يؤثر لأن الشك في الاعتقاد أو الأصل عدمه وبعد الصلاة لم يندرك عن قرب ولا أنها وفعل المشكوك فيه وقال شيخنا العلامة الباجوري ولوطال الزمن انتهى (ولو قطع النية) بالفعل بأن نوى في قلبه قطع الصلاة (أو) لم ينو القطع بالفعل لكنه (عزم على قطعها) في المستقبل (أو) شك هل يقطعها) بأن تردد في قلبه وقال هل أقطعها أو أستقرئها والمراد كما قال إمام الحرمين أن يطرأ له الشك المناقض للجزم واليقين ولا عبرة بما يجرى في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كتب يكون فأن ذلك مما يثني به الموسوس ويرجمو تقع في الأيمان فلا يصح حينئذ أو نوى في الركعة الأولى قطعها أي الصلاة (في) الركعة (الثانية) أي لاحظ في قلبه أنه إذا حضرت الركعة الثانية أقطعها (أو علق الخروج) أي من الصلاة (عما) أي بشئ أو بالشيء (يوجد) ويحصل وجدانا (يقيناً أو) وجدانا (نوهما) أي علق الخروج منها بشئ أو وجد على سبيل اليقين أو على سبيل التوهم فنصب يقيناً ونوهما ماعلى نزع الخافض وإما على أنهم صفتان لموصوف محذوف كما شرت إليه أولاً وقدم مثل المصنف لذلك الشئ الذي هو جديقتنا أو نوهما وهو المعلق عليه الخروج من الصلاة فقال (كدخول زيد) في الدار مثلاً وقد وجد دخوله في حال الصلاة وجواب لوجه قوله (بطلت) أي صلاته في جميع هذه الصور السابقة لحصول التردد في النية إن في الجزم بها وهو أن لا يأتي بما ينافيها وما تقدم من هذه الصور مناقض ومناف لها فإذا ذلك بطلت الصلاة بطلان النية التي هي ركن من أركان الصلاة وقوله (في الحال) أي لانه حصول المعلق عليه في صورته وفي حال القطع بالفعل وفي حال العزم على القطع وفي حال الشك وهي أقطعها أم لا (ولو أحرمت) الشخص (بالظهور قبل الزوال) أي قبل دخول الوقت وهو الزوال بالنسبة للظهور حال كونه (عالماً) بذلك أن أحواله وقع قبل دخول الوقت (لم تعتقد) صلاته لعدم حصول الشرط وهو معرفة دخول الوقت يقيناً أو ظناً ولا تلاعبه في صلي بدون تلك المعرفة لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (أو) أحرمتها (بإحلال) بذلك (انعدت) صلاته (نقلاً) مطلقاً لعدم ما ينافيه هذا ما يتعلق بالنية وهي الركن الأول وأشار إلى الركن الثاني وهو تكبيره الأحرار وما يتعلق به من شروطها فقال (ولفظ التكبير متعين) لما روى الترمذي وأبو داود بإسناد صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس صلاته إذا قلت الصلاة فاسخ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبيرة قول المصنف ولفظ التكبير المشرط أول التكبير الأحرار وكونه واقعاً (في اللغة العربية) متعيناً أيضاً لأنها شرط فيه للاتباع وما من مجاهد من خبر صراط كلاً يتمنى أصلي ولم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى على غير الوجه المذكور بل لا يغير العربية من يحسنها لم تصح صلاته بخلاف وهذا هو الشرط الثاني (وهو) أي ذلك التكبير المشرط فيه ما ذكر لفظه وصيغته (الله أكبر) بتقديم لفظ الحلالة على أكبر وهذه الصيغة تجمع عليها (أو الله الأكبر) بالتحريف لانه زيادة التخل بالمعنى فيصيح أيضاً كما لو قال الله أكبر كبراً لانه زيادة في التعظيم فلا تضر زيادة لأنها لا تمنع اسم التكبير وكذلك الله الحليل أكبر والله عز وجل أكبر لان هذا ما زاد لا تمنع الاسم لان شمر بالتعظيم بخلاف تقديم الحبر على المبتدأ كما كبر الله وأما الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر لان ذلك لا يسمى تكبيراً ومثل ذلك في عدمه لا كفاءه بدل الخبر كان تقول الله أعظم أو يدل المبتدأ كالرحمن أكبر وقد أشار إلى ما بشرط فيه أيضاً بقوله (ولو أسقط حرفاً منه) أي من لفظ الله أكبر (أو) لم يبق شيئاً منه لكنه (سكت) (سكتة) (لأن كنيته) وسنأتي جواباً

بعد ركن قولي أو فعل  
بطلت ولو قطع النية  
أو عزم على قطعها أو  
شك هل يقطعها أو  
نوى في الركعة  
الأولى قطعها في  
الثانية أو علق  
الخروج بجواب  
يقيناً أو نوهما  
كدخول زيد بطلت  
في الحال ولو أحرمت  
بالظهور قبل الزوال  
عالمًا ثم انعدت أو  
جاهلاً انعدت  
نقلاً ولفظ التكبير  
متعين بالعربية وهو  
الله أكبر أو الله  
الأكبر ولو أسقط  
حرفاً منه أو سكت نين  
كنيته

لوفتشرط في صحة التكبير اتصال كلمته أي أن لفظاً أكبر بشرط اتصاله باللفظ الحلال (أو) لم يسكت بل حصل الاتصال لكنه (زاد بينهما) أي بين الكلمتين (واو) ساكنة أو متحركة فبشرط في صحة التكبير عدم زيادة حرف بين الكلمتين كزيادة الواو المذكورة (أو) انتفت هذه الزيادة لكنه زاد (بين الباء) الكاشطة (من) لفظ (أ كبرو) بين (الراء) الكاشطة منه (النا) فصار أكبر بزيادة ألف قبل الهمزة وإذا قصد معناه وهو الطبل فقد كفر والعياذ بالله تعالى وقد ذكر جواباً لوجه قوله (لم يتعقد) أي صلاته لعدم الاتيان بالتكبير في الأول ونحو وجهه عن أن يسمى تكبيراً بالفصل بين الكلمتين أو الزيادة أو النقص في الباقي (فإن يجوز) لسانه عن النطق بالتكبير (لخرس) أي لكونه أخرس غير قادر على النطق (وشحوه) كخبل (ووجب) عليه أي على العاجز المذكور وشحوه (تحرى لسانه وشفتيه) ولهاته (طاقته) أي قدر طاقته نص عليه الشافعي رضي الله عنه واتفق عليه الأصحاب إلا بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولا يختص هذا الحكم بالتكبير بل هو عام في كل ماوجب على الشخص وكان متعلقاً باللسان كالقراءة والشهادات والسلام وهكذا في الخرس الطاري وقد وجهه القائل بأن القراءة كانت واجبة قبل الخرس والقراءة تستلزم التحريك المذكور فإذا زعم عن النطق بها بقي التحريك الذي كلن واجباً والمسيور لا يسقط بالمعسور رأماً إذا ولد أخرس فلا يلزم له أن يحب عليه القراءة التي هي المقصودة فلما يجب التابع الذي هو التحريك وكذا يقال في نحو الأخرس أي لا يلزمه ذلك وقد ذكر المصنف مقابل قوله لفظ التكبير معين بالعرية بقوله (فإن لم يعرف العرية) أي لم يعرف التلغظ في حال التكبير (كبري بالغة شام) وجوباً من فارسية وغيرهما من باقي لغات الجحيم ولا يعدل إلى غيره من الأذكار وترجمته بالفارسية خدای بزرگتر که در فی الروضة عن صاحب التعمية الكبرى قال بلاء والراي من بزرگتر مضبوطان والراء والكاف ساكنتان وخدای معناه الله وبزرگتر معناه كبير وترصيره أكبر من زيادة تردد التكبير على التفضيل (و) يجب (عليه) أي على من لم يعرف اللغة العربية (أن) يتعلمها (أن أمكنه) التعلم ولو يسقral قرية يتعلمها أو بعد التعلم لا يلزمه قضاء ما صلاها بالترجمة ولو أمكنه التعلم آخر الوقت لم يجز أن يترجم في أوله فإن لم يجد من يترجمه بعد ترجم حينئذ (فإن أهمله) أي أهمل التعلم أي تعلم النطق بالتكبير بالعرية (مع القدرة عليه) (الحال أنه قد ضاق الوقت) عن التعلم بحيث لو تعلم نطرح الوقت (ترجم) عنه بأي لغة شاموصلى طرمة الوقت (وأعاد الصلاة) الواقعة بالترجمة لتفريطه وتقصيره بعدم التعلم مع القدرة فإن لم يعلم التعلم ولكن ضاق الوقت عليه لادته أنه أو أقله ما ذكره في الوقت من التعلم صلى حينئذ بالترجمة ولا إعادة عليه إذ لا تقصير وأشار المصنف إلى شرط عام للتكبير وغيره من سائر الواجبات فقال (وأقل التكبير) أي تكبير التحريم وهو مبتدأ وسياق الخبر (و) أقل (القراءة) الواجبة (و) أقل (سائر الأذكار) الواجبة وغيرها كالشهاد والسلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام وغير ذلك من الأقوال الواجبة والندوبية كالنسيبجات الركوع والسجود والدعاء من جهة الجهر بها وقد ذكر الخبر بقوله (وإن يسمع نفسه) أيها فان وما دخلت عليه في تأويل المصدر هو خبر المبتدأ المتقدم بقوله وأقل إلى آخره فلا يلزم يسمع نفسه بالواجبات لم يعتد بها وكذلك المندوبات فطلب منه إسماع نفسه بما حتى يعتد بها ويحصل التكامل بالنسبة للندوب وأما بالنسبة للواجب لا بد من إسماع نفسه والافلا تتعقد الصلاة لقوات الشرط وهذا الشرط يعتبر إذا كان صحيح السمع بلا عارض من لفظ وغيره ولا زائد في الزفع بحيث يسمع ويستحب أن لا يزيد على إسماع نفسه هذا إذا كان المصلي منفرداً أو مأموماً وقد أشار إلى حكم الإمام فقال (ويجهر بالامام التكبيرات كلها) أي تكبيرة التحريم وغيرها من سائر تكبيرات الاقتالات لاجل أن يسمع المأمومون بجهره كلهم أو بعضهم فيعلمون صلاته ويتابعونه وكالامام مبلغ احتجج إليه (وبشرط)

أوزاد بينـ ما وواو  
أوبين الباء من  
أكبر والراء ألتصام  
تعتقد فإن يجز  
لخرس ونحوه ويجب  
تحرى لسانه وشفتيه  
طاقته فإن لم يعرف  
العربية كبر بـ  
لغشاه وعليه أن  
يتعلمها أن أمكنه  
فإن أهمله مع  
القدرة عليه وضاق  
الوقت ترجم وأعاد  
الصلاة وأقل  
التكبير والقراءة  
وسائر الأذكار أن  
يسمع نفسه إذا كان  
صحيح السمع بلا  
عارض ويجهر بالامام  
بالتكبيرات كلها  
ويشترط

لتكبيره الاحرام اى اجتمع (أن تكبر) حال كونه (قائما) لكن هذا الشرط يكون واقعها (في الفرض فان وقع منه) أى من التكبير (حرف في غير القيام) كأن كبر في حال هويته للركون (لم تنعقد الصلاة حينئذ (فرضا وتنعقد نفلا) مطلقا (كشخص (جاهل التحريم) أى تحريم وقوع التكبير في غير القيام (دون) شخص (عالمه) أى عالم التحريم بذلك فلا تنعقد صلاته حينئذ لان فضا ولا نفلا (ويشذب للصلى فرضا أو نفلا منفردا أو مأموما أو اماما ذكر كان أو أنثى (رفع يديه) عند التكبير (حذو) بذل مجبة أى مقابل (منكبيه) بأن تتحلى أطراف أصابعه على أذنيه وبإصبعه يصبغ أذنيه وارتجاس منكبيه تحسب الشيعين أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة والصحيح استحباب انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير ويسن أن يوجههما للقبلة وتكون اليدان الرفع (مفرقة الاصابع) تقريرا أو سبعا وتكون منشورة لا مقبوضة ويكون ذلك مقرونا (مع التكبير) أى تكبيرا للتحريم (فان تركه) أى المذكور من رفع اليدين على الوجه المذكور تركا (عدا أو) تركه تركا (سواء أنثى به في أثناء التكبير) وتحصل به السنة وما أثبت الله من نصب عدا وما بعده على أنه صفة لوصف محذوف أولى مما صنعته الشيخ الجوهري من نصب ما على الخبير لعل كان المحذوف مع أصابعه حيث قال سواء كان الترك عدا أو سوا لمقالة الجوهري من أن كان لا تحذف مع أصابعه الا بعد ان ولوا الشرطين وأما حذوها في غير هذا ان شاء الله قليل (لا) بأن يرفع يديه أى بعد فراغ التكبير (وسن أن تكون كفاه متوجهتين الى القبلة) لأنها أشرف الجهات (وأن تكونا مكشوفتين) لاستبوتين ذكره البغوي قال في المجموع قال أصحابنا المرأة كالرجل في هذا (ويحطهما) أى يسلهما (بإد) انتهاء التكبير الى تحت صدره فقط يصحبه في المجموع ونقل الجزم به عن الغزالي في تدريس ولا يسلهما الرابعا بل يسلهما الى تحت صدره لئلا يسهل من زيادة الفعل المستغنى عنه ويكونان مرفعة (فوق صدره) لما روى ابن خزيمة في صحيحه عن وائل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره أى فى آخره (ويقبض كوعه الاسرى) أى كوع يده اليسرى وقوله بكفه الايمن أى بكفه يده اليمنى متعلق بقبض (وسن أن) ينظر (المصلى ذكر) كأن أو أنثى أو صبيا قائما أو قاعدا ركعا أو ساجدا (الى موضع سجوده) لان ترديد النظر من مكان الى مكان آخر يشغل القلب ويغني كمال الخشوع وقيل ينظر الراكن الى تحت قدميه والساجد الى رقبته والقاعدا الى حجره وهذا في غير التلثم بدو ما هو ينظر الى محل سجوده أيضا الى أن يقول الا الله فينظر حينئذ الى السابعة ويسير الى فراغه من السلام (ثم) بعد تمام التحريم على الكيفية السابقة (يقرأ دعاء الاستفتاح) وقد وردت فيه أحاديث صحيحة أذكرها مختلفة والمشهور ومنها وهو الأفضل ما انقصر عليه المصنف وهو قول المصلى عقب التحريم يقرب أو نقل (وجهت وجهي) أى أقبلت بذاتي حال كونى متنبها بذلك الدعاء (الى آخره) أى الى آخر دعاء الاستفتاح وتعلمه الذى فطره خلق السموات والارض حينئذ أى مائلا من جميع الاديان الباطلة الى الدين الحق مسلما أى متذابا المساجد النبي صلى الله عليه وسلم وما آمن المشركون من صلاتي ونسكي ومحياي ومجاتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأؤمن المسلمين لا اتباع روادهم الا الكلمة مسلما فان جبان وفي رواية للبيهقي وأنا أول المسلمين فكان صلى الله عليه وسلم بأن يفتتحها نارة أو له أو مسلح هذه الامور بما في الأولى أخرى ولو أنى بدعاء آخر غير هذا من الأذكار المختلفة حصل أصل السنة ولكن الأفضل ما علمت (ويشذب) هنا (لكل مصل) لافرق بين (مفترض) أى من يصلى فرضا (وين) (متنفل) أى من يصلى نفلا (وين) (قاعدا) أى من يصلى قاعدا عند المجرى الفرض والنفل مطلقا (وين) (امرأة) (وذكر) (وصبي) (وين) (مسافر) وسواء كان منفردا أو في جماعة مأموما أو مأمولا وضع هذه الصلاة فمبني على التطويل ويستحب للتفرد كذا الامام اذا رضى المأمومون بالتطويل

أن يكبر قائما في الفرض فان وقع منه حرف في غير القيام لم تنعقد فرضا وتنعقد نفلا كحال التحريم دون عالمه ويشذب رفع يديه حذو منكبيه مفرقة الاصابع مع التكبير فان تركه عدا أو سوا أو أنثى في أثناء التكبير لا بعده الى القبلة ويكشوفتين ويحطهما بعدد التكبير الى تحت صدره وقوسبرته ويقبض كوعه ويسجد كوعه الايسر بكفه الايمن وينظر الى موضع سجوده ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وجهت وجهي الى آخره ويشذب لكل مصل مفترض ومتنفل وقاعدا ومسافرا



الحرمين والاصحاب وهل يبطل صلاته ان قلنا بالمذهب ان تحلقه بركن لا تبطل فوجهان اصحهما لا يبطل  
 كما في غير المسبوق والثاني يبطل لتركه متابعة الامام فيما فاتت به ركعة قال واذا قلنا لا يبطل قال الامام ينبغي  
 ان لا يركع لان الركون غير محسوب له ولكن يتابع الامام في حركته للجمود يصير كأنه ادركه حينئذ ولا  
 تحسبه الركعة انتهى (و) اذا فرغ من دعاء الاستفتاح (يندب) أي التعوذ (بعده) أي بعد الافتتاح  
 وصفته المألوفة هي قوله (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من  
 الشيطان الرجيم أي اذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أي أتحصن وأتحفظ بالله من  
 الشيطان الرجيم وهو ابليس اللعين أي أعوذ به من وسائسه في الصلاة وفي غيرها والرجيم يعني المرحوم أي  
 المطرود من رحمة الله ومن الرجيم الشبه التي تنفصل من الكوكب على الشيطان واتساعه فحرقهم  
 (ويتعوذ) ندبا (في كل ركعة) لوقوع الفصل بين القراءة بين الركون وغيره ولأنه يندب في قراءة (و) (في)  
 الركعة (الاولى) (كد) أي يطلب طلبا أشد من طلبه في باقي الركعات للاتفاق عليها ولان افتتاح القراءة في  
 الصلاة انما هو فيها (سواء) في استحباب التعوذ الامام والمأموم والمنفرد والمقرض والمنفعل أي من يصلي  
 لقرض والمنفعل مطلقا سواء كان ذاسبا أو ذاقا أو قفلا مطلقا ولا فرق بين الرجل والمرأة والصبي  
 والماضر والمساقر والقاعد والمضطجع لعموم الدليل الاستبواب الذي يخاف فوت الفاتحة لوركن الامام اذا  
 اشغل بالتعوذ أو يخاف فوت بعضها كذلك تركه ويستعمل بالفاتحة وبأنه في باقي الركعات ولا فرق في  
 طلب ندب التعوذ بين كون القرض عينيا أو كفائيا فذلك عطف المصنف عليه قوله (حتى الحنائة) فهو  
 معطوف على المقرض عطف خاص على عام لان المقرض عام يشمل العيني والكفائي والتقدير حتى الحنائة  
 أي صلاتها يطلب لها التوعد لان ذلك يسير لا يخبر بها عن كونها مبنية على التحقير (ويسره) أي التعوذ  
 بان يأتي به المصلي وبدعا لا افتتاحا سيرا بحيث يسمع نفسه وذلك (في الصلاة السرية) كالظهر والعصر بلا  
 خلاف (و) يسر أي التعوذ أيضا (في الصلاة البهريه) قياسا على الاستفتاح كالقرب والعشاء وغيرهما  
 وقد أشار المصنف الى الركن الثالث بقوله (ثم) بعد ذلك أي بعد التعوذ (يقراء الفاتحة في كل ركعة) في قبلها  
 أو بعده غير الشيعين لاهلنا قلن لا يقرأ بها فاتحة الكتاب ولما روى ابن خزيمة وجاب بنسند صحيح كما قال في  
 المجموع لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وهذا عام في الفرض والنفل والمراد من الروايتين انها  
 تقرأ في كل ركعة غير المسمى وصلاة وهو اذا اقت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما يسر معك من القرآن ثم اركع  
 حتى تطمئن راكعا ثم اركع حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اركع ذلك في صلاة ذلك كما هو في  
 رواية ثم اصنع ذلك في كل ركعة ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل ركعة وقال صاوا كبرا يقولون أصلي  
 رواه الشيخان وقوله في حديث السبي ثم اقرأ ما يسر معك من القرآن فيسجد بجزئ قراءه غير الفاتحة  
 ولعموم وجودها واجب عنه بأنه لم يكن عنه متيسرا لا الفاتحة فتعنت حديثه في بعض الروايات فأرداهم  
 القرآن وعدم ذكر التشديد في الحديث لكونه كان معروفا عنده وقد أشار المصنف الى وجوب تعميم قراءته في  
 كل ركعة كما هو المدعى بقوله (سواء الامام والمأموم والمنفرد) عندنا معاشر الشافعية خلافا لاهل حنيفة  
 وغيره في المأموم لعدم الأدلة السابقة وأما المأموم المسبوق فتسقط عنه ويحمله الامام وسواء في السقوط  
 كلها أو بعضها (والسجدة أقيمها) أي من الفاتحة بخلاف عندنا فهي ست آيات وبالسجدة تضاف الى  
 الست فتعبر بالجله سبع آيات بالسجدة آية من الفاتحة بخلاف لاهل حنيفة وسجدوا عليه وسلم عدا آية منها رواه ابن  
 خزيمة والحاكم وصححه وقوله بالسجدة من الفاتحة عملا قد سجدوا بنا على أي فهم منها سجدا اعتقادا وقال  
 بعضهم عملا أي من حيث العمل به وما قيل ان القرآن انما يثبت بالتواتر رد بان محله في الحديث غير آتاهم ولا  
 ما يثبت قرآننا بحكاية من حيث العمل به كالسجدة لا يمكن فيه الظن لا يقبل لو كانت قرآننا من كل سورة فكيف

ويندب بعده  
 أعوذ بالله من  
 الشيطان الرجيم  
 ويتعوذ في كل ركعة  
 وفي الأولى أكسواء  
 الامام والمأموم  
 والمنفرد والمقرض  
 والمنفعل حتى الحنائة  
 ويسره في السرية  
 وفي البهريه ثم يقرأ  
 الفاتحة في كل ركعة  
 سواء الامام والمأموم  
 والمنفرد والجملة  
 أقيمها

جاءها لا يقول لم تكن قرأنا كقرئتها أو أيضا التكفير لا يكون بالظنيات (و) هي (آية من كل سورة غير  
براءة) وأما هي فمكتوبة في أولها وتندب في أثناءها عند مر وعند جرح في أولها وتكره في أثناءها لأن  
الحاقها بالناسية الرحلة لا ينزل بالسيف وليست للفصل والائتلاف أول برائة وسقطت أول الفاتحة  
(ويجب) على قارئها (ترتينا) لأن تركه يحل بغيرها بأن يأتي بها على قطعها المعروف لأنه مناط البلاغة  
والإعجاز فلا بد أن ينصفها الثاني لم يعده وبينه على الأول أنهما يتأخرون ولم يطل الفصل ويستأنفان بعد  
أوطال الفصل بين فراغه وإزادة التكبير لكن في صورة العهد يستأنفان بعد التكبير وأما أن قصد  
الاستئناف للقراءة ولم يقصد التكبير فلا يستأنف القراءة بل ينفي النصف الأول على النصف الثاني ويكمله  
إلى آخره (و) يجب على قارئها في الصلاة (والها) أي - والالة كلمتها بأن يأتي بها على الولاة لا يتابع مع خبر  
صاوا كما ينبغي في أي وقدره المصنف على وجوب التواتر قوله (فان سكت) فأروها (فيها) أي في  
الفاتحة أي في أثناء قراءتها سكتا (عما) أو حال كونه معتمد بعد الإمام مصدر فيكون صفة لموصوف  
محذوف أو بمعنى اسم الفاعل فيكون حال من فاعل سكت وقوله (وطال) جلة حالية على تقدير قد وصف صاحب  
الحال المصدر والمفهوم من الفعل أي والحال أن السكوت قد طال عسقا وهو ما يشعر أنه يقطع القراءة  
(أو قصر) ذلك السكوت وضبطه المتولى نحو سكتة تنفس واستراحة (و) لكن (قصد) الساكت (قطع  
القراءة) أو لم يسكت لكن (خلها) أي القارئ القراءة (بذكر) أي جعل الذي ذكره المحقق في أثناء القراءة  
(أو) خلها (بقراءة من غيرها) أي من غير الفاتحة حاله كون كل منها كالناسية (هو) ليس من مصلحة  
الصلاة) وقد ذكر المصنف جواب الشرط المتقدم بقوله (انقطعت قراءته) في هذه الصور المذكورة تحت  
الشرط المذكور (ويستأنفها) حينئذ وجوباً على الولاة (وان كان) الذي خلها بمن الذي ذكر القراءة  
مستقرا (من مصلحة الصلاة) وذلك (كتابته) أي المأموم (الاجل) تأميناً أمه أو (كانت القراءة من  
غير الفاتحة لاجل (قمة) أي المأموم (عليه) أي الإمام أي تلقينه إياه أن يذكره ما بعد الذي تردد فيه (إذا  
غلط) وترد في آية من آية الفاتحة أو غيرها من سائر القرآن (أو) إذا (جحد) إماماً لم يتابعه ما معه حيث  
سجد (اللاوة ونحوها) أي نحو المذكرات من الإعذار التي لا تقطع الموالاة كسؤال الرحلة عند قراءة  
آياتها والاستعاذة من العذاب عند قراءة آية وقد ذكر المصنف محذوروه سابقاً فان سكت عند المخ  
بقوله (أو سكت) في حال قراءتها (أو ذكر) ذكر أو غيره حصل كونه (ناسياً) فعمداً في الصلاة (لم تقطع)  
قراءته حينئذ ما ذكره القراءة فأنه مطلوبان منه واشتغاله بما يطلب منه لا يعد عراضاً وهذا فيما يتعلق  
بالصلاة بخلاف ما يتعلق بها ككتابة المؤذن أو الحمد عند العطاس أو استسجع لمن استأنفه وعدم الانقطاع  
في التيسين فبالقياس على الصلاة في عدم البطان عند التكليم فيها ناسياً أو جهلاً أو أماً السكوت للتيسين  
فيكون ناسياً آية فسكت طويلاً لذكرها فإنه لا يضر كما قاله القاضي وغيره والاعباء كالنسيان فله في  
الكفاية (فرع) لو سكت في أثناء الفاتحة عمداً بقصد أن يطل السكوت هل تقطع بغيره وعرف  
السكوت كالموقف سداً باقي ثلاث خطوات متواليات بغيره وعرف في الخطوة الأولى وألا تقطع إلا أن  
حصل الطول بالفعل حتى لو عرض عارض ولم يطل لم تقطع ويفرق بينه وبين ما ذكره نظراً وتجب إلا أن  
الناسي لا يحرر رسم على المتعجب وقد يقال بوجه الأول لأن السكوت بقصد الإطالة مستلزم لقصده لقطع قارئه  
ما لو سكت بسبباً بقصد قطع القراءة عسقا فإنه لا يضر (ولوترك) المصلي (منها) أي الفاتحة (حرفاً) واحداً  
(أو) ثلثاً (تشديدية) واحد من حرف تشديد (أو بديل حرفاً) منها (بجوف) آخر كبديل ذال النون ذالاً أو زاي  
كان يقول أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين بالذال المهملة أو الذين بالزاي (لم تصح قراءته) لهذه  
الكلمة لتغيره النظم فيجب عليه حينئذ إعادة القراءة لهذه الكلمة ولا يطل صلاته إلا أن غير المعنى وتجدد

وآية من كل سورة  
غير برائة ويجب  
ترتيبها ونوالها فان  
سكت فيها عدا وطال  
أو قصر وقد قطع  
القراءة أو خلها بذكر  
أو بقراءة من غيرها  
محال ليس من مصلحة  
الصلاة انقطعت  
قراءته ويستأنفها  
وان كان من مصلحة  
الصلاة كتابته  
لتأمين إمامه أو قصده  
عليه إذا غلط أو قصد  
للاوة ونحوها أو  
سكت أو ذكر ناسياً  
لم تقطع ولو ترك منها  
حرفاً أو تشديدية أو  
أبداً حرفاً بغيره  
لم تصح قراءته

وان لم يفر وكان متعديا يجب عليه اعادة القراءة فقط (واذا قال) المصلى سواء كان منفردا أو مأموماً وأماما  
 والمقول قوله (ولا الضالين) وجواب اذا قوله (قال) أى من فرغ من قراءة الفاتحة ومقول هذا القول هو  
 لفظ (آمين) أى قال هذا اللفظ لتأمين قراءته وبقوله (سراي) الصلاة (السريّة) بقوله (جوراني) الصلاة  
 (الجهرية ويؤمن المأموم) تأمينا (جورا) حال كونه (مقارنا) في تأمينه (لتأمين امامه) نظرا لشخص اذا  
 أمن الامام فأمّنوا فانه من وقت تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولان المأموم لا يؤمن  
 لتأمين امامه بل لقراءته وقد غت فالمراد بقوله اذا أمن الامام اذا أراد التأمين وهذا مقيد بكون الامام  
 متلبسا بالصلاة الجهرية لا شتمالها على التأمين جهرها \* (تنبيه) لا يستحب مقارنة الامام في شيء الا في  
 التأمين ولو ترك الامام التأمين لم يتابعه المأموم في تركه بل يؤمن ويسجد له بعد كرفيؤمن (ويؤمن  
 المأموم ثانيا لفرغ فاتحته) فتأمينه مع الامام تعالى دليل طلب التأمين الاتباع وراه التزدي وغيره في  
 الصلاة وقس بها خارجها فانه سنة مطلقا أى في الصلاة وخارجها وآمين بالنداء القصير تخفيف الميم هو  
 اسم فعل بمعنى استحب صبى على النفع فلشدد الميم لم يتطّل صلته لصداء آمين بالنداء (ثم يندب امام منفرد في  
 الركعة الاولى) وفي الركعة (الثانية فقط بعد) قراءة (الفاتحة) في كل من الاولى والثانية (قراءة سورة كاملة)  
 ولو كانت قصيرة جهر به كانت الصلاة أوسر للاتباع رواها الشيخان في الظهر والعصر وقس بهما  
 غيرهما \* (تنبيه) اعلم ان أصل السنة في ذلك يتأدى بقراءة ثمن القرآن لكن السورة أفضل من بعض  
 سورة وظاهر كلام المصنف ذلك ولو كان البعض أطول من السورة فهو مقتضى اطلاق الرافعي في التكبير  
 وصرح به في الصغير لكن في الركعة افضل من قدرها من طول ولو كرر الفاتحة لم تحسب ولا تغني  
 عن طلب التكبير في الركعة لان الواحد لا يؤدى به فرض ونفل في محل واحد ولو قرأ السورة قبل الفاتحة لم  
 تحسب (ويندب) صلاة (الصبح) صلاة (الظهر) قراءة (طوال المفضل) بكسر الطاء وضعها يميني قراءة  
 هذه السورة بذلك لكثرة الفضل فيه بين السور وهذا تفصيل لقوله وسن بعد الفاتحة قراءة سورة فلا تكرر  
 وفي عبارة المصنف مخالفة لما رواه المصنفين حيث جعلوا الظهر قريباً من الطوال وما هنا جعله من الطوال  
 فضبه نسج لان القريب من الشيء يعطى حكمه فالعلاقة بالجماعة (ويندب لصلاة) (المغرب قصار) أى  
 الطوال هذا (ان رضى بطواله أو وساطه مأمومون محصورون) أى لا يصلح وراء الامام غيرهم والطوال من  
 الحجرات الى عم والوساط من عم الى الضحى والقصار من الضحى الى الآخر وهذا في غير المسافر أما هو فحين  
 له أن يأتي في الاولى من الصبح بقل يأبها الكافرون وفي الثانية بقل هو الله أحد طلبا للتخفيف عنه  
 (والا) أى وان لم يرض المأمومون بذلك (خفف) الامام لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته  
 اذا أم أحدكم فليخفف (وسن) الصلاة (الصبح يوم الجمعة) قراءة (التم تنزيل) في الركعة الاولى (و) قرآن (هل أتى)  
 على الانسان في الركعة الثانية فقد ردوى مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه كان يرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقرأ في الجمعة التم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان (وسن) صلاة (سنة المغرب) صلاة سنة  
 (الصبح) صلاة (ركعتي الطواف) صلاة (الاستقارة) قراءة (قل يأبها الكافرون) في الركعة الاولى من  
 هذه الصلوات المسنونة (و) سن قرآن سورة (الاخلاص) في الركعة (الثانية) ذكر ذلك في زوائد الصلاة  
 وبعضها في المجموع ودليله الاتباع (ويندب الترتيل والتدبر) وقت القراءة في الصلاة وخارجها للامام  
 والمنفرد كما قال تعالى وتزل القرآن ترتيلا وهو أن يقرأ على الوجه الذي تزل من عند الله بأن يدغم ويثني ويعد  
 في محل كل منها والتدبر التأمل في معناه مع الخشوع (وتكره) قراءة السورة لمأموم بسمع قراءة الامام انتهى  
 عن قراءة له لاحتذاء واداءه وادبيل يستمع قراءة ثم لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وان كانت هذه  
 الآية واردة في الخطبة لكنها مفسرة بتفسير آخر غير الخطبة وهو القرآن نفسه اذا لاية الواحدة تفصل

واذا قال ولا الضالين  
 قال آمين سرا في  
 السرية وجهرها  
 في الجهرية ويؤمن  
 المأموم جهرامقارنا  
 لتأمين امامه ويؤمن  
 المأموم ثانيا لفرغ  
 فاتحته ثم يندب الامام  
 ومنفرد في الركعة  
 الاولى والثانية فقط  
 بعد الفاتحة قراءة  
 سورة كاملة ويندب  
 الصبح وللظهر طوال  
 المفضل والمغرب  
 قصاره ان رضى  
 بطواله أو وساطه  
 مأمومون محصورون  
 ولا يخفف وسن صبح  
 يوم الجمعة التم تنزيل  
 وهل أتى وسن لسنة  
 المغرب وللصبح  
 وركعتي الطواف  
 والاستقارة قبل  
 يأبها الكافرون  
 والاخلاص في  
 الثانية ويندب  
 الترتيل والتدبر  
 وتكره السورة لمأموم  
 بسمع قراءة الامام

تفاسير متعددة (فان كانت الصلاة سرية أو) كانت جهرية (أو) الحال انه (لم يسمع) أى المأموم قراءة الامام  
 اما (بعد عنه) أى بعد المأموم عن الامام (أو) (صم) أى عدم سماعه وجواب الشرط قوله (نبت) أى  
 السورة (له) أى للمأموم حيثذا يذاو كذا سببه ذلك (لو كان يسمع قراءة الامام) (والحال انه) (لم يفهم معناها)  
 جريا (على) القول (الاصح) اذ لا معنى لسكونه في هذه الصورة (التي تغلب فيها السورة) (ويطيل) المصلي  
 القراءة في الركعة (الاولى على) الركعة (الثانية) لا يتابع رواد الشياطين ثم ان ورد من يتطول الثانية  
 اتبع كما في مسئلة الزحاف فانه يسئل للامام تطويل الثانية لمصلحة منظر السجود (ولو فات المسبوق) بالنصب  
 مفعول به مقدم (ركعتان) فاعل فات أى فانه مع الامام ركعتان أولتان بان لم يدركهما معه (فتدركهما)  
 أى الركعتين اللتين سبق بهما أى فىهما (بعد السلام) أى سلام امامه وجواب لوهو قوله (نبت) (له)  
 (السورة) حيثند (فيهما) أى فى هاتين الركعتين المائى بهما بعد سلام الامام لثلاث صلوات عن السورة بلا  
 عدو وال حال انه لم يكن قراها فاعلم انه لا يسقط عنه لكونه مسبوقا وحديثه بقروها (سرا) لاحرار وان  
 كانت الصلاة تجهرية لان محل الجهر في الاولتين وقد فاقا وتاوا الفرق بين الجهر وبين السورة حيث يأتى بها  
 فى الاخيرتين عند الفوات من الاولتين وأما الجهر فلا يأتى به اذا فات محلله وهو كونه فى الاولتين بل يسفرق  
 الاخيرتين اذ السنة فى آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة فانه يسئل الاتيان بها لثلاث صلوات عنه عن  
 السورة وقيل فى الفرق ان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فتسكن الشف (ويجهر الامام) بالقراءة فى  
 محل الجهر وهو مضبوط (فى) صلاة (الصبح) (فى) صلاة (الجمعة) (فى) صلاة (العيدين) (فى) صلاة (الاستسقاء)  
 (و) (فى) صلاة (خسوف القمر) (فى) صلاة (الترابيع) (فى) الركعتين (الاولتين من) صلاة (المغرب) (و) الاولتين  
 (من) صلاة (العشاء) هذا محل الجهر (ويسر بالباقي) أى ما عدا ما تقدم هذا كله فى الاداء وأشار الى  
 حكم القضاء فقال (فان قضى) الشخص (فأتمه) صلاة (الليل) وهى المغرب والعشاء (أو) قضى فأتمه صلاة  
 (النهار) (لا) أى وقع القضاء فى الصورتين ليلا وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر الصادق وجواب  
 الشرط قوله (جهر) بالقراءة فيها ولو كانت المقتضية نهائية حيث وقع القضاء فى الليل أى بعد المغرب  
 (أو) قضى فأتمه (النهار) (أو) قضى (فأتمه) الليل (كالمغرب والعشاء) (نهارا أو) (سرا) بالقراءة اعتبارا بوقت القضاء  
 من انه اذا قضى فأتمه الليل نهارا أو سر وعكسه بعكسه وهو أنه اذا قضى فأتمه الليل أو فأتمه النهار ليلا جهر  
 اعتبارا بوقته (الا صبح) هو استثناء من قوله قضى فأتمه النهار فى النهار فانه يشعل الصبح لانه فاضا فى النهار  
 فمقتضاه أنه يسفر فيها فاذا لم يستفها أى الا فى صلاة الصبح فانها وان كانت نهائية (فانه يجهر بقضاها  
 مطلقا) أى بالقبضه وقتها سواء كان المقضى فيه صلاة ليل أو نهار وأما هى فان قضيت ليلا جهر بها أو  
 نهارا أو سر وان قضيت فى وقتها جهر بها أى بعبارة المصنف كعبارة الوضوء ثم ان الصبح يجهر فى قضاها  
 مطلقا ولو نهارا أو ليلا لم يجزى مع تغييره وتبدل فقوله بالقضاء متعلق بجهر فى كلام المصنف ويكون خلا  
 لعمى لان ظاهره غير صحيح بل لا بد من هذا التقدير ليظهر المراد حتى لو صلى الصبح أو غيرها وقتها لم يجهر  
 يجهر فى الركعة الاولى ثم طلعت الشمس فى الركعة الثانية فانه يجهر فيها ولو كانت صلاة الصبح  
 بادراك ركعة فى الوقت اذاء فلا يجهر فى الثانية (ومن لا يجهر فى الثانية) كلها (لزمه تعلمها) أى  
 سخطها ان أمكنه ولو على ظهر قلب بدليل قوله (والا) أى وان لم يحفظها على ظهر قلب (فأتمه) (قراءتها)  
 بالنظر (من) (معصية) يشترطه أو يستجرأ ويستعبر حتى اذا كان بلبس وظلمة وجب عليه تصحيح السراج  
 وقوله ان ملايمه الواجب الابه فهو واجب (فان يجزى) عن قراءتها (العدم ذلك) أى المحضف (أو) يجزى  
 لكونه (لم يجده عليه) بعبارة (أو) (يوجد عليه) (ضاق) عليه (الوقت) عن التعلم لانه لو اشتغل به لزم  
 اخراج الصلاة عن وقتها أو يجزى عن التعلم لانه لو غاب وجوب الشرط المذموم فى الثانية قوله (وخرت)

فان كانت سرية أو  
 جهري يقول يسمع بعد  
 عنه أو صم نبت  
 له لو كان يسمع قراءة  
 الامام ولم يفهم معناها  
 على الاصح ويطيل  
 الاولى على الثانية  
 ولو فات المسبوق  
 ركعتان فتدركهما  
 بعد السلام نبت  
 السورة فيها سرا  
 ويجهر الامام فى  
 الصبح والجمعة  
 والعيدين والاستسقاء  
 وخسوف القمر  
 والترابيع والاولتين  
 من المغرب ومن  
 العشاء ويسر بالباقي  
 فان قضى فأتمه الليل  
 أو النهار ليلا جهر  
 أو قضى فأتمه النهار  
 أو فأتمه الليل نهارا  
 أسرا لا الصبح فانه  
 يجهر بقضاها  
 مطلقا ومن لا يجهر  
 فى الصلاة لزمه تعلمها  
 والا فخرت عنها من  
 معصية فان يجزى  
 لعدم ذلك أو لم يجد  
 ماعلا أو ضاق الوقت  
 حوت



أى القراءة الفاتحة (١) الترجمة (الجمية) حيث لا يترجم عن الفاتحة بغير العربية لفوات الاعجاز فى أى  
 فى الترجمة عن الفاتحة لأن الاعجاز خاص باللفظ لا بالمعنى بخلاف التكبير فإنه يترجم عنه أى لغة شاء لعدم  
 الاعجاز فيه وقال امام الحرمين ترجمة القرآن ليست قرأنا بجماع المسلمين ثم يربى المصنف البذل عن الفاتحة  
 فقال (فإن أحسن غيرها) أى غير الفاتحة من القرآن (لزمه) قراءة (سبع آيات) بشرط أنه لا ينقص  
 القارئ (حروفها) أى السبع آيات (عن حروف) أى عن عدد حروف (الفاتحة) اما بان يساوها أو  
 ينيدو قضية كلامه ان السبع تجزى ولو كانت متفرقة وان لم تفد المتفرقة معنى منظوما اذا قرئت كما اختاره  
 النوى فى مجموع وغيره مع الاطلاق الجمهور وحروف الفاتحة بالسبعة مائة وستة وخمسون حرفا ثابتات  
 ألف مائة والمراد أن المحرر لا ينقص عن المجموع لأن كل آية من البذل قد رتبة من الفاتحة (فإن لم يحسن)  
 العاجز (قرأنا) بالكلمة (لزمه سبعة) أنواع (من أد كان) أو من دعاء (بعد حروفها) أى الفاتحة أى  
 لا يتنقص حروفها عن حروف الفاتحة كما تنعدم يجب أن يتعلق الدعاء بالآخرة كما قاله الامام ورجحه النوى  
 فى مجموع وغيره (فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه) أى ذلك البعض وجوباً لأنه المسور (وأى تبدله) أى  
 المجهوز عنه مال كون ذلك البذل (من قرآن) اننا أحسنه (أو ذكر) ان لم يحسن القرآن ثم بين  
 المصنف ذلك البعض المقدور عليه فقال (فإن حفظ) النصف (الاول) من الفاتحة (قرأه) اولاً (ثم أتى)  
 بالبذل (لأجل ترتيب الفاتحة فلو أتى بالبذل قبل قراءة النصف الاول لا يصح ويجب عليه عادة بعد قراءة  
 النصف بقصد الاستئناف كما علم ذلك مما مر فى قراءة الفاتحة هذا حكم حفظ النصف الاول (ثم قرأه) أى  
 النصف الاخر لما مر (فإن لم يحسن شيئاً) مما تقدم ذكره (وقف) وقفة وجوباً بما قد رتبة (قراءة) الفاتحة  
 وهذا التقدير يرجع فيه الى ظنه وانما وجب الوقوف بقدر الفاتحة لأنه واجب نفسه ولا يجب عليه  
 تحريك لسانه وشفتيه فلو قدر بعدهه الوقفة لم يجب عليه العود بل يسن (ولا إعادة عليه) أى على العاجز  
 عن القراءة المذكورة وقد أشار المصنف الى الركن الرابع من أركان الصلاة فقال (والقيام ركن فى الصلاة  
 (المقرضة) لآى النافلة لا القادر عليه ما يمتعه أو غيره ولو كان الغير يعينه بما رتبة وهو قادر عليه يلزمه  
 الاستيفاء فيجب القيام حال القرع به وسواء فى حكمه فى صلاة النافلة وانما أخر العلماء القيام عن النية والتكبير  
 مع أنه مقدم عليه لأنها رتبة فى الصلاة مطلقاً وهو ركن فى القرية فقط ولأنه قبلهما شرط وركبته انما  
 هى معها وبعدهما (وشروطه) أى القيام مع القدرة عليه ان ينصب فقار ظهره) أى عظامه ولو استند  
 الى شئ يتكدر (فإن حال لم عن ذلك ملامساً) (بصحت) أى بحالته أى تلك الحالة (الخرج) فيها (عن)  
 عند (القيام) أى عن مضامته المذكور (أو لم يخرج عن حده) لكن (الحنى) أى مال (ومار الى الركوع  
 أقرب) أى من القيام وجوب الشرط قوله فإن مال الخ أشار اليه بقوله (لم يخرج) بضم الياء من الاجزاء ويزم  
 من نى الاجزاء جرمة فعل ذلك مع العمد أى بتكف ذلك الخروج عن حد القيام (ولو تقوس) أى الحنى (ومال  
 ظهره) أى النجس من المكاف بالصلاة أى صار كالقوس (الاجل) كبر أو غيره) كله تنعم من القيام التام  
 وقد أخذ المصنف التقويس غاية بقوله (حتى صار) من تقوس ظهره (كراكم) فى غير الصلاة وجواب  
 لوقوله (وقف) فيما جئتند وجوباً (كذلك) أى وقفاً مثل ذلك أو حال كون ذلك الوقوف فى قيام الصلاة  
 مثلاً الوقوف الذى هو عليه قبل الصلاة فليست بالجزء والمجوز ما يتعلق بمحذوف منه لموصوف محذوف كما  
 علمت بغيره من أن محذوف حال من الوقوف المفهوم من الفعل والمعنى على كل منهما أنه فى حال الصلاة  
 يقف على حاله وهو متين (زاد) على ذلك (الحناء) أى الركوع ان قدر (على تلك الزيادة) لأجل  
 التميز بين الانحناء وبين الانحاء الواجب وهو الركوع عن غير وهو ما قبل الصلاة والمفارغ المصنف من

بالجمية فان احسن  
 غيرها لزمه  
 سبع آيات لا ينقص  
 حروفها عن حروف  
 الفاتحة فان لم يحسن  
 قرأنا لزمه سبعة من  
 أد كل بعد حروفها  
 فان أحسن بعض  
 الفاتحة قرأه وأتى  
 ببذله من قرآن  
 أو ذكر فان حفظ  
 الاول قرأه ثم أتى  
 بالبذل ثم قرأه فان  
 لم يحسن شيئاً وقف  
 بقصد الفاتحة ولا  
 إعادة عليه القيام  
 ركن فى المقرضة  
 وشروطه أن ينصب  
 فقار ظهره فان مال  
 بحيث لو خرج عن  
 القيام أو الحنى وصار  
 الى الركوع أقرب  
 لم يخرج عن حد القيام  
 ظهره تكبير أو غيره  
 حتى صار كراكم  
 وقف كذلك ثم زاد  
 الحناء للركوع ان قدر

بيان ما يجب في القيام وما يجزئ فيه وما لا يجزئ شرعاً في بيان ما يكره للصلي فقال (ويكره) للصلي (أن يقوم) أي يقف (على رجل واحدة) لأنه تكلف بنا في الخشوع (و) كره (أن يصدق قدمه) حال قيامه في الصلاة قاله سنة أن يفرق بينهما قد رتب لا أقل خلافاً لقول الأئمة بأن يرفع أصابعه (و) كرهه (أن يقدم) في حال وقوفه (احداهما) أي إحدى القدمين (على القدم) (الأخرى) لأنه ليس على هيئة الصلاة ويستحب أن توجه أصابعهما إلى القبلة (وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع) لأن القيام محل لتطويل لورود التطويل فيه كجاء صلاة الخوف والكسوف ولأنه صلى الله عليه وسلم في حديثه سلم حين سئل أي الصلاة أفضل قال طول الفوت ولأن ذكر القيام أفضل للقراءة وهي أفضل من ذكر الركوع والسجود قال النووي في المجموع والمراد بالقوت القيام وهو أفضل الأركان لا سيما على أفضل الأذكار وهو القراءة كما عرفت في السجود حديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم الركوع ثم باقي الأركان واحتراز المصنف بذكر القربة في تقدمه عن النافذة فقال (ويساح النفل) أي صلته أي يجوز للصلي نفلان بعده حال كونه (قاعداً) على أي هيئة من هئيات القعود لكن الافتراض أفضل من غيره لأنه قعود عبادي ولا يعبه سلام كالقعود لسهو (و) له فعل النفل حال كونه (مضطجعا) وكل ذلك (مع وجود القدرة على القيام) ولكن القيام أفضل من غيره عند القدرة غير البضاري من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فهو نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فهو مضطجعا لأنه نصف أجر القاعد وضاع الأركان الركوع المشار إليه بقوله (ثم) أي بعد ما تقدم من القيام وما يتعلق به (يركع) أي يأتي المصلي بالركوع وجوباً بقوله تعالى اركعوا واسجدوا أو أجمع الصلاة على وجوب الركوع وهو لغة مطلق الانحناء وقيل معناه لغة الخضوع وهو من خصائص هذه الأمة فإن الأمم السابقة لم يكن في صلاتهم ركوع وإن وردت لفظه في تلك الأزمان فهو مؤول بالغة للفقوى كركعي مع الركع أي أخصي وأما معناه شرعاً فقد ذكره المصنف بقوله (وأقله) أي الركوع (أن ينحني) انحناء معتدلاً بجملة الهي قوله (بحيث لو أراد المصلي) (وضع راحتيه) أي كفيه (على ركبتيه مع اعتدال الخلفه) المتوسطة ولا عبرة بالطول المحذور والحد والقصر القاضين وقوله (القدر) أي على ذلك الجواب للوأي بحيث يمد ركبتيه كما قاله وألا يجزئ به دون هذا ولا خلاف عندنا ولو وصل إلى ذلك بالانحناء لم يكن ذلك ركوعاً ولو لم يقدر على ذلك العنبر أو باعتماد على شيء لزمه ذلك بخلاف لانه طريق التحصيل الركوع فوجب فإن لم يقدر أصلاً انحنى بقدر امكانه فإن عجز أو ما بطرفه من قيام (وتحب الطمأنينة) حديث المصلي صلته أي أنه لا يصح الركوع ولا يصحسب الا بالطمأنينة وهي أماركن أوهية تابعة له أو شرط على خلاف بين العلماء والمعتقد أهل ركن مستقل وعلى كل من الأقوال لا يدينها بخلاف لفظي (وأقلها) أي الطمأنينة أي أقل زمنها (سكون) أي سكون أعضائه المصلي (بعد ركعته) يجب لخصه الركوع ولاجل الاعتدال فيه (أن لا قصد) المصلي (بهويه) إليه (غير الركوع) المقام للاختلاف وقال غيره لكان أخصر وأوضح لانه تقدم ذكر الركوع وأما قصد الركوع فلا يجب اكتفاؤه بشو له في الصلاة فلهي لاجل سجدة تلاوة فلهي بلغ حد الركوع عبادة أنه لا يجزئ ركوعاً لم يعتد بذلك عن الركوع بل يجب أن يعود إلى القيام ثم يركع ولو سقط قيامه من بعد فراغ القراءة فارتفع من الأرض إلى حد الركع لم يجزئ به بخلاف ولو انحنى للركوع فسقط قبل حصول أقل الركوع لزمه أن يعود إلى الموضع الذي سقط منه ويبقى على ركوعه ولو ركع واطمأن ثم سقط لزمه أن يعتدل قائماً ولا يجوز أن يعود إلى الركوع لئلا يترك ركوعاً وهذا أقل الركوع وقد أشار إلى أكمله فقال (وأكمل الركوع أن يكبر) الركع عند الهوى حال كونه (رافعاً يديه) حذو منكبيه على الوجه المتقدم في تكبيرة الاحرام (فيتبدئ الرفع) أي رفع اليدين (مع الابتداء) التكبير) فحينئذ (فإذا حاذى كفاه) كفاه

ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يصدق قدمه وأن يقدم احدهما على الأخرى وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع ويساح النفل قاعداً ومضطجعا مع وجود القدرة على القيام يركع وأقله أن ينحني بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلفه لقدر وتجب الطمأنينة وأقلها سكون بعد ركعته وإن لا يقصد به غيره غير الركوع وأكمل الركوع أن يكبر رافعا يديه فيتبدئ الرفع مع التكبير فإذا حاذى كفاه

في رفعهما (منكبيه انحنى) أى مال إلى الر كوع على الوجه المتقدم (ويندب ان يعد) المصل (تكبيرات الانتقالات) حتى يصل إلى الركن المنقلب اليه وان أتى بحسبة الاستراحة للالتجاذب من صلته عن الذكر فلولم يعد التكبير وقت جلوسه للاستراحة لم يأت بتكبيره ثالثة بل يشتغل بذلك آخر ولا يقوما كالأصل الصلاة لا يطلب السكوت فيها حقيقة واحترز بتكبيرات الانتقالات عن تكبيره لأحرام فانه يسر الأسراع بها كالأثر  
تزول النية (و) يندب (أن يضع) الر كع (يديه على ركبتيه) حال كونهما (مفرقة الأصابع) تفرقها وضما رواه أبو داود وقال النوى في المجموع انه صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه على ركبتيه كما أنه قاض عليه ما فرج بين أصابعهما وواضفة مفرقة إلى الأصابع من إضافة اسم المفعول إلى نائب الفاعل أى مفرقة أصابعهما فهي حال سببية وهى لا يجب فيها المطابقة لصاحبها لانهم لا يجز عليه بل جرت على غيره وهو الأصابع التى هى نائبية عن الفاعل (و) يندب ان (عد) الر كع (ظهوره) ان يعد (عنفوه) ان (ينصب سابقه) تنبيه سابق وهو ما فوق كعب الرجل إلى الر كبة ويضاف إلى المذكورات تسوية ظهره وعنى فيكون ظهره كالصفحة الواحدة للاتباع رواه مسلم (و) يندب ان (يجافى) الر كع أى يساعده الرجل (مرفقيه) أى فى الر كوع والسجود وهذا اذا كان سائر العورة واضم بعضه إلى بعض كالمرأة ولو فى الخلق (ونضم المرأة) بعضها إلى بعض وتماثل فى السرا مما يمكن فتلصق بطنها بفخذها فى ركوعها ومصودها (و) يندب ان (يقول) الر كع ذكرنا كان أو غيره حال الر كوع (سبحان ربى العظيم) يذ ك ذلك (ثلاثا وهو) أى ذكر الثلاث (أدنى الكمال) أى أقله ويحصل أصل السنة بتسبيحة واحدة وتسن الثلاث للإمام والمأموم والمنفرد ذكر كان أو أنثى (و) يندب (المنفرد) على الثلاث منتبها إلى إحدى عشرة تسبيحة وهى أكثره (و) كذا يندب الإمام عليها (بضاً) ان رضى المأمومون (والحال أنهم محصورون) أى لا يأتى غيرهم ذكر المصنف معمول الفعل بقوله (خامسة) أى يزيد من ذكر من المنفرد الإمام تسبيحة خامسة تخافه صفة لوصف محذوف كاعلمت وهى تحصل بعد الرابعة (و) يزيد تسبيحة (سابعة) أى بعد السادسة (و) يزيد تسبيحة (تاسعة) أى بعد الثامنة (و) يزيد (حادى عشر) تسبيحة وهو بفتح الجزأين لأنه عدد مر كبو القياس إثبات التناه فى عشرة لان المعدوم مؤنث لكنه لما لم يذكر التبعين شذم اعاقا القاعدة جاز يذ كراته وجزا حذف على خلاف القاعدة والاحدى عشرة المذكورة أكثر التسبيح فقوله حادى عشر أى بعد العاشرة وقد تنقص من هذا أن للتسبيح أقل وهو تسبيحة واحدة وأدنى وهو ثلاثة وأكثر وهو إحدى عشرة كصلاة الوتر فى الأقل والأدنى والا أكثر ومراد المصنف بما تقدم انه ان أراد الاقتصار على هذه الأوتار فكون أفضل وأكمل من الاقتصار على الاشفاق وهى معلومة والله أعلم (ثم) بعد التسبيح المذكور قليلا كان أو كثيرا (يقول) أى يذ ك الر كع الدعاء المشهور بالركوع وهو اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت) وتقديم الجار والمجرور فى هذه المذكورات لأفادة الاختصاص أى ركعت لك لا لغيرك وأمنت بك لا بغيرك أى ما ذكرت بوحدة أمنت وبما أنزلته على رسولك ذلك أسلمت أى انقذت لك لا لتغيرك لان الاسلام معناه الانقياد أى انقذت لاحكامك التى جاء بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (خشع لك عصى وبصرى وعفى وعظمى وعصى وشعرى وبشرى وما استقلت بقدى) لا اتباع رواه مسلم إلى عصى وابن حبان إلى آخره وفى بعض النسخ اسقاط شعرى وبشرى وهى مزينة فى الروضة كاصلها وفى بعض الروايات زيادة لله رب العالمين ويقول الر كع ذلك وان لم يكن متصفا بالخشوع لانه متعبد به وفا قال الر كع خلافا لبعض الناس المتكره لهذا زيادة وقال ابن حجر بنبى ان يتجرى الخشوع عند ذلك ولا يكون كاذما لم يرد أنه بصورته من هو ك ذلك والخج والحد الذى فى العظم وخالف كل شئ منه وقد يسمى المصاغحاً وقوله وما استقلت بقدى هو ككتابة عن جريح ذاه فهو من عطف الكل على الجزء وأنت هذا الفعل لان القدم مؤنث قال تعالى فترى قدمي بعد ثوبتي وقوله قدى

منكبيه انحنى  
ويندب ان يعد  
تكبيرات الانتقالات  
وان يضع يديه على  
ركبتيه مفرقة الأصابع  
ويعد ظهره وعنفه  
وينصب سابقه  
ويجافى مرفقيه  
ونضم المرأة ويقول  
سبحان ربى العظيم  
ثلاثا وهو أدنى الكمال  
ويندب المنفرد الإمام  
ان رضى المأمومون  
وهم محصورون  
خامسة وسابعة  
وتاسعة وحادى عشر  
ثم يقول اللهم لك  
ركعت وبك أمنت  
ولك أسلمت خشع  
لك عصى وبصرى  
وعفى وعظمى وعصى  
وشعرى وبشرى وما  
استقلت بقدى

يسكون الياء لا يتسبدها فقد أثبت الرفع (ثم بعد تمام الركوع أقله أكله (رفع) الركع (رأسه) من  
 ركوعه (وأقله) أي الرفع المفهوم من رفع (أن يعود) أي يرجع في جال ركوعه (إلى ما) أي إلى الحالة التي  
 (كان) الشخص مستقرا (عليها) قبل الركوع من الاعتدال واستقامة القامة إن كان يصلي قائما وإن يعود  
 إلى غير القيام من قعود واضطجاع يقول المصنف إلى ما كان عليه يشمل جميع ما ذكر ويشمل من كان وقوفه  
 كالركع فيعود إلى ما قبل ذلك الممكن من حيث الركع وكل ذلك من غير تطويل لهذا الرفع وهذا الرفع  
 الإشارة إلى أن الركع السادس لأن الاعتدال ركع فعلي من أركان الصلاة لا بد منه وأشار إلى الركع السابع  
 بناء على أن الطمأنينة كمن فقال (و) ولكنه (يطمئن) الرفع رأسه وجوبا وأشار المصنف إلى شرط صحة  
 الاعتدال بقوله (ويجب) على الرفع رأسه من الركوع (أن لا يقصد) رفعه (غير الاعتدال) فذلك لا فرع  
 على مفهوم هذا الشرط فقال (فالرفع) رأسه من ركوعه حال كونه (فرضا) أو من أجل الفرع (من حية)  
 تقصده (ونحوها) من كل ما يلحقه منه ضرر لم يجز هذا الرفع لوجود الصارف عن العبادة فرجع تأمينا  
 للركوع ويرفع قصد الاعتدال لأن الأول غير معتبه ولا يحسب عن الاعتدال (وأكله) أي أكمل الرفع  
 للاعتدال من حيث ذكره والهيئة (أن يرفع) الشخص المصلي مطلقا ما كان أو أمما أو منفردا (بديه)  
 حال ارتفاعه أي يكون رفع اليدين مقارنا لرفع رأسه من الركوع حال كونه (قائلا) مع الرفع (سمع الله من  
 حجه) أي تقبل الله منه حجه وأما به عليه ولو قال من حمد الله سمع له كفي في تحصيل السنة لأنه قد أتى باللفظ  
 والمعنى ولكن الصفة المشهورة هي الأولى وهي أولى من بقية الصيغ لأن الواردة في الحديث (سواء) في  
 طلب ذلك القول المذكور (الامام والمأموم والمنفرد فإذا انتصب) القائل ذلك قائما (قال) أي كل واحد من  
 طلب منه ما تقدم (ربنا لك الحمد) أو اللهم ربنا لك أو اللهم ربنا لك الحمد باسقاط الواو ويكون القول سرا  
 من المأموم والمنفرد والامام يمجهر بسم الله من جملته ويسر بعبادته والمبلغ مثله (مل السموات) ومل  
 (الأرض) أي تفي عليك ثنائوا لجسم ملائ السموات والأرض وما بينهما (ومل ما شئت من شيء بعد) أي  
 بعد ما فهو بيان لما أي ومل شيء شئت أي شئت ملاء بعد السموات والأرض أي غير السموات والأرض  
 فبعد صفة الشيء أي شيء كائن بعد السموات والأرض فذلك المضاف إليه ونوى معناه ونبت بعد على الضم  
 لذلك ومل في المواضع الثلاثة بكسر الميم وضم الهمزة صفة للحمد وأخبر بخذوف ويصعب نصبه على الحال  
 بمعنى ما (أو يزيد) هنا أي في دعاء الاعتدال على هذا المذكور (من قلنا يزيد) حال (الركوع) من امام قوم  
 محصورين راضين بالتطويل ومنفرد ففاعل يزيد الأول ويزيد الثاني فاعله يعود على من والجملة صلة لمن  
 ومفعول يزيد الأول هو المشار إليه بقوله (أهل الشاء والحمد) أي بأهل الشاء وبأهل الحمد فهو منصوب على  
 تقدير إرادته انتهاء أمر فوعى أنه خير لخذوف والتقدير أتت أهل الشاء وعلى كل من هذين الأعراب  
 فالجملة في محل نصب مفعول يزيد الشاء والمدح والمجد العظمة والشفرة (أحق ما قال العبد) أي أحق قول  
 قاله العبد فذكر موصوفة بالجملة بعدها وأحق مبتدأ أخبر به لآمنع لما أعطيت وما بينهما اعتراض  
 (وكلنا العبد) لم يبق المصنف عبيد مع عود الضمير على متعدد لأن القصد أن يكون الجميع منزلة عبد واحد  
 وقلب واحد ويقال أفرد الضمير بالنظر للفظ كل لأنه يصح مراعاة لفظها ومراعاة معناها (لآمنع لما أعطيت  
 ولأعطى لما منعت) قد علمت أن هذه الجملة خبر عن قوله أحق وانما ترك المصنف التنوين في لآمنع وما بعده  
 مع أنه من الشبهة بالمضاف وهو لا يكون الأمونا لأن ذلك موافق للرأية الصحيحة لكنه سرى على مذهب  
 البصريين فانهم يتركون المطول ويجرونه بحرفي المقدر في ثنائيه على الفتح ومشي على هذه اللغة المحشورية  
 حيث قال في قوله تعالى لا تريب عليكم اليوم وفي قوله لا عاصم اليوم من أمر الله أن عليكم متعلق بـ لا  
 تريب ومن أمر الله متعلق بلا عاصم (ولا يرفع هذا الجدل) أي صاحب الغنى الكائن (مك) أي من عندك

(الجد) بفتح الجيم كالذي قبله يعني الغني أيضاً لا يتقنع صاحب الغني الكائن من عندك غناه بل يتقنع طاعتك ورضائك وقيل بكسر الجيم في الجد فيه ما يعني الاسراع فيكون المعنى لا يتقنعنا الاسراع في الخوف من عقابك الاسراع في الهرب ودليل هذا الدعا الاتباع واما البخاري الى الثالث الجد ومسلم الى آخره (ثم) بعد تمام الاعتدال أقبل وأكمل (يسجد) لقوله تعالى اركعوا واسجدوا ولحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم للاجتماع على فرضية السجود وهو ولغة الانخفاض والتواضع وقيل انخفضوا والتذلل ويطبق السجود على الركوع كما في قوله تعالى ونزلناه سجداً وهذا هو الركن الثامن وقد أشار المصنف الى شروط السجود حتى يعتد به في الركنية فقال (وشروط اجرائه) بكسر الهمزة أي الاعتدال فيه وكفايته سبعة أحدهما (أن ياتر) الساجد حال سجوده (مصلاه بعض الجبهة) المصلى اسم لمكان الصلاة والمراد منه مكان السجود فهو من اطلاق الكل وارادة الجزء فهو ظرف مكان منصوب بالفعل قبله وتقدير الكلام يجب على المصلى عند ارادة السجود أن ياتر موضع سجوده بجهته كلها أو بعضها لانه يصدق على المباشر في بعضها اسم السجود ولا يجب عليه وضع بجهته كلها وان كان الاقتصار على البعض مكروها كراهة تنزيه كما يصحبه التوردي في المجموع فلو لم يسجد على شيء من جهته بل سجد على الجنب وهو الذي يجانب الجبهة أو سجد على خده أو على صدره أو على مقدم رأسه أو على أنفه فقط لم يجزئه لانه لا يصدق عليه اسم السجود حيث لا خلاف ويكون ذلك البعض الذي ياتر المصلى من الجبهة (مكتوفاً) لا مستورا فصبه على الخبرية لانه لا يكون المقدرة مع اسمها كما علمت وكثيراً ما يستعمله الجورجى ولا يخفى ما فيه من حذف العامل مع امكان الحالية والظاهر والاولى نصه على الحالية من ذلك البعض ويكون الكشف المذكور شرطاً في صحة السجود لان الحال وصف لصاحبها قيد في عالمها أي ان المباشرة المذكورة مقيدة بكون بعض الجبهة مكتوفاً فلو سجد على عصاة ونحوها لم يصح السجود الآن يكون السجود لراحة وشق عليه ازالة الحائل مشقة شديدة فصح حينئذ مع السائر المذكور السجود للضرورة وقد اعذر شرعي والدليل على وجوب الكشف المذكور ما رواه البيهقي ما شاهد جعد بن خباب قال شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاه في جباهها أو كفتافها يشكنا أي لم يزل شكوا نابت رخصه لنا في ترك المباشرة بالجبهة ولونبت عليها شعرا جاز السجود عليه سواء نمر الجبهة أي غطاها أم لا كما نقل عن فتاوى البغوي لان ما ثبت على الجبهة لم يحكم البشرية والثاني من الشروط قول المصنف (ويطمئن) وهو معطوف على أن ياتر والمناسبة أن يأتي بأن كذا فيما قبله وفيها بعده وظاهر كلامه أن الطمأنينة شرط في صحة السجود لاركن وهو خلاف المعتمد وتقدم الكلام على ذلك والدليل على وجوب الطمأنينة قوله صلى الله عليه وسلم لسي مصلاته ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً والثالث من الشروط قول المصنف (وان ينال) أي يصيب (مصلاه) أي مكان سجوده (ثقل رأسه) وعقده عند التماسد كالو سجد على قطن ونحوه كالخشيش فيجب عليه أن يتصامل حتى يتكسب ويظهر ما روي عنه يده لو فرض تحت ذلك كيجب التماسك في بقية الاعضاء فلا يكفي مجرد التماسك ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جبهة من الارض ولا تتفرق ر (و) الرابع من شروط السجود (أن تكون بحجرة) وما حولها (أعلى من رأسه) ومنكبيه فلو انعكس أو تساوى بالجزء لعدم وجود السجود كالجواب على وجهه ومدرجه ولا لأن البراءة غايب مصدور في بحجته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد صحبه ابن حبان (و) الخامس من الشروط المذكورة (أن لا يصعد على شيء متصل به) صفة أنه (يتحرك) ذلك الشيء (بحركته) أي الساجد المعلوم من السياق وذلك المتصل به (ككلمة) أو (كراهة) ونحوهما وكل من من الكلم والشوب ليس طوي الا فان سجد عليه ما حيث تعامدا عالميا بالتصريح بطلت الصلاة والا فلا لكن يجب عليه اعدا السجود في صورة عدم العدافان كان الكم طويلا بحيث لا يتحرك بحركته في قيامه ان

الجد ثم يسجد وشروط  
اجرائه أن ياتر  
مصلاه بعض الجبهة  
مكتوفاً ويطمئن  
وان ينال مصلاه  
ثقل رأسه وان  
تكون بحجرة أعلى  
من رأسه وأن  
لا يصعد على متصل  
به يتحرك بحركته  
ككلم وعمامة

كان يصلي قائماً أو في قعود ما كان يصلي قاعدة فصح صلاته حيث دلالة في معنى المنفصل عنه وكذلك  
إذا سجد على طرف عمامته الذي لا يتحرك بجر كنه أي لا في قيامه عند الصلاة قائماً ولا في قعوده عند  
الصلاة قاعدة (و) السادس من شروط السجود (أن لا يقصد سبويه غير السجود) فلو سقط على وجهه من  
الاعتدال وجب العود إليه ثم يسجد وذلك لوجود الصارف (و) السابع (أن يضع جراً من ركبتيه)  
أي يجب على الساجد أن يضع جراً من كل ركلة (و) جراً من بطون أصابع رجليه) فهو معطوف على  
ركبتيه (و) جراً من بطون (كفيه) وهو ما نقض الوضوء وقوله (على الأرض) متعلق بوضع فهدية سبعة  
شروط لصحة السجود وقد مشى في بعضها وهو الطمانينة على أنه شرط وقد علمت أن المنة في الطمانينة  
الركنية لا الشرطية فإذا ترك الساجد شرطاً من هذه الشروط المذكورة عامداً مع العلم بالتعريم بطلت  
صلاته والدليل على هذا السابع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه أمرت أن أسجد على  
سبعة أعظم الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدن والر كبتين وأطراف القدمين والأمر بالوجوب واكتفى  
بأدنى جزء من كل من هذه الأعضاء قياساً على الجبهة واعتبر في القدمين بطون الأصابع ليخرج ما لو سجد  
على ظهره أو رجليه وكذلك يخرج ما لو سجد على رؤسها واعتبر في اليدين باطن الكفين ليخرج ما ظهره  
وحر وظهره أو رجليه ما قد أشرت إلى ذلك فيما تقدم بقوله وهو ما نقض ولا فرق في باطن ما بين باطن الكف  
وباطن الأصابع في الكفاية قال النووي ومنه هنا أنه لا يجب السجود على الأنف وإنما يستحب والله أعلم  
(ولو تعذر) على الساجد (التكيس) الذي هو من شروط صحة السجود لعله قامت به منته من ذلك (لم  
يجب) عليه (وضع وسادة) ونحوها تحت جبهته لأجل حصول التكيس وهذا ضعيف ومخالف للتصريح  
عليه وهو أنه متى أمكن التكيس بوضع وسادة تحت جبهته لم يزمه ذلك تحصيلاً له في السجود وإن كان  
يمكن السجود عليها بلا تكيس لم يزمه السجود عليها القوات هيئة السجود بل يكفيه ما أمكنه كما قاله  
شيخنا العلامة الباجوري رحمه الله تعالى ونفعنا به ويمكن حمل كلام المصنف على ما إذا لم يمكن  
التكيس وأنه لا يمكنه السجود إلا هكذا وهذا الجمل بعيد لأن ظاهره إمكان التكيس بوضعه بالركبة  
لا يجب عليه وهذا بخلاف ما لو صلى في سفينة من لا من غير تكيس لعدم التمكن منه بل إننا صلى على  
حساب حاله وأعاد لانه عذر نادراً وإذا تعذر السجود على المرأة لكونها حائضاً ولا يمكنها السجود إلا بوضع  
وسادة لم يزمه الوضع المذكور وتفضل الممكن لها وذلك أن ضرب المصنف عن الوجوب أثنى وجوب  
الوضع المذكور فقال (بل يخفف) العاجز عن التكيس رأسه ونحوه (بغير الممكن) وجوباً من غير  
وضع شيء تحت الجبهة (ولو عصب) الشخص (جبهته) أي شده بعصابة مانعة من مباشرتها كلها المصلاة  
(أ) أجل (رحمة عنها) كلها (وشق) عليه (إنها) مشقة شديدة تنج التحيم (سجد عليها) حيث دل (بلا إعادة)  
لأنه عذر نادراً ولأنه إذا سقطت الأقدام مع الأيمان بالأس للعذر فهذا أولى (هذا) المذكور كما من  
الشروط السابقة (أقله) أي السجود (وأكثره) زيادة على ما مر (أن يكبر) المصلي بلا رفع يديه عند إعادة  
الهُوى للسجود ندباً لا وجوباً لأن ما زاد على الأقل كلف على وجه الندب (و) إن (يضع ركبتيه) على الأرض  
أولاً ثم (يعود) الركبتين (بديه) أي الكفتين منهما (ثم) يعده وضع اليدين على الأرض مع الترتيب  
المذكور (وضع) المصلي (جبهته) وأنته دفعة) أي معاً بالترتيب بينهما فإذا ذلك عطف ما لا والى هي  
لما طلق الجمع ويجمع الأنف على أنف وأنف وأنف ويسن كشف الأنف وستره مكروه وأقاربه  
بشم الترتيب بين المذكورات مطلوب وبخلافه مكروه (و) يسن أن (يضع يديه) على الأرض حال  
كونهما مقابليين (حذو منكبيه) للاتباع في كل ذلك رواه في التكبير الشيطان وفي عدم الرفع الحضاري  
وحالة كون اليدين في حال الوضع (منشورة الأصابع) فهي حال سببية لأن منشوراً مع منقولاً بمضاف

وإن لا يقصد به وجه  
غير السجود وأن  
يضع جراً من ركبتيه  
وبطون أصابع  
رجليه وكفيه على  
الأرض ولو تعذر  
التكيس لم يجب  
وضع وسادة بل  
يخفف بقدر الممكن  
ولو عصب جبهته  
لجراحة عنها وشق  
إنها السجود عليها  
بلا إعادة هذا أقله  
وأكثره أن يكبر  
ويضع ركبتيه  
ثم يديه ثم يضع جبهته  
وأنته دفعة ويضع  
يديه حذو منكبيه  
منشورة الأصابع

لتائب الفاعل وهو الاصابع والمشور ضد المقبوض حالة كون الاصابع موجهة (تحو القبله) وحالة كونها (مضمومة) لامفرقة ومفرجة فالضموم ضد المفرق للاسباع روافي النشر والضم البخاري وفي القبلة البيهقي وحالة كونها (مكتشفة) لاستمورة الاسباع روافد او داود وفيه هذه الاحوال الثلاثة مترادفة لان صاحبها واحد وهي الاصابع (و) (يسن ان يشرة) بين (ركبته و) بين (قدمه) ووقوله (قدر شبر) معمول بالمفرق أي مقدار مسالة كون المصلي وحجها أصابع قدمه للقبلة وترك المصنف هذا الاسم مما قبله في أصابع البدن هذا ان كان المصلي رجلا ولا ضم ركبته وكذلك ان كان رجلا عاريا وماذا كونه من نصب هذه الاسماء على الحال الأولى مما قاله الجوزي من كونها منصوبة على الغيبة ليكون المحذوف مع اسمها المضاف من كثرة الحذف والاصل ذكر العامل فضلا عن كثرة المحذوف وأشار المصنف الى مخالفة الرجل للمرأة في الصلاة فقال (ويرفع الرجل) أي الذكر (بطنه عن غنبيه) ندبا (ويرفع ذراعيه عن جنبه) كذلك في سجود وكوعه للاسباع في التفریق ورفع البطن عن الفخذين في السجود والذراعين عن الجنبين فيه وفي الركوع روافد في الأولين او داود في السجود وفي الثاني الشيطان في السجود وفي الثالث في الركوع الترمذي والاول هو تفریق القدمين أي في القيام وفي السجود والثاني رفع البطن عن الفخذين أي في السجود وفي الركوع والثالث مجافاة المرفقين عن الجنبين في الركوع أي والسجود فهو مقس على الركوع فيمجد كرهذا حكم الرجل وأشار الى حكم المرأة قوله (وتضم المرأة) أي التي مثلها الخنثى أي تضم بعضها الى بعض في الركوع والسجود لانه أسير لها وحط للخنثى والتفریق للرجل أنشط له وأبعد عن هيئة الكسائي (ويقول) المصلي في حال سجوده (سبحان ربی الاعلی) والمعنى أتردي الاعلى عن كل نقص والاعلى أبلغ من العقيم فجعل في السجود الذي هو أشرف من الركوع وأبلغ منه في التواضع والخضوع وقوله (وبجمده) متعلق بمحذوف والتقدير وأنا متدلس بجمده أي بالبناء عليه وقوله (ثلاثا) منصوب على الحال أي حال كون المذكور من التسبیح ثلاثا نص على ذلك شيئا رجما لله تعالى أو سبع ثلاثا أي ثلاث تسيحات ودليل التثنية ما رواه داود ودليل أصل التسبیح ما رواه مسلم عن حذيفة عن وصفه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ثم يصعد فقول سبحان ربی الاعلی (ويرد في السجود قلنا) انه (يرد في الركوع) تقدم أن من فاعل يترد الاول وتقدم بيانه في كل الركوع وكل الاعتدال وهو انه المنفرد امام قوم محصورين راضين بالتطويل وأشار المصنف الى معمول الفعل بقوله (تسبيحا كاسبق) فالكاف وحجر وراه صفة لموصوف محذوف أي تسبيحا كالتسبيح الذي سبق أي من ذكر المزمع في الركوع أي في كل صلاة وهو احد عشر تسبيحة وقد ذكر المصنف هنا زيادة في دعاء السجود فقال (ثم) بعد قلم أكثر التسبيح (يقول) الساجد (اللهم) أي يا الله (لأنسجدت) أي خضعت بوضع جبهتي على الارض (وبك أمنت) أي صدقت بوحديتك وكونك مفردا بالعبادة (ولك أسلمت) أي انقذت وأذنت لاسكامك المتلة على نيك وتقدم ان تقديم المجرول في هذه الافعال للاختصاص (مجدوحي) أي وكل يد في خص الوجه به كانه أشرف الاعضاء فإذا خضع وجهه فقد خضع باقي بدنه (لله الذي خلقه) أي أوجده من العدم (ومؤذره) أي على هذه الصورة العجيبة قال ابن قاسم وأنى بقوله وصورة بعد خلقه دفعا لما قد توههم أنه خلق مادة الوجه دون صورته وكيفيته (وشق معه وبصره) أي منفعدهما لان السمع والبصر من المعاني لا يتأتى شقهما وبقوله (بحوله وقوته) هو من كور في الروضة قبل سائر الله كما ذكره (سائر الله) أي تزايد بره وخيره (أحسن الخلقين) أي المصورين والافانلق وهو الخارج من العدم الى الوجود لا يشاركه فيه أحد أو فعل التفضيل وهو أحسن ليس على يابه لان المصورين ليس فيهم من حيث تصويرهم حسن فتسبيح في

تحو القبلة مضمومة  
مكتشفة ويفرق  
ركبته وقدمه قدر  
شبر ويرفع الزجبل  
بطنه عن غنبيه  
ويرفع ذراعيه عن  
جنبه وتضم المرأة  
ويقول سبحان ربی  
الاعلى وبجمده  
ثلاثا ويرد في  
السجود من قلنا  
يرد في الركوع  
تسبيحا كما سبق ثم  
يقول اللهم  
صدقت بك أمنت  
ولك أسلمت تسجد  
وجهي الذي خلقه  
وصورة وشق معه  
وبصره بحوله وقوله  
سائر الله أحسن  
الخلقين

مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك إذا جحد يستحب أن يقول في سجود من تقدم ذكره سبوح  
 قدوس رب الملائكة والروح ومعنى سبوح كثير الزاخرة أي ممتزجة عن سائر النقصان أبلغ تنزيه ومظهر  
 عنهما أبلغ تظهيراً في نه قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح بل هو منه دليل الدعاء في السجود المذكور الأبايع  
 رواه مسلم (وأن دعا) الساجد زيادة على هذا (هـ) هو (حسن) لأنه محل استجابة الدعاء ولأنه صلى الله  
 عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فكثروا الدعاء ونبغي الاكثر منه بأي دعاء  
 كان آخره أو دنياه (ثم) بعده هذا كله (رفع) الساجد (رأسه) من سجوده لينوصل به إلى الركن  
 الفاصل بين السجدين وهو قوله (ويحب الجلوس) أي بين السجدين حال كون الجلوس (مطمئناً)  
 فيه فهو منصوب على الحال من الجلوس المعلوم من السياق والحال تفيد الشرطية لأنها قيدت على عاملها وهو  
 وجوب الجلوس أي أن الوجوب المذكور مقيد بوجود الطمأنينة وهذا منه معنى على أن الطمأنينة شرط  
 في حالها الأربع وهو خلاف العتد والعتد أنها ركن وعلى قوله يكون الركن مشروطاً بشرطين  
 أحدهما الطمأنينة وثانيهما قوله (وأن لا يقصد رفعه) أي من السجود (غيره) أي الجلوس بأن أطلق  
 أو قصد فقط أو شركاً فإن رفع رأسه فزعاً من عرق أو لدخول شركة في جيبه لا يقصد الجلوس فلا يعتد  
 بذلك الجلوس ولو أطمأن بل يجب عليه العودة إلى محل السجود لرفع رأسه منه ولا يطمأن ولا إلا نصح صلاته  
 زيادة السجود هذا أقدم ذكر الأكل بقوله (وأكله) أي الجلوس بين السجدين فهو مستند أو قوله (أن  
 يكبر) في تأويل مصدر خبر المبتدأ والتكبير يكون مقارناً لرفع رأسه من السجود بالرفع يديه عنده وتقدم  
 أنه بسن منه إلى أن يصل إلى المنتقل إليه (و) ينبغي أن (يجلس) بين السجدين حال كونه (مفتراًش)  
 فالأكلية منصبة على قوله مفتراًش فلا يتأني أن نفس الجلوس ركن وواجب وقديس كيفية الافتراش بقوله  
 (يفرش) الخالس بين السجدين (يسراه) أي يجعل رجله اليسرى للارض (ويجلس عليها) يوركه الأيسر  
 (ويصحب يميناً) أي يجعل أصابع رجله اليمى ملتصقة بطونها بالارض مع رفع عقبها (و) أن (يضع يديه  
 على فخذه) للاتباع رواه في التكبير الشيخان وفي الجلوس مفتراًش الترمذي وقال حسن صحيح وسن كونهما  
 (يقرب ركبتيه) حال كونهما (منشورة أصابعهما) لا مقبوضة وسال كونهما (مضمومة) الأصابع  
 لا مفرجة ومفرقة (و) (سن) أن يقول بعده هذا كله (اللهم اغفر لي ذنوبي) (وارجعني) رجعة أسعد بها  
 هندك في الدارين (وعافني) من جميع البلاء (واجبرني وارزقني) أي اعطني من خزانة فضلك ما  
 قسمته لي في الأزل ورزقاً حالاً (واهدني) أي دلني على الطريق التي توصلي إلى قيام الدعاء وارفعني  
 وعافني واغفرني رب هب لي قلباً تقياً تقيماً الشريك بريالاً كافراً ولا شقياً وفي هذا الدعاء تقديم وتأخير  
 وهو مطلوب مطلقاً ما تعلم الرواية والاتباع ودليل هذا الدعاء الاتباع وروى بعضه أبو داود وباقية ابن  
 ماجه ولما ذكر المصنفاً فضيلة جلوسه مفتراًش أشار إلى جواز غيره مندوباً ومكرهاً فقال (والاقياء) الواقع  
 في الصلاة أي في جلساتها (ضربان) أي نوعان (أحدهما أن يضع) الخالس بين السجدين  
 أولاً ثم الأول والأخر (التيه) ثنية أي هوى أصل الورل ورأس الفخذ وقوله (على عقبه) متعلق  
 يضع (و) أن يضع (ركبتيه وأطراف أصابعه) أي أصابع رجله (بالارض وهو) أي هذا النوع  
 (مندوب) في الجلوس (بين السجدين) لأنه ثبت في صحيح مسلم أن الاقامة (لكن الافتراش أفضل)  
 لشهرته وهذا استدراك على ما توههم من نديه أنه مثل الافتراش في الأفضلية حيث كان كل منهما مندوباً  
 ومطلوباً فذفع هذا التوهماً بالاستدراك المذكور (و) الضرب (الثاني) من نوعي جلوس الاقياء هو (أن  
 يضع) الخالس بينهما (اليه ويديه بالارض) أن (يصب ساقيه) ثنية ساق وقدم الكلام عليه (وهذا)  
 النوع الثاني بهذه الكيفية (مكروفي كل صلاة) رباعية وثلاثية وثنائية لثمة صلى الله عليه وسلم في

وان دعا فسبح ثم  
 يرفع رأسه ويجب  
 الجلوس مطمئناً  
 وان لا يقصد رفعه  
 غيره أو أكلاً بل يكبر  
 ويجلس مفتراًش  
 يفرش يسراه  
 ويجلس عليها ويصحب  
 يميناً ويضع يديه على  
 فخذه يقرب ركبتيه  
 منشورة أصابعهما  
 مضمومة ويسن أن  
 يقول اللهم اغفر لي  
 وارحمني وعافني  
 واجبرني وارزقني  
 واهدني والاقعاء  
 ضربان أحدهما  
 أن يضع ألبتيه على  
 عقبه وركبتيه  
 وأطراف أصابعه  
 بالارض وهو مندوب  
 بين السجدين لكن  
 الافتراش أفضل  
 والثاني أن يضع  
 اليه ويديه بالارض  
 ويصب ساقيه  
 وهذا مكروفي كل  
 صلاة



حديث رواه الحسن عن سمرة قال لما كرمه على شرط البخاري لان البخاري يرى ان الحسن سمع من سمرة  
 خلافا لمن خصه بحديث عقبة (ثم بعد تمام الجلوس على أي وجه كان) بسجدة واحدة أخرى (مثل) السجدة  
 (الاولى) بطمانينة على سبيل الوجوب وهي الركن الحادي عشر وأدعية يأتي بها الساجد على سبيل  
 الذنب وقد عتق الركة الاولى من ركعات الصلاة السجدة ثلث لان كل سجدة ركن مستقل من أركان الصلاة  
 مع طمأنينة كل منهما وبعض العلماء جعل السجدة ثلث ركنًا واحدًا لاتحاد جنسهما وقائمة الخلاف يظهر  
 في التقدم والتخلف عن الامام (ثم بعد تمام السجدة الثانية) (رفع) الساجد (رأسه) منها للقيام الى الركة  
 الثانية حال كونه (مكبرًا) مع ابتداء الرفع المذكور بعده الى أن يشد بقاء (ويسن) قبيل الانتصاب  
 وعقب رفعه من السجدة الثانية (ان يجلس) حال كونه مفترشًا (جلسة لطيفة) أي خفيفة بحيث لا تزيد  
 على جلسة التشهد (أجل) الاستراحة (لا يباع رواجه البخاري وما ورد مما يخالفه غير أي حديث غريب  
 ولو صح حمل ليوافق غيره على بيان الجواز وهي مطلوبة (عقب كل ركة لا يعقبها تشهد) سواء في هذه  
 الجلسة القرائن والتوافل حتى لو صلى عشر ركعات بتسليم واحدة جالس في التسع الاولى كما قاله البخاري  
 روى البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم  
 ينهض حتى يستوي قاعدًا وأما طلب الافتراش فيها فلما ورد في الحديث المصنف عن أبي حمزة أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم شئ رجليه فقد علمه حتى يرجع كل عظم الى موضعه ثم نهض فتكون هذه الجلسة بعد تمام  
 الركة الاولى وعقب القيام الى الثالثة لا في الركة الثانية ولا في الرابعة لان كلاهما يعقبها تشهد  
 وقول المصنف عقب هرولة في عقب بلاء (ثم بعدها) (ينهض) أي يسرع الى القيام حال كونه (معتمدًا)  
 في قيامه (على يديه) أي على بطن التكبير من مناحل كونه مبسوطين لمقبوضتين واعتمادا على  
 ذلك لانه آوون والاتباع رواه البخاري عن مالك بن الحويرث وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم استوى  
 قاعدًا ثم قام واعتمد على الارض بيديه وحال كونه (عند التكبير) أي أن يصل الى القيام فجعله عند التكبير  
 حال من فاعل ينهض فهي جملة حاله وما تقدم حال مفردة وهي قوله معتمدًا وتصل ان تكون متداخلة  
 ومتداخلة كما هو معلوم والربط للجملة الواقعة حالا للضمير المستتر في عدا أي عند التناهي التكبير الى ان  
 يصل الى القيام واذ قطع التكبير عند حلوله للاستراحة فلا يتدنى تكبير آخر بل يقوم ذكرا غير  
 التكبير (فان تركها الامام) بعد ذلك أو غيره (جلسها المأموم) لما تقدم من الدليل وعبارة المجموع ولو  
 لم يجلس الامام جلسة الاستراحة جلسها المأموم جاز ولا يضر هذا التخلف لانه يسير (ولا تشرع جلسة  
 الاستراحة) المقام للاضمار لانه تقدم ذكر المرجع لكنه راعى الوضوح وسقط لفظ جلسة الخ من  
 بعض النسخ وهي أولى من ذكرها لما علمت أي لا تطلب (أجل) (رفع من سجود التلاوة) لانه لم يصدق  
 عليه هذه المقدمة (ثم بعد تمام هذه الركة) (يصلي ركة ثانية) (الاولى) وفي بعض  
 النسخ بالتعريف في ركة ثمانية والعنف واحد أي يطلب في الركة الثانية جميع ما طلب في الركة  
 الاولى من الاركان والشروط والمندوبات وقد استثنى المصنف من عموم التشبيه قوله (الافى) وجوب  
 (النبة) فانها لا تحبب الثانية بل تطلبها لان حكم النية منهىب على كل الركات فلا يحتاج كل ركة  
 الى نية (و) (الافى وجوب) (تكبير الاحرام) أي فلا تكون الثانية كالاولى في التكبير فلو كبر للاحرام في  
 الثانية بقصد استئناف صلاة أخرى بطلت الصلاة (و) (الافى سقية دعاء) (الاستفتاح) وفي نسخة  
 الافتتاح غير سين أي فلا تكون الثانية كالاولى في هذا الدعاء أي فلا يطلب في غير الاولى فهذه الثلاثة  
 مستثناة من عموم التشبيه لكن الاولان مستثنان من الوجوب والثالث من طلب ما يندب فيها أي  
 الاولى (فان زادت صلاته) أي المصلي (على ركعتين) كالظهر وما بعدهما كالنوافل أي نوى عددًا كاربعة مثلاً

ثم يسجد سجدة  
 أخرى مثل الاولى  
 ثم رفع رأسه مكبرًا  
 ويسن أن يجلس  
 جلسة لطيفة  
 للاستراحة عقب  
 كل ركة لا يعقبها  
 تشهد ثم ينهض  
 معقدا على يديه  
 عند التكبير فان  
 تركها الامام جلسها  
 المأموم ولا تشرع  
 جلسة الاستراحة  
 لرفع من سجود  
 التلاوة ثم يصلي  
 ركة ثانية كالاولى  
 الافي النية وتكبيره  
 الاحرام والاستفتاح  
 فان زادت صلاته  
 على ركعتين

(جلس بعدهما) أي الزكعتين حال كونه (مقترشا) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الأرض وينصب عناه ويضع أطراف أصابعه منها للأرض متوجهة للقبلة فوسمى هذا الجالس اقتراشا لأن المقترش جعل رجله كالقراش ودليل منة هذه الجلسة الخفيفة أنه صلى الله عليه وسلم قام في صلاة الظهر من ركعتين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدتين بعد ذلك ثم سلم ولو كان الجالس واجبا للقبلة ولم يتصر على السجود ودليل منية الاقتراش ما رواه البخاري عن أبي عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الأولين جلس على قدميه اليسرى ونصب قدمه اليمنى (و) بعد ذلك أي بعد جلوسه المذكور (تشهد) أي قرأ التحيات إلى قوله اللهم صل على محمد وتسمية ذلك تشهدا لاشتماله على كلتي الشهادة فهو من باب التغليب أي تغليب الأقل على الأكثر لشرفه (و) بعد ذلك أي بعد التشهد (صلى) التشهد (على النبي صلى الله عليه وسلم) حال كون النبي منفردا (وحده) بهذه الصلاة وقد فسر المصنف انفرادها بالصلاة عليه بقوله (دون آله) أي لا تطلب الصلاة عليهم في التشهد الأول بل هي مكر وهفة مقدمون الآخر كما سيأتي وكل من التشهد الأول والصلاة على النبي فيه سنة يجوز ترك كل منهما بسجود السهو (ثم) بعد فراغه من التشهد (يقوم) للركعة الثالثة حال كونه (مكبرا) أي قائلا الله أكبر مستمرا في التكبير إلى الاتصاف وحال كونه (معتقدا) في قيامه (على يديه) بأن يضعهما على الأرض لما تقدم في حديث البخاري من كونه صلى الله عليه وسلم استوى قاعدا ثم قام واعتد على الأرض بيديه (فإذا قام) منتصب (رفعهما) أي يديه (حذو) أي مقابل (منكبيه) كما صححه النووي وقال إنه الصواب ولو رواه الأحاديث الصحيحة في البخاري وغيره وأن كل الأكراد على خلافه (ووصل يمينه إلى ركعتي) (ك) الزكعة (الثانية) أي مثلها في الأركان والسنن المطالبة ثم استثنى المصنف من عموم هذا التشبيه قوله (إلا في الجهر) بالقراءة في الزكعة الثالثة فلا يجهر فيها بل يسر لأنها محلان كانت الصلاة جهرية فحتم لا تكون الثالثة كالثانية من كل وجه بدليل هذا الاستثناء (و) (إلا في السورة) أي فلا تطلب فيها أيضا لأنهم ليست محلها أيضا لأن محلها الركعتان الأولىان لكن لو قرأ السورة في كل ركعة فلا كراهة لأنها ذكر من الأذكار وهي محل لها وأن كانت لا تشرع على سبيل الذنب (و) إذا فرغ من أشغال الركعات (يجلس) في آخر صلاته (لأجل) (التشهد) حال كونه (متوركا) وقد صورته المصنف فقال (بقرش) الجالس (يسراه) ويدينها للأرض (وينصب يمينه) كما تقدم ذلك في كيفية الاقتراش (و) (لكنهنا) (بخرجهما) أي اليسرى المقروضة (من تحتها) أي تحت عنقه والأنسب من تحتها أي اليمنى وهي مؤنثة إلا أن يكون المصنف راغبا في التذكير معنى الشخص أو الجالس المعالم كل منهما من المقام والجلوس للتشهد الأخير ركن في الصلاة والتشهد كذلك فهما ركان وركنية التشهد ثبتت بالأمر من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف لا تقولوا السلام على الله ولكن قولوا التحيات المباركات أي آخرها وإيا قول ابن مسعود في الحديث المذكور كما تقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله يدل على فرضيته حيث قال قبل أن يفرض وأما ركنية الجلوس فيمالة فمما يقاس على القيام بجوامع أن كلاهما لذكر واجب (وبقضى) أي الجالس (وركعته) في الأرض) أي يصق وركه لا يسر بالأرض وذلك للاتباع وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقدته والحكمة في الخالفة بين التشهدين في الجلوس فيهما وهو الاقتراش في الأول والتورك في الأخير ليعلم المسبوقان الصلاة لم تفرغ في حال الاقتراش وقد فرغت في التورك وأيضا لأن الاقتراش يعقبه القيام وهو أسهل وأيسر فيه وأما التورك فيطول بسبب الدعاء ولا قيام بعده والتورك فيه أعون له وأسهل عليه وسوى الجلوس المذكور وركا بطاوعه على التورك ويسن التورك عند الإمام مالك مطاوعا ويسن الاقتراش عند أبي حنيفة مطلقا

جلس بعدهما  
مفترشا وتشهد  
وصل على النبي  
صلى الله عليه  
وسلم وحده دون آله  
ثم يقوم مكبرا معتقدا  
على يديه فإذا قام  
رفعهما حذو  
منكبيه ووصل  
ما بين كلاً ثانية إلا في  
الجهسر والسورة  
ويجلس في آخر  
صلاته للتشهد  
متوركا يقرش  
يسراه وينصب يمينه  
ويخرجهما من تحتها  
وبقضى بوركته إلى  
الأرض

وامامنا البحر السهام الشافعي لئلا يدرك المقام قد توسط في شأن هذا المقام وهو خير الامور فلهذا دمر من  
بحر برام رحيم الله الجميع حيث ينو حاكم الاله بلا تضيق الهم اجعلهم شفعاء من بهم اقتدا  
وعلى نهم جهنم مشى واهتدى آمين آمين (وكيف قعد) في قعدات الصلاة (هنا) أي الجلوس الاخير  
(وقد تقدم) أي في الجلوس للتشهد وفي الجلوس بين السجدين والاستراحة (جاز) ذلك القعد بالاجماع  
أي لم يحرم فينا في كراهة الافعاء ولا ينافي أيضا المنسوب المشار اليه بقوله (وهيئة الاقتراش وهيئة  
(التورك) سنة) للدليل السابق وقدم لك ضابط كل منهما (ويقترش المسبوق في آخر صلاة الامام)  
ولا يتورك بماله في غير الاخير والتورك لا يكون الا فيه وقيل انه يتورك بماله وقيل ان كان جلوسه  
محملا لتشهدا اقتراش والا تورك (وتورك) هو (في آخر صلاة نفسه) واقتراشه مع الامام لانه مستوفز  
للمركه وهي عن الاقتراش أسهل كما تقدم لك ذلك (وكذا يقترش هنا) أي في الجلوس الاخير (من) بفتح الميم  
أي الماصلي الذي (عليه مصوديه) ولم يرد عنه بان رآه أو أطلق أمانا فصد عنه فتورك لان لم يبق  
عليه شيء يحتفظ فوقع ظهره لارادة السجود فترش لانه في عليه عمل وهو السجود المذ كورواطركه عن  
الاقتراش أسهل كما مر فقد أشبه التشهد الاول بجماع أن في كل عمل والعمل عن الاقتراش أسهل كما تقدم  
لك ذلك غير مرة (واذا سجد) السامي السمو (تورك) بعد تمام سجود أي جلس بعده وتورك (اسلم)  
بلا تشهد عقب التورك (ويضع) الجالس في حالة التشهد ين (يسمى) أي يده اليسرى (على فخذه) اليسرى  
حال كونها ممتدة (عند طرف ركبته) اليسرى وحال كونها (مبسوطة) هي أي اليد اليسرى أي أصابعها  
لامقبوضة الاصابع كاليد اليمنى وحال كونها أيضا (مضمومة) أي أصابعها أي لامة مرتجة ومفردة بعضها  
عن بعض (ويقبض) الجالس (غناه) أي يده اليمنى والقبض ضد البسط الذي هو النشر (ويرسل) هو أي  
الذي قبض يتناهي أصابعه (المسجة) أي لا يقبضها وهي بكسر الباء مجتبه ذلك لانه يشار بها للتوحيد  
والتنزيه عن كل نص وعيب لا ياتي به سبحانه وتعالى ونسحق أيضا السجدة لانه يشار به بالسبب عند  
الغضوة وخصت المسجدة بذلك لاتصافها بانها القلب فكأنها سبب لحضوره (ويضع الابهام على حرفها)  
أي على طرف المسجدة وهذه الكيفية يسميها بعض الحساب ثلاثة وخمسين وأكثر الحساب يسميها تسعة  
وخمسين ووجه الاول أن الابهام والمسجدة فيهما خمس عقد وكل عقدة بشرة فذلك خمسون والاصابع  
المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة وخمسون والذي يسميها تسعة وخمسين يجعل الاصابع المقبوضة تسعة  
بالنظر لعقد هالان في كل اصبع ثلاث عقد فالحلاف اتمامها في المقبوضة هل هو ثلاثة أو تسعة كره  
البحري على فتح الواهب وهذه كيفية من كيفية وضع الابهام وهناك كيفية آخره أفضلها قبضه  
بجبهها وقد صوروه الرمي بقوله بان يضع رأس الابهام عند أسفل المسجدة على طرف الراحة وقيل يحلق  
بين الابهام والوسطى للاتباع زوايا أو داود وغيره والاصغر كيفية التحقيق أن يحلق رأسهما ومقابل  
الاصغر أن يضع رأس الوسطى بين عقدتي الابهام (ورفع) التشهد في تشهد المسجدة مع ما نقله قالا حال  
كونه (مشرباها) أي المسجدة (عند قوله الا الله) فشيء حال من فاعل يرفع بفعل ذلك للاتباع رواه  
مسلم وغيره ويذكر رفعها وقصد من ابتدائه بمنزلة الا الله أن المعبود واحد فيصعب في توحيده بين اعتقاد  
وقوله وفعله (ولا يحركها عند رفعها) للاتباع رواه داود وغيره كما كرهه ولا تطل ملاته وان حركها  
ثلاثا لانه ليست عضوا مستقلا ولانه فعل خفيف بل قد قل ان تحركها مندوب في تحريكها ثلاثة  
أقوال الكراهة والنسب والتحريم مع البطلان ان حركتها ثلاثا ودليل الذنب الانعاض اضرار رواه  
البيهقي وقال الحديثان صحيحان وتقديم الاول الباقي على الثاني المقتضى لما قام عندهم في ذلك وهو ان  
المطابق في الصلاة عدم الحركة ولأن التحريك يذهب الخشوع ويحركه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز

وكيف قعد هنا  
وفيما تقدم جاز  
وهيئة الاقتراش  
والتورك سنة  
ويقترش المسبوق  
في آخر صلاة الامام  
وتورك في آخر صلاة  
نفسه وكذا يقترش  
هنا من عليه سجود  
سهو واذا سجد تورك  
وسل ويضع يسماء على  
فخذه عند طرف  
ركبته مبسوطة  
مضمومة ويقبض  
يتناهي ورسد المسجدة  
ويضع الابهام على  
حرفها ويرفع مشربا  
بها عند قوله الا الله  
ولا يحركها عند رفعها

بل قال البيهقي ان المراد بالتصديق رفع فلا معارضة (وأقل التشهدات لله سلام عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القائلون بما علمهم من حقوق الله وحقوق  
العباد قال البيضاوي هو الذي صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته وهو ناظر لما صالح الصالحين  
فلا ينافي أن من صرف مئة عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك طريق السالكين وقام بخدمة ملك  
الملك يسمى صالحا (أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله) أو أن محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعي  
والترمذي وقال فيه حسن صحيح وإنما كان هذا أقل لأن ما بعد التحيات نوابغ لها أي بالهاتف ويكون  
الماطفر مقدرا بدليل التصريح به في رواية وسقط أو لاها في غير خبر ابن عباس وأولى التواضع هي المباركات  
وسقط أيضا ما بعده في بعض الروايات وبعبارة الرمي ولورودها في المباركات وما يليها وجاء في رواية ابن  
عباس سلام في الموضعين بالتسوية وتقر به أولى من تنكيره لكن في الخبر وكلام الشافعي وإن ياديه  
وموافقة سلام التحال ويستنبط يكون من الكل فلا أو لا تسقط التسوية والتعريف معارض خلافا لغيره  
فلو أني بالالف واللام وبالتسوية لم يضر وإن كان لخنا أو تشهد في الأصل اسم للشهادتين فقط ثم أطلق  
على الالفاظ السابقة لاشتمالها على الشهادتين فاطلاقه على الالفاظ المذكورة مجاز من سئل من أطلق  
اسم الجوز على الكل أو هو من باب التغليب كما مر ونرض في السنة الثانية من الهجرة وقيل غير ذلك (وأكله)  
أي التشهد (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين) أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) أو أن محمدا عبده ورسوله  
كأقل الأقل وقد ورد في الكل أخبار صحيحة اختار الشافعي منها خبر ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يعلمان التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله  
رواه مسلم وغير ذلك من الأخبار الصحيحة كغيره من الاسماء كما هو مشهور في المعارج والخصية ما يحكيه  
من سلام وغيره والقصد الثناء على الله بأنه مالم يجمع التحيات من الخلق والمباركات للأنبياء من الجن وهو  
الخير والبركة والصلوات المكتوبات الخمس وقيل الدعاء بخير والطيبات الصالحات للثناء على الله تعالى  
وفي باب الأذان من الرفاعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله وأنظر  
هبل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في تشهده السلام عليك أيها النبي ويقول السلام على فان  
كان الأول وهو الفاعل فيصير الله من انهم باب التعريف أي أنه جرد من نفسه شخصا خاطبه بذلك ويحتمل أنه على  
سبيل الحكاية من الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب بذلك والسلام معناه  
السلامة من النقص والافتات واسم الله تعالى ويكون المعنى اسم الله عليك بالحفظ لكنه بعيد المنابذ  
الأول ولني بالتشديد أو بالهزة فلوتر كهماض وقوله ورحمة الله أي عليك والمباركات هي الخيرات الالهية  
في الشئ كإمام عامي والضر في علينا الحاضرين من امام ومأموم ولا شكة وأنس وجن أو يجمع الأمة  
(وألفاظه) أي ألفاظ التشهد (متعينة) فلا يصح العدول عنه إلى غير هذا إذا كان قادرا على العربية حتى لو  
قال أعلم أن لا إله الا الله لا يجوز له الشارح عبدنا به ومعنى أشهد أقروا دعي بأنه لا يعبد وحيث يمكن  
الالته (وبشترط) في الاعتداد به ركلا وصحة (ترتيبها) أي ترتيب ألفاظ التشهد فالصحيح عائد إلى  
الالفاظ وهذا هو الركن الثاني عشر فلأجل هذا الترتيب قال في الروضة كاصحتها لظن غير تغيير ما به  
لغني لم يحسب ما أتته به وإن تعده بطلت صلاته كأن قال الله وأن محمدا رسول الله أشهد أن لا إله الا  
يكتران قصد المعنى فانه لا سلامة الحفظ وإن لم يطل المعنى أجزأه على المذهب (فان لم يحسنه) أي  
التشهد لا الأقل ولا الكل (وجب) عليه (التعلم فان عجز عنه) لعدم علمه أو وجد وتعد رعا له (ترجم)

وأقل التشهد  
التحيات لله سلام  
عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته  
سلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين  
أشهد أن لا إله الا الله  
وأن محمدا رسول  
الله وأكمله التحيات  
المباركات الصلوات  
الطيبات لله السلام  
عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته  
السلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين  
أشهد أن لا إله الا  
الله وأشهد أن محمدا  
رسول الله وأننا لله  
متعينة وبشترط ترتيبها  
فان لم يحسنه وجب  
التعلم فان عجز عنه  
ترجم



الوقوف في سبيل الله (ثم) بعد هذا الدعاء (يسلم) وهو الركن الثالث عشر غير مسلم تحضرها التكبير وتحليلها التسليم (وأقله) أي التسليم المفهوم من الفعل (السلام عليكم) أو عليكم السلام بتقديم الخبر على المبتدأ لئلا يتبعه معنى ما قبله لكنه مكرره ولا يجوز سلام عليكم بتشكيل المبتدأ لعدم وروده بل هو مبطل أن تجد للاتباع رواه مسلم (و يشترط) لصحته وإجزائه (وقوعه) أي السلام من المسلم (في حال القعود) أي قعود المسلم لا وقوعه حال القيام أي لا يجوز أن يسلم وهو قائم والحاصل أنه يشترط السلام التحليل شروط ذكر المصنف منها شرط واحد وهو وقوعه حال القعود والثاني أن يأتي بالآلاف واللام والثالث أن يأتي بكاف الخطاب والرابع أن يأتي بجمع الجمع والخامس أن يسمع نفسه والسادس أن يوالي كنيته والسابع أن لا يقصده الإعلام وحده بخلاف ما إذا قصد الإعلام والتحليل أو أطلق فانه لا يضر والثامن أن يأتي به وهو مستقبل القبلة والتاسع أن يأتي به بالعريضة إذا كان قادرا والعاشر أن لا يزيد فيه زيادة تغير المعنى كأن قال السلام عليكم بخلاف ما لو قال السلام التام عليكم فلا يضر كالتكبير والحادي عشر أن لا ينقص منه ما يفرض المعنى كأن قال السلام عليكم أو السلم عليكم هذا هو الاقل في السلام وأشار إلى الكل فقال (وأقله) أي التسليم المعلوم من الفعل أيضا (السلام عليكم ورحمة الله) أي يقول ذلك حال كونه (ملتقنا) فهو حال من فاعل يقول المفسر ولا تسن هنا زيادة قبح كانه وان وريدت من عدة طرق وهذا الالتفات يسمن من تين مرة (عن عبيد الله) أي إلى أن يرى خذله الأيمن ينوي به أي السلام (الخروج من الصلاة) ونية الخروج من الصلاة لابد وأن تكون مقارنة للسلام ولو تقدمت عليه لبطلت الصلاة لأنه ينوي الخروج منها مع أنه لا يخرج إلا بالسلام الذي هو ركن من أركان الصلاة لما تقدم من الدليل عليه وهو افتتاحها بالتكبير وتحليلها بالتسليم والمعتقد أنية الخروج ليست ركن من الأركان (و) ينوي (السلام على من) استقر وبيت (عن عبيد الله) حال كونه من عن عبيد الله مستقرا (من ملائكة ومسلي أنس وجن) أي المسلم من مهمول ولو كانوا غير مسلمين ولو بعدوا جلد آخر الدنيا (ثم) يسلم تسليمة (أخرى عن يساره كذلك) أي حال كونه ملتقنا بوجهه فقط لا يصدر والوا كان متصرفا في وقت الالتفات فقط صلاته وبالفعل هذا الالتفات (حتى يرى خذله الأيسر ينوي بها) أي به مرة أو بهذه التسليمة (السلام على من) استقر (عن يساره) حال كونه من عن يساره كائنا (منهم) أي من الملائكة وموفا أنس وجن هذا بالنسبة للإمام والمنفرد وقد أشار إلى حكم المأموم بقوله (والمأموم ينوي) بتسليمه (الرد على الإمام) التسليمة (الاولى) من تسليمه (أن كان) أي المأموم مستقرا (عن يساره) ينوي الرد عليه (بالتسليم) (أن كان) أي المأموم مستقرا (عن عبيد الله) أي عبيد الإمام (وبخبر) هو أي المأموم (أن كان خلقه) أي خلف الإمام أي وراءه روى الترمذي وقال حسن عن علي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات فيصلي بثنتين بالتسليم على الملائكة المقرئين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وروى الدارقطني والبيهقي بسند حسن عن سقر بن جندب رضي الله عنه قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام وأن نقاب وأن يسلم بعضنا على بعض (ويندب أن لا يقوم المسبوق) إلى الركعة الثانية والثالثة (الابعد تسليمتي إمامه) أي بعد فراغه منها مضى عليه الشافعي رضي الله عنه وصرح به البغوي والمتولي وآخر كونها في الجموع (فإن قام للمسبوق) المقام للأصغر لانه تقدم ذكره (بعد التسليمة الأولى) للإمام (جاء) قيامه وفاتته القضية (أو) قام (قبلها) أي قبل تسليمة الأولى أي قبل شروع فيها عاودا على ما يحرم (بطلت صلاته) لانه خلف الإمام (أن لم ينو المراقبة) والأفلا ويجب عليه العود إلى الإمام إن كان ناسيا أو جاهلا بالتحريم بعد التذكروا العالم (ولو مكث المسبوق) جالسا (بعد سلام إمامه) مشتغلا بغيره كروادع أو أطال ذلك المكث (جاء) فلذلك لا يضر في صحة الصلاة لأن جالسه محسوب من صلاته وقد انقضت القدوة

ثم يسلم وأقله السلام عليكم ويشترط وقوعه في حال القعود وأقله السلام عليكم ورحمة الله ما تفتنا عن عبيد الله حتى يرى خذله الأيمن ينوي به الخروج من الصلاة والسلام على من عن عبيد الله من ملائكة ومسلي أنس وجن ثم أخرى عن يساره كذلك حتى يرى خذله الأيسر ينوي بها السلام على من عن يساره منهم والمأموم ينوي الرد على الإمام بالاولى أن كان عن يساره وبالتسليم أن كان عن عبيد الله كان عن عبيد الله ويتخير أن كان خلفه ويندب أن لا يقوم المسبوق إلا بعد تسليمتي إمامه فإن قام المسبوق بعد التسليمة الأولى جاز أو قبلها باعانت صلاته إن لم ينو المراقبة ولو مكث المسبوق بعد سلام إمامه جاز

(ان كان) ذلك الجالس (موضع تشهد) بان كان جالسا مع الامام في الركعة الثانية فلا يضر ذلك  
 (لكن يكره) له اطالة ذلك المأني من تطويل التشهد الاول المبني على التخصيف (والا) أي وان لم يكن  
 ذلك الجالس مع الامام موضع جالسه للتشهد وقد اطاله (بطلت) صلاته (ان تعمد) هذا الجالس  
 وان كان ساهيا لم تبطل ويصح له السلام ولان عدمه بطل (واغتر المسبوق) وهو الموافق من الماء ومن بعد  
 سلام الامام اطالة الجالس للدعاء وقد تقدم ذكره (ثم يسلم متى شاء) لان التقدير قد انقطع  
 بالنسبة الاولى فلا يضر تخلفه لذلك لانه صار منفردا والمنفرد يطيل ماشاء (ولو اقصر الامام على تسليمة)  
 واحدة (سلم المأموم تثنيت) احراز الفضيلة الثانية ونحوه من متابعتها الاولى بخلاف التشهد الاول  
 لو تركه امامه لا ياتي به لوجوب متابعتها قبل السلام وهذا الذي يعرض له ما يتبع التسليمة الثانية كعروض  
 حدث وخر ورج وقت جعة وخرق خف وانكشف عورة وغير ذلك (ويندب ذكر الله تعالى) ويندب  
 (الدعاء سر عقب الصلاة) أي بعد الفراغ منها وعقب لغة في عقب كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم منها قال  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الحمد لله والحمد هو على كل شيء نذير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما  
 منعت ولا ينفع ذا الجند منك بعد رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سجد لله ركبا جازى الله له  
 وثلاثين وجدا لله ثلاثون لائقين وكبرائة ثلاثون لائقين ثم قال قلم المائدة لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 الحمد لله والحمد هو على كل شيء قد غفرت خطاياه وان كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم اذا  
 انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال  
 والاكرام واهم اسلم وسئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب الى الاجابة قال خوف  
 الليل وبرا الصلوات المكتوبات وراة التريدي وروى الشيخان ايضا عن أبي موسى الاشعري قال كان مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا أشرفنا على وادها لنا وكبرنا وارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فاكم لا تدعون أصم ولا غافا فانه معكم جميع قريب احضبه البيهقي  
 وغيره للاسرار بان ذكر الدعاء وقال الشافعي في الامأختار للامام والمأموم أن يذكرا الله تعالى بعد السلام  
 من الصلاة ويخافان الله كالألآن يكون اماما يريد أن يعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه ثم يسرفان الله  
 تعالى يقول ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني والله أعلم الدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تخافت حتى  
 تسمع نفسك وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت في الآية المذكورة زلت في الدعاء **تنبيه**  
 يندب أن يقدم في الدعاء ان قرآن طلب كآية الكرسي ثم الاستغفار ثم اللهم أنت السلام الخ اللهم  
 لا مانع الخ ثم التسليم ومعه **تنبيه** آخر فيقول بطول الفصل عرفا وبالآية الا لا تجهر بها مع عمل  
 التماس ولا يقول ذكر بذكر وقال بعض العلماء ان ما ورد فيه أمر بخصوص لا يفوت بمخالفته قراءة  
 الفاتحة والمعوذتين والا خلاص بعد صلاة الجمعة قبل ان يثني رجله وضوءه بانما رجلاه ولو يجعل يديه  
 للقوم وقال ابن حجر لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالآية وانما الفاتحة كالفصل وعرفا بالحدوث  
 ان لم يحصل طول عرفا وقوله سر هو بالنسبة للمأموم والمنفرد أما الامام فيجهر بحال تعليم المأمومين  
 فاذا أتموا **أسر** (وصلى) من فرغ من صلاته (على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وآخره) أي أول الدعاء  
 وآخره فيكون الدعاء حينئذ مقبولا لان شاء الله تعالى وكذلك بين الاتيان بها في وسط الدعاء أيضا لقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا تجهر في كتحذير الركب بل اجعل في أول الدعاء وسطه وآخره وقال صلى الله عليه وسلم  
 اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمده وسبحانه وتعالى والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو  
 بمشائره وصحبه الترمذي عن عمار بن الخطاب رضي الله عنه قال ان الدعاء موقوف بين السماء والارض  
 لا يضر عنه شيء حتى تصلي على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم قال الترمذي وأجمع العلماء على استحباب ابتداء

ان كان موضع  
 تشهد لكن يكره  
 والابطل ان تعمد  
 وغير المسبوق بعد  
 سلام الامام اطالة  
 الجالس الدعاء ثم  
 يسلم متى شاء ولو  
 اقصر الامام على  
 تسليمة سلم المأموم  
 تثنيت ويندب  
 ذكر الله تعالى  
 والدعاء سر عقب  
 الصلاة وصلى على  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم وآله وآخره

الدعاء بالجمعة لله والثناء عليه سبحانه ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك ختم الدعاء بها  
 (ويبلغت الامام) نبدأ اذا جلس بعد السلام (الذكر والدعاء) وقد بين المصنف كيفية الالتفات المذكور  
 فقال (فيجعل عينه) أي جانبه الايمن متوجها (اليهم و) يجعل (يساره) أي جانبه اليسار متوجها (الى القبلة)  
 للاتباع ورواه مسلم وهذا في غير حجاب النبي صلى الله عليه وسلم أما هو فيجعل بينه وبينه أي الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا الى الجلساء تأنيبا لمصلي الله عليه وسلم لان الذي يصلي في حجراه يكون هكذا وحيثما يكون  
 ظهره الى القبلة ويساره لغيره على خلاف بقية الاماكن واستدل بهذا الالتفات بما رواه مسلم عن البراء  
 قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه  
 (و يقارو الامام مصلاه) ندبا (عقب فراغه) أي من الذكر والدعاء وقد قدم ان عقب لغة في عقب (ان لم  
 يكن ثم نساء) أو خائفان كان ثم كذلك فالسنة التأخير حتى يصرف أي النساء (ويكث المأموم) ندبا (حتى يقوم  
 النساء وقدين من الخنثى والقياس ككث الخنثى لمنصرف النساء (ويكث المأموم) ندبا (حتى يقوم  
 الامام) من مصلاه (ومن أراد نقلا) أي صلاة نافله (بعد) صلاة (فرضه ندب الفضل) بينهما (بكلام) ولو  
 ضيوبا (أو) فصل بينهما لا يقال (من مكان الى آخر (وهو) أي الانتقال (أفضل) من غيره تكثير المواضع  
 السجود فاقم تشبهه (و) صلاته النافلة (في بيته أفضل) خير الصالحين صلوا أهم الناس في بيوتكم  
 فان أفضل الصلاة المروءية في بيته المكتوبة ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا الطواف وركعتا  
 الاحرام حيث كان في المقات مسجدا والمراد بنفل يوم الجمعة سنتها القبلية بخلاف البعدية تحكيها حكم  
 النفل فهي في البيت أفضل وانما اخصت بالافضل في المسجد لانه يسن للملي يوم الجمعة التكبير ويلزم منه  
 فعلها في المسجد عند دخول وقتها فان كان المصلي متلبسا (في) فرض صلاة الصبح فالسنة في حقه ان  
 يقف (في) في اعتدال الركعة الثانية لانه محل لما رواه البيهقي وغيره وصححه غيره واذ من الحفاظ عن انس  
 قال ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف في الفجر حتى فارق الدواب ما كونه في الثانية فراه البخاري  
 في صحيحه واما كونه في اعتدالها فلما رواه الشافعي عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قف  
 في شأن قتلى بمرعونة قف بعد الركوع فقطعنا عليه قنوت الصبح وروى الشافعي ايضا انه صلى الله عليه  
 وسلم كان يقف قبل الركوع لكن رواة القنوت بعد الركوع أكثر وأفظهوا إلى بالتسليم به ولو قف  
 قبله لم يجره ويذهب اسم وقد بين المصنف الفاظه بقوله (فقول) أي من يريد القنوت (اليهم) أي بالله  
 (اهدني فمين هديت) أي اجعلني مندرجاً مع من هديتهم أي دللتهم على الطريق الموصله للقصد ودون لم  
 يصلوا اليه بالفضل (وعافني فمين عافيت) أي اجعلني معافي من البلايا مع من عافيتهم منها (وتولني فمين  
 توليت) أي تولي أمورهم مع من توليت أمورهم (وبارك لي فيما أعطيت) أي اجعل لي البركة تامة في الشيء  
 الذي أعطيتني اياه (وقفي شرما قضيت) أي احفظني يا الله من الشرور التي قضيت أو قدرت وقوعها على وان  
 أصابني فلا تصرفني بحفظك يا أيها كان من الأمور المبرمة التي لا ترفع بخلاف الأمور المتعلقة فانها ترفع  
 بتعليقها على فعل الغير (فانك تقضي ولا يقضي عليك) أي انك تقضي على جميع خلقك أي تحكم  
 عليهم باحكامك ولا يقضون أي لا يحكمون عليك بشيء لان الحكم لا لا لغيرك (وانه لا يذل من واليت) أي  
 لا يحصل له ذل أبداً بسبب موالاته ونصره اياه وقد ترك المصنف من الفاظه كلمتين وهما ولا يذل من  
 عادت أي لا يحصل له عز بعد اذ انك له أصلاً وقد نبه المصنف على ذكره بعد قوله ولو زاد الخ (تباركت  
 وتعاليت) أي تزايد برك وخبرك وفضلنا واحسانك وارتفعت عما يليك وتزمت من كل نقص روى  
 هذه الكلمات في القنوت الترمذي عن الحسن بن علي بن أبي طالب قال قال علي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كلمت أقولهن في التور وهي هذه اللهم اهدني الخ قال النووي في المجموع هذا لفظ الحديث الصحيح

وبلغت الامام للذكر  
 والدعاء فيجعل  
 عينه اليهم ويساره  
 الى القبلة ويقارو  
 الامام مصلاه عقب  
 فراغه ان لم يكن ثم  
 نساء ويكث المأموم  
 حتى يقوم الامام  
 ومن أراد نقلا بعد  
 فرضه ندب الفضل  
 بكلام أو يقال وهو  
 أفضل وفي بيته أفضل  
 فان كان في الصبح  
 فالسنة ان يقف في  
 اعتدال الركعة  
 الثانية فيقول اللهم  
 اهدني فمين هديت  
 وعافني فمين عافيت  
 وتولني فمين توليت  
 وبارك لي فيما أعطيت  
 وقفي شرما قضيت  
 فانك تقضي ولا يقضي  
 عليك وان لا يذل  
 من واليت تباركت  
 وتعاليت





## باب ما يفسد الصلاة

أي يبطئها بعد انعقادها (وما يكره فيها) كالاتفات بالوجه (وما يجب) لها من شروط وأركان

وقد شرع المصنف في بيان ما يفسد الصلاة فقال (مَنْ نطق المصلي بلا عذر بحرفين) من كلام البشروا لم يفهما  
 كمن وعن ومنهما الالف المدودة (أو) نطق بحرف مفهم أي مفيد للعلم فالمراد بالافهام الافادة وهذا هو  
 الكلام عند الفقهاء لأن الكلام عندهم ما بطل الصلاة ولو بحرف مفهم أو حرفين وإن لم يفهما كما علمت وأما  
 تخصيصه بالركب المشيد فهو اصطلاح نحوي وذلك (مثل ق) أهر من الوقاية (و) مثل (ل) أهر من الأولية  
 بطلت صلاته حينئذ لو جرد المنافي لها أو هو التكلم بكلام الشرع أو قوله صلى الله عليه وسلم إن هذه  
 الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس وقوله (والضحك) هو وما عطف عليه مبتدأ وسأقي الخبر في كلامه  
 بعد (والكلام) بالمدح وأخرج الصوت مع المدح ولمن خوف الآخرة وهو معطوف على الضحك (والالتين)  
 هو أخرج الصوت مع الضحك من أجل المرض (والضحك والنضح) إمامان انتم أو من الالف (والتاؤه)  
 وهو صوت الضحك مع انطمة (وتحوها) أي تحو هذه المذكورات كالسعال والعطاس وقد أشار إلى خبر  
 المبتدأ وما عطف عليه بقوله (يبطل) أي المذكور من الضحك وما عطف عليه وقد علم المصنف البطلان  
 بقوله (إن بان) من الناطق بذلك (حرفان) فأكثره بالقيد السابق في كلامه وهو قوله بلا عذر  
 (فإن كان) أي وجد للناطق عذرا ذكر (عذر) وقد صور ما المصنف بقوله (بان سبق لسانه) أي  
 الناطق في حال الصلاة إليه (أو غلبه) أي المصلي (ضحك) أو بكاه (أو) غلبه (سعال أو تكلم)  
 حال كونه (ناسيا) أنه في الصلاة (أو) تكلم حال كونه (جاهل بحريمه) أي تحريم الكلام في الصلاة  
 (أو) أجل (قرب عهده) أي زمه بالاسلام نفى عليه هذا الحكم (و) الخلل أنما ذكر قد كثر عرفا وقد أشار  
 إلى الجواب بقوله (أبطل) أي المذكور من الضحك وما بعده الصلاة بكثرة ما زاد على ست كلمات ولأنه  
 يقطع نظمها وهيئة ما أولان السبق والنسيان في الكثير نادر والفرق بين الصلاة والصوم ظاهر وهو أن  
 الصلاة لها هيئة تذكروها بخلاف الصوم فالصلاة مع الكثرة تبطل بخلاف الصوم لهذا الفرق (وان قل)  
 النطق بالذكور (فلا) يبطل أم أعدم البطلان مع النسيان فلا نه صلى الله عليه وسلم بكروا الشيطان قال  
 في قصة ذي اليمين أسقى ما يقول ذواليمين ثم نعى على صلاته وكان قد سلم من ركعتين وأما من سبق لسانه  
 فقياس على النامى بل أولى وأما قريب العهد بالاسلام فلقصته معاوية بن الحكم حيث تكلم في الصلاة  
 وقال له صلى الله عليه وسلم إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الأذنين بكروا مسلم ولم يأمره  
 بالاعادة (ولو علم المتكلم التحريم) أي تحريم الكلام في الصلاة (وجعل كونه مبطلا) للصلاة (أو)  
 (قال) شخص (من) أجل (خوف التارة بطلات) صلاته لأن ما علم التحريم لحقها من ينكف عنه فارتكابه  
 أو رثه بطلان الصلاة مع العصيان كالأول بحريم القتل والحدف وجعل العقوبة فأنه يعاقب ولا يعذر  
 بعدم العلم لا خلاف وأما بالذلة لثلاثة أحرف تبطل به الصلاة وقد تقدم أن التأويلان ظهر منه حرفان فأكثره  
 يبطل وهذا منه وهو اسم فعل قال في المصباح آمن كذا بالمدح كسر الهاء لاتقاء الساكنين بكلمة يقال عند  
 التوجع وقد يقال عند الاشفاق وأو بسكون الواو وبالكسر وقد تشدوا الواو وتفتح وتسكن الهاء وقد  
 تحذف الهاء وتكسر الواو وتاءه مثل وجع وزلومعنى وقال المرادى على الالفه آما نضم والسكون وإذا  
 كان اسم فعل فلا محل له من الاعراب لأن العواامل لا تؤثر فيه شيئا فقول الشيخ الجوزي أنه مقول القول  
 يقتضى أن له محلا من الاعراب وهو النصب هنا الآن ~~يكون~~ جار ياعلى مقابل الصحيح وهو أنها تتأثر  
 بالعواامل فيكون لها محل من الاعراب وانما ذكر هذا اللفظ هنا مع ذكر سابقه يوم قوله والتاؤه بقسده

## باب ما يفسد الصلاة

وما يكره فيها وما يجب

مَنْ نطق بلا عذر  
 بحرفين أو بحرف  
 مفهم مثل ق ول  
 بطلت صلاته والضك  
 والكلام والالتين  
 والنضح والنضح  
 والتاؤه وهو ما يبطل  
 إن بان حرفان فإن  
 كان عذر بان سبق  
 لسانه أو غلبه ضحك  
 أو سعال أو تكلم  
 ناسيا أو جاهلا  
 تحريمه لقرب عهده  
 وكثر عرفا أبطل  
 وان قل فلا ولو علم  
 التحريم وجعل كونه  
 مبطلا أو قال من  
 خوف التارة بطلت

السابق وهو ظهور حرفين فأكثر لاختلاف المجتهدين في هذا اللفظ (ولو تعذرت عليه) قراءة (الفاحة)  
 أو بدلها عند العجز (الابتعاض) حينئذ (لأجلها) أي لأجل القراءة المتعددة غير متعاض  
 (وإن بان) منه (حرفان) فأكثر لتوقف الركن القولي عليه لم يضر ذلك لأنه معذور ومثل الفاتحة في  
 ذلك التثنية الأخير والتسمية الأولى فيما يظهر قاله المصنف وفي معناها الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في التثنية الأخير (وإن تعذر الجهر بها) أي بقراءة الفاتحة وغيرهما من باب أولى أي لا يمكن أن  
 يجهر بالقراءة (الاب) أي بالتحنيخ (ترصكه) أي بالجهر بالقراءة (وأسرها) أي بالقراءة (ولا  
 يتعنه) أي الجهر لانه سنة والتعنه باظهارها لمرتين مبطل ولا يوقى بمبطل لتخصيص السنة بقيد دفع  
 المفسدة على جلب المصلحة فهو من باب المانع والمقتضى فيجب المانع وهو ترك الجهر على المقتضى وهو  
 حصول السنة ولو تعنه الإمام فظهر منه حرمان لم يجز مفاوضة لأن الأصل بقائه صلاته جلالاً على أنه  
 معذوره (ولورأى) المصلي شخصاً (أعشى) البصر (يقع في بؤر وضوء) أي رآه مشرفاً على الوقوع فيها  
 وفي نسخة وضوءها ثابت فكل منهما صحيح لأن البترتد كرتوت أو رأى صغيراً لا يعقل فأرب الوقوع  
 في نار وغرورها أو كان ناعماً أو غافلاً قصد سبع أوجه أو قصد مظاهر يرد قوله (وجب) عليه (النداء) أي  
 تحذيره من الوقوع فيه وقوله (بالنطق) متهلّق بالصدر وهو الانذار ولو بأزبد من ست كلمات (إن لم يكن)  
 دفعه (بغيره) أي بغير النطق (و) حينئذ (تبطل صلاته) لأن حفظ الروح من الهلاك واجب والصلاة وقتها  
 موسع ولو ضاق وقتها لأن قضاءها أهم من إلحاق الروح (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر) لأنه شاع على الله  
 وهو ما وضعه الشارع ليعتبه به إلا أن اشتغل على خطاب كقوله لغيره سبحانه ربي وربك الله وأشار إلى ذلك  
 المصنف بقوله (وتبطل) الصلاة (بالدعاء) من جهة كونه (خطاباً كرحم الله) لما طس (وعليك السلام)  
 لمسلم لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس (لا) تبطل به من  
 جهة كونه (غيبية) بفتح الغين وذلك (كرحم الله زيداً) أو رجا الله وغفر له لأنه دعاء محض ولا تبطل بخطاب  
 الله ورسوله كما في ذلك من أذكار لا ركوع والسجود وغيرهما تبطل الصلاة بالمحرم كاللغة بالمستحيل  
 كقوله اللهم اغفر لي ثم عجز عن ذلك من أوجبها وكذا تبطل بالذكر المحرم وهو ما اشتمل على النفاذ لا يعرف  
 مدلولها كما ستظهره الشيخ البصري على فتح الوهاب (ولونابه) أي أصاب المصلي (شيئاً) مستقر (في الصلاة)  
 سواء كان مباحاً كانه في دخول الدار لمن يستأذنه أو منه وبما كتبه إمام إذا ساء أو واجباً كذا راعى  
 أو نحوه مما تقدم ذكره كغافل من الوقوع في مهلك أو حرماً كتبه على قتل إنسان عدواناً أو مكرهاً  
 كالتنبيه على التعارض شيء يكره النظر إليه في الصلاة وقد ذكر المصنف جواباً بوقوله (سبح الرجل)  
 فيقول سبحانه الله بقصد الذكركم وسبأ في ذلك في كلامه وأما إذا قصد الإعلام فقط أو أطلق فتبطل  
 الصلاة (وصفت المرأة) أي وإن كانت خالية عن الرجال وخسر التسبيح بالرجال والتصفيق بالنساء  
 روى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا بأكتم شيء في الصلاة فليسبح الرجال واتصفق النساء وقوله  
 سبح الرجل أي نداء وكذلك المرأة فلو عكس الرجل بان صفق وسبحت المرأة جاز لكن فانت السنة ولا تبطل به  
 الصلاة ونبغي أن يكون التصفيق حاصل (ب) ضرب (بطن النبي على ظهر اليسرى) وفي نسخة يطن كف  
 على ظهر أخرى (لا) يجعل التصفيق (بطن البطن) فإن كان ذلك ساءلاً بقصد اللعب مع عليها بالصريح  
 بطلت صلاتها وانقضت كما رأيت ذلك (ولونكم) المصلي في الصلاة (ينظم القرآن) أي بالقرآن المنظم أي  
 يكون على هذا الوجه المنظم فهو من إضافة المصنف للوصف وذلك (كياحي خذ الكتاب وقصد) المتكلم  
 بهذا (اعلامه فقط) أي من غير قصد الذكر (أو أطلق) أي لم يقصد شيئاً لذكر أو لاعلاماً وجواب  
 الشرط قوله (بطلت) صلاته فيما ذكر كما بطلت في صورة قصد الإعلام فقط لأنه كلام البشر بسبب قصد

ولو تعذرت عليه  
 الفاتحة لا يتعنه  
 يتعنه لأجلها وإن  
 بان حرفان وان تعذر  
 الجهر بها لا يتركه  
 وأسرها لا يتعنه  
 له ولورأى أعشى  
 يقع في بؤر وضوء  
 وجب النداء بالنطق  
 أن لم يكن بغيره تبطل  
 صلاته ولا تبطل  
 بالذكر وتبطل بالدعاء  
 خطاباً كرحم الله  
 وعليك السلام لا غيبة  
 كرحم الله زيداً ولو  
 نابه شيء في الصلاة  
 سبح الرجل وصفت  
 المرأة بطن النبي على  
 ظهر اليسرى لا  
 بطن البطن ولو نكتم  
 ينظم القرآن كياحي  
 خذ الكتاب وقصد  
 اعلامه فقط أو  
 أطلق بطلت

الاعلام يخرج عن كونه كلام الله كما قاله في المجموع وأما بطلانها في صورة الاطلاق فهو ظاهر كلام  
المهذب وجزءه في التحقيق والدقائق لانه يشبه كلام البشر وصرح الجوى شارح الوسيط بعدم بطلان  
وهو قضية كلام الجوى الصغير وصرح به من شراحه البارزى والقوى (أو) قصد (تلاوة فقط) (أو)  
قصد (تلاوة واعلاماً) تسط صلاته في هاتين الصورتين أما عدم البطلان في الاولى فواضح لانه لم  
يقصد الاعلام فيها وأما عدم البطلان في الثانية وهي قصد التلاوة والاعلام فلا حديث قدس صرح  
بالتبني عند تنبيه الامام وغيره مما تقدم من تحذير آخر وشكوه فيقاس على التلاوة وقصد الاعلام لانه تابع  
لها وهذه مغايرة لمادة الاطلاق التي فيها اختلاف في البطلان وعدمه (وتسطل) الصلاة (بوصول عين وان  
قلت الى جوفه) متعلق بالمصدر قبله وصولاً (عدا) وهذا التقدير أولى من قول الجوى سري اذا كان الوصول  
عمداً لما عطل سابقاً من ان كان لا تحذف مع اسمها الابدان ولو الشرطيتين الاعلى قلته وأيضاً يكون  
الحذف عليه أكثر من جعله صفة لمصدر محذوف والوصول المذكور من منفذ مفتوح وبطلان الصلاة بها  
ذكر أولى من بطلان الصوم به أى لاتاً اذا حكمنا على الصوم بطلاناً بما ذكر في الاولى الصلاة بخلاف لان  
الصلاة لها هيئة مذكرة بخلاف الصوم فالملك لا يبطل بالكل الكثير بخلاف الصلاة لانه المذكور  
(وكذا) تبطل الصلاة بوصول تلك العين من الجوف المفتوح وصولاً (سهواً) أى سها الشخص أنه في  
الصلاة (أو) وصلت الى الجوف على الوجه المذكور وصولاً (جهلاً) منه (بالتحريم) أى لا يعلم تحريم  
وصول عين الى الجوف وقيد المصنف البطلان بالوصول المذكور بقوله (ان كثرت) تلك العين (عرفاً) لان  
قلت) فلا تبطل الصلاة بوصولها مع القلة عرفاً وهذا بالنسبة للسهو والجهل بالتحريم وأما مع العمد فتبطل  
مطلقاً لقلة كانت العين أو كثيرة وقد تقدم الفرق بين الصلاة والصوم في الكثير عند التسيان وهو ان  
لصلاة هيئة مذكرة بخلاف الصوم (وتسطل) الصلاة أيضاً (بزيادة ركن فعلي كركوع) بشرط كون تلك  
الزيادة واقعة (عدا) أى أن المصلي زادها على سبيل العمد وانما بطلت الصلاة حيث تذلل لبعدها بشرط  
أن تكون تلك الزيادة لاتابعة للامام (لا) تبطل صلاته بزيادة ما ذكر على أنه فعلها (سهواً) أى ساهياً  
في آياته بالانه صلى الله عليه وسلم على أظهر خصاص ومجد للسهو ولم يدهارواه الشيطان وبغفرة العقود  
اليسير قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وكذلك لو ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه لم يضر ذلك ولو كان  
ذلك عمداً والفعل الاول معتد به والثاني للتأخيرة والعود سنة عند العمد وعند السهو يتخير بين العود  
والانتظار (ولا) تبطل الصلاة (ب) زيادة ركن (قوى) يعنى انه أى بتلك الزيادة (عدا) أو لانه أتى بها  
على وجه العمد وكان الاولى للمصنف أن يحذف هذا ولو لانه الاتساب العطف على قوله سهواً وهذا اللفظ  
وهو لا تبطل الخ مقابل لقوله تبطل بزيادة ركن فعلي لا بزيادة ركن قوى وذلك (كشكرار الفاتحة) (أو)  
تكرار (التشهد أو) كركوعهما) أى الفاتحة والتشهد كلاهما (بعضاً) (في غير محلها) كما يقرأ الفاتحة  
كلها أو بعضها في الركوع مثلاً وكان يقرأ التشهد كله أو بعضه بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً  
سواء فعله عمداً أو سهواً (وتسطل) الصلاة أيضاً (بزيادة فعل) من المصلي (ولو) كما الفعل المزبد (سهواً) أى ولو  
(من غير جنس الصلاة) في غير شدة خوف وقيد المصنف البطلان بغيرين الاول قوله (ان كثرت) عرفاً والثاني  
أشاراً اليه بقوله (متوالياً) ووجه كون التوالى قيداً تنبيه على الحال من فاعل كثرة الله على الفعل وهي  
قيد في عامله وصفه اسجها والمعنى تبطل الصلاة بزيادة فعل ان كان ذلك الفعل كثيراً وكان متوالياً  
وقدم مثل المصنف للفعل الكثير قوله (كثلاث خلوات) جمع خطوة يعنى الخاء المرة بضمها ما بين  
القدمين وهي هنا تسفل القدم الواحدة على أى جهة كانت فان نقلت الأخرى عدت ثانية سواء ساوى بها  
الاولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها أو كثر ذلك ثلاثة أعضاء على التوالى كرسو يديه والعقدات النفل

أو تلاوة أو تلاوة  
واعلاماً فلا تبطل  
بوصول عين وان قلت  
الى جوفه عمداً وكذا  
سهواً أو جهلاً  
بالتحريم ان كثرت  
عسراً لان قلت  
وتبطل بزيادة ركن  
فعلى كركوع عمداً  
لأنه ولو لا بقوى عمداً  
كشكرار الفاتحة أو  
التشهد أو قراءتهما  
في غير محلها أو تبطل  
بزيادة فعل ولو سهواً  
من غير جنس  
الصلاة ان كثرت  
متوالياً كالثلاث  
خطوات

لجهة العلوية جهة السفلى خطوة واحدة كأي موضع من الزيادة وصرح به ع ش على م وقرر العلامة  
الحقني ثم عطف على قوله ثلاث خطوات قوله (أو) ثلاث ضربات (موصوفة بكونها متواليات) فقوله  
أو ضربات معطوف على خطوات فهو على تقدير المضاف المشار إليه بقوله ثلاث خطوات وقد أشار إلى مجتزأ  
الكثرة بقوله (لا أن قل) أي ذلك الفعل وذلك (خطوتين) وشر بتين مطلقا (أو أكثر) لكنه قد (تفرق)  
وقد صور المصنف التفرق بقوله (بحيث بعد) الفعل (الثاني منقطعان) الفعل (الأول) وذلك لأنه  
صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمامة وكان إذا سجد وضعها وإذا قام جعلها وراء الشيطان وكان الكثير  
ما لو يؤي ثلاثة أفعال ولاء وفعل واحد منها صرح به العراقي ويستثنى من الفعل القليل أي من عدم  
البطلان به الفعل بقصد اللعب فبطل به الصلاة ولو كان قليلا ويحل عدم البطلان بالقليل أيضا إذا لم يقع  
(فان غش) أي الفعل القليل وذلك (كوثية) من مكان إلى مكان آخر والمراد به الانتقال في حال الصلاة  
برفع قدميه من الأرض ثم يقم بها بشدلى مكان آخر ولو قربا من مكانه وما وقع في بعض الشراح  
والحوادث من تقييدها بالقائمة فهو ليس بالواقع لأن الوثبة لا تكون إلا فاحشة وإنما أبطل الوثبة  
المسماة عند بعض الناس بالنطوة بالقمرة والطرفة قلنا فاتها الصلاة أي وكثر بك جمع يده وقد ذكر المصنف  
جواب الشرط المتقدم بقوله (بطأت) أي صلاته بالخش (ولا تضر) أي المصل (حركات خفيفة) ولو زالت  
(تلك) جسمه (بإصابعه) من غير ترك الكف بها (وكادارة سجة في يده) أي بإصابعه وكل ذلك يبر  
قصد القبح الخافئ لا لقليل فإن حركته كفة بسبب ترك الأصابع ثلاثا ولا يبطأ وإعماله بطل  
الحركات الخفيفة لأمره صلى الله عليه وسلم في حديث الشخين بدفع المار بين يدي المصلى وأمره صلى الله  
عليه وسلم أيضا في حديث رواه الترمذي وحسنه بقتل الأسود بن في الصلاة الخفية بالقرب ولأن المصل  
لا يتخلص من عمل قليل فذلك لا يبطأ به الصلاة (ولا يضر) في صحة الصلاة (سكوت طويل) فيها على أي وجه  
كان بعدد وغيره سواء كان ناسيا أو متعمدا في قيام أو قعود في ركوع أو سجود لأنه لا يغيره حيثما هو في بعض  
التسخير ولا يبطأ الصلاة سكوت طويل وكل منها صحيح (ولا يضر) إشارة) مفهومة من شخص (أخرس) يبيع  
أو يتكاح أو طلاق أو نحو ذلك من العقود والفسوخ لأن التعبد كلاما وليس بفعل كثير حتى يحكم عليها  
بالبطلان وهذا مما يلغزه فيقال لنا إنسان عقد النكاح والبيع في صلاته وصحائمه ولم يبطأ صلاته ونصير  
مثل ذلك من الناطق في المعاطاة إذ قلنا بالانقضاء البيع بها وفي عقد هابطه في الصلاة ناسيا لها أو كان يست  
كلمات فاقول وكذلك لا تضر إشارة من غيرا الأخرس لله المذكورة ولا يفرغ مما يبطأ الصلاة وما لا يبطأها  
شرع فيها يكره فيها فقال (وتكره) أي الصلاة كراهة تنزيه لأنها إذا أطاقت انصرفت إليه بخلافها عند  
التقييد فتكون بحسب قبحها (وهو) أي المصل (يدافع الأخبثين) وهما البول والغائط وعبارة غيره وهو  
يدافع الأخبثين فالصنف استدل المدافعة إلى المصل وغيره استدلالا إلى الأخبثين وكذا العبارتين صحيح لأنها  
مفسلة وهي حاصلة منه ما قاله السفة تفرغ نفسه من ذلك لأنه يخطئ بالخشوع وان خاف فوثب لاجتماع حيث  
كان الوقت متساعا ولا يجوز الخروج من الفروض بطر ذلك فيه أي الفروض إلا أن غلب على ظنه حصول  
ضرر بكنهه ببيع التيمم فلا يخرج منه وتأخير عن الوقت والعبادة بكرة ذلك بوجوده عند التحريم (و) تكره  
الصلاة أيضا (بمحضرة) أي حضور (طعام) أو (بمحضور) (شراب) والمحضرة مثلية الحاق وقوله (يتوق إليه)  
صفة لكل منهما أي يشاق المصل إلى كل من الطعام والشراب لغيره صلى الله عليه وسلم الصلاة أي كالهـ بمحضرة طعام ولا  
وهو يدافعه الأخبثان أي البول والغائط وقوله (الان خشى خروج الوقت) تقدم لك نصهـ له وهو أنه لو  
اشتغل به نزع الوقت فإنه حشش فيصلي مع هذا العارض بمحافظته على حرمه الوقت (و) يكرهه في الصلاة  
(تشديد أصابعه) أي المصل ومثل التشديد في ذلك الفرقة أي فرقة الأصابع (و) كره فيها الالتفات لغير

أو ضربات متواليات  
لأن قل بخطوتين  
أو أكثر وتفرق بحيث  
يعد الثاني منقطعا  
عن الأول فان غش  
كوثية بطلت ولا  
تضر حرركات  
خفيفة حرك بإصابعه  
وكادارة سجة في يده  
ولا يضر سكوت طويل  
ولا إشارة أخرس  
وتكره وهو يدافع  
الأخبثين وبمحضرة  
طعام أو شراب  
يتوق إليه الان  
خشى خروج الوقت  
وتكره تشديدك  
أصابعه والالتفات لغير

حاجة) بوجهه تطير عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس  
 يختلسه الشيطان من صلاة العبد ورواه البخاري (و) كره فيها المصلي (رفع بصره إلى السماء) ولو بدون رفع  
 رأسه (و) كره أيضا (انظر إلى ما يليه) من ثوبه أعلام وذلك لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم  
 إلى السماء في صلاتهم لينتظرون ذلك أو لخطفتن أبصارهم وخبر الشيعين كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصل وعليه خضرة ذات أعلام فلما فرغ من صلاته قال ألهتنى أعلام هذه اذهبوا بها إلى أي جهنم وأوتى  
 بأنجانيته وهي كساء غليظ لا عمل له والله ورواه الشيخان واللفظ أسلم والمعنى في النهي عنه أنه يسجد  
 (كف ثوبه وشعره) والكف هو الجمع ومن ذلك أن يشمر كفه أو يفرغ زبدته هذا بالنسبة للرجل وأما المرأة  
 فالأصغر بقضها الضفائر مشقة وتغير لونها ثم المناقبة للجمال في الصلاة وتليد الكراهة خبر أمرت أن  
 أجبدي سبعة أعظم ولا كف ثوبا ولا شعرا ورواه الشيخان واللفظ أسلم والمعنى في النهي عنه أنه يسجد  
 معه (و) كرم (وضع أي الشعر تحت عمامته) كرم (مسح الغبار عن جبهته) لأنه ينزل أثر العبادة (و) كرم  
 (التأثر) في الصلاة وهو فتح الفم من أجل الشيطان (فإن غلبه) ولم يقدر على منعه (وضع يده على فمه)  
 والاولى أن تكون اليسار لأن الشيطان يدخل في فمه وهو من الأذى اليسار فمعه والاولى أن يكون نظرها  
 أن تدرس ولا تلبس طمأن تسرا أيضا أو لا فاليمين يحصل دفعها بنقطة الفم (و) تكره (المباغة في خفض  
 الرأس) قال الركوني لمحاوثة لفعل النبي صلى الله عليه وسلم (و) كرم (وضع المصلي يده على خصره) لخبر  
 أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل محتضرا رواء الشيخان والحكمة في النهي  
 عنه كونه فعل التكبرين وقيل فعل الكفار وقيل فعل الشيطان والمرأة كالرجل في الجموع ومثلها  
 التلحي (و) يكره للمصلي (البصاق) في الصلاة إذا لم يكن في المسجد (قبل وجهه) جهة (عينه بل) يصق (عن  
 يساره أو) يصق (في ثوبه أو) يصق (تحت قدمه) لخبر الشيعين إذا كان أحدكم في الصلاة فانه يسأج به عن  
 وجعل فلا يترقب بين يديه ولا بين يمينه ولكن عن يساره وأصح قدمه أما إذا كان المصلي في المسجد فلا  
 يصق فيه فانه حرام بل يصق في طرف ثوبه من جانبه الأيسر كركم وغيره ويحك به بعضه ببعض والدليل على  
 حرمة في المسجد الحديث المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم قال البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها  
 وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم عرضت على أعمال أمي حسنها وسئها إلى أن قال وحديث في  
 مساوي أعمالها الخضاعة تكون في المسجد ولا تدفن ويزن في الحديث المتقدم بالصادق الزائي والسني ولما  
 فرغ المصنف من بيان ما يكره في الصلاة شرع الآن يذكر شروطها وأركانها وبعضها وسنها على سبيل  
 العدد فقط لأنها قد تقدمت تفصيلا في صفة الصلاة وقد بدأ المصنف في بيان الشروط لأنها سابقة على غيرها  
 فقال (وشروطها) أي الصلاة (عمامة) الاول (طهارة الأعضاء) أي أعضاء الوضوء (من) أجل (الحديث)  
 الأصغر والا كبر (و) الثاني طهارة كل جزء من بدن المصلي من أجل (القبض) الحسي والمعنوي أي من  
 التماسسة العينية والحكيمة وقد تقدم تفصيلها حديث مسلم لا يقبل الله صلاة بغيرها ورواها جعوا على ذلك  
 إلا ما نسب للمكشي في صلاة الجنازة (و) ثالثها (ستر العورة) وقد تقدم بيانها في حق الذكروا الثاني (و) الرابع  
 (استقبال القبلة) أي الآن وهي الكعبة المقدسة وقد تقدم الكلام على ذلك أيضا فلا عود ولا إعادة (و)  
 الخامس (اجتناب المذاهي المذكورة) هنا في هذا الباب (وهي) أي المناهي مع في الأمور التي نهى الشارع  
 عن اتباعها ثلاثة أحدها (الكلام) العبد الذي هو من كلام البشر وقد تقدم الكلام عليه أيضا (و) ثانيها  
 (الاكل) يضم الهمزة بمعنى المأكول (و) ثالثها (القهل) الكثير سواء كان من جنس الصلاة أو لا وقد تقدم ضابط  
 الكثرة فبهذه المسمى عنها في الصلاة المبطلات لها وهي كلها شرط واحد وإطلاق الشرط على هذه  
 المذكورات على سبيل المجاز والافهي مبطلات لها لا شروط ولا تسمى شروطا في اصطلاح أهل الأصول

ولاقى اصطلاح الفقهاء لأن اصطلاحهم فيها كونها مبطله لها والمجاز فيها يكون بالاستعارة التصريحية  
 بجامع توقف صحة الصلاة على كل خالفه المصنف عنان أنها شروط تنبع فيه الغزالي والرافعي وقد صرح  
 المصنف في نكت المنهاج بأنها ليست شروطا على الاصح (و) السادس (معرفة دخول الوقت ولو) كانت  
 المعرفة (ظنا) أي بان ترجع عند دخول الوقت فالمعرفة مستعمل في اليقين والظن (و) السابع (العلم  
 بفرضية الصلاة) الثامن (العلم بكيفية) فن أدخل شرط منها أي من هذه الشروط المذكورة بأن لم  
 يأت به أصلا (بطلت صلاته) تنبيه الشرط ما وجب في الصلاة وكان خارجا عن حقيقة وأقال النووي  
 شرط الصلاة ما يعمد في جميعها مقدا عليها ومستقرا فيها ونشرت الشروط والاركان في أنه لا بد منها  
 وبقتربان يكون الاركان أجزاء من حقيقة الصلاة لأن حقيقة قيام ركبة من القيام والنية والتكبير  
 وما بعدهما إلى آخرها والشروط خارجة عن هذه الحقيقة وإن وجب استمرارها إلى آخرها فوجوب الاستمرار  
 مشترط بينهما والشرط في اللغة مطلق العلامة ومنه أن شرط الساعة أي علاماتها واصطلاحها يلزم من  
 عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وقد مثل المصنف لما إذا فقد شرط من هذه الشروط  
 بقوله (مثل أن يسبقه الحدث) مطلقا أي أصغرا وأكبرا (و) الحال أنه (هو) متلبس (فيها) أي الصلاة  
 وقوله (ولو هو) غايته للعمم أي ولو كان سبق ما ذكره هو وأمنه أي أنه مهمل في كونه في الصلاة وهذا محترز  
 فقد شرط الأول (أو) مثل أن (تصير نجاسة رطبة و) الحال أنه (لم يلق) بضم الياء من التي أي لم يطرح  
 (الثوب) الذي أحمته النجاسة المذكورة (أو) مثل أن تصير نجاسة (بأسنة فليطيق يده أو) بفتحها (بكه)  
 لأنه في هذه الحالة حامل للنجاسة وموصل بها ومخالط لها فلا بد بطلت لخالفه الشرط وهو الطهارة المذكورة  
 وهذا مثال لفقد الشرط الثاني وقد مثل لفقد شرط الاسترقاق (أو) مثل أن (تكشف الرج عورته)  
 بسبب إزالة الستار لها وهذا معطوف على قوله مثل أن يسبقه الحدث أيضا وقوله (وتبعد السترة) هو قيد في  
 البطلان عندا لكشف المذكور أي يصدق على المصلي تناول السترة لبعدها عنه حقيقة أو ليجل الناس بها  
 (أو) مثل أن (يعتقد المصلي (بعض أفعالها) أي أفعال الصلاة (فرضا) يعتقد (بعض أسنة و) الحال أنه  
 (لم يغيرهما) أي لم يغير الفرض من السنة وهذا محترز قوله والسابع العلم بفرضية الصلاة (فلما اعتقد أن جميعها  
 فرض أو بادر) على الفور في المسئلة الثالثة (بالقاء الثوب النجس) عنه (أو بنقض) النجاسة (الياسنة أو)  
 بادر (بستر العورة) عن قرب في المسئلة الرابعة (لم تبطل) صلاته حينئذ هذا جواب قوله فلو اعتقد في آخر  
 الصور المذكورة أمافي الأولى فلان ليس فيه زيادة على اعتقاد الفرضية حيث اعتقد أن جميع أفعال  
 الصلاة فرض وهذا لا يضرب بل المضرب أنه يعتقد أن بعضها فرض وبعضها أسنة ولم يميز كما علم من كلامه أو  
 يعتقد أن كلها أسنة أو ما عدم البطلان في الصور الثلاث الباقية فلهذا وان فقد الشرط فهو وهو عدم الطهارة  
 المأخوذ من قوله أو بادر بالقائه الثوب النجس لكنه لم يصر في إزالته بل يادري الإزالة على الفور فلا بد أن اغتفر  
 هذا العارض اليسير وهو الجادة بالقائه الثوب المذكور والمبادرة بنقض النجاسة اليابسة أو المبادرة إلى  
 ستر العورة عن قرب \* وإلغاؤه من تعداد الشروط ذكر الاركان بهذا الوجه أيضا لأنه قد قدم ذكرها  
 مفصلة فقال (وَأَرَكَانُهَا) أي الصلاة (سبعة عشر) ركعة الطهارة ثبات في محالها الأربع أركانها كما  
 في الواجهة وبعضهم عدوها ثلاثة عشر يجعلها أسنة تابعة للاركان وهو اختلاف لفظي أولها (النية)  
 وتقديم الكلام عليها وعلى ما بعدها تفصيلا لأن القصد من ذكرها هنا التعداد فقط (و) ثانيا (تكبيرة  
 الاحرام) ثالثها (القيام) في الفرض عند القدرة (و) رابعها (قراءة الفاتحة) أو بدلها (وبسم الله الرحمن  
 الرحيم آية منها) لأن الفاتحة ثمت آيات وبسم الله الرحمن الرحيم آية فكلت السبعة خلافاً لما قال أنها  
 ليست آية منها بل هي آية من القرآن ويجعل السابعة قوله تعالى غير المغضوب الخ ويجعل الوقف على قوله

ومعرفة دخول  
 الوقت ولو ظنا والعلم  
 بفرضية الصلاة  
 والعلم بكيفية  
 فن أدخل بشرطها  
 بطلت صلاته مثل  
 أن يسبقه الحدث  
 وهو ثوبا ولو هو أو  
 تصير نجاسة رطبة  
 ولم يلق الثوب أو  
 بأسنة فليطيق يده  
 أو بكه أو تكشف  
 الرج عورته وبعد  
 السترة أو يعتقد  
 بعض أفعالها فرضا  
 وبعضها سنة ولم  
 يميزهما فلا يعتقد  
 أن جميعها فرض  
 أو بادر بالقائه الثوب  
 النجس أو بنقض  
 الياسنة أو بادر  
 العورة لم تبطل  
 وأركانها سبعة  
 عشر النية  
 وتكبيرة الاحرام  
 والقيام وقراءة الفاتحة  
 وبسم الله الرحمن  
 الرحيم آية منها

أثبت عليهم وينتد بقوله غير المغضوب الخ (و) خامسها (الركوع) وتقدم أقله وأكمله (و) سادسها (الطمأنينة) فيه (و) سابعا (الاعتدال) وتقدم أقله وأكمله (و) ثامنا (الطمأنينة) فيه (و) تاسعا (السجود) وتقدم أقله وأكمله (و) عاشرا (الطمأنينة) فيه (و) حادي عشرها (الجلوس بين السجدين) وتقدم أقله وأكمله (و) ثاني عشرها (الطمأنينة) فيه (و) ثالث عشرها (التشهد الأخير) وتقدم أقله وأكمله (و) رابع عشرها (جلوسه) أي الجلوس لأجله فإن الجلوس للتشهد ركن (و) خامس عشرها (التسليم الأولي) (و) سابع عشرها (ترتيبها) أي الأركان المذكورة فإن يقدم بعضها على بعض ويستثنى من هذا الترتيب بعض الأركان كالتيه مع التحريم فإنه لا ترتيب بينهما كالجلوس للتشهد وللصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام فإنه لا ترتيب في الجلوس لهذه الثلاثة وقوله (هكذا) متعلق بمحذوف حال من الترتيب أي حال كون الترتيب واقعا هكذا أي مثل ما سمعت في غيرها ودليله الإجماع وحديث المسي وصلاته ولما فرغ من تعداد الأركان شرع يذكر الإباحض فقال (وأبعضها) أي الصلاة جع بعض وهو ما يجزئ به سجود السهو وسمي هذا السنن بأبعضها القربا بالخبر السجود من الإباحض الحقيقية أي الأركان وقوله (سنة) أي بحسب ما ذكره والافترى على السنة أحدثها (التشهد الأول) فإذا تركه شأنه مجزئ بسجود السهو (و) ثانيا (جلوسه) أي الجلوس لأجله قياسا عليه وإن استنكر تركه تركه للتشهد لأن السجود إذا شرع تركه التمشي شرع تركه جلوسه لأنه مقصوده ومروته تركه وحده أن لا يحسنه فإنه يسن حينئذ الجلوس بقدره (و) ثالثها (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي في التشهد الأول (و) صلاة على (آله في) التشهد (الأخبر) خامسها (القنوت) في الصبح في اعتدال الركعة الثانية وفي الوتر في النصف الثاني من رمضان (و) سادسها (قيامه) أي القيام للقنوت فلو قنوت وهو أول السجود من له سجود السهو وإن استنكر تركه القيام تركه القنوت بأن لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فإن تركه سجود السهو فقط ما قيل إن قيامه مشروع لغیره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد بتركه ولو تركه امامه ألحقى بسجد كما صرح به في الروضة وقول الفقهاء لا يسجد مبق على مرجوح وهو أن العبرة بعقيدته لا بالامام ولو أخذ في الصبح على سنن السجود فيما يظهر أن لم يتمكن من القنوت خلفه وقد زيد على المذكور أبعض آخر تعلم من المأثورات منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت والسلام عليه والصلاة على الأكل والأصحاب والسلام عليهم ما والقيام لكل من الصلاة والسلام على من ذكر وغير ذلك وقوله والقنوت أل فيه العهد الذهني والمعهود ذهنا والقنوت المشهور عند الفقهاء وهو قنوت الصبر والقنوت في النصف الثاني من رمضان خرج بذلك قنوت النازلة فإنه وإن كان سنة لكنه من زول زوال النازلة فلم يتأكد شأنه بالخبر تركه بعض القنوت ولو لم يكن تركه كذلك يقال في التشهد الأول كاعلم من قولنا فيما تقدم من تركه شأنه جبر بسجود السهو لأن شيئا نكرة ولو كانت في سياق الإثبات فأنه تم (تنبيه) صورة السجود تركه الصلاة على الأكل في التشهد الأخير أن يتيقن تركه امامه ما بعد سلام امامه وقبل أن يسلم هو أو بعده أن يسلم وقصر الفصل فأن دفع امتشكها به أن علم تركها قبل سلامه أي بها أو بعده فأتى محل السجود وسميت هذه السنن بأبعضها لأن كد شأنها بالخبر تشبيها بأبعض حقيقة أي حيث تأكد شأنه بحيث تبطل الصلاة بتركه وليس المراد أن كلاما المشبه وهو البعض المراد هنا المشبه وهو البعض حقيقة الذي هو الركن يجزئ تركه بالسجود لأن الركن لا يقوم السجود مقامه بل يأتي به أن تركه عن قرب والسجود بعد ذلك للزيادة الحاصلة بتدراكه أن وجدت والله أعلم (وما عدا ذلك) أي ما عدا المذكور ههنا من الشروط والأركان والإباحض وما يذكر منها أي الإباحض (سنن) لا يجزئ تركها بالسجود وتسمى هيئات والله أعلم

والركوع والطمأنينة  
والاعتدال والطمأنينة  
والسجود والطمأنينة  
والجلوس بين  
السجدين والطمأنينة  
والتشهد الأخير  
وجلوسه والتسليم  
الأول وترتيبها هكذا  
(وأبعضها سنة)  
التشهد الأول  
وجلوسه والصلاة  
على النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه وآله في  
الأخير والقنوت  
وقيامه وما عدا ذلك  
سنن



## باب صلاة التطوع

ورادفه التفل والسنة والمندوب والمستحب والمرغبه والحسن وهو لغزلة الزيادة على الفرائض  
قال تعالى ويعتقون نافله أى زيادة على المطلوب واصطلاحا ما رجع الشرح فعمله وجوز تركه (أفضل  
عبادات البدن) أى العبادات المتعلقة بالبدن (الصلاة) والمراد منها المكتوبة أصالة فخرج بالبدن  
العبادة المتعلقة بالقلب فهي أفضل منها كالأعيان بالله لما روى الشيخان عن ابن مسعود رضى الله عنه  
قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أحب إلى الله تعالى وفى رواية أفضل فقال الصلاة ولو قمنا  
ولأنها تجمع أنواع العبادة وتزيد عليها لا يجمع فيها الطهارة والاستقبال والقراءة وذكر الله تعالى  
والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ويجمع فيها كل ما يمتنع فى سائر العبادات وتزيد بالامتناع عن الكلام  
والمشى فيها مع امتناع سائر الأفعال الباطلة قال النووي فى المجموع وليس المراد بقوله صل الصلاة أفضل  
من الصوم أن صلوات ركعتين أفضل من صيام أيام أو يوم فإن الصوم أفضل من ركعتين بلا شك اعظم المشقة  
فى الصوم بخلاف صلاة ركعتين وانما معناه أن من لم يمكنه أن يستكمل منهما أو أراد الاستسقاء من  
أحدهما فعليه بالصلاة (ونفلهما) أى نفل الصلاة (أفضل النفل) أى نفل غير الصلاة كنفل الصوم وغيره  
لأن نسبة نفلها إلى فرضها كنسبة نوافل سائر العبادات إلى فرضها فإذا كان نفلها أفضل من غيرها ففضل  
نفلهما أفضل من غيرها ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم فصار وإدراككم وقال على شرط الشيخين وأعلوا خير  
أعمالكم الصلاة والأشغال بالعلم أفضل من صلاة النافلة والمراد منه ما زاد على ما توقف عليه صحة  
العبادة لأنه حينئذ يكون فرض كتابيا فلا ينأى عنه فرض عين على كل ذكر وأنتهى (وما شرع لها الجماعة)  
أى وقسم من النفل طلب فيه أن يصلى جماعة بالاتفاق أى فيكون من أفضل النوافل لطلب مشروعية  
الجماعة فيها اسم موصول أو تذكر موصوفة وهي مبتدأ وقوله شرع لها الجماعة بالجملة صله أو صفة والعائد  
الضمير فى له وسبب أى أخبر وقد بين المصنف ما شرع لها الجماعة بقوله (وهو العبدان) أى صلاة عبد الفطر  
(و) صلاة عبد (الأضحية والكسوفان) أى صلاة (كسوف الشمس) (و) صلاة (خسوف القمر) وفى نسخة  
بالأفراد فى كل فتكون فى آل البيت والسنن والكسوف للجنس الصادق ذلك بالقطر والأضحية وخسوف القمر  
وكسوف الشمس (و) صلاة الاستسقاء وقوله (أفضل) خبر المبتدأ المتقدم فى قوله وما شرع وأما قوله وهو  
العبدان جملة معترضة قصد الميمان وقوله (بما شرع له) الجماعة هو المفضل عليه فى الخبر ورعين واقعة  
على قسم أى فالقسم الذى شرع له الجماعة محذور أفضل من القسم الذى لا تشرع له الجماعة مما سجد  
كروجه الأفضلية أن الذى شرع له ما ذكر أشبه الفرائض فى من الجماعة له وأفضل العبدان ثم كسوف  
الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء وقد ذكر المصنف القسم الذى لا تشرع له الجماعة فقال (وهو) أى  
النفل الذى لا يشرع له جماعة (ماسوى ذلك) أى الذى تشرع له الجماعة وتقدم ذكره ومعنى عدم مشروعية  
الجماعة عدم طلبها فلا ينأى عنها جازية فيه وقد تنوهم من كلام المصنف سابقا أن ما بين جماعة أفضل  
من غيره ولو رتبة فلذلك استدلوا وقال (لكن الرواتب) مطلقا وكذا وغيره حال كونها معصوية (مع  
الفرائض أفضل من التراويح) بناء على أنها تشرع جماعة فإن كانت لا تشرع جماعة فالرواتب أفضل  
منها بخلاف ما ظاهرا انتهى صلى الله عليه وسلم على الرواتب كما يؤخذ من أدلتنا لا يتبدون التراويح لما  
سألت فيها (والسنة أن يواظب) الشخص (على روايب الفرائض) اقتداء به صلى الله عليه وسلم (وأكلها)  
أى روايب الفرائض مطلقا لثلاثة عشر ركعة (ركعتان قبل) صلاة (الصبح وأربع قبل) صلاة (الظهر  
وأربع بعدها وأربع قبل) صلاة (العصر وركعتان بعد) صلاة (المغرب وركعتان بعد) صلاة (العشاء)  
لما روى الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الظهر  
سبعين وبعد المغرب سبعين وبعد العشاء سبعين وحدثني حفصة أنه كان يصلى بمحبتين حقيقتين

## باب صلاة التطوع

أفضل عبادات البدن

الصلاة ونفلهما أفضل

التفل وما شرع له

الجماعة وهو العبدان

الفطر والأضحية

والكسوفان كسوف

الشمس وخسوف

القمر والاستسقاء

أفضل مما شرع

له وهو ما سوى ذلك

لكن الرواتب مع

الفرائض أفضل من

التراويح والسنة

أن يواظب على

رواتب الفرائض

وأكملها ركعتان

قبل الصبح وأربع

قبل الظهر وأربع

بعدها وأربع قبل

العصر وركعتان

بعد المغرب وركعتان

بعد العشاء

إذا طلع الفجر والصدتان ركعتان وروى الترمذى وقال حسن صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار وروى الترمذى أيضاً قال حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر أربعاً (والمؤكدة من ذلك) أى من هذه الروايات عشر فعليه صلى الله عليه وسلم ما كفى حديث ابن عمر رضى الله عنهما (ركعتان قبل صلاة الصبح) (ركعتان قبل صلاة الظهر) (ركعتان بعدها) (ركعتان بعد صلاة المغرب) (ركعتان بعد صلاة العشاء) ويتبدل ركعتان قبل صلاة المغرب أى ركعتين كفى لفظ أبى داود وفى صحيح ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين لكنهما غير مشهورتين وإذا فصلهما قبل المغرب سن له فعلهما بعد صلاتهما وذلك للأمر بهما في خبر أبى داود وغيره ونحو الخبر الشيخين بين كل أذانين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء رواه البخارى فى مواضع من صحيحه والمراد منه الأذان والأقامة واستقباهما قبل شروع المؤذن فى الأقامة فإن شرع فيها كره الشروع فى غير المكتوبة بخلاف ذلك إذا قامت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة قال الرافعى وليست من الروايات المؤكدة عند من قال باستقباهما أو لم يصرح بذلك فى الرخصة لعله لم يقدم عليه ما جابته المؤذن عند التعارض و يؤخرهما لما بعد المغرب خوفاً من فوات فضله التحريم مع الإمام (والجمعة كالظهر) فيما ذكر كفى التحقيق وغيره أى أن كانت الجمعة محجزة عنه فإن كانت غير محجزة عنه صلى قبلها أربعاً وقبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً وسقطت سنة الجمعة البعيدة لاشك فى إخراجها بعد فعلها وإنما يطلبها سنة قبلية مع عدم إخراجها لنامكفوت بقاها وإذا قامت سنة البعيدة حتى خرج الوقت فلا تقضى لأن الجمعة لا تقضى فكنا سنتها فعل من التشبيه المذكور أن لها مؤكداً أو غير مؤكداً فاجمع على عمية قبلها أربعاً وبعدها أربعاً فالمؤكدة اثنتان قبلها واثنتان بعدها وغير المؤكدة كذلك ودليل ما يفعله بعدها الحديث المتفق عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة فى بيته كما هو الأفضل فى النافلة إلا القليلة لها فإياها سجد أفضل كما علم عماله لأن النقص يحضر فى المحدث قبل دخول وقتها فذلك طلب فعلها أتمه وأما رواه مسلم فى الدلالة على فعل البعيدة أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً قال النووي فى المجموع وأما السنة قبلية فالمدة فى الاستدلال عليها حديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه فى الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل أذانين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء والقياس على الظاهر لما تقدم ذلك من التشبيه السابق (وما) أى والتقل الذى استقر وثبت (قبل الفريضة وقتها وقت) دخول (الفريضة) أى يدخل بدخول وقتها ويخرج بخروج وقتها تبعيته لها وقوله (وقد دعيه) أى تقديم الذى استقر وثبت قبل الفريضة مستبداً وقوله (عليها) متعلق بالمصدر الذى هو المستدعى والضمير فى علماء يعو على الفريضة وانظر قوله (أدب) أى مستحب (وهو) أى ما يطلب فعله قبل الفريضة يقع (بعدها) أى بعد الفريضة (أداء) لاقضاء ما دام الوقت باقياً (وما) أى والناس استقر وثبت (بعدها) من الرأفة البعيدة يدخل وقتها (بفعلها) أى بفعل الفريضة ويخرج بخروج الوقت ومع ذلك لا يفعل قضاء إلا بعد فعلها أقضاه فى كل توافقه صحة فعله على فعل الفريضة أداء وقضاء (وأقل التوركة) وإن لم تقدم سنة العشاء ولا غيرها وهو يفرض الواو وكسرهما وهذا الأقل لا خلاف فيه عندنا لما روى مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال التوركة من آخر الليل (وأكله إحدى عشرة) ركة روى أبو داود بإسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يوتر بضعاً منس فيفعل ومن أحب أن يوتر واحدة فليفعل وروى الدارقطنى أن تروا بضعاً أو سبعاً أو تسعاً أو إحدى عشرة فلو زاد عليها لم يصب وتره وأما خبر الترمذى عن أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث

والمؤكدة من ذلك  
ركعتان قبل الصبح  
وقبل الظهر وبعدها  
وبعد المغرب وبعد  
العشاء ويتبدل  
ركعتان قبل المغرب  
والجمعة كالظهر  
وما قبل الفريضة  
وقته وقت الفريضة  
وتقديمه عليها أدب  
وهو بعدها أداء وما  
بعدها بقية فعلها أو أقل  
التوركة وأكله  
إحدى عشرة

عشرة فيصلى على أنها حبت في سنة العشاء قال السبكي أنا أقطع بجواز الوتر بها وبصحة لكن أحب  
 الاقتصاد على إحدى عشرة فأقول لأن ذلك غالب الفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبكره الانتاب ركعة كذا في  
 الكفاية عن القاضي أبي العلاء (و) إذا زاد على ثلاث في (يسلم) من كل ركعتين كان ينوي ركعتين من الوتر  
 (وأدنى الكمال في صلاته ثلاث) ركعات وأكل منه خمس ثم سبع ثم تسع ويفصل بين الثلاث (بسلامين)  
 وهو أفضل من الوصل لكثرة الأخاديد فيه ولكثرة العبادة فإنه يتجدد فيه السنة ودعاء التوجه والدعاء في  
 آخر الصلاة وغير ذلك (ويقرأ في الركعة الأولى) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) (و) يقرأ (في) الركعة  
 (الثانية) سورة (قل يا أيها الكافرون) (و) يقرأ (في) الركعة (الثالثة) سورة (قل هو الله أحد) سورة  
 (المعوذتين) هما سورة الفلق وسورة الناس ودليل هذا كله ما رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن  
 عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر في الأولى سبع اسم ربك الأعلى وفي  
 الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين (وله وصل الثلاث) وصل (الأحدى  
 عشرة) ركعة وما بينهما من الخمس والسبع والتسع ويأتي به سبع ذلك (بتسليمة) واحدة آخرها لو ينوي  
 الوتر في ذلك وفيما أقصر فيه على ركعة وان أوتر بأكثره ويصل من كل ركعتين نوى بكل ركعتين من الوتر وقيل  
 ينوي بها قبل الأخيرة صلاة الليل وقيل ينوي بمئة الوتر وقيل ينوي مقدمة الوتر قال النووي في المجموع  
 وهذه الأوجه في الأفضلية والأول بدون الاشتراط والعصر الأول (و يجوز) وصل ما ذكر (بتشهد)  
 واحد لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس  
 إلا في آخرها (و) وصل (بتشهدين في) الركعة (الأخيرة) في (التي قبلها) أي قبل الأخيرة من الركعتين  
 أو أزيد منهما أي أن يأتي بتشهد قبل الأخيرة ويصل ثم يأتي بتشهد في الأخيرة فهما تشهدان واحد في  
 الأخيرة وواحدة قبلها لما روى مسلم أيضا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لما سألت عن وتر صلى الله عليه  
 وسلم كان يصلي تسع ركعات لا يجلس إلا في الثامنة فيذكر الله ويحمد ويدعو ولا يصلي ثم يقوم فيصلي  
 التاسعة ثم يركع فيذكر الله تعالى ويحمد ويدعو ثم يصلي تسليما بمعناه (و) الوصل (بتشهدين) مع الفصل  
 بالسلام (أفضل) أي من تشهد واحد في الأخيرة لزيادة العبادة بزيادة التشهد والصل بالسلام بينهما  
 وزيادة التكبير والنية فكثرة العمل تدل على كثرة الفضل (فإن زاد على تشهدين بطلت صلاته) لأنه لم يعمده  
 فيه ذلك أو أقصر عليهما ولكن تشهد في التاسعة والحداية عشرة مثلاً لأنه خلاف المدق على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم والفرق بين هذا حيث لم يجز فيه الزيادة على التشهدين في الوصل وبين النوافل المطابقة  
 حيث جاز فيها ذلك أن النوافل لا يحصر ركعاتها بتشهداتها بخلاف الوتر (والأفضل) في الوتر من حيث وقته  
 (تقديمه) عقب سنة العشاء لأنه لا يخبر عنها (الأن يكون له) أي لمن يصلي الوتر (تجدد) في الليل بأن يقوم من  
 نومه ويصلي فيه بنية التجدد ولو سنة الوضوء أو بغير نية فهذه حقيقة التجدد (والأفضل) (حينئذ) (آخره)  
 أن وثق باستيقاظ نفسه (ليوتر بعد) أي بعد التجدد أو بعد أي صلاة فلا كانت أو فرضاً ولو عقب سنة  
 الوضوء كما علم ذلك مما علمه خير الشيخين أجمعوا آخر صلاته بسلام الليل وتر لما روى مسلم عن جابر أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال من خاف أن لا يقوم في آخر الليل فليوتر بأوله ومن طمع أن يقوم فليوتر آخر الليل فإن  
 صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل (ولو أوتر ثم أراد بعد) صلاة (الوتر تجدا) أي صلاته أو أراد غيره من  
 النفل المطلق قبل النوم (صلى) ما أراد (مثنى مثنى) أي ركعتين ركعتين (ولا بعده) أي الوتر خبر أي داود  
 لا وتران في ليلة (ولا يحتاج إلى فضله) أي رفعه أي الوتر السابق على هذا التجدد (ب) صلاة (ركعة) قبل التجدد  
 ليسير بزيادة هذه الركعة شفعها أو أفاضلها بطل كونه وترًا يأتي بالوتر بعد التجدد أي يأتي بزيادة  
 الركعة المذكورة لرفع وتره السابق ثم يوتر للحدث المار وهو لا وتران في ليلة وقيل يجوز له ذلك كما فعلها بن عمر

ويصل وأدنى الكمال  
 ثلاث بسلامين  
 ويقرأ في الأولى سبع  
 اسم ربك الأعلى  
 وفي الثانية قل  
 يا أيها الكافرون  
 وفي الثالثة قل هو  
 الله أحد والمعوذتين  
 وله وصل الثلاث  
 والأحدى عشرة  
 بتسليمة ويجوز  
 بتشهد وتشهدين  
 في الأخيرة والي  
 قبلها وتشهدين  
 أفضل فإن زاد على  
 تشهدين بطلت صلاته  
 والأفضل تقديمه  
 أن يكون له تشهد  
 فالأفضل له تأخير  
 ليوتر بعده ولو أوتر ثم  
 أراد بعد الوتر سجدا  
 صلى مثنى مثنى ولا  
 بعده ولا يحتاج إلى  
 دفعه بركعة

وغيره (ويندب أن لا يتم بعده) أي بعد وتره (صلاة) لماسر فان فعلها بعده جاز بلا كراهة وإن أجدبت  
 السابق عن عائشة رضي الله عنهما من قولها بعد أن ذكرت أنه لم يسلم تسليماً معناه يصلي ركعتين بعد ما يسلم  
 وهو قاعدة قال النووي في المجموع وهذا الحديث محمول على أنه صلى الركعتين بعد الوتر لبيان الجواز أي  
 جواز الصلاة بعد أي بعد الوتر قال ويدل عليه أن الأحاديث الصحيحة مصححة بأن آخر صلاة في الليل  
 كانت وترًا ومصرحة بالآخر بأن يكون آخر الليل وترًا فلا يظن من ذلك أنه كان مداوم على ركعتين بعد  
 الوتر وإنما هي ما مذكرنا من بيان الجواز قال وقد رأيت بعض الناس يعتقد أنه يستحب صلاة ركعتين بعد  
 الوتر جالسًا ويعتقد ذلك ويدعو الناس إليه وهذه جهالة منه وغياوة انتهى من كلام الجوهري (ويندب  
 التراويح) أي يندب للشخص صلاة التراويح وقوله (وهي) أي التراويح (كل ليلة من رمضان عشرون  
 ركعة) جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة ذكرت لبيان عدد ركعات التراويح وكل ليلة تنصب على الظرفية  
 متعلقة بقوله يندب فلو فهم هذا الطرف على المبتدأ وهو الضمير المفصل لكان أوضح وأنسب لاتصال  
 المتعلق بالمتعلق بلا فاصل بينهما ولو كنه فصله عنه بالمتداهية لكان متعسرًا وبيان عدد التراويح وقوله (في  
 الجماعة) متعلق بمحذوف حال من التراويح والعامل فيها يندب والمعنى يندب التراويح ويندب أن تكون  
 واقعة في الجماعة وافظ في نصريحه بأن التراويح كما تسنن فرادى تسنن أن تكون واقعة في الجماعة ويندب  
 التراويح جمع عليه لما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب  
 في قيام رمضان فيقول من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه (ويسلم) الشخص فيها (من  
 كل ركعتين) هذا شرط في صحتها فلو ذلك فرع عليه قوله (فأصلي أدبها) من الركعات (بتسليمية) واحدة  
 (لم تصح) صلاته لفحالة ما ورد فيها من أنها تصلي ركعتين ركعتين بتسليمية واحدة لهما عشرة وعية الجماعة  
 فيها أشبهت القرصة فلا تغير عما ورد ولا يصح بنية مطلقة بل نوى سنة التراويح أو صلاة التراويح أو قيام  
 رمضان ونوى في كل ركعتين بنية من هذه النيات روى البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح عن السائب بن زيد  
 العبدي قال كان الناس يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعشرين ركعة وفي الصحيحين أنه  
 صلى الله عليه وسلم صلى التراويح إلى أن وصلها للناس معه ثم تأخر وصلى في بيته باقي الدهر وقال أفي خشيت  
 أن تفرض عليكم فتجهزوا عنها وجمع عمر الناس على أبي فصلاها بهم وروا البخاري فثبت أن الجماعة فيها  
 ستة أرباع العصابة (ويوتر) أي يصلي الوتر (بعدها) أي بعد صلاة التراويح ويندب أن يصلي (جماعة)  
 باتفاق الأصحاب كما قال النووي بناء على أنها في التراويح الذي هو الأصح وقوله (الإن) ينهج في وتره  
 مستثنى من يندب كونه يصلي عقب التراويح جماعة أي محل كون الوتر يصلي جماعة بعد التراويح إذا لم  
 يكن الشخص يصلي آخر الليل تمجدًا أو لا في وتره ولو صلاة منفردًا بلا جماعة فإن صلى معهم صلى نافلة  
 مطلقة وأصلي بعض الوتر مع الجماعة أو آخر الليل (ويندب) أن يفتت في الركعة (الآخر) في النصف  
 (من) شهر (رمضان بقنوت الصبح) الوارد فيه وقد تقدم في محله (ثم يزيد) عليه القنوت المروي عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما وهو (اللهم) أي يا الله (أناتسبئك إلى آخره) غامضة وتستغفرك ونسبته إليك وتؤمن بك  
 وتوكل عليك وتنتي عليك الخير كله تشكرك ولا تكفرك وتخلع وتبرأ من يعبرك اللهم بالتعبير ذلك نصلي  
 ونسجدوا إليك ونسبي ونسجدن جوارحتك ونخشى عذابك إن عذابك بالجدد الكفار لمحي بكسر الجاء على  
 المشهور ويجوز فتحها أي ملحق بهم أي ألحقه الله بهم وعلى العكس المشهور يكون من ألحقه على لحق  
 كما ثبت الزرع يعني ثبت (ووقت الوتر) وقت (التراويح) واحد وهو (ما) أي الوقت الذي استقر وثبت  
 (بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) أما الوتر فلأنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله قد أمركم بصلاته هي خير  
 لكم من حجر النعم وهي الوتر فجعله إيمانًا بين العشاء إلى طلوع الفجر جمع الحائكم أسناده وأما التراويح

ويندب أن لا يتم  
 بعده صلاة ويندب  
 التراويح وهي كل ليلة  
 من رمضان عشرون  
 ركعة في الجماعة  
 ويسلم من كل ركعتين  
 فأولى أدبها بتسليمية  
 لم تصح ويوتر بعدها  
 الإن ينهج في وتره  
 ويقت في الأخيرة  
 في النصف من  
 رمضان بقنوت الصبح  
 ثم يزيد اللهم أنا  
 نستهينك إلى آخره  
 ووقت الوتر والعشاء  
 ما بين صلاة العشاء  
 وطلوع الفجر

فلنقل الخلق عن السلف (و يندب ان يصلي) كل احد (الغنى) لما روى عن أبي هريرة وأوصاني خليل  
 بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وفي رواية ذكرها الحلي وأوصاني خليل بثلاث صيام لم يوركتني الصبي وان  
 أوتر قبل أن نام (وأقلها ركعتان) وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست (وأكلها فضلاً لعددان) ثمان  
 ركعات فقل ودللا (وأكثرها) أى عدداً (اثنا عشر) ركعة (يسلم من كل ركعتين) ندبا كما قاله القولي  
 روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الصبي أربعاً ويريد ما شاء الله وروى أبو داود بأسناد على شرط  
 البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى سبعة الغنى أى صلاته ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين وفي الصحيحين  
 قريب منه وروى البيهقي بأسناد ضعيف عن أبي ذر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ان صليت  
 الغنى عشر المكتب عليك ذلك اليوم ذنب وان صليت اثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً في الجنة ووقتها فيها  
 جزم به الرافي من ارتفاع الشمس الى الاستواء فيما ينظر ونقل في الروضة عن الاصحاب ان وقتها من الطلوع  
 ويسمى تأخيرها الى الارتفاع كما قال المصنف (ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال) قال الأذري فيه  
 نظراً والمعروف في كلامهم الاول ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار كما جزم به في التحقيق ودعا صلاة الغنى  
 اللهم ان الغنى ضحكوا والبهائم باؤوا والرجال جالوا والقدرة قوتك والقدرة قدرتك والعصاة عصمتك اللهم  
 ان كان رزقي في السماء فآثره وان كان في الارض فآثر جهه وان كان معسر فبسر وان كان حرام فاطهر  
 وان كان بعيداً فاقربه بحق صفاتك وبهائت وجالك وقوتك وقد تركت آتني ما آتيت عبادك الصالحين وما  
 يقال من ان صلاة الغنى تقطع الذي لا أصل له وانما هي زغبة ألقاها الشيطان في اذهان العوام ليجملهم  
 على تركها (وكل نقل مؤقت) أى له وقت محدود فكل مبتدأ وسياق الخبر وقد مثل له المصنف بقوله  
 (كالمعد والغنى والوتر ورواتب الفرائض اذا فات) أى فانت صلاته بقوات وقتها المحدود لها ولو تركها  
 عمداً وأشار الى الخبر بقوله (ندب قضاءه أبداً) كما تفتي الفرائض بجماع التأقيت ونذر الشيعيين من نام  
 عن صلاة أو نسيها قبله الا اذا ذكرها ولا نه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر  
 رواء الشيخان وركعتي الغبر بعد طلوع الشمس لما ناهى في الوادي عن الصبح رواء أبو داود بأسناد صحيح  
 وفي مسلم نحوه ومما رده بقوله انه يتقدم بقائتومه أو فائت ليله كما هو القول الثاني وهو انه يقضى فائتومه  
 فقط ما لم تقرب الشمس وفائت ليله ما لم يطلع الفجر وما في بعض النسخ اذا فاتت وندب قضاءه له لغيره  
 (وان فعل) النقل (لا معارض) أى فعله الشخص لأجل سبب يتعلق فله ويرتبط بذلك السبب العارض  
 وذلك (كالنكسوف والاستسقاء والخيمه) لداخل المصعد (و) (كالاستسقاء) أى كونه لانه كل من  
 المذكورات فان هذه الصلاة انما تفعل لأجل السبب العارض لها ولم يكن لها وقت محدود وهذا النقل اذا  
 فات (لم يقض) أى لا يسن قضاءه لانه كروا ما فعل صلاة الاستسقاء بعد الاستسقاء وقبل صلاتها فاعلم انه دعاء  
 وشكر على ما فاضلها فات (والنقل) المطلق وهو ما لا يتقدم بوقت ولا سبب وهو مبتدأ وقوله (بالليل) يتعلق  
 بمحذوف حال من المبتدأ اعلى رأى سببه به أو من الضمير المستكن في الخبر ألا قد كره بعد على رأى غيره  
 أى والنقل المطلق حال كونه واقعاً ومفعولاً بالليل والخبر قوله (متأ كد) أى والنقل المطلق متأ كدهو  
 حال كونه مفعولاً بالليل أى مطلوب بفعله فيه طلباً أكيداً (وان قل) كركعة لانه لا حصص لما روى مسلم  
 عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان في الليل ساعة لا يفتح فيها رجل مسلم يسأل  
 الله شئ من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه ولانه وقت غفله وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان  
 ذا كراته في الغافلين كشجرة خضراء بين أشجار يابسة وقال صلى الله عليه وسلم لا يدور الصلاة خير موضع  
 احسن كثيراً وأقل رواء ابن حبان وصححه قوله ان يصلي ما شاء من ركعة أو أكثر وان لم يكن ذلك في نية (والنقل  
 المطلق بالليل أفضل من) النقل (المطلق بالنهار) المقام للاختصار أى أفضل منه بالليل لفضل ليلة

ويندب أن يصلي  
 الغنى وأقلها ركعتان  
 وأكملها ثمان  
 وأكثرها اثنا عشر  
 يسلم من كل ركعتين  
 وقتها من ارتفاع  
 الشمس الى الزوال  
 وكل نقل مؤقت  
 كالغنى والغنى  
 والوتر ورواتب  
 الفرائض اذا فاتت  
 ندب قضاءه أبداً  
 وان فعل لا معارض  
 كالنكسوف  
 والاستسقاء والخيمه  
 والاستسقاء لم يقض  
 والنقل بالليل متأ كد  
 والنقل والنقل  
 المطلق بالليل أفضل  
 من المطلق بالنهار



فتذكر بعد سلامه مع قرب الفصل (أم) أى صلاة (أربعا) علما بأنواع (ومجد السهو) ثم يسلم بعد سجود السهو وأما السلام الأول فقد وقع في غير محله وإن شاء طلب منه سجود السهو (و يندب أن يدخل المسجد) أى غير المسجد الحرام (أن يصلى ركعتين تحية) له أما المسجد الحرام فتحية الطواف بالبيت أن أراد الطواف والافتحية الصلاة كغيره وإذا طاف وصلى ركعتي الطواف عقبه حصلت تحية المسجد أيضا وتطلب التحية (كلما دخل) الشخص فيه (وان كثر دخوله في ساعة) واحدة (وتفوت بالقعود) عدم مع طول الفصل أما تركها سهوا مع قصر الفصل أو جهلا كذلك فلا وهذا إذا كان متطهرا فإذا دخل بغير وضوء مسس له أن يقول سمعان الله والحمد لله والاله الا الله والله أكبر أربع مرات كما في الاذكار فإنها تعادل ركعتين إذا كان في الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهي الباقيات الصالحات (ولو نوى) الداخل في المسجد صلاة (ركعتين مطلقا) أى فرضا ونفلا (أو) نوى صلاة (مندورة أو) نوى صلاة (رأبئة أو) نوى (قرضه فقط) بلانية تحية (أو) نوى (الفرض والنية) وجوابها الشرطية هو قوله (حصلا) أى الركعتان المطلوبتان تحية للمسجد خبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين لأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت ذلك وإنما لم يصر به التحية ماذكر لأنها سنة غير مقصودة بخلاف سنة مقصودة مع منهلها أو مع فرض فلا يصح وبذلك علم أنها لا تحصل بركعة وبصلاة الجنازة واحدة وبمصدق شكر لغير الشيخين السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه (تنبيه) فإذا ذكره المصنف هو في تحية المسجد وأما تحية غيره فهي مختلفة فتحية الحرم الاحرام وتحية عرفة والوقوف وتحية مبنى الرمي وتحية لقاماسلم السلام (وإذا دخل) الشخص في المسجد (و) الحلالان (الامام) قد شرع (في المكتوبة أو شرع المؤذن في الإقامة) للصلاة (كره) للداخل المذكور والمضارع الامام (انتتاح كل نفل) وقوله (التحية والرواتب وغيرها) أى من سائر النوافل يدل من النفل يدل بمفصل من مجمل وإنما كرم ذلك لغير مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولأن الاشتغال بالقرض أفضل وأما بصلاة التحية بتدرج فيها فلا تطلب استقلالها حينئذ واجابة المؤذن مقدمة عليها حتى على قراءة القرآن كما قاله النووي في الاذكار على تفصيل فيه (والنفل) بمعنى التثفل أى الاشتغال به (في بيته) أى بيت من يريده (أفضل من) التثفل (في المسجد) ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ولأنه بعد من الزيادة (ويكره) لكل أحد تخصيص ليلة الجمعة بصلاة لغير مسلم لا تقصو ليلة (١) بقيام من بين الليالي (وصلاة) الرغائب مبتدأ أو سيبأ في الخبر وهي ثلثاء عشرة ركعة تفعل ليلة أول جمعة (في شهر رجب) بين المغرب والعشاء فالحار والجرم متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه أو حال من الضمير في تفعل (وصلاة) نصف شهر (شعبان) معطوف على صلاة الرغائب وخبر المبتدأ هو قوله (باعتان مكره وهتان) أى مذمومتان قبيحتان وكذلك الصلاة الواقعة في يوم عاشوراء وكل ذلك بدعة قبيحة من حيث التخصيص في هذه الأزمان المعتبرة وأحد شيها موضوعه قال العلامة ما بين حجر وغيره وأقبح منها ما اعتد به بعض البلاد من صلاة النجم في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب صلاة تازع من أنها تكفر صلات العام أو العر المبركة وذلك حرام اه من فتح العين وقال النووي في مجموعته ولا تغتري ذكرهم في كتاب قوت القلوب واحياء علوم الدين ولا بالحديث المذكور فيه ما فأن كل ذلك باطل ولا تغتري أن شبه عليه حكمهما من الأئمة فنفى وروايات في استحبابها مائة غلط في ذلك اه من الحواري والصلاة في نصف شعبان هي مائة ركعة تفعل ليائها وكذلك ما يفعل ليلة نصف شعبان من صلاة ركعتين عقب قراءة سورة يس ثلاث مرات فكذلك لا يرد في ذلك حديث والله أعلم والله تعالى يلهما اتباع السنة المحمدية ويعتينا على التمسك بها ويحفظ نظامنا من الزيغ والبدع حتى نلقى ربنا على أحسن حال آمين

ثم أربعاً ومجد السهو  
ويندب أن يدخل  
المسجد أن يصلى  
ركعتين تحية كلما  
دخل وان كثر  
دخوله في ساعة  
وتفوت بالقعود ولو  
نوى ركعتين مطلقا  
أو مندورة أو رأبئة  
أو قرضه فقط أو  
الفرض والتحية  
حصلت تنبيه وإذا  
دخلى والامام في  
المكتوبة أو شرع  
المؤذن في الإقامة  
كرهوا افتتاح كل نفل  
بالنية والرواتب  
غيرهما والنفل في  
بيته أفضل من المسجد  
ويكره تخصيص ليلة  
الجمعة بصلاة وصلاة  
الرغائب في شهر  
رجب وصلاة نصف  
شعبان بدعتان  
مكرهتان

(١) قوله لا تقصوا  
ليلة بقيام هكذا في  
الاصول ولعله  
لا تقصوا ليلة الجمعة  
بقيام الخ وحرار رواية  
اه صحيحه

## باب سجود السهو

أي باب في مقتضى سجود السهو وهو على حذف مضاف وإضافة سجود إلى السهو من إضافة المسبب للسبب  
أي سجود سببه السهو وفي الغالب يوشى إلى هذا التقدير قوله (وله أي سجود السهو في الصلاة فرضاً  
كانت أو نفلاً (سببان) بل أكثر كما سيأتي أحدهما (ترك) شيء (بما مر به) في الصلاة تركه بعض من  
أعضائها المأمورة على وجه كونه منتهى السنن التي يجزئ تركها بالسجود المذكور ولو كان الترك عمداً  
وذلك البعض المتروك كالثمة الأول وكالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وغير ذلك (و) ثانيهما  
(ارتكاب) شيء (منه) أي عن فعله كزيادة ركعة ناسياً أو إن تكلم قليلاً في الصلاة ناسياً وإضابط  
القله بأن تكون ست كلمات فأقل وقد فصل المصنف في تركها بما مر به بين كونه تركاً أو غيراً فقال (فإن  
ترك المصلي (ركناً) من أركان الصلاة تركه الركن مثلاً (واشغل بعباده) أي بعبادة المتروك (ثم ذكر)  
أي تذكر ذلك المتروك (تداركه) أي فعل ذلك المتروك وجوباً لم يكن مأموماً أو مأموماً فوجدت داركه بعد سلام  
إمامه بركعة وحمل كونه يتداركه أن لم يستمر على سبه فإن استمر وفعل مثل المتروك فام المفعول مقامه  
(وأتى بعباده) أي بعبادة المتروك وهو باقي صلاته (وسجد السهو) إن كان هناك زيادة كان سجود قبل  
ركوعه سهواً ثم تذكره في ركوعه يقوم ويركع ويسجد للسهو وله ذلك ما زاد أو لم يكن هناك زيادة لم يسجد للسهو  
كان ترك السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة ثم تذكره في ركوعه سلامه فإنه أتى بها ولا يسجد للسهو وله عدم  
الزيادة ولو كان المتروك هو السلام فقد كرر ولو بعد طول الفصل ولم ينتقل عن موضعه فإنه إذا تذكره في ركوعه  
من غير سجود (ولو ترك) المصلي (بعضاً) من أعضائها الصلاة كالشهد الأول مثلاً عدمه مقابل لقوله فإن تركه  
ركناً (ولو) كان تركه (عمداً) هذه غايته في ترك البعض الميث لسجود السهو وأشار المصنف إلى جواب السؤال  
الأول بقوله (سجد) أي للسهو ولأجل تركه أي لا فرق في ترك البعض بين كونه عمداً أو سهواً فإن السجود  
جاء بهذا الغلط المحاصل بترك البعض (ولو ترك) المصلي (غيرهما) أي غير الركن والبعض كترك التسبيحات  
والتسكيات وتركها لا يوجب بعد الفاتحة وغير ذلك من الهيات وجواب قوله (لم يسجد) أي المصلي التارك  
لمذكرة السهو لأن سجود السهو زيادة في الصلاة فلا يجوز إلا بالتوقيف ولم يرد إلا في بعض الأبعاض وهو أنه  
صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدة رواه  
الشيخان فيه ترك تشهد مع عوده المشروع له وقس عليه ما في مناه في التأكيد في الباقي على الأصل  
وفي معنى ما ورد ترك تشهد وحده يقاس عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشروع له بجماع المذكور  
المقصود في محل مخصوص والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد لما ذكر هذا ما يتعلق بالسبب  
الأول وقد شرع فيما يتعلق بالسبب الثاني وهو فعل ما نهى عنه في الصلاة فقال (فإن ارتكب المصلي شيئاً  
منها) عنه ففقه تفصيل ذكره بقوله (فإن لم يسجل عمداً الصلاة) كالاتفات الواقعة في الصلاة كخطوتين  
فيها (لم يسجد) لاجل عدمه ولا يسجد لعدم ورود السجدة لأنه لا صلى الله عليه وسلم فعل الفعل اليسرى في الصلاة  
كحمله أمامته وضعها ولم يسجد للسهو ولا أمر به (وإن أبطل عمداً) الصلاة وذلك كخطو بل ركن قصير  
وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين إذا لم يطلب تطويلهما أو كقليل كلام أو كل وزيادة ركعة ناسياً  
(سجد للسهو) أي لم يسجد (بسهو) الصلاة (أيضاً) أي كأبطل عمداً لأنه صلى الله عليه وسلم كل واحد السجدة  
صلى الظهر خمساً وسجد للسهو بعد السلام فإن أبطل سهواً الصلاة كالحدث الواردة وثلاث خطوات  
متواليات لم يسجد لأنه ليس في صلاة فإنه لا فرق في بطلان الصلاة في العمل الكثير بين أن يجعلها عمداً أو  
ناسياً أو كذا في الكلام أكثر وهو ما زاد على ست كلمات لا فرق فيه بين عمد والنسيان (ويستثنى مما)  
أي من الذي أمروا به شيء (لا يسجل عمداً) الصلاة أي من عدم سنن السجدة مسائل فعدمها غير مبطل

## باب سجود السهو

وله سببان تركاً ما مر  
به وارتكاباً منه  
عنه فإن تركه  
واشغل بعباده ثم  
ذكر تداركه وأتى  
بعباده وسجد  
للسهو ولو تركه  
ولو عمداً وسجد ولو تركه  
غيره لم يسجد فإن  
ارتكب منها فإن لم  
يسجل عمداً الصلاة  
لم يسجد وإن أبطل  
عمداً وسجد له وإن  
لم يسجل سهواً أيضاً  
ويستثنى مما لا يسجل  
عمداً



للصلاة ولا يمكنه في هذه الحالة السجود لغيره أو فعلها بعد اختلاف المستثنى منه فلا يجوز في فعله عدا  
 أحد المسائل المستثنيات (إذا قرأ الفاتحة أو) قرأ (التشهد أو) قرأ (بعضهما) أي بعض الفاتحة  
 أو بعض التشهد (في غير موضعه) أي غير موضع كل منهما كان يقرأ الفاتحة كلها أو بعضها في  
 الركوع ولا يشترط في سجود السجدة ثنية هذا النقل المذكور في سجود السجود ولم ينو القراءات المذكورة  
 في الركوع مثلا ومثل نقل الركن القول الذي لا يطل عده نقل بعض من الأجزاء كمثل القنوت  
 ونقل الهيئة كمثل السجود والسجدة والتسبيح لكن نقل هذا في غير محله بسبب السجود بشرط التثنية بخلاف نقل  
 الركن فلا يشترط للسجود ثنية النقل المذكور كما عرفت ولكن وقع خلاف في نقل الركن إلى غير محله  
 في أنه هل يشترط للسجود ثنية والعقد أنه لا يشترط له ثنية ولو كان النقل عمدا في جميع ما ذكر وأما طلب  
 السجود في ذلك لترصكه التحفظ المأمور به في الصلاة حفظا وكذا كذا كذا التشهد الأول ولا يراد نقل  
 السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له لأن القيام محله في الجبهة وبقياس بذلك نظيره كمثل الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل القنوت ونقل الصلاة على آل قبلهما وغير ذلك مما هو ظاهر  
 فإنه لا يسجد لغيره ولذلك قد ذكر المصنف حكم النقل السابق بقوله (فاته) أي الناقل المفهوم من النقل  
 (يسجد لغيره) أي سجد ما ذكر من النقل المذكور (و) الحال أنه (لا يطل عده) أي عمدا النقل أي  
 النقل المعمد فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف والمفعول محذوف أي الصلاة فإذا طلب السجود للنقل  
 سهوا فلا عدا في وقدم مثل المصنف لما يطل عده الصلاة وسهوا لا يطلها فقال (والاعتدال) أي الانتصاب  
 قائما حال كونه مبتدئا (من الركوع والخلاص) الواقع (بين السجدين) هما (ركن قصيران) أي الأصل  
 فيه ما ذكر وقد يطلب قفوا بينهما في الجبهة كصلاة التسبيح وقد نبى المصنف على قهرها بقوله (تطل)  
 الصلاة (باطلها عدا) لاسهوا كما عرفت وقابلا القاعدة وهي أن ما يطل عده ولا يطل سهوا يسجد لغيره  
 (فإن طوّلها سهوا وسجد) لغيره وحديث (ولونى التشهد الأول) وتلبس بالقيام (فذكره بعد انتصابه  
 حرم العود إليه) إذا كان مستقلا (فإن عاد) عودا (عدا) أحوال ~~كونه منه~~ عدا (بطلت) صلاته لقطعه  
 فرضا لنقل (أو) عاد حال كونه (سجدا) أي ساهيا وعودا سهوا وأنه قيم عودا إلى محله وهذا يمكن مع السهو  
 والتسبيح فلا يراد ما قبل أنه يلزم من عود التشهد للقنوت تذكرة أنه فيها لأن كلام التشهد والقنوت  
 لا يكون إلا فيها (أو) عاد حال كونه (جاهلا) بالتحريم أي تحريم العودة لا يطل صلاته (يسجد) للسهو  
 وفي بعض النسخ جهلا بطل جاهلا وهي أنسب بالعطف وإن كان المصدروا لا بأس بالفاعل (ويلزمه القيام)  
 عن التشهد في هذه الحالة (إذا ذكر) أي تذكرة أنه في الصلاة أو علم بالتحريم (وإن عاد قبله) أي قبل  
 الانتصاب بأن يصل إلى محل تجزئ القراءة فيه أو كان وصوله إلى محل مستويا (ليسجد) لعدم زيادة قيام  
 معتبرا وقعود كذلك بالنسبة للقنوت فبمجرد أنه هو تذكرة أنه ترك القنوت فعاد إليه فلا يسجد لأنه لم يحدث  
 قعودا وعدم السجود مقيد بقوله (إن لم يكن إلى القيام أقرب) أي بان وصل إلى محل تجزئ القراءة فيه  
 (والا يسجد) حيث لا يسجد ولو تغرّطم الصلاة بجملة ولا يجوز له العود إلى التشهد لأنه تلبس بالفرض وهو  
 وصوله إلى محل تجزئ فيه القراءة (ولو نوى) أي أسرع إلى القيام حال كونه (عادا) في هذا القيام وهو  
 متذكر بأنه ترك التشهد (ثم عاد) إليه (بعد ما صار) أي الناهض المفهوم من نوى (إلى القيام أقرب) منه  
 إلى القعود وأوصل إلى محل المتقدم (بطلت) صلاته لأنه زادها عامدا شيئا أو وقع منه سبب الجبر السجود  
 فلذلك بطلت صلاته (والا) أي أن لم يصل إلى محل المتقدم وأوصل وعاد ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو كانت  
 نسبتها اليه ما (فلا) يطل صلاته وهذا جواب لقوله والالان هذا اللفظ شاق على شرط وهو أن وفي وهو  
 لا النافية فادغمت أن في لا النافية فصارت هكذا والاليس استثنائية حتى يقال هل هذا الاستثناء منقطع

إذا قرأ الفاتحة أو  
 التشهد أو بعضهما  
 في غير موضعه فإنه  
 يسجد لغيره ولا  
 يطل عده والاعتدال  
 من الركوع  
 والخلاص بين السجدين  
 ركنان قصيران تبطل  
 باطلتهما عدا خان  
 طوّلها سهوا سجد  
 ولونى التشهد  
 الأول فذكره بعد  
 انتصابه حرم القعود  
 إليه فإن عاد عدا  
 بطلت أو سهوا أو  
 جاهلا يسجد ويلزمه  
 القيام إذا ذكر وأن  
 عاد قبله لم يسجد إن لم  
 يكن إلى القيام أقرب  
 واليسجد ولو نوى  
 عادا ثم عاد بعد  
 ما صار إلى القيام  
 أقرب بطلت والافلا

أم متصل فجوابه متصل بالجهل منقطع عن الفضل أي ليس متصل ولا منقطع بل هو ان الشرطية المدخلة في الثانية كما علمت (والفتوت) في هذا التفصيل السابق في تركه عمدا أو سهوا (كالشهاد) فيه ما وقد علمت حكمه (ووضع الجبهة بالأرض) بالنسبة لترك القنوت كائن (كالانصباب) في تركه التمهيد أي يقال فيه انه عاد إلى القنوت عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لانه ترك القنوت وهو تلبسه بالسجود لاجل نفل وهو القنوت وان عاد ناسيا أي أنه في الصلاة أو جاهلا بالتحريم فلا يلزمه ترك القنوت عند التذكر والعلم فان لم يضع الجبهة على الأرض جازا له ودلى القنوت لانه لم يتلبس بالقنوت ولو وضع بعض الاعضاء على الأرض ولو كان تركه للقنوت عمدا هذا كله في المنفرد وقد أشار إلى حكم الامام والمأموم فقال (ولو نوى) أي أسرع (الامام) إلى القيام (لم يجز للأعوم القعوده) أي للشاهد ليقض الحافقه فيبطل صلاته حينئذ ان تخلف عمدا عالما (الآن نوى مفارقتها) أي الامام حينئذ يكون المأموم منفردا مستقلا فلا يبطل صلاته (فان انصب المأموم مع الامام) وترك الجالس للشهد وتابعه وقد تلبس كل منهما بالقنوت وهو الاتصاف بالركعة الثالثة (فعاد الامام اليه) أي رجع إلى التشهد (حرم موافقته) أي يحرم على المأموم أن يوافقه في العود لانه اما محط فلا يوافقه في الخطأ أو عمدا فصلا لانه باطل (بل يفرقه) بالنسبة أي نية المفارقة وتكون بالقلب لا باللسان (أو ينتظره) حال كونه (هائما) ويجوز زطو بل القيام لانه ركن طويل (فان وافقه عمدا) أي عمدا عالما بالتحريم (بطلت) صلاته والافلا يلزمه القيام عند التذكر أو العلم بالحال (ولو عدل الامام) للتشهد (وقام المأموم سهوا) بمعنى ساهيا أي في الله لا تفكير كون حال من الفاعل على نسق ما قبله وجواب الشرطية قوله (لزمه العود لوافقه امامه) لان المتابعة اكتمن التلبس بالقنوت ولذلك سقط القيام عن المسبوق وكذلك الفاتحة فلم يعد يبطل صلاته ما لم ينو المفارقة فلو عمد ترك الموافقة وتلبس بالقيام فلا يلزمه العود بل يسن كارجحه في التحقيق وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارقه ما اذا قام ناسيا أي أنه في صورة النسيان فعله لا غير معتد به فكان له لم يفعل شيئا فلهذا وجب عليه العود على ما تقدم بخلافه في صورة العمد فان فعله معتد به وقد انتقل من فرض وهو المتابعة إلى فرض وهو الاتصاف بالركعة الثالثة فغير بينهما (ولو شك هل سها) أي هل حصل منه ما يقتضي سجود السهو (أو شك هل زاد ركنا) في الصلاة على أركانها المختلف فيها والمتفق عليها (أو هل ارتكب) أي فعل شيئا (منهيا) عنه وان أبطل عمده ككلام قليل ناسيا (لم يسجد) للسهو في هذه الصور لان الأصل عدم السهو في الأول وعدم زيادة ركن في الثاني وعدم ارتكاب المنهي عنه في الثالث (أو شك هل ترك بعضا معنا) من الصلاة كقنوت أو تشهد أو أول والمعنى ليس بقيد فالمهم كذلك وصورة الشك في المهم أن يعلم انه ترك بعضا وشك في أنه التمهيد أو القنوت مثلا أما ان فسر المهم بمالوع لم ترك تمندوب وشك هل هو بعض أو غيره فالعقد أنه لا يسجد لان المنسوب لا يتحصر فيما يقتضي السجود (أو شك هل سجد للسهو) عند حصول ما يقتضي السجود (أو شك) بمعنى تردد هل (صلى ثلاثا) صلى (أربعا) في الرابعة (على أنه لم يفعله) أي لم يفعل البعض المعين في الاول وعلى أنه لم يسجد للسهو في الثاني وعلى أنه لم يصل أربعا في الثالث بل يبنى على الأقل وهو الثلاث وبأنى بالربعة ترجع في ذلك إلى الأصل وهو عدم الفعل لان الشك لا يؤثر لماني مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال انا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصل ثلاثا ثم أربعا فطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد مجد تب قبل ان يسلم وقد قيل ان هذه الورد مستثناة من قولهم لو شك في ارتكاب منهي فلا يسجد وهذا الصورة من أفراد صور ارتكاب المنهي يقتضي الشك في زيادة الركعة التي هي منهي عن زيادتها عدم السجود ولكن لما ورد السجود فيها الجبريل به (و) حينئذ (يسجد) لانه في هذه الصور الثلاث هذا ان اسقر على الشك حتى قام للربعة في صورتها وأما اذا لم يستقر على الشك فقد أشار المصنف

والقنوت كالشهاد  
ووضع الجبهة بالأرض  
كالانصباب ولو نوى  
الامام لم يجز للأعوم  
القعوده الا أن ينوى  
مفارقتها فلو انصب  
المأموم مع الامام فقد  
الامام اليه حرم  
موافقته بل يفرقه  
أو ينتظره قائما فان  
واقفه عمدا بطلت  
ولو عدل الامام وقام  
المأموم سهوا لزمه  
العود لوافقه امامه  
ولو شك هل سها أو  
هل زاد ركنا أو  
ارتكب منهي لم يسجد  
أو هل ترك بعضا  
معينا أو هل سجد  
للسهو أو صلى ثلاثا  
أو أربعا بنى على انه  
لم يفعل ولم يسجد

الى حكمه بقوله (لكن ان زال شك قبل السلام بسجدة أيضا) كما يسجد ولو استمر على الشك ولم يزل  
 وطلب هذا السجود مع زوال الشك (لما) أي الذي أولئ (صلاة) حال كونه (متريدا) في  
 زيادته (و) الحال أنه قد (احتمل) في حال تردده (أنه) أي ما أتى به هو (زائد) على الأربع ولا يرجع  
 في فعلها الى ظنه ولا الى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا والاصل في ذلك خبر مسلم السابق وقامه  
 فإن كان صلي خشا مشغول صلاة أي رزقها السجدة ثان الى الأربع (وإن وجب فعله) أي المتردد  
 فيه فإن شرطية وقوله (على كل حال) متعلق بقوله وجب فعله والمغني وجب فعله أي المتردد فيه سواء استمر  
 شك أو زال وجواب الشرط قوله (لم يسجد) للمسلم ولا تردده يقتضي السجود (مثاله) أي مثال ما لو وجب  
 فعله على كل حال (شك) المصلي (في) الركعة (الثالثة أي) أي الركعة الثالثة (ثالثة أم) هي (رابعة) وهذا هو  
 المستفهم عنه أي كون الركعة هي ثالثة أم هي رابعة وقوله (فقد كرمها) أي في الثالثة أنها ثالثة  
 معطوف على قوله شك وجواب الاستفهام قوله (لم يسجد) للمسلم ولأن ما فعله منها مع التردد لا يدمنه ومثل  
 الثالثة في هذا الحكم الثانية فإذا شك فيها وتردد في أنها ثالثة أم ثالثة لم يسجد أيضا (أو) ذكر (بعد قيامه  
 للرابعة) أولا الثالثة أن ما قبلها ثالثة أو ثانية (مسجد) لأن ما فعله قبل التذكر كان محتملا للزيادة (وسجد  
 السهو وإن تعددت أسبابه) فهذه جملة شرطية معترضة بين المبتدأ وهو قوله وسجد السهو والخبر وهو  
 قوله (مسجدتان) أي هو مسجدان نفي فقط نفي مسجد السهو وسجدوا صلاة في واجبه ومنه دونه وحكي  
 بعضهم أنه يتسبب أن يقول فيه مسجعتان من لينام ولا يسبو وفولائق بالحال (ولو وجد المسبوق مع الإمام  
 أعاده) أي أعاد سجود السهو (في آخر صلاته) لأن سجود مع الإمام للتأجيل وهو إنما يسجد في آخر صلاته  
 (وإن سها) أي المأموم سواء كانت دروته خسية أو حكيمة وقوله (خلف الإمام) ظرف متعلق بقوله سها  
 أي سها في حال اقتدائه به بالحسبة والحكمة (لم يسجد) لأن الإمام يتعمد بشرطه أي بشرط التحصيل وهو  
 كونه متطهرا (فإن سها) المأموم (قبل اقتدائه به) أي الإمام (أو) سها (باعتسلام الإمام يسجد) للمسلم  
 لأن سجود قبل الاقتداء أو بعده لا يصح له الإمام (ولو سها الإمام ولو قبل الاقتداء به) أي قبل اقتدائه بالمأموم  
 بالإمام (وجب) على المأموم (متابعته) أي الإمام في السجود فإن سهوه يلحق بالمأموم قبل الاقتداء أو بعده  
 يحمل الإمام سهوه بشرط كونه أي الإمام متطهرا أما إذا كان الإمام محدثا فلا يحمل سهو المأموم ولا يتابعه  
 المأموم في السجود وأما إذا علم المأموم غلط الإمام في سهوه كان محدثا ترك بعض علم أنه أتى به فلا يتابعه  
 المأموم في السجود ونظر ابن الرفعة في عدم تحمل المحدث بان الصلاة خلف المحدث جماعة على الأصح  
 حتى لا تجب إعادة الجماعة عند ظهور حدث الإمام أي لهذه العلة وقد يقال إن صفة الفضل صفة كمال  
 في الإمام زائدة على مجرد حصول الجماعة فإذن لا يتحمل المحدث وإن حصلت به الجماعة (فإن لم يتابعه)  
 أي لم يتابع المأموم الإمام في السجود (بطلت صلاته) لمخالفته له في ما وجب عليه فإن ترك الإمام السجود  
 المذكور (مسجد المأموم) قبل سلامه سواء كان موقفا أو سبوقا أي نذر به ذلك ولا يجب عليه لأنه سنة كذا  
 سيأتي (ولو نسي المسبوق) ما عليه من بقية صلاته (فسلم مع الإمام) على ظنه أن صلاته قد فرغت (ثم) بعد  
 سلامه (ذكر) أي نذر كرم عليه من بقية صلاته (تدارك) أي أدخل نفسه في الصلاة فعمل ما بقى عليه  
 (وسجد) للمسلم آخر صلاته لأن ما فعله مع الإمام لو كان عايدا لبطلت صلاته بخبر مسلم وبطل السجود لاجله  
 ولا يلحقه الإمام لأنه سهو بعد انقضاء القدوة (ومعجود السهو سنة وسجد قبل السلام) هما جملتان كل منهما  
 مبتدأ وخبر والخبر الأول معجود الثاني شبه بالجملة لأنه ظرف وهما دعوتان كونه سنة وكونه قبل السلام  
 ودليل ذلك أن صلي الله عليه وسلم فعله وأمر به آنذاك أي قبل السلام أي آنذاك موجود أي وقت القيل فإذا  
 ظرف بمعنى وقت وذلك إشارة الى قبل السلام وهي مبتدأ والخبر محذوف كإجمالت ولأن السجود لمصلحة

لكن ان زال شك  
 قبل السلام يسجد  
 أيضا لما سجد  
 مترددا واحتمل أنه  
 زائد وإن وجب فعله  
 على كل حال لم يسجد  
 \* مثاله شك في الثالثة  
 أي ثالثة أم رابعة  
 فقد كرمها لم يسجد  
 أو بعد قيامه  
 للرابعة يسجد وسجد  
 السهو وإن تعددت  
 أسبابه يسجدتان  
 \* ولو وجد المسبوق  
 مع الإمام أعاد في  
 آخر صلاته وإن  
 سها خلف الإمام لم  
 يسجد فإن سها قبل  
 اقتدائه به أو بعد سلام  
 الإمام يسجد ولو سها  
 الإمام ولو قبل  
 الاقتداء به وجب  
 متابعته فإن لم يتابعه  
 بطلت صلاته فإن  
 ترك الإمام يسجد  
 المأموم \* ولو نسي  
 المسبوق فسلم مع  
 الإمام نذر كرم دارك  
 وسجد وسجد السهو  
 سنة وسجد قبل  
 السلام

الصلاة فكان قبل السلام كالنسي سجدة منها وأجاب علماء الشافعية عن سجود بعده في خبري الدين وغيره بجملة على أنه أي السلام لم يكن عن قصد لانه سلم ساهيا وبذلك أيضا قول الزهري كان آخر الامرين من فعله صلى الله عليه وسلم سجود قبل السلام وأجابوا أيضا بأنه أي السجود الواقع بعد السلام لم يرد لبيان حكم سجود السهو أو وجوب تأويله على وفق الوارد لبيان الصريح الذي لا يمكن تأويله ولا يجوز رد وتأويله بان يقال سلامه سهو بدليل أنه أعاد السلام بعد سجود السهو وبعضهم قال في قولهم وأجابوا بأنه لم يرد الخ بل ورد لبيان أن السلام هو الايطل الصلاة فهذا الاضراب مقول القول وقد أشار المصنف إلى عموم كونه قبل السلام بقوله (سواء سبها زيادة أو نقص) أو بجملة ما (فان سلم قبله) أي قبل السجود (عدا) أي تسليما عدا أو حال كونه عامدا متذكرا للمقتضى سجود السهو (مطلقا) أي طال الفصل بين السلام واتذكر أو لا (أو) - سلم تسليما (سهوا) أو حال كونه ساهيا على نسق ما قبله أي سهوا عن مقتضى سجود السهو أو السلام فهو عديم فيهما (وطال الفصل) عرفا وجواب الشرط قوله (فان) هو أي السجود لقوات محله بعد السلام في الأولى وطول الفصل في الثانية (وان قصر) أي الفصل عرفا (وأراد السجود) بعده (سجود) للسهو (وكان) أي صار (عائدا إلى الصلاة فيعيد السلام) حيثئذ وانما يحد لما رواه الشيطان أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا قبل له في ذلك فجد سجدة تين للسهو وان أراد عدم السجود فلا شيء عليه وقوله فيعيد السلام أي بلا تشبه ولو أحدث في السجود بطلت صلاته لانه في صلاة العود لها ولو خرج فيه وقت الجمعة فانت ولو لوى الاتمام لزمه

(فصل في) مشروعية (سجود التلاوة والشكر) أي في بيان حقيقة كل منهما وحكمهما وانما آخر سجود التلاوة عن سجود السهو لانه يكون في الصلاة وخارجها بخلاف سجود السهو فلا يكون الا فيها وآخر سجود الشكر عنهما لانه لا يكون في الصلاة بل يكون خارجها (سجود التلاوة) أي سجود سببه التلاوة فهو من اضافة المسبب الى السبب فهو مبتدأ وقوله (سنة للقارئ والمستمع) خبر مبتدأ والمستمع للقراءة هم من قصد السماع والقارئ هم من يقرأ آية من الآيات المشتملة على آيات السجدة انما تأتي بانها (و) تسن السجدة أيضا (المستمع) للقراءة ولو لم يسمع غير قصد فحين السمع والسمع عموم وخصوص مطلق فحين من المستمع السامع ولا عكس لان المستمع يشترط في فهمه الاصغاء للقراءة ودليل طلب السجود للتلاوة والاجماع وما رواه الشيطان عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد ويسجد معه حتى لا يرى بهضما موضعا لمكان جبهته ودليل عدم وجوبه ما رواه الشيطان أيضا عن زيد بن أرقم قال قرأت النجم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسجد من أحد وهذا اذا كان خارج الصلاة فان كان فيها ففيه تفصيل وقد أخذ المصنف في بيانها فقال (ويسجد المنفرد) في الصلاة (و) يسجد (الامام لقراءة نفسه) أي نفس كل من المنفرد والامام لكن لا بقصد السجود ويشترط أيضا أن تكون القراءة واقعة في محلها وهو القيام لاقى الركوع والسجود والا فلا يسجد ولو قرأ في القيام قبل الفاتحة يسجد لان القيام محل القراءة في الجملة واذ اقر آية السجدة بقصد السجود في غير الم تنزيل في صبر يوم الجمعة طلعت ان كان عامدا عالما بالتعريم خلافا للعلامة ابن حجر حيث قال به عدم البطلان لان صبر يوم الجمعة محل السجود في الجملة وقد أخذت زفولة لقراءة نفسه أي نفس كل من الامام والمنفرد فقال (فان يسجد) أي كل من المنفرد والامام والقياس في العربية ابراز الضمير في يسجد فيأتي بالثنية بعد الدال بدليل الاشارة بضميرها بعده وهو قوله (لقراءة غيرهما) أي غير المنفرد والامام فالجار والمجرور متعلق بيسجد على وجه التعليل أي يسجد لاجل قراءة غيرهما والجواب عن عدم ابراز ضمير التثنية هو ان المصنف نظرا الى أن الضمير عائدا على كل أي يسجد لكل

سواء سبها زيادة أو نقص  
فان سلم قبله عدا  
مطلقا أو سهوا ووطال  
الفصل فانت وان  
قصر أو أراد السجود  
سجود وكان عائدا إلى  
الصلاة فيعيد السلام  
فصل في سجود  
التلاوة والشكر  
سجود التلاوة سنة  
للقارئ والمستمع  
والسامع ويسجد  
المنفرد والامام  
لقراءة نفسه فان  
يسجد لقراءة غيرهما

منهما كما أفرد الضمير في قوله سابقا لقراءة نفسه أي نفس كل منهما كما تقدم وقد ذكر جواب الشرط فقال (بطلت صلاتهما) أي عند قصد السجود لأنهما في الصلاة سجدة متباعدتا (ويستجد المأموم لقراءة امامه معه) للتأني في قوله لقراءة امامه قيدا أول في طلب سجدة المأموم للتلاوة وقوله معه قيد ثان كذلك وتقدم حكم قراءة نفسه فذلك فرع على مفهوم هذين القيدين وهو بطلان الصلاة في صور فقال (ولو سجدة المأموم لقراءة نفسه) هذه صورة أولى من صور التلوة وهي محترز قوله لقراءة امامه (أو) سجدة لقراءة (غير امامه) وهذه صورة ثانية وهي محترز قوله لقراءة امامه أيضا كالتي قبلها (أو) سجدة هوأي المأموم (دونه) أي الامام هذه صورة ثالثة وهي محترز قوله معه (أو) تخلف هوأي المأموم (عنه) أي عن الامام هذه صورة رابعة محترز قوله معه أيضا لانها صادقة بالتخلف عنه أيضا كما هي صادقة بالسجود دونه فها هنا الصور ثمان محترز قوله معه كما علمت وقد ذكر المصنف جوابا لوبقوله (بطلت) صلاته لغش المخالفة في ذلك كله ولما فرغ المصنف من حكم سجود التلاوة شرع في بيان عدد محله فقال (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة) بحذف التاء من أربع لان المفعول مؤنث وأربع ما فوقها إلى عشرة اذا ركبت مع عشرة تكون باقية على حالها وهو ثدي كبرها مع المؤنث وتأتي عشرة وتأتيها مع المذكر وتأتي عشرة كبرها مع المذكر وفي بعض النسخ وهن أي السجدة والصابب الأولى لان المصنف لم يتعرض لجمع السجدة بل قال سجود التلاوة الا أن يجعل ضمير الجمع عائدا على السجدة المعاصرة من السجود لانه مفرد مضاف الى المعرفة فقيم وفيه تكلف (منها) أي من الأربع عشرة سجدة (ثمان) أي سجدتان (في) سورة (الحج) الأولى عند قوله ان الله يفعل ما يشاء والثانية عند قوله لعلمكم تخطون ومنها سجدة في الاعراف عند قوله وله يسجدون ومنها واحدة في الرعد عند قوله بالغدو والاصال وفي النحل عند قوله ما يؤمرون وقيل عند قوله وهم لا يستكبرون وفي الاسراء عند قوله ويناديهم خشوعا وفي مريم عند قوله خروا وسجدوا بيكا وفي الفرقان عند قوله وزادهم نفورا وفي النمل عند قوله رب العرش العظيم وقيل عند قوله يعلنون وفي الم تنزيل عند قوله وهم لا يستكبرون وفي حم السجدة عند قوله وهم لا يسأمون وقيل عند قوله اياه تعبدون وفي النجم عند قوله فاسجدوا لله واعبدوا وفي اذا السماء انشقت عند قوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وفي آخر افرأيت اسم ربك عند قوله فاسجدوا وقرب لما روى ابو داود باسناد حسن عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال اقرأ في رسول الله صلى الله عليه وسلم خنث عشرة سجدة في القرآن وعدها في الحديث خمس عشرة سجدة نظرا إلى السجدة ص (وليس منها) أي سجدات التلاوة سجدة ص بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة لانها لا تدخل فيها كما تقدم لخبرنا في سجدتها اذوتوبة وسجدة شكر كما في قول توبته كما له الرافي (ويستل تمدها) أي تعد سجدة التلاوة (والسجدة) أي اذا قرأها بقصد السجود وقد سجدها عاذا عالما كما تقدم ذلك لانها زائدة غير مشروعة (واذا سجدة) التلاوة (في الصلاة كبر) لهويه (للسجود) كبرا أيضا (لرفع) منه وهذا التكبير يقع (تدبا) كما في تكبير الصلاة (ويجب أن ينصب) بعد السجود حال كونه قائما أي ان صلى من قيام وإن سجد فعليه ان صلى من قعود ولا ين جلس استراحة عقب قيامه من سجود التلاوة حيث ينصب قائما (وينبذ ان يقرأ شيئا) من القرآن بعد قيامه من سجود التلاوة والحال أنه في الصلاة وذلك بعد الا تنصبا ان كان يصلي قائما وبعد القعود ان كان يصلي قاعدا وهذا الشيء غير الفاتحة لان الفاتحة قد قرأها أولا قبل قراءة آية السجدة وان قرأ آية لا يقرأ الفاتحة حينئذ يحصل سنية القراءة قبل الفاتحة ولما كان القيام محلا للسجود في الجملة طلب منه السجود ولو قبل قراءة الفاتحة (ثم) بعد ما قرأ ذلك (يركع) هذا ركعها في الصلاة

بطلت صلاتهما  
ويستجد المأموم  
لقراءة امامه معه  
ولو سجدة المأموم  
لقراءة نفسه أو غير  
امامه أو سجدة دونه  
أو تخلف عنه

بطلت وهو أربع  
عشرة سجدة منها  
ثمان في الحج وليس  
منها سجدة ص بل  
هي سجدة شكر  
تفعل خارج الصلاة  
ويستل تمدها  
الصلاة واذا سجدة في  
الصلاة كبر للسجود  
ولرفع تدبا ويجب أن  
ينصب قائما وينبذ  
أن يقرأ شيئا ثم ركع

قوله محلا للسجود كذا  
في نسخة الأصل  
وله تعريف من  
الناهي وهو محلا  
للقراءة كما تبيده  
عبارة المؤلف السابقة  
اه كتبه معصيه

وقد ذكر حكمها في غير الصلاة فقال (وفي غير الصلاة) أي وقراءتها في غير الصلاة حكمها أي السجدة أن يقال (تجب) لأجلها (تكبيره بالأحرام) لأنها ركن من أركان السجدة كأي ركن في الصلاة ذات القيام والقراءة وغيرهما من بقية الأركان وهذا هو الركن الأول لها وهو قولنا وأشار إلى الثاني القول أيضا بقوله (و) يجب (السلام) أي الخروج منها بالتسليم كما في غيرهما من الصلوات للحديث المار في الأركان وهو افتتاحها بالكبير واحتتامها بالتسليم ولم يتعرض المصنف للتميم مع أنها الركن الأعظم لأنه لابد من دخول في الصلاة وبإخراج منها على أنسة الخروج ركن على اختلاف في ذلك فلهذا ذكره جافي تكبيرة الأحرام حيث كانت مقارنة لها فالتنية لابد منها فتوقف صحة السجدة عليها إلا إذا كانت في الصلاة فلا يحتاج حينئذ لتنية لأن التنية الصلاة تسحب عليها فالحاصل أن لسجود التلاوة والشكر أركاناً أربعة التنية والتكبير للأحرام والسجود والقيام وثان منها إيمان وهما التكبير والسلام واثان منها فعلان هما التنية لأنهما فعل قلبي والسجود ومعاد ذلك من تكبير السجود والسلام واثان منها الثانية كذلك ويطل هاتين السجدين ما يبطل غيرهما من (٢) مبطلات الصلاة بشرطهما مشروط غيرهما من الصلاة وذلك كطهارة وتستر العورة ودخول الوقت وهو فراغه من القراءة لا يتناولون في حرف واحد لم يسجد حتى يتمها ولو طأ الزمن من وقت النطق بها إلى انتهاء أيها واستقبال القبلة وغير ذلك من شروط الصلاة وقد صرح بذلك بعض المندوبين أي لسجدة التلاوة ويقاس عليها سجدة الشكر فقال (وتندب تكبيرة لا هي) (السجود) تكبيرة (الرفع) منه وقد علم ندب ما ذكره من مجرد تكبيرة لا بد من (لا) يندب (التشهد) بعده (وان آخر السجود) للتلاوة لم يسجد عقب قراءتها (و) الحال أنه قد (قصر الفصل) عرفنا في الفراغ من قراءتها وبين إرادة السجود وضبط قصر ذلك في العرف بأن لا يندب على قدر ركعتين باخف يمكن من الوسيط المعتدل فإن كان الفصل بقدرهما فقد أشار لحكمها بقوله (سجد) لها فهذا جواب الشرط (والا) أي وإن لم يقصر الفصل بأن زاد على قدر الركعتين (لم يقض) أي لم يسجد لانه فات محلها وهي ذات بسبب عارض تفوت بزوال العارض كملأه الكسوف وانسوف (ولو ركزاً) سجدة (في مجلس) واحدة مرتين أو مراراً (أو) كررها (في ركعة) واحدة (وليسجد) للقراءة (الأولى) كفته سجدة واحدة عن طلب غيرها وإن تعددت قراءتها فلو سجدة للأولى سجدة لبعدها التجديد بسبب (ويندب أن قرأ في الصلاة) في (غيرها) أي غير الصلاة ومفعول قراءته (آية رجعة) أي قرأ آية دالة على الرجعة وقوله (أن يسأل الله الرجعة) منه تأويل بمصدر نائب فاعل يندب أي يندب له سؤال الرجعة من الله تعالى (أو) قرأ (آية) تدل على (عذاب) سن له (أن يعوذ) أي يحفظه ويحصن (منه) أي من العذاب سواء كان المصلئ اماماً أو مأموماً أو مستقراً للمرابي أو الترمذي والسائي بأسانيده صحيحة عن عوف بن مالك قال قال قمع النبي صلى الله عليه وسلم فقام يقرأ سورة البقرة لا يقرأ بآية رجعة الاوقف وسأل ولا يقرأ بآية عذاب الاوقف وتعوذ هذا ما يتعلق بسجدة التلاوة ثم شرع بين سجدة الشكر فقال (ولي تجدد له نعمة) الخ فالجاءوا بالجرور خير مقدم وسأف المبتدأ المؤخر وجملة تجدد له نعمة صلاة الموصول وهو من الجرورة للألم والضمير في له عائداً على الموصول وقوله (ظاهرة) صفة لنعمة أي وجدت وظهور بعد أن لم تكن أي بعد عذمتها بخدوث ولد ومال وجاه مثلاً (أو اندفعت عنه نعمة) أي بلية (ظاهرة) أيضاً أي بعد خفائها كخبايا من غرق وشقاء من رض وقدوم غائب (ومنه) أي من الاندفاع المفهوم من النهل (رؤية) شخص (مبتلى عصية) أي ابتلاه الله وامتحنه بوقوعه في العصية وقد سلم الله الرائي من الوقوع فيها وحفظه ولم يحقته مثل ذلك الشخص الذي امتحنه وابتلاه بهذه النعمة التي كانت وحصلت على المبتلى أراحها الله عن الرائي لها فينبغي عند ذلك أن يسجد لله شكر على انقاذها عنه

وفي غير الصلاة تجب  
تكبيرة الأحرام  
والسلام وتندب  
تكبيرة السجود والرفع  
لالتشهد وإن أخر  
السجود وقصر الفصل  
سجدة واحدة لم يقض  
ولو ركز رتبة في مجلس  
أو في ركعة ولم يسجد  
لأولى كفته سجدة  
ويندب أن يسأل الله  
الرجعة أو آية عذاب  
أن يعذبه وإن  
تجدد له نعمة ظاهرة  
أو اندفعت عنه نعمة  
ظاهرة ومنه رؤية  
مبتلى عصية

(أو) رؤية مبتلى (عرض) وقد صرح المصنف بالبدا المؤخر للموعود به فيما تقدم فقال (أن يسجد شكر الله تعالى) فالصواب المنسلق هو المبدأ والتقدير السجود شكرا لله تعالى ثابت ومستقر بان تحمد له نعمة ظاهرة أو اندفع عنه تقمة كذلك لما روى البيهقي بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم ساجدا حين جاءه كتاب على رضى الله عنه من ابن أبي سلمة هذان ورؤى الحياكم أنه صلى الله عليه وسلم ساجدا رؤية زمن وبلية الدين أخفى من بلية البدن قال السجود والسلامة منها أولى (و) ينبغي الساجدان (تحقيقها) أى هذه السجدة ثلاثين كسر خاطرها أى الشخص المبتلى بالسجود عند رؤيته (الافاسق) وفى معناه الكافر (فيظهرها) ولا يحذفها عنه (أجل أن يرتدع) ويرتدع (أن يحذف) منه (ضررا) من اظهارها له والا فلا يظهره له (وهى) أى سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) فى الاركان والشروط حال كونها أى سجدة التلاوة واقمة (خارج الصلاة) أى فينوى سجدة الشكر ويكبر الاحرام وجوبا ويكبر لهوى السجود بذاته لا فى نفسه كذلك ويجب الخروج منها بالسلام ولا يجب لها تشهد كسجدة التلاوة (و) ينظر (بمعلمها) أى السجدة المذكورة (الصلاة) قياسا على سجدة التلاوة فى غير يوم الجمعة فان الصلاة سفل بالقرآن لا يتما بقصد السجود وسجد بالفعل فالبيان مقيد بالسجود مع هذا القصد وأما اذا قرأ أنها لا بقصد السجود بل تنقل ذلك فلا بيان حينئذ بالسجود كما تقدم ذلك وأما يوم الجمعة فقد تقدم حكمه (فلو خضع) أى تواضع انسان وتسكن أى أظهر المسكنة (فتقرب لله بسجدة مفردة) أى (بلا سبب) فهو تفسير للانفراد وجواب لوقوله (حرم) عليه السجود المذكور قياسا على ما لو تواعج كروى مفترى فانه سرام الاتفاق فانه بدعة وكل بدعة ضلالة لا مادل دليل على استثنائه وسواء كان ذلك بعد فعل الصلاة أولا (وحكم سجود التلاوة بحكم صلاة النفل) وجوب استقبال القبلة (و) وجوب (الطهارة) عن الحدث والخبث فى الثوب والبدن والمكان (و) وجوب (الستر) بكسر السين يفتح فى الستارة أى الشئ الستار للورد لان سجدة التلاوة صلاة شرعية بشرط لها ما يشترط لغيرها وفتح السين بمعنى السترو هو المعنى المصدرى وقد تقدم ذلك مرارا والله تعالى أعلم

### باب صلاة الجماعة

وهى الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم فالجماعة مجتبه شرعى مأخذه التوقيف وأما الجمع فاقوله ثلاثة وهو مجتبه أقوى مأخذه اللسان فاقترا وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر العصاة بها أى شرعت بالمدينة على سبيل الظهور فلا ينافى أن شرعت فى مكة لكن كانوا يصلون بحضرة لضعف الاسلام حينئذ (هى) أى صلاة الجماعة (فرض كفاية) تخبر بامان ثلاثين فى قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة وفى رواية بالصلاة الاسخود عليهم الشيطان أى غلب رواء أبو داود وغيره وصحة ابن جابر وما قيل انها فرض عين تخبر الشيعين وقد فهمت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر بجلأ فيصلى بالناس ثم انطلق معى رجال معهم خرم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأمر عليهم بيوتهم بالنار فأجيب عنه أنه دليل السياق ورد فى قوم منافقين يخلفون عن الجماعة ولا يصلون فثبت أنهم فرض كفاية (فى حق الرجال) الاحرار (المقيمين) لا العرة واتما حسن الجماعة (فى) الصلوات (المكتوبات) أى المفروضات وأصله فلا تكون فرض كفاية فى التوافل بانواعها وان كان فى بعضها يبطل به الجماعة وقد تقدم ذلك فى صلاة التطوع وشرعت بالذنوبة فلا تشرع لها الجماعة وأما العرة فصحح الرافعى فى حقهم أنها تستحب وصحح النووي أن الجماعة والانفراد فى حقهم سواء وقوله (الجنس) صفة للكتوبات وقوله (المؤدبات) بصيغة اسم المفعول قيد للكتوبات فخرجت الصلوات المقضية فلا تكون فرض كفاية وان كانت تصح جماعة

أو عرض أن يسجد  
شكر الله تعالى وبحفظها  
الافاسق فيظهرها  
ليتردع أن لم يحذف  
ضررا وهي سجدة  
التلاوة خارج الصلاة  
وتسفل بفعلها الصلاة  
فلو خضع فتقرب لله  
بسجدة مفردة بلا  
سبب حرم وحكم سجود  
التلاوة حكم صلاة  
النفل فى القبلة  
والطهارة والستر  
باب صلاة الجماعة  
هى فرض كفاية فى  
حق الرجال المقيمين  
فى المكتوبات  
الجنس المؤدبات

مصححه

وقد صوّر المصنف وجوب فرض الكتابة بقوله (بحيث يظهر الشعاع) في البلد وفي محل إقامتها ففي القرية الصغيرة يكفي إقامتها في محل وفي الكبيرة البلد تقام في محل يظهر بها الشعاع فلا وطأة وعلى إقامتها في البيوت ولم يظهر بها الشعاع لم يسقط الفرض وقد ذكر المصنف بعض المحترزات بقوله (وتسن) الجماعة (النساء) ولأننا كلف حقهم كذا كدها الرجال لزم عليهم قال تعالى والرجال عليهن درجة ولا تكون في حقهن فرضاً جزماً ومثلون في ذلك العبيد فليست في حقهم فرضاً قطعاً ذكر في الكتابة وقال الاسنوي أنه الصواب وقال القاضي حسين ليس منع عدم حضورها الآن لا يكون له شغل ويقصد تفويضه الفضيلة وقوله للناس أي يوم فرضيت على الخائف قال في المهمات والقواعد تأدياً ويدل عليه ما قاله في باب الجمعة من عدم وجوبها عليهم مع أن الجماعة شرط فيها (و) تسن الجماعة في حق (المسافرين) ولا تجب عليهم (و) كذلك تطلب الجماعة (ل) الصلاة (المقضية خلف مثلها) أي مقضية من جنسها كظهر مقضية خلف ظهر مقضية لما ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قالته الصبح هو وأصحابه فصل في بهم جماعة وليست بالجماعة في حقهم فرض عين ولا كفاية بخلاف كآله في المجموع (لا) تسن المقضية (خلف المؤداة) ولومن جنسها (ولا) خلف (مقضية غيرها) كظهر خلف عصر فلا تسن حينئذ جماعة بل الانفراذبها أفضل للخروج من خلاف العلماء ودليل سنية الجماعة فيها عموم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم يجمعهن وعشرين درجة وفي رواية يسبع وعشرين درجة وهذا الاختلاف بحسب اختلاف المصلين في حال الصلاة والمحافظة على هباتها وأخوها وكثرة الجماعة وقضائها وأن العدد لا مفهوم له فلا تنافي بين الروايتين لأن الأخبار بالعدد القليل لا ينافي الأخبار بالعدد الكثير ووجه الدلالة من هذا الحديث على سنية دون الوجوب أن المناقضة تكون حقيقتها بين فاضل جانثرين هكذا ذكره النووي رحمه الله تعالى في مجموعهم ولا تجب على الخائف والنساء هذا محترز الرجال ولا تجب على من فهم بق هذا محترزة للاحرار وتقدم الكلام على العرة (وهي) أي الجماعة (في) صلاة (الجمعة فرض عين) كما يعلم من بابها وتكون فرض عين على كل واحد من يفعلها بالاتفاق لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين فغن بعدهم لم يفعلوها إلا جماعة (وأكلها) الجماعة في الصلوات المكتوبات غير الجمعة (الصيم) أي صلاتهم جماعة (ثم العشاء ثم العصر) أي جماعة صلاة العشاء وجماعة صلاة العصر للإحاديث الواردة في ذلك روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى العشاء في جماعة فكأنه قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنه صلى الليل كله وقيل آكلها ما في الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ثم ما في الظهر ثم ما في المغرب (وأكلها) أي الجماعة (امام ومأموم) لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم الملك بن الحويرث وصاحبه إذا حضرت الصلاة فإذا تم أقبلوا ومكأ كبر كما تفصل فضيلة الجماعة لهما بخلاف كاذ كروه في المجموع وتقدم أن هذا بحث شرعي فلا يتوقف على كثير كما هو ظاهر اللفظ جماعة بخلاف الجمع فإنه يرجع إلى اللغة فاقوله ثلاثة (وهي) أي الجماعة (الرجال) الموصوفين بما تقدم حال كونها واقعة في المسجد أفضل من فعلها في غيرها كالبيت مثلاً ولغير ذلك كمن أتى وخشي فعلها في البيت أفضل من فعلها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيمن رآه الشيخان أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة فهي في المسجد أفضل وقال لآلهموا نساء كما المسجد وسيرتهن خير لهن رواء أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وقيل بالنساء الخائف وهذه جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة فصلها بيان أفضلية الجماعة في المسجد على غيرها أقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين من غدا إلى المسجد أرواح أعداء الله له بريكة في الجنة كلما غدا وراح وفي الذهاب إلى المسجد أظهرنا بالجماعة (وأكثرها) أي المسجد (جماعة) أي من جهة أكثر جماعاتها

بحيث يظهر الشعاع  
وتسن للنساء  
والمسافرين والمقضية  
خلف مثلها  
لا خلف المؤداة ولا  
مقضية غيرها  
وهي في الجمعة  
فرض عين وأكد  
الجماعات الصبح ثم  
العشاء ثم العصر  
وأكلها المأموم وأمر  
وهي للبيت رجال في  
المسجد أفضل  
وأكثرها جماعة

قوله ودليل سنية  
الجماعة إلى قوله في  
المجموع كذا وجد  
مخرجاً مما  
الأصل ووضع  
علامته في هذا  
الموضع ولكن  
لا يخفى على المتأمل  
عليهم أن ما له بما  
قبله لا دليل على  
سنية الجماعة للنساء  
تأمل اهـ كتيبه  
مصححه



(أفضل) من قبلها أي الجامعة فقوله جماعة منصوب على التمييز المحذول عن المضاف والاصل وكثرة جماعة المساجد خفوت نسبة الاكثرية أي النسبة الإيقاعية الواقعة على الجماعة إلى المضاف اليهود هو المساجد وأقم المضاف اليه مقام المضاف فانهم نسبة الاكثرية إلى المساجد في المضاف وهو جماعة ونصب على التمييز إزالة اللابهاج وهذا الجمله كالتي قبلها جمل من متداوخر مستأنفة قصد بها بيان أفضلية أكثرية الجماعة على قائلها ودليل ذلك ما رواه أبو داود وسكت عليه وصححه ابن حبان وأشار البيهقي إلى تضعيفه من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أولى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أولى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى وقد فرغ المصنف على ما ذكره فقال: فإن كان بجواره (أي المصل) مسجد قليل الجمع) وهناك مسجد آخر يعبد فيه (أو المسجد الكبير) لجمع (أولى) من المسجد القليل الجمع لما تقدم من رواية أبي داود وفي بعض الروايات صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده إلى آخره راية السابقة بإدخال أولى بالزكي والمعنى واحد وقد استثنى المصنف من أفضلية المسجد الكبير مسائل وأشار إليها بقوله (الآن يكون امامه) أي امام كثير الجمع (مبتدعا) بدعة لا تكفر بها كاعتقاده عدم بعض الواجبات كالحنفي وإن أتى بها قصد بها التولية وذلك مبطل عندنا ولهذا منع الاقتداء به مطابقة بعض الشافعية وتجوز لا أكثر لمراعاة مصلحة الجماعة وكثافتها بصورتها والآن يصح اقتداء بجماعتهم وتعلت الجماعات ولو عذرت الجماعة بالخلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كماثلة كلامهم ولا نظرا لادامة تعطيلها السقوط فرضها حيثئذ ومقتضى قول الأصحاب أن الاقتداء امام الجمع القليل أفضل من الاقتداء امام الجمع الكثير إذا كان مخالفا فيما يطل الصلوة حصول فضله إلى الجماعة خلف هؤلاء المتقدم وما بعده إلا في كلام المصنف وأما أفضل من الأفراد وقال السبكي أن كلامهم يشعر به وبجزءه الدمري وقال الكيال بن أبي شربلة الأقرب وهو العقيدة بقى الوالد رحمه الله تعالى وما قاله أبو النضر الحارثي من عدم حصوله لوجه ضعيف ولرأى بالدلالة على كلامه غير المذكورة كالجمعة على العمدة فدان كانت مكفرة كتكر البعث والحرث للأجسام وعلى الله تعالى بالخبريات فواضح عدم صحة الاقتداء به (أو) الآن يكون امامه (فاسقا) فسقا محقة أو مظنونا أو موهوما (أو) الآن يكون امامه (لا يتقدم بعض الأركان) كحنفي وغيره (أو) الآن كان امام قليل الجمع فترسل بذهابها إلى المسجد (البعد) الكثير الجمع (جماعة مسجد الجوار) القليل جماعته (في حثي) مسجد الجوار (الذكور) (أولى) وأحق من الذهاب إلى المسجد البعد الموصوف بماتقدم (و) صلاة الجماعة (النساء) مطلقا سواء كن ذوات هيات أو عجماء (في يومين أفضل) منها في غيرهما مسجد أو غيرهما: ومن رجل أو مؤمن امرأ أو يوم الخدائي رجل لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود وبأسناد صحيح لا تتقوا نساءكم المسجد يومئذ خير لهن (ويكره حضور المساجد لشهادة أو شابة) ويكرهن وجهاً عتيقنهما منه (لا) حضور (غيرهما) أي غير المشاهدة أو غير الشابة وذلك (عند من الفتنة) ولما فرغ من تطلب منه الجماعة وعن أن تطلب منه نزع في مسقطها عن تطلب منه فقال (وتسقط الجماعة) أي يسقط الطلب بها على سبيل فرض الكفاية أو على سبيل فرض السنين أو على سبيل السنة على ما تقدم من الخلاف فها هو قوله (بأهله) متعلق بتسقط فهو مثال للسقط وهو عام تحت أفراد كثيرة فاستدار المصنف لبعضها بالتبثيل فقال (كمهقة (مطر) دليل أو من الماشاعر واما الشيخان وبله التوب (أو) دليل التوب (لأنه في معنى المطر (أو) كشدة (وحد) بفتح الخاء على المشهور دليل أو أنها رقتا توب بالشيء فيما أو الرق (أو) كشدة (ربح) بالليل أعظم المشقة منه دون النهار قال في المهمات التحية الحاق الصبح بالليل في ذلك وهذا كاف في العذر العام وأشار إلى العذر الخاص فقال (أو كره) وإن وجد ظلال عني (فهو) (أو) وقوله (شديد) صفة

أفضل فان كان بمجواره  
مسجد قلل الجمع  
فالمسجد الكثير الجمع  
أولى الآن بكون امامه  
مبشدا أرفاسقا أولا  
بعقد بعض الاركان  
أو تملط بذهابه  
الى المسجد جماعة  
مسجد الجوار أفضل  
الجوار أولى وللنساء  
في نيوتن أفضل  
ويكره حضور المسجد  
لشبهة أو شائبة لا  
غهره عند أمن  
الفتنة و تسقط  
الجماعة بالعدو كطير  
أو نبي يبل الثوب أو  
وحل أودج أو كحر  
أو ردد شدين

لكل منهما فهو راجع الى الحر والبرد سواء كان كل منهما ليل أو نهار له ظم مشقة الحركة فيما ووجه كون  
الحر والبرد من العذر الخاص هو أنه قديح يحس بهما ضعف الخلقة دون قبحها من كرمها في الروضة من  
العذر العام وشدة الظلمة في الليل عذرسقط أيضا (أو حضور طعام أو) حضور (شراب يتوق) هو أي من يريد  
الصلاة (الله) أي المأذون من الطعام والشراب بمعنى أن نفسه قيل الى كل منهما ما تشاق اليه لانهما  
حيث يذهبان للشروع ونظرا للصحة إذا حضر العشاء أو قمت الصلاة فابدأ بالعشاء ينفع العين ونظرا  
مسلم للصلاة بحضرة طعام وشدة الجوع والعطش تغني عن التوقان كعكسه المذكور في المذهب  
وشرحه وغيرهما التلازمهما انعم في التوقان بالاشارة الفوقية كما هو كذلك في المتن الاشتاق المساوي لشدة  
مأذون الشوق قال الاصحاب وليس المراد أنه يستوفي الشبع بل يا كل لتمامه كسر حدة الجوع الآن  
يكون الطعام بما يتوق عليه دقة واحدة كالسويق واللبن فيشبع الشبع الشرعي (أو) كشقة (مدافعة) أي  
غلبة (حدث) من بول أو غائط أو روج فيبدأ بتفريق نفسه من ذلك لكره الصلاة حينئذ كما مر ذلك في  
مكروهات الصلاة وان خاف فوت الجماعة فوفرغ نفسه كما صرح به جمع وحدوث ما ذكر في القرض لا يجوز  
قطعه فاذ لم تطلب معها أي مع المدافعة المذكورة الصلاة بالجماعة أولى بعدم الطلب لان الجماعة صفة  
تابعة لها فهي أولى بالسقوط ومحل ما ذكر ان انس الوقت بحيث توفرغ نفسه أدرك الصلاة كاملة  
والاحرم التأخير لذلك ودليل ما ذكره المصنف قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو  
يدافعه الاختيان ولان في ذلك ما يسلب الخشوع (أو خوف على نفس) من قتل رهي أي النفس مصومة  
لا يجوز زيفكدهما (أو) خوف (على مال) من سرقته ومنه سواء كان له أو لغيره المذهب عنه من ظالم  
أو غريمه يدخل في المال الخبز إذا وضعه في القرن فإذا تركه وحضر صلاة الجماعة فيحترق فيكون ذلك عذرا  
في ترك الجماعة (أو) خوف من (مرض) يشق معه قصد الجماعة وان كان الحضور ممكنة لكن بمشقة بان  
تلقه مشقة كمسحة مشقة في المطران في ذلك شرار وحرجا وقد قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من  
حرج فان كان مرضه يسيرا كوجع ضرر فليس بعذر (أو) خوف فوت (غرض) أي تعهد وخدمة  
(من يخاف ضياعه) فترضى مضاف الى من يخاف ضياعه بحيث لو تركه من يريد حضور الجماعة لتضرر  
بنفعه عنه سواء كان المترضى قريبا أو صديقا أو غريبا لا معرفة به وخاف من حضوره ضياعه فحينئذ  
يكون عذرا في ترك الجماعة فيستغل في التريض ولا حرج عليه في عدم الحضور (أو) لم يتجأ الى التريض  
أي التعهد ولكن (كان) المريض (بأنس به) أي بحضوره عنده وكان قريبا أو مافى معناه مما تقدم  
ذكره (أو) كان العذر (حضور موت قربة) (أو) موت (صديقه) أو زوجته أو مملوكه كما في ذهابه الى  
الجماعة من لحوق الضررين ذكر أو يقال في علة العذر لما في غيبته من شغل القلب السلب للخشوع  
ومجرد أنس المريض الذي لا فرقة له غير عذر فلذلك قيد الشيخ الحرج عبارة المصنف حيث قال فيما  
تقدم وكان قريبا أي وكان المتعهد للتريض قريبا بأنس به (أو) كان العذر خوف (فوت رفقة ترحل)  
أي غيبته ونفاره فذهب الى الجماعة فيعذر حينئذ لاشتماله تخلفه عنهم (أو كل) شئ (ذي) أي صاحب  
(رائحة كريهة) كبصل وثوم في كل منهما نظرا للشيخ من أكل بصلا أو ثوما أو كراثا فلا يقر من مسجدهما  
وفي رواية الساجدان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم زاد الضاري قال جار ما رايه بعض الأتباع  
بخلاف المطبوخ زال رويحه وما تقدم من كراهة أكل ما ذكر إذا لم يمكنه إزالته مما لحقه وهو المأذون في ذلك  
من التأذى بالمقدم (أو) كخوف من (ملازمة غريمه وهو) أي الغريم (معسر) عاجز عن إثبات اعساره  
بخلاف الموسر عالجني بما عليه والمعسر القادر على إثباته ببينة أو حلف والغريم يطلق لفظة على المدين وعلى  
الدائن وهو المراد وأوفى كلام المصنف تنويعه بمعنى ان العذر المسقط للجماعة مشتمل على هذه الأنواع ولا

أو حضور طعام أو  
شراب يتوق اليه  
أو مدافعة حدث أو  
خوف على نفس أو  
على مال أو مرض  
أو ترضى من يخاف  
ضياعه أو كان بأنس  
به أو حضور موت  
قربه أو صديقه أو  
فوق رفقة ترحل أو  
أكل ذي رائحة  
كريمة أو ملازمة  
غريمه وهو معسر

تسقط الجماعة بلا عذر من هذا العذر لغير من جمع النداء فلم يأنه فلا صلاة له الا من عذر وراه ان ما جبه  
 وصحبه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة له أى كماله ولم يفرغ المصنف من تعداد  
 الاذكار المسقط للجماعة شرعاً كشر وطها فقال (وشرط) صحة (الجماعة) كثيرة منها (أن ينوي  
 المأموم الاقتداء) بالامام أى ربط صلاته بصلاة الامام أو ينوي الاقتداء بالامام أو ينوي الجماعة معه في  
 غير الجمعة طلقاً أى مع الحر أو بعده فإن كانت مع الحر متفقين بالتكبير وانما وجبت نيّة الاقتداء  
 لانه عمل ولا عمل الابنية (فان أهمله) أى أهمل هذا الشرط وهو عدم النيّة المذكورة (انه قد نيت  
 صلاته (فرادى) وقد فصل المصنف في صحتها فرادى فقال (فان تابعه بلا نيّة) في فعل من أفعال الصلاة  
 أو تابعه في سلام قصداً (بطلت صلاته) بشرط أشار إليه بقوله (ان انتظر) أى المأموم (أفعاله) أى  
 الامام (انتظاراً طويلاً) بحيث يعد متابعاً له لا وقفها على صلاة غيره بل ارتباط بينهما كأن يتأخر عليه كصلاة  
 أو يليه بعده والانتظار الكثير مرجعه العرف كما في نظائره (فان قل الانتظار) أو اتفق (له انتظاره  
 بغير قصد بان فرغ من فعله ففرغ فعل الامام (فلا) تبطل صلاته بالاختلاف (ولو اقتدى) شخص (بأوم  
 حال اقتدائه بطلت صلاته) لان المأموم حال اقتدائه تابع ومقتضى جملة اماماً أن يكون متبوعاً فينبغي ما  
 تنافض فلذلك بطلت صلاته من اقتدى به في حال كونه تابعاً لغيره وأما بعد انقطاع القدوة صح الاقتداء به  
 (وينوي الامام الامانة) لاجل حصول الثواب لان كونه نيته شرطاً في صحة صلاته جماعة بذيل قوله (فان  
 أهمله) أى أهمل الامام المنوي وهو الجماعة (انقدت) صلاته (فرادى وصح الاقتداء) أى اقتداء  
 المأمومين (به) أى بالامام الذي أهمل النية أى نية الجماعة لانهم بطوا صلاتهم به لانه ولم يرها هو  
 بهم فانتشرط في صحة اقتداءهم برب صلاتهم بصلاته كما تقدم ذلك وانما احتاج الامام الى النية لتحصل  
 الفضيلة له لان صلاته الجماعة عمل فاقترن حصول الثواب المترتب على هذا العمل الى النية لحديث انما  
 الاعمال بالنيات وقال القاضي حسين فمن صلى منفرداً فاقترن به جمع ولم يعلم بهم ينال فضيلة الجماعة  
 لانهم نالوها بسببه كذا في أصل الروضة عن القاضي حسين زاد في شرح الماؤنب عنه ان علم بهم ولم ينو  
 الامامة لم تحصل له الفضيلة وقول المصنف (وفات الامام ثواب الجماعة) معطوف على قوله ان عقدت فرادى  
 الخ عطف مسبب على سببه وهو بيان حكم هذه الصلاة المذكورة من كونها مجردة عن الفضيلة في هذه  
 الحالة والثواب فاعل مؤثر والامام مفعول مقدم (ويشترط) في حق الامام لاجل صحة صلاته مع المأمومين  
 (نية الامامة في) صلاته (الجمعة) ولو كان زائداً على الاربعين لان شرط صحتها الجماعة فان لم ينو الجماعة لم  
 تنه قد لا جمعة لفقد الشرط (ويندب لقاصد الجماعة للمشي اليها بسكينة) ووقار ولو فاتته الركعة مع الامام  
 للشي عن العذوق قصة أبي بكر الصديق لما هوى ولادراكه الركعة معه فلما فرغ من صلاته قال لا تنبي  
 صلى الله عليه وسلم زائد الله صواباً لاندب وروى الشيخان عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أقيمت  
 الصلاة فلا تأوّهوا وأنتم تسعون ولكن ائتوها وأنتم تسعون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم  
 فأتوا قال النووي السنة أن لا يعبث في مشيه الى الصلاة ولا يتكلم بمسحج ولا يعطى ما يكره في  
 الصلاة كاللذات (ويحافظ) أى من أراد أن يصلي جماعة (على ادراك فضيلة تكبيرة الاحرام) مع الامام  
 لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ووجه الدلالة من  
 هذا ان التام للترتيب والتعقيب فيكون الحديث مصرحاً بالاعتقاب أى تعقيب تكبيرة المأموم  
 بتكبير الامام وينافي هذا الحديث حديث الشيخين وهو انما سمع المؤذن ففعلوا مثل ما يقول ثم صلوا  
 على وقدم في باب الاذان أنه يقاس بالمؤذن المقيم أى اذا فرغ المؤذن والمقيم من الاذان والاقامة يسكن  
 للامام والمأموم ولغيرهما من جمع ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول كل واحد من يسمع

وشرط الجماعة أن  
 ينوي المأموم  
 الاقتداء فان أهمله  
 انعقدت فرادى فان  
 تابعه بلا نيّة بطلت  
 صلاته ان انتظر  
 أفعاله انتظاراً طويلاً  
 فان قل أو اتفق فلا  
 ولو اقتدى بأموم  
 حال اقتدائه بطلت  
 صلاته وينوي الامام  
 الامانة فان أهمله  
 انعقدت فرادى  
 وصح الاقتداء به  
 وفات الامام ثواب  
 الجماعة ويشترط  
 نية الامامة في الجمعة  
 ويندب لقاصد  
 الجماعة للمشي اليها  
 بسكينة ويحافظ على  
 ادراك فضيلة تكبيرة  
 الاحرام

الاذن والاقامة أي بعد الفراغ من الدعاء الوارد وهو اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة أت  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الوسيلة والدرجة العالية الرفيعة وابتهع مقام محمود الذي وعدته  
أن لا يتخلف اليه ما دفاها وهذا أن المأموم إذا لم يفرغ من هذا الأبعد فراغ الإمام من دعائه وقد شرع في  
نكبة الأحرار ولم يأت الإمام به. هذا الدعاء كالإمام الخنفي لأنه عقب فراغ المقيم بشرع تنكبة الأحرار  
والمأموم قد أتى بهذا الدعاء لاجل السنة فتفتوت العقيدة المذكورة حينئذ فإظهار في الجواب عن عدم  
التساق أن الحديث الدال على العقيدة وارد في شأن السبق على الإمام كما ساقى في رواية مسلم أنه صلى الله  
عليه وسلم قال لا تبدأوا الإمام إذا كبر الخ فلما ساقى التأخر المذكور لاجل الأهل بالحديث المتقدم وأن  
تعقب كل شيء بحسبه أي إذا مضى زمن الدعاء فكبروا هذا ما ظهر ولا يمكن غير هذين الجوابين بحسب  
ما ظهر لي وكل من الحديثين صحيح فلا صرح لاحدهما على الآخر (وتحصل) هذه الفضيلة (بأن يشغل)  
فأصل الجماعة (بالعزم عقب تحريم الإمام) كدال عليه الحديث المذكور بخلاف الغالب عنه وكذا  
الحاضر المتأخر عن ابن عمر في قوله وسوسة خفيفة بأن كان زمنا يسيرا بخلاف ما إذا طال زمنه لأن  
النية يكثر فيها لو سوسة في غيرهما اليسير دون الكثير (ولو دخل) أي شرع الشخص (في) صلاة (فغل)  
واقبت صلاة الجماعة (أتمه) أي أتم النفل الذي شرع فيه (أن لم يحض فوات الجماعة) أي وان خشي  
فواتها (فأتمه) أي قطع ما صلاه من النفل وشرع في الجماعة التي يخاف فوات الجماعة الأولى منه بفرضها  
أو تأكدتها (ولو دخل في) صلاة (القرض) أي شرع فيها حال كونه (منفردا فاقبت) صلاة الجماعة (ندب  
قلبه) أي قلب القرض (نفلا مطلقا) أي (ركعتين) وسلم (ثم يردى) بالإمام لمحافظة على الجماعة بقدر  
الامكان قال النووي هكذا نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه واتفق عليه الأصحاب وفيه دليل على  
اتفاقهم على أن يرد من قرضه وقد دخل فيها في أول الوقت العذر (فان لم يفعل) ما ذكر من القلب  
المذكور (وقد نوى الاقتداء) في أثناء الصلاة (صح) ما أفق به من الاقتداء بالإمام في أثناء الصلاة لا يراه  
الشخصان من أن الأصحاب قد سموه أبا بكر يصلي بهم ثم جاءه صلى الله عليه وسلم وهم فيه فاقبته وصلى واقتدى  
به أبو بكر والجماعة فصار أبو بكر مقتداه في أثناء صلاته (وكره) له ذلك لأنه ترك السنة وهي قلب القرض  
نفسه لا ولمه حينئذ المتابعة بطصلاته بصلافة غيره (فان تمت صلاته مقتدى) أي قبل صلاة الإمام  
بأن أتى بركعتين مثلا قبل الاقتداء به وصلى مع الإمام ما بقي من ركعة في الثلاثية ركعتين في الرابعة وقد  
فرغ من صلاته وجواب أن الشرطية قوله (انتظره في التشهد) أن أراد الانتظار بسلامه وقوله  
(أو سلم) أي بعد تشهده أن لم يرد لا انتظاره طوف على انتظاره ولم يجز أن يتابع الإمام فيما زاد على صلاته  
وفي انتظاره في التشهد بطول الدعاء حتى يلحقه الإمام ويحوز فضيلة السلام معه وان فرغ الإمام أولا  
من صلاته فقام المأموم بعد سلامه ليتم صلاته لأنه مسبوق (ولو أحر) المأموم ابتداء (مع الإمام ثم أخرج  
نفسه من الجماعة) بنية المقارنة ومثله هذا ما لو أحر المأموم منفردا ثم نوى الاقتداء به وما ذكره جري  
على الغالب من إحرار المأموم مع الإمام الخ وقوله (وأنتم) أي صلاته حال كونه (منفردا) معطوف على  
قوله ثم أخرج نفسه عطف جملة على جملة وقوله (جاز) جواب الشرط وهو ولو أحر أي جاز ما فعله من إخراج  
نفسه من الجماعة بالنسبة وأثبت على ما فعله مع الإمام فقط دون ما فعله منفردا ولهذا قال المنصف (لكن  
يكره) له قطع القدوة (بلا عذر) وإن كانت الجماعة فرض كفاية لأنه لا يلزم بالشروع فيه إلا بالجهاد  
وصلاة الجنائز والجمعة والجمعة الأولى فالفرقة الأولى فارتقت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ذات الرقاع  
وأيضا قطعها بلا عذر مقارنة لجماعة المطاوعة وجوباً وأنبأهم كداعى الخلاق المتقدم وأما طعنه العذر  
كرض وتطول إمام القراءة لمن لا يصبر أضعف وأوشغل بفتح الشين وتر كسنة مقصودة كتشهد أول

وتحصل بأن يشغل  
بالعزم عقب تحريم  
الإمام ولو دخل في  
نفل واقبت الجماعة  
أتمه أن لم يحض فوات  
الجماعة إلا قطعه  
ولو دخل في القرض  
منفردا فاقبت  
الجماعة ندب قلبه  
نفلا مطلقا ركعتين  
ثم يردى فان لم يفعل  
نوى الاقتداء صح  
وكره فان تمت صلاة  
المقتدى أولا انتظره  
في التشهد أو سلم ولو  
أحر مع الإمام ثم  
أخرج نفسه من  
الجماعة وأتم منفردا  
خيارا لكن يكره بلا  
عذر

وقوت فيقارقه لباقي بها فلا كرامة في المقارنة حينئذ بل مقارنته أفضل لتحصيل تلك السنة وسواها في  
 جواز قطع هذه القدوة لذلك كذا في المرحص في ترك الجماعة وغيره يعلم (ولو وجد) مرية الاقتداء  
 (الامام را كعاً أحرماً) أي كبريتكبة الاحرام حال كونه (منتصباً كبرانياً) عنده هو به (الركوع) نلو  
 كبر واحدة ونوى به التحريم فقط وانتهى قبل هو به للركوع انعقدت مسلاته ولا يضر ترك تكبيرة الركوع  
 لانها سنة والا بان نواهها بالركوع فقط أو أحدهما بهما أو لم يتوشأ فلا تنعقد صلاته للتشريك في  
 الاولى بين فرض وسنة مقصودة ونلوها عن التحريم في الثانية ولتعارض فرضي الافتتاح والهوى في  
 الاخيرتين ثم فزع المصنف على قوله منتصبا قوله (فان وقع بعض تكبيرة الاحرام في غير القيام) بان كبر  
 وهو هو والركوع (لم تنعقد) صلاته فرضاً بخلاف ولا تفلا على الاصح اذ لا اعتداد بالركن الموقوف في  
 غير محله وانما لم تنعقد صلاته لفوات شرط تكبيرة الاحرام وهو وقوعها في حال الانتصاب تامة (فان وصل)  
 في حال هوى به (الى الحد الركوع الجزئي) أي المحسوب للركوع وهو القدر الذي تقدم ضابطه لانه اول كمله  
 (و) الحال ان قد (اطمان) معه قبل رفع الامام رأسه (عن حد الركوع الجزئي) حصلت له الركة  
 وهذا فربيع على قوله ثم كبر ناسياً للركوع بعد التفريع الاول على سبيل اللقب والشر المارتب (فان شك  
 هل رفع الامام) رأسه (عن الحد للركوع) (الجزئي) للركوع (فيل وصوله) أي المأموم (الى الحد) للركوع  
 (الجزئي) المقام للاضمار أي اليه (أو) رفع رأسه (بعده) أي بعد وصوله الى الحد الجزئي للركوع (أو) لم يشك  
 المأموم فيما تقدم لكن (كان الركوع) المذكور (غير محسوب للامام) وذلك (الركوع) (محدث) حدثاً  
 أصغراً أو كبراً ذكره المسبوق فيه (و) كركوع (من به نجاسة خفية) وهي التي لا يراها من ينظر اليه (أو  
 كركوع) ركة (خامسة) هذا معطوف على كحدث على تقدير الكفاية الجارية فهذه الامثلة الثلاثة  
 للركوع الذي هو غير محسوب للامام فلا تدرك الركة للمأموم فيها وفيما قبلها في مثله الشك ولذلك  
 صرح المصنف بالجواب عن الجميع فقال (لم يدرك) أي المأموم الشك وما بعد ما فعله من حذف أي  
 الركة لان الاصل في الشك عدم الادراك وهي الصورة الاولى بشرط تحصيل الامام لها الطهارة من  
 الحدثين وهذا في صورة عدم الشك وهي الثانية وبشرط التحصيل أيضاً طهارة من النجاسة المذكورة  
 وهي الثالثة وكذلك في ركة خامسة وهو هي الصورة الرابعة فادراك ركوعه لا ينسب للمأموم  
 الجاهل بحاله نظر الواقع وهو عدم الاعتدائه أي الركوع المذكور (ومتى أدرك) المأموم (الامام في  
 الاعتدال) بعد ارفع من الركوع (أو) أدركه (فيما بعده) من الهوى للعبود (انتقل) المأموم (معه) أي  
 مع الامام حال كونه (مكبراً) في محل التكبير (وبسبب) انما أي ينزعه عما يليق به أي في محله وهو السجود  
 الاول والثاني (وتشهد معه في غير موضعه) أي في غير موضع التشهد للمأموم للتابعة (ولو أدركه) أي أدرك  
 المأموم الامام حال كونه (ساجداً) أدركه حال كونه (متشهداً) أي جالساً للتشهد (محدث) أي  
 المأموم (معه) أي مع الامام في الاول للتابعة (وجلس) كذلك (بلا تكبير) فيها عنده هو به للسجود  
 وعند جالسه للتشهد لكنه باقي التسبيح في الاول بالتشهد في الثاني للتابعة وأما التكبير لم يطلب لان  
 هذا الهوى ليس محللاً للتكبير أصلاً (ولو سلم الامام وهو) أي السلام المفهوم من سلم واقع (موضع جالس  
 المسبوق) بان أدركه مع الامام محل جالسه كركعتي المغرب والرباعية وجواب لقول المصنف (فام)  
 أي المأموم لادراك ما بقي عليه من صلاته حال كونه (مكبراً) فهو حال من الضمير في قام لان هذا القيام  
 محل للتكبير (فان لم يكن) الجالس مع الامام (موضعه) أي محله بان كان للتابعة كان تكون في الركة  
 الرابعة للامام أو الثالثة وهي أولى المأموم (فلا تكبير) مندوب ومطلوب وأشار المصنف الى ما تدرك  
 به الجماعة فقال (وان أدرك) المأموم أي مرية الائتمام الامام قبل أن يسلم أي قبل شروع فيه (أدرك)

ولو وجد الامام  
 را كعاً أحرماً منتصباً  
 ثم كبر ناسياً للركوع  
 فان وقع بعض تكبيرة  
 الاحرام في غير القيام  
 لم تنعقد فان وصل  
 الى حد الركوع  
 الجزئي واطمان قبل  
 رفع الامام عن حد  
 الركوع الجزئي  
 حصلت له الركة  
 فان شك هل رفع  
 الامام عن الحد  
 الجزئي قبل وصوله  
 الى الحد الجزئي أو  
 بعده أو كان الركوع  
 غير محسوب للامام  
 كحدث ومن به نجاسة  
 خفية أو ركوع  
 خامسة لم يدرك  
 ومتى أدرك الامام  
 في الاعتدال أو فيما  
 بعده انتقل معه  
 مكسباً ونسج  
 وتشهد معه في غير  
 موضعه ولو أدركه  
 ساجداً أو متشهداً  
 سجد معه وجلس  
 بلا تكبير ولو سلم  
 الامام وهو موضع  
 جالس المسبوق  
 قام مكسباً فان لم  
 يكن موضعه فلا  
 تكبير وان أدرك  
 الامام قبل أن يسلم  
 أدرك

فضيلة الجماعة) ولولم يجلس حتى سلم الإمام ولو أدركه بعد أن شرع في التسليم وقبل أن يتمه فقد قال  
الاستوى وغيره بإدراك الجماعة خلفه إلا قال قال بعدم الإدراك في هذه الصورة وأما أدرك المأموم فضيلة  
الجماعة قبل أن يسلم لأنه أدرك معه ما بعده وهو النية وتكبيره الاحرام فحصلت به الجماعة كما لو أدرك  
معه ركعة ولأن الاقتداء جائز في هذه الحالة فلو لم يكن ذلك محصلا للجماعة لكان مبطلا لأنه زائدة فيها بلا  
فائدة لكن إدراكها من أول التصريح أعلى وأعظم من إدراكها في الآخر أو في الوسط لأن الأجر على قدر  
الطاعة وإن كان الحد في درجات الثواب واحدا كسبعة وعشرين درجة أو خمسة وعشرين درجة على  
اختلاف الرواية فتكون درجات من أدركها من أولها أعظم وأكبر جسما من درجات غيره بحيث لو  
جسمت لظهر ذلك. والله أعلم (وما أدركه) أي والقدر الذي أدركه المأموم المسبوق مع الإمام (فهو) أي  
ما أدركه هو (أول صلاته) أي المأموم المسبوق (وما) أي والذي (بأنه) أي والقدر الذي يأتي به المأموم  
وفعله (بعد سلام الإمام فهو) أي القدر المذكور والذي يفعله (آخر صلاته) أي المأموم المذكور  
روى الشيخان غير ما أدركتم فضلا وما فاتكم فاعادوا تمامه التي إنما يكون بعد أوله وقد فرغ المصنف  
على ما تبت على كون ما يفعله المأموم بعد سلام الإمام هو آخره لأنه فقال (فبعد فيه) أي في ذلك الآخر  
(القنوت) ولوقت مع الإمام لأنه ليس في محله لأن مثله في آخر صلاته وهو في اعتدال الركعة الثانية من  
صلاة الصبح والاول إنما كان للتابعة ولم يفرغ مما يتعلق بالمسبوق بين ما يتعلق بالمأموم مطلقا فقال  
(ويجب) أي على المأموم (متابعة الإمام) في أفعاله وما ينبغي له لأجل حصول فضيلة الجماعة للمأموم  
ما أشار إليه المصنف بقوله (وليس) ابتداء قوله (أي المأموم) متاخرا عن ابتداءه أي ابتداء فعل الإمام  
بمعنى أنه لا يقارنه أي لا يقارن المأموم الإمام في أفعاله لأن مقارنة المأموم للإمام في الأفعال مفضولة للفضيلة  
الجماعة (و) لكن ابتداء فعل المأموم (متقدما على فراغه) أي فراغ فعل الإمام أي قبل أن يفرغ الإمام  
من فعله يكون المأموم مبتدئا في فعله مثلا إذا ركع الإمام فلا يقارنه المأموم في ابتداء الركوع على تأخره  
وقبل أن يفرغ الإمام من هوي الركوع يحق للمأموم وإذا فرغ رأسه من الركوع فلا يقارنه في الرفع منه  
وقبل فراغه من الرفع المذكور يرفع المأموم رأسه من الركوع وهكذا روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
قال لا تدركوا الإمام إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا (وتابعه) أي يتابع المأموم الإمام (في الأقوال  
أيضا) أي يجب عليه أن يتابعه في الأفعال يستحب أن يتابعه في الأقوال سواء كانت واجبة كالإركان  
القولية أو مندوبة كتكبيرات وقراءات السورة وغيره ما من سائر السنن وقد استثنى المصنف من هذا المأموم  
قوله (الأتامين) أي قول الإمام آمين (فانه يقارنه فيه) من غير متابعة فيه أي في التامين لما مر في أركان  
الصلاة في قراءة الفاتحة من أنه ليس بمقارنة المأموم للإمام في التامين لخبر الشيخين إذا آمن الإمام فأمنوا  
فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وليس في الصلاة ما تنسب فيه المقارنة من فعل  
وقول غيره أي غير التامين (ولو قارنه) أي قارن المأموم الإمام (في تكبيرة الاحرام) بقسا (أو شك هل قارنه  
فيها) أي لم يترجم عنده أحد الأمرين بل هما سواء وقوله (لم تنفرد) أي صلاته في صورتين هو جواب لوفى  
قوله ولو قارنه أما في الأولى فلا يربط صلاته به لانه لم تنفرد صلاته فلم يصح وأما في الثانية فلم يفتق  
الشرط (أو) قارنه (في غير) أي غير التكبير المفهوم من التكبير ولو قال في غيرها المكان أوضاع الضمير  
عائد على التكبير وقد وقع في بعض النسخ بالتأنيث في قوله أو شك هل قارنه فيها فهو يدل على تأنيث الضمير في  
لفظ غيره أي التأنيث لكونه موقع التأنيث كمن في نسختين فيحتاج فيه إلى التأنيث بل المذكور ولم يفتق في أن المأموم لو  
قارن الإمام في أفعاله أو أقواله في غير التامين (كزه) لذلك وصحت القصد وفائدة صحة القصد وشمع فوات  
الفضيلة سقوط الأثم على قول وجوب العين أو الكفاية وسقوط الكراهة على قول السنة وأيضا يحصل

فضيلة الجماعة  
وما أدركه فهو  
أول صلاته وما يأتي  
به بعد سلام الإمام  
فهو آخر صلاته  
فبعد فيه القنوت  
ويجب متابعته  
الإمام ولكن ابتداء  
فعله متاخرا عن  
ابتدائه ومتقدما  
على فراغه ويتابعه  
في الأقوال أيضا لا  
التأمين فانه يقارنه  
فيه ولو قارنه في تكبيرة  
الاحرام أو شك هل  
قارنه فيها لم تنفرد  
أو في غيره كزه

الشعائر بالجماعة (وقائمه فضيلة الجماعة) لكن وقع في الأقوال خلاف في الكراهة والمقارنة في الأفعال مقبولة  
لفضيلة الجماعة على العدة وقيل خلاف الأولى (وان سبقه) أي المأموم الامام (الركن) وعلى دليل تصويره  
له بقوله (بأن ركع) مثلاً (قبله) أي قبل الامام وجواب الشرط قوله (كره) أي السبق المذكور وادعاء الكراهة  
تتبره بالدليل على الكراهة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث اذا ركع الامام فاركعوا واذا سجد  
فاسجدوا وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال أي الناس لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا  
بالانصراف فأي أركمن أم أي ومن خلفي وظاهر كلام النووي في المجموع وابن الرفعة في الكفاية أن  
التقدم الى الركن حرام وعادة النووي قال أي يجب على المأموم أن يتابع الامام ويصير عليه أن يتقدم  
بشي من الأفعال والسبق بالركن لا يبطل به الصلاة عدا أوسموا لأن فيه مخالفة بسيرة وما وقع من التعبير  
بالكراهة في كلام ابن الرفعة ومجمل على كراهة التعريم أخذاً بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى  
(ونذير) له (العود الى متابعتي) لتزول الكراهة ويدرك فضيلة متابعة هذا الركن (وان سبقه) أي سبق  
المأموم الامام (ركن) واحد فعلى أيضاً كالصورة الأولى لكن الأولى السبق فيها إلى ما هنا السبق بالياء  
و ينفرد فرق وقد صدر المصنف السبق بالركن بقوله (بأن ركع) أي الماء وم (و) الحال أنه قد (رفع) رأسه  
من الركوع (ثم مكث) أي المأموم السابق منتصباً (حتى رفع الامام) رأسه من هذا الركوع وقد ذكر  
الجواب بقوله (حرم) على المأموم السابق المذكور وقد تحقق السبق بالركن باستصا به والصورة السابقة تحقق  
السبق فيها بالركوع لا بالركن حيث لم ينتقل عنه الى الاعتدال بأن استمر ركعاً وهذا هو عين السبق  
الى الركن فاذا انتقل عنه الى الاعتدال صدق عليه أنه سبقه بركن وهو الركوع وبعض الآخر وهو  
الانصباب وهذا هو عين ما هنا فقد حصل الفرق بين السبق الى الركن والسبق بالركن فعلى ما هنا يقال  
حصل السبق بركن وبعض الآخر فاذا هو السجود والامام لم يرفع رأسه من الركوع فيقال قد سبقه  
بركنين وهما الركوع والاعتدال وهذا السبق مبطل كما يصح حبه المصنف وانما حرم السبق المذكور  
أظاهره قوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رفع الامام أن يتحول الله رأسه من حار وهو  
من الكفار كما قاله ابن حجر في الزواجر وأما السبق ببعض ركن فحرام أيضاً كما في الشمس الرمي وعبادته  
والسبق بركن عدا حرام والسبق ببعض الركن كالسبق بالركن كركع قبل الامام وخلقته في الركوع  
وهذا هو مراد المصنف بقوله أولاً وان سبقه الى ركن كره ولكن المصنف مشى على الكراهة وكذا العلماء  
مشى على التعريم بالسبق ببعض وجعلوا الكراهة لواقعة في كلام ابن الرفعة على التعريم ويمكن أن يكون  
مراد المصنف بالكراهة الكراهة التعريمية فيكون موافقاً لهم والحاصل أنه قد وقع اختلاف في السبق  
بالبعض فقتل كالسبق بالركن فيكون من الكفار وقيل من الصغار وقيل انه مكروه كما هو ظاهر كلام  
المصنف وأما مجرد رفع الرأس من الركن كالمرفع من الركوع من غير وصول للركن الذي بعده فمكروه كراهة  
تتبره ومثلي رفع الرأس من الركن الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول الى  
السجود وحرمة السبق المذكور مقيدة بالحد كما هو معلوم (و) مع ذلك أي مع الكراهة السابقة في كلامه أو  
مع الحرمة كالسبق بالركن (لم يتطاع) صلاته كالمعصية لأنه لم يصدر منه ما يوجب البطلان والحال هذه  
والحرمة المذكورة لتعديده على الامام بالسبق المذكور انتهى في خبر مسلم السابق لا يتبادر والامام اذا  
كبر فكبر واذا ركع فاركعوا (أو سبقه) أي فعلين ولو غير طولي بل سبقاً (عدداً) أو حال كون  
المأموم متمم في سبقه اياه مع ما وحال كونه عالماً بالتعريم وجواب ان السابقة المقدرة بعد قوله (طابت)  
صلاته بالقدور السابقين وهما العبد والعلم بالتعريم لما في ذلك من خش المخالفة ثم أخبرت بالمدى فقال  
(أو) سبقه مع سبقاً (سبوا) في التقدم بما أي لم يتعد ذلك أو سبقه بما كنهه جاحل بالتعريم أي لم يعلم أن

وقائمه فضيلة الجماعة  
وان سبقه الى ركن  
بأن ركع قبله كره ونذير  
العود الى متابعتي  
وان سبقه بركن بان  
ركع ورفع ثم مكث  
حتى رفع الامام حرم  
ولم يطل أو بركنين  
عدا بطلت أو سبوا

السبق بها حرام (قلا) أي لا تطل صلاته مع عذرك في ذلك وهو جواب إن المقدرة في الكلام أي فان سبقه ما هو وافلا الخ (و) الكز (أي بتدبير هذه الركعة) فيأتي بعد سلام امامه بركعة وانما لم يعتد هذه الركعة لعدم متابعتها الامام في معظمتها هذا كله حكم السابق (و) أما التخلف فقد أشار إليه بقوله (وان تخلف) المأموم عن الامام (يركن بلا عذركه) لذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق فاذا ركع فاركعوا واداء سجدة فاجدوا (أو) تخلف عنه (يركن بطلت) أي صلاته باتفاق لعدم المتابعة وذلك بان يركع الامام فيستغل المأموم يا علم قراءة السورة أو تسبيح الركوع مع التطويل وكذا السجود ولا فرق في ذلك بين الركن القصير وغيره (فان ركع) الامام (واعتدل) من الركوع (و) الحال أن المأموم قائم أي منتصب وقوله (لم تطل) صلاته أي المأموم لأنه لم يتخلف عن الامام بتمام الركنين لان المراد بالتخلف بهم ما فرغ الامام منهم ما قبل لحوق المأموم ولذلك فرغ على ذلك المصنف فقال (فان هوى) أي الامام (يسجد وهو) أي المأموم (بعد قائم) منتصب أي لم يركع (بطلت) صلاته لفحش المخالفة (وان لم يسلم) أي الامام (السجود) أي لم يتلبس به (لان كل الركنين) الشرطين في التخلف بما أتى به من الهوى للسجود هذا كله ان تخلف بغير عذر وقد أشار الى حكم التخلف للعذر فقال (وان تخلف) أي المأموم عن الامام (سبب عذر) من أعذار التخلف وهي كثيرة وقد مثل لبعضها فقال (كقطع قراءة) أي والامام سريع في قراءته وقديس سبب البطء بقوله (أجل عجز) خافي قام به (الالوسوسة) ظاهرة طال زمنها عر فواستجزه المحض (حتى ركن) الامام (وهو في القيام بقراءة فيها) لزمه اتمام الفاتحة ويسمى خلفه أي يجري المأموم بعد اتمام فاتحته على نظم صلاته ويلحق الامام ولا يخاص هذا على المسبوق حيث يسقط عنه باقي الركعة كما لا يخفى على الناس في الحضور وغالبا وفي الاحرام بخلاف الاسراع فان الناس غالبا لا يفتاقون فيه فيلزم فيه الاتمام (ما لم يسبقه) ما كثر من ثلاثة أركان) حاوله فلا يعتد بها ولا يخلص بين السجدة تين لانهم جاز كلان قد مر ان فيحصل السابق بالركوع والسجود الاول وتلبس بالسجود الثاني فاذا فرغ من العذر بعد قراءة الفاتحة وهوى للركوع والامام ساجد جري حينئذ على نظم صلاته ونتم هذه الركعة (فان زاد) أي المأموم على الثلاثة المغفورة بان رفع الامام رأسه وشرع في القيام الى الثانية مثلا والمأموم قائم للقراءة (واقفه) حينئذ (فما هو فيه) أي في القدر الذي هو متلبس به من عدد الركعات ولا يجري على نظم صلاته فاذا جرى على ذلك عايدا عما لا يخبر به بطلت صلاته واذا واقفه فيما هو فيه فيأتي بما أتى عليه وإن قال المصنف (ثم تدارك ما فات به بعد سلام امامه واذا أحسن الامام) شخص (داخل) محل الصلاة (وهو) أي الامام (راكع) ركوعا ليس ثانيا من صلاة السكوف (أو) أحسن بذلك (في التشهد الاخير ندب له) أي الامام (انتظاره) أي الداخل ثمة تعالى عانة على ادراك الركعة في المسئلة الاولى والجامعة في الثانية ودليل ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الانتظار في صلاة الخوف للجامعة وهي موجودة في هاتين الحالتين وفي الحديث أن رجلا حضر بعد فزع الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم من تصدق على هذا فاصلي معه رجل ففهم من هذا الحديث الانتظار لوفزغ الصلاة حيث قال من تصدق على هذا بالصلاة معه فاذا نبت إعادة الصلاة لجعل لهذا الرجل فضل الجامعة فتدب الانتظار الاولى وقد أشار المصنف الى شروط تدب الانتظار المذكور فقال (بشرط أن يكون) ذلك الشخص الذي أحسن به الامام (قد دخل المسجد) والمراد به محل الصلاة فيشمل كل موضع يصلي فيه جماعة كالمدارس وغيرها (و) بشرط (أن لا يقش الطول) بان يجاوز الحد في كثرة الانتظار فينشأ منه ضرر بالصبر من المأمومين وضبط هذا الطول الفاحش بما لو زرع على الصلاة فظهر له أثر محسوس (و) بشرط (أن يقصد بهذا الانتظار) الطاعة لله تعالى والتقرب اليه (التمييز) أي لا يقصد بالتأخر التمييز بين الفائزين (و) لا يقصد (أكرامه) أي الداخل (بان ينظر الشريف دون الحقير) أو ينظر بعضهم

قلا ولا يعتد به منه  
الركعة وان تخلف  
يركن بلا عذركه  
أو يركن بطلت  
فان ركع واعتدل  
والمأموم قائم لم يطل  
فان هوى يسجد  
وهو بعد قائم بطلت  
وان لم يبلغ السجود  
لانه كل الركنين  
وان تخلف بعذر  
كبطء قسرة أو عجز  
لا الوسوسة حتى ركع  
الامام لزمه اتمام  
الفاتحة ويسمى  
خافته ما لم يسبقه  
ما كثر من ثلاثة  
أركان فان زاد واقفه  
فما هو فيه ثم تدارك  
ما فات به بعد سلام  
امامه واذا أحسن  
الامام بداخل وهو  
راكع أو في التشهد  
الاخير ندب له  
انتظاره بشرط أن  
يكون قد دخل  
المسجد وان لا يقش  
الطول وأن يقصد  
الطاعة لا التمييز  
وأكرامه بان ينظر  
الشريف دون الحقير



للمداقة وأدين بفتح الدال وكسر هاء قال في الكفاية أما إذا قصد بالانتظار غير وجه الله تعالى بأن عيّن بين  
 الداخلين كزبدوعرو وهكذا فصح الانتظار قول واحد للاشارة وفي تحرير الفتاوى أن المنفرد لا أمام في  
 الانتظار بل أولى لأحسباجه إلى تحصيل الجماعة قال ولم أحدم تعرض له قال وإذا أبت ذلك للمنفرد بشرط  
 فيه عدم التطويل لعدم من يتضرر ببطو يله وفيه احتمال انتهى قاله الجوزي (ويكره) أي الانتظار (في  
 غير الركوع) في غير (الاشهاد ولو كان لمسجد امام راتب) ولو فاسقا وهو من ولا الناظر أو كان بشرط  
 الواقف (و) الحال أن المسجد لم يكن مطروقا أي محلا لطروق الناس فيه أي لم يكن ذلك المسجد في موضع  
 وجواب الشرط قوله (كرهه) أي غير الامام الراتب (أقامة الجماعة فيه بغرضه) أي أذن الراتب  
 المذكور لأن الإمامة له لغرضه ولما في ذلك من الإيجاش وإبذاء القلوب (وإن كان مطروقا) للناس أي في محل  
 مرورهم (أو) غير مطروق لكن (لإمامه لم يكره) ما ذكر ثلاثا تعطى للجماعة فيه ولا يشاء الإيجاش المتقدم  
 وإذا حضر بعد صلاة الجماعة نذب بعض الحاشرين من الذين ما رواه أن يصلي معه ليحصل لذلك الرجل  
 فضيلة للجماعة ويستحب لمن له عذر في عدم الصلاة معه أن يشفع إلى غيره ليصلي معه لما ذكره ولو تقدم من  
 قوله صلى الله عليه وسلم من يصدق على هذا الصلاة معه (ومن صلى منفردا وصلى في جماعة ثم وجد جماعة  
 فصل) مضارع مبنى للمجهول صفة جماعة أي وجد جماعة قائمة وحاصلة ولو واحد مع غيره وجواب لوقوله  
 (نذب) له (أن يحد صلواته معهم) وقد أشار المصنف إلى شرط من شروط إعادة الأثر إلى الأول بقوله وجد  
 جماعة فصل وأشار إلى الثاني بقوله (نية الفرصة) لأنهم شرطوا في صحة إعادة أن تقع المعادة جماعة  
 من أولها إلى آخرها لو اختلفت عنها كالأول وبعض ما تعدد شرطوا أيضا أن تعاد الصلاة بصورة الأولى أي من  
 قصد الفعل والتعيين ونية الفرصة ولا تصح نية النقل وإن وقعت نقلا وبقي لها شرط آخر منها أن تعاد في  
 وقت الأولى فلو خرج وقتها الذي صليت فيه أولا وأعادها خارجا لم تنه قدمتها أن تعاد مرة واحدة فلا تعاد  
 ثانيا ومنها أن تكون الأولى صحيحة ولأن اسم إعادة مشعر بعبء الأولى فلا يقال إعادة الأبعد صحته ما لو  
 اختل شرط من هذه الشروط لم تعتد المعادة كما علمت ودليل نذب إعادة قوله صلى الله عليه وسلم لم يعد  
 صلاته الصلح جلين لم يصلها معه ما متعك أن تصلها معنا قال الأبارسول الله قد صلينا قال رسائنا قال فلا تفعل  
 إذا صليت في رحالكما ثم أقيموا مسجد جماعة فصلها معهم فأنهم الكا فله ز واما أبو داود والترمذي وقال حسن  
 صحيح وقد وقع خلاف بين العلماء في أن الفرض هو الأولى أو الثانية واعتدوا أن الأولى هي الفرض فلما  
 قوى الفرض في الأولى سقط الطلب عنه وكانت فرضه وجهه تشدتي الثانية نقلا ذكره القاضي حسن  
 وانتشكك امام الحرمين نية الفرض في الثانية فقال أمره بنية الفرضية مع القطع بأن الصلاة التي يفعلها  
 ليست فرضية بحال واختار أنه ينوي المعيد الظاهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض قال النووي في المجموع  
 وهذا الذي اختاره امام الحرمين هو المختار الذي تقتضيه الأقوال والادلة (ويندب للامام التحفيف) أي  
 تخفيف الصلاة بأن يأتي بالأركان والسنن والاباض على الوجه المطلوب فيخفف في القراءة والاذكار ولو لا  
 يقتصر على الأقل ولا يستوفي الاكمل المستحب لا نفرد لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم إذا  
 صلى أحدكم بالناس فليخفف فانهم السقيم والضعيف والكبير وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وخفف  
 إذا طوّل مع الأمر له بالخفيف فيكون من تكا الكراهة (فان علم) الامام (رضا) قوم (محمودين) بهم  
 المتقدمين أي لا يصلي وراء غيرهم وقوله (بالتطويل) متعلق برضاهم وهو مصدر رضى بكسر الصاد وقوله  
 (ندب حيثما تطويل) جواب الشرط قال النووي وعليه تحمل الاحاديث الصحيحة في تطويل النبي صلى  
 الله عليه وسلم في بعض الاوقات انتهى كلامه فان جهل حالهم وكان فيهم من يؤخر التطويل وفيهم من  
 لا يؤخره يطول باتفاق الاصحاب ولو كانوا يؤثرون التطويل ولكن المسجد مطروق بحيث يدخل في الصلاة

ويكره في غير الركوع  
 وانتشهد ولو كان  
 لمسجد امام راتب  
 ولم يكن مطروقا كره  
 لغیره اقامة الجماعة  
 فيه بغرضه وإن كان  
 مطروقا ولا امام له  
 لم يكره ومن صلي  
 منفردا أو صلي  
 في جماعة ثم وجد  
 جماعة فصل نذب  
 أن يحد صلواته معهم  
 بنية الفرصة ويندب  
 للامام التحفيف فان  
 علم رضا محصورين  
 بالتطويل نذب حيثما  
 التطويل

من حضره بعد دخول الإمام فقام لم يطل ولو أترأوا التطويل إلا واحدا أو اثنين لم يرض ونحوه فإن كان ذلك  
 مرة فحضرها خفف وإن كثرت طول ولا راعى الشد لا لزوم وبقر حق الجماعة قال في المجوع وهذا تفصيل  
 متعين (و يندب) للمأموم (نقل عن إمامه) بأن يذكر له ما بعده الذي يتردد فيه وإن كان التوقف في غير الفاشحة  
 أعانة للإمام وما هو منها من المأمومين الفتح على الإمام وقد المصنف ندب التلقين بقوله (إن وقفت قراءته) أي إن  
 وقف القارئ فيها فاستنادا لوقوفه إلى القراءة مجازا على من باب الاستناد إلى السبب والمعنى أنه يجوز عن  
 النطق بالكلمة وترد فيها ولا يلزمه مادام يتردد فيها وهو المنقول في التهمة وفي قوله وقفت قراءته أشار إلى  
 ذلك ودليل استحباب التلقين هو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصلاة فتره شيئا لم يقرأه فقال له  
 رجل يا رسول الله تتركت آية كذا وكذا فقال صلى الله عليه وسلم هلا ذكرتها وبأنه صلى الله عليه وسلم صلى  
 صلاة وليس عليه أي أشبهه عليه فلما انصرف قال لا في صليت معنا قال نعم قال فما منعك رواه أبو داود  
 بسند لم يضعفه والثاني ما ساد صحيح ولا بد عندنا التلقين من قصد القراء ما لوحدها ومع التلقين والأمان  
 قصد التلقين فقط أو أطلق بطلت الصلاة أي صلاة الملقن (وإن نسي) الإمام (ذكر) من أذكر الصلاة  
 كالسبع (جهر به المأموم ليسعه) الإمام فيتذكر كره في أي بعد التذكر (أو) نسي الإمام (فعلا) من  
 أفعال الصلاة سواء كان أجماعا أو مندوبا كالنشيد الأول والقنوت وغيرهما (سبح) المأموم ندبا أي قال  
 سبحان الله ليندكر (فإن تذكره الإمام) أي تذكره كماله (عليه) أي تذكره أي فعل ما عليه بسبب  
 تذكره لا به ليسبح (وإن لم يتذكر) أي لم يتذكر كماله الفعل الذي قد نسيه من أفعال الصلاة (ليحيز العمل  
 بقول المأمومين ولا) يقول (غيرهم) ولا يفعل المأمومين أيضا وأما رجعة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه  
 لما قال له ذوالدين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن فالتفت لأصحابه وقال أحق  
 ما قال ذوالدين فقالوا نعم فدخل نفسه في الصلاة وكملها فمحمول على أنه تذكره لم يعمل بقوله وقوله  
 (وإن كثروا) غايه في كل من المأمومين وغيرهم ظاهرة وإن بلغوا عدد التواتر لكن المعتد أنهم إذا بلغوا عدد  
 التواتر يجوز العمل بقوله ولم يعملهم على خلاف في الفعل دون القول (وإن ترك) الإمام (نرضا) من فروض  
 الصلاة كأنه قد في موضع القيام أو قام في موضع القعود ولم يرجع إلى الصواب (وجب) على المأموم (فراقه)  
 ولم يخرج منه سواء كان ذلك عبدا أو سهوا لأن ما أتى به ليس من أفعال الصلاة لأنه إن كان عبدا فقد بطلت  
 وإن كان فعلة أي الإمام سهوا فهو غير محسوب له (أو ترك) سنة) موصوفة بكونها (الافعل) الاختلاف  
 فاحش) من المأموم إذا فعلها واختلف عن الإمام لأجل فعلها وقد مثل المصنف لها بقوله (كتشبه) أول أو  
 سجدة الثلاثة فعليه حيث ذكرها ومتابعة الإمام وقد صرح المصنف بذلك فقال (حرم) عليه (فعلها) وهو  
 جواب أن الشرطية المطلقة على قوله أو ترك سنة أي وإن ترك سنة الخ (فإن فعلها) أي تلك السنة التي  
 تركها عاينا على التصريم (بطلت) صلاته ما في ذلك من خش المخالفة (وله) أي المأموم (فراقه) أي فراق  
 الإمام التارك لها بأن ينوي في قلبه سنة المفارقة (أجل أن) سنة لها) أي تلك السنة المتروكة في حال  
 استقلاله (فإن أمكنت قريبا) أي أمكن فعلها أي فعل السنة التي تركها الإمام من قرب وذلك بكلمة  
 الاستراحة) وجواب إن قوله (فعلها) أي المأموم لأن زمنها يسير والقنوت بكلمة الاستراحة إذا تركه الإمام  
 وخفتد يكون السبق تركه وبعض الثاني ولا يفعله الجالس منهم ما ركع في مثل هذا فإذا ركع رأسه من السجود  
 الثاني ولم يوال المأموم المفارقة بطلت صلاته لأنه سبقه تركه كين تعلين كما تقدم ذلك (ومتى قطع الإمام  
 صلاته بسبب) حديث) طرأ عليه (أو قطعها) غيره) أي غير حدث (فله) أي للإمام (الاختلاف من) أي  
 شخص أو الذي (بجها) سواء كان من المأمومين أو غيرهم أي بغير الإمام خلية عنه ما قام به من مانع الصلاة

ويستحب تلقين إمامه  
 إن وقفت قراءته وإن  
 نسي ذكر جهر به  
 المأموم ليسعه أو  
 فلا ينبغ فإن تذكره  
 الإمام عمل به وإن لم  
 يتذكر لم يحيز العمل  
 بقول المأمومين ولا  
 غيرهم وإن كثروا  
 وإن تركه فريضه  
 فراقه أو نسى لا يفعل  
 الاختلاف فاحش  
 كتشبهه سره فعلا  
 فإن فعلها بطلت  
 وله فراقه لئلا فعلها فإن  
 أمكنت قريبا  
 بكلمة الاستراحة  
 فعلها متى قطع  
 الإمام صلاته يحدث  
 أو بغيره فلا يشترط  
 من تنها

ولان الصلاة بالامامين على التعاقب جائزة كانت في الصحيحين من اختلاف أي بكر رضي الله عنه أنه أم  
 النبي صلى الله عليه وسلم مرة في مرضه ومرة ثانية في صلح بني عرو بن عوف حين صلى أبو بكر بالناس فقام  
 النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أثناء الصلاة فاستأخر أبو بكر واستخلف النبي صلى الله عليه وسلم وقد أشار إلى  
 شرط صحة الاختلاف بقوله (بشرط مساحته) أي الخليفة (الامامة هذه الصلاة) التي استخلف فيها فلو  
 استخلف لامامة الرجال امرأة أو خشي فلا يصح كما هو معلوم من عدم صحة امامة المرأة الرجال ولا تبطل  
 صلاتهم إلا ان قد روي وكذا لو استخلف أمياً أو أوتيت أو ألتغ أو أخرس (هان فعلا) أي المأمومون مع  
 امامهم (قبل الاختلاف ركناً) كركوع مثلاً (امتنع الاختلاف) أي يمنع على الامام أن يستخلف أحداً  
 حينئذ ولو أضر المصنف لكان أولى لان المقام لا الضمير (فان كان الخليفة مأموماً جاز استخلافه مطلقاً)  
 سواء كان موافقاً أو مسبقاً (ورأيي) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (الامام) أن علمه أي في بعض موضع  
 قعوده ويقوم في موضع قيامه كما كان يفعل ولو اضرخ الامام من الصلاة فلا تدرى المسبوق في ناحية الصبح  
 ثم أحدث الامام فيها فاستخلف فيها فتوقف وقعد عنهم أو تنهض ثم يقف في الثانية لنفسه ولو كان الامام قد سار  
 قبل اقتدائه أو بعده سجد في آخر صلاة الامام وأعاد في آخر صلاة نفسه وقد روي المصنف كيفية المراجعة  
 بقوله (وإذا فرغ) فلو أن في بقا التفرغ بدل الواو أو كان أنسب لان المقام لها وفي نسخة بالقوله وهي ظاهرة  
 أي فإذا فرغ المأموم الخليفة (منه) أي عامله من الصلاة (قام) يتم صلاته (وأشار) أي الخليفة لهم  
 (بالمباركة) أي الخليفة المسبوق بالنية ويشهدوا ويسألوا (أو ينظروه) في التشهد وهم جالسون  
 يذكرون الله ويدعون حتى يتم عليه ولو طال استقامهم (وهو أفضل) من مقارنهم أياماً بالنية السابقة  
 ليحوزوا فضله الجماعة من أولها إلى آخرها هذا كما إذا عرف المسبوق نظم صلاة الامام وما بين منها كما  
 أشرت إلى هذا سابقاً عند قوله ويرأي المسبوق نظم صلاة الامام أي أن علمه ذلك أشار إلى مقابلة بقوله  
 (وان جهل نظم) صلاة (الامام) وهذا جعله شرطية جوابه أقوله (راقبهم) أي نظروهم جميعاً وجهه فعمله  
 (فان) رآهم (هو بالقيام) لاتبان ما بقي عليهم (قام) هو معهم وعلم حينئذ أن عليهم بقية من الصلاة (والا)  
 أي وان لم يرههم هو باعذ كر بان رآهم قد جلسوا (قعد) معهم ولو أخبره الامام بأنه بقي عليه كذا جنازه  
 اعتمده بالانفاق هذا كما إذا كان الخليفة مأموماً وقد أشار إلى مقابلة بقوله (وان كان الخليفة غير مأموم  
 جاز) الاختلاف (في) الركعة الأولى (مطلقاً) (أولى) الركعة (الثالثة من) الصلاة (الرابعة) من غيرية  
 اقتداء بالخليفة لانه لا يخالفهم في الترتيب (لا في) الركعة (الثانية ولا في) الركعة (الرابعة) أي بغير تجديد  
 النية لانه مأمور بالقيام غير ملتزم لترتيب الامام وهم مأمورون بالتعود على ترتيب الامام فبقع الاختلاف  
 بينه وبينهم وفي معناهما نالته المغرب وترك التصريح بهم من قولهم من قولهم الثالثة من الرابعة وأما بالتجديد  
 فهو جائز أيضاً (ولاجتماع اقتداء) من المأمومين (بل لهم أن يقولوا) أي يجوز لهم أن يقولوا صلواتهم حال  
 كونهم (فراذ) من غيرية اقتداء بالخليفة وهذا في غير الجماعة أما بالجمعة فيجب تقديم بعض المأمومين  
 يخرج الامام في الركعة الأولى ويوصل إلى دار كما فلا يجوز أن يقولوا فراذ ويعطوا (ولو قدم الامام  
 والجميع) من المأمومين ليصل ما بقي من الصلاة (وقدم) القوم) رجلاً (آخر فقدمهم) أي من قدمه  
 (أو يركب) بالانقياد والجملة من البداء وهو مقدمهم والخبر هو أولى لاجل لهما من الاعراب جواب لو أي أولى  
 من تقديم الامام لان لهم غرضاً ومسالماً يجعلونه اماماً فرجاً كان خليفة الامام مكرهاً ولا يجلبون  
 اليه فيركب على ذلك تشويش القلوب مع أنه لا ينبغي أن يؤمر رجل قومياً بركونه والله تعالى أعلم  
 (فضل) فيمن هو أولى بالامامة واليه الإشارة بقوله (أولى الناس بالامامة الا فقه) أي في باب الصلاة وان لم  
 يحفظ من القرآن الا الفاتحة فهو أحق ممن بعده لان افتقار الصلاة لفقه لا يحد من خلاف القرآن المتعلق

بشرط مساحته  
 امامة هذه الصلاة  
 فان فعلها فبطل  
 الاختلاف ركناً  
 امتنع الاختلاف  
 فان كان الخليفة  
 مأموماً جاز استخلافه  
 مطلقاً وراي المسبوق  
 نظم الامام وإذا  
 فرغ منه قام وأشار  
 بالمباركة أو ينظروه  
 وهو أفضل وان  
 جهل نظم الامام  
 راقبهم فان جهلوا  
 بالقيام قام والا فخذ  
 وان كان الخليفة غير  
 مأموم جاز في الأولى  
 أولى الثالثة من  
 الرابعة لا في الثانية  
 ولا في الرابعة ولا يجب  
 نية الاقتداء بل لهم  
 أن يقولوا فراذ ولو  
 قدم الامام واحداً  
 والقوم آخر فقدمهم  
 أولى

فصل في  
 الناس بالامامة  
 الا فقه

بالصلاة فهو محصور ومخصوص بالفاتحة فلذلك خصص الفقه بما يتعلق بالصلاة فقط (ثم) بعد الانقضاء في الاحقية (الاقراء) أى الاكثر قرأ لانها أى الصلاة أشد اعتقادا الى القرآن وقلوه عليه الصلاة والسلام يؤتم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى والمراد بالاقراء الاحتفاظ بآقتضاه كلام الشافعي ونقل ابن الزنعة عن بعضهم أن المراد بالاقراء الافصح (ثم) بعد الاقراء فى الاولوية (الاورع) أى الاكثر ورعا وهو زيادة على العدالة بالفقه وحسن السيرة لان الامامة سفارة بين العبد وبين الله تعالى والاولى بها الاكرم عنده قال النووي فى مجموعه وليس المراد بالاورع مجرد العدالة الموجبة لقبول الشهادة بل ما يزيد على ذلك من حسن السيرة والاهلة ومجانبة الشبهات ونحوها كالاشتهار بالعبادة (ثم) بعد الاورع فيما ذكره تقدم (الاقدم هجرة) الى النبي صلى الله عليه وسلم وأولى دار الاسلام (وقوله) بعده بقدم لما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم فان كانوا فى القراءة تسوا فليؤتمهم أقدمهم هجرة وان كانوا فى الهجرة سواء فليؤتمهم أكبرهم سنا أى وولده الاقدم هجرة مقدم على من بعده (ثم) الاسم فى الاسلام) الحديث المتقدم أى يقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم وهذا والمراد بالاسم فى الاسلام لا بأكبر السن ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعا (ثم) بعد التقدم فى الاسلام (النسب) أى من يتسبب الى قريب لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم اناس تسع لقريش فى هذا الشأن منهم تسع السليم وكثيرهم تسع لكثيرهم فيعتبر كل نسب بما يعتبر به فى الكفاءة كالعلماء والصلحاء فيقدم الهاشمي والمطاهي على سائر قريش ويتساويان فيما و تقدم سائر قريش على سائر العرب وسائر العرب على النجاشي (ثم) بعد التقديم بالنسب (الاحسن سيرة ثم) بعده الاحسن (ذكرنا) والقاهران المراد به والمراد بمساقله لان حسن السيرة هو حسن الذي كرم على ما هو فى بعض النسخ من هذا الزيادة (ثم) بعد التقديم بحسن ما ذكر (الانظف بدنا) عن الاوصاخ لانضمام النفاضة الى اسقالة القلوب المؤدية لكثرة الجماعة (ثم) بعده (الاحسن صوتا) لبيل القلب الى الاقتداء به وافتاح كلامه (ثم) بعده (الاحسن صورة) وقد تبع المصنف التحقيق فى ترتيب هذه الامور على الوجه المذكور لانه أسقط مما ذكره طبيب الصنعة المتقدم فيه على حسن الصورة وإذا عرفت الاحوال والصفات المقتضية للتقديم (ففى وجدوا واحدا من هؤلاء) المذكورين (فقط) أى لا غيره ممن لم يتصف بصفته السابقة (قدم) على غيره (فان جمعو) كلهم (أو) اجتمع (بعضهم) واتصفوا بالصفات السابقة (رتبوا هكذا) أى على هذا الترتيب المتقدم (فان استويا) شخصان فى الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسنن والاسلام والنسب وكذا الهجرة (و) الحال أنهم اقد (تشاحا أقرع) بينهم ما ذكره فى التحقيق والمذهب (وامام المسجد) مبتدأ (وساكن البيت) معطوف عليه وقوله (ولو باجارة) غايية فى الساكن والجار والجور ورتبوا على محذوف خبر عن كان المحذوفة بدلا من ولو كان الساكن ساكنا باجارة أو إجارة وأشار الى خبر المبتدأ بقوله (مقدمان) أى هما أى الامام والمذكور ولو الساكن المذكور مقدمان (على الاقنعة وما بعده) من ذوى الصفات المتقدمة لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه مسلم لا يؤمن الرجل الرجل الى أهله ولا فى سلطانه وأيضاً تقدم أحدهما بالاقرة ترجيح بلا مرجح وهو باطل فاحتج الى الاقرة حينئذ فبرجحهما لانها أثرا فى الترجيح (ولهما) أى الامام والسجد وساكن البيت بجى والجار والجور وخبره مقدم وقوله (تقدم من أراد) تقدمه مبتدأ مؤخر أى ان لهما تقدم من أراد تقدمه عن يصلح للامامة وان كان غيره أو صلح منه لان الحق فيها لهما ولو لم يكن الساكن أهلا للامامة الحاضر من كاهن أو خنثى رجالاً والصلامة مطلقا كالكافر فله تقدم من أراد لانه محل سلطانه هذا اذا كان هجريا أو عبداً فان كان صعباً أو مجنوناً أو استؤنن ولله ويستثنى من ساكن البيت المستعير بالنسبة الى الغير فهو مقدم عليه لانه مالك للارقة والمنفعة والمستعير مالك للنفعة فقط وكذلك العبد المكاتب الساكن

ثم الاقراء ثم الاورع  
ثم الاقدم هجرة  
ولده ثم الاسن فى  
الاسلام ثم النسب  
ثم الاحسن سيرة ثم  
ذكرنا ثم الانظف بدنا  
وقو با ثم الاحسن  
صوتا ثم الاحسن  
صورة ففى وجدوا واحد  
من هؤلاء فقط قدم  
فان اجتمعوا أو بعضهم  
رتبوا هكذا فان  
استويا وتشاحا  
أقرع وامام المسجد  
وساكن البيت ولو  
باجارة مقدمان على  
الافقه وما بعده ولهما  
تقديم من أراد

في ملأ سيده فسيدهم مقدم عليه بالكرامة والمنفعة دون العبد المذكور وعلم من ذلك أنه متى كان العبد  
مكاتباً والمائنة فهو مقدم على السيد (والسلطان الاعظم) مبتدأ وقوله (والأعلى فالأعلى) معطوف عليه  
وقوله (من القضاء والولاية) بيان للأعلى فالأعلى متعلق بعذوف حال منه أي حال كون الأعلى فالأعلى  
مستقر من القضاء والولاية والقضاء جمع قاض وأصلها قضيه تحركت الياء وانفتح ما قبله فقلت ألقافاً صار  
قضاء على وزن فاعلة فلما التمس بالفرد ضمت القاف دفعاً للباس والولاية جمع وإن وهو من يستعمله السلطان  
على جهة من الجهات كجهة الخراج أو غيره ها ومنه في ذلك القضاء وقوله (يقدمون) أي هؤلاء (على)  
السكان) و(على) امام المسجد (و) على (غيرهما) من الأئمة وما بعده وإن اخص ذلك الغير صفات  
مربعة خبر المبتدأ السابق وهذا التقديم بالنسبة للقضاء والولاية يكون في محل ولا يتما والمعنى فيه أن تقدم  
غيره محض رتبة لا بدلي بذكر الطاعة لما في حديث مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن الرجل بالرجل في  
سلطانه فان أدنى كل من الوالي والقاضي في تقديم غيره إلا بالأس (و يقدم) شخص (ياضرو حرو عدل  
وبالغ على مسافر وعبد وفاسق وصي) فالاربعة السابقة مقومة على هذه الاربعة اللاحقة فالاول مقابل  
للاول والثاني للثاني والثالث للثالث والرابع للرابع فهو واقف شررب كاعلم (وان كانوا أئمة) أي  
وان كان الاربعة المتأخرة أئمة أي أكثرهم من الاربعة السابقة أي وان كان المسافر أئمة من الحاضر  
وهكذا في ما بعده لان الحاضر اذا تقدم في الامامة أتم جميع من اقتدى به من مسافر وغيره وانما تقدم  
المسافر اختصاراً في الاقتداء فمنهم من يقتدى به ويتم ومنهم من يقتدى به ويقصر مثله والحرأ كمل في  
الامامة من العبد والعدل أفضل من غيره والبالغ يؤذى ما وجب عليه فتكون أحرص على المحافظة على  
حدود الواجب والامة مجمعة على جهة الاقتداء بخلاف الصبي قال في المجموع ولو اجتمع صبي حري وبالغ  
عبد فالعبد أول ولو اجتمع حري غريقه وعبد فقيه فقه ثلاثة أوجه والصحيح تساويهما (والبصير والاعمى)  
في الامامة (سواء) تعارض فضيلة حالنا لا اعمى أشجع والبصير أحفظ من التجاسة (ويكره أن يؤم  
قومان يكرهه) فمن فاعل يؤم وقوماء فعول مقدم وجهه يكرهه صله لمن لا يحمل لهما من الاعراب  
والضمير البارز في يكره يعود الى من وقوله (أكثرهم) فاعل يكرهه والمعنى لا ينبغي لمن يكرهه أكثر  
الأمم أن يجعل اماماً وان كان الأكثر يكرهه ذلك فلكل أولي وفيه الكراهة (يسبب) وصف  
(شرعي) فام به أي ممن يكرهه التوفيق في الامامة وذلك كنظر أو عدم توفيق تجاسة أو تعاطي مع بشعة مذمومة  
أو معاشرة الظلمة والفسقة لقوله صلى الله عليه وسلم فبما رواه الترمذي وقال حسن غريب ثلاثة لا تجاوز  
صلاتهم اذا هم العبد الا حتى يرجع وامرأتها زوجها سخطا عليها وامام قوم وهمه كارهون أما اذا  
كرهه أهلهم فلا كراهة اذا تجاوز أحد عن يكرهه وكذا اذا كرهه نصفهم قال في المجموع صرح به في الامانة  
وأشار إليه البغوي وآخرون وهو مقتضى كلام الباين وكانهم خصصوا الحديث بالمعنى المذكور  
وان كان ظاهره يقتضي المنع من امامة قوم يكرهونه ولو كان معهم من لا يكرهه وعبارة الامام الشافعي  
رضي الله عنه في النص الا في موافقة الحديث في ذلك وأما اذا لم يكن ذلك بسبب شرعي فاللوم على من  
كرهه قال في التفسير ولعل هذه الكراهة للخصم وقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه فقال لا يحمل لرجل  
ان يؤم قوماً وهم يكرهونه وعنده صاحب العدة من الصغار وأقره في الروضة تبعه الاصل في الشهادات (ولا  
يجوز) أي ولا يصح أيضاً (الاقتداء بكافر) ولو محضاً كفره كزبد في أن كان ظاهر الكفر لا تنفذ  
صلاته المقتدى به كإخوانه من قولنا ولا يصح وان كان محضاً كفره وجبت اعادته الصلاة لتقصير المقتدى  
بتركه النص والبحث عن حاله نعم لو لم يكن كفره بالقرينة وقد أسلم قبل الاقتداء يقال بعد الفراغ لم يكن  
أسلمت حقيقة وأسألت ثم ارتددت لم يجب الاعادة لانه كافر بذلك فلا يقبل خبره (ولا) يجوز الاقتداء

والسلطان الاعظم  
والأعلى فالأعلى من  
القضاء والولاية يقدمون  
على السكان وعلى  
امام المسجد وغيرهما  
ويقدم حاضر حري  
وعبد وبالغ على  
مسافر وعبد وفاسق  
وصي وان كانوا أئمة  
والبصير والاعمى  
سواء يكره أم يؤم  
قوماً من يكرهه  
أكثرهم بسبب شرعي  
ولا يجوز الاقتداء  
بكافر ولا

(بمعنون ولا) (حدث ولا) (أي صاحب نجاسة ظاهرة) أم عدم صحة الاقتداء بالمعنون لعدم صحة  
صلاته فضلا عن ربط صلاة غيره به وأما المحدث فلأنه ليس في صلاة سواء كان الحدثا كبيرا أو صغيرا  
وأما ذو النجاسة الظاهرة فلأنه ليس في صلاة أيضا والمراد به العينية على التحقيق في أي وضع كانت  
والنجاسة هي الحكمة وقال بعضهم الظاهرة هي التي لو تأملها المقتدي لم يأمرها والنجاسة بخلافها وسياق  
حكمها في المتن (ولا) يجوز اقتداءه (رجل بامرأة) وإن جهل حالها لنظر ابن ماجه لا تقوم امرأة  
رجلا وقس على المقتدي احتياطاً ولعله صلى الله عليه وسلم في حديث البخاري لن يفلح قوم ولوا أمرهم  
امرأة **تدبر** الخنثى المقتدي يأتي بجوز كونه ذكر أو إمام أنثى فعلم محاصره الأصل أنه لو اقتدى  
بخنثى فبان ذكر المقتدي سقط الاعادة ومثله إمام لو بان خنثى لعدم صحة اقتدائه به ظاهر التردد في حاله ولو بان  
إمامه أنثى وجبت الاعادة ومثله إمام لو بان خنثى (ولا) يجوز اقتداءه (من يحسن الفاتحة) أي  
جميعها وفي بعض النسخ يحفظ بدل يحسن والمعنى واحد لان المراد بالحفظ عدم الاختلال المذكور في  
قوله (من يحسن الفاتحة) كتخفيف المشدد (أو) يقتدي (ب) شخص (آخر) أو يقتدي  
(ب) شخص (أخر) أو يقتدي (ب) شخص (ألف) والاول من بدغم في غير محل الادغام والثاني من يبدل  
حرفا بغيره كأن يأتي بالثلثة بدل السبعة فيقول للثقة من أممك الأول تعلم ولم يعلم تصح صلاته كما  
ذكره النووي في الاصح بالأي (فان ظهر بعد الصلاة) أي بعد الفراغ منها بالسلام فهذه  
جمله شرطية وقوله (أن امامه واحد من هؤلاء) المتقدمين أن وما دخلت عليه في أوّل صدر فاعل  
بظهر وأولهم من قوله ولا يجوز اقتداءه بكنائري هنا وجواب الشرط قوله (لزمه الاعادة) أي لزم  
المأموم الاعادة هذا اذا لم يعلم بحقيقة الامام والالم تقتضيه صلاته وقد أثرت في بعض ذلك فيما تقدم وقد  
استثنى المصنف من عموم لزوم الاعادة قوله (الاذا كان عليه) أي على الامام (نجاسة) خفية في  
ثوب أو بدن وتقدم تعريفها عند الكلام عليها اذا كانت ظاهرة وتقدم الخلاف فيها كالحال الظاهرة  
(أو كان) الامام (محدثاً) حديثاً أصحراً أو كبراً فلا يجب الاعادة على المأموم حينئذ لا تغتفر التصغير في  
ذلك لقوله فيما تقدم ولا يجوز الاقتداء بمحدث اذا علم حاله كأن تقدم الكلام عليه بدليل هذا الاستثناء  
وهكذا يقال في البصة وقد صد المصنف سقوط الاعادة بما رواه المحدث بقوله (في غير يوم الجمعة أو) كان  
اماماً (فيها) أي في صلاتها (و) الحال أنه (هو زائد على الأربعين) لحصول شرطها وهو الجماعة  
فالجماعة تحصل ولو مع حدث الامام الزائد على الأربعين (وإن عمل به) أي بالامام (الأربعون)  
الموصوفون بصفات الوجوب من كونهم مقبضين كورا أحراراً مستوطنين الخ هذه جملة شرطية جوابها  
قوله (وجب) على المأمومين (الاعادة) اذا تصح ضمان الكمال شرط في الأربعين وقد فات بحث  
الامام الذي هو أحدّها (ويصح فرض) أي صلاته (خلف فقل) لما روى الشيخان أن هذا كان  
يصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء لا آخر ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك وروى الشافعي بسنن  
صحيح أن جابراً قال كان مغاذ يصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يطالع الى قومه فيصلّي بهم هيّة  
ثم اوع لهم مكتوبة ولان الاقتداء يقع في الافعال الظاهرة وذلك يكون مع اختلاف النية والمعنى يصح  
لمن يصلّي فرضاً يتدبّر عن يصلّي نقلاً (و) يصح (صبح) أي صلاته (خلف ظهر) أي ورأى من  
يصلّي الظهر (و) يصح (فأمّ خلف قاعد) لما في الصحيحين من صلاته صلى الله عليه وسلم فاعداؤا الناس  
خلفه قيام أي يصح صلاة شخص وجب عليه القيام بان يكون موصوفاً بصفة الجسم ولم يتعب مانع من  
القيام وإنما قدرت وجوب القيام لانه نسخ صحة صلاة القاعد بالقاعد من غير عذر لانه كان جائزاً في صدر  
الاسلام بغير عذر وقد وثق القاعد بالقاعد وقد بقي الا على النع من غير عذر (و) يصح أن يصلّي (أداء)

بمعنون ولا يحدث  
ولا ذى نجاسة  
ظاهرة ولا رجل  
بامرأة ولا من يحسن  
الفاتحة من يحسن  
بغير منها أو بغير  
أوبارت أو بالنع فان  
ظهر بعد الصلاة  
ان امامه واحد من  
هؤلاء لزمه الاعادة  
الاذا كان عليه  
نجاسة أو كان  
محدثاً في غير يوم  
الجمعة أو فيها وهو زائد  
على الأربعين وان كمل  
بالأربعين وجبت  
الاعادة ويصح فرض  
خلف نفل وصبح  
خلف ظهر وقام  
خلف قاعد وأداء

أى صلاة مؤداة (خفف قضاء) أى خلف من يصلى قضاء لأنه لا تخافة بينهما فى الأفعال الظاهرة التى هى محل  
 الاقتداء (و) يصح الاقتداء (بالعكس) أى عكس ما تقدم من ابتداء قوله ويصح فرض الخ ودليل  
 صحة الاقتداء ما صلى مارواه البخارى أن عمرو بن سالم بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وهو ابن ست وأربعين ودليل صحة الاقتداء ما رواه البخارى أيضاً أن عائشة كان  
 يؤمها عبد هاذ كوان وهو ظاهر وفى نسخة وبالعكس بالجمع أى عكس هذه الصور السابقة والمعنى  
 واحد لأن آل فى العكس العكس فتصدق بالنسخة فتساوت العبارتان (ولو اقتدى) شخص شافعى  
 (بغير شافعى) كمنفى (صح) أى هذا الاقتداء (ان لم يتيقن) أى المقتدى (أنه) أى الامام المذكور  
 (قد أدخل بواجب) فى مذهبه أى المقتدى والمعنى أن الامام ترك واجباً من واجبات الصلاة كالسجدة  
 مثلاً لم يأت به وجواب ان محذوف دل عليه قول المصنف صح المتقدم أو هو عبته على الخلاف فى ذلك  
 (والا) أى وان يتيقن المأموم ذلك أى ترك الامام ما ذكره جواب ان المدعى فى لالتافية قوله (فلا) أى فلا  
 يصح الاقتداء حيث دلان العبارة بعقيدة المقتدى كما يصح به المصنف وعقيدته أن الامام فى هذا الحالة  
 صلاته باطلة فالأقتداء به باطل أيضاً (والاعتبار بابتداء المأموم) أى حاصله وبأن باعتقاد وهذا  
 تعليل فى المعنى لجواب الشرط المندرج تحت الأولى الشرط المدغم فى لالتافية كما سبق والجواب قوله فلا  
 أى فلا يصح الاقتداء به فى هذه الحالة لأن الاعتبار بعقيدة المأموم (وتكره) أى الجماعة (وراء) امام  
 (هاسق) وان اخص صفات مرتبة لأنه يخاف منه أن لا يحافظ على الواجبات (و) كره الاقتداء (وتنام) وهو من  
 أيضاً وراء (فأقام) وهو من يكره الفأق كذلة الأولاد (و) كره الاقتداء أيضاً وراء (تنام) وهو من  
 يكره راتاه قال فى الصحاح التنام الذى فيه عتمة وهو الذى يتدفى التاء وانما تبطل صلاة الفأقاء التنام  
 بسبب تلك الزيادة لأنهم مغلوب عليهم فى الاتيان بها (و) كره أيضاً وراء (لاحن) بما لا يغير المعنى كضم  
 هاء الله فان غير معنى فى الفاتحة كما ثبت بضم وكسر ولم يخصصم الا للاحن فكفى وقد تقدم الكلام  
 عليه وحاصله أن اللحن سماع على العالم العام القادر مطلقاً أى فى الفاتحة وغيرها وأن ما لا يغير المعنى لا يضر  
 فى صحة صلاته والقدره مطلقاً وأما ما يغير المعنى فى غير الفاتحة لا يضر الا اذا كان عامداً عالماً قادراً وأما  
 فى الفاتحة فان قدر وأمكنه التعلم ضرها أو الافكالا

(فصل) فيما يتعلق بوقف الامام والمأموم بعد وقربا وقد أشار المصنف الى هذا فى (السنة أن يقف  
 ذكران) ولوصيين (فصاعداً) أى أكثر منهما وفى بعض النسخ التعريف فى الذكرين والداخل على هذا  
 اللقب جنسية دليل قوله فصاعداً وقوله (خلف الامام) ظرف متعلق بالفعل قبله وخلف بمعنى وراء أى لا يمتا  
 ولا شاملاً (و) السنة أن يقف (الذكر) الواحد ولو صيباً (عن عيته) أى الامام لغير الشيخين عن ابن عباس  
 قال ثبت عندنا فى ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقبت عن يساره فاخذ برأسى فأقامنى  
 عن عيته وفى رواية لمسلم عن جابر قال قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ برأسى فاذا راني حتى  
 أقامنى عن عيته وجاءه مابر بن مضر حتى قام عن يساره فاخذ بيدينا جعوا الى هذا أشار المصنف حيث قال  
 (فان جاء) ذكر (آخر أحرم) هذا الذكر الآخر (عن يساره) أى الامام (ثم) بعد احرامه (يتأخر) أى  
 الذى ذكرنا شافئياً الى أن يصير خلف الامام كما علم ذلك من الروايتين السابقتين وذلك التأخر يكون فى حالة  
 القيام وفى حالة السجود أو الوقوف اذا لبتا التأخر والتقدم فيما ذكره الا لاجل الصكك وهو الظاهر ان  
 الركوع كالقيام فى هذا التأخر (ان أمكن) أى التأخر المقهوم من الفعل فهو قبله سنة وجواب  
 ان محذوف دليل عليه ما تقدم من قوله يتأخران وقيل هو الجواب نفسه كما علم مما مر (فالا) أى وان  
 لم يمكن التأخر لضيق المكان من أحد الجانبين وجواب ان الشرطية المدغم فى لالتافية قوله (تقدم الامام)

خلف قضاء وبالعكس  
 ولو اقتدى بغير شافعى  
 صح ان لم يتيقن أنه  
 قد أدخل بواجب والا  
 فلا ولا اعتبار باعتقاد  
 المأموم وتكره وراء  
 فاسق وأفاه وتنام  
 ولا حن

### فصل

السنة أن يقف  
 ذكران فصاعداً  
 خلف الامام والذكر  
 عن عيته فان  
 جاء آخر أحرم عن  
 يساره ثم يتأخران  
 ان أمكن والا تقدم  
 الامام

عليهما أي أن أمكن أيضا بأن كان أمامهما نساع وان لم يكن ذلك بان كان لو تقدم صعد على نحو تراب يشوه خلقته أو بفقد ثيابه أو بوضيعة عليه الناس فعل الممكن حدثت منهم ما تعينه طريقتا فيحصل السنة وإذا كان كل منهما مما تمكنا فالتأخر أفضل من التقدم لخبر مسلم السابق ولأن الامام متوسع فلا يتقل من مكانه (وان حضر رجال وصبيان ونساء) معا (تقدم الرجال) بالنساء للمفعول والرجال نائب عن المفاعل والجملة جواب الشرط وتقدمهم على غيرهم لفضلهم بالوغ وان كان الصبيان أفضل منهم يعلم بأغريه (ثم بعد الرجال تقدم) (الصبيان) لانهم من جنس الرجال (ثم) بعد الصبيان تقدم (النساء) ان لم يكن هنالك خنايا والاقدم عليهم لان احتمال ذلك كورتهم وهذا كلامان استوعب الرجال الصنف والا فكل صنفهم بالصبيان كلهم أو ببعضهم والاصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم يلينى متكم أو لوالاحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثلاثا واهم مسلم وقوله يلينى يشهد بدين النون هذا البناء يهذفها وتخفيف النون روايتان والنهى جمع نهيية بضم النون وهو العقل وذو الاحلام هم البالغون الكاملون في الفضيلة وهذا الترتيب المذكور اذا كانوا كلهم مستورين فان كانوا افاضل نظر فان كانوا اعياناً أو كانوا في طاعة صاوي جماعة ويقدم عليهم امامهم وان كانوا بصرا في ضوءه وقب امامهم وسطحهم **تنبيه** سئل الشهاب عما أفق به بعض أهل العصر أنه اذا وقف صف قبل امام ما أمام لم يحصل له فضل الجماعة هو لمعتمداً ولا فاجاب بأنه لا نفوت فضيلة الجماعة وقوفه المذكور وفي ابن عبد الحق ما يوافقه وعده فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن الملزمة في الصلوات من حيث الجماعة مكرهة مقوفة فضيلة الجماعة اه ع ش على م ر واعتد مشايخنا خلافة وأفضل كل صف بمنه أي بالنسبة لمن على يسار الامام اما من خلفه فهو أفضل عن علي البين م ر وع ش وأفضل صفوف الرجال اولها واما صفوف النساء فافضلها آخرها لبعده عن الرجال وان لم يكن فهم رجل غير الامام ومثلهن الخنايا فلو حضر الصبيان أولا ثم حضر الرجال لم يؤخر ومن مكانهم بخلاف من عداهم (و) السنة ان (تقف امامة النساء وسطحهن) يسكن السنين أكثر من فقها كما كانت عائشة وأم سلمة يفعلان ذلك رواهما البيهقي باسنادين صحيحين (ويكره أن يرتفع موقف المأموم) أي يحمل وقوفه (على) موقف (الامام و) كره (عكسه) وهو أن يرتفع الامام على المأموم وذلك اذا أمكن وقوفهم معاً على أرض مستوية ولم تكن حاجبة للارتفاع فاعل ذلك قال المصنف (الآن يريد الامام تعليمهم) أي المأمومين فالضمير المضاف اليه المصدرة عول أول وقوله (أفعال الصلاة) مفعول ثان للصدور فاعله مذكوف فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل وان كان مراد ذلك فلا كراهة حينئذ في ارتفاع الامام على المأمومين لحاجة التعليم (أو) الآن (يكون المأموم مبلغاً عن الامام) تكبيرة الاحرام فلا كراهة حينئذ ايضا في حق المأموم لحاجة التبليغ وقد صرح المصنف بسنة ذلك بقوله (فيندب) ارتفاعهم لذلك ولما كان كلام المصنف شاملاً للسجدة وغيره في طلب التندب المذكور للحاجة التي بالاستدراك فقال (لكن ان كانا) أي الامام والمأموم يصلان (في غير مسجد) من فضاه بناء كعبين وصفة وقد ارتفع أحدهما على الآخر (وجب أن يحاذي الاسفل) من امام أو مأموم (الاعلى) كذلك والاول فاعل والثاني مفعول وقوله (بعض بدنه) متعلق بما دى وصفة المحاذين تحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قائمه الاسفل كما قال المصنف (بشرط اعتدال الخلق) أي الصورة الانسانية بحيث لو فرض خيط وند على قدم الاعلى الى رأس الاسفل كان مسامتا لها أي ولو اتى الاسفل من محله ووقف تحت ذلك المرتفع كان مسامتا لقدم الاعلى ولا يشتر ذلك فيمن يقابله فقط بل جميع من يصلى خلفه حتى ذلك المرتفع أو الاسفل كذلك كما قرره العزيزي وقال بعضهم معنى المحاذاة هو أن يكون الاسفل بحيث لو مشى الى جهة الاعلى أصابت رأسه قدمه مثلاً وليس المراد أن يكون الاعلى بحيث لو سقط

وان حضر رجال  
وصبيان ونساء تقدم  
الرجال ثم الصبيان  
ثم النساء وقف امامة  
النساء وسطحهن ويكره  
أن يرتفع موقف  
المأموم على الامام  
وعكسه الا أن يريد  
الامام تعليمهم  
أفعال الصلاة أو  
يكون المأموم مبلغاً  
عن الامام فيندب  
لكن ان كانا في غير  
مسجد وجب ان  
يحاذي الاسفل  
الاعلى ببعض بدنه  
بشرط اعتدال  
الخلق



سقط على الاسفل والمعمد عدم اشتراط هذا الشرط كما قرره العزيرى أيضا (ومن لم يجحد في الصف فرجة) أى  
سعة (أحرم) منفردا عن الصف (تجبر) بعد احراره (نفسه) شخصا (واحد من الصف ليقتف معه) صفا  
خرو جامن اخلاف أى في بطلانها بالانفراد عن الصف قال به ابن المنذر وابن خزيمة والجميد والامام  
أحمد ولا يجذب قبل احراره لئلا يفرجه من صف الى غير صف أمامن وجد فرجة في الصف فيا ان يتوصل  
اليها ولو جرح بعض الصفوف اذا لم يزد الخطي على الصفيين فان زاد امتنع كافي المهمات ومختصرها عن نص  
الامم وكلام جماعة كثيرة من الاصحاب (ويندب لذلك الجور) رقى نسخة المذهب والمعنى واحد (مساعدته)  
اعانته على تحصيل فضيلة الصف وبالنفضل المعاونة على البر والتقوى كما قال الله تعالى وتعاونوا على البر  
والنقوى ومع ذلك يحصل له ثواب الصف الذي كان فيه أولا وانقله عنه انما كان لعذر أو اشار المنصف الى  
شرط من شروط صحة القدوة حيث قال (ولو تقدم عقب المأموم على عقب الامام) في الموقف (لم تصح  
صلاته) أى المأموم بخلافه شرط صحة القدوة والعقب مؤخر القدم ولا عبرة بتقديم الاصابع هذا في القام  
وفي القاعد العبرة في التقدم اليه والمطيع يجب به تعال السلف والخلف في ذلك كما ضر تقدم المأموم على  
الامام في القصر قياسا للمكان على الزمان وتكره المساواة كافي المجموع وغيره وتكون مقنونة لفضله للجماعة  
فينبغي أن يتأخر عن عقبه ولو قليلا بحيث لا يبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع والافات الفضيلة للذكورة  
أيضا وبما فوق الفضيلة أيضا ما ذكره من الشراح والحواشي كحاشية شيخنا العلامة الباجوري  
وشرح فتح المعين وغيره من أن الصفوف المتأخرة عن الامام أو المتأخر بعضها عن بعض أكثر من ثلاثة  
أذرع ومن ذلك تقاطع الصفوف مع كثرة الفرج أو الشروع في صف قبل كمال ما قبله فكل ذلك مقنونة  
لفضله للجماعة فينبغي الاعتناء بالتقدم الى الامام وإلى كل صف وعدم شروعه في صف قبل كمال ما قبله  
و ينبغي سد الفرج الواقعة بين الصفوف وهذا كله من التهاون في العبادة فينبغي للجماعة والافتراء سدوا  
فنبال الله تعالى أن يؤثروا في السلك بشرعية تينوا والعمل بعلم ولا يخفاه ما تقدم عن الرمي في التنبيه  
السابق فينبغي لأئمتنا أن تقلده حتى يجوز فضيلة الجماعة بالنسبة للشروع في صف قبل كمال ما قبله بالنسبة  
لما زاد على ثلاثة أذرع لأن السؤال الذي كان مع الرمي انما هو في شأن الشروع بالذكور لا غير فينبغي  
الكلام فيما زاد على ثلاثة أذرع ولو شك في التقدم لم تطل صلاته لأن الأصل عدم المقدس هذا كله في غير  
المسجد الحرام ما فيه أو استدأروا ووقد المأموم أقرب الى جهة الامام منه بطلت وإن كان أقرب الى  
غيرها فلا (ومضى اجتماع الامام والمأموم في مسجد) واحد (صح الاقتداء) أى اقتداء المأموم بالامام (مطلقا)  
قرب المأموم منه أو بعد (وان تبعه) أى الامام والمأموم وهذا تفسير للاطلاق وكذلك قوله (أو اختار)  
البناء) أى فيكون تفسير للاطلاق أى سواء تبعه أو اختار أو لا سواء اختلف البناء أم لا وقد  
مثل المنصف لاختلاف البناء بقوله (مثل أن يفت أحدهما) أى الامام أو المأموم (في السطح) أى سطح  
المسجد (و) أن يفت (الأخر) أى الامام أو المأموم (في بئر) كائن (في المسجد) وكذلك صح الاقتداء (وان  
أغلق باب السطح) وهذا تفسير آخر للاطلاق المتقدم لكن بشرط ان يكون كل من البئر والسطح نافذا اليه  
لأن المسجد كله مبنى للصلاة فيجتمعون فيه يجتمعون لا قامة الجماعة مؤدور المشاعر فان لم يكن باب ما ذكر  
نافذا اليه لم يعد الجامع له ما مسجدا واحدا فضرر الشك وقد استدرج المنصف على قوله وان أغلق باب  
السطح فقال (لكن بشرط) حينئذ لصحة صلاة المأموم (العلم بانتقالات الامام ما يحشده له أو سمعاه  
(أو سمع مبلغ) يبلغ أفعاله (والمساجد المتلاصقة الناذنة) التي تفتح أبواب بعضها الى بعض (كمسجد  
واحد) هذا خبر عن قوله والمساجد الخ وان انفرد كل منها بامام وجماعة ومؤذن ولوحا بين المسجدين  
طريق أو حائط فلا نفوذ ورجحة المسجد لها حكمه سواء كان بينها وبين المسجد طريق أم لا قال ابن عبد

ومن لم يجحد في الصف  
فرجة أحرم تجبر  
نفسه واحدا من  
الصف ليقتف معه  
ويندب لذلك الجور  
مساعدته ولو تقدم  
عقب المأموم على  
عقب الامام لم تصح  
صلاته متى اجتمع  
الامام والمأموم في  
مسجد صح الاقتداء  
مطلقا وان تبعه  
واختار البناء مثل  
أن يفت أحدهما في  
السطح والأخر في  
بئر المسجد وان  
أغلق باب السطح  
لكن بشرط العلم  
بانتقالات الامام  
ما يحشده له أو  
سمع مبلغه أو  
سمع مبلغه والمساجد  
المتلاصقة الناذنة  
كمسجد واحد

السلام هي ما كان خارجا عن المسجد يحجز عليه لاجله قال في المهمات وما جرح عليه لكونه حاط به  
بين من جانيه كرجية باب الجامع الازهر فعند الرحبة المذكورة مكان يصلي فيه الناس وبابه منفتح الى  
الرحبة وقد حوط عليه بالبناء وكان آخر هنالك بابه منفتح الى الجامع المذكور ويسمى بالاشعوبية وقد  
حوط عليه بالبناء ايضا فكل منهما داخل في المسجد الازهر ولو انفرد كل واحد منهما بالامام وجعاعة (ولو  
كان) أي الامام والمأموم (في غير مسجد) وهو شامل للبناء والقضاء لكنه مقصور على القضاء بدليل المثال  
وجعل البيت الواسع كالقضاء وأيضاً أي في ذلك كحكم البناء ولو شرطية وقوله (في قضاء) بدل من قوله  
في غير مسجد بل جار مجرور ومن جار مع المجرور بدل ففصل من مجرول وقد صرح بالمثال لغير المسجد فقال  
(كصعراء) أي وذلك الخ فهو خبر بليد المحذوف وهو مثال للقضاء وقوله (أو بيت واسع) معطوف على  
كصعراء أي أوكبت واسع لكن الاول مثال للقضاء حقيقة والثاني مثال له كلاله بناء لكن لما كان  
واسع جعل في حكم القضاء وقد صرح المصنف بالجواب في قوله (صع افتداء المأموم بالامام) وقد قيد المصنف  
صفحة الافتداء حيث يشق بقله (ان لم يزما) أي القدر الذي استقر (بينهما) أي بين الامام والمأموم من المسافة  
أربعين كل صفين أو بين كل شخصين (على ثلثائة ذراع تقريبا) لتحديد أخذ من عرف الناس فانهم  
يعدونهم في ذلك بمجموعه فلا تقتصر بزيادة ثلاثة أذرع كافي التمييز وغيره كالروايات وقال ابن العباد  
لا تقتصر بزيادة ذراعين (والا) بان زاده على ثلثائة ذراع بزيادة فاشية لا تقتصر (فلا) تصح القدوة حيث شد  
هدم جفتاهما (فوصلى خلفه) أي الامام (مصروف) صفان فاكثروا شخصان واحد وراء واحد (اعتبرت  
الاذرع) المذكورة (بين كل صف) من الصفين أو كل شخص من الشخصين (و) بين الصفين أو الشخصين  
(الذي) هو (قدماه) فقط لابن الاخير من من الصفين أو الشخصين من الآخرين والامام (وان بلغ ما بين  
الصفين أو الشخصين) (الاخير والامام أميالا) كثيرة وفراخ هذه غاية في صحة الجماعه بالشرط السابق  
وكذلك ما بعدهما من التعيين المذكور بقوله (موا) في الحكم المذكور (حال بينهما) أي بين الصفين أو  
الشخصين (ناراً أو) حال بينهما (بحر يروح الى سباحة) بكسر السين أي عوم وهو علم لا ينسى (أو)  
حال بينهما (شارع مطروق) أي يكثر طر وقعه ولا نظير لالازدحام الحاصل فيه في بعض الاوقات (ان لم يحول  
ما ذكر لان المذكور لم يعد للسبيل ولطحول المشاهدة) (ولو وقف كل منهما) أي الامام والمأموم (في بناء)  
وذلك (كيتين) وقف كل منهما في واحد منهما (أو) وقف (أحدهما في حصن) اما هو الامام والمأموم  
(و) وقف (الاخر في صفة) حال كون كل من الحصن والصفة كائناً من (دار) لها ذلك أي الحصن والصفة  
وقوله (أو من) (خان) معطوف على من دار أي خان كبيره ذلك أيضاً وقوله (أو من) (مدرسة) معطوف  
على من دار أيضاً أي مدرسة لها ما تقدم أيضاً مذكور الجواب بقوله (فحكمه) مستنداً بمقرورين لافعاله جواب  
للوالماتقدم أي حكمه للوقوف في البناء المذكور (حكمه) للوقوف في (القضاء) وقد تقدم أنه لا يزديما بينهما  
على ثلثائة ذراع ويزاد على ذلك ما صرح به المصنف من قوله (بشرط أن لا يحول) بينهما (ما يمنع الاستطراق)  
أي الوصول الى الامام وذلك (كسبائك) فانه يمنع الوصول الى الامام فهو مثال للثني وهو ما يمنع الوصول  
ولو لم يمنع الرؤية بان كان يرى الامام والصفوف لكنه لم يمكنه المرور والوصول اليه (أو) يمنع (الرؤية)  
دون الاستطراق (كتاب مردود) أي وان لم يغلق فاذا منع الاستطراق أو منع رؤية الامام لم يصح الاقتداء  
حينئذ هذا كله اذا كان المأموم خلف الامام فان لم يكن خلفه فقد أشار اليه بقوله (وقيل ان كان بناء  
المأموم) أي موقفه (عن يمينه) أي عن يمين بناء أي موقف الامام (أو) عن (شماله) أي شمال الامام  
(ووجب) حيثئذ (الاتصال) أي اتصال صف من أحد البناءين بالآخر كان ينف واحد يطرف الصفة وآخر  
بالجن متصل لايه ليحصل الربط بين الامام والمأموم في الموقف الذي أوجب اختلاف البناء اقتراحهما فيه

ولو كانا في غير  
مسجد في قضاء  
كصعراء أو بيت  
واسع صح اقتداء  
المأموم بالامام ان لم  
يزدما بينهما على  
ثلثائة ذراع تقريبا  
والانلا ولو صلى  
خلفه صفوف  
اعتبرت الازرع  
بين كل صف والذي  
قدماه وان بلغ ما بين  
الاخير والامام أميالا  
سواء حال بينهما نار  
أو صرح يروح الى  
سباحة أو شارع  
مطروق أو لا ولو وقف  
كل منهما في بناء  
كيتين أو أحدهما  
في حصن والآخر في  
صفة من دار أو خان  
أو مدرسة فحكمه  
حكم القضاء بشرط  
أن لا يحول ما يمنع  
الاستطراق في كسبائك  
أو الرؤية ككتاب  
مردود وقيل ان  
كان بناء المأموم عن  
يمينه أو شماله وجب  
الاتصال

وقد قد المصنف الاتصال بقوله (بحيث لا يقي) في المكان (ما يسهل) شتعا (واقفا) فيه عبارة المتأخر  
ولا تضر في الاتصال خرية لاتسع واقفا الاصح فلهنا مطابقا عبارة المتأخر (وان كان) بناء  
المأموم (خلفه) أي خاف بناء الامام (وجب) لهقة القدوة (ان لا يزيد) ما بينهما (على ثلاثة أذرع)  
تقريبا لان هذا المقدار لا يحل بالاتصال العرفي وهذا الاتصال هو الذي بين الامام والمأموم في الموقف ولو  
زاد عليها لانظر في الحسن لم يضر قال الزوي وهذه طريقة القفال وأصحها وبأن كج وجميعها الرافعي  
والطريقة الثانية لا يشترط الا القرب في جميع الاحوال المذكورة بان لا يزيد ما بينهما على ثلثة أذرع  
وهذه طريقة الرازيين وهي المعتمدة والطريقة الاولى تسمى طريقة المروزة وطريقة الخراسانيين  
كأحمد (ولو وقف الامام في المسجد) وقف (المأموم في فضاء متصل) ذلك الفضاء (به) أي بالمسجد والجواب  
قوله (صح) الاقراء بعيدا ذكر في قوله (ان لا يزيد ما بينهما) أي المأموم (وبين آخر المسجد على ثلثة أذرع)  
ذراع (تقريبا) كما تقدم وقد ذكرنا مصنف ايضا قدنا آخر بقوله (ولم يحل) بين الواقف والمسجد  
(حائل) يمنع المروءا والرؤية وذلك (مثل أن يقف) أي المأموم الخارج عن المسجد مع الاتصال  
المذكور (قبالة الباب) أي ساءه (وهو مفتوح) أي والحال ان الباب المذكور مفتوح فالجمل  
في محله لم يصح على الحال من الباب فلم يكن في الجدار باب أو كان ولم يكن مفتوحا ولم يقف في قبالة  
بل عدل عنه لم يصح الاقراء على الاصح ومقابل يصح ولا يكون حائل للمسجد أو سوار به أو غير ذلك  
كما يكون في أصل المسجد حائل لسواء كان قدما للمأموم أو عن يمينه أو يساره فإذا وصل صف إلى الجدار  
مثلا وقف رجل أو أكثر بجانب الجدار أو السارية أو الشجرة فلا يبعد ذلك حائلا فاعا للصف ولا  
ينبغي الصف واصله المذكور فإذا كان وراءه خلاه فليتيم الصف الى ان يصل الى الجدار الذي لم يكن  
بعده فلو غاب عن ذلك بشرع في صف آخر ولم يشرع صف آخر بعد وصوله لصف الاول مثلالا سارية أو  
جدار في وسط المسجد وفي جابه خلاه في ثلث ثلث قدوت فضيلة الجماعة لم يفعل ذلك أو فعل صف آخر في  
الصف الذي قبله فربعة أو فرج متعددة فينبغي سدها وقد تقدم التنبيه على ذلك فلا تغفل والله أعلم (وإذا  
صحت القدوة لهذا) الواقف المذكور بالشرط المتقدم (صحت ان خلفه) عن لا يرى الامام ولا يسمع المبلغ  
لان الواقف بهذا الباب كالا مالم خلفه في شرط في حق من خلفه ان لا يتقدم عليه في المكان وان يتبعه  
في افعاله (و) صحت (ان اتصل به) أي بمن خافه أي صحت للمأموم الذي اتصل به من هو واقف خلف من هو  
واقف بالباب المذكور (وان) أكثر (و) (خرجوا) أي المأمومون (عن قبالة) أي جهة (الباب) بامتداد  
الصف فان المذكور كورة غايه في صحة صلاة من اتصل به من خلفه وليس ان شرطية (فان عدل) أي الواقف  
(عن) قبالة (الباب أو) لم يعد لكن (خال) أي منع بينهما (جدار والمسجد أو) حال (شباك) أي المسجد  
أي منع من المروءا والوصول الى الامام (أو) حال (بابه المردود) أي المانع للرؤية (وان يقبل) أي وان لم  
يغلغ وجواب ان قوله (لم يصح) الاقراء حيث ذكرنا الله أعلم

### باب الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها

وهي خمسة اوقات اثنان منها نهى عنهما لاجل الفعل أي فعل الصلاة فيها والثلاثة الباقية قاله فيها  
متعلق بالزمان وقدين المصنف ذلك فقال (تحريم الصلاة) أي النافذة المطلقة التي لا سبيل لها أصلا اولها  
سبب لكنه متأخر عن الصلاة وذلك كسنة الاحرام فان سببه الاحرام وهو متأخر عنه فلما كان لا يلزم من  
الحرم المذكور عدم الاعتقاد صرح المصنف بقوله (ولا تعتقد) تلك الصلاة الواقعة في الاوقات الالهي  
وقد بدأ المصنف بما يتعلق بالزمان من الخمسة المذكورة فقال (أو) حال (عند طلوع الشمس) ويسمى تحريم  
الصلاة بهذا (حتى) أي الى أن (ترفع) الشمس (قد روي) أي مقدار في رأي العين أي في نظرها

بحيث لا يقي ما يسهل  
واقفا وان كان خلفه  
وجب أن لا يزيد  
على ثلثة أذرع  
ولو وقف الامام في  
المسجد والمأموم في  
فضاء متصل به صح  
ان لا يزيد ما بينهما  
آخر المسجد على  
ثلثة أذرع ولم يحل  
حائل مثل ان يقف  
قبالة الباب وهو  
مفتوح وإذا صحت  
القدوة لهذا صحت  
ان خلفه ولين اتصل به  
وان خرجوا عن قبالة  
الباب فان عدل عن  
الباب أو حال جدار  
المسجد أو شباك أو  
بابه المردود وان لم  
يقبل لم يصح

(باب الاوقات التي  
نهى عن الصلاة فيها)

بحرم الصلاة ولا تعتقد  
عند طلوع الشمس  
حتى ترتفع قدر روع

لا في الواقع ونفس الامر أما تحريم الصلاة في ذلك فلما رواه مسلم عن عقبه بن عامر رضى الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أنا أن صلى فيه من أو تقير موتا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضيف الشمس أى قبل للغروب وأما عدم الانقضاء فاسا على صوم يوم العيد وقد كره المصنف الثاني عما يتعلق بالزمان في قوله (وعند الاستواء) أى الشمس أى عند وقوعها وسط السماء بعد سيرها من المشرق الى المغرب ويستمر التحريم (حتى) أى الى أن (تزل) أى قبل الى جهة المغرب (و) ثالثا (عند الاصفرار) أى اصفرار الشمس ويسمى بذلك (حتى) أى الى أن (تغرب) الشمس وهذا آخر ما يتعلق بالزمان ثم ذكر ما يتعلق بالفعل أى فعل الصلاة قال (وبعد صلاة الصبح) أى ورابع الاوقات التى تعزم فيها صلاة النافلة المطابقة بعد صلاة الصبح أى بعد صلاة العصر (و) خامسا (وبعد صلاة العصر) أداء أى أيضا وهذا الوقت كالذى قبله من جهة تحريم الصلاة النافلة المطابقة في ذلك الوقت أى لا تجوز صلاة النافلة في هذين الوقتين الا بعد صلاة الفرض أداء أى ما قبل صلاة الفرض فيجوز التسفل فيه. وخرج بالاداء القضاء فان الشخص اذا صلى الصبح والعصر قضاء يجوز له ان يصلى النافلة المطلقة بعد الفرض وقوله وبعد صلاة العصر أى ولو كانت مجموعة لم تقدم مع الظهر لم يلزم الشيطان عن ابن عباس رضى الله عنه. ما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس قال النووي في المجموع لا خلاف ان وقت الكراهة بعد العصر لا يدخل الا بعد الفعل وأما الصبح فلا يدخل الا بصلاتها أيضا لكن على الاصح وقبل يدخل بفعل سنة صلاة الصبح وقبل بطول الغبر انتهى فالهالجوى (ولا يحرم فيها) أى في هذه الاوقات الخمسة (ما أى نهى) وألغى الذى (له سبب) وذلك (كمنع جنازة) فان لها سببا متقدما وهو الفراغ من غسلها (أو) كصلاة تحية مسجد (فان لها سببا متقدما وهو دخول المسجد) (و) كصلاة (مستوضوء) فان لها سببا متقدما وهو الوضوء (و) كصلاة (فائقة) فرضا كانت أو فلا يشترع قضاءه كالأول ويجوز رد اسبب الفائقة متقدما وهو تركها (لا) كصلاة (ركعتي احرام) فانها لا تجوز في هذه الاوقات لان لها سببا متأخرا وهو الاحرام وبقي من الاسباب السبب المقارن وذلك لا يكون الا مقارنا للصلاة (ولا تنكره الصلاة) لأصغر مما لا تنزيها (في حرم مكة مطلقا) سواء كان له سبب أو لا لقوله صلى الله عليه وسلم يا بنى عبدمناف لا تمضوا أحدا طاف به البيت وصلى فيه أبى سعة عاش من ليل أو نهار (ولا تنكره الصلاة) أيضا في الحرم المذكور شرفه الله تعالى الى يوم الدين ومتنابذوا والمحجوبة فيه الى أن تلقى رب العالمين ولا فرق في عدم الكراهة بين صلاة الطواف وغيره ولا فرق بين المسجد وغيره بدليل اطلاقه الحرم وقد صرح المصنف بما يتعلق بالفعل المنفى بقوله (عند الاستواء) أى استواء الشمس وسط السماء (يوم الجمعة) لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من الترخيب في التكبير والصلاة الى حضور الامام يعنى من استمرار جواز الصلاة الى أن يحضر الامام ويجلس على المنبر ولا يختص ذلك بغير وقت الاستواء سواء حضر المصلى في هذا الوقت الجمعة أم لا والله أعلم

وعند الاستواء حتى تزل وعند الاصفرار حتى تقرب وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ولا يحرم فيها له سبب كمنع جنازة وتحيه مسجد وسنة وضوء وفائقة لا ركعتي احرام ولا تنكره الصلاة في حرم مكة مطلقا ولا عند الاستواء يوم الجمعة

#### (باب المريض)

للعاجز صلاة الفرض قاعدا والمرا من العجز أن يشق عليه مشقة ظاهرة أو يخاف منه مرضا أو زيادته

#### (باب كيفية صلاة المريض)

(للعاجز) عن القيام (صلاة الفرض قاعدا) فالجاء والجور خير مقدم صلاة الفرض مبتدأ مؤخر وقاعدا حال من العاجز أى وصلاة الفرض ثامة للعاجز حال كونه قاعدا أى في حاله تقوده والفرض قيد خرج به النفل فانه يجوز فعله من قعود مطلقا عاجزا أو قادرا قال النووي أجبت الاشقة على أن من عجز عن القيام في الفريضة صلى قاعدا ولا إعادة عليه (والمرا من العجز) عن القيام (أن يشق عليه مشقة ظاهرة أو) يمكنه القيام لكنه يخاف منه أى من القيام (مرضا) يحدث ويطرأ عليه وخوف ذلك لا يكون بقول طبيب عارف ثقة (أو) يخاف (زيادته) أى المرض ان كان حاصله وهو وجوده فاقية ذلك كان يكون له

أو يحاف دوران  
الرأس ويقتد العاجز  
كسب شاة ويندب  
الاقتراش ويكره  
الاقعاء ومدرجه وأقل  
ركوعه محاذة جهته  
قدم ركبتيه وأكمله  
محاذاتها موضع سجوده  
فان يحز عن ركوع  
وسجود فعل شابة  
للممكن من تقرب  
الطبعة من الارض  
فان يحز أو أمههما  
ولو يحز عن القعود  
لنمل به وسجوداً  
بالسجود فأنما ولو  
أمكنه القيام ويرمد  
أغبره فقال له طبيب  
معدن ان صليت  
مستقبلاً أمكن  
مدانك جازا للاستلقاء  
ولو يحز عن قيام  
وقعود صلي مضطجعا  
على جنبه الايمن  
مستقبلاً بوجهه  
ومقدم يده وركع  
ويسجد ان أمكن  
والأوامر والسجود  
أخفض فان يحز  
فبطرته فان يحز  
فيقلبه فان تحس  
فسراًها ولاتسقط  
الصلاة مادام به قل  
فان يحز في أثنائها  
فعدو يجب الاستمرار  
في الفاتحة ان يحز  
في أثنائها وان خفت

عادة إذا صلي قائماً ولو مضى بعض ركوعه (أو يحاف) من القيام (دوران الرأس) ان كان في سقنة  
(ويقتد العاجز) عن القيام (كيف شاه) من اقتراش أو غير ذلك ولا يعين لقعوده هيشة كثير العاجز لكن  
الافضل الاقتراش كالأل (ويندب) له في حاله جلوسه (الاقتراش) كغيره وقد تقدم به انه في باب أو كان  
الصلاة (ويكره) له كغيره (الاقعاء) أي جالوسه وقد تقدم به انه أيضاً في محله كالذي قبله (و) مدرجه بأعذر  
(مدرجه) في الصلاة أي لنفاثته الأدب فيها (وأقل ركوعه) أي المصلي قاعداً (محاذية جهته) في حال  
هو به (قدم) أي أمام (ركبتيه) بحيث لو طأ طأ رأسه لوصل اليه (وأكمله) أي أكمل ركوع الفاعل  
أي في صلاة القروض والتفعل (محاذاتها) أي الجهة (موضع سجوده) أي أن ينحني إلى أن تتحاذي جهته  
محله سجوده لانه القدر الذي يحاذيها المقام حين يأتي بأقل ركوع هذا حكم الركوع وأما السجود  
فيسجد المقام (فان يحز) المصلي (عن ركوع وسجود فعل شابة) أي غاية (الممكن) له وفي سوره ومواقفه  
لا يكلف الله نفساً الا وسعها أو قد بين المصنف ذلك الممكن بقوله (من تقرب بالجهة من الارض فان يحز)  
عن هذا (أوما) أي أشار (بهما) أي بالركوع والسجود لما روى الشيطان من قوله صلى الله عليه وسلم إذا  
أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ولو يحز عن القعود) فقط لأجل (دمل به) ونحوه (أي فهو العمل كتمائة  
أشبهه) (أي بالقعود) أي بدله حال كونه (قائماً) أي فعل ما أمكنه من الخشوع لهما ما صلبه وانما إلى بالقعود  
فأنما لانه قعود ذو بادة ولا ان القعود يكون بدلا عن القيام فكذلك القيام يكون بدلا عن القعود (ولو أمكنه  
القيام) به رمداً أو غيره (بحرارة عينك) علاجها مع ادامة الاستلقاء (فقال له طبيب) (موتوق به) (سجد) عليه  
فهو اسم مفعول وصلته مخذوفة كالمات أي معتمد عليه في أقواله بسبب معرفته وحذقه في صنعة الطب  
أهل الرواية كالحصوي في باب التيمم وأشار المصنف إلى معقول القول بقوله (ان صليت) حال كونك  
(مستقبلاً أمكن) مداً وانك (والا يحاف) عليك من الخشوع وجواب الشرط قوله (جاز) حيثئذ (الاستلقاء)  
ولا إعادة عليه لانه عند غيرنا ذرأته المرض في كونه غير نادر (ولو يحز عن قيام) عن (قعود) معاً لما يلحقه  
بسيم ما من المشقة الشديدة وأوقات الخشوع وصلى من قيام وقعود وجواب الشرط قوله (صلى مضطجعا)  
على جنبه الايمن) نذراً حال كونه (مستقبلاً) القبلة (بوجهه ومقدم يده) وهو الصدور وجوابه يكون  
كالمات في القعود ويجوز على الاسر لكنه مكرراً ولا يعلو ركبته في المجموع (و) من صلى مضطجعا (ركع)  
ويسجد أي يقوم إلى حد الركوع ويركع ثم يهوى للسجود أو يقعد ويركع من قعود ويسجد (ان أمكن)  
كل منهما (والا) أي وان لم يتمكن له ذلك (أوما) أي أشار إلى الركوع والسجود برأسه وتقرب جهته من  
الارض بحسب الامكان (و) يكون (السجود) أي الأيماء اليه (أخفض) من الأيماء إلى الركوع ليميز كل  
منهما عن الآخر فان يحز عن الاضطجاع صلي مستقبلاً على ظهره وأخصه للقبلة زاعفاً رأسه قليلاً بشئ  
تحت يمينه إلى القبلة بوجهه ومقدم يده ان لم يكن في الكعبة وهي مسقفة والاصل في ذلك خبر البخاري  
انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به يسير صلي قائماً فان لم تستطع فقعاً فان لم تستطع  
فعل جنباً وإذا الناسق فان لم تستطع فستقبلاً لا يكلف الله نفساً الا وسعها (فان يحز) عن الأيماء للركوع  
والسجود بالرأس (ف) يوحى لهما (بطرفه فان يحز) عن الأيماء بطرفه (ف) يوحى لهما (بقبله) أي بإجماع الاركان  
عليه (فان تحس) ولم يدر على قراءة الفاتحة بلسانه (قرأها) بقلبه (ولان سقط الامة مادام) متصفاً  
(يعقل) لبقاء أصل التكليف وهذا كله اذا حصل محز قبل الصلاة وأشار المصنف إلى حكمه في أثنائها فقال  
(فان يحز) عن القيام (في أثنائها) أي الصلاة أي في أثنائها قراءة الفاتحة (قعد) وجوباً على بني عبيد ماضى  
من صلاته (ويجب) عليه (الاستمرار في) قراءة (الفاتحة) بحيثئذ (ان يحز في أثنائها) أي أثناء قراءتها لان  
قراءتها في حال هو به أعلى بمابعده فلهذا طلبت منه القراءة في هذه الحالة (وان خفت) من المرض أن يغيره

(فام) وجوباً إلى محل تجزئته القراءة لزوال العذر (فان كان) شقاً أو من مرضه مثلاً حاصل (في أثناء) قراءة (النافحة) وجب عليه (الاعتناء) عن القراءة حال نوره إلى القيام (الاجل أن) يقرأ (النافحة) في حال كونه (فائماً) لان القيام حالة كمال مع صحته وشفاؤه من المرض فلا تجزئ القراءة في غيره بعد الصحة (فان قرأ) شيئاً من (في حال نوره) أو قبله (ليعتد به) لوقوعه في غير محله بخلاف ما قرأه أولاً أو لاحقاً الشفاء فانه مضى على صحته ولا يجب عليه اعادته (وان خف) من المرض وغيره (بعد) قراءة (النافحة) فام) بلا قراءة لها (الاجل ان) يركع منه (أى من القيام) أو خف من المرض أو غيره (في حال) الركوع قبل الطمأنينة (أى قبل استقرار أعضائه وسكونهم في حال الركوع وجواب الشرط قوله (ارتفع) أى الذى حصل له الشفاء من الركوع حال كونه (راكعاً) أى إلى حده لطمأنين ولا يرد وممنصباً (فان انتصب) عامداً عالماً ثم ركع (بطلت) صلاته لانه زاد قياماً فيها (أو) خف من المرض (بعدها) أى بعد الطمأنينة في الركوع وجواب ان المقدرة بعد وقوعه (اعتدل) من الركوع حال كونه (فائماً) وهذا القيام على سبيل الجواز لا على سبيل الوجوب لان الركوع قد تم الطمأنينة ولا يلزمه الانتقال إلى حد الركوع كما في أصل الروضة وقد صرح بالجواز الراجح ولكنه قيد بما إذا انتقل منضجاً بخلاف ما إذا انتقل منضجاً وعلى الأول يحمل إطلاق الركوع الجواز على الثاني يحمل إطلاق المجموع المنع (ثم يصد) بعد الاعتدال فائماً على ما تقدمت من الخلاف فيه (أو) خف من المرض (في حال) الاعتدال قبل الطمأنينة (وجواب ان المقدرة بعد وقوعه (فام ليعتدل) مطمئناً وهدماً معنى قول غيره فام واطمأن (أو) خف من عذره (بعدها) أى بعد الطمأنينة (يصد ولا يقوم) لانه قد تم ركوعه واعتداله في حال عجزه فليس عليه إلا السجود لكن ان كان في صلاته لا تقوت فيقوم لأجله ويكون في اعتداله ركعة الأخيرة من صلاة الصبح والأفلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية الملل وهو عدم لزوم القيام جواز وقضية التعليل وهو ان الاعتدال ركن قصير فلا يطول منعه وهو الوجه فالاعتدال عدم جواز القيام كما هو صريح كلام المصنف أخذاً بما يقتضى التعليل فان قلت فاعداً عامداً عالماً بالتحريم بطلت صلاته لانه أحدث جواها للقبول مع القدرة على القيام ومحلها إذا طال جواها بخلاف ما إذا لم يطل لانه لا يضر جلوسه به من الاعتدال والسجود (تنبه) لو كان يصلي الشخص فريضة فلما ركع عرض له علة منه من الاعتدال سقط عنه فيصعد من الركوع فلما زالت قبل دخوله في السجود لم يلزمه العود للاعتدال لم تكن منه ولو زالت بعد تلبسه بالسجود أجزأه ولم يجب عليه العود إلى الاعتدال لسقوطها بالهيجر فلما أتى به في هذا الحال عامداً عالماً بطلت صلاته لانه زاد هذا القيام فيها وانه تعالى أعلم

### باب كيفية صلاة المسافر

من حيث القصص والجمع مع كيفية الصلاة بطريق القصر يرجع إلى النقص في نفس الصلاة والجمع بالفرغ تخفيف في رعاية وقتها والمطر ملحق بالدفق يكون فيه التخفيف المذكور من جهة رعاية الوقت أيضاً ولكل من القصر والجمع شروط وقد بدأ بشرط القصر وهي ثمانية الأول (إذا سافر) الشخص (في غير معصية) فلا يباح القصير معها لان القصر سبب الرخصة فلا تنطبق بالمعصية الثاني ما أشار إليه المصنف بقوله (تبلغ مسيرته) أى السفر المفهوم من الفعل وقوله (ذهاباً) مصدر منصوب على التمييز الضمير المحل عن المضاف والأصل تبلغ مسافة ذهابه أى السفر الخفيف المضاف وهو ذهاب المضاف للضمير واتصل الضمير المضاف إليه بالمضاف الأول وهو مسافة قصرها كما بالاضافة إلى التمييز فأنه تمت نسبة المسافة المضافة إلى الضمير فهل هي من جهة الذهاب فقط أو من جهة الذهاب والإياب مطلقاً انهم هذا النسبة أى المضاف وهو ذهاب وتصل على التمييز إزالة للإيهام وقد علمت وجه الإيهام وهو ان الضمير في مسيرته عائداً على السفر

فام فان كان في أثناء  
النافحة وجب  
الاعتناء ليقراً  
فائماً فان قرأ في  
نوره لم يعتد به وان  
خف بعد النافحة  
فام ليركع منه أو  
خف في الركوع قبل  
الطمأنينة ارتفع  
راكعاً فان انتصب  
بطلت أو بعدها  
اعتدل قائماً لم يصد  
أو في اعتداله قبل  
الطمأنينة فام ليعتدل  
أو بعدها يجيد ولا يقوم  
(باب صلاة المسافر)  
إذا سافر في غير معصية  
تبلغ مسيرته ذهاباً

الشامل للذهاب والاياب فيقتضي انضمام الاياب الى الذهاب حتى يتم العدد قد دفع هذا الاسم باللاتيان  
 المذ كور الى آخر ما تقدم وقوله (عامة وأربعين ميلا بالهاشمي) مفعول به للفعل السابق وهو يبلغ وميلا  
 منصوب على التمييز لهذا العدد وهو يبلغ من حلتين وهما يؤمان معتدلان بلبل له وذلك بسبب الالف والهمزة وهي  
 ستة عشر فرسخا وهي أربعين دواليا يذراع بعقر فرسخ والفرسخ أربعة أميال فقد كان ابن عربا بن عباس  
 يقصر ان يظفر ان في أربعة بدعاه الضاري به سعة الحزم وأسنده اليه في السند صحيح ومنه انما يفعل  
 بتوقيف وروى البيهقي باسناد صحيح قال سئل ابن عباس فقيل له أقصر الصلاة الى أربعة قال ولكن الى  
 عسكان والى خير والى الطائف وقوله الهاشمي ذهبه لثني هاشم لانهم قد رواه المسافة بالاذرع الهاشمية  
 وقت خلافهم واستمر العمل على هذا التقدير وهي بالاذرع ستة آلاف ذراع بذراع الاذني والذراع أربعة  
 وعشرون اصبعام معتدلة والاصبع ست شعيرات معتدلة معترضة واذ يبلغ المسافر هذا المسافة (فله ان  
 يصلى الظهر والعصر والمساء ركعتين ركعتين) وهذا هو معنى القصر وهو الاقتصاد على بعض الواجب  
 وقيل المصنف القصر المذ كور بقوله (اذا كانت) تلك الصلوات (مؤذيات) أي واقعة ادأفي أو قائم (أو)  
 كانت (فانتفي) وقت (السفر فقضاءها في السفر) أيضا فلا قصر هالو حود السب وهو فوائه في السفر  
 الذي هو الرخصة في جواز القصر (فان قامت) الصلاة (في الحضر فقضاءها في حال (السفر وعكسه) وهو  
 أنه ان قامت الصلاة في السفر فقضاءها في الحضر (أم) الصلاة أي لا يجوز له أن يقصرها في صورتين لانها  
 في الحضر ثبتت في ذمته تامه فلا يجوز قصها ولو في السفر وإذا قامت في السفر مطلقا وقضاءها في الحضر فلا  
 تقصر فيه لانه لم يوجد حقه سب الرخصة لانه قد انقطع بالاقامة أو قضاءها في سفر غير قصر فكذا ذلك (وفي  
 الجمرتين بهذه المسافة) المذ كورة وهي المرحلتان (في المير) يعني ان هذه المسافة المذ كورة كانت تعترف  
 سفر البرية تعتبر في سفر الجمر بل وقوله وفي الجمرتين تعتبر (فلو قطعها في لحظة) في رأو جمر على  
 خلاف العادة للكرامة (قصر) أي حازه القصر لان الاعتبار سرا لثقال كما تقدم والحال أن المسافة بلغت  
 ثمانية وأربعين ميلا فلا يؤثر قطعها في زمن يسير كما لو قطعها في الرعي فرس جواد في بعض يوم ولا فرق بين  
 أن يكون المسافر في الحضر مطلقا وغيره وسواء كان معه أهله وماله أولا ولو كان بين يديه أقل من ذلك لم يقصر  
 ولو شمل المسافر في كون سفره طويلا اجتهد فان لم يظفره بالاجتهاد كونه طويلا لم يقصر وان ظهر كونه  
 طويلا لا يجتهد قصر (ولو قصد بدله) أي ذلك البلد (طريقان أحدهما دون مسافة القصر) وهو أن  
 تكون المسافة أقل من مرحلتين (فذلك) المسافر الطريق (لا بعد لغرض) صحيح في روي (كأن) الطريق  
 (و) كسبولة ونزهة أي تنزه وهي إزالة الكدورات البشرية وقال العلامة الحنفية هي رؤية ما تنبسط به  
 النفس لازالة هموم الدنيا ولا يخفى ان التنزه هو الحامل على سائر ذلك الطريق وليس حاد على أصل السفر  
 بل الحاصل عليه غيره كالتجارت مثلا لا يتأني ما قدر أنه لا بد أن يكون الحاصل على السفر غرضا صحيحا وليس  
 التنزه منه وقد أشار المصنف الى جواب لو بقوله (قصر) السالك لاسدى الطريقين الصلاة را باعة في جود  
 شرط السفر وهو الغرض الصحيح (وان قصد) بالعدول عن القصر الى الطويل (لمجرد القصر) أي القصر  
 المجرد عن الغرض المذ كور (أم) أي وجب عليه اتمام الصلاة لا تنقضاء الشرط وهو أن يكون الحامل على  
 السفر غرضا صحيحا وسواء كان مجرد القصر لا بعد غرضا صحيحا فكذا حصل منه سفر بلا غرض وأشار  
 المصنف الى الشرط الثالث بقوله (ولا بد) في جواز القصر للسافر (من مقصد) أي من مكان يقصد به قصد  
 ذكره بقوله (معلوم) فهو صفة المقصد وهو مصدر ميمي بمعنى المكان وصادم مكسورة كاضطه الحظي في عبارة  
 المنهاج ووصفه بالمعروفة من حيث المسافة وان كان غير معين من حيث الجهة وعلمه بالسافة يكون في ابتداء  
 السفر بأن يعلم أنه يقطع في سفره من حلتين فأكثر وهذا هو المراد من المعروفة وقد فرغ المصنف على مفهوم  
 هذا الشرط فقيل (فاوطلب) الشخص عبدا (أبقا) أي هاربا (لا يعرف موضعه) أي لا يعرف أنه بلغ

ثمانية وأربعين  
 ميلا بالهاشمي فله  
 أن يصلى الظهر  
 والعصر والعشاء  
 ركعتين ركعتين  
 اذا كانت مؤذيات  
 أو قائم في السفر  
 فقضاءها في السفر  
 فان قامت في الحضر  
 فقضاءها في السفر  
 وعكسه أم وفي  
 الجمرتين بهذه  
 المسافة في البر فلو  
 قطعها في لحظة قصر  
 ولو قصد بدله  
 طريقان أحدهما  
 دون مسافة القصر  
 فذلك لا بعد لغرض  
 كأن من قدم قوله  
 ونزهة قصر وان  
 قصد مجرد القصر  
 أم ولا بد من مقصد  
 معلوم فاوطلب أبقا  
 لا يعرف موضعه





مباح (ثم بعد استيفاء هذه الشروط السابقة شرع المصنف بين مبدأ السفر فقال (إن كان البلد) الذي أنشأ  
 السفر منها (سور) بالواو لا يميز مختص بما سفرته كبلد وقريه وإن تعدد (قصر مجرد بمجاورة) ذلك  
 السور (سواء كان خارجا) أي خارج السور (عارة) أي أرض عامرة بالنبات (ألم لا وإن لم يكن له) أي  
 للحل الذي سافر منه (سور) أصلا أو سور غير مختص به أي بذلك المحل أو لم يكن صوب مقصده (ف) أول  
 سفره (بمجاورة العيران) أي بمجاورة الأبنية العامرة وقوله (كله) نو كيد العيران وإن تخط ذلك العيران  
 شرا فلا يجوز له القصر إلا بعد مجاوزته (ولا يشترط) احصاء القصر (بمجاورة المزارع والبساتين) وإن اتصلنا  
 بما سافر منه وإن كانا مع وطنين لأنهما لا يتخذان للاقامة فإن كان في البساتين دور وقصور تسكن في بعض  
 فصول السنة ففي الروضة والنسرح بشرط مجاوزتها وقال في المجموع الظاهر أنها لا تشترط لاهلها ليست من  
 البلد فلا يصير منه باقاة بعض الناس فهي في بعض الفصول قال النووي لو كان البلد جبان بين جانيه  
 كبعدا فغيره المثنى للسفر من أحدهما إلى الآخر لم يجز القصر حتى يفارق الجبانين من الجانب الثاني  
 لأنهما بلد واحد ولو كانت قرية ليس بينهما فاصل كحلتين فهما قرية واحدة فيشترط مجاوزتهما بالانفكاك  
 وفيه احتمال للامام فإن انفصلت أحدهما عن الأخرى فبمجاورة قرية مجاوزة القصر سواء قربت  
 الأخرى أم بعدت (ولا يشترط) مجاوزة (المقابر) لأنها خارجة عن اسم العيران وإن بينهما مسامكن لاهلها  
 في المزارع والبساتين (والقيم في العراء) كأهل البادية (يقصر) الصلاة (عقار) فخيامه فهي أول سفره  
 سواء كانت أنعام مجمعة أو متفرقة بحيث أنهم يجمعون الحديث ويستعبدونهم من بعض ويدخل في  
 مجاوزتهم عرا فبمجاورة عرا فقبحا كطرح الرعاد ولعل الصبيان ومعاطن الأبل لأنهم معدودة من مواضع  
 إقامتهم ولو كان مقيما في العراء اشترط بمجاورة البقعة التي فيها رده ومسكنه كالبدوي وإن سكن واديا  
 وسافر منه اشترط بمجاورة عرصة وإن كان نازلا في بؤة اشترط أن يهبط منها أو في هذه اشترط أن يهبط على  
 أعلاها فإذا كانت الثلاثة متتالية فإن أقر اتساعها لم يشترط إلا بمجاورة نزوله وعرج ذلك العرف  
 (ثم إذا انتهى السفر أتم) الصلاة (لأن الرخصة قد انتهت) (و) انتهى (السفر) (عجرد) (وصوله إلى وطنه) وإن  
 لم ينو إقامة ولا نقلة فبنتهى بوصوله إلى الوطن مطلقا والمراد بالوطن الموضع الذي شرط مقارنته أيام وقت  
 إنشاء السفر منه فبعدد وصوله إليه انتهى الترخص ولو وصل في طريقه قرية له أهل وعشيرة وليس  
 هو مسوطنها إلا أن لم يفته ترخصه لأنه ليس مقيما ولو مر في سفره بوطنه فإن خرج من مكة إلى مسافة  
 القصر ونوى أنه يرجع إليها ويخرج منها من غير إقامة فلهذه الذي قطع به الجمهور في كل المجموع أنه بصير  
 مقيما بخولها لأن موطنه فلا يكون مسافرا (أو) ينتهي (بإقامة) (أو) في أثناء الطريق وقبل بلوغه مبدأ  
 سفر (أربعة أيام) بمحتاج (غير بوي الدخول والخروج) أو ينوي مطلقا أي غير مقيد بزمن فينتهي سفره  
 في الحال بعد هذه النية (أو) ينتهي سفره (ينفس الإقامة وإن لم ينوها) أي الإقامة (ففي) (أقام) (بلاية)  
 لها (أربعة أيام) غير بوي الدخول والخروج (أتم) أي وجب عليه إتمام الصلاة لأنه إذا امتنع الترخص بنية  
 الإقامة المذكورة كسابق فلا يتبع بإقامتها من باب أولى (الاهم) هذا اللفظ بمنزلة الاستدعاء على قوله  
 أتم ظاهره مطلقا كأنه قال نعم (الآن يقيم) في غير مبدأ السفر من غيرته للاقامة (لحاجة) (يوقع التجاوز) (أو)  
 أي ينتظر ويترجى حصولها في المستقبل وفي كل وقت (وينوي الارتحال) أي الانتقال من ذلك الموضع  
 الذي أقام فيه (إذا انقضت) الحاجة المذكورة (فانه يقصر) المسافر المقيم في ذلك المكان ويمتد قصره (إلى)  
 ثمانية عشر يوما) صحاحا ولو غير مجارب لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفخر بجزها وإن يقصر  
 الصلاة رواد أو دواودا والترمذي وحسنه وإن كان في سنة ضعف لأنه شواهد تجبره وقيل بالمحارب غيره  
 لأن المرخص هو السفر لا المحاربة وقارو ما لو علم أن شغلهم يقتضي في الأربعة كما مر به ثم مطمئن بعيد عن

ثم إن كان البلد سور  
 قصر مجرد بمجاورته  
 سواء كان خارجا  
 عارة أم لا وإن لم يكن  
 له سور بمجاورة العيران  
 كله ولا يشترط  
 مجاورة المزارع  
 والبساتين والمقابر  
 والمقسم في العراء  
 يقصر عقار فخيامه  
 ثم إذا انتهى السفر  
 أتم وينتهي بوصوله  
 إلى وطنه أو بنية  
 إقامة أربعة أيام  
 غير بوي الدخول  
 والخروج أو بنفس  
 الإقامة وإن لم ينوها  
 فبني أقام أربعة أيام  
 غير بوي الدخول  
 والخروج أتم اللهم  
 إلا أن يقيم الحاجة  
 يوقع التجاوز وينوي  
 الارتحال إذا انقضت  
 فانه يقصر إلى ثمانية  
 عشر يوما

هيئة المسافر بخلافه هنا ومثل القصر في هذا المدة غيره مما يجوز له الترخص فيه وانما القصر على القصر لان الاشتغال به أهم حيث لا خلاف فيه بخلاف الجمع فقد وقع الاضطراب فيه بين الأئمة وأيضا الكلام الاتي في القصر والكلام على غيره يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى وقال في المهمات عدم الحاق بقية الرخص بالقصر قوي لوقوعه في ما حاجته أربعة أيام صحيحة فلا قصر لانه مطمئن ساكن بقية عن هيئة المسافرين (فان تأخرت) ثلثة الحاجات (عنها) أي عن الثمانية عشر (أتم) الصلاة أي وجب عليه اتمامها (وسواء) في وقوع الحاجة (للبهادر وغيره) أي لا فرق في ترجي الحاجة بين أن تكون جهادا أو غيره (ولو وصل) أي المسافر المذکور (مقصدا) بكسر الصاد أي كان المقصد كما مر في هذا الجواب تفصيل ذكره بقوله (فان نوى) أن يقيم عند وصوله (الاقامة المؤثرة) الفاطمة للسفر وهي أربعة أيام فيستدفع عنه عليه الترخص كما أشار له المصنف بقوله (أتم) أي وجب عليه اتمام الصلاة ولا يقصرها (والا) أي وان لم ينو الاقامة أصلا أو نوى اقامة غير فاطمة كان نوى اقامة ثلاثة أيام فاقبل وجوب اتمام الشريطة المدعومة في الثانية قوله (قصر) ويستمر جوازها الى (أربعة أيام) ان علم ان حاجته لم تنقض فيها (أو) يستقر قصره الى (ثمانية عشر يوما) ان وقع حاجته كل وقت كما علم ذلك مما مر وقد سبق أن للقصر شرطان ثمانية وذكر المصنف عنها ثلاثة الاول عبر عنه بقوله اذا سافر في غير مفسدة والثاني عبر عنه بقوله تبلغ مسيرته ثمانية وأربعين ميلا والثالث عبر عنه بقوله ولا بد من مقدم معلوم ثم ذكر ثلاثة أخر صرح بها فقال (وشروط القصر) ثمانية الماتقدم ثلاثة الاول ذكره بقوله (وقوع الصلاة كلها في) وقت (السهر) فلو وقع بعضها في السهر وبعضها في الحضر بان بلغت سبقتة ادا قامت وهو في أثناء الصلاة أو شك في انتهائها (أتم) (و) الثاني من هذه الثلاثة (نية القصر في الاحرام) أي مع تكبيرة القصر فلو نوى بعد هذا لم يقع عليه اتمام لان نيته انقضت على اتمام لانه الاصل (و) الثالث من هذه الشروط ذكره بقوله (لا يقتدى بتم في جزء من الصلاة) وان قل ذلك الجزء لا ينافي ما يقتضى القصر واطمأن فغلب اتمام لانه الاصل والمراد انه يقتدى بمن يعلم انه يصلي صلاة تامة ولو سافر ثم فرغ المصنف على الشرط الاول فقال (فلو نوى الاقامة في) حال (الصلاة) ووقع على الثاني فقال (أو شك) بعد دخوله في الصلاة (حل نوى القصر أم لا ثم ذكر) أي تذكر (قريبا) أي من غير طول فصل والتظاهر أن قوله قريبا منصوب على نزع الخافض أي تذكر عن قرب والمغنى ان التذكري مع البعد متروك لا يبعد به والتذكري الحاصل مع القرب بمحمل به و يظهر من هذا المعنى عن وهو المجاوزة وقوله (انه نواه) أي القصر وهو مفعول به لتوله ذكر بمعنى تذكر (أو شك بان (تردد) في النية) (هل يتم) الصلاة (أم لا) (تردد) هل اتمامه مقبيل أم لا) وقد ذكر المصنف جواب هذا الاستفتاء بما نواه بقوله (أتم) وجوب لان الرخصة لا يصار اليها الا بيقين ولا تفعل مع التردد ولانه في الاولى صار مقبيل بالنية فغلب جانب اتمام لان القصر مشروط بشروط فاذا انقضت أو واحد رجع الى الاصل وهو اتمام (ولو جرح في اتمامه) هل نوى القصر أم لا (فتنوى) المأموم وقال في نيته (ان قصر) الامام الصلاة (قصرت) وان اتى بها (أتمت) ها أي الصلاة (صح) ما رواه (فان قصر) امامه (قصر) هو أي المأموم (وان أتم) الامام الصلاة (أتم هو) أي المأموم ولا يضر هذا التعليق الواقع من المأموم في هذه الحالة وان كان تعليق النية في غير هذه الحالة مطبوعا للصلاة لان الظاهر من حال الامام القصر بقرينة السفر ولو قصدت صلاة الامام أو أفسدتها فاقبل كنت نويت القصر جائزا ولم والقصر وان قال كنت نويت اتمام أتم وان انصرف ولم يظهر للمأموم ما نواه لزمه اتمام لانه شك في عدد ركعات الصلاة ومن شك في عدد ركعات بنى على اليقين لا على غلبة الظن قاله الجوزي وبني شرطان من الثمانية المذكورة سابقا أول الباب وهما علمه بجواز القصر وتقرره عما ينافي نيته وقد فهم هذا من التغيرات السابقة في التردد في النية لانه في حال تردده أي عيانا في نية القصر والقصر

فان تأخرت عنها أتم  
وسواء الجهاد وغيره  
ولو وصل مقصدا فان  
نوى الاقامة المؤثرة أتم  
والاقصر أربعة أيام  
او ثمانية عشر يوما  
ان وقع حاجته كل  
وقت وشروط القصر  
وقوع الصلاة كلها  
في السهر ونية القصر  
في الاحرام وان  
لا يقتدى بتم في جزء  
من الصلاة فلو نوى  
الاقامة في الصلاة  
أو وشك هل نوى  
القصر أم لا ثم ذكر  
قريبا أنه نواه أو تردد  
هل يتم أم لا وهل  
امامه مقبيل أم لا ثم  
ولو جرح في اتمامه  
فتنوى ان قصر قصرت  
وان أتم أتمت صح  
فان قصر قصر وان  
أتم أتم هو

قوله جواب هذا  
الاستفتاء الخ هو  
جواب لوني قوله فلو  
نوى الخ فتأمل اه  
مصححه



الصلاة (الاولى) هو محترضا الشرط الثالث وقوله (أو فرق كثيرا) أي يتم ما هو محترضا الشرط الرابع وهذا  
الصحيح منه على سبيل التفصيل المنبسط وجوابان الشرطية في التفرع الاول وما بعده هو قوله (وجب  
تأخير الثانية) أي التي تجتمع مع الاولى (الى وقتها) ولا تجتمع مع الاولى - حيث لا تنافي الشرط السابقة ما  
في الاولى لغوات السفر الذي هو شرط في الترخص وأما في الثانية فلم يرد وقوع التنية في وقتها وأما في الثالثة  
فانوات التفرع في الكثير واذا لم يوجد بشرط الجمع امتنع واذا امتنع فحين تأخير الثانية الى وقتها وان تأخر بعد  
فراغها) أي فراغها منها فهو مضاف للفعول بعد حذف الذاعل وقوله (مما) أي الصلاتان (على  
الصحة) هو الجواب وذلك لوجود الشرط الاول وهو وقوعه ما في السفر وقد استمر الى الفراغ (واذا جمع)  
الشخص الصلاة (تأخيرا) أي جمع تأخيرتها مع قول مطابق على تقدير مضاف كما عرفت فلما حذف  
المضاف انصب المضاف اليه وأقيم مقامه في النصب وأشار الى جواب اذا بقوله (لم يلزمه) في هذا الجمع  
المذكور بنى (ان) أمرا واحدا وهو قوله (أن ينوي) الجمع أي جمع التأخير (قبل خروج وقت الصلاة  
(الاولى) كالتفصيل مثلا حال كون ذلك الوقت مقدرا (بـ) درهما أي زمن (بـ) أي ذلك الزمن (انه) أي  
الشخص الذي يجمع هذا الجمع (يؤخر) الصلاة (ا) اجل أن يجمع تأخيراته قبل خروج الخ متعلق  
بنوى وبقدر متعلق بمحذوف حال من الوقت أي ما بقي منه وفعال يسع بعدد على ما الواقعة على الزمن يعني  
ما بقي من الوقت وقوله انه يؤخر أن وما دخلت عليه من اسمها خبرها في تأويل مصدريه فعول به لما قبله  
والتقدير يسع ذلك الزمن الباقي من وقت الاولى التأخير أي نية جمع التأخير وقوله لجمع اللام لا مكي  
ويجمع منصوب بان مضمره جواز ابدال مكي أي لاجل أن يجمع الاولى مع الثانية يجمع تأخيرها والمراد بقوله  
يسع أي ذلك الزمن نية الجمع بان يبق من وقت الاولى ما يسعها كما تأتاه أفعلة صورة كافي للنجوع والمعتمد  
كافي متى فرغ الوهاب أي بيق مقدار ما يسع ركعة ولكن يحتمل أن ما هنا تر جمع لما في متن فتح الوهاب ويكون  
المعنى ما يسع أي ذلك الزمن الذي بقي من وقت الاولى أداءها والاداء هو أن يقع ركعة منها في الوقت وان كان  
عاما في تأخير الصلاة الى هذا الوقت ووقوعها أداء بارز ركعة لا يخرج عنه عن العصبان ولا يخرج  
منه الا بادرار كما بها مقامه مقصورة كانت أو تامة قبل خروج وقتها فانها مخالفة لما هنا ظاهر  
وأما بعد ذلك وبل المذكور فلا مخالفة وبزاد أمر آخر غير ذلك المصنف يتوقف عليه صحة الجمع  
المذكور وهو دوام سفره الى غداهما فالأحكام قبله صارت الاولى قضاء لانها تابعة للثانية في الأداء لا غير  
وقد ذكر القبول في غداهما (فلو لم ينو) أي التأخير أي تأخير الاولى الى الثانية وقوله (أن) أي التارك لهذه  
التنية هو جوابي (وكانت) الاولى (قضاء) لانها جاعل وقتها لاجل ذلك في تأخيرها انما في الوقت  
بحيث لا يسعها ولكن لا تكون قضاء إلا اذا قبل منها في الوقت دون ركعة وذلك ان كان قدرتها كما عدا ولا  
بشرط في جمع التأخير الا هذا الشرط المذكور في كلامه وما زاد عليه أيضا كما علم من آفتاب خلاف  
جمع التقديم وقد عدلت شروطه في التمهين كونها أربعة وهي نية الجمع وقد علم محلها منه وعدم  
الفصل بينهما والابتداء بصاحبة الوقت ودوام السفر الى غداهما كما تقدم غاية الأمر أنه يسع هنا جميع  
ما وجب في جمع التقديم وإلى هذا أشار المصنف بقوله (وبسبب الترتيب) هنا بان يبدأ بأصاحبة الوقت وهي  
العصر في التأخير لان الوقت لها الظهور تامة وهذا الترتيب شرط في التقديم (وبسبب الموالاة) بين الصلاتين  
فيه فافضل يصل بينهما ولو فاصلا ولا كان يصل بينهما السنين البعيدة للظهور أو القليلة للعصر اذا بدأ بالظهور  
أو يؤذن للثانية بعد الفراغ من الاولى وأما ما لا إقامة والتمهين طلب الماء فلا بد فصلا حتى في جمع التقديم كما  
مر لقلته وقد تقدم ان الموالاة بينهما شرط في التقديم وانما يظهره لان الظهور مثلا تابعة والعصر واقعة  
في وقتها (ويؤيد نية الجمع في) الصلاة (الاولى) أي التي بدأ بها أداء كانت الظهور مثلا أم العصر بان

الاولى أو فرقى كثيرا  
وجب تأخير الثانية  
الى وقتها وان تأخر بعد  
فراغها مضى على  
الصحة وانما جمع  
تأخيرها لم يلزمه الا أن  
ينوي قبل خروج  
وقت الاولى بقدر  
ما يسع أنه يؤخر لجمع  
فلو لم ينو أتم وكانت  
قضاء وبسبب الترتيب  
وبسبب الموالاة  
ويؤيد نية الجمع في  
الاولى

يقول أصل فريضة العصر مجموع مع فريضة الظهر إذا بدأ بالعصر أو يقول أصلي فريضة الظهر مجموع مع فريضة العصر وهذا التنبؤ المذكور هنا شرط في جمع التقديم أيضا وقد تقدم أن جميع ما يشترط في جمع التقديم بسن هذا الانساق للجمع ودوام السقر فها شرطان في التأخير أيضا وإن كان محل السنة فيها مختلفا وهو في التقديم تكون من ابتداء الصبح إلى قبل السلام منها وفي التأخير من ابتداء دخول الوقت ويسمى إلى أن يبقى من هذا الوقت مقدار ما يسع فعلها نامة أو مصورة أو غاشط نية الجمع في التقديم والتأخير ليميز التقديم أو التأخير المطالب شرعا عن التقديم أو التأخير بعين أو لعلها والمفرغ من الجمع بالسفر شرع بين حكم الجمع بغيره فقال (و يجوز للقيم الجمع تقديميا) فقط بخلاف المسافر فله الجمع مطابقا أي تقديميا وتأخيرا (لا أجل) (مطر) موصوف بقوله (بيل الثوب) لما روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا بالغرب والعشاء جميعا إذا سلم من غير خوف ولا سفر قال مالك (أرى ذلك في المطر وقال الشافعي أيضا مثله ومثله الشيخ والبرذذ إذا نزل الشافعي هو بفتح الشين لا بالكسر ولا بالضم وتشديد النون وهو اسم لرجل بارد يصعبه مطر قليل ولا بد أن يبل الثوب كما هو ظاهر وقد ذكر المصنف لذلك شروطا زيادة على شروط جمع التقديم الواقع في السفر فقال (بشرط أن يقصد من يريد الجمع بالمطر جماعة في مسجد) والمراد منه مكان صلاة الجماعة سواء كان مسجدا أو غير وقد وصف المصنف بقوله (بعيد) أي عن باب دار عرفا (و) بشرط (أن يوجد المطر عند افتتاح الصلاة الأولى) وأن يوجد (عند الفراغ منها) أي الأولى (و) عند افتتاح الصلاة الثانية ويشترط مع ذلك أي مع هذه الشروط المذكورة (ما تقدم) أي من الشروط السابقة في الجمع في السفر في جمع التقديم وقد تقدمت فلا عود ولا إعادة وقد فصل المصنف في سبب هذه الإخصة وهو المطر فقال (فإن انقطع) المطر (بعدها) أي بعد الصلاةين (أو) انقطع (في أثناء الصلاة) الثانية مضنا أي الصلاةين (على العصة) لوجود الشرط وهو دوام المطر إلى عقدة الثانية وعند الفراغ من الأولى بخلاف من يصلي في بيته منفردا أو جماعة وهذا المحذور المسحوق أي المكان الذي يصلي فيه جماعة فلا يجمع لعدم المشقة حيث دللنا أن الجو زال هذا الجمع وجود المشقة بعد نهاية بيته ورجوعه إلى المسجد لأجل صلاة العصر مثلا جماعة أو عشي إلى الصلي في كن أي في طريق مسقف بحيث لا يصيبه المطر فذلك لعدم المشقة حيث دللنا أيضا أو كان مكان الصلاة في بيته غير في طريق مسقف بحيث لا يتساءل التأذي وبخلاف من يصلي في مسجده منفردا وهذا المحذور لوقوع قصد جماعة فلا يجمع أيضا لانتفاء الجماعة فيه ولما جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطرمع أن يوت أزواجه كانت يجنب المسجد فأجابوا عنه بأن يوتن كانت مختلفة وأكثرها كان بعيدا فله حين جمع لم يكن بالقرب ومجاوب أيضا بأن للإمام أن يجمع بالمؤمنين وإن لم يتأذى المطر صرح ما بن أبي هريرة وغيره (ولا يجوز الجمع بالمطر تأخيرا) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع **تنبيه** إذا أراد أن يجمع العصر مع الظهر تقديميا فصلي أو لأسنة الظهر القبلية المؤكد أو غيره أو يؤخر سنته البعدي إلى الفراغ منها لا يلزم الفصل بين الصلاةين مع أنه بشرط عدمه كما تقدم التنبيه عليه وهكذا العشاء مع المغرب أي فيه في سنته القبلية ويؤخر سنته البعدي بعد العشاء يصلي سنة العشاء القبلية والبعدي ثم الترتيب بين سنتي الظهر وتأخيرها قبل أن يصلي سنة المغرب أو لا البعدي ثم سنة العشاء القبلية ثم سنتي البعدي ثم الترتيب فيما قبله يصلي سنة الظهر البعدي ثم كدوة وغيرها بعد العصر ثم يصلي سنة العصر القبلية وله غير ذلك بأن يؤخر القبلية في الكل بعد الصلاةين والله أعلم

### باب صلاة الخوف

أي كيف يتم من حيث الله يحتمل في الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها في غيره ومشروعيته بأية إلى آخر الزمان ولما كانت كيفية اختلافه لكيفية غيرها عقدها بابا مستمرا فلا ينافي أن المطلوب فيها هو المطلوب في غيرها من

و يجوز للقيم الجمع  
تقديميا لمطر يبل  
الثوب بشرط أن  
يقصد جماعة في  
مسجد بعيد وأن  
يوجد المطر عند  
افتتاح الأولى وعند  
الفراغ منها وافتتاح  
الثانية ويشترط  
مع ذلك ما تقدم فأن  
انقطع بعدهما أو في  
أثناء الثانية مضنا  
على العصة ولا يجوز  
الجمع بالمطر تأخيرا

باب صلاة الخوف

الاركان والشروط والسنة وعدد الركعات فهي في الخوف كالامن في هذه الاشياء والاصل فيه اقله تعالى  
واذا كنت فيهم فالتهم الصلاة الالية (اذا كان القتال مباحا) بالمعنى الاعم وهو المأذون فيه سواء كان  
واجبا كقتال الكفار وقطاع الطريق اذا قاتلهم الامام او باحاطت به منى الطرفين كقتال من قصد مال  
الانسان او مال غيره ومخوذ ذلك (و) الاحالان (الهدوف غير جهة القبلة تفرق الامام الناس) وهم القوم  
الحاضرون معه للقتال (فرقتين فرقة تقف) وفي نسخة يجعلها (في وجه العدو) تحرس القوم من الهجوم  
عليهم (ويصل) الثانية (بشرقة ركعة فاذا قام) أى الامام (الى) الركعة (الثانية ثوبا) أى من كان معه  
في الركعة الاولى (مقارفته) أى الامام بنى ووا عند القيام للثانية أو بعد الانصباب فيذهب في الاول  
ويجوز في الثاني وتبعم السنة عند اعادة الركوع (وأتموا) أى هؤلاء الذين نواو المفارقة صلاتهم حال  
كونهم (منفردين) وحيدن فلا يحمل سهوهم ولا يخطئهم سهوهم (وذهبوا الى وجه) أى الى مواجته ومقابلة  
(العدو) للمراساة (وبقاء) أولئك أى من كان حارسا واهم في وجه العدو (الى الامام) لاجل الاقتداء به (دهو)  
(قام) في الصلاة في الركعة الثانية حال كونه (يقرا) في قيامه (فيحرمون) أى ينوون الصلاة باطنين صلاتهم  
بصلاته (ويكث) أى الامام في حال وقوفه منتظرا (لهم) يكون مقدرا (يقدر) قراءة (الفاصلة) (وقدر  
(سورة قصيرة فاذا جلس) الامام للتشهد فقاموا) أى هؤلاء الفرقة الثانية وان بنى والمفارقة وهم مقتدون  
بالامام حكما فيلتحق بهم سهوهم ويخطئهم سهوهم اذ لم ينووا المفارقة (وأتموا) حينئذ الركعة الثانية (لانفسهم  
ويطيل) أى الامام (التشهد) بالدعاء والذكر حتى يلهو به في التشهد (ثم يسلم) الامام (بهم) فيحوزوا معه فضيلة  
السلام والفرقة الاولى حازت معه فضيلة التحريم وهذا الكيفية هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات  
القاع رواها الشيعان وذات القاع موضع من نجد من أرض عطفان سميت هي والفزوة بذلك لان بواسط  
أقدامهم كانت قد تحققت فلفوا عليها الخرق قال ابن الرقعة وهذا أصح ما قيل في سبب تسميتها بذلك لما روى  
الشيخان عن أبي موسى الاشعري انه قال فيها سقت أقدامنا ذلك كلف على أرجلنا الخرق ويستحب للامام  
ان يخفف القراع في الاولى لانها حالة شغل وحرب ومخاطرة من خداع العدو ويستحب للباطنيين تخفيف  
قراعتهم في ركعتهم الثانية لئلا يطول الاستطراء هذا حكم الثانية وأشار الى حكم غير هاتين (فان كانت)  
الصلاة (مغربا صلى) أى الامام بالفرقة (الاولى ركعتين) عند قيامهم للثانية (بصلى) بالفرقة (الثانية)  
ركعة وتقدم كيفية نية المفارقة وتقدم انه ينتظرهم في التشهد ويصل بهم ومقاله المصنف من كونه يصلى  
بالفرقة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة هو أفضل من العكس وان كان متوضعا عليه في الاملاء سلامته  
من التعويل في العكس زيادة تشهد في أولى الثانية (أو) كانت الصلاة (رباعية صلى بكل فرقة) من  
الفرقتين (ركعتين) ويشهد بكل منهما وينظر الثانية في جلوس التشهد وقيام الثالثة وهو أفضل كما مر  
(فان فرقتهم) أى الامام القوم (أربع فرقة) قدر صلى بكل فرقة من الفرق الأربع (ركعة) صح هذا جواب  
لقوله فان فرقتهم أى صح له وفعلهم مجاز مفاعله سواء كان ذلك لحاجة كان كان العدو مستمرا والمسلون  
أربابا أو لم يكن بل حاجة وهذا هو مقتضى كلام المتأخرين حذف من المحرر قيد الحاجة الذى اعتبره  
الامام وقال النوى في المجموع والصحيح انه لا حاجة لهذا التقيد وتفاوت كل فرقة من الثلاثة الاولى الإمام وتصح  
لنفسها وهو منتظر فراغا ونحوه لاخرى وتنتظر الرابعة في تشهد له ليس بها وبما يقاس بذلك الفرق الثلاثة  
هذا كله اذا كان العدو في غير جهة القبلة وقد أشار الى حكمه اذا كان فيها افعال (وان كان العدو في) جهة  
(القبلة يشاهدون) بالناء للفعول فهو خبر ثان أى يشاهد هم المسلمون في حال صلاتهم فالواو نائب الفاعل  
وهي عائدة على العدو ولا يمكن باعتبار معناه وهو التعدلان مفرد لفظا متعددا معني ولوراعى لفظه افعال  
يشاهدوا أى العدو وأى يشاهد المسلمون ويسمى هذا النوع من أنواع صلاة الخوف صلاة عساقان بضم

اذا كان القتال مباحا  
والعدوى في غير جهة  
القبلة فرقة الامام  
الناس فرقتين فرقة  
تقف في وجه العدو  
ويصل بفرقة ركعة  
فاذا قام الى الثانية  
بنوا ومقارفته وأتموا  
منفردين وذهبوا الى  
وجه العدو وبها  
أولئك الى الامام وهو  
قام يقرأ فيهم من  
ويمكث لهم بقدر  
الفاصلة وسورة قصيرة  
فاذا جلس للتشهد  
قاموا وأتموا لانفسهم  
ويطيل التشهد ثم  
يسلم بهم فان كانت  
مغربا صلى الاولى  
ركعتين ويصلى  
بالثانية ركعة أو  
رباعية صلى بكل فرقة  
ركعتين فان فرقتهم  
أربع فرقة صلى بكل  
فرقة ركعة صح وان  
كان العدو في القبلة  
يشاهدون

العين قرية من قرى الحجاز على مر حلين من مكة بقرب خا من سميت بذلك لعسف السبلول فيها وقوله (وفي  
 المسلمين كثرة) جملة خالية بحيث يتقادم كل صف منهم العدو وليس هناك ساترين المسلمين وبينه وقد اشار  
 المصنف الى جواب الشرط بقوله (صفهم) أي الامام (صفين فاكثروا حرم) معطوف على صفهم أي  
 نوى الاحرام بهم جميعا (وركن) بعد الفراغ من الفاتحة بهم جميعا (ورفع) رأسه من الركوع (بالكل) أي  
 بالصفين فاكثر (واذا جعد) أي الامام بعد الاعتدال (يجدعه) أي الامام (الصف) الاول (الذي يليه)  
 أي الذي هو وراءه وحض هذا الصف بالسجود مع الامام دون غيره فضلا حيث كان وراء الامام (واستقر  
 الصف الآخر) يحرس حال كونه (فأثم) أي يلاحظ العدو ويراقبه في حال قيامه (فاذا رفعوا) أي القوم  
 الذين سجدوا مع الامام (يجد الصف الآخر) ولحقوه في القيام (غير ركن) أي الامام بعد الفراغ من الفاتحة  
 (ويرفع) رأسه من الركوع (بالكل) أي يرفع من الركوع حال كونه مصاحبا في الرفع فالحال مصاحبة  
 مثلهما في قوله تعالى ادخلوها بسلام أي معه وهكذا يقال أولا في قوله ورفعه رأسه بالكل وانما ركن بالكل  
 ورفع من الركوع بالكل لان المسلمين يرون العدو في حال القيام وفي الركوع فذلك لا يركون معا ويرفعون  
 معا (فاذا جعد) أي الامام (يجد معه الصف الذي حرس أولا وحرس الصف الآخر) أي الذي سجد مع  
 الامام أولا في الركعة الاولى (فاذا رفعوا) أي من سجد مع الامام (رؤسهم) من السجود واستقروا واجالسين  
 للتشهد (يجد) ذلك (الصف الآخر) الذي كان واقفا ولحقوه في التشهد وتشهد بهم جميعا لانهم حينئذ يرون  
 العدو ثم ان سجد الصف الآخر يحمل انه يجد في مكانه والاو لا في مكانه ويحتمل انه يتقدم ويتأخر  
 الاول فيفسر أقوله مبطل (ويندب جل السلاح في صلاة الخوف) احتياطا من خوف هجوم العدو عليهم  
 وقوله تعالى ولي اخذوا سلاحهم وانما جل الامر في الآية على التدب لان الغالب السلامة فلا يحتاج بشئ  
 من آلات الحرب بل بكل ما يحصل به قتال كالسيف والسيك والرمح والشباب وبشرط لا تدب ذلك  
 أن يكون السلاح ظاهرا أمال السيف الذي سقى بسهم يحسن والتبل المرش برش يحسن فلا يجوز جله بلا  
 خلاف وبشرط في نيهان لا يمنع شيئا من أركان الصلاة والا فلا يجوز جله وبشرط في نيه أن لا يتأذى به أخذ  
 فان خيف التأذى به كره جله ويحل سنة جله اذا لم يترتب على تركه هلاكه لبا والاف يجب جله حينئذ وعلم  
 ان صلاة الخوف جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ستة عشر نوعا اختار الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه منها ثلاثة أنواع صلاة ذات الرقاع وصلاة عفاك وصلاة بطن فحل وكلها بصحيفة نابتة في الصحيح  
 وليند كصلاة بطن فحل استغنا عن صلاة ذات الرقاع الا فضل منها (واذا اشتد الخوف أو اتهم القتال)  
 بين الفريقين وهذا النوع الرابع من أنواع صلاة الخوف وأشار الى جواب اذ بقوله (صالحا جالا) جمع  
 راجل وهو الماشي لاجع رجل (و صالوا) (ركبانا) كيف كان (الى القبلة و) الى غيرها) اقله تعالى فان  
 خفتم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر رضي الله عنهما مستقبلي القبلة وغير مستقبليها وليس لهم  
 تأخيرها عن وقتها بلا خلاف ويجوز ان اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كلها من في الكعبة وسواها  
 صالوا (جماعة وفرادى ويومون) بضم الياء والواو الساكنة بعده هاء مضمومة من الأيمان أي يشيرون  
 في حال صلاتهم (بالركوع وبالسجود) أي بوجئ كل واحد برأسه الى الركوع والى السجود وذلك (ان عجزوا)  
 عنهم (او) يكون (السجود أخفض) في الأيمان من إيمان الركوع لاجل التميز بينهما كما في صلاة الرض  
 العاجز عنهم ما في العجائز عن ابن عمر رضي الله عنهما اذا كان الخوف أكثر من ذلك صلى ركبا أو قائما  
 وبوجئ إيماء ولا تضر الأفعال السيرة لانها مغفورة في غير الخوف فقه من باب أولى وأما الأفعال الكثيرة  
 المقدرة بثلاث حركات كترتيب اليات فقيهاها تفصيل فان تعلقت بمصلحة القتال فلا تضر مطلقا وان لم  
 تعلقه بطلت بلا خلاف وان تعلقت به لكن لا ضرورة اليها كذلك (وان اضطروا الى الضرب المتتابع

وفي المسلمين كثرة  
 صفهم صفين  
 فاكثر وأجرم وركع  
 ورفع بالكل وإذا جعد  
 سجد معه الصف  
 الذي يليه واستقر  
 الصف الآخر قائما  
 فاذا رفعوا وجد  
 الصف الآخر ثم  
 ركن ورفع بالكل  
 فاذا جعد سجد معه  
 الصف الذي حرس  
 أولا وحرس الصف  
 الآخر فاذا رفعوا  
 رؤسهم وجد الصف  
 الآخر ويندب جل  
 السلاح في صلاة  
 الخوف وإذا اشتد  
 القتال صالوا رجالا  
 وركبانا الى القبلة  
 وبغيرها جماعة  
 وفرادى ويومون  
 بالركوع والسجود  
 ان عجزوا والسجود  
 أخفض وان اضطروا  
 الى الضرب المتتابع

ضربوا) دفعا للضرر عنهم ولا إعادة عليهم لانه عذر غير نادر وقاساعلى المشى ولان مدار القتال على الضرب ولا يحصل المقصود بضره أو ضربتين ولا يتأتى تفريق الضربات وغير الضرب من الافعال الكثيرة منها في ذلك عند الحاجة اليها كالمس (ولا يجوز الصياح) ولا غيره من الكلام لان السكوت أهيب واعدم الحاجة اليه وله امساك سلاح نجس مما لا يفي عنه للحاجة اليه فان صاح وظهر منه فرأى فأكثر بطلت صلاته ولا خلاف له دم الحاجة اليه كاعتلت وهذا بخلاف المحتاج اليه فانه لا يضر ولو كثر ما علم مما تقدم والله أعلم

ضربوا ولا يجوز الصياح

### باب ما يحرم لبسه

من اضر على الرجال (يحرم على الرجل) المكلف وهو المزدابر جلى في هذا الباب وقد يطلق الرجل على ما يقابل الاثني وهو الذكور في شمل الصغير وايس من اداها ناكذا يحرم على الخنثى (لبس الحرير) هو فاعل بالفعل قبله وذلك لقول حذيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديبايح وأن يجلس عليه رواه البخاري والديبايح هو ما غاظ من ثياب الحرير بخلاف السندس فانه مارق منها وقد علل الامام والفرازي الحسنة بان في الحرير خنثوية أى نعومة وليونة لا تلحق بشهامة الرجال أى بقوتهم وهذه الحرمة من الكبر (و) يحرم عليه أيضا (سائر) أى باقى (وجوه) أى طرق (استعماله) أى الحرير رأى لا يجوز للرجال استعمال الحرير بأى وجه كان، من سائر الاستعمالات لاجل اسواولها ولولها ونادوسية ولا جعله لحافا ولا سادة توكأ عليها لاجل ذلك بخلافه مع الحائل ولون من غير شيطة فانه جائز (ولو) جعله (بطانة) أى كإفطحة أهبل زمانا يسعون فيها صدقة جلبة من لافانه حرام ولوهذه غاية في تحريم الحرير وأما ما كانت ظهرانية وبطائسه غسوس ولكن كان وسطه حر فانه يحرم أيضا ما لم يطبق أحد ههنا لا تخر على وجهه انطاسة والازاج وذلك كالكافوق والحاصل أن ما كان وسطه حريرا وبطائسه وظهرانه غسوس لا يجوز استعماله الا ان خفيما أى الظاهرة والبطانة كالصف والمسا ند وغير ذلك وانما جاز ذلك مع انطاسة لان الحرير صار كالخشو والخشو بالحرير جائز كما قال المصنف (ويجوز حبسوجة ومحمد وفقرش به) أى بالحرير وفي نسخة بالحرير بدل الضمير وهذا اذا خيطت كما علم ذلك مما تقدم وفي نسخة بعد قوله بالحرير وبالديبايح ويجوز استعمال الجبة المذكورة وما بعد هافي اللبس وغيره نص عليه الشافعي وقطعه به الجهد وروى قال في المجموع ونقل امام الحرم من الاتفاق عليه (ويجوز للنساء استعماله) أى الحرير لما تقدم في علة التحريم على الرجال وهي قوله صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لائمتى وحرم على ذكورهما قال الترمذي حسن صحيح والخنثى في هذا كل رجل فيحرم عليه كما ذكره القاضي أو الفتح ويزم به في الروضة وتوافرق في باحته للنساء بين القروس وغيره كالنثر به والخاص تحت على ما صححه النووي لعم الحديث ولانه صلى الله عليه وسلم أخذ في عينه قطعة حرير في شماله قطعة ذهب وقال هذان أى استعمالهما حرام على ذكورهما حتى حل لائمتهم وقد أشار المصنف الى قول ضعيف مخالف لما صححه النووي فقال (وقيل يحرم عليهن) أى النساء (اقتراشه) أى الحرير رأى جعله فراشا والظاهر أن العلة في ذلك السرف والتعجب والتفاخر والافا لعلته في تحريمه على الرجال تدل على جوازه للنساء مطلقا سواء كان بالثنتين أو باللبس (ويجوز) للزنى (الباسه) أى الحرير (الصبي) وهو متعلق بالصدر والمضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل أى لباس الولي الحرير للصبي وهو من لبس الرباى وألحق الفزالي بالصبي المجنون واعتقد الرملى أن ما يجوز للزنى لا يجوز للصبي والمجنون فيجوز لبس كل منهما لعل من ذهب حيث لا سرف عادة وهذا مقيد بما أشار له المصنف

باب ما يحرم لبسه يحرم على الرجل لبس الحرير وسائر وجوه استعماله ولو بطانة ويجوز حبسوجة ومحمد وفقرش به ويجوز للنساء استعماله وقيل يحرم عليهن اقتراشه ويجوز لباسه للصبي ما لم يبلغ والمركب

قوله وهو أى لعله قوله صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لائمتى وحرم على ذكورهما قال الترمذي حسن صحيح والخنثى في هذا كل رجل فيحرم عليه كما ذكره القاضي أو الفتح ويزم به في الروضة وتوافرق في باحته للنساء بين القروس وغيره كالنثر به والخاص تحت على ما صححه النووي لعم الحديث ولانه صلى الله عليه وسلم أخذ في عينه قطعة حرير في شماله قطعة ذهب وقال هذان أى استعمالهما حرام على ذكورهما حتى حل لائمتهم وقد أشار المصنف الى قول ضعيف مخالف لما صححه النووي فقال (وقيل يحرم عليهن) أى النساء (اقتراشه) أى الحرير رأى جعله فراشا والظاهر أن العلة في ذلك السرف والتعجب والتفاخر والافا لعلته في تحريمه على الرجال تدل على جوازه للنساء مطلقا سواء كان بالثنتين أو باللبس (ويجوز) للزنى (الباسه) أى الحرير (الصبي) وهو متعلق بالصدر والمضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل أى لباس الولي الحرير للصبي وهو من لبس الرباى وألحق الفزالي بالصبي المجنون واعتقد الرملى أن ما يجوز للزنى لا يجوز للصبي والمجنون فيجوز لبس كل منهما لعل من ذهب حيث لا سرف عادة وهذا مقيد بما أشار له المصنف حيث قال (ما لم يبلغ) أى مدة عدم باوغه اذ لبس لشهامة تنافي خنثوية الحرير بخلاف الرجل ولانه غير مكاف ومثله المجنون هذا كله في خاص الحرير وأما ما تركب منه ومن غيره فقد ذكر حكمه بقوله (والمركب

قوله وهو أى لعله قوله صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لائمتى وحرم على ذكورهما قال الترمذي حسن صحيح والخنثى في هذا كل رجل فيحرم عليه كما ذكره القاضي أو الفتح ويزم به في الروضة وتوافرق في باحته للنساء بين القروس وغيره كالنثر به والخاص تحت على ما صححه النووي لعم الحديث ولانه صلى الله عليه وسلم أخذ في عينه قطعة حرير في شماله قطعة ذهب وقال هذان أى استعمالهما حرام على ذكورهما حتى حل لائمتهم وقد أشار المصنف الى قول ضعيف مخالف لما صححه النووي فقال (وقيل يحرم عليهن) أى النساء (اقتراشه) أى الحرير رأى جعله فراشا والظاهر أن العلة في ذلك السرف والتعجب والتفاخر والافا لعلته في تحريمه على الرجال تدل على جوازه للنساء مطلقا سواء كان بالثنتين أو باللبس (ويجوز) للزنى (الباسه) أى الحرير (الصبي) وهو متعلق بالصدر والمضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل أى لباس الولي الحرير للصبي وهو من لبس الرباى وألحق الفزالي بالصبي المجنون واعتقد الرملى أن ما يجوز للزنى لا يجوز للصبي والمجنون فيجوز لبس كل منهما لعل من ذهب حيث لا سرف عادة وهذا مقيد بما أشار له المصنف حيث قال (ما لم يبلغ) أى مدة عدم باوغه اذ لبس لشهامة تنافي خنثوية الحرير بخلاف الرجل ولانه غير مكاف ومثله المجنون هذا كله في خاص الحرير وأما ما تركب منه ومن غيره فقد ذكر حكمه بقوله (والمركب



من حرير وغيره) كقطن وكان فيه تفصيل ذكره المصنف فقال (ان زاد وزن الحرير) على غيره فقد صرح  
 المصنف بحكمه فقال (حرم) حيث علمه واستعماله تغليباً للذكر (وان استويا في الوزن) (بان) لبسه واستعماله  
 لان الاصل الاباحة ولا نه لا يسمى ثوباً حريراً (ويجوز طرزيه) أي بالحرير أي يحل استعماله وهو ما يكون  
 بالابرة لا بالنسيج وجواز ذلك من روي ما أشار إليه المصنف بقوله (لا يجوز) مقدار هذا التطريز (أربع أصابع)  
 عرضاً وان زاد طولاً لا يرد في خبر مسلم وهو أنه روي عن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن الحرير إلا في موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع واعتمد الشيخ في حبل الثوب المرقع  
 بالحرير أن لا يزيد طولاً بأصبع أو أربعة أصابع ويتقد كل من المرقع والمطرز أيضاً بكونه لا يزيد في الوزن أي  
 وزن الحرير على غيره ويحل استعماله عند الشك في الكثرة لان الاصل الحل قال السبكي والتطريز جعل  
 الطراز الذي هو خالص من كسب الثوب أما المطرز بالابرة فالأقرب أي كصريحه المتولى وغيره وجزم به  
 الاستسوى أنه كالنسيج حتى يكون مع الثوب كل كرب من حرير وغيره لا كالطرز خلافاً للذكر في أنه  
 مثله وان تبعه ابن المقرئ في تشبيهه (و) يجوز ثوب (مطرف) به أي يحل استعماله وهو جعل الحرير سبجاً  
 فالتطريز هو النسيج ولو بالابرة فالأبرة هي أي في التطريز بعبادة أمثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة  
 أمثاله وجب قطع الزائد (تبيين) يكره تزئين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد الصلحاء والعلماء  
 بالثياب والمشاهد جمع مشهد وهو محل دفعهم وهذه الثياب التي وضع على المشاهد ليست حريراً أو ما هي  
 في حرير وموضعها على المشاهد وحرير تزئينها بالصورة أيضاً لعموم الاختيار (و) يجوز (يجب معتاد) أي لبسه  
 واستعماله والمحجب هو المطرزي وهو اسم مقعول وهو لا توح من أعلى وانما جاز لبسه لما صرح أنه صلى الله عليه  
 وسلم كان له بجمه يلبس به الهاتكة بكسر الهمزة وسكون الباء أي رقعة في طوقه من ديباج وأنه كان له حجة  
 مكذوبة الخبيث أي الطوق والكين والفرجين بالديباج والمكفوف ما جعل له مكفة بضم الكاف أي  
 منجاف وانما لم يتقيد التطريز بقدر كارب أربع أصابع كالطرز لانه محل حاجبة وقد قدس الحاجة لزيادة  
 على الأربع وهو محتمل واحلاق الروضة يقتضي المنع والمحجب المعتاد كالتقيص والجلابية والكرتة وهي  
 معروفة عند النساء (وله) أي للرجل (أن يبسط على فراش الحرير منديل أو نحوه) (ككلمة) (و) حيث  
 (يجلس) الممنوع من استعماله (فوقه) أي فوق ذلك الحائل لانه لم يخالف الحرير في وجود الحائل صرح به  
 الدجوى وغيره قياساً على الجبة المشقوقة والخندة وقياساً على ما لو يبسط شيئاً على نجاسة ثم جلس على ذلك  
 الحائل وقول المصنف أولاً مفيد للوجوب ان أراد الجلاوس فوق الحرير دفعه للحرمة (ويجوز لبسه) أي  
 الحرير (الدفع) (حرور دمه لئلا يكون) ليس بقبض بل وعند الحاجة أيضاً لغيرها بما حجة فهمت حالة  
 الضرورة للمبرع بما يقوله مهلكين أي موقعين في الهلاك عنه عدم لبسه (و) يجوز (ستر عورته) أي  
 بالحرير عند الصلاة (و) يجوز لبسه (لفاجأة حرب) وهي حصوله بغتة (اذا فقد غيره) أي غير الحرير  
 للضرورة في هذا الوجه إلى السترة قبله (و) يجوز لبسه (لأجل حكمة) في جسمه كجرب يابس لان الحكمة  
 بكسر الحاء اسم له (و) يجوز لبسه (لرفع قل) سواء كان ذلك في الحضرة أو في السفر روى الشيخان عن أنس  
 رضي الله عنه أنه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير  
 لحكمة هما وروى أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم رخص لهما في لبسه لدفع قل كان بهما فان الحرير لا يقل بفخ  
 الباء والميم أي لا يقل الحسد من لبسه قال في المختار قل رأسه من باب طرب يعني حصل به قل فالخالص متى  
 دعت حاجة إلى لبسه جاز ولمن غير ضرورة ومهما (و) (و) يجوز (ديباج) أي لبسه واستعماله وهو بكسر  
 الدال وقضاهما ب فارسي مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين له ديباج بالهاء وهو جهدي بجم وديباج  
 وقوله (تخين) اختار عن ديباج رفيع وهو المسمى بالسندس وقد ذكرنا أول الترجمة ان الديباج هو ما غلب

من حرير وغيره  
 زاد وزن الحرير  
 وان استويا جاز ويجوز  
 مطرزيه لا يجوز أن يرب  
 أصابع ومطرز  
 ويجيب معتاد أنه  
 يبسط على فراش  
 الحرير منديل أو نحوه  
 ويجلس فوقه ويجوز  
 لبسه لمجرد  
 مهلكين وستر عورة  
 به ولفاجأة حرب  
 اذا فقد غيره وحكمة  
 ودفع قل وديباج  
 تخين

من ثياب الحرير قوصفه بالنس اما الاحتراز عند كرا ن جعلنا الديباغ نوعي نخينوارية قافاً وليس للاحتراز بل هو وصف كاشف ان كان السندس لا يطابق عليه اسم ديباغ بل هو حرير رقيق يسمى بهذا الاسم الخاص ولا يجوز لبسه حينئذ لانه لا يلقى السلاح فلا فائدة فيه وجواز لبس الديباغ المذكور مشروط بما ذكره بقوله (لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح حال الحرب) فالوجود غيره فلا ضرورة اليه فلا يجوز استعماله حينئذ قال النووي في المجموع فلا خلاف في جوازها في حال الضرورة ولا يقال انه مكروه حال الحرب لان السلاح لا يؤثر فيه بهذا الوصف (ويجوز لبس ثوب نجس) أو متنجس به من وعنه (في غير الصلاة) ونحوهما بما يتوقف على طهارة كالطواف وسجدة التلاوة والشكرك وغير ذلك كخطبة الجمعة لان في الزام الشخص طهارة الثوب على الدوام مشقة شديدة خصوصاً على الفقراء وفي الأوقات الباردة وفي المدن وسعة كما قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها ويشترط في جواز لبس الثوب المذكور أيضاً أن يكون واقعاً في غير المسجد أما لبسه فيه فلا يجوز لانه لا يجوز ادخال النجاسة فيه لغرض حاجة تنزيهه الله عن النجاسة لانه يحرم تقديره ولو بالطاهر في النجاسة أولى أو ما ادخل النجاسة فيه من حاجة كافي العمل واليا بوج المشغل كل منهما على النجاسة فيجوز لبس الشخص أن يدخل عمداً كروية نجاسة متحققة وعند الظن أو الشك أولى ويشترط أيضاً في جواز لبس الثوب المذكور أن لا يتضح اللبس له بالنجاسة فإذا لبسه وتضحى بالنجاسة في حال لبسه بأن كان الثوب المذكور طافاً فلا يجوز لبسه حينئذ فيجب عليه نزعها وكذلك يصح لبسه في الصلاة المفروضة ونحوها من كل ما يتوقف على الطهارة بعد الشروع فيها لما يثبت عليه قطع الصلاة ونسأها سواء كان الوقت متسعاً أم لا بخلاف النفل فلا يحرم لبس الثوب المذكور فيه لجواز قطعه بغير اللبس ومعلوم أن لبسه في طواف مريض فيه قطع جائز لان الطواف بانواعه يجوز قطعه عند ذناب البناء على ماضيه من حيث أراد التكميل أو ما يجرية القطع فلا يجوز لانه متلبس بعبادة ذلك حرام ولبلطانه بالنجاسة أما اذا لبسه قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير مضيق أو بعد تقدمه بنقل واستمر طرفة من جهة تلبسه به بآفة فاسدة أو استراذه فيها من جهة اللبس (ويحرم) لبس (جلد ميتة) إذا كان من مغلظ باتفاق أو من غيره على الاصح (الضرورية) أي الحاجة التي لا يجوز فيها الفهمت الضرورية بالاولى كما سبق فظهر ذلك أن لبس الجلد المذكور لا يجلها ولا يحرم ثم استدل بالضرورة بقوله (كفاجأة حرب) أي حصول حرب بقتة ولم يجد في هذا الحالة الاجلاد الميتة ولو كان جلد كلب وخنزير وقوله (ونحوه) موقوف على حرب أي نحو ما جأء حرب وذلك كدفع الحر والبرود ومثل اللبس في خلالت الافتراش والتدثر أي التوق به (ويجوز) للشخص (أن يلبس دابة الجلد النجس) ومثله بالاولى المتنجس لانهم لا يؤمر بالتعبد وقد استثنى المصنف من هذا العموم قوله (سوى) أي غير (جلد الكلب والخنزير) فلا يجوز لبس شخص البها ما ذكر كلفظها وما لانه لا يجوز الانتفاع بالخنزير في حياته وكذا الكلب المشاهد مخصوصة في الكلب كطراسه والتعلم في باب الصيد فانه يقتضى ذلك في عدمه وتمهلاً كذلك من باب أولى قال في النهاية ويجوز تغشيه الكلاب والخنزير بذلك لساواة ما ذكر لهما في التماثل وليس لباس الكلب الذي لا يقتضى أو الخنزير جلد ميتة مستلزماً لاقتنائه ولو سلم فانه على الاقتداء برون الالباس على أنه قد يجوز اقتنائه لمضطر احتاج لحل شيء عليه أو ليدفع به عن نفسه نحو سبيح إلى غير ذلك من أمثله المظنر \* (ويحرم على الرجال حمل الذهب حتى سبغ الخاتم) أي شعته التي يوضع الفص فيها قوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحريران هذين حرام على ذكرهما حتى حل لثانها ولا فرق في الذهب بين قليله وكثيره بخلاف الحرير فالقليل منه يحمل دون الكثير وعند التساوي يحمل أيضاً لانه لا يصل في ثوب غير الحرير عليه ولانه لا يسمى المركب منهما ثوب حرير وضع عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصنوع من الحرير رأى الخالص أما المطرور ونحوه

لا يقوم غيره مقامه  
في الحرب ويجوز لبس  
ثوب نجس في غير  
الصلاة ويحرم جلد  
ميتة الا الضرورية  
كفاجأة حرب ونحوه  
ويجوز أن يلبس  
دابته الجلد النجس  
سوى الكلب  
والخنزير ويحرم على  
الرجال حمل الذهب  
حتى سن الخاتم

وسدئ الثوب فلا بأس به ولا أثر لظهور الحار في المركب مع قلة وزنه أو مساواته لغيره خلافاً للفقهاء قاله في  
 النهاية وحتى في كلامه عاطفة على الحلي وهي الغاية قاله في مفهومه منها (و) يحرم الذئبي (المطلبي) أي  
 بالذهب لشدة التفاضل والتعجب فيه كخاتم فضة على بذهب ومثله سنة ولا فرق في ذلك بين حصول شيء  
 من المطلي بالعرض على النار أو لا وهو ظاهر إطلاقه بذهب اللئوي في المجموع فإنه صرح به في باب ما يكره بلبسه  
 وز كذا التامض وفي بعض عبارات اللامام النووي تقييد ذلك بما إذا حصل منه شيء عند عرضه على النار  
 فيحرم والأفلا وحديث يكون ذلك مخالفاً لما قاله هنا والحاصل أنه أي النووي أطلق العبارة هنا في هذا  
 الباب كالمنصف وقيد في باب ز كذا التامض وباب ما يكره بلبسه بمحصل شيء منه بالعرض على النار إلا أن  
 يجعل إطلاقه هنا على التقييد ثم والقرينة على هذا الجمل أنهم قالوا إن ضربة الذهب مثل ضربة الفضة في  
 التفصيل بين الصغرو والكبر كانت قد في باب الأواني وإن كان المعتقد التحريم في ضربة الذهب مطلقاً وقال  
 الجوزي ينبغي أن يحمل ما هنا من الأخلاق في تحريم المطلي بالذهب على الصنعة فيحرم حيث حدث المطلي  
 بالذهب مطلقاً أي من جهة الصنعة وما هنا على الاستعمال وحرمة الحلي المذكورة تقييد بما إذا لم يصدأ  
 كما أشار إليه بقوله (فلو صدئ) ومما يثبت (السنين) أي لا يظهر فيه اسم الذهب (ج) استعماله حيث قال  
 النووي في المجموع ~~هـ~~ كذا قطع به المنصف وأشيخ أبو حامد والبيهقي وآخرون من الأصحاب وقال  
 القاضي أبو الطيب الذهب لا يصدأ فلا تتصور هذه المسئلة وأجابوا عن هذا بأن الذهب قسمان منه ما يصدأ  
 وهذا يحمل كلام من قال به ومنه ما لا يصدأ وهو الصافي والخالص من مخالطة غيره منه انتهى في المجموع  
 (و) يباح شئ من الإنسان أي ربطها (و) شد (أغلة) من أنامل أصابعه (بذهب) متعلق بكل من شد  
 السن وشد الأغلة أي يحكم شده بما جاز كشد أوتار ياجوت شيطان وإن أمكن شدهما من فضة قياساً على  
 اتخاذ أنف من ذهب كما قال المنصف (و) يحمل (التخاذ أنف وأغلة منه) أي من الذهب وإن أمكن اتخاذها  
 من فضة لأن الذهب أصنى من الفضة لما روي أبو داود بإسناد حسن أن عرفة أصيب يوم الكلاب بضم  
 الكاف فاتخذ أنفاً من ذهب وبالأولى السن (لا) يحمل اتخاذ (أصبع) من الأصابع من ذهب إذا فقدت  
 ولا يد بالأولى والفرق بينهما ما بين الأغلة أن الأصبع واليد المتخذ كل منهما من الذهب لا تحمل على الأصلية  
 بخلاف الأغلة (و) يجوز (التخاذ درع نصبت) أي حيك (بذهب) (التخاذ خودة) وهي الطاسة البيضاء  
 توضع على الرأس عند الحرب (طلبت) أي تلك الخودة (به) أي بالذهب (أ) أجل (مفاجأة حرب) أي  
 حصوله بغتة بلا سبق علم بها (و) الحال أنه (لويحذغرها) للضرورة قال النووي في المجموع وهذا التفصيل  
 نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الأموات في عليه الأصحاب قال في الأم سواء كانت الدرع كلها منسوجة  
 أو بعضها (و) يجوز (التخاذ خاتم فضة) لالتصميم به وأما له فلا يجوز لدليل جواز اتخاذ ما لا يصدأ كورائن التي  
 صلى الله عليه وسلم كان له خاتم من فضة قال في الكفاية وينبغي أن لا يسلخه مثقالاً (و) يجوز تحلية آلة الحرب  
 بها أي بالفضة لا بالذهب لأن فيه أرها بالعدو وقد ثبت أن قبضة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة  
 وقد ثبت بالمنصف قلت الآية لا تتناولها بقوله (كسيف ودرع) السيف معروف والدرع هو من راق طرفة محمد  
 من الجهتين (وطبر) بفتح الطاء الباء هي باطة العسكرو هي معروفة عند النظام ويقال للعسكرها الطبيعية  
 لا يتم بمحلولها (وسم) يوضع على القوس (ودرع) هو منسوج من زرد الحديد لأنه لا يمتنع وصوله للسلاح  
 للإسهة فلذلك كان من آلة الحرب (وجوشن) هو الدرع لكنه لا يكون ما يقاتلوه بهذا الاعتبار يكون  
 مغاير الدرع (وخودة) بفتح الخاء والأووال وهي الطاسة البيضاء توضع على الرأس عند الحرب تمنع من  
 وصول السلاح إلى الرأس وهي بهذا المعنى تعد من آلة الحرب مثل الدرع والجوشن (وخف) بلبس في  
 الرجليين يقينهما من أذى الحرب فهذه المذكورات كلها تتعلق بالمحارب (لا) تحلية ما لا يتعلق به (كسرج)

المطلبي به فلو صدئ

بحيث لا يسير جاز

ويباح شد سن

وأغلة بذهب واتخاذ

أنف وأغلة منه

لا أصبع ويجوز

درع نصبت بذهب

وخودة طلبت به

للمفاجأة حرب ولم يحذ

غيرهما ويجوز خاتم

فضة ويجوز تحلية

آلة الحرب بها كسيف

ودرع وطبر وسم

ودرع وجوشن

وخودة وخف

لا كسرج

قوله علم الفرق بين  
الرجال والنساء الخ  
لوحذفت البنية  
لأنضغ المعنى وحاشا  
الامام النووي عن  
مثل هذا التركيب  
فأعلم العبارة فقلت  
بتصرف الزيادة أو  
النقص فتنبه اه  
مصححه

ولا لحام وركاب  
ولا دلالة وطرف  
سيور ودواة ومقلة  
وسكين ودواة ومهنة  
ومفرقة ومهفة ولا  
يجوز تعليق قنديل  
محسني بالفضة  
بمسجد وغيرها  
من الحلي كطوق  
ودملج وسوار ليس  
تاج ولا الخصلة في  
سقف البيت والمسجد  
وجدارها ما فلو  
استعملك بحيث  
لا يجتمع منه شيء  
بالسبك جازت  
الاستدامة والافلا  
ويجوز تحلية المصحف  
والكتب بالفضة  
ويجوز تحلية المصحف  
بالذهب للزينة  
على الرجل ويجوز  
للسراة حتى الذهب

للدابة لانه ليس من آلة الحرب فهو معطوف على كسيف (ولا تحلية) (لحام وركاب) كل واحد منهما  
يكون للفرس لا للحرب (ولا تحلية) (قلادة وطرف سيور) مما هو مختص بالفرس أيضا قياسا على الاواني  
في عدم جواز استعمالها (ولا تحلية) (دواة) للكتابة (ومقلة) هي آلة صغيرة تتخذ لزيادة القلم (و) التحلية  
(سكين ودواة) لا سكين ذات (مهنة) أي تتخذ للخدمة في تقطيع الخم وقش برصه وغيره ذلك مما يات على  
بعضها فهذه المذكورات ليست آلات حرب (و) التحلية (مفرقة) للظلم (و) (لا مهنة) تحلب الهواء  
كروحة في اوان الحر لذكر (ولا يجوز تعليق قنديل محلي بالفضة) ولا جملته من فضة بالاولى ولا علاقته  
كذلك وقوله (بمسجد) متعلق بالمصدر ولانه لم ينقل عن السلف وأيضا في جعل القنديل من الفضة وعلاقته  
كذلك الاسراف والاسراف حرام وفي بعض النسخ ولو بمسجد وهي أعم كما هو ظاهر (و) لا يجوز ان يتخذ من  
الفضة (غير الخاتم) حال كون ذلك الغير كائنا (من الحلي) وذلك الغير الذي لا يجوز اتخاذه (كطوق) للزينة  
فلا يجوز زياره (و) (لا دملج وسوار) كل واحد منهما ما يكون للمرأة لا للرجال فالطوق وضع في عنق المرأة  
للا زينة والدملج كما هو في بعض النسخ بالافراد والرجال واحد منهما اى يوضع في يد المرأة كذلك (و) لا يجوز  
(لبس تاج) من الفضة لا للرجال كالحواشي والغالب للنساء على خلاف الغالب وحرمة الطوق وما بعده للرجال  
لما فيه من التشبه بالنساء والتشبه بين حرام وحرمة ليس التاج للمرأة لانه في الغالب لا يكون الا للرجال  
فليس المرأة فيه تشبه بالرجال وهو حرام أيضا لان جهة الفضة لانها يجوز للنساء وحرمة على الرجال  
من جهة الفضة طرقت عليهم وان قلنا ان المرأة تلبسه لتكون مأثرة للملكة على خلاف الغالب أو جرت  
عادة لهن في لبسه فلا حرمة حينئذ عليهن والاحرم لانه شعار ملوك الروم وقال الامام النووي في المجموع المختار  
عدم الفرق بين الرجال والنساء في ابدنه لانه على لهن خلاف الرجال لا يجوز لهن لبسه لاجل الفضة  
والراعي قد اذنا بالاعادة (ولا يجوز) (الخصلة) بالفضة (في سقف البيت) سقف (المسجد) لافي  
(جدارها) حتى سقف الكعبة وجدرانها وقال السبكي المنع في المساجد بعد الاستسقاء في الكعبة  
وصحح الحل تبعاً للقاضي حسين وصحح الراعي والنووي المنع لما فيه من السرف مع كونه لم يتقبل  
عن أحد من السلف (فلو استعملت) الذهب الذي تعلق به سقف البيت وجداره وجدار المسجد وسقفه  
بان لم يبق اثر يظهر وهذا هو مراد المصنف بقوله (بحيث لا يجتمع منه) أي من ذلك الذهب (شيء)  
بالسبك أي بوجه لا يبيح مسكته عند عرضه على النار وهذا هو ضابط الاستسقاء لوجوب الوضوء والشرعية  
قوله (جازت الاستدامة) أي جازت استدامة واستدراة على جدار المسجد وعلى سقف البيت اقلته فهو  
كالعدم (والا) أي وان لم يستعملان كان يجتمع منه سبائك أو عرض على النار (فلا) يجوز  
الاستدامة بل تجب ازالته (ويجوز تحلية المصحف والكتب بالفضة) للمرأة والرجل ليعطيهما والنساء  
في الكتب سكة لا مضمومة فهو مصدر بمعنى الكتابة وليس جعل الكتاب فهو مرفوع عطفاً على تحلية  
والغنى يجوز كتب المصحف بالفضة لكل منهما وتحلته بهما لهما الماذكر قال النووي في المجموع واما تحلية  
سائر الكتب بالذهب والفضة فحرام بالاتفاق (ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم) أي ذلك  
الفضل (على الرجل) وهي وضع قطع رقيقة من الفضة على الشيء الذي يراد تحلته بخلاف الترميم فلا  
يجوز وهو اطل بالنقد بعد اذابته والدليل على حل التحلية المذكورة للمرأة دون الرجل قوله صلى الله  
عليه وسلم أحل الذهب والفضة لانا أمي وحرم على ذكره ما قال الغزالي من كتب القرآن بالذهب  
فقد أحسن ولاز كآله أي ان بلغت تلك الكتابة نصاب كتاب الذهب وهو عشر ومن قال لانه قد اُتق  
بالحلي المباح وهو لا زكاة فيه فكذلك المصحف المذكور (ويجوز للمرأة حتى الذهب كله) فهو بالرفع نو كيد  
لحلي واضافته الى الذهب للبيان أي حتى هو الذهب ودليل الجواز المذكور كونه زينة لهما وهي محل

الزينة ويقاس على جواز حلي الذهب لها حلي القضية بالاولى لانه اذا حل الأعلى في التحريم حل الا دون  
فهو فيسأى اولو وللعديث بعده (حتى النعل) فيجوز لها تحليته به (و) حتى يجوز لها لبس (المسجوح به)  
أي بالذهب لانه صلى الله عليه وسلم أخذ في بيته قطعة حرير ووشمه الله قطعة ذهب وقال هذان أي  
استعمالهما حرام على ذكور أمتي حل لائهم وألحق بالذكور انثى احتياطاً لغير احتمال الذكور على  
احتمال الانثى ثم قدما المصنف الجواز لالذكور لارأه بقوله (بشرط عدم الاسراف فان أسرفت في الحلي  
وجاوزت العادة (ك) اتخاذ (خلخال) وزينه (ماتندينار) وجواب الشرط قوله (حرم) عليه استعماله  
لان جواز الحلي لها انما هو لاجل الزينة واذا جاوزت العادة صار في غاية القباحة ولا زينة فيه حينئذ (ويحرم  
عليهن) أي النساء وأفسردا في قوله ويجوز لالرجال أن يجمع هنا على ارادة الجنس الصادق بالتعدد فيكون  
مساوياً بقوله عليهن في المعنى وفيه التفنيد ليقع ثقل السكرار في اللفظ وقوله (تحلية آلة الحرب) فاعل يعصم  
(ولو) كانت التحلية (بفضة) لان تحلية آلة الحرب لاجل ارباب العدو وذلك ليس من شأن النساء بل هو  
من شأن الرجال فلذلك احتصت تحلية آلة الحرب بالرجال ولا تكون لهن ولما في تحليتهن لهما من التشبه  
بالرجال وبعضهم أجازها لهن لان المحاربة تجوز لهن في الجلالة وفي تجويزها استعمال آلتها واذا جاز  
استعمالها غير محلاة جاز استعمالها لمحلاة لان التحلي لهن أجوز منه للرجال حال الرافعي وهذا هو الحق ورتبه  
النزوي بان التشبه بالرجال حرام كما يحكمه في الحديث ما هن الله المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات  
بالرجال من النساء والله أعلم

### باب صلاة الجمعة

من حيث تميزها عن غيرها باستتراط أمور لصحتها وأمر آخر للزومها وكيفية لادائها وأربع لثبات وأما  
من حيث الاركان والشرط فهي كغيرها من باقي الصلوات وهي بضم الميم واسكانها وفتحها وحكى  
كسرها والضم أقصم سميت بذلك لاجتماع الناس لها ولان الله عز وجل جمع خلقاً بيناً آدم فيها ولان الله  
اجتمع جوامعها في الارض وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي البين المعظم قال الشاعر  
نفسي القدا لا أقوامهم وحلطوا \* يوم العروبة أورا ناديا ووراد

أي اشتغلوا به وأوردا بعد ورد وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه  
الشمس يعتق الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وهي  
بشرطها فرض عين لقوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل  
ان خطبة قاضيها بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسبي اليه ولا نهى عن البسع وهو  
مباح ولا يني عن فعل مباح الا لفعل واجب وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع تمها وناطع  
الله على قلبه وفرضت عكة ولم تتم بها فقد العبد اولاً ونشعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم  
مستخفياً وأول من أقامها بالمدينة سعد بن زرارة بقرية قرب المدينة على ميل منها وقد بدأ المصنف في  
بيان من لا تزيمه فقال (من لم يمتد الظاهر) من المكلفين (لزمته الجمعة) فمن اسم شرط جازم مبتدأ والجملة  
المضروبة أولاً وثانياً فعل الشرط وجوابه وانما الجمل الجواب واماجلة الشرط أولها ومن لا تزيمه  
الظاهر لا تزيمه الجمعة وقد استثنى المصنف من عموم هذا الضابط استثناء مصلافه (الا العبد) فلا  
يحب عليه الجمعة ولا تزيمه وان وجبت عليه الظاهر لانه مشغول بخدمة متعدده والعبد وان كان ظاهراً في  
عمودية الكل فالمراد منه ههنا من فيه قسواء كن رقيق الكل أو البعض وسواء كان مديراً أو موكباً أو  
معلقاً عنه بصقة وسواء كان دين المبعوض وسيده مهابتاً أو لا (و) ألا (المرأة) فلا تجب عليها الجمعة

حتى النعل والمسجوح  
به بشرط عدم  
الاسراف فان أسرفت  
كخلخال ماتندينار  
حرم ويصبر عليهن  
تحلية آلة الحرب  
ولو بفضة

### باب صلاة الجمعة

من لزمه الظهر لزمته  
الجمعة الا العبد  
والمرأة

لأن في الزامها الجماعة مشقة عليها ولا نهامورة بالسفر مما يمكن فربما ينشأ من الزامها مسلا للجمعة  
اختلاطها بالرجال فيرتدى إلى المقدسة وقوله صلى الله عليه وسلم الجماعة حق واجب على كل مسلم في جمعة  
الأربعة عبيد مملوك أو امرأته أو مريض والعهد لا مفهوم له فلا يرد على المحصر قول المنصف  
(و) إلا (المسافر) في غير معصية فلا تجب عليه لأنه مشغول بأمر السفر فهو لا يجنب عليهم الظهر  
ولا تلتزمهم الجماعة وأما المسافر في معصية فلا يترخص بترك الجماعة ثم إن قوله في الحديث المتقدم الأربعة  
مشكل من جهة الرفع لأن الكلام تام موجب فكان الواجب النصب في المستثنيات لكن قال ابن مالك  
وأبو الحسن بن عصفور فإن كان الكلام الذي قبله لا موجباً جاز في الاسم الواقع به إلا وجهان أفصحهما  
النصب على الاستثناء والآخر أن يجعله مع الاتباع الاسم الذي قبله فتقول قام القوم إلا زيداً بالنصب  
والرفع وعليه يحمل قراءته من قرأه فشرعوا منه إلا قليل بالرفع أو بقدر في الكلام من في والمعنى لا يترك الجماعة  
الأربعة (ولو) كان السفر المباح (سفر قصير) وصرح المنصف بما يؤخذ منه الفرد  
الرابع في الحديث أيضاً وهو المريض فقال (وكل ما أسقط الجماعة) من الاعذار السابقة في باب صلا للجمعة  
أي مما يتصوره لا مالا يتصوره كالريح الباردة قليلاً وكذا المطر فيه لأن الجماعة ثمارة فهو عذر هناك  
لأنه وقوله (أسقطها) أي الجماعة يخرج عن كل وماله وصولة وجلة أسقط الجماعة صلة ما وليست ما موصولة  
بكل بل فصل منها وقدم مثل المنصف للعدا المسقط للجماعة بقوله (كالمرض) الذي يسهل معه الحضور  
هنا هو ذاهل الرابع المذكور في الحديث فقد ذكر المنصف ثلاثة في الاستثناء صريحاً والرابع مأخوذه  
بطريق الإشارة فقد وافق كلامه ما في الحديث من العدد وقوله (والتبريض) أي المرض بأن يتعده  
شخص فهو معافى على المرض فيكون عذراً أيضاً كالمرض في ترك الجماعة وكذلك هنا لكن مع وجوب  
صلا للظهر (وغير ذلك) من الاعذار السابقة لطلب الجماعة وقد تقدم الكلام عليها تفصيلاً وقوله (والمقيم  
بقربة) أي الساكن في ماستدأ وقوله (ليس فيها أربعون كالمؤمن) جملة في محل جرحه صفة لقربة يصرح  
المنصف بالخبر بقوله (فان كان) أي المقيم في تلك القرية متمسكاً بما هي قول المنصف (بحيث لو نادى)  
فأجابها للابسة متعلقة بمحذوف خبر عن كان وحيث معناها الحالة كما علت وإضافته للمبا بعد هذا البيان أي  
حالة هي قوله لو نادى (رجل) صفة أنه (على الصوت) مرفوع بضمه مقدرة على الإيتماع من ظهور  
الثقل والصوت مضاف إليه وهذا النداء أي الأذان يكون حاصلاً (بطرف بلد الجماعة الذي) يكون  
ذلك الطرف مستقراً (من جهة القرية) الخال أن (الاصوات والرياح ساكنة) لأن كثرة الاصوات  
وعدم سكوتها تمنع من سماع النداء ولذلك اعتبر سكوتها وكذلك لا رياح وان كانت في بعض الأحوال  
تجمل صوت النداء وتنتقل إلى المقيم لكنها لا تمنع وصول الصوت إلى المقيم في القرية ولذلك اعتبر سكوتها  
أيضاً وأشار المنصف إلى جوابه بقوله (لسمعه) شخص (مصغ) صفة أنه (صحيح السمع) فصغ اسم فاعل  
مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأصله مصغى فعول معاملة قاض وصفته  
أيضاً أنه (واقف بطرف القرية الذي) يكون حاصلاً (من جهة بلد الجماعة) وإذا توفرت هذه القيود  
المدكورة (زمت الجماعة) المقام للاضمار لتقدم الموضع (كل أهل القرية) خبر الجماعة على من سمع النداء  
والمعتبر أن يكون المؤذن على الأرض لا على عال لأنه لا ضبط لحده إلا أن تكون البلدة في الأرض بين  
أشجار كطبرستان فأنها بين أشجار تقع بوج الصوت فيعتريه العلو على ما ساء في الاشتجار واستثنوا وهم  
ذلك لبيان أن الاعتبار السماع لو لم يكن مانعاً فعد وجوده بقدر زواله أو العلو على ما ساء به واعتبر الطريق  
الذي يلهم لأن البلدة قد تكثر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء وسطها فأحيط للعبادة وجميع المعتدل من  
بلدين محصوراً لا أكثر من جماعة أولى فان استويا فالأوجه من اعاد الأقرب كتنظيم في الجماعة ويحتل

والمسافر ولو سفر قصير  
وما أسقط الجماعة  
أسقطها كالمرض  
والتبريض وغير ذلك  
والمقيم بقربة ليس  
فيها أربعون كالمؤمن  
فان كان بحيث لو نادى  
رجل على الصوت  
بطرف بلد الجماعة  
الذي من جهة  
القرية والاصوات  
والرياح ساكنة  
لسمعه مصغ صحيح  
السمع واقف بطرف  
القرية الذي من  
جهة بلد الجماعة زمت  
الجمعة كل أهل القرية

مر اعاة الابد لكثرة الاجرة فجعلت من القتل والفاعل الظاهر والمفعول في محل جزم جواب لان الشرية التي تقدم ذكرها في قوله فان كان بحيث لو كان (وان لم يسع) ذلك النقص الكائن من أهل القرية (فلا تتركهم) أي أهل القرية الجامعة كالأخص منهم باجتماعهم في بعضها بالا خلاف لانهم غرومتو طين في محل الجامعة فالمراد بالقيام الخس في تنبيهه ولو كانت القرية ممر تفرقة فسمعت ولوساوت لم تسمع وكانت مخفضة في تسمع ولوساوت سمعت لمت الشاة دون الاولى اعتبارا بتقدير الاستواء وأما قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة على من سمع فمعمل على الغالب انذلو اخذ بنظره لمت البعد الارتفاع دون القرب الخفض وهو بعيد وان صححه في النسخ الصغير وان كان في البلد اربعون قصاعدا من أهل الكيال وجبت الجمعة عليهم وان اتعت خطا البلد فرسخ وساء سمعوا النداء أم لا وكذا الوأما في قريرتهم فان دعاهوا في قريرتهم فقد أسسوا وان دخلا البلد وساء سمعوا أهله سقط عنهم القرض قاله الشافعي والاصحاب كانوا مسلمين في تعطيلهم بالجمعة في قريرتهم خلا فان قال بالجواز وينبغي عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وان قلت اعدم الجواز اذا اذاعة لا تثنى في الجمعة قاله الرمي في النهاية ولو وافق العديم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء الصلاة فله الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وان قرروا منها وسمعوا النداء وأمكنهم ادرا كها لعودوا اليها لغير من أحب أن يشهد معنا الجمعة فله فعل ومن أحب أن ينصرف فله فعل رواه أبو داود ولائهم ولو كانوا عديم الرجوع أو بالعود الى الجمعة لتسقط عليهم والجمعة تسقط بالثاقوالا عذار ومقتضى التعليق أنهم لو لم يحضروا كان صلاوا العديم بكنائهم لم يمتهم بالجمعة وهو كذلك وبحسب ما مر مان يدخل وقتها قبل انصرافهم فان دخل عقب سلامهم من الميديل يكن لهم تركها هذا حكم من أهله الاعذار المسقطه وقد اختلف حكم من لا تاتزمه فقال (أمان لا تاتزمه) الجمعة كمن تقدم ذكرهم من أهل الاعذار المسقطه ويوجبها كالعبد والمسافر والمريض وغيرهم وجواب أمأ قوله (فاذا حضر الجامع في يجوز له الانصراف) والمراد بالجامع محل إقامة تاتزما تاتزمت عليه التسمية على المسجلين الاغلب إقامته فيه لا ياتزمه المصاري في إقامة الصلاة لان المنع من الوجوب حاصل مع ما بقيه بل ينزل ثم استثنى المستقيم عموم من لا تاتزمه اذا حضر الى آخره قوله (الا المريض الذي لا يثق عليه الانتظار) ولا ينصرف بطوله لا يجوز له الانصراف من الجامع لانه قد تكلف المشقة وحضر محل الجمعة والمنع له من حضورها هذه المشقة وقد تكلفها وأما غيره فالتأني له صفات قائمة به لا تنزل بالحضور (و) الحال أنه قد جاء بعد دخول الوقت أي وقت الجمعة وهو زوال الشمس اذا حضر قبل الوقت فله الانصراف وأمان شق عليه الانتظار لا ياتزم له الانصراف وهذا التفصيل لذلك كونه امام الحرمین واستحسنه الرافعي وقال يبعد جعل كلام الاصحاب عليه وجوبه النوى في النهج قال الرافعي وألقوا بالمريض اصحاب الاعذار فاذا حضر والزمهم الجمعة قال ولا يبعد أن يكونوا على هذا التفصيل المذكور ومقتضى كلام المصنف أن المريض ومن في معناه اذا حضر والهم الانصراف ولو بعد أن أقيمت الصلاة وهو عقبه فاذا أكرم من لا تاتزم بالجمعة ثم أراد قطعه فاقبال النوى في المجموع قال في لبيان لا يجوز ذلك في المريض والمسافر وفي جواز له العدم المأقوجها ن حكاهم الصغير ولم يبرح أحدهما الصغير أنه يحرم عليهم ما قطعها لانها انعقدت عن فرضها أي كفت عمن لا ياتزمه إعادة الظاهر فيعتين عندئذ تأمها وصحبه في زيادة الروضة ثم عطف على المريض المستثنى قوله (والا لا اعي والامن في طريقه حل) يحصل له مشقة في مشيه فيه لانه من الاعذار المسقطه لجماعة فكذلك الجمعة (ف) وهو المأخذ كورن هذا لا (تاتزمهم الجمعة) اذا حضر والايحوز لهم الانصراف لما مر من ان مانعهم من الحضور لهما هو مشقة وقد زالت بحضورهم بخلاف غيرهم كالعبد والمرأ نوا المسافر فان المانع لهم من حضورهم لم يبق من حضورهم فزول الحضور فذلك حاز لهم الانصراف كما تقدم ذلك مفصلا (ومن لا تاتزمه) أي الجمعة

وان لم يسمع قبلا  
تلتزمهم أمان  
لا تلتزمه فإذا حضر  
لجامع قبل الانصراف  
الامر يرض الذي  
يشق عليه الانتظام  
وقد جاء بعد دخول  
الوقت والا لا يعي  
والامن في طريقه  
وحل قمتهم للجنة  
ومن لا تلتزمه

مطلقا سواء زال عذره بالحضور أم لا (فهو مخير بينهما) أي بين صلاة الجمعة (وبين الظهر) أي صلاته  
 وانما خبير بينهما لان الجمعة انما سقطت عنه لعذر فاذا تحيل المشقة وفعلها أجزأه كلريض العاجز عن  
 القيام اذا صلى فرضه بالقيام مع المشقة أجزأه والحال أنه عاجز عنه (و) من لا تزيدهم الجمعة عن تقدم ذكرهم  
 (يخفون الجمعة في) صلاة الظهر ان خفي عذرهم وأرادوا صلاتها جماعة وهي مسنونة في حقهم فكبرهم  
 في وقتها يوم أدلة الجماعة وقدر على المصنف معنى من وذلك جمع الضمير في يخفون ولوراعى لفظها افعال  
 ويخفي الجماعة ولا يسبظ اظهار الجماعة لئلا يتهموا بالانقياد التهمة (ويتدب لمن يرجو زوال عذره) قبل قوت  
 لهم اظهارها فان ظهر عذرهم لم يسبظ اخفاؤها لان قضاء التهمة (ويتدب لمن يرجو زوال عذره) قبل قوت  
 الجمعة وذلك (كريض) يرجو الخفة (وعبد) يرجو العتق (تأخير) صلاة الظهر الى اليأس من (ادراك) الجمعة  
 لانه قد زول عذره قبل قوته فأبى في حال كاله ويحصل الفتور منها برفع الامام رأسه من ركوع الثانية  
 فلو صلى قبل قوته الظهر ثم زال عذره وتمكن من فعله لم تزيده لانه نوى فرض وقته الا ان كان خشي فإن  
 يحل (وان لم يرج) من قاه به المسقط (زواله) أي العذر (كأثره) والزمن (فيندب) له (تجيلة) أي الظهر أي  
 تحيل مسلاته ليعوز نفسه صلاة أول الوقت وهذا التفصيل المذكور هو طريقة الحنابلة وهي المختارة  
 عندهم وهي الاصح وقال العراقيون يستحب له تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة لانه قد بسط لها ولانها  
 صلاة الكمالين فاستحب كونها المقدمة قال النووي والاختصار اوسط فقال ان كان هذا الشخص  
 جازما انه لا يحضر الجمعة وان تمكن منها استحب له تحجيل الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له  
 التأخير (ومن زمنه الجمعة) بان كان من أهل الزوم (لم يصح ظهره) أي صلاته (قبل قوت الجمعة) لانه عاص  
 بتركها فلو صلى الظهر قبل سلام الامام منها لم يتعد صلاته (ويحرم عليه) أي على من زمنه الجمعة (السفر)  
 (من وقت طالع الفجر) ولو كان السفر طاعة وانما حرم السفر من طالع الفجر مع أنه لم يدخل وقتها لانها  
 مضافة الى اليوم ولذلك يجب السعي اليها قبل الزوال على بعيد الدار (الا ان يكون في طريقه وضع جمعة)  
 أي موضع أئنة تقام فيه جمعة (أو) الآن (ترحل رفته) أي المسافر وهو معهم وكانوا ممن لا تزيدهم الجمعة  
 (و) الحال انه (يضرر هو بالتخلف) عنهم فلا يحرم السفر حينئذ لوله هذا زال \* ولما فرغ من بيان من  
 يجب عليه ومن لا يجب عليه شرع بذكر شروطها أي شروط الصحة فقال (وشروط صحة الجمعة بعد) أي  
 غير (شروط الصلاة ستة) أحدها (أن تقام) أي تدع (جماعة) أي في الركعة الاولى لانها لا تقع في  
 عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا كذلك ثانيها أن تكون واقعة (في وقت الظهر)  
 للتابع واهل الشيعات مع خبر صلوا كما يفتون في أصلي فلو ضاع الوقت عنها وعن خطبتها أو شلت في بقائه  
 وجب عليهم ظهر كالأوقات وقت العصر فراجع الى الاتمام فعمل أنهما اذا كانت لا تقضي جمعة بل ظهر كما  
 صرح به النووي في منهاجه أو خرج الوقت وهم فيها أي في صلاتها وجب الظهر بناء على القول الدوام  
 بالابتداء فيفسر بالقراءة من حينئذ بخلاف ما لو شلت في خروجها ثالثها أن تكون واقعة (بعد تمام  
 خطبتين) للتابع مع خبر صلوا كما يفتون في أصلي بخلاف العيص فان خطبته ومشران لا يتابع ولا في  
 خطبة الجمعة شرط والنسب مقدم على مشروطه رابعها أن تقع وتحصل (في خطبة أئنة مجمعة) ولو  
 بقضاء لانها لم تقع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في مواضع الاقامة كما هو معلوم  
 وسواء كانت الأئنة من حجر كما هو الغالب أم من طين أم من خشب أو من غير هاء كقصب وسعف فلو  
 اتخذت وما قام أهلها على العمارة لم تزيدهم الجمعة فيها لانها باطنهم وسواء في ذلك الامصار والبلاد والقرى  
 الصغار وكذلك الاسراب المتخذة وطنها قال النووي في المجموع فان كانت الأئنة متفرقة لم تصح الجمعة فيها  
 بالاختلاف لانها لا تعد قرية وينرجع في الاجتماع والتفرق الى العرف انتهى ولا تصح الجمعة من أهل

فخبر بينهما وبين الظهر  
 ويخفون الجمعة في  
 الظهر ان خفي عذرهم  
 ويستدب لمن يرجو  
 زوال عذره كريض  
 وعبد تأخير الظهر  
 الى اليأس من الجمعة  
 وان لم يرج زواله  
 كالمراة فيندب تجيلة  
 ومن زمنه الجمعة لم  
 يصح ظهره قبل قوت  
 الجمعة ويحرم عليه  
 السفر من طالع  
 الفجر الا ان يكون  
 في طريقه موضع  
 جمعة أو ترحل رفته  
 ويضرر هو بالتخلف  
 \* وشروط صحة الجمعة  
 بعد شروط الصلاة  
 ستة أن تقام في وقت  
 الظهر بعد خطبتين  
 في خطبة أئنة مجمعة



القيام وان استوطنوها شاة أو صيفا وان كانت مجتمعة وهذا محذور انطه المذكورة وأضافها الى الابنية  
 للبيان أي خطه هي الابنية ولا يشترط وقوعها في مسجد أو كن بل يجوز فعلها في ساحة مكشوفة اذا كانت  
 داخله في القرية أو البلدة سدودة من خطتها قال النووي لو صلوا هناك خارج البلد لم تصح بالاختلاف سواء  
 كانت بقرب البلد أو بعيدة منها خا سها أن تقع (باربعين) ولو مرضى ومنهم الامام وقدين المصنف  
 الاربعين يكون منهم رجالا حيث قال (رجلا) فلا يكفي فأما تباعف الرجال وقد وصف النبي بزم المعز  
 بقوله (أحرار) فلا تقام كلها أو بعضها بالارقاء (بالغين) فلا تقام الصبيان الذين لم يبلغوا (عقلاء)  
 فلا تقام الصبيان كغيرهم من الصلوات (مستوطنين) فلا تقام بغيرهم فالصبيان والمجانين ليسوا من أهل  
 التكليف والمستوطن من عزم على الإقامة ولم يظعن لاصيف أو لاشاء الحاجة ثم يرجع الى وطنه وغير  
 المستوطن هو العازم على السفر فلا تحصل الجمعة بهم فهو لا تصح منهم الجمعة ولا تصحدهم ولا تنزههم وأما  
 البقيع غير المتوطن فتلزمه قطعاً ولا تعقده في الاصح وأما المرتد فتلزمه ولا تصح منه وأما الكافر الأصلي  
 فلا تصح منه ولا تنزه ولا تعقده ولا تنزهه في المسمى عليه واستدلوا باعتبار العدد المذكور بما  
 رواه أبو داود والبيهقي بإسناد صحيح وقال البيهقي أنه صحيح عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال  
 أول من جمع في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نقيع الخضمين  
 قلت كم كنتم قال ثلثون وفسح الخضمين بالذنون وانما المفتوحة وضاد مكسورة مبهمة وقال في  
 المجموع قال أصحابنا جرحه الأدلة أن يقال اجتمع الآلة على اشتراط العدد والاصل الظهر فلا تصح الجمعة  
 إلا بعد ثبوت أن فيه التوقف وقد ثبت جوازها باربعين ولا يجوز باقل الإبدال صحيح وقد ثبت أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما أتمتم أصلي ولم يثبت صلواته بأقل من أربعين اه نفعه العلامة  
 الجوزي وقول المصنف (حيث تقام) ظرف مكان متعلق بقوله مستوطنين أي مستوطنين في محل الجمعة  
 أي في المكان الذي تقام الجمعة فيه وقوله (لا يظنونه عنه) أي عن محل أقامته أي لا ينافرون ولا يفتقرون  
 عنه (الاجتماع) تفسيره المستوطنين (و) سادسها (أن لا تنسبها) بتعزم (و) أن (لا تقارنها) فيه  
 (جمعة أخرى) بمحلها الامتناع تعدداه في محلها (حيث لا يشق الاجتماع) أي اجتماع من تلزمهم أو من  
 تصح منهم وان لم يحضر أو واجتماع من يجوز له الحضور وان لم تلزمه ففيه باختلاف والظاهر أن المراد  
 اجتماع من تصح منه وان كان الغالب أنه لا يفعله كما أفتى به والداري فعلى هذا يدخل الارقاء والصبيان  
 وقوله (في موضع واحد) أي مكان واحد يجتمع الناس أصلاً تها فيه متعلق بالمصدر وهو الاجتماع اذ لم  
 تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخطباء الراشدين الا في موضع واحد من محلها ولان الاقتصار على  
 جمعة واحدة أفضى الى المقصود من اظهار الشعار أي شاعرا الاجتماع واتفاق الكلمة وقول المصنف  
 (والامام واحد من الاربعين) حقه أن يذكر عند الشرط الخامس المناسب ذكر العدد كإتمام التنبه عليه  
 وقد ذكره عاصف على هذا الشرط قوله (فلا تنصوا في الصلاة عن الاربعين) مع بقاء الوقت (أو) لم  
 ينقضه والكن (خروج الوقت) أي وقت الجمعة بان دخل وقت العصر وهم (في أثنائها) أي أثناء  
 صلاتها (أو غيرها) أي الجمعة (ظهور) بلانية في صورتين سواء استأنسا كما تقدم ذلك (ولو شكوا  
 قبل اقتنائها) أي قبل تكبيرة الاحرام في بقاء الوقت (صاواظها) بنيتها بخلاف ما قبله أي في صورة  
 ما اذا خرج وهم فيها كما تقدم ولا يجوز الدخول فيها بانفاق الاصحاب لان شرطها الوقت ولم يتحقق فلا  
 يجوز الدخول فيها مع الشك فيه ولو صلوا هم شكوا بعد فراغها لم يخرج الوقت قبل الفراغ أي أنهم بلا  
 خلاف لان الاصل بقاء الوقت قال في المجموع قال ادرى لو دخلوا في الجمعة فآخروهم عدل بخروج وقتها  
 قال ابن المنذر يحتج أن يصلوا ظهراً قال وعندى يتوها جمعة إلا أن يعلموا انتهى ثم ذكر المصنف محذور

باربعين رجلاً أحرار  
 بالفسين عقلاء  
 مستوطنين حيث  
 تقام لا يظنونه عنه  
 الاجتماع وأن  
 لا تنسبها ولا  
 تقارنها جمعة أخرى  
 حيث لا يشق  
 الاجتماع في موضع  
 واحد والامام واحد  
 من الاربعين فلا  
 تنصوا في الصلاة  
 عن الاربعين أو  
 خرج الوقت في  
 أثنائها أو عاظها  
 ولو شكوا قبل  
 افتتاحها صلوا ظهراً

فان شق الاجتماع موضع كسر ١٨٤ وكيفاد جازت زيادة الجمع بحسب الحاجة وان لم يثنى بكه والمدينة فاقبت فيه

جعتان فالجمعة الاولى والثانية باطلتان وان وقتا معا أو جهل السبق استؤنفت الجمعة وأركان الخطبة خمس الحمد لله

قوله في حديث مسلم عن جابر بن عبد الله ثم انى عليه كذا في نسخة الاصل والذي وقفنا عليه في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله وفيه فأنظره وقوله وهذا يرد على من قال الخ لا يثنى في عدم مناسبتها لما قبله فلعلها تخبر بجهة وضعت في غير محلها ومن راجع حاشية شيخ الاسلام الباجوري علم المراد بهذه العبارة فانه نقل في الكلام على الزكن الثاني وهو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مانعه وقد نقل عن القسولي ان خطبه صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة عليه لكن في شرح

الشرط السادس بقوله (فان شق الاجتماع) المذكور أى اجتماع من تعجب منهم بالجمعة أو من تلهيهم وقد تقدم الكلام على ذلك عند ذكر الشرط السادس وقوله (عوض) متعلق بالمصدر وقد تقدم مثله وذلك (كسر) وهذا المثل المشقة الاجتماع (و) كذلك قوله (كيفاد) فانه ما مد ثنائ عظيمان فلا يمكن اجتماع أهل مصر وبغداد في مكان واحد بل يحتاجون الى أمكنة متعددة لكي يتسلكوا المدن وجواب الشرط قوله (بازن زبادة الجمع) فالعند دفع ما وفي نظارهم ما من كل مدينة أو بلد كبير لا يمكن اجتماع كل منهم في مكان واحد لحاجة فهو جاز وقوله (بحسب الحاجة) متعلق بقوله جازت زيادة الجمع فالعند منوط بقدر الحاجة فقط وبهذا التعداد انفتحت مشقة الاجتماع في مكان واحد وتمثيل المصنف بمصر وبغداد اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون في وسط البلد كبغداد أو لا كصفران المدينة داخل في وسط البلد بخلاف نيل مصر فانه خارج عنها كثيرا لانه في أيام زيادته يدخل في وسط البلد كصغير يجري من النيل وهذا لا يدوم بل يكثر كذلك حتى تنهي الزيادة ويهدأ بأخفى النقص ثم يكون بعد ذلك فارغاً من المصافيه حتى يزيد البصر في أيام زيادته فيجئ بجوز في كل شق من جاني النهر المذكور فامة جمعة لكل شق وجود عصر الاجتماع (وان لم يثنى) الاجتماع في موضع واحد ككة والمدينة زادهما الله عز وجل تشرى فاقبت فيه أى في الموضوع الواحد الذي لا شق اجتماع الناس فيه وقوله (جعتان) نائب فاعل أقمت أى أقمتا تثنى واحدة بعد واحدة (فالجمعة) الصيغة من ماهي (الاولى) المعاملة السبق (والثانية) منها وهي التأخرة (باطلة) وان كان السلطان مع الثانية وان خيفت الفتنة والتشيل لعدم المشقة بمكة والمدينة انما هو باعتبار زمن المؤلف وهي مسددة طوله فقد كان كل منهما في ذلك الزمن من غير تفرقة صغيرة والاقتناع كل منهما اجدا خصوصا بأما الحج فالاجتماع في مكان واحد يوثق الى الضيق شديد حتى ان الناس تجلس في الشمس من شدة الازحام مع شدة الحرارة وهذا عين الحرج الشديد ولكن لم أر من نص على هذا وانظر هل يصح التعدد حينئذ لهذا العسر مع عدم النص عليه أو يخرج على الضابط السابق حر ذلك والله أعلم (وان وقتا) أى الجمعتان عند التعدد لغرض حاجة حال كونهما (معاً) أى في آن واحد (أو) لم تقمعا لكان (جهل السبق) أى سبق احدى الجمعيتين وجواب الشرط في الصورتين قوله (استؤنفت) أى الصلاة (جمعة) في محل واحد ان شق الوقت لتدافعهما في الملة في الصورة الاولى فليست احدهما الاولى بالصحة من الاخرى ولان الاصل في صورة الجهل عدم جمعة مجزئة فان التمس احدهما بالآخرى ما واطرها وصورة ذلك كان مع مرضيان أو مسافرين خارج المكان تكسرين متلاحقين فاجزأ بذلك ولم يعرفا المتقدمة ولما ذكر الله عنان من جملة شروط صحة الجمعة أن تقع بعد خطبتين بين ما توفق بجمعتهما عليه فقال (وأركان الخطبة) أى خطبة الجمعة والمراد اجنبها فيمثل الخطبة الثانية فاجعل ركناً لا في محل ركناً للثانية غالباً ولهذا أفرد المصنف الخطبة ولم يثنى الاختصاص لخطبتين في الاركان والشرط فكانت ما بهذا الاعتبار خطبة واحدة ولو قال أركان الخطبتين لاستغنى عن قوله الا في ويجب ذلك في كل من الخطبتين ولا حاجة اليه أيضاً لان أل في الخطبة جنسية فتشعل الثانية كما علت ولكن قصد المصنف بذلك التوضيح وأركان الخطبة مبتدأ ومضاف اليه خبره قوله (خمس) أى اجبالاوالافهى غاية تفصيل لا تكرر والثلاثة الاول فيها وانما حذف المصنف التاء من اسم العدد وهو الاركان المذكور لانه ذكر كر على وجه التيسير لا على وجه التمييز وفي بعض النسخ ثبات التاء كافي عبارة المنهاج وهي واحدة أجدنا خمسة قوله (الحمد لله) أى هذه المائدة وان لم تكن بهذا اللفظ بل ولو بالجملة الفعلية كما جدد الله ونحمده الله وجدث الله نكل ذلك كلف في الايمان بالحمد وكذلك انما حمد الله وذلك لما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كانت خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة بحمد الله أى بهذه المائدة ثم انى عليه وهذا يرد

الرمل ما يتنقى خلافه حيث قال في الاستدلال على تعين لفظ الحمد والصلاة لا يتابع اه المقصود منه على

على من قال ان خطبه المروية عنه ليس فيها صلاة عليه (و) ثانيا (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لان ما يقتضيه ذكر الله تعالى يقتضي ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة للاتباع ورواه مسلم ولولابد الجملة الاسمية بالجملة الفعلية صغى أى يدل صيغة تصغية أخرى مع بقاء المادة والحاصل انه يتعين الحمد لله والصلاة على رسول الله من جهة المادة ولا يتعين كل منهما من جهة الصيغة ولولابد لفظ الرسول بلفظ النبي بان قال صلى الله على النبي لحان ذلك وهذا يستثنى من عدم ابدال المادة لان مؤدى النبي والرسول شيء واحد بخلاف الصلاة فلا يصح ابدالها بالرسالة وان كانت الصلاة بمعناها لانه انما ورد مادة الصلاة دون معناها وكذا قال اللهم صلى على الماسي أو على أحد أو على الحاشر أو نحو ذلك من اسمائه صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الخلافة والفرق بين لفظ محمد حيث لا يتعين واقتضاه الخلافة حيث يتعين وجود من يهتدى بهذا اللفظ الشريف دون سائر اسمائه تعالى لاختصاصه به تعالى اختصاصا تاما ولهم جميع صفات الكمال عند ذكره كإصافه عليه العلماء ولا كذلك لفظ محمد أقاده من قائم العبادى رحمه الله تعالى (و) ثالث (الوصية بقوى الله وبجبهناك أى ما ذكر من الأركان (فى كل من الخطبتين) أى الخطبة الأولى والثانية وقد قدم أنه يستثنى عن هذا يجعل آل فى الخطبة جنسية فيشمل الخطبتين (و) يتعين لفظ الحمد لله أى هذا المادة بخلاف الصيغة فلا يتعين كأن تقدم التنبيه عليه فلا يكتفى الشكر لله أو الحمد بل لزم من مادة الحمد مادة لفظ الله فلا يكتفى ذكر الرحمن أو غيره من اسمائه تعالى فهو كذكره كبرية الغرم فى التعيين (و) يتعين (لفظ الصلاة) أى مادتها دون صيغتها فلا يكتفى بحمده صلى الله عليه وسلم بل على جبريل بدل محمد أو رسوله بل لا بد من مادة الصلاة ومادة محمد والنبي أو أحد أو العاقب أو غيره ذلك من اسمائه صلى الله عليه وسلم كأن تقدم هذا أيضا (ولا يتعين لفظ الوصية فيكفى أطيعوا الله ونحوه) تنبيه على يجب الترتيب بين هذه الأركان الثلاثة التى هى الجد والصلاة والوصية أو بين قال بعضهم بوجوبه وهو مرجوح والمعتمد أنه ليس بعبارة الخطيب وسن ترتيب أركان الخطبتين بان يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وانما يجب حصول المقصود بعبادته وانت (و) الرابع من أركان الخطبة (قراءة آية) مفهومة معنى مقصودا كالوعيد والوعظ ونحو ذلك وقوله (فى أحدهما) أى إحدى الخطبتين متعلق بالصدر لان الثابت القراءة فى الخطبة من غير تعيين ولكن ما فى الأولى أولى (١) لا كتم نظر لاتباع رواه الشيخان (و) الخامس من أركان الخطبة (الدعاء للمؤمنين) أى للؤمنات ونحوه (فى) الخطبة (الثانية) لاتباع السلف والخلف ولان الدعاء يلىق بالخواص فلو لم يسمهم بل خص الحاضرين كقوله لهم بسم الله حكيم الله كفى بل يكتفى بتخصيص أربعين منهم بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين ويتعين كونه بأخروى فلا يكتفى بالديوى ولو لم يعد عدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الاطفيحى أنه يكتفى بالديوى عند الجز عن الأخرى ولا ينسب الدعاء للسلطان بعينه بل يكون مكرها كما تقتضيه نص الشافعى لقوله ولا يدعى فى الخطبة لاحد بعينه فان فعل ذلك كرهته، واختار كافى المجموع أنه لا بأس به \* ولما فرغ من ذكر أركان الخطبة شرعى بان شروطها فقال (وشروطها) أى الخطبتين ولو قال وشروطها كما قال أولا وأركان الخطبة ويريد الجنس كما مر حصل التوافق بينهما ولو قال فيما تقدم وأركان الخطبتين لناسب هنا التعبير بالثبوتية وتحصل الموافقة فى الحلقين ويجب عنه بأنها ما ركب هذا الخلق للثبوتية والشروط مقرر مضاف اضافة جنسية وهى تم الشروط فكانت شروطها أى الخطبتين وفى بعض النسخ وشروطها وكل منهما صحيح والجمع أوضح وهى سبعة أحدها (الطهارة) عن حدث أصغر وأكبر وعن نجس غير فعنه فى ثوبه ودينه ومكانه (و) ثانيا (الستارة) بكسر السين بمعنى السترة المأهولة فى وقت

والصلاة على رسول  
الله صلى الله عليه  
وسلم والوصية بقوى  
الله ويجب ذلك فى  
كل من الخطبتين  
ويتعين لفظ الحمد لله  
ولفظ الصلاة ولا يتعين  
لفظ الوصية فيكفى  
أطيعوا الله ونحوه  
وقراءة آية فى أحدهما  
والدعاء للمؤمنين فى  
الثانية وشروطها  
الطهارة والستارة  
(١) قوله لا كتم نظر  
هكذا فى الأصل ولعل  
الشيخ آخرها عن  
موضوعها وهو قوله  
سابقا فهمة معنى  
مقصودا الخ

مقصودا

الخطبتين بكبرى عليه السلف والخلف (و) ثانيا (وقوعهما في وقت الظهور) للاتباع رواه الشيخان  
 (و) ثابعا كونهما واقعتين (قبل الصلاة) فلا بد لان بعدها وتقدم هذا في شروط الصلوة (و) خامسا  
 (القيام فيهما) للقادر عليه (و) سادسا (العود بينهما) أي بين الخطبتين ان خطب من قيام ولو اظلمة  
 التي صلى الله عليه وسلم وانخافه الراشدين بعده على ذلك ويخفف هذا الخوف جدا ويجب الظمانتة  
 فيه وأقله مقدار سبحان الله وأكمله بقدر سورة الاخلاص أما اذا خطب قاعدا أو مضطجعا للجهنم فصل بينهما  
 بسكينة ولا يجوز أن يضلجبع بينهما ان خطب قاعدا وهذه السكينة واجبة كالعود للتعين بين الخطبتين  
 رواه مسلم (و) سابعا (رفع الصوت) فيهما رفعا مصورا (يحيى) أي بحاله في قوله (يسمعه) أي  
 الموت (أربعون) من أهل الكمال الذين (تتقدمهم الجمعة) اذا فائدة في حضورهم من غير سماع  
 والمراد ما سمعهم الاركان لا غير فزاد عليهم ليس بشرط في الخطبة فضلا عن سماعهم اياه ولو خطب ورفع  
 صوته قدر ما يبلغهم ولكن كانوا يصلون بسمعه أو كلهم أو سمع دون أربعين فلا تنفع الجمعة لفقد الشرط كما  
 لو بعدوا والظاهر من كلامه أن الأربعين غير الامام وهذا خلاف الاصح والاصح أن الامام من الأربعين  
 فالسامعون حيثما تسعة وثلاثون وترك المصنف شرطاً وهو أن تكون الخطبتان عريتين وكذلك بشرط  
 الولاء بين الخطبتين وبين أركانهما وبينهما وبين الصلاة (وسنهما) أي الخطبتين (منبر) أي يسكن  
 كون الخطبتين واقعتين على منبر أي على محل عال للاتباع رواه الشيخان (أو موضع عال) أي أن لم يكن  
 منبر يسكن أن تكونوا واقعتين على محل مرتفع لقيامه مقام المنبر في بلوغ صوت الخطيب الناس لما روى  
 الشيخان أن صلى الله عليه وسلم كان يحضب على المنبر ولأنه بلغ في الاعلام ولأن الناس اذا شاهدوا الخطيب  
 كان أبلغ في وعظهم ويسكن كون ذلك عن عيين الحراب ويسكن أن يقف الخطيب على منبره (وان يسلم  
 الخطيب على الناس (اذا دخل) المسجد كغيره ويسلم أيضا على من عند المنبر اذا وصل اليه لانه يريد  
 مفارقتهم (وان يسلم أيضا (اذا صعد) المنبر أي انتهى اليه ووصل الى الدرجة السابعة بالمسارح رواه  
 البيهقي وقد روى الضياء المندلسي في أحكامه ما بين عدي في كماله من جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان اذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه ثم قال النور في مجموعه واذا سلم زعم السامعين الزدعاه  
 وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ويستحب رفع صوته زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم  
 ولانه أبلغ في الاعلام (و) سن (يجلس) الخطيب على الدرجة المذكورة أنه اذا وصل الى ذلك  
 ويستمر جالسا (حتى) أي الى أن (يؤذن) المؤذن ويقرغ من أذانه للاتباع فقد روى البخاري أن الأذان  
 كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر حين يجلس الامام على المنبر فلما كثرت الناس في  
 خلافة عثمان أمر بأذان آخر بعد الأذان الذي بين يدي الخطيب واذا فرغ من الأذان قام  
 الخطيب على الدرجة التي تسمى بالمسارح (و) سن أن (يعتد) الخطيب (على سيف أو) يعتمد على  
 (نوس أو) يعتمد على (عصا) أي يشغل يساره بذلك للاتباع رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة عن  
 الحكم بن حزن قال وقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم فشهد ثمانية الجمعة فقامت توكلا على قوس أو عصا  
 فخذه الله وأتى عليه ولا يزال ذلك أمكن له قال القاضي والبخاري يستحب أن يأخذ في يده اليسرى ويستحب  
 أن يشغل يده الأخرى بأن يضعها على المنبر فإن لم يجد سيفاً فمخو سكت يده بأن يضعها في يده اليسرى  
 أو يرسلها ولا يجوز كما ولا يعيت واحدة منها وما المقصود ان تشويع الاشارة في ذلك إلى أن هذا الدين  
 قائم بالسلاح والقوس والعصا في معنى السيف في قوة الاعتماد (و) سن أن (يقبل) الامام حال الخطبة  
 (عليهم) أي على القوم الحاضرين لسماع الخطبة ولانه لا يذنب الخطاب ولانه أبلغ لقبول العطف وتأثره  
 ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لخصوهم وهذا من ضروريات

وقوعهما في وقت  
 الظهور وقبل الصلاة  
 والقيام فيهما والقعود  
 بينهما ورفع الصوت  
 بحيث يسمعه أربعون  
 تتقدمهم الجمعة  
 وسنهما منبرا أو  
 موضع عال وأن  
 يسلم الخطيب اذا  
 دخل واذا صعد  
 ويجلس حتى يؤذن  
 ويعتمد على سيف  
 أو قوس أو عصا  
 ويقبل عليهم ..

الاستدراك المندوب لهم وقوله (في جميعهما) أي جميع الخطبتين متعلق بالفعل قبله ولا يلتفت في شيء منهما  
 بينا ولا شيئا إلا أنه بدعي بل يستمر على ما مر من الإقبال عليهم إذ فراغوا ولا يبعث بل يتشجع كافي الصلاة  
 ويستحب للقوم الإقبال بوجوههم على الخطيب وروى حمزة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 إذا خطبنا استقبلنا بوجهه واستقبلنا بوجهه (أو) صلاة الجمعة ركعتان كما تقدم والتحجيج أنهم صلاة  
 مستقلة ليست بدلا عن ركعتين من الظهر لما روى أحمد والنسائي وابن ماجه بإسناد حسن عن عروة بن  
 الله عنه أنه قال صلاتنا ضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان  
 تمام غير قصر على إسان نبيكم صلى الله عليه وسلم قال النووي في المجموع أجمعت الأمة على أنها ركعتان  
 (يقرا في) الركعة الأولى (سورة الجمعة توفى) الركعة الثانية (سورة المنافقون) جهرا للاتباع ورواه مسلم  
 وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة سبع اسم ربك الأعلى وهل أنك حديث الغاشية قال  
 في الروضة كان يقرأها في وقت وهاتين في وقت فهما سنتان قال في الروضة لوترك الجمعة في الأولى قرأها  
 مع المنافقين في الثانية أقرأ المنافقين في الأولى قرأ الجمعة في الثانية كيلا يتخلو صلاته عنهم والمنافقون  
 في كلام المصنف بالواو نظر الحكاية ويصح قراءته بالياء نظر اللفظ (ومن أدرك مع الإمام ركوع) الركعة  
 (الثانية) الحاصل أنه قد اطمان معه (فقد أدرك الجمعة) أقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان  
 من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وروى الحاكم على شرط الشيخين من أدرك من الجمعة ركعة  
 أقبلصل إليها أخرى (وان أدركه) أي أدرك المأموم الإمام (بعده) أي بعد ركوع الركعة الثانية (فاتته  
 الجمعة) عملا به وهو ما حدثت السابق وهذا جواب لقوله وان أدركه بعده وقد تزع المصنف على فوات  
 الجمعة قوله (فينوي الجمعة) مع هذا الفوات وجوبا (خلفه) أي خلف الإمام ويتابعه فيما بقي وربما  
 أدرك ركعة معه باحتمال كون الإمام قد سها بترك ركن فيتركه أو يأتي به قبل أن يسلم وحينئذ أدرك  
 المأموم الجمعة فلذلك وجب عليه نية الجمعة (فإذا سلم) الإمام قام المأموم (أو) (أو) صلاة (الظهر) إذا لم  
 يحصل معه ركعة باحتمال ما تقدم وأتمام الظهر بناء لا لاستناف لانهم مصلتان في وقت واحد بخلاف  
 بناء أطول وهو الظهر على أقصره وهو ما هو مافعله مع الإمام وهو أقل من ركعة كصلاة الحضر مع السفر  
 (ويندب لمريدها) أي الجمعة أي لمريدها لان لم يدر صلواته وان لم يلزمه (أن يغتسل عند الذهاب إليها) أي إلى صلواته وهو  
 الأفضل ويكره تركه إجمارا للفضيلة ونظير الشيخين إذا جاء أحدكم الجمعة أي أراد مجيئه فليغتسل وخبر ابن  
 حبان من أن الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وروى الأثر عن الجواب إلى أن ندب خبر من توضأ يوم  
 الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي أي نقل تحسينه  
 عن غيره وقوله فيها أي بالسنة أي الطريقة الشرعية أخذ أي تسك وعمل بما جوزه من الاقتصار على  
 الوضوء ونعمت نظيرة الوضوء والغسل معها أي مع الغسل أفضل لمنفعة من زيادة العبادة والنظافة  
 وقد تقدم طلب هذا الغسل في بابها مع أغسال ذكرها هناك لمناسبة تقدمت وانما أعاد هذا ليرتب عليه ما  
 بعده وهو قوله (ويجوز) الاعتزال (من الحجر) لأنه معلق بلفظ اليوم ومضاف إليه (فإن عجز) عن  
 الغسل لها (تيمم) بدلا عنه لأنه إذا فاتته النظافة المصالة بالغسل فلا تقوته العبادة وهي يحصل  
 بالتيمم لان الشارع أقامه مقامه عند العجز (و) يندب لمريدها (أن يتنظف) لها (أو) استعمال  
 (سواك) لأنه مطلوب استعماله في غير الجمعة ففيم الأولى لوجود الاجتماع فيها واختلاط الناس المؤدى ذلك  
 إلى وجود الرأحة الكريهة فتزال بالسواك (و) (أخذظفر) أي قصه وإزالته (و) (بأخذ شمس) أي إزالته  
 والظاهر أن المراد به غير شمس الرأس والأفشيل كندب أخذه لأنه لا يندب إلا في شمس ويباح في غيره وانما  
 طلب التنظف لها بذلك لان الشخص مأمور بالتزينة أي أمره بلباسه يوم عيد أي مذهب طيب ذلك  
 وان كان هذا مخصوصا بمراد الحضور يوم العيد مطلقا لوجود الاجتماع ومثل الجمعة في ذلك كل موضع

في جميعهما والجمعة  
 ركعتان يقرأ في  
 الأولى الحمد وفي  
 الثانية المنافقون  
 ومن أدرك مع  
 الإمام ركوع الثانية  
 واطمان فقد أدرك  
 الجمعة وان أدركه  
 بعده فاتته الجمعة  
 فينوي الجمعة فإذا  
 سلم أتم الظهر ويندب  
 لمريدها أن يغتسل  
 عند الذهاب إليها  
 ويجوز من الشجر  
 فان هجر تيمم وأن  
 يتنظف بسواك  
 وأخذظفر وشعر

طلب فيه اجتماع الناس (و) (يقطع رائحة كريهة) كثوم بالهمز زور كهو بصل ونحوهما استعماله رائحة كريهة (و) أن (بتطيب) بأن يستعمل الطبيب الذك في خبر ابن حبان والحاكم (و) أن (يلبس أحسن ثيابه) لاعت على ذلك وغيره في خبر رواه ابن حبان والحاكم بمصداقه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة فلم يخطأ أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم أتت أذا خرج الامام حتى يفرغ من الصلاة كان كفاراً لم يلبسها وبين الجمعة التي قبلها (وأفضلها) أي الثياب في الاستعمال في هذا اليوم وما ألحق به (البض) خبر السومان ثيابكم البياض فانهم من خير ثيابكم وكفوا فاموتنا كم رواه الترمذي وغيره ومعهوه (والامام يزيد عليهم) أي على القوم الحاضرين (في) حدن الهيشة (والزينة) لانه يتدبى به ولكثرة النظر اليه فحصل لهم الهيبة منه فيقرونه فيمغطون ويقع الوعظ منه موقعاً عظيماً فيؤثر في القلب (و) بكرة لارأه اذا حضرت الجمعة (الطيب) أي استعماله لاذانه كاهوم معام وكراته لها أنه يؤدي الى الفتنة والميل اليها (و) بكرة لارأه اذا حضرت الجمعة (الطيب) أي الثياب الفاخرة لمذاكر (و) يندب أن (يبكر) من يريد الحضور (وأفضله) أي البكور أن يكون (من) أول (الفجر) لانه أول اليوم شرعاً وبه يتعلق غسل الجمعة وسنة البكور تكون لغیر الامام لياخذوا بحالهم وينظروا الصلاة ونظير الشيعين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كفسله اثم أراح أي في الساعة الاولى فكانت اقرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانت اقرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانت اقرب كبشا ومن راح في الساعة الرابعة فكانت اقرب بدجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانت اقرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي طوا والعصف ولا يكتبون شيئاً كما جاء في رواية الساق قال النووي في الجوع ومعالم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلاً بالزوال وكذا جميع الائمة في جميع المصارف قبل على أن الساعة المذكرة من أول النهار لا من بعد الزوال كافي به والمراد بالقراب الصدقة قال والحاكي في أول ساعة من هذه الساعات والحاكي في آخرها ما تركان في تحصيل ما يرتب عليه البكر ما يرتب على حجيء الاول اكمل مما يرتب على حجيء الاخر كما ان من صلى في جماعة هي عشرة آلاف ومن صلى مع اثنين لكل منهما سبع وعشرون درجة لكن درجات الاول اكمل قال وهـ ذاهو الراجح المختار وقال الراعي ليس المراد الساعات الا ربع والعشرين بل ترتب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه ثلاثين في الفضيلة رجلان جا في طرف ساعة أما الامام فقال الماوردي وغيره يستحب في حقه أن يخرج في الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم (و) يتدبى أن (يعشى بسكينة ووقار) لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأنوهاوا أنتم تشقون وما أدركتم فصلاوا وما فاتكم فاقضوا وهذا الحديث مبين للراد من قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله أي فاذهبوا الى الصلاة واضوا اليها (ولا يركب اللعذر) قام به من أجل هرم أو ضعف أو بعدد ارجحت يمنع ما يناله من التعبد من التشوع والحضور في الصلاة عاجلاً (يسن أن (يدنو) أي يقرب الشخص (من الامام) لسمع الخطبة (و) أن (يشغل) الذك في طريقه وفي حضوره قبل الخطبة (و) (التلاوة) للقرآن خصوصاً سورة الكهف كما ساقى في كلامه (و) (الصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم لينال ثوابه في هذا الوقت كثيراً كثر ومن الصلاة على اليه الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرين رواه البيهقي باسناد جيد كما في المجموع (ولا يخطئ) الشخص (رقاب الناس) وقت دخوله المسجد للعث على المنع من ذلك خبر رواه ابن حبان والحاكم ومعهاه والنهي للتزييه فان تخطى لغیر حاجة وكان غير امام كم لان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فغصداً ذيت والامر للندب فيكون التخطي المذكور مكرهاً اذا كان لحاجة فقد

وقطع رائحة كريهة  
و بتطيب و يلبس  
أحسن ثيابه  
وأفضلها البض  
والامام يزيد عليهم  
في الزينة ويكره للمرأة  
اذا حضرت الطيب  
وفاخر الثياب ويكره  
وأفضله من الفجر  
ويعشى بسكينة  
ووقار ولا يركب  
اللعذر ويدنو  
من الامام ويشغل  
بأنه كروا التلاوة  
والصلاة ولا يخطئ  
رقاب الناس

أشار إلى حكمه بقوله (فأذا وجد) الداخل المسجد (فرجة) أي مكانا واسعا (لا يصل إليها) أي إلى تلك  
الفرجة (الاباخطى) ذلك إما بقضى واحد أو اثنين أو أكثر ولم يرجسها (يكره) وان وجد غيرها  
لتقصير القوم بإخلاص الكنيس ان وجد غيرها أن لا يخطى وهذا جواب لقوله فإذا وجد الخ هذا إذا كان  
الواجد لها غير الإمام أمهوا فان لم يجد طر يقا إلى المنبر لا يخطى لم يكرهه لأنه ضرورة قال في المجموع نص  
عليه الشافعي وافق عليه الأصحاب وتظاهر كلام المصنف أنه يخطى عند وجود الفرجة سواء قربت أو  
بعدت كما في المجموع وقيد بأوامر يصف أو يصفين فإذا زاد فالمنع باق نص عليه في الام ومشي عليه في  
المهمات وقيد به إطلاق الروضة (ويحرم) على داخل المسجد (أن يقيم رجلا جالسا في مكان منه) أي من  
المسجد (ويجلس هوفيه) أي في موضعه الذي كان جالسا فيه لأنه غاصب أي أخذ منه ذلك المكان الذي  
استحق الجلوس فيه هذه جالوسه لأنه أحق به من غيره حيث سبق إليه وسواء في هذا المسجد وغيره من  
المواضع التي لا يختص بالامن سبق إليها ونقل في المجموع عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ أنه يجوز  
أقامته من جلس في محل الإمام لأنه متعدي جالوسه في محل ويختص بالإمام وكذلك إذا جلس شخص في  
طريق الناس بحيث تضر منه المارة ويعنهم من المرور ومن جلس أمام الصف مستقبلا القبلة فهذه  
الثلاثة تستثنى من حرمة من يقيم غيره من محل مباح (لأن قام) الجالس (بأختياره) لا بأكراه (جاء) غيره  
الجلوس لأنه تركه وأقطع استحقاقه بالقيام منه مع عدم العزم على العود له (ويكره) للشخص (أن)  
يؤثر غيره بالصف الأول بمعنى أنه يتقدم على نفسه ويخصمه هذه الفضيلة (أو) يؤثره بالقرب من الإمام من  
غيره (و) يكره أيضا أن يؤثره (بكل قرينة) يضم القاف وسكون الراء من القرب أي الطاعات غير ما ذكر  
قال في المجموع وقد استدلل في الحديث الصحيح لزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله وأما قوله تعالى  
ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فالمراد به في خصوص النفوس كاطعام شخص جائع مع  
احتياجه هو إلى الطعام فان أشار بنفسه الغير على نفسه مستحب بلا شك والكلام هنا في الإشارة إلى العادة  
والطاعة ويبدل على الإشارة إلى النفوس بقية الآية (ويجوز) للشخص (أن يبعث) أي يرسل (من) أي شخصا  
كخدمته مثلا (بأخذ) أي يهيئ ذلك الشخص (له) أي للرسل والبايعات المفهوم من يبعث (موضعا) مكانا  
في المسجد وضوءه من كل مكان لا يختص به واحد دون آخر (يسيطر) أي يتلوه بعوث أن أرسله وبه (فيه)  
أي في ذلك الموضع وقوله (شيئا) مفهول به ليسط كصداقة ونحوها ولا يجوز له شخص آخر أن يصلي على ذلك  
الشيء المسبوق وفي بعض النسخ يسطر شيئا منه فعلى هذه النسخة فالجواز والخبر روتها على يأخذوا بالاعتناء  
أي يأخذ به بسبب بسطه الخ (لكن لغوه) أي غير من بسط له سجادة أو لآله أي أزاله الشيء الذي بسط  
وفرض في ذلك المكان (و) له (الجلوس مكانه) وهذا بخلاف ما إذا حضر وفرض سجادة فلا فليس لأحد  
إزالتها والجلوس في محلها فإذا فعل ذلك يكون غاصبا له (ويكره الكلام) كذا (الصلاة طال الخطبة)  
للإمام في المسجد من المأمومين وان لم يسمعه لأن في ذلك اعتراضا لأنه وان لم يسمع تشبه بمن يسمع فينبغي  
له السكوت وهذا هو وجه الاعتراض مع عدم السماع (ولا يحرم) أي الكلام والصلاة أو الصلاة أو الكلام  
فلان النبي صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر لساؤه عن الساعة ما أعددتها لها قال صلى الله عليه وسلم رواه  
البيهقي بأسناد صحيح إذا لم يحرم لم يطلب صلى الله عليه وسلم فعل المكره ولأنه لبيان الجواز فافعل صلى الله عليه وسلم دائرة  
بالنص ولا يقال أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل المكره ولا لبيان الجواز فافعل صلى الله عليه وسلم دائرة  
بين الواجب والمندوب أو إنشاء الصلاة في حال الخطبة يحرم وقال النووي في المجموع يحرم إنشاء  
الصلاة ولو وقت جالوس الخطيب على المنبر قال ونقل الأصحاب الإجماع على ذلك وقال المتولي بعد كلام  
طويل من ناء الكراهة ناعا على الكلام والمنشور وللشخص من الصلاة مطلقا سواء وجبت أو كانت أم لا قال

فإذا وجد فرجة لا يصل  
إليها إلا بالخطى لم  
يكره ويحرم أن يقيم  
رجلا جالسا في مكان  
منه ويجلس هوفيه  
لأن قام بأختياره جائز  
ويكره أن يؤثر غيره  
بالصف الأول أو بالقرب  
من الإمام وبكل قرينة  
ويجوز أن يبعث من  
يأخذ له موضعا يسقط  
فيه شيئا لكن لغوه  
أزاله والجلوس مكانه  
ويكره الكلام  
والصلاة حال  
الخطبة ولا يحرم

واتفق الاصحاب على أن النبي عن الصلاة تبدأ بدخول وقته يجلس الإمام على المنبر ويبقى حتى يفرغ من  
 صلاة الجمعة وكلام المصنف قيد أن الكراهة في الكلام مقيدة بحال الخطبة وأما قبلها وقت صعوده  
 وقبل الشروع فيها لا يكره قال النووي في المجموع واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على أنه لا بأس به  
 ولا يكره أيضاً في حال جلوسه بين الخطبتين وهذا كله في الحاضر إذا أراد إنشاء الصلاة أما الدخول والإمام  
 يجلس فإنه يصل ركعتين خفيفتين كما قال المصنف (فإن دخل) الشخص والإمام يجلس وهو جالس  
 على المنبر (صلى التبة فقط) لا يزيد عليها يعني نوى بصلاته عند دخوله تحية المسجد أن كان هناك مسجد  
 والأنوى بمسجدة الجمعة القليلة أن لم يصلها في بيته والجلوس بلا صلاة والفرق بين الصلاة حيث تمتنع  
 إنشاءها والدخول والسلام حيث لا يحرم أن قطع الكلام حين سئل بخلاف الصلاة فإنه قد يقونه  
 سماع أول الخطبة إلى أن يتمها (ويحذفها) أي هذه الصلاة المتقدمة وهي التحية أو سنة الجمعة اقبلية على  
 التخصيص بل هو يكره تركها تين الحديث الصحيح إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصل  
 ركعتين لكن إذا دخل والإمام في آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه لو صلها فاته تكبيرة الأحرار مع الإمام  
 لم يصلها بل يقف حتى تمام الصلاة وتندرج هذا التحية في صلاة الفرض ولا يقف حتى لا يقونه فصيحة  
 التحية والله أعلم وقوله (ويستدب الكهف) أي قرايتها تخصيص بعد تعميم التخصيص على قرايتها إلتها  
 أيضاً لأنه تقدم ذكر أنه ليس لمن يريد الجمعة الاشتغال بالسلامة وهذا عام للكهف ولغيره من بقية  
 القرآن وظاهر الاختصاص بالنهار ومثل هذا يقال في قوله (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لأنه  
 تقدم أيضاً أنه ذكر أنه ليس لمن يريد الجمعة الاشتغال بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فربما يترجم أن  
 ذلك خاص بالنهار لا بالليل فبينهما على أنه يستدب كل من الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 (ليلة الجمعة يومها) بهذا هو الباعث على إعادة تدب الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قوله  
 ليلة الجمعة يومها أراجع لكل من جاوز القليوب في الحلي أن قراءة الكهف أفضل من الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقد روي الدارمي والبيهقي أن من قرأ آية التوبة ليلة الجمعة أو شاءه نور ما بين وبين البيت العتيق  
 وروي أبو داود وصححه استنده من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو شاءه ما بين الجمعة والاحاديث على فضل  
 الصلاة عليه يوم الجمعة وليلتها كثيرة فمنها ما رواه أبو داود بسند صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم أن من أفضل  
 أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة عليه فان صلاتكم معروضة علي وروي البيهقي بسند جيد أن كثرة  
 من الصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أو انحطبت قراءت سورة  
 الكهف في تمام الجمعة طلباً لحسنها من ذكره أهل القيامة الوارد أن قيامها في يوم الجمعة وورد أن  
 من داوم على العشر آيات من أولها أم من الدجال والمتراد بالاضافة في الحديث المتقدم الفقراء كافي  
 رواه أبو كثرة الثواب في يوم القيامة والمتراد بالبيت العتيق البيت المعمور لا سموا الناس بالنسبة إليه فإن  
 أريد به الكعبة لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع منه أن يحصل على اختلاف الكيفية كافي  
 درجات الجماعة أو على مجرد الترغيب (ويكثر) الشخص (في يومها) من (الدعاء رجاء) أن يوافق (ساعة  
 الاجابة) المارواه الشيطان من قوله صلى الله عليه وسلم أن يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد يسأل الله  
 شيئاً إلا أعطاه (وهي ما بين جلوس الإمام على المنبر) وتسمى (إلى الصلاة) ذكره النووي في الروضة والمجموع  
 فقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هي ما بين  
 أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة أي يفرغ منها والمراد أنها لا تخرج عن هذا الوقت بل هي منحصرة  
 فيه وليس المراد أن هذا الزمن يكون كله وقتاً لهذه الساعة ولذلك أشار إليه بقوله تعالى والنور عن القاضي  
 عياض وقال هو صحيح وقد ورد تعيينها أيضاً في حديث يوم الجمعة فيمنه ثلث عشرة ساعة فالتسوية آخر ساعة

فإن دخل صلى  
 التحية فقط ويحذفها  
 ويستدب الكهف  
 والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 ليلة الجمعة يومها  
 ويكثر في يومها  
 الدعاء رجاء ساعة  
 الاجابة وهي ما بين  
 جلوس الإمام على  
 المنبر إلى الصلاة



بعد العصر قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل أنها منتقلة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وفي هذا إشارة إلى الجمع بين الحديثين

### باب صلاة العبدین

(باب صلاة العبدین)

وهي سنة ويندب لها الجماعة ووقتها من طلوع الشمس ويندب من ارتفاعها قدر ربح إلى الزوال وفعليها المسجد أفضل فإن ضاق فالعصر أفضل ويندب أن لا يأكل في الاضحية حتى يصلي وأن يأكل في الفطر قبل الصلاة ثمات ويفتسل بعد الفجر وأن لم يصلي ويجوز من نصف الليل ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويندب حضور الصبيان برئتهم ومن لا تشتهى بغیر طيب لا يزيته ويكره أشماته ويكره بعد الفجر وما شيا ويرجع في غير طهره

عبد الفطر وعبد الاضحية وما يتعلق به من الخطبتين بعد صلاتهما والاصل فيها الاخبار الاتية والعبد مشتق من العود لئلا يتركه كل عام (وهي) أي صلاة العبدین (سنة) وكذا لفظه في التفسير صلى الله عليه وسلم عليه ولا ينافي ذلك ركوع وسجود لأن أذانها كصلاة الاستسقاء وجعلوا نقل المرنى عن الشافعي أن من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العبدین على التأکید (ويندب لها) أي صلاة العبدین (الجماعة) أي بمن أن فصلي جماعة بالأجتماع اقتداء به صلى الله عليه وسلم حيث فعلها كذلك الاحتجاج على أن تطلب الجماعة له لا يشغله بأعمال التحلل والتوجه إلى مكة لطواف الأفاضة عن إقامة الجماعة (ووقتها) أي المحدود لها (من) ابتداء (طلوع الشمس) لانه يخرج وقت الصبح (ويندب) أن تكون الصلاة مقبلة أكثر من ارتفاعها قدر ربح (للا اتباع والفرج من اختلافه) يستروقه (الاداء) إلى الزوال (لان معنى المواقف على أنه اذا دخل وقت صلاة فخرج وقت التي قبلها وبالزوال يدخل وقت الظهر ويخرج وقت صلاة العيد كما أن صلاة الفجر يخرج وقت طلوع الشمس ويدخل وقت صلاة العبد فلو فعلت قبل الارتفاع كره كما قال ابن الصباغ وغيره (وفعليها) المسجد أفضل من فعلها في غيره لشرقه ان اتسع واحتمل الناس (فإن ضاق) عن اجتماع الناس فيه (فالعصر أفضل) منه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العبد في العصر اطلق مسجدوه وللتنوير بسبب الزمان واذا وجد مطر أو غيم وضاق المسجد صلى الامام فيه واستخلف من يصلي بياق الناس بموضع آخر (ويندب) للشخص (أن لا يأكل) شيئا (في) عيد الاضحية حتى يصلي صلاته للاسراع واما ابن حبان وغيره وصحبه وصحبه امتياز يوم العيد عقبه بالبادية بالاكل أو تأخير (و) يندب (أن يأكل في) عيد الفطر قبل الصلاة أي قبل صلاته (ثمات) ثلاثا أو أكثر والوتر فيها مطلوب للاسراع قبل من الحكمة وهو مفعول بقوله يأكل منصوب بالكسرة (و) يندب أن (يفتسل بعد) طلوع (الفجر) وأن (يصل) للمصر في الجمعة من الاجتماع وللازينة (ويجوز) أن يكون الغسل واقعا (من نصف الليل) وهو المعتقد وما جرى عليه من البعدي ضعیف لان أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون صلاة العبدین من قراهم فلو امتنع الغسل قبل الفجر لشيء عليهم (و) يندب أن (يتطيب) بأن يستعمل الطيب بأي نوع كان من أنواعه وهو مقيد بغير الحرم وغيرها لانه سواء في ذلك الحاضر لصلاة وغيره وكذلك يقال في قوله (وأن) يلبس أحسن ثيابه لانه يوم سرور وزينة ولا يختص ذلك بمن يحضر الصلاة أو أفضاها البض الا ان يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها الا في الجمعة لان القد هنا اظهار التعم وشماظهار التواضع (ويندب حضور الصبيان) لصلاة العبدین (برئتهم) ولو لم يجلي الذهب والفضة فلا عين منه في مثل هذا اليوم واما في غيره هذا اليوم ففي تحليتها للذهب والفضة والباء المحرم لثلاثة وجوه أحدها الجواز (و) حضور (من لا تشتهى) من النساء الشواب وذوات الهيات ولكن يكون حضوره الصلاة العبد حاصل (بغير طيب) أي بغير تطيب لان ذلك يدعو إلى الميل اليها (ولا) يخرج (برئته) كتاب من خرقه وحلى بل يخرج في ثياب بيضاء مع خضوع وانكسار وتواضع (و) يكره (الحضور المذكور) (للمشهة) من النساء كدوات الهيات وصاحبة الجبال خلوف القنينة (و) يسمن لصلى العبدان (بيكر بعد الفجر) أي يخرج عقبه لياخذ مجلسه وينتظر الصلاة (و) يسمن أن يكون في حال ذهابه اليها (ماشيا) لانه صلى الله عليه وسلم ماركب في عيده ولا جنازة قط فان عجز فلا بأس بالركوب (و) يسمن أن (يرجع في غير طهره) التي دخل المسجد منها ان شاء ماشيا أو راكبا

(و) يسن أن يتأخر الامام عن الخوض في المسجد الى وقت الصلاة للاستماع رواه الشيخان (و) يسن أن يتأخر لها) أي صلاة العيدين (و) ينأى (للكسوف والاستسقاء) فيقال في صيغة النداء (الصلاة جامعة) برفع الجوزين ونصبتهم ماورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس فرفعهم ما على أن الاول مبتدأ والثاني خبره ونصبهم ما على الاغراء في الاول وعلى الحال في الثاني ورفع الاول على الابتداء والخبر بمحمد وفنصب الثاني على الحال والتقدير الصلاة اعلاها حال كونها جامعة ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على أنه خبر محذوف والتقدير الزموا الصلاة هي جامعة روى الشيخان عن عمرو بن العاص قال لما خشعت الشمس على عهدنا صلى الله عليه وسلم نودي بالصلاة جامعة وقبض عليها غيرة في العيدين والاستسقاء (وهي) أي صلاة العيدين الفطر والاضحى (ركعتان) وحكم هذه الصلاة حكم غيرها في الاركان والشروط والسنة والاكل وزيادة على الركعتين أن (يكبر) حال كونه رافعا يديه (في) الركعة (الاولى) وحال كون ذلك واقعا (بعد دعاء الاستفتاح) واقعا قبل التعوذ وقوله (يسمع تكبيرات) مفعول به لقوله يكبر (و) يكبر (في) الركعة (الثانية قبل التعوذ) ايضا (خمس) أي خمس تكبيرات تحذف المضاف اليه تحذفها وفيه اثنتون عوضا عنه وذلك للاستماع رواه الترمذي وحسنه وقوله (غير تكبيرة القيام) صفة لخمس تكبيرات مغيرة لتكبيرة القيام وغير لا تعرف بالاضافة وكان على المصنف أن يصف السبع في الركعة الاولى بكونها غير تكبيرة الاحرام والظاهر أنه اعتزل ذلك هاتك لان تكبيرة الاحرام لا يتوهم دخولها في السبع لانها فرض وركن تتوقف صحة الصلاة عليها ولا كذلك التكبيرات السبع فانها سائلة لا تتوقف صحة الصلاة عليها بخلاف التكبيرات الخمس في الركعة الثانية فانها لما كانت سبعة كتكبيرات القيام فربما يتوهم دخول تكبيرة القيام في الخمسة لا اتحاد الجنس ولذلك نص المصنف على وصف الخمس في الثانية بكونها مغيرة لتكبيرة القيام ففي كلامه المحذوف من الاول دلالة الثاني عليه ولوقيد في السبع بالوصف لما احتجنا الى التقييد في الثانية جملة الثانية على الاولى وهذا هو الاوفق بمرعاة علم المعاني لان المحذوف من الثاني دلالة الاول عليه أو من المحذوف من الاول دلالة الثاني عليه والله أعلم (و) ينبغي أن (يرفع) المكبر (فيها) أي التكبيرات الخمس (العيدين) حين يأتي بها قياما على تكبيرة الاحرام الركوع ورفع منه وعند اراذلة اقيام من التشهد الاول لا غير (و) يسن أن (يذكر الله تعالى بين) أي بين كل تكبيرة تين بان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة وهي لا تمة بالحال (و) يسن أن (يضع) المصلي صلاة العيد في حال الاتيان بالتكبير المذكور باليد (اليمنى على) البدن (اليسرى) بين كل تكبيرة تين أيضا (ولوترك) المصلي المذكور (التكبير) كله أو زاد فيه (تكبيرة أو تكبيرتين وأشار الى جوابه بقوله (لم يسجد لله) سواء زاده عند أو لم يتركه كذلك (ولنوسه) أي نسى المصلي التكبير (وشرع في التذفات) التكبير لقوات مجله والنسيان يسقيد (و) يسن أن (يقرأ في) الركعة (الاولى) سورة (قوفي) الركعة (الثانية) سورة (اقتربت وان شاء قرأ سبع) (سبع) اسم ربك الاعلى الى اخرها (و) في الثانية سورة (هل أتاك حديث الغاشية) جهرا في الجميع (للاستماع رواه مسلم) (ثم) يسن أن (يخطب) الامام (بعدها) أي بعد الصلاة المذكورة خطبتين (كم خطبتي الجمعة) في الاركان في الشروط وروى الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة فلو قدم الخطبة قال في الروضة الصواب أنه لا يعتد بها وهو ظاهر نصه في الامام كل سنة في الثانية بعد الفريضة اذا قدمت وانما تنس الخطبة لجماعة لا المنفرد وكونه اثنتين مقبوس على خطبة الجمعة (ويفتح) الخطبة (الاولى) ندبا (يسمع تكبيرات) ويفتح الخطبة (الثانية) تسع (من التكبيرات) ولا يقرأ في الجميع وقد حذف المصنف تكبيرات من الثانية اختصارا لدلالة ما قبله عليه

ويتأخر الامام وينادي لها للكسوف والاستسقاء الصلاة جامعة وهي ركعتان يكبر في الاولى بعد الاستفتاح وقبل التعوذ سبع تكبيرات وفي الثانية قبل التعوذ خمسة غير تكبيرة القيام و يرفع فيها اليدين ويذكر الله تعالى بين ويضع اليمنى على اليسرى ولو ترك التكبير أو زاد فيه يسجد لله ولو نسبه وشرع في التذفات ويقرأ في الاولى في وفي الثانية اقربت وان شاء قرأ سبع وهل أتاك حديث الغاشية ثم يخطب بعدها كل جمعة ويفتح الاولى بتسبع تكبيرات والثانية بسبع

وهو ما وافق لما هو القصير من أن الحذف انما يكون من الثاني دلالة الاول عليه كما حرمت الاشارة اليه نص  
على سنة هذه التكبيرات في الاولى وفي الثانية الشافعي رضي الله عنه وافق عليه الاصحاب ولو أدخل بين  
هذه التكبيرات الحد والخليل جاز كما تقدم في تكبيرات الصلاة في الركعة الاولى والثانية كأن يقول سبحان  
الله والحد قد ولاه الله والله أكبر وهذه التكبيرات ليست من الخطبة بل مقدمة لها والتكبير بالافتتاح  
في قوله يفتح الاولى والثانية يكذا من التكبيرات لا ينافيه لان افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدّماته  
التي ليست منه (ولو خطب فأعدا جاز) لان الخطبتين هنا متان كصلاة النفل والنفل يصح من قعود  
(والتكبير) المستوفى في العدين قسمان أحدهما تكبير (مرسل و) ثانيهما تكبير (مقدّم) التكبير  
(المرسل) هو (ما لا يتقدم بال) من الاحوال ولا وقت من الاوقات (بل) يوجد (في المساجد والمنازل جمع)  
منزل مكان السكنى (والطرق) والاسواق وغير ذلك (ويسن) هذا التكبير (من) ابتداء (غروب الشمس  
لبقي العدين) أي عيدا لظهور عيد الاضحية ويستمر (الى أن يحرم الامام بصلاته العبد) ودليله في الاول  
قوله تعالى ولتكملوا العدة أي عدة رمضان وتكبر والله أي عيدا كآله وفي الثاني القياس على الاول  
ويسن رفع الصوت بالتكبير لظاهر شعار العبد (و) التكبير (المقيد) وهو ما يؤتى به (عقب) هولة في  
عقب أي اثر (الصلاة) الخس وغيره من صلاة النافلة (ويسن) هذا القسم وهو التكبير المقيد (في)  
عبد (الضرف فقط) لا في غيره وابتدأه (من صلاة ظهر) يوم (العر) ويستمر (الى صلاة صبح آخر) أيام  
(التشريق) في ذلك اليوم (هو رابع العيد) لا فرق في سن هذا التكبير بين الحاج وغيره أما الحاج فيالافتتاح  
فلا خلاف فيه كما قاله في المجموع لانه وطفقة الحاج في هذا اليوم وشعارهم قبل ذلك التلبية ولا يقطعونها  
الا اذا شرعوا في رمي جرة العقبة وذلك انما يكون بعد طلوع الشمس من يوم النحر وأول فرضة تلقاها بعد  
ذلك الظهر وآخر صلاة يصلونها في صلاة الصبح في اليوم الاخير من أيام التشريق لان السنة لهم أن يرموا  
في اليوم الثالث بعد الزوال وهم ركبان ولا يملحون الظهر يعني وأنما يصلونها بعد نحرهم منها وأما غير الحاج  
فعلى الأصح في المجموع والظاهر في المنهاج أنه يستدنى في التكبير من ظهر يوم النحر ومقابل هذا أنه يدخل  
وقته من صبح يوم عرفة ويخرج بعصر آخر أيام التشريق وعليه عمل الناس في الامصار واختاروا ما ينشد  
والبيهقي وغيرهما من أئمة اصحابنا الجامعين بين القوم والحد يثبت (يكبر) من هذا الوقت المتقدم للحاج  
وغيره في هذا المدة جلا كان أو اخرأة وهي تسر بقدر سماع نفسها مقبلا كان أو مسافرا وسواء كان منفردا  
أو في جماعة (خلف) صلوات (الفرائض المؤداة) بلا خلاف وهي الواقعة في الوقت (و) خلف صلوات  
الفرائض (المقضية) وهي الواقعة خارج الوقت وقوله (من المدة) متعلق بالمقضية أي القائمة من هذه المدة  
أي مدة التكبير وقضيت فيها (و) المقضية أيضا من (قبلها) أي قبل مدة التكبير أن فاتت قبل أيام العبد  
وقضيت في زمن مدة التكبير وهو يوم العيد مع أيام التشريق فإنه يكبر حتى تنل وجود داعي التكبير وهو  
الايام المذكورة يخرج عن ذلك صورة واحدة فلا تكبير فيها وهي ما اذا فاتت في زمن التكبير ولم تقض فيه  
كلما ساقى التصريح في كلام المصنف (و) يكبر الشخص خلف الصلاة (للدنوة) خلف صلاة الجنازة  
(و) خلف (التوافل) من الصلوات أما المذكورة فلا نه يسلك فيها مسلوك واجب التمسع وأما به الجنازة  
فلا نه أكرم من النافلة فلذلك تقدم ما على النافلة في التكبير في النافلة قال لانها مبنية على  
التخفيف وهذا المنع ممنوع لان التكبير ليس في نفسه ما حتى يطول النفل به وقوله خلف التوافل أي القعود  
في وقت التكبير فاشبهت الفريضة وقد فرغ المصنف على قوله المقضية من المدة فقال (فالوقضى) صلوات  
(فوائت المدة) التي فاتت في زمن التكبير (بعدها) يعني قضاها بعد مدة التكبير فيئذ (يكبر) لانه  
قد فاتت بفوات وقته وهو معلوم لان التكبير شعار هذه الايام وقد مضت فلا يفعل التكبير التشرع في غير

ولو خطب فأعدا جاز  
والتكبير مرسل ومقيد  
فالمرسل ما لا يتقدم  
بالحال بل في المساجد  
والمنازل والطرق  
ويسن من غروب  
الشمس لبقي العدين  
الى أن يحرم الامام  
بصلاته العبد والمقيد  
عقب الصلوات  
ويسن في الحرفة  
من صلاة ظهر النحر  
الى صلاة صبح آخر  
التشريق وهو رابع  
العبد يكبر خلف  
الفرائض المؤداة  
والمقضية من المدة  
وقبلها والمنذورة  
والجنازة والتوافل  
فدلو قضي فوائت  
المدة بعدها يكبر

هذه الأيام (وصيغته) أي صيغة التكبير المستحبة والمألوفة هي (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) وقد أخل المصنف ببعضها وهو التهليل بعد التكبير بأن يقول لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فإن زاد) على ذلك (ما اعتاده الناس) فهو (محسن وهو) أي الذي اعتاده الناس (الله أكبر كبيرا) ويستقر فاعل ذلك (إلى آخره) أي إلى آخر تلك الزيادة وهي والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعينه وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر قال في المجموع واحتجوا له بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله على الصفا ومعنى بكبره وأصيله لا أول النهار وآخره وقبل الاصيل ما بين العصر والمغرب (ولورأى) أي الشخص (في عشر ذي الحجة شيئا) كأننا (من الانعام) كابل وبقرة وغنم فالرؤية بصريه والاهمة من الانعام مفتوحة لا مكسورة (قليصكبر) حينئذ تعظيمنا لخلقها لأن ربها يتدكر عظمته تعالى لا يرا هذا الشكل العظيم الصورنا ليلدع الانقان الذي لا يقدر عليه أحد من مخلوقاته فهو من تمام قدرته الشائنة تعالى النافسة لصد الذي هو ثابت مخلوقاته ودليل هذا التكبير قوله تعالى ويذكر واسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من جهة الانعام والايام المعلومات هي عشر ذي الحجة الاول (تنبه) مما يتعلق بهذا الباب المنتهية بالعيد وقد قال القولي لم أر لاحسننا كلاما في المنتهية بالعيد والاعوام والاشهر كما فعله الناس اسكن قبل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسي أنه أجاز عن ذلك بأن الناس لم يراوا مختلفين والذي أراهم مباح لاسنة فيه ولا بدعة اه وأجاز عنه شيخ الاسلام حافظ عصره ما بن حجر بعد اطلاعه على ذلك بانهم مشروعة واحتج له بان البيهقي عقده بإدخال باب ماروي في قول الناس بعضهم ببعض في يوم العيد قبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار وأثار صيغة لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك ثم قال ويصح لهوم ما يحدث من نعيم أو ينذع من آفة بمشروعية سجود الشكر والتعزي بوجاهة الصالحين عن كذب بمالات في قصة قوله المختلن عن غزوة بولس انه لما بشر قبول قوله ومضى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قام إليه طلعته بن عبيد الله فنهأه قاله صاحب النهاية والله أعلم

### باب صلاة الكسوف

وهي شاملة للقرينة على أحد الاطلاقين وهو أن الكسوف يقال للقرينة يقال للشمس والاطلاق الآخر هو أن يقال ان تغير القمر يسمى بالكسوف وتغير الشمس يسمى بالكسوف وهو الاثر بعروى هنا فالمناسب للمصنف أن يأتي في الترجمة بالثنية بأن يقول باب صلاة الكسوف والكسوف والخسوف للشمس والقمر والاصل في الاخبار الآتية (هي) أي صلاة الكسوف الشاملة للقرينة كما علمت (سنة موكدة) لاخبار صحيحة ولا نهيات تركوع وسجود لأن أهلها كصلاة الاستسقاء وجاؤا قول الامام الشافعي في الام لا يجوز تركها على كراهتهما كدها ليوافق كلامه في مواضع أخرى والمكروه يوصف بعدم الجواز من جهة اطلاق الجائز على مستوى الطرفين فيكون معنى لا يجوز تركها لا يحوز بل هو مكروه (ويستدب لها) أي صلاة الكسوف (الجماعة) لما روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلى الناس وقام قياما طويلا الحديث وسن فعلها (في الجامع) سواء كان معجدا أو غيره فهو أهم من المسجد كما هو معلوم إلا لعذر كظن في العيد (ويستدب أن يحضرها) أي هذه الصلاة (من لهيئة لها من النساء) بل يحضرن بلباس بدلة كما تقدم ذلك في صلاة العيد كما يجوز ويحرمه ائصار عليه الشافعي وقد نص على أن ذوات الهيئات يستحب لهن فعلها في بيوتهن (وهي) أي صلاة الكسوف بالمعنى الشامل للكسوف (ركعتان) لكنها مجملة لذلك قال (وأقلها) أي أقل صلاتها (أن يحرم) أي ما نفى الفاتحة) بعد الترم من غير تطويل (ثم يركع) رأسه من الركوع (فيقرأ الفاتحة) أيضا في هذا الاعتدال (ثم يركع) ثانيا من غير قراءة شيء بعد الفاتحة (ثم يركع) رأسه من هذا الركوع

وصيغته الله أكبر الله أكبر الله أكبر فأن زاد ما اعتاده الناس محسن وهو الله أكبر كبيرا إلى آخره ولورأى في عشر ذي الحجة شيئا من الانعام قليصكبر

باب صلاة الكسوف هي سنة مؤكدة ويستدب لها الجماعة في الجامع ويحضرها من لهيئة لها من النساء وهي ركعتان وأقلها أن يحرم بها فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يركع فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يركع

الثاني (في طمئن) معتدلاً (ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة) واحدة من ركعتين (فيها) أي في هذه الركعة (قيامان وقرآنان) للفاصلة (وركوعان) بعد قراءة الفاتحة (ثم يصلي) الركعة (الثالثة) كذلك على هذا التسقي ثم إن المصنف سمي كغيره على أن هذا هو الأقل وهو محمول على ما إذا شرع فيها بنية هذه الزيادة أو على أن أقل الكمال فلا ينافي أن الأقل ركعتان كسنة الظهر ودليل كون الأقل ركعتين كسنة الظهر الاتباع رواه أبو داود ودليل ما قاله المصنف الاتباع أيضاً رواه الشبخان (ولا يجوز زيادة قيام) زيادة (ركوعاً) أجل (تصادى) أي تأخر (الكسوف) واستقراره وعدم انجلائه (ولا يجوز النقص) عن هذه الكيفية بعد نيتها (أجل تجلية) أي انجلاء وهو زوال الغيم (وأكلها) أي صلاتها الكسوف أي من جهة التطويل في القراءة والتسبيح في الركوعين والسجودين لأن جهتهما هناك أزيد من ركعتين لأنهما لم تنق الابهما وانما الأقل والأكثر من جهة هذه الزيادة والنقص عنها (أن يقرأ بعد الافتتاح وهو وجهت وجهي الخ (و) بعد التعوذ) بعد قراءة (الفاتحة) سورة (البقرة في القيام الأول) الكائن بعد الفاتحة (و) يقرأ سورة (آل عمران في القيام الثاني) الكائن بعد الركوع الأول (و) يقرأ سورة (المائدة في القيام الرابع) الكائن بعد الركوع الثاني في أول الركعة الثانية (و) يقرأ (تخوذك) من القرآن من السور الطويلة والقصيرة ويكون بقدر السورة الطويلة وأعراب كلام المصنف أن تقولوا كلها مبتدأ وأن يقرأ في تأويل مصدروها الخ وقوله بعد الخ ظرف متعلق بيقراء وقوله البقرة مفعول به على تقدير مضاف كما علمت وكل ظرف من هذه الظرف المقتدر بعد الظرف الأول متعلق بالفعل وهو يقرأ (و) يسجد في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة (و) يسجد في الركوع الثاني بقدر ثمانين آية (و) يسجد في الركوع الثالث من الركعة الثانية بقدر سبعين آية (و) يسجد في الركوع الرابع من الركعة الثانية بقدر خمسين آية وكل ذلك على سبيل التقريب لعدم ورود تقدير في ذلك من الشارع فقد روي الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال انحصرت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس وقام قياماً طويلاً نحو ما من سورة البقرة ثم كثر ركوعاً وطويلاً ثم رفع قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم سجد ثم قام إلى الثانية وفعل فيها نحو ما فعل في الأولى وقد نص الشافعي في مواضع على أنه يقرأ في القيام الثاني وما بعده قدر مائة آية ومائة وخمسين آية ومائة آية كل ذلك من البقرة فقد قدر المائتين للثاني وقد رالمائة والخمسين الثالث وقد رالمائة للرابع وكذلك نص في مواضع أخرى على أنه يقرأ نحو آل عمران ونحو النساء ونحو المائدة وقد أشار إلى هذا المصنف بقوله فيما تقدم أو نحو ذلك قال النووي قال المحققون ليس هذا اختلافاً بل تقريب كما تقدم (وباقها) أي باقي هذه الصلاة من الاعتدال والبايعين بين السجدةتين وهو مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الباء والهاء مضاف إليه والخبر قوله (كغيرها) أي كغير صلاتها الكسوف حال كون ذلك الغير كائناً من الصلوات فلا يبطل ذلك الباقي وقيل بطل في الجالوس بين السجدةتين لثبوت التطويل فيه (ثم) بعد نزعها من الصلاة (خطبت) الإمام (خطبتين) نداء (كم) خطبتي (الجمعة) والأولى أن يقول خطبتي عند قيامي من الأركان والشروط ومن كونه بعد الصلاة بخلاف خطبتي الجمعة فأنه قبل الصلاة أيضاً وخطبتا الجمعة شرط في صحة صلاة الجمعة وصلاة الكسوف تصح بدون الخطبة وبحاجب بيان التشبيه راجع للشروط والأركان لا للصلاة قبل أو بعد (فإن لم يصل) أي الإمام أو لم يصل أحد وهو معهم من سياق الكلام (حتى تحبلى الجميع) أي جميع القرص للشمس أو القمر لأنه المقصود بالصلاة وليس المراد بالجميع الشمس والقمر كما وقع في عبارة بعضهم لأن يحمل كلامه على أن المراد بالجميع جميع الشمس في الكسوف وجميع القمر في الخسوف وتكون الواو في كلامه بمعنى أو (أن) لم يصل حتى (غابت) الشمس حال كونها (كاسفة) أي متغيرة (أو) لم يصل للخسوف (حتى طلعت الشمس

في طمئن ثم يسجد  
سجدةتين فهذه ركعة  
فيها قيامان وقرآنان  
وركوعان ثم يصلي  
الثانية ولا يجوز زيادة  
قيام وركوع أو قداي  
الكسوف ولا يجوز  
النقص لتقليد وأكلها  
أن يقرأ بعد الافتتاح  
والعوذ والفاتحة  
البقرة في القيام الأول  
وآل عمران في الثاني  
والنساء في الثالث  
والمائدة في الرابع  
أو نحو ذلك ويسجد  
في الركوع الأول  
بقدر مائة آية من  
البقرة وفي الثاني  
بقدر ثمانين آية وفي  
الثالث بقدر سبعين  
وفي الرابع بقدر  
خمسين وباقها كغيرها  
من الصلوات ثم خطبت  
خطبتين كالجمعة فإن  
لم يصل حتى تحبلى  
الجميع أو غابت كاسفة  
أو حتى طلعت الشمس

(و) الحال أن (القمر شاف) أي متغير و جواب الشرط في المعطوف والمعطوف عليه قوله (لم يصل) أي لا تشرع الصلاة حينئذ لعدم الانتفاع بضوء القمر في صورة طلوع الشمس وله عدم الانتفاع بالشمس إذا غربت في صورة كسوفها بخلاف ما إذا غرب القمر كسفا وبخلاف ما إذا طلع القمر كسفا فانه يصل حينئذ للانتفاع بضوء القمر لبقاء سلطنته في الغروب (ولو أحرّم) المصلّي للكسوف (فقطبت الشمس) يعني حصل لها الانحلال و زال تغربها وذلك بتجلى الله علينا بالطقه واحسانه وبسبب ذلك اننا وانكسارنا والتجاربنا اليه الله سبحانه و الله و اجلا به سبحانه وتعالى بقدرته الباهرة (أو) أحرّم (و) الحال انها قد (غابت) حال كونها (كاسفة) وجواب (و) الشرطية قوله (أنها) أي الصلاة التي توافها في المعطوف والمعطوف عليه ولا يقطعها للانحلال أو لغروبها كاسفة بل يتمها شكر الله تعالى على ذلك والله تعالى أعلم

### باب صلاة الاستسقاء

وهو لغة طلب السقيا وشرعيا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها (هي) أي صلاة الاستسقاء (سنة) و (كدة) و لو لم يشرع في ذلك لانتفاع رواد الشيطان عن عباده من زيدها لخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى فاستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه على ركنين (و يندب لها) أي لهذه الصلاة (الجماعة) كغيرها (فإذا حدثت الارض) أي انحطت ولم يخرج منها نبات من عدم المطر (أو انقطعت المياه) أصلا ولم يوجد في الارض ماء فكانت النفوس توت عطشا من عدم الماء (أو) لم تنقطع سكنها (قلت) ولا تنكفي الناس أو لمحت بعد أن كانت حافق ومبب لموجة بعض المياه وانما اقتتل قاييل هائل لمحت المياه الا ما قل و ثبت الشوك في الشجر بعد ان كان خالبا عنه وهربت الوحوش من الانسان وقالت الذي يحزن أخاه لا يؤمن وجواب اذا الشرطية قوله (وعظ الامم الناس وأمرهم بالتوبة) من جميع الذنوب والمعاصي وحينئذ تنبأ كد التوبة فلا ينافي أن التوبة واجبة في نفسها أمر الامام بها أم لا وقد تكون سنة في صور فتجب بأمره فيها وذلك فيما إذا لم يكن عليه ذنب كالنكاح إذا أسلم والصبي إذا بلغ ومن تاب من ذنبه قبل أمر الامام فان التوبة في حق هؤلاء سنة لعدم ذنبهم وتجب بأمر الامام كما تجب قاله شيخنا الباجوري نقلا عن العلامة المديني في التتميل للتوبة بالسنة سنة بهؤلاء الثلاثة نظرا لانه لا ذنب عليهم حال افرق توبتهم حال الاسلام ووقت البلوغ يحصل الحاصل وكذلك من تاب من ذنبه قبل أمر الامام فالاولى التتميل للتوبة بالندوبة بالتوبة من المكروهات فليتأمل (و) أمرهم (بالصدقة) لان لذلك أثر في اجابة الدعاء (و) أمرهم (بصالحه الاعداء) أي في عداوة لغرب الله تعالى وأما هي فلا ينام بها لان هجر الفاسق مطلوب ومصلحة الاعداء من جملة الغرور ومن المظالم فلذلك اقتصر المصنف عليها (و) أمرهم (بصوم ثلاثة أيام) كل ذلك له أثر في اجابة الدعاء في خير حسنة الترمذي ان الاصنام لا ترد دعوه (ثم) بعد هذا الوعد والامر المذكور (يجزجون في) اليوم (الرابع الى الصحراء) بلا عذر حال كونهم (صائما) فتكون أيام الصيام أربعة كالايوم الرابع ويجب اتباع الصوم لانه صار فرضا عليهم بأمر الامام لهم كإقديبه ان الرفعة وأوصاها عن نذر أو قضاء أو كفارة كفي لحصول المقصود بذلك ويجب التثبت فان تركه كما ولا يذنبه الامساك لانه من خصائص رمضان ولا يجب قضاءه لانه ليسب وقد زال ولو نوى نهارا وقع قتلا مطلقا ولو أمر الامام وأبى الصديق ان يطيق الصوم أن يأمرهم به فالتوجه الوجوب ولا يجوز ان يظن لسافر عند عدم الامارة الى الأذى تضربه لانه لا يقضى وخالف ابن حجر في ذلك ولو أمرهم الامام بالصوم فسقوا قوله (و) أثباته لمهم الشروع فيه في الأولى وانما فيه في الثانية لانه ربما كان سببا للزبد لا ينبغي لهم في حال خروجهم الترفه والترفيز وانما يحشون بسكينة وخضوع (وفي ثياب بيضاء) بكسر الموحدة وسكون الذا لالمجبة أي مهتة وهي ما يلبس من الثياب وقت الخلد وهي لا تفسد بمجالهم وهو يوم مسئلة واستمكانة وبه فارق العبد كل ذلك للانتفاع رواد الترمذي وقال حسن صحيح (ويخرج معهم) غير ذوات الهيئته من النساء) خرج بذلك ذوات الهيئته ممن

والقمر شاف لم يصل  
ولو أحرّم فتجلت  
الشمس أو غابت  
كاسفة أمّاها

باب صلاة  
الاستسقاء هي  
سنة وكدة ويندب  
لها الجماعة فإذا  
جدبت الارض أو  
انقطعت المياه أو  
قلت وعظ الامام  
الناس وأمرهم  
بالتوبة وبالصدقة  
وبصالحه الاعداء  
وبصوم ثلاثة أيام ثم  
يجزجون في الرابع  
الى الصحراء صائما  
وفي ثياب بيضاء ويخرج  
غير ذوات الهيئته  
من النساء

فأنهم لا يخرجون ظاهراً أن الشواهد غير ذوات الهيئة يخرجون مع أن الشواهد مطلقاً لا يخرجون فقولهم غير  
ذوات الهيئة من النساء مقصور على الخارجين عن ذوات الهيئة ويكون قوله والجماعة مكرراً مع هذا (و) يخرج  
معهم (الجماعة والشيوخ) لأن البهائم مستزقون والشيوخ أرفق قلباً من غيرهم وغيرهم لا ترزقون وتنصرون  
الابضعاء أنكم رواد البخاري ولما روى من قوله صلى الله عليه وسلم لا للشباب خشع وبهائم رقع وشيوخ رقع  
وأطفال رضع أصب عليكم العذاب صباراً واليهيقي وقال استأذنه ليس بقوي وروى لما هم وقال صحيح  
الاستاذ أنه قال صلى الله عليه وسلم يخرج من من الأنبياء يستقي فإذ هو بملة رافعة بعض قوائم إلى السماء  
فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن النحلة (و) يخرج معهم (الجماعة) أي غير ذوات الهيئة كإمام  
جماعة أو نفر وقد علمت أنه مكرراً مع ما قبله (و) يخرج معهم (الأطفال) الرضع (والصغار غير الأطفال) والصلحاء  
وأقارب النبي صلى الله عليه وسلم أي المشركون إليه لانهم في غاية البركة من حيث نسبتهم إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقد استشفع عمر العباس رضي الله عنهما (ويستقون) أي القوم (هم) أي بمن ذكر من  
الشيوخ من بعدهم أي يطلبون السقام الله يبركهم ويستشفعون بهم (ويذكر كل) أي كل واحد من  
ذكر خفف المضاف إليه وعوض عنه التنوين اللاحق لكل كما هو معروف في محله وقوله (في نفسه) متعلق  
ببذ كرو قوله (صالح عمله) من إضافة الصفة للوصف أي عمله الصالح كما في حديث الغار الذي أنطبق على  
أهله وشرعوا يستشفعون بأعمالهم الصالحة حتى فرج الله عليهم وأنكشف عنهم الغار ببركة أعمالهم  
الصالحة وقصته مشهورة وهي في الصحيحين (وان خرج أهل الغمة) معهم للاستشفاء (لم ينعوا) لانهم  
مستزقون وفضل الله واسع وقد يحسبهم استدراجاً لهم وفي الروضة عن النص كراهته لانهم ربما كانوا أسبياً  
للقط لا أنهم ما عودون بذكرهم بل يروج كإصناف في الام (لكن) اذا خرجوا لا يختلطون بها (ثم)  
مصلاباً بل يقبضون عنافي مكان ذلك اذ قد يصل بهم عذاب بكفرهم فحينئذ قال تعالى واقفوا فتاة لاصيين  
الذين ظلموا منكم خاصة (وهي) أي صلاة الاستسقاء (ركعتان كالعادة) أي كصلاته في كونهما ركعتين وفي  
التكبير في الركعة الاولى سبعاً وفي الثانية خمساً وفي الجهر بالقراءة (ثم) بعد الصلاة (يخطب) الإمام لهم  
(خطبتين ركعتين) (العيد) في أيها تكون بعد الصلاة وان جاز تقديم خطبة الاستسقاء على الصلاة دون  
خطبة العيد وفي الاركان وفي السنية ثم استدل على هذا التشبيه فقال (الا أنه يفتقروا) أي خطبتين  
الاستسقاء (بالاستسقاء بدل التكبير) فيستغفرون في ابتداء الخطبة الاولى تساق وفي الثانية سبعاً ولابد لاتباع  
رواه الترمذي وقال حسن صحيح (ويكثرونها) أي في الخطبتين (من الاستغفار) وصيغته في ابتداء الخطبة  
هي قوله أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب إليه يقول ذلك بل كل تكبيرة (ويكثرون  
الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) يكثرون (الدعاء من) قولته تعالى (استغفروا ربكم انه  
كان عفواً) (الآيات) يرسل السماء عليكم مدراراً ويعد لكم أموالاً وينزل عليكم جنتاً ويجعل لكم  
أنهاراً (و) يسنان (يستقبل) الإمام (القبلة في أثناء الخطبة الثانية) أي من ثقلته أو هذا من ادائها  
يقوله بعد صدر الخطبة الثانية (ويحتمل) الإمام (رداه) بان يجعل عين رداً يساراً وعكسه ويساراً  
التكبير بان يجعل أعلاه قبله وذلك لاتباع في الاول رواه أبو داود وغيره ولهم صلى الله عليه وسلم  
بالتالي فيه فإنه استسقى وعليه خصة سوداء فأراد ان يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاه فالتفت عليه قلبها على  
عائقه ويحصلان معاً يجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الأسير على عاتقه والآخر الطرف الأسفل الذي  
على شقه الأعلى على عاتقه الأسير والخكمة فعمما التناول تغير الحال إلى الخصلة والسعة (و) يسنان أن  
(يسالغ في الدعاء بمراو جهراً) قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ورفع الحاضرون أيديهم في الدعاء  
مشيرين بظهوراً فكهم إلى السماء لاتباع رواه مسلم وبقي الدعاء الوارد اللهم استبقنا غيثاً مغنياً عنا شراً

والجماعة والشيوخ  
والجماعة ومعهم  
الأطفال والصغار  
غير الأطفال  
والصلحاء وأقارب  
النبي صلى الله عليه  
وسلم ويستقون بهم  
ويذكر كل في نفسه  
صالح عمله وان خرج  
أهل الغمة لم ينعوا  
لكن لا يختلطون بها  
وهي ركعتان كالعادة  
ثم يخطب خطبتين  
كالدعاء لأنه  
يفتقروا بالاستسقاء  
بدل التكبير ويكثرون  
فهم من الاستسقاء  
ويكثرون الصلاة  
والدعاء ومن استغفروا  
ربكم انه كان عفواً  
الآيات ويستقبل  
القبلة في أثناء الخطبة  
الثانية ويحتمل رداً  
ويسالغ في الدعاء  
وجهراً

سبحا ما غدا فاطمنا سجلا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد  
والسلام من الجهد والجوع والظمأ لا تشكروا الا انك اللهم انبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع  
وأزبل علينا من بركت السماء وأبت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلأ ما لا يكشفه غيرك  
والحكمة فيه انك القصد وقع البلأه فان صلاؤهم يسقوا أعادوها) أى الصلاة وتكررى يسقوا (وان  
تأهبوا) أى تمهوا واجتمعوا (فسقوا قبل الصلاة صلاوا) صلاته (شكرا لله تعالى ودعوا الله تعالى وسألوا  
الزيادة) قال تعالى انك شكرتم لا تزيدنكم (ويندب لاهل المنصب) وانخير (أن يدعو الاهل الجذب) أى  
الذين أصابهم الخط (خلف الصلوات) وهذا هو الوسط فيما أودنا ما الدعاء وأعلى منه ما يحصل بما تقدم من  
صلاة الركنين مع الخطبتين والدعاء والاستغفار (ويندب) للشخص (أن يكشف بعض بدنه) غير عورته  
(لصبيه) أول مطر يقع في السنة (لما روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوبه حتى أصابنا المطر فقلنا يا رسول الله من صنعت هذا فقال لانه  
حدث عهد به بأى يسكبونه وتزله) (و) بسن أن (يسبح للرد) أى عنده (و) عند (البرق) روى مالك  
في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان ذات جمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده  
والملائكة من خيفته وقيل بالبرق يقال عنده سبحان من يركم البرق خوفا وطمعا (وإذا كثرا المطر  
وخشى ضرره) أى خيف من كثرة الضرر رأى كهدهم البيوت وعرق الارض (دعا) الامام ومن معه (رفعوه)  
أى المطر بأى دعاء كان والأولى أن يدعو (بما ورد في السنة) أى فى الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
(اللهم) أى يا الله اجعل المطر نازلا (حوالينا) هو منى مفرد محوّل كما تولى عن الزورى في خبره ونقل عنه  
أيضا انه مفرد فيكون على صورة المتنى وقوله (ولا علينا) تفسير للاردجوا بنا أى لا تجعله نازلا على الابنية  
والدور واستدرك هذا الدعاء (الى آخره) أى الى آخر الدعاء الوارد وهو اللهم على الظراب والاسكام وبطون  
الاودية ومنابت الشجر رواء الشجرات أى اجعل المطر فى الاودية والاراعى لافى الابنية ونحوها والا كلام بالذ  
جمع أكم بضمين جمع كما وزن كتاب جمع أكم بفتحين جمع أكم وهى التل المرتفع من الارض اذا لم يبلغ أن  
يكون جبلا والظراب جمع ظرب بفتح أوله وكسر ثانيه جبل صغير

### كتاب الجنائز

بالفتح جمع جنازة بالكسر والفتح اسم الميت في النعش وقبل بالفتح اسم الميت في النعش وبالكسر اسم للنعش  
وعليه الميت وقيل بالعكس وقيل غير ذلك من جنز أى ستره (يندب لكل أحد) من المكافين (أن يكثر ذكر  
الموت) لغيره أكثر ما ذكره هادم للذات يعنى الموت رواء الترمذى وابن حبان والحاكم ومجمعهم زاد الناسا  
فانه ما ذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثر ما أى كثير من الاهل والنيا وقيل من العمل وهادم بالمجھے أى فاطم  
(والمرضى أكرم) بكذا كراى أشد طلبا به من غيره (ويندب أن يستعد) كل أحد له (أى الموت وذلك أن لم  
يعلم أن عليه ذنبا وجوبان علم أن عليه ذلك والاستعداد التهوؤ من ذلك التبادر بان يبادر الى التوب بثلثا  
يقبعا للموت الملقوت لها وفى نسخة ثلثا بوجه كهاى عبارة المتباح وعليها فالحار والجحر ومتمتع يستعد أى بان  
يتوب ويرجع الى الله ويرجع عن المظالم ويقبل على الطاعات لما روى ابن ماجه عن البراء بن عازب باسناد  
حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر جماعة يحفرون قبرا فبكى حتى بل التراب يدموعه وقال اخواني انزل  
هذا فاعذوا أى تأهبوا أو اتخذوا له عدة (ويندب أن يهدو) كل أحد المريض ولو كان المريض ناشئا (من  
رمد) أى من وجع العين لما روى أبو داود باسناد صحيح عن زيد بن أرقم قال عاذنى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من وجع كل بعين (ويندب أن يعمها) أى بهذه العبادات المفهومة من الفعل السابق على حد اعتدوا هو

فان صلاؤهم لم يسقوا  
أعادوها وان تأهبوا  
فسقوا قبل الصلاة  
صلاوا شكر الله وسألوا  
الزيادة ويندب لاهل  
المنصب أن يدعو الاهل  
الجذب خلف الصلوات  
ويندب أن يكشف  
بعض بدنه لصبيه  
أول مطر يقع في  
السنة ويسبح للرد  
والسبح وإذا كثر  
المطر وخشى ضرره  
دعوا برفعهم بما ورد في  
السنة اللهم حوالينا  
ولا علينا الى آخره

### كتاب الجنائز

يندب لكل أحد  
أن يكثر ذكر الموت  
والمرضى أكسب  
ويستعد له ويعود  
المريض ولو من رمد  
ويعمها



أى العدل المفهوم من عدلوا أقرب للتقوى أى يسر للشخص ان يزور (العدو والصديق) وهذا هو معنى العموم وبعض ذلك لله تعالى حتى يثاب علمه اوحده ثم يدخل على عدوه السرور بهذه العبادة ويمكن انقلاب العداوة صداقة بعد ذلك (فان كان) المريض (غيبا) نفسه تفصل ذكره بقوله (فان اقترنت به) أى هذا الذى (قراية) للمعدة (أو) اقترنت به (حوار) يسكر الجهم أى يحاوره كأن يكون الذى ساكنا يحاوره أى الجسد له غيوبان الثالثة قوله (ندبت عبادته) للقراية والحوار (والا) أى وان لم يقترن به ما ذكر (أبيحت) تلك الزارة أى كانت مباحة للعدو لا ثواب فيها كما هو شأن الاشياء المباحة ففعلها وتر كها سواء أى لا ثواب نفسه روى البخارى عن أنس رضى الله عنه قال كان غلامهم ودى يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرض فأناه النبي صلى الله عليه وسلم بعد ففعل عند رأسه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلم ففطر إلى أسه وهو عنده فقال أسلم أطلع أباه بالفاقم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذى أنقذهم النار (ويكره إطالة القعود عنده) أى عند المريض فنبهني لن يزور ان يحضف القعود عنده لما فيه من اضماره والتعسف عليه فربما أراد أن يفعل شيئا فيصحب من الجالس عنده فلا يتكبر من بعض أفعاله (وتندب) أى العبادة أن تكون (غيبا) أى وقتا وقتا لا على الدوام والا أو رثت الكراهية في الشخص الزائر من المريض وأهله لحديث زرغبنا تزدد حبنا وحديث أحب حبيبك يوما ما أى وقتا بعد وقت فيكون بمعنى ما قبله عسى ان يكون بغضك يوما ما أى فبكروا تكرر من شدة هذه المحبة فتتقلب المحبة عداوة وكراهية بعد نبوتها وأغض بغضك يوما ما عسى أن يكون حبيبك يوما ما لا يتكرر من الاساءة له عسى أن يكون حبيبك بعد ذلك ولا تتكرر من محبة حبيبك عسى أن يكون بغضك بعد ذلك من كثرة الخصالطة والاجتماع وهذا أقرب من الاول وأهو هو وانما التغاير في اللفظ ثم استثنى المصنف من ندب الغيب المتقديم قوله (الا لأقاربه) أى المريض (وتحومهم) أى يقولوا لأقارب (عن يأنس) هو (جهم) من الاصداقاء (أو) كل الزائرين (يتبرك) به من أهل الصلاح (ف) حينئذ تبدل الزارة لهم (في كل وقت) ولا كراهة في إطالة المكث عنده حينئذ (مأمله) المريض عن الإطالة أو بهل الزائرين الكراهة والا كرهت وإذا عاين شخص المريض (فان طمع) الزائر (في حياته) بأن كان يرجى منه السلامة بسبب خفة المرض (دعا) أى الزائر له أى للمريض (وانصرف) فيقول في دعائه اللهم رب الناس أذهب البأس آشف وأنت الشافي لا شافي إلا أنت شفا لا يقادر القادر أسألك وروى ابن جرير بل فى النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل يا محمد اشتكيت قال نعم قال بسم الله أرقيلك من كل شئ يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسدة الله يشفيك بسم الله أرقيلك (والا) أى وان لم يطعم في حياته بان ظهرت عليه علامات الموت (رغبة في التوبة) بباطن بان لا يرجعه (و) رغبة (في الوصية) بان يقول عليك بالتوبة من جميع الذنوب حتى يعافيك الله تعالى والتوبة سبب للشفاء وعليك بالوصية فان الوصية تطيل العمر وينبغي للمريض ان توصى وان عوت على وصية لانه ما من أحد الا يعوت (وان رآه) أى رأى الزائر المريض حال كونه (منزولا به) أى الموت فالضمير المستتر هو نائب الفاعل والبارز المحرور عائد على المريض والخارج متعلق باسم المفعول والمعنى وان رآه قد نزل وحل به الموت (أطعمه في درجة الله) أى ذكره ما يجله طعاما في رحمة وسعة كرمه لانه ينبغي له تقديم الرجاء على الخوف في هذه الحالة ويرجون الله العفو عما مضى من الذنوب (ووجهه) عطف على أطعمه أى جعله موصيا (الى) جهة القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم في حق البراءين معرو وجين أوصى أن توجه الى القبلة لما احتضر أصاب القطرة وقوله (على جنبه) متعلق بمحذوف حال من الضمير في وجهه والتقدير وجهه اليها حال كونه موضوعا على جنبه (اليمين) فان تعذر ذلك (ف) على جنبه (اليسر) بوجهه (فان تعذر) الاجتماع عليهما (ف) تسليقه (على قضاء) وجهه وأعضاء القبلة بأن يرفع رأسه قليلا والاخص هنا أسفل الرجلين وحينئذ يتقرب ما الخفض من أسفلها ما

العدو والصديق فان

كان ذمها فان اقترنت

به قرابة أو جوار

ندبت عبادته والا

أبيحت ويكره إطالة

لقعود عنده وتندب

غيبا الا لأقاربه

وتحومهم عن يأنس بهم

أو يتبرك به في كل

وقت ما لم يسه فان

طمع في حياته دعا

وانصرف والارغبة

في التوبة وفي الوصية

وان رآه منزول به

أطعمه في رحمة الله

ووجهه الى القبلة

على جنبه اليمين

فان تعذر فاليسر

فان تعذر فعلى قضاء

قوله ولحدث أحب

حبيبك يوما ما الخ

كذا في آلهة مقسرا

عائري ولكن المحفوظ

والمشهور والمروى

في الجامع الصغير

أحب حبيبك هونا

مالخ وكذا الحال

في قوله بعد وأبغض

بغضك يوما ما الخ

راجع اه معصمه

(ولقنه) أي ذكر عنده قول (لا اله الا الله ليس معها) أي هذه الكلمة المشرفة (في قولها) ويقول له ذلك (بلا الحاح) أي لا يكثر له من ذلك الا يصغر فيتكلم على البقي (ولا يقل له) (قل) لا اله الا الله (فاذا قالها) ونطق بها (ترك) حتى يتكلم بغيرها) فتعاد عليه تأيلا لاجل أن يكون آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله كما هو مصدوق الحديث وهو أن من كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله دخل الجنة أي مع الفاترين ودليل سنية التلقين المذكور وما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال القنوم أي لا اله الا الله (و) (ندب) (أن يكون الملقن له) هذه الكلمة (غير متهم بارث) منه (وعداوة) بينه وبين ذلك المريض فاذا كان كذلك فبتأذي المريض منه فلا يلقيه واذا اجتمع الورثة ولم يحضر معهم غيرهم لقنه أشقهم عليه (فاذا مات) أي خرجت روحه من جسده (ندب) لارفق بحارمه تغميضه أي تغميض عينيه لأن فتح بصره مزعج وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره أنغمضه ثم قال إن الروح اذا قبض تبعه البصر رواه الحاكم سناد صحيح وشق بصره بفتح الشين وضم الراء أي شخص بفتح الشين والخاء (و) (ندب) (شده) أي ربط (لجسه) وهما العظامان المحيطة به على ذقنه (بعصاة) عريضة تربط فوق رأسه لتلايق قته منه فيما تدخله الهوام (و) (ندب) (للمين مفاصله) فرب ساعداه إلى عضده وساقاه إلى فخذه ونغذه إلى بطنه ثم غدو ثلثين أصابعه تسبب لثقله وتكفيه فان في اليد بعد مفارقة روحه حرارة فإذا البت المفاصل حينئذ لات والافلا يمكن للميت ما بعد (و) (ندب) (زرع ثيابه) التي مات فيها لأنها تترعرع اليه الصادو تطف في زرعها (ثم يترشوب خفيف) ويحول طرافه تحت رأسه ورجليه لتلايك كشف وخرج بالتفصيل التمسيل فإنه يحمله بغيره (و) (ندب) (أن يجعل على بطنه) شيء (ثقل) بغير مصحف كراة ونحوها من أنواع الحديد لئلا ينزلق فان يمكن حديد طين رطب وقد دل ذلك نحو عشرين درهما أما المصحف فيصان عنه احترامه (و) (ندب) (أن يادى إلى قضاء عنه) أن تسرو والبال من يما دم مقبوضه هذا أن لا يحجب نفسه ولا يوجب أن يبادر إلى ذلك وقوله (أو بارائه) أي أرباب صاحب الدين الميت (منه) أي من الذين ان لم يتيسر القضاء فهو مصدور مضاف للقول بعد حذف الفاعل أي يندب أحدا لا من أاما المبادرة إلى القضاء بالشرط السابق أو الإبراء كذلك (و) (ندب) أن يبادر (إلى تنفيذ) أي إخراج (وصيته) وذلك كرامة الميت ونظير نفس المؤمن أي روحه معقولة أي محبوسة بدنه حتى يقضى عنه روائ الترمذي وحسنه وتجهيل للضرر لاجل الميت والوصي له (و) (ندب) أن يبادر (إلى تجهيزه) أي الميت المسلم غير الشهيد (فان مات) أي ظن موته (فجأة) تزلزلت نفسه (موته) بتغير الرائحة ونحوها وقول المصنف (وغسله) مبتدأ (وتكفينه) وجهه والصلاة عليه وذقنه) كلها معطوفة على المبتدأ والخبر قوله (فروض كفاية) أي كل واحد من هذه المذكورة نرض كفاية فاذا فعله أحد المكاتب سقط الخرج عن الباقي وان تكرر موته بعد حياته

**فصل في الغسل** (ثم) بعد تحقق موته (يغسل) الميت ولو جنبا وجوب الماء روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم في الذي سقط عن بغيره أو عاوى وسدر والأمر لا وجوب وهو على الكفاية قال النووي باجماع المسلمين وقصص المصنفين صكون الميت رجلا أو غيره فقال (فاذا كان) الميت (رجلا) قالوا (أي الأحق) (يغسله) أي الميت الرجل الرجال العصباء وهم (الاب ثم الجد) أو (الاب ثم الجد) أي من بعدهم (ثم الابن) أي ابن الميت فانه مقدم على من بعده (ثم ابنة) أي ابنة الابن وان سفل فهو مقدم على من بعده (ثم الاخ) لاوين أو اب بعد فقد اب الابن (ثم ابنة) أي ابنة الاخ شقيقا أو اب (ثم بعد فقده يقدم (الم) مطلقا شقيقا كان أو اب (ثم) بعد فقده يقدم (ابنة) أي ابن الم كذلك أي ابن الم الشقيق أو اب وهذا الترتيب هنا جار (على ترتيب اله صيات) في باب الارث أي فقدتم بعد ذلك عم الأب ثم بنوه ثم هم الجد ثم بنوه فان لم يكن عصبه من النسب يقدم المعتق (ثم) بعد فقده هؤلاء

ولقنه لا اله الا الله ليس معها فبقولها بلا الحاح ولا يقل قل فاذا قالها ترك حتى يتكلم بغيرها وان كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله دخل الجنة حتى يتكلم بغيرها وان يكون الملقن له غير متهم بارث وعداوة فاذا مات ندب لارفق بحارمه تغميضه وشده لاجسه بعصاة وتلين مفاصله وترع ثيابه ثم يسترشوب خفيف وأن يجعل على بطنه ثقل وأن يبادر إلى قضاء عنه أو بارائه إلى تنفيذ وصيته إلى تجهيزه فان مات فجأة تزلزلت نفسه وموته وغسله وتكفينه وجهه والصلاة عليه وذقنه ففروض كفاية

**فصل في غسل** فاذا كان رجلا قالوا يغسله الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابنة ثم الاخ ثم ابنة ثم الم ثم ابنه على ترتيب العصباء ثم

العصيات من النسب والولاء يقدم في غسله (الرجال الاقارب) من ذوى الارحام أى يقدم أبوالام ثم الأخ  
للأم ثم العلم للام (ثم) بعد فقد ذوى الارحام يقدم الرجال (الاجانب) وكلامه مبني على عدم انتظام بيت المال  
والافهم يقدم على ذوى الارحام (ثم) بعد فقد الرجال الاجانب تقدم (الزوجة) أى وان تسكت غير بيان  
كانت حاملًا وحال الموت وضعت وتزوجت عقب الوضع وان تعذبت الزوجات أفرع منهن عند التنازع لكن  
تقدم من تقدم علم الأعلى طريق الوجوب بل على طريق الأفضلية فانه يجوز أن تغسل المرأة ثم زوجها ولو  
يجوز ذلك الرجال العصيات وغيرهم من باب أولى وكذلك هو بغسلها ولو محضرة الساء على التفصيل السابق  
(ثم) بعد فقد ما إلى الزوجة تقدم في غسل الرجل (النساء المحارم) كبنته وأخته وأما بيت العلم فبأنه بالنسبة  
لا بن عم الميت فلا جنسية فلا تغسل (وان كان) الميت (أما) أن تغسل النساء الاقارب (وعن محارمها)  
كالبنت والام لا كتب العلم فان اجتمع امرأتان كل منهما ذات محرم فاولاهن من هي في محمل العصبية ولو  
كانت ذكر افتقد المعمة على الخلة ولو بعد النساء الاقارب ذوات الولاء (ثم) بعدها (النساء الاجانب) ثم (بعد  
لفقدن) تقدم (الزوج) في غسل زوجته وتقدم الكلام عليه وهو أنه يجوز أن يغسلها ولو محضرة محارمها  
ولكن الافضل تقديمه عليه لانه الاثبات أقوى وانسب بالانثى من الرجل بالنسبة للاقارب أو الزوج وان  
تسكت الزوج بعد موتها أختها أو أربعا سواها أو تقدم الزوج على الرجل المحارم لانه ينظر ما لا يعطرون اليه منها  
(ثم) بعد فقد الزوج يقدم في غسل المرأة (الرجال المحارم) على الترتيب فيقدم الأب ثم أخته ثم الابن ثم ابنته  
الخ وخرج بالبحار ما هو من الاقارب وليس بمحرم كان عم فلا يغسل بنت عمه لانه ليس بمحرم لها فهو  
كالاخى (وان كان) الميت (كافرا) مطلقا فذا كان أبا (فأقاربه الكفار أحق) (بأن يغسله) (غسله) (غسله) (غسله)  
بقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (ويندب كون الغاسل أمينا) ليرتقب في تكبيل غسله وغيره  
فان رأى خيرا من ذلك لم يكن أدعى لكثرة المصلين والدعاء ونسب ابن حبان والحاكم كذا كروا بحسن  
موتاكم وكفوا عن مساوئهم وأرى ضدهم جرحه لانه غيبة والغسل المذكور والامه له كبدعة غير ظاهرة  
فيذكر كونه نزع عنه الناس (و) وجب على الغاسل أن (يستر) عورة (الميت في حال) (الغسل و) سن أن (لا)  
يحضر سوى) أى غير (الغاسل و) أن لا يهضم سوى (معينه) أى من يعين الغاسل فقط أى بلا زيادة ويدخل  
الولى مع الغاسل والمعين فقد غسل النبي صلى الله عليه وسلم على وأسلمه بن زيد والنضل بن عباس والعباس  
واقف ويستحب أن يغسل في قبص ويدخل الغاسل يده في كمه كان واسعاً ويصب الماء من فوق القميص  
ويغسل من تحته فان لم يكن كم القميص واسعاً فتق رؤس الدخار يصح ويجب تقطيع ما بين سرة وركبته  
باتفاق كما قاله في المجموع (و) سن أن (يضم من أول) أى من ابتدء غسله (ويكون ذلك مستمرا) (الى آخره)  
أى الى فراغ غسله لانه ربما يظهر منه شيء كرهه الرأفة فينظف ويستره بالصور (والاولى) أن يكون غسله  
واقفاً (تحت سقف) لانه أسهل تنص عليه في الاولاد ما يعينه غسله تحت السماء وما قبله فلا يصح به (و) الاولى  
أن يكون غسله (عابداً) لانه يشد ويؤوى البدن بخلاف المسجن فانه يرخيه (الاحتاجة) الى الماء المسجن  
كزاله وسخ لا يزال الا بالسلوى ورد شديد لان الميت يتأذى مثل ما يتأذى الحي (ويحرم) على الغاسل أو غيره  
من معه (أنظر عورته و) يحرم (مسها) (الاجترقة) ونحوها فلا يجوز أن يمس بغير الحائل ما في جسمه ما يغير حائل  
من هتلك حرمة (ويندب أن لا ينظر) الغاسل من الميت (الى غيرها) أى غير العورة (ويندب أن لا يمس)  
أى غير العورة أيضاً لكن ان فعل ذلك لم يحرم اذا كان بلا شهوة بل هو خلاف الاولى (الا) مسه (بجترقة)  
فلا كراهة فيه (و) يندب أن (يخرج) الغاسل (ما) ثبت واستقر (في بطنه) حال كونه كائناً (من)  
الفضلات) أى الا سواها الكائنة في مستقر الطعام والشراب بيان يكتفى الغاسل على بطنه لا يدق فلا فان  
كان فيه شيء خرج (تسفيه في كفيه غسله) السنة أن يده اليسرى على بطنه امرأه بل يغسل كذا كره بعد أن

الرجال الاقارب ثم  
الاجانب ثم الزوجة  
ثم النساء المحارم وان  
كان امرأته غسلها  
النساء الاقارب ثم  
النساء الاجانب ثم  
الزوج ثم الرجال  
المحارم وان كان  
كافرا فأقاربه الكفار  
أحق بغسله ويندب  
كون الغاسل أمينا  
ويستر الميت في الغسل  
ولا يحضر سوى  
الغاسل ومعينه  
ويضم من أول غسله  
الى آخره والاولى  
تحت سقف وعنه  
بارد الاحتاجة ويحرم  
نظر عورته ومسها  
بجترقة ويندب أن لا  
يتقار إلى غيرها ولا يمسها  
الا بغير قف ويحرم  
في بطنه من الفضلات

يضع يده اليمنى على كتفه وإبهامه في نفرة ففاه لئلا يميل رأسه ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى وفي خلال ذلك يكون عنده حجرة فتهب بخور ويبس عليه الميعن ماء كثيرا لئلا يظهر الخلة ما يخرج منه ثم يرد إلى هيئة الاستقامة وبلقه على ظهره ورجلاه إلى القبلة ويكون الموضع منحدرًا بحيث يكون رأسه أعلى ليخدر عنه الماء (و) يندب (و) يستنجد (و) أن لم يتحقق خروج شيء من دربه والواجب (و) يندب (و) (وضوء كوضوء الحى ويميل رأسه عند المضغ والاستنقاء لئلا يصل الماء إلى جوفه (و) أن (ينوى الغاسل (غسله) خروجه من خلاف من أوجبه عليه . فاعلى أنه يغسل واجب فينتقل إلى الثانية فغسل الجنابة والصحيح عدم الوجوب لأن المقصود منه النظافة وهي حاصلة بلانية (و) أن (يغسل) الغاسل (رأسه وطيته وجسده) بماء وسدر ثلاثاً أي يستنجد به أن يغسل كلاً من هذه المذكورات ثلاث مرات (و) ينبغي للغاسل أن تقدم فامرأته وسدره صافٍ لأفعول بعد حذف الفاعل والتقدير ويتعهد الغاسل في حال غسل الميت أمرأته باليد على طهته أي يجعل يده تفرق كل مرة على طهته ويشكي عليه حتى يخرج ما فيه كما مر آنفاً لكن بالرقي بحيث لا يتأذى وإذا كان هناك شعراً لم يلمس رأسه أو طوته سرجه بمشط واسع الإنسان ويرقى في ذلك حتى لا ينتفع منه شيء فإذا خرج بسبب ذلك شعره رده الغاسل وجهه في كتفه ليدفن منه (فان لم ينتظف) الميت في هذه الثلاث (زاد) عليها ونسحق الزبادة إلى أن تصير (وتراً) كخامسة أو سابعة ولو حصلت النظافة بالشفع من الوتر ولو حصل الانقمار الوتر فلا تراد به رده وروى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور والمعنى أن احتجبت إلى مالط الزبادة فزدد الكافور من ذلك مكسورة خطاً بالأم عطية (و) سن أن (يجعل في الماء قليل كافور) جعله (في) المرة الأخيرة (أكده) وأما طلب وضع الكافور في الماء لأن رايحة تمتنع الهواء ووحدة الفلح هو أن لا يغير الماء ولا يسلب الطهور به هذا كله على طريق التندب وأشار إلى الواجب في الغسل بقوله (وواجبه) أي واجب غسل الميت (نعم البدن باليه) أن لم يكن هناك نجاسة أو كانت النجاسة حكيمة قياساً على غسل الواجب في الحى وإن كانت النجاسة عينية أي محسوسة بالبصر أو بالشم أو بالطعم فلا بد من زوالها عنها وبإزالة زوال أوصافها لمن طعم أو لون أو ريح وقد مر هذا في باب غسل الحى فلذلك أثر كماله صنف هنا اعتماداً على ما سبق (ثم) بعد فراغه من الغسل الواجب والمندوب (يشفق) جسده حتى لا يبقى فيه أثر البالية والرطوبة وهذا مستحب لا خلاف فيه بخلاف غسل الجنابة والوضوء حيث كرهوه هناك إذا ضرورة هناك دعا إلى التشفيف لئلا يفسد الكفن لو لم يشفق ولا ضرورة هناك بل في إبقاء أثر الماء من الوضوء أو الغسل عبادة وطاعة والتبري منها مكره كما تقدم هناك (فان خرج منه شيء) أي من الميت (بعد غسله كفاً) عن إعادة الغسل (غسل) ذلك (الكل) الذي اتصل به النجاسة المذكورة من البدن كالماء وقعت عليه نجاسة أجنبية وسواء كفن أو لم يكن ولا يجب وضوء ولا غسل وإن خرج من أجنبنا السيلين

**فصل في بيان الكفن** (ثم) بعد فراغ غسله (يكنن) الميت وجوباً على طريق فرض الكفاية ودليل وجوبه الإجماع المستند للأمر به في حديث الشيخين في الحرم الذي خرج من بغيره حيث قال كفنوه في ثوبين الذين مات فيهما وقد فصل المصنف بين كونه رجلاً أو غيره فقال (فان كان) الميت (رجلاً نديب) في حقه (ثلاث لفائف) هي (بيض) والمراد بالرجل الذكر بالغاً كان ولا (مغسولة) لأجديدة (كل واحدة) منها (تستر كل البدن) أي نعمه غير رأس الحرم ووجه الحرمه (لاقص فيما) أي في هذه اللفائف (ولا عامة) فيها أيضاً خير الشيخين قالت عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب عمانية بيض

ويستحب به وضوءه  
وينوى غسله ويغسل  
رأسه وطيته وجسده  
بماء وسدر ثلاثاً  
كل مرة إما باليد  
على البطن فان لم  
ينظف زاد وتراً  
ويجعل في الماء قليل  
كافور وفي الأخيرة  
أكده وواجبه  
نعم البدن بالماء ثم  
يشفق فان خرج  
منه شيء بعد غسله  
كفاه غسل المهل  
(فصل) ثم يكفن  
فان كان رجلاً نديب  
ثلاث لفائف بيض  
مغسولة كل واحدة  
تستر كل البدن  
لاقص فيها ولا عامة

ليس فيها قص ولا عمامة (فان زاد) على هذه اللقائف الثلاث (قصا أو) زاد (عمامة جاز) ذلك وتكون هذه  
 الزيادة تحت اللقائف كما فعله ابن عربا بن لرواه البيهقي (ويحرم الحرير) أي التكفين به قياسا على حالة الحياة لان  
 الرجل يكفن بحاله لسه حيا (ويندب المرأة انزار) وهو كالحقعة (وخمار) وهو ما تغطي به المرأة رأسها وقد تقدم  
 ضبطه في باب ستر العورة (و) كذلك (قص) وهو ما فتح أعلاه وأدخل في الرأس (و) ندب لها أيضا زيادة على  
 ذلك (لثلاثين) موصوفتان بما كفن به الرجل من البياض والغسل ووصفهما المصنف بقوله (سابقتان)  
 أي بهما جميع بدنهما الوجه المحرم كما تقدم في الرجل عموما واسنانه وذلك رعاية لزيادة الستر في حقها  
 لان أمرها مبني على الستر وروى أبو داود ولم يضعفه أن أم عطية لما غسلت أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه  
 وسلم ورضي الله عنها تناولها التي صلى الله عليه وسلم انزارا ودعا وخمارا وثوبين فالزيادة على الخمسة  
 مكروهة للرجال والنساء (ويكره لها حرير) أي التكفين به كما تقدم في الرجل لان الكراهة عامة تتعلق  
 بالأفعال لا بالذوات كغيرها من الحرير والوجوب والندب وان كان التكفين به لها جائزا لان الله في التكفين  
 حياهم فبذلكنا بعد موتهم لكن الأولى تركه لان فيه ماضعة مال والتغالي في الكفن مكروه سواء في هذا التغالي  
 الرجل والمرأة (و) يكرهاها أيضا (ثوب من عفر) أي التكتين به كما علفت وهو المصبوغ بالزعفران (و) يكرهاها  
 أيضا (ثوب معصر) أي التكتين به وهو الثوب المصبوغ بالعصر وهو ثوب معروف بأرض اليمن هذا  
 أي ما تقدم في حق الرجل والمرأة في التكفين على سبيل التذنب وأما الواجب في حقهما فقد أشار إليه  
 بقوله (والواجب في) كفن (الرجل) كفن (المراة ما يسترا العورة) وهي بالنسبة للرجل ما بين السرة  
 والركبة فالواجب في حق ثوب يسترها وما بينهما بالنسبة للمرأة جميع بدنها بالنسبة للرجل الواجب  
 فالواجب في حقها ثوب يستريحه بالحرمة فلا يستريح بها كما تقدم ولا فرق في الميت بين أن يكون  
 رقيقا في حال الحياة أو حرا لانه لا فرق بعد الموت والمراد بما يستريح من الثياب فلا يكفي ماستر من الطين والحناء  
 وغيرهما بخلاف ستر العورة فإنه يكفي لان السترة لا يمتد بغيرها فلا يلبس (و) يندب أن (يخضر الكفن)  
 بالعود ونحوه بأن يصب بمجرة ويوضع الكفن عليها ليصير اخضر العود (و) يندب أن (يذره عليه) أي على  
 الكفن بعد ذلك (الحنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب من كبر السكافور وذرة القصب والصندل  
 الاجر والايض فقول المصنف بعد ذلك (والسكافور) من عطف الخبز على الكل وسبب وضع ذلك على  
 الكفن والتبخر له اشهدا لبدن وتقويه بدفع الهواء عن الميت (و) يسن أن (يجعل الغاسل) أو من  
 يتولى أمر الكفن (قطن) ما (أو) (يحنوط على منافذه) كعينيه وفمه وخصريه وأذنيه (و) يجعله (على مواضع  
 السجود) وهي الجبهة والانف وباطن الكفين وباطن القدمين وعلى الركبتين دفعا للهوام في الاول واكراما  
 للميت في الثاني (ولو طيب جميع بدنه) أي الميت بأي نوع كان من أنواع الطيب وجواب لقوله (حسن)  
 أي فهو وحسن وكل ذلك لدفع الهوام عنه في القبر (فان) مات (محرم) وضع الطيب عليه (و) حرم  
 تكفينه (بالحنوط) حرم (تغطية الرأس) من الرجل وفي بعض النسخ تغطية رأس الرجل (و) تغطية  
 (الوجه) من المرأة وفي بعض النسخ وتغطية وجه المحرمة لانها ماستر المحرمين ويحتمل لميلين (ولا يندب)  
 (الليحيى أن يعد) وهي (نفسه كفن) يضم حرف المضارعة من يعد (الآن) ينقطع أي يحجز (بجمله) أي  
 حل ذلك الكفن (أو) الآن يكون ذلك الكفن (من أهل الخير) وفي بعض النسخ من أثر الخير والمعنى  
 وأخذت خفيته بعد موته وبهية لأجل التبرك به بخلافه اذ لم يقطع بجمله فإنه محاسب عليه فلا يهية تقله في  
 الخويج غنى الصبري وغيره قال وهو صحيح وأهل الخير هم العباد والعلماء العامة لو نفق بدوي البخاري عن  
 سهل بن سفيان النبي صلى الله عليه وسلم كان عليه ردة قطبها رجل فأعطاهما ياها فقال له الصباية فكيف  
 قاله وقد علمت أنه لا يرد سائل فقال ما سألته لابسما غلبت أنه لم يكون كفى قال سهل فكأنه تكفه

فان زاد قصا أو  
 عمامة جاز ويحرم  
 الحرير ويندب المرأة  
 انزار وخمار وقص  
 ولثلاثين سابقتان  
 ويكره لها حرير  
 وثوب من عفر  
 ومعصر والواجب  
 في الرجل والمرأة  
 ما يسترا العورة ويحرم  
 الكفن ويذره عليه  
 الحنوط والسكافور  
 ويجعل الغاسل قطن  
 يحنوط على منافذه  
 وعلى مواضع  
 السجود ولو طيب  
 جميع بدنه حسن  
 فان محرم وضع  
 الطيب والحنوط  
 وتغطية الرأس  
 والوجه ولا يندب أن  
 يعد نفسه كفنالا  
 أن يقطع بجمله أو من  
 أهل الخير

**فصل** في الصلاة على الميت وهي واجبة بالإجماع وفي الحديث الصحيح صلوا على صاحبكم قال النووي  
وقتل عن بعض المالكية أنها سنة وهو مردود لا يلتزم إليه (ن) بعنا الفراغ من التكفين وما يتعلق به

(يصل عليه) بالبناء للفعول أي يصل على الميت وجوباً لاحقاً بالصلاة عليه كما سيأتي في كلامه (ويستقط  
الفرض) أي فرض الكفاية لأن الصلاة على الميت من فروض الكفاية كما تقدم ذلك (أ) صلاة (ذ) كرواحد  
متعلق يستقط وهذا بشرط التميز لحصول المقصود به ولأن الصبي يصل أي يكون ما مالاً للرجل فأشبهه البالغ  
فلذلك سقط الفرض بصلاته ولو لم يتوجه إليه هذا الفرض (دون) النساء إذا حضر معهن (رجل) وصلين فلا  
تسقط صلاة الجنائزتين مع وجود ذلك لأنه أكل من غيره فعداؤه أقرب إلى الإجابة (فان لم يوجد) أحد  
يصل عليه (غيرهن) أي الصلاة عليه (وسط الفرض) حيث شئ (فعلهن) وتندب فيها أي في صلاة  
الجنائز (الجماعة) كغيرها من الصلوات لما روي مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يموت  
فصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب الله أجره كما هو مصرح به في رواية للحاكم وأبي يعقوب  
(وتكرهه) الصلاة على الميت (في المقبرة) أي في محل الدفن ولا تكفر في المسجد بل يستحب فيه لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم صلى على سهل بن سعد في المسجد كما روى مسلم (أ) (وأولى الناس) أي أحقهم (بالفصل) وهم  
الرجال العصباء وتقدم الكلام عليهم هنا وقد أشار إليهم المنصف بقوله (من أقاربه) أي أقارب الميت  
وهو في درجة واحدة والولد درجة واحدة والابن درجة واحدة والابن درجة واحدة والابن درجة واحدة  
مستثنى استثناء متصل من الأقارب الشامل للذات الثلاث لأنهن حق في الفصل (فلاحق لهن) هنا أي في  
باب الصلاة لعدم أهليتهن لإمامة أو لأن الذكر أكل من غيره فعداؤه أقرب إلى الإجابة كما علم مما مر (وبقدم  
الولي) في الصلاة على الميت (على السلطان) ويلزم منه تقديمه على إمام المسجد أيضاً لأنه لا ولاية يترتب فيها  
العصباء بتقديم الولي على الولي كما في السكاح (و) يقدم (الأسن) في الإسلام العدل (على الأئمة) منه  
وهذا عند استوائهم في درجة واحدة كالبنين أو أخوين عكس سائر الصلوات لأن الفرض هنا الدعاء ودعاء  
الأسن أقرب إلى الإجابة وسائر الصلوات محتاجة إلى الثقة لكثرة وقوع الحوادث فيها (و) تقدم الأسن أيضاً  
على (غيره) أي غير الأئمة وهو الفقيه والأقرأ وهذا مفهوم بالأولى وهذا تقديم بالصفة زيادة على التقديم  
بالدرجة (فان استواء أي الأقارب في السن رتبوا كما في الصلوات) أي في تقديم الأئمة والأقرأ والأورع  
قال النووي في المجموع قال الشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب فإن كان هناك أسن ولكنه غير موجود  
الحال قدم الأئمة والأقرأ وأوصاهما كلعدهم فإن أسنوا من كل وجه أقرع بينهم ماله لا منزلة به لا أحدهما  
بأربعة انتهى (ولوأوصى) الميت (أن يصل عليه) أجنبي قدم الولي عليه لأنها حقه فلا تنفذ وصيته بما قامها  
كالأرث ومولود مما يخلفه محمول على أن الولي أجاز الوصية (فغف) الإمام) ندباً عند إرادته الصلاة على الميت  
عند رأس الرجل وعند (جمعة) المرأة) والخنف لا يتابع في غير الخنفين رواه الترمذي وحسنه في الذكر  
والشيخان في الأنثى وقد أساء في الأنثى وخفيته الخافعة للمالعة في ستر غير الذكر والعجبة في كلامه  
بفتح العين وكسر الجيم هي ألباهالانه أستبرأ لها وأمرى أبو داود وقال حسن عن أنس رضي الله عنه أنه فعل  
ذلك فقبل له أهلكا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل نعم ولو خالفه وقف عند عجزه إلى الرجل  
ورأس المرأة صحت صلاته ولكنه خلاف السنة والمنفرد كالأمم فيما ذكره (تنبه) بمن جعل رأس الميت  
لجهة يسار الإمام ويكون غالباً لجهة يمينه خلافاً لما عليه عمل الناس الآن أما الأنثى والخنف فيقف الإمام  
عنه يمينه ما لم يكن رأسه بالجهة يمينه على عادة الناس الآن والحاصل أنه يجعل معظم الميت من يمين  
المصلي خفية لا يكون رأس الذكر جهة يسار المصلي والأنثى بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف أما إن  
كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كذا في الذكر ليكون رأسها جهة القبر الشريف ساوياً

### فصل

تم يصل عليه ويستقط  
الفرض بذكر واحد  
دون النساء إذا حضر  
معهن رجل فأن لم  
يوجد غيرهن لم يدر  
وسقط الفرض منهن  
وتندب في الجماعة  
وتكره في المقبرة وأولى  
الناس بالفصل من  
أقاربه إلا النساء فعلا  
حق لهن ويقدم الولي  
على السلطان والأسن  
على الأئمة وغيره  
فان استواء في السن  
رتبوا كما في  
الصلوات ولوأوصى  
أن يصل عليه أجنبي  
قدم الولي عليه  
فيقف الإمام عند  
رأس الرجل وعجبة  
المرأة

(أ) قوله وأولى الناس  
الجهة كذا في الأصل  
ولعل في العبارة سقطا  
والأصل وأولى  
الناس بالصلاة عليه  
أولاهم بالفصل من  
أقاربه المخرج رده  
معه

للادب كما قاله بعض المحققين (فإن اجتمع) في الصلاة على الميت (جناز) متعددة (فالأفضل افراد كل ميت واحد بالصلاة) عليهم أن يمكن وفي بعض النسخ كل واحدة فالتأنيب باعتبار الجنازة سواء اتحدوا بها أو اختلف لأنه أكثر عملا وأرجى للقبول ولا نظرا في تأخير الدفن بسبب تعدد الصلاة لأنه تأخير سر (ويجوز أن يصلي عليهم) جميعا (دفعه واحدة) برضا وليائها لأن الغرض من الدعاء والجمع يمكن (ويضعهم) أي الجنائز التي عليهم إذا جازعها (بزيده) أي قدمه واحدا بعد واحد وما معنى قول المصنف (بعضهم خلف بعض) فهو بدل من قوله بين يديه والمعنى على ما تقدم كملت وإلى هذا أشار بقوله (هكذا) أي مصطفين واحدا خلف واحد وموجهين (إلى القبلة وباليه) أي المصلي على الجنائز (الرجل) فهو فاعل بالفعل قبله والضمير البارز عائد على المصلي وهو فعول به مقدم على الفاعل أي يكون الرجل والياله المصلي على هذه الجنائز بلا فاصل بين المصلي وبين الرجل الميت (ثم) بعد الرجل في التقديم للمصلي يقدم (الصبي) على غيره من الجنائز المتعلق بالجنس ويكون والياله الرجل (ثم) بعد تقديم الصبي إلى الرجل تقدم (المرأة) إن لم يكن هنالك خنثى والافانثى يقدم على المرأة لاحتمال أن يكون ذكر وهذا الترتيب هنا بالقياس على صلاتهم وراء الإمام (ثم) إذا كانوا كما يذكرون أو أباؤنا أو أصباؤنا قدم اليه (الأفضل فالأفضل) من الرجال بالورع والزهة والتقوى وسائر الخصال الحميدة (ولا اعتبار) في التقديم (بالز والحرية) لا تقطاع الرقب بالموت بخلاف الإمامة وغيرهما من الأولاد في الصفات السابقة فاما يقدم الواحد منهم بالرة عند عدم الرضا واما يقدم بعضهم بالرضا وإذا كانت الجنائز خنثى فقطقال القاضي والبعوى والمتوفى وغيرهما يوضعون صفوا أحدا رأس كل واحد عند رجل الآخر خشيبة أن تقدم المرأة على الرجل هنا كما إذا جازعوا وأشار إلى مقابلة بقوله (ولو جاء) ميت (واحد بعد) ميت (واحد) وفي بعض النسخ ولو جاءوا واحدا بعد واحد أو جاءوا كل واحد منهم مرتين هكذا والمعنى واحد أدى جاء واحد وصلى آخر وهكذا وقد صرح المصنف بجواب لوقوله (قدم إلى الإمام) أي إلى ما يليه (الاسبق) منهم (ولو) كان السابق (مفضولا) ولتأخر فاضلا (أو) كان (صبيًا) أي فلا يصح الصبي لأجل الرجل بل يكون الرجل وراءه لأن الصبي لم يوقف في الصف وهذا كله إن اتحد النوع وأما إذا اختلف كان سبقت المرأة ثم جاء غير جنسها فقد أشاره المصنف مستثنا استثناء متصلا من قوله قدم الأسبق لأنه شامل للذكر والأنثى فقال (الا) إن حضرت (المرأة) أي قبل الذكر ثم حضر وهو قبل الصلاة عليها (فتؤخر) أي لا يدخل (الذكر) المتأخر بجيشته (وحضره بعده) ولو كان الذكر المتأخر صبيًا والأنثى مؤخره عن الصبي لاحتمال كونه أنثى وهي مؤخره عن الصبي وتؤخر المرأة لأجل الخنثى لاحتمال كونه ذكرا (ثم) بعد حضور الجنازة الواحدة والمتعددة (ينوي) المصلي وجوب الصلاة على الميت ذكرا كان أو غيره واحدا كان أو أكثر (ويجب) على من نوى الصلاة (التعرض للقبضة) كغيرهما من صوات الفرائض (دون) وجوب التعرض (لغير الكفاية) أي لا يجب عليه أن يلفظ في نيته مع الغرض بفرض الكفاية بأن يقول أصلي على هذا الميت أربع تكبيرات فرض كفاية بل أنه يقتصر على قوله أصلي على هذا الميت أربع تكبيرات فرضا من غير تعرض لذكر الكفاية فإن قال في نيته نويت أصلي على هذا الجنائز أو على من حضر من أموات المسلمين كوني لكن مع الاحتياط ذكر الفرض ولا يشترط ذكر العدد ولا مفرقة الميت ويجب كون النية مقرونة مع التكبير كافي غيرهما من الصوات لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ولا يضركم خلاف نية الإمام مع نية المأموم ولذلك قال (ولو صلى) الشخص (على) ميت (غائب) أي وراء (من) أي أحام يصلي على ميت (حاضر صريح) اقتداء بالمأموم به وبالعكس كذلك ولا

فإن اجتمع جناز  
فالأفضل افراد كل  
واحد بالصلاة  
ويجوز أن يصلي  
عليهم دفعة واحدة  
ويضعهم بين يديه  
بعضهم خلف بعض  
هكذا إلى القبلة  
وباليه الرجل ثم  
الصبي ثم المرأة ثم  
الأفضل فالأفضل  
ولا اعتبار بالرق  
والحرية ولو جاء  
واحد بعد واحد  
قدم إلى الإمام  
الاسبق ولو مضى  
أو صبا إلا المرأة  
فتؤخر لذكر المتأخر  
بجيشته ثم ينوي ويجب  
التعرض للقبضة  
دون فرض الكفاية  
ولو صلى على غائب  
خلف من يصلي على  
حاضر صريح

تضر الخالق في هذه النية فالأموم بنوى على غائب والامام بنوى على حاضر وعكسه وهذا كمن صلى  
 الفاتحة مع من صلى الحاضرة (ويكبر) المصلي على الميت (أربعاً) أى أربع تكبيرات حال كونه (رافعاً)  
 يديه (حذو منكبيه) (ويضع يده على يسهه) (ينبأ) بين كل تكبيرتين) وقيل الحصر في الأربع للاتباع رواه  
 الشيخان وهو أنه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي فكبر أربعاً قال القاضي عياض أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يكبر أربعاً وخمساً وستاً وحتى مات النجاشي فكبر عليه أربعاً واستقر على الأربع حتى توفي قال ابن  
 المنذر والله قد الإجماع بعد ذلك على الأربع (فان كبر) المصلي على الجنائزة (خساً) ولو زاد ذلك (عداً)  
 لم تطل صلاته (لا تبايع رواه مسلم وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خساً ووجه عدم البطلان في السهو  
 فإنه ليس بأكثر من كلام الأئمة من سهواً وهو غير مبطل ولا مدخل لسهو السجود وهو لأن هذه الصلاة  
 ليس فيها ركوع ولا سجود ولأنه إذا زاد كراً وهو غير محل بصورة الصلاة كجواز في غيرهما من الصلوات  
 (لكن) لو كبر الامام خساً (لا يبايعه المأموم في) التكبيرة (الخامسة) أى لا تسن له متابعتها في الزيادة عدم  
 سنه للامام (بل ينظره لاسم معه) وهو الأفضل لنا كعدم المناجعة أو سلم ألم ينظر وهو وضعف قال في  
 المهمات وهذا الخلاف في الاستصحاب كما ذكر في الوسط ولهذا جاز في المنهاج وأصله بأنه مخير بين  
 الأمرين وترى كره المصنف ولم يعرض له (ويجب عليه) أى على المصلي على الجنائزة (أن يقرأ الفاتحة  
 بعد) التكبيرة (الاولى) فالقراءة لها واجبة في الصلاة على الميت كغيرهما من الصلوات ولأن ابن عباس  
 قرأ بها في صلاة الجنائزة وقال تعلقوا أنها سنة أى طريقة نابعة واجبة رواه البخاري وهي الركن الثاني  
 من أركان الصلاة على الميت والاول هو التنية والثالث هو التكبيرات الأربع وسبب أني الأربع والخامس في  
 كلامه وظاهر كلام المصنف أنه يتعين قراءة الفاتحة بعد التكبير فالاولى وصح النووي في المنهاج والمجموع  
 اجزاءها بعد غيرها الاولى وهو ما ذكر في الثانية بعد الصلاة على النبي وأقبلها أو تقرأ في الثالثة بأن  
 يقرأها قبل الدعاء ثم يدعو أو لا ثم يقرأها كذلك صادق بأن يقرأها بعد التكبيرة الرابعة  
 وعلى هذا فتكون التكبيرة الاولى خالية عن الذكر (ويشبه النعوذ) قبل قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة  
 (والتأمين) أى قوله عقب الفاتحة آمين كغيرها لأن زمناً ما قبل ينافي طلب التخصيف فيها (دون)  
 دعاء (الاستفتاح) فإنه لا يسن الا تيان به فيها لان آمينية على التخصيف وزمناً طو يل ينافي التخصيف  
 (و) دون (السورة) بعدها كذلك (و) الركن الرابع (يصل) وجوب المصلي على الجنائزة (على النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) خبر أبي امامة أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 أخبره بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز من السنة أى من الطريقة الواجبة رواه  
 الحاكم وصححه على شرط الشيخين وكونه عقب الثانية لفعل السلف والخلف وأقلها اللهم صل على محمد  
 (ثم يدعو) المصلي بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله (للمؤمنين) أى والمؤمنات متعلق بدعوه  
 وهذا الدعاء على سبيل السنة لا على طريق الوجوب وكذلك تسن الصلاة على الآل عقبها الحمد قبل  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (ثم) بعد هذا الدعاء وما ذكره من الصلاة على الآل والحمد قبل  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يدعو المصلي صلاة الجنائزة (لليت) وجوباً (بعد) التكبيرة (الثالثة)  
 وهذا هو الركن الخامس والدعاء لليت يكون مخصوصه فلا يكفي الدعاء للمؤمنين وإن دخل في عمومهم  
 لما رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم على الميت فأخلصوا  
 الدعاء له قال النووي وليس لتخصيص الدعاء بالثالثة دليل واضح وإذا دعا المصلي (فيقول) في دعائه اللهم  
 هذا عبدك وابن عبدك ثنية عبدك والاب والام فان لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن زنا فاعلم ان  
 يقول وابن أمك ونوت الضمير ان كان الميت أنثى ويذكر ان كان ذكراً وأما ابن عبدك بالتذكير

ويكبر أربعاً رافعاً  
 يديه ويضع يده على  
 يسهه بين كل  
 تكبيرتين فان كبر  
 خمساً عدلاً لم تطل  
 صلاته لكن لا يبايعه  
 المأموم في الخامسة  
 بل ينظره لاسم  
 معه ويجب عليه  
 أن يقرأ الفاتحة  
 بعد الاولى ويندب  
 النعوذ والتأمين  
 دون الاستفتاح  
 والسورة ويصل  
 على النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعد الثانية  
 ثم يدعو للمؤمنين ثم  
 لليت بعد الثالثة  
 فيقول اللهم هذا  
 عبدك وابن عبدك



خروج من روح الدنيا

وسعتهما ومحبوته  
وأحباهن في غلظة  
القبر وما هو لاقية  
كان يشهد أن لاله  
الآت وحده  
لا شريك له وأن  
محمد عبده  
ورسوله وأنت أعلم  
به اللهم أنه نزل بك  
وأنت خير من نزل  
به وأصعب قبرا إلى  
رحمتك وأنت غني  
عن عبادك وقد  
جئتنا راغبين  
إليك شفعاءك اللهم  
إن كان محسننا  
في حسناته وإن كان  
مسئنا في خطيئته  
ولقد برحتك رضاك  
وقه فتنة القبر وعذابه  
وافسح له في قبره  
وجاف الأرض عن  
جنيبه ولقمه  
برحتك الأمن من  
عذابك حتى تبعثه  
إلى جنتك يا أرحم  
الراحمين وحسن  
أن يقدم عليه اللهم  
اغفر لنا ولبناتنا  
ولشاهداؤنا ولغائبنا  
ولذكرينا وأئمتنا اللهم  
مسئنا أحبيته منا  
فأسخه على الإسلام  
ومن نفيته منا  
فتوفه على الإيمان  
ويقول

وهو الأب والأم فهو من باب التغليب أي تغليب الأب على الأم وفي الروضة ولو ذكر على إرادة  
الشخص جاز ولو كان الميت لثني وإذا أردت أن تجزي على الحقيقة وكانت الميتة أنثى فتقول في الدعاء  
لها اللهم إن هذه أمتك وبنت أمك إن كان لها أب فأن لم يكن لها أب كتبت الزنا فالقياس أن يقول  
و بنت أمك ويقول في الخثي هذا ما وكل ولد عبدك هذا إن كان له أب فأن لم يكن له أب قال وولد  
أمك (خرج من روح الدنيا وسعتهما) بفتح الراء والسين وهو الإفصح فيما لا يجوز في الأول الضم  
أيضا كما جرى به في قوله تعالى فروح وريحان ويجوز الكسرى في سمنه كما قال الناطم  
وسعة بالفتح في الأوزان والكسرى محكي عن الصائفي

أي نسيم ريحها واتساعها (ومحبوه وأحباهن) أي ما يحبه ومن يحبه فيجوز في أحبائه الرفع على  
الابتداء يجعل الواو للعال والجبر بالعطف على الجرو وفيه (إلى غلظة القبر) متعلق بخروج (و) خرج إلى  
(ما هو لاقية) أي من الأهول ومن جزاء عمله أن خير أخير وإن شرافته فاضافة غلظة إلى القبرين إضافة  
الصفة إلى الموصوف أي فارق أهله وأحبابه إلى القبر المظلم وإلى الشيء الذي هو أي الميت ما لاقية أي ذلك  
الشيء المبين بما تقدم ويصح عد الضمير من هو إلى ما والضمير البارز إلى الميت لأن الملازمة فاعلة فكل  
منهم ملاق للآخر (كان يشهد أن لاله الآت وحده لا شريك له) كان يشهد (أن محمدا عبدا  
ورسوله) اغتال أنك (أنت أعلم به) أي منا (اللهم أنه نزل بك) أي صار ضيفا عندك وأنت أكرم  
الأكرمين وضيف الأكرام لا يضام (وأنت خير من نزل به) الضمير راجع إلى الله تعالى فيجب إفراد  
وتذكره مطلقا سواء كان الميت ذكرا أم أنثى وسواء كان منسئ أو مجموعا ومن الناس من يغلط في ذلك  
فيذكر مع المذ كروث مع المؤث فان تعدد معرف معناه كقوله العلامة الزبائي وغيره واعترض  
بأن الضمير راجع إلى الموصوف محذوف والتقدير خير كرم منزول به أي نزل بذلك الكريم الضيفان فان  
قدرت ذلك المحذوف جمعاً كان الضمير جمعاً كان يقول خير كرم منزول به أي هو ولا يكره ما لم يدار  
على المقدر ولا ينظر لثبته كما قاله الشيخ العشماوي (وأصعب قبرا) أي محتاجا شديد الفقر (إلى رحمتك) أنت  
غني عن عذابه وقد جئتنا (هل هذا مخصوص بالإمام كالقنوت وإن غيره يقول جئتنا شافعا وهو عام في  
الإمام والمأموم وغيره فيقول المنفرد بلفظ الجمع فيه في جواب هذا الاستفهام ونظر الأقرب الثاني اتساعا  
للوارد وهو لفظ الجمع أي جئتنا وجهنا حال كونا راغبين إليك) وحال كونا (شفعاءك اللهم) إن كان  
محسنا فزدد في حسناته وإن كان مسيئا فاجتباؤه عنه ولقد برحتك رضاك وقه بكسر الهاء وبالشباع  
والاسكان في لقوه وقه (فتنة القبر) عند سؤال المسكين (وقه عذابه) أي أحفظه من فتنة القبر ومن  
شره ومن عذابه (وافسح له في قبره) أي وسعه (وجاف الأرض) أي باعد الأرض (عن جنيبه)  
بالثنية ويلزم من تجافيتهم عنها تجافيتهم عن ظهر وبطنه (واقه) أي أعطه تكريما (برحتك الأمن من  
عذابك حتى) أي إلى أن (تبعثه) إلى الدار الآخرة وتخرجه من قبره حال كونه منتبيا في ذلك (إلى)  
وصول (جنتك يا أرحم الراحمين) نألك الرحمة لنا وله ولا تخشينا ولا تردنا حين بعثنا بكركم وهذا  
الدعاء قد أخذ الشافعي رضي الله عنه من الأحاديث الواردة في الدعاء واستحسنه هو وأصحابه رضي الله عنهم  
أجمعين (وحسن أن يقدم عليه) أي على هذا الدعاء ما رواه أبو هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على جنازة فقال (اللهم اغفر لحيناو اغفر لميتناو اغفر لشاهداونا) أي حاضرنا (و) اغفر  
(لغائبناو) اغفر (لذكرينا وأئمتنا اللهم) من أحبيته منا فأسخه على الإسلام أي أسخه له باتباعه صلى الله عليه  
لا يزال ولا يتحول عنه إلى أن توفاه في ذلك (ومن نقيته منا فتوفه على الإيمان) واقم حسن تقديم  
هذا الدعاء لأنه مروى بلفظه بخلاف الآخر فإنه مجموع من عدة أحاديث وغالبه مروى بالمعنى (ويقول)

المصلي (في الصلاة على الطفل) ومثله المميز الذي لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) أي الذي رواه أبو هريرة (اللهم اجعله) أي هذا الميت الطفل تكسر الطاء ومكون الفاء احترازا من فتح الطاء وسكون الفاء فانه اسم طين متحضر اذا وضع في الماء يتحلل منه طين لين وهذا يسمى بالتراب ايضا فانه اذا قدك وصار ناعما يصح استعماله في نحو غسلات النجاسة الكسبية وهو مشهور في أرض مصر ويفسده الايدي لانه لا زالة الدهن واجعل في كلام المصنف يندى لمفعولين الاول الضمير البارز والثاني قوله (فرط الاوبه) أي سابقا مهيا لمصالحهما في الآخرة (وسلفا) هو السابق مطلقا أي سواء كان مهيا لمصالح أم لا فنعطفه على فرط من عطف العام على الخاص (وذخرا) بالذال المججمة أي مدخرا أمامهم الى وقت حاجتهم له بشفاعته لهما (وعظة) أي اجعله موعظة (واعبارا) يعتبران بوجوه وقد مدحمتي بتجملهما ذلك على صالح العمل (و) اجعله (شقيما) لهما (وتقل به موازينهما) أي بنواب الصبر على فقده والرضا به ويسن أن يزيد على ذلك فيقول ولا تنفتمهما بعده أي بالكفر أو بالعاصي ولا تحرمهما ما جره أي أجزصيته (وأفرغ الصبر على قلوبهما يقول) المصلي على الجنائز (بعدها التنكير الرابعة) على سبيل التنبيه لا على طريق الوجوب (اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح التاء وضمة هاء أي أجر الصلاة عليه أو أجر الصبية (ولا تنفتما بعده) أي بعد موته بالاتباع ونحن لفعل السلف والخلف ولان ذلك مناسب للصالح (وأغفر لنا وله ثم يرمي) المصلي بعدهما كله (تسليتين) وهذا هو الركن السادس وهو التسليمة الاولى والثانية سنة كافي سائر الصلوات ودليل وجوب التسليم فيها ما رواه البيهقي بإسناد جيد عن عبد الله بن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل التسليم على الجنائز مثل التسليم في الصلاة ولانها صلاة يجب له الاحرام فوجب الخروج منها بالسلام وبقول في كل منهما السلام عليكم ورحمة الله كافي سائر الصلوات فالقول السلام عليكم بغريم الجمع فالذهب أنه لا يجوز في كافي الصلوات والسابع هو القيام فيها كغيرها فقد ذكرها المصنف أولا تفصيلا ثم ذكرها بهذا الجالا وسردا فقال (وواجباتها) أي واجبات صلاة الجنائز بمعنى الاركان (سبعة النية والقيام) أما النية فحدثت اغلا الاعمال بالنيات والقيام فلازم افتراض ولو كفاية تكن مع القدرة على غيرها فلا تصح من تعود عند القدرة لا تقرأ هيثم (وأربع تكبيرات) للاجتماع عليها (والفاتحة) الحديث لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بآتم القرآن (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لما تقدم من فعل السلف والخلف ونظرا في امامة المتقدم وقبيلنا على الصلوات المكتوبات (وأدنى الدعاء الميت) أي ما يصدق عليه اسم الدعاء ولو قلنا لانه المقصود منها وقد تقدم في حديث اذا علمت على الميت فخلصوا له الدعاء (والتسليمة الاولى) دون الثانية فان السنة كما تقدمت ومحدث مفتاح الصلاة الطهور وتوضيحهما التكبير وتخليلهما التسليم (وشروطها) أي شروط صلاة الجنائز (كشروط غيرها) من الصلوات بذلك كالمطهرة من الحدثين وسر العورة والوقوف على مكان طاهر واستقبال القبلة ومعرفه دخول الوقت ودخول الوقت هنا يكون بترافع الغسل وغير ذلك من الشروط الواجبة في الصلاة لا يمكن وجودها هنا (ويزيد) هنا (تقديم الغسل) على الصلاة فلا تصح الصلاة هنا قبل غسله بخلاف غيرها فلا يحتاج مثل هذا الغسل لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه صلى على ميت قبل غسله ولو جاز له ولو مرة لبسنا الجواز وقال الجوزي هذا الشرط ليس راداعا على شروط الصلاة بل هو بترتلة معرفة دخول الوقت أي فاذا علم أن الميت قد فرغ غسله فحينئذ تصح الصلاة عليه وقد أثرنا في ذلك سابقا (وشرط لصحة صلاتها زيادة على شروط غيرها) (أن لا تقدم) المصلي (على الجنائز) سواء كان اماما أو مأموما بخلاف غيرها فبشرط في حق المأموم أن لا تقدم على الامام (وتكره) الصلاة على الميت (قبل التكفين) لما فيه من الازراء بالميت فتكفيه بلبس بشرط في ههنا قال السبكي والقول بشرطية الغسل دون التكفين يحتاج الى دليل واذا اُجِبَ جداما ولا تراب فاقباس أن يصلى

في الصلاة على الطفل  
مع هذا الثاني اللهم  
اجعله فرطاً لأوبه  
وسلفاً وذخراً  
وعظةً واعباراً  
وشقيماً وثقل به  
موازينهما وأفرغ  
الصبر على قلوبهما  
و يقول بعده  
التكبير الرابعة  
اللهم لا تحرمنا أجره  
ولا تنفتما بعده وأغفر  
لنا وله ثم يسلم تسليتين  
وواجباتها سبعة  
النية والقيام وأربع  
تكبيرات والفاتحة  
والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم  
وأدنى الدعاء الميت  
والتسليمة الأولى  
وشرطها كغيرها يزيد  
تقديم الغسل وأن  
لا يقدم على الجنائز  
وتكره قبل التكفين

عليه حزم به الدارمي وابن الاستاذ (فان مات في بيت أو) مات (تحت هدم) بان وقع عليه نحو حائط  
(وتعدراخر ارجحه) منها (و) تعدر (عسله لم يصل عليه) لفقده الشرط وهو الطهر قال في النهاية وهذا هو المعتمد  
خلافا لمعجم من المتأخرين حيث زعموا أن الشرط أن ياتبعه عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل  
وجوبه لهذا يمكن رده أن ذلك انحل وهو طرمة الوقت الذي حد الشارع طرته ولا كذلك هنا ولذا  
قال بعضهم وهم المتأخرون ولو جعل كذا فقد التراب لم يسع دأى فيصل عليه فيكون كذا فاقد الطهورين  
كما قاله الدارمي وابن الاستاذ فين فقد الملع والتراب (ومن سبقه الامام ببعض التكبيرات) كان كبيره  
وفرع من ذكر تكبيره وكبر ما ياتى ثم اقتدى شخص به بعد انتقاله عن الاولى فهذا سبق به كبيرة واحدة أو  
انتقل الامام الى الثالثة وكبر معه فيها وهذا سبق بتكبيرتين وجواب الشرط قوله (أحرم) المسبوق معه  
(وقرأ) الفاتحة (ورأى في الذكر) الطالب (ترتيب نفسه) فيقرأ الفاتحة في التكبير الاولى ويصل على  
النبي صلى الله عليه وسلم في تكبيره الثانية والدعاء للثالث في الثالثة (فأداس الامام) بعد فراغه من التكبيرات  
الاربعة (كبر) المسبوق (مايق) عليه من صلاته (وإياي بكروه) أي بكرو ما يق من التكبير فان بقيت  
انشاء تأتي باله لالة على النبي صلى الله عليه وسلم وان بقيت الثالثة تأتي بكروا وهو الدعاء للثالث وان بقيت  
الرابعة تأتي بكروا هاند باو هو اللهم لا تحرمنا أجر ولا تقنا بهدوه واغفر لنا وله (ثم يسلم) بعد فراغه من التكبير  
الباقى (ويذهب) أن لا ترفع الجنازة عن الارض (حتى يتم المسبوق صلاته) ولا يضر دفعه عقب لا تمامه ولا  
تبطل صلاته بل لا خلاف وان حوالت الجنازة عن القبلة أو صار بينهما وبين المصل إلى أكثر من ثلثائة ذراع  
بجمل لا خلاف ابتداء الصلاة فتسقط أن لا يزيد ما بين الامام وبين ما على ثلثائة ذراع كما يشترطون فيبتدىء به  
في صحة صلاته فانه لا يفتقر لذلك في الابتداء أو الجنازة حاضرة بخلافه في الدوام (فالوكبر الامام) التكبير  
الثاني (عقب تكبيرته) أي تكبيره المسبوق (الاولى كبر) هو أي المسبوق (معه) أي مع الامام (وحصلنا)  
أي التكبيرتان للمسبوق الثانية التي وافقه فيها والاولى الخالية عن القراءة كما قال المصنف (وسقطت عنه  
القراءة) أي في التكبير الاولى لا مسبوق كسقوطها اذا كان مسبوقا في الصلاة كالوركع الامام عقب  
تكبيره المسبوق فيركع معه بل لا فرق بينه وبين المسبوق في صلاة الامام فالتابعة أكد من القراءة وهذا  
على ما جرى عليه المصنف من وجوب قراءتها عقب التكبير الاولى وأما على ما مضى عليه النوى  
وصححه من اجزاء قراءتها في أي تكبير فلا تسقط بل تقرأ في أي تكبير ميم ذكر تلك التكبيرات كالتقدم  
ذلك مفصلا (ولو كبر) أي الامام (وهو) أي الامام المسبوق (في) أثناء قراءة (الفاتحة قطعها) أي قطع  
المسبوق قراءتها (وتابعه) ولا يتخلف لاجل ان تمامها يحفظ على المتابعة لانها ككبرها كغلت وهذا اذا لم  
يشغل بسنة أو ما اذا اشتغل بها فيجب أن يقرأ منها بقدر ما قرأ من السنة ولا تبطل صلاته حينئذ بالناظر  
لاجل ذلك لانه يشغله بالسنة نسب الى قصور وجوب عليه أن يأتي من الفاتحة بتدريه ولا يسقط ذلك  
القدر (ولو كبر الامام تكبيرين) من التكبيرات (فلم يكبرها المأموم) أي لم يتابعه في هذه التكبير (حتى كبر  
الامام بعدها) تكبيره أخرى وذكر جواب لو بقوله (بطلت صلاته) لانه يتخلف عنه تحلة فافحشاذا  
الافتقار هنا انما يظهر في التكبيرات وفي هذا السبق يتخلف فاحش يشبه التخلف عنه بركة فالخاصل انه  
متى يتخلف المأموم عن الامام بتكبير واحدة لا بطلان له لانه ان كان ذلك الخلف لم يضر كسبها للقراءة  
والاضر وان تخلف عنه بتكبيرين بطلت صلاته ولو كان تخلفه بعد ركن ما اقتضاء كلامهم وفيه من قوله  
حتى كبر الامام ان لم يكبر لم يسل في الرابعة أنها لا تبطل حيث لم يكبر الامام قال الاستاذ في المحامد ويتأيد  
هذا بقدم وجوب الذكر في رواية احتمل بالبطالان قاله الخواري (ومن صلى) على الجنازة (يندبه) أي  
لمن صلى (أن لا يعيد) صلاته بأباليه لا يتقبل بها ومع ذلك تقع نفلا قاله في المجموع (ومن فاتته) صلاة

الحجارة وقد دفن الميت (ملى) أى من فاتته الصلاة قبل الدفن (على القبر) أى أن كان قبره غيرى للاتباع رواه  
 الشيخان عن أنى هريرة وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر الشخص الذى كان يقم المسجد فنصم  
 الصلاة على القبر سواء دفن قبل الصلاة عليه أم بعدها ودفنه قبل الصلاة عليه حرام وأثم كل من علمه ولم  
 بعد بغيره كما وبسقط الفرض بالصلاة على القبر وهل يسقط بفعلها على القبر إلا أن الظاهر أنم قاله البصري  
 على ابن حجر قال العلامة الشروانى عليه والظاهر أن الساقط دوام الاتم لأمله وقد علم من جواز الصلاة  
 على القبر بعد الدفن أنه لا يتقيد ببلائه أيام خلافا لابي حنيفة ولا بجمدة بقاء قبل بلائه ولا فرق بين المقبرة  
 المتروكة وغيرها على أنه فى المنبوشة يتحقق انجبار عادة ونحوها كدنه بالصديد وفى حاشية الشيخ  
 عبد المجيد الشروانى على ابن حجر ينبغى أنه اذا علم أنه دفن بلا صلاة أن تجزئ الصلاة عليه قطعها بخلافها على  
 قبره فإثم الاتصم غير الشيخين لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبيائهم مساجد ولا تأثم تكفن أهلا  
 الفرض وقت موتهم ولذلك قيد المصنف صحة الصلاة على القبر بقوله (إن كان) المصلى (يوم موته) أى موت  
 ذلك الميت (بالغاء اقلا) فالصلى حينئذ من أهل الفرض (والأ) أى وان لم يكن بالغاء اقلا بان كان مسافرا أو  
 مجتورا وقت الموت (فلا) أى فلا يصلى على الميت الذى دفن من فقد الشرط المذكور وفى ذلك كلام بآنى  
 شرحه بعد هذا إن شاء الله تعالى وإن كان المناسب ذكره هنا لكنه ذكره مسافرا فى مناسبة أيضا (ويجوز)  
 للشخص (أن يصلى على الميت) الغائب عن البلد وإن قرب مسافته بأن كانت دون مسافة القصر ولو فى  
 غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها لأنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النخاشى فى اليوم الذى مات فيه ثم  
 خرج بهم إلى المصلى فصلى عليه وكبر أربعين مرة ورواه الشيخان وذلك فى رجب سنة تسع لكنها لا تسقط الفرض  
 أى عن أهل البلدان بل يعلموا الصلاة غيرهم فإن علموا سقط عنهم الفرض وإن أعفوا بتأخيرها (ولا يجوز)  
 للشخص أن يصلى (على ميت غائب) عن محل الصلاة وهو (فى البلد) وإن كبرت فلا يصلى عليه إلا من  
 حضر ولم يمتنع فى حضوره عنده ويشترط صحة الصلاة على الغائب عن البلد أن يكون المصلى من أهل  
 الفرض وقت موته أيضا بان يكون بالغاء اقلا كما صرح به المصنف سابقا فى قوله ومن فاتته صلى على القبر وقد  
 نص على ذلك صاحب الحاوى الصغير فلا يصلى الصبي لأنه ليس من أهل الفرض وقت الموت وكذلك المجنون  
 وظاهر كلامه أن الحائض وقت الموت والكاثر كذلك اذا ظهرت وأسلم بعد الموت يكون من أهل الفرض  
 حيث اقتصر على قوله بالغاء اقلا فإنه يشمل الكافر والحائض وقت الموت لكنه قد زال المانع بعد الموت  
 فتقصص صلاته ما على الغائب وهذا ما جزم به الغزالي تبع الامامه لكن قال الذوى فى المجموع أنه مخالف  
 لظواهر كلام الأصحاب قال وقد صرح المتوفى بأن ما لا يصلح بان واعتبار الموت يقتضى أنه لو بلغ أو أفاق  
 بعده وقبل الغسل لم يصل لكن قال فى المهمات الصواب خلافه لأنه لو لم يكن هنا غيره لم يمتعه الصلاة بالاتفاق  
 ولو كان ثم غيره وتر كوا الصلاة أعفوا كلهم بل لو زال المانع بعد الصلاة وأدرك زمانه لم يكن فيه فعل الصلاة  
 كان كذلك (أو ولو وجد بعض من) أى شخص أو الذى (يتيقن) أى يتحقق (موته) أى موت ذلك الشخص  
 وجواب لقوله (غسل وكفن وصلى عليه) وجوبه فى الثلاثة كليت الحاضر وإن كان ذلكا لاجل عطفه أو  
 شعر افرافه فيه بين القليل والكثير فقد وصلت العناية على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد علمنا قالها  
 طائفة من عكف فى وقعة الجبل وعرفوها بحجته رواها الشافعى بلاغا لكن قال فى الغدة لا يصلى على الشعرة  
 ومن فى قوله ولو وجدوا اسم موصول أو تذكره موصوفة كما أشرنا إليه فى الحل السابق مبنية على السكون  
 فى محل جر بإضافة بعض الياء وجله يتيقن من الفعل ونائب الفاعل وهو موصوفه فى محل جرعى أنهم أنكروا  
 موصوفة ولا محل لها على أنهم اسم موصول وهو يضم إناؤه الياء وكسر القاف مبنى على ما لم يسم فاعله كاعتلت  
 وأجله شرط لو كما أشرنا إلى ذلك فى ذكر الجواب وللأفرغ من حكم الميت غير الشهيد شرع بين حكم شهيد

صلى على القبر  
 إن كان يوم موته  
 بالغاء اقلا ولا اقلا  
 ويجوز أن يصلى  
 على الغائب عن  
 البلد وإن قرب  
 مسافته ولا يجوز  
 على غائب فى البلد  
 ولو وجد بعض من  
 يتيقن موته غسل  
 وكفن وصلى عليه

المهركة فقال (ويحرم غسل الشهيد) ولو جنباً ونحوه (و) تحرم (الصلاة عليه) لخبر البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أصرق فقتل أحد يدفنه بهم مائهم ولم يغسلوا ولم يغسل عليه وأما خبر أبي بصير عليه وسلم خرج فعلى على قتلى أحد صلواته على الميت قالوا راجعاً عين الأدلة دعاهم كدعائه لبيت كقولته تعالى وصل عليهم أجمعين أجمعهم وصي من قتل في معركة المشركين شهيداً لشهادة الله ورسوله بالجنة وقيل لانه يشهد الجنة وقيل غز ذلك (وهو) أي الشهيد (من مات في معركة الكفار بسبب قتالهم) ولو امرأة أو ورقياً أو صبياً أو مجنوناً كان قتله كافراً وأصابه سلاحه أو رمحه مات به أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو سقط عن الدابة أو تردى حال قتاله أو انكشف عنه الحرب ولم يعرف سبب قتله وان لم يكن عليه أثر دم لان الظاهر أن موته بسبب الحرب بخلاف من مات بتغير ذلك كالطعون والميتون الاول بطعن الجن والثاني بوجع البطن والميت عشقاً والمات طلقاً والمقتول في غير القتال ظلالاً أو مات بسبب القتال لكنه غير قتال المشركين كقتال أهل البغي أو مات في المعركة لاسبب القتال بل غناه أو مرض أو مات بسبب من أسباب القتال ولكن بعد انقضاءه وبقيت فيه بعد حياة مستقرة فمن مات واحداً من هذه الاشياء فإنه يغسل ويكفن ويصل عليه وقد ذكرنا نصف حكم شهيد المعركة زيادة على ما تقدم فقال (فتنزع عنه) أي عن الشهيد (ثياب الحرب) أي الثياب التي تستعمل في الحرب كدرع ونحوها مما يعتاد لبسه غالباً كيف وجد وقرينة وجبة محشوة ونزع ذلك على سبيل التذلل لا على طريق الوجوب (ثم الأفضل أن يدفن بيقية ثيابه المملوطة بالدم) لانها أثر عبادة وكذا غيرها نظير أبي داود بناسناد حسن عن جابر قال رمى رجل يدهم في صدره وحلقه فمات فادرس في ثيابه كما هو ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم لكن المملوطة أولى ذكر في المجموع (و) يجوز (الدفن بغيرها) أي ثيابه من عليه التي كان يلبسها ولو مملوطة (وتكفنه) من مال نفسه (والسقط) بثلاث السنين وهو ميتة أو الخبر الجمله الشرطية وهي قوله (ان يبكي) أي ان ظهر منه صياح حال نزوله أو عطاس أو سعال (أو) لم يبك لكنه (اختلج فكفه) حينئذ (حكم الكبير) في جميع ما تقدم من وجوب غسله وتكفنه والصلاة عليه ووجوب دفنه لشق حياته وموته في الاولى وظهوراً ما رآته في الثانية (والأى) أي وان لم يبك ولم يتخلج نفسه تفصيل ذكره بقوله (فان بلغ أربعة أشهر) وهي زمن نفخ الروح فيه (غسل) فقط (ولم يغسل عليه) (والأى) وان لم يبلغ الأشهر الأربعة (وجب) حينئذ (دفنه فقط) دون غسله وحكم التكفين حكم الغسل ان ظهر فيه مخلق أدى وان لم يظهر كقتل عواناً به كيف كانت وتقدم غيرهم أن الشرط ليست استثناء لا متصلاً ولا مقطوعاً بل هي ان الشرطية ولا النافية أدغمت فوناً فيها فصارت اللفظ الأرواحها أي جوابان المدغم في لا النافية المذكور بعد الفاء تقديرها ووجب قرنه بالناء لانه دخلت عليه لا النافية في الاول وفي الثاني هو الجمله الماضية ولم تقترن بالناء لانه ماض متصرف غير مقرر وبصرف من الحروف التي يجب قرن الفاء بذلك الحرف كالسين وسوف ولا النافية وقد دوا الجمله الاسمية والطلبية وانما ذكرنا هذا هنا لتسمية الشرط والجواب المذكورين والافليس ما نحن فيه محلا لذكره. هذا كله وفي بعض نسخ المتن قبل قوله فان بلغ والأفان بلغ فعلى هذه النسخة يكون جوابان المدغم في لا النافية الجمله الشرطية أو يقال الجواب محذوف دل عليه الجمله الشرطية والتقدير والأي وان لم يبك ولم يتخلج فكفه تفصيل ذكره بقوله فان بلغ الخ كما أثبت السه فمما حرمه نفسه تفصيل من الميتة المذخور والخبر المتقدم وهو الجار والمجرور في محله بزم جوابان المدغم في لا النافية وكلا النسختين صحيح (وليبادر) بفتح الدال وقوله (بالدفن بعد الصلاة) عليه في محل رفع نائب الفاعل للقول قبله لانه مبنى للمجهول واللام فيه لا لامر وهو مجزوم بها والاصل وليبادر الذي جهزه من المكلفين وليبادر بدفنه كل أحد من المكلفين العالمين بخلاف الفاعل لغرض من الاغراض والظاهر حذو الجمل به أو لانه لا يختص به واحد دون آخر بل

ويحرم غسل الشهيد  
والصلاة عليه وهو  
من مات في معركة  
الكفار بسبب قتالهم  
فتنزع عنه ثيابه  
الحرب ثم الأفضل  
أن يدفن بيقية ثيابه  
المملوطة بالدم والدفن  
بغيرها وتكفنه  
والسقط أن يبكي أو  
اختلج فكفه حكم  
الكبير والأفان بلغ  
أربعة أشهر غسل ولم  
يغسل عليه والأو يجب  
دفنه فقط وليبادر  
بالدفن بعد الصلاة

يجب على كل من علم بتجويذه فأذاعه لبعض الناس ولو واحد سقط الحرج عن الباقي لان تجويذه من فروض الكفاية كإمارة (ولا ينظر) أي الميت أي لأثر واحد (الأولان قرب) حضوره ولو يكن بينهما الميت مسافة بعيدة عرفا (والحال أنه لم يحش تغير الميت) بسبب الانتظار فإن خشى ذلك لم ينظر لصيانة الميت عن ذلك فراغ عنه أهم من الانتظار لذلك المؤثر إلى التغير (والأفضل أن يجعل الجنازة نارة) أي في نارة مصرية من المرات (أربعة) من الرجال (من قوائمها) أي الجنازة وهي أربع وهما العودان القديمان والمؤثران بان يتقدم رجلان يضع أحدهما العودان الأيمن على عاتقه الأيسر والاخر بالعكس بان يضع العود الأيسر على عاتقه الأيمن ويتأخر رجلان آخران يحملان على هذه الكيفية (ونارة) أي وفي نارة أخرى يحملها (خمس) الأربعة المتقدمة (والخامس) يكون واقفا بين العودين المتقدمين والأول أفضل من هذه وهذه الكيفية غير مبرهنة في هذا الزمان وهناك كيفة أفضل منها ما هي أن يخرج الحامل رأسه بين العودين المتقدمين ويضعهما على عاتقه ويحمل المؤثرين رجلان أحدهما من الجانب الأيمن والاخر من الأيسر ولا يتوسطهما واحد كالقديمين لأنه حينئذ لم يربط بين قدميه وهذه الكيفية تسمى بالثلاث وهذه أفضل عند شيخ الإسلام فلذلك أبها وان كان التبريع أسهل منها روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم جل جنازة ابنه عاتدين العودين وهو دليل مخالفة شيخ الإسلام من أقصائه الثلاث على غيره والمتبادر من الحديث أنه جالها ولا عاتق منه ويجوز أنه أمر بحملها فنسب إليه وسماه لذلك كونه الذي اختار عرش الرحمن لموته كما قال القائل

وما اهتز عرش الله من أجل هالك \* سمعنا به الا لسعد أبي عمرو

وفي الحديث أنه حضر جنازة سبعة من الأئمة الملائكة ومع ذلك لم يغيث من خبطة القبر ولم يغمها إلا الأنبياء ومن قرأ قوله أحد ثلاث مرات في مرض موته والأطامنة بنت أسد (ويذهب الأسراع فوق) مشى (العادة) حال كونه حاصلاً (دون) شئ (الخب) ثلاث قطع الضعفاء وهو فوق الثاني ودون الأسراع فهو بجاء محجة فوجد من ذلك خبراً الشيخين أسرعوا بالجنازة فإن لم يجدوا الحجة تغيرت قدموهما إليه وإن تلك سوى ذلك فترضعونه عن رقابكم ويذهب الأسراع مشروط بقوله (الدم يضرب الميت وإن خيف انفجاره) أي الميت لم يحصل أسراع فأن شرطه وقوله (يزيد على الأسراع) جواباً لما يشترط وهو على النفس في حال جهله (ويذهب الرجال اتباعها) أي الجنازة وهو المأجور معها واستمر اتباع المذكور (إلى الدفن) حال كونهم مستقرين (بقرية) أي عشور في بيعة ما بحيث إذا التفت الواحد منهم أو ذرأه لم ير أي الجنازة فهذا هو ضابط القرب منها ودليل اتباع المذكور وما رواه الشيخان عن البراءة قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتباع الجنازة ورؤيا بضائع أي هي بركة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تبع جنازة فبلى عليها القبر فأتاه شهدتها فله قيراطان وأتبعها طائر مثل الجبلين العظيمين ولا يحصل القيراطان لمن شهد الدفن إلا أن صلى فإن اقتصر على الصلاة حصل له قيراط فقط وأما القيراط الشافعي فيحصل لمن مكث حتى أهمل التراب وأما التسعة فيكره أن يتابع الجنازة ولا يحصر والمتى بالقرب لا فرق فيه بين الركب والمشي والركوب مكره وماذا كان لغير عدد وأما له كرض وضعه فلا ثم صور المصنف المتن بالقرب بقوله (بحيث نسب إليها) فإن لم ينسب إليها الكثرة بعد ما انقطع عنه لم يحصل له فضيلة المتابعة والأفضل أن يكون أمامها سواء كان ركاباً أو مشياً ولو متى خلفها حصلت له فضيلة المتابعة ولو لم يكن فاته كالمها (وبكره اتباعها) أي الجنازة وهو يسكون التواء (بنارو) كذا يكره اتباعها (بالجنور) - لكونه حاصلاً موضوعاً لذلك الغور (في الجحرة) أو غيرها لاجل الخبر وهذه الكراهة استتبعها بالإخلاق ومن عبر بعدم الحجاز فإن أراد به الكراهة فقد وافق نص الشافعي والأصحاب وإن أراد

ولا ينظر الى الانسان  
قرب ولم يحش تغير  
الميت والافضل ان  
يحمل الحنازة ناره  
أو يبعث من قوائها  
وراءه خمسة والخمسة  
بين اليهودين المتعدين  
ويشدب الامراع  
فوق العادة دون  
الغيب ان لم يضر  
الميت وان خيف  
انقباضه زيد على  
الامراع ويشدب  
للرجال اتباعها الى  
الدفن فترحم الميت  
ينسب اليها ويكره  
لها ما ياربوا بحضور  
في الجحرة

التحريم فهو شاهد مردود (و) كذا يكره إنباعها بحد كره (عند الدفن) لما روى مسلم عن عمرو بن الحارث رضي الله عنه أنه قال إذا مات فلا يصحني نار ولا نائحة ولا نه يتفعل بذلك قال السوء نعم لو احتج للدفن ليلقى الليالي الظلمة فالتظاهر أنه لا يصكره جل السراج والشمعة ولا نحوهما ولا سيما حالة الدفن لأحسن الدفن ولأحكامه

**فصل في الدفن** (ثم) بعد الله لادة على الميت وبعد حالة المذكور (يدفن) وجوباً أي وضع في الحفرة ورواى وهو فرض بالإجماع لأن في تركه الميت على وجه الأرض هتكاً لحرمته وتأناباً للناس براحته (و) دفنه (في المقبرة أفضل) منه في غيرها لئلا يفتن الناس في دفنه فيها فإن كل قبيلة تطلبه ليدفن عندهم (ولا يدفن ميت على ميت) آخر بأن يفتح على الميت الأول ويدفن (الأثني) الميت (الأول كله) ولم يبق له أثر الاظلم لا يبلى وهو يجب الذنب فيرم ذلك ولو وقع اتحاد الجنس أو مع محرمة (ولا) يدفن (ميتان) متجاورين أو شقين أو اخلفاً ابتداء وروما (يقبر واحد الضرورة ككثرة القتل) كثرة (الفناء) وهو أو با (ويجمل) حينئذ أي عند الضرورة (فيهما) أي بين الاثنين (حائل من تراب) يمنع اختلاطهما بأن يجمع التراب حتى يرتفع عن الأرض فيصير حائزاً حينئذ (و) الجمل المذكور (بين) الميت (المرأى) بين الميت (الرجل) أي أشد طلباً للاختلاف الجنس (الاسماء) خصوصاً الميتين (الاجنبيين) وظاهر كلامه حرمة دفن الاثنين في قبر واحد لغير ضرورة ابتداء وروما وهو كذلك مطلقاً اتحاد الجنس أو اختلافاً لانه العلة التأذي وقال شيخ الإسلام في منتهى الجواز مع الكراهة لغير ضرورة اتحاد الجنس كذكرين أو اثنين أو اخلف الجنس وهذا محرمصة في الابتداء لافي الدوام بأن يفتح على الميت ويدفن عليه ميت آخر قبل بلاء الأول (ولومات في سفينة ولم يكن دفنه في البر) بأن كان بعد ما بحيث يتغير الميت وينتقل الوصول اليه (جعل) الميت حينئذ (بين الوخين) وشده عليه برابط شديد لا يتنقح (وأي في البحر) فهو يليقه إلى الساحل فقد يجده مسلم فيدفنه إلى القبلة فيصنع فيه هكذا وان كان أهله كفاراً فإن التي فيه بدون جعله بين الوخين وثقل بحجرين أو زل إلى القرار جاز ولم يتأثم هذا الفعل (وأقل القبر) أي الحفرة التي يوارى فيها الميت (ما يكتم الرأحة) أي يستترها ويمنع ظهورها حتى لا تؤذي الحى (ويمنع) هو أي ما يكتم وذ كراهة يرفى بكم ويمنع مراعاة اللفظ ما أو الألفى واقعة على مؤث وهو الحفرة كما أشترت البه في حل المعنى أو باعتبار لفظ القبر وقوله (السباع) على خذف مضاف أي حرفة تمنع نيش السباع لها فتأكل الميت فتنتهك حرمة قال الراغب القرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن والابتداء وجوب رعايته فلا يكتفى أحدهما والقبول بالتلازم ضعف والحق أنه لا تلازم بينهما إلا ترى أن الفساد في الممر وفاة الآن تتم السبع ولا تتم الرأحة فالدفن فيها حرام وكذلك القبور التي يطمون بالتراب من غير حجارة كما في بلاد الأرياف فإنها لا تتمع السبع وإن منع الرأحة وقد لا تمنعها الدفن فيها حرام أيضاً ولا يكتفى في الدفن وضع الميت على وجه الأرض والبناء حيث لم يتعد الحفر والاكتفى ويرتفع على دفنه على وجه الأرض إذا لم يتعد الحفر وإذا فعل بالميت هكذا ومصر كفته ينبغي أن لا تقطع يد السارق لانه ليس بدفن فكما أنه سرق من غير حرمة له فظهر من هذا أنه لا بد من الأمرين معاً وهما منع النيش المذكور ومنع ظهور الرأحة سواء قلنا بالتلازم أو بغيره وهو الحق كما علمت (ويندب توسيعه) أي القبر زيادة على ما ذكر (و) يندب (تعيقه) أي زيادته في التزول إلى أحقل قدر إقامة

وعند الدفن

**فصل في**

ثم يدفن وفي المقبرة  
أفضل ولا يدفن ميت  
على ميت إلا أن يبلى  
الأول كله ولا ميتان  
يقبر واحد الا للضرورة  
ككثرة القتل والقتاء  
ويجعل بينهما جائل  
من تراب وبين المرأة  
والرجل أكلا شاماً  
الاجنبيين ولومات  
في سفينة ولم يكن  
دفنه في البر جعل بين  
الوجين وأني في البحر  
وأقل القبر ما يكتم  
الرأحة ويمنع السباع  
ويندب توسيعه  
وتعيقه





كانوا أربعة على الفضل بن عباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف (و) يندب أن (يغطي) أى القبر  
استقباه (بشوب عند الدفن) وهو لا يخفى أنه لا بد من شوب من الميت ما يستحب اخفاؤه (و) يندب أن  
(يوضع رأسه) أى الميت (عند رجل القبر) قبل ادخاله فيه والمراد رجل القبر المؤخر الذى يصير عند أسنله  
رجل الميت (و) يندب أن (يسل) أى يخرج الميت من التعش (من جهة رأسه) برفق لما روى أبو داود  
بإسناد صحيح أن عبد الله بن زيد انطلق إلى الصحابي صلى على جنازة لحارث ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر  
وقال هذا من السنة ولما روى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سل من قبل رأسه (و) يندب أن (يقول الدافن) الميت (بسم الله) أدنك (وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم) مع أى مت حال كونك مستمرا عليها لما روى الترمذي بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول  
ذلك عند ادخال الميت القبر ولا امر به رواء الترمذي وحسنه أيضا وفي رواية على سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (و) يندب أن (يدعو) الدافن (له) أى الميت بالمغفرة وهو يحصل بأى دعاء كان واستحب الشافعي  
والإمام أن يقول الدافن اللهم هذا الميت قد نزلنا كرم الأكرمين وفارق أهله وولده وأخوانه وقرباته  
وفارق من يحب قبره ونخرج من سعة الدنيا والحياة إلى غلظة القبر وضيقه ونزل كل وأنت خير منزل به إن  
عاقبتك به فإني غفرت له فإت أهل العفو وأنت غنى عن عذابه وهو فقير إلى رحمتك اللهم أشكر  
حسناته وأغفر سيئاته وأغفر من عذاب القبر واجعل له رحمتك الآمن من عذابك قاله الجوزي والعمدة  
عليه في هذا اللفاظ (و) يندب أن (يوسده) أى يجعل تحت رأسه (لبنة) ونحوها (و) يسن أن (يقضى  
بجده) أى الآمين (إلى الأرض) بعد كشف الكفن عنه لأنه أبلغ في اظهار النذل (ويوضع على جنبه الآمين نديا)  
كفى الاضطجاع حال النوم ضالة كونه (مستقبل القبلة) (حتم) أى أنه يندب كونه على الجانب  
الآمين لأعلى الأيسر فلو جعل عليه جنازة فإنه خلاف الأفضل وأما كونه مستقبل القبلة فمما لازم  
مقتضى لآدمته ويندب أن يجعل خلفه شيئا من لبن أو غيره خوفا من الوقوع على فقاء عند وضعه على الآمين  
أو على الأسر ونقل في الجماعات عن إمام الحرمين وجوب كونه على الآمين وصوبه لأنه الوارد من فعله صلى الله  
عليه وسلم فمن بعده ونقل الخلف عن السبق في الاستقبال فلو دفن مستدبرا لها أو مستلقيا على ظهره بنش  
ووضع القبلة فلو ماتت كآخرة في بطنها جنين ميت مسلم جعل ظهرها إلى القبلة حتى يكون وجه الجنين المسلم  
إلى القبلة وتدفن الآمين بمقابر المسلمين والكفار لا يدفن المسلم في مقابر الكفار وعكسه هذا إذا نكحت  
فيه الروح ولم ترج حياته فإن لم تنفخ فيه فالروح يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حينئذ نعم  
استقباله أولى فإن رجيت حياته لم يجوز دفنه معها بل يجب شق جوفها وإخراج منه ولو مسلبة ومن الغلط  
أن يقال يوضع نحو حجر على بطنها الموت فإن دفنه قتيلا الجنين (و) إذا وضع الميت في قبره على الوجه المتقدم  
(ينصب عليه) أى على باب القبر لفتوح (اللين) أى يوضع على باب اللين ونحوه كحجارة وخشب وطين لما  
رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال أصنعوا لى كاصنع برسول الله صلى الله عليه وسلم انصواعا لى  
اللين ويهاول على التراب (ويحشو) فى القبر (من دنا) أى قرب منه (ثلاث حشيات) من التراب بيده جميعا  
لأنه صلى الله عليه وسلم شنه من قبل رأس الميت ثلاثا رواه البيهقي وغيره بإسناد جيد ويسن أن يقول مع  
الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعبدكم ومع الثالثة ومنها تخرجكم تارة أخرى وقدر ردا من أخذ  
من تراب القبر يسد بها جال أرادة الدفن وقرأ عليه أنا أنزلناه في ليلة القدر إلى سبع مرات وجعله مع الميت في  
كفنه أو قبره لم يعد ب ذلك القبر ذكره العلقمي وقال القليوبي ونبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وإن  
تعدد المدفون (ثم) بعد هذه الثلاث (يهاول عليه) أى على ما ذكر من اللين المنسوب على القبر وقوله  
(التراب) هو نائب عن فاعل الفعل قبسه وهو يهاول وقوله (بالمساحي) جمع مسحا فإليم مفتوحة في الجمع

ويغطي بشوب عند  
الدفن ويوضع رأسه  
عند رجل القبر ويسل  
من جهة رأسه  
ويقول الدافن بسم  
الله وعلى مله رسول  
الله صلى الله عليه  
وسلم ويدعوله ويوسده  
لبنة ويقضى بجده  
إلى الأرض ويوضع  
على جنبه الآمين نديا  
مستقبل القبلة  
حتم وينصب عليه  
اللين ويحشون دنا  
ثلاث حشيات ثم  
يهاول عليه التراب  
بالمساحي

مكسورة في المقدوس هي آلهة غسما الارض ولا تكون الامن حديد و... من أن لا يدعى ثراب القبر كذا  
 يعظم شخصه (و) يندب (أن عكث) الدافن (ساعة) أي زمانا لوقبلا (بعد الدفن بقلته) وبسأله التثبيت  
 (ويدعوه) كأن يقول اللهم بنه اللهم لقنه جسمه لا نباع رواه أبو داود ورواه أحمد وصححه أسناده ولا يوصل  
 الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا الأخيك وأسألوا الله التثبيت فإنه  
 لا أن يستعمل وبغى عن التلقين الدعاء بالتثبيت ولا يلقن الطفل وشهو عماله بتقديمه تكليف لأنه لا يفتن  
 في قبره وكذلك النبي وشهد المعركة فلا يلقن أن أيضا لأنهما لا يستلان (ويستغفره) أي يطلبه المغفرة  
 (ويسن أن يرفع القبر) ونماية في الارتفاع أن يصير (شبرا) لاجل أن يعرف غيرا ويحترم ولأن قبره صلى  
 الله عليه وسلم رفع نحو شبر رواه ابن حبان في صحيحه (الآفي بلاد الحروب) بأن مات هناك فلا يرفع بل  
 يخفي لئلا يتعرضوا له الأذرجع المسلمون ومثله من خيف نبش قبره لاجل سرقة الكفن فلا يرفع قبره لذلك  
 ذكره هذا الاستثناء المتولي وأقره عليه الشنجان في كتبهما (وتسططجه) أي القبر (أفضل من  
 تسنطيه) كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه رواه أبو داود وأسناده صحيح والتسططع بأن بعض  
 فيعمل كالسطح والتسنطع بأن يجعل كسنام البعر (ولا يزدقه) أي أن التسططع (على ترابه) (٣) فقط وهو  
 ما خرج منه عند نبشه لئلا يرفع بالزيادة ارتفاعا كثيرا قال الشافعي فإن زاد فلا بأس قال في المجموع قال  
 أصحابنا معناه أنه ليس بكرهه ولكن المستحب تركه وفي بعض نسخ المتن تأخير الاستثناء المتقدم في قوله  
 الآفي بلاد الحروب بعد قوله ولا يزدقه فيكون متأخرا عن قوله وتسططجه أفضل أيضا ولا مناسبة في تأخيرها وإنما  
 المناسبة ذكره عقب قوله ويرفع القبر شبرا فيقال الآفي بلاد الحروب فلا يرفع وتقدمت على عدم الرفع هناك  
 (ويرش عليه) أي على ثراب القبر (الماء) على طريق التندب لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبره سدين  
 معاذ رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البيهقي والمحقق في التنازل تبريد الخضع  
 وحفظ الترابية أي نهال واتساع الموردي ذلك ويكرهه ربه سبحانه وأورد (و) يسن أن (وضع عليه) أي على  
 القبر (حصي) ما خال له صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبره ابنه إبراهيم رواه الشافعي وسن أيضا وضع الجريد  
 والريحان ونحوهما مع عليه ويحرم حينئذ على غيره ما لكة أخذه قبل ينسده لهدم الأعراض عنه فإن يس جاز  
 لروال نفقه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار أما ما لكة فإن كان الموضوع مما لا يضر عنسه  
 عادة حرم عليه أخذه لأنه صار حقا الميت وإن كان كثيرا بضر عن منسده عادة لم يحرم ويظهر أن مثل  
 الجريد ما اعتد من وضع الشمع في ليالي الأعياد ونحوها على القبر. ويرفع حرم أخذه لهدم أعراض ما لكة  
 عنه وعدم رضاه بخدمه موضع (ويكره تحصيل القبر) ظاهرا وباطنا أي تبييضه بالحصي وهو الجبس  
 وقيل الجير والمراد هذلهما أو أحدهما ودليل النهي عنه رواه مسلم تجاسيا في لفظه (و) كره بناء على  
 القبر كقبة أو بيت للنهي عنه رواه الترمذي وقال حسن صحيح قال النووي ينظر في البناء على المقبرة فإن  
 كانت مسجلة حرم قال أصحابنا ويجب هدم هذا البناء بخلاف (و) كره وضع (خلاق) على القبر هو  
 نوع من الطيب لأنه لا فائدة فيه بل فيه إضاعة مال (و) كره رش (ماء ورد) عليه ما فيه من إضاعة المال  
 أيضا (و) كره (كتابة) على القبر سواء كتب عليه اسم صاحبه أم غيره في لوح عند رأسه أم غيره  
 إلا إذا كان وليا أو عالا وكتب اسمه ليزار ويحترم فلا كراهة حينئذ ودليل الكراهة النهي عن الكتابة  
 عليه رواه مسلم ولفظه عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحصص القبر وأن يبنى عليه  
 وأن يقعد عليه وفي الترمذي بسند صحيح زيادة وإن يكتب عليه (و) كره وضع (مخندة) بكسر الميم  
 وجعلها مخندة بفتح الميم أي وسادة توضع تحت رأسه (و) كره وضع (مضربة) بفتح الميم وسكون الضاد وفتح  
 الراء وهي المقرشة تفرش تحتها كطراحة تكانص عليه الشافعي والاصحاب وخالف بغوي فقال لا بأس

وان عكث ساعة بعد  
 الدفن بقلته ويدعوه  
 ويستغفره ويسن  
 أن يرفع القبر شبرا  
 الآفي بلاد الحروب  
 وتسططجه أفضل  
 من تسنطيه ولا يزد  
 فيه على ترابه  
 ويرش عليه الماء  
 ويوضع عليه حصي  
 ويكره تحصيل  
 القبر وبناء وخلاق  
 وما ورد وكتابة ومخندة  
 ومضربة

أن يبسط تحت جنبه شيئا في سلم عن ابن عباس أنه قال جعل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطعة  
 برداء وقال النوفلي في المجموع وهذا الذي قاله شاذنجانا قاله الشافعي وأصحابه وغيرهم من العلماء  
 وأجواب عن حديث ابن عباس بأن ذلك الفعل لم يصدر من جهة الصحابة ولا رضاهم ولا تعليمهم وإنما فعله  
 شقران مولى النبي صلى الله عليه وسلم وقال كرهت أن يلبسها أحد بعده (و) ينسب (الرجال زيارة القبور)  
 أي قبور المسلمين بأمر من سلم كتبنيستكم عن زيارة القبور فزورها وورد من زار قبر والده أو أحدهما  
 كتب له ثواب عمرة مقبولة وكتب له براءة من النار وبتأ كذا في يوم الجمعة تطير أي نعيم من زار قبر والده  
 أو أحدهما يوم الجمعة كان كجة أما زيارته قبور الكفار فباحة وقيل محرمة وورد في مسلم أيضا أنه كان  
 يخرج إلى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لأحقن الأهم اغفر لاهل  
 بقيع الغرقه ودهي النساء مكر وههنا فقد مر الانثى وكثرة جرحها بكاسه أي في كلامه وهذا في غير زيارة  
 قبره صلى الله عليه وسلم أما هي فخطوبة له أو من النبي صلى الله عليه وسلم قبور الانبياء والصالحين والعلماء  
 في ثمانية روح الميت لها ارتباط في قبره ولا تفارقه أبد لكنها أشد ارتباطا به من عصر يوم الخميس إلى شمس  
 السبت وذلك اعتاد الناس الزياره يوم الجمعة وفي عصر الخميس وأما زيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد  
 يوم السبت فلفظ في يوم الجمعة عما يطلب فيه من الاعمال مع بعدهم من المدينة (ولابأس بعشه في النعل)  
 بين القبور ولا كراهة فيه ما رواه مسلم والبخاري عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا وضع في  
 قبره ووفى أصحابه حتى أن يسمع قرع نعالهم أي أنه ملكان إلى آخر الحديث وأجاب الأصحاب عما رواه أبو  
 داود والسنائي بإسناد حسن من قوله صلى الله عليه وسلم لرجل يمشي في القبور بين يميني صاحب السبيتين  
 أخرج سبتيك وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح السبيتين ويحك التي سبتيك فنظر الرجل فلما عرف رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم خلفه ما بان ذلك لغيره فبهم ملان النعال السبيتين بكسر السين وهي المدبوغة بالقرط  
 فيها ثمره وتنم فبهم عنها لما فيها من الخيلاء وأوله كان نهما نجاسا أي محقة والأفلاخا فعل عن نجاسة  
 والعلة الأولى أقوى من الثانية (و) لابأس أن (يدنو) الزائر منه أي لا كراهة في قرب الزائر من المزارع  
 (كحياته يقول اذا زاد) ما كان قوله صلى الله عليه وسلم عند زيارته أهل البقيع كما رواه مسلم عن عائشة  
 رضي الله تعالى عنها وهو (سلام) بالنون أو السلام بالتحريف عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم  
 لأحقن (لاحقون) زاد أبو داود الإله لا تحرمنا أجرامهم ولا تشا بعدهم ونسب دارا ما على الاختصاص الواقع بعد  
 ضمه بها طين وهو الكاف. عليكم وكم كان قليلا والكثرة نصب الاسم على الاختصاص بعد ضمير  
 المتكلم إما وحده أو مع غيره كمن معاشرا الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة ونحوها أو أفعال كذا أي الرجل  
 فمعاشروا بها كل منما منصوب على الاختصاص بفعله محذوف وجوبا تقديره أخص معاشروا وأخص  
 أيها الرجل فأمر ما ينصب على الضم في محل نصب وإلهام التنبيه وإما على النداء أي السلام عليكم يا دار  
 قوم مؤمنين لكن بعد تنزيههم منزلة من يعقل لانه لا ينادى الا من يعقل ولو تزيلا أو يقال ان الموتى عقلاء  
 باعتبار ما كانوا في الدنيا (و) سن أن (يقرا) بما تيسر من القرآن (ويدعوا لهم) بالمغفرة بعد قوله لوجه للقبلة لان  
 الدعاء يتبع الملب وهو عقب القراءة أقرب إلى الاجابة ويكون الميت كال حاضر يرحل إلى الجنة والبركة تدور  
 البقير في شعب الأيوان أنه قال ما الميت في قبره الا كالفرق يتنطرد عودته فله من أب وأم وأخ أو صديق  
 فإذا حلقته كانت أحب إليه من الدنيا وما فيها وان الله يدخل على أهل القبور من دعا أهل الأرض  
 كما مثال الجبال وان هدية الأحياء إلى الأموات بالاستغفار لهم (وتكره) أي زيارة القبور (للسنن) لقلة  
 مسيرهم وكثرة جرحهم وهذا في غير زيارة قبره صلى الله عليه وسلم أما هي فخطوبة لهن بكاهي مطالبة لرجال  
 وسبب كراهتهم لهن ما رواه الشيخان مبرأة تنسب عند قبره قالها النبي الله واصبري في دنياه عن الزيارة

والرجال زيارة القبور  
 ولا بأس بعشه في  
 النعل ويدنو منه  
 كحياته ويقول اذا  
 زار سلام عليكم دار  
 قوم مؤمنين وإنا إن  
 شاء الله بكم لأحقن  
 وقرأ أو يدعو لهم  
 وتكره للنساء

قوله وإما على النداء  
 الخ على حذف  
 مضاف وهو المراد  
 له كما يقتضيه  
 الاستدلال بعد

اه صححه

فدل على أنهم غير متجمعة وإنما كرهت لأنهم مظنة لبعثهم ورفع أصواتهم لما بينهم من رقة القلوب وكثرة  
الجزع وقلة احتمالهم للصائب وقد ثبت سابقا على سنة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فيكون مستثنى من  
كرهاه زيارة النساء لغيره وتقدم زيادة على هذا عند قوله نسن الزيارة للرجال والله أعلم

**فصل في التعزية بالكاء على الميت** (يندب تعزية كل أقارب الميت) لا فرق في طلبها بين الكبير والصغير  
والذكر والأنثى (الاشارة الأجنبية) من المعزي فلا يعزى بها إلا صابرا مسلما على ما هو عليه وسلم مر على  
الأجر والتعزير من الوزار بالجزع والدعاء لبت بالمغفرة وللصابر بجبر المحبة لأنه صلى الله عليه وسلم مر على  
امرأة نبيك صلى الله عليه وسلم لما فقالت لها اتقي الله واصبري ثم قال أم الصبر عند الصدمة الأولى وإن الشيطان ولان

### فصل في

يشدب تعزية كل  
أقارب الميت إلا الشابة  
الأجنبية من الموت  
إلى ثلاثة أيام وبعد  
الدفن ويكره  
الحاوس لها فلا كان  
عابا فقدم بعد  
مدة التعزية عزاء  
ويقول في تعزية المسلم  
يا مسلم أعظم الله أجرك  
وأحسن عزاءك  
وعفريتك وفي

الرسول راجع إليه فأخبر بها أن الله ما أخذ له ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فخرها فالتصبر وتحتسب  
وحدث المروزي المرأة وإن تقدم ذكر سابقا في مقام الاستدلال على كرهاه زيارة النساء المقابلة فقد ذكر  
هذا أيضا استدلالا على ندب التعزية حيث قال لها واصبري فلا تكرار وتبدأ التعزية (من) وقت (الموت)  
وتستمر (إلى ثلاثة أيام) تقر بالخاص من القدم أو بلاغ الخبر لغائب فشكره التذرية بعده هذا الغرض  
منها ليس قلب المصاب والغالب كونه فيها فلا يجد حرجه ويستحب في التعزية أن يسد ألقها بما ورد  
من تعزية لا تخضر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عونه إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل  
إلأ ودر كان كل قائم فبالتة تقوا وإياه فأرجوا أن المصاب من حرم الثواب وورده أنه صلى الله عليه وسلم  
عزى به أبا بزن له بقوله أعظم الله لك الأجر وألهمك الصبر ورزقنا وأبالك الشكر (و) كرمها (بعد  
الدفن أولى) مما قبله لاشتغال أهل الميت بجهنمه حينئذ قال في الروضة لأن يرى من أهل جرح عاشيدا  
فحينئذ قد عيها له بهم (ويكره الحاوس لها) أي للتعزية أي جلوس أهل الميت واجتماعهم في مكان  
واحد لذاتهم إنما للتعزية لأنه لم يحدث ما قبله صلى الله عليه وسلم ولا من بعده مما وفي ذلك الرجال  
والنساء وجلوسه صلى الله عليه وسلم لما قتل زيد بن حارثة وجعفر وابن رواحة يعرف في وجهه الحزن لأنسلم  
أنه كان لأجل أن يأتيه الناس وما تقدم من كون التعزية بمدة ثلاثة أيام محله إذا كان كل من المعزي  
والمعزى حاضرين وأشار إلى مفهوم ذلك بقوله (فإن كان) المعزى أو المعزى (عائفا فقدم) أي من كان غائبا  
منهما (بعدمدة) أي بعدمضي مدة (التعزية) وهي ثلاثة أيام (عزاء) أي عزى الحاضر القادما وعزى القادما  
الحاضر لأن الغائب كان هو المعزى بصيغة اسم المفعول فالمعزى بصيغة اسم الفاعل وهو الحاضر وإن كان  
الغائب هو المعزى بصيغة اسم الفاعل فالحاضر هو المعزى بصيغة اسم المفعول وهذا إذا كان الصبر في قوله  
فإن كان غائبا عما شاء على أحدهما أما المعزى وأما إذا كان الضمير عائدا على المعزى بالفتح فبقيد  
بعضهم كالشيخ عوض في تقريره على الاقتناع فطلب تعزيتهم إذا حضر ولو بعدمضي مدة التعزية وأما  
إذا كان الغائب للمعزى بصيغة اسم الفاعل ثم حضر بعدمضي مدة التعزية فلا تطلب منه التعزية بعد  
القدم ومثل الغائب في ذلك المريض والمجوس وعلى الأول إذا حضر الغائب وكان الغائب هو المعزى  
بالفتح على كلام الشيخ عوض تستمر التعزية بمضي وقت الحضور إلى ثلاثة أيام من الحضور ومثله شفاه المريض  
والحاوس من الحس فستمر بعد كل منهما إلى ثلاثة أيام قاله شيخنا العلامة الباجوري وأشار إلى المنصف إلى  
صيغة التعزية بقوله (و) يقول أي المعزى بصيغة اسم الفاعل (في تعزية) المعزى (المسلم) فالمعزى بصيغة اسم  
المفعول فهي مصدر مضاف إلى المفعول وقوله (يا مسلم) في محل نصب بالمصدر الذي هو التذرية والمسلم صيغة  
الموصوف بخذوف أي باليت المسلم وقوله (أعظم الله أجرك) هو في محل نصب بمقول القول أي جعل الله  
أجرك على فقدديك عظيما (وأحسن عزاءك) بالمدي جعله حسنا (وعفريتك) يقول المعزى (في)

تعزية المعزى (المسلم) بصيغة اسم الفاعل في الاول وبصيغة اسم المفعول في الثاني (يا ليت الكافر) يعني  
 أن الميت كافر وقرية المعزى به مسلم وقوله (أعظم الله أجره) أي جعله عظيماً كما تقدم مقول القول المقدر  
 بعد الواو وقوله (وأحسن عزاءه) أي جعله حسناً كما تقدم في المسلم بالمسلم معطوف على قوله أعظم الله أجره  
 (و) يقول (في) تعزية المعزى (الكافر) بصيغة اسم المفعول (يا ليت (المسلم أحسن الله عزاءه) أي جعله  
 حسناً (وغفر لمتك) لأن الميت في هذه الصورة مسلم وقرية المعزى به كافر يعكس ما قبلها ولا يدعو  
 للمعزى بتعظيم الأجر لأنه كافر (و) يقول (في) تعزية المعزى (الكافر يا ليت (الكافر) فالمعزى والمعزى به  
 كل منهما كافر فهما بصيغة اسم المفعول وأما المعزى بصيغة اسم الفاعل لا يفرق فيه بين كونه مسلماً أو كافراً  
 وقوله (أخلف الله عليك) الخجلة في محل نصب مقول القول والمفعول به محذوف أي أخلف الله عليك  
 غير ممتعة لنا بكثير الجزية بأن كانت معقودة وقوله (ولا نقص عددك) معطوف على ما قبله ونقص  
 بالتحقيق ونصب ما بعده على المفعولية ويستعمل بالتشديد أيضاً وهو متعد فمع ما يستعمل لازماً مع التحنيط  
 فرفع ما بعده على الفاعلية قال الشيخ الشيرازي على الرمل ونقص عددك بنصب عددك ورفع مع  
 التحنيط القاف وتشديد ما بعد نصب وإذا نصب ما بعده فيكون الفاعل ضميراً مستتراً جوازياً ودعى الله  
 والحنيف أقصم لقوله تعالى لم ينقصوكم شيئاً (ويؤى) أي المعزى بصيغة اسم الفاعل وهو المسلم به (أي  
 بهذا القول المذكور وهو أخلف الله عليك مع ما بعده (تكثر الجزية) أي أن كانت معقودة كما مر قبله  
 قال النووي في المجموع وهذا مشكل لأنه دعاء ببقاء الكفر واستمراره فاختار تركه ورده المصنف في  
 نكته فقال لا نسلم فلا أي أن الدعاء به عاذاً كرر يقضى بقاءه واستمراره على الكفر لأن قوله أخلف الله  
 عليك بكثرة الولدان وإن لم يكن نوعاً في الكفر ولا يحتاج إلى التاويل بكثرة الجزية في أنه الجوزي بغير لفظه  
 مع زيادة عليه (والبكاء عليه) أي على المحتضر (قبل الموت) أي قبل حلوله ونزوله به بالهالة فلا عند  
 النزاع قالكم مبتدأ وخبر قوله (جاء زوجه) أي بعد الموت (خلاف الأولى) لأنه صلى الله عليه وسلم على أبي  
 ولده إبراهيم قبل موته وقال إن العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضى ربنا وناظرنا في إبراهيم  
 لحزن زون وبكى على قبرته وزار قبره أمه فبكي وبكى من حوله روى الأول الشيطان والثاني البشاري  
 والثالث مسلم وأما كان بعده خلاف الأولى لأنه حينئذ يكون أسفاً على ما فاتت قلة في المجموع عن الجمهور  
 بل قلة في الأثر كراعي الشافعي وغيره بإسناد صحيحة (وبحرم التذب) على الميت وهو وعد محاسنه كان يقول  
 وأكبه وأوجلاه واستندوا قبل عداهم الكاوم جزم به في المجموع (و) يحرم (النباحة) وهي رفع الصوت  
 بالنذب (و) يحرم (الاطم) وهو ضرب الخد (و) يحرم (شق الثوب) يحرم (تتر الشمر) المضربان تفكيكه  
 وتنشقه قال صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا لميت قبل موته تقام يوم القيامة وعليه أسير بال من قطران ودرع  
 من جرب رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم ليس من آمن ضرب الخد ووشق الجيوب أي الثياب ودعا  
 بدعوى الجاهلية (ويندب لأقارب الميت البعداء بخيراته أن يصلحوا) أي يجتمعوا (طعاماً لأهل الميت  
 الأثر بين جمعيت (يكفيم) ذلك الطعام (ومهم ولياتهم) لشغلهم بالخزن عنه (ويبلغ عليهم لياكلوا) لما رواه  
 الترمذي وقال حديث حسن أنه لما قتل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 اصنعوا لآل جعفر طعاماً فإنه قد جاءهم أمر شغلهم ولو كان الميت يلد آخر استحب بغير أن أهله أن  
 يفعلوا ذلك واللعج هو اللطام والحنث والاكثار من طلب الشيء كالأكل هنالك لا يضجعون له (وما يفعله  
 أهل الميت من إصلاح الطعام وجمع الناس عليه) أي على الطعام هو (بدعة غير حسنة) وكذلك الكفارة  
 التي يفعلونها عند دفن الميت من ذبح حيوان ما كوله وتفرقة عيش محبوب تفر وغیره والوحشة والجمع  
 والاربعين ونحو ذلك كالأحوال خصوصاً في بلاد الحجاز كل ذلك من البدع المكروهة والمحرمة أن كان من

المسلم بالكافر أعظم  
 الله أجره وأحسن  
 عزاءه وفي الكافر  
 بالمسلم أحسن الله  
 عزاءه وغفر لمتك  
 وفي الكافر بالكافر  
 أخلف الله عليك  
 ولا نقص عددك  
 ويؤى به تكثر  
 الجزية والبكاء عليه  
 قبل الموت جائز  
 وبعده خلاف الأولى  
 وبحرم التذب  
 والنباحة والاطم  
 وشق الثوب ونثر  
 الشعر ويندب لأقارب  
 الميت البعداء  
 وخيراته أن يصلحوا  
 طعاماً لأهل الميت  
 الأقرين يكفيمهم  
 ومهم ولياتهم ويبلغ  
 عليهم لياكلوا وما  
 يفعله أهل الميت  
 من إصلاح الطعام  
 وجمع الناس عليه  
 بدعة غير حسنة

مال المحجور عليه ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين أو ترتب على فعل ذلك ضرر كالوشة المشتعلة على  
قهوة حارقة كانت في المساجد يلزم منها التلويث وأصل كون ما ذكره بدعة غير حسنة ما رواه الإمام  
أحمد وابن ماجه بسند صحيح كنهذا الاجتماع إلى أهل الميت وقدموا الطعام بعد دفنهم من النجاسة  
وقول المصنف غير حسنة يشتمل الكراهة وغيرها والظاهر الكراهة وإن كان قوله في الحد من النجاسة  
ربما يفهم منه التحريم والبدعة تنقسم كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام إلى الأحكام الخمسة  
فالواجبة كالاشتغال بعلم النحو بما يفهمه كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم لأن حفظ  
الشريعة واجب ولا ينأى الأبدل والمال يتم الواجب إلا به فهو واجب والمحرم كذهاب القسدية والجسمية  
والمندوبة كاحداث المساجد والربط والمدارس وكل أحسان لم يعهده في الصدر الأول والمكروهة كزخرفة  
المساجد وترويق المصاحف والمباحة كالمصاحفة عقب النجس والعصر إن كان معه قبل الصلاة ما لا يمكن  
معه أحد خاصا فحتمه مستحبة لأنهم اعتدوا للقاء سنة بالاجماع كذا فصل النووي رحمه الله تعالى والله أعلم

### كتاب الزكاة

هي لفظة التطهير أو التمسح به أو غيرها والتعلق بالزكاة يقال زكاه إذا غسأه أو أزال النجاسة القصور فهو الغل  
الصغير وليس مما زادنا وتطلق على البركة يقال زكته لنفقة إذا بورك فيها وعلى كثرة الخبر يقال فلان  
زكاه أي كثير الخير وتطلق على التطهير قال تعالى قد أفح من زكاه أي طهره من الأدناس وتطلق على المدح  
قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تعذبوها وشرع الله للمخرج من مال أو دين على وجه مخصوص  
والأصل في وجوبه أقبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأزكاه وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة  
وأخيرا كخبر بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة الخ  
وهي أحد أركان الإسلام لهذا الخبر يكثر جاحدها وإن أتى بها لكن في الزكاة الجمع عليها بخلاف المختلف  
فيه إلا خلاف ابن القيم فيها ضعف جدا فلا عبرة به كقول

وليس كل خلاف جامع معتبرا \* الاختلاف له حظ من النظر

ويقابل الممتنع من أدائها عليها كما فعل الصديق رضي الله عنه وفيه نال الممتنع من أخذها عليها أيضا  
وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر المشهور وعند المحدثين أنهم فرضت في شعبان مع زكاة  
الفطر من السنة المذكورة وقال بعضهم فرضت في شوال السنة المذكورة وهي من النثرائع القديمة  
بدليل قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة هكذا قيل وقد يدفع بانزادهم غيبر الزكاة  
المعروفة كأن المراد بالصلاة غير الصلاة المعروفة وبذلك ما نقله السيوطي في الخصائص عن ابن عطاء الله  
السكندري أن الأنبياء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله تعالى إنما كانوا يمشون أن ما في أيديهم  
من ودائع الله تعالى قال المتأوى وهذا يكثرى إنا من ابن عطاء الله على مذهب ما ماله لا رضي الله عنه من أن  
الأنبياء لا يملكون ومذهب ما ماله لا شافعي رضي الله عنه أنهم يملكون ولذا نقل عن الشهاب الرملي أنه أفتى  
بوجوبها عليهم وعلى هذا ليست من خصوصياتنا الإبقاء الكيفية المشتعلة على الشروط الآتية  
واعتاقه المصنف على الصوم والجمع مع أنهم أفضل منها نظر المحدث المتقدم والحكمة في تقديمها فيه  
إن النفوس تنزعهم الكون طاعت على حب المال (تجب الزكاة على كل مسلم) سواء كان ذكرا أو أنثى  
كبيرا أو صغيرا (حرم ملكه) أي المالك حال كونه المالك واقعا (على نصاب) وقوله (دولا) منسوب على  
التعريض أي ملكه للنصاب من جهة حولان الحول وقد شرع المصنف بذلك كرمح زكاة القيود على سيد اللب  
والتمسح المنجسط فقال (فلا تلزم المكاتب) هذا محتمل والخبر في كلامه وذلك لضعف ملكه

### كتاب الزكاة

تجب الزكاة على  
كل مسلم حرمت ملكه  
على نصاب حولان فلا  
تأزم المكاتب

وفهم منه بالاولى أنها لا تجب على خالص الرق وأما البعض فتجب عليه فيما ملكه ببعضه الحر سواء كان مالا  
 أو زرعاً وما شقة ولا تجب على المكاتب لانها اعم وجبت الزكاة على الارحار ولو اساءة المكاتب ليس أهلها لها  
 فان عتق وعنده مال استأفقت الحول من حين الملك فان لم يعتق وعنده مال بان عتقه السيد صار المال للسيد  
 واستأفقت له حولاً من حين ملكه وصبر ودية تمتدته وأما قبل ذلك لم يكن مالكاً لان السيد مع المكاتب  
 كالأجنبي وأما المال الذي عند الفتن والمدير وأم الولد فهو للسيد فتجب عليه زكاته وان ملكهم ما به على  
 المعتمد ومقابله أنه ان ملكهم ما به على كونه ولا تميزهم زكاته لضعف ملكهم له أيضاً ولا تجب على السيد لانه  
 خرج عن ملكه وانما وجبت على البعض لان ملكه ببعضه الحر تام (ولا يلزم الكافر الاصل) هذا مختار  
 الاسلام وهو الصواب الاول لانها تستوقف على التنية وهو ليس من أهلها وان كان يعاقب على تركها زيادة على  
 عقاب الكفرة لانه مأمور بالاسلام وهو شرط في وجوبها فلو تركه عوقب على تركه زيادة على عقاب الكفر  
 فلا يطالب بما في حال كثره لما تقدم (وأما المردن) ففيه تفصيل ذكره بقوله (فان يرجع الى الاسلام لزمه  
 اخراج الزكاة كلها ماضية) قبل الردة (وان مات) حال كونه (من تدافلاً) لزمه لانه تبيين أن لامله لان ما عنده  
 يكون فشا للمسلمين ولا يشترط في وجوبها بلوغ وعقل كاعلم محاصر ولذلك قال المصنف (ولزم الولى اخراجها)  
 أى الزكاة (من مال الصبي ومن مال المجنون) اذ الملك كل منهما نصاب الزكاة (فان لم يخرج) الولى الزكاة  
 عنهما (عصى) كما لو منع ما وجب عليه ما في مالهما غير الزكاة من لزوم تفقده قريب وقسقر الزكاة كفى مالهما  
 وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله (ولزم الصبي والمجنون اذا صارا مكاتبين) بالبلوغ والاتفاق (اخراجاً) أى  
 القدر الذى (أهمله) وتركه (الولى) من الزكاة في المدة الماضية قبل كمالها قال في المجموع باتفاق اصحاب  
 لان الحق وجهه الى مالهم لكن الولى عصى بالتأخير فلا يسقط ما وجبه اليهما (ولو غصب ماله) أى المالك  
 (أو سرق) أو ضاع أو وقع في البحر أو كان له (أى الزكاة) (دين على) شخص (محاط) أى لا يؤدى الحق بسهولة  
 فلو في كلامه شرطية ففي وجوبها تفصيل ذكره بقوله (فان قدر) مالكه (عليه) أى على ذلك المال الغائب  
 (بعد ذلك) أى بعد زواله من يده لزمه زكاة ماضية (من حول أو أحوال من غير زكاة ذلك المال الغائب  
 لانه تبيين برجوعه اليه أنه باقى على ملكه ولو لا بضر عدم كونه تحت يده في هذه الاحوال الماضية بشرط  
 بقاء النصاب في هذه الاحوال وان نقص عن النصاب بسبب الاتفاق منه فلا يركى (والا) أى وان لم يقدر على  
 زده ويؤثره تحت يده فلا زكاة عليه (ولو أجدار استثنين) مثلاً (باربعين ديناراً) الحال أنه قد (قبضها)  
 أى الاربعين المذكورة (و) الحال أيضاً أنها قد (سبقت في ملكه) أى المؤجر المفهوم من الفعل وهو أجز  
 أى الذى هو مالكة التاد المأجورة وقد تساوت أجرة كل من السنتين فالتبضع للاربعين والبقاء على الملكية  
 قيدان في تحقق وجوب زكاتها وقدين للمصنف كيفية زكاتها لاربعين المذكورة فقال (فاذا حال) أى تم  
 (الحول الاول) من وقت قبضها بان ابتدأ قبضها في ربيع الاول واستقرت عنده الى أن حضر وقت قبضها  
 وقد وقع الاستعجار لاداء في أول محرم مثلاً ولو قبضها من وقت الاستعجار كان الحكم كذلك فيتمين بقضى ذلك  
 الحول استقر ارباع عشر من من الاربعين فذلك (زكى عشرين) منها فقط لا غير لانه لم يستقر في ملكه  
 حينئذ الا هي وأما العشرين الثانية فذلك لها مضاعفة تعرضه لالزوال تلف العين المؤجرة (واذا دخل  
 الحول الثاني زكى العشرين الى زكاتها) أو قبل دخول الحول الثاني (امضى سنة) أخرى لبقائها في  
 ملكه وفي بعض النسخ واذا حال الحول يلد دخل والمعنى واحد والسنة الاخرى هي السنة الباقية (وزكى  
 العشرين الى من كرها) عند تمام الحول الاول (امضى سنتين) عند هيجي الحول الثاني لانه يجمع بين ما  
 استقرت في ملكه سنتين فلذلك وجبت زكاتها السنتين ومقتضى الواجب في السنة الاولى عن العشرين  
 ونصف دينار وفي السنة الثانية نصف آخر عن هذه السنة الثانية والواجب في العشرين الثانية بدخول

ولا يلزم الكافر الاصل  
 وأما المرتد فان رجع الى  
 الاسلام لزمه اخراج  
 الزكاة كلها ماضية وان  
 مات حر تدافلاً ولزم  
 الولى اخراجها لمن  
 مال الصبي والمجنون  
 فان لم يخرج عصى  
 ويلزم الصبي والمجنون  
 اذا صارا مكاتبين  
 اخراج ما أهله الولى  
 ولو غصب ماله أو سرق  
 أو ضاع أو وقع في  
 البحر أو كان له دين  
 على محاط فان قدر  
 عليه بعد ذلك لزمه  
 زكاة ماضية والا فلا  
 ولو أجدار استثنين  
 باربعين ديناراً  
 وقبضها وبقيت في  
 ملكه فاذا حال الحول  
 الاول زكى عشرين  
 فقط واذا دخل  
 الحول الثاني زكى  
 العشرين الى زكاتها  
 لسنة وزكى  
 العشرين السبق لم  
 يزكها السنتين

الحول الثاني نصفان عن سنتين فالواجب في الاربعين بعد استقرار الملك ديناران وأما إذا لم تتساو أجرة  
 السنتين بان كانت أجرة السنة الأولى خمسة عشر والثانية خمسة وعشرين فانه ينزح في السنة الأولى خمسة  
 عشر لانها استقرت في ملكه ويرك في هذا السنتين الخمسة عشر لسنة والخمسة والعشرين لسنتين ومجمل  
 ما تقدم اذا كان القدر الخارج زكاة من غير الاربعين فان كان منها نصف المتأخوذ في السنة الثانية ينذر حصته  
 الخارج في السنة الأولى وقد استدرك الرافعي استدراكا صحيحا تقديره ان الزكاة تتعلق بالمال لتعلق شركة  
 على الصحيح فان تقل الفقراء من العشرين التي هي أجرة السنة نصف دينار فلما جاء الحول الثاني على الأجرة  
 بمجملها واستقرت حصته ذلك الحول منها لم تكن ثلث الحصص كلها أعني العشرين في ملكه بل تسعة عشر  
 ونصف منها قاله العلامة الجوري (ولولمالك) الشخص (نصابا) ذهباً وأفضة (فقط) من غير زيادة عليه (و)  
 الحال انه عليه من الدين مثله أي بمثل النصاب الذي ملكه (لزمه زكاة ما يسهه) أي زكاة المال الذي  
 ثبت واستقر في يده من النصاب وقوله (والدين لا يمنع الوجوب) أي وجوب الزكاة وهو الزكاة التي لا يلزم  
 الزكاة كأنه قال لزمته الزكاة وان كان عليه دين لأن الدين لا يمنع الوجوب لانه كور ولو في المال الباطن  
 لاطلاق الأدلة (ولا تحجب الزكاة الا في) جنس (المواشي) وهي الابل والبقر والغنم (والا في) (ما يقتات  
 من النبات) لا غير (و) (الا في) (الذهب والفضة) من الاثمان (و) (الا في) عروض (التجارة) (والا في) ما يجرى  
 من المعدن (و) من (الركان) الذي هو دين الحاضرة وانما وجبت في هذا الاشياء الدليل ورفقها بخصوصها  
 كما ساقى مصر ما به في اوقافها (وتحجب الزكاة في عين المال) ان كانت متعلقة بالعين سواء كانت من جنس  
 الواجب كالشاة الواجبة في الاربعين شاة أو لم تكن من جنس الواجب كالشاة الواجبة عن الخمس من الابل  
 والدليل على تعلق الزكاة في عين المال قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة وإذا امتنع المالك من  
 اخراجها من عين المال أخذت قهر راعه وهي ما عدا التجارة (لكن لو أخرج) المالك الزكاة (من غيره) أي  
 من غير المال الذي وجبت الزكاة في عينه (جاز) ذلك الاخراج المذكور باعتباره الرقعة كأن أخرج شاة عن  
 الغنم أو بالعكس وإذا علمت ان الزكاة المتعلقة بالعين تجب فيها الا في غيرها لا التجارة كما علم وقد أشار  
 المصنف الى جواب اذا المقدرة فقال (فبمجرد حولان الحول) أي دخوله وتأممه والمال ان كان باقياً تعبه  
 (عليك الفقراء من المال) المزكى الذي وجبت زكاته (قدر الفرض) أي مقدار ما كان الواجب من جنس  
 المال المزكى كالشاة الواحدة في أربعين شاة وقد رتبته ان كان من غير جنسه وتصور الفقراء شركاء مع المالك  
 في هذا المال الذي وجبت زكاته على سبيل الشيوع وقد فرغ على هذا الجواب قوله (حتى لو ملك) شخص  
 (ما تقي درهم فقط ولم يركبها أحوالاً) مضت عليها بغير زكاة فلو شرطه وجواب قوله (لزمه الزكاة للسنة الأولى  
 فقط) دون غيرها من السنين التي بعدها وانما وجبت الزكاة في السنة الأولى دون غيرها لانه بمجرد حولان  
 الحول اشتد الفقراء في المائتين فنقص النصاب عن ثلثه ما خارج خمسة من المائتين للفقراء على سبيل  
 الشركة فلذلك لم تجب الزكاة للسنة الأولى دون ما عداها لعلها من نقصان النصاب (ولو) آخر  
 أداء الزكاة لستحقها حتى (تلف ماله كله أو بعضه بعد) مضى (الحول) وقبل التمكن من الاخراج أي  
 اخراج الواجب من مال الزكاة لستحقه فلو شرطه وجواب قوله (سقطت الزكاة) أي سقطت المطالبة  
 بها لوجود التقصير من غير تقصير من المالك فقوله حتى تلف ماله أي باقية مما يوجب له بالفاعل فاعل (فان  
 تلف بعضه) أي بعض مال الزكاة باقية لا تقصير تعلقت الزكاة بما بقي وهو البعض الاستر الباقي  
 وقد صور المصنف هذا النقص بقوله (بحيث نقص) ذلك المال (عن) تمام (النصاب) أي بعد تمام الحول  
 كما هو الفرض وجواب ان الشرطية قوله (لزمه) أي المالك (أن يخرج) الزكاة (بسيط الباقي) كان تلف  
 مائة من المائتين فالواجب في المائتين ربع العشر وهو درهما ونصف فلما تلفت مائة وبقي مائة وجبت

ولولمالك نصاً ياقط  
 وعليه من الدين مثله  
 لزمه زكاة ما يسهه  
 والدين لا يمنع الوجوب  
 ولا تحجب الزكاة الا في  
 المواشي وما يقتات  
 من النبات والذهب  
 والفضة والتجارة وما  
 يوجد من المعدن  
 والركان ويجب  
 الزكاة في عين المال  
 لكن لو أخرج من  
 غيره جاز فيه مرد  
 حولان الحول بثلث  
 الفقراء من المال  
 قدر الفرض حتى  
 لو ملك ما تقي درهم  
 فقط ولم يركبها  
 أحوالاً لزمه الزكاة  
 للسنة الأولى فقط  
 ولو تلف ماله كله  
 أو بعضه بعد الحول  
 وقبل التمكن من  
 الاخراج سقطت  
 الزكاة فان تلف  
 بعضه بحيث نقص  
 عن النصاب لزمه  
 أن يخرج بقسط  
 الباقي



وان تلقى ماله كله أو  
بعضه بعد الحول  
والتكسر لزمه زكاة  
الباقى ولو زال ملكه  
فى الحول ولو لحظة  
ثم عاد الى ملكه  
أولم يعد أومات  
فى انشاء الحول  
سقطت ويتبدى  
المشتري والوارث  
الحول من حين ملك  
المال لكن ان أزال  
ملكه فى الحول  
فرا من ان كانه  
مكروه والاصح أنه  
حرام وبصح البيع  
ولو باع بعد الحول  
وقبل الاخراج بطل  
فى قدر الزكاة وصح  
فى الباقي

باب صدقة  
المواشى  
لتجب الا فى الابل  
والبقرة والغنم

قوله لتجب الزكاة  
فى صنف المواشى

الافى نوع منها وهى  
الاجل يلقى ما فى هذه  
العبارة والاولى أن  
يقال فى جنس المواشى  
الافى أنواع منها وهى  
الخ اه

زكاة المائة الباقية وهو درهم وربع وسقط درهم وربع فى مقابلة المائة النافقة وكان تلقى واحدة  
من خمسة من الابل قبل التكسر وبعد تمام الحول وجب أن يخرج شاء بسقطها وهو أربع أو أربع أو خمس منها  
بناء على أن الامكان شرط فى الضمان وأما ان كان شرطاً فى الرجوع فلا يجب بشئ انفسد الشرط وهو  
التكسر من الاخراج وقد فقدت (وان تلقى ماله) أى المذكى (كله أو) تلف (بعضه بعد الحول) بعد  
(التكسر) من أفاها بان وجد المال ووجدت الفقراء وجواب ان قوله (لزمه زكاة الباقي) زكاة (النافق)  
كله أو بعضه لتقصيره (ولو زال ملكه) أى ملك الشخص المذكى (فى انشاء الحول ولو) كان زواله (لحظة)  
أى مقدارها (ثم عاد الى ملكه) بهيمة أو رديع أو أمانة (أولم يعد) الى ملكه أصلاً وبقي مستمرا على زواله  
(أو) عادل لكن المالك (ما فى انشاء الحول) فلو بشرطية وجواب ان قوله (سقطت) أى الزكاة فى الصور الثلاث  
لرؤا ملكه فى صورتين السابقتين وابتدأ المالك فى الثالثة وشرط وجوب الزكاة تمام ملك التصاب الى  
أن يتم الحول ثم يتبدى حوله بعد عوده اليه لانه ملك جديد (ويتبدى المشتري) أى فى صورته (و) كذلك  
يتبدى (الوارث) أى فى صورته وقول المصنف (الحول) مفعول به لكل من التعليل المذكورين أى يستأنفه  
كل منهما (من حين ملك المال) أى ملك كل منهما فهو مصدر مضاف للفعول بعد حذف الفاعل والمال  
هو الذى تجب فيه الزكاة لمطلقاً وانما يتبدى له حول فى صورة المشتري والوارث لان حوله قد انقطع عن  
المالك فله حول جديد (لكن ان أزال ملكه فى) انشاء (الحول) فرار من لزوم (الزكاة) أى لاجل الهرب  
منه وانما اعطاهما لئلا يستحقهما الشك بالمال كما يقع لكثير من الناس وللمصارفة أكثر وقوله (فانه) أى الفرار  
المذكور (مكروه) أى رآه تنزيهه بالصفة من خلاف العلامة فالجوى وفى بعض النسخ (والاصح  
انه حرام) لاكمروه وعلى هذا الاصح فالمناسب حل الكراهة على التصريم تقريه بالاصح لاعلى التنزيه  
وانذ كره الجوى (وبصح البيع) أى انشاء التصاب (فى انشاء الحول) لوجود شرط محتمل لكن مع الحرمة لان  
الصفة تتجامعها كفى صحة البيع وقتئذ انما الجاعلة فانهم صرحوا بصحة مع الحرمة لان الحرمة مزاجية تلغى  
خارج عن عقد البيع فذلك صح (ولو باع) الشئ الذى تجب الزكاة فى عينه وهو ما عدا التجارة كما  
تقدم (بعد الحول وقبل الاخراج) أى اخراج الزكاة للمحققين ولم يبق شيئاً باع الجميع أو البعض والباقي  
لا يبق بقدر الزكاة وجواب الشرط قوله (بطل) البيع (فى قدر الزكاة) الواجبة لانه حق الغير ولا يصح  
بيع ملك الغير بغير انفيه (وصح) أى البيع (فى الباقي) وهو ما يخص المالك لانه لم يملكه وقبل يطل فى السك  
وهما القولان المتعبران فى تفرق الصفقة أما لو باع وأبقى قدر الزكاة فقال ابن الصباغ الا قبس البطلان  
فى السك أيضاً لان حق المستحقين شائع ولو باع مال التجارة بعد وجوب الزكاة فيها جاز لان متعلقها القيمة  
وهى لا تقوت بالبيع والله أعلم

### باب صدقة المواشى

أى ان زكاة المتعلقات بها فالمواشى جمع ماشية وهى فى الاصل اسم لكل ماشية والمراد منها هنا الابل والبقرة  
والغنم لا غير لا يختص من زكاة الماشية فى هذه الاصناف الثلاثة وتسمى بالغنم وسببت الماشية بهذا الاسم  
لمشيتها وهى ترمى وبدأ الاصحاب بالماشية دون غيرها مما تجب فيه الزكاة وبدوا بالابل من الماشية للبداءة  
بها فى خبر أنس الا فى لانها أكثر أموال العرب قاله شيخ الاسلام فى فتح الوهاب قال البيهريق عليه  
السلام الاولى رجعة الى البداءة بالابل والثانية عليه لعله وقيل عليه للبداءة بالماشية (لتجب) الزكاة فى  
صنف المواشى (الافى) نوع منها وهى (الابل والبقرة والغنم) ذكرنا كانت أو أنا فلا زكاة فى غيرها من  
الحوانات كالخيل والرقى والمولدين زكوى وغيره غير الشجيين ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة

وغيرهما مما ذكر مثلهما مع ان الاصل عدم الوجوب والابل اسم جمع لا واحده من لفظه ومدلوله جع  
والبقرا سم جنس واحد بقر والغنم اسم جنس لا واحد له من لفظه والصحيح انه اسم جمع لا واحد له من  
لفظه (في حال) الشخص (منها) أي من الابل (تصابا) وقد أشار المصنف بهذا الشرط من شروط وجوب  
زكاة الابل وسيأتي قدر النصاب وأشار الى الثاني بقوله (حول) أي بلغ النصاب حولا كاملا والدليل على  
كون الحول شرطا قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وغيره وان  
كان ضيقه فاقه وجوب ربنا نأمر بصحة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم وأشار الى الثالث بقوله  
(وإسامة) أي إسامة المائل لها فالإسامة صمد لإسامة فهي بكسر الهمزة وقوله (كل الحول) شرط رابع  
أضاف وجوبها فيها لخبر أنس وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة ذل  
بضمه ومعنى في الزكاة في معافاة الغنم وقيل به معافاة الابل والبقر واختصت الساعة بالزكاة لتوفر  
مؤتيها الرعي في كلامه ثم أشار الى جواب متى بقوله (زمنه) الزكاة وجوبها في شروط السابقة  
(الآن تكون ماشيته) التي تجب الزكاة فيها (عاملة) مثل أن تكون معدة ومهيأة (للعراة) أي  
الزراعة (أو) معدة ومهيأة (للعمل) عليها (أو) معدة (للتضع) أي إخراج الماء من البئر مثلا فلا زكاة  
فيها لان القصد منها حينئذ الاستعمال لا التملك ككتاب البدن وأمتعة الدار (والمراد بالإسامة أن ترضى)  
الماشية المعهودة (من الكلال) وهو الحشيش سواء كان بابسا أو غيره وقد وصفه بقوله (المباح) فهو  
صفة للكلال خرج به الكلال المعاول كان نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه ففي ذلك خلاف  
فبعضهم يجعلها أي الماشية المذكورة من السائمة وتجب فيها الزكاة وبعضهم يجعلها من المعافاة ولا زكاة  
فيها ورجح السبكي أنها من السائمة أن لم يكن للكلال قيمة والافقي معافاة وفي فتاوى الصفا ان اشترى  
الشخص كلابا فربعت في مكانها فاسامة فلو جردوا طعمها باها من الرعي أو البلد فمعاونة ثم نزع المصنف على  
هذا المراد المتقدم في كلامه قوله (فلوعلفها) ماليتها (زمنطاو بلا تاعيش) المعافاة (دونه) أي دون العلف  
في ذلك الزمان (لوتر كت اكل) (وجواب الاول) قوله (سقطت الزكاة) فيها وأما جواب لوالثانية فمخوف  
دل عليه ما قبله على الخلاف فيه أي لوتر كت اكل في الزمن المذكور لا تاعيش (وان كان) قد علفها (أقل)  
من ذلك الزمان بان علفها زمانا تاعيش بدونه بلا ضررين ولم يصدبه قطع السوم (فلا يوتر ذلك العلف) في  
وجوب الزكاة أي فتجب الزكاة فيها حينئذ أمالوسامت بنفسها أو أسامها غير ماليتها كغاصب أو اعتقت  
معظم الحول فلا زكاة فيها (وأول نصاب الابل خمس) ثابت بالاجماع (فتجب فيها شاة) ما روى البخاري في  
حديث أنس ومن لم يكن معه إلا أربع من الابل فليس فيه صدقة فإذا بلغت خمس أنفس شاة ولو ذرا كيا فاق  
في كلامه بعد وتكون هذه الشاة الواجبة في الخمس من الابل (من غنم البلد) أي بلدانها لا غيرها الآن  
يكون ذلك الغير خبرا منها في القيمة أو نزلها (وهي) أي الشاة الواجبة عن الخمس من الابل (جذعة من الضأن  
وهي) أي جذعة الضأن من جهة سنها (ما) أي جذعة مضى (لها) من عمرها (سنة أو ثنية من المعز وهي) أي  
الثنية المذكورة من جهة سنها (ما) أي ثنية مضى (لها سنان) من عمرها وشاعت في الثالثة (ويجزى الذكركر)  
أي جذع الضأن أو ثني المعز (ولو كانت إبلة) كلها (أنا) لصدق اسم الشاة على الذكر لان التام في الوحدة  
للاثنائين (و) يجب (في عشر) من الابل (شاتان و) يجب (في خمسة عشر) منها أيضا (ثلاث شياه و) يجب  
(في عشرين) منها (أربع شياه) من الضأن والمعز في الحديث عن قوله في أربع وعشرين من الابل الغنم  
في كل خمس شاة قوله صلى الله عليه وسلم في أربع وعشرين خبر مقدم وقوله الغنم مبتدأ مؤخر وقوله في كل  
خمس شاة كذلك فيكون تفصيلا لاجله في أول الحديث (فان أخرج المذكي عن العشرين) من الابل  
(شاة) أي شاة أو الذي ثبت واستقر (فيها) أي العشرين كخلبة عشر والعشرة وقوله (بغير يجزى عن)

في مالت منها صابا  
حولا وإسامة كل  
الحول زمنه إلا أن  
تكون ماشيته  
عاملة مثل أن  
تكون معدة للعراة  
أو العمل أول تضع  
والمراد بالإسامة أن  
ترضى من الكلال  
المباح فلو علفها زمانا  
طويلا لا تاعيش دونه  
لو تركت الأكل  
سقطت الزكاة وان  
كان أقل فلا يوتر  
ذلك العلف وأول  
نصاب الابل خمس  
فتجب فيها شاة من  
غنم البلد وهي  
جذعة من الضأن  
وهي ما لها سنة أو  
ثنية من المعز وهي  
مالها سنان ويجزى  
المذكر ولو كانت  
إبلة أنا وفي عشر  
شاتان وفي خمسة  
عشر ثلاث شياه  
وفي عشرين أربع  
شياه فان أخرج من  
العشرين فما دونها  
بغير يجزى عن

التي لها سنة ودخلت في الثانية فان لم يكن في ابله بنت مخاض وهي معيبة قبل منه ابن لبون وهو ماله ستان ودخل في الثالثة ولو ملك بنت مخاض كريمة لم يكف اخراجها لكن ليس له العدول الى ابن لبون فليزسه تحصل بنت مخاض أو يسع بالكريمة ان شاء وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون فان زادت ابله على ذلك وجب في كل أربعين بنتا لبون وفي كل أربعين بنت لبون ويجب في كل خمس سن حقة وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون وفي مائة وأربعين بنتا لبون وحقتان

زكاة (خمس وعشرين قبل منه) أي من المخرج المذكور مفعول به وأما قوله قبل منه فهي جملة من الفعل وناسبه في محل جزم جواب الشرط وانما قبل منه ذلك لانه اذا أجزأ عن خمس وعشرين فلدونهم الأولى لان الاصل وجوب الزكاة من جنس المال المزكى وانما عدل عنه وفقاً للمالك فان تكلف الاصل أجزأه وقضية قوله بعير المجزئ عن خمس وعشرين اعتبارا بكونه انثى بنت مخاض أي اذا كانت ابلها نانا وبذلك العبير المخرج عن العشرة أو عدونهم الى الجنس فرضا لان ما لا يتجزأ يقع كله فرضا بخلاف ما يمكن تجزئته كسج جميع الرأس وطالة الركوع يقع قدرا واجب فرضا والباقي نقلا (و) يجب (في خمس وعشرين من الابل) أي الاناث (بنت مخاض وهي التي) مضى (لها) من عمرها (سنة ودخلت) أي شرعت (في) السنة (الثانية) ولو يرم قوله صلى الله عليه وسلم وانما بلغت خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض انثى وسميت هذه بنت مخاض لان أمها اذا تمت لها سنة من ولادتها أن لها ان تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض وهي الحوامل (فان لم يكن في ابله بنت مخاض) بان عدمت ولو شرعا كان كانت مغضوبة وأمره هونة او كانت موجودة عنده (و) لكن (هي معيبة قبل منه) أي المزكى اعطاء (ابن لبون) عن بنت المخاض المدعوة حسبا وشرعا وان كان أقل قيمة منها ولا يكف فخصها بمواها كار ابن اللبون ذكرا محققا وخشني أما قبول ابن اللبون فلما في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعند ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء ولان في بنت المخاض فضيلة بالاثوثة وفي ابن اللبون فضيلة بالنسب فاستويا وأما الخشني فانه لا يخرج عن كونه ابن لبون أو بنت مخاض وكل منهما مجزئ كما علمه ولو أخرج حقا أجزأه وزاد خبرا لانه أولى من ابن اللبون (وهوما) مضى (له) من عمره (ستتان ودخل في) السنة (الثالثة) ولو من نسيب (او مولد) من عنده خمس وعشرون من الابل (بنت مخاض كريمة لم يكف اخراجها) عن ابلها المازيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاد حين بعته عاملا ليلك وكرام أموالهم رواء الشيخان (لكن ليس له العدول) عنها (الى) اخراج (ابن لبون) أو اخراج حق عنها (فليزسه) حينئذ (تحصل بنت مخاض) كاد نسيبها وأغبره ولا تجزئه هن يله لوجود هذه الكريمة عنده (أو يسع) للتحقق (با) خراج بنت المخاض (الكرمية ان شاء) يجب (في ست وثلاثين) من الابل (بنت لبون) وسميت بهذا الاسم لان أمها أن لها ان تضع نساوتها تصير ذات لبن (و) يجب (في ست وأربعين حقة وهي التي) مضى (لها) من عمرها (ثلاث سنين ودخلت في) الرابعة (سميت بذلك لانها استحققت أن تتركب ويحمل عليها وقبل لانها استحققت أن يطررها الفحل (و) يجب (في إحدى وستين) من الابل (جذعة وهي التي) مضى (لها) من عمرها (أربع سنين ودخلت في) السنة (الخامسة) سميت بذلك لانها أبجذعت مقدم أسنانها أي أسقطته (و) يجب (في ست وسبعين) من الابل (بنات لبون وفي إحدى وتسعين) من الابل (حقتان وفي مائة واحدة وعشرين) منها (ثلاث بنات لبون) فان زادت ابله على ذلك العدد المذكور وانما تسع بعد الواحدة وعشر فلا يتغير الحساب الا بهذا التقدير وحينئذ يستقيم قوله (وجب في كل أربعين) منها (بنتا لبون) ويجب في كل خمسين حقة وذلك لخبرنا في بكر رضى الله عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواء البخاري عن أنس ومن أنطه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة والمراد زادت واحدة لأقل كما صرح في رواية لابي داود فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون نهى مقيدة بنسب أنس (في مائة وثلاثين حقة) لوجود الخمسين من هذا العدد (و) بنات لبون (أي عن الثمانين من هذا العدد أيضا لان المائة والثلاثين فيها بنات لبون وفيها أربعون من تين فلذلك وجبت الحقة عن الخمسين منها وبنات لبون عن الثمانين منها) (و) يجب (في مائة وأربعين) من الابل (بنتا لبون وحقتان)

لأنها مركبة من الخنسين مرتين ومن الأربعين مرة (و) يجب (في مائة وخنسين) منها (ثلاث حقاق)  
 لأن الخنسين فيها مكررة ثلاث مرات ففي كل خنسين حققة (و) يجب (في مائتين) من الأبل (أربع حقاق)  
 حال كونها (خنسينات) أي يجعلها كذلك (أو خنسينات لبون) حال كونها (أربعينات) أي يجعلها مائة كر  
 فيكون الواجب فيه ما يقتضيه أحد الحسابين وهو ما أربيع حقاق أو خنسينات لبون ولا يتعين الحقاق  
 وقد فرغ المصنف على هذا الواجب المخبر قوله (فإن كان في ملكه) أي الشخص فرضان في نصاب وأحدهما  
 (خنسينات لبون وأربيع حقاق لزمه الاغبط) ولا تنفع مع ما لا لقراء وذلك كالناتل المتقدم فيجب الاغبط  
 ولا تنفع من أربع حقاق أو خنسينات لبون هذا وإن وجدها في ماله بصفة الاجزاء لأن كلامهم ما فرضها  
 فإذا اجتمع ما روى ما فيه حظ المستحقين ومصلحتهم كلها حاجة فحل أو حرث أو لا مشقة في تحصيله والدليل على  
 نعت، قوله تعالى ولا يعمو الخليل منه تنفقون والقرامع لا يجمع لا بدعته (فإن فقدتهما) أي الفرضين معاً أو  
 ففقد أحدهما وجد الآخر لا بصفة الاجزاء وجواب الشرط قوله (حصل) التناقل لهما ولا أحدهما (ما شاء  
 منهما) أي من الفرضين كلا أو بعضاً أعما بشرأ وغيره ولو غلب اغبط لما في تعيين الاغبط من المشقة في تحصيله  
 له (وإن كان في ملكه أحد الصنفين) أما الحقاق أو نبات اللبون (دون) (الصنف الآخر دفعه) أي ذلك  
 الصنف الموجود وجوباً ولا يلزمه تحصيل الصنف الآخر (ومن لزمه سن) من الإنسان السابقة بالزمن  
 دفع نبات الخنافس (ولم يكن عنده) ستمائين شرطية وجواب قوله (بعد) أي السامى (درجة واحدة) إلى ابن  
 اللبون (وأخذ) أي المالك بصعد السامى (مائتين تجزئان في) أي أخذها من (عشرين الأبل) أي دفع المالك  
 ابن اللبون للسامى وأخذ من السامى مائتين جيراناً (أو) بأخذ ثلث المائتين (عشرين درهما) وقوله (أو  
 نزل) أي السامى (درجة) عطف على قوله (صعد) ودفع (أي المالك للسامى جيراناً) (مائتين) (أو) دفع (عشرين  
 درهما) وقد تقدم وصف الشاة بكونها تجزئة فلا حاجة لإعادته ثانياً والصعود والتزول المذكوران واهما  
 الجائز في كتاب أبي بكر المتقدم (ولو أراد أن ينزل) السامى (أو) أراد أن يصعد (جنتين بجيرانين) أي  
 بأخذهما في صورة الصعود أو دفعهما في صورة التزول ففي هذا الجواب تفصيل إشارة المصنف بقوله (فإن  
 فقد) أي السامى (أيضا لدرجة القرى) في جهة صعوده أي كما فقد الدرجة السفلى وهي بنت الخنافس أوفى  
 جهة نزوله كان فقد الحققة الواجبة عن ست وأربعين مع فقد بنت اللبون التي هي في جهة نزوله إلى بنت  
 الخنافس وجواب الشرط الثاني قوله (جاز) حيثما الصعود إلى الحققة مع فقد بنت اللبون التي هي الدرجة  
 القرى إلى بنت الخنافس والتزول إلى بنت الخنافس عند فقد بنت اللبون التي هي في جهة الحققة عند  
 نزوله إلى بنت الخنافس فبأخذ المالك الجيران عند الصعود أو يدفعه للسامى عند التزول (وإن وجدها) أي  
 وجد القرى في عند فقد الواجبة كأن وجد بنت اللبون مع فقد بنت الخنافس الواجبة عند الصعود أو فقد  
 الحققة الواجبة عند التزول فوجود بنت اللبون يمنع الصعود إلى ما فوقها وهي الحققة وينع أيضاً التزول إلى  
 ما تحتها وهي بنت الخنافس وقوله (فلا) جواب الشرط أي فلا يجوز كل من الصعود والتزول مع وجود التجزئة  
 وهي التي في جهة المقودة كما علم ذلك كله مما تقرر سابقا قبل الجواب (والاختيار في الصعود) درجة أو درجتين  
 (والتزول) كذلك انما هو (الزكر) وهو الماء لأنهما شراعتا فحقا عليه (و) الاختيار (في) دفع (الغنم وفي)  
 دفع (الدراهم) وهو الجبران المذكور انما هو (لن) أعطاها أي لن دفعهما عما كان أو ما كانا كان هو  
 المالك فلا اختيار في دفع المائتين أو دفع العشرين درهما له وإن كان هو السامى فالاختيار المذكور  
 (ولا يدخل الجبران في الغنم والقر) لأن السنة لم تزد إلا في الأبل والقباس يمنع (وأول نصاب البقر ثلاثون)  
 بقرة كرا كان أو اثنين لأن التاء ليست للتأنيث (فيجب فيها) أي في الثلاثين (أربع وهو ما مضى له سنة) من  
 عمره (ودخل) أي شرع (في) السنة (الثانية) ولو بقيل سمى بذلك لانه يسع أمه في المرحى (و) يجب (في)

وفي مائة وخنسين  
 ثلاث حقاق وفي  
 مائتين أربع حقاق  
 خنسينات أو خنسينات  
 نبات لبون أربعينات  
 فإن كان في ملكه  
 خنسينات لبون  
 وأربيع حقاق لزمه  
 الاغبط لا لقراء  
 فإن فقدتهما حصل  
 ما شاء منهما أو كان  
 في ملكه أحد الصنفين  
 دون الآخر دفعه  
 ومن لزمه سن ولم يكن  
 عنده صعد درجة  
 واحدة وأخذ مائتين  
 تجزئان في عشرين  
 الأبل أو عشرين  
 درهما أو نزل درجة  
 ودفع مائتين أو عشرين  
 درهما ولو أراد أن  
 ينزل أو يصعد  
 درجتين بجيرانين فإن  
 فقد أيضاً الدرجة  
 القرى في جائزاً وإن  
 وجدها فلا ولا اختيار  
 في الصعود والتزول  
 للزكر وفي الغنم وفي  
 الدراهم لن أعطاها  
 ولا يدخل الجبران في  
 الغنم والبقر وأول  
 نصاب البقر ثلاثون  
 فيجب فيها أربع  
 وهو ما مضى له سنة  
 ودخل في الثانية وفي

وهي مائة وستان  
ودخلت في الثالثة  
وفي ستين تبعان  
وعلى هذا أبدا  
في كل ثلاثين تبع  
وفي كل أربعين مسنة  
فإذا بلغت مائة  
وعشرين فهسى  
كل بلوغ الأبل مائتين  
وأول نصاب الغنم  
أربعون فقبح فيها  
شاة جذعة ضأن أو  
ثنية من المعز وفي مائة  
واحدى وعشرين  
من الغنم ثمانون وفي  
مائتين واحدة  
ثلاث شياه وفي  
أربع مائة أربع شياه  
ثم هكذا أبدا في كل  
مائة شاة فلو كانت أربعين  
ضانا أجزأت مائة  
وبالعكس لأن الجنس  
واحد وهذا لا وقاص  
عقولا في مائة  
ومائتين من النصاب في  
أثناء الحول يركب حول  
أصله وان لم يحض  
عليه حول وسواه  
بقيت الأمهات أو  
ماتت كلها فلو كانت  
أربعين شاة فولدت  
قبل تمام الحول بشهر  
أربعين سحلة وماتت  
الأمهات لزمه شاة  
للتناج فإن كانت  
ماشية مراضا أخذ منها  
بهرضة متوسطة أو

أربعين بقرة (مسنة) من البقر (وهي ما مضى) لها ستان) من عمرها (ودخلت في) السنة (الثالثة) سميت  
بذلك لتكامل أسنانها (و) يجب (في ستين) منها (تبعان) وعلى هذا نفس (أبدا في كل ثلاثين) تبع وفي كل  
أربعين مسنة (في سبعين مسنة وتبع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلثة أعة وفي مائة مسنة وتبعان  
وفي مائة وعشرة تبع وستان (فإذا بلغت مائة وعشرين فهي كبلوغ الأبل مائتين) ففي مائة وعشرين  
أربعة أعة وثلاث سنات وبأى فيه جميع مائة قدم مائتين من الأبل لأنه لا لصعود ولا نزول ولا جبران  
هنا لعدم ورودها كالحمل والدليل على أنسان البقر المذكور ما رواه الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني النبي  
صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمر أن أخدم كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعاً وصححه الحاكم  
 وغيره والبقرة يقال على الذكر والأنثى (وأول نصاب الغنم أربعون) شاة (فقبح فيها) أى في الأربعين (شاة)  
 (وهي جذعة ضأن) لها سنة مضت من عمرها وان لم تجزع مقدم أسنانها (أو ثنية من المعز) مضى لها من  
عمرها ستان وسرعت في الثالثة (كأن تقدم في نصاب الأبل) (و) يجب (في مائة واحدة وعشرين من الغنم  
شانات) ويجب (في مائتين واحد ثلاث شياه) يجب (في أربع مائة) من الغنم (أربع شياه) ثم يستقر الحساب  
(هكذا أبدا) أى (في كل مائة شاة) روى البخاري ذلك عن أنس في كتاب أبي بكر السابق في صدقة الأبل  
ومن ألقطه: أو في صدقة الغنم في سائمة إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين  
ومائة إلى مائتين شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة  
شاة فإذا كانت مائة لرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة نادى فيها صدقة لأن يشاء بها (فلو كانت) شخص  
(أربعين ضانا أجزأت) عنها (مائة) ضأنه باعتبار القيمة كافي الأبل المهرية والارحبية (وبالعكس) أى تجزئ  
ضائة عن أربعين مائة مائة أو مائة باعتبار القيمة ولا يضر اختلاف النوع حتى أنه يكمل أحد النوعين  
بالآخر منها كمشرين من الضأن وعشرين من المعز وكل اثنين من الضأن وعشرين من المعز وبالعكس في كل  
لأن الجنس واحد وهذا لا وقاص (جمع) وقص يسكون القاف وتفتح وهو ما بين الفرضين من الأبل والبقر  
والغنم واستعمل الشافعي ومجاعة فاسم الإشارة في قوله وهذا مبتدأ والخبر قوله (عقولا في مائة) يعنى أن  
الزيادة الخاصة بين النصابين يعنى عنها فلا تعدى على المالك فالوقص من هنا العفو والنصاب المذكور أمر قدره  
الشارع لا يجوز القص عنه وهذا العفو هو الصحيح نص عليه في القديم والجديد ومقابل بقوله الفرض  
يتعلق بالجميع مسكنا بظاهر قوله في حديث فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض  
ويفترع على هذا الخلاف ما لو ملك تسعين الأبل فهل كتمها بعد الحول وقبل إمكان الاداء أربعة فعلى  
الصحيح الشاة واجبة بحاله أو على مقابلة يسقط منها أربعة أتباع (ومائتين) البناء للمجهول (من النصاب في  
أثناء الحول) متعلق بنتاج ومام موصول أو فكرت موصوفة مبتدأ وجلة نتيجا ماصلة أو صفة والخبر قوله  
(يركب حول أصله) أى حوله بحول أصله ولا يرد بحول مستقل (وان لم يحض عليه حول وسواه) فيلزم كسر  
من التبعية (بقيت الأمهات أو ماتت كلها) للنعى المتقدم وإذا بلغ مادون النصاب بنتا جارية نصاباً انقضت حوله  
من حيثئذ (فإن لا) شخص (أربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين سحلة) وماتت الأمهات (قبل  
تمام الحول (لزمه شاة) أجل (التناج) لالأمهات وحسب لهذا التناج حول أمهات أو الأصل في ذلك  
ما رواه المالك في الموطأ عن عيسى بن أبيه أنه قال سمعته أبا سعيدة اعتد عليهم بالسحلة وهي تقع على الذكر والأنثى  
وأيضا المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء والانتاج فما قُبِعَ من الأصول في الحول أمما ينتج من دون  
النصاب وبلغ به نصاباً فيبتدأ أحوله من حين بلوغه (فإن كانت ماشيته) كلها (مراضا) جمع مريضته (أخذ  
منها) أى من المشاة المراض (مريضته متوسطة) أى يكفي ذلك وعبارته الحلى مع المن ولا تؤخذ مريضته ولا  
معيبة الأمن منها أى من المريضات أو المعيبات ويكفى مريضته متوسطة ومعيبة من الوطأ (أو) كانت

تأكل المشية (صحاحاً) أى سلية (أخذ منها) أى من المشية الصالحة غنمة (صحبة) لما رواه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ من الصدقة حرمة ولا ذات عور يرضم العين ويفتحه العيب (أو) كانت (بعضها) أى المشية صحاحاً وبعضها مرضاً أخذ منها شاة (صحبة) لكن يكون ذلك معصوباً (بالقسط) أى برعاية القيمة فإذا لم يفرع المصنف عليه فقال (فأما لك) الشخص المزكى (أربعين) شاة (بعضها صحاح قلنا) عند مراعاة التقسيط أى قال أهل الخبرة الذين من جلتهم المصنف لأن أهل الخبرة هم أهل العلم ومقول القول قوله (لو كانت) غنمة (كلها صحاحاً كم) غنماً (تساوى) شاة (واحدة منها) أى من الأربعين الصحاح (فإذا قيل) لك في الجواب تساوى الواحدة منها (أربعة دراهم مثلاً) أو درهمين (قلنا) ثانياً عند ذلك أى عند معرفة قيمة الواحدة مع الصحة (لو كانت) أى الأربعون شاة (كلها مرضاً كم) غنماً (تساوى) شاة (واحدة منها) أى من الأربعين المراض فحمله لو كانت كلها مرضاً الخ معقول القول الذى قبله وهو قلنا وقوله (فإذا قيل) تفرع على هذا السؤال أى قيل لك في جواب هذا السؤال تساوى (درهمين مثلاً) أى وأربعة (قلنا) أى قال أهل الخبرة (له) أى لمن وجبت عليه أن كانت من هذه المشية المذكورة وأشار إلى معقول القول بقوله (حاصلها) شاة (صحبة) قيمتها معصوبة (بثلاثة دراهم) وهى المتوسطة لا مرضية ولا صحبة كاله ولا نظير لقوله لو كانت كلها صحبة لو كانت كلها مرضاً إضافة لقيمة الصحبة والمرضى لا تختلف بصحة غيرهما مرضه ولو قال قلنا كم تساوى صحبة فإذا قيل أربعة قلنا كم تساوى مرضه فإذا قيل درهمين لوفى بالمرامم الاختصار قاله الجرجى وعبارة المحرر لو انقصت المشية إلى صحاح ومرض أو إلى سائمة ومعينة أخذت صحبة وسلية بالقسط فى أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مرضاً وقيمة كل صحبة ديناران وكل مرضية دينار تؤخذ صحبة بقيمة نصف صحبة ونصف مرضية بمائة كرونا دينار ونصف وكذلك كل نصفها سائمة ونصفها معيبة كذا كرانتهى وهى أوضح مما هنا (ولو كانت) الشياه (الصاح ثلاثين) شاة المراض عشرة (أربعة شاة) وفي بعض النسخ زكى أى أخرج شاة (تساوى) قيمتها (ثلاثاً ونصفاً) والمعنى على كذا النسخين واحد إذا كانت قيمة كل من الصحبة والمرضى كذا كرا (ومتى قوم من فى ملكه صحاح ومرض (الجملة) أى مجموع الصحاح والمراض معاً (أخرج) شاة (صحبة تساوى) قيمتها (أربع عشر الجملة) أى جملة الشياه الصحبة والمرضى فربيع العشر قائم مقام ثلاثة أرباع العشر ولا يكلف إخراج شاة صحبة تساوى قيمتها أربعة أرباع العشر لوجود المراض والصاح وفي بعض النسخ زيادة وقيل قوله أخرج فيكون معطوفاً على قوله قوم الجملة وجواب معنى على هذه الزيادة قوله (كفى) على ما فى بعض النسخ أيضاً ولا حاجة لهذا التطويل الحاصل بالعطف والجواب المذكور بل النسخة الحالية من هذه الزيادة كائنة فى المعنى المراد وأخبر من التطويل فيكون قوله أخرج بلا وجواباً إلى ثم استدل المصنف على قوله أخرج صحبة تساوى الخ فقال (نعم لو كانت) الشاة (الصحة دون) الشاة (الواجبة) وهى المرضية (فى القيمة أجزأه) صحبة ومرض (فأما أخرجها أى الصحبة لصحتها وأجاز إخراج المرضية لأنها) على من الصحبة فى القيمة فقد ظهر من هذا الاستدلال صحة إخراج المرضية حينئذ (وان كانت) المشية كلها (أنا أنا) كانت (ذ كورا) وأنا أنا لم يؤخذ فى مرضها (أى المشية المذكورة (الآلاتى) فى الصورتين (الآلاتى) أى الذى (تقدم) ز كارة (خمس وعشرين) من الأبل (عند فقد بنت محض) (الآلاتى) فى (ذ كارة) (ثلاثين بقرة) (الآلاتى) فى (ذ كارة) (خمس من الأبل) فانه يجوز أن يكون (عند فقد بنت محض) (الآلاتى) فى (ذ كارة) (خمس وعشرين) من الأبل ويجزئ حتى عنها أيضاً والحال أنها كانت كلها أنا أنا أنا ذ كارة كل واحد راجع للاستثناء الأول أى المستثنى منه الأول (و) يجوز (تبعية) فى الاستثناء الثانى وهو قوله وفى ثلاثين بقرة لو كانت البقرة كلها أنا أنا أنا وذ كارة (و) يجوز (جذع ضان أو أتنى معز) فى الاستثناء الثالث وهو قوله وفى خمس من الأبل فهو على معز

صحاحاً أخذ منها  
خصبة أو بعضها صحاحاً  
بعضها مرضاً أخذ  
صحبة بالقسط فإذا  
ملاك أربعين بعضها  
صباح قلنا لو كانت  
كلها صحاحاً كم  
تساوى واحدة منها  
فإذا قيل أربعة دراهم  
مثلاً قلنا لو كانت  
كلها مرضاً كم  
تساوى واحدة منها  
فإذا قيل درهمين  
مثلاً قلنا حصل لنا  
صحبة ثلاثة دراهم  
ولو كانت الصحاح  
ثلاثين لزمه شاة  
تساوى ثلثاً ونصفاً  
ومتى قوم الجملة  
أخرج صحبة تساوى  
ربيع عشر الجملة كفى  
نعم لو كانت الصحة  
دون الواجبة فى  
القيمة أجزأه صحبة  
ومرضية وان كانت  
أنا أنا أو كورا وأنا أنا  
لم يؤخذ فى مرضها إلا  
الآتى الاما تقدم فى  
خمس وعشرين عند  
فقد بنت محض  
وفى ثلاثين بقرة وفى  
خمس من الأبل فانه  
يجزئ أن يكون وتبيع  
وبذع ضان أو أتنى  
معز

سبيل اللق والنشر المرتب فالاستثناء الاول للستين منه الاول والنسب للثاني والثالث للثالث فان الجذع من الضأن الذي يجرى عن خمس من الابل الاناث والاناث والذكور (وان تحضت ماشيته ذكورا) فقط (أجزاء) الخراج الذكر (مطلقا) سواء اتخذ نوع الماشية أو اختلف كأن تكون الماشية كلها ذكورا أو اناثا ومعزوا وهكذا البقية سواء كانت الماشية صحاحا ومراسا (لكن يؤخذ في) زكاة (ست وثلاثين) من الابل الذي كور (ابن ابون) أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في) زكاة (خمس وعشرين) منها أي عند عدم بنت الخصاص لثلاثين بين النصابين وهذا يعرف بالتقويم والنسبة فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خسين درهما تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الاولى وهي أي ثلث الزيادة خسان وخمس وحاصل ذلك ان الجملة الثانية وهي السنة والثلاثون تزيد على الاولى وهي الخمسة والعشرون أحد عشر فإذا نسب الواحد عشر للجملة الاولى كانت خسين وخمس وخش والاثنيان والسبعون تزيد على الخسين باثنين وعشرين ونسبتم الثلثين خسان وخمس وخش (وان كانت) الماشية (كاهام صغار دون) أي أقل من (سن الفرض) أي لم تبلغ سنه الذي تجزى فيه (أخذ منها) أي من الماشية الصغار (صغرة) وفي بعض النسخ زيادة ليست من أمه بل هي من شرار وحواش وثلاث الزيادة ان الصغار لا تحو فيها الاسامعة مع ان شرط زكاة الماشية الاسامعة فاجازوا عن ذلك بأنه يصور عوت الامةات قبيل آخر الحول بمن لا تشرب العارفة لسانها وكأوزن من تعش بدونه بلا ضرر بين (ويجتمد الساعي بحيث لا يسوي بين) النصاب (القليل) والنصاب (الكثير) بل يفرق ما بينهما فالذي فرغ على هذا الاجتماع فقال (فصل) زكاة (ست وثلاثين) من الابل (يكون خبرا من فصل) زكاة (خمس وعشرين) منها وهذا معنى قوله لا يسوي بين إلى آخره (وان كانت) الماشية (كبارا وصغارا) لزمه كبيرة وهي) أي الكبيرة (من) (سن) (الفرض المتقدم) أي باعتبار القيمة على المذهب الجديد (وان كانت) الماشية (معيبة) أخذ منها (الوسط في العيب) باعتبار عيب البقية والبراد بالعيب ما يثبت به الرد في المبيع ولا يؤخذ أقلها عيبا ولا أكثرها عيبا وقيل يؤخذ الوسط في القيمة فلا يؤخذ أقلها ولا أكثرها قيمة (وان كانت) الماشية (أنواعا) مختلفة (كضأن ومعز) وهما نوعان للغم لانه يسم الضأن والمهز ويخاف تشديد المياه وتخفيفها من الابل وعرب كذلك وأرجحية بفتح الحاء المهملة وكسر الموحدة ومهزبة منها وجواميس وعربا من البقر (أخذ من أي نوع شاء) لكن ذلك (بالقسط) أي باعتبار القيمة لان الضأن أعلى من المعز رعاية للجائين وليس المراد انه يؤخذ شخص من هذا وشخص من هذا فهذا لا يجزى بالاتفاق وقال ابن الصباغ ينبغي ان يكون المأخوذ من أعلى الأنواع كيلا ينقسم ماشيته إلى صحاح ومراس بأخذ الصحة بالخصه وقال الرازي ولك ان تقول أي جوابا عن كلام ابن الصباغ ورد النبي عن الربضة والمعيبة فلذلك لا تأخذها ما قدرنا على صحة أي مدة قدرنا على أخذها ولا يخفى فيه بخلافه انتهى (فيقال) هذا نذر بيع على اعتبار القسط (أو كانت) الماشية (كاهام صغار) وأراد ان يصغر معزا (كم تساوي واحدة منها) أي من هذه الماشية وهي الضأن كما هو فرض المسئلة وقد أسند المصنف الجواب إلى ما تقدم سابقا قال (إلى آخر ما تقدم) أي فيما إذا كانت الماشية بعضها صحاح وبعضها مراس وأخرج صحة باعتبار القيمة أي فإذا قيل في الجواب تساوي أربعة دراهم مثلا قلنا ولو كانت كلها معزا كم تساوي واحدة منها فإذا قيل درهمين فيقال له حصل للستين ضأنة أو ما عزة ثلاثة دراهم (ولا تؤخذ حامل) في الزكاة لان من الحمل وساق في كلامه النبي عن أخذ الكرام وان كانت ماشيته كلها حوامل لان صفة الحمل معفو عنها كلوص أي كما عفي عن الوقص أي الزيادة الحاصلة بين النصابين قاله صاحب التقرير قال الامام وهذا الذي ذكره صاحب التقرير بحسن لطيف فيه نظر دقيق وهو ان الحمل تصدق باثنين في الجنين وفي الاربعين شاة واحدة

وان تحضت ماشيته  
ذكورا أجزاء  
مطلقا لكن يؤخذ  
في ست وثلاثين  
لبون أكثر قيمة من  
ابن لبون يؤخذ في  
خمس وعشرين وان  
كانت كلها صغارا  
دون سن الفرض  
أخذ منها صغرة  
ويجتمد الساعي  
بحيث لا يسوي بين  
القليل والكثير  
ففي ست وثلاثين  
يكون خبرا من فصل  
خمس وعشرين وان  
كانت كبارا وصغارا  
لزمه كبيرة وهي من  
الفرض المتقدم وان  
كانت معيبة أخذ  
الوسط في العيب وان  
كانت أنواعا كضأن  
ومعز أخذ من أي  
نوع شاء بالقسط  
فيقال أو كانت كلها  
ضأنا كم تساوي واحدة  
منها إلى آخر ما تقدم  
ولا تؤخذ حامل

فلا وجه لتكليفه حاملا (ولا) تؤخذ (التي ولدت) الأكثرية لئلا مضى لها من ولادتها نصف شهر أو شهران على الخلاف في ذلك لأرضاع ولدها ولا يجوز التفرق في هذا الزمن أي زمن أرضاع الولد وهذه المسماة بالربي يضم المرامع ثلثين سبعا والسبوع لا تمن من الكرامة أيضا الأكثرية لئلا (ولا) يؤخذ (الفعل) لانه للضرب فيقتصر للمالك بأخذه (ولا) تؤخذ (الخير) لانه منهي عن أخذها بقوله صلى الله عليه وسلم له انما يابسه الى اليدين اليك وكرامهم فموقع الخير على الحامل من عطف العام على الخاص لان الحامل من الخيارات باعتبار كثرة نفقهها وقد روي هذا الحديث البخاري ومسلم (ولا) تؤخذ (المسنة) لأجل (الاكل) وتسمى الأكلة (الأن يرضى المالك) بأخذها مذكرة لان النهي عن أخذها المذكورات انما هو للاجحاف بالمالك وهو الجور والبارى يدفعها سقط الاجحاف نعم ان كانت كلها خيارا أخذنا خيارا منها الا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كانه له الامام واستحسنه وقد مر انتهاؤها كما في اذا كان المال غير مخلوط وقد أشار المصنف الى حكم النصاب المخلوط فقال (ولو كان بين نفسيين) أي شخصين سال كونهما (من أهل) وجوب الزكاة بأن يكون كل منهما حرا مسلما وقوله (نصاب مشترك) اسم كان مؤخرين طرفه متعلق بمحذوف خبر مقدم ولا فرق في هذا النصاب المشترك بين أن يكون (من الماشية أو من غيرها) من المفتر والزرع والنقد وعرض التجارة وقد بين المصنف ذلك النصاب المشترك بقوله (مثل أن ورثنا) أي الشريكان والهواة عائلة على النصاب وهي المفعول به والاف عائلة على الشريك وهي الفاعل ومثل ان استدان (أو) كان بينهما نصاب (غير مشترك) بل لكل منهما عشرون مثالا أي أمثل بالاشاة مثالا ومثلا بالابل والبقريان يكون لكل منهما خمسة عشر ناقصة أو خمسة عشر بقرة حال كون العشرين شاة (معتبرة بالأنهم) أي لكلهما أي الشخصان (اشتركا في المراح) يعني أن المراح واحد لهما شاة معا وكذا يقال في البقرة قد أشار المصنف الى أن هذه المذكورات شروط لكونهما شركاء في المراح وكذا اشترط الواحد (والمراح يضم الميع هو ماوى الماشية للابل) (و) اشتركا في المرح أي الموضوع الذي يجمع فيه الماشية متساوي المرحي (و) اشتركا في المرحي أي في مكان لربي (و) اشتركا في المرح أي موضع شرب الماشية من عين أو نهر أو بئر أو حوض ويسمى المشرع وغير ذلك (و) اشتركا في (الموضع) (الحلب) بفتح اللام وحكى اشكانها أي المكان الذي تحلب الماشية فيه (و) اشتركا في (الفعل) الذي يزرع على الماشية (و) اشتركا في غيرها أي غير ما ذكر من هذه المواضع حال كون ذلك الغير كالناب (من الناطور) بمجهله وحكى انما هو أي حافظ الشجر والزرع (و) (من الجبرين) أي موضع تخفيف الثمن وتخصيص الحب (و) (من الدكان) أي الموضع الذي يوضع الاقشة والامتنع فيه (و) من مكان (الحفظ) للنقد والتجارة وكذا الحارث وزاد في المجموع الكيل والوزان والميزان والجال لحالب ولا انما يحلب فيه ولا تامة خلطة فهذه الثلاثة لا يشترط اتحادها في وجوب زكاة الشخص الواحد وتقدم أن المصنف صرح بالرفي وقوله ولو كان بين نفسيين الخ بعد هذه الشروط السابقة صرح بالجواب لما قال (زكاة) أي الشخص (زكاة) رجل الواحد قصير ماله أو مال الاشخاص المشتركين فيه غير تامة مال الشخص الواحد في الزكاة فقد تفيد ثقيل على الشخصين كالأول كان عند كل منهما عشرون شاة فوجب عليه شاة بعد أن كانت لا تجب على أحدهما وقد تفيد تخفيفا عليه ما كان عند كل واحد من واحد أو اثنين واشترط انما هو عليه شاة واحدة لان المال صار حركه كالمال الواحد وهو لو كان عند رجل واحد وهذا القدر لا يجب عليه شاة واحدة ومن الاربعين الى الثمانين وقص كانه قد لا زكاة فيه ولو لم يشترط كالوجوب على كل واحد شاة فقد كثر الزكاة كالأول كان جملة المال المشترك مائتين وواحدة من الغنم فيجب فيها عند الشريك ثلاث شياه عليه ما ولو كان لاحداهما مائة ولا حرمة واحدة فيجب على كل واحد الشاة وقد تفيد ثقيل على أحدهما وتخفيفا على الآخر كالأول كان عند واحد أربعين وعند الآخر عشرة فوجب

ولا التي ولدت ولا الفعل ولا الخيار ولا المسنة للذكر الا ان يرضى المالك ولو كان بين نفسيين من أهل نصاب مشترك من الماشية أو من غيرها مثل ان ورثاه أو غير مشترك بل لكل منهما عشرون شاة مثلا متبرة الا أنهم ما اشتركا في المراح وفي المرح وفي المرحي في الحلب وفي الفعل وفي غيرها من الناطور والجبرين والدكان والحفظ زكاة الرجل الواحد



شاة عليهم بحسب المال فأفادت ثقيل على صاحب العشرة وثقة بفاعلي صاحب الاربعين فعليه ثلثة اربع شاة وعلى الآخر ربع شاة ولا تقيد بتحقيقها في غير المواشي لانه لا وقص الا انها ما زاد على النصاب في الذهب والفضة فقصاه والدليل على اعتبار الخطأ قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البخاري وما كان من خباطين فانهم ايترا حمان بينهما بالسوية واطلاق الحديث يشمل الماشية وغيرها وقول المصنف نصاب مشترك بقيد أنه لو اشتركا في ثمانية وثلاثين لكل واحد منهما ثمانية عشر وانفرد كل منهما بشاة فلا زكاة عليهم حال ان المستترك لم يبلغ نصابا والمفرد كذلك والله أعلم

### باب زكاة النابت

لما كان النابت يستعمل مصدر او اسماء للشيء النابت وهو المراد هنا عدل المصنف الى النابت لان النابت قد يوه المصدوره وهو غير ادنها والنابت يشمل الزرع والشجر (لا تحب الزكاة في الزرع) مطلقا (لا فيا) أي في زرع أو في الزرع الذي (بقتات به) اختيارا فالاسم موصول أو مكررة وصورة وقد بين المصنف ما يقتات به اختيارا بقوله (من جنس ما يستنبه الا دميون أي شاة ذلك فالجاء والجهر ورمتهان عذوف حال عاقبات وكذلك يقال فيما بعده من المعطوف على هذا البيان وهو قوله (وييس) وفي بعض النسخ ويداس أي يدرس ويدق ومعنى ييس يتف باليس بعد ان خضرة وهو حاله (ويدخر) أي يرفع لوقت الحاجة فهذه شروط ثلاثة في وجوب زكاة النابت وقد افاضها الحاشية لانها وصف صاحبها في عاملها وعاملها قوله لا تحب الزكاة وصاحبها هو ما يقتات أي حال كونه كائنا من جنس الخ وخال كونه كائنا ما ييس وحال كونه كائنا ما يدخر فان فساد الاول وهو ما يقتات كما في بذرا لظن أو الثاني وهو كونه من جنس ما يستنبه الا دميون اختيارا كما في الف بالفاء والمثناة قال في الصحاح نبت يتجوزو كل في حال الجذب وقوله الشيء وما زاد المصنف من قوله (وييس أو يداس ويدخل لا يتوقف ضابط الزكاة عليه بل الضابط هو القبات اختيارا وكونه مما يستنبه الا دميون وما بعده من المعطوفات ولازم لكل مقتات مستنبت كما ذكره الرافعي فلا حاجة الى التصريح به لان كل مقتات يلزمه اليس والدرس والادخار فالمعول عليه في ضابط الزكاة هو ما يقتات وما يستنبه الا دميون وزاد المصنف ما بعده تبعه الاعراقين تاكيدا وهو من عطف اللازم على الملزوم وقوله المصنف لما يقتات اختيارا ويستنبه الا دميون فقال (كخطة) وهي البر المعروف (وشعر) بفتح الشين المججمة وحكى كسرها وهو لغة العامة (وذرة) بضم الذال المججمة وفتح الراء المخففة والدخ نوع منه (وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وبعضهما والزأ مشددة فيها وبه قال زلازهة تنقل السميوطى عن على بن أبي طالب أن كل ما نبت الارض فيه دواء ودا الا الارز فانه دواء لا دافعه ونقل أيضا أن الارز كان جوهرة مودعا فيها نور النبي صلى الله عليه وسلم فلما اخرج منها توقفت وصارت هكذا فنبغى على ذلك انه يسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند آكله (وعدم) بفتح العين والدال المهملة ومثله بالسلا (وحص) بفتح الحاء وفي لسانه التشديد والتقصيف وهو المعنى وعدو قد يصغر مع تشديد اللام (وحلبان) وهو اسم الحميم وفي لسانه التشديد والتقصيف وهو المعنى بالكسرى عند العوام (وعلس) وهو بفتح العين المهملة واللام وآخره سين مهله وفي الصحاح هو نوع من الخنطة وهو طعام أهل صنعاء قال السبكي يكون منه في الكمام الواحد أي في القشرة الواحدة حبتان وثلاث ولا يزول كاهه الا بالرجح الخففة أو المراس ويقال فيه أصمغ فهذه الحبوب التي تحب فيها الزكاة (ولا تحب الزكاة في الثمار) مطلقا (الافى الرطب والعنب) لانه صلى الله عليه وسلم أن يحصر العنب كما يحصر النخل وتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ زكاة النخل غراواه الترمذى وابن حبان وغيرهما وقوله صلى

باب زكاة النابت  
لا تحب الزكاة في  
الزرع الا فيما يقتات  
به من جنس ما  
يستنبه الا دميون  
وييس ويدخر كخطة  
وشعر وذرة وأرز  
وعلس وحلبان  
وبالسلا وحلبان  
وعلس ولا تحب  
الزكاة في الثمار الا في  
الرطب والعنب

الله عليه وسلم لا في موسى الاشعري ولما نحن بعثنا الى الجن لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربع الشعير  
والحنطة والتمر والزبيب واما الحالكم وقال صحيح الاستناد قبيح بما ذكر فيه ما في معناه والخصر في الثاني  
اضافي أي في المذكور في خبر الحالكم (ولا تجب الزكاة في الخضراوات) كما بيناه وغيره والواجب في البطيخ  
والزمان والبقاشا والقصب لان النبي صلى الله عليه وسلم قد عفا عما ذكره وسوا في عدم وجوب زكاتها أي  
الخضراوات وما بعدها أرزعت قصد أم نبتت اتفاقا والقصب يسكون المحجمة الرطب بفتح الزاء وسكون  
الطاء وهو نبت يشبه البرسيم (ولا تجب الزكاة في الأبايزر مثل الكون) لان القصده منها اصلاح الطعام  
لا القوت ولا تجب فيما ليس بقوت كخوخ ومشمش وتين وجوز ولوز وقشاح وزيتون وتسمم وزعفران  
ولا تجب فيما لا يقتات اختصارا كحب الحنظل فإنه يقتات للضرورة ومثله حب الغاسول والترمس ومنه  
ما تقدم من القث بالفاء والمثلية (فن انعقد في ملكه نصاب حب) من الحبوب السابقة (أوبدا) أي ظهر  
(صلاح نصاب رطب أو) صلاح نصاب (عنب زمته الزكاة) فالجمله في محل جزم جوابا عن الشرطية أي زمه  
أن يرى كذا من الحب والرطب والعنب (والأ) أي وإن لم ينعقد في ملكه نصاب حب بأن لم ينعقد أصلا  
أو وانعقد في ملك غيره كان حل السبل حبه إلى أرض غيره أو لم يند صلاح ما ذكر من الرطب والعنب (فلا)  
زكاة حينئذ (والنصاب) فيما ذكر (أن يبلغ) أو أي النصاب حال كونه (جافا خالصا) أي صافيا من القشر  
والتين خمسة أوسق منصوب على المقولية لقوله يبلغ فلا زكاة فيمادون النصاب ليس فيمادون  
خمس أوسق صدقة والأوسق جمع وسق بفتح الواو وهو ستون صاعا بالاجماع وهو يكيل المدينة فيكون  
النصاب ثلثمائة صاع وسق وسق بالانه بمعنى الجمع وهو يجمع الصيعان (وهو) أي النصاب المذكور قد رده  
بالوزن (أنف ستمائة رطل بغدادي) أي منسوب لبغداد وانما قدرته به لانه الرطل الشرعي وبيان كونه بالوزن  
ما ذكره أن الأوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث بالبغدادى والرطل بالبغدادى مائة  
وغاية وعشرون درهما أو أربعة أسابيع درهم ثم استقى المصنف من ضبط النصاب المذكور قوله (الا  
الارز) (الا العسل وهو) أي العسل (صنف) ونوع (من الحنطة) في تقدم التنبيه عليه وقد وصفه المصنف  
بقوله (يدخر مع قشره) لان صلاحه في ذلك (نصابهم عشرة أوسق بقشرهما) أي معهما اعتبارا لبا النصاب  
قال في الكفاية لو كان خالص مادون العشرة خمسة أوسق كان هو النصاب (ولا يخرج الزكاة) الواجبة  
(في الحب) (الابعد التصفية) من التبن (ولا يخرج الزكاة في التمر) (الابعد الحفاف) لما روى عتب بن أسد  
بفتح الهمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الكرم انهم يخرجون ما يجزى النخل ليرد في كانه  
زيبا كما يردى النخل ترواه أبو داود والترمذي وغيرهما وهو أن كان من سلالا أن الحنطة قامت به  
لا تصلاها بجامع العلماء والتابعين في بعدهم كما قال في المجموع قام الاجماع على وجوب الزكاة في التمر  
والزبيب ومونة التصفية والتخفيف على رب المال لا تقص من جملة الزكاة (وتضمن غرة العام الواحد  
بعض إلى بعض) برفع بعضها بل من غرة (في تكبيل النصاب) وان اختلف أدراكها لانا لواقعنا  
الناسوا في الادراك لا إلى عدم وجوب الزكاة لان ادراك الثمار لا يكون في حالة واحدة بل حرت العادة  
باختلاف ادراك الثمرة حتى في الثمرة الواحدة طالما لم ينسكك فضلها منه (حق لو أطلع البعض) أي برز  
وظهر (بعد جداد) بفتح الجيم وكسرها أو اعمل الدالين أي قطع (البعض) حتى تربية غرة الفاء  
فكانه قال فلا أطلع الخ وهذا الفعل يستعمل بمعنى ظهور برز كما عملت ونسبتمل بمعنى أظهر وأخرج وفي  
الختار أطلع النخل أي أخرج طلعته ثم نه المصنف على عدم الضم بقوله (الاختلاف أنواعه) فبعض أنواع  
التمر يسرع ادراكه قبل نوع آخر (أو) اختلاف (باله) حراة وبرودة كجودهم أو مقامهم حارة يسرع  
ادراك الثمر بها بخلاف تجدد برزها وقوله (والعام واحد والجنس واحد) جملة تالية تقيد بتعيينها الضم

ولا تجب في الخضراوات  
ولا في الأبايزر مثل  
الكون فن انعقد في  
ملكه نصاب حب أو  
بدا صلاح نصاب  
رطب أو عنب زمته  
الزكاة والأفلا  
والنصاب أن يبلغ  
جافا خالصا من  
القشر والتين خمسة  
أوسق وهو أنف  
وسمائه رطل بغدادى  
الا الارز والعسل وهو  
صنف من الحنطة  
يدخر مع قشره  
فنصابهما عشرة  
أوسق بقشرهما ولا  
تخرج الزكاة في  
الحب الا بعد  
التصفية ولا في التمر  
الا بعد الحفاف  
وتضمن غرة العام  
الواحد بعضها إلى  
بعض في تكبيل  
النصاب حتى لو أطلع  
البعض بعد جداد  
البعض لاختلاف  
أنواعه أو ببلده والعام  
واحد والجنس واحد

المذكور وجواب لوقوله (ضمه) أى ضم ما طلع به جدد البعض (إليه) متعلق بضم وقوله (في تكبيل)  
 النصاب) متعلق بضم أيضاً وهو المقصود بالضم (ويضم أنواع الزرع بعضه البعض في) كمال (النصاب)  
 أن اتفق حصادهما أى اتحد قطع الزرعين (في عام واحد) لأن القطع هو المقصود وأن يقع الزرعان في  
 الابتداء معاً بل واحد متقدم وواحد متأخر وعند القطع يستقر الوجوب والعلم الواحد ثمانية عشر شهراً فإذا  
 وقع الحصادان في هذه المادة ضم بعضه إلى بعض ولا فرق بين كون الزرع حنطة أو غيرها كالزراعة التي تزرع  
 في الخريف والربيع والصفان اتفق الحصادان في عام واحد ولا فلا وقيل إن الزرع به حصداً الأول  
 لا يضم كحمل شجرة وقبل يعتبر وقوع الحصادين والزرع في سنة واحدة لهما حينئذ بعدان فرع  
 سنة واحدة وقيل غير ذلك وكان على المصنف أن يقول ويضم أنواع الزرع بعضها البعض لأن الضمير عائد  
 إلى أنواعه ويقول ويضم بعض أنواع الزرع إلى بعض وعبارة المتأخر ويضم النوع إلى النوع (ولا تضم غرة  
 عام أو زرعها إلى غرة عام آخر) وإلى (زرعه) وان قطع غرة العام الثاني قبل جدد غرة العام الأول ولو كان له تخيل  
 وغيب يحمل في العام الواحد من ثمين لم يضم الثاني بلا خلاف لأن كل حل كثير تمام وقت الرافعي والنووي  
 في المجموع وغيره عن الأصحاب إن هذا لا يكتفي بتصوري العقل والغيب فانهما لا يجعلان في السنة حلين وإنما  
 يصور في اثنين والنتيجه وهما لا زكاة فيه وانما ذكر الشافعي هذه المسئلة لبيان أنها لا يضم إلا الأثر  
 في العام الواحد (ولا يضم) غيب (لطلب) في كمال النصاب (ولا يضم) بر (لشعب) كذلك لاختلاف الجنس  
 كما لا يضم سائر أجناس الحبوب بعضها إلى بعض لأن كل واحد منهما منفرد باسمه خاص والعلم نوع من  
 الخنطة كما تقدم فيضم إليها والصلب جنس مستقل لا يضم إلى الخنطة وإن أشبهها باللون والنعومة ولا  
 إلى الشهير وإن أشبهه في برودة الطبع لأنه إذا اكتسب من ترك الشبهين طبعاً أقرب به فصار أصلاً برأسه  
 (ثم الواجب) في زكاة النابت (العشران سقي) بالموثة كالطرقوه) كما يجري على وجه الأرض من ثم وفتاة  
 بالموثة بل يشرب الزرع بنفسه بلا واسطة سقي (و) فيه (نصف العشران سقي) بموثة كساقية ونحوها  
 أى الساقية كدولاب يضم أوله وقد يفتح وهو ما يدبره الجوان وكأوة وهو ما يدبره الماء لقوة تجر به ري  
 البخاري من حديث ابن عمر رضى الله عنهما فما سقت السبله والعيون أو كان غريباً العشر وفيما سقي  
 بالنضح نصف العشر قال النووي في المجموع وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين انتهى وإنما اختلف الواجب بما  
 ذكره مراعاة تنفقه المونة في الأول وثقلها في الثاني (و) الواجب (القطران سقي) بها أى بالموثة ففيه وبما  
 فيه مونة باعتبار المدة أى مدة عيش الثمر والزرع ونحوهما لا بما كثرها سقياً ولا يعتبر عدد السقيات (ثم) بعد  
 إخراج زكاته (لا شيء) فيه أى فيما ذكر أول مرة وإن دام في ملكه سنين لأن زكاة النابت لا تستكر كل عام  
 كسكر زكاة النقد (ويجزم على المالك أن يأكل شيئاً من الثمرة أو يتصرف فيها) أى في الثمرة المأخوذة  
 (قبل الخرص) أى الخرز والتقدير وقبل التضمين للمالك في ذمته وعطف التصرف على الال كمن عطف  
 العام على الخاص كما هو ظاهر لأن التصرف فيها يشمل الال وغيره فلا يصح لأن العطف المذكور خاص  
 بالواو فقط ويمكن جعل أومعنى الواو وإن كان بعيداً ولو اقتصر على حرمة التصرف فيها لوفى بالمراد ما ورد  
 عليه سقي ومثل الثمرة في هذا الحكم الزرع فيصير على المالك التصرف فيه ومنه الفرق بل فيصير أحده  
 والتصرف فيه واقتضاه على الثمرة لأجل الخرص المذكور وقد أشار المصنف إلى الحكم المترتب على  
 التصرف فقال (فإن فعل) أى تصرف فيها وجبت فيه الزكاة أكل أو غيره (ضمنه) أى ما تلفه لأن فيه  
 حق الفقراء شأناً (أو يندب للامام أن يبعث رجلاً) (خارصاً) له معرفة بكمية ما يخرج من الثمر فلنا (عدلاً)  
 وهذا معنى قولهم وشروط الخرص عالم به واحداً كان أو أكثر بقدر الحاجة فالبعث سنة وأما انضاف  
 المبعوث بهذين الوصفين فهو شرط فلا يصح بعث جاهل به ولا غير عدل أى لا يكون فاسقاً وشروط أن يكون

ضمه إليه في تكبيل  
 النصاب ويضم أنواع  
 الزرع بعضها إلى  
 بعض في النصاب  
 اتفق حصادهما في عام  
 واحد ولا تضم غرة  
 عام أو زرعها إلى غرة  
 عام آخر وزرعها ولا  
 غيب لطلب ولا بر  
 لشعب ثم الواجب  
 العشران سقي بلا  
 مونة كالطرق ونحوه  
 ونصف العشران  
 سقي بساقية ونحوها  
 والقطران سقي فيهما  
 ثم لا شيء فيه ويعزم  
 على المالك أن  
 يأكل شيئاً من الثمرة  
 أو يتصرف فيها قبل  
 الخرص فإن فعل  
 ضمنه ويندب للامام  
 أن يبعث خارصاً عدلاً

حر اذ كرا الى آخر ما يذ كرفي الشاهد لان الخرص ولاية فلا يصلح لها من ليس أهلا للشهادات واكتفى بواحد  
 هنا مع ان مقتضى كون الخارص أهلا للشهادتين يكون نصابه اثنتين لان الخرص ينشأ عن اجتماع مكان  
 كالحكم ونحوه داود وغيره باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبدا لله من رواحته خارصا أول  
 ما تطيب التمر وقد وصف المصنف الخارص بقوله (يخرص التمر) أي الذي يذامن له (ومعناه) أي معني  
 الخرص المصنوع من يخرص (أنه) أي الخارص المتقدم ذكره أولا (يدور) ويطوف (حول الغلة) أي حول  
 كل نخلة على انفرادها وبقدرة غيرها أو غرة كل نوع وطباخها باساقوله (فيقول فيها) أي في هذا الغلة (من  
 الرطب) مقدار (كذا) أي صاعا مثلا أو صاعين من التمر وهذا بيان لعنى الخرص هذا في حال كونه رطبيا  
 (و) يقول الخارص أيضا (ياقي) ويحصل (منه) أي من الرطب (من التمر كذا) فكذا فاعل ياقي ومن التمر غير  
 كذا مقدم عليه ولا ضرورته الى تقدمه على غيره وقد تكرر الكلام ياقي ويحصل من الرطب كذا أي مقدار  
 صاع مثلا من التمر (ويضمن) الامام أو الساعي (المالك نصيب الفقراء) ليقنع الحق من العين الفاذمة غمرا  
 أو زينا للغير بمعد جفاة والخرص خاص بالرطب والزبيب فلا خرص للزروع لاستنار حبه ولانه لا يؤكل  
 غالباً بالرطب بخلاف التمر ولا يضمن بدو صلاحه فلا خرص فيما لم يصلح له لانه لا ياتي فيه اذ لا حق للتضمين  
 فيه ولا ينضبط المقدار فيه حيث دللنا لكثرة العاهات قبل بدو اصلاح وصيغة التضمين أن يقول المضمين للمالك  
 ضمتك حق المتحقين من الرطب والغنم بكذا فالفاعل في كلام المصنف عائذ على الامام أو الساعي كما  
 علمت والمالك مفعول أول ونصيب الفقراء مفعول ثان وقوله (بحسابه) أي بقدره أي بقدر ما قدره  
 الخارص متعلق بمعدوف حال من النصب أي حال كون النصب متساويا بحسابه وقوله (في ذمته) متعلق  
 بضمه أي يقع التضمين ويحصل في ذمة المالك وحيث يجوز له ان يتصرف فيه بأى وجه كان من أنواع  
 التصرفات لكن بعد القول والى ذلك أشار بقوله (ويقبل المالك ذلك) التضمين الحاصل من الامام أو من  
 الساعي أو الخارص بطريق الوكالة عن الساعي وعن الامام لان الخارص وطبقته التقدير فقط لا التضمين  
 خلافا لما يقيهم من ظاهر الجورجى حيث يجعل الفاعل عائذ على الخارص (فيقتل حيثن) أي حين اذ  
 قبل المالك (حق الفقراء منه) أي من عين التمر الخروض (الى ذمته) أي المالك (وله) أي للمالك (بعد ذلك) أي  
 بعد نقل الحق المذكور (التصرف) فيه باكل وسيع وغير ذلك لانه ملكه ولا تعاق لاحد فيه (فان تلف) التمر  
 (بأفة ماويه) نسبة السماء لكونها نازلة من جهتها فهي من الله لا غير وليس للبخاوق دخل في تلفها أو مسرق  
 الخروض من الثمر أو من الجارين قبل التمكن من الاداء أما اذا قصر بان أمكن الرفع فأخر أو وضعها في غير  
 موضع ثم أفاقه يضمن قطع التمر بطله وقوله (بعد ذلك) أي بعد التضمين المتقدم وقوله (سقطت الزكاة) جواب  
 الشرط تنبيه (لو ادعى حيف خارص فيما خرصه أو غلطه فيه ما يعيد لم يصدق الايسنة كما لو ادعى حيف  
 حاكم أو كذب شاهد ويحط في الثانية القدر المحتمل بفتح الميم لاحتماله وهو الذي لو اقصر عليه في دعوى  
 الغلط قبل كوسق من عشرين كمثل به الرافي فانه محتمل أنه غلط فيه فيلحق هذا الواحد وقال بعضهم  
 وقول شيخ الاسلام ويحط في الثانية القدر أي يسقط من الاوسق القدر الذي يحتمل أن الخارص غلط فيه  
 كواحد في مائة أو ادعى غلطه بأي ما يحتمل بعد تلافى الخرص صدق بعينه ثبانا لهم والاصدق بلا عين  
 فان لم يثب ما عدي كليه وعمل به ولو ادعى قدر او لم يبين قدر لم يسمع دعواه انتهى من كلام شيخ الاسلام  
 والحاشية عليه والله أعلم

يخرص التمر ومعناه  
 أنه يدور حول الغلة  
 فيقول فيها من  
 الرطب كذا وياقي  
 من التمر كذا ويضمن  
 المالك نصيب الفقراء  
 بحسابه في ذمته ويقبل  
 المالك ذلك فيقتل  
 حيثن حق الفقراء  
 منه الى ذمته وله بعد  
 ذلك التصرف فان  
 تلف بافة ماويه بعد  
 ذلك سقطت الزكاة

باب زكاة الذهب  
 والفضة

### باب زكاة الذهب والفضة

ويقال فيه زكاة لنداء الشامل لهما أي للذهب والفضة وان كان قاصرا على المضروب منهما وما عياره

شاملة للمضروب وهو النقد ولغيره كالخلى والسبائك وأما عبارة النقد فقاصرة على المضروب من مائة من الزكاة ثم المضروب وغيره كإساق في كلام المصنف (من ملأ من الذهب) من (الفضة) أو أوقية بحمل أن تكون يعني أو والمعنى من مائة أحد النصابين ويحتمل أن تكون بأقضية على أصلها من الجمع بين الشئين ويكون الشخص من مائة النصاب والذهب والفضة فيلزمه زكاة الذهب والفضة وقوله (نصاب) مقول به لقوله ملك أي ملك أحد النصابين منها أو ملكاً كلاماً على الاحتياين في الواو ولو كان النصاب المذكور غير مضروب واستمر عنده (جواز لزمته) أي من ملك النصاب الزكاة والاصل في زكاة النقداً أي الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونه في سبيل الله فسرت بذلك أي بما لم تؤد زكاته وقوله صلى الله عليه وسلم فيمروا به الشيطان ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفت له صفاً من نار وأجى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه وتظهره كلباً ردت أعيدت في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله ما إلى الجنة وما إلى النار فلا زكاة في ما سواهما كما قال في التفسير والفرز والواو والمرجان والمرز والبرجد والحديد وان حسنت صنعتها وقيمتها ولا في نحو المسك والعنبر لأن الأصل أن لا زكاة ولم تثبت في شيء بخلاف دلالة النص على عدم الثبوت في بعضها بقدر صرح عن ابن عباس أنه قال ليس في العنبر زكاة وأما اعتبار الحول فقد تقدم أنه أجمع عليه التابعون والفقهاء ما روي فيه أبو داود ومن غير نضعيف قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول (ونصاب الذهب عشر مثقالاً) وزن مكة سوا مائة أوقية ما تقي درهم فضة أو نقصت عنها بالاجماع في الأولى وخالف بعض التابعين في المناسبة لكن اجمعت الفقهاء بعده على ذلك (وزكاة نصف مثقال) من الذهب لغير أبي داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن في المجموع ليس فيما أقل من عشرين ديناراً وفي عشرين نصف دينار (ونصاب الفضة مائة درهم) وزن مكة أضعاحاً كونها (خالصة) من النحاس لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث البخاري ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة والأوقية أربعون درهماً والأواق ثمانوناً نطق بانه تشدد وتخفف (وزكاة أي نصاب الفضة (خمس دراهم) حال كونها (خالصة) من الفضة وزن مكة أيضاً وهي ربع العشر المعبر به في بعض عبارات (ولا زكاة فيما دون ذلك) لفهم خبر البخاري المتقدم وهو أنه إذا لم يبلغ خمس أواق من الورق ليس فيه صدقة أي واجبة لأنها المرادة هنا بقرينة باب الزكاة والمقتال المتقدم ذكره لم يختلف جاهلية ولا إسلاماً وقد مر درهم وثلاثة أسباعه والدرهم ستة دنانير وهذا التقدير تحديد فلو نقص حبة أو بعضها فلا زكاة بخلاف عندنا وإن راجح رواج الوزن أو زاد عليه لمحوذ النوع بل لو كان الدرهم ناقصاً في بعض الموازين وكذا لا في بعضها فلا زكاة للشك في بوج النصاب (وتجب الزكاة) في النقد (فيما) أي في مال (زاد) على النصاب حال كون ما زاد حاصلًا (بحسابه) أي الزائد في هذا إشارة إلى أنه لا وقص هنا بخلاف المناسبة فقيل الوقص كان تقصيد (سواء في ذلك) أي في وجوب زكاة النقد (المضروب) أي المطروق بالمطرفة لأجل المعاملة (والسبائك) أي القطع من الذهب والفضة (والخلى المعد) أي الهيا (لاستعمال محرم) كآنية اللاكل وللشرب منها (أو) لاستعمال (مكروه) كضبة فضة صغيرة زينة (أو) المعد (للقتية) لا للاستعمال فقوله سواء في ذلك محرم ومقدم والمضروب وما عطف عليه منتهى مؤخر أي المضروب من غير ما غيره سواء في وجوب الزكاة وقبه وأجماً خرق الأعراب ليس هذا محله والمشهدور في ضبط الخلى أنه بضم الحاء وكسر اللام والياء المشدود ولا وجه لاقتصاد الجوزي على فتح الحاء وسكون اللام (فإن كان الخلى معداً) ومعها (لاستعمال مباح) كسوار لهما (أو) فلا زكاة فيه بشرط خلو عن السرف لشبهه بالنعم العوامل من الإبل والبقر وتقدم أنه لا زكاة فيه لأنها معدة للاستعمال كالطرائد في البقر والجل على الإبل فإن لم يقصد ما لا الخلى استعمالاً لا محرم ولا مكروهاً ولا مباحاً بل قصد كثره

من ملك من  
الذهب والفضة  
نصاباً حلاً لزمته  
ونصاب الذهب  
عشرون مثقالاً  
وزكاة نصف مثقال  
ونصاب الفضة مائة  
درهم خالص وزكاته  
خمس دراهم خالصة  
ولا زكاة فيما دون  
ذلك وتجب الزكاة  
فيما زاد بحسابه سواء  
في ذلك المضروب  
والسبائك والخلى  
المعد للاستعمال محرم  
أو مكروه أو للقتية  
فإن كان الخلى معداً  
لاستعمال مباح فلا  
زكاة

واذخاره فحب فيه الزكاة لان قصد الكثرة صرف له عن الاستعمال فلو لم يقصد كثره ولا اعتناؤه فلا زكاة فيه وحيث وجبت الزكاة في حلي فاختلقت قيمته ووزنه اعتبرت قيمته لا وزنه على الصحيح

### باب زكاة العروض

أي عروض التجارة وهي بيع بعض المال لبعض الغرض الربح (أداملك) شخص أهل للزكاة (عرضا) من عروض التجارة واستمر ملكه (حولا) كملأه وكانت قيمته في آخر الحول (تبلغ) انصابا (زمنه) أي من ملك ذلك النصاب المقتد بهذين القديين (زكاة وهي) أي الزكاة فيه (ربيع العشر) كأي الذهب والفضة لان العرض المذكور يقوم به ما ول يوم الزكاة المذكور مشروط (بشرطين) الاول (أن يملكه) أي العرض (بمعاضة) كشرها أو صادق وهبة بثواب أو كراه كان يستأجر الاعيان ويؤجرها يقصد التجارة أو يستأجر أرضا ثم يؤجرها يقصد التجارة (و) الشرط الثاني (أن ينوي حال التملك التجارة) وان لم يجددها عند كل تصرف وقد ترفع المنصف على الشرط الاول والثاني على الفصول الثمير المرتب فقال (فلو ملكه) أي عرض التجارة (بارت) أي سببه كان مات مورثه وانتقل العرض الى الوراث فهذا ملك بغير معاوضة أي بغير قابلية بين فهو مختار زكوة (بمعاضة) أو ملكه (بهيئة) لا ثواب فيها أي ليست بمقابل يتخللها مع الثواب فهي كالشراء (أو) ملكه أي العرض (بيع) أي بيع شيء بماعنده واشترى بثمنه عرضا ولم ينو التجارة وهذا مختار الشرط الثاني وهو في التجارة (فلا زكاة) حينئذ فما فقد في الشرطان معا وهما غير الشرطين السابقين أعني تمام الحول وبلوغ النصاب فإذا ضما الى هذين الشرطين فتصير الشروط أربعة كما علمت (فإن اشتراه) أي العرض المذكور (بنصاب كامل من التقدين) الذهب أو الفضة كعشرين دينارا أو مائتي درهم فضة وجواب ان الشرطية قوله (بشرط) أي حوله أي العرض (على) حول النقد لان النصاب هو الثمن وكان ظاهرا فصار في عن السلعة كما توافج البناء عليه كالأول كان غنيا فاقرضه لشخص على فصار دينه نقوله بنصاب أي بعينه احتراز عما لو اشترى في الذمة ودفعه في غنمه فان تحول النقد ينقطع وينشأ حول التجارة من حين الشراء قال في المجموع على خلاف وغير المضروب من الذهب والفضة كالتبر والسماك كالمضروب (وان اشتراه بغير ذلك) أي بغير نصاب كامل من التقدين فبغيره تفصيل كونه بوله (إما) أن يكون قد اشتراه (بدون النصاب) أي لو لم يكن عنده ما يقبضه من النقد ولو غير مضروب (أو) يكون قد اشتراه (بغير نقد) كان اشتراه بغير قيمة كالنصاب والحلي المباح (بقوله) أي حول مال اشتراه بغير ذلك (بمحصن من الشراء) أي يتدأ من وقته وقيل ان ملكه بنصاب سائمة حتى على حوله الا ان مال يجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبر والصحيح المنع لاختلاف الزكاة قدرها ومتعلقا وفي صورة ملكه بغير النقد لاذ زكاة في كل من الثمن والمثلن لانه غير زكوي فاذ ذلك اعتبر حوله من وقت الشراء مع نية التجارة فيه كالمسحوق (ويقوم مال التجارة آخر الحول بما اشتراه به) أي بنقد اشتراه أي اشترى ذلك الشخص عرض التجارة به أي بذلك النقد فالضهير المستتر في الفعل يعود على الشخص المشتري والبارز الذي هو الممول به يعود على العرض الذي وقع عليه عقد الشراء أو الضهير المجرور بالياء يعود على مال الواقعة على النقد ولذلك قال المنصف (ان اشتراه بنقد ولو) كان النقد الذي اشترى به ما تنصبا (بدون نصاب) فان بلغ نصاب زكاة كان وان لم يبلغه نصاب فلا زكاة وان بلغ نصابا بنقد البلد حتى لو اشترى بمائتي درهم عرضا فباعه بعشرين دينارا بالتجارة خال الحول والدنانير في يده وهي نقد البلد ولا تبلغ قيمتها بالدرهم مائتي درهم فلا زكاة (فان اشتراه) أي اشترى الشخص مال التجارة (بغير نقد) كعرض وتكاح وجلع (قومه) أي قوم مال التجارة (ب) أي (نقد البلد فاذا بلغ) مال التجارة (نصابا) زكاة أي مال التجارة الذي بلغ نصابه نقد البلد (والا) أي وان لم يبلغ نصابا فلا زكاة (ففيه في هذا الحول) حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانيا غير التقويم الذي سبق عند آخر الحول الاول لانه غير مفيد

### باب زكاة

#### العروض

اذ ملك عرضا حولا كاملا وكانت قيمته في آخر الحول نصابا زمنه زكاة وهي ربع العشر بشرطين أن يملكه بمعاوضة وان ينوي حال التملك التجارة فلو ملكه كارت أو بهيئة أو ببيع ولم ينو التجارة فلا زكاة فان اشتراه بنصاب كامل من التقدين بغير حوله على حول النقد وان اشتراه بغير ذلك اما بدون النصاب أو بغير نقد فحوله يحسب من الشراء ويقوم مال التجارة آخر الحول بما اشتراه به ان اشتراه بنقد ولو بدون نصاب فان اشتراه بغير نقد قومه بنقد البلد فاذا بلغ نصابا زكاة والا فلا زكاة حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانيا

لعدم باوعه نصابا فان بلغ نصابا بقدر البلد زكى والا فلا (وهكذا) أيدى الاحوال المستقلة فان كان فى البلد نقصان فان غلب أحدهما قومه فان لم يبلغ نصابا لم يرك وان كان لوقوم بقدر الغالب بلغه نصابا وان تساوا با فاذ بلغ واحد نصابا دون الآخر قومه بما بلغه بلا خلاف ذكره فى المجموع وحكى فيه وجهان فى الكفاية أنه لا زكاة فاذ بلغ بكل منهما نصابا قومه بما شاء منهما لا يميز بينهما لاجل عدمها على الآخر كذا صححه فى الرضة وقيل بتعين الانفع للقاء كافى اجتماع الحقوق ونبات البون وصحة فى المتنازع (ولا يشترط كونه نصابا الا فى آخر الحول فقط) لا فى أوله ولا فى وسطه ولا فى جميع الحول لان الاعتبار بالقيمة وليس بمرعايتها كل وقت لاضطراب الاسعار وانخفاضها وارتفاعها واكتفى بآخر الحول لانه وقت الوجوب (ولو باع عرض التجارة) فى أثناء الحول (بعرض تجارة) أخرى (لم ينقطع) الحول لعدم نقص النصاب ولان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وقيمة الثاني والاول واحد فلا ينقطع الحول لانتقالها من سلعة الى سلعة كفى دراهم نقات من محل الى آخر (ولو باع الصيرفى فى ثوبه بعضها ببعض) لبعضها الاول بدل من النقود بدل بعض من كل والمحرور بالياء متعلق باع (الاجل) (التجارة) متعلق بالفعل السابق أيضا واللام لتعليل وجواب لوقوله (اتقطع) الحول لعدم بقاء النصاب على ملكه ولان التجارة فيها ضعيفة تادؤ وال زكاة الواجبة فى زكاة العين تنقطع بالمبادلة المعبر عنها بالصيرفى ويحكى عن ابن سريج أنه قال بشرها والصيرفية بان لا زكاة عليهم (ولو باع فى الحول) شيان عروض التجارة (ينقد) ذهب أو فضة أى وكان ذلك العرض مما يقوم بذلك النقد (و) باع شيئا منها أيضا (بربح وأمسكه) أى المذ كوره من النقد والربح (الى آخر الحول زكى الاصل) وهو النقد (بجمله) زكى (الربح بجمول) ولا يضم الربح الى أصله فى الحول لانه فائدة غير متولدة مما عنده ولا زكى بحوله كما لو استقاده بارت أو هبة وذلك كان اشتري عرضا ما تقي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة وأمسكه الى آخر الحول أو اشتري ماسعا عرضا يساوى لثلاثة آخر الحول فخرج زكاته ما تين فاذا مضت ستة أشهر زكى المائة وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله (وأول حول الربح) يتبدل ويحسب (من حين) أى من زمن (نضوضه) أى صيرورته نقدا (لامن حين ظهوره) وان لم يفيض لانه فى الاول يحقق دون الثاني وخرج بقوله سابقا بقدر ما لو باع شيان عروض التجارة بغير تبدل أو بقدر لا يقوم العرض به كالمو باع العرض بالعرض أو باع العرض بمالا يقوم به كان عرض التجارة يقوم بذهب فباعه بفضة فانه يضم حينئذ الى الاصل فى الحول **وتنبه** يجب فطوره عبدا لتجارة مع زكاته الاختلاف سببها ولو كان عرض التجارة نصابا سائمة فان كدل بثلاث المم نصابا احدى الزكنتين العين والتجارة فقط أى دون نصاب الاخرى كاربين من الفم لا يبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فادونها قيمتها نصابا وجبت زكاتها كمال نصابها أو كمال نصابها زكاة العين تجب فى الجديوز كاه التجارة فى القديم ولا يجمع بين الزكنتين وكذا القول فيما اذا كان العرض غرا اء من الخلى مع المتنازع وتقدمت الاشارة الى ذلك بعد اول الباب وإلله اعلم

### باب نكاح المعدن زكاة (الراز)

المعدن اسم للكان الذى خاق فيه الجواهر من الذهب والفضة وغيرها أى بذلك لا قامة المذ كورات فيه مشتق من المعدون وهو الاقامة ويطلق على الجواهر نفسها والراز يعنى المركز ومعدناه فى اللغة الثنوت وفى الشرع دفن الجاهلية قال الجوهري كانه ركز فى الارض ركز قال تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخر جنالكتم من الارض وأجمع الامة كما قال النووي على وجوب الزكاة فى المعدن وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال فى الرزاز الخس (اذا استخراج) يخص من أهل الزكاة (من معدن) أى مكان خاق الله فيه الذهب والفضة كما تقدم وهو بكسر الدال وفتح الميم وقد وصف المصنف ذلك المعدن بقوله

وهكذا ولا يشترط  
كونه نصابا الا فى آخر  
الحول فقط ولو باع  
عرض التجارة  
بعرض تجارة لم  
ينقطع ولو باع الصيرفى  
النقدود بعضها  
بعض للتجارة انقطع  
ولو باع فى الحول  
بنقدود ربح  
وأمسكه الى آخر  
الحول زكى الاصل  
بجمله والربح بجمول  
وأول حول الربح  
من حين نضوضه  
لامن حين ظهوره

باب زكاة

المعدن والراز

اذا استخراج من

معدن

(في أرض مباحة) المستخرج (أو مملوكة له نصاب ذهب أو نصاب فضة) فنصاب وما بعده مفعول به لقوله  
استخرج فخرج بالذهب أو الفضة غيره من الحديد والبرص والفضة والبرص والفضة والبرص والفضة والبرص والفضة  
والسكك وغيرها فلاز كفة فلان الأصل عدم الوجوب وقد ثبتت في الذهب والفضة بالايجاج فلا يجب  
فيما سواهما إلا بدليل صريح ولا يجب فيلادون النصاب منها لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيملا دون خمس  
أو أقل من الفضة صدقة لأنه حق يتعلق فيما يستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالعشرات ولا فرق  
في وجوبه وكذا المعدن بين أن يستخرج النصاب المذكور (في دفعة) أي في مرة واحدة (أو) يستخرج في  
(دفعات) أي في مرات متعددة واجتمع منها نصاب وقوله (لم يقطع) صفة للمستخرج المفهوم من الفعل أي  
لم يقطع ذلك المستخرج (عن العمل) سبب تركه (أو) سبب إهماله لذلك العمل وجواب إذا المتقدمة  
في قوله إذا استخرج قوله (ففيه) أي ففي ذلك المستخرج الذي بلغ النصاب (في الحال) أي حال الاستخراج  
(ربيع العشر) خبر في الرقة ربع العشر ونحوها كما في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعدن  
القبليمة الصدقة وهي بقايا ما عرفت وحينئذ نأخذ من الفضة بضم الفاء وأسكان الراء ربيع بين مكة والمدينة  
قريتين ساحل البحر ذات نخيل وزرع على أربع مراحل من المدينة وقيل يجب فيه النصاب قياسا على  
الركاز وإنما لم يشترط فيه حول لأن اشتراطه لأجل الماء والمعدن نفسه إنما كان كافيا فيه المعشرات  
وقيل يشترط فيه الحول قياسا على الماشية والنقد وعلى الأول فوق الوجوب حصول النبل في يده  
(ولا يخرج) أي زكاة المعدن (الابعد التصفية) يعني خلوها من التراب وصفاته فلأخرج قبلها كان  
مضمونا على السامعي ولم يحجز هذا الإخراج فلزم السامعي رده ولو تلف قبل التصفية أو كان قبل التمكن  
ومؤنة التصفية والتخليص على المالك بالاختلاف (فإن ترك العمل لعذر) وذلك (كسفر) لغيره وتركه  
(واصلاح آله) للعمل أي وهرب أو أجبر وجواب الشرط قوله (ضم) أي ذلك النبل الثاني للاول في كمال النصاب  
أو ضم الماغته من الملوحة فإذا بلغ في نصابه كان كذا كان أخرجه بالعمل الاول خمسين وبالثاني مائة  
وخمسين فقيس ذلك المائة والخمسين دون الخمسين الحاصلة بالعمل الاول ولا تضاف الخمسون للثاني وإذا لم يبلغ  
العمل الثاني بالضم إلى الاول نصابا فلاز كذا (وإن وجد) المعدن (في أرض الغيرة فهو) مملوك (لصاحبها) أي  
صاحب الأرض ثم أشار المصنف إلى ما ذكر في الترجمة من الركاز فقال (وإذا وجد) الشخص (ركازا) أي  
مركوزا ككتاب يعني مكتوب (من دفين) أي مدفون (الجاهلية) ففعل بمعنى مفعول قال أبو إسحق  
يشترط في وجوب ذلك كدفين الجاهلية أن لا يعلم أن مالكة باغته الدعوة فعداها علم ذلك كان فباوعلاه  
التساضي أو الطيب بأنه مال مستترك رجوع البناء لقتال وانما يكون الكثر ركازا إذا لم يعلم حاله وهل بلغت  
مالكة الدعوة فيعلم ماله أم لا فلا يحل نقله عنه التوروى في المجوع (وهو) أي ذلك الدفين (نصاب ذهب) أو  
نصاب (فضة) سواء كان مضر أو بأول فلاز كفة في غيرهما وإن بلغت قيمته نصابا لا غير كروي كالخدين  
وغيره كالأز كفة فيما لم يبلغ نصابا وقول أئمتنا الشافعي رضي الله عنه لو كتب أنا أو أجد للركاز نجست  
القليل والكثير محمول عند أصحابه على الاحتياط لا الوجوب كما قاله الزو في المجموع فظهر من هذا أن  
زكاة الركاز لا يجب إلا بما بلغ النصاب من أحد التقدين ولو غيره مضر وبين كماله مضر وقوله (في أرض  
موات) متعلق بالفعل السابق وهو وجد والمردعوات الأرض أنه لم يجز عليه ملك لأحد من المسلمين  
سواء كانت الأرض دارا إسلاما دار حربا وسواء ذواتها أم لا ومثل الموات المذكور في رواية الجاهلية  
والإسلا وجواب أنما قوله (ففيه) أي ففي ذلك الركاز (الخمس في الحال) كافي للمعدن وتقدم أنه لا يعتبر  
الحول لأنه لا اعتبار للممكن من تنمية المال والمستخرج من المعدن والركاز كل منهما بما في نفسه واعتبر  
النصاب فيها كغيرهما لأن مادونه لا يحتمل المولسة كافي سائر الأموال الزكوية (وإن وجد) أي الركاز

في أرض مباحة أو  
مملوكة له نصاب  
ذهب أو فضة في دفعة  
أو دفعات لم يقطع  
عن العمل بتركه أو  
إهماله ففيه في  
الحال ربع العشر  
ولا يخرج الأبعد  
التصفية فإن ترك  
العمل لعذر كسفر  
واصلاح آله ضم  
وإن وجد في أرض  
الغيرة فهو لصاحبها  
وإذا وجد ركازا من  
دفين الجاهلية وهو  
نصاب ذهب أو فضة  
في أرض موات  
ففيه الخمس في الحال  
وإن وجد



(في ملك) أي في أرض مملوكة (فهو) أي ذلك الركا زابت (صاحب الملك) ان ادعاه والافلن فوقه  
وهكذا حتى ينتهي الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك الارض وما فيها وبالسبع لم ينزل ملكه  
عنه لانه منقول مدفون لا يعد جزءا من الارض فان كان الذي تنقل منه متافروته فاعلم مقامه فان ادعاه  
بعضهم اعطى نصيبه وحفظ الباقي حتى يجي صاحبه وان آيس منه كل ليت المال كسائر الاموال  
الضائعة (او وجدته) أي الى الركا ز (في مسجد) من مساجد المسلمين (أو) وجدته في (شارع) أي في طريق  
من الطرق (أو كان من دفين الاسلام) بأن وجد عليه علامة الاسلام بكتابة شيء من القرآن أو اسم ماله من  
ماله الاسلام (فهو لقطه) بقرعة الواحدة سنة ثم له بعد التفرع ان يملك ان يظهر ملكه وكذا ان لم يعلم  
أهوه من دفين الاسلام أو الجاهلية بأن لا يكون عليه علامة أصلا أو عليه علامة ووجد منها في الجاهلية  
ولو كان حيا أو أوانه الى الاصح بانفاق الاحباب والله أعلم

### باب زكاة الفطر

أضفت هذه الزكاة الى الفطر لأن وجوبها يكون بدخول الفطر ويقال أيضا زكاة الفطرة بالتاء أي الخليفة  
لانهما يخرج عنها قال في المجموع ويقال للخروج بصيغة اسم المفعول فطرة بالكسر لا غير والاضل في  
وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عرقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس  
صاعا من غر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وخبر أبي سعيد كخروج زكاة الفطر  
اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط  
فلا زال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت رواه الشيخان (تجب) زكاة الفطر بأدراك آخره من  
رمضان وأول جزء من شوال لأضافته الى الفطر في الخبرين السابقين (على كل حر مسلم) فلا فطر على رقيق  
لانه لا يملك شيئا ففطرته على سيده فقا كان أو مديرا أو أم ولد أو مملوقا يعتق بصفة وأما المكاتب فاضف  
ملكه ولا فطرته على سيده عنه لانه معه مئة لا اجتنى وقيل يجب عليه لانه عبد ماني عليه درهم ولا على  
كافر لقوله في الحديث المذكور من المسلمين وأشار للصنف الى قيد الوجوب بقوله (اذا وجد)  
الذي يجب عليه الزكاة المذكورة (ما) أي القدر الذي (يؤديه) وهو الصاع (في) زكاة (الفطرة) حال كونه  
(فاضلا عن قوته) أي قوت نفسه أي نفس من يجب عليه الزكاة (و) فاضلا عن (قوته) من تزيمه نفقته  
من أصل أو فرع أو زوجة (و) فاضلا عن (كسوتهم) أي كسوتهم من تزيمه نفقته وجع الضمير باعتبار  
معنى من وأفرده في قوله نفقته باعتبار لفظها كما هو في بعض النسخ بجمع الضمير في كسوتهم وفي بعض  
كسوته بالافراد وعليه فلا سؤال ولا جواب وقوله (ليلة العيد ورويه) أي يوم العيد كل منهما متعلق بقوله  
فاضلا (و) فاضلا أيضا (عن دين) عليه (و) فاضلا عن (مسكن) (و) فاضلا عن (عبد محتاجة) أي يحتاج  
الى كل من المسكن والعبد فالضمير في الفعل عائدا لهما وما أفرده باعتبار تأويله بالذكور وفي بعض النسخ  
بالضمير في الخلقين أي عن مسكن يحتاجه وعن عبد يحتاجه وعليه فلا حاجة الى تطويل الكلام وسؤال  
وجوبا وهذه النسخة أولى وما قلته من الاثر باعتبار التأويل بالذكور أولى عما قاله الشيخ الجوزي  
وهو انما أفرده الضمير لكون الواو عني أو ذلك أفرده الضمير ولم يقل يحتاجه مالان كلامه يقتضي انه  
يحتاج الى أحدهما دون الآخر ثم أنه قد يحتاج اليهما معا وهذا مستفاد من قولنا أفرده باعتبار التأويل  
بالذكور رأى يحتاج الى ما ذكر من المسكن والعبد وما ذكره في الدين من انه لا يجب زكاة الفطر الا اذا  
كان فاضلا عنه هو ما ذكره الامام وتبعه الحاروي الضمير وصحح الرافعي في الشرح الصغير ان الدين لا يمنع  
وجوب زكاة الفطر ووافقه في المجموع وهو قياس زكاة المال وما ذكره ايضا في المسكن والعبد من أن

في ملك فهو لصاحب  
الملكية أو وجدته في  
مسجد أو شارع  
أو كان من دفين  
الاسلام فهو لقطه

### باب زكاة

#### الفطر

تجب على كل حر  
مسلم اذا وجد  
ما يؤديه في الفطرة  
فاضلا عن قوته  
وقوت من تملكه  
نفقته وكسوتهم  
ليلة العيد ويومه  
وعن دين ومسكن  
وعبد محتاجة

الاحتياج اليه ما يمنع وجوب ركعة الفطر انما هو في الاستثناء أي عند الانحياز بخلاف ما إذا كان غير محتاج اليه ما عنده وهو موسر ولم يخرجها حتى مضى وقتها ثم احتاج بعد ذلك اليه ما فإنه لا يمنع وجوبها (فإنه فضل) على احتياج اليه (بعض ما) أي بعض شيء أو الذي (يؤديه) للفقراء من الصاع أو الأقل منه (لزمه) أي المترك (إخراجهم) أي البعض المذكور فالصغير في لزمه يعود على المترك وإخراجه فاعل يلزم والضمير المضاعف اليه يعود على ما الواقع على البعض أي لزم المترك إخراج ذلك البعض من صاع أو نصفه أو مود أو أقل لأن المسور لا يسقط بالمعسور أي يجب إخراج المتيسر وهو البعض الموجود عنده من قليل أو أكثر وهذا لا يسقط بالمعسر وهو الصاع بتمامه بحفاظة على الواجب بقدر إمكانه ولقوله تعالى فاقنوا لله ما استطعتم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم بخلاف الكفارة لأنها لا تتبع بعض ولأن لها بدلا بخلاف الفطرة فهي ما وقد أشار المصنف إلى قاعدة لكنكم أغلبية لا هطرد فقال (ومن لزمته فطرية) أي فطرية نفسه لكونه موسرا (لزمته فطرة كل من لزمه نفقته) فالضمائر الثلاثة من لزمته وفطرته ولزمته تعود على من وكذلك الصغير في لزمته وأما الصغير في نفقته فيعود على من التامسة وقد بين المصنف من تازم المترك في نفقته بقوله (من زوجة) فان نفقته على زوجها فكذلك فطرتها عليه أيضا (و) (من قريب) (من تازمه نفقته كبن صغير أو ابن ابن كذلك) أو أم أو وجدوا كاهم فقرا أو ابن موسر فنفقته عليه فكذلك فطرتهم (و) (من محال) (لأنه) كزكركي كزكركي فنفقته على سببه فكذلك فطرية عليه أيضا لكن (إن كانوا) هؤلاء (مسايين) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (و) الحال أن المترك الموسر قد وجد ما يؤديه عنهم من القدر الواجب عليهم وهو الصاع عن كل شخص فضلا عن نفقته ونفقته ثم أشار المصنف إلى ما قلناه سابقا من أن هذه قاعدة أغلبية فقال (لكن لا تزمه) أي المترك (فطرة زوجة الأب المعسر) هذا مستثنى من قوله كل من لزمته نفقته لزمته فطرته فزوجة الأب المعسر تازم الابن نفقته ولا تازمه فطرتها وأما لزمته نفقته على الولد لا تزمه أعفاف الأب ولأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فبجملها الولد بخلاف الفطرة (و) (لا تزمه فطرة) (مستولدة) أي مستولدة الأب وهي الأمة التي استولدها الأب أي صارت أم ولد فنفقته على الولد المذكور دون فطرتها لتقدم في زوجته وذلك قال المصنف (وان لزمته) أي المترك القريب (نفقتهما) أي نفقة زوجة الأب ونفقته مستولدة أي فلا تزمه فطرتها كما علمت (ومن لزمته فطرة) أي جنسها الصادق بالفطرة الواحدة والمتعددة وفي بعض النسخ فطر تكسر الفاء وفتح الطاء جمع فطر: وعلى ذلك شرح الجوزجوري وعلمه فلا حاجة إلى التأويل بالجنس (و) الحال أنه قد (وجد بدعها) أي بعض الفطرة الصادق ببعض فطرة واحدة وبفطرة كاملة وقد أشار المصنف إلى جواب من الشرطية بقوله (بدأ) أي في وجوب إخراج المتيسر عنده (بنفسه) وجوب بانحور مسلم بدأ بنفسك فنصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل شيء قلدي قرايتك وقد بين المصنف ذلك فقال (ثم بدأ بنفسه (بزوجه) لأن نفقتهما كذلك أمعاوضه لا تسقط بعض الزمان فلا يفيض عنه الأصابع واحدا وله زوجتان فأكثر تخير إخراجها عن بشانها ما قال الرافعي ولم يتعرضوا للافراغ وله مجال في ثنائه أنه انتهى (ثم) بعد الزوجة بدأ (بأنه الصغير) لأن نفقته ثابتة بالنص والاجماع (ثم) بعده بدأ (بأنه) وان علا ولون قبل الام (ثم) بعد الأب بدأ (بأنه) كذلك أي وان علمت ولون قبل الأب هذا عكس ما في التفقات لأن النفقة للعاجزة والأولاد وأما الفطرة فلتنطهر والشرف والأب أو في به إذا فانه منسوب إليه وبشرف بشرفه وفيه كلام ذكره شيخ الإسلام في شرح الروض (ثم) بعد الأم بدأ (بأنه الكبير) الذي لا كسبه وهو زمن أو يجنون فان لم يكن كذلك لم يجب نفقته كاسمائي في بابه أي لم يجب فطرته على القاعدة المذكورة فطرة الرقيق مؤثرة عن فطرة الولد الكبير لأن الولد شرف ولان علاقته نزول بخلاف الولد فعلاقته

فإنه فضل بعض ما يؤديه لزمه إخراجهم من لزمته فطرته لزمته فطرة كل من لزمه نفقته من زوجة وقريب ومجمل إن كانوا مسلمين ووجد ما يؤديه لكن لا تزمه فطرة زوجة الأب المعسر ومستولدة وان لزمته نفقتهما ومن لزمته فطرة ووجد بعضا بدأ بنفسه ثم زوجته ثم بانيه الصغير ثم بانيه ثم بانيه الكبير

لازمة (ولو تزوج) شخص (معسر بامرأة موسرة أو) تزوج شخص معسر (بأمة) لزمتم سبيل الأمانة  
 فطرة الأمانة) الأولى فطرتها تقدم المرجع حيث كان الزوج معسرا لأن فطرته لا تلزمه فطرة الزوجة  
 الحرة أو الأمانة أولى غاية الأمر أن فطرة الأمانة على سيدها (ولا تلزم الحرة فطرتها) تنسقط حينئذ حيث كان  
 الزوج معسرا انتهى جارية على خلاف القاعدة وهي كل من وجبت عليه نفقة وجبت عليه فطرة من لزمه  
 نفقته (وقيل تلزمها) أي تلزم المرأة الحرة فطرتها فهو موافق لآي حنفية فهو وجوب على الحرة فطرتها  
 لا على الزوج. ولما فرغ المصنف من الكلام على من يجب عليه زكاة الفطر شرعا في بيان سبب وجوبها  
 فقال (وسبب الوجوب) أي سبب وجوب الفطرة قال عوض عن الضمير العائد إلى النظر وهو مبتدأ  
 وانحصر قوله (ادراك غروب الشمس ليلة الفطر) من شوال لتعاقبها به في الحديث السابق أول الباب فإنه  
 قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان الخ وهو لا يكون إلا بعد غروب الشمس  
 من ليلة العيد ولا تنهاج جعلت طهرا للصائم من الرثا واللغو وطعمة للساكنين كإرواءه أبو داود وابن سعد  
 وانقضاء الصوم بغروب الشمس قال في المهمات والمعروف في المذهب أدراك جزء من رمضان مع الجزء  
 المذكور ذكره الإمام النووي في تنكيه وجزءه جماعة ونقلوه عن نص الشافعي انتهى وقال التتائي في  
 تنكيه لم أنهم لم يعتبر مجموع الوقتين معنى وإن تعرض له في الكفاية اه وقد قال انما اعتبر مجموعهما  
 ليحقق سبب الوجوب بإدراك جزأيه ما ذكره المصنف هو السبب الثاني وأما السبب الأول فهو أول  
 ليلة من ليالي رمضان فيجوز إخراجها من أول ليلة من لياليه والافضل تأخيرها إلى يوم العيد قبل دخول  
 الإمام في الصلاة وقت الوجوب إذا غربت الشمس والكراهة تأخيرها إلى ما بعد الصلاة إلا لعديدين  
 انتظارا قريب أو أحوح والحرمة تأخيرها عن يوم العيد ثم فرغ المصنف على السبب الثاني الذي ذكره  
 فقال (فلو ولده ولد أو تزوج امرأة) (واشترى عبد قبل الغروب ومات) أي من ذكر من الولد أو المرأة  
 أو له بد (عقب الغروب لزمته) أي الأب في الأولى أو الزوج في الثانية أو المشتري في الثالثة وفاعل الزوم  
 قوله (فطرتهم) أي المذكورين من الولد ومن بعده لا ذرا بهم سبب الوجوب وهو غروب الشمس من ليلة  
 الفطر سواء مات كل منهم بعد التمكن من الإخراج أو قبله على الانحصر ذكره في المجموع كالنقطة كفاية  
 الظاهر موت المرأة وإذا لم يمت المؤدى عنه والمؤدى لكن تلف المال بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن  
 من الأداء سقطت على الأصح كزكاة المال والثاني لا والفرق أن زكاة المال تتعلق بالعين بخلاف الفطرة  
 (وإذا وجدوا) أي هو لا المذكورون (عقب الغروب) أي بعده كما هو في بعض النسخ (المجب فطرتهم)  
 لأنهم لم يدر كوا سبب الوجوب (تم) به بيان سبب الوجوب ويان من تلزمه من لا تلزمه بين القدر المخرج  
 فيها قال (الواجب) أي في الفطر تأخذ كونه فهو مبتدأ وقوله (صاع) هو الخبر أي عما يشقت قبلد الوجوب  
 من بر وغيره ويكون ذلك الصاع صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حديث ابن عمر السابق أول الباب  
 من قوله صلى الله عليه وسلم صاعان غرلى آخره من لم يجد الصاع النبوي وجب عليه إخراج قدر ينقن أنه  
 لا ينقص عنه ولو أدى ويخرج ذلك الصاع (عن كل شخص) مسلم ذكر أو أتي حراً وعبد وتقدم الكلام  
 عليه أول الباب في الحديث من قوله عن كل حراً وعبد إلى آخره (وهو) أي الصاع الواجب في الفطرة (خمس)  
 أطلال وثلاث رطل (بغدادية) نسبة إلى بغداد وانما اقتدر الصاع به لأنه الرطل الشرعي والعمدة فيه بالكيل  
 وانما قدر بالوزن استظهارا وانما كان الصاع خمسة أطلال وثلاثا لأن الصاع أربعة أمداد وكل مدر رطل  
 وثلاث فمجموع ذلك خمسة أطلال يجعل ثلاثة أثلاث رطلا كمالا فيسقط ثلث (و) تقدير الصاع (بالرطل  
 المصري أربعة) أطلال (ونصف رطل) (وربع منه) (وسبع أوقية) والرطل المصري مائة وأربعة  
 وأربعون درهما وبالدمشق رطل وسبع رطل وهو أربع حفنات تقريباً يكفي معتدل الخلقة وقد حدان

ولو تزوج معسر  
 بامرأة موسرة أو  
 بأمة لزمتم سبيل الأمانة  
 فطرة الأمانة ولا تلزم  
 الحرة فطرتها وقيل  
 تلزمها وسبب  
 الوجوب ادراك  
 غروب الشمس ليلة  
 الفطر فالو ولده ولد  
 أو تزوج أو اشترى  
 عبد قبل الغروب  
 ومات عقب الغروب  
 لزمته فطرتهم وإذا  
 وجدوا عقب  
 الغروب لم يجب  
 فطرتهم ثم الواجب  
 صاع عن كل شخص  
 وهو خمسة أطلال  
 وثلاث بغدادية  
 وبالمصرى أربعة  
 ونصف وربع وسبع  
 أوقية

بالكيل المصرى وكيلة مكة قدرا الصاع مع زيادة قليلة وجنس الصاع الواجب اخراجه يكون (من الاقوات التي تجب فيها الزكاة) وهي العشر التي فيها العشر ويجب أن يكون الصاع المخرج (من غالب قوت البلد) أى بالذرة كذا قال كان المؤتى فى بلد المؤتى عنه فى بلد آخر اعتبر قوت بلد المؤتى عنه لثمن المسع ولتشوف النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي وهذا معنى على الاصح من أن الفطرة تجب أو لا على المؤتى عنه ثم يتعلمها عنه المؤتى فإن لم يعرف له محل كعدا بن فيجمل كمال قال جماعة استثناء هذا ويخرج فطرته من قوت أسر محل عهد وصوله اليه ويخرج للصاع كعدا بن فيجمل كمال قال جماعة استثناء هذا ويخرج فطرته الهمة وكسر القاف قال فى التخرير هولاء بن ياس غير منزوع الز بدروى الشيطان عن أبي سعيد الخدرى قال كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير حر أو مملوك صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من غر أو صاعا من زبيب وهذا لمن كان الاقط قوته ولا يجزئ الخفيض والمصل والسمن والحب المنزوع الزبد لا تنفع الاقيات بها فيخرج قدرا يكون محض الاقط منه صاعا (و) يجزئ (الباب) وكذا الحب لا ينفى معنى الاقط فيخرج أن فى الاصح ما جازاه هذا الثلاثة ان هي قوته فذلك قال (من قوتهم ذلك) أى الاقط وما فيه مناه أما الاقط فلما تقدم فى الحديث عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه وأما الذين والحب فلا نهما لكل منه (فإن أخرج) الشخص الفطرة (من أعلى قوت بلده) وهو غير الواجب فى الفطرة (أجرا) وزاد غير (و) أن أخرج (من دونه) أى دون قوت بلده بأن كانوا يقاتلون البرأ أخرج من الشعير (فلا) يجزئ ذلك لقصه عن الحق (ويجوز الانخراج) أى اخراج الفطرة (فى جميع) شهر (رمضان) لانه السبب الأول من السببين لها فيدخل هذا بالنسبة للحوار (والافضل) اخراجها (يوم العيد قبل الصلاة) لانه صلى الله عليه وسلم كما رواه الشيطان أمر بزكاة الفطر أن يخرج قبل خروج الناس الى الصلاة (ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر) وهو يوم العيدين فتكون أداءه الى الغروب (فإن أخر عنه) أى عن يوم الفطر وهو يوم العيد عدم الإلزام ولا انتظار قريب ولا صدق وجواب الشرط قوله (أثم) أى فى التأخير لقوات الغرض فيه وهو اغناء الفقراء يوم العيد السؤال اذهو يوم سرور والتامس بتركون الاشغال يومه فلا يجد الفقير من يستعمله حينئذ فيحتاج الى السؤال (ولزمه) أى الشخص (القضاء) لالهالان الفطرة حق مالى وجبت عليه وتمكن من أدائها فلا تسقط بفوات وقتها وقد صارت دينا عليه والدين يجب وفاؤه قال فى المجموع وسماها اخراجها بعد يوم العيد قضاء ولم يقولوا فى زكاة الاموال وغيرها من المواسي والشار اذا أخرها بعد التمسك من الانخراج مثل الفطرة قضاء بل قالوا بأنهم يلزمه اخراجها وظاهر أنها تكون أى زكاة الاموال أو ادمع فى التأخير والفرق أن الفطرة مؤقته بوقت محدود فاذا فعلت خارجة كانت قضاء كالهالة بخلاف زكاة المال انتهى من الجوى مع زيادة وقاه أعلم

### (باب قسم الزكاة) على مستحقها

وهو الاصناف الثمانية المشار اليهم فى آية انما الصدقات للفقراء والمحتاجين من الصدقات الواجبة وان كانت الصدقات تشمل المتدبرة لكنها غير مرادة هنا والقسم بفتح القاف مصدر بمعنى القيمة وأما الكسر فهو بمعنى النصب وليس مرادا ووضع المصنف تبعا للشافعى رحمه الله تعالى فى الاثم هذا الباب هنا وجعله المرفى وجماعة فى آخر ربيع العمالات عند قسم النى والقيمة ولكل وجهة ونظر يظهر بالتأمل قال النووى والاول أحسن (مق حال) أى مضى وتم (الحول) على مال زكوى فى ملك مالكه (و) الحال أنه (قد رعى) الانخراج أى اخراج الزكاة وذلك (بان وجد) المالك أو الامام (الاصناف الثمانية) المستحقين للزكاة (أو) وجد (بعضهم) أى الاصناف (و) الحال ان (ماله حاضر) عنده غير غائب مسافة القصر وجواب متى قوله

من الاقوات التي تجب فيها الزكاة من غالب قوت البلد ويجزئ الاقط والذين لمن قوتهم ذلك فإن أخرج من أعلى قوت بلده أجرا ومن دونه فسد لا ويجوز الانخراج فى جميع رمضان والافضل يوم العيد قبل الصلاة ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر فإن أخر عنه أثم ولزمه القضاء

### (باب قسم الزكاة)

متى حال الحول وقد رعى على الانخراج بان وجد الاصناف الثمانية أو بعضهم وماله حاضر

(حرم التأخير) أي تأخير الزكاة الآن ينتظر (المال) أو الامام (فقيرا) أحق من الموجودين وبين المصنف من ينتظر بقوله (كقريب) لئلا يترك فيجب نفقته عليه (وجار) له فقير (و) كانتظار رجل (أصلح) من غيره (و) كانتظار رجل (أحوج) من الحاضر بالإيجام التأخير حينئذ العذر إذا إذا اشتد ضرر الحاضر بنفقته خيمت أي عند تأخيرها العذر المذكور ضمن المال المال المتلف (وكل مال وجبت زكاته) بسبب مضي (حول) (و) بسبب كمال (نصاب) فكل مبدأ أو مال مضاف إليه وجبت زكاته صفة المضاف إليه وقوله (جاز تقديم الزكاة) إلى آخره خبر المبدأ وقوله (على الحول) متعلق بالمصدر وهو تقديم المضاف للزكاة لكن (بعد) تحقق (ملا النصاب) لأنه حق مالي أجل وقتا جاز تقديمه على أجله كالدين وقياسا على الكفاية في الدين فيجوز تقديمها على أحد سببها وقد وافق المخالف عليها وهو الامام مالك فإنه منع التحجيل ووافقه ابن المنذر وابن خزيمة أصحابنا اهـ من حواشي المحلى على المنهاج وقوله (الحول واحد) متعلق بالمصدر أيضا وخرج بالحول الواحد ما فوقه فلا يصح تحجيله لأن زكاته لم يتعد حوله والتحجيل قبل أفعاله الحول لا يجوز كالتحجيل قبل كمال النصاب في الزكاة العينية فما عجل لعامين يجزئ للاول فقط وأما خبر أبيه أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين فأجاب عنه بقطاعه وباحتساب أنه متسلف في عامين وقد فرغ المصنف على هذا الضابط قوله (فإذا حال الحول) أي تم وكمل (و) الحال أن (القابض) للزكاة ياتي (بصفة الاستحقاق) أي استحقاقه لا خذلا زكاة أي لم يتغير طهر من الغنى إلى الفقر مثلا (و) الحال أن (الدافع) متصرف (بصفة الوجوب) أي وجوب الزكاة عليه بأن يتي على إسلامه وحرمة وقوله (والمال بحاله) حله حاله مفسدة للتقديم أي يشترط بقاء النصاب بحاله بأن لم يحصل له تلف أو بيع وجواب إذا قوله (وقع المجهل عن الزكاة) ولولا تصفة الاستحقاق وعادت في أثناء الحول أجزأ لأن العبرة بنقوت الوجوب (وان مات الفقير) لا خذلا زكاة كسوا في الجواب وهذا محتمر وقوله (القابض بصفة الاستحقاق وكذا قوله) أو (استغنى بغير) أخذ (الزكاة) ومثل هذا ما إذا ارتدوا العباد بالله تعالى فإنه في هذه الصورة لم يبق بصفة الاستحقاق (أومات الدافع) للزكاة هذا محتمر وقوله (والدافع بصفة الوجوب) أو (نقص ماله) عن النصاب هذا محتمر وقوله (والمال بحاله) فقد أخذ المصنف هذه المحتررات على سبيل التفريط والنشر المرتب وقوله (بأكثر من المجهل) متعلق بنقص كأن يعمل خمسة من مائتي درهم وقد نقص ماله عشرة مثلاً ولا وكان ثلاثمائة ويحصل منها خمسة أو مائة تسعة وثلاثين شاة فيجمل شاة على أن يكون المجهل زكاة إذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجهل وهذا كله في زكاة العين أما زكاة التجارة فيجوز فيها التحجيل كأن اشترى عرضا بواي مائة درهم فبجمل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساوي ما فانه يجزئه المجهل بناء على أن اعتبار النصاب فيها بما تخرج الحول وهو القول الرابع دون اختياره بأوله ولا يجتمع ذلك كره المحلى على المنهاج (ولو يبيع) غاية في النقض أي ولو كان نقصا صاحب لا يسبب بيع النصاب كله أو بعضه وقوله (لم يقع المجهل عن الزكاة) جواب الشرط (وبسبب زكاة) أي يطلب الدافع درهم من المستحق (ان بين أي الدافع له) أنه أي المأخوذ مال (مجهل) عن الزكاة كأن حال هذه زكاة المجهل فقط أو علم القابض أم المجهل (فان كان ذلك المجهل (باقيا) على حاله أي لم يتلف (درهم) أي لا خذله (بزيادة) أي مع زيادة المأخوذ المتصلة به) لأنها تبيع الأصل فيسترد معها أولئك الزكاة (كالمسكين) وكبري السن وإن وجدته ناقصا نقص رأسه فلا أثر له لأن النقض حدث في ملك القابض فلا يضمه على الأصح (لا) يسترد من يادته (المتصلة) وتلك الزكاة المتصلة (كلوا) الحاصل عند المستحق وكالابن (وان تلف) المأخوذ عن الزكاة (أخذ) الدافع له (بدله) من مثل أو قيمة لأنه قبضه لغرض نفسه والمال كالأداهم والمتقوم كالغنم والعبرة بقيته وقت القبض (ثم) بعد الاسترداد لا خذ (يخرج) من هو أهل وجوب الزكاة (بأنبا ان كان) متصفا

حرم التأخير إلا أن  
ينتظر فقيرا أحق  
من الموجودين  
كقريب وجار وأصلح  
وأحوج وكل مال  
وجبت زكاته يحول  
ونصاب جاز تقديم  
الزكاة على  
الحول بعد ملك  
النصاب لحول واحد  
فإذا حال الحول  
والقابض بصفة  
الاستحقاق والدافع  
له بصفة الوجوب  
والمال بحاله وقع  
المجهل عن الزكاة  
وان مات الفقير أو  
استغنى بغير  
الزكاة أو مات الدافع  
ونقص ماله بأكثر  
من المجهل ولو بيع لم  
يقع المجهل عن الزكاة  
وبسبب زكاة أن  
مجهل فان كان  
باقيا رده بن يادته  
المتصلة به كالمسكين  
لا المتصلة كلوا  
وان تلف أخذته  
ثم يخرج بأنبا ان  
كان

(بصفة الوجوب) وهى الإسلام والحرية (ثم) بعدما تقدم يقال (الخارج) المجل بصفة اسم المفعول من أخرج الرباعى وما نسبته أخرج أى أن الخارج من يد المالك للسخة (هو) كالباقى على ملكه) أى فى تكميل النصاب به وليس المراد أنه باق حقيقة - فان للقباض أن يتصرف فيه بالسحب وغيره وهو نافذ ولهذا قال كالباقى على ملكه أى ملة الخارج له بصفة اسم المفعول الفاعل وهو المالك ثم رجع على ذلك فقال (حتى لو جعل) الخ فكذا نه قال فلو جعل (شاة عن مائة وعشرين) شاة (ثم وادله) أى أن جعل (نفعه لزمه شاة أخرى) بسبب أن المجل بصفة اسم المفعول لم يخرج عن ملكه فصارت الحادثة بهذا التجمل منضجة إلى المجعلة فكذا نه ملكا نصا بقدر مائة وأحدى وعشرون فزيادة الواحدة على المائة والعشرين بن تغير النصاب من الواحدة إلى اخراج شاتين المجعلة واحدة أخرى (ويجوز) للشخص وهو رب المال (أن يفرق) زكاته سواء كانت مجعلة أو لا وسواء كان المال ظاهرا وهو الماشية والزرع والنثار والمعادن أو كان باطنا وهو النقد والعروض والركن يلقى به زكاة الفطر وانما جاز التوكيل فى فرقة الزكاة مع أنهم عباد لآله لا تسببه قضاء الدين ولأن الحاجة قد تدعو إلى الوكالة لنفسه المال ونحوها (ويجوز) له (أن يدفعها) أى الزكاة وفى بعض النسخ بالاسم الظاهر وهى أن يدفع زكاته (إلى الامام وهو) أى الدفعة (أفضل) من تفرقة بنفسه أو وكيله لاندأ عرف بالسحقين وأقدر على التفرق بينهم لاروى البيهقى عن ابن عمر باسناد صحيح أو حسن كما قال فى المجموع انه قال أودأ صدقاتكم إلى من وفى الله أمركم فى برق نفسه ومن أتم عليها (الآن) يكون الامام جائزا غير عادل (فتفرقة بنفسه) حينئذ (أفضل) لافرق بين المال الباطن والظاهر وكذا يقال فى المستثنى منه فالظاهر أن الدفع للامام أفضل أى فى المال الباطن ومقابله أن تفرق المال كله أفضل من الدفع وأما المال الظاهر فدفعه للامام أفضل قطعا بل خلاف وقيل فيه خلاف (ويذهب للفقير) الاستدلال بركته ان فرق الامام (أن يدفع) كل منهما (للعلى) أى لدفع الزكاة (فقد قول) الا خذله سواء كان الفقير أو الساعى فدعا له (أجر الله) بالمد والقصر (فيما أعطيت) أى جعل لك عليه أجزا عظيمة لو أتوا بالجزيل (وبارك الله) الله (لك فيما بقت) لنفسك أى جعله مباركا فيه التماسه (وجعله لظهورا) بفتح الطاء أى من الذنوب لأن الزكاة تطهر جرحهم من الذنوب وهذا الذى قلناه من جملة معاني الزكاة فمنه مناسبة لمعانيها ودليل الدعاء للزكاة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم أى من ذنوبهم وترتيبهم أى تنهى أموالهم وصل عليهم أى ادع لهم وبأى دعا دعاه جاز لكن الأفضل مانص عليه الشافعى وهو ما ذكر فى كلامه (ومن شروط الاجزاء) فى دفع الزكاة (النبة) لأن الزكاة من الاعمال المتوقفة على النية لحديث انما الاعمال بالنيات (فينبى) الزكاة (عند الدفع إلى الفقير أو) عند (الدفع إلى الوكيل) أن هذا (أى المدفوع زكاة مالى) ولو قال هذا زكاة كوى من غير اضافة إلى المالك صح وانما وجبت هذه النية حتى يتم المال المدفوع عن صدقة التطوع فان قال هذا صدقة مالى أو صدقة فلا يكتفى بل لابد أن يشهد بها بالقبض ولا يكتفى فرض مالى لأن ذلك قد يكون كفارة ونحوها ولو قال فرض لا يجزى أيضا لاحتماله لغبر الزكاة ويجوز تقديم النية على دفع المال وان كان ظاهر كلام المصنف أنه ينعين أن تكون النية مقاربة للدفع وقد علمت أنه لا ينعين ذلك بل يجوز تقديمه اقباس على الصوم لعدم المقاربة لأن القصد سد خلة الفقير (فانأوى) المالك (لم تجب نية الوكيل عند الدفع) الفقراء اكتفاء بنية المالك سواء كان الوكيل من أجداد الناس أو كان هو السلطان (وان وكله) أى وكل المالك الوكيل (بالنية و) (الدفع) بان يقول له وكلت بان تسوى الزكاة وكلت بصدقة الفقراء (جاز) ذلك أيضا وقول المصنف وان وكله إلى قوله جاز زاد نيلس فى أكثر النسخ (ويذهب للامام أن يعث عاملا) على الزكوات بان يأخذها من أربابها أى ممن وجبت عليه ثم يلا محصل عليهم مشقة فى احضارهم اليه ولأن النبي صلى الله

يسرق ويجوز أن يدفعها إلى الامام وهو أفضل الآن يكون الامام جازا فترقيقه بنفسه أفضل ويندب للفقير أو الساعى أن يدعو للعلى فيقول أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما بقيت وجعله لظهورا ومن شروط الاجزاء النية فينبى عند الدفع إلى الفقير أو المدفع إلى الوكيل أن هذا زكاة مالى فاذا نوى ما تجب عليه الوكيل عند الدفع وان وكله بالنية وبالدفع جاز ويندب للامام أن يعث عاملا قوله وانما جاز التوكيل الخ لم يتقدم ما يقتضى هذا التنكيت فلهذه سقط بعد قول المتن أن يفرق ما معناه بنفسه أو وكيله فتنبه اه صحيح قوله وكذا يقال فى المستثنى منه فالأظهر الخ تمام له هذه العبارات فى ما بين الرخصة وأصلها تفرقة وضعت علامتها فى هذا الموضع فأوجب ما ترى اه صحيح

عليه وسلم كل يث السعة لاخذها وهذنا حيث لم تكن المصلحة في بعثه فان كانت وجب كما اذا تعين طريقا الى الاختد ولا بد ان يكون العامل (مسلمرا عد لا فقها) أي له معرفة (في) فقه (الزكاة) فلا يصح أن يكون كائنا ولا محلا ولا فاسقا لان ذلك من باب الولاية وليس هو لامن أهلها وأما كونه فقهيا في الزكاة فلا يحتاج الى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ورجحنا احتياج المبعوث الى الاحتاد فها يعرض من مسائل الزكاة ولا يشترط معرفته فقه غيرها هذا اذا كان البعث المذكور عا في الصدقات أما اذا عين له الامام قدرا يأخذ فلا يعتبر فيه الفقه المذكور قال الماوردي وكذا لا يعتبر فيه الاسلام والحرية لانها رسالة ولا ولاية قال في المجموع وما قاله من عدم اشتراط الاسلام مشكل واختار اشتراطه وقال السبكي عدم اشتراط الاسلام متكر لا يعمل عليه وفي عدم اشتراط الحرية نظرا انتهى قاله الجوابي ويشترط أن يكون المبعوث (غير هاشمي) وغير (مطلي) أي لم يكن منسوب اليها وانما علب للامام ذلك لانه صلى الله عليه وسلم والخلق اعده كأنواع مبعوثون السعة لاخذ ذلك كوات وعمل منع كون المبعوث هاشميا ان أخذ من منهم الزكاة في مقابلته عمله وأما اذا تبرع بالعمل لم يأخذ شيئا من الزكاة على ذلك فلا منع أو دفع لما لا امام من ماله في مقابلته عمله ومن يت المال فكذلك ومولاهما كهما وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الصدقات انما هي أو سواها الناس وانما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وروى أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال موفى القوم من أنفسهم ولأن أهل بيت لا يحل لنا الصدقة (ويجب صرف الزكاة) المألفة من جميع الأنواع السابقة الى رعاية أصناف) وقد ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية والمراد ان الزكاة لا تخرج عنهم فهي مقصورة عليهم لا تتجاوزهم (لكل صنف) منهم (ثم الزكاة) ويحل ذلك ان قسم المال الامام واحتج الى العامل فان قسم المال أو وكيله أو الامام ولا عامل كأن دفعها اليه أرباب الاموال سقط حينئذ منهم العامل وقسط الزكاة على سبعة منهم (أحدها) أي أحد الاصناف الثمانية الفقراء وهم صنف وقد عرف المصنف الفقير فقال (والفقير) أي في باب الزكاة هو (من لا يقدر على) أي على مال (يقع) ذلك المال (موقعان) كفايته بان لم يكن له مال أصلا أو له مال لا يقع موقعان كفايته العمر الغالب عندئذ وزعمه عليه أي أنه لا يسد مسد المحت لا يبلغ النصف كأن يحتاج الى عشرة ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لخس كل يوم أربعة وأقل كدرهمين وثلاثة وهي لا تكفيه من الطعام والملبس والمسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله من غير اسراف ولا تقتير وكل ذلك لنفسه ولبن تازمه نفقته (و) الحال انه قد اعجز عن كسب يتيق به (كصناعة شريفة تليق به بخلاف صناعة لا تليق به فهي كالعدم حتى لو كان من الناس البكار الذين لا يعتادون التكسب بالبدن فهو فقير ومن جله العجز انه اذا قدر على صناعة تليق به ولكن لا يجد من يستعمله في تلك الصناعة فيعده فقيرا وروى أبو داود والترمذي وغيرهما ما ساند صحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب يعني بقوله فيم الزكاة (أو) لم يعجز لكنه (شغل) ذلك (التكسب عن) الاشتغال بعلم شرعي وهو محتاج اليه لاجل تصحيح العبادة فهذا يسمى فقيرا أيضا (فان شغل) التكسب (عن التعميد) فقط فليس بفقير بل يلزم بالاشتغال بالتكسب ولا يتركه لاجل تحصل العبادة لان العبادة تقع قاصره عليه بخلاف العلم فانه نعم عام له ولغيره (ولو كان له مال غائب في مسافة القصر أعطى) حينئذ من الزكاة لانه فقير وماله الغائب كله مدم فيستمر فقره الى حضور ماله ومثله من له دين مؤجل وليس عنده غيره فيعطى وقت تفرقة الزكاة حتى يحل الاجل في هذه الحالة متصرف بصفة الفقراء (وان كان) الشخص (مستغنيا بصفة من تازمه نفقته من زوج وقريب فلا) يعطى من الزكاة لانه غير فقير فان الزوجة مستغنية بصفة زوجها والقرى مستغن بصفة قريبه كالاب والاب والام والجد فالمستغنى عما ذكر قد أشبه المكتسب ويعجز أن يدفع الاجني الى المكسب بصفة غيره

مسلمرا عد لا  
فقهيا في الزكاة  
غير هاشمي ومطلي  
ويجب صرف الزكاة  
الى رعاية أصناف  
لكل صنف ثمن  
الزكاة أحدها الفقراء  
والفقير من لا يقدر  
على ما يقع موقعان  
كفايته وعجز عن  
كسب يتيق به أو  
شغله التكسب عن  
الاشتغال بعلم شرعي  
فان شغله عن التعميد  
فقط فليس بفقير  
ولو كان له مال غائب  
في مسافة القصر  
أعطى وان كان  
مستغنيا بصفة من  
تازمه نفقته من  
زوج وقريب فلا

باسم غير الفقراء والمساكين اذا كان تلك الصفة كصفة ما في السبيل أو المولفة قلوبهم أو الفارين والمرأة  
المستغنية بصفة زوجها توصف بالفارمة بالمؤاظة ولا توصف بوصف العامل لان شرطها الذكورة  
ولا تكون غاذية وتوصف بوصف المساكين (و) الصنف (الثاني) من الاصناف الثمانية (المساكين)  
لذكورهم في الآية وقد عرف المصنف المسكين بقوله (والمسكين من وحده ما يقع موقعاً من كفايته) فما  
واقعة على مال أي وهي اسم موصول والجملة بعدها ماصفة واما صلة أي وحده مال يقع الموقع المذكور  
(و) لكنه لا يكفيه وذلك (مثل أن يرده خمسة دراهم فيجهد) منها (ثلاثة أو أربعة) فالتقدير  
أسوأ حالاً من المسكين لان الله بدأ به والعرب لا تبدأ إلا بالاهم فالاهم فعل أي أن الفقراء أمس حاجتهم  
المساكين (فما في فيه) أي في المسكين (ما قيل في الفقير) وهو أنه ان عجز عن كسب يلق به أو لم يجز لكنه  
يشغل عن علم شرعي فانه يعطى حينئذ فان شغل الكسب عن التجدد والعلم فلا يعطى فانه ليس بمسكين  
إلى آخره تقدم في قوله ولو كان له مال غائب فلا فرق بين المسكين والفقير فيه (فيعطى الفقير والمسكين)  
كل منهما (ما) أي شيئاً (يزيل) يضم الياء من أزال يزيل بمعنى يذهب ويرفع ويدفع (حاجتهم) أي  
احتياجهم إلى المسئلة وقد بين المصنف الشيء المعطى لهما بقوله (من عدة) أي آلة (يكتسب بها) كل  
منهما ان كانا من أصحاب الصنائع كآلة التجارة مثلاً (أو) من (مال يصخره) كل منهما ان كانا من أهل  
التجارة وذلك التجارة تكون جارية (على حسب ما يليق به) ويختلف ذلك باختلاف حال كل منهما وقد  
فرع على ذلك فقال (فيفاوت) في الزيادة والنقصان في أنواع التجارة (بين الجوهرى) نسبة لعل الجوهر  
(و) (بين (البراز) أي الذي يبيع البرز وهو التماس والثياب (وبين البقال) وهو الذي يبيع الحبوب أو الزيت  
(و) فيفاوتين (غيرهم) من أرباب التجارة كالطبايز والصيغ والباغلافي وغيرهم فالباقي يكتفي بمجموعة  
دراهم والبقال في يكتفي بعشرة والفاكهاني بعشرين والخباز بخمسين والبقال بعائه والعمارة بالث  
والبراز بالالفين والصيغ بالخمسة آلاف والجوهرى بعشرة آلاف والبقلي من يبيع البقول وهي خضر أو  
الأرض والبقال بعوذة قد تقدم تفسيره (فان لم يحترف) كل من الفقير والمسكين أي أن لم يحسن صنعة  
من الصنائع لا يكسب ولا يتجارة ولا غيرها (أعطى كفاية العر الغالب) في بلده قاله العراقيون ونص  
عليه الشافعي رضي الله عنه قال النووي ونقله الشيخ نصر عن جمهور أصحاب المذهب وهو قوله (المثل)  
يرجع للعر الغالب أي ان هذا التقدير يرجع له نفسه أما مأمونة فلا حاجة إلى تقدير فيه بل يلاحظ كفاية  
ما يحتاجه إلا من زوجته وعبد أو دابة مثلاً بتقدير بقائها أو بدلها لو عدت ببقية عمره الغالب ذكره  
العلامة الشرواني على الصفة والعر الغالب هو ستون سنة وبعده يعطى سنة بعد سنة ثم قابل المصنف  
القول بكفاية العر الغالب فقال (وقيل) يعطى (كفاية سنة فقط) كما هو القول الآخر والاول هو المشهور في  
المذهب ووجه القول بكفاية سنة أنها تتكرر كل سنة واستدل للقول الاول المشهور بقوله صلى الله عليه  
وسلم في حديث رواه مسلم لا تحمل المسئلة إلا لاحتلاثة إلى أن قال ورجل أصابه فاقة خلته المسئلة حتى  
يصيب أو أمان من عيش أو قال سداً من عيش فأجاز له المسئلة حتى يصيب ما يسد حاجته فقال المتولي  
يعطى ما يشترجه عقاراً يستغل منه كفايته (وهذا) أي ما ذكر من إعطاء كفاية العمر الغالب أو كفاية  
سنة (مقروض مع كثرة) أي كذا كان المفق (لها) (أما) هو (الامام أو) هو (رب المال وكان المال كثيراً)  
هو وقد فهمنا وقد أخذنا من زعماء بقوله (والا) أي وان فرقه بأرباب المال أو الامام وكان المال قليلاً جداً  
لا يفي كفاية العمر الغالب أو كفاية سنة وجواب ان المدغم في لا التافسة قوله (فلعل) صنف (الثلث)  
حال كون الثمن المعطى فائداً (كيف كان) أي سواء حصل منه كفاية ما ذكر أو لا (الصنف الثالث) من  
الاصناف الثمانية (العمالون) جمع عامل (وهو الذين يبيعهم الامام) لاجل جمع أموال الزكاة من وجبت

والثاني المساكين  
والمساكين من وجد  
له ما يقع موقعاً من  
كفايته ولا يكفيه  
مثل ان يرده خمسة  
درهم ثلاثة أو أربعة  
فما في فيه ما قيل في  
الفقير فيعطى الفقير  
والمساكين ما يزيل  
حاجتهم من عدة  
يكتسب بها أو مال  
يجز به على حسب  
ما يليق به فيفاوت  
بين الجوهرى والبراز  
وبين البقال وغيرهم  
فان لم يحترف أعطى  
كفاية العمر الغالب  
لمه وقيل كفاية  
سنة فقط وهذا  
مقروض مع كثرة  
الزكاة وكان المفق  
أما الامام أو رب المال  
وكان المال كثيراً والا  
فلعل الثمن كيف كان  
الثالث العمالون  
وهو الذين يبيعهم  
الامام



من كتب القصة  
من جنى الشلافى  
فهو بفتح الياء  
لا بضمها اه مصحح

عليه (كما تقدم) ذلك أول الباب (ومنها) أى العاملين (الساحى) وهو الذى يجيبها بضم الياء المنة  
من يجيب الله من أجي وبالياء بعد الجيم وبالياء المنة من تحت بعد الياء أى جمعها (و) منها (الكاتب)  
وهو الذى يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (و) منها (الحاشر) وهو الذى يجمعهم أو يجمع ذرى السمحان  
(و) منها (القاسم) وهو الذى يتسمها على أربابها المستحقين (فيجعل للعامل الثمن) أى عن مال الزكاة  
(فان كان الثمن) الذى يأخذه (أكثر من أجره) أو استوجر (رد الفاضل) أى الزائد على أجره على الباقي  
من المستحقين لأن الزكاة مخصصة ففهم وأجرة العامل موزعة عليهم (وان كان) الثمن الذى يأخذه (أقل)  
من أجره (كل) أى الثمن (له من الزكاة هذا) كله (إذا فرق الامام) ولم يجعل للعامل جعلاً من بيت  
المال (فان فرق المال) أو جعل الامام للعامل جعلاً من بيت المال (قسم) المال إلى مال الزكاة هو  
(وسقط العامل) لعدم الاحتياج إليه الصنف (الرابع) من الأصناف الثمانية (المؤلفة قلوبهم) ففهم  
تفصيل ذلك بقوله (فان كانوا كفاراً) وهم قسمان من رضى اسلامه أو يخاف شره وأخبار قوله  
(لم يعطوا) من الزكاة شيئاً ولا من غير الله أن الله أعز الاسلام وأهلوه وأغنى عن التاليف ولقول عمر رضى  
الله عنه أن الله على الاسلام شيئاً من شاء فليقرروا البيهقي وأعطاه صلى الله  
عليه وسلم لهم فما كان من الغنائم (وإن كانوا) أى المؤلفة (مسلمين) ضيعق في الاسلام  
أى فى اليقين بناء على أن الأيمان يزيد وينقص فالمراد من الاسلام الأيمان (أعطوا) تأليفهم ليستقوى  
بقيهم أو كانوا قريبي العهد بالاسلام بان كان عندهم وحشة فى أهلهم (والمؤلفة قلوبهم) من المسلمين  
أربعة أنواع (قوم أشرف) بينهم ضعيفة فى الاسلام (برضى حسن اسلامهم أو) رضى (اسلام نظائرهم)  
من الأشراف (أو يجيبون) لنا (الزكاة) أى عن نعمها أعنا حال كون الأشراف مستقرين بقرهم أى  
بقرهم من نزع الزكاة أو هم (يقانلون) بناية (عنادوا) وهو (يحتاج دفعه) أى الدواوى فى دفعنا  
إياه فهو مصدر مضاف للفعول بعد حذف الفاعل أى يلزم على دفعنا ذلك العدو بانفسنا احتياجنا (الى)  
صرف (مؤنة) عظيمة ولا يحتاج الى الصرف المذكور إذا قانله الأشراف فحينئذ يعطون من الزكاة ولو  
شيئاً قليلاً لدفعنا ذلك عنا ومثل هذا النوع فى جواز دفع الزكاة لمن يقاتل العدو ونوع الاول والثاني  
والثالث فكل نوع من هذه الأنواع يعطى من الزكاة ما تقدم ففهم من حسن اسلام من أسلم ونبهه ضعيفة  
ومن رجاها اسلام نظائر الأشراف ومن أتابهم لنا الزكاة عن نعمها الصنف (الخامس) من الأصناف  
الثمانية (الرقاب هم) أى الرقاب (مكاتبون) كناية صحيحة لغريمنا (فيعطون) أى شيئاً من الزكاة  
(بؤدونه) لسادتهم لانهم على الحق ان لا يكن معهم ما يؤدونه ونفى الكناية أمام كاتب الزكاة فلا يعطى  
من زكاته شيئاً للعود القاشد عليه الصنف (السادس) الفارمون) وهم ثلاثة أقسام وفهم تفصيل أشار الى  
القسم الاول منها بقوله (فان غرم لاصلاح) بين شخصين أو طائفتين أو قبيلتين وذلك (بان استدان ديناً  
أو أجل) تسكين فتقدم) أى قبل ولم يظهر قائله وقد وقع التنازع بين من ذكر (أو) استدان ديناً لتسكين  
فتنة (مال) وذلك لتكميل قيمته وقد وقع التنازع أيضاً في هذه القيمة فتكمل دينه لاجل تسكين تلك الفتنة  
وبوابان فى صورتين قوله (دفع اليه) من الزكاة أى أعطى منها (ولو مع الغنى) أى مع كونه غنياً بجبال  
أو عقاراً أو غيرها ومن باب أولى ان كان فقيراً وحمل إعطائه من الزكاة لوقاه الدين المذكور ان كان باقياً  
فان قضاه من ماله لم يعط قال النووي بـ (لا خلاف) لانه لا شيء عليه **ففرع** دفعه كانه لمدينه بشرط أن  
يرد قاه عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوباً ذلك لا شرط لم يضر وكذا ان وعد المدين بلا  
شرط ولا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لدينه اقض ديني وأردت لك زكاة فاعطاه برى من الدين ولا يلزمه إعطاؤه  
ولو قال لدينه جعلت ديني الذى عليك زكاة لم يجز بل لا بد من قبضه منه ثم دفعه لمن الزكاة شاء

كما تقدم ومنها  
الساحى والكاتب  
والحاشر والقاسم  
فيجعل للعامل الثمن  
فان كان الثمن  
أكثر من أجره رد  
الفاضل على الباقي  
وان كان أقل كله  
من الزكاة هذا اذا  
فسرق الامام فان  
فرق المال قسم  
وسقط العامل الرابع  
المؤلفة قلوبهم فان  
كانوا كفاراً يعطوا  
وان كانوا مسلمين  
اعطوا والمؤلفة  
قلوبهم قوم أشرف  
برضى حسن اسلامهم  
أو اسلام نظائرهم  
أو يجيبون الزكاة  
بقرهم أو يقانلون  
عنادوا يحتاج  
في دفعه الى مؤنة  
الخامس الرقاب  
وهي مكاتبون  
فيعطون ما يؤدونه  
السادس الفارمون  
فان غرم لاصلاح  
بان استدان ديناً  
لتسكين فتقدم أو  
مال دفع اليه ولو مع  
الغنى

وأشار إلى القسم الثاني بقوله (وإن استدان إلى أجل) نفقته ونفقة عماله (دفع إليه) من الزكاة (مع) الفقرون الغنى) ومثل ذلك ما لو ألقى شيئا على غيره لم يملكه أمام الغنى فلا يعطى كالأعطى المكاتب وابن السبيل مع الغنى وإن كان فيه الوصف المذكور بخلاف الغلام لأصلاح ذات البين فإنه يعطى ولو مع الغنى لأن مصلحته عامة وما تقدم في هذا القسم من إعطائه من الزكاة مع الفقرون الغنى إذا كان الدين حالاً فإن كان مؤجلاً فلا يعطى لأنه غير محتاج إليه الآن (وإن استدان) في باع (و) ولكن (صرفه) في معصية وتاب) وإن صدقه في غيره وقد عرف قصداً لإباحة (دفع إليه في الأصح) في الروضة والمجوع والمحتاج لعموم الآية ولأن التوبة تقطع الذنب ولذلك ورد الثائب من الذنب كمن لا ذنب له ومقابل الأصح أنه لا يعطى من الزكاة وصححه الرافعي لأن في إعطائه إعادته وأخبره على المعصية وبذلك كرم المصنف القسم الثالث وهو من استدان لضمان فيعطى من الزكاة أن أعسر مع الأصل وإن لم يكن متبرعاً بالصنف (السابع) من الأصناف الثمانية (في سبيل الله تعالى) للآية (وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان) أي في ديار العسكر بل هم مطعونون بالجهاد بما قبله شيء (فيعطون) من الزكاة (مع الغنى ما يكفيهم) أي ما يعينهم على الغزو (لفرزههم) وقوله (من سلاح وفرس) بيان ما أعطوا والفرسان كان يقاتل فارساً فإن كان يقاتل راجلاً لم يعط للفرس شيئاً (و) يعطون (كسوة ونفقة) مدة الذهاب والياب ومدة الإقامة وإن طالت وسكنوا عن نفقة عماله وانظاره أنه يعطاهما والافسائتم أنهم يكونون في ضيق ورجح مع غيبة من هو قائم عليهم وقد قالوا في الحج إن الرجل لا يسبي مستطيعاً إذا احتاج إلى نفقة عماله ذهبا وأياها الصنف (الثامن) من الأصناف الثمانية (ابن السبيل) للآية (وهو) ذر بان أحدهما (المسافر المحتاج) أي المار (بما) أي في بلد الزكاة من بلاد المسلمين (أو المنشئ للسفر في غير معصية) سواء كان طاعة كسفر حج وزيارة أم مباحا كسفر تجارة وطلب آبق ونفقة فإن كان معه ما يحتاجه ولو يوجدان مقرض أو كان سفره معصية لم يعط وألحق به سفره لغيره صريح كسفر الهائم وإذا ثبت كون المحتاج المذكور محتاجاً واستتقت المعصية (فيعطى) من الزكاة (نفقة) لنفسه (و) يعطى (مركوباً) يركبه لكن (مع الحاجة) إلى ذلك كما عرفت (وإن كان له في بلده مال) فهو فقير الآن (ومن فيه سبيل) أي صفتا استحقاق الزكاة كسفره عام (لم يعط) من الزكاة (الإباحة) أي أحد السبيلين ما بالافقر وما بالصفة الغرم فقط لا بالآخر أيضاً لأن عطف بعض المستحقين في الآية يقتضي انتفاء ما بالافقر وما بالصفة التي وسادها والغزو وكذا زهاشي فيعطى بهما (فتى) وجدت هذه الأصناف (الثمانية) المذكورة في قولهم تعالى إنما الصدقات الخ (في بلد المال) أي مال الزكاة فيعتين صرفها لهم كما أشار إلى ذلك بقوله (فنقل) الزكاة إلى غيرها) أي غير بلد الزكاة (حرام) في مذهبه خاصة في الظاهر والثاني الجواز لا إطلاق الآية ونقل عن أكثر العلماء وفي القليوبي على الجلال قال شيخنا تبع الرمي ويجوز للخصم العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الأحكام بقول من يوثق به من الأئمة كالأدري والسبكي والاستوى على المعتمد وخروج بالزكاة غيرها كالكفارة والوصية والتذرة هذا كله انفرق بالمال بخلاف بقية المذاهب فيجوز نقلها عندهم وبخلاف ما إذا قسم الإمام فيجوز له نقلها لأنه أعرف بالمستحقين وكل نظر لمن غيره كما سيأتي في كلامه ولما كان لا يلزم من حرمة نقل الزكاة عدم الإجزاء لأن الحرمة قد تتجمع للأجزاء والصفة كافي بصفة الصلاة في الأرض المتعصية والوضوء بمسبب فإن ذلك حرام ومع ذلك فالصفة صالحة للصحة والوضوء كذلك صرح المصنف بعدم الإجزاء بقوله (ولم يجزه) نقلها حيث مذبله في مستقرة فدعته وأعطاهما للمستحقين في غير محلها غير نافذ ولا تقع الموقعة لما في خبر الصحصن صدقة تؤخذ من أغنيائهم ثم ترد على فقراءهم ثم لو وقع تشقيص كعشرين شاة في بلد وعشرين بأكوفه أخرج شاة بأحداهما جامع

وإن استدان  
لنفقته ونفقة عماله  
دفع إليه مع الفقر  
دون الغنى وإن  
استدان وصرفه  
في معصية وتاب دفع  
إلى الغنى الأصح السابع  
في سبيل الله تعالى  
وهم الغزاة الذين  
لاحق لهم في الديوان  
فيعطون مع الغنى  
ما يكفيهم لغزوهم  
من سلاح وفرس  
وكسوة ونفقة  
الثامن ابن السبيل  
المسافر المحتاج تأو  
المنشئ للسفر في غير  
معصية فيعطى  
نفقة ومركوباً مع  
الحاجة وإن كان له  
في بلده مال ومن فيه  
سبيلان لم يعط إلا  
بأحدهما فتى وجدت  
هذه الأصناف في بلد  
المال فنقل الزكاة  
إلى غيرها حرام ولم  
يجزه

الاصناف كلها يادلة  
نقل الى اقرب بلد  
الده وقب التسوية  
بين الاصناف لكل  
صنف الثمن الا  
العامل فقد راجرته  
فان فقد صنف  
في بلده فرق نصيبه  
على الباقي فعطى  
لكل صنف السبع  
أو فقد صنفان  
فلكل صنف  
السدس وهكذا  
لكل صنف من  
الباقين السدس  
وهكذا فان قسم  
المالك واحدا الصنف  
محصرون أو قسم  
الامام مطلقا أو يمكن  
الاستيعاب لكثرة  
المال وجب وان  
قسم المالك وهم  
غير محصورين فاقول  
ما يجوز أن يدفع  
الى ثلاثة من كل  
صنف الا العامل  
فيوز أن يكون  
واحدا

الكرهه فائدة لا يجوز دفع الزكاة للذين أخذوا من الحديث السابق لان الاضافة في فقرائهم لا يهد  
والمعروف دفع الزكاة لدمين ذكره الشيخ الشيرازي على الرمي ثم استثنى المصنف من حرمة نقل الزكاة فقال  
(الآن يفرق الامام) الزكاة (فله النقل) لانه أعرف بالسحقين وأكدر نظرهم غيره قال العلامة الرمي  
في علمه عدم نقل الزكاة للامان زيادة على ما في الحديث هي امتداد أطماع اصناف كل بلدة الى زكاة ما فيها  
من المال والنقد ولو حشهم وبه فارقنا زكاة الكفارة والندوة والوصية للفقر أو المساكين اذ لم ينص  
الموصي ونحوه على نقل أو غيره (وان كان ماله) أي المزكى (بيادية) أي وحال عليه الحول (أو) لم يكن  
بها لكن (فقدت الاصناف كلها ببلده) أي ببلد المزكى (نقل) المالك الى كاة (الى اقرب بلد اليه) أي  
المزكى (ويجب التسوية بين الاصناف لكل صنف) منهم (الثمن) من ثمانية لانه من عددهم ولو زادت حاجة  
بعضهم ولم يفضل شيء عن كفاية بعض آخر سواء قسم الامام أم المالك لان الله تعالى جمع بينهم بواو  
التشريك فاقضى أن يكونوا سواء (الا العامل فقد راجرته) يستحق فقط (فان فقد صنف في بلده) أي  
بلدا زكاة (فرق نصيبه) أي نصيب المفقود (على الباقي) من الاصناف أو لم يفقد لكنه نزل عنه شيء بان  
وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وذلك الفاضل كما رد نصيب البعض المفقود على الباقي ان  
نقص نصيبهم عن كفايتهم فلا ينقل الى غيرهم لانحصارا للاستحقاق فيهم فان ينقص نصيبهم فنقل ذلك  
الفاضل الى ذلك الصنف باقرب بلد ثم ذكر المصنف كيفية اعطاء الفاضل أو اعطاء نصيب المفقود بقوله  
(فيعطى) الامام أو المالك (لكل صنف) من الباقي وهم سبعة اصناف بعد فقد الثمن (السبع) بعضهم  
الذين سكنوا الباه والمفعول الثاني ليعطى لانه المأخوذ واللام في لكل صنف ثالث وهو المفعول الاول  
لانه لا أخذ وانما اعطى السبع لانه عدد الباقي (أو فقد صنفان) من الثمانية (فلكل صنف) بعد المفقود  
(السدس وهكذا) أي ما حق لولم يجد الاصناف واحد دفع اليه جميعها والفرق بين هذا وبين ما لو وصى  
لرجلين فردا أحدهما الوصية فان المردود يكون للورثة لا للوصى له الآخر أن المال للورثة لولا الوصية وهي  
تبرع فاذا لم يتم أي التبرع المذكور أخذ الورثة المال وأما الزكاة فدين زكاة فلا يسقط بفقد المستحق  
وحسب يفرق نصيبهما (فيعطى) لكل صنف من الباقي وهم ستة اصناف (السدس) لانه عددهم وتقدم  
اعراب هذا وهو أن لكل صنف مفعول أول والسدس هو الثاني (وهكذا) القياس (فان قسم) الزكاة  
(المالكاو) الحال أن (احاد الصنف) أي أفراد كز يدوعرو ويكر من صنف الفقراء مثلا (محصرون)  
بالعدد (أو قسم) الزكاة (الامام مطلقا) أي عن التقيد يكون آحاد الصنف محصورين أولا (وأمكن  
الاستيعاب) أي اعطاء الافراد جميعا واحدا (لكنه المال) أي مال الزكاة فقول المصنف فان قسم  
الح شرط والجواب قوله (وجب) أي على كل من المالك ان يقدم لها بالقياس المذكور وعلى الامام ان يقسم  
مطلقا وانما قل ضمير مستتر جواز يعود على الاستيعاب أي يجب على كل منهما استيعاب الافراد أي أفراد  
الصنفان أمكن للامام ذلك وانضمت في صورة قسم المالك فالتبدي المذكور بالنية وعلى الامام مطلقا  
لانه لا يتعد عليه ذلك لاجتماع الزكاة عنده وله أن ينقص بعض الافراد نوع من الزكاة أو آخر نوع  
آخر (وان قسم المالك وهم) أي أفراد كل صنف (غير محصورين) أي غير مضبوطين بالعدد لكن كثرتهم  
وجواب الشرط قوله (أقل ما يجوز) ويجزئ (أن يدفع) أي المالك من الزكاة (الى ثلاثة) أفراد من كل  
صنف (أقل مبتدأ) خبر المصدق بالنسب لمن أن والقول وما قد اخله على يجوز مصدريه أي أقل الجواز  
والاجزاء دفع الزكاة الى ثلاثة أفراد من كل صنف أي ثلاثة من الفقراء وثلاثة من المساكين وثلاثة من  
المؤلفة وثلاثة من الغارمين وهكذا (الا العامل فيوز أن يكون واحدا) أو اثنين بقدر الحاجة واشترط  
هذا العدد للنص عليه في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الخ فقد ذكرهم بلفظ الجمع فلا يجوز الاقتصاد

قول المستفاد لكل  
صنف السدس في  
قوله فان قسم المالك  
كذا في صلب  
الشرح مفسر أولا  
يخص ما فيه من  
التكرار والمراد

على مادونه الا للعامل كما علمت وما ذكره المصنف من الاستثناء لا يظهر لان فرض الكلام أن المالك هو  
القائم فلا استثناء منقطع وما أجاب به العلامة الخطيب من أن المعنى الال عامل فانه يسقط لا يظهر هنا بعد  
التصريح بقوله فيجوز أن يكون واحدا لان معناه يناسب كون الامام هو القائم وهو خلاف الفرض  
(ويندب الصرف) أي صرف الزكاة (لا فاقبه الذين لا تزمه نفقتهم) وهم غير الاصول والفروع ومن الاقارب  
سواء كانوا من العصبات كالاخوان والاعمام وأولاد كل منهم أولا كالاخوات أو كانوا من ذوى الارحام  
كالاخوال والخاللات ونسبهم والحاصل أن كل من لا تزمه نفقتهم فيطلق عليه أنهم من الاقارب سواء  
بعيدا كما علمت أي يندب تخصيصهم وتقديمهم على غيرهم من الاجانب لما روى البيهقي في سننه الكبرى بإسناد  
صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم الصدقة على المساكين صدقة وعلى ذوى القربى صدقة وصلته وروى  
الشيخان من أحب أن يسقط في رزقه ونسأله في أجله قليلا رجا (و) يندب لذكرى (أن يفرق) الزكاة (على  
قدر) وحسب الحاجة ولا يتجاوز عنها (فيقطع من يحتاج الى مائة مثلاً قدر نصف من يحتاج الى مائتين)  
فيعطى مضارع معاصم وهو يتعدى لثنتين ومن معقوله الاول يبنى على السكون في محل رفع وعلى مائة  
متعلق بـ يحتاج وقوله مثلاً مفعول مطلق بفعل محذوف تقديره مثل بالمائة مثلاً أي ومثل المائة غيرها  
من قلة أو كثرة وقوله قدر مفعوله الثاني ونصف ضاف اليه ومن يحتاج الى مائتين كذلك والجملة صلة من  
الثانية وقد شرع المصنف بين شرط الاخذ الزكاة وهو بمدا المهرمة فقال (ولا يجوز) للمالك أو الامام (أن  
يدفع) الزكاة (لكنافر) لخبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم نعم التكبير والجمال  
والحافظ ونحوهم يجوز أن يكونوا كفارا من تأخرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لا زكاة (و) لا يجوز أن  
يدفع الزكاة (لبنى هاشم) أي اولاده وذريته المذنبين له وهو الحد الثالث للثني صلى الله عليه وسلم (و)  
(لا ينفى المطلب) قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات اغنيى أسواخ الناس وانها لا تحمل بمجد ولا آل  
محمد رواه مسلم وقال لأهل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسله الا ليدى ان لكم في خمس الخمس  
ما يكفيكم أو يفيكم أي بل يفيكم رواه الطبراني وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال ان بنى هاشم وبني  
المطلب شيء واحد وشيئكم بنى أصابعه وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال يقسمهم ذوى القربى وهو  
خمس الخمس بين بنى هاشم وبني المطلب دون غيرهم من بنى عمهم عبد شمس ونوفل مع سؤالهم ولا يجوز  
دفعها للموالى بنى هاشم وبني المطلب لخبر مولى القوم منهم (و) لا يجوز دفعها (لمن) أي لشخص (تزمه)  
أي المترك (نفقته) أي ذلك الشخص الذى هو مصدق من أن لا يجوز دفعه الى (٢) من هو غنى بثقته غيره  
سواء كان الذى عليه النفقة هو المترك أو غيره وذلك أي يسان من تجب نفقته على غيره (كزوجة وقريب)  
فالزوجة نفقة تعالى زوجها فلا تعطى من الزكاة لامن الاجنبى المركز ولا من الامام ولا من الزوج اذا  
كان هو المترك لانها مغنيتها نفقة زوجها والقريب كالولاد الصغرة نفقته على أمه لان لم يكن له مال  
والاقصى على نفسه فيكون غنيا فلا يعطى من الزكاة باسم الفقير والاب الفقير يجب نفقته على ولده  
الكبير الغنى فلا يعطى من الزكاة باسم الفقراء قال النووي في المجموع قال أحسنا ويجوز الدفع على ولده  
أو ولده من سهم العالمين والمساكين والغارمين والغزاة ان كان كل من الولد والوالدة هذه الصفة وأما الولد  
الكبير القادر على الكسب فلا يعطى من الزكاة الا اذا كان الولد المذکور طالب علم نافع فنفقته حينئذ على  
والده الغنى فلا يعطى من الزكاة الا اذا لم يوجد له أصول ولا فروع أغنياء فنفقته حينئذ في بيت المال  
فيعطى من الزكاة والحاصل أن الفروع والأصول لا يعطون من الزكاة باسم الفقراء والمساكين  
ويعطون بوصف آخر كوصف الغارم والغنى مثلاً (ولو دفع) شخص الزكاة (لفقرير بشرط) أي الدافع  
(أن يرد) أي برئ المدفوع له المدفوع له من الزكاة (عليه) أي على الدافع (من) أجل (دينه) أي

قوله والحاصل أن  
كل الخ لا يخفى ما فيه  
من ذكاة التركيب  
أو نقصانه وان كان  
المقصود رخصا اه  
مقصده

ويندب الصرف  
لا فاقبه الذين لا تزمه  
نفقتهم وأن يفرق  
على قدر الحاجة  
فيعطى من يحتاج  
الى مائة مثلاً  
قدر نصف من  
يحتاج الى مائتين  
ولا يجوز أن يدفع  
لكنافر ولبنى هاشم  
ولبنى المطلب وان  
تزمه نفقته  
كزوجة وقريب  
ولو دفع لفقرير بشرط  
أن يرد عليه من  
دينه

للدافع (عليه) أى على الفقير للمعطى من الزكاة (أو قال) أى الدافع للزكاة (جعلت مالى) الذى هو  
 (فى نفسك زكاة) كأنه أخذ منها لنفسك زكاة (ليجوز) فى الصورتين لأنه غير قادر على الاستسلام من الفقير  
 إلا إذا قبضه منه ثم ردها إليه قال فى المجموع ولا يصح قبض الدين بذلك أيضاً بالاتفاق قال وعن صريح  
 بالمسئلة القفال فى الفتاوى ومصاحب التهذيب ومصاحب السان والرافعى وآخرون هذا فى الصورة  
 الاولى وأما فى الثانية فعلى الأصح وبه قطع الصيرى لأن الزكاة فى ذمته فلا تبرأ ذمته إلا بإقباضه الفقير  
 إلا أن دفع الفقير الدين له ثم رده عن الزكاة فيقع عن الزكاة حيث أخذها (وإن دفع) المترك (إلى الفقير)  
 الذى عليه الدين شيئاً (بنية أنه) أى الفقير (يقضه) أى يقضى صاحب الدين أى يؤديه (أو قال)  
 أى الدافع للزكاة للفقير (أفض مالى) الذى عليك أى أدنى المال الذى هو على عليك (أو أجل أن) أعطيك  
 من جهة كونه (زكاة) أى أملكك ما يراه على وجه أنه زكاة (أو قال المديون) أى الذى عليه الدين لصاحب  
 الدين (أعطينى) من الزكاة (أو أجل أن) أفضيك عن دينك الذى هو على وجوب الشرط فى هذه المسائل  
 قوله (جاء) أى ما ذكر فى الصور الثلاث وملكمه القابض (ولا يلزمه) أى المديون (الوفاء) بالشرط  
 الموعود به فى الصورتين الأخريتين وقد حكى فى المجموع الاتفاق على الصورة الاولى والصورة الثانية عن  
 القفال والثانية عن البغوى وقول المصنف (وزكاة الفطر في جميع ما ذكرناه) من التصديق ومن  
 أعطاهما لمن يستحقهما ومن يعيها إلى غير ذلك مما عتقدهم تفصيله فى زكاة المال فقول المصنف وزكاة  
 الفطر الخ مبتدأ والخبر قوله (كزكاة المال من غير فرق) بينهما لأن الأدلة على الأحكام المذكورة عامة فى  
 زكاة الأموال والفطر وقد رجع المصنف على التشبيه المذكور قوله (فلجميع جماعة فطرهم وخلطوها  
 وفرقوها) كلهم على المستحقين بأن ملكوها إياها معا وفضوها (أو فرقها) أى الفطرة المذكورة كما هو  
 فى بعض النسخ بل أتاهم جميع فطره وقوله (أحدهم) فاعل الفعل قبله أى ياذن الباقي عن خلط وجواب  
 لوقوله (جاء) ذلك أيضاً وخص هذا الفرع بالذكر لما فيه من التنبيه على أنه لا يتعدى إلى الإنسان نفقة  
 زكاة فطره وإن كانت قليلة على الأصناف كلهم (وتندب صدقة التطوع) لما روى مسلم أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يصدق الرجل من ديناره وليصدق من درهمه وليصدق من صاع بره وليصدق من صاع غيره  
 وفى الصحيحين انقوا النار ولو بشق تمره فيستحب أن يتصدق بما ينسب ولو قليلاً ولا يمتنع من التصديق  
 أقله فإن القليل من الخير مثقال ذرة فمنه ما قال عليه الصلاة والسلام ولو بشق تمره غايه فى القلة  
 ولقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وما قبلها الله وبارك فيه فليس بقليل وإذا أطلقت الصدقة  
 تنصرف للتطوع وهى المرادة هنا وتؤكد كل وقت (وهى) فى رمضان (فى) (أمام الحاجات) أى  
 فى ابتداء طلبها وعند الكسوف والمرض والسفر قال فى الحاوى ويستحب أن يوسع الشخص فى رمضان  
 على عياله ويحسن إلى ذوى أرحامه وجيرانه لاسيما فى العشر الاواخر (وهى) فى (كل وقت) أى زمن  
 (شريف) كمشردى الحجة وأيام العيد (وهى) فى كل مكان شريف ككة والمدينة وقوله (أكد) خبر  
 لمبتدأ محذوف كما أشرت إليه أولاً بقول وهى أى صدقة التطوع وقوله فى رمضان وما عطف عليه متعلق  
 بقوله أكد كما هو ظاهر كلامه والانساب أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من المبتدأ على رأى  
 سيبويه والتقدير والصدقة حال كونها واقعة فى رمضان وما عطف عليه أكد من غير أى أن طلبها فى  
 هذه الأزمان والاحوال والأماكن يكون أشد طلباً من غيرها وساقى فى آخر باب الصوم زائدة على  
 ما ذكرهنا مع الأدلة على طلبها فى رمضان (وهى) الصدقة حال كونها معطاة (للصائم) جميع صالح وهو الغائم  
 بمحقوق الله وسبقه وقاعدات أفضل من أعطائه لنفسه (وهى) أعطاه (أو أثاره) أى المصدق (وهى) (لله) (أو  
 الكائن) (منهم) أى الأقارب أفضل من أعطائها للأجانب (وهى) (بأطيب ماله) أى الحلال منه

عليه أو قال -  
 جعلت مالى فى ذمتك  
 زكاة فطره ليحجز وإن  
 دفع إلى الفقير شيئاً أنه  
 يقضيه أو قال  
 أفض مالى لأعطيك  
 زكاة أو قال المديون  
 أعطى لا فضيك جاز  
 ولا يلزمه الوفاء  
 وزكاة الفطر فى  
 جميع ما ذكرناه  
 كزكاة المال من غير  
 فرق فلو جمع  
 جماعة فطرهم  
 وخلطوها وفرقوها  
 أو فرقها أحدهم جاز  
 وتندب صدقة  
 التطوع وفى رمضان  
 وأمام الحاجات وكل  
 وقت شريف ومكان  
 شريف أكد وللصائم  
 وأقاربه وعنده منهم  
 وبأطيب ماله



ان شهد عدل على الاظهر والمخصوص في أكثر كتب الفقه وقيل يلزم بقول الواحد قطعا والثاني لا بد من  
 اثنين فاذا قلنا لا بد من اثنين فلا مدخل لشهادتهما والعبد فيه ولا بد من لفظ الشهادة وتخص عبس  
 القضاء ولكنهما شهادة حسبة لا ارتباط لها بالدعوى وان قلنا ثبت بواحد فهل هو بطريق الرواية أم الشهادة  
 وجهان أحدهما شهادة فلا يقبل قول العبد والمرأة كانهما نص عليه في الام وإذا قلنا انهما رواية لا شهادة فلا  
 وهل يشترط لفظ الشهادة قال الجوهري وعلى الوجهين في كونه رواية أو شهادة وقيل شرط قطعا وإذا قلنا  
 رواية ففي الصبي المميز الموقوف به طريقان أحدهما على الوجهين في قبول رواية الصبي والثاني وهو المذهب  
 الذي قطع به إلا كثرة القطع بأنه لا يقبل وقال الامام وابن الصاغ تقريرا على أنه رواية أو شهادة إذا أخبر  
 موقوف به بالرواية لزمه قبوله وإن لم يذكره عند القاضى وقالت طائفة يجب الصوم لذلك إذا اعتقه صدقه  
 ولم يشرعوه على شئ ومن هؤلاء ابن عبدان والغزالي في الاحكام وصاحب المذهب وأتباعه قالوا لا يقبل  
 خبر الفاسق على القولين جميعا ولكن ان اعتبرنا العددا شرطنا للعدالة الباطنة والافوجهان جاريان في  
 رواية المستور ولا فرق على القولين بين ان تكون السبحة معصية أو معصية كذلك صاحب الروضة (على  
 كل مسلم) متعلق بقوله يجب وهو قيد أول في الوجوب المذكور سواء كان ذكرا أو أنثى (بالخ) قيد ثان  
 لانه لا يلزم من الاسلام البلوغ (عاقل) قيد ثالث (قادر على الصوم) قيد رابع بمعنى أنه مطبق له وقوله (مع  
 انخلو) أى النقاء (من حيض) من (نفاس) متعلق بمحذوف منه لموصوف محذوف والتقدير يجب  
 الصوم على من ذكر وجوبه معصيا مع انخلو المذكور فإشارا المصنف بذكر المعية الى ان شرط ما ذكر في وجوب  
 الصوم أيضا زيادة على هذه القيود المذكورة لان شرط صحة الصوم النقاء من الحيض والنفاس أى فلا يجب  
 على الحائض والتنفاس أداء الصوم ولا يصح منه ما بخلاف القضاء كساقى شمر ع المصنف بذكر محترزات  
 القيود المذكورة فقال (فلا يخاطب به) أى بالصوم (كافر) أى على أى خطاب بل بمعنى أن لا يقال بآدائه  
 أى ولا يصح منه أيضا هذا هو المنقضي عن الكافر وان كان يعاقب على ترك الاسلام الذى هو سبب في وجوب  
 الصوم وهذا معنى الوجوب في حقه كما تقرر في الاصول وهذا محترز الاسلام (و) لا يخاطب به أى خطاب  
 وجوب (صبي) لانه غير مكلف بل هو في حقه مندوب وهذا محترز قوله بالغ (و) لا يخاطب به (مجنون) لانه  
 غير مكلف ولا يصح منه أيضا لانه ليس أهلا للعبادة حتى يكون مندوبا كالصبي لان الصبي أهل للعبادة في الجملة  
 فلذلك يطلب منه الصوم على وجه التدب وهذا محترز قوله عاقل وقوله (ومن أجهده الصوم) أى أتعبه  
 (أجل) (كبواؤ) لاجل (مرض لا يرجى برؤه) أى شفاؤه معطوف على كافر وهو مشهور قول المصنف قادر  
 وليست من شرطية أى لا يخاطب به (لا بآداء) بان يصوم في وقته (ولا قضاء) أى بان يطلب منه فشاؤه بعد  
 فواته وفي وقته وقوله لا يرجى برؤه قيد بالنسبة لعدم القضاء بخلاف من يرجى برؤه فساقى حكمه في  
 كلامه ثم استدل المصنف على قوله ومن أجهده الصوم قوله (لكن يلزم من أجهده الصوم) أى أتعبه ولم  
 يقدر عليه كمن قام به ما ذكر (لكل يوم من طعام) وظاهر كلام المصنف أن اخراج المأكل المذكور وجوب على من  
 ذكر من الكبير والمرضى الذى لا يرجى برؤه وهو الظاهر ويدل لذلك قول الشمس الرملى ومثل الكبير كل عاجز  
 عن صوم واجب سواء في رمضان وغيره زمانة أو مرض لا يرجى برؤه ومشفقة شديدة لطيفة ولم تكفه اه  
 ويصرف المأكل المذكور ولا يقرر أى جنسهم الصادق بقدر واحد فالجمع ليس بشرط في هذا الباب وفي قديمة  
 الصلاة وثلاث للآثار القائمة به من الكبير والمرضى الذى لا يرجى زواله لانه وعلى الذين يطبقونه المراد لا يطبقونه  
 أو يطبقونه في الشبابة ثم يعجز عنه في الكبر والقرينة على أن المراد لا يطبقونه قرينة جارية وجدت عند  
 نزول الآية ولا يضر عدم بقاء تلك القرينة ذكر ذلك ابن قاسم على الوجهة قاله ع ش على الرملى وروى  
 البخارى أن ابن عباس وعائشة كانا يقرآن على الذين يطبقونه بشديد الواو ومعباه يكلفون الصوم فلا

على كل مسلم بالغ عاقل  
 قادر على الصوم مع  
 انخلو من حيض  
 ونفاس فلا يخاطب  
 به كافر وصبي  
 ومجنون ومن أجهده  
 الصوم لكبرا أو مرض  
 لا يرجى برؤه لا بآداء  
 ولا قضاء لكن يلزم  
 من أجهده الصوم  
 لكل يوم من طعام

بما يقرب (والمريض) الذي يرجى برؤه (والمسافر) سقرا بإباح فيه الاقطار (والمريض) والعياذ بالله عن الاسلام  
 (والمريض) الخائض والنفساء فهو لا المذكورون (يخطبون بالقضاء) أى قضاء الصوم (دون الاداء) أى  
 لا يتطلب منهم الصوم في الحال أى وقت الوجوب لغيرهم والمريض لا يصح منه الصوم في حال الردة لعدم  
 صحة النية والخائض والنفساء أموران يترك الصوم كالصلاة وان كانت الصلاة لا تقضى بالنسبة لهما أى  
 لا يتطلب منهما قضاءها وفى انعقاد قضائها خلاف قيل تتعقد نفلا مطلقا وقيل لا تتعقد نفلا ولا غيره  
 (وتنبه) على ان وجوب القضاء على المريض المذكور والمسافر والمريض ومثله السكران والمغنى وعليه وعلى  
 الخائض والنفساء لوجوب الصوم عليهم معنى انعقاد صومه وهو دخول الوقت كما تقرر ذلك فى الاصول وتقدم  
 أن الماراد بوجوب الصوم على الكافر عقابه فى الدار الآخرة (فإن تكلف المريض) الذى يرجى برؤه وشفاؤه  
 (و) تكلف (المسافر فصاما) تبرعاً منهما (صح) صومهما ولو القضاء عليهم إلا أنهم ما أتيا بالقرض وان  
 كانوا يخطبان به فى الحال (دون المرتد والخائض والنفساء) لما أمر الله (فإن أسلم) الكافر (أو أفاق)  
 المجنون (أو بلغ) الصبي حال كونه (مفطراً) وقوله (فى أثناء النهار) متعلق بكل واحد من الأفعال المذكورة  
 وجواب ان الشرطية قوله (ندب) لهم أى لئلا يكون (الامساك) وندب لهم (القضاء) لعدم النية فى  
 وقتها وما انصفاً لوجوب الاقراض فى زمن لا يصح فيه النية وهو النهار فذلك لم يجب عليهم القضاء لهذا اليوم  
 الذى زال المانع فيه وأغناهم هذا اليوم عن القضاء كمالى بلغ الصبي فى أثناء الصلاة بالنسبة فلا يلزمه اعادة  
 بل تكفيه هذه الصلاة التى وقع البلوغ فيها عن الاعادة وهما إذا انصف بقوله إذا أسلم أى الكافر الأصل  
 دون المرتد وما هو عليه القضاء عادلاً لا سلام ومثله السكران (وان بلغ الصبي) حال كونه (صائماً)  
 لزمه الامساك (لأنه صار من أهل الخطاب) وندب له القضاء (لأن صومه) وقع نفلاً لا لرضائاً لانه وقت  
 طالح الفجر لم يكن من أهل الخطاب حتى يلزمه القضاء وقيل يستحب الامساك ويلزمه القضاء لأنه لم ينو  
 الفرض (ولو طهرت الخائض) فى أثناء النهار (أمسكت نية) لأنها كانت مأمورة بترك الصوم واستمر  
 ذلك فى أثناء النهار وحرمة الوقت (وقضت حقاً) اليوم الذى طهرت فيه مع ما قبله من أيام الحيض  
 والنفساء لمارا ومسلم من قول عائشة رضى الله عنها كنىاف الحيض تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤخر قضاء  
 الصلاة والنفساء مقبس على الحيض لانه فى معناه ولأنها مأمورة بالقضاء مطلقاً سواء أمسكت أم لا بخلاف  
 من بلغ صائماً فلا يلزمه القضاء لأنه لم يكن من أهل الوجوب وصومه أغناهم عن الفطر (أو قدم المسافر) من  
 سفره فى أثناء يوم من رمضان (أو برئ المريض) من مرضه أى فى أثناء ما ذكر (وهما) أى المسافر  
 والمريض (مفطران) كأن ترك النية قليلاً (أمسكا) أى عن المفطرة بقية يومهما (ندباً) لحرمة الوقت  
 وخروجان من الخلاف وانما يلزمهم الامساك لعدم التزامهم الصوم والامساك تبع (وقضيا) بقية  
 أيام السفر والمرض (حتماً) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فعدة  
 مرتب على مقدركا علمت لانه لا ترتب على مجرد السفر والمرض العدة من غير فطر وقول المصنف  
 أولاً نية صفة أو صوف محذوف وكذلك قوله حتماً صفة أو صوف محذوف أى قضاء حتماً أى واجباً  
 لزوال عذرهما ثم عطف المصنف على قوله سابقاً وهما مفطران قوله (أو صائمان) أى أو وهما صائمان  
 (أمسكا) امساكاً (حتماً) لزوال العذر وهو السفر (ولو قامت البينة برؤية) أى الالهلال (يوم الشك)  
 وفى نسخة بالرؤية يوم الشك والمعنى ولو شهدت البينة يوم الشك برؤية الالهلال لبنته (وجب) على الناس  
 (امساكاً بقتنه) ووجب عليهم (قضاؤه) أى قضاء اليوم الذى روى الالهلال فيه وهو يوم الشك لانه  
 تبين أنه من رمضان سواء غاب على الشخص المفطراً أم لا قبل ان تبين أنه من رمضان فلتبين أنه من رمضان  
 ووجب على الناس الإمساك لحرمة الوقت والقضاء كاعتل (ويؤمر بالصبي) أى بصوم رمضان أمر

والمريض والمسافر  
 والمرتد والخائض  
 والنفساء يخطبون  
 بالقضاء دون الاداء  
 فان تكلف المريض  
 والمسافر فصامه  
 دون المرتد والخائض  
 والنفساء فان أسلم  
 أو أفاق أو بلغ مفطراً  
 فى أثناء النهار ندب  
 الامساك والقضاء  
 وان بلغ الصبي صائماً  
 لزمه الامساك وندب  
 له القضاء ولو طهرت  
 الخائض أمسكت  
 ندياً وقضت حتماً أو  
 قدم المسافر أو برئ  
 المريض وهما  
 مفطران أمسكا  
 ندياً وقضيا حتماً  
 أو صائمان أمسكا حتماً  
 ولو قامت البينة  
 برؤية يوم الشك  
 وجب امساكاً بقتنه  
 وقضاؤه ويؤمر بالصبي



ندب لأمر إيجاب لأجل أن يعتاده (السبح) إذا حصل عنده التمييز (ويضرب) على تركه (القيام  
 عشر) مثل الصلاة فليعتاده ولا يتركها بعد بلوغه بالضرب المذكور واجب على الولي لكن بشرط  
 أن يطيق الصبي الصوم (ويباح الفطر لمن غلبه الجوع أو غلبه العطش بحيث) ولو لم يأكل ولم يشرب  
 أصابه مخدر تجمد (يخشى) منه (الهلاك أو المرض) لو لم يفعل وفي بعض النسخ ويبيع الفطر  
 غلبه الجوع والعطش فيكون الفطر مفعولاً مقدماً وغلبه الجوع الخ فاعلاماً مؤخرًا والمعنى واحد ليس في  
 ذلك مخالفة (و) يباح الفطر (لومراً) ما ذكر من الجوع وما بعده (في أثناء اليوم إذا شق) عليه (الصوم)  
 فلو تعاقب في إباحة الفطر مع القيد المذكور (و) يبيع الفطر أيضاً (سفر القصر إذا فارق العران قبل) طلوع  
 (الفجر) الخال أنه (نواه) أي الصوم (في الليل) ومن باب أولى إذا لم ينو ليلاً قالوا وللحال وإن زائده وقيل  
 طلوع الفجر قيد في جواز الإفطار لانه تلبس بالعذر وهو السفر قبل وجوب الصوم وهو طلوع الفجر فاسفر  
 رخصه في جواز ترك الصوم وقوله أن فارق العران أي من بلدة ليس لها سور وإن كان لها سور يشترط  
 مفارقتها ومفارقة الحلة في ساكن الخيام وقيل سبق بيان ذلك في باب الصلاة وقد أخذت من زائدة فقال  
 (فان سافر بعده) أي بعد طلوع الفجر (فلا) يفطر لانه تلبس بالواجب قبل وجود المرحض ولو شرب في  
 السبيل لا يجوز دخوله في الصلاة في الحضر ثم سافر في أثناءها فإنه يجب اعتكافها (والفطر للسافر أفضل إن شربه  
 الصوم) لأنه صلى الله عليه وسلم كارهوا الشفان عن جابر بن عبد الله في غل شجرة يرش عليه ماء فسال عنه  
 فقالوا صاع فقال ليس من البر الصيام في السفر (والأ) أي وإن لم يشربه (فالصوم أفضل) من الفطر فلا  
 بقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم ولأن فيه براعة الزمة بخلاف الفطر (ولو خافت) امرأة حامل (أو)  
 خافت امرأة (مرض) وفي بعض النسخ خافت امرأة مرضع أو حامل ولا ضرب في تقديم أحدهما على  
 الأخرى (على أنفسهما) فقط فالجواز والجور مرتبط بخافت (أو) خافتا على أنفسهما (مع) الخوف على  
 (ولديهما) معاً جواباً للشرطية قوله (أفطرنا وقتنا) اليوم الذي وقع فيه الإفطار لإجلهما (الكت) هما  
 (تفديان) مع القضاء وجوباً بالشرط المذكور بقوله (عند الخوف على) سقوط (الولد) فقط أي من غير  
 الخوف على أنفسهما (الكل يوم من) طعام فالجواز والجور مرتبط مقدم عن مدو ذلك الآية السابقة وهي  
 وعلى الذين يطيقونه قال ابن عباس إنهم انتمضوا في شههمارواه البيهقي عنه ومثلها في وجوب القدية  
 من أفطر لانتقاد آدمي معصوم مشرف على هلاكه بفرق أو غيره ولم يمكن تخليصه إلا بفطر المنقذ بخلاف  
 ما إذا خافتا على أنفسهما فقط أو مع ولديهما بخلاف من أفطر متعباً أو لانتقاد شخص مال مشرف على هلاكه  
 وهو غير حيوان متلافية في الجميع قياساً على المريض الرجو برؤه في الأولين ولأن ذلك ليس في معنى فطر  
 الزق في نقصان في الثالثة (ولا يجب صوم رمضان الأبروية الهلال) أي في حق من رأى أو كان فاسقاً  
 كما تقدم ذلك في أول الباب أو غيرهما في حق من لم يبره بفقد شهادة خبر النصارى صوم والبروية وأنظر  
 لرؤية فان غم عليكم كما لو أعدم شعبان ثلاثين فلذلك قال المصنف موافقاً للعديث في المعنى (فان غم)  
 أي الهلال أي استبرأ بالتمام وهو السحاب وجوب الشرط قوله (وجب استكمال شعبان ثلاثين يوماً) بعد  
 الاستكمال (بصومون) ويذكر في دخول رمضان شاهد واحد عدل شهادة لقول ابن عمر أخبر النبي صلى الله  
 عليه وسلم أني رأيت الهلال فقاموا وأمر الناس بصيامهم وأما أبو داود في صحيحه ابن حبان فخرج بعديل الشهادة  
 غير العدل وعدل الرواية فلا يكتفي فاسق وعبد أو امرأة أو المعنى في شوته بالواحد الاحتياط للصوم وإذا صفا  
 بها أي برؤية العدل والمدين كافهم ذلك لا والي ثلاثين يوماً أفطرنا وإن لم تر الهلال بعده وإن لم يكن  
 غير لأن الشهر يتم بمضي ثلاثين يوماً خلافاً لآلاف ما ماله القائل بوجوب الصوم حينئذ وترد شهادته من  
 شهدوا أولاً أن الهلال المذكور ومثل ذلك من صام بخبر من يشق به أو عن صدقه ولو فاسقاً أو ضام معتداً

ليسمع ويضرب  
 لعسر ويباح الفطر  
 لمن غلبه الجوع  
 أو العطش بحيث  
 يخشى الهلاك أو  
 المرض ولو طرأ في  
 أثناء اليوم إذا شق  
 الصوم وسفر القصر  
 إذا فارق العران قبل  
 الفجر ونواه في الليل  
 فإن سافر بعده فلا  
 والفطر للسافر أفضل  
 إن شربه الصوم والأ  
 فالصوم أفضل ولو  
 خافت حامل أو  
 مرضع على  
 أنفسهما أو مضع  
 ولديهما أفطرنا وقتنا  
 لكن تفديان عند  
 الخوف على الولد لكل  
 يوم من ولا يجب صوم  
 رمضان الأبروية  
 الهلال فإن غم وجب  
 استكمال شعبان  
 ثلاثين يوماً بصومون

على حساب أو على من صدقه أي صدق الحاسب أو رأى هلال شوال وحده لكن بتدبير لولا إخفاء  
 قطره ولما كثر غريز من أظهوره ان اطلع عليه (فان رؤى) الهلال ببناء الفعل للجهول (نهارا) أى رؤى  
 قبل الزوال قال في اليوم المتم الثلاثين (فهو) أى هذا الهلال مستقر (لليلة المستقبل) لا لهذا اليوم فلا  
 يتغير حكم ذلك النهار لا بعد من الليلة الماضية فيقطر ولا للمستقبل فيثبت به رمضان مثلاً ومن اعتبر أنه  
 للمستقبل كالمنصف فهو صحيح قرئ به يوم الثلاثين لكن لأثره في كماله مدد بخلافه يوم التاسع  
 والعشرين فلا يفتى عن رؤيته بعد الغروب للمستقبل كما هو مذهب بعضهم والدليل على أنه لا يتغير حكم ذلك  
 النهار ما روي البيهقي والدارقطني بسند صحيح عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا رأى يوم الهلال نهاراً فلا  
 تقطر وأحياناً يشهد رجلان مسلمان أنهم جارا بأه بالامس فيكون أول الشهر اليوم المستقبل (وان رؤى)  
 الهلال (في بلد دون آخر) ففيه تفصيل ذكره المصنف بقوله (فان تقاربا) أى البلدان بالتقارب المطلع وعدم  
 اختلافه بكنهه والكونة وقوله (عم الحكم) لها جوابان الشرطية (والا) أى وان لم يتقاربا بان  
 اختلف المطلع كالجزائر والعراق ومصر وخراسان كما سيذكره المصنف (فلا) يتم الحكم لها ما لا يزم أهل  
 البلد البعيد عن محل الرؤية الصوم وقد ذكر المصنف ضابط القرب والبعد في ذلك فقال (والبعد) أى عن  
 محل الرؤية يحصل (باختلاف المطلع ك) مطلع (الجزائر) مطلع (العراق و) مطلع (مصر) فان هذه المطلع  
 مختلفة والمراد باختلافها أن تباعد المحلان بحيث لو رؤى في أحدهما لم يرفى الاخر غالباً قاله في الانوار  
 وهذا هو المرجع عند النوى في كسبه المشهورة مثل الروضة والمجوع والمناج فكل من هذه البلاد المختلفة  
 المطلع له حكم يخصه وقد احتج من قال بهذا بما رواه مسلم عن كريب أنه رأى الهلال بالشام ليلة الجمعة  
 وعام الناس ثم قدم المدينة فذكر ذلك لابن عباس فقال له لكن رأيت ليلة السبت فلا تزال تصوم حتى تسكن  
 العدة. وقال هكذا أمر ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قابل المصنف الأول بقوله (وقيل) يحصل  
 الاختلاف المذكور (بعسافة القصر) ويقاس بهذا الاتحاد فيها وهذا ما رجحه الراجح لان الشارع  
 على ما كثر من الاحكام واختلاف المطلع يؤدى الى حساب وتحكيم التجميع وقواعد الشرع بآباء  
 قال النوى وهذا أضعف لان أمر الهلال لا يتعلق بعسافة القصر قال ولو شك في اختلاف المطلع لم يزم  
 الذين لم يروا الهلال الصوم ولأنه لا يجب الا بالروية ولم يثبت في حقهم لعدم ثبوت قريتهم من بلاد الروية  
 فائدة روى أنودا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند رؤية الهلال هلال رشد وخير مرتين  
 آمنت بالذي خلقك ثلاث مرات الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا انتهى ذكرها القليوبي  
 على الحق (وقيل في) اثبات (رمضان) ويكتفى فيه (بالنسبة للصوم عدل واحد كرحمكف) وأما بالنسبة  
 لغیر الصوم من تعليق طلاق أو عتق أو غيره مما من الاحكام الشرعية كتاب جليل الدين من خلافه لا يقبل فيه  
 ما ذكره فلا يثبت الطلاق وما بعده بالواحد بشرط أن يقع التعليق المذكور قبل الروية وما ذكره المصنف  
 من أنه كرو وما بعده وعدل الشهادة الذي ذكرناه أنقلع زيادة على ما هنا فوصف العدة المخرج للماض  
 والكافر المغفل فلا يقبل قولهم بالاخلاف ووصف المذكور مخرج للراء والتكليف مخرج للصبي المميز  
 وهذا مبني على أن قول العدل رأيت شهادة وهو الاصح فتشترط العدة الباطنة وهي المستندة الى التزكية  
 وصح في المجموع الاكتفاء بالظاهرة وهي شهادة حسنة لا شوق على دعوى وقيل رواية فلا يشترط  
 سوى أهلية بافعلى هذا فالذكر كورة وما بعده باليست قدا كما تقدم ومحل ما تقدم من نواقض الطلاق والعق  
 على اثنين ولا يكتفى واحداً لم يتعلق بالمعلق نفسه والافتكاك في رؤيته هو ويقع الطلاق والعق على  
 رؤية الهلال المذكور فان المعلق معترف بالرؤية (ولا يقبل في سائر) أى باقى (الشهو والاعداد)  
 قياساً على باقى الشهادات التي تطلع عليها الرجال وليست على مال ولا المقصود منه المال ولان فيها احتساباً

فان رؤى نهاراً فهو  
 للسنة المستقبلة  
 وان رؤى في بلد  
 دون آخر فان تقاربا  
 عم الحكم والا فلا  
 والبعد باختلاف  
 المطلع كالجزائر والعراق  
 ومصر وقيل بعسافة  
 القصر وقيل في  
 رمضان بالنسبة  
 للصوم عدل واحد  
 ذكر كرحمكف ولا  
 يقبل في سائر الشهور  
 الا عدلاً

للعادة بخلاف شهادة رمضان لانها انما قبلت باحد للاحتياط المذكور وكذلك شهادة خروج وجهه متوقف على التعدد للاحتياط المذكور فاما للاطلاع في الدخول والخروج هو الاحتياط في العبادة (ولو عرف رجل بالحساب والتجوم) أي بسببهما (أن غدا) أي اليوم المستقبل (من رمضان لم يجب الصوم) عليه ولا على عامة الناس والاول من يعتمد منازل القروى وتقدير سريره والثاني من يرى أن أول الشهر طويع التجم الغلاني فعرف فعل مبنى للفاعل ورجل هو الفاعل وللشريطة واليساء في الحساب سببية وأن غدا من رمضان في تأويل مصدر مفعول به لقوله عرف وليس لها إلا المفعول واحد وهو المصدر المنسبك من ان وخبرها أي عرف رجل بسبب الحساب ~~كون غدا من رمضان وجواب لو قد سبق في قوله لم يجب الصوم~~ (ولكن يجوز) الصوم (لحاسب والمخمس فقط) هذا استدلال على نفي الوجوب فرعا عنهم عدم جواز الصوم لهما فلذلك أتى به ولا يجوز لغيرهما الصوم اعتمادا على قوله ما صححه النووي وفيه أن الأصح أنهما إذا صاما لا يجزئهما عن فرضهما أن تبين أن ذلك من رمضان واستشكله السبكي وقال الصواب أنه متى جاز أجزأه الاستسوى وقال في الروضة لا يلزمهما الصوم في الأصح (وإن اشبهت الشهر) التي هي قبل رمضان (على) شخص (أسير) في يد الكفار من الأسرى بمعنى القهر لانه مقهور في أيديهم وهو تعييل بمعنى مفعول أي مأسور (و) اشبهت على (نحوه) أي نحو الأسير كالجنون في محل مظلم لا يعرف الليل من النهار ومثل المجنون من في أرض خالية عن العمران وعن يعرف رمضان فلم يدر رمضان من غيره والطوابق قوله (اجتهد في رمضان) وجوباً من بين هذه الشهر وما يجب عليه أن يجتهد في وقت الصلاة وفي القبلة وهذا أيضا سبب من أسباب وجوب الصوم وكيفية الاجتهاد هنا هو أن ينظر في الامارات من الحر والبر والرياح وغير ذلك وقوله (وصام) معطوف على اجتهد أي صام بسبب الاجتهاد ما ظهر له فصل المصنف بعد الصيام فقال (فإن استمر) عليه (الاشكال) أي عدم الانتضاح أي لم يظهر له الحال (أو) لم يستمر ما ذكرنا بأنه الخالو زال الاشكال لكنه (وافق) صومه صوم (رمضان أو) وافق (مابعد) أي بعد رمضان أي وافق صومه صوم الشهر الذي بعده وهو شهر الظفر (ص) الصوم في هذه الصور الثلاث لكنه في صورته قالوا افتق أدام في صورة البعدية وقع قضاء وفي صورة عدم ظهور الحال يجوز به ولا يلزمه شيء غيره لان الاجتهاد الظاهر منه الاصابة كذا على الموارد وفي الصورة الثانية قياسا على ما واجهت في القبلة ووافقها وفي الصورة الثالثة صام رمضان بنية بعد وجوبه وفي هذه الصورة يلزمه نية القضاء لا فقال بعضهم لا خلاف في عدم الزم بخلافه في قضاء الصلاة فقد وقع الخلاف في اشتراط نيته والفرق بين ما هنا وبين الصلاة أن ما هنا أمر ضروري وانما وقع الخلاف هنا في أنه هل يوصف الصوم بالقضاء أم لا دافى ذلك وجهان أحدهما أنه قضاء لصديق ضابط القضاء عليه وقيل أداء للضرورة وفي بعض عبارات العذر للضرورة عنه فأنها تجعل ما ليس بوقت وقتا كافيا للجمع بين الصلاتين وثالثه هذا الخلاف يظهر فيما إذا نقص الشهر الذي صامه وكان رمضان تاما فاعلى الصحيح وهو أنه قضاء يلزمه يوم آخر وعلى مقابله وهو القول بأنه أداء لا في عكس ذلك فعلى الصحيح لنظر اليوم الأخير من الشهر الذي صامه إذا عرف الحال وعلى مقابله وهو أنه أداء له هذا كما ان وافق صومه ما بعد رمضان غير شوال حتى وافق شوال حصل له تسعة وعشرون نكلا وثمانية وعشرون ناقصا وان وافق الحجة حصل له ستة وعشرون ان كان كاملا وخسة وعشرون ان كان ناقصا ولا يخفى تفريغ ما يلزمه بعد ذلك على الوجهين (وان وافق صومه ما قبله) وهو شعبان (ليصح صومه) أي عن رمضان لتقدمه على نية ويقع له ثقلان لم يكن عليه صوم فرضه والواقع عنه قياسا على ما تقدم للرمل في الصلاة وعلى ذلك ما لم يقيد بكونه عن هذه السنة والا فلا يخفى عن الآخر (وشرط الصوم) فهو

ولو عرف رجلا  
بالحساب والتجوم  
أن غدا من رمضان  
لم يجب الصوم ولكن  
يجوز للحاسب والتجوم  
فقط وإن اشبهت  
الشهر وعلى أسير  
نحوه اجتهد في  
رمضان وصام فإن  
استمر الاشكال  
أو وافق رمضان  
أو ما بعده صح  
وان وافق صومه  
ما قبله لم يصح صومه  
وشرط الصوم

مفرد مضاف فيعم والافهى شروط لا شرط واحد وهو مبتدأ وقوله (النبة والامساك عن المفطر) هو انما  
 نلزم من لم يبيت النبة قبل الفجر فلا يصيام له رواه البخاري وغيره وصححه وهو محمول على الفرض ومحمل  
 النبة القلب ولا يشترط النطق بها بلا خلاف (فينوي) الشخص الصوم (لكل يوم) هذه نية مطلقة ثم بين  
 المصنف كيفية النية ان كان الصوم فرضا فقال (ان كان) الصوم الواقع من الشخص (فرضا) ولو نذرا أو  
 قضاء أو كفارة بان كان مكلفا أو كن غير مكلف بان كان صائما بمزاوجا جواب الشرط قوله (وجب) على الناي  
 (تعيينه) أى صوم النرض من كونه عن رمضان أو عن نذرا وعن كفارة أو غير ذلك بخلاف الصيد وذية الحج  
 أى نية الصوم عنهما أما التعيين فلا نية صافاة الى وقتها فوجب في الصوم كوجوب تعيين فرض الصلاة  
 وأما التثبيت الا في في كلامه فلحديث المار وهو من لم يبيت النية قبيل الفجر فلا يصيام له (و) وجب  
 (نيته) أى صوم الفرض أى تثبيت نيته من الليل ولذلك التثبيت أقل وأكل فاشا الى اكل بقوله  
 (واكله) أى التثبيت بعنى نية الصوم في الفرض (ان يتوى) يقبله (صوم غد) وهو اليوم المستقبل الا في  
 بعد طلوع الفجر (عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان وذلك لاختيار عن اعدادها  
 فاما الصوم وكونه عن رمضان فلا بد منه بلا خلاف وأما الادعاء الفرضية والاضافة الى الله تعالى ففيها  
 الخلاف المذكور في الصلاة وأما رمضان هذه السنة فالذهب أنه لا يشترط وحكى الامام في اشتراطه وجهها  
 وزينه (ولو أخبره بالرؤية) أى رؤية هلال رمضان (ليلة الشك) وهي ليلة الثلاثين من شعبان (من يتق به  
 عن لا يقبله الحاكم) حال كونه كائنا (من نسوة وعبيد وصبيان) فالجار والحجر ومرتضى مع ذلك حال من  
 لا يقبله الحاكم فيوم الشك يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يشهدوا أحد أو  
 شهد من تقدم كرههم وقول المصنف (فنى) معطوف على قوله ولو أخبره بالرؤية المعطوف مسبب على  
 سبب أى فنى الخبر بذلك فهو بفتح الباء لانه اسم مفعول وقوله (بنا) أى بانباتي نيته (على ذلك) الاخبار  
 المذكور جال من فاعل نوى أى نوى الصوم وقد بى هذه النية على انه منه (فكان) هذا اليوم الذى نواه الخبر  
 بصيغة اسم المفعول (منه) أى من رمضان وجواب الشرطية قوله (صح) أى صوم الشخص المخبر بضمه  
 بالنية من غير تردد فاسم كان مستتر يعود على اليوم الذى نواه الشخص المخبر وقوله منه متعلق بمحذوف خبرها  
 أى فكان ذلك اليوم مستقرا منه أى من رمضان (وان نواه) أى نوى صوم يوم الشك (من غير اخبار أحد) عن  
 تقدم كرههم (فكان) ذلك اليوم مستقرا (منه) أى من رمضان (لم يصح) صومه عن رمضان لان  
 الاصل قيام شعبان (سوا جزم بالنية) بان قال نويت صوم غد من غير تعليق (أو تردد) بان علقها لانه من  
 شعبان قطعوا جزمه بالنية لا يقيد شيئا لعدم استناده الى علم أو ظن وهذا اليوم ليس يوم شك لعدم وجود  
 ضابطه وهو التحدث بالرؤية وصوره التردد ما ذكره المصنف بقوله (فقال) أى الناي (ان كان هذا النهار  
 من رمضان فانا صائم وال) أى وان لم يكن من رمضان (فأنا) (مفطر) ومن باب أولى اذا لم يأت بالترديد  
 وعدم صحة الصوم مع أنه جزم في الصوم رة الاولى لعدم الاستناد في الجزم والترديد الى ما يفيد الظن كإحراز  
 والحاصل في الصورة الاولى وهي الجزم بالنية حديث نفس ونسبته جزئيا لكونه على صورته وفي صورة  
 التردد لا يتأتى منه حقيقة الجزم ووجه قوله فقال ان كان لا يعطف على قوله أو تردد ما عطف مسبب على  
 سبب لان التردد سبب في القول المذكور (ولو قال ليلة الثلاثين من رمضان ان كان غدا من رمضان فانا  
 صائم وال) يمكن منه (فأنا) (مفطر فكان) هذا اليوم الذى نواه مستقرا (من رمضان) فالجار  
 والحجر ومرتضى بهذا الخبر المحذوف وجواب الشرطية قوله (صح) صومه لان الاصل بقاء رمضان وقد  
 كان من رمضان ولا أثر للتردد المذكور لانه زال ولم يبق بعد الحكم بانه منه أول الشهر بالرؤية فهذا  
 الحكم مستصحب الى تمام الثلاثين لان الاصل انه من بقيته (ويصح النقل) اذا صامه (بنية مطلقة)

النية والامساك  
 عن المفطر فينوي  
 لكل يوم فان كان  
 فرضا وجب تعيينه  
 وتعيينه وأكله ان  
 نوى صوم غد عن  
 اداء فرض رمضان  
 هذه السنة لله تعالى  
 ولو أخبره بالرؤية  
 ليلة الشك من يتق  
 به عن لا يقبله الحاكم  
 من نسوة وعبيد  
 وصبيان فنوى بناء  
 على ذلك فكان منه  
 صوم وان نواه من غير  
 اخبار أحد فكان  
 منه لم يصح سوا جزم  
 بالنية أو تردد ما فقال  
 ان كان هذا النهار  
 من رمضان فانا  
 صائم والافطر ولو  
 قال ليلة الثلاثين  
 من رمضان ان كان  
 غدا من رمضان فانا  
 صائم والافطر  
 فكان من رمضان  
 صح ويصح النقل  
 بنية مطلقة

عن التعيين (قبل الزوال) وهذا إذا لم يسبقهما مناف للصوم كما كل وجباوع وكفر وحيض ونفاس فقد دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فأتى إذا الصوم قالت ودخل على نوما آخر فقال هل عندكم شيء فقلت نعم قال إذا أفطروا ن كنت فرضت الصوم أي شرعت فيه رواء الفارق قطي والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية للذلول وقال اسنادهما صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والشفا اسم لما يؤكل بعده وقول المصنف (وان أكل وشرب) الخ شرط جوابه سيأتي في كلامه (أو) ان (استعط) أي أدخل السعوط الذي هو الشوق في أنفه مع جنبه بواسطة النفس إلى الخيشوم حتى يصل بواسطة ذلك إلى الدماغ ومثل السعوط دهن أو ماء في هذا الحكم (أو) ان (احتقن) سواء كانت الحقة قليلة أو كثيرة قياسا على ما رتل من القيم إلى الجوف ولوقدر الذرة والحقة دواء يحقن به المرض قبل أو دبر سواء وصلت تلك الحقة إلى المعدة أو لم تصل (أو) ان (صب ماء) أو دهن أو نحوه (في أذنه) أي اذن الصائم (فوصل) ماصبه في أذنه من ماء وغيره (الذي ماعنه) لان الأذن منفذ من المنافذ المتفتحة وذلك لما روي أبو داود والترمذي باسناد صحيح عن لقيط بن صبرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما دل على أنه إذا وصل إلى الدماغ شيء يطل صومه سواء كان من الأنف أو الأذن أو غيرهما من المنافذ المتفتحة (أو) ان (أدخل) الصائم (اصبعا أو غيره) أي غير الاصبع كعود أو حصي أو أي شيء كان من الأعيان سواء كانت طاهرة أو نجسة (في دبره) لانه من المنافذ المتفتحة (أو) أدخلت المرقا صبعا أو غيره عما تقدم (في قلبها) وهو الفرج (دواء) أي فوق (ما يبدو) ويظهر (عند القعدة) أي القعدو لقضاء الحاجة كما يفعله بعض النساء لجله ومثل ذلك ما يخرج بعض الفضلة الغليظة ثم عاد لاستسقاء الطبيعة فيضطر فليتنبه له (أو) ان (وصل جوفه شيء) من الأشياء سواء كانت تلك الأشياء طاهرة أو نجسة كما تقدم وقد بين المصنف الشيء الواصل إلى الجوف بقوله (من طعنة) أي ضربة يسكن أو رمح وقد وصلت إلى الجوف (أو) من (دواء) وذو كرهذا بعد ذكر الحقة من ذكر العام بعد ان خاص لان الوصول إلى الجوف يدخل فيه الاحتقان المذكور وانما ذكر ذلك هنا لانه لو هم أن دخول العين إلى الجوف من غير أحد السيلين لا يضرفد فذلك التوهيم يذكرها هنا وأما قولهم ذكر العام بعد الخاص لا يفيد شيئا فهو اصطلاح أهل المعاني لا يدخل له هنا (أو) ان (تقايأ) الصائم أي أخرج القيء من المعدة بواسطة وضع اصبع أو غيره في فيه أو وضع شيء مما يصح لالقيء به فلو غلبه القيء أي خرج غير اختياره لم يطل صومه لما رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة باسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استقاء فعليه القضاء ومن زرعه أي غلبه القيء فلا قضاء عليه (أو) ان (جامع) الصائم عامدا ولم ينزل (أو) باشر فمادون الفرج أي فجماعه (فأرزل) بسبب الباشرة بلا جماع محرمها كان الانزال كالخراج يده أو غير محرم كالخراج يده أو جاريته واحتراز بالباشرة عن خروجه بالاحتلام فلا افطار به جزأ (أو) ان (بالغ في مضغته في) حال (الوضوء) أو في حال (الغسل) أو بالغ (في استنشاق فنزل) الماء (جوفه) لان المباشرة في الوضوء والاستنشاق فيه غير مطلوبة فإذا نزل الجوف شيء من أجلها ضربه بخلاف ما إذا سبق ماء المضغ من غير مباشر فلا يضرب والفرق بينهما أن ماء المضغ متولد ونشأ من مأثور به بخلاف ماء المباشرة فان المباشرة فيه منهي عنها الصائم (أو) ان (أخرج) الصائم (ريقه من فيه) ثم ابتلعها كما يفرض لانه يخرج من معدته الأصلية وهو الغم ثم عاد إليه ووصل إلى جوفه ضربه وذكره منة الاقوله (كما ذكرنا الخط) حال كونه موضوعا (في فيه عند) أي وقت (فقله) بفتح الفاء وسكون التاء وكسر اللام أي برمه وأكثرها ما يكون هذا عند الفقهاء الذين يحتجوا أن هذا البرم والغالب وضع الفلقة في الفم (فانفصل عليه) أي على الخيط (ريق ثم رده) أي الخيط المذكور في

قبل الزوال وان كل  
وشرب أو استعط  
أو احتقن أو صب  
ماء في أذنه فوصل  
إلى الدماغ وأدخل  
اصبعا أو غيره في  
دبره أو في قلبه أو راء  
ما يبدو عند القعدة  
أو وصل جوفه شيء  
من طعنة أو دواء  
أو تقايأ أو جامع أو  
باشر فمادون الفرج  
فأرزل أو بالغ في  
مضغته في الوضوء  
أو الغسل أو في  
استنشاق فنزل  
جوفه أو أخرج  
ريقه من فيه كما إذا  
جزأ الخيط في فيه عند  
فقله فأنفصل عليه  
ريق ثم رده

ثمة ثابته (وبلغ ريقه أو بلغ ريقه) حال كونه (متغيراً) لأنه صاراً جنباً منه وقد مثل المتغير بقوله (كانذا  
 قتل) أي برم (خطا فتغير) ريقه (د) سبب (صبغه) أي الخطب المقتول بغيره (أو) لم يتغير عما ذكر لكن  
 (كان) ذلك الريق (نجساً) وذلك (كانا دعى فيه) أي خرج الدم من لثته أو كل شيئاً نجساً (قبضته) أي ألقى  
 ذلك الريق المتنجس ولم يلمعه (حتى مضى ريقه) عن التغير أي صار خالصاً من لون الحرة (و) الحال أنه (لم يفسله)  
 أي الفم فضر حينئذ ابتلاعه لأن الفم متنجس في هذه الحالة ولا حيلة في ابتلاعه يمكن الصرع عن  
 ابتلاع الخلوط والمتنجس منه فبإلمه في هذه الحالة يكون أجنباً (فائدة) قال ابن عبد الحق لا ينصر  
 بغير ريقه ثماء الضمضة وإن أمكنه مجملها سر الصرع زعمه اه قال المحلى ولو أخرج اللسان وعليه الريق  
 ثم رذمه وابتلع ما عليه لم يفسد في الأصح لأن اللسان كغيره لا ينجس به ودون داخل الفم فلم يفسد ما عليه  
 معدنه (أو ابتلع) الصائم (نخامة) باليم أو نخاعة العين نزلت (من أقصى الفم) وقد رعى قطعها ومجها  
 أي القاطم خارج الفم (فتر كها حتى نزلت) ووصلت الحد الظاهر منه إلى الجوف وهو ما بعد مخرج المهمة  
 المسمى بمعدن الباطن وحد الظاهر هو مخرج الحلة المهمة على العقد وقيل يخرج الخاء المجهمة (أو) إن  
 (طلع الفجر) على الصائم (وهو مجامع) فاستدام جماعه (ولو لحظنا) صغيره وإن لم يعلم بطواع الفجر ابتعد  
 المكث فزع حين علم ولو لم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا النزاع استنع الإيلاج وقيل يجوز ويجب  
 عليه النزاع حالاً وإن نزل في حال النزاع لتولاه من مباشرة مباحة قاله في شرح المهذب وأولى من هذا  
 بالصحة أن يحس بقباضه الصبح فتزج بحيث توافق آخر النزاع ابتداء الطلوع (وهو) أي الصائم (في جميع  
 ذلك) أن كرا الصوم) أي منذ كراهه صائماً وفعل هذه المذكورات (و) كذلك (و) عالم التصريم) أي يعلم أن  
 هذه المفطرات تعاطها وفعلها حرام لأنها تبطل الصوم وقد أشار المصنف إلى جواب الشرط المتقدم فقال  
 (تبطل صومه) أي الشخص المتلبس بفعل هذه المذكورات من قوله وإن كل أو شرب مستمراً إلى هنا  
 (و) يجب (عليه القضاء) يجب عليه أيضاً زيادة على وجوب القضاء (امسأله بقية النهار) احتراماً  
 وتعظيماً لهذا الزمن الذي وجب فيه الصيام فخالفة ذلك موجب للإمسأله تغليظاً عليه (وضابط المفطر)  
 اجبال بعد التفصيل السابق هو (وصول) أي (عين) كانت (وإن قلت) غاية في كونه مفطراً بالقصد  
 المذكور بقوله (من منفذ) متعلق بالمصدر المذكور وهو وصول وقوله (مفتوح) صفة لمنفذ وقوله  
 (إلى جوف) متعلق بالمصدر أيضاً وضاف لهذا القصد ما تقدم من كونه عامداً على التصريم بخساراً وإن لم  
 يذكر فيه ما تقدم ذكر الصوم وإن لم يكن في الجوف قوة تحييل الغذاء والدواء كالحلق وباطن الأذن والاحليل  
 والذي فيه قوة تحييل الغذاء والدواء كالبلطن والماغ والمثانة وهي الخرق الذي في رأس الحشفة والخرق  
 الذي في رأس حلة السدى والاحليل يخرج البول من الذكر والحلة يخرج اللبن من السدى وإن لم يصل  
 كل منهما إلى المثانة وخرج بالعين وصول الریح والطعم من ظاهر البدن كوصوله من ثقب في  
 دماغه أو صدره وخرج بالفتح غيره كالشرب من المسد وهي جمع سم تنبت السنين والفتح أفصح قال  
 الجوهري مسام الجسم ثقبه ولا يكره إلا كتحال نهرا بل هو خلاف الأولى وعندنا إمام مال لا يفسد  
 ثم عطف المصنف على قوله وصول عين الخ قوله (والجماع) أي وضابط المفطر إدخال الحشفة في فرج  
 قبل كان أودراً (والانزال) لئلي أي إخراجها حال كونه ناشئاً (عن مباشرة) كتقبيل ولس ومفاخذة  
 وغير ذلك مما يمسك الشهوة وإن لم يحرم فعل ما يؤدي إلى الانزال بالمباشرة لضعف أدائهما إلى الانزال بل  
 الأولى تركه إذ ليس للصائم ترك الشهوات (أو) ناشئاً إخراجها (عن استنائه) وهو طلب إخراج المني  
 سواء كان على وجه محرم كإخراجها بيده أو غير محرم كإخراجها بيد زوجته وما ذكروا المصنف من  
 وصول عين ومن الجماع وما بعده مقيد بعبارة كرم كونه (عالم بالتصريم ذكراً للصوم) يعني أن

وبلغ ريقه أو بلغ ريقه  
 متغيراً كانا قاتل  
 خطا فتغير بصبغه  
 أو كان نجساً كانا دعى  
 فيه قبضته حتى  
 مضى ريقه ولم يفسله  
 أو ابتلع نخامة من  
 أقصى الفم وقدر  
 على قطعها ومجها  
 فتر كها حتى نزلت  
 أو طلع الفجر وهو  
 مجامع ولو لحظنا فهو  
 في جميع ذلك كما ذكر  
 للصوم وعالم بالتصريم  
 بطل صومه وعليه  
 القضاء أو امسأله بقية  
 النهار وضابط المفطر  
 وصول عين وإن  
 قلت من منفذ  
 مفتوح إلى جوف  
 والجماع والانزال  
 عن مباشرة أو عن  
 استنائه أو بالتصريم  
 ذكراً للصوم

ما وصل إلى الجوف المذكور يكون واقعا وحاصلا من الشخص مع العلم المذكور ومع ذكره أي ذكره  
 لمعوماته من الصوم وكذلك يقال منه في الجماع والارتال والاستثناء أي وقع منه ذلك مع علمه  
 بالتعريض واختياره وتذكره والمراد أنه يعلم أن إدخال العين إلى الجوف المنفتح حرام ويحرم الجماع في  
 شهر رمضان ويحرم المباشرة ويحرم الاستثناء وخرج بقوله ذكر الصوم ما إذا كان ناسيا له فلا افطار  
 لحديث رفع عن أمي الخطأ والتسيان وقال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكلى أو شرب فليتم  
 صومه فأما أطعمه الله وسقاه رواءا للحيض وهذا الحديث شامل للكثير والقليل خلافاً لمن خصه  
 بالقليل وقال في علمه لأن التسيان في الكثير نادر وخرج بالعلم بالتعريض الجهل به بأن كان قريب عهد  
 بالإسلام أو نشأ بعد ادعاء العلماء وترك المصنف هنا قيدا وهو الاختيار كأنها عليه سابقة أي ولا بد من  
 تقيد وصول العين إلى ما تقدم بكون الشخص مختاراً في وصولها إلى الجوف وكذلك في الجماع وما بعده  
 يشترط في إبطال الصوم به الاختيار وخرج به المكره على ما تقدم فكذلك أي لا افطار به مع الإكراه في  
 جميع ما تقدم من قوله وإن أكل وشرب إلى آخر ما تقدم (وبارزمه) أي الصائم (الرجل) (أسناد الصوم)  
 (لواقع) (في) (نهار رمضان) سبب (الجماع) المقيّد بعلم (مع) وجوب (القضاء) أي قضاء اليوم الذي  
 أفسد به الجماع وقوله (كفارة) فاعل بقوله بارزمه أي إذا وجدت هذه القيود السابقة من كونه عامدا عالما  
 بالتعريض ذكر الصوم مختاراً فالصديق منهم من أفسد فهو قيد أول والصوم مع رمضان قيد ثان وبسبب  
 الجماع قيد ثالث ثم يفهم من العلم بالتعريض فهو قيد رابع ولا بد من قيد خامس وهو أن لا يسهو بسبب  
 الصوم وسبب مختارات القيود المذكورة حتى لو جامع في يومين أو أيام وجب لكل يوم كفارة لأن صوم كل  
 يوم عبادة مستقلة منفردة فلا تدخل كفاراتها كالمرتبة وإن جامع في يوم مرتين لم تزد له لثاني كفارة  
 لأنه لا إفساد في الثاني بل لأول فقط وقيد من المصنف خصال الكفارة على الترتيب فقال (وهي) أي  
 الكفارة (عقربقة مؤمنة) فلا يكفي عقربقة كافرة (سليمة من العيوب المضرة) أي الخلة (بالكسب)  
 أي المانة معن الاكتساب فلا يكفي عتق من انصف بعبث بخل بالحل (فان لم يجد) المكفر الرقبة (ة) بارزمه  
 (صيام شهرين متتابعين) فان لم يستطع الصوم لشدة علمه أو لكبره (ة) بارزمه (أطعام ستين مسكينا) لكل  
 مسكين مد (فان عجز) عن هذه الخصال الثلاثة (بنت) الكفارة (في ذمته) وقد شرع المصنف في ذكر  
 مختارات القيود السابقة بقوله (ولا تجب على الموطوءة كفارة) هذا مختار الضعيف في قوله وبارزمه لأنه عائد  
 على الصائم الواطئ وذلك نظير الصائم عن أي هريرة جاز رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت  
 قال وما أهلكك قال واقعت امرأتى في رمضان قال أي النبي صلى الله عليه وسلم هل تجد ما تعتق رقبة  
 قال أي السائل لا أي لأجد ذلك قال أي النبي صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تصوم شهرين  
 متتابعين قال أي السائل لا أي لا أستطيع قال أي النبي صلى الله عليه وسلم فهل تجد ما تطعم ستين  
 مسكينا قال أي السائل لا أي لا أجد ذلك تجلس أي السائل لأنه كان واقفاً في أي النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم يعرف قيمته قال أي النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال أي السائل على أفقر مني يا رسول الله  
 فوالله ما بين أهلك إلى أهلك بيت أخرج إليه منافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب  
 فأطعمه أهلك فما يصح أن تكون مجازية وأهل بيت اسمها أو أخرج بالنصب خبرها وإن جعلت تخميسية  
 فأخرج بالرفع خبر عن أهل والطرف متعلق بمحذوف حال من أهل بيت والرقب بفتح العين والراء معكلت نسيج  
 من خوص الخصل ولا تجب على الناسي للوطء ولا على المكره على الوطء ولا على جاهل بالتعريض ولا تجب  
 على من أهرى بالامساك لأنه لم يسهو بصوماً لأنه في الحقيقة ليس بصائم وإنما وجب عليه الامساك احتراماً  
 للوقت كن نسي النية ليلاملا ولا تجب على من أفسد غير الصوم كالصلاة أو أفسد صوماً لكنه غير رمضان

وبارزمه لا إفساد الصوم  
 في رمضان بالجماع  
 مع القضاء كفارة  
 وهي عتق رقبة  
 مؤمنة سليمة من  
 العيوب المضرة  
 بالكسب فان لم يجد  
 فصيام شهرين  
 متتابعين فان لم  
 يستطع فأطعام ستين  
 مسكينا فان عجز  
 ثبت في ذمته ولا  
 تجب على الموطوءة  
 كفارة

كند روزه وكفارة لان النص ورد في صوم رمضان وهو مخصوص بقضائ لا يشرك فيها غيره ولا على من  
 أفسد صومه بغير الوطء ولا على مسافر أو فطر بالزمان تحسبنا الفطر لانه لم يأثم بالفطر بالجوع بسبب الصوم  
 فان الفطر به جائزة وانما يأثم بالفطر به من حيث انه زان (أو ان فعل) أى الصائم (جوع ذلك) أى ما تقدم من  
 قوله وان شرب أو أكل الى آخر المفطرات هذ جلة شرطة سبأتى جوابها المعنى أن الصائم ان شرب  
 أو أكل كل حال كونه (ناسيا) للصوم فلا يطل صومه وهذا محترز قوله سابقا ذكر الصوم وانما لم يطل صومه  
 لما رواه الدارقطني باسناد صحيح أو حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
 أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا نسي أحدكم  
 فأكل أو شرب فليختم صومه فانما أطعمه الله وسقاه (أو) فعل جميع ما تقدم حال كونه (جاهلا)  
 بالخبر أى يحرم تناول المفطرات بان كان قريبا للهدى بالاسلام أو نسا بعدا عن العلم وهذا محترز قوله  
 سابقا عالما بالقريم (أو) فعل جميع ما تقدم حال كونه (مكرا) على فعل المفطرات وهذا محترز قوله سابقا  
 مختارا أى فعل المفطرات باختياره لا بالاكراه عليها وقوله (أو غلبه القهي) هو محترز قوله أو تقاضا أى عامدان  
 أخرجه من جوفه وقوله (أو أنزل باحتلام) أى بسببه وهو أن يرى في نومه أنه يفعل بامرأة مثلا كذا أو  
 مباشرة أو هو نائم فلا يفطر بهذا الانزال بالجوع لانه ليس باختياره كمن وصل الى جوفه شئ فغير اختياره  
 (أو) أنزل انزالا ناشئا عن فكر أو عن (نظر) بان تفكر بامرأة أى يحسبها وجالها فالتذ فانزل أو بان ينظر  
 لها أولا ثم دفن ينزل وكل هذا محترز قوله سابقا أو ياشرب فيمدون الفرج فانزل فالانزال بالفكر والنظر ملحق  
 بالانزال بالاحتلام لانه ناشئ عن غير مباشرة حقيقية (أو نزل) الماء (جوفه) بسبب (مضغضة) حال وضوئه  
 (و) وصل الى دماغه بسبب (استنشاق) وكلاهما (بلا مبالغة) لانه غير منهذ وتقدم انه اذا وصل جوفه  
 بواسطة مبالغة في الوضوء فإنه يضطر لان المبالغة فيه مكرهه بخلاف المضغضة والاستنشاق من غير مبالغة  
 لا يضربن المبالغة الى الجوف لانه متولد من مأموره (أو جرى الريق عاتني من أثر) (الطعام) الذى هو  
 مستقر (في خلل أسنانه) أى بين الفرج والففتات الكثافة فيها حال كون ذلك الريق واصلا الى الجوف  
 (بعد تخليله) أى أثر الطعام بان خله يعود ونحوه (و) الحال انه قد (عجز عن مجبه) أى الريق أى عن القائه  
 خارج الفم فلا يضطر لتلاعه حيث لا يعدم تقصيره (أو جع ريقه في فمه) حتى كثرت (وبلغته) دفعة واحدة حال  
 كونه (صرفا) أى خالصا من شئ اجنبى يخاطبه ولم يخرج ذلك الريق الى الشفتين لانه لم يحسن من معدته وهو  
 الفم أو أخرجه على لسانه دون شقيه (ثم رده) من اسنانه الى فمه (وبلغته) واقطع) الصائم (نخامة) بلليم أو  
 بالعين أى أخرجه (من باطنه فلفظها) أى ألقاها خارج الفم (أو طلع الفجر) على من يصوم (وفي فمه طعام  
 فلفظته) أى ألقاها خارج الفم (أو) طلع عليه الفجر (و) كان في حال طوعه (جماعة) لما رأى الفجر (زجر)  
 ذكره (في الحال أو نام) الصائم (جميع النهار أو أغشى عليه فیه) أى في النهار (و) الحال أنه قد أفاق لحظة (أى  
 في زمن يسير منه) أى من النهار ولم يستغرق كله وقد أشار الى جواب الشرط الذى تقدم أو لاقبال (بضمه)  
 ماذله (في جميع ذلك) المذكور من قوله فان فعل جميع ذلك ناسيا الخ وقد بين المصنف المرام من قوله لم يضطر  
 فقال (و) يصح صومه أى فهو مستمر على صحة صومه مع ما صدر منه مما تقدم ذكره وفي صورة الاكل  
 والشرب ناسيا كالناسي أطعمه الله وسقاه كما تقدم في الحديث (وإذا أكل) حال كونه (مغتدرا) أى الزمن  
 الذى أكل فيه هو (ليل فبان) أى ظهر بعد الاكل (انه) أى ذلك الزمن هو (نهار أو أكل) حال كونه (طائما)  
 انه (الغروب) أى ترجع عنه أن الزمن الذى أكل فيه هو بعد الغروب وقوله الغروب بالرفع خبره لأنه المقدرة  
 بعد قوله طائما أو لجهة سدبب مسند المفعولين لقوله طائما لانه ينصب مفعولين ويحتمل أن يقرأ بالنصب مفعولا  
 ثانيا والمفعول الاول يخدوف والكلام على تقدير مضاف والتقدير غنا وقت الاكل دخول الغروب خفف

وان فعل جميع ذلك ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو غلبه القهي أو أنزل باحتلام أو عن فكر أو نظر أو نزل جوفه بضمضة واستنشاق بلا مبالغة أو جرى الريق عاتني من الطعام في خلل أسنانه فلفظته أو عجز عن مجبه أو جع ريقه في فمه أو بلغه صرفا ثم رده أو ألقع نخامة من باطنه فلفظها أو طلع الفجر وفي فمه طعام فلفظته أو كان مجاهلا فزجر في الحال أو نام جميع النهار أو أغشى عليه فیه وقد أفاق لحظة منه لم يضطر في جميع ذلك ويصح صومه وإذا أكل معتدرا الليل فبان انه نهار أو أكل طائما الغروب



المعول الاول اختصار الظهور والمعنى وحذف المضاف المقدر وأقيم المضاف اليه مقامه قصارا الغروب بالنصب لانه قام مقام المنصوب وفي نسخة فلما في الغروب أى لدخوله والكلام على تقدير المضاف المذكور وهذه النسخة غير صحيحة لان الفن يمدى نفسه وقوله (واستمر) عليه (الاشكال في) الزيادة (الثانية) جلة حالية أى لم يظهر له الحال وهو انه أكل كل وقت الغروب وأقبله وجواب قوله (واجب) عليه في صورتين وهما صورة الاعتقاد وصورة الظن (القضاء) أى قضاء اليوم الذى تبين فيه أن الأكل قد وقع في النهار لا في الليل وقضاء اليوم الذى حصل فيه ظن دخول الغروب وقد بقي على عدم ظهور الحال أما في الصورة الاولى تبين الغلط وأما في الثانية فلان الأصل بقاء النهار فاستحب (وان ظن) حال الأكل (أن الفجر لم يطلع) أى لم يظهر (فأكل واستمر) عليه (الاشكال) أى عدم ظهور الحال (فلا) يجب عليه (قضاء) لان الأصل بقاء الليل ما لم يظهر ليلظظ والافعاله القضاء كاعلم بمحاضر (وان طرأ) على الصائم (في أثناء اليوم) مانع من الصوم هو (جنون ولو) كان طرؤه ثابتاً (في لحظة منه) أى في قطعة من ذلك الزمن ولو بسيرة جدار (أو استغرق) الصائم (نهاره بالابغاء) هذا محتمر قوله سابقاً وأما لحظته منه أى من اليوم (أو طرأ) على المرأة الصائمة (حيض أو نفاس) وهما من موانع الصوم وجواب ان النمطية قوله (بطل الصوم) في هذا الصور لوجود المانع منه أما بطلانه مع الجنون فقد أساء على عدم صحة الصلاة فإذا سقط الصلاة سقط الصوم كالحيض بل أولى منه لان الجنون لا يتميز له بخلاف الحيض والنفاس فالبطلان من أنه مضعف البطلان فلا لحاقه بالجنون بصاحبه عدم الدلالة وأما بطلانه مع الحيض والنفاس فلما قبل من أنه مضعف البطلان والصوم مضعف فيجتمع مضعفان على الصائم والشارع ناظر لحكمة البطلان قال النورى في المجموع ولولدت ولدا لم ترد ما أصلا في بطلان صومها خلاف ما بقي على وجوب الفسل بفروج الولد وحده وان قلنا لا يجب الفسل لم يطل صومها والباطل وقد تقدم ذلك في باب موجب الفسل (ويستدب) لمريد الصوم مطلقاً (الصوم) بأن يأكل قليلاً من الطعام يستعين به على الصوم نظير الصبيحين تسحر وإان في الصوم بركة ولا يزال الناس يتسحر بها على الفطر وما دام أجدو في رواية وأخر الصوم لان فيه إغانة على الطاعة وهذا الإنافي حكمة مشروعة الصوم وهي خلو الجوف من الطعام وإزالة النفس بالجوع والمنع من شهواتها لان المنافي لها إنما هو امتلاء البطن وما يفعله المترهفون من أنواع الأطعمة وملاذنها وتحسينها كذكره البيهقي وأما القليل من الطعام ففيه إغامة البنية واشتدادها خصوصاً إذا قصد به الإغانة على الطاعة فإنه ينشأ عليه حينئذ وقد أشار المصنف إلى قوله ما يتسحر به بقوله (وان قل) الطعام والشراب فان ذلك قال (ولو كان) الصوم حاصلاً (عشاء) ووقته من نصف الليل ويجل استعباده إذا حيا منقعة ولم يحش به ضرراً ولهذا قال الحلي إذا كان الشخص شعبان فينبغي له أن لا يتسحر لانه فوق الشيع الشري (والأفضل) لمن يصوم ويريد الصوم (تأخيره) ليعمله آخر الليل (ما لم يحش الصبح) حينئذ يتسبب عنه لقوله صلى الله عليه وسلم روح ما يربك إلى ما لا يربك وروى مسلم أنه قيل لعائشة رضي الله عنها أن عبد الله بن مسعود يجعل الفطر ويؤخر الصوم فقالت هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم وحكمة تأخيره لانه يقع في شك (والأفضل) للصائم (تججيل الفطر إذا تحقق) في ذلك فإذا سني عليه الصبح فلا يسن تأخيره لانه يقع في شك (والأفضل) للصائم (تججيل الفطر إذا تحقق) عنده الغروب والحديث ابن مسعود السابق وروى البيهقي بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال هذا الدين ظاهراً ما جعل الناس الفطر ودل على هذا أيضاً حديث الشيخين سابقاً في الصفحة السابقة وفي رواية له ما عدا وهي عامة في التججيل لكنهما مقدمة الفطر في الحديث السابق لهما وفي حديث ابن مسعود دلالة على التقييد أيضاً (ويستدب) (أن يفطر على غرات) ثلاثة فأكبر (ويستدب) أن تكون غراتاً (لم يجسد) الصائم عند الإفطار (الغرات) (فالماء) كاف في تحصيل السنة وهو مقدم على غير منظر إذا كان أحدهم

واستمر الاشكال في الثانية وجب القضاء وان ظن أن الفجر يطلع فأكل واستمر الاشكال فلا قضاء وان طرأ في أثناء اليوم جنون ولو في لحظة منه أو استغرق نهاره بالابغاء أو طرأ حيض أو نفاس وبطل الصوم ويستدب التججيل

يجد فالحال في الصفحة السابقة هذا بالنسبة إلى صومه وأما هنا ذكر قيل في تلك الصفحة

صائماً ليحضر على عرفان لم يجد الترقى على الماء فانه طهور ورواه الترمذي وغيره ومصحفوه فان كان شهر رطب  
قدم على الترقى لا تباع رواء الترمذي أيضاً وحسنه (و يقول) الصائم اذا أفطر ندباً اللهم لك صمت وعلى  
رزقك أفطرت) لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك رواء أودا وباسناد حسن لكنه مرسل وروى  
متصلاً لكن بسند ضعيف (و ندب كثرة الجود) أى فعل الخير من الصدقة (و) ندب صلة الرحم وكثرة  
تلاوة القرآن (و) كثرة (الاعتكاف لاسمياً) أى خصوصاً اعتكاف (العشر الاواخر) من رمضان للتباعد في  
ذلك كله رواء الشيخان وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيره  
وروى الشيخان أيضاً عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود  
(٢) ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل يلقاه حين يلقاه جبريل وكان جبريل يلقاه في كل ليلة فيدارسه القرآن فلرسول الله صلى  
الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة وروى البيهقي عن أنس رضي الله عنه قال قيل  
يا رسول الله أى الصدقة أفضل قال صدقة رمضان ولانه شهر شريف فالحسنات فيه أفضل منها في غيره ولان  
الناس يشغلون فيه بصيامهم وزيادة طاعاتهم عن المكاسب فيجتاحون الى المواساة ويتأكد استحب ذلك  
في العشر الاخر لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر (و) ندب للصائم وغيره (أن يفطر  
الصوم) جمع صائم فقد روى الترمذي وقال حسن صحيح أى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من فطر صائماً فانه  
مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شئ (ولو) كان فطرهم ملتباً (بجاه) وتحصل به أصل السنة (و) ندب  
(تقديم غسل الجنابة) ان كان عليه ذلك (على) طلوع (الفجر) ليكون على طهر من أول الصوم وليس من  
وصول الماء الى الباطن من منقذ مفتوح فان لم يتيسر ذلك غسل هذا الماء الذي يصل الماء بها الى الجوف  
من الليل (و) ندب للصائم من حيث الصوم (ترك الغيبة) وان كان ترك واجباً في حديثه (و) ترك  
(الكذب) لما في صحيح البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن  
يدع طعامه وشرابه وهو كتابة أو مجاز عن عدم نظره تعالى الى نظر العناية والرحمة والقبول والتفضل بالتواب

ويقول اللهم لك  
صمت وعلى رزقك  
أفطرت وندب كثرة  
الجود وصلة الرحم  
وكثرة تلاوة القرآن  
والاعتكاف لاسمياً  
العشر الاواخر وأن  
يفطر الصوم ولو  
بجاه وتقديم غسل  
الجنابة على الفجر  
وترك الغيبة  
والكذب

(٢) قوله أجود فهو مرفوع اسم لكان وشبهها محذوف وجوباً على خذ قولك أخطب ما يكون الامر قائماً  
وما مصدرية أى أجوداً كوان الرسول صلى الله عليه وسلم وفي رمضان سدمسدا الخبر أى حاصله فيه وأعلى  
أنه مبتدأ مضاف الى المصدر وهو ما يكون وما مصدرية وخبر في رمضان تقديره أجوداً كوانه عليه الصلاة  
والسلام حاصل له في رمضان والجملة كلها خبر كان واسمها خبر عما دعى الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يصلي  
كأى ذوق في العيون فنية أجود بالنصب خبر كان وعروض بأنه لازم منه أن يكون خبرها اسمها وأجيب بجعل  
اسم كان خبر النبي صلى الله عليه وسلم وما حثته مصدرية ظرفية والتقدير كان عليه الصلاة والسلام متصفاً  
بالاجودية مدة كونه في رمضان مع أنه أجود الناس مطلقاً وتعقب بأنه اذا كان فيه خبر النبي صلى الله عليه  
وسلم لا يصح أن يكون أجود خبراً لكان لانه مضاف الى الكون ولا يتخير بكون عماليس يكون فيجب أن  
يجعل مبتدأ وأخبر في رمضان والجملة خبر كان انتهى فلي تأمل وقال في المصايح ولا مع نصب أجوداً أن يجعل  
ما ذكره موصوفة فيكون في رمضان متعلقاً بكان مع أنها ناقصة بناء على القول بدلالة التام في الحديث وهو صحيح  
عند جماعه واسم كان خبر عما دعى عليه الصلاة والسلام أو الى جوده ما فهمه مجلسي أى وكان عليه الصلاة  
والسلام أجود شئ يكون أو وكان جوده في رمضان أجود شئ يكون فجعل الجود متصفاً بالاجودية مجازاً  
كقولهم شعر شاعر انتهى والرفع أكثر وأشهر رواية ولا يذركان أجوداً لقابل الواو وفي هذا الجملة  
الاشارة الى أن جوده عليه الصلاة والسلام في رمضان يفوق على جوده في سائر أوقاته انتهى فنسطلي على  
البخاري

فهو من باب نفي المنزوم أو السبب وادعاء اللازم أو المسبب (و) يندب ترك (القبور) هو معنى (القنص) كما في بعض النسخ وفي بعضها الاقتصار على القنص لانه يعنى القبور فأحدهما يعنى عن الآخر وعلى ما هنا فيكون عطف القنص على القبور من عطف التفسير والظاهر أن ما مترادفان على معنى واحد وليس أحدهما أظهر من الآخر حتى يكون العطف للتفسير كما هو ضابطه وفي بعض النسخ زيادة بعد القنص وهي في القول والظاهر أن الفعل مثل القول أى كما يطلب من الصائم ترك القنص في القول يطلب منه تركه في الفعل أيضا فيكون شاملا للقول ولديه ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم ما غفلا فليزف ولا يجهل فإن امرؤا قتله أو شاتمه قال إني صائم فالحديث عام في الفعل وهو القتال والرفق بناء على أنه مفسر بالجماع والقول هو قوله في الحديث المذکور أو شاتمه فإذا علمت هذا فترك الزيادة أنسب (و) يندب ترك (الشهوات) التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر إليها لما فيها من الترفه الذي لا يتناسب بحكمة الصوم وإن كانت مباحة في غير الصوم (و) يندب للصائم ترك (الفصد) وهو أخذ الدم من ذراعه مثلا (و) ترك (الحجامة) وهي معرفة لأن ذلك يصفى الصوم ومضغ فيجتمع على الصائم مضغ عفان وخروج من خلاف من رأى الحجامة مفطرة تسكسا كحديث ثوبان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أفطر الحاجم والمحجوم رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم والدليل على أنها لا تفطر أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس وروى المداوي في أسناد صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال أول ما كرهت الحجامة للصائم أن يجعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فبه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفطر هذا ثم رخص بعد هذا في الحجامة للصائم وصكان أنس يحتجم وهو صائم وأجابوا عن حديث ثوبان وما في معناه بأنه منسوخ بحديث ابن عباس وفي حديث جعفر بن أبي طالب ما شهد لذلك (وتجزم القيلة) أى تقبل امرأه أو مرد جميل (لن) أى لصائم (حركت) تلك القيلة أى هيبت وأثارت (شهوته) بعد أن كانت ساكنة قبل التقبيل لأنها تؤدي إلى الانزال المؤدى إلى الإفطار سواء كانت من شاب أو من شيخ وسواء كانت في القم أو غيره وفي معنى القيلة في هذا الحكم المعانة والمباشرة باليد لأن هذه الأمور تؤدي إلى الانزال المفسد للصوم وفي الحديث من حام حول الحبي وشك أن يقع فيه أمان لم تحرك شهوته فالأولى تركها شيئا كان أو شابا وروى البيهقي بإسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في القيلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ علك أربه والشاب بنفسه صومه وفيه إرشاد إلى هذا التفصيل والمراد بقصر يد الشهوة خوف الجماع وفي بعض النسخ تأخير هذا عن قوله (فان شئت) أى الصائم أى شتمه وسبه شخص (فليقل) المشتم أو المسبوب (إني صائم) جوابا لمن شتمه أو سبه أى إني صائم عن الكلام القبيح ومحمك عنه ويقول ذلك بلسانه كما يحسنه النووي ليكشف عنه خصمه أو قبله كما نقله الرافعي عن الأئمة وفي المجموع لو جمع بينهما كان حسنا (ويحرم) على الشخص (الوصال) بين يومين أو أيام في الصوم وقد صوره بقوله (بأن لا يتناول) الصائم (في الليل شيئا) من المفطرات بين الصومين وقد وقع التعبير بالما كقول والمشرّب في عبارة المجموع فنقلنا عن الجمهور رقة ضاه أن أفطر غير الما كقول والمشرّب كالجماع لا يخرجه عن الوصال فيكون الشخص معه مواصلا إذا لم يتناول طعاما ولا شرابا وقال الروياني في تعريف المواصل هو أن يستديم جميع أفعال الصائمين وقال البحر جاني في تعريفه هو أن يترك بالليل ما يبيح من غير افطار وقال ابن الصلاح يزول الوصال بغير زول به الصوم وبهذا تعلم أن الأولى الإطلاق كما أشرت إليه بقول من المفطرات ودوّى قوله بأن لا يتناول بعد عدم التعاطي أى أن لا يتعاطى شيئا في الليل فيشمل الجماع فإذا تعاطاه أخرجه عن الوصال وانما ولنا قوله لم يتناول بعدم التعاطي لأن حقيقة التناول أخذ الشيء باليد ولو أتى على ظاهره لما في قوله شيئا لأنه نكرة في سياق

والقبور والقنص  
والشهووات والفصد  
والحجامة وتجزم القيلة  
لن حركت شهوته فإن  
شوت فليقل إني صائم  
ويحرم الوصال بأن  
لا يتناول في الليل  
شيئا

التي قسم جميع أفراد المفطرات فلذلك أولنا قوله لم يتناول لم يمتط وهو يشمل كل مفطر حتى الجفاح  
 ودليل تحريم الوصال ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا  
 انك واصل قال في استملاككم افي أطعم وأسقي وفيه إشارة الى حكمة النبي عنه وهي الضعف ولاجل ذلك  
 قال في المهمات ان ما ذكره الرافعي والنووي من أن الجفاح لا يخرج من الوصال ظاهر المعنى دون ما ذكره  
 الرواني والبرجاني أي وابن الصلاح ووجه ظهور المعنى هو أنه اذا كانت الحكمة في تحريم الوصال هي  
 الضعف بسبب تروك الماء كقول والمشروب ففي جفاف المواصل يحصل له ضعف بالاولى لانه مضطرب كما هو ظاهر  
 ويحتمل أن خرافة من غير الماء كقول والمشروب عدم اخراج المحاميل بل يكون الجفاح غير موصل بالاولى لان  
 المقطر بالجفاح أشد من القطر بغيره بدليل وجوب الكفارة على من أظفر به واغاصه وباللأ كقول والمشروب  
 لشهرته ما في فطر الصائم به ما فقهنا جاع بين العبارات وإن كانت الحكمة المذكورة تخص المقطر  
 بالماء كقول والمشروب فالجفاح المذكور أو في من الغاء عبارات هؤلاء الفحول أهل التحقيق والتدقيق في فنون  
 الفروع والاصول شادوا الحق والدين وقصوا مغلطات الابواب للطلالين فلا زلوا في جنة الخلد من حين  
 وبرضا الله فآزرين آمين آمين يارب العالمين ثم فرع المصنف على المواصل المذكورة فقال (فالمشروب ماء)  
 قليلا (ولو) كان الماء (جرعة) أي دفعة (عند السجود فلا تحريم) عليه حديث لا تنفاه الوصال عما تناوله ليل  
 قال النووي واتفق أصحابنا وغيرهم على ان الوصال لا يبطل الصوم (وكره) للصائم (دوق) طعام وغيره خوف  
 وصوله حلقه ثم ان احتاج لمضغ نحو خبز لطفل لا يكره (و) كرهه (عك) بفتح العين لانه يجمع الرق فان بلغه  
 أظفر في وجهه وان ألقاه عطشه مورع سابقه منه شي إلى الجوف (و) كره (سواء بعد الزوال) لحدث خلاف  
 فم الصائم عندئذ لا يطيب من رائحة المسك (لا كحل) فلا يكره وضعه في العين لانه ليست بمنفذ فلا يبطل  
 الصوم بما وصل منه إلى الباطن لان ذلك انما هو من المسام (و) لا يكرهه (استحمام) أي اغتسال بالماء أو  
 داود بإسناد على شرط الشيخين ان النبي صلى الله عليه وسلم صب الماء على رأسه من شدة الحر والعطش وهو  
 صائم ولو عبر المصنف بالاغتسال بدل الاستحمام لكان أوضح لان هذه الكلمة لم توجد في كتب اللغة وانما  
 هي لغة أهل مصر (ويكره لكل أحد صمت) أي سكوت (يوم) حال كونه منتهيا عن صمته (إلى الليل) من غير  
 حاجة سواء كان صائما أم لا بل ينبغي أن يشغل لسانه ب تلاوة قرآن أو ذكر أو غير ذلك من الطاعات  
 المتعلقة باللسان لا يرى أبو داود بإسناد حسن عن علي رضي الله عنه قال حفظت من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا يتبعها حدثا ولا صمت إلى الليل وروى البخاري عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال  
 لأمرأت تحت معصية تكلم في هذا الليل فانه من عمل الجاهلية (ومن عليه قضاء شيء) فاته (من رمضان  
 يتب) له (أن يقضيه) أي ذلك الشيء حال كونه منتهيا (أي متوا بغير فصل ويكون قضاءه أو قضاها حاصلا  
 على الفور) نبي أيضا تعيلا لبرائة الفضة هذا اذا فاته بعد من الاعتذار بأسبقه أو ما اذا فاته بغير عذر وجب  
 عليه القضاء فورا بلا خلاف حتى لا يجوز له التأخير بعد الراسفرتا كالمواقع فمنه الامم ولان التقفية  
 يجوز التأخير لا يلقى بحال المتعدي (ولا يجوز) لمن فاته شيء من رمضان (أن يؤخر القضاء) دخول  
 (رمضان) تأخير غير عذر (بل عليه قضاءه قبل مجي رمضان آخر والفرق بين الصوم والصلاة الثالثة حيث  
 لا يجوز تأخيرها رمضان إلى رمضان آخر ويجوز تأخير الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى أن تأخير الصوم إلى  
 رمضان آخر تأخير إلى زمان لا يقبل القضاء فيه بخلاف الصلاة أما اذا دام العذر كالسفر والمرض جازله  
 التأخير مادام عذره ولو في سنين ولا تلزمه القدية لهذا التأخير وإن تكرر عليه رمضان واغنا عليه القضاء  
 فقط لانه يجوز تأخير رمضان بعد العذر فتأخير القضاء أولى بالجواز (فإن أخره بلا عذر لم يمه) وجوب  
 (القضاء) عليه (عن كل يوم) فاته بالصوم (مدطعام) فالإضافة على معنى من يدفع ذلك للفقراء ولو واحدا

فما شرب ماء ولو  
 جرعة عند السجود  
 فلا تحريم وكره ذوق  
 وعك وسوا المتباعد  
 الزوال لا كحل  
 واستحمام ويكره  
 لكل أحد صمت يوم إلى  
 الليل ومن عليه قضاء  
 شيء من رمضان يتب  
 أن يقضيه منتهيا  
 على الفور ولا يجوز  
 أن يؤخر القضاء إلى  
 رمضان آخر بغير عذر  
 فإن أخره بلا عذر  
 لم يمه مع القضاء عن  
 كل يوم مدطعام

مهم والمراعاة ما شمل المسكين كذا قال به جماعة من العصاة ولم يعرف لهم مخالف (وهو) أي ذلك الشخص المؤخر (آثم) في التأخير بلا عذر قبله الاستغفار والتوبة من هذا الإثم (فإن آخر) بعذلك (إلى) دخول (رمضانين) أي الأول الذي آخر إليه والثاني الذي يليه (في يومه) أي أن كلنا افأتمت يومين والافحصب الأيام يلزمه قلت الأيام (وذكرت) (وهكذا) أن آخر ثلاث رمضانات فثلاثة أمداً تعجب وإن أرى بعد أربع كذلك ولا يزال (يتكرر) (المدة) يتكرر السنين قياساً على السنة الأولى (ومن مات وعليه صوم) واجب ولو نذراً أو كفارة (و) الحال أنه (يمكن) من فعله (ولم يفعله) أطمع عنه (أي عن مات) (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالغدادي وبالمصري نصف قدح ولا يصام عنه لأنه عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة فلا دخلها بعد الموت كالصلاة وهذا المشهور عن الشافعي وهو نصه الجديد واستدل بما رواه ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً وقال في القديم يجوز لولي الصوم عنه لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صوم صام عنه وليه ولأنه عبادة تعجب بافسادها الكفارة بخلاف أن يقضى عنه بعد الموت كالخج قال النووي قلت الصواب الجزم بجواز صوم الولي عن الميت سواء كان صوم رمضان أو غيره من نذر أو كفارة فلا حد بل ما معارض قال ويتعين أن يكون هذا مذهب الشافعي لأنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي وائر كواقولي المخالفه وأما حديث ابن عمر فقال الترمذي والبيهقي وغيرهما أنه لم يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما من كلام عمر قال وأما نابل الحديث المتقدم صام عنه وليه أي فعل ما يقوم مقام الصيام فتأويل باطل زده الأحاديث وسياق الصوم يقتضي أن المذهب الصيام عن الميت وقد علمت أن المشهور في المذهب هو الجديد وعلى الجديد أن من مات بعد مضى رمضان الثاني أطمع عنه لكل يوم مدان أحداهما الصوم والآخر لئلا يخبر على القديم أنه يجوز توليه أن يصوم عنه ولا يلزمه والمراعاة الأولى كل قريب للبت وهو المختار عند النووي وقال الرافعي والاشعاع اعتبار الأثر وإذا أمر الولي اجتناباً صام عن الميت بأجرة أو بغيرها جاز بلا خلاف كالخج ولواستقل به الأجني لم يجوز على الأصح لأنه ليس في معنى ما أورده النص هذا على القول القديم على جواز أصنام الأجني بالأمر والأذن ولو صام عن الميت ثلاثون شخصاً أو ما أحداً لم يجوز عنه صوم جمعة رمضان قال النووي لم أر لأصحابنا أنه كلاً ما وقدر كذا البخاري في صحيحه عن الحسن البصري أنه يجوز وهذا هو الظاهر الذي نعتقد أنه انتهى مختصاً من الجوزي والروضة

### فصل في صوم التطوع وهو ما عدا الفرض

(ويندب) للشخص عقب رمضان (صوم ستة أيام من شوال) خبر مسلم من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر وخبر النسائي صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال شهرين فذلك صيام السنة أي كصيامها فرضاً والأفلا يختص ذلك بملة كران الحسنة بعشر أمثالها (وتندب) ثلث الستة حال كونها (متتابعة) وحال كونها (أي تندب) موالاة من غير فاصل بينها ويندب أن تكون حاصلة وواقعة عقب العيد فيها ثلث سنين وهما المتتابع والعقبة المذكرة ووضد المتتابع التفرق وقد أشار إليه بقوله (وان فرقها) أي هذه الستة أي جعلها غير متتابعة بان صام يوماً أو صام يومين أو فطر يوماً أو بالعكس وجوابان الشرطية قوله (جاز) ذلك التفرق وخص أصل السنة وهو صوم السنة في شوال وفات المتتابع المسنون وكذلك إذا لم تكن واقعة عقب العيد بان أخر صومها عن أيام أو يوم أو يومين فقد أتى بأصل السنة وهو الصوم في شوال وفات التعقيب المسنون (و) يندب صوم (ناسوعاً) وهو اليوم التاسع من محرم الحرام قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة أحسن على الله أي أخر عند الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال وان

وهو آثم فإن أخر إلى  
رمضانين فسدان  
وهكذا يشكر يتكرر  
السنين ومن مات  
وعليه صوم وتمكن  
من فعله أطمع عنه  
مد طعام

### فصل

ويندب صوم ستة أيام  
من شوال وتندب  
متابعة نلى العيد  
وان فسر لها جاز  
وتأسوعاً

عشت الى تامل وفي رواية وان بقيت لاصوم من التاسع فقلت قبله رواها مسلم (و) يندب صوم (عاشوراء) وهو اليوم العاشر من محرم الحرام والحكمة في صوم ناسوا مع عاشر اء الاحباط له خوفان له العطف في اول الشهر كافي الرمي وقال الشوبري يكفر سنة وأيضا في صومته يحصل الخافسة اليهم ولا نهم كانوا يصومون العاشر فامرنا النبي صلى الله عليه وسلم بمخالفتهم وهي تحصل بضم التاسع والعاشر أو بالعاشر والحادي عشر ان لم يصم التاسع والسنة الجع بين التاسع والعاشر والحادي عشر (و) يندب (صوم أيام) ليالى (البض في كل شهر) على الدوام وقوله (الثالث عشر) بدل من أيام البض وقوله (وتاليه) معطوف على الثالث عشر وهو محجور بالامانة عن الكسرة لانه مشني وحذفت منه التوب للاضافة الى الضمير والثالث عشر مبني على فتح الجزأين في محمل جر كالتب والتاليان هما الرابع عشر والخامس عشر لانه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها رواه ابن حبان وغيره والاحوط صوم الثاني عشر معها ووصف الليالى بالبض لانها تبض بطواع القمر من أولها الى آخرها وسن صوم أيام السودة هي الثامن والعشرون وتاليه وقياس ما صوم السابعة والعشرين معها احتياطا (و) يندب صوم يوم (الاثنين) (صوم يوم) (النجس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعزى صومه ما وقال تعرض الاعداء يوم الاثنين والنجس فاجاب ان تعرض علي وأنا صائم رواها الترمذي وغيره (و) يندب صوم أيام (عشر ذي الحجة) والمراد النجاسة منه أي بالنسبة لمن كان حاضرا أو التسعة لغو بقرنه ما يأتي في كلام المصنف لانه اذا خرج التاسع والعاشر بقي ثمانية أيام أو تسعة فالتاسع بسن الفطرية للحاج والعاشر يحرم صومه وحديث لا يبق من العشرة الا ما ذكره روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام يعني أيام العشر وهذا الحديث عام للصوم وغيره ففيه المدعى وزيادة وقال صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الا صوم منه في عشر ذي الحجة فهذا الحديث الثاني نص في المدعى وأما ما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في العشر قط فقال العلماء انه لا يعارض ما تقدم لانه لا يلزم من عدم رؤيته صومه عدم الصوم فان قيل فقد وردت رواية في مسلم أيضا لم يصم العشر فالجواب قال النووي في المجموع هو موقوف على انه لم يتره كافي الحديث الاخر قال لانه صلى الله عليه وسلم كان يكون عنده في يوم من تسعة أيام والباقي عند أمهات المؤمنين قال وله لكان يصوم بعضه في بعض الاوقات وكله في بعضها ويتركه في بعض العارض سفر أو مرض أو غيرهما قال وهذا جع بين الاحاديث والله أعلم (و) يندب صوم أيام (الاشهر الحرم وهي) اى الاشهر الحرم (أربعة) أولها (ذو القعدة) بفتح القاف وكسرها سمى بذلك لقعودهم عن القتال فيه لانهم كانوا يعتقون حرمة القتال فيه (و) ثانيها (ذو الحجة) سمى بذلك لوقوع الحج فيه (و) ثالثها (الحرم) الحرام وهو أول السنة (و) رابعها (رجب) الاسم أو الاصبع فسن صيام هذه الاشهر لورود الاخبار الدالة على طلب صيام أيامها لوفاء حصة صيامها فان اراد ان يوقف عليها فعليه براجعة فضلها الشيخ القسني رحمه الله تعالى عليه وما ذكره المصنف من العدد المذكور لورود الباءة بذى القعدة هو اللائق والاحسن ثلاثة شرا واحد فردا وهي طريقة البصريين وطريقة الكوفيين يتدقن عددهما من الحرم لتكون كلهما من سنة واحدة ويلي رجب ثم القعدة ثم الحجة والاول هو الصحيح الذي ورد به الحديث وسياتي في كلامه حرمة صوم العيدين وأحدهما وهو عيد الاضحية من جله الحجة فلا يجوز صومه للنص على حرمة وتقدم التنبيه عليه عند الكلام على صوم عشر ذي الحجة لانتا آخر حنا منها التاسع لانه يسن قطار من مرور العاشر لا يحرم صومه فبق من العشرة ثمانية كما تقدم ذلك (وأفضل الصوم بعد) صوم (رمضان) صيام شهر الله (الحرم) لقوله صلى الله عليه وسلم ان أفضل الصوم بعد رمضان

وعاشوراء وصوم  
أيام البض في كل  
شهر الثالث عشر  
وتاليه والاثنين  
والخمس وعشر ذي  
الحجة والاشهر الحرم  
وهي أربعة ذو القعدة  
وذو الحجة والحرم  
ورجب وأفضل  
الصوم بعد رمضان  
الحرم

شهر الله المحرم وراه مسلم فان قيل كيف يفضل صيام المحرم على صيام شعبان حيث جمع الله صلى الله عليه  
 وسلم أكثر من الصيام في شهر شعبان قيل كان يصومه كله وقيل كان يصوم ثمانية وقيل غير ذلك ولم يكثر من  
 الصوم في المحرم كثره في شعبان أجيب عن ذلك بأنه لم يكثر من الصوم فيه لأعذار تعرض له تمنعه من ذلك  
 (ثم) بعد المحرم في النضلة صيام أيام شهر (رجب) لأنه يعقب المحرم (ثم) بعد رجب في الفضيلة صيام  
 أيام شهر (شعبان) وبالجملة فأفضل الأشهر للصوم بعد رمضان وبعد الأشهر الحرم شهر شعبان المكرم  
 (ونسب) لكل أحد (صوم يوم عرفة) وهو تاسع ذي الحجة لأنه صلى الله عليه وسلم قال أنه يكفر السنة  
 الماضية والباقية ومعنى يكفر السنة الباقية أي المستقبل أنه إذا ارتكب فيها معصية كفرها صومه كما  
 كفر المعاصي في الماضية وقيل إن الله تعالى يصومه فيها عن ارتكاب ما يحتاج إلى كفارة قال الامام وما  
 يرد في الاخبار من تكفير الذنوب بحول عندى على الصغائر دون الموبقات قال النووي وثبت في الصحيح  
 ما يؤيده كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش  
 الكائرا وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم أيضا الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش  
 رمضان مكفرا فلما بينهن إذا اجتنب الكبائر قال والصحح أن المذكورات تكفر الذنوب الصغائر بشرط  
 أن لا يكون هنالك كبائر فإن كانت لم تكفر شيئا منها ويستثنى من ندم يوم يوم عرفة ما ذكره بقوله  
 (الاصح) الواقف (بعرفة) والالساير (قفطه) أي فطر ذلك اليوم للمعاج وفطر المسافر (أفضل) من  
 الصيام إن كان الشخص بعرفة كما هو فرض الكلام فإن لم يكن فيه أو عرف أنه يصل إليها لا وكان مقبلا  
 سن له صيامه والافسين له فطره وهو أفضل كما قاله المصنف وإن لم يصغه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج  
 والاحوط صوم الثامن مع عرفة خوفا من الغلط في أول الشهر والدليل على أفضلية الفطر في يومه أن كان  
 فيها أنه صلى الله عليه وسلم كارهوا الشيطان في يده من لبن وهو واقف على بعير بعرفة فشرب (فان صام)  
 الواقف بعرفة (لم يكفر) اذ لم يرد فيه شيء بخصوصه والحديث الوارد في النبي وهو ما رواه أبو هريرة أنه صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة ضعيف وقوله (لكنه ترك الأولى) وهو الاضطرار استدراك على قوله  
 لم يكفره لأنه لا يستفاد منه الاتي الكراهة وهل الأولى الاضطرار وهو والصيام سواء فدفع ذلك بقوله لكنه ترك  
 الأولى وأفاد أن الاضطرار أولى من الصيام (ويكره صوم الدهر) غير عدى الفطر والاضطى أيام التشريق  
 لأن الدهر يستعمل على ذلك ولو نهى صوم الدهر لم الوفاء به ولو كان مشقلا على ما يحرم صومه فستكون تلك  
 الأيام مستثناة شرعا وإن لم تستثن لفظا لأن صومها محرم لا ينقصد ومثلها رمضان فإنه لا يقبل صوم غيره  
 وقضاؤه كذلك ولو نذر المرأة صوم الدهر فلزوج منتهى الاقضاء لأن نذرها لا ينقصد بغير إذنه ولا فدية أيضا  
 وإن أذن لها فاعتدت ولم تقم لنيتها الفسدية (إن ضره) الصوم في بدن أو عقل (أو فوت حقا) له أو لغيره ولو  
 مندوبا كذا قاله العلامة الرملي كابن حجر ومقتضاه الكراهة مع فوت الحق الواجب والمتجبه هذه حرمة  
 تقديع الواجب على المتدوب لأن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم والظن فيصير والدليل على  
 كراهة صوم الدهر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين لأصام من صام الأبد (والأ) أي وإن لم  
 يضهر الصوم ولم يفوت حقا (لم يكفر) لأن عائشة رضيت الله عنها كانت تصومه حضرا وسفرا وقال ابن عمر  
 في حق صومه أولئك فبنينا من السابقين (ويحرم ولا يصح أصلا) أي لا ينقصد لا تطوعا ولا عن نذر ولا عن  
 قضاء (صوم يومى العيدين) الفطر والاضطى لما روى الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر ولو نذر صومه ما لم ينقصد نذر ولا عن  
 المصنف ولا يصح أصليا ونفسه لقوله ويحرم وإنما في هذا العطف لأنه لا يلزم من الحرمة عدم العفة  
 كالوضوء بالماء المبل فانه يحرم وضوءه كالصلاة في أرض مغمورة (و) يحرم ولا يصح صوم أيام التشريق

ثم رجب ثم شعبان  
 ونسب يوم  
 يوم عرفة الاصح  
 بعرفة فطره أفضل  
 فان صام لم يكفر ولكنه  
 ترك الأولى ويكره  
 صوم الدهر إن ضره  
 أو فوت حقا والام  
 بكرة ويحرم ولا يصح  
 أصلا صوم العيدين  
 وأيام التشريق





عاده جازاً ولو افاق عادة لكن وصله أى النصف الثانى بالنصف الاول فى الصوم وحينئذ تنقضى الحرمة أو الكراهة على اختلاف فى ذلك (ومن دخل) أى شرع (فى صوم أو) شرع (فى صلاة) وقوله (فرضا) راجع للصوم والصلاة وهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف والاصل ومن دخل فى فرض صوم أى صوم مفروض فيكون من اضافة الصفه الى الموصوف فقوله النسبة لابقايعه عن المضاف وهو فرض الى المضاف اليه وهو صوم فصار مجر ورا بالخر بعد ان كان مجر ورا بالمضاف ثم أى بالمضاف المحذوف وهو فرض ونصب على التميز ازالة للابهام لان قوله شرع فى صوم مهمم بيز بقوله فرضا وكذلك يقال وأشرع فى صلاة فرض والاصل وأشرع فى فرض صلاة أى فى صلاة مفروضة فقوله النسبة المذكورة عن المضاف وهو فرض وأقيم المضاف اليه وهو صلاة مقامه بجر بالخرق مثل ما تقدم وقوله (أداء أو قضاء) تعميم فى الفرض المذكور ونصب ما على التميز بكونه محذوف أى سواء كان الفرض الذى شرع فيه أداء أو قضاء وجواب من الشرطية قوله (حرم قطعهما) أى قطع صوم الفرض وقطع صلاة الفرض ولو كان كل منهما غير فوري لم يمتد بترك كل منهما ما وذلك لقوله تعالى ولا تطوا أعمالكم وهي محمولة على فرض كل من الصوم والصلاة دليل قوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أم ينفسه ان شاء صام وان شاء أفطر حصه الحرام بقا على الصوم والصلاة بجماع التولية والفرضية فى كل وقد قابل المصنف الفرض بقوله (فان) كانا أى كل من الصوم والصلاة فى نسخة فان كان بالافرادى ان كان ما دخل فيه (فلا) مطلقاً وأذا سبب أو اذا وقت (جاز) له (قطعهما) أى قطع صوم النفل وصلاة النفل لكن الجواز المذكور مبدل الكراهة من غير عذر أمانع العذر كساعة ضيف فى الاكل اذا عجز عليه امتناع مضيقه أو عكسه فلا يكره وتقدم الدليل على هذا الجواز والله أعلم

**فصل فى الاعتكاف** هو لغة قزوم الشئ والامامة عليه خيرا كان أو شرا وشرعا لئلا يمسجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه قبل الاجماع ولا تبشروهن وأتم ما كقون فى المساجد وقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهر بايتى للطائفتين والعاكفين والاتباع ورواها الشيخان (وهوسنة فى كل وقت) لاطلاق الأدلة (و) هو (فى رمضان أكد) أى أشد طلبا من غيره أى غير رمضان لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه ولانه شهر شريف والحسنات فيه أفضل (و) فى (العشر الاواخر) من رمضان (أكد) من (العشر الاول) ومن (الوسط) (الطلب ليلة القدر) التى هى كما قال تعالى خير من ألف شهر رأى العمل فيها خير من العمل فى ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم استدل لا على قضاها من قام ليلة القدر رايها واحتبها باغفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهي منحصرة عندنا فى العشر المذكور وهي من خصائص هذه الامة لم تكن لمن قبلها على الاصح (و) ليلة القدر (تكون) ان تكون موجودة (فى جميع) ليلات (رمضان) لما رواه ابو داود بسند صحيح عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا سمع عن ليلة القدر فقال هى فى كل رمضان وهذا وجه مكاه الفزانى وقال به صاحب التبيين والشمس والى وادعى انه مذهب الشافعى والاصح من مذهبه اختصاصه بالعشر الاخير وقد يقال ان قوله يمكن الى آخره لا ينافى ما ذكر من ان مذهب الشافعى اختصاصه بالعشر الاخير لان الذى حكم به هو الامكان وهو موجود لان المسئلة اجتهادية فلا قاطع فيها يعين أحد الاحتمالات وخص هذه المسئلة بذلك لئلا يمتد بتركب عليه من الاجتهاد فى العمل (و) كونها (فى العشر الاخير) منه (أبرى) من بقية لقوله صلى الله عليه وسلم تحرق ليلة القدر فى العشر الاخير من رمضان رواها الشيخان (و) كونها (فى أوله) أى العشر وهو أحد وعشرون وثلاثة وعشرون وخمسة وعشرون وسبعة وعشرون وتسعة وعشرون (أبرى) منها فى أسفاعة أى العشر وهى اثنان وعشرون وأربعة

ومن دخل فى صوم  
أو فى صلاة فرضا  
أداء أو قضاء حرم  
قطعهما فان كانا نفلا  
جاز قطعهما

**فصل فى  
الاعتكاف**

وهوسنة فى كل وقت  
وفى رمضان أكد  
والعشر الاواخر أكد  
الطلب ليلة القدر  
ويكن أن تكون  
فى جميع رمضان  
وفى العشر الاخير  
أبرى وفى أوله

أبرى

وعشرون وستة وعشرون وعمانية وعشرون ففي رواية البخاري تحروا ليلة القدر في أوّل من العشر  
 الاواخر (وفي ليلة) (الحادي) والعشرين (و) في ليلة (الثالث والعشرين) (أرجى) من أنوار غيرهما كليلة  
 الخامس والعشرين ووليلة السابع والعشرين ووليلة التاسع والعشرين أما ليلة الحادي والعشرين  
 فلما رواه الشافعي عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني رأيت ليلة وتروا في مسجد  
 في صبيحتها الطين والماء فاصحوا من ليلة احدي وعشرين وقام الى الصبح فوقف بالمسجد فابصرت  
 الطين والماء فتخرج حين فرغ من صلاة الصبح وجيئة وجهته ورأسه وأنفه فيها الماء والطين وأما ليلة  
 الثالث والعشرين فلما رواه مسلم عن عبد الله بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت ليلة  
 القدر ثم أنسيت ما رأيت في صبيحتها أصح في ماء وطين قال فطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلّى بنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وانصرف وان أثر الماء والطين على جبهته وأنفه وظاهر كلامه أنه قالها حتى تكون في  
 بعض السنين في ليلة وفي بعضها في ليلة أخرى وبه قال المزني وابن خزيمة ويحصل به الجمع بين الاحاديث  
 لكن مذهب الشافعي أنها تنزل ليلة بعينها (و) يكثر الاعتكاف ندبا (في ليلة القدر) اذا رواها وكذا في الوقت  
 الذي رجحناه على ما يظهر وقوله (من) الخ يتعلق بالفعل المقدّر بعد الواو والجملة الندائية وما بعدها  
 مقولة للقول المقدّر بعد من الحارة والتقدير يكثر الاعتكاف من قوله (اللهم انك عفو عني) فقد  
 روى ابن ماجة والنسائي وأبو داود وقال حسن صحيح عن عائشة أنها قالت يا رسول الله رأيت أن وافقت  
 ليلة القدر ماذا أقول قال تقولين اللهم انك عفو الخ وقد أشار المصنف الى أن ركنا الاعتكاف فقال (وأقل  
 الاعتكاف لبث) أي مكث (وان قل) اللبث أي زمنه وأخذنا المصنف القلة من الايمان بمنكرها وهو  
 صادق البليل والكثير وهذا هو الركن الاول للاعتكاف والثاني قد ذكره على وجه الشرطية بقوله  
 (بشرط النية) فقد عبر عن النية التي هي ركن من أركان الاعتكاف بالشرط مجازا لجامع توقفه أي  
 الاعتكاف على كل من الشرط والركن فيشترط أن يعرف الركن هو ما لا بد منه سواء كان خارجا عن  
 الماهية وهو الشرط كالمطهارة للصلاة أو داخلا فيها ومتم كعبادته وهو الركن كالصلاة فانهما مركبة  
 من الأركان كالمركب كوع وغيره والحاصل أن بين الشرط والركن اجتماعا واقترافا فالاجتماع في توقف الشيء  
 عليه ما والاقترا في التعريف وهو أن الركن ما كان داخلا في الحقيقة والماهية ولا توجد الماهية بدونه  
 والشرط هو الذي تتوقف صحة الشيء عليه وليس جزءا منه وانما توقف الاعتكاف على النية لانه عبادة  
 فافتقر اليها كالوضوء والصلاة فان تعين الاعتكاف بسبب النذر كان نذرا ما مطلقا ومقيدا لمصلحة  
 القرض يتميز ولا فرق في وجوب هذه النية بين الزمن المعين كيوم الخميس مثلا وغيره كساعة أو حين  
 ونحوهما من الأزمان المبهمه وقوله (وزيادته) أي اللبث (على الطمأنينة) هو شرط في كون اللبث ركنا  
 لانه ان لم يزدها فلا يسمى الشخص الناصر لهذه النية معتكفا فقد شرط وهو زيادة اللبث على قدر  
 الطمأنينة لا يكتفي قدرها هكذا أقر ما دام ولم يخالفوه وقوله (وكونه) أي المعتكف (مسلماعا فلا صاحبيا  
 خالعا عن الحدث الاكبر) وهو الحيض والنفساء والجنابة كلها شروط للعتكاف خرج بالمسلم الكافر فلا  
 يصح اعتكافه لفقد الاسلام الذي هو شرط في صحة النية لان شرط الاعتكاف على ما مضى عليه المصنف  
 النية والكافر ليس من أهلها وخرج بقوله عا قلا المجنون فلا يصح اعتكافه لما قلناه لانه ليس من أهل  
 العبادة وخرج بقوله صاحبيا المعنى عليه فلا يصح الاعتكاف منه وقت الانغماء وخرج بقوله خالعا عن  
 الحدث الاكبر الخائض والنفساء والجنب فلا يصح اعتكاف من اتصف بوصف من هذه الاوصاف لانها  
 منافية للاعتكاف لان شرطه المسجدية كما أشار اليه المصنف على وجه الشرطية وان كان ركنا من أركان  
 الاعتكاف فقال (وفي المسجد) وهذا هو الركن الثالث وهو معطوف على النية المحررة بقا إضافة الشرط

وفي الحادي والثالث  
 والعشرين أرجى  
 ويكثر ليلة القدر  
 من اللهم انك  
 عفو عاف عني  
 وأقل الاعتكاف  
 لبث وان قل بشرط  
 النية وزيدته على  
 الطمأنينة وكونه  
 مسلما عا قلا صاحبيا  
 خالعا عن الحدث  
 الاكبر وفي المسجد



والأقصى مقام المسجد الحرام ولا يقوم الأقصى مقام مسجد المدينة لقضيلته عليه لأن الصلاة فيه بالثبوت في المسجد الأقصى بمجموعه (ولو عين) للاعتكاف (مسجدا) من المساجد (غير ذلك) أي المذكور من الثلاثة (لم يتعين) للاعتكاف فيه أذلا من به لبعضها على غيره فلو نذر الاعتكاف في مسجد سيدنا الحسين فلا يتعين فيه الاعتكاف في الأزهر مثلا وبالعكس ولو عين زمنا للاعتكاف فغنى فلا يقدم عليه وأن أخره عنه أمم كان قضاءه ثم أشار المصنف إلى ما يطل الاعتكاف فقال (و يفسد الاعتكاف بالجماع)

يفسد (بإزالة) للتي الناشئ (عن مباشرة بشهوة) سواء حصل كل منهما في المسجد أو أجزأه قوله تعالى ولا تبشروهن بأن يخرجن من المسجد لحاجة ثم يرجع وقبل الرجوع وقع منه الجماع أو المباشرة فهذه صورة قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ويقيد قوله و يفسد الخ بأن يكون ذاكر الاعتكاف مختارا للجماع علما بالتحریم وانما يقيد بذلك كثرة الجماع في الالغاء للعهد والمعهود هو الجماع المذکور في باب الصوم الموجب للكفارة المستترة بالفساد والاعتكاف يشارك الصوم في كثير من الأحكام وخروج قوله بالإنزال عن مباشرة الإنزال بالفكر والنظر بشهوة فلا يطل الاعتكاف به كالصيام ولو قيل على قصد الإكراه لم يطل اعتكافه وهذا خارج بقوله عن مباشرة بشهوة لأن التقيد فيه للإكراه (وإن نذر) للاعتكاف (مدة متتابعة لزمه) أن يعتكف كذلك كأن نذر أسبوعا متواليا أو شهرا كذلك ولما كان التتابع أفضل من التفريق كان واجبا بالنذر (فإن خرج) المعتكف المذکور (لأى شئ) (لا بد) له (منه) أى لا غنى عنه (كأن كل وإن أمكن) الا كل (في المسجد) لأنه يشتمل التقدير للمسجد بالآلة لا بد يستقي منه ويشق عليه فيه فلذلك عم هنا وقيد فيها بعدم قوله (و كز شرب) للآلة (إن لم يكن) الشرب (فيه) أى المسجد (و كقضاء حاجة الإنسان) من البول والغائط (و كالمريض) الذي يمتنع منه تلويث المسجد كالماء أو ينش مع الموضع فيه لانه يحوج إلى معانة وخدمة بخلاف ما ليس كذلك كالحي الخفيفة والصداع فيسقط به التتابع بالخروج بسببه (و كالحيض) الذي لا يتخلو المدة عنه بخلاف ما تخلو عنه وقوله (وتحذف ذلك) معطوف على الأمثلة المحروية بالكاف وذلك كالنفاس لأنه أحو الحيض في حكمه لكن في المدة التي لا يتخلو عنه أيضا وكأدائها تعينت عليه وكقضاء هذه المرأة فالماصل أن الحيض والنفاس يحرم المكث معهما في المسجد وكانت مدة كل منهما لا يتخلو عنهما غالبا كشهري بالنسبة للحيض وكسنة أشهر بالنسبة للنفاس وكالحاجة التي لا تقطع الصائم أن يادر بطهره وكالجئون والانشاء للعدو وجواب الشرط عن هذه المذكورات قوله (لم يطل) أى التتابع أى لأن الخروج لأجل هذه المذورات مستثنى شرعا فكانه مستثنى لفظا بل هو باق على تنابعه فإذا عود وجع محل الاعتكاف بئى على ماضى ولا يستأنف ويجب عليه في صورته الحدوث الأكبر والخروج لأجل الغسل إن نذر طهره لأن مكثه فيه معصية فيه والأقل يجب خروجه بل يجوز وبأنه أن ياديه كي لا يطل تنابع اعتكافه (وإن خرج) المعتكف (من المسجد لزيارة مريض أو لإصلاة جنازة أو) (إصلاة جمعة) بأن كان محل اعتكافه ليس محل جمعة وجواب الشرط قوله (يطل اعتكافه) لتقصيره ترك الواجب وهو الاعتكاف المذكور المشروط فنه التتابع لأجل تحصيل مندوب وهو زيارة المريض وصلاة الجنازة غير متعينة عليه وبمكنه الصلاة عليها بالآخر وجو له قصوره في تخصيصه محل الاعتكاف بغير محل الجمعة (وإن خرج) أى الاعتكاف التامر الثلاثين (لزيارة المسجد) أى لأجل الصلوة ودعيا للإذان (وهي) أى المأذنة (خارجة عنه) أى عن بيته ومنفصلة عنه لكنها قريبة منه فزيارة المسجد في أول وقوله (ليؤذن) متعلق بخروج فيكون جيدا آخر أى يصعد عليها ويؤذن فوقها وجواب أن الشرطية قوله (جائز) خروجه أى للعتكاف

ولو عين مسجدا غير ذلك لم يتعين ويفسد الاعتكاف بالجماع وبإزالة عن مباشرة بشهوة وإن نذر مدة متتابعة لزمه فإن خرج لما لا بد منه كأي كل وإن أمكن في المسجد وشرب إن لم يكن فيه وقضاء حاجة الإنسان والمريض ونحو ذلك لم يطل وإن خرج من المسجد لزيارة مريض أو صلاة جنازة أو صلاة جمعة بطل اعتكافه وإن خرج لمأذنة المسجد وهي خارجة عنه ليؤذن جاز

المذكور وقد قيد جواز خروجها بقوله (ان كان هو) أي العتكف (المؤذن الراتب) وقد ألف  
صعودها الاذان وألف الناس صوته بقوله سابقا لما رآه السجدة أول كافر وقوله أولاً أيضاً هو  
خارجة جلة حالية بالاولى اذا كانت داخله فيه وملتصقة في جداره وخصوصاً اذا كان باهم من داخل  
المسجد فلا ضرر على الخارج لها حينئذ وقر بهما في المسجد مع انقضاءها عند قيد ثان كما تقدم أيضاً وقوله  
لمؤذن قيد ثالث وقوله ان كان هو المؤذن الراتب قيد رابع وقد ألف صعودها الاذان قيد خامس  
وألف الناس صوته قيد سادس فهذه القيود الستة يجوز خروج العتكف اعتكافاً مذكوراً متتابعاً  
ولا يضره ذلك وهو باق على اعتكافه وتتابعه وقد أشار إلى محجزات القيود بقوله (والا) أي وان لم يخرج  
لما رآه السجدة بان خرج لما رآه بعيدة عنه وبسبب أنه أخرج إليها الاذان أول يمكن العتكف هو المؤذن  
أو كان هو المؤذن لكنه غير الراتب أو هو الراتب لكنه لم يعتد صعودها أول بألف الناس صوته  
وجواب ان المدغم في لا النافية قوله (فلا) أي لا يجوز الخروج حينئذ لها بقطع خبر وجهها لتتابعه  
(وان خرج) العتكف النافذة مدة متتابعة (لب) أي لشيء (لا بد منه) أي لا غنى له عنه كالأمور السابقة  
(فسأل) في طريقه (عن المريض وهو ماز) أي في حالة مرضه (لم يخرج) أي لم يتحول عنها أي  
والحال أنه لم يعدل عن طريقه اليه (جازه) السؤال عن زيارته ولا يسطر اعتكافه ان لم يطل وقوفه  
عنده (وان خرج لاجله) أي لاجل المريض أو طلال وقوفه (يطل) تتابعه فهذه هي القيود التي أشار لها  
الجوهر في ما تقدم وأما الترخيد من قوله وان خرج لما لا بد منه يقول المصنف وهو ما قيد أول الجواز ولم  
يخرج قيد ثان وعدم اطالة الوقوف عنده قيد ثالث فهذه ثلاثة قيود في عدم بطلان التتابع مع بقائه  
على الاعتكاف لان الخروج يمكن لاجل الزيارة بل خرج اما للزيارة الذي لا بد منه أو للاكل أو للشرب كما  
تقدم كل ذلك فله بعد الخروج لذلك كورات أنه يسأل عن المريض فلا يضر ذلك لكن بالقيود المذكورة  
ولا يكلف في الخروج المتقدم الاسراع بل يشي على حصيته المعهودة واذا خرج قضاء الحاجة وفرغ منها  
قله أن يشاء خارج المسجد لانه يقع تابعاً باختلاف ما لو خرج له مع مكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح  
(وتحريم) على العتكف (المباشرة يشمونه) لانها تطل الصوم وكل ما يطل الصوم يبطل الاعتكاف  
(ويحرم) الاعتكاف (على العبد) على (الزوجة دون اذن السيد) في العبد سواء كان قناً أو مديراً والامة  
كذلك ولو لم ولد (ودون اذن الزوج) في الزوجة لان حقهما مقدم على اعتكافهما وهو الخدمة في العبد  
والفتح في الزوجة تمنح المكاتب يجوز اعتكافه بشرأذن سيدهما اذ لاحق السيد في منفعته فاشبه الحرة والبعض  
ان لم تكن مهيأة كالقن وان كانت فهو في نوبته كالحر وفي نوبة السيد كالقن والله تعالى أعلم

### كتاب الحج

أي والعمره هولة القصد وشرا عاقدا للكعبة للنسك الا في بيانه والعمره لغة الزيادة وشرا عاقدا للكعبة  
لنفسك الا في بيانه وهومن الشرائع القديمة بل اصح أن جبريل قال لا تدلنا على لقطط الملائكة بهذا  
البيت قبل تسبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر اذ الطواف ليس بمحاولة ولا ابراهيم صلى الله عليه وسلم  
يا أيها الناس كتب عليكم الحج فلا بد أنه بهذه الهيئة المخصوصة من الخصوصيات المخصوصة بهذه الامة  
ماعد الطواف منية أو كونه هذه الكيفية وذلك آية في السنة الخامسة وقرض في السادسة وهذا  
يجمع بين التبايض وقد جاء ما من نبي الا وجم واستثناء هود وصالح وخلاف (الحج) ففتح الحاء وكسرها  
(والعمره فرضان) لقول الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً وقوله تعالى وأتموا الحج  
والعمره لله أي اتوا بها ما تأتوا من الله عليه وسلم في حديث النبيين نبي الانبياء على خمس الحديث

ان كان هو المؤذن  
الراتب والا فلا وان  
خرج لما لا بد منه  
فسأل عن المريض  
وهو ماز ولم يخرج  
جازه وان خرج  
لاجله بطل وتحريم  
المباشرة يشمونه  
ويحرم على العبد  
والزوجة دون اذن  
السيد والزوج

### كتاب الحج

الحج والعمره فرضان

وروى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال  
 جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى أبو داود والترمذي والنسائي بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كبرياء لا يستطیع الحج والعمرة ولا الضلع قال حج من أسك واعقر ونقل النووي في مجموعته عن البيهقي أنه قال قال مسلم بن الحجاج سمعت  
 أبا جندب بن عبد الله يقول لأعلى في إيجاب العمرة حديثنا أجود من حديث أبي هريرة خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 في العمرة واحدة (بصل الشريعة ظهر مسلم عن أبي هريرة خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل يا نبي الله أكل عام فسكت حتى قالها ثلاثاً نأى حتى  
 قال هذا الرجل هذه المقالة ثلاثاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ولنغير  
 المارقطي بإسناد صحيح عن مرقاة قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا أم لا لابد قال لا لابد في فعل  
 الواجب منهم ما يجب عليه بعد ذلك شيء (الآن ينذر) الشخص كلاماً متمازجاً بين أمرين فليبين  
 حينئذ بحسب ذلك النذر ما مره أو أكل ثلاثاً هذا الوجوب عارض لا بصل الشريعة فلا يرد الفعل في كلام  
 المصنف محتمل لأن بين الفعل والوجوب الضمير على كل من الحج والعمرة فلا يأتي بضمير التثنية بل يقول لأن  
 ينذر أي الحج والعمرة لمكان أنسب إراعاة قواعد العربية ويحذف التثنية بعد الألف للتأنيب ويحتمل أن  
 يقرأ بالبناء للفاعل ويكون الفاعل عائداً على معلوم من السياق وهو الشخص البالغ العاقل وعلى هذا  
 يكون المفعول محذوفاً كما أشرت إليه (واغماز زمان) أي الحج والعمرة على التراخي بشرطه وهو أن يعزم على  
 الفعل بعد الاستطاعة وأن لا يتضيىء كل منهما بنذراً وخوف غضب أو قضاة نفسك وقوله (بالغاغلا  
 حر استطيعا) مقول به لقوله يزامن سواء كان المستطيع مسلماً أو مشركاً كان أو أثنى فهذه  
 المذكورات في كلامه شروط لوجوب الحج فلا يجب على أكثر أصلي وجوب مطابقة في الذبب لعدم أهليته  
 للعبادة فإن أسلم وهو مسير بعد استطاعته في التكفر فلا أثر لها بخلاف المرتد فإن النسك يستقر في  
 ذمته باستطاعته في الردة فهذه مفهومات شرط لم يذكروا في كلامه وهو الإسلام وكان المناسب ذكره لكنه  
 معلوم من السياق لأنه شرط في جميع العبادات فيجتمعت أنه تركه هنا لتكامله على الأبواب السابقة أولاً لأنه  
 استغنى عنه هناك ذكره فيما بعد في شروط الصحة ولا على محذور ولا على محذور كذلك ولا  
 على من فيه ريق لأن منافعه مستحقة لسيدته فليس مستطاعه ولا على غير المستطيع لمفهوماً لآية ولما فرغ  
 المصنف من ذكر شروط الوجوب شرع بذكر شرط صحة الحج فقال (و يصح حج العبد وغير المستطيع)  
 إذا تكلف وارتيك المشقة وسافر وأدرك الوقوف وقع له عن فرض الإسلام بخلاف العبد فيصح منه  
 ولا يقع عن فرض الإسلام ومثله المميز يصح منه ولا يسقط عنه فرض الإسلام (ولا يصح) النسك إذا  
 كان أوعر (من السكافز) وفي نسخة من كافر لعدم أهليته للعبادة كما تقدم في شرط الوجوب سواء كان  
 أصلياً أو مشركاً لأن الكلام في صحة المباشرة بشرطه الإسلام والتميز فقط وما تقدم في شروط الوجوب  
 فالكافر هناك خاص بالأصلي الذي لا يجب عليه النسك بخلاف المرتد فإنه يجب عليه بمعنى أنه مطالب  
 بإدائه بعذر جوعه للإسلام وتقدم الكلام عليه ولما ورد في أثناء النسك بطل فلا يعضي فيه (ولا) يصح  
 النسك (من غير المعزاة استقلالاً) لعدم صحة العبادة منه لأن شرطها التميز (فان أحرم) الصبي (المميز باذن  
 الولي) وهو المتصرف في ماله أبا كان أو جناً أو وصياً أو قياً (أو أحرم الولي) المذكور أو مأذونه (عن  
 الجنون أو) عن (الطفل الذي لا يعيز جاز) إحرام الصبي المميز بنفسه لوجود الأذن فيه وجاز إحرام الولي  
 المذكور وعن الجنون وعن الطفل أبا نفسه أو مأذونه كما تقدم ظهر مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يركب أباً ولا جناً ولا طفلاً ولا صبياً صغيراً فخرجت من محبتها

ولا يجيز في العمر  
 الأحرار واحدة لا  
 أن ينذر وإنما  
 يزامن بالغامغلا  
 حر استطيعا يصح  
 حج العبد وغير  
 المستطيع ولا يصح  
 من الكافر ولا من غير  
 المعزاة استقلالاً  
 أحرم المميز باذن  
 الولي أو أحرم الولي  
 عن الجنون أو الطفل  
 الذي لا يعيز جاز

فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لِهَذَا جِجْ قَالَ نَعَمْ وَالْأَجْرُ أَمْ لِي غَيْرُ الْمَالِ الْمَقْهُومِ مِنْ ذِكْرِ الْإِبِ وَالْجِدِّ وَمَا بَعْدَهُ فَلَا  
يَحْرَمُ عَنْ ذِكْرٍ وَذَلِكَ كَالْأَخْبَارِ أَلَمْ وَغَيْرِهَا مِنْ الْحَارِمِ قَالُوا يَا ذَاكَ الْوَلِيُّ لِمَ تَقْرَأُ بِغَيْرِ رِزْقِهِ لَمْ يَصِحْ لَانَهُ  
يَقْتَضِي إِذَا تَنَزَّاهُ إِلَى الْمَالِ فَلَمْ يَصِحْ بِغَيْرِ ذَاكَ الْوَلِيُّ بِخِلَافِ مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَالٍ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ  
بِغَيْرِ رِزْقِهِ وَالْمَجْنُونُ مَقْبُولٌ عَلَى الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمَذْمُونِ بِجَمَاعٍ عَدَمِ التَّيْزِي فِي كُلِّ وَءٍ مَا الْمَعْنَى عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْرَمَ  
عَنْهُ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَائِلِ الْعَقْلِ وَبِرُؤُوسِ جَوْعٍ قَرَبٍ فَاسْتَبَسَّ الْمَرِيضَ وَلَا تَفَرَّقُ فِي الْوَلِيِّ الْحَرَمُ عَنْ غَيْرِ  
الْمَذْمُونِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا أَوْ مُحَرَّمًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَسَوَاءٌ جِجْ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَشْتَرُ حُضُورُ غَيْرِ الْمَذْمُونِ  
عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ عَنْهُ وَلَوْ كُنَّا غَائِبًا وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ وَالْمَجْنُونِ فَيُشَدُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَحْرَمَ  
عَنِ الْمَذْمُونِ لَكِنَّ الْأَصَحَّ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ الْحَوَازِ وَمَا ذَكَرْتُ أَنَّ أَيَّ إِحْرَامِهِ عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ لَا تَعْنِيهِ طَرِيقًا  
فِي إِحْرَامِهِ عَنْهُ لِأَنَّ حُرَازَهُ عَنْ عَدَمِ حَقِّهَا حَرَامُهُ عَنِ الْمَذْمُونِ وَأَمَّا إِحْرَامُهُ فِي حَقِّ الْمَذْمُونِ لَا تَعْنِيهِ طَرِيقًا بَلْ يَقَابِلُ يَصِحُّ  
لَهُ أَنْ يَحْرَمَ نَفْسَهُ وَأَمَّا غَيْرُ الْمَذْمُونِ فَلَا يَكُنْ أَنْ يَحْرَمَ هُوَ بِنَفْسِهِ لَعَدَمِ حَقِّهِ عَنْهُ مِنْهُ وَلَا غَيْرَ الْوَلِيِّ بِغَيْرِ رِزْقِهِ تَعْنِي  
حِينَئِذٍ إِحْرَامُ الْوَلِيِّ طَرِيقًا عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْمَذْمُونِ لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ إِلَّا  
بِذَنْ الْوَلِيِّ فَإِنْ قُلْنَا لَا يَصِحُّ بِغَيْرِ رِزْقِهِ فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُ الْوَلِيِّ عَنْهُ جِجْ مَا قَالِي الْجَمْعُ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ  
وَالْأَصْحَبُ مَصْفَاةً أَحْرَامُ الْوَلِيِّ عَنْ الصَّبِيِّ أَنْ يَتَوَلَّى جَعْلُهُ مُحَرَّمًا فَصِيرَ الصَّبِيِّ مُحَرَّمًا بِغَيْرِ ذَلِكِ أَنْتَهَى (وَيَكْفَى  
الْوَلِيَّ) عِنْدَ إِرَادَةِ إِحْرَامِهِ وَحَالَ إِحْرَامِهِ بِالْفِعْلِ فَعَلْ (مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ) مِنَ الْأَعْمَالِ كَالطَّوُافِ وَالسَّيِّ وَغَيْرِهَا  
مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا كَمَا سَأَلْتُ فِي كَلَامِهِ أَنْ يَكُنْ مِمَّا أَوْجِبُونَا وَيُطَوِّفُ الْوَلِيُّ بِغَيْرِ الْمَذْمُونِ بِصَلَى  
عَنْهُ رَكْعَتِي الطَّوُافِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا كُنْ مِنَ الْأَعْمَالِ وَاجِبًا فَكَلْفُهُ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ وَمَا كَانَ مِنْ  
الْأَعْمَالِ مُسْتَحْبَبًا فَكَلْفُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ وَقَدْ فَرَعَ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (فَيَكْفَى) أَيْ  
أَيُّ الْوَلِيِّ أَيْ بِأَمْرِهِ عِنْدَ إِرَادَةِ إِحْرَامِ الْأَحْرَامِ بِالنَّفْسِ أَيْ بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَمْرِهِ فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فَيَا مَرَأَةَ الْوَلِيِّ بِعَازِ كَرِ  
لَكَانَ أَوْضَحَ لَأَنَّ كَلَامَهُ لَا يَنْتَابِ الْمَفْرَعُ عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ جَعَلْتُ كَلَامَهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَمْرِ الذَّكَوْرِ (وَيَجْرِدُ  
عَنِ الْخِطِّ) لِأَجْلِ الْأَحْرَامِ وَهُوَ مَا يَحْرَمُ بِلِسَةِ عَلَى الْحَرَمِ أَيْ بِأَمْرِهِ بِذَلِكَ الْوَجُوبِ (وَيَلْبِسُ ثِيَابَ الْأَحْرَامِ) مِنْ  
إِزَارٍ وَرِدَائِهِ وَنَعْلَيْنِ أَنْ كَانَ يَتَأَقَّى مَتْنَهُ الْمَشْيُ وَيُطِيبُهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْأَحْرَامِ وَيَتَلَفُّهُ كَذَلِكَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّنْبِيْهِ  
ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي الْأَحْرَامِ فَيَحْرَمُ أَوْ يَحْرَمُ عَنْهُ عَلَى مَا تَقْدِمُ (وَيَجْنِبُهُ) بَعْدَ الْأَحْرَامِ (الْمَحْظُورِ) أَيْ عَنِ الْوَلِيِّ أَوْ بِأَمْرِهِ  
الْمَوْلَى عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكْتُبَ الْمَحْظُورَاتِ الَّتِي تَنْتَبِغُ عَلَى الْحَرَمِ فَعَلَهَا سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا أَوْغِيهِ وَذَلِكَ (كَالطَّيْبِ)  
وَلَيْسَ الثِّيَابُ الْمَعْهُودَةُ وَالسَّرَاوِيلُ بِغَيْرِ عَذْرِ وَإِزَالَةِ الشَّعْرِ وَقَلَمُ طَفْرِ (وَيَحْضُرُهُ الشَّاهِدُ) وَجُوبًا فِي الْوُجُوبِ  
وَيَنْبَاقِي الْمُنْدُوبِ كَمَا تَقْدِمُ مَثَلِ حُضُورِهِ وَعِزَّةً وَمِنْ دَقِيقَةٍ وَمَنْ لَا يَكُنْ حَاضِرًا لَوَلِيِّهَا (وَيَقْعَلُ) الْوَلِيُّ (عَنْهُ)  
أَيْ عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ (مَا لَا يَكُنْ) فَعَدْلُهُ (مِنْهُ) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَقْعَلُ عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ الْأَعْمَالِ الَّتِي لَا يَكُنْهَا فَعَلَهَا  
وَذَلِكَ (كَالْأَحْرَامِ) فَإِنَّ الْوَلِيَّ يَحْرَمُ عَنْهُ أَيْ عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ (و) كَرَكْعَتِي الطَّوُافِ فَإِنَّ الْوَلِيَّ يَصْلِي بِمَا عَنْهُ  
أَيْ عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ وَأَمَّا الْمَذْمُونُ فَيُضَلِّمُ مَا بِنَفْسِهِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ تَصَحُّ مِنْهُ وَلَا تَقْبَلُ الثِّيَابُ إِلَّا فِي بَابِ الْحُجِّ لِأَنَّهَا  
تَأْتِيهِ الطَّوُافُ الَّذِي هُوَ مِنْ جِلَّةِ أَعْمَالِ الْحُجِّ (و) كَرَكْعَتِي الْحُجَّارِ فَإِنَّهُنَّ تَعْلَقَاتُ الْوَلِيِّ وَالصَّغِيرِ عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُونِ  
لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ لَا يَحْرَمُ عَنْهُ الْوَلِيُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَائِلِ الْعَقْلِ وَبِرُؤُوسِ جَوْعٍ عَلَى الْقَرَبِ (وَالْمُسْتَطِيعُ  
اِثْنَانِ) أَيْ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا (مُسْتَطِيعُ نَفْسِهِ) وَثَانِيَهُمَا (مُسْتَطِيعُ بَغِيرِهِ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَمْ يَشْرُطْ ذِكْرَهَا  
الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ (فَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَحْضًا) أَيْ ذَا تَأْوِيقَةٍ أَيْ مَنْ يَنْتَبِغُ عَلَى مَرْكُوبٍ وَلَوْ بِحُمْلٍ بِالضَّرِّ زَيْدٌ يَنْتَبِغُ  
لَمْ يَكُنْ مَحْضًا بِهَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ عَدَمُ ثَبُوتِهِ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَصْلًا أَوْ يَنْتَبِغُ مَعَ شِدَّةٍ ضَرِّ لِرُضْ أَوْ غَيْرِهِ لَا يَنْتَبِغُ  
النَّسْكَ نَفْسَهُ (و) أَنْ يَكُونَ (وَاحِدًا لِلزَّادِ) وَوَاحِدًا لِلْأَوَّلِ وَهِيَ مِنَ السَّفَرَةِ إِذَا اخْتِجَّ إِلَيْهَا وَوَاحِدًا لِأَيْضًا  
أَجْرَةً خَفَافَةً أَيْ سَاسَةً وَهِيَ بَعْضُهَا نِشَاءٌ وَكُسْرُهَا قَطْعٌ وَأَمَّا الْخَفَافَةُ فَالَّتِي هِيَ اسْمُ اللَّاحِظَةِ فَهِيَ مِثْلُهُ وَفِي

وَيَكْفَى الْوَلِيَّ مَا يَقْدِرُ  
عَلَيْهِ فَيَكْفَى  
وَيَجْرِدُ عَنْ الْخِطِّ  
وَيَلْبِسُهُ ثِيَابَ  
الْأَحْرَامِ وَيَجْنِبُهُ  
الْمَحْظُورَ كَالطَّيْبِ  
وَيَحْضُرُهُ الشَّاهِدُ  
وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا لَا  
يَكُنْ مِنْهُ كَالْأَحْرَامِ  
وَرَكْعَتِي الطَّوُافِ  
وَالرَّكْعَتَيْنِ  
(وَالْمُسْتَطِيعُ) اِثْنَانِ  
مُسْتَطِيعُ نَفْسِهِ  
وَمُسْتَطِيعُ بَغِيرِهِ أَمَّا  
الْأَوَّلُ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ  
مَحْضًا وَوَاحِدًا لِلزَّادِ

المصباح خفرته أي جنيته من طلبه فأنخفر والاسم انتقارة بضم الخاء وكسر هاء الخفرة مثله انتقاه  
 جعل الخفير بضم الخاء وسكون العين أي أخرج الخفير وهو الخارس اه (و) أن يكون واحدا (لراحلة)  
 واحدا (للماء) مثله) وهو القدر اللائق به زمانا ومكانا حال كونه الفخ الذي كور مستقرا وموجودا (في  
 المواضع) أي الأماكن والمنازل (التي جرت العادة أي عادة الحج (بكونه) أي المأتمن (فيها) أي في  
 المواضع فباعتلت المواضع والأماكن التي جرت العادة بحمل المسامحة أو الزاد كان كان زمن جلد بوجلا  
 أهلها منها أو أنقطع الماء أو وجد ذلك لكن بأكثر من ثمن مثله فليس مستطعا لأن وجود الشيء بأكثر  
 من ثمن مثله كعدمه ويجب جعل الزاد والماء بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة من حلتين أو ثلاثا  
 وكذلك يعتبر وجود علف الدواب في كل مرحلة من المراحل لأن المؤنة تعظم في حله لكثرة حال الأذرى  
 وكان هذا أي حل الزاد من حله أو من حلتين عادة طريق العراق وكذلك عادة أهل الشام حله غالبا بمسافة  
 يوم واحد وهي على ضفة ذلك والضابط في مثل ذلك القرف ويختلف باختلاف التواحي فيما يظهر والأجرت  
 عادة كثر من أهل مصر بحمله إلى العقبة (و) جرت العادة بـ (راحة) تصلح لثله) أي مثل ذلك الرجل الذي  
 شرط في حقه وجود راحة ما يشاء أو أكثرها بجرة المثل فان لم يجد لها أصلا أو وجدها بأكثر من أجره  
 المثل لم يجب عليه (أن كان) أي السفر مستقرا (من مكة على مسافة القصر) أي إلى محل وطنه وإيضاح  
 عبارته هو أنه يشترط في حق من بينه وبين مكة مسافة قصر أو يزيد منها راحة تليق لثله (و) أن أطاق  
 المشي) لأنه قد يجوز فيقطع (وكذا) تشتط الرحلة أن كانت المسافة من وطنه إلى مكة (دونها) أي دون  
 مسافة القصر (أن لم يطقه) أي المشي) بأن اشتدت المشقة عليه بدون الرحلة لضعب وقصوره وان أطاقه  
 وجب عليه ولو قدر على الجرو والرحل دون المشي لم يجب عليه (و) يشترط في حق من احتاج إلى الرحلة أن  
 يكون واحدا (محملا) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل عكسه وهو خشب يحوم به في جانب البعير  
 للركوب فيه ووجود الحمل إما يسع أو أجاز بغيره من مثل دفع الضرر (أن شق عليه ركوب القتب) أي  
 الركوب يعني ظهر الدابة بالحمل مشقة شديدة وهذا في حق الرجل أما المرأة فتعبر بوجود حملها مطلقا  
 سواء شق عليها ركوب القتب أم لا ولما كان ركوب المرأة في القتب مظنة المشقة أطلق المصنف ذلك ولم  
 يقيد به بالرجل وزاد في تأكيدها بما ساقى حيث قال والمرأة في ذلك كالرجل وفي أصل الروضة عن ابن  
 الصباغ لو حقه ركوب الحمل مشقة شديدة اعتبرت الكنيسة بالنون وهي أخشاب تنصب فوق الحمل من  
 الخروالبر وهي المسجلة لا تبالغار بما حوذ من الكس وهو الستر فان عجز فالحقة فان عجز فسر برحله  
 الرجال (و) أن يكون واحدا (شريكا يعادله) عند ركوبه في شق ذلك الحمل اعتذر ركوب شق لا يعادله شيء  
 فان لم يجد معه ينزعه التسلق قال جماعة الآن تكون العادة شريفة في مثله بالمعانة بالانفاق (و) يشترط ذلك  
 أي المذكور من وجود الزاد وما بعده وقوله (كله) نو كيد لا سم لا شارة وقوله (ذاهبا ورجوعا) منصوبان  
 على نزع الخافض أي يشترط وجود الزاد وما بعده في حال ذهابه وفي حال رجوعه وان لم يكن له يبلده أهل  
 ولا عبث به هذا إن طال سفره أما أن قصر وكان يكسب في يوم كفاة أيام أي أيا الحج فلا يشترط وجوده  
 بل ينزعه التسلق لقله الشقة ولا يستغني عنه بكسبه بخلاف ما إذا كان يكسب كفاة يومين يومين لا يتطاعه عن  
 الكسب أيام الحج وفي نسخة ذاهبا ورجوعا باسم الفاعل فيه ما فعل في هذه النسخة يكون نصب ما على الحال  
 من الشخص المعان من المقام وهو من وجب عليه الحج أي يشترط ذلك كله في نفسه حال كونه ذاهبا  
 ورجوعا وفي ذلك تكليف فالنسخة التي هي بضيعة المصدر أولى لقله الحذف عليها وانظر إلى المعنى بسهولة  
 فان كنى إلى الذهاب فقط دون الرجوع لم يكن مستطعا (و) يشترط أن يكون ذلك أي ما ذكر من الزاد وما بعده  
 (فأضلا عن نفقة عياله) أي من مؤنتهم وهي أعم من النفقة أي ذهابا وإيابا بأضلا عن فضل ذلك عن

والراحلة وللماء ثمن  
 مثله في المواضع التي  
 جرت العادة بكونه  
 فيها واحد لتصلح  
 لثله أن كان من  
 مكة على مسافة  
 القصر وأن أطاق  
 المشي وكذا دونها  
 أن لم يطقه ومحملا  
 أن شق عليه ركوب  
 القتب وشريكا  
 يعادله ويشترط ذلك  
 كله ذاهبا ورجوعا  
 ويشترط أن يكون  
 ذلك فاضلا عن نفقة  
 عياله



نفقة نفسه أيضا لانهم مقدمه على نفقة من تلزمه نفقته لحد بشايد أن ينسك ثمين يقول على ما يليق بحاله  
 وحالهم ومن المؤمنين ما يتبعهم من أجرة طبيب وعن الادوية واعطاء الاب فهو مقدم على مؤن الحج أى  
 يشترط في وجوب الحج أن تكون المؤمن فاضلة عن هذا المذكورات (و) يشترط أن يكون ذلك فاضلا  
 أيضا عن كسوتهم ذهبا أو اياها أى في حال ذهابه الى مكة وفي حال رجوعه الى محل اقامته وان لم يكن له أهل  
 وعشيرة في وطنه لانه يستوحش عن الوطن وقيل ان لم يكن له يئلمه أهل وعشيرة لا يشترط فاضله لوجوع  
 لان البلاد سوا في حقه وليس المعارف والاصدقاء كالعشيرة لان الاستبدال بهم متيسر (و) يشترط أن  
 يكون فاضلا (عن مسكن يناسبه) أى يليق به (و) فاضلا عن خادم يليق به (و) يحتاج اليه (ال) أجل كونه  
 صاحب (منصب أو) (الجزء) عن خدمة نفسه لمائة أصباة ونحوه بقوله يناسبه بالنسبة المسكن وخادم  
 يليق به ما اذا كان كل منهما ماليا يناسبه ولا يليق به لكونهما فقيرين ويناسبه يليق به غيرهما فانهما مياغان  
 ويؤخذ في التفات ويشترى له ما يناسبه يليق به وما زاد يصرفه في مؤن الحج (و) يشترط أن يكون فاضلا  
 (عن دين) عليه (ولو) كان الدين (مؤجلا) فوفاء الدين مقدم على النسك لانه لا يذبح ولين عند وفاء وقال  
 النووي ولو رضى صاحبه بتأخيره الى ما بعد الحج لم يلزمه الحج بخلاف ولو وجد من يقرضه ما يجهز به لم  
 يجب الحج بخلاف (و) يشترط في حق المستطيع نفسه (أن يجد طريقا آمنا يمين) (السالك فيها) أى  
 الطريق وانما الضمير المحرور لان الطريق يؤتى ويترك باعتبار مرجع الضمير فقال الطريق مسلكه  
 وسلكتم اوقوله (على نفسه) أى من القتل متعلق بآمن (و) بآمن (على ماله) ثم ما سرقه وقوله (من سبيح)  
 بيان للآمن على نفسه (و) قوله (من عدو) بيان للآمن على النفس والمال وما هافه وصالحهما (ولو) كان  
 العدو (كافرا أو) كان (رسديا) ينسكون الصادق وهو الذي يربى من غير الطريق (يريد) أن يأخذ  
 منه (مالا أو قل) ذلك المال فمن بآمن ذلك فلا يكون مستطيعا بنفسه بكرة بئذ المال للرسدي ولعدو  
 قبل الاجرام لان نفسه امانة وحذاء على التعرض للناس سواء كانوا كفارا أو مسلمين لكن ان كانوا كفارا  
 وأطاعوا الخائفون مقامهم من لهم أن يخرجوا للنسك ويقاؤهم لئلا تواب النسك والجهاد وان كانوا  
 مسلمين فلا يستحب الخروج (وان لم يجد) طالب النسك (طريقا الآمن) الجسر لزمه (ساو) كانه صاير متعينا  
 عليه لعدم وجود غيره (ان غلبت السلامة) في ركوبه كساو طريق البر عند غلبة السلامة (والافلا)  
 يلزمه ساو (والمراة في كل) ذلك المذكور من شروط الوجوب ومن شروط الاستطاعة فانفس ومن تعين  
 الجسر طريقا اذا لم يجد غيره وأمنت السلامة في ركوبها فهي حينئذ (كالجبل) فيجب عليها النسك ان  
 كانت مسلمة بالغة عاقله مستطاعة بنفسها أو بغيرها كما تقدم تفصيل ذلك في الرجل (وتزيد) هي عليه  
 بشرط واحد وهو خروج محرمز لها يكون معها هلالا حظا لها في جميع أحوالها (بأن يكون) معصوما (بمعها  
 من تأمن) هي (معها) أى مع من الضمير البارز المضاف اليه الطرف الثاني يعود الى الموصول وهو من  
 والاول يعود الى المرأة كالضمير المضاف اليه النفس في قوله (على نفسها) فمن اسم يكون مؤثرا ومعهما ظرف  
 متعلق بمعدوف خبرها مقدم بوجه تأمن معه صلة من والعائد على من الضمير في معه وقول الصلة ضمير  
 يعود على المرأة خبرت الصلة على غير ما هي له فلذلك أبرزت الضمير فيها وعلى نفسها متعلق بتأمن وقد بين  
 المصنف من تأمن نعمه بقوله (من زوج أو محرم من محارمها سواء كان ينسب أو رضاع أو وصاية ومنزل  
 المحرم عبدها والموصو) (أو نوسة ثقات) ثقات أكثر (وان لم يكن مع احداهن) أى النوسة الثقات (محرم)  
 وانما اشترط ما ذكر تأمن على نفسها وخبر الصحبة لا تسافر المرأة الا معها وزوجها أو محرم وفي رواية  
 فيها ما لا تسافر المرأة الا مع ذى محرم ويكنى في الجواز لزمها امرأه واحدة وسفرها وحدها ان أمنت وفي  
 صورة النوسة الثقات تقطع أطماع الاجانب عنهن لكثرتن (ففى وجدت هذه الشروط) أى شروط

وعن كسوتهم  
 ذهبا و اياها وعن  
 مسكن يناسبه وعن  
 خادم يليق به لمنصب  
 أو محرم وعن دين  
 ولو مؤجلا وأن  
 يجد طريقا آمنا  
 يمين فيها على نفسه  
 وعلى ماله من سبيح  
 ومن عدو ولو كافرا  
 أو رسديا يربى مالا  
 وان قل وان لم يجد  
 طريقا الآمن في الجسر لزمه  
 ان غلبت السلامة  
 والافلا والمسرة  
 في كل كالجبل  
 وتزيد بان يكون  
 معها من تأمن معه  
 على نفسها من زوج  
 أو محرم أو نوسة  
 ثقات وان لم يكن مع  
 احداهن محرم ففى  
 وجدت هذه الشروط

الاستطاعة النفس سواء في ذلك الرجل أو المرأة (ولم يدرك) أي لم يحصل المستطيع (زمناً يمكنه فيه) أي  
 الزمن (الحج) أمكاناً جابياً (على العادة) وجواباً عن الشرطية قوله (لم يلزمه) أي الحج وقوله (زمناً متطرف  
 متعلق بدرك الضمير في يمكنه يعود على الشخص المستطيع والضمير في فيه يعود على الزمن والحج فاعل  
 يمكنه وإيضاح عبارته هو أنه بعد ثبوت الاستطاعة أن لم يبق زمن يسع سيرا إلى مكة ويدرك الحج فيه بحيث  
 لو شرع في السفر بقوته الوقوف بعرفة فلا وجوب ولا زوم على هذا المستطيع لفقد الشرط المذكور  
 وهذا معنى قول صاحب فتح الوهاب وسابقها أي شروط الاستطاعة زمن يسع سيرا معهوداً أي معالماً  
 على العادة كما نقلها الرافعي عن الأئمة وإن اعتبره من الصلاح بأنه يشترط لاستقراره لا لوجوبه فقد صوب  
 النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي إن نص الشافعي أيضاً يشهد لفقد كرا المصنف شرط الاستطاعة  
 بالنفس فأنه من كلامه وأوله أن يكون معصياً آخرها قوله في وجوب هذه الشروط والخروج سابعها  
 (وأن أدرك) الواجب لهذه الشروط (ذلك الزمن) أي زمن يسع السيرا إلى مكة على العادة (زمن) فلا جعل  
 مرحلتين أو ثلاثة من حمله واحدة فلا يلزمه لأنه على خلاف العادة (ويستدب المبادر به) أي بالنسك  
 تهيئاً لبراقعة (وله) أي أن استطاع يتسماً واتباعه (التأخير) أي يجوز له ذلك ما لم يخش العصب  
 فإن خشيه مرم عليه التأخير على الأصح ودليل جوازه أن الحج فرض سنة خمس أوست ولم يحج صلى الله  
 عليه وسلم إلا سنة عشر وللا اتفاق على أن من أخر وفعل يسمى مافعله أداء لا قضاء ولو مرم التأخير لوصف  
 بالقضاء وعلى أنه إذا أخر وفعل لا تروشه لأنه التي بين تأخير وفعله هذا حكم مذهبي وقال الثلاثة مالك وأبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى وأحمد والمزني رحم الله الجميع يجب على الفور (لكن) عند ثمانية عشر الشافعية  
 (لومات) ذلك المستطيع (بعد التمكن) منه (وقبل فعله) أي النسك من حج وعمره فالضائر كلها عائدة على  
 النسك الشامل للحج والعمرة وجواباً لقوله (مات عاصياً) لتفرطه بالتأخير وجواز مشروط بسلامة  
 العاقبة ولا يقاس بمالوا آخر الصلاة عن أول وقتها الموسع قلت في أناته حيث كان الأصح أنه لا يعصى  
 والفرق أن الصلاة وقتاً محدداً ومعلوم أنها لا يعتد بشرط طائفي التأخير إليه مع غلبة الظن بالسلامة بخلاف  
 الحج فإذا أخر ومات عصى وذلك بان يكون موته واقعاً بعد الخوض ولا يعتبر رجوعهم وإنما العتس  
 إمكان فراغ أفعال الحج وذلك يحصل بان تصاف ليله الحر ومضى إمكان السيرا إلى منى والى مكة  
 والطواف بها فبذلك يستقر الفرض عليه ومن فوات موته عاصياً أنه لو شهد به لم يحكم به حتى مات  
 لم يحكم بها كالموتان فسقط ويحكم بعصيانه من السنة الأخيرة فمن سئى الامكان على الأصح (ووجب قضاؤه  
 من تركه) لأنه حق تدخله النيابة وقد لزمه في حال الحياة فلم يسقط بالموت كدبر الأدهم وروى مسلم أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا أن قالته له أن أي ماتت ولم يصح حجى عن أمك أما إذا مات قبل التمكن من  
 الأداء بان مات قبل حج الناس من سنة الواجب فلا وجوب عليه لتبين عدم الامكان (وأما المستطيع بغيره  
 فهو من لا يقدر على الثبوت على الرحلة) أصلاً أو يقدر بحسنة شديدة (أجل) (زمانة) أي أقتضته من  
 الركوب ومن الشئ (أو) لم يقدر على الثبوت على الرحلة (أجل) (كبر) بان بلغه سنة غايية الكبر ولم يقدر  
 معه على كرا لا بحسنة شديدة (و) الخلال أنه (له مال أو ألاماله) يستأجر به (ولكن لمن يطعمه)  
 بالآتيان بالنسك من أولاده أو أولاداً أو أولاداً كروا الأمان (ولو) كان من بطيعة (أجنبياً فيلزمه) أي ذلك  
 المستطيع بغيره النسك ويسمى العضوب بالعين للمصلحة والصاد المجبة من العصب وهو القطع كأنه  
 قطع عن كمال الحر كقوة بقرأ بصادهم لمة كأنه قطع عصبه وقوله (ان يستأجر) من يحج أو يعتمر عنده  
 تأويل مصدر فاعل الفعل قبله وقوله (بماله) متعلق يستأجر في الصورة الأولى وهي ثبوت مال عنده  
 (أو) يلزمه أن (يأذن للطبع) المذكور في الصورة الثانية وهي عدم المال سواء أبدأ ما يطبع بذلك أم لا

ولم يدرك زمناً يمكنه فيه الحج على العادة لم يلزمه وإن أدرك ذلك الزمن لزومه ويستدب المبادر به وله التأخير لكن لومات بعد التمكن وقبل فعله مات عاصياً ووجب قضاؤه من تركه وأما المستطيع بغيره فهو من لا يقدر على الثبوت على الرحلة زمانة أو كبر وله مال أو ألاماله ولكن له من يطعمه ولو أجنبياً فيلزمه أن يستأجر بماله أو يأذن للطبع

لانه قدر على أدائه فوجب عليه بغيره فاشبه ما إذا قدر على أدائه بنفسه فان كان له مال ولم يجد من يستأجره  
أو وجد به أكثر من آخر المثل لم يكن مستطيعا حتى لو مات على هذا الحال ليس عليه شيء وان لم يجد من  
يطيعه في تحصيل ذلك بان لم يجد أحدا أصلا أو وجد من ليس أهلا للنيابة كفقاد الشروط وكلها أو بعضها  
لم يكن مستطيعا أيضا والمراد بالاجنبي في كلامه معاد الفقر وعوان سفاهة ولو بدل الفرع المال لم يجب  
قبوله للثبوت ولو كان الباذل ماشيا فان كان أصلا أو فرعا لم يجب القبول وان كان غيره ما وجب وعلم من قوله  
أن باذنه لا يجوز الخلع بغير إذن في المعصوب بخلاف قضاء الدين فانه لا يتوقف على الإذن لان الخلع يفقر  
الى النية وعلم منه أنه يجب عليه الإذن في ذلك حيث وجد من يتبرع عنه فاذا امتنع من الإذن ألزمه الحاكم  
بالإذن فان أصبر على الامتناع لم ينب عنه الحاكم في ذلك لان الخلع على التراخي وعلم منه أيضا أنه لا يجب بذل  
الطاعة على الولد بطلب الوالد والفرق بينه وبين الاعاق ضرر بعدم الاعاق لحاجته اليه بخلاف الخلع  
لانه اذا جاز منه لم يجب عليه فلا يثبت ترك الطاعة في ذلك والحاصل أنه يجب على ذلك العاجز سؤال المطيع  
اذا توسم فيه الطاعة أي ترجى أو طن (وبجوز أن يصح عنه) أي عن المعصوب (تطوعا) أي صح تطوع فصح  
فعل مضارع مبني للفعل وعنه نائب عن الفاعل وتطوعا مصدر منصوب على انه مفعول مطلق على تقدير  
المضارع السابق أي صح تطوع أي صح انفلا كافي للنيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان النائم بنبيه أي  
في صح التطوع صيا محتملا أو عدا بخلاف الفرض لانهما من أهل التطوع بالنسك لانتسبهما وبجوز أن  
يصح عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة وان استأجر بها لم يصح بطهالة  
العوض ولو قال معصوب من صح عنى فله مائة درهم فن صح عنه ممن سمعه أو سمع من أخبره عنه استحقها  
وان أكرم عنه اثنان من استحقها الاول فان أكرمهما أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه  
وقع بجهل ما عنهما ما لا شيء لهما على القائل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر ولو لم يبق أحدهما ثم  
نسي وقف الامر على قياس نظائره ولو كان العوض مجهولا كقوله من صح عنى فله ثوب وقع الخلع عنه  
باجرة المثل والاستنجار في المعصوب أو عن الميت ضربان أحدهما اجارة عين كاستأجره عنى أو عن  
ميت هذه السنة فان عن غير السنة الاولى لم يصح العقد وان أطلق صح وجرى على السنة الحاضرة فان  
كان لا يصل الى مكة الاستئجار كثيرا لاوى من سعى امكان الوصول وبشروط لصحة العقد قدرة الاجير  
على الشروع في العمل وانساع المدة والمكي وقوده يستأجر في أشهر الخلع والضرب الثاني اجارة ذمة  
كقوله ألزمته ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستنجار في هذا الضرب على المستقبل فان أطلق جمل  
على الحاضرة فبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لا مكان الاستقامة في اجارة الذمة  
ولو قال ألزمته ذمتك الخلع عنى بنفسه صح وتكون اجارة عين على ما في الروضة هناعن الغوى وقال  
المام بطهالنا وتسعه في الروضة في باب الاجارة وصاحب الانوار وهو العبد لان الذمة مع الرباط  
معين متافضان كن أسلم في ثمن بستان بعينه وبشروط معرفة أعمال الخلع لتعاقدين من أن كان وواجبات  
وسن لانه معقود عليه حتى يخط التفاوت لما توفقه من السنن كما صرح به الماوردي وغيره وهو  
المعقد ولا يجب كرميات المعجوج عنه وتحم له حالة الاطلاق على الميقات الشرعي فالواستأجر للقران  
فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معسرا فالصوم الذي  
هو يدل الدم على الاجير وجماع الاجير يفسد الخلع وتفسخ به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها  
بزين ويتقلب فيها الخلع للاجير لان الخلع المطاوع لا يحصل بالخلع القاسد فاقتل به كل معصوب  
اذا جامع فسد منه وانقلب له وعليه المضى في فاسده والكفارة ويزم في اجارة الذمة أن يأتي بعد القضاء  
عن نفسه بيج آخر للمستأجر في عام آخر أو يستتيب من بيج عنه في ذلك العام أو غيره وللمستأجر الخيار

وبجوز أن يصح عنه  
تطوعا

فيماعلى التراخي لتأخر المقصود ولو جح أو اعتمر بمال حرام عصى وسقط فرضه قاله في النهاية وقول  
المصنف (أيضا) مصدر منصوب بفعل مخذوف واجب الحذف والتقدير أى أيضا بمعنى رجوع أى رجوع  
للأخبار تأييدا لوجوب صحة حج التطوع عن المعصوب كما يجوز ويصح أن يصح عنه الفرض لأن كل عبادة  
بازلت النيابة في قصرها جازت في نفلها كالصدقة والعمره فيما ذكره كالحج وقد بين المصنف من يجوز  
أن يكون تأييدا للحج والعمره فقال (ولا يجوز) أى ولا يصح (لأن عليه فرض الإسلام) وهو ممن يجزئه  
الحج لوفعه وأتى به وهو غير مستطوع ومثله من عليه قضاء أو نذر وقوله (أن يصح عن غيره) فى ناويل  
مصدر فاعل بقوله ولا يجوز أى لا يصح عن غيره لأفرضوا ولا نفلا لأنه ليس من أهل النيابة لما روى أبو  
داود بسند صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شربة فقال حجبت عن  
نفسك فقال لا فقال الحج عن نفسك ثم عن شربة والعمره مقيسة على الحج في ذلك فإن أحرم الشخص  
عن غيره والحالة هذه وقع الحج عن نفسه لا عن غيره أمان لم يكن من أهل الأجزاء كالصبي والعبد فلا  
يجوز ولا يصح أن يصح عن غيره ففرضوا يجوز أن يصح عن غيره تطوعا (ولا) يجوز أى ولا يصح أن عليه فرض  
الإسلام (أن يتقبل به) أى أن ينوي حج نفل مع ثبوت حجة الإسلام عليه فإذا نوى نفاذ وقع عن حجة الإسلام  
ولفتنية النفل تقديم الفرض على النفل سواء في ذلك الحج والعمره فالحكم فيهما سواء في ذلك (ولا)  
يجوز ولا يصح أن عليه الحج المذكور وكذا العمره المذكورة (أن يصح) أو يعتمر حجا (نذرا ولا) حجا (قضاء)  
لأن فرض الإسلام أقوى منه ما تقدم عليه وما يجتمع القضاء وفرض الإسلام بان يفسد الحج أو العمره قبل  
الحرية والبالغ ثم يقضيه بعدهما ويفسد فرض الإسلام ثم في العام القابل بنوى حجة القضاء فلا يقع  
المنوي عن القضاء بل يقع عن حجة الإسلام ثم بعدهما بنوى القضاء والحاصل أنه لو اجتمع عليه حجة  
الإسلام وقضاء ونذر قدم حجة الإسلام ثم القضاء ثم النذر على هذا الترتيب وقد أشار إلى ذلك المصنف حيث  
قال (فيح) أى (ولا الفرض) ومثله العمره فيعتمر أو لأعمره الإسلام (و) يفعل (بعده القضاء) كأن عليه (بنوى  
(النذر) أى حجه (ان كان) عليه بان يذره وصورة التي يفردها عن حجة الإسلام بان يقول الله على  
نذر أن حج في السنة الثالثة من سنى الامكان فيحج أو لأحج الإسلام ثم حجة النذر وإذا أخر حتى جاءت الثالثة  
وأحرمت حجة الإسلام فقد اندرجت حجة النذر في حجة الإسلام <sup>في تنبيهه</sup> هل أحرامه بغير ما عليه مع علمه  
وتهمة حرام لترك ما وجب أداءه وإن وقع عنه لانه قهري أو جازان لا قصد لذلك لغو فلا أثر له وليس فسه  
عبادة فاسدة قال العلامة ابن حجر للنظر فيه بحال وظاهر تعبير المصنف بنى الجواز أنه يحرم والمأخوذ من  
جواب النبي صلى الله عليه وسلم في أيام منى عن تقديم الذبح على الرمي وتقديم الحلق عليه فقال ارم ولا ترج  
نفي الحرمة عن الفاضل وظاهره أيضا انه لا فرق بين التام والمتمم فإذا علمت هذا فاحمل كلام المصنف  
على نفي الصفة فقط ولذلك فسرت عدم الجواز بعدم الصحة فيكون موافقا لما يستفاد من كلام النبي صلى الله  
عليه وسلم في جواب السائل إلى آخر ما تقدم (و) يفعل (بعده) أى النذر (النفل) أى يحجته ولا يصح الأحرار  
جهما إلا بسقوط حج النذران كان عليه كعلم عامر (أو) يفعل (النيابة) عن الغير ولا ترتب بينهما  
فهو بالخيار ما لم أن يصحج أو لا التفضل أو ينوب عن غيره لأن ذمته لم تستغل بواجب الحج (فان) حلف  
(ونوى غير هذا الترتيب فنوى) حج (التطوع أو) نوى حج (النذر مثلا) أى أو نوى القضاء (و) الحلال  
ان (عليه فرض الإسلام لغت نيته) عن الذي نواه (ووقع عن حجة الإسلام) أو عرته لأن الفرض أهم  
(وقس عليه) أى على الوقوع عن حجة الإسلام أو عرته الوقوع عن القضاء فيما إذا نوى النذر وعلمه  
القضاء أو نوى النفل وعليه النذر فتأني تنسبه أى النفل ويقع عن النذر <sup>في تنبيهه</sup> يصح أن يستأجر  
المعصوب رجلين يحج أحدهما عن فرضه والاخر عن قضائه ان كان أو نذر وهذا من عليه الشافعي

أيضا ولا يجوز لمن  
عليه فرض الإسلام  
أن يصح عن غيره ولا  
أن يتقبل به لأن  
يصح نذرا ولا قضاء  
فيصح أولا الفرض  
وبعد القضاء ان  
كان عليه والنذران  
كان وبعدة النفل  
أو النيابة فان نوى  
غير هذا الترتيب  
فنوى التطوع أو  
النذر مثلا وعليه  
فرض الإسلام لغت  
نيته ووقع عن حجة  
الإسلام وقس عليه

واتفق الأصحاب على تصحيحه ثم قال الشافعي وهو أولى لمخالفته من تعجيل الحج ولأن حجة الاسلام لم يقدم  
 عليها غيره وقد شرع المصنفين كيفية تأدية النسك فقال (ويجوز) أي يصح (الأحرام افرادا) عن  
 العمرة فهو منصوب على التميز المحول عن المضاف والاصل ويجوز افراد الاحرام بالحج قول الاستاذ عن  
 المضاف وهو افراد اواقع فاعلا وأتم المضاف اليه وهو الاحرام مقامه فالرفع على الفاعلة فانهم اتوا النسبة  
 أي نسبة الجوار إلى الاحرام فأتى بالفاعل وهو افراد ونصب على التمييز إزالة اللبس وان يصح ان يكون  
 منصوبا على الخصال أو بوجه منفرد أي يصح الاحرام حال كونه منفردا عن العمرة وكذلك يقال في ما بعد  
 والمراد انه يحرم بالحج فقط في أشهره ولا يأتي بالعمرة أولا ثم يفرغ منها أو يأتي بالحج ثانيا ولا يقرن بينهما  
 (و) يصح الاحرام (تتمها) أي بان يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يأتي بالحج (و) يصح الاحرام (فوانا)  
 بان يقرن بين الحج والعمرة ويطلق منهما معا والعمل لهما واحد لا متعدد (و) يجوز الاحرام (اطلاقا) بان  
 يقول نويت الاحرام أو نويت النسك وترك التقيد بالحج أو العمرة ثم يصرفه اما إلى العمرة أو إلى الحج أو  
 اليهما ما يكون قرانا كما سيأتي في كلامه روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فنام أهل بالعمرة ونامن أهل بالحج ونامن أهل بالحج والعمرة روى  
 الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين فيظفرون الوسي فامر من لاهدي معه أن  
 يجعل احرامه محرقة من معه هدى أن يجعل احرامه حيا ويجوز الاحرام على وجه آخر وهو التعلق قال  
 الثوري في المجموع وهو أن يحرم كلام زيد بقوله أحرمت بما أحرمت به أو كراهية لأن الأمر يرضى الله  
 عنه أهل بالحل كهلل الذي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال له أحسنت طيبا بالبيت وبالصفا والمروة  
 وأحسب وكذا فعل على رضى الله عنه وكلاهما في الصحيحين قال فهذه الافواع الخمسة جازية بلا خلاف  
 (وأفضل ذلك) المذكور من هذه الكيفيات لاداء النسك (الأفراد) فهو أفضل من القران والتمتع وكل منهما  
 أفضل من الاطلاق والتعلق وفي الصحيحين ما يدل لذلك ولما فهم على عدم كراهية الافراد لعدم وجود  
 المذموم الافراد دون التمتع والقران فانهم ما صاحبان للزوم الدم والجسد دليل على نقصان (ثم) بلى  
 الافراد في الأفضلية (التمتع) لان في تقديمه على القران عملين عملا للحج وعملا للعمرة بخلاف القران ففيه عمل  
 واحد لهما ما أكثر عمله أفضل مما قل (ثم) بلى التمتع في الأفضلية (القران) فهو أفضل من الاطلاق لتعيين  
 ما أحرم به (ثم الاطلاق) فهو أفضل من التشبيه والتعلق لمخالفته من الغرر ومخالفة القواعد اذ علمت هذا  
 الترتيب للذكور (فالافراد) صورته الأصلية (أن يصح) أي أن يحرم بالحج (أولا) أي قبل الاحرام بالعمرة  
 (من ميقات بلده) أو بميقاته (ثم) بعد فراغه منه (يخرج) من الحرم (إلى الحل) فيخرج منه (أي من  
 الحل بالعمرة) ولا يتعين عليه مكان في الاحرام منه بل اذا خرج إلى أدنى مكان منه من أرض الحرم كان  
 كافيا في الاجرام بالعمرة من ذلك المكان (والتمتع) صورته الأصلية (أن يعتمر أولا) أي أن يأتي بعمرة قبل  
 الاثنان بعلى الحج (من ميقات بلده) ان كان له ميقات ومن محاذاته ان لم يكن له ميقات ويكون احرامه  
 بها واقعا (في أشهر الحج) التي هي شوال والقعدة وعشر من ذي الحجة ومثلها أشهر انقلبية أي بتغيير  
 الشهرين على العشرة فقد هي العشرة شهر انقلبية لذلك عبر بالاشهر جمع شهر والافهام شهران وعشرة  
 أيام والظاهر أن انقلبية من الجاز المرسل والعلاقة الكلية والجزئية لان العشرة جزء من الشهر فقط اطلاق  
 الكل وهو الشهر على الجز وهو العشرة ومثلها شهر اكملت (ثم) بعد فراغه منها (يحج) أي ينوي الحج (من  
 عامه) أي في العام الذي أحرم بالعمرة فيه ولا يؤثره إلى عام بعده حتى يتحقق التمتع فهذان الشرطان أي  
 الاحرام بهما في أشهر الحج وكون الاحرام بالحج من عامه ما شرطان للزوم الدم وفيه بشرطان آخران  
 كما سيأتي التمسك على شروط وجوب الدم على التمتع وقوله (من مكة) متعلق بقوله يحج أي ينوي حجه

ويجوز الاحرام افرادا  
 وتمتعها وقرانا واطلاقا  
 وأفضل ذلك الافراد  
 ثم التمتع ثم القران  
 ثم الاطلاق فالافراد  
 أن يحج أولا من  
 ميقات بلده ثم يخرج  
 إلى الحل فعدم  
 منه بالعمرة والتمتع  
 أن يعتمر أولا من  
 ميقات بلده في  
 أشهر الحج ثم يحج  
 عامه من مكة

و يشدب أن يحرم

المتنع ان كان  
واجدا الهدي بالحي  
ثامن ذى الحجة والا  
فسادسه من مكة  
من باب داره فبأن  
المسجد محرم  
كالسكنى والقصران  
أن يحرم بهما معا  
من ميقات بلده  
ويقتصر القارن على  
أفعال الحج فقط  
أو يحرم بالعمرة  
أولا ثم قبل أن  
يشرع في طوافها  
يدخل عليها بالحج في  
أشهره ويلزم المتنع  
والقارن دم ولا يجب  
على القارن الآن  
لا يكون من حاضرى  
المسجد الحرام وهم  
أهل الحرم ومن  
كان منه على دون  
مسافة القصر ولا  
على المتنع الآن  
لا يعود لأحرام الحج  
الى الميقات

قوله وقيل انه اذا  
أحرم في أشهر الحج  
الحج لا يخفى ما في هذه  
العبارة من مصادرة  
آخرها لاولها فاعل  
فيها سقطا أو زيادة  
أو جئت ذلك على  
انه بعد هذا الاحتمال  
لا يظهر المراسم  
ايراد هذا القيل  
فتأمل اهـ

منها أن أراد زوم الدم ولا يجب عليه العود الى ميقات بلده فان رجع اليه أو الى ميقات أبعد منه أو محاذ له  
سقط الدم عنه وصح أحرامه من ذلك الحبل الذي رجع اليه (ويشدب أن يحرم المتنع ان كان واجدا الهدي)  
أي هدى المتنع للأحرام وقوله (بالحي) متعلق بعمر وقوله (ثامن ذى الحجة) السمي يوم التروية وهو ظرف  
زمان متعلق بقوله يحرم أيضا (والا) أي وان لم يكن واجدا له (ة) يحرم (سادسه) أي سادس ذى الحجة لاجل  
أن يقع الصوم قبل الوقوف فيصومه وما بعده وهو السابع والثامن ويكون يوم عرفه فمطر المالم يتصدق  
عليه الصوم بأن يصوم يوم السادس فتعين عليه حيث صدق يوم عرفه للتحقيق المذكور ولا كان آنما  
بتأخير صوم يوم من هذه الثلاثة عن وقت الوقوف وبصير المؤخر قضاء لان وقت صومه قبل الوقوف وجوبا  
بحسب يتيقن زمن قبلها يسعهها وقوله (من مكة) متعلق بحرم أيضا وقوله (من باب داره) متعلق بحرم  
وهو محل التدب على الخلاف فيه وهو الصحيح من قولنا لاما لنا الشافعي وعلى الاول الصحيح (فبأن المسجد)  
أي مسجد الحرام حال كونه (محرم) لطواف الوداع لانه يتسبب للفارح الى عرفه وهي ليست وطنه ولو  
كانت وطنه لوجب بغيره مكة الماطواف الوداع ولو كانت المسافة قصيرة وقوله (كلسكنى) هو مشبه  
به أي ان المتنع مثل المسكن فيمذكرو والقول الثاني أنه يحرم من المسجد قريبا من البيت (والقارن) له  
صورتان احدها هو هي صورته الاصلية (أن يحرم) الشخص (بهما معا) أي بالحج والعمرة متصلين  
وقت النية وهذا الصورة هي المشهورة ويكون أحرامه بهما معا (من ميقات بلده) أن كان في طريقه  
ميقات أو محاذ لميقاته ان لم يكن له ميقات (و) حيث شذ (يقتصر القارن على أفعال الحج فقط) فلا يزيد لاجل  
العمرة طوافها آخر ولا سيما ثابيل الطواف الواحد كاف عنها وكذلك السمي فقد اندرجت أفعال العمرة في  
أفعال الحج ولا يزيد على ما يفعله المفرد أصلا وقد أشار المصنف الى الصورة الثانية للقارن بقوله (أو يحرم  
بالعمرة أولا) أي قبل الأحرام بالحج (ثم قبل أن يشرع في طوافها) ولو بخطوة (يدخل عليها الحج في أشهره)  
فبصرف قارنا أيضا فان كان في غير أشهره لم يداخله ولم يتغير لأحرام بالعمرة. وقيل انه اذا أحرم في أشهر الحج  
لا يصح ادخال الحج في غير أشهره عليها لانه يؤدي الى صحة الأحرام به قبل أشهره ولكن الاصح الاول روى  
مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها أحرمت بعمره فقد دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها سكي  
فقال ما سألتك فقالت حضرت ودخل الناس ولم أحلل ولم أظن بالبيت فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم أهلي بالحج فقلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت فطافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لهما رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد حملت من حملك وعمرتك جميعا وخرج بالشروع في الطواف فليس الحرجو تقبيله بنيت  
فيصم ادخال الحج بعده لان ذلك لا يعد شرعا وبال مقبلة فخرج في لوشك في الادخال فقال هل وقع  
الادخال قبل الشروع فيصم أو بعد الشروع فيه فلا يصح الادخال فالجواب عن هذا أنه لا أثر للشك لان  
الاصل جواز الادخال ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أحرم بالحج في أشهره قبل الشروع في طوافها صار  
قارنا على الاصح وهو المعتبر ولا تغتبر بقول بعض المتأخرين عامة الاصحاب على خلافه (ويلزم المتنع والقارن  
دم ولا يجب) أي الدم (على القارن الآن) لا يكون من حاضرى المسجد الحرام أي فيجب عليه اذا انتهى  
كونه منهم وفي هذا التعبد فلا قلة وخفاء وقلوب ويجب على القارن الدم اذا لم يكن من حاضرى المسجد  
لكان في غاية الظهور والوضوح للثلاث والقاصرين وقدين المصنف أهل الحاضرين له بقوله (وهم) أي  
الحاضرون للمسجد الحرام (أهل الحرم ومن كان) قريبا (منه) أي الحرم حال كونه مستقرا (على دون مسافة  
القصر) أي بأن يكون بينهما وبين آخر الحرم أقل من مسافة القصر فالمسافة المذكورة معتبرة من آخره لامن  
مكة (ولا) يجب الدم (على المتنع الآن) لا يعود لأحرام الحج الى الميقات متعلق بعود أي يجب الدم على  
المتنع اذا انتهى العود الى الأحرام بالحج من الميقات وبقوله ولا يجب الدم على المتنع اذا عاد الى الميقات

لكان أوضح مما قاله أو يقول ويجب الدم على التمتع إذا لم يعد إلى الميقات ففي التعبير عاذ كقولنا وقفا  
 كما علم ذلك بما قبله وهذا شرط لوجوب الدم على التمتع والقارن وبقيت شروط آخر لوجوب الدم وهي أن  
 يجب التمتع من عامه (وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لئلا يكون أهل حاضري  
 المسجد الحرام وهو الحرم نفسه كما تقدم التنبيه عليه فإن كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام  
 فالمراد به الحرم الأقله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة وأن يكون بالأحرام بالعمرة  
 واقعا في أشهر الحج وعدم العود إلى الميقات شرط لوجوب الدم على القارن والتمتع وكذلك عدم كونه من  
 الحاضر المذكور (فان فقد) كل من القارن والتمتع (الدم هناك) أي في أرض الحرم لا تمحى لوجوب  
 الذبح أي فقد أصلا بأن يوجد ما يجزئ في الذبح (أو) وحده لكن فقد (عنه) أو وحده وكان محتاجا إليه  
 لنفسه أو غيرها (أو) وحده يباع بأكثر من مثله فهو كالعدوم بسبب طلب الزيادة على غن المثل (صام)  
 الفاق للدم (ثلاثة أيام في الحج) أي في حال التلبس فيه لانه قد شرع في السبب الثاني الموجب للدم والحق  
 له وهو لا يجب بدون الأحرام ولا يكفي صومها قبله عند اختلاف مذهب أي خيفة فانه يجوز صومها قبل  
 التلبس بالحج ويقول في قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج أي في زمنه وأما عندنا فيحتمل على التلبس به وأنما لم  
 يجوز تقديمها عليه لأنها عبادتية فلا تقدم على وقتها ووقتها هو الأحرام به (ويشذب كونها) أي الثلاثة أن  
 تكون واقعة (قبل يوم عرفه) من حيث اتساع الوقت كان يصوم من أول ذي الحجة بعد التلبس بالأحرام  
 به بخلاف ما لو أخر صومها حتى لم يبق إلا أيامها فقد فات المستحب والمندوب وهو التقدم بزمن يسعه  
 وزيادة كما علمت وجوب حينئذ التقدم لصومها الضيق الوقت ويجزم تأخيرها عن يوم عرفه وتفسير قضاء  
 والتأخير المذكور صادق بتأخير الكل أي كل الثلاثة بعد الوقوف أو بتأخير البعض كأن صام يوما أو آخر  
 يومين وهما الثامن والتاسع أو صام يومين وهما السابع والثامن وآخر التاسع فهذه كلها يحرم التأخير فيها  
 ولا يكون السفر يوم الثامن عذرا في تركها أو هو ولا التاسع بل يجب عليه الصوم فيه بقصده بتركها وإن كان  
 مكروها فإن الكراهة لا تنافي وجوب الصوم من حيث التصديق والكراهة من حيث أن صومه يشغله عن  
 الآداب كالأوراد الواردة فيه وتقدم الكلام على صوم يوم عرفه في باب الله أعلم ثم عطف المصنف على  
 قوله صام ثلاثة أيام قوله (و) صام (سبعة) أيام (إذا رجع إلى أهله) أي إلى وطنه وإن لم يكن له أهله  
 ولا عشرة قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة وأمر صلي  
 الله عليه وسلم بذلك رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق وإن وطن مكة مثلا ولو بعد فراغه من الحج  
 صام بها بخلاف ما إذا كان غازما على الرجل فانه لا يصوم السبعة في وقت من الأوقات ولا في مكان من  
 الأمكنة إذا رجع إلى وطنه (وتقوت الثلاثة) كلها أو بعضها كما علم مما مر آنفا (بتأخيرها عن يوم عرفه)  
 ولا يجوز صوم شيء منها في الحرم ولا في أيام التشريق لأنها أيام أكل وشرب وضيافة الله لعبده فلا يليق تركها  
 (و يفرق من صامها بعد أيام التشريق وجوبا) أي الثلاثة (وبين السبعة) عند قضاء الثلاثة (عجا)  
 أي بمن (كان يفرق) به (في) صوم (الأداء) وقد رُفِّق الزمن (هو مد السير) من مكة إلى وطنه (وزيادة)  
 أربعة أيام) هي يوم العيد وأيام التشريق لانه في الأداء يجب عليه ترك صوم هذا الأربعة فكذلك في حال  
 قضاء الثلاثة فانه يصير بعد صومها حتى تحضى هذه الأربعة وتحضى مد السير ثم يصوم السبعة وجوبا فإن  
 صامها بلا تفرق لم يصح صوم السبعة فيجب أعادتها مع التفرق المذكور ويسن صومها متتابعة ويجوز  
 عدم متابعتها حتى صوم الثلاثة إذا قنعها بمن طوّل بحيث يسعه أو زيادة كما تقدم ذلك فإن يصوم يوما  
 ويفطر يوما أو يصوم يومين ويفطر يوما أو بالعكس ولكن الأفضل فيها التتابع ما لم يضق وقتها والأوجب  
 متابعتها حتى الوقت عن الأداء وقد أشار المصنف إلى صورة الإطلاق في حال الأحرام فقال (والإطلاق)

وأن لا يكون من  
 حاضري المسجد  
 الحرام فإن فقد  
 الدم هناك أو غنه  
 أو وجبه يباع  
 بأكثر من مثله  
 صام ثلاثة أيام  
 في الحج ويشذب  
 كونها قبل عرفة  
 وسبعة إذا رجع إلى  
 أهله وتقوت  
 الثلاثة بتأخيرها  
 عن يوم عرفه  
 ويفرق بينهما وبين  
 السبعة بما كان  
 يفرق في الأداء هو  
 مدة السير وزيادة  
 أربعة أيام والأطلاق

أي إطلاقية الدخول في النسك مصور (بان ينوي الدخول في النسك) من حج أو عرفة (من غير أن يعين حال  
 الاحرام آه) أي المنوي هو (حج أو) هو (عرة أو) هو (قران ثم له) أي أن أطلق في نيته (بعد ذلك) أي  
 بعد انعقاد هذا الاحرام مطلقا (صرفه) أي الاحرام المطلق بالنية (المشاع من ذلك) أي الحج فقط أو العرة  
 فقط أوهما معا ويكون حينئذ قارنا بصرف الاحرام إلى العرة والحج معا (ولا يجوز) لاحد (الاحرام بالحج  
 إلا في أشهره) أي لا يصح ولا يعقد حجا إلا في أشهر الحج أعني شهر ربيع الأول وشهر ربيع الثاني وشهر  
 بقوله (وهي شوال وذو القعدة) بفتح القاف أشهر من كسرها (وعشر ليل من ذي الحجة) مع أيامها بكسر  
 الحاء وفتحها وكسرها أفصح وقد تقدم أن تسميتها أشهر تغليب (فإن أحرم) الشخص (به) أي بالحج (في  
 غيرها) أي في غير أشهر الحج (التعقد) ذلك الاحرام (عرة) مجزئة عن عرة الاسلام لا حلال الاحرام شديد  
 التعاقب فلا يسلط إلا الرد أو العباد بآية تعالى سواء كان عالما أو جاهلا فإذا كان الوقت لم يقبل ما أحرم به  
 فينصرف إلى العرة المذكرة ولا يلحق لمذكر (ويتعقد الاحرام بالعمرة كل وقت) لأن جميع السنة وقت  
 للاحرام سواء كان في أشهر الحج أو في غيرها لانه صلى الله عليه وسلم كبروا له الشيطان قال عمرة في رمضان  
 تعدل حجة معي واعتبر في شوال كبروا له أو داود بسند صحيح في ذي القعدة في ذي الحجة وأمر عائشة  
 بالاعتصام في ذي الحجة أيضا روى كل ذلك مسلم فتصح العمرة لمن أحرم به أي وقت كان (الاصح المقيم  
 لأمر النبي) أيام التشريق ولديت بهم ثلاث ليل أن لم ينقر النفر الاول ولبستين لمن نقرهم النفر الاول فلا  
 يصح احرامه بالانه عاجز عن الاتيان بأعمالها حتى يفي عليه شيء من هذه الاعمال من الرمي المذكور والمبيت  
 وكذلك الحرم بالحج لا يصح احرامه بها قبل التحلل في الاظهر بناء على أن الاصغر لا يدخل على الأكبر وهو  
 المعتدلا بعد التحلل جمعوا فراغ أعمال من كاعتلمت فإذا نقر النفر الاول جاز له أن يأتي بعرفة في هذا الزمن  
 وهو آخر أيام التشريق لأنه قادر على تنفيذ أعمالها حتى فرغ من أعمال الحج ولم يبق عليه شيء منها لو أن  
 بقي أيام التشريق وقبل فراغه من أعمال من يحرم حكاوان تحلل أولًا وثانيًا \* ولما انتهى الكلام على  
 الحج والعمر من حيث ميقاتهما الرأى في شرع الاتي في ميقاتهما المكاني فقال

فصل ميقات الحج والعمرة وذو الحليفة **ب** يضم الحاء وفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الفاء وآخرها ناهي  
 ميقات الحج والعمرة (لاهل المدينة) أي أن توجه منها سواء كان منها أو كان غريبا خرج منها ما راعا عليها  
 وهي مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة وهو المعروف الآن بأبيار على تزعم العامة  
 أنه قاتل الجن فيها وليس كذلك بل نسبت إليه لكونه حفرها وهي مصغرة نصغر حلقته بفتح أوله واحد  
 الخلفاء وهو الثابت المعروف وهي أبعد المواقيت إلى مكة (والحقيقة) ميقات (الاهل) (الشام والاهل) (مصر)  
 (والاهل) (المغرب) وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة قبيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف  
 المتشاهد هو ما قاله الرافعي أنها على خسين فرسخا منها وهي الآن خراب وسويت بالحفنة لأن السيل أبحفها  
 أي أزالها وصارت خرابا وأبانت برايع لكونها قبلها يسير (ويلزم) ميقات (الاهل) (هامة اليمن) ويقال له  
 ألم هو جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة وضبط هذا اللفظ بفتح الياء من أوله (م) وفتح آخر الحروف  
 وفتح اللامين (وقرن) باسكان الراء وفتح القاف جبل على مرحلتين من مكة هو ميقات (الضد اليمن) ويجيد  
 الحجاز) والتجديد معناه الترفع فارتل من اليمن إلى جهة البحر يسمى بهامة اليمن وما ارتفع عن ذلك وعلا يسمى  
 بجيد اليمن فالين قسمان كاعتلمت (وذاة عرق) بكسر العين وسكون الراء وفتح آخرها ميقات (الاهل)  
 (العراق و) (لاهل) (خراسان) وهي مكان على مرحلتين من مكة أيضا والعراف قفر معروف نواحي بغداد  
 سمي بذلك لمسؤولته أرضه بعدد الجبال والاحجار ولقظه مذكر على المشهور والافضل لهؤلاء أن يحرموا من  
 العقيق ودليل هذه المواقيت خبر الشيخين عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل

بان ينوي الدخول  
 في النسك من غير  
 أن يعين حال الاحرام  
 أنه حج أو عرفة أو  
 قران ثم بعد ذلك  
 صرفه للمشاع من  
 ذلك ولا يجوز الاحرام  
 بالحج إلا في أشهره  
 وهي شوال وذو القعدة  
 وعشر ليل من ذي  
 الحجة فإن أحرم به في  
 غيرها انعقد عرة  
 ويتعقد الاحرام  
 بالعمرة كل وقت  
 الا الصالح المقيم للرعي

بفتح  
 فصل ميقات  
 الحج والعمرة  
 وذو الحليفة  
 لاهل المدينة  
 والحقيقة للشام ومصر  
 والمغرب ويلم تهامة  
 اليمن وقرن لجيد  
 اليمن ويجيد الحجاز  
 وذاة عرق للعراق  
 وخراسان



الدينة ذالحلقة ولاهل الشام الحقة ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن بالمو قاله نون ولي أنى علمين من غير  
أهلهم عن أراد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة هذا انالم ينب من  
ذكر عن غيره والافتقار ميقات منية أو ما قبله من أبعد كما يعلم ذلك من كتاب الوصية وعليه فالمكي اذا  
استيب الحج أو العمرة عن آفاق فأحرم من مكة وترك الاحرام من ميقات من ناب عنه من مدهم وان عين له  
المنيب مكة وقت الانابة ويحيط عن المنيب من الاجرة قدرا متفاوت بين آجرة من أحرم من الحرم ومن أحرم  
من ميقات المنيب باعتبار التوزيع كما أشار اليه ابن قاسم هذا كله انالم يقلد قول الجب الطبرى والافلا  
يلزمه شئ فانه يقول العمرة ميقات الحاج لا المحجوج عنه وسعه جماعة من العلماء على ذلك (ومن) كان (فى)  
مكة ولو مارا بها أو أراد الاحرام منها (ميقات حجة) أى من كان فيها (مكة) لو قال هى بالضمير لكان أولى  
للتقدم ذكر المراجع لكنه راعى الابضاح واتبع الحديث فى قوله حتى أهل مكة من مكة فقد صرح بالاسم  
الظاهر مع تقدم المراجع والمراد من مكة أبنيتها ولا يقوم سائر الحرم مقامها فى كونه ميقا فان ترك الاحرام  
من بينها حتى جاوزه فعليه دم ترك الميقات كما سيأتى على العقد (وميقات عمرته) أى من كان فى مكة  
ولو فاقيا وهى منفردة عن الحج (أدنى الحل) من أى جهة كان أى يجب على من أراد الاعمار وهو فى  
مكة الخروج الى أدنى الحل لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وأمر به كى ساقى (والافضل منه) أى من الحل  
أى من بقاعه فى الخروج اليه (الجعرانة) باسكان العين وتحقيق الراء على الافصح للابن عرواء الشيطان  
وهى فى طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (ثم التنعيم) وهو المكان الذى هو عند المساجد المعروفة  
بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ تغرب الصبح عن انهم صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بقضاء الحج الى  
التنعيم فاعتبرت منه وهو أقرب أطراف الحل الى مكة فالويل يكن الخروج واجبا لما أمر به لضعف الوقت  
برحيل الحاج (ثم الحديبية) تخفيف الباء الى الافصح بثربين طريق حدة والمنية فى منعطف بين جبلين  
على ستة فراسخ من مكة فهى فى المسافة قبل الجعرانة ووجه الاحرام بانها تقدم الله صلى الله عليه  
وسلم بعد احرامه بالعمرة بنى الحليقة عام الحديبية هجر بالدخول الى مكة من الحديبية ففضل المشركون  
فقدما الشافعى ما فعله وهو الاحرام من الجعرانة ثم ما أمر به وهو عائشة بالاحرام من التنعيم ثم ما هم  
به وهو أنه هجر بالدخول من الحديبية كما علمت فقول الغزالي انه هم بالاحرام من الحديبية مردود وخروج  
بقيد انفراد العمرة عن الحج فيما تقدم ما اذا كانت العمرة مندرجة فى الحج فيقتات المكنى كان فى مكة حينئذ  
ميقاته ويكون الشخص قارنا ولا يجب عليه الخروج الى أدنى الحل على الاصح (ومن مسكنه أقرب من  
الميقات الى مكة) كأن يكون بينهما كما هل عسكان وخلص مثلا فانهم الى مكة أقرب من رابع الذى  
هو الميقات (فيقانه) للحج أو العمرة (موضعه) أى موضع اقامته الذى هو فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فى  
الحديث السابق ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ والافضل أن يحرم من الطرف الا بعد من مكة ولا  
يجوز مقارفة البناء ان كان فى قرية ولا مقارفة انعام ان كان فى حيلة من شرا احرام فان ترك ذلك فعليه دم  
مع الاساءة ان كان عامدا عالما ويسقط كل منهما به ودهل الاحرام من ذلك الحل وكذلك اذا عاد الى حرمها كما  
ساقى ذلك (ومن سلك طريقا) فى بر أو بحر (لاميقات فيه) وأراد الاحرام بأحد التوسكين (أحرم) به (اذا)  
حاذى من جهة النوى أو السار لا وجهه ولا ظهره لان القرض لم يوجد ميقات لا أماما ولا خلفا وقوله  
(أقرب المواقيت اليه) هو مقول به لقوله حاذى واليه متعلق بأقرب وحاذى بالذال المجهة بمعنى سامت أى  
اذا سامت أقرب المواقيت اليه بعينه أو سارها حرم منه أى من محل الحاذاة فان أشكل عليه ذلك تجزى  
أى اجتهدى فى حاذاة أى ميقات فكان ان لم يجد من يحصره عن علم فان حاذى ميقاتين بأن كان طريقه بينهما  
وتساوى فى المسافة الى مكة بأن يكون بينهما وبين مكة فخر حلة أو امر حلتان فيقانه ما يحاذيه فان تفاوتتا

ومن فى مكة ولو مارا  
ميقات حجة مكة  
وميقات عمرته أدنى  
الحل والافضل منه  
الجعرانة ثم التنعيم  
ثم الحديبية ومن  
مسكنه أقرب من  
الميقات الى مكة  
فيقانه موضعه  
ومن سلك طريقا  
لاميقات فيه أحرم  
اذا حاذى أقرب  
المواقيت اليه

فيم أي في المسافة إلى مكة وتساوي في المسافة إلى طريقه تعينت محاذاً أبعدهما أي إلى مكة في الأصح  
 ولو بقاوا في المسافة إلى مكة بأن تكون مسافة أحدهما إلى مكة من حلتين ومسافة الآخر من حلة وتساوا  
 في المسافة إلى طريقه فالأصح الاعتبار بالقرب إليه فان لم يحاذم قانا أحرع على من حلتين من مكة (وهذه  
 المواقيت) المذكورة للحج والعمرة مستقرة (لكل من من من أهلها وغيرهم) وقد مر دليله في قوله صلى الله  
 عليه وسلم من أين ولئن أتى عليهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة (ومن داره أبعده من الميقات إلى مكة)  
 أي قبل الميقات فالجار والمجرور متعلقان ببعده ذلك كاهل المدينة فانه بالنسبة لبقاها وهو ذو الحليفة  
 أبعده إلى مكة من الميقات فهم يرون عليه (فالأفضل له) أي لمن داره أبعده إلى مكة من الميقات (أن لا يحرم  
 الأمن الميقات) الشرعي أساعه صلى الله عليه وسلم حيث أحرع بحجة ويعرعن من الميقات وهذا هو الذي  
 صححه النووي رحمه الله ذلك ولأنه أقل نفراً بالعبادة لما في المحافظة على واجبات الأجرام من المشقة  
 (وقيل) يحرم (من داره) والأفضل إحرامه من أوله أي أول الميقات بأن كان متساعطو بلا في المسافة فلا  
 يقطع له الأبعده من ساعة مثلاً فثبت على جمعه محرم من الأمن وسطه ولا من آخره ويستثنى من أفضلية  
 الإحرام من أوله وذو الحليفة فالأفضل كما قاله السبكي أن يحرم من المسجد الذي أحرع منه النبي صلى الله  
 عليه وسلم (ومن جاوز الميقات) المعروف والمحدود الذي أنشأ الإحرام منه والذي حاذاه (أو) (الحال  
 أنه) (هو يريد التسك) سواء كان نجاً وعمرة وأهمل ما عدا جواز عمارة أو ناسياً أو جاهلاً (أو) (الحال أنه قد  
 أحرع دونه) أي من دونه عما أراد من التسك يعني أنه أحرع بعد أن ترك الميقات من مكان هو أقرب إلى مكة  
 من الميقات الذي جاوز (لعمد) (للاستتراك) الإحرام من ميقاته فان لم يحرم أصلاً ودخل مكة بلا إحرام  
 فلا دم عليه ويكون في هذه الحالة آتياً لأن الدم يجب لقصان التسك ولا يكون هذا الدم بدلاً عن التسك  
 (فان عاد إليه) أي إلى الميقات الذي ترك الإحرام منه أو عاد إلى مثله مسافة حال كونه (محرم ماقبل التلبس  
 بنسك) فرضاً كان كالوقوف أو سعة كطواف القدوم أو عاد ليحرم منه أن يكن قد أحرع وجواب الشرط  
 قوله (سقط الدم) عنه والائتمار أيضاً فان لم يعد له من الأعدار كضيق الوقت عن العود فانه أن عاد فانه  
 الووفى فلا يلزمه العود وعليه القدية والتوبة من الذنب وهو تعديه حيث جاوز الميقات بلا إحرام وإنما  
 سقط الدم عند العود إليه لانه صدق عليه أنه مر على الميقات بعد رجوعه وقطع المسافة من الميقات محرماً  
 فأنشبه ما لو أحرع من أول الأمر وإن عاد بعد تلبسه بنسك لم يسقط الدم لتأديه ذلك التسك بإحرام ناقص  
 وفهم من كلامه أنه لو عاد إلى غير محرم ثم أحرع منه فلا دم عليه سواء جاوز مسافة القصير أم لا وقد أشرت إليه  
 بقوله أو عاد ليحرم منه وذكر ما لم يحرم من هذه الصورة أنه لو عاد إلى مثل مسافته من ميقات آخر وأحرع  
 منه جاز ولا دم عليه

**فصل في آداب تطيب عند الإحرام** (إذا أراد أن يحرم) الشخص يحج أو عمرة أو بهما معا (اغسل) ندبا  
 (أو جاحضاً) أو تقصاً (ينبغي غسل الإحرام) لانه السبب في هذا الغسل وذلك للاتباع في الغسل رواه الترمذي  
 وحسنه وبقاس بالغسل التيمم الآتي في قوله (فان قل مأثراً) أي الغسل بأن لم يكفه لسائر جسده (وقضاً)  
 به (فقط) أي من غير استعمال شيء منه في بدنه لانه لا تحصل سنية الغسل باستعمال الماء في بعض الأعضاء دون  
 بعض نضر عليه الشافعي وتابعه الماوردي والرويانى والبقوي وأقره الرافعي وقال النووي في المجموع إن  
 أراد أن يتوضأ ثم تيمم حسن وإن أراد الاقتصار على الوضوء فليس بمجيد (فان فقد به بالكلية) بأن لم يجد منه  
 شيئاً لا قبله يكتفى الوضوء ولا كثيراً بحيث يغتسل به وهذا هو التقيد الحسى أو فقد شرعاً بأن وجهه واحتاج  
 إليه ليعيش له أو لغيرة أو خاف من استعماله والجواب قوله (تيمم) ندباً لانه استعمال الماء المفقود لا في  
 القبول نظافة وعبادة بامثال السارح وإذا ذات الأول وهو النظافة لا في ثبوت الثاني وهو العبادة فلذلك طلب

منه التيمم تحصيلاً لهذه الفضيلة لأن التيمم لا توافقه فيه بل فيه العبادة وأيضاً فمقتضى التيمم ينوب عن الفصل  
الواجب فمن المندوب أولى (و يتنظف) من يريد الأحرار قبله وذلك يحصل (بحاق العانة بالرجل وتنظفها  
للرأه) وإنما اختص الحلق بالرجل والتنظف لانه يضعف الشهوة وهو بالمرأة ألبس وأنسب من الرجل لأن  
شهوة متعفة فتعرق بالحلق وهي الشعر النابت حول القبل وهو يشمل الذكرو الأنثى (و) يحصل  
التنظف (تنظف الاط وبقص الشارب) وقلم الاظفار (و) (إزالة الوسخ) كل ذلك قياساً على التنظف المطلوب  
في يوم الجمعة وقد صور التنظف بإزالة الوسخ بقوله (بأن يغسل رأسه بسدر ونحوه) كتحطيم واشنان و ينيق  
تقدم هذه الأشياء على الطهور كما في الملبس (ثم) بعده هذه الأشياء (تجرد) الرجل (عن) لبس (الخيط) بفتح  
الميم وكسر الخاء المعجمة أو المهملة وعليها فتضم الميم وتكسر الحاء وهي أهم من الخيط فعلى نسخة الخاء يحتاج  
إلى الحاق ما في معناه وعلى نسخة الحاء لا حاجة للحاق لأنه أعم وما في معنى الخيط من الملبس والنسوج  
من كل ما له استدارة واختلاف في التجرد قليل وجو باليتني عنه لبسه في الأحرار الذي هو محرم عليه وبذلك  
صرح الرافعي والنووي في مجموعه ولكن صرح في مناسكه بسننه وأحسنه السبكي وغيره تعالى لعب الطبري  
وعبارة المصنف هنا محقة للوجوب والندب ولكنه صرح في نكتته بمعا شجحه السبكي بالاستحباب  
واعترضوا الأول بأن سبب الوجوب وهو الأحرار لم يحصل ولا يصح بالزعم بعد الأحرار لأنه أتى بواجب  
والجواب عن الاعتراض على الأول أن التجرد في الأحرار واجب لا يتم إلا بالتجرد قبله فوجب كالمسح على  
الجمعة قبل وقتها على بعيد الفار والمراد بالرجل في كلامه ما قابل المرأة فيشمل الصغير والجنون (و يلبس)  
بعد التجرد وقبل الأحرار (إذا أراد رداءً بصبغين نظيفين) جديدين والأفسولين أقوله صلى الله عليه وسلم  
كأروا أبادوا وترمذوا وقال حسن صحيح البسوا ثيابكم البياض فأنها خير ثيابكم (و) بلبس (نظفين)  
غير محطتين بالرجل بأن تظهر أصابع الرجلين والعقب منه حالاً ما يغطي الأصابع ولو بعضها والأزمنة  
القضية مع الأتم عند القدرة على ما لا يغطيها وذلك لخبر الجرم أحدكم في إذا ورداء وتغلبن رداءاً أو عوانة في  
صحيحه وخرج بالرجل المرأة واغتشى إذا نزع عليه ما في غير الوجه (و يطيب) نديان يريد الأحرار (بدنه)  
ولو علمه جرم قبل الأحرار لا يتابع روماء الشيطان عن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لأحراره ويطهه قبل أن يوافي بالبيت ورواها عن أبيها أنها قالت كافي أنظر إلى ويص المسك في مفرق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم (ولا يطيب ثيابه) على المعتمد وقيل يجوز تطيب الثوب أيضاً وعلى كلام  
المصنف يراد من النقي عدم الندب فيه قد جاوزوا حيث نذروا في الروضة وأصلها من حكاية الخلاف  
في الجواز ونقصه وظاهر المنهاج الاستحباب تعالى أصله وقد حكى المنو خلاف ذلك وجرم النووي  
في المجموع بعدم الندب وهو المعتمد لأنه بما تزعرو رفته بأنها حيث تلتزمه مع العلم والعدا القدية (والمرأة في)  
كل ذلك) أي المذكور من الغتسال وأبدله وهو التيمم عند فقد الماء من التنظف وإزالة الأوساخ من القل  
للأظفار ومن إزالة العانة بالتنظف ومن التطيب في البدن في الثوب فالمرأة مبتدأ وأخبر بقوله (كل رجل)  
أي مثله في جميع هذه الأمور التي ذكرت (الأنثى نزع الخيط) أي فلا تكون كل رجل فيما تقدم من وجوب  
التجرد عمله (فأنها لا تزع) أي الخيط عن بدنها بل يحرم عليها زعمنا إذا لم عليه ظهور شيء من بدنها لأنها  
عورة يجب عليها سترها بدنها الوجه والكفين فأنها ليسا بعورة في الأحرار كما في الصلاة توساً في الكلام  
عليها (وتحصب) أي المرأة غير المحدث أو ما هي والخني والرجل فلا يجوز لهما الخضاب وقوله (كفها كليهما)  
أي كلامها لا أحداً مفعول به أقوله تحصب لافرق بين البطن والظهر إلى الكوعين فقط خلية كانت أو  
من وجهة ثيابه أو مجوزاً وقوله (بالحناء) متعلق بتحصب وهذا الخضب على سبيل الاستحباب والندب  
لا يترتب على تركه شيء (وتطبخ به) أي بالحناء (وجهاها) كذلك أي استحباباً وأما طلب منها هذا أقصداً إلى

ويتنظف بحلق  
العانة وتنظف الاط  
وبقص الشارب  
وإزالة الوسخ بأن  
يغسل رأسه بسدر  
ونحوه ثم تجرد عن  
الخيط ولبس إذا  
رداءاً بصبغين  
نظيفين ويطيب بدنه  
ولا يطيب ثيابه والمرأة  
في كل ذلك كالرجل  
إلا في نزع الخيط  
فأنها لا تزععه  
وتحصب كفها كليهما  
بالحناء وتطبخ به  
وجهاها

سترلونه لانها أمور بكشفه وربما انكشف كفاها ايضا فطلب سترهما كذلك ما بعقة في الستر ما يمكن  
 خصوصاً اذا كانت ذات جمال أو شابة (هذا كله) أي المذكور مما يطلب من الرجل اختصاصاً وعوماً  
 وكذلك المرأة تكون واقفاً معاً وحاصلاً (قبل الاحرام) كما علم مما روي عن عائشة رضي الله عنها كنت  
 أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرامه قبل أن يحرم وتقول المصنف فيما تقدم إذا أراد أن يحرم غسل  
 رأسه بأشنان وغيره كما تقدم (ثم) بعد فراغ ما ذكر (يصلّي) كل من الرجل والمرأة (ركعتين في غير وقت  
 الكراهة) لأن سببهما هو الاحرام متأخر وقد وصف المصنف الركعتين بقوله (ينويهما سنة الاحرام)  
 للاتباع زوايا الشيخان وهو أنه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين في غير وقت الكراهة ثم أحرم  
 وبقي عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى غير سنة الاحرام كسنة الصبح أو سنة الظهر مثلاً كذا قوله في  
 المجموع عن كسنة الصبح قال في النهاية وهذا النظر غير وارد بل رده السبكي وتبعه الزركشي وغيره بأنه انما  
 يتم إذا أتينا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للاحرام خاصة قول يثبت بل الذي ثبت ودل عليه كلام  
 الشاذلي وقوع الاحرام اثر صلاة اه قلت وانما هو من حاله صلى الله عليه وسلم لأنه لا بد من مثل هذه  
 الصلاة في أي صلاة لأكاله صلى الله عليه وسلم لأن الكامل من شأنه أنه لا يفعل الا الكامل بل مثلنا لا يرضى  
 بالاندراج فهو أولى بما قاله في المجموع هو الحق وبسن أن يقرأ في الركعة الأولى قل يا أيها الكافرون  
 وفي الثانية سورة الاخلاص (ثم) بعد فراغ من الصلاة (ينمض) أي يسرع في القيام (الشرع  
 في السير) الى جهة مكة ان لم يكن فيها وان كان فيها يسرع في السير الى جهة عرفة ماشياً كان أو راكباً  
 (فأذا شرع فيه) أي السير الى الجهة المذكورة (أحرم حينئذ) أي حين اذ شرع في السير راكباً أو ماشياً  
 وهو الأفضل للاتباع وافي الأول الشافعيان وغيرهم عن جابر أمر ناسروا صلى الله عليه وسلم لما  
 أهلكنا نحرهم فأتوا جبهته وشرعنا في السير فيه وفي الثاني (١) والأول هو فضيلة الاحرام عند ارادة المشي  
 والجار والجور وفيه متعلق بخبر جابر والضمير المحرور يرجع الى الأول وهو فضيلة الاحرام عند المشي  
 وفي الثاني متعلق بخبر جابر أيضاً والمراد من الثاني راكباً أو ماشياً لان قوله في الحديث أنه ناسروا صلى الله  
 عليه وسلم لما أهلكنا الخ استدلال على التعميم المذكور فحاصل معنى كلام المصنف أنه يسبق  
 الشرع في السير على الاحرام سواء كان في حال سيره راكباً أو ماشياً ويستحب أن يكون الشخص وقت  
 الاحرام مستقبلاً للقبلة (والاحرام) الذي هو ركن من أركان الحج والعمرة (هونية الدخول في النسك) من حج  
 أو عمرة أوهما السمي بالقران ويطبق الاحرام على الدخول في النسك وهذا هو الذي يفسده بالجماع وبطله  
 الردة فإذا قالوا فسد وبطل كان مرادهم هذا المعنى والمراد بالدخول التلبس بالنسك بالفعل لا بالنية وسعى  
 احراماً لانه يقتضي ويستلزم دخول الحرم أولاً ولا بد بتعميم الأنواع الالائية والمراد هنا المعنى الأول الذي هو  
 ركن من أركان الحج (فينوي) الشخص (بقلبه الدخول في الحج لله تعالى) أي مختصاً في نية ذلك (ان كان  
 يريد) أي الحج (أو) ينوي الدخول (في العمرة) كان يريد (أو) ينوي الدخول (في الحج والعمرة) كان  
 يريد (القران) وينقعد الاحرام مطلقاً بان لا يزيد في النية عليه لكن الأفضل له التبعين روى مسلم عن  
 عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحجة وعمره فليفعل ومن

هذا كله قبل  
 الاحرام ثم يصلّي  
 ركعتين في غير وقت  
 الكراهة ينوي  
 بهما سنة الاحرام  
 ثم ينهض ليشرف في  
 السير فإذا شرع  
 فيه أحرم حينئذ  
 والاحرام هونية  
 الدخول في النسك  
 فينوي بقلبه  
 الدخول في الحج  
 لله تعالى ان كان  
 يريد الحج أو في العمرة  
 ان كان يريد هاتوا  
 في الحج والعمرة ان  
 كان يريد القران

(١) قوله والأول هو فضيلة الاحرام عند المشي الخ في المقام معرض لم يفصح عنه الاستدلال حفظه الله  
 والخامس ان كلام المصنف تضمن مدعيين الأول انه يحرم عند ارادة الشرع في السير الثاني تعميم هذا  
 الطلب للراكب والمشاة وقد استدل الشارح لكل بالاتباع والاحاديث فتدبر اه مصحح

أراد أن يهل يحج فليضع ومن أراد أن يهل بعمرة فليقل وروى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينظرون القضاء أي نزول الوحي أي هل ينزل حج أو عمرة والمراد بالقضاء المقضي بمعنى المحكوم به هل هو حج أو عمرة فقله نزول الوحي أي بالتحضي فأمر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (ويندب) إذا دخل بالنسك على الوجه المذكور (أن يتلفظ بذلك) أي بما فاءه (أيضا بلسانه) أي كما يهوى بقلبه (ثم) بعدهم النية (بلي) حال كونه (رافعا صوته) بالتلبية بحيث لا يضر بنفسه أي في ابتداء الإحرام فيكون رفع صوته بقدر ما يسمع نفسه فالرفع نسي وأما في دوام إحرامه فرفع بحيث يسمع من يقربه (والمرأة تخففه) أي الصوت ابتداء ودواما فيكره لها الرفع والخفي مثلها في ذلك وفريق بين ما هنا حيث كره الرفع منها وبين أذائها حيث حرم الرفع هناك بأن الإصغاء إلى الأذان مطلوب بخلاف الإحرام فكل أحد من غير أن يتلبس بنفسه فلا يصح أحد للتلبية أحد فيقول النقص في التلبية (اليسك اللهم ليسك ليسك لا شريك لك ليسك) ان الحمد والثناء لله والمالك لا شريك لك (ويكره) ثلاثا لا يتابع رداء الأشياء وهاهنا ليسك أي تقيم على طاعتك وإذا لا زهرى إقامتها بعد إجابة وهو منى أي صورة أريد بها التلبس وسقطت فوه لا إضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وأصله إلى الذين لك أي أوجب اجابتك لك حيث دعوا للتبج فحذف التو لا إضافة واللام للتخفيف وهو زان في أن الحمد مكسورة على الأصح استئنافا ونقل اختيار الفتح عن الشافعي والكسر أولى لان الاستئناف لا يوجب ما هو منه التلبس من التقيد لا بد على الفقيه وهم أن التلبية تنافي لاجل الحمد وقوله والثناء بالتبص عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء كما قال القاضي وغيره بخلاف ويندب وقفة لطيفة على المالك دفعها عنهم أي منى لا اله الا انت ويندب عدم نقص وزيادة في إفاور اذ لم يكرهوا بعد ذلك والخبر كاسه بين يدك والعمل اليك للوروده وسعدك كلفظ ليسك فهو منى لفظا والقصد منه التكثير ومعناه مساعدة لظلماتك بعد مساعدوا سعادتك بعد اسعاد و يكره الكلام في أثنائها والسلام عليه ويندب له رده وتأخيرها في فراغه أحب وقوله والمالك قال الحافظ ابن حجره بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع وتقديره والمالك كذلك (ثم) بعده فراغه من التلبية (صلى) ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وضوت أخفض من ذلك) أي من صوت التلبية لاجل التمييز بينهما (ويسأل الله تعالى الجنة) بأن يقول اللهم اني أسألك الجنة ونعيمها وأسأله رضوانه (ويستعيذ به من النار) بأن يقول وأعوذ بك من مضطك والنار للاتباع رواه الشافعي وغيره ويدعو بعشاء وأحب من خبري الدنيا والآخرة قال في المجموع وضعف الحديث الواردة في الاستعاذة بالجهنم (ويكثر) الحرم (التلبية في دوام إحرامه) استعجابا لحال كونه قائما وقاعدا ورا كذا وما شابه مضطحا أي على جنبه أي من كان أو أيسر (وحائضا) فقد روى الشافعي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبي كذا وما شابه وقاعدا ومضطحا ونقل سعد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقول التلبية بنية الحج والحاصل أنه باني بالتلبية في جميع أحواله من قيام وقعود وركوب ومشى واضطجاع وغير ذلك من الأحوال التي يكون الشخص المحرم عليها كالصعود والهبوط كما أشار إليه بقوله (ويتأ كذا استعجابا) زيادة على ما تقدم (عند تغير الأحوال) تغير (الازمان) وغير (الاما كن كصعود وهبوط) من أعلى عقبة إلى أسفلها ومن أسفل جبل إلى أعلاه وهذا راجع لتفسير (الاما كن بالصعود والهبوط) ويصلح أن يكون مثالا لتغير الأحوال أيضا بالنسبة للسافر في مشيه هوطا ومشيه صعودا والمكان ذاته متغير بصعود وهبوطا وبهذا تعلم ما قاله الجرجاني من أن هذا مثال لتغير الأحوال وقوله (وركوب ونزول واجتماع رفاق) راجع لتغير الأحوال لان هذه الأشياء أحوال للشخص باعتبار اتصافها بها وانما طلبت التلبية في هذه الأحوال لان السلف كانوا يستحبون التلبية عند ما تقوله

ويندب أن يتلفظ  
بذلك أيضا بلسانه  
ثم يلبي رافعا صوته  
والمرأة تخففه  
ليسك اللهم ليسك  
ليسك لا شريك لك  
ليسك ان الحمد  
والثناء لك والمالك  
لا شريك لك ثلاثا  
ثم يصلي ويسلم على  
النبي صلى الله عليه  
وسلم بصوت  
أخفض من ذلك  
ويسأل الله تعالى  
الجنة ويستعيذ به  
من النار ويكثر  
التلبية في دوام إحرامه  
قائما وقاعدا  
ورا كذا وما شابه  
ومضطحا وحائضا  
ويتأ كذا استعجابا  
عند تغير الأحوال  
والازمان والاما كن  
كصعود وهبوط  
وركوب ونزول  
واجتماع رفاق

وركوب أي للدابة ونزول أي عنها واجتماع رفاق أي بالمقابلة والملاقة فهو بكسر الراء  
 وكسر هاء هي الجماعة تراقفون فنزلون ويرحلون معا ويرتفق بعضهم ببعض وقوله (وعند السحور) عند  
 (اقبال الليل وإدبار النهار) راجع لتغير الزمان وفي نسخة التعريف ليل وإدبار الصلوة وفي  
 سائر المساجد راجع لتغير المكان فقط وأدبار الصلوة نفع الهمزة جمع در بضم الدال والباء بمعنى عقب  
 كما في الحديث تسجون وتحمدون وتكبرون بركل صلاة ثلاثا وثلاثين تسبيحة الخ وأما إدبار نهاره فهو  
 بكسر الهمزة بمعنى فراغ النهار وذهابه فهو مقابل لاقبال وسائر المساجد بمعنى باقيا هذا معناه في الأصل  
 والمراد منه هنا جيعها وتساكد التلبية عند المسجد الحرام وعند مسجد الخيف وعند مسجد إبراهيم لاها  
 مواضع تسبك وما ذكره المصنف من الامثلة لتغير الأحوال والأزمان والأماكن جارية ترتيب اللفظ  
 والتشتر المرتب نظرا لتكون الصعود والهبوط من أفراذ تغير الأحوال وإن كان من أفراذ تغير المكان كما علمت  
 فقيما التغيران معا باعتبار السابقين (ولاي في طوافه) مطلقا سواء كان واجبا أو مندوبا أو فرضا  
 (و لا في سبعة) لأن لهما آذ كرا خاصة (ولا يقطع التلبية بكلام) استحبابا لأنه اعراض عن العبادة فإن  
 سلم عليه انسان (وهو يلبى) (رد عليه) ندبا لوجوبه لأن السلام عليه غير مشروع لأنه مشغول بالذكرك  
 والتنافل لا يجب عليه الرد (وإذا رأى) أي الحرم (شيئا فاعجبه) أو كرهه (قال) على سبيل الذنب (ليسا أن  
 العيش عيش الآخرة) أي أن العيشة الهنئة الطيبة الداعية هي عيش الآخرة قاله صلى الله عليه وسلم  
 حين وقب بصر فات ورأى جمع المسلمين أي رأيهم في غاية الكثرة فصل له السرور بذلك فقال ليسك انزوا  
 الشافعي وغيره عن مجاهد سرلا قاله صلى الله عليه وسلم في أشد أحواله في حفر الخندق رواه الشافعي أيضا  
 هذا إذا كانت الرائي محروما والقال اللهم ان العيش عيش الآخرة من غير ذكر ليسك ثم شرع المصنف بين  
 بعض محرمات الاحرام بقوله (وإذا أحرم) الشخص بالحج وهو المراد فيما يأتي (حرم عليه خمسة أشياء أعدها  
 ليس الخيط) بفتح الميم وكسر الخاء وذلك (كأقميص) لكن ليسه يكون على وجهه الا حاطة فالويل يكن  
 على هذا الوجه بان القفص به أو بقاء أو ارتدى بهما أو ارتدى بسر أو بل فلا فدية عليه لأن ذلك لا يعد لباسا  
 في العرف والأصل في هذه المحرمات الأخبار كغير الصحيحين عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه  
 وسلم ما ليس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف  
 إلا أحدا لا يجتهد على فلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين بأن يجعلهما كالباويع ولا يلبس شيئا  
 من الثياب مسه زعفران أو ورس بفتح الواو وسكون الراء مدها من مهملة تبت أصفر مثل نبات السعد  
 طبيب الخرب يصبغ به بين الصخرة والحرة أشهر طبيب في بلاد اليمن زاد البخاري في الرواية ولا تتقب المرأة  
 ولا تلبس القفازين وخبر البيهقي بإسناد صحيح نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والاقبية  
 والسراويلات والخفاف إلا أن لا يجتهد النعلين وقوله (والسراويلات) معطوف على القميص أي وكليس  
 السراويلات جمع سراويل بالين المهملة والشين المعجمة وهو مفرد قال ابن مالك

ولسراويل بل بهذا الجمع \* شبهه اقتضى عوم المتع

وهو فارسي معرب والسراويل بالنون لغة وهو غير منصرف قيل لأنه منقول عن الجمع بصيغة مفاعيل وقيل  
 ان واحده سراويله وحكي ان الحجاب أن من العرب من يصرقه في بعض التسخ والسراويل والمعنى  
 متقارب (و) كلبس (الخف والقباء) كلبس (كل محيط) بالدين بضم الميم والمهملة أي ليسه على ما يعتاد  
 فيه ولولاه (أو) كلبس (ما استدارته) بالدين كاستدارة الخيط وذلك (سبب) (نسج) أي هو مستدير  
 بالدين بسبب نسج (و) بسبب (تليد) كجبة تليد (وهو ذلك) مما يعد لباسا من الاحاطة كالدرع والخوشن  
 والبطرير ولو كانت المذكرة كانت متخذة من جلد أو قطن أو كان أولاده وهو المولود من الصوف جبة أو فراشا

وعند السحر واقبال  
 ليل وإدبار نهار إدبار  
 الصلوة وفي سائر  
 المساجد ولا يلبى في  
 طوافه وسبعه ولا  
 يقطع التلبية بكلام  
 فإن سلم عليه انسان  
 رد عليه وإذا رأى  
 شيئا فاعجبه قال  
 ليسك ان العيش  
 عيش الآخرة وإذا  
 أحرم حرم عليه خمسة  
 أشياء أعدها ليس  
 الخيط كالأقميص  
 والسراويلات  
 والخف والقباء وكل  
 محيط أو ما استدارته  
 كاستدارة الخيط  
 بنسج وتليد ونحو  
 ذلك

أو قل نسوة أو طربش أو موضع في الرأس (ويحرم عليه) أي على الرجل الحرم (ستر رأسه بحفيظ وغيره مما يعبد في العادة سترًا) كقنصون ومخزقة وعصاية وطين تخين وأزاروعامة وغير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم الذي خرع به يده لا تختم ورأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبار وأما الشيخان لقوله في حديث ابن عمر المذكور ولا البراس ولا العائم (فلا يضر الاستغلال بالجل) لأنه لا يبعد في العرف ستر رأسه (و) لا يضره (جل عدل) بكسر العين واسكان الدال وهو الفراق وهو في مثل الكيس لكنها أكبر منه موضع فيها الزاد من عيش وغيره من أنواع وأصناف المأكول والدقيق وهي لغة أهل الشام ونسب بالتبس في لغة أهل مصر (و) لا يضر جل (زنبيل) على رأسه ويسمى بالكتل ويسمى بالقفة وقد عرّبها في بعض العبارات نعم أن قصد جعل القفة ونحوها الستر حرم كإفشاءه كلام القوراني وغيره وهذا بخلاف الاستغلال بالجل فانه لا يضر وإن قصد الستر وكذلك وضع يده أو يد غيره على رأسه وإن قصد الستر بذلك وفارق نحو القفة بأن ذلك يقصد الستر إعادة بخلاف هذه أي البد ونحوها ما ذكره (و) لا يضر (تخونك) كالانغماس في الماء والتغطية بالبدن الموثق بطين أو حشا تخين أو حرم كذلك فإن لم يكن ماذ كرخيننا لم تجب الفدية لعدم الستر به عرفاً فمعه (وليس له) أي للرجل الحرم (أن يزردها) بأن يدخل أزرده في العرلافة في مقي الحيط وله أن يفر طرف رداءه في أزار مع الكراهة خلا قال مالك وأحمد (ولأن يعبده) أي الأزار (ولأن يتخذ بخلال) وهو ربط بعضه ببعض بالخلال بأن يدخل بحفيظ طرفه وينفذ في الطرف الآخر ولو كان الخلال عوداً أو لأن يربط خطاف طرفه ثم يربطه بالطرف الآخر كما يفعل حجاج العجم لأنه يصير حينئذ في معنى الحيط من حيث أنه استكمل بنفسه (وله عقد الأزار) بأن يعبط طرفه بطرفه الآخر (و) له (شدحيط عليه) أي على الأزار من فوقه حتى يستكمل وأن يجعله مثل الحظيرة من جهة مضمومة وجيم ساكنة زاي بجهة وهي نبات الحميم كاهنا ويحذفها كافي المذهب فهم الغتان مشهورتان ذكرهما صاحب الجبل والصحاح ويدخل في التكة بكسر التاء \* (الثاني) من المحرمات الخمسة (يحرم بعد الإحرام الطيب) أي استعماله على وجهه بعد استعماله (في الثوب والبدن) ولو كان استعماله باطناً كان يدخل في الطعام ومثل الثوب النعل فيحرم وضع الطيب فيه لأجل لبسه (و) يحرم وضعه (في القراش) وقد مثل المصنف استعمال الطيب المحرم بقوله (كسك) أي كوضعه في ثوبه وهو أعلى أنواع الطيب (وكافور) فيحرم استعمال كل منهما والكافور يحصل استعماله بجمعه مع نوعه وإن كان الكافور بجمعه ولا لا موان ومقصود الهم لكنه يطلق عليه اسم الطيب فمن استعماله كان محرماً زمته الفدية الحاقاً بالحي بالميت اعتباراً بالخس أي جنس الطيب وإنه من أصنافه وأنواعه ويحمل عدم الحاقه لأن نوع مستقل بجزءه جنس آخر (و) كزعفران أي وكعبور وعود وصندل وغير ذلك بما يقصد منه استعمال الطيب أي بأن يكون الغرض منه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس الحرم شيأ من الثياب منه زعفران أو ورس وفي بعض النسخ بالتعريف في الثلاثة السابقة (و) كزعم (الورد) بأن يصبغه بانه (و) كشم (البنفسج والنباتون) هو بنون مفتوحه ويسمى أيضاً البنون في بنونين بنه ما فتحه (وكل مشوم) من ما ورد زهر وغيره من الريحان الفارسي والاس (وكل طيب) وهو ما ينظر فيه قصد التطيب وإن كان فيه موصود آخر وهذا معطوف على أول أنواعه وهو المسك من عطف العام على الخاص لأن ما تقدم أقراد خاصة وهذا عام في كل ما ينسب طيباً أو أفراداً كثيرة ومنها الأرجن والخري بكسر الخاء بعددها عساكنة ثمراه ثم ياعشدة وغير ذلك (ويحرم) أيضاً على الحرم (رش ماء الورد وماء الزهر) عليه وعلى ثوبه أو بدنه أو فراشه لأن ذلك يصدق عليه أنه استعمال طيباً وهذا بخلاف ما إذا شمه من غير أن تصاق بانه فلا يحرم لأنه لا يبعد استعماله كافي الروضة (وكذلك الدهن الطيب) أي الذي فيه طيب يحرم رشه عليه (ويحرم) على

ويحرم عليه ستر رأسه بحفيظ وغيره مما يعبد في العادة سترًا فلا يضر الاستغلال بالجل وجل عدل وزنبيل ونحو ذلك وليس له أن يزرده أو أن يعبده ولا أن يتخذ بخلال ولا أن يربط خطاف طرفه ثم يربطه بالطرف الآخر وله عقد الأزار وشدحيط عليه \* الثاني يحرم بعد الإحرام الطيب في الثوب والبدن وفي القراش كسك وكافور وزعفران وشم الورد والبنفسج والنباتون وكل طيب ومشوم وكل طيب ويحرم رش ماء الورد وماء الزهر وكذلك الدهن الطيب

الحرم (شبه) أى الدهن المطيب كايحرم وشبهه لتضمن ذلك استعمال الطيب (ويحرم) عليه (دهن) جميع بدنه (به) أى بالدهن المذكور لاذكر من التضمن المذكور وذلك (كدهن الورود) (دهن) (البنفسج) أى الدهن المطروح فيه الورود والدهن المطروح فيه البنفسج وفي معناه لآس (وما شبه ذلك) من الادهان المطروح فيه الطيب كدهن الزنق يفتح الزاى وسكون النون وفتح الباء الموحدة وهو دهن الباسمين الأبيض وكدهن الارترج ودهن النارنج ودهن زهر الارترج وأما دهن البان المنشوش وهو المختلط بالطيب فهو طيب وغير المختلط ليس بطيب والمنشوش يفتح الميم واسكان النون ويعجمجت بينهما واو من التثنية وهو صوت نحو الماء عند غليانه (فان كان) الدهن (غير مطيب ك) بدهن (زيت و) دهن (شبرج ونحوه) كدهن النارجين ودهن الجوز واللوز وكسمن وزبد وغير ذلك من سائر الادهان التى لا طيب فيها بان لم تخلط به فاشارة الى جواب ان الشرطية بقوله (حرم) أى على المحرم (ان يدهن به) لحيته ورأسه الا ان يكون أصلع) لما فيه من التزين المنافي بخبر المحرم أشعث أى غير أى شاة المأمورية ذلك والظاهر كما قال المحب الطبري المحرم فى بقية شعور الوجه كالجيب وشارب وعنفقة والاصلع هو من لا شعر برأسه فلا يحرم عليه دهن رأسه حيثئذ (ولا يحرم) على المحرم (شبه) أى الدهن غير المطيب (و) لا يحرم (دهن) جميع بدنه (ماعد اشعر الرأس والوجه) وشعور الوجه على الخلاف السابق (ويحرم) على المحرم (أكل طعام فيه طيب ظاهر فيه) أى الطعام (طعمه) أى طعم الطيب (أو) ظاهر فيه أى الطعام (لونه) أى الطيب (أو) ظاهر فيه (يحمه) أى الطيب (ك) ظهور (رائحة ماء الورود) ظهور (لون الزعفران و) ظهور (طعمه) أى طعم الزعفران (و طعم العنبر فى الجوارش) متعلق بظهور قال فى القاموس وحشت الشئ اذا لم تنم دقه فهو جرش اه ففعل بمعنى مفعول وكان الاولى للأصناف ان يقول فى الجرش لان الجوارش اسم لا لالجرش والجرش هو الفحل والشئ الذى يجرش يقال له يجرش أى مطبوع فاذا وضع العنبر فيما يجرش وظهورت رائحته مثلاً حرم استعماله الآن يقال قد أطلق المصنف الجوارش وأراد بها الجرش مجازاً من سلا والعلاقة الا لية لان الجوارش آلة فى الجرش كسبج والجرش لغة أهل الشام وقوله (ونحوه) معطوف على ما قبله من الجار والجور وهو مرجع ضمير نحوه أى من الحلوى كالقفاوذ والمهلبية فقد جرت عادة الناس بوضع ماء الورود فيما ذكره من الهيل وانما جميع المصنف اللون والطعم فى الزعفران معاً شارفاً الى أنه لا يضر بقاء اللون فقط من غير طعمه فاذا وجد ما عاى الطعام حرم ووجب التذية على المحرم الا كل منه (ويحرم) على المحرم استعمال (دواء العرق) بفتح العين والراء وهو ما يجتمع على الحسد من شدة الحردواؤه ما يزيل رائحته الكريهة منه طيب وادفاعة دواء العرق على معنى اللام وانما قدرت استعمال لان التحريم انما يتعلق بالافعال لا بالذوات فلا يرد أن دواء العرق لا يتصف بالتحريم لانه ذات كاعلمت وهو فى كلامه فاعل يحرم وقوله (والكحل) معطوف على دواء فى كلام المصنف وهو مرفوع لانه فاعل يحرم وحينئذ يشكلى علينا صفت ما هو قوله (الطبيين) فالقياس الرفع لان الصفة تتبع الموصوف فى الاعراب ولا يقرأ بالجر عطفاً على العرق فيلزم عليه تسليط المضاف وهو دواء على الكحل مع انه لا دواء للكحل بل هو مطيب عن غير مخالطة دواء بخلاف العرق فانه لا طيب فيه الادواء والمخالطة وبتقدير المضاف المذكور وهو استعمال زوال الاشكال فمصر كل من دواء العرق والكحل مجرور باضافة المضاف المذكور اليه والصفة حينئذ مجرورة تابعة للموصوف خرافا لضمير المستتر فى الطبيين يعود الى الادواء والكحل فطيب الدواء يكون فى البسطن وطيب الكحل يكون فى العين فحصل من استعمالهما ما يطيب لما ذكره من احتياجهما فى بعض الاحيان لدفع الرائحة الكريهة الناشئة من العرق ولدفع الاذى عن العين باستعمال الكحل لكنه يستغنى عن ذلك بزوال الرائحة بل باله الطين الغير المطيب وبالاشتان أو الغاسول وكذلك

شبهه ويحرم دهن جميع بدنه به كدهن الورود والبنفسج وما أشبه ذلك فان كان غير مطيب كزيت وشبرج ونحوه حرم ان يدهن به بدنه ورأسه الا ان يكون أصلع ولا يحرم شبهه ودهن جميع بدنه ويحرم كل طعام فيه طيب ظاهر فيه طعمه أو لونه أو ريحه كرائحة ماء الورود ولون الزعفران وطعمه وطعم العنبر فى الجوارش ونحوه ويحرم دواء العرق والكحل الطبيين



الكحل فإنه يستغنى فيه عن الكحل المطيب بكحل غير مطيب ثم اعلم أن جميع ما تقدم من هذه المحرمات من أول الثاني إلى هنا شتركة فيه الرجال والنساء والخائف (الثالث) من محرمات الاحرام الخمسة (بحرم) على المحرم ذكر كان أو أنق بشرط كونه عامدا عالما بالتحريم مختار اذا كرا الاحرام وفي بعض النسخ بالواو قبل الثالث والظاهر حذفها حتى يكون الكلام على نسق واحد كالثاني فإنه لا واو فيه والثالث مبتدأ أو حله يحرم خبر عنه ولا يحتاج الى رابط وفاعل الفعل قوله (حلق شعره ونشفه) اما بصد أو بعلاق يلقط شعره والمراد ازالة التباي نوع كان سواء كان حلقا أو قصا أو نتقا أو احراقا ولو بالنورة ولو كان الشعر المزال قلبيلا كسحرة واحدة دون النساء والجلل بالتحريم ودون الاكرام فلا يتم عليه حيثنذ وبهذا تعلم أن في كلام المصنف مصافا مقدرا أولا وثانيا أي حلق بعض شعره ونشف بعض شعره لأن الشعر اسم جنس جعي أقله ثلاث شعرات فظاهر أنه لا يحرم الا اذا كان كثيرا ثلاث شعرات فاكثر لأنه أقل الجمع وقد علمت أنه يحرم الحلق والنشف ولو لشعرة واحدة وقد أشار المصنف الى تقدير هذا المضاف بقوله (ولو بعض شعرة) واحدة هذا بالنسبة للتحريم واما بالنسبة للفدية ففيه تفصيل يأتي في محله ان شاء الله تعالى فتشكل الفدية بإزالة ثلاث شعرات من أي محل كان بشرط اتحاد الوقت والمكان والا فلا فدية عليه بل عليه أمداد بحسب كثرة الشعرات لمزج الجمع التفرق في المكان والزمان وساقى الكلام عليه وقد ذكرنا هذا الاستطراد وقوله (تقصيرا) منصوب على الخبر به لكان المحذوف مفعلا معها كما قاله الجوزي أي ولو كانت ازالته تقصيرا ودل على ذلك قول المصنف لا ولو بعض شعرة فكان هنالك محذوف بعد لو فيجمل عليه هنا فإلى أن المصنف بالواو هذا المكان أو وضعه ويكون موطوفا على بعض السابقة ولم يسلطه عليه وحيث يندى يكون الكلام جارا على قاعدة العربية من أن كان اختار حذف بعد الوان ولعل الواو هنا سقطت من النسخ والظاهر لا يقيد بالعطف ولا يصح نصبه على غير هذا الوجه لا فادته التقيد بالتقصير مع أنه لا يشترط تكلم من كلام المصنف سابقا حيث قال حلق شعره ونشفه أي ازالته مطلقا وقوله (من رأسه أو من) (ابطه) متعلق بالصدر المذکور أي لو كانت التقصير المذکور فاشا أو حاصل من رأسه أو من ابطه والسنة في أخذ شعر الاط في غير الاحرام تحصل بالتمتع لمن لم يضرمه كما وقع للامام الشافعي رضي الله عنه وهو أنه قد دخل عليه واحد من أصحابه وعنده المزين يحلق ابطه فقال الامام خلا السنة في ذلك النشف ولكن لا أقدر عليه (أو) كانت الازالة المذكورة من (عائته) وهي الشعر الثابت في جوانب الذكور من الرجل وجوانب الفرج من الانثى والخنف (أو) كانت الازالة المذكورة (من شاربوه) من (سائر جسده) لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة في هذا الحكم وحرمه المذکورات من غير الرأس بطريق الجمل عليه فأما حرمه ازالته من الرأس فلفظها تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فالنهي في الآية وارد على خصوص الرأس ولكن يقاس عليه غيره من أنواع الازالة بجماع أن في كل ترفها وتزينا (يحرم على المحرم أيضا) (تقليم أظفار) أي جنسها الصادق بالقليل والكثير وهذا من جهة حرمه الازالة لا من جهة الفدية وما هي فسيأتي الكلام عليها كما بينا على ذلك فيما تقدم وقد أشار المصنف بقوله (ولو بعض ظفر) الى أن في كلامه تقدير مضاف وهو يحرم على المحرم تقليم بعض أظفاره حتى يكون الحكم المذکور وهو حرمه تقليم الأظفار ليس قاصرا على الجمع بل ولو بعض ظفر كما أشرت الى ذلك بجمل الاضافة على ارادة الجنس الصادق بالقليل والكثير ولا فرق في حرمه تقليمها بين أن تكون من أصابع اليدين فقط أو من أصابع الرجلين كذلك أو منهن معا أو البعض من اليدين والبعض الآخر من الرجلين ولا فرق بين المذکور والاني والخنف ولا فرق بين القطع أو التسكر فيها وذلك قياسا على ازالة الشعر بجماع الترفه والتزين في كل ومحل حرمه ما ذكر في الشعر والظفر اذا كان مقصودا بالازالة فلا قطع المحرم عضوا أو قطع أصابعه أو كل منهن مشغرا أو ظفرا فلا فدية لأنهما تابعا لغيرهما المقصودان

الثالث يحرم حلق  
شعره ونشفه ولو  
بعض شعرة تقصيرا  
من رأسه أو ابطه أو  
من عائته أو من  
سائر جسده  
وتقليم أظفاره ولو  
بعض ظفر

بالازالة وحملها أيضا اذا كانت الازالة المذكورة من نفسه أما اذا كانت من غيره وكانت ذلك الغير حلالا فلا وإن كان محرما وقيل أن لغيره الازالة المذكورة حرم على الحرم إلا أن لغيره في الازالة وكذلك الحرم المزبل فالحرمة تعلبهما معا والقضية على المحلوق وإن كان ناسيا أو مكرها فالقضية على الحائض وإن سكنت ولم يدفعه مع قدرته على الدفع فكل وحلق بذنه فأنه قد على المحلوق وقد أشار المصنف إلى حكم المذكورات بعبارة أعيانها فقال (فإذا تطيب) الحرم الشامل للذكور والأنثى (أوليس) ثوبا وغيره من أنواع الملبوسات المحرمة على المحرم (أو حلق) أي أزال (ثلاث شعرات) فكثر (أو قل) من ذكر (ثلاثة أظفار) فكثر (أو باشر) الرجل المحرم (فيما دون الفرج) أي فيما عدا (بشهوة) متعلق بالفعل قبله (أو دهن) شعر رأسه وحلته بالدهن الذي لم يوضع فيه طيب ولو كان الدهن المذكور شاعرا أو جعلا في الخلاف فيها أو جامع ثانيا بعد الجماع المفسد أو جامع بين الخللين أوليس ما منع من لبسه وكان ذلك بغير عذر وجواب إذا الشرطية قوله (لزمه شاة) بفعل ما ذكره في الإضحية وهي جذعة ضأن سنه سنة وطعنت في الشاة أو ثنية معز عمرها ستان وشرعت في الثالثة (ويحتر) الشخص في فدية هذه الأنواع (بين ذبهما) أي الشاة وتفرقة لهما على فقراء الحرم ومساكينه وإن لم يكونا من أهل مكة كالغربة إذا دخلت في الحرم قبل أو أن الحج (و بن أن يطعم ثلاثة أصع) بالجمع صاع لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية أي خلق فقدي من صيام أو صدقة أو نسك وإذا وجبت الفدية مع العذر فسدونها أولى وغير الحلق مقيس عليه ويشترط لوجوبها في ذلك أن تفعل في حال الحمد والعلم بالتحريم أما فعلها مع النسيان للإحرام فستلحق به فدية في غير ما كل من باب الاتلاف أما ما كل من باب الاتلاف كالخلق للرائس مثلا والاقلم للأنظار فإنها تلحق ولو مع النسيان وإذا فعل هذه المحرمات مع الجهل بالتحريم بان كان بعد مداعن العلماء أو كان قريب العهد بالاسلام فلا فدية عليه ما لم يكن ذلك من باب الاتلاف والافتصاح عليه أيضا وكذلك قتل الصيد فيجب عليه الجزاء مطلقا سواء فعله عمدا أو ناسيا عالما بالتحريم أو جاهلا به وهذا هو الاتلاف المحض وأما الحلق والاقلم والجماع فلهما نوعان فدية عليه ما لم يكن ذلك من باب الاتلاف والافتصاح عليه أيضا وكذلك قتل الصيد فيجب عليه الجزاء مطلقا سواء فعله عمدا أو ناسيا عالما بالتحريم أو جاهلا به وهذا هو الاتلاف المحض ولو مع الجهل والنسيان كما هو وأما الجماع فالاصح أنها تلحق بالامع والعدو والعلم بالتحريم والاختيار وأما ما كل من باب الترف بالمحض كالطيب واللبس فيشترط في وجوبها فيه العلم بالتحريم والحمد كما تقدم ذكره الشيخ فحيرة على المحل وخرج بقوله ثلاث شعرات بالجمع الشعرة الواحدة والشعران ففيهما مدفوعا مدان هذا هو الاظهر ويحتمه قولان أحدهما أن في الشعرة الواحدة درهم وفي الشعرين درهمين وثانيهما أن في الشعرة الواحدة ثلث دم وفي الشعرين ثلثي دم على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره وصاحب الاظهر والقاتل بالدرهم يقولان تبعض الدم عسر فسدل الاول منهما إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات فقول به وعدل الناس إلى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهد مصل الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريبا فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع ومثل ذلك يقال في الاظفار في الظفر الواحد مدفوع في ازالة الظفرين مدان الخ ما تقدم وفي ازالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار تكمل الفدية لكن بشرط اتحاد الزمان والمكان كما سيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على ذلك والامداد التي تخرج عن الشعرات المتفرقة تعطي ولو لشخص واحد بخلاف الفدية الكاملة لا يمن اعطاها وتفرقها على ستة مساكين لكل واحد نصف صاع كما سيذكر المصنف وأصل أصع أصوع أي بدل من واوهمة مضومة وقدمت على صادية وقلت ضمت اليه وقلت هي ألفاسا كثة فصار أصع وهو أربعة أمداد (لكل مسكين نصف صاع) وهو مدان بخمسة الأمداد أثناعشر مداعلى ستة مساكين لكل شخص نصف (وبين صوم ثلاثة أيام) ولو مفرقة وقد

فإذا تطيب أوليس  
أو حلق ثلاث  
شعرات أو قل ثلاثة  
أظفار أو باشر لهما  
دون الفرج بشهوة  
أو دهن لزمه شاة  
ويحتر بين ذبهما  
وبن أن يطعم ثلاثة  
أصع لكل مسكين  
نصف صاع وبين  
صوم ثلاثة أيام

أشار إلى ذلك ابن القري في النوع الرابع حيث قال

وخبرني وقد روي في الرابع \* ان شئت فاذبح أو جدياً صم

للشخص نصفاً أو قسم ثلاثاً (أي من الأيام) \* تجتنب ما اجتنبته اجتناباً

وقد بين ابن القري أن هذا ذلك بقوله

في الحلق والقلم وليس دهن \* طيب وتقبيل ووطء نهي

\* أو بين تحليلي ذوى احرام \* فهذه الثمانية المذكورة قد يتناول سبيل التحصير والتقدير كما علمت (فان

علم المحرم (أنه ان سرح لحية أو أصلها انتفش شعر) أي خرج منها شعر بواسطة التدبير أو التحليل

(حرم) عليه (ذلك) الفعل لأنه سبب أوصله إلى أمر حرام ومثل اللحية شعر الرأس فان لم يعلم ذلك بان طين

أو شدة كره التدبير أو غسل وجهه فرأى عقب ذلك في كفه شعر أو علم أنه هو الذي تنفخه حين

(فان خلخل) شعر لحية (أو غسل وجهه فرأى) عقب ذلك في كفه شعر أو علم أنه هو الذي تنفخه حين غسل وجهه أو

غسل وجهه أو حين (خلخل) لحية (لزمه القديمة) لوجود سببها وكان الأولى التأنيث في الفعل لأن

الفاعل مؤنث تأنيذاً مجازياً وهو اسم ظاهر ويجوز زعمه التدكير وانما زعمته القديمة لتبين إزالة الشعر

بقوله (وان علم أنه كان قد انتفش بنفسه) من غير فعل (أو لم يعلم هذا) أي أنه انتفش بنفسه (ولذلك)

أي أنه هو تنفخه (فلا شيء عليه) حصول الشك المذكور والاصل براءة الذمة هذا جواب لقوله وان علم

الحج (وان احتاج) المحرم (الى حلق الشعر) من نفسه أو غيره (لمرض أو) ل(حجراً) (لكنه قتل أو احتاج

المالين المحيط للحر) أي قد فقه عنه (أو) لنفع (البرد أو) احتاج (الى تغطية الرأس) من أجل ما ذكر

(فلهذا) من غير أن (ويشأن) شجاعتهم في الاضحية وهي التحصير كما هو تقدم دليله في قوله تعالى من كان

منكم مريضاً الى آخر الآية وزعم الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أبؤ ذلك هوام

رأسك قال نعم قال انسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقامن الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح

الفاء والاراءة لانه أجمع وقس بالحق غيره من قوم الاطفا وقد يشبه كذلك وقس بالذم وزعمه لان ما إذا

وجبت مع العذر في غيره أولى ويستثنى لبس السراويل لأنه ذرفاته أبيع لبسه عند عدم الازار ولا تجب فيه

القضية وكذلك لبس الخفين المقطوعين عند عدم التعليل فانه لا فدية فيه ما لا نستر العورة ووقاية الرجل

من التماسه ما مور بهما مخفف فيهما ولو ثبت في عينه شعر وقطعه أو قلعه فلا فدية وهذا مما أبيع للعذر

لكن لا تجب فيه أيضاً أو غطي شعر حاجبيه عنه وقطع المغطى فقط فكذلك ولو قطع من ظفره المنكسر

فكذلك لا فدية أو أصل على المحرم صيد وقت له فلا فدية لان قتله جائز حيثئذ فعل الضرر \* (الرابع) من

الانواع الخمسة التي تحرم على المحرم (الجساع في الفرج) حال الاحرام قبله كان الفرج أو دبراً من كل حيوان

لقوله تعالى فلا ترثوه ولا توفوا ولا جلدوا في الحج أي فلا ترثوه والارث هو الجماع (و) تحرم (المباشرة

فيما دون الفرج) أي فيما عداه من باقي الجسد (بشهوة) فالجاء والجور متعلق بضرم ذلك (كالقبلة)

والمفاخذة (والمعاينة واللبس) باليد (بشهوة) لان المباشرة المذكورة وسيلة للجماع فانها حرم حرمت هي

لان من حام حول الحبي وشك ان يقع فيه وخرج بشهوة ما دلس بغير شهوة ولو عدا فلا يحرم ولا فدية وفي

معنى المباشرة شهوة في الفرج ولو لم يقد به لا استقامة باليد يخرج المني يده أو يذبحه وهو أولى لانه

أفحش من آخره يده ولكن لا يفسد الحلي فتكون فدية مثل فدية الحلق في التحصير والتقدير (فان

جامع) الحرم جمعا (عنداً) أو عامداً يعني متعمداً فعدا اما صفة لموصوف محذوف أو حال من فاعل جامع

بالتأويل المذكور (في العرة) وحدها (قبل فراغها) أي قبل الفراغ من أعمالها حتى لو بقي مقدار شبر أو أقل

في المرة السابعة من مرات السبي بان لم يصل فيه إلى المكان الذي تنتهي اليه المسافة يعني أنها تفسد قبل

فان علم أنه ان سرح

لحيته أو أصلها انتفش

شعر حرم ذلك فـ أو

خلل أو غسل

وجهه فرأى في

كفه شعر أو علم أنه

هو الذي تنفخه حين

غسل وجهه أو

خلل لزمه القضية

وان علم أنه كان قد

انتفش بنفسه أول

يعلم هذا ولا ذلك

فلا شيء عليه وان

احتاج الى حلق

الشعر لمرض أو

أو كثر قتل أو

احتاج الى لبس

الحيط للحر أو دفع

البرد أو الى تغطية

الرأس فلهذا

يقضى \* الرابع

الجماع في الفرج

والمباشرة فيما دون

الفرج بشهوة

كالقبة والمعاينة

واللبس بشهوة فان

جامع عدا في العرة

قبل فراغها

الحلقان جعلناه نسكا والاقبيل السعي فكل من الجار والظرف متعلق بجامع (أو) جامع المذكور (في الحج) ولو كان قارنا (قبل التحلل الاول) منه وقد اشار المصنف الى جواب الشرط الاول والثاني بقوله (فقد نسك) الذي جامع فيه من العرة المذكورة والحج ولو قارنا وفساد العرة المتفرقة عنه بطريق القياس عليه بجامع اتحاد الاعمال في كل من الاركان والواجبات والسنن وأما فساد الحج قبل الوقوف فبالاجماع وكذلك بعدمه وقبل التحلل الاول عندنا قياسا على ما قبل الوقوف لان الوطء فيه ما قد وافق احراما صحه وادق منه في الله عن الرفث فيه حيث قال ولا رث ولا فسوق والرفث مفسر بالجماع كما مر آنفا والامس في النهي اقتضاء الفساد لان قوله لا رث وان كان خيرا في اللفظ فغناء النهي ولو اثنى على التحلل لاستعمال تخلفه وقد سبق تأويله بالارتقاء لاجل هذا المعنى واحترز بقوله قبل فراغها عما اذا فرغ منها وقد اتمها فلا شيء عليه حينئذ وفهم منه أنها كانت مفردة عن الحج وأما لو كانت داخلية فيه فتكون تابعة له صحه وفسادا فاذا وطئ القارن قبل التحلل فسد حجه وعمره تبعاله ولو لم يقم من أعمالها شيء كان طاف وسعى ووقف بعرفة وحلق قبل الرمي فان أعمالها في هذه الصورة قد تفتت لكن فسدت تبعاله لانه لم يتحلل التحلل الاول فان جامع بعد التحلل الاول لم يفسد حجه ولا عمرته بطريق التبعية وان كان يأت بجميع أفعالها وصورته كان وقف القارن بعرفة ثم رمى يوم النحر ثم طاف للأضحية ثم سعى ثم وطئ قبل الحلق الذي هو التحلل الثاني في هذه الصورة فصدق فيه أنه لم يتم أعمالها بالتحلق وهو من أعمال الكفارة لم يفسد بها الحج ويجب على الذي أفسد نسكه المضى في فاسده بمعنى أنه ياتي بنية الاعمال بعد التساد ولا يخرج منه حينئذ بل هو باق على احرامه ولذلك قال المصنف (ويجب عليه اتمامه) أي الفاسد (كما كان يتمه لو لم يفسده) لقوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله أي آتواهما ما تامين وهو يشمل الصحيح والفساد وغير التمسك من العبادات لا يتم فاسده بالخروج منه بالفساد (والقضاء أي قضاء التمسك الذي أفسده ويجب (على القور) لانه وان كان وقته موسعا فيضيق عليه بالشرع وفيه والنقل من ذلك يصير بالشرع فيه فرضاى واجب الاعمال كالفرض بخلاف نفل غيره لا يصير واجبا بالشرع وفيه فان كان الفاسد عمرة فاعادتها فوافظها فوافظها في سنة الفاسدان لم يحصر بعد الجماع أو قبله فبعض المضى فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر أعاد من عام قابل وقوله (وان كان الفاسد تطوعا) غايته في وجوب القضاء فورا (و) يجب على الواطئ (الكفارة) روى ذلك مالك عن جمع من الصحابة ولا يخالف لهم (وهي) أي الكفارة المرتبة على الوطء المفسد للنسك (بدنه) أي واحد من الاول ذكرنا كان أو أثنى بصفة الاضحية وقيل في افساد العمرة شاق فان لم يجد (أو بقرة) تجزئ في الاضحية تجب بدلها (فان لم يجد) أي البقرة (فيسع شياه) تجب بدلها اعتنا بأن كانت أو معزاذ كورا كانت أو أتاناً أو أوالا بعض ذكر رواها البعض الآخر أنها ما وكل ذلك يكون بصفة الاضحية وهكذا كل موضع فيه المشاة الاجزاء الصيد فانه لا يشتري فيه الصفة المذكورة بل المعتبر فيه المماثلة كما سفيان ان شاء الله تعالى (فان لم يجد) السبع شياه (قوم البدنة دراهم) يسع ومكة وانما قومت البدنة لانه الواجبة أصالة وقال ابن سريج قوم الشياه لانه التي استقر عليها الامر (و) قوم (الدراهم طعاما) أي واشترى بالدراهم طعاما هذا هو المراد بقوم الدراهم طعاما أي جعلها ثمناً للطعام واشترى بها طعاما محجز ثافي الفطرة (و بتصدق به) أي بالطعام حبالا غيره لانه أكل (فان لم يجد) الطعام (صام عن كل مد يوما) وخروج بقوله على الواطئ الموطوء فلا شيء عليه غير الاثمان كانت مطاوعه (ويجب) على من أفسد نسكه (أن يحرم بالقضاء) جبا كان أو عمرة (من حيث) أي من مكان قد (أحرم) منه (بالاداء) أي قبل الفساد سلك طريق الاداء

أوفى الحج قبل  
التحلل الاول فسد  
نسكه ويجب عليه  
اتمامه كما كان  
يتمه لو لم يفسده  
والقضاء على القور  
وان كان الفاسد  
تطوعا والكفارة  
وهي بدنة فان لم يجد  
بقرة فان لم يجد  
فيسع شياه فان لم  
يجد قوم البدنة  
دراهم والدراهم  
طعاما ويستصدق به  
فان لم يجد صام عن  
كل مد يوما ويجب  
أن يحصر بالقضاء  
من حيث أحرم بالاداء

والأقرب مثل مسافته ان سلك طريقاً آخر وقت القضاء (فان كان أحرم به) أي بالاداء (من دون الميقات) أي من قبله ولو بقليل (أحرم بالقضاء من الميقات) الشرعي وان كان نسكه الذي أقسده فلا نعم ان سلك فيها غير طريق الاداء أحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء لم يكن جاوز فيه الميقات مجرماً وبالاحرام من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي أحرم فسه بالاداء كأن أحرم بالاداء من شوال فلا يلزمه أن يحرم بالقضاء في شوال فلا التناهي إلى القعدة أو إلى الحجة قال الرافعي وفرقوا بان اعتبار الشارع بالمقات المكاني أكثر لانه يتعين بالتذرع والزماني قال الرمي في النهاية وفارق أي الزمان المكانان المكان ينضبط بخلاف الزمان (ويندب للحرم الذي أراد أن يقضي الحج الفاسد ان يفارق الموطوءة في القضاء في المكان الذي وطئها فيه) ففي المكان متعلق بفارق أي انه لا يعيش معها وقت وصوله لذلك المكان (ان قضى) الحج (وهي معه) أي مصاحبة فيه ثلاثين كرفعود (وان جامع) الحرم بالحج (بعد التحلل الاول لم يقصد حججه) وفي نسخة نسكه وهي أعظم لانه يشعل العرة أيضاً وانما لم يقصد لانه لم يوافق احراماتاً ما لانه قد فرغ من معظم الاعمال فلا يؤثر حينئذ وطئاً الفساد بل بوجوب الفدية هذا محترز قوله قبل التحلل الاول (و) يجب (عليه) أي على من جامع بعد التحلل الاول (شاة) مجزئة في الاضحية (وان جامع ناسيا) للاحرام أو جامعاً بالتحريم أو مكرها (فلاشئ عليه) اقلوه صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ودم الشاة المذكورة على التصبر والتقدير كما مر سابقاً في كلام ابن القري (ويحرم عليه) أي على الحرم مطلقاً يجمع أو مرة أو همها (أن يتزوج) بان يكون قابلاً للتكاح ما بنفسه أو بوكلة (أو يزوج) موليته بالولاية الخاصة أو العامة أو ولو كالة (فان فعل) ما ذكر (فالعقد باطل) لخبر لا يستكح المحرم ولا يستكح لان النبي عن النبي يقضي الفساد كما مر هذا هو الاصل فيه وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم تكلم وهو محرم لان في ذلك لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم (ويكرهه) أي للحرم (أن يتخطب امرأة) في حال الاحرام من غير عقد عليها لان يحرم (و) يكرهه أيضاً (أن يشهد) على تكاح سدا للباب ويجوز له الرجعة في حال الاحرام ان طلقها قبله واستمر على عدم الرجعة حتى أحرم فله حينئذ مرا بجمع ما لم يقض العدة وانما جاز ذلك دون العقد لان الاستدامة تكاح بخلاف العقد فانه ابتداء تكاح (الخامس) من الحرمات المذكورة (يحرم) على الحرم (أن يصطاد كل صيد) بمعنى المصيد (يرى ما كول) يقبضه قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً أي أخذتم سناً كان أو لأملاً كان أو لا بخلاف غير الما كول وان كان برياً وحشياً فلا يحرم التعرض له بل ما فيه أذى كثير وتسربس قتل ومنه ما فيه نفع وضرب ركة قد وصق فلا يسب قتل لنفعه ولا يكره قتلها ضرر ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورجه يكره قتلها وبخلاف الجري في الحرم وهو ما لا يعيش الا في البحر وما يعيش فيه وفي البر كالبري وبخلاف الانسي وان فوحش لان الاصل خله ولا معارض (أو ما ولد من ما كول وغير ما كول) المقام للانضمام في الحرم التعرض له احتياطاً بصديق القبر علاً بغير الما كول من يجري أو يرى أو انسى وبلا كول من يجري أو انسى كتولد من ضبع وضدع أو ذئب أو جراد نسي وكتولد من ضبع وحوث أو شاة بخلاف المتولد من جاز وفرنس وأهلين ومن ذئب وشاة وتحوذ ذلك لا يحرم التعرض له ومنشأ الاصطلاح ذلك كورتيقري وهو الاغاة عليه بدلالة أو اعارة أو بجرم وضع اليد عليه بقتل أو اعارة أو غيره ما يحرم أن يتعرض لجزئ منه ورثه وشعره ويضربه ولينه (فان مات الصيد) الما كول الى آخر القيود السابقة حال كونه مستقراً (فيده) أي الحرم (أو) لم يمت فيده لكنه (أقننه) بفعله (أو أنلف جزأه) كيدم مثلاً (جزءه الجزاء) لقوله تعالى فمن قتلهم منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من التمس الآية وهذه الفدية على التخيير والتعدي بل فان كان مأكلاً جزاءه الجزاء على الله تعالى والقيمة للثالث وتدين المصنف الجزاء بقوله (فان كان له) أي الصيد المقتول

فان كان أحرم من  
دون الميقات أحرم  
بالقضاء من الميقات  
ويندب أن يفارق  
الموطوءة في القضاء  
في المكان الذي  
وطئها فيه ان قضى  
وهي معه وان جامع  
بعد التحلل الاول لم  
يقصد حججه وعليه  
شاة وان جامع ناسيا  
فلاشئ عليه ويحرم  
عليه أن يتزوج  
أو يزوج فانه فعل  
فالعقد باطل ويكره  
أن يتخطب امرأة  
وان شتمه انما حرم  
يحرم أن يصطاد كل  
صيد يرى ما كول  
أو ما ولد من ما كول  
وغير ما كول فان  
مات الصيد في يده  
أو أنلفه أو أنلف  
جزأه لزمه الجزاء  
فان كان له

(مثل من التيم) وهي الابل والبقر والغنم (وجب مثله) حال كونه (من التيم) المقام للاضمار أي منها وهذا جواب لقوله فان كان الخ والمراد بالمثل في الآية التقريب لاحقية المماثلة وتراعى في الصورة لافي القيمة فيقضى الكبيرو والصغرو الحصى والمريض والسمين والهنبل والمعبى بملء رعاية للمماثلة التي اقتضتها الآية بشرط اتحاد الجنس والمعبى والعور ولا يضر اختلاف محلها فيها كما عورعين يسار ويحزى الذي ذكر في النعامة الذي كرا والاثني بدنه أي واحد من الابل وفي بقرة الوحش أي الواحد منه وجارده بقرة واحدة من البقر وفي الغزال عذروه أي الاثنى من المعز التي تحت لها سنانة والغزال ولد الطليعة الى ان يطلع قروانه ثم يسمى الذي كرا طليبا والاثني طليبة وهما المراد بالغزال ليناسب كبر المعز وفي الارنب عناق وهي الاثني من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة وفي الربوع وهو معروف جقرة وهي الاثني من المعز اذا باغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فأتى الارنب بنهر من الربوع وفي الضبع كبش والذي كرا أفضل وفي الحامل حامل ولا تدخ بل تقوم بكفة تحمل ذبيحتها ويصعد مذق بقميتها طعاما أو بصوم عن كل مدبوم ما فان ألقت جنينا متنا ومانت فكقتل الحامل وان عاشت ضمن نقصها وحياها ما تضمنها أو ماتت دونها ضمن ونهش نقصها ثم بين ما تقدم أن هذا الدم على الخير والتعديل بقوله (بخير) الخريج (يشه) أي بين المثل (وبين) استخراج (طعام بقميته) أي قيمة المثل (وبين صوم) عند فقد الطعام (لكل مدبوم) يصومه عنه هذا إذا كان للصبي مثل وأشار الى خلافه وهو عدم المنلية فقال (وان لم يكن له) أي للصبي (مثل من التيم ووجب) على من زنيه ذلك (القيمة) أي اخراجها (الى الحي الجاهم) فتمت نقل وقد عرفت المصنف نوعا من الجاهم بقوله (وهو ما عب) أي شرب من غير مص (وهذر) أي صوت كيام وفواخت وقرى وكل ذي طوق سواة اتفاقا أو تواترا باختلافاته لا مثل له ومع ذلك لا يجب فيه القيمة المذكورة لان في الجاهم النقل كانه قد تم النقل اما عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عبد بن من الجاهمة أو من التابعين فمن بعدهم فانه يشيع ما حكوا فيه وهو ما أشار اليه المصنف بقوله (فشاء) تعجب في قتل جامدة واحدة نص عليه الشافعي رضي الله عنه ما شاء الا «نار المنقولة» عن السلف وقيل بلغه في ذلك وقد حكمت الجاهمة بذلك ولو جحد له مخاف ومستهزئ وقيل أيضا بلغهم ومن الآثار الواردة في قتل ماله مثل ما رواه البيهقي عن عمر وعلى وابن عباس ومعاوية أنهم قضوا في النعامة بسبعة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قضوا في جمار الوحش وبقرة بقرعة وعن ابن عباس أنه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود أنه قضى في الربوع بجفرا وجقرة وعن عروان عوف أنهم ما حكوا في الطي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد أن ما حكوا في الطي تبس اعفر وروى عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع كبش وفي الغزال بعز وفي الارنب بعناق وفي الربوع بجقرة وهذا اسناد صحيح ما وجد من الخلق على المنهاج (ثم) يختار القاتل لذلك الصبي الذي لا مثل له ومثله الجراد وبعض الطيور غير الجاهم بين ثلاث خصال أشار اليها بقوله (ان شاء بعض) بالقيمة أي قيمة المقتول الذي لا مثل له أي يشتريها (طعاما) مجزئا في الفطرة (أو بهوم لكل مد) أي بدنه وعوضه (نوما) وبكل المكسر لان الصوم لا يتبعض ومثل هذا يقال في فدية الجماع المفسد عند رجوعه الى الصوم وهذه الحرمات كما تحرم على المتلبس بالحرام تعزم على من كان في أرض الحرم ولو حلالا وكذلك يحرم عليه التعرض لقطع الشجر والنبات فيه لكن المصنف لم يذكر ذلك لانه فرض كلامه فحين كان محرم ما لم يتعرض لغيره تخمين أن حكم المرأة فيما تقدم الاما استثناء كالرجل فقال (وبحرم ذلك) أي المذكور في هذه الأنواع الخمسة (على الرجل والمرأة الاقل التجرد) (الاضافة لسان أي فعل هو التجرد (من الخيط والاكشف الرأس فيخص وجوبه) أي ما ذكر من التجرد وكشف الرأس (بالرجل) وازافة كشف الى الرأس من اضافة المصدر الى مفعوله أي الاكشف المحرم الذي كرر رأسه وتقدم

مثل من التيم ووجب مثله من التيم يختار بينه وبين طعام بقميته وبين صوم لكل مدبوم وان لم يكن له مثل من التيم ووجب القيمة الا في الجاهم وهو ما عب وهذر قشة ثم ان شاء بعض بالقيمة طعاما أو بصوم لكل مدبوم ما يصح ذلك على الرجل والمرأة الاقل التجرد من الخيط والاكشف الرأس فيخص وجوبه بالرجل

ان المرء بالرجل الذكرو بالمرأة الا اني قيد خفي في الحرم الصغير والصغيرة فيجب على وليهما منعهما من فعل  
 المحرمات (لكن يلزم المرأة) حرة كانت أو غيرهما (كشف وجهها) وتستر رأسها لئلا يراها عورة وهي مأمورة  
 بسترها عن أعين الناس الا الجانب حتى يحرم عليها كشف شيء من رأسها لانه عورة كالبدن فيجب ستره  
 من وجهها تستر رأسها من بابها لا يتم الواجب الا به فهو واجب فالمرأة خالفت الرجل في هذا الواجب  
 وهو أنها تستر رأسها وتكشف وجهها لحدث البخاري ولا تنقب المرأة لكن يلزمها ستره عنه لخالفها  
 بالرأس احتياطاً لانه عورة ويحتمل في ستر العورة ما يمكن لكن هذا في الحرة بخلاف الامه فترأسها ليس  
 بعورة بالنسبة للإحرام والصلاة فعوزت بها بالنسبة لها كعورة الرجل وهذا قول القاضي أي العابد وقد شد  
 فيه قال في شرح المذهب ما ذكر في إجماع المرأة وليس لها بفرق قوافيه بين الحرة والامة و مثل كشف الوجه  
 في الوجوب حرمة القفازين للبدن أي يجب عليها أن لا تسترهما جميعاً وهما ما يمل للبدن وقت شدته الرد  
 ويحشى كل منهما باطن وهذا أي ما ذكر من حرمة ستر البدن بالقفازين أحد قولين للإمام الشافعي رضي  
 الله عنه وهذا هو الظاهر وهو حرمة الستر للحدث السابق في كلام البخاري وهو لا تنقب المرأة ولا تلبس  
 القفازين فهما محرمان على الرجل والمرأة فهما من المشترك (فان أردت) المرأة (الستر) أي ستر الوجه  
 عن أعين الناس خوفاً على نفسها من النظر اليها (سدلت) أي أرخت (عليه) أي على الوجه المكشوف  
 (شيئاً) كسدل يمنع رؤية الناس لها (يشترط أن لا يس) ذلك الشيء (وجهاً) بأن ترفعه عنه بوضع مروحة  
 محترقة على طرف الرأس وتشدها بخط حتى تستدك وتسدل المذيل من فوقها فلا يصل ذلك الشيء  
 المسدل حينئذ إلى وجهها وبمثل المروحة أو من خوص تركب ويجعل بعضه فوق بعض يربط أطراف  
 الاعواد ببعضها بعض ويرخي فوق تلك الاعواد مندبل مثلاً فلا يرى الوجه ولا يصل المندبل الموضوع فوق  
 الاعواد إلى الوجه وهذه الاعواد تجعل على الوجه متجافية عنه وتربط أطرافها من وادها رأس وهو  
 المعروف الآن عند النساء واصار العرب بالوقوف فهو يكون مصنوعاً للنساء في المواقيت عند اعادة الاحرام  
 فيكون هذا القوق بمنزلة الظلة للرجل والنجل حتى لو قفلت المرأة هذه الاعواد فادفع الخرعن وجهها أيضاً  
 أو لدفع اليد عن راسها لئلا يرى وجهها (من غير اختيارها) يعني لكن ترفعه حال اعتد التمكن من رفعه فان تركته بعد التمكن  
 منه عامدة عاللة بالقرص (لزمها القنطرة) وللحرم حرك رأسه وبذنه بالظفاره بحيث لا يقطع شعره أي جسده  
 الصادق بالقليل والكثير (وله) أي للحرم (قتل القمل) وتخصيه من يذنه للعاجبة الى ذلك (لكن يكره أن  
 يقتل المحرم رأسه) وكل موضع فيه شعر محافض سقوط شعره ولما فيه من الترفه (فان قتل منه) أي من  
 رأسه أو غيره (قله) تدب أن يتصدق ولو بلقمة (نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى قال الجهم وهذا التصديق  
 مستحب وقال بعضهم واجب بلقيته من ازالة الاذى عن الرأس وقال الشافعي وأيضاً قداها به فهو خير  
 منها وإنما يجب التصديق لانهم ليسوا كقوله فأشبهت السباع والخشرات في قتلها وقال الشافعي  
 أيضاً وللمسيان وهو ينض أنفله حكمه لكن فدينه أقل من فدية القمل في التصديق لكونه أصغر منه نقله  
 في المجموع ثم قال وحقيقة الفدية ليست للقمل بل للترقة بازالة الاذى عن الرأس ونحوه فأشبهه ازالة الشعر  
 فصل في ما يطلب على وجه الاستنجاب عند الدخول على أم القرى زادها الله شرفاً ورفعة مدة وجود  
 الثرى وتسمى عكة وتبكيك ولها نحو ثلاثين اسماً وكثرة الاسماء تدل على شرف السمي ومكة أفضل الأرض  
 للأحاديث الصحيحة التي لا تقبل التزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وأفضلها مكة الكعبة المشرفة ثم يبت  
 خديجة بعد المستديم التربة التي وضعت أعضاها عندنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع  
 ما من حتى من العرش والكرسي وتستحب الجوارية عكة كما قاله النووي في الإيضاح إلا أن يذهب على ظنه

المرء بالرجل الذكرو بالمرأة  
 لكن يلزم المرأة  
 حرة كانت أو غيرهما  
 كشف وجهها  
 وتستر رأسها  
 لئلا يراها عورة  
 وهي مأمورة  
 بسترها عن أعين  
 الناس الا الجانب  
 حتى يحرم عليها  
 كشف شيء من  
 رأسها لانه عورة  
 كالبدن فيجب  
 ستره من وجهها  
 تستر رأسها  
 من بابها لا يتم  
 الواجب الا به  
 فهو واجب  
 فالمرأة خالفت  
 الرجل في هذا  
 الواجب وهو  
 أنها تستر رأسها  
 وتكشف وجهها  
 لحدث البخاري  
 ولا تنقب المرأة  
 لكن يلزمها  
 ستره عنه لخالفها  
 بالرأس احتياطاً  
 لانه عورة  
 ويحتمل في ستر  
 العورة ما يمكن  
 لكن هذا في  
 الحرة بخلاف  
 الامه فترأسها  
 ليس بعورة  
 بالنسبة للإحرام  
 والصلاة فعوزت  
 بها بالنسبة  
 لها كعورة  
 الرجل وهذا  
 قول القاضي  
 أي العابد وقد  
 شد فيه قال  
 في شرح  
 المذهب ما  
 ذكر في  
 إجماع  
 المرأة  
 وليس لها  
 بفرق  
 قوافيه  
 بين  
 الحرة  
 والامة  
 و مثل  
 كشف  
 الوجه  
 في  
 الوجوب  
 حرمة  
 القفازين  
 للبدن  
 أي  
 يجب  
 عليها  
 أن  
 لا  
 تستر  
 هما  
 جميعاً  
 وهما  
 ما  
 يمل  
 للبدن  
 وقت  
 شدته  
 الرد  
 ويحشى  
 كل  
 منهما  
 باطن  
 وهذا  
 أي  
 ما  
 ذكر  
 من  
 حرمة  
 ستر  
 البدن  
 بالقفازين  
 أحد  
 قولين  
 للإمام  
 الشافعي  
 رضي  
 الله  
 عنه  
 وهذا  
 هو  
 الظاهر  
 وهو  
 حرمة  
 الستر  
 للحدث  
 السابق  
 في  
 كلام  
 البخاري  
 وهو  
 لا  
 تنقب  
 المرأة  
 ولا  
 تلبس  
 القفازين  
 فهما  
 محرمان  
 على  
 الرجل  
 والمرأة  
 فهما  
 من  
 المشترك  
 (فان  
 أردت)  
 المرأة  
 (الستر)  
 أي  
 ستر  
 الوجه  
 عن  
 أعين  
 الناس  
 خوفاً  
 على  
 نفسها  
 من  
 النظر  
 اليها  
 (سدلت)  
 أي  
 أرخت  
 (عليه)  
 أي  
 على  
 الوجه  
 المكشوف  
 (شيئاً)  
 كسدل  
 يمنع  
 رؤية  
 الناس  
 لها  
 (يشترط  
 أن  
 لا  
 يس)  
 ذلك  
 الشيء  
 (وجهاً)  
 بأن  
 ترفعه  
 عنه  
 بوضع  
 مروحة  
 محترقة  
 على  
 طرف  
 الرأس  
 وتشدها  
 بخط  
 حتى  
 تستدك  
 وتسدل  
 المذيل  
 من  
 فوقها  
 فلا  
 يصل  
 ذلك  
 الشيء  
 المسدل  
 حينئذ  
 إلى  
 وجهها  
 وبمثل  
 المروحة  
 أو  
 من  
 خوص  
 تركب  
 ويجعل  
 بعضه  
 فوق  
 بعض  
 يربط  
 أطراف  
 الاعواد  
 ببعضها  
 بعض  
 ويرخي  
 فوق  
 تلك  
 الاعواد  
 مندبل  
 مثلاً  
 فلا  
 يرى  
 الوجه  
 ولا  
 يصل  
 المندبل  
 الموضوع  
 فوق  
 الاعواد  
 إلى  
 الوجه  
 وهذه  
 الاعواد  
 تجعل  
 على  
 الوجه  
 متجافية  
 عنه  
 وتربط  
 أطرافها  
 من  
 وادها  
 رأس  
 وهو  
 المعروف  
 الآن  
 عند  
 النساء  
 واصار  
 العرب  
 بالوقوف  
 فهو  
 يكون  
 مصنوعاً  
 للنساء  
 في  
 المواقيت  
 عند  
 اعادة  
 الاحرام  
 فيكون  
 هذا  
 القوق  
 بمنزلة  
 الظلة  
 للرجل  
 والنجل  
 حتى  
 لو  
 قفلت  
 المرأة  
 هذه  
 الاعواد  
 فادفع  
 الخرعن  
 وجهها  
 أيضاً  
 أو  
 لدفع  
 اليد  
 عن  
 راسها  
 لئلا  
 يرى  
 وجهها  
 (من  
 غير  
 اختيارها)  
 يعني  
 لكن  
 ترفعه  
 حال  
 اعتد  
 التمكن  
 من  
 رفعه  
 فان  
 تركته  
 بعد  
 التمكن  
 منه  
 عامدة  
 عاللة  
 بالقرص  
 (لزمها  
 القنطرة)  
 وللحرم  
 حرك  
 رأسه  
 وبذنه  
 بالظفاره  
 بحيث  
 لا  
 يقطع  
 شعره  
 أي  
 جسده  
 الصادق  
 بالقليل  
 والكثير  
 (وله)  
 أي  
 للحرم  
 (قتل  
 القمل)  
 وتخصيه  
 من  
 يذنه  
 للعاجبة  
 الى  
 ذلك  
 (لكن  
 يكره  
 أن  
 يقتل  
 المحرم  
 رأسه)  
 وكل  
 موضع  
 فيه  
 شعر  
 محافض  
 سقوط  
 شعره  
 ولما  
 فيه  
 من  
 الترفه  
 (فان  
 قتل  
 منه)  
 أي  
 من  
 رأسه  
 أو  
 غيره  
 (قله)  
 تدب  
 أن  
 يتصدق  
 ولو  
 بلقمة  
 (نص  
 عليه  
 الشافعي  
 رحمه  
 الله  
 تعالى  
 قال  
 الجهم  
 وهذا  
 التصديق  
 مستحب  
 وقال  
 بعضهم  
 واجب  
 بلقيته  
 من  
 ازالة  
 الاذى  
 عن  
 الرأس  
 وقال  
 الشافعي  
 وأيضاً  
 قداها  
 به  
 فهو  
 خير  
 منها  
 وإنما  
 يجب  
 التصديق  
 لانهم  
 ليسوا  
 كقوله  
 فأشبهت  
 السباع  
 والخشرات  
 في  
 قتلها  
 وقال  
 الشافعي  
 أيضاً  
 وللمسيان  
 وهو  
 ينض  
 أنفله  
 حكمه  
 لكن  
 فدينه  
 أقل  
 من  
 فدية  
 القمل  
 في  
 التصديق  
 لكونه  
 أصغر  
 منه  
 نقله  
 في  
 المجموع  
 ثم  
 قال  
 وحقيقة  
 الفدية  
 ليست  
 للقمل  
 بل  
 للترقة  
 بازالة  
 الاذى  
 عن  
 الرأس  
 ونحوه  
 فأشبهه  
 ازالة  
 الشعر  
 فصل  
 في  
 ما  
 يطلب  
 على  
 وجه  
 الاستنجاب  
 عند  
 الدخول  
 على  
 أم  
 القرى  
 زادها  
 الله  
 شرفاً  
 ورفعة  
 مدة  
 وجود  
 الثرى  
 وتسمى  
 عكة  
 وتبكيك  
 ولها  
 نحو  
 ثلاثين  
 اسماً  
 وكثرة  
 الاسماء  
 تدل  
 على  
 شرف  
 السمي  
 ومكة  
 أفضل  
 الأرض  
 للأحاديث  
 الصحيحة  
 التي  
 لا  
 تقبل  
 التزاع  
 كما  
 قاله  
 ابن  
 عبد  
 البر  
 وغيره  
 وأفضلها  
 مكة  
 الكعبة  
 المشرفة  
 ثم  
 يبت  
 خديجة  
 بعد  
 المستديم  
 التربة  
 التي  
 وضعت  
 أعضاها  
 عندنا  
 محمد  
 رسول  
 الله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 أفضل  
 من  
 جميع  
 ما  
 من  
 حتى  
 من  
 العرش  
 والكرسي  
 وتستحب  
 الجوارية  
 عكة  
 كما  
 قاله  
 النووي  
 في  
 الإيضاح  
 إلا  
 أن  
 يذهب  
 على  
 ظنه

فصل في

وقوع محذور منه بها قاله في النهاية (إذا أراد) الشخص (دخول مكة) شرفها الله تعالى (اغسل) يدي (خارج مكة) المقام للأضمار أي خارجها لتقدم المرجع ومثل الغسل التيمم كما مر لأنه للعبادة بأشوا في حيز أو نحوه لا لتابع في الغسل رواه الترمذي وحسنه وقبس بالغسل التيمم وقوله خارج مكة كثر في طوى بفتح الطاء أشهر من كسر ها وضحاها هي قرصة من أبنية مكة وهذا باعتبار الزمن المتقدم والأخلاق أبنية قد تفلت الآن به من كل جانب ولم يكن سابقا ما في تلك البقعة الأهي والآن كثرت المياه حولها وجعل حولها بساتين من كثرة المياه ولكن الأفضل الاغتسال منها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر أن هذا الأدب ليس خاصا بالمحرم بل يطلب من كل من أراد الدخول ويستثنى من هذا العموم من أحرم من التعيم واغتسل للأحرام هناك فلا يسن الغسل له عند دخوله مكة لقرب الزمن من غير تغير راحته وما تقدم من أنه يغسل يدي طوى أي أن كان داخل من جهته أو الاغتسل من الجهة التي يدخل منها ويكون بينه وبين أبنية مكة مثل مسافة ما بين طوى والأبنية المذكورة في يدي في هذا الغسل سببه وهو دخول مكة وقد أشار إلى ذلك بقوله (بنية دخول مكة) متعلق باغتسل أول النصل لأنه عبادة مقصودة تمثل الاغتسال التي تقدمت يشترط فيها التعيين وقصد الفعل وقد تقدم في محله (و) يسن (أن يدخلها بالنهار) اقتداء به صلى الله عليه وسلم فإنه دخلها نهارا في حجة الوداع وقال خذوا عني مناسككم ولأنه أعون للدخول وأرفق به من حيث ظهور الطرق وعدم الخفاء ولأن الليل محل السكون وورع يحصل له تأدب صامدة البناء خصوصا إذا كان آخر الشهر (و) يسن (أن يدخل من باب المعلا من ثنية كداء) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وثنية كداء بالفتح والمد وهي اسم لعقبة الضيقة بين الجبلين سواء كانت في طريقه كالتقدم من جدة والقادم من المدينة والأقرب مرجع إلى المعلا من مائة التورى خلافا لما نقله الرازي عن الأصحاب لا لتابع رواه مسلم ولفظه كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتورى والسفلى تسمى ثنية كداء بالضم والتورى وهي عند جبل قبيصة وانحصت إليها باب الدخول والسفلى بالخروج لأن الداخل يقصد مكانا على المقدار والخارج عكسه وقضية أنه لا فرق في سنية الدخول بين المحرم وغيره كالإغتسال وقوله (ماشيا حافيا) حالان من فاعل يدخل والثانية مقيدة بقوله (أن يتجسس نجاسة) لأن المشي فيه واضح وأدبوا لواهره أو الركب بلا عذر ولو على أكثف الرجال خلاف الأولى كافي المجموع فإن خاف التجسس فلا يطلب المشي حافيا لمحافظة على النجاسة وقوله (ولا يؤذى) بدخوله (أحدا) قدر في الدخول والمعنى أنه يدخل ملازما للأدب بسكينته وقار وخضوع وتذلل تعظيما له فقد روى ابن ماجه عن ابن عباس أنه قال كانت الاتباع يدخلون الحرم مشاة حفاة ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك كذلك وقوله (برجعة) متعلق بقوله لا يؤذى أي يتجنب وقت دخوله الرجعة حتى لا يؤذى أحدا ولا يتأذى هو بها وهو قيد في الدخول أيضا وإذا صدرت منه تلك فيكون فاقدا للأدب المطلوب منه وهذا الأدب لا يختص بالداخل ولا يختص بمكان دون مكان بل ينبغى التجنب عن هذه الرجعة مطلقا في مكة وغيرها في الداخل لها أو الخارج منها لكن يطلب منه التجنب عند الدخول طلبا كيدا لأن الداخل لها يكون مستحضرا للعظمة عند الله وهو مشتاق إلى لقاءه ولقاء الكعبة فتأكل عليه حيثئذ التجنب عنها في المواقف لهذا التعظيم (ولمض) أي يذهب بعد الدخول المذكور (شهو) أي جهة (المسجد الحرام) فهو أفضل بقاع مكة لاشتراكه على البيت الشريف ويطبق المسجد الحرام على الحرم كله من الحدود إلى الدنبار ويطبق على خصوص الكعبة في قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام أي الكعبة دليل أنه كان في الصلاة والصلى بولي وجهه إلى الكعبة فيما تفطن أن المراد بالمسجد الحرام في هذا لا يقتضون الكعبة والحاصل أنه إذا أطلق المسجد الحرام فالمراد به سائر الحرم كما في ذكر المضاعفة في فعل الخيرات والحسنات في المسجد الحرام والصلاة

إذا أراد دخول مكة  
اغسل خارج مكة  
بنية دخول مكة وأن  
يدخلها بالنهار وأن  
يدخل من باب المعلا  
من ثنية كداء ما شيا  
حافيا أن لم يتجسس  
نجاسة ولا يؤذى أحدا  
برجعة ولمض شهو  
المسجد الحرام





على الحجر الأسود (ثلاثاً) أى يقبله ثلاثاً ويسجد عليه ثلاثاً والمراد بالسجود عليه وضع الجبهة عليه للاتباع  
 رواه في الاستسلام والتبديل الشيطان وفي السجود واليهيقي واعتانين الثلاثة للراءة إذا خلا المطاف ليلاً أو نهاراً  
 وان خضعه من الرقعة للليل والنفثي كالمرأة (ومن هنا) أى ومن هذا المكان مع الاستلام ومعه (يقطع)  
 الحرم (الثلاثة) ولو كان الطواف للقُدوم (ولا يلبى في طواف ولا في سعي يفرغ منهما) أى من الطواف  
 والسعي لأن لهما أذاناً خاصة تطلب فيهما هذا هو المذهب الجديد والقديم تسحب التلبية فيهما لكن  
 لا يجزئها ولا يلبى في طواف الأضحية والوداع بلا خلاف لخروج وقت التلبية بالتحلل (ثم) بعد فراغه من  
 الاستسلام ومعه (يضطبع) الذي كروهوا فقال مأخوذ من الضبع يفتح الضاد واسكان الباء وهو العصد  
 وقدين المسبب كيفيته بقوله (فيجعل) الطائف الحرم (وسط ودائه تحت عاتقه الأيمن) ويطرح طرفه على  
 عاتقه الأيسر وترك منكبه مكشوفاً) كدأب أهل الشطارة وهذا الاضطباع مخصوص في طواف فيه  
 رمل للاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كفى المجموع وروى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس قال اضطبع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه ورواوا ثلاثة أشواط ومشوا في أربع (ثم) بعد الاضطباع (يشرع  
 في الطواف) بجميع أنواعه من طواف قدوم كان محرماً صحيح فقط أو صحيح وغيره أو غير فقط بخلاف  
 الوداع فإنه لا يسقط فيه رمل ولا اضطباع خلافاً لبعض الشراح فإنه أدخل الوداع في أنواعه المطلوب فيها  
 الرمل وليس كذلك (فيفق) الطائف حال كونه (مستقبل البيت ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه و)  
 يجعل (الركن اليماني من جهة يساره ويتأخر عن الحجر قليلاً إلى جهة الركن اليماني) بحيث يصير منكبه  
 الأيمن عند طرف الحجر (فينبو الطواف لله تعالى) وهذه النية إما تكون في طواف النفل أو طواف الوداع  
 لا في طواف الفرض ولا في طواف القدوم لشمول نية التسليم لهذه الأنواع بخلاف طواف النفل فإنه لم يكن  
 داخلاً تحت نية التسليم فذلك وجبت له نية الطواف ومثله طواف الوداع وكذلك طواف تذوقيل تحبب النية  
 لطواف الركن وغيره قياساً على ركعتي الطواف بجماع الافتقار إلى النية فإن الصلاة لا بد لها من نية  
 ولو كانت نية التسليم شاملة لها فكذلك طواف الركن وغيره ولو كان داخلاً تحت نية التسليم تحبب له النية  
 بهذه الحجة وإن كان الأول هو الأصح لكن ينبغي المراجعة للقول الثاني وبأن النية في أى طواف كان وما تقدم  
 من أن طواف الوداع كطواف النفل في وجوب النية له مبنى على أنه ليس من المناسك وهو المعتمد عند  
 الرافعي والنووي وأما على القول بأنه من المناسك وهو الصحيح عند السبكي فلا يحتاج إلى نية لا بد واجبة تحت  
 التسليم على المعتمد قبل تحبب النية أيضاً كما تقدم فالخلاف جاز فيه أيضاً مثل طواف القدوم قبل تحبب  
 النية فيه والمعتمد لا لا بد من المذكور (ثم) بعد النية (يستلم الحجر بيده) لما روى الشيطان عن ابن عمر قال  
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة يستلم الركن الأسود أول ما يطوف (و) بعد الاستلام  
 (يقبضه ويسجد عليه) أما نسبة التقبيل لما روى الشيطان أيضاً من قبيل عروضة له وقوله أنه لا علم لك  
 بحجرو ولا في رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلاً ما قبلتك وأما نسبة السجود عليه لما روى البيهقي  
 عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد على الحجر ويضع ذلك (ثلاثاً) كما تقدم في أول وقوعه  
 عنده (ويكرر ثلاثاً ويقول) عند ذلك اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك (أو وفاء بعهديك) إيماناً بعهده مفعول  
 لأجله والتقدير فعله لأجل إيمانك والوفاء بعهده وهو الميثاق الذي أخذ منه الله علينا بما مثاله أمره  
 واجتناب نهيه فالله تعالى الخالق الله آدم استخرج ذرئته من صلبه وقال ألتب ربكم قالوا بلى  
 فأمر الله أن يكتب بذلك العهد وأن يدرج في الحجر الأسود كما في شرح المنهاج (وأما السنة فيك محمد صلى  
 الله عليه وسلم) أى أتباع السلف وأتلف فقد روى بعض ذلك وهو ما عدا التكبير عبد الله بن السائب عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي الروضة والمنهاج أنه يقول ذلك في ابتداء الطواف وفي المجموع بقوله في كل طوفة

ثلاثاً ومن هنا يقطع  
 التلبية ولا يلبى في  
 طواف ولا في سعي  
 سعي يفرغ منهما  
 يضطبع فيجعل وسط  
 ودائه تحت عاتقه  
 الأيمن ويطرح طرفه  
 على عاتقه الأيسر وترك  
 منكبه مكشوفاً  
 يشرع في الطواف  
 فيقف مستقبل  
 البيت ويكون الحجر  
 الأسود من جهة يمينه  
 والركن اليماني من  
 جهة يساره ويتأخر  
 عن الحجر قليلاً إلى جهة  
 الركن اليماني فينبو  
 الطواف لله تعالى  
 ثم يستلم الحجر بيده  
 ويقبضه ويسجد عليه  
 ثلاثاً كما تقدم ويكرر  
 ثلاثاً ويقول اللهم  
 إيماناً بك وتصديقاً  
 بكتابك وفاء بعهديك  
 وأما ما لست نيتك  
 محمد صلى الله عليه وسلم



فيه عليه الاستوى وحمل الدعاء بهذا إذا كان في ضمن حج أو عمره ولا يندعو بما أحب ودليل هذا الدعاء  
 الأسباع (وإذا بلغ الركن اليماني) أي إذا وصل إليه لم يقبل به يستلمه وقبل يديه بذلك أي بعد استلامه  
 بها الاتباع روم الشيطان فإن عجز عن استلامه أشار إليه (ولا يقبل شيأمن) أجزاء (البيت) أي لا يطلب  
 تقبيله فلو قبل شيأمن أجزاء لم يكره بل هو حسن نص عليه الشافعي رضي الله عنه وقوله (الاجتر الأسود)  
 استثناء متصل من قوله شيأ (ولا يستلم شيأمن) بقية أجزاء (البيت) أي الركن اليماني وهو المستقر قبل  
 الوصول إلى اجتر الأسود (ثم إذا وصل اجتر الأسود فقد كملت طوفة) واحدة مع الاتيان بشروطها من ستر  
 العورة ومن الاستدعاء باجتر الأسود ومن كونه مارا لتقاوم وجهه مع جعل يساره للبيت ومن كونه بطوف في  
 المسجد ومن اتيانه بالنعم والطهارة فقد عت واجبات الطواف وشروطه اجالا وسبأ في مقصده (يفعل  
 ذلك) المذكور (سبع) من المرات والسابعة تنتهي بما استدأ به وهو اجتر فلا يتم طوافه ما بقي عليه مقدار  
 شبر من الطواف قبل الوصول إليه لأنه صلى الله عليه وسلم كانت في الصحيفتين طاف بالبيت سبعاً وقال خذوا  
 عني مناسككم روماً مسلم وسيأتي في كلامه ما لو شك في عدد الطواف فإن كان بعد فلا يؤثر وإن كان في  
 أثناءه فليد على الأقل كالصلاة **وتنبه** على انما خص اجتر الأسود بالتقبيل والاستسلام والركن اليماني  
 بالاستلام فقط مع تقبيل ما استل به دون بقية الركنين الشاميين لوجود فضيلة في الركن الذي فيه اجتر  
 الأسود وهو أنه على قواعد ابراهيم عليه الصلاة والسلام وكونه محلاً لابتداء الطواف وأما الركن اليماني  
 ففيه فضله واحدة وهو أنه على قواعد ابراهيم والشاميان خالين عن الفضيلتين لانهما لم يوضع على قواعد  
 ابراهيم وفي الصحيفتين انه صلى الله عليه وسلم كان لا يستل الا اجتر والركن اليماني (ويسن في الثلاثة)  
 الاشواط (الاول منها) أي السبعة (الاسراع) بان تكون الخطا متقاربة من غير عدد (ويسمى) ذلك  
 الاسراع (الرميل) وهو مستقب للذ كر لا لمرأته بفتح الراء الميم يقال رمى إذا أسرع في شئ وسننه  
 تكون في طواف بعده سعي مطابق بان يكون بعد طواف قدوم أو ركن ولم يسع بعد الاول فلا سعي بعده لم  
 يرم في طواف افاضة والرميل يسمى خيباً ودليله الاتباع روماً مسلم فإن طاف راجياً أو محملاً حرك الركن  
 الدابة ورميل به الحامل له ولولئك الرمل في الثلاثة الاول لا يضيض في الرابع الباقية لان ههنا السكنة فلا  
 تغير عما وردت (واغما يشرع) أي يطلب (هو) أي الرمل (و) يشرع (الاضطباع في طواف يعقبه سعي) وهو  
 طواف العروة وطواف القدوم ان كان محرماً بالحق أو كان قارناً أو أراد السعي قبل الوقوف وقد فرغ المصنف  
 على حصر الرمل والاضطباع فيملا ذكر فقال (فان رام) أي أراد من كان حاجاً فقط أو قارناً (السعي عقب  
 طواف القدوم فعلاً) أي الرمل والاضطباع ولا يفعله ما بعد طواف الافاضة لانه طواف لا يعقبه سعي  
 (وان رامه) أي السعي أي قصد تأخير (عقب طواف الافاضة) وهو الافضل لمسابة وقوع الركن عقب  
 الركن (آخرهما) أي الرمل والاضطباع (اليه) أي إلى طواف الافاضة والاول ينظر إلى اربعة ائمة  
 بالتبجيل حينئذ لا يرم في طواف القدوم والاضطباع ملازم للرمل في الاستقباب وفاً وخلاً (و) يسن  
 (أن يقول في رمله) أن كان حاجاً (بجاءه) روماً وسعيام سكر (و) تقدم شرح ذلك (وعشى على مهله) أي على  
 عادته من الثاني (في الاربعة الاخيرة) يسن (أن يقول فيها) أي الاربعة الباقية (رب) أي يارب (اغفر) ذنبي  
 (وارحم) عبدك (واعف عافك) أي من الذنوب والخطايا التي تعلمها واقعة مني (انتك) أي لانتك (انت)  
 الاعز الغالب (الكرم) نأ تنافي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع عذاب النار) وقد ثبت في  
 الصحيحين عن أنس قال كان أكرم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تنافي الدنيا حسنة وفي الآخرة  
 حسنة وقناع عذاب النار قال الشافعي رحمه الله تعالى هذا أحب ما يقال في الطواف قال وأحب أن يقال  
 في كله قال النووي قال أصحابنا وهو فيما بين الركن اليماني والأسود أكسود يدعو فيما بين طوفانه

وإذا بلغ الركن  
 اليماني لم يقبل به  
 يستلمه وقبل يديه  
 ذلك ولا يقبل شيأ  
 من البيت الا اجتر  
 الأسود ولا يستلم شيأ  
 من البيت الا اليماني  
 ثم إذا وصل اجتر الأسود  
 فقد كملت طوفة  
 يفعل ذلك سبعاً  
 ويسن في الثلاثة  
 الاول منها الاسراع  
 ويسمى الرمل وانما  
 يشرع هو والاضطباع  
 في طواف يعقبه سعي  
 فان رام السعي عقب  
 طواف القدوم  
 فعلهما وان رامه  
 عقب طواف الافاضة  
 آخرهما اليه وان  
 يقول في رمله  
 مجاءه  
 مبروراً وسعيام سكر  
 وعشى على مهله في  
 الاربعة الاخيرة  
 وأن يقول فيها رب  
 اغفر وارحم واعف  
 عما تعلم أنك أنت  
 الاعز الاكرم ربنا  
 آتتافي الدنيا حسنة  
 وفي الآخرة حسنة  
 وقناع عذاب النار

أحب من دين الدنيا لنفسه ولين أحب للمسلمين عامة ولو دعا واحدا من جماعة فحسن وينبغي الاجتماع  
في ذلك الموطن الشريف ومذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه يستحب قراءة القرآن في طوافه لأنه موضع  
ذكر القرآن أعظم الف ذكر النور في الضاحق وقراءة القرآن في الطواف أفضل من الدعاء غير المأثور  
وأما المأثور فهو أفضل منها على الصحيح قال الشيخ أبو محمد الجويني ويحرص الحاج على أن يفتن في أيام الموسم  
في طوافه خمسة (ويقبل) الطائف بالبيت (الحجر الأسود) مع الاستلام باليد (في كل طوفة) من الطوافات  
السبع وهذا على سبيل التدب ويندب أيضا وضع الجبهة عليه كذلك ثلاثا ثلاثا ويد من هذه الثلاثة  
بالاستلام ثلاثا ثم بالتقبيل كذلك ثم وضع الجبهة كذلك وما أوهه كلام الشيخين من تخصيص  
الصبور بالاولى غير مراد (وكذا يستلم) الركن (اليماني) في كل طوفة من غير تقبيل بل يقبل ما استلم به من  
غير تثليث ولا وضع جبهة (وهذا الاستلام وما بعده في الاوتار أكد) أي يطلب فيها طلبا أشد من طلبه في  
الاشفاق لأنها أفضل والاوتار هي الطوفة الاولى والثالثة والخامسة والسابعة وما عداها هي الاشفاق (فان  
يجز عن تقبيله) أي الحجر الأسود أي وعن الصبور عليه (أجل) (زجة) من كثرة الطائفين (أو خاف) من  
أجلها (أن يؤذي الناس) أو يتأذى هو منها (استلمه) أي الحجر (يسده وقبلها) ان كان الاستلام بها وقبل  
ما استلم به ان كان يغيرها كما أشار إلى ذلك بقوله (فان يجز) عن الاستلام بها (استلمه) أي الحجر وكذا استلم  
الركن اليماني (بعضا) ونحوها كتمديد (وقبلها) أي العاصي ونحوها (فان يجز) عن الاستلام بها ويغيرها  
(أشار إليه) أي إلى الحجر وكذا أشار إلى الركن اليماني (يسده) ونحوها للاتباع رواه الشيخان وسكت عن  
قوله وقبلها العلم بما قبله كما في الايضاح فانه قال بين تقبيل يده اذا أشار اليه بها ولا توقف تقبيله أي  
اليد ونحوها على الجوز عن تقبيله أي الركن اليماني لان تقبيله غير مشروع بخلاف تقبيل اليد عند الإشارة  
للحجر الأسود فانه لا يكون الا بعدد الجوز عن تقبيله نص على ذلك ابن حجر في حاشيته على الايضاح فعلم من  
كلام المصنف أولا وآخره انه لا يسن استلام غيره ولا تقبيل غير الحجر الأسود من الأركان فان خالف لم يكره  
بل نص الشافعي على ان التقبيل حسن كما تقدم (وهنا مثله) أي في الطواف (دقيقة) وهي ان الجدار بالبيت  
شاذروان) يقع اذال المبهة وهو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعاً عن وجه الارض قدر ثلثي ذراع  
تركسه قرش عند شامه لمضيق النفقة أي قلة الدراهم التي يصرفون في البناء وصفته انه (كالصفة  
والزلاقة) الصفة ما زاد على ما قصد من المكان قربة منه ومصلته تشبه رحمة السجود والزلاقة هي  
المعروفة عند العوام بالترحلق وتلقب عليها الصبيان وصفت بالزلاقة لان الرجل اذا وضع رجله عليها  
ثبتت عليها فتزلق عن اهل التي وضعت عليه الى أسفل كالخضرة المساء التي لا تثبت الرجل عليها اقبال  
فلان زلق أي وقع على الارض من أجل وحل أو من أجل نزوله من علواً إلى سفلى وكان اهل ناعلاً لا تثبت  
عليه الرجل بالخشقة (وهو) أي الشاذروان (جز من البيت) قصته قرش من أصل الجدار كما تقدم  
وهو كافي المناسك وغيرها نقل عن الاصحاب طاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر هذا الشاذروان عند  
الحجر الأسود كما فهم تركوا رفعه لمهولة الاستلام وقد حدث في هذه الايام عنده شاذروان وبجادة  
الحلي وهو الجدار البارز عن علو بين ركن الباب والركن الشامي وبه تعلم ان قول النكاح المقدسي في شرح  
الارشاد هو التقدير الذي تركه قرش من عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار فبما ساعد جهة الحجر  
غير صواب وجه كونه غير صواب لانه بقيد اثبات شاذروان من غير جهة الحجر وهو من الركن اليماني الى  
الركن الشامي مع انه مستحدث كما تقدم من عبادة الحلي فالجواب ان البناء الذي يشبه الشاذروان  
السكان الاثنان من الاسود والي اليماني ثم منه الى الشامي بمحدث وله منشا وهم شارح الارشاد على أن الذي  
قوله هو ما في نفوس الناس فليقبله وقد يعتد به لانه في بيتك الجبهتين أيضا ولكن جهة الباب أظهر

ويقبل الحجر الاسود  
في كل طوفة وكذا  
يستلم اليماني وفي  
الاوتار كدخان عن  
عن تقبيله زجة أو  
خاف أن يؤذي الناس  
استلمه يده وقبلها  
فان عز استلمه بعضا  
وقبلها فان عز أشار  
اليه يدها مناسلة  
دقيقة وهي ان الجدار  
البيت شاذروان  
كالصفة والزلاقة  
وهو جز من البيت

وقال العراقي ان اختصاصه بجهة الباب قاله الرافي تعالالامام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجسد  
الثلثان كما صرح به الازرقى في تاريخه فذكر ان المصنف الى المسئلة الدقيقة بقوله (فبعد تقبيل  
الجرح يكون الرأس) أى رأى الشخص القبلى له داخل (في هواء الشاذروان فيجب عليه) أى على هذا  
المقبل الذى أدخل رأسه في هواء الشاذروان (أن يثب قدميه) في حال تقبيله في موضعهما ومكانهما  
ويستقر ذلك (في فراغه من التقبيل ويبتدل) أى وأن يبتدل حال كونه (قائماً) فالتعلل منسوب  
بأن مضمر تجوز السبق بها بالاطف المسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل وهو قوله في فراغه صلى  
حد قوله

وليس عبادة وتقر عني • أحب إلى من ليس الشفوف

(ثم بعد ذلك) أى بعد اثبات قدميه وبعد اعتداله قائماً (يتر) ويثب في طوافه وانما وجب عليه ذلك  
التقدم من وضع قدميه في حال تقبيل الجرح بحافظة على أن لا يقطع شيطان الطوفة رأسه في البيت لانهما  
قد شرطنا أن يكون طوافه كله بالبيت لافي البيت أى داخله وقال أنه تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق  
(فان انتقلت قدماه) عن محلهما في حال تقبيله (الى جهة الباب وهو مطمان) أى مائل (في) حال  
(التقبيل ولو) كان الانتقال المذكور (قدرا صبيح) أو أقل منها (و) الحال أنه قد (مضى) الطائف  
الموصوف بهذا الوصف (كما هو) أى على حاله التي كان عليها حال تقبيله فاشارة الى جواب ان الشرطية  
بقوله (لم تصح تلك الطوفة) أى وما بعد ما ان اقتصر على هذه السبعة مع جعل الفاسدة طوفة وأما اذا  
زاد على الفاسدة طوفة أخرى صح الطواف وقد تم بهذه الزيادة (فلا احتياط) له (اذا اعتدل من التقبيل  
أن يرجع) أى يعود الى (جهة يساره) أى وجهه يساره (جهة الركن اليماني قدرا) متعلق بقوله  
يرجع وقد وصف المصنف هذا القدر بقوله (يقعق) ويقع في ذهنه (به) أى هذا الرجوع (أنه) أى  
الراجع مستقر (كما كان) مستقر (قبل التقبيل) أى أنه اذا رجع الى ورائه بقدر سطوة مثلاً تحقق عنده  
وتيقن كأنه ما دخل في هواء البيت بسبب رجوعه وان كان وقت التقبيل داخل في هواء البيت والحاصل  
أنه شبه نفسه في حال رجوعه الى ذلك المقدار بماله قبل الرجوع فكانه ما حصل منه دخول في هواء البيت  
ففاعل يحقق يعود على الشخص الراجع وبه متعلق بالفعل والباية سببية وقوله أنه ان مع اسمها وخبرها  
في تأويل مصدر مفعول به لتحقيق وقوله كما كان الكاف للتشبيه كما فعلت وهي متعلقة بمحذوف خبر عن  
أنه وما مصدرية وكان فعل ماض ناقص واسمها مستقر يعود على الشخص الراجع الى ذلك القدر أيضاً  
والظرف بعدها خبرها وهي وخبرها في تأويل مصدر مجرور بكاف التشبيه أى يحقق بسبب رجوعه مثلاً  
كونه واستقراره قبل ذلك والله أعلم ولما فرغ المصنف من الكلام على كيفية الطواف وما يتعلق به من  
الاستلام وما معه للركن ومن الأدعية الواردة فيه شرع في مصححاته فقال (وواجبات الطواف) بأوامره  
من فرض ونفل وواجب وغير ذلك من طواف التحال عند الفوات ونذر ثمانية وأربعين الواجبات الشروط لان  
هذه المذكورات كلها شروط والشروط الواجب بشرط كان في أن كلامهم لا بد منه فعلى هذه يدخل الشرط  
في الواجب وبالعكس أحد (استراة العورة) عند القدرة عليها فان محظوظ طواف عارياً أو أجراً كالوصي كذلك هي  
بالنسبة للرجل ما بين ستره وركبته وبالنسبة للمرأة الحرة جميع بدنها الا وجهها وكفها والامة كالرجل (فحقى  
ظهر شئ منها) أى من العورة (ولو) كان الشئ الذي ظهر (شعر من شعر رأس المرأة لم تصح) هذه الطوفة  
التي ظهرت فيها هذا مع العمد فإذا ظهر منها ذلك مع نسيان وسترتها حالاً فلا تبطل تلك الطوفة وقوله لم تصح  
أى هي وما بعدها من الطوافات اذا ثبت عليها مع ظهور تلك الشعرة وأما اذا سترتها بعد ظهورها فيقال  
ما بعد هذه الطوفة يقرم مقامها وتلقى هي أى الطوفة المذكورة وتظهر والعورة من الرجل يظهر شئ مما بين

فبعد تقبيل الجرح  
يكون الرأس في هواء  
الشاذروان فيجب

عليه أن يثب قدميه  
الى قساراه من  
التقبيل ويبتدل  
قائماً ثم بعد ذلك يتر  
فان انتقلت قدماه  
الى جهة الباب وهو  
مطمان في التقبيل  
ولو قدرا صبيح  
ومضى كما هو لم تصح  
تلك الطوفة  
فلا احتياط اذا اعتدل  
من التقبيل أن  
يرجع جهة يساره  
وهي جهة الركن  
اليماني قدرا يتحقق  
به أنه كما كان قبل  
التقبيل وواجبات  
الطواف استراة العورة فحقى  
ظهر شئ منها ولو  
شعر من شعر رأس  
المرأة لم تصح

السرة والركبة على طريق العبد واستمر ذلك على ظهوره فلا تصح الطوافات التي هي واقعة بعد مظهر ربي  
من العورة فإذا استمر ما بعد تمام هذه الطوفة فتلقى هي و يصح ما بعده وينبغي على ماضى لمن الطوافات  
السابقة ودليل هذا ما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم بعث أبابكر الصديق في الحجلة التي أمر فيها يؤذن  
في الناس لا ينج بعد العام مشترك ولا يطوف بالبيت عريان (و) ثانياً (طهارة الحدث والنجس) أي الطهارة  
منه ما سواء كان الحدث أصغراماً كبر الطهارة فمنه ما شرط في صحة الطواف كافي الصلاة وغير الطواف  
بالبيت صلاة وقوله (في البدن والثوب وموضع الطواف) هذه الثلاثة رابعة للنجس أي يشترط الطهارة  
للطواف في البدن أي بدن الطائف وفي الثوب أي ثوبه الذي يطوف فيه وهو الأزار والرداء وغيرهما مما  
يلبس في حال الطواف سواء كانت متعدياً في لبس غيره الأزار والرداء أو للعذر فإنه يشترط فيه الطهارة من  
النجاسة وتشترط الطهارة في المكان الذي يطوف به من نجاسة غير معقوفة عنها فإذا طاف الشخص مع النجاسة  
المذكورة لم تصح تلك الطوفة التي وقع فيها نجاسة وقد استدل أيضاً على الطهارة للطواف بما في الصحيحين من  
أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت واستدل أيضاً بما ثبت في صحيح  
مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم وهو لم يفعل الطواف إلا وهو متوضي وقوله صلى الله  
عليه وسلم خذوا عني مناسككم مقتضاه أنه يجب الاحتياط في ما فعله إلا إذا دل دليل على عدم وجوبه فلا يجب  
عليه الاحتياط في العمل بهذا المقتضى واستدل أيضاً على وجوب الطهارة للطواف بما رواه الشيخان عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها حين حاضت وهي محجمة أصغى ما يصنع الحاج غير  
أن لا تطوف بالبيت حتى تقضى فنهض صريح في اشتراط الطهارة للطواف لأنه ما عان الطواف حتى  
تغسل والنهي عن الشيء يقتضي الفساد وبما عت به الباوي غلبة النجاسة في المظاف من جهة الطهر وغيره  
قال في المجموع عوز زرق الطير وغلبيهما عت به بالسوا في المظاف وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين  
المحققين العفو عنها يعني أن يقال غلبت في الاحتراز من ذلك بشرط أن لا تكون رطبة ولا يعمد  
المشي عليها كما مر في باب الصلاة وقيل ذكر ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المظاف خصوصاً  
غسل الأوتار زرق الطير وهو أهم رشون الما على ذات الرق ثم يبلون السجني ويحسون خلفها فهذا أمر  
من مطلق الغسل فإن في الغسل إزالة العين وإجراء الماء على موضع النجاسة وهذا غير منكر والتظاهر أن  
مرادهم بالذكر هو ما يفعله أغوات المسجد أي خدام الكعبة ومنهم من يحك زرق الطير ثم يمسح السجني  
على شكله وهذا أيضاً منكر ليس فيه اسم الغسل وتطير العفون المظاف عند مشقة الاحتراز عنه العفون دم  
القلل ونحوه والعفون النجاسة التي لا يدركها الطرف وتطير ذلك ككثرة و يصح طواف النائم الممكن  
مقعد معتز وهو يعتقد في العبد على يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوقه أو أخبر به جمعهم عدد التواتر  
كما مر نظيره في الصلاة فإذا أحدث الشخص في الطواف فإنه يذهب ويظهر ثم يرجع وينبغي على ماضى  
والانفصل له الاستئناف وأن تخذ ذلك وكذلك يقال في انكشاف العورة فإذا انكشفت ثم ذهب يستتر مع  
القدرة على ستر العورة فإنه لا ينع من محل انكشافها بخلاف الصلاة فإنه إذا طار عليه ما لحظت بقية أو  
طار عليه النجس غير العفون بطلت صلاته ولا ينع على ماضى بعد تحجيد الطهر بل يستأنف الصلاة فإذا  
يحدث فيه أي الطواف ما لا يحتمل فيها ككثرة القفل والكلام سواء عطل الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولاية  
فيه كالوضوء لأن كلامه من عبادة يجوز أن يتقلاها ما ليس منها بخلاف الصلاة لا يمكن بسن الاستئناف  
هنا كما تقدم خروجاً من خلاف من أوجبته وحمل اشتراط السر والظهر مع القدرة أم لمع العجز في المهمات  
جواز الطواف بدونهما إلا طواف الركن فالقياس منه للتميم وللنجس وانما عطلت الصلاة كذلك لحكمة  
الوقت وهو مفقود هنا لأن الطواف لا أثر لوقته اه كلام المهمات (و) ثالثاً (أن يطوف) الشخص

وطهارة الحدث  
والنجس في البدن  
والثوب وموضع  
الطواف وأن يطوف

(في داخل المسجد الحرام) وان وسع بحيث لا يخرج عن أرض الحرم فان خرج عن أرضه فلا يصح الطواف في الخارج عن الحرم وكان الطواف على سطح المسجد بخلاف سطح الكعبة فلا يصح الطواف عليه لان الطائف حينئذ يصدق عليه أنه يطوف في البيت لا بالبيت وسأني أن شرط الطواف أن يكون خارج البيت لانيه فاذا صاع الطواف على سطح المسجد فلا فرق بين أن يكون من ارتفاع البيت أو مساوياه وبالأولى اذا كان متفصلا عنه وأحال حائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري (و) رابعها (أن يستكمل) أي بكل الطائف (سبع طوافات) أي سبع مرات من الطواف يقينا ولو في الاوقات التي عن الصلاة فيها ما شيا أو كما أوزا حقا بعد رأو غيره فلو ترك من السبع شيئا وان قل لم يجزئه وكل طوفة من السبع ابتداء من الحجر وانهاؤها اليه كما تقدم ذلك ولا يجزئ شي منها بالدم ولا غيره عند ترك شيء منها (و) خامسها (أن يتسدى) الطائف (طوافه من الحجر الاسود كما تقدم) الكلام عليه لمأروى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء طوافه وهذا شرط في صحة الطواف بخلاف وهو مشبه بشكيرة الارحام فان الدخول في الصلاة متوقف عليها كذلك الابتداء بالطواف لا يكون الا من الحجر الاسود فصحة تتوقف عليه وقد بين المصنف البداهة بقوله (ويعر عليه) أي على الحجر (بكل بدنه) أي بجميع شقه الايسر بحيث يكون شقه الاعلى منه خارجا عن مساقاة الحجر إلى جهة الركن الباني للاتباع ويسن كما قال النووي أن توجه البيت أول طوافه لافي غيره ويقف على جانب الحجر الذي له الركن الباني بحيث يصير كل الحجر عن يمينه ومنكبه الاين عند طرفا الحجر ثم يتوجه اليه أي للغير فاذا جاوز ما يقتل أي التفت وجعل البيت عن يساره وهذا مستق من وجوب جعل البيت عن يساره (فالبداء) بالطواف (من غره) أي الحجر بان بدأ به من الباب (لم يعتد ذلك) أي بما فعله من البداء بتغير الحجر أي فلا يحسب ذلك طوفة لفة الشرط فاذا وصل إلى قرب الحجر ونوى الطواف حينئذ وطاف كان هذا أول طوافه ويلقى ماقوله فان لم ينوه كان عند وصوله إلى قرب الحجر مستحضر للنية السابقة كني ذلك الاحتضار عن وجود نية أخرى عند وصوله إلى قرب الحجر واعتبر الطواف من هنا وهذا هو الشرط في صحة الطواف ونظرا للقامه فعله من البداء بتغير الحجر ما لو قدم غسل اليدين ثم غسل الوجه بعد غسل اليدين فيكون غسل الوجه حينئذ أول الوضوء ويلغو غسل اليدين أولا ثم بعد غسل الوجه يغسل يديه ثانيا لان الاول وقع في غير محله فلا يعتد به ولو أزيل الحجر والعماد بالله أي من الحيا إلى وقت زواله جمعني ازالته لان هذه الازالة بحقيقة الوقوع لا بسنة اذمنها فهي في آخر الزمان وهي آخر الاعلامات لفضاء الدنيا فتأ إلى الحبس وتهدم الكعبة وتنقلها حجرا حجرا وبعضهم يتناول بعضها ويقعون أحجارها في البحر فاذا أزيل الحجر حينئذ وجب محاذات محله ويسن حينئذ أيضا الاستسلام لمحله وتقبيله والسجود عليه ويستترع من الاعتدال بما فعله أولا (إلى أن يصل اليه) أي إلى الحجر (ث) حينئذ (منه) ابتداء طوافه بان يكون مستحضرا للنية عند وصوله أو ينوي الطواف عند وصوله اليه اذا عزم بالنية السابقة عند وصوله إلى الحجر وتقدم تفسيره سابقا (و) سادسها (أن يجعل) الطائف (البيت) عند الطواف أي حاله دورانه (عن يساره) ويعر إلى جهة الباب هكذا إلى أن يصل إلى الحجر فهذه دورة وطوفة واحدة وهكذا الثانية والثالثة الخ لحديث مسلم السابق هو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه أي غنسه تقبل البيت كما هو السنن في ابتداء الطواف فمرل بعدد أن اقتبل وجعل البيت عن يساره ثلاثا من مرات الطواف ومشى أربعاً أي فيها إلى الأربعة الاشواط الباقية على عادته من التأتى لا لاسراع والعدو فور لم يفسا أيضا كان خلاف السنة فان خالف الطائف ومشى على يمينه ومر من الحجر إلى الركن الباني لم يصح لانه خلاف الوارد وقد قال عليه الصلاة والسلام خذوا عني مناسككم ولم يتنازع أحد من أهل مذهبي في عدم

في داخل المسجد  
الحرام وأن يستكمل  
سبع طوافات وأن  
يتسدى طوافه من  
الحجر الاسود كما  
تقدم ويعر عليه  
بكل بدنه فالبداء من  
غيره لم يعتد بذلك  
إلى أن يصل اليه  
فمنه ابتداء طوافه  
وأن يجعل البيت  
عن يساره



صحة الطواف لما علمت من عدم فعل النبي له ولو استقبله أي البيت بوجهه وقت ضروره وحده دون ابتداءه  
 لا يصح أيضا خلاف الوارد ولأنه لا يتفرق استقبال البيت بوجهه إلا بعد الابتداء به أو لمرة فقط  
 ولو مشى القهقري وجعل البيت على يمينه ومشى على ظهره الذي هو معنى القهقري لم يصح أيضا طوافه  
 على الأصح لمسلم (و) سابعه أقول المصنف (أن يطوف) الشخص (خارجا عن البيت) بكسر الطاء وسكون  
 الجيم وقد تقدم الكلام عليه وأن ستة أذرع منه أو سبعة أو كله من البيت وشرط صحة الطواف أن يكون  
 بالبيت لأنه إذا علمت هذا فطوف الشخص حيثما خرج (ولا يدخل من إحدى فتحته) أي يخرج  
 (ويخرج من) الفتحة (الأخرى و) نامنها (أن يكون) أي الطائف (كله) أي بجميع أجزائه من السدين  
 والرجلين والرأس والجسد (خارجا عن) كل جزء من أجزاء (البيت) **وتنبيه** قد استقدمت كلام  
 المصنف أن قوله وأن يطوف خارجا عن البيت ولا يدخل من إحدى الفتحتين أنه شرط مستقل في صحة الطواف  
 وأن قوله وأن يكون كله خارجا عن أجزاء البيت شرط آخر أيضا فيكون هو الثامن وهذا يؤخذ منه بطريق  
 العطف بالواو لأن العطف بها يقتضي المغايرة وأن المعطوف غير المعطوف عليه فيستفاد منه أنهم ما شرطان  
 سابع وثمانين والظاهر أنه مشروط واحد لا يجادهما لأن من طاف خارجا عن البيت صدق عليه أنه طاف خارج  
 البيت لأن الخارج من البيت على اختلاف فيه باختلاف الروايات فالمدكور أو لا أو آخر شرط واحد وهو  
 السابع من شروط الطواف ويكون الثامن هو الثمانية أن كان الطواف مستقلا كطواف النقل والوداع  
 والتذرع وبعضهم جعله شرط سابع وجعل الثامن عدم صرف الطواف لغريده وعلى هذا تكون الشروط  
 تسعة يجعل الطواف خارجا عن البيت شرط واحد وان جعلتهما اثنتين كما استقدمت كلامه  
 فبصرف الشروط عشرة تعليقًا بالتأمل والانصاف وقد زاد شيخ الإسلام في منبهه النية وعدم صرف الطواف  
 لغريده كطلب غريم مثلا وأما الموالاة بين مراتب الطواف فاقامة سنة لا شرط وعلى الشرطية تصيرا أحد عشر  
 شرطا ثم فرع المصنف على جعل الحج وما بعده من البيت قوله (فإن طاف) الشخص (لا يجعل يده في هواه  
 الشاذرون) لأنه جزء من أجزاء البيت فكذلك هواؤه وقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (فيكون  
 ما خرج بكم عن كل البيت) الذي هو شرط في صحة الطواف كما مر بل يكون قد أدخل يده في جزء من أجزاء  
 البيت وهو الشاذرون فصدق عليه حيثئذ أنه لم يعط بالبيت بل طاف في بعضه وهذا تفرع على قوله  
 يجعل يده في هواه الشاذرون الذي هو المتن في قوله ما خرج بكم نافية وقيل يصح الطواف في هذه  
 الصورة لأن الاعتبار بجملته البدن ولا ينظر إلى عضو الطائف لأن القصص الذات بتمتعها فإذا دخلت  
 الذات بجملتها صدق عليه أنه طاف فيه فلا يصح والعضو تابع للذات فإذا كانت الذات خارجة فالعضو  
 خارج (ومسوى ذلك) أي الذي كور مما توقف صحة الطواف عليه كله (سن) وذلك (كالميل) وقد تقدم  
 سانه (و) كز الدعاء الم شروع (وغيرها) حال كونه ثابتا ومستقرا (بما تقدم) ذكر من السنن والادعية  
 ولا يجب تركها شيء إذا لم يضد الحج وأما إذا ضد في جميع القضايا جميع ما طلب في الغاسد ولو مندوبا  
 (ثم إذا فرغ) الطائف (من الطواف) المذكور بشرطه وسنته (على ركعتي الطواف) ينوي بها سنته (و)  
 فعلهما (خلف المقام أفضل) لأنه صلى الله عليه وسلم كافي صحيح مسلم ما فرغ من الطواف صلاهما خلف  
 المقام وهي سنة كما صرح به المصنف ورواه البخاري أيضا وانما لم يجب هذا الصلاة لأنه ليست بمافرض  
 فلم يجب على الأعيان كسائر النوافل (ويزيل) من فرغ من طوافه (هشة الاضطباع فيها) أي الركنين  
 عند إرادة فعلهما متديلا في نفس الصلاة لأن إزالة الهشة انما تكون قبل الصلاة فكلامه على حذف  
 مضاف كما علمت تقدره وانما تشأ هذا التقدير من تعاقب الجار والحجور يزيل والإزالة لا تكون في نفس  
 الصلاة فلذلك كان الكلام على حذف مضاف (ويرقى) الركنة (الأولى) بعد قراءة الفاتحة (قل يا أيها

وأن يطوف خارج  
 الحج ولا يدخل من  
 إحدى فتحته ويخرج  
 من الأخرى وأن  
 يكون كله خارجا  
 عن البيت فإذا طاف  
 لا يجعل يده في هواه  
 الشاذرون فيكون  
 ما خرج بكم عن كل  
 البيت ومسوى ذلك  
 سنن كالميل والدعاء  
 وغيرهما مما تقدم ثم  
 إذا فرغ من الطواف  
 صلى ركعتي الطواف  
 وخلف المقام أفضل  
 ويزيل هشة  
 الاضطباع فيهما  
 ويرقى الأولى قل  
 يا أيها



فيقول الله أكبر انقرع ربع على قوله وهل يكره على ما في بعض النسخ من الاثني عشر بالفاء وهي الاولى من  
الواو كما هي في أكثر النسخ لان المقام التفرع الآن يقال ان الواو تأتي للتفرع على قلة وهذا التفرع على  
سبيل ألف والتشديد المشوش على ما في بعض النسخ من أنه ذرهما أي التهيل والتكبير وفي بعض النسخ  
الاقتصار على التهيل من غير ذكر التكبير وشرح هذا التهيل هو أن الله منفرد في الذات والصفات أي  
لا اله الا هو موجود ومعروف الكون ان الله حال كونه منفردا فبما ذكر في الأفعال أيضا لانه لا شريك له فيها وله  
الملك أي ملك السموات والارض وله الحمد أي الثناء له لا غيره لانه النافع الضار وهو على كل شيء قدير أي قادر  
على كل شيء أراد إيجادها أو إعدامه وكان من المحككات لا يجوز مني عن الإيجاد والاعدام بيده أي بقدرته  
التكبير وهزم الأجراب وحده أي منفردا بغير مثال منكم بل أرسل عليهم رجا وجنودا لم تزوها كما قال تعالى  
يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعم الله عليكم إذ جاءكم جنود فأرسلنا عليهم رجاء وجنودا لم تزوها كما قال تعالى  
طلب ما ذكر من التهيل والتكبير ما في خبر مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم لم يلبأ بالصفار حتى رأى  
البيت فاستقبل القبلة ووجد الله تعالى وكبر وقال لا اله الا الله وحده ما نحمدك يا حي يا ذا الجلال والإكرام (ثم)  
بعد فراغ من التهيل والتكبير (يدعو بجماع) من دين ودينه وللسلبي فقه روى الدعاء في المطابع  
صحيح عن ابن عمر وأما طلب الدعاء هنا لا من جملة لا يمكنه التسجيع فيها الدعاء وكان عمر يعيد الدعاء  
هناك واستحبوا من دعائه أن يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وأنت لا تخلف الميعاد واني  
أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزع مني حتى تتوفاني وأنا مسلم (ثم) بعد الدعاء (بعد هذا الذكر) وهو  
التهيل والتكبير وقد كده بقوله (كاه) دفعا لتوهم من كون آل جنسية يتحقق ويثبت مدخولها بنوع  
منه يدفع ذلك بالتوكيد المذكور (و) بعد الدعاء أيضا أي بعد كل واحد منهما (يا أيها الناس) نبدأ بذلك  
للا تبايعروا مع المسلمين زيادة بعض ألفاظ وتقص لها قال في النهاية وفيه زيادة ونقص بالنسبة لما ذكرنا المصنف  
يعني التنويع وقد أسقط المصنف بعض ألفاظ من رواية مسلم على ما في بعض النسخ من الاقتصار  
على قوله وهو على كل شيء قدير وقد أسقط أيضا بعض التكبير كما هو أسقط زيادة والله بعد التكبير كما  
نهنا عليه سابقا (ثم) بعد فراغ من تثليث ما ذكر من التكبير والذكر والدعاء (ينزل من الصفاف مشى) حال  
كونه متوجها إلى المروة في بطن الوادي (على هيئته) أي بالتأني من غير عذوف محل مشبه (حتى يقي بينه  
وبين الميل الأخضر الملق بركن المسجد على يساره) قر يمين الباب النسمي باب على وهو ذهاب إلى  
المروة (قد رستة أذرع خنثي نيسي سعيما شديدا حتى توسط بين الميلين الأخضرين اللذين أحدهما)  
موضوع (في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس) بن عبد المطلب رضي الله عنه على يسار الذاهب  
إلى المروة (خنثي) أي حين أنوصل إلى المحل المذكور (يتراء السعي الشديد) أي العدو والجري  
وينبغي أن يقصد بذلك العبادة للعب ومساكنة أصحابه والراكب يحركه دابة بحيث لا يؤذي المشاة  
(و) يعني على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويأتي بالذكر (الشامل التكبير (الذي) ثبت واستقر  
(قبل) أي قبل إرادة السعي حالة صعوده (على الصفا) في أول مرة فقبل مبنية على الضم لحذف المضاف إليه  
ونبة معناه كاعلمت (و) يأتي أيضا (بالدعاء) لما روى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل أي عن  
الصفاء إلى المروة أي قصد هاتين إذا انصبت قدماه أي نزلت من عال إلى بطن الوادي سعي سعيما شديدا  
حتى إذا صعدت أي قدماه الشريقتان من بطن الوادي مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما تفعل على  
الصفاء (فهذه مروة) واحدة وهي إتيانه من الصفا إلى المروة أي فتجب مروة واحدة من مرات السعي والمروة  
أفضل من الصفا كما في الرمي لأن المروة هي المقصد والصفاء وسيلة وهذه العلة اندفع ما يقال اشتراطهم  
البدانة بالصفا وذكر الله أو لا يدل على كونه أفضل من المروة فالطواف أفضل لأن كان الحليم حتى من

ثم يدعو بجماع  
ثم بعد هذا الذكر كله  
والدعاء ثانيا وثالثا  
ثم ينزل من الصفا  
فيمشى على هيئته  
حتى يقي بينه وبين  
الميل الأخضر الملق  
بركن المسجد على  
يساره قد رستة أذرع  
خنثي نيسي سعيما  
شديدا حتى توسط  
بين الميلين الأخضرين  
اللذين أحدهما  
في ركن المسجد  
والآخر متصل بدار  
العباس خنثي نيسي  
يتراء السعي الشديد  
ويعشى على هيئته  
حتى يأتي المروة  
فيصعد عليها ويأتي  
بالذكر الذي قبل  
على الصفا والدعاء  
فهذه مروة

الوقوف لان الشارح شبهه بالصلاة كما قررنا الحنفى وهى أى المروءة طرف جبل فقععة من وقدر المسافة ما بين  
 الصفا والمروة سبعمائة وتسبعون ذراعا وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعا فأدخلاه بعرضه فى المسجد  
 (ثم) بعد الذكر الدعاء (ينزل) عن محل مارى عليه وهو على الدرج (فيبقى فى موضع مشيه) على هيئته  
 (ويسبى فى موضع سعيه) حال كونه منتبها فى قطع هذه المسافة (الى الصفا فهذه) أى المرات الأولى مع المروة  
 الثانية (مرتان) ولوقال فهاتان مرتان لكان أنسب بالمطابقة (فيبعد) عند وصوله الى الصفا (الذكر  
 والدعاء ثم) بعد الذكر والدعاء (يذهب) من الصفا حال كونه متوجها (الى المروة فهذه) أى المروة كورة من  
 المرتين مع مصاحبة الثالثة لهما (ثلاثة) من السبع وقدر اى المصنف المبتدأ المؤث وهو اسم الإشارة فلذلك  
 أثبت التثنية والخبر والافعال من حذفها لان المعدود مؤنث وهو مرفوع ومرتان فكان عليه أن  
 يقول فهذه ثلاث مرات بحذف التاء من اسم المعدود حتى يكون جاريا على القاعدة وهى أن المعدودات كان  
 مؤنثا كما هنا يجب فيه حذف التاء من اسم المعدود فيقول فهذه ثلاث مرات وأوجب عن المصنف بان محل  
 وجوب مرعاة القاعدة وهى حذف التاء مع المعدود والمؤث وانبتاه مع المعدود المذكر ان كان المعدود  
 مذكورا وهو هنا غريمذ كور فيجوز انابت التاء وحذفها (يفعل) المتلبس بالسبى (ذلك) أى ما ذكر من السبى  
 فى محله ومن المشى فى محله مع تكرير الذكر والدعاء (حتى بكل) العدد المشرووع من جهة كونه (سبعا) من  
 المرات وإذا كل سبعا (هينئذ) يحتمل بالمروة أى يشترط أن تكون المروة السابعة قد وقع اختتامها فى المروة  
 ولما فرغ من بيان كيفية السبى المشتغل على المندوب والواجب شرع بذكر الواجب فيه والمندوب وبمحمته  
 تتوقف على ذكر الواجب فقال (وواجبات السبى) أى شروط محمته (أربعة) أى أحد الشروط المعبر  
 عنها الواجبات (أن يبدأ بالصفا) لقوله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالصفا أى الله به رواه مسلم ورواه النسائي بلفظ  
 فأدوا بمبدأ الله به والله سبحانه وتعالى قد بدأ بالصفا فى قوله جل وعز ان الصفا والمروة من شعائر الله فقد  
 دلت الآية على المدعى وهو البداية بالصفا وهى المراتبة فى قوله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالصفا أى الله به  
 (فلو بدأ بالمروة) متوجها فى سعيه (الى الصفا لم تحسب هذه المرة) لان ما فعله ولو لا يعتنقه لفقد الشرط  
 وهو البداية بالصفا (وحيئذ) أى حين انبذ الصفا ووصل اليها (ابتدأ السبى) فيكمل سبع مرات على هذا  
 الابتداء لانه هو أول السبى وما قبله من مجئ من المروة فهو لوقو كانه تقدم والظرف المذكر لوقوله حينئذ  
 متعلق بالفعل بعده أى وابتدأ من فعل ما ذكر السبى حينئذ والتونين فيه عوض عن الجلة المذكورة أولا  
 (ثانيا) أى ثانى شروط السبى المعبر عنها الواجبات كما تقدم (قطع جميع المسافة) المحدودة التى بين  
 الصفا والمروة وقد تقدم ضبطها طولاً وعرضا (فاقرئت) المتلبس بالسبى (شرا) أى مقداره (أو) ترك  
 (أقل منه) أى من مقدار الشبر (ليرصع) أى لم يعتد السبى حتى يأتى بالمروة ويترتب على عدم الاعتداده  
 أنه اذا فعل شيئا من محرمات الاحرام تليزمه الفدية مع وجوب الاتيان به وقد تفرع المصنف على ذلك قوله  
 (فيجب) عليه (أن يلصق عقبه بجائط الصفا) عند رجوعه (فإذا انتهى) أى وصل (الى المروة ألقى رأسه  
 الاصابع) أى أصابع الرجلين وتقدم أن الرقى الى أعلى الدرج ليس بواجب بل هو مستوفى قوله (بجائط) أى  
 جدار (المروة) متعلق باللقى ~~في~~ تنبيه على هذا الاصناف بالنسبة الى الصفا متعين على اختلاف فيه قال امام  
 النووي ومن كان فى عصره كالمحب الطبرى قالوا بوجوب الاصناف المذكورين آخر الدرجة الظاهرة اليوم  
 وقال غيره ولم يعد وجوب الاصناف المذكور لان بعض الدرج مدفون وذلك مقدار رثن درج قبل الدرج  
 الظاهر والمستخدم قليل بالنسبة للدفون فحينئذ يكون الوصول الى الدرج الظاهر مسكة لاكثر العوام لان  
 غالبهم لا يصل الى الدرج الظاهر وأما بالنسبة الى المروة فالدخول تحت العقد كاف ولن يصل الى الدرج  
 (ثم اذا ابتدأ) المرة (الثانية ألقى عقبه بجائط المروة) عند رجوعه الى الصفا (و) ألقى (رأس أصابعه)

ثم ينزل فيبقى في موضع مشيه ويسبى في موضع سعيه الى الصفا فهذه مرتان فيبعد المذكور والدعاء ثم يذهب الى المروة فهذه ثلاثة يفعل ذلك حتى يكمل سبعا فيحتمل بالمروة وواجبات السبى أربعة (أحدها) أن يبدأ بالصفا ثم يبدأ بالمروة الى الصفا لم تحسب هذه المرة وحيئذ يبدأ السبى (ثانيا) قطع جميع المسافة فاقرئت شرا أو أقل منه لم يرصع فيجب أن يلصق عقبه بجائط الصفا فإذا انتهى الى المروة ألقى رأسه الاصابع بجائط المروة ثم اذا ابتدأ الثانية ألقى عقبه بجائط المروة وألقى رأسه أصابعه

أى أصابع رجله (بحاطب الصنا) لانه مقبل عليها (وهكذا) يفعل (أبدا) أى المرة الثالثة والرابعة والخامسة  
الى تمام السابعة على هذا النسق وقد فسر المصنف الابدنية المذكورة بقوله (أى يلقى عقبه بما يذهب منه  
ويلصق رؤس أصابعه بما) أى يمكن (يذهب اليه) هذا كله اذا لم يرق على الدرج والافلا حاجة الى الانصاف  
المذكور لان فى الصعود الصافور زيادة وهو الاكل وليس بشرط كما تقدم ولكن بعض الدرج مستحدث  
فليحذر أن يخلطها واداء فلا يتبعه ويلصق على أن يستيقن وقال بعضهم وهو أو شخص عرين الوكيل  
يجب الرقى على الصفا والمروة بقدر قامة وهذا ضعيف ولكن الاحتياط أن يصعد للخروج من الخلاف  
وليتيقن وهذا الانصاف فى الماشى وأما الزاكب فليصق حافرا بته (ثالثها) أى الشروط (استكمال سبع  
مرات بحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة) بحسب رجوعه (من المروة الى الصفا مرة) فلو كان ومنها  
أى من المروة لكان أولى بتقديم مرجع الضمير وكذا فى قوله الى الصفا لوقال الله لكان أولى لتقديم ذكر  
الصفا لكنه راعى فى ذلك الإيضاح وهكذا بحسب وضبط حتى يتم السبع يقينا (كما تقدم) ذكر ذلك موضحا  
(فلو شك فيه) أى فى عدد مرات السعى (أو) شك (فى أعداد الطوافات) السبع (أخذنا لقل وكل) مانبق  
عليه كان شك فى السبع أو سادس أم سابع على أنه سادس احتياطا ويخرج من العهدة يقين ولو شك  
بعد الفراغ منها فلا شئ عليه (رابعها) أى شروط السعى (أن يسعى) اما (بعد طواف الافاضة أو) بعد  
طواف (القدم) ان كان محرم بالتحج أو كان فارزا (بشرط أن لا يفصل بينهما) أى بين طواف القدم والسعى  
(الوقوف بعرفة) هو فاعل بقوله يفصل ولا يضر الفصل بغير الوقوف فلو تأخر السعى عن الطواف المذكور  
أنا ما نه السعى بعد هذه المدة مستند للطواف المذكور فإذا حصل الوقوف بعد الطواف المذكور وأراد  
أن يسعى بعده أى الوقوف مستند فى هذا السعى الى طواف القدم فلا يصح هذا السعى المستند الى طواف  
القدم بل يتعين عليه أن يطوف للافاضة الذى هو ركن ثم يسعى بعده لان طواف الفرض قد دخل وقته  
فلا يمكن أن يقدم السعى فى هذا الزمن على طواف الركن ويستند فى سعيه الى طواف القدم قال الامام  
النووى بالاتفاق وصرح به الفقهاء البندنجي والبقوى والمتولى وصاحب العترة وآخرون ولم يعلم بخلاف  
الآن الغزالي قال فى الوسيط فيه تردّدوا بوجهه واحتج له المتولى بأنه دخل وقت الطواف المفروض  
فلم يجز أن يسعى سعيها بغير الطواف فنقل مع إمكان طواف الفرض ولمافرغ من شروط السعى شرع بذكر  
سنه فقال (وسنّه) أى السعى (ما تقدم) من المندوبات والمسحبات التى تطلب فيه على وجه الندب وهو  
الذى ذكر من ابتدائه الى منتهاه غير الواجبات الاربع وذلك من الصعود على أعلى الدرج والمذكر والدعاء مع  
تثليث كل منهما ومن السعى فى موضعه والتمشى فى موضعه وقد ذكر المصنف زيادة على ما تقدم بقوله (وبس  
أن يكون) المتلبس بالسعى مشتملا (على طهارة) على (ستارة) فلو سعى مكشوف العورة وعليه نجاسة  
أو كان وقت السعى مجذبا أو جنبا أو حائضا أو طرا ذلك بعد الطواف صح سعيه لما رواه الشيخان من قوله  
صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها وقد حضرت اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث  
خص الطواف بالثبى فعلم أن السعى غير داخل فيه ولانه نسك لا تعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك  
كالوقوف قاله ابن الرافعة فى الكفاية (وأن يقول) فى مروره (بينهما) أى بين الصفا والمروة فى حال سعيه  
ومشيه (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم) فتدروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ذكره فى الكفاية  
(ربنا آتئناك الدنيا باحسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ولو قرأ القرآن) فى مروره بينهما (فهو) أى  
اشتماله بالقرآن (أفضل) والمراد أن قراءة القرآن أفضل أى من غير الذكر أو الورود أما الذكر أو الورود فهو أفضل  
من قراءة القرآن نظرا لما فى الطواف وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يقول الرب سبحانه وتعالى من شغله  
ذكرى عن مسئلتى أعطيت ما أفضل ما أعطى السائلين وذكرى المذكور وهو قراءة القرآن وفصل كلام الله على

بحاطب الصفا  
وهكذا أبدا أى يلقى  
عقبه بما يذهب منه  
ويلصق رؤس أصابعه  
بما يذهب اليه  
ثالثها استكمال سبع  
مرات بحسب ذهابه  
من الصفا الى المروة  
مرة ومن المروة الى  
الصفا مرة كما تقدم فلو  
شك فيه أو فى أعداد  
الطوافات أخذت  
بالاقل وكل (رابعها)  
أن يسعى بعد طواف  
الافاضة أو القدم  
بشرط أن لا يفصل  
بينهما الوقوف بعرفة  
وسنّه ما تقدم ويسن  
أن يكون على  
طهارة وستارة وأن  
يقول بينهما  
اغفر وارحم وتجاوز  
عما تعلم ربنا آتئناك الدنيا  
حسنة وفى الآخرة  
حسنة وقنا عذاب  
النار ولو قرأ القرآن  
فهو أفضل

سائر الكلام كفضل الله على خلقه رواه الترمذي وقال حسن فالتظاهر أنه مجهول على غير حالة الطواف والسعي وأما هاهنا الداعية الواردة فيها مقدمة على قراءة القرآن (ولا يندب تكرار السعي) أي فلا يعيده إذا سعى به بطواف القدوم لأن السعي من العبادات المستقلة التي لا يسرع تكرارها والاكثر منها فهو كالوقوف بمعرفة فيقتصر فيه على الركن بخلاف الطواف فإنه مشروع في غير الحج والعمره وثبت في الصحيح عن جابر رضي الله عنه قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا جليله رضي الله عنهم بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الأول يعني السعي هذا المخلص ما يطلب في السعي على وجه الوجوب والندب والحاصل أنه يطلب في السعي ما يطلب في الطواف لكن يعضه على سبيل الوجوب والبعض الآخر على سبيل الندب وقد علمت تفصيله سابقا كل ذلك بطريق القياس فيما لم يكن فيه نص وقد ترك المصنف الاضطباع والموا الأتية مرات السبع بعضها مع بعض وبين الطواف والسعي وقد علمت أنه يطلب كل منهما مناهية كما يطلبان في الطواف لكن لما كان الاضطباع هنا مختارافاه في بعض الأئمة لم يذكره المصنف والله تعالى أعلم (وإذا كان) أي حصل وحضر فكان تامة بمعنى الحصول والحضور ولا يطلب إلا لأفلا وهو قوله (سابع ذى الحجة) بكسر الهمزة أقصم من قصه المسمى ذلك اليوم يوم الزينة لا يتبين فيه محاملهم وهو أوجه (ندب للإمام) أي السلطان أن يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الظهر بمكة عند الكعبة وهي أول خطب الحج الأربع وتوجه الخطيب للناس ويجعل ظهره للكعبة لئلا يخلفا قال أبو جوبه فلو عكس صحوان كان على بابها وحيد (يعلمهم فيها) أي في حال الخطبة (ما) استقر (بين أيديهم) أي ما هو حاصل أمامهم من المناسك ويستمر ذلك إلى الخطبة الأخرى روى البيهقي بإسناد جدد عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية يوم يخطب الناس أي وعظهم وأخبرهم عن أسكتهم (ويأمرهم) في هذه الخطبة (بالمخرج إلى منى) ويكون الخروج مبتدأ (من الغدق) بضم الغين وتشديد الواو وفي نسخة من الغدق وهو هو بمعنى النسخة التي فيها الواو وهي لام الكلمة يقال غدقت بمعنى سرت في وقت الغداة أي يأمرهم بالسعي إلى منى وقت الغدق أي في أول النهار (يوم الثامن) كإكمال المصنف (ثم يخرج بهم يوم الثامن) المسمى يوم التروية لأنهم يترقون أي يشعرون لما فيه لقلته أذذاك من التروية وهو التمشي وقال البرماوي لأنهم يترقون فيه الماء أي يحملونه معهم من مكة ليستعملوه في عرفات شرابا وغيره لقلته في تلك الأماكن في ذلك الوقت وهذا يحسب ما كان وأما الآن فقه الماء كبروقه (بعد صلاة الصبح) (إلى منى) كل منهما متعلق بخروج وهذا الخروج في هذا الوقت مقيد بما إذا لم يكن اليوم يوم الجمعة والآخر يوم قبل الجفران لزمهم الجمعة ولم يكنهم قامتها على كإعراف ذلك في بابها (فيصلي) الإمام بهم (الظهر والعصر والمغرب والعشاء) للاتباع رواه مسلم (ويبيت) هو أي الإمام ومن معه (بها) وكذلك قوله (ويصلي الصبح فإذا طلعت الشمس على جبل يعني يسمى نبيرا) وهو على عين الذهاب إلى عرفات فوجوب إذا قوله (سار إلى الموقف) فيهما مرفي يبيت ويصلي من التقدير المذكور ويسن أن يكون سيرهم على طريق ضب وهو جبل مطلى على مرتفعة وهو مختصر منها وهو في أصل المأزمين عن عيناك وأنت ذاهب إلى عرفات وعند رجوعهم يرجعون على طريق المأزمين اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عائدا بطريق غير الطريق التي صدر منها (وهذا المبيت يعني الإقامة بها إلى هذا الوقت سنة) ليس من المناسك في شيء فلم يبيتوا بها أصلا ولم يدخلوها فلا شيء عليهم لكن فاتتهم الفصيلة السنة (وقد تركها كثير من الناس فاتهم بأنهم الموقوف بحرا) أي في وقته والسحر آخر الليل حال كونهم في وقت نزولهم في هذا الموطن الشريف متلبسين (بإيقاد الشمع) أي بالشمع الموقد زيادة على ترك هذه السنة المقدمة (وهذا الإيقاد بدعة قبيحة) ارتكبتها كثير من الناس خصوص صاحب اختلاط الرجال بالنساء وهن سافرات الوجوه وفيه تشبيه

ولا يندب تكرار السعي وإذا كان سابع ذى الحجة ندب للإمام أن يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الظهر بمكة يعلمهم فيها ما بين أيديهم ويأمرهم بالمخرج إلى منى من الغدق يوم الثامن ثم يخرج بهم يوم الثامن بعد صلاة الصبح إلى منى فيصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بمعنى ويبين بها ويصلي الصبح فإذا طلعت الشمس على جبل يعني يسمى نبيرا سار إلى الموقف وهذا المبيت يعني الإقامة بها إلى هذا الوقت سنة وقد تركها كثير من الناس فاتهم بأنهم الموقوف بحرا بإيقاد الشمع وهذا الإيقاد بدعة قبيحة

باليوم ومن حيث الاعتناء بهذه النيران ومن البدع دخولهم قبل يوم التاسع يوم أو يومين فهو خطأ يخالف  
 للسنة وتفوتهم مسبب ذلك سنن كثيرة منها الصلاة على الميت بها ليلة التاسع والتوجه منها إلى غرة الزول  
 بها أو الخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك من السنن فالسنة أن يكتبوا بكرة حتى تزول الشمس  
 ويغتسلوا بالوقوف (و) (يسن أن يقول) السائر (في وقت مسيره) هو مصدر ميم يعني الحديث وهو  
 السائر أي في وقت مسيره ومثبه إلى ثلث الجبهة المشرفة (اللهم اليك توجهت ولوجهك الكريم أردت) أي  
 قصدت لتقديم المعمول أو لأوثانها لا فادخالهم والوجه الذات وأردت معناه قصدت كما هو في بعض النسخ  
 (فاجعل ذنبي) ذنبا (مغفورا) جعل (حجي) حجا (مبرورا) وارجنى ولا تخينني (الخبيثة) عدم نيل المراد يقال  
 خاب فلان أي طرد ولم ينل شيئا (أنك على) خلا وعلى (كل شيء) قدر ويكثر في مسيره هذا وغيره (التبسة  
 والدكر) بأي نوع كان (و) يكثر (الدعاء) دنبا وأخرى له ولين أحب للسلين والمسلمات (و) يكثر في هذا  
 الطريق (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لما رواه مسلم عن ابن عمر قال غدا نمر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من منى إلى عرفات فنأى المني ومننا المكروروى الشجاعت عن أنس رضي الله عنه أنه قال تكلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم من الملهل منافلا يكثر عليه ويكثر المكبر منافلا يكثر عليه  
 (فإذا وصلا إلى موضع بهمي) ذلك الموضع (بنمرة) وفي نسخة غرة بإسقاط الباء فهذا الفعل يتعدى للثاني  
 بواسطة الباء واسقاطها أو الثون في غرة مفتوحة ويجوز في الميم الكسر والاسكان ومع الاسكان يجوز كسر  
 الثون ففيها ثلاث لغات موضع معروف هناك حال كون هذا الموضع مستقرا (قبل دخول عرفة) بعبه  
 من عرفة وهو الطرف الذي من جهته الطرف الآخر الذي من جهة الحراب ليس من عرفة ولأن الحرم  
 بل هو في طرف الحرم من جهة بين المني وأما من جهة يساره فهو من الحل والحاصل أن ما كان قربا من  
 الصغرات الغروشة في وسط السجدة إلى بابه أو كان محاذيا لها فهو من عرفة وهي من الحل فن كل هنالك  
 واقفا في جزء من هذا المكان المذكور فعد أدرك الوقوف سواء مال إلى المني أو إلى الشمال أو مستويا  
 وجواب إذا المتقدمة في قوله فإذا وصلا قوله (زولوا هناك) أي في ذلك الموضع فن كان مع قبية ضربه أو من  
 لم يكن كذلك نزل تحت ظل شجرة أو غيرها إلى الزوال اقتدا برسول الله وأشار إلى ذلك بقوله (ولا يدناون  
 حينئذ عرفة) على وجه السدب والاستصحاب ثم بعد فعل ما يطلب منهم يتوجهون إلى عرفة وقد بين  
 المصنف ما يطلب منهم من الأمور المسجبة فقال (فإذا زالت الشمس) أي ما الت عن وسط السماء (فالسنة  
 أن يخطب) لهم (الامام) بمسجد إبراهيم عليه السلام (خطبتين قبل الصلاة) بين لهم في أولاهما أمامهم  
 من المناسك أي من كفية الوقوف وآدابها ومن وقت الدفع منها إلى من دلفة إلى غير ذلك ويستمر ذلك  
 أي ما بينه لهم إلى خطبة يوم الغر ويحضرهم على أكثر الدعاء والتليل في الموقف ويخفف الخطبة الأولى  
 ويجلس بعد فراغها بقدر سورتها لا خلاص ثم يقوم إلى الخطبة الثانية وبأخذ المؤمن في الأذان ويخففها  
 بحيث يقرع منها مع فراغ المؤمن من الأذان (ثم يصلي) الامام هو ومن معه (الظهر والعصر جمع) ينهما  
 جمع تقديم بأن يصلا العصر بعد صلاة الظهر وقتها وهذا إن كان مسافرا مع الامام وأما غيره فلا يجمع  
 بل يصلي الظهر ويؤخر العصر إلى دخول وقتها إلا على القول الضعيف لقائل يجوز الجمع بينهما للتسك كما هو  
 مذهب الحنفية فهو ضعيف عندنا فالجمع عندهم ليس إلا للتسك لا للسفر لانهم لا يجوزونه في جميع الاسفار  
 إلا في عرفة ومن دلفة لأجل التسك كما علمت وليس كذلك عندنا فتنى بلغ المسافر مرحلتين جائزة الجمع بين  
 الصلوات التي تجمع كالظهر والعصر والمغرب والعشاء بخلاف الصبح فأنه لا يجمع لأبع العشاء ولا مع  
 الظهر وقد تقدم هذا في بابه وانما جمع النبي صلى الله عليه وسلم لكونه كان مسافرا ولم ينو الإقامة وإنما لا قافي  
 الذي قد أقام والمكي فليس لكل منهما أن يجمع لعدم السفر المذكور (وهي) أي هذه الطريقة المذكورة

وأن يقول في مسيره  
 اللهم اليك توجهت  
 ولوجهك الكريم  
 أردت فاجعل  
 ذنبي مغفورا وحجي  
 مبرورا وارجنى ولا  
 تخينني ويكثر في مسيره  
 التلبية والذكر  
 والدعاء والصلاة  
 على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فإذا وصلا  
 إلى موضع بهمي  
 بنمرة قبل دخول  
 عرفة زولوا هناك  
 ولا يدخلون حينئذ  
 عرفة فإذا زالت  
 الشمس فالسنة  
 أن يخطب الامام  
 خطبتين قبل الصلاة  
 ثم يصلي الظهر  
 والعصر جمعا وهي

من كون الامام يخطب الخطيبين ومن كون الصلاة جمعا (سنة) ينبغي الاعتناء بها والالتفات (قل من يفعلها)  
 أي هذه السنة لدخول الناس الى عرفة قبل يوم أو يومين ويتركون هذه لكن رأينا كثيرا من  
 الخراج يفعلونها وكثيرا من دخل عرفة يرجع الى غرة لاجل سماع الخطيبين ولاجل الصلاةين جعلوا ان  
 كانت السنة الكاملة هي النزول هناك ولا اعتدال منها هي السنة الكاملة لاجل الوقوف اقتداء برسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وذلك قبل الزوال وأما أصل السنة فيحصل بالاعتصال من أي مكان وفي أي وقت  
 سواء كان قبل الزوال أو بعده وقوله (أيضا) أي كأن الميت يمتنع عند خروجه من عرفة معزولا وقل من  
 يفعله بل غالب الخراج يسرون الى عرفة من غير التفات الى نزولهم في منى لاجل صلاة أو واحدة فضلا عن  
 الميت (ثم) بعد نزولهم في غرة على الوجه المتقدم (يدخلون عرفة بعد أن يغسلوا) هناك (الاولوف)  
 يعرفوه هذه هي السنة الكاملة وقد تقدم أن أصل السنة تحصل بأي زمن من يوم التاسع وبأي مكان من  
 تلك البقاع سواء في غرة أو في عرفة وقوله (ملين) حال من فاعل يدخلون وكذلك قوله (خاضعين) أي  
 متواضعين لله ورسوله (وينسحب أن يقف) الشخص في عرفات حال كونه (بارزا) أي ظاهرا (لششم)  
 ولا يستظل تحت شجرة أو تحت شمسية أو تحت غيرها الا العذر بان يتضرر ان يرتأى ويقتصد دعاؤه واجتهاده  
 لانه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استظل وحال كونه (مستقبل القبلة حاضر القاب فارضا)  
 من علائق الدنيا الشاغلة عن الدعاء ويعتجب في موقفه طرق القوافل وغيرها مما يرفع القلب ويشغله  
 (ويكثر التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار والدعاء والبقاء) ويستمر على هذا الى  
 غروب الشمس روى الترمذي خبرا أفضل للدعاء عما يروى من عرفة وأفضل ما قلت أنا والتبوت من قبلي لا اله الا  
 الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نور وفي سمعي  
 نور وفي بصري نور اللهم اشرح لي صدري ونبه لي أسمى (فتم) أي هناك أي في ذلك الموقف العظيم  
 والجميع الجسم (تسكب العبرات) أي تصب الدموع من العين فاهل عبرات يفتح العين والباهج عبرة يفتح  
 العين واسكان الباهج يعني الدمع والسكب الصب يقال سكب الماء أي صبته (و) هناك (نقال) بضم الناء  
 فهو فعل لا اسم يعني ترال وتلفي في هذا المكان (العثرات) بفتح العين والنساء والجمع عثرة يفتح العين أيضا  
 كالجمع لكن النامسة كنه في المفر دظفده سجدت وسجدت والزهة والزهة أي يحورها خالق الليل  
 والنهار ومالك رقاب الاراء والغباء ومغير الانهار والبحار سبانه من الخلق ودرر • ولهذا الموقف  
 العظيم جمع من كل فخر فكثر • فناخت رواحله في ساحة مولاها • فتلحقها به بالبرضوان والقبول  
 وتولاهم وفي هذا المكان الشريف ترخي الرحا وتناول فيه البركات فعليك بذكره فلا ذكر والادعوات  
 • لان ذلك المكان محل الاستجابة خصوصا وان يجتمع فيه خيار عباد الله الصالحين • وجميع خواصه  
 المبررين • وهو أعظم مجامع الدنيا وقيل اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة غفر لكل أهل الموقف وثبت في صحيح  
 مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم أكثر أن يعق الله تعالى فيه  
 عبدا من النار من يوم عرفة فانه يباهي بهم الملائكة يقول ما أراهم إلا في عرفة (ولكن) أكثر قوله أي الواقف في  
 هذا المكان الشريف (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت  
 يده الخبر وهو على كل شيء قدير وليدع لاهله وأصحابه ولسائر المسلمين وينبذ أن يقف عند الصغرات الكبار  
 المفروشة أسفل جبل الرحمة (وهو الجبل الذي وسط عرفات كسأقي في كلامه فاذا كان الواقف راكبا  
 فلخاطب دته الصغرات المذكورة وليدع لاهله وأصحابه ولسائر المسلمين وينبذ أن يقف عند الصغرات الكبار  
 الصغرات وأعددها على حسب الامكان بحيث لا يروى أحدا اذا لم يمكن ذلك الموقف فيقرب عما يقرب منه  
 ويعتصب الرحمة (وأما الصعود الى جبل الرحمة) أي عليه (الذي هو في وسط عرفة فليس في طلوعه) أي صعوده

سنة قل من يفعلها  
 أيضا ثم يدخلون  
 عرفة بعد أن يقتضوا  
 الوقوف ملين  
 خاضعين وينسحب أن  
 يقف بارزا للششم  
 مستقبل القبلة حاضر  
 القاب فارضا ويكثر  
 التلبية والصلاة على  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم والاستغفار  
 والدعاء والبقاء فتم  
 تسكب العبرات  
 وتقال العثرات  
 ولكن أكثر قوله  
 لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له له الملك  
 وله الحمد يحيي ويميت  
 وهو حي لا يموت  
 يده الخبر وهو على  
 كل شيء قدير وليدع  
 لاهله وأصحابه ولسائر  
 المسلمين وينبذ أن  
 يقف عند الصغرات  
 الكبار المفروشة  
 أسفل جبل الرحمة  
 وأما الصعود الى جبل  
 الرحمة الذي هو في  
 وسط عرفة فليس  
 في طلوعه



(فضيلة زائدة) على الوقوف بغيره من بقية أجزاء عرفة فقوله وأما الصعود إلى مقابل لما تقدم من نذب الوقوف عند الصخرات فكأنه قال فالوقوف عند الصخرات فيه فضيلة على الوقوف في غيرها وأما جبل الرحمة فيلبس في الوقوف فيه فضيلة على غير جبل الرحمة حكمه بقية أجزاء عرفة كما سيأتي بصرح المصنف وما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو بوسط عرفات ومن ترجعهم له على غيره من أرض عرفات حتى يوهم كثير من جهاتهم أنه لا يصح الحج والوقوف إلا بالصعود عليه فقط بخلاف السنة ولم يذكر من يعتمد عليه في صعود هذا الجبل إلا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري فإنه قال يستحب الوقوف عليه وكذا قال أفاضل القضاة وأولحسن المارودي البصري صاحب الحاوي من أصحاب الإمام النور يستحب أن يصعد هذا الجبل الذي يقال له جبل الدعاء وهو موقعا لاتباء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وهذا الذي قاله الأصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف والصواب الاعتناء بوقوف النبي وهو الذي خصه العلماء بالذكر والتفضيل وحديثه في صحيح مسلم وغيره وقد قال إمام الحرم في وسط عرفات جبل يسمى بجبل الرحمة لأنسك في صعوده وأن اعتاده الناس وإضافة جبل في قوله لهم جبل عرفات من إضافة العام للخاص أي جبل هو عرفات أو عرفة وعرفات في الأصل جمع مؤنث سالم والقصد منه إلا أن البقعة بقاها فالجمع والمفرد معناهما واحد وهو المكان المعروف ثم قرع المصنف على قوله ويندب أن يقف عند الصخرات الحج وعلى قوله فليس في طاعة جبل الرحمة فضيلة الحج قوله (فالوقوف صحيح في جميع تلك الأرض) المشرقة (المستعدة) يعني أنا الوقوف عند الصخرات ليس بشرط في صحة الوقوف بل فيه فضيلة زائدة على الوقوف عند غيرها من بقية أجزاء عرفة وكذلك صعود جبل الرحمة ليس فيه فضيلة فضلا عن كونه شرطًا خلا لما يتوهمه العوام من أن الصعود عليه شرط لصحة الحج فلذلك تجد الناس منكبة ومقبلة عليهم مع الازدحام الشديد ولو في شدة الحر (وذلك الجبل) أي جبل الرحمة (جزء منها) أي من عرفة والظاهر أن إضافة الجبل إلى الرحمة من إضافة أهل العمل وتقدم لك أن إضافة جبل إلى عرفة من إضافة العام للخاص (هو) أي جبل الرحمة (وغيره) من بقية أجزاء عرفة (سواء) أي مستوفى صحة الوقوف عليه وعلى غيره ولا فضيلة على غيره من تلك الأرض المشرقة فهو في كلامه مبتدأ وغير معطوف عليه وقوله سواء هو الخبر ولكنه لم يطابق الخبر المبتدأ لأن الخبر عنه المعطوف والمعطوف عليه معاف كان المبتدأ الختان والخبر واحد واجب عن ذلك بأن سواء اسم مصدر لا يثنى ولا يجمع فيضرب عنه متعدد وهو بمعنى مستوفى كاعتلت (والوقوف عند الصخرات) التي تقدم ذكرها (أفضل) من الوقوف عند غيرها من بقية أجزاء تلك البقعة الشاملة لجبل الرحمة لما مر وإنما أعاد المصنف قوله والوقوف عند الصخرات أفضل مع أنه قد علم ذلك من قوله سابقا فيسبب الوقوف عند الصخرات المرفوعة أسفل جبل الرحمة لانه يلزم من نذب الوقوف عندها أنه أفضل من بقية أجزاء عرفة الشاملة لجبل الرحمة كما تقدم حينئذ يكون ذكره تاسيا تكرارا أو اجيب عن ذلك بأنه أعاد ذكره دفعا لما يوهم من قوله هو وغيره سواء أي الوقوف على جبل الرحمة وغيره من بقية أجزاء عرفة سواء في الفضيلة الشامل ذلك الصخرات فتوهم أن أرض عرفة كلها في الفضيلة سواء ففيه المصنف هنا على دفع هذا التوهم بقوله والوقوف الحج (والأفضل أن يكون) الشخص (راكبا) وقدم الكلام عليه في حال الوقوف وأن يكون (مقطرا) لأن الصوم يضعفه عن الادعية ولا ذكر والتلبية وغير ذلك من فعل الخريف في هذا اليوم وهذا بالنسبة للحاج وأما غيره فليس له صوم هذا اليوم لانه يكفر السنتين الماضية والمستقبلتين (والأفضل للراكب الجالس في حاشية الناس) أي في أطرافهم لانه لا يلبس اختلاط الرجال بالنساء ولا النساء بالرجال لخوف الاقتناء فبعدا عنهم أسرها ولمافرغ من كيفية الوقوف ومن الأفضل فيه وغيره شرع يذكر ما يتوقف صحة الوقوف عليه فقال (وواجبات الوقوف) (بعرقة ثلاثة الأول (حضور جرحين) أرض

فضيلة زائدة فالوقوف  
صحيح في جميع تلك  
الأرض المستعدة  
وذلك الجبل جزء منها  
هو وغيره سواء  
والوقوف عند  
الصخرات أفضل  
والأفضل أن يكون  
راكبا مقطرا والأفضل  
للراكب الجالس في حاشية  
الناس وواجبات  
الوقوف حضور جرحين  
من

(عرفات) ان كان الحاضر متلبسا بنسك فالصبر هو حضور رمضاف للقبول بعد حذف الفاعل أى حضور  
 الحرم جزأ من الارض المذكورة كما أشرت اليه بالتقيد بقول ان كان الحاضر متلبسا بنسك ولابد ان يكون  
 الحاضر المذكور أهلا للعبادة وقد أشار الى ذلك بقوله (عاقلا) فهو تقيد للحاضر كما قيد سابقا بنسك  
 بنسك وهذا هو الواجب الثاني فلا يصح الوقوف لمن لم يكن محرما ولا لمن لم يكن أهلا للعبادة وهو الجنون  
 فعاقلا فى كلامه منصوب على الحال من فاعل المصدر المحذوف والحال وصف لصاحبها قيد فى عالمها وهو  
 المصدر أى بشرط الحضور فى تلك الارض أن يكون الحرم عاقلا ويكنى الحضور فيه ولو لحظة صغيرة كما يافى  
 ثبوت وقتها هو عرفة كلها موقف رواه مسلم وحدود عرفة معروفة وليس منها غرة ولا عرة وأول عرفة ما  
 جاوز وادى عربة بنظم العين وفتح الراء ونون فى آخره منتها فى ذلك الى الجبال المقبلة والمظلة بماتى بساتين ابن  
 عامر كما قاله الامام الشافعى رضى الله عنه وقد عرفت أن وادى عربة ليس داخل فى حدود عرفة حيث قال  
 ما جاوز ذلك الوادى فعمل ان الوادى ليس داخل فى الحدود المذكورة لعسرة وكذا لا غرة خارجة عن الحد  
 المذكور لعرفه وكذلك مسجد ابراهيم وقد نص الشافعى رضى الله عنه على أن المسجد المذكور خارج  
 عن أرض عرفة وقال الشيخ أبو محمد وولده الامام والقاضى والرافعى أن مقدم المسجد أى من ابتدائه من  
 جهة الاروقة والحرب الى نصفه ليس من عرفة ومؤخره الى جهة الباب هو من عرفة وقد جمع ابن الصلاح  
 بين الكلامين المتنافيين فقال كلام الشافعى محمول على أصل المسجد من غير زيادة وكلامهم محمول على أنه  
 قد زبد فى المسجد من جهة عرفة فقد أدخل فى المسجد جانب من أرض عرفة وجعل للمسجد سور محيط به  
 وباب مقابل لعرفه فهناك علامة فى وسط المسجد المذكور عتبة مائة من عرفة وما هو ليس منها وهى صفار  
 كما عرفت هناك فى وسط المسجد ولكنها مدفونة من كثرة الرمل والتراب المحلوق كل منهما بالرياح والواجب  
 الثالث ذكره بقوله (ووقته) أى الزمن الذى يصح الوقوف فيه يكون مبتدأ (من الزوال) ويسمى يوم التاسع  
 (الى طلوع الفجر الثانى) وهو الفجر الصادق لا الكاذب فإنه لا يتعلق به حكم لانه من الليل حال كون الفجر  
 المذكور كائنا (من يوم النحر) أى يوم العيد الاكبر (فمن حضر) بعرفة (فى شئ من هذا الوقت) وهو  
 عاقل ولو كان وقت حضوره (ما رافى لحظة) من هذا الزمن ولو فى طلب غريم وكان محرما أو مراهبا فى طلب  
 عبداً أو فى طلب هجعة شاركتها فى ذلك كان متجداً أو ساهياً وسواء كان ناعماً أو متيقظاً وسواء علم أنها عرفة  
 أو جهلها وفى كل ذلك كان متلبساً بالحج وسواء وقف ليلاً أم نهاراً وفى قول ضعيف انه لا يصح الوقوف ليلة  
 النحر فى غايه من الضعف وشاذ لا يعمل به فن فى كلامه اسم شرط جازم والجواب بقوله (نفد أدرك الحج)  
 لانه أى الوقوف معظمه أى الحج كما قال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة أى معظمه عرفة كما علمت (ومن فاته  
 ذلك) أى الحضور المذكور وهو حضوره ولو لحظة من هذا الزمن على أى حال كان من الاحوال بأن لم يوجد  
 شئ منه مما سبق ذكره وقد طلع الفجر أى جري يوم النحر سواء كان بطريق الهدى أو السهو (أو وقف) فى  
 عرفات الوقوف المذكور حال كونه (معنى عليه) أى ذاهب العقل وهذا مختار قوله سابقا عاقلا ولو عبر  
 ذاهب العقل أو وزا له ليكون مختاراً صريحاً لكان أنسب لو أن كان المعنى عليه قد يكون مجنوناً بأن  
 زاد الانغماس عليه فصارت مجنوناً ولم يدرك لحظة من الخلطات السابقة بأن استمر انغماسه حتى خرج وقت  
 الوقوف بطالع فجر يوم النحر (فقد فاته الحج) وأما الجنون اذا وقف مجنوناً فقد انقلب بحججه نفلاً ولم يفت  
 والسكران كلغنى عليه فى التفصيل المتقدم فاذا وقف واستمر تذكره حتى طلع الفجر فاته الحج أيضاً  
 لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذى من أدرك عرفة ليلاً فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته  
 الحج ولتختل بعرفة وعليها الحج من قابل وأقضى عرفة بنسك واشهر بين الصحابة ولم يكره أحد  
 من الصحابة فكان اجاباً قاله فى المجموع والى القضاء فى العام القابل أشار المنصف بقوله (فيتحتم) من فاته

عرفات عاقلاً ووقته  
 من الزوال الى طلوع  
 الفجر الثانى من يوم  
 النحر فمن حضر فى  
 شئ وهو عاقل ولو  
 ما رافى لحظة فقد  
 أدرك الحج ومن فاته  
 ذلك أو وقف معفى  
 عليه فقد فاته الحج  
 فيتحتم

الحج بأوقاعه (بعل عرة) ويخرج من أحرامه حينئذ ولا يجوز له استدامه أحرامه إلى السنة المستقبلة لأنه محرم بالحج في غير أشهره فإن بقاءه على أحرامه في هذه الحالة كاستدامه وهو ممنوع منه في الابتداء فكذلك في الدوام وينقلب عسرة التحلل بها وقد بين المصنف التحلل بعمل المرأة فقال (فيطوف ويسعى ويحلق و) حينئذ يقال (قد حل) من ذكر (من أحرامه) أي قد خرج منه بسبب العمل المذكور وهذا التحلل المفهوم من قوله وقد حل من أحرامه هو التحلل الثاني له وأما تحل الأول في الجموع أي يحصل لواحد من الحلق أو الطواف مع السعي لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه الرمي وصار كمن رمى ووجوب السعي عليه بعد الطواف إن لم يكن قد سعى أولاً بعد طواف القدوم قبل القوات وأما هو فلا يجب عليه أعادته لأنه ليس من العبادة التي تستكره كما تقدم (و) يجب (عليه) أي على من فاته الوقوف مع وجوب التحلل بما ذكر (القضاء) في العام القابل للعديد المتقدم واقتداء عشرين غير مخالف ويكون هذا القضاء على الفور وانما يجب القضاء إذا لم ينشأ القوات عن حصر ومنع من الدخول إلى مكة أو من الوقوف بعرفة ما من كل الطرق ويسمى الحصر العام أو من بعضها ويسمى الحصر الخاص وقد سلك الطريق الأخرى ولم يدرك الوقوف منها أيضاً لم يجب عليه القضاء ولده من الحصر على الأصح (و) يجب مع القضاء لما فات (دم) أو جل (القوات) أي قوات الوقوف بعرفة لتفوت عزم غير مخالف له ودم القوات (مثل دم التمتع) في كونه دم تزييد وتقدير كما قال ابن المقرئ أربعة دماء جمع حصر وأهل المذهب المقدرة تمتع فوت أي دم تمتع ودم قوات الوقوف وهذا الدم شاة تحز في الأضحية وذبحها في حجة القضاء فان عجز عن الدم أما الفقد بالكلية وأما النقص منه وأما زيادة على ثمن مثله صام عشرة أيام ثلاثة منها في الحج أي في حال الأحرامه وسبعة أذا رجع إلى أهله أي إلى وطنه وإن لم يكن له أهل وعشيرة فقه (تنبيه) ليس المكشوف عرفته في الغروب لأجل الجمع بين الليل والنهار وقيل واجب وهو ضعيف فأنشأ من قبل الغروب ولم يعد إليها بعد فعل القول بالسنية ليس إرافة الدم خروجاً من الخلاف وعلى القول بالوجوب يجب الدم كدم التمتع فان عاد إليها وكان بها بعده سقط الدم ولو كان عوده ليلاً سقط على الأصح ولو وقفوا يوم العاشر غلطاً أي لأجله لظنهم أنها التاسع كان غم عليهم هلال الحجة فأكلوا القعدة ثلاثين ثوباً أن أنه تسعة وعشرون وإن كان وقفهم بعد تسعين أنه العاشر كما إذا ثبت له إلا ولم يتمكن من الوقوف فيه فصعب للإجماع ولأنهم لو كلفوا بالقضاء بأمنا وقوع مثله فيه ولأن فيه مشقة عامة فأجرأهم الوقوف فيه حينئذ ويجب عليهم القضاء إلا أن يقولوا على خلاف العادة فيقضون في الأصح لعدم المشقة العامة ومقابل الأصح أنهم لا يقضون لعدم أمن الخطأ في القضاء أيضاً وإن وقفوا في الثامن غلطاً وعلوا الغلط قبل قوات الوقوف وجب الوقوف في الوقت تداركاً له (فأذا غربت الشمس) أي شمس يوم التاسع وتحقق غروبها (أناضوا) أي الأمام ومن معه (من دلفة) أي على طريق المأز من لاهم عند الذهاب إلى عرفة ذهبوا على طريق ضب فعند الرجوع عنها ذهبون على طريق المأز من لاهم ليس أن يرجعوا من طريق غير التي ذهبوا منها كما تقدم حال كونهم (ذاكرين الله تعالى) وأحال كونهم (مليين) وتقدم لفظها وصغفها وأنه يكثر هاتلاث مرات ومن دلفة بكسر اللام حدها طولا ما بين وادي محسر ومازى عرفة وتقدم أن المأز من هما جبلان في طريق عرفة ليس من دلفة وليس من عرفة كأن وادي محسر ليس من دلفة أيضاً ولا من مني بل هو فاصل بينهما ومن دلفة من الحرم وهي من الأزدلاف وهو الأقرب وتسمى أيضاً جعاب فتح الجير وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها وعرضا من الجبال المقابلة من اليمن واليسار أي من بين الذاهب إلى منى وبساره فكل موضع وقف فيه هذا الحد جزء إلى وادي محسر لأنها ليست منها كما تقدم وأعلم أن المسافة من مكة إلى منى ومن دلفة إلى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكر في الروضة ودليل ذلك عند الأفاضة المذكورة قوله تعالى فإذا أقضت من

بعل عرة فيطوف  
ويسعى ويحلق وقد  
حل من أحرامه  
وعليه القضاء ودم  
القوات مثل دم التمتع  
فأذا غربت الشمس  
أناضوا إلى من دلفة  
ذاكرين الله تعالى  
مليين

عرفت فاذكر والله الآتي ويمشون (بسكينة ووقار) هو عطف مرادف على السكينة والمراد منهما واحد وهو الذلل والانكسار ما في حديث علي وهو الصحيح رواه الترمذي قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم برفة فقال هذه عرفة وهو الموقف وعرفة كلها موقف ثم أفاض حين غربت الشمس وأردف أسامة ابن زيد وجعل يسير بيده الشريفة على هيئة والناس يضربون عينا وشمالا يلتفت اليهم ويقول أيها الناس عليكم بالسكينة ثم أتى جمعافصلي بهم الصلاتين جميعا وسوا في السكينة والوقار إلى كعب المشي لا فرق بين الليل والنهار أي يكون كل واحد خاضعا متواضعا ذليلا إلى مولاه القادر على جمع هذه الاختلاف من كل فرع وأقصاه ورفقه في لحظة سبحانه من أجله جليل ومثل منيل عبيده بالعطاء الخزيل على عمل كثير أو قليل خصوصاً في هذا الموقف العظيم الدال على كمال فضله الجسم هنأ لمن كان في تلك البقاع فأياك يا مسكين أن تقتضي عافيه انتفاع فحرم مما أعطى أهل الانكسار وتاب على من حضر تلك الاماكن ورجع منزله من الاوزار اللهم لا تقطع عنا عن تلك الدنيا ربيع زيارت السيد المختار أمين يارب العالمين وليكن ما تقدم (بغير مزاجه) أي (و) بغير (إذاء) لا حدى الناس (و) بغير (ضرب دواب) للتهى عنها (فن وجد فرجة) أي النساء واخلد أي أرضاً خالية وفارقه من الناس السائرين (أسرع) إليها استجابة بجزل دابة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس أن يتقدم الناس الامام أو يتأخروا عنه (و) يؤخرون صلاة المغرب ويجمعونها بزمان دقة مع العشاء) جمع تأخير لوقت العشاء ان كان السفر بعيدا كما تقدم وهذا الجمع المذكور للسر لا للانسك على العمد وتقدم الكلام عليه أيضا واطلاق الجمهور تأخير الصلاة إلى منزلة محمول على عدم خوف فوت وقت الاختيار للعشاء والاجماع الامام بهم في الطريق ولكن لا بد من تجميع التأخير في وقت الاولى فان لم يوصار في الاولى قضاء عما وجبت هذه الآية لأجل التميزين التأخير للجمع أو عبثا كما علم ذلك من بابه ودليل هذا الجمع هنا الاابع رواه الشيخان (فاذا واصلوها) أي المزدلفة أي واصلوا إليها (تزلوا بها واصلوا) الصلاتين المغرب والعشاء جميع تأخير (وبالوا بها) إلى طلع الفجر وهو الافضل والاكل والا فالواجب يحصل بالحضور ولو لحظة صغيرة في نصف الليل الثاني فالمراد من البيت بها الحضور فيها في نصف الليل الثاني لاحقية البيت شرعا وأصلا بخلاف البيت الواجب في منى فهو هناك معظم الليل اذا لم يبيت هناك بوجوبه في منى ومن ثم لو حلف لا يبيت في مكان لا يبيت الا بمغظم الليل فن دفع منها بعد نصف الليل ولم يرجع أو قبله ولو لم يضر عذر عاد اليها قبل الفجر فلا شيء عليه لانه أتى بالواجب أما في الاول فغير الصحيح عن عائشة أن سودة وأم سلمة رضی الله عنهن أفاضتا في النصف الاخير بانه صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما بدم وأما الثاني فكأن دفع من عرفة قبل الغروب ثم عاد اليها قبل الفجر ومن ترك هذا البيت المذكور ولم يعد اليها قبل الفجر وكان ذلك الغير عذر من الاعذار المسقطه للبيت فعليه دم كدم المتع بناء على أن هذا البيت واجب وهو العمد وهناك قول ضعف بأنه سنة فعليه ليس عليه اراقا قدم ولا دم على من تركه لعذر من الاعذار الا تيقن تركه البيت بغير قيا ساعيه ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بأن انتهى إلى عرفة ليلة النحر لاستغاله بالأمه ولو أفاض من عرفة إلى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات الميت لأجل ذلك لم يلزمه شيء لاستغاله بالطواف كاستغاله بالوقوف ونظره الامام بانه مضطر اليه بخلاف الوقوف ولو بادرت المرأة إلى مكة لطواف الركن خوفا من طر حجبها أو نفضها لم يلزمه ادم أيضا كما قاله ابن الملقن (و) اذا بالوا إلى الصباح (صلوا) صلاة (الصبح أول الوقت) مع شدة التكبير وهذا هو الغلس وهو شدة الظلمة فتكون المبالغة في التكبيرها أكثر من كل يوم لما رواه الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنهما قال لما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة الاقامة لا المغرب والعشاء جميع وصاله الفجر يومئذ قبل منيقاتها المعتاد

بسكينة ووقار بغير مزاجية وإذاء وضرب دواب فن وجد فرجة أسرع ويؤخرون صلاة المغرب ويجمعونها بزمان دقة مع العشاء فافادها واصلوها بزمانها واصلوا بها واصلوا الصبح أول الوقت

في سائر الأيام وكانت عقب طواع القبر (و بأخذون منها) أي من مزدلفة (حصى الجمار) بذقالاتهم  
 في النهار مستعملون بالنقل والأذكار والتلبية وغير ذلك مما هو مطلوب منهم في ذلك اليوم خلافاً لما قال  
 يأخذونها بعد صلاة الصبح قال النووي والمذهب الأول لما عرفت من ضيق الوقت عن أخذه الحصى بعد  
 القبر وقوله (سبع حصيات) يدل من حصى الجمار يدل بعض من كل ولا حاجة إلى تقدير متعلق كما صنع  
 الجوزي حيث قالو يكون المأخوذ سبع حصيات لأن الأصل عدم الحذف وإضافة الحصى إلى الجمار  
 للبيان أي حصى هي الجمار ودليل أنه أخذ حصى جرة العقبة ما صنع من أمره صلى الله عليه وسلم للفضل  
 ابن العباس بأن ياتى به حصى منها قال فالتقطت له حصيات مثل حصى الحذف فان قلت هذا الدليل  
 ليس نصافي المتنى وهو أنه سبع حصيات لجرة العقبة لأن قوله التقط لي حصى ظاهره أنه يوم لجرة  
 العقبة وغيره أو كذا قوله فالتقطت له حصى مثل حصى الحذف ولم يقيد بالسبع فيكون مؤيداً للقول  
 الضعيف وهو أنه يلتقط الحصى كله منها وأجبت عنه بحسب ما ظهر من قواعده علم النجاشي قوله  
 فالتقطت له حصيات هو جمع مؤنث سالم جوع المؤنث السالم معدود عندهم من جوع القلة فيسدل على  
 قلة الحصى المتقط منها فالمرسوم أولاً وأخيراً مراد بل هو مخصوص بما قاله الفقهاء من الاقتصاري  
 السبع لجرة العقبة كما سيذكره بقوله لم يرم جرة العقبة بتلك الحصيات السبع المنقطعة من مزدلفة فدل  
 الدليل حينئذ على المدعى وأما أعلم وناق الحصى لرى الجمار في أيام التشرى بقى يؤخذ من معنى وغيره غاية  
 الأمر بكرة أخذ من الحل وسأني الكلام عليه في كلام المصنف وأشار المصنف إلى تقيداً أخذ الحصى  
 باللقط فقال (لقطاً) أي بأخذها على سبيل اللقط أو من جهة فتنصب لقطاً ما على نزع الخافض أو على  
 التميز وأما حسن اللقط لظاهر الحديث السابق حيث أمر بأن يلتقط ثم قال فالتقطته وقوله (لأنكسيرا)  
 أي لأن الجمار ترمى بالمكسر مقابل لقوله لقطاً فهو مطوف عليه أي يكره تكسيرا لاجار وأخذ المكسر  
 للرمي بالأعذر وقد ورد انتهى عن تكسيرا والرمي بالمكسر منها لأنه يفضى إلى الأذى وقت تكسيرا لكنه  
 يجوز (والأفضل) أن يكون الحصى (بشدة الباقلا) بالشد بفتح القصر وبعداً يضاهي حبة القول وقال  
 الإمام النووي ويكره أراه تنزيهه أن يكون كبر من ذلك أو أصغر منه لما روى الشنجان عن الفضل بن  
 العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأناس عشية عرفة وغداة جمع حين دفعوا عليكم مثل حصى  
 الحذف قال الأصحاب وحصة الحذف دون أثملة الأصبع طولاً وعرضاً وقد رجة بالاقلاء (وهو نفون بعد  
 الصلاة) أي صلاة الصبح (على المشعر الحرام) هو بفتح الميم وحكى كسرها وسمى مشعر المقيمين المشعر  
 وهي معالم الدين والحرام هو الحرم قال في المختار والشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علماً للطاعة لله تعالى  
 وقال الأصمعي الواحدة شعيرة قال وقال بعضهم شعارة ثم قال والشعائر بالكسر ما ولي الجسد من الثياب  
 وشعرها والقوم في الحرب علامتهم يعرف بعضهم بعضاً هـ من النهاية وع ش عليه ثم قال الشيخ على  
 الشيرازي الأولى لشارح التعبير بالشعائر التي هي معالم الدين لا بالشعائر التي هي اسم لما ولي الجسد من  
 الثياب لأنه ليس مرادها (وهو) أي المشعر الحرام (جبل صغرى) آخر المزدلفة (من جهة معنى بدليل قول  
 الإمام النووي فإذا بلغوا المشعر الحرام أي ساروا من مزدلفة حتى بلغوا المشعر الحرام فدل ذلك على أنه في  
 آخر المزدلفة من جهة معنى وبدليل كلامه الآتي في قوله وهنالك شاعحدث الخ لأنه ربه قول العوام أنه  
 المشعر الحرام فدل كلامه على أن المراد بالمشعر الحرام الجبل المذكور وهذا خلاف المعتد كسأني في مواقة  
 للمحدثين وغيرهم من المفسرين وغيرهم وأما البناء المستحدث الآن كما قال به ابن حجر ويقال لهذا الجبل  
 قزح بضم القاف وفتح الزاي المعروف في كتب الفقه وهو المعتد عندهم أن المشعر الحرام هو جبل في آخر  
 المزدلفة ويسمى قزحاً وأما هذا المحدثين والمفسرين فهو أي المشعر الحرام اسم لجميع المزدلفة قال ابن

و بأخذون منها  
 حصى الجمار سبع  
 حصيات لقطاً  
 لأنكسيرا والأفضل  
 بقدر الباقلا ويقفون  
 بعد الصلاة على  
 المشعر الحرام وهو  
 جبل صغرى آخر  
 المزدلفة

يجزوه الذي عليه الآن البناء المحدث والمنارة خلافاً لما أنكره اه قلت وهذا هو الظاهر لو جوده هذه العلامة والغالب أنها باقية من جبل الى جبل الى زمانها ولم يتغير وأما قاله الفقهاء من أنه جبل صغير آخر المزدلفة لم يعرفوا به جده علامة تميزه ولم يعرفه أحد من تقدم ولو كان كذلك لوجد عليه علامة تميزه والغالب على العلامة أنها لا تبقى ولم تخف على أحد من رأيت الحب الطبري قال هو بأوسط المزدلفة علامات تدل عليها هي الى الآن باقية ولم تخف على أحد من رأيت الحب الطبري قال هو بأوسط المزدلفة وقد نبى عليه بناء قال والظاهر أن البناء على الجبل والمشاهدة تشهد له (ويندب معودة) أي الجبل المذكور وهو الرق الى أعلاه (ان أمكن) والوقوف عنده وأجنته (وهناك) أي في المزدلفة (بناء محدث) أي في وسط المزدلفة (يقول العوام أنه المشعر الحرام وليس كذلك) يعني أن المعتد عنه كغيره من الفقهاء ان المشعر الحرام ما تقدمه من أنه جبل صغير في آخر المزدلفة كما تقدم التنبيه عليه وقد علمت أن ما قاله ابن حجر كغيره أنه البناء المذكور وهو الظاهر كما مر وعند الفقهاء يحصل السنة بالوقوف على هذا البناء المستحدث بناء على زعمهم ليس هو المشعر الحرام وأما الأفضل والاكمل أي عندهم بالوقوف على المشعر الحرام الذي هو جبل صغير في آخر المزدلفة وقد علمت رده وخالفوا أي الفقهاء من قال ان السنة لا تحصل الا بالوقوف على المشعر وقد جزم بحصول أصل السنة بالوقوف على ذلك البناء المحدث الامام أبو القاسم الرافعي حيث قال ولو وقفوا في موضع آخر من المزدلفة حصلت السنة وقد ثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال جمع كلها موقف وهذا نص صريح في أن المشعر اسم للزمن في كل ما هو رأي المحدثين لان جماعهم للزمن في كل ما هو خلاف ولوقفت هذه السنة من أصلها لم تحرم بدم (ويكثرون التلبية) هناك (ويكثرون الدعاء) والذكر حال كونهم (مستقبلين القبلة) كل هذا على سبيل الاستحباب (ويقول) كل واحد منهم (الله كما أوقفنا فيه) أي في هذا الجبل (وأرى بناءه) أي جعلنا نراه بتيسير لنا السبيل الى الوصول الى هذه الأماكن الطاهرة (نوقفنا ذلك) أي ذلك نرى أنك توقفتنا مثل توقفتنا يا نا بالوقوف عليه ورؤينا يا فكيك التلبية في هذا التركيب قد كرك مصدر مضاف للفعول والفاعل محذوف (كما حدثنا) أي لاجل هذا بنا يا نا الطاعتك فالكافي في التعليل ومما مصدر به (واغفر لنا) (ذوقنا) (وارحمنا) رحمة من عندك (كما وعدتنا) أي لاجل وعدك يا نا بما فاكفنا مثل كافي كما حدثنا في أنها التعليل ومما مصدر به وقوله (يقول) وقولنا الحق متعلق بوعدهم بالوفاء في القول الحق الموعوده بقوله (فإذا أفضتم من عرفات الى قوله غفور رحيم) أي فاذا كروا الله عند المشعر الحرام واذكروا كما هداكم وان كنتم من قبله ان الضالين ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ويكثر كل واحد من الناس من قوله (ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) ويدعو الشخص على أحب ويختار الدعوات الجامعة وبالأموال المهمة ويكثر ردها (فإذا أسفر النهار) أي أضواءه (جدا) أي اشتدت أضواءه (ساروا) أي القوم أجمع الامام وغيره من كان معه أي توجهوا في سبيلهم (الى منى) فارقوا وسكنة (وهما تراءيان على معنى واحد وهو انضوع والتذلل والانكسار فذلك عرهنابا لوقاراً ولا يابا السكنة تاء ياء فاعلم تقدم بالعكس كما تقدم التنبيه عليه ولكن السرا المذكور (قبل طلوع الشمس) ندبا (فإذا وصلوا الى وادي محسر) بكسر السين معي بذلك لان القيل الذي جرى به لهدم الكعبة محسر وامتنع قريباً منه عن التوجه اليها لأنه أحسرقه لان وادي محسر من الحرم والتيسل لم يدخل الحرم وهو وادي (بقرى) ليس من مزدلفة ولا من منى بل هو حد فاصل بينهما كما تقدم التنبيه عليه وجواب اذا قوله (أسرعوا) أي أسرع كل واحد من القوم أي يندب لهم الاسراع (قد رمية حجر) بكسر الراء من رمية لان فعله لهم يمشي انهم بعدة قبل والفتح لا يناسب هنا هذا الشئ والراء كب حركت بآتيه حتى

ويندب معودة ان  
أمكن وهذا بناء  
محدث يقول العوام  
انه المشعر الحرام  
وليس كذلك  
ويكثرون التلبية  
والدعاء والذكر  
مستقبلين القبلة  
ويقول الله كما  
أوقفنا فيه وأرى بناءه  
فوقنا ذلك كما  
هدبنا واغفر لنا  
وارحمنا كما وعدتنا  
بقولك وقولنا  
الحق فإذا أفضتم  
من عرفات الى قوله  
غفور رحيم ربنا آتانا  
في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا  
عذاب النار فإذا  
أسفر النهار جدا  
ساروا الى منى فوار  
وسكنة قبل طلوع  
الشمس فإذا وصلوا  
الى وادي محسر  
بقرى منى أسرعوا  
قد رمية حجر

تقطع ذلك المسافة في عرض الوادي لاروى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بطن محسر هرك  
 أي ناقته قليلا ثم سلك الطريق التي توصله إلى الجرة الكبرى وسببه أن النصارى كانت تقف فيه فاستعب  
 مخالفتهم وقيل غرلا وهو أن امرأه حصلت منها فاحشة في هذا المكان فنزلت ناراً حرقت الفاعل والمفعول  
 (ثم) بعد الاستماع المذكور (يسلكون الطريق التي ترميمهم على جرة العقبة) أي يخرجهم وتوصلهم إليها  
 لقول جابر في حديث مسلم السابق ثم سلك الطريق التي توصله إلى الجرة الكبرى (فكبا يأتونها) أي الجرة  
 (و) الحال (أنهم ركان يرمون جرة العقبة مثلاً الحصيات السبع المنقطعة) أي المأخوذة (من المزدلفة)  
 وفي هذا التركيب فلاقاة وعدم استقامة ولو قال يرمون جرة العقبة كما يأتونها أي مثل ما يأتونها ثم  
 ينصل ويقول فإن كانوا ركاناً أو هاركاناً فيرمون بها حال كونهم كذلك وإن أوها مشاة فيرمونها  
 كذلك لكان أسهل وأوضح والكاف جازة للصدر المنسلب من الما مصدرية والفعل بعدها والخار والخجور  
 متعلق بقوله يرمونها أي يرمونها رما مثل أتيانهم أماركاناً أو ماشاة (ومن أي مكان التقط الحصى) الذي  
 يرميه (جاء) واعتبه سواء كان (من المزدلفة أو من غيرها) نص عليه الشافعي رضي الله عنه والاصحاب  
 (ولكن يكره أخذها) أي الحصى (من المرمى) أي من المكان الذي هي فيه لأنه روى أن ما قبل منها رفع  
 وما قبل تركه ولو لا ذلك لستما بين الجبلين (و) يكرها أخذها أيضاً (من الحش) وهو بيت الخلاء الذي  
 تقضى فيه الحاجة سواء كان معاً الهاً أو لا لأنه يصرمعها الهاء بقضائها وعلة الكراهة التحسية ومثله كل  
 مكان نجس (ومن المسجد) كذلك ولكن يعتد بالرمي بعد كرمع الكراهة التنزيهية وتقدم كراهة الرمي  
 بالحصى المنكسر وكراهة الرمي بحصى المسجد لم يكن داخل في الوقفة ولا في صرمع الرمي مع الصلة كما  
 أنه يحرم التيمم بتراب الداخل في وقفته مع الصلة وأما عدم العلم بالخول يكون مكروهاً وتقدم أيضاً  
 كراهة لقطه من الحل ومأربه ويسن غسل الحصى مطلقاً سواء تحققت نجاسته أم لا (وكما يشرع) الحاج  
 (في الرمي بقطع التلبية) أي يقطع التلبية عند شروعه في الرمي بالكاف بمعنى عند أو بعنى وقت وما  
 مصدرية والخار والخجور متعلق بقطع (ولا يلي بعد ذلك) أي بعد الرمي لأنه فات وقتها وهو دوام الأحرار  
 والرمي أول أسباب التحلل إن دأبه فلو قدم الطواف والخلق عليه فكذلك أما المعترف بقطع التلبية في حقه  
 بمجرد الشروع في الطواف (وصورة الرمي) الفاضلة (لجرة العقبة أن يقف) الرمي (بطن الوادي) اقتداء  
 به صلى الله عليه وسلم فقد روى مسلم أنه رمى من بطن الوادي ثم انصرف ويسن أن يقف الرمي (بعد ارتفاع  
 الشمس) قدر ربح المارواه أو دواود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم بعث بضعة أهله وأمرهم أن لا يرموا الجرة حتى تطلع الشمس فإن وقع الرمي قبل  
 ذلك جاز وفات الأفضلية بشرط أن يكون بعد دخول نصف الليل الثاني ويسن أن لا يبدأ بشئ يتعمد خوله  
 من قبل رمي جرة العقبة حتى قبل نزول الركب وجلس الماشى وكرامات الرمي لا تذكر حتى خوف على  
 نحو محتم و انتظار وقت فضله ويكون وقوف الرمي المذكور مصوراً (بعين أي بمكان (تكون عرفة)  
 فيه مستقرة (عن عينه) أي الرمي (و) تكون (مكة عن يساره ويستقبل الجرة) نداء هذا في يوم النحر  
 بخلاف أيام التشريق فيستقبل القبلة والاختار في كيفية وقوفه ليرميها أن يقف تحتها في بطن الوادي  
 فيجعل مكة عن يساره وعن عينه ويستقبل العقبة ثم يرمي وقيل يقف مستقبل الجرة مستدير الكعبة  
 وقيل يقف مستقبل الكعبة كما في أيام التشريق وتكون الجرة عن يمينه (ورمي حصاة حصاة) أي واحدة  
 واحدة حتى يستكملهن لاثنين معاً ولا أكثره ما لا صلى الله عليه وسلم كما روى مسلم إلى الجرة بسبع  
 حصيات يكبر مع كل حصاة وقال خنوعاً عنى مناسككم فأنارني تفتين أو أكثر دفعة واحدة حسب واحدة  
 سواء وقضاهما أو مرتين أو رمي واحدة يمينه والأخرى شماله دفعة واحدة لم يحسب ذلك إلا واحداً لقول

ثم يسلكون الطريق  
 التي ترميمهم على جرة  
 العقبة فكبا يأتونها  
 وأنهم ركان يرمون  
 جرة العقبة مثلاً  
 الحصيات السبع  
 المنقطعة من المزدلفة  
 ومن أي مكان  
 التقط الحصى جاز  
 من المزدلفة أو من  
 غيرها ولكن يكره  
 أخذها من المرمى  
 ومن الحش ومن  
 المسجد وكما يشرع  
 في الرمي بقطع التلبية  
 ولا يلي بعد ذلك  
 وصورة الرمي لجرة  
 العقبة أن يقف  
 بطن الوادي بعد  
 ارتفاع الشمس  
 بحيث تكون عرفة  
 عن عينه ومكة عن  
 يساره ويستقبل  
 الجرة ثم يرمي حصاة  
 حصاة

حصاة ثم أتبعها بأخرى حسنا سواء وقتها أو الثانية قبل الأولى أو روى واحدة بيته والآخرى بشماله  
لادفعة بل من اثنين فكذلك اعتبارا بوقت الرمي ولوروى السبعة كذلك أي دفعة فكذلك أي حسب  
واحدة والافضل أن يكون الرمي (بيته) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن (ويكبر) ندبا (مع)  
رعى (كل حصاة) وصيغة المطلق في المسحبة أن يقول مع رعى كل حصاة الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيرا  
والجدة كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على  
كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مختصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده  
ونصر عهده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر هذه اذا أمكن بأن لم يكن هناك ازدحام والا  
فيقتصر على التكبير قال الماوردي قال الشافعي رضي الله عنه يكبر مع كل حصاة فيقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر  
لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر وقته الجدوان لم ينكبهما ذلك فيقتصر على تكبير واحدة مع كل حصاة بأن  
يقول بسم الله الله أكبر (ويرفع يديه) عند الرمي (حتى يرى يياض ابطنه) لانه أعون على الرمي وهذا  
على سبيل التدبيل والاستحباب ولا ترفع المرأتين الا الخنثى (وروى ريبا) أي شديدا وهذا شرط لصحة الرمي أي  
بحيث بعد رميها لا يكتفي وضع الحجر في المرى ولا يجوز الرمي عن القوس ولا الدفع بالرجل ولا بسن أن يأتي به  
على هيئة الخذف بالخاء والذال المجهتين المشار به بقوله (ولا ينفذها) بأن يضع الحجر على بطن يده  
ويرميه بالسبابة لأن هذا لا يسمى رميا ثبت التهي عن الخذف في الحديث وقال انه لا يقتل الصيد ولا  
ينكأ العدو ويشترط لصحته أيضا قصد الرمي فالورى في الواو وقوع في المرى لم يقتض به ولا يشترط بقاء  
الخصي في المرى فلا يضرب تحرجها أو خر وجها بعد الوقوع فيه ولا يشترط وقوف الرامي خارج المرى فلو  
وقف في طرف المرى ورى الى طرفه الآخر أجزأه (فإذا فرغ من الرمي ذبح هديان كان معه) ذلك الهدى  
سواء كان مندوبا أو واجباً بنذر (أو ضحى) ان لم يكن معه هدى والضحية تكون واجبة مندوبة وصورة  
كونها مندوبة بأن لا يخلط بكونها ضحية ويقتصر التلفظ بها عند الذبح وأما الأسئل عنها وقال هي ضحية  
صارت واجبة و يقال لها النذورة حكما (ثم بعد الذبح يحلق الرجل جميع شعر) رأسه (هذا) أي الحلق  
المفهوم من يحلق (هو الأفضل) ولا توقف التحلل على حلق شعر جميع الرأس وقد أثارني ذلك بقوله  
(وله) أي لمن أراد التحلل (أن يقتصر على) إزالة (ثلاث شعرات منه) أي من الرأس لا من غيره كاللحية  
والشارب خلا فالله في تحللهم فأنهم يأخذون منه أيضا ولا يصح عندهم التحلل الا بأخذ شيء من الشارب  
فيصحبهم الله تعالى ومواء كانت الازالة المذكرة حاصلة بالتف أو بالحرق أو بالقص المعبر عنه بقوله (أو  
تقصيرها) أي الثلاث شعرات وانما كان الحلق أفضل من التقصير لتقديم النبي عليه له وهو أنه لما رمى حجرة  
العقبة وغرسته نكح ناول الحائق الشق الايمن فحلقه ثم ناوله الشق الايسر فقال احلق فحلقه وقلعه صلى الله  
عليه وسلم فيأمر اوما الشخان اللهم ارحم الخلقين فقبل والمقصير فقال اللهم ارحم الخلقين إلى أن قال في  
الرابعة والمقصير من ذبل جواز التقصير ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم وسكت عن ذلك ولم يمه عنه ولو لم يجز ذلك لما سكت عليه ولا يجوز  
تقصير ما دون الثلاث كقص عليه الشافعي والاصحاب مخالفة على الجمع في قوله تعالى يحلقين رؤسكم فالمراد  
من الرؤس شعرها فهو على تقدير مضاف وقد أشرت الى ذلك سابقا فلان الرؤس لا تحلق وانما يحلق الشعر وهو  
اسم جنس جئ أقله ثلاث شعرات هذا حكمه عندنا وبقى الكلام على ظاهره هذا لا امام مالك وأحمد  
في توقف التحلل على حلق الكل عملا بظاهر الآية وعندنا لا امام في حنيفة توقف التحلل على إزالة أربع  
الرأس قياسا له على المنع في الوضوء والاكتفاء بما تقدم من مطلق الازالة بأي شيء كان اذا لم يندو الحلق والا  
تعين ولا يقوم مقامه غيره مما ذكر من التفويعه وتعين الحلق من حيث التدرج لا من حيث التحلل وانما

بيته ويكبر مع كل  
حصاة ويرفع يديه  
حتى يرى يياض  
ابطنه ويرى ريبا ولا  
ينفذها فإذا فرغ  
من الرمي ذبح هديا  
ان كان معه أو ضحى  
ثم يحلق الرجل جميع  
رأسه هذا هو  
الافضل وله أن يقتصر  
على ثلاث شعرات  
منه أو يقتصرها  
بقوله ولا ينفذ  
كذا بالأصل بالفاء  
والذال المجهية وله  
محرف من ولا ينفذ  
تقديا بالفاء والذال  
المهملة فانه يأتي  
بمضيق ساسب  
الندف كافي لسان  
العرب أنه مقتصره





تقدم الكلام عليه بخلاف تكرار الطواف فإنه لا كراهة فيه (والا) أي وإن لم يكن سعي بعد طواف القدوم  
 (سعي) بعده هذا الطواف وجوبا (لان السعي يضاركن) وكان المناسب تأخير قوله أيضا وذكرها بعد قوله ركن  
 لان التشبيه في الركنية والتقدير لان السعي ركن أيضا كما أن الطواف ركن (لايمت الحج الا به ويبقى) من  
 طواف ولم يسع (محرمات) حكما بالنسبة لما يتعلق بالنساء حتى لو أراد التزويج قبل السعي لا ينفذ النكاح أي  
 يستمر على احواله بالنسبة لذلك ولو بقي أعواما (الى أن يأتيه) فيستنع عليه الجماع قطعه وقدمته على  
 الاصح ان كان قد تحلل التحلل الاول بأن فعل اثنين من ثلاثة كما تقدم فان لم يتصل التحلل الاول فيبقى على  
 احواله حقيقة لا حكميا ويجزى عليه جميع محرمات الاحرام (تنبيه) يستحب ان فرغ من طوافه أن  
 يشرب من سقاية العباس للاتباع ورواه مسلم (واعلم أن الرمي والحلق وطواف الافاضة) كل منها يسن  
 فعمل في هذا اليوم (الافضل) في ترتيبها (تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف) والمراد بالرمي رمي جرة العقبة وقد  
 أخل المصنف بعدم ذكره الذبح هنا مع انه ذكره اولاد ذكره يسن تقديمه على الحلق وعلى الطواف فلهذا  
 نظر لمن لم يكن عليه ذبح لا واجب ولا مندوب ولا نهاي التي يحصل بها التحلل والذبح لا دخل له فيه وما  
 ذكرته في حل هذه العبارة وهي قوله واعلم الخ متعين لان غير مستقيمة من جهة التصو هو انه لم يذكر خبرا  
 وان قلنا ان الخبر هو جلة الافضل وما بعده فيكون الخبر الذي هو الجلة غير مرطوب باليدين الذي هو اسمان  
 وبالتقديم السابق ظهر المعنى وانضغ غاية الاضاح (فلو أنهما) أي هذه الثلاثة على غير هذا الترتيب (فقدّم)  
 بعضها على بعض (أو آخر) بعضها على بعض وهذا الجلة معطوفة على جملته قوله فلا وفي وجوب لوقوله (يجاز)  
 وحسبه ما فعله ولو كان حقه التأخير كان حلق قبل الرمي أو طواف قبل الحلق والرمي أو ذبح قبل الحلق  
 والطواف لكنه قوت على نفسه الافضل والمندوب لان هذا الترتيب مندوب عندنا دون غيرنا فالترتيب عند  
 بعض المتأخرين واجب ثم خلفه فعليه دم عنده ودينا ما روى مسلم أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله اني حلفت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وروى تقديمه الشيطان وانه صلى الله عليه  
 وسلم ما سئل عن شيء مؤثما قدّم ولا أخر الا قال افعلا ولا ترج (ويدخل وقت الثلاثة) أي وقت جواز فعلها  
 (نصف الليل من ليلة النحر) أعني به عيدا لا ضحي لأن وقف قبله روى أبو داود وساند صحيح على شرط مسلم  
 كافي المجموع أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس بذلك الباقي  
 والافضل أن يكون الرمي واقعا بعد طلوع الشمس من اعلا قلن أوجب ذلك (ويخرج وقت رمي جرة العقبة)  
 أي وقتها الفاضل ويبقى وقت الاختيار فلا يخرج الا (بمخرج يوم النحر) ووجهه بغيره بسمه روى  
 البخاري أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رمت بعدما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال  
 وأما وقت الجواز فيستدلى آخر أيام التشريق وقد صرح بأن وقت الفضيلة في يوم النحر ينتهي بالزوال  
 فيكون (فيه) ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز (ويبقى وقت الحلق والطواف من اخيرا)  
 ولولا سنين وكذلك السعي ان لم يكن سعي لان الأصل عدم التوقيت أي عدم انتهائه ولا يفهم بدخل وقتها  
 أي وقت جواز فعلها كما علم محامير نصف ليلة النحر ويبقى من عليه شيء من ذلك محرما كما كان التحلل التحلل  
 الاول على احواله حتى يأتي به كافي المجموع ثم الافضل فعلها في يوم النحر ويكره تأخيرها عن يومه وعن  
 أيام التشريق أشد كراهة وعن غيره من مكة أشدها هو صريح في جواز تأخيرها عن أيام التشريق  
 (والطبع لتحللان) تحلل (أولاً) تحلل (ثانياً) التحلل (الاول يحصل) فعل (اثنين من هذه الثلاثة)  
 المذكورة التي هي الرمي والحلق والطواف (أيهما كانا) أي فعلا ووجدا حصل التحلل الاول بهما فأيهما اسم  
 شرط جازم وجهه كما أن الفعل والفاعل فعل الشرط وهي تامة لا ناقصة وجواب الشرط محذوف دل عليه  
 قول المصنف إلا تخفى فعل اثنين منها حصل التحلل الاول وقدين المصنف الاثنين المفعولين من هذه

والاسمي لان السعي  
 يضاركن لايمت الحج  
 الا به ويبقى محرمات  
 الى أن يأتيه واعلم  
 أن الرمي والحلق  
 وطواف الافاضة  
 الافضل تقديم الرمي  
 ثم الحلق ثم الطواف  
 فلو أنهما فقدّم أو آخر  
 جاز ويحصل وقت  
 الثلاثة نصف  
 الليل من ليلة النحر  
 ويخرج وقت رمي  
 جرة العقبة بمخرج  
 يوم النحر ويبقى وقت  
 الحلق والطواف  
 مسترخيا وللبيع  
 تحللان أول وثان  
 فالأول يحصل باثنين  
 من هذه الثلاثة  
 أيهما كانا

الثلاثة بقوله (اما) هما (حلق وري) أو هما (حلق وطواف أو) هما (ري وطواف) أو هما ري وحلق وقد  
 أحل المصنف هذا وهو الأفضل كما تقدم أنه يبدأ في التحلل بالري ثم الحلق إن لم يكن هناك ذبح والا فقد  
 تقدم أنه يذبح بعد الري وتقدم أنهما لم يكن لحدخل في التحلل لم يذكره المصنف أولاً ولا آخر لأن الكلام في  
 أسباب التحلل وهو ليس منها (ففي فعل اثنين منها) أي من هذه الثلاثة المذكورة (حصل التحلل الاول)  
 وتقدم أن هذه الجملة الشرطية دلت على أن أيهما حاله شرط جازم وجوابها محذوف دل عليه جواب  
 هذه الجملة الشرطية وقد أفتت أن كما تقدمت وان علم معناها من قبله ولا يجب الترتيب في فعلها  
 فأيها ما دأ به كفي وتقدم دليله وهو أنه ما سئل عن شيء في هذا اليوم إلا قال افعل ولا حرج (ويحل به) أي  
 بالتحلل الاول (جميع ما حرم عليه) من محرمات الاحرام السابقة (ماعدا النساء) أي ما يتعلق بهن وقد بينه  
 بقوله (من وطء وعقد نكاح ومباشرة) كان المناسب للمصنف أن يأتي بقا التفريع لأن حال ما ذكره مفرغ  
 على حصول التحلل الاول وتقدم مثل ذلك ولعل المصنف يرى أن الواو تأتي للتفريع وان كان قليلاً والدليل  
 على حل ما حرم بالاحرام بالتحلل الاول ما عدا النساء خبر اذا رسمت الجرة فقد حل الصكم كل شيء إلا النساء  
 وري اذا رسمت وحلقته وفي رواية ونجحت فقد حل لكم الطيب والياب وكل شيء إلا النساء وضعف ونجبر  
 لا ينكح المحرم ولا ينكح أي لا ينزح ولا يزج مولوته (فاذا فعل الثالث) من هذه الثلاثة (حل كل  
 ما حرمه الاحرام) أي كل ما حرم به وبه والاسناد الى الاحرام مجاز عقلي لان الاحرام بسبب في التريم والمحرم  
 هو الشارع فهم من باب أيت الربيع البقل وفي بعض النسخ حل كل ما حرم بالاحرام وعليه فلا مجاز في  
 الكلام ولا يستثنى حينئذ شيء بالاجماع ويجب عليه أن يأتي بما يفي عليه من الري لآيام التشريق  
 والمبيت وهو في هذه الحالة غير محرم بالنسبة لما يتعلق بالنساء وغيرهن وأما بالنسبة الى الاحرام بالجمرة فهو  
 محرم حكماً كما علم مما مر فلو لم يرم جمرة العقبة حتى خرجت أيام التشريق فسد فأت الري وزمه الدم لغواته  
 فيصير كأنه رعى بالنسبة الى حصول التحلل به أي بالبدل فيتوقف تحله على الاثني يبدل الري لانه قائم  
 مقامه

**فصل** فيما يتعلق بالري الواقع في أيام التشريق وفيما يتعلق بطواف الوداع وأحكام ما ذكر (إذا  
 فرغ) الشخص (من طواف الوداع) من (الري) بعده أن لم يكن سبي بعد طواف القدوم وجواب اذا قوله  
 (يذبح الى منى) وجوبه بالاجل المبيت بها والري لآيام التشريق ويستحب كون الرجوع قبل الظهر بحيث  
 يدرك الصلاة فيها اقتداء به صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في البخاري ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم رخص  
 للعباس المبيت بمكة لآيام منى لاجل سقاية فدل بالمفهوم على أن الرجوع الى منى واجب لاجل ما ذكره على  
 غيره لانه من جملة من أبى ترك المبيت لهذه العذر وقوله (وبأنها) أي منى معطوف على قوله رجوع  
 عطف جملة على جملة (ولتلق) أي من أراد الري في أيام التشريق أي بأخذ (في أول أيام التشريق  
 وهو ثاني العمد) أي ثاني يومه ويسمى يوم القري لانهم يسكنون فيه عن شدة الحركة من الذبح والطواف  
 والحلق وغير ذلك من الاعمال المطلوبة في يوم العمد وقد بين المصنف مقول بلتلق بقوله (احدى  
 وعشرين حصاة) وقوله (من منى) متعلق بلتلق أيضاً (وتجنب) ندباً أخذ الحصى (من المواضع  
 الثلاثة المتقدمة) وقد تقدم أن الري من هذه المواضع مكروه كراهة تنزيه وان كان يكفي الري منها  
 ويصح بهتبه وقد تقدم بيان المواضع الثلاثة وهي المسجد الذي لم تكن الحصى داخله تعبه في الوقفة  
 والاحرام كما علم مما مر والحش وهو بيت الخلا الذي تقضى فيه الحاجة والثالث أخذ الحصى من نفس  
 الجرة التي يرى الحصى اليها لانه ربما يكون غير مقبول لانه لو كان مقبولاً لما بقي في موضعه وبما يؤيد على  
 عدم قوله لانه هو سبب الكراهة في يرى الحصى من الري بسبب كراهته من الحش الشك في نجاسته وان

امالحق وري أو  
 حلق وطواف أو ري  
 وطواف في فعل  
 اثنين منها حصل  
 التحلل الاول ويحل  
 به جميع ما حرم عليه  
 ما عدا النساء من  
 وطء وعقد نكاح  
 ومباشرة فاذا فعل  
 الثالث حل له كل  
 ما حرمه الاحرام

### فصل

اذا فرغ من طواف  
 الوداع والري  
 رجوع الى منى وبات  
 بها ولتلق في أول  
 أيام التشريق وهو  
 ثاني العمد احدى  
 وعشرين حصاة من  
 منى ويتجنب من  
 المواضع الثلاثة  
 المتقدمة

غسل وكرامته من المسجد الشك في كونه اذا خلت في الوقفية وأنهم من أجزاء المسجدين متى علم أنهم من أجزاء  
 حرم الرمي بها وتقدم غير مرة وتقدم أيضا كراهة الرمي من حصي الخلل فقد أخل به المصنف (فأذا زالت  
 الشمس) أي شمس يوم الحادي عشر الذي هو أول أيام التشريق وقوله (رمي) أي الشخص الذي عليه الرمي  
 المذكور (بها) أي بالحصى (قبل الصلاة) أي صلاة الظهر هو جواب اذا فالرمي بعد الزوال بشرط اعتصمه  
 كسابق في كلامه وكونه قبل الصلاة مستحب ومندوب لما روي مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رمي الجمرة يوم العدم ثم لم يرم بعد ذلك حتى زالت الشمس وروي البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان  
 نضين فإذا زالت الشمس رمينا وفيه دلالة على تقديم الرمي على الصلاة وبشرط أيضا اعتصمه بشرط آخر  
 منها الترتيب في الرمي وسياق نصحه المصنف أيضا فلذلك قال (فيرمي الجمرات الأولى) في هذا اليوم والذي  
 يليه (وهي) أي الجمرة الأولى هي (التي تلي مسجد الخيف) وأنت نازل من مزدلفة إلى منى ويكون مسجد  
 الخيف واليهاء وأنت ذاهب إلى عرفة فتدبر في حال النزول من مزدلفة وتطوف بالبيت المعمور واليهاء والخيف  
 بفتح الحاء المعجمة وإمكان البناء المسجد المعروف في منى والجرمة المذكورة في نفس الطريق الحادثة فيما بينهم  
 أسفل منها (فيمسح باليهاء) أي إلى الجمرة لأنها على محل مرتفع والجرمة اسم لكل الرمي وليست هي العلم  
 المنسوب هناك بل هو علامة على محل الرمي وهذا هو المراد من المسح باليهاء أي العلو على هذا المكان  
 المرتفع الذي يرمي إليه وفي نسخة يصعد عليها وكلاهما صحيح المعنى أي ينتهي إليها ويرفع على هذا المكان  
 الذي يرمي الحصى اليه أي بان يقف على المكان المرتفع الذي هو قريب من مكان الرمي بقدر ثلاثة أذرع من  
 كل جانب (و) السنة أن (يجعلها) أي الجمرة في حال الرمي بعيدة (عن يساره) ومعروفة ومائلة إليه  
 (و) هو (يستقبل) في حال الرمي (القبلة) ويكون شقه الأيمن من جهة الجبل الذي فيه المذبح أي مكان  
 ذبح الكس الذي كان فداؤه لولد سيدنا إبراهيم الخليل (ورميها) أي الجمرة (بسبع حصيات) حال كونها  
 واقعة (حصاة واحدة) أي واحدة واحدة (كالتقدم) في رمي جمر العقبة وهذا أي كون رمي الحصى  
 واحدة واحدة شرط في حساب كل حصاة واحدة أي رمية واحدة وقد تقدم في رمي جمر العقبة أنه لورمي  
 الشخص حصاتين أو أكثر دفعة واحدة حسبنا وحسب رمية واحدة لا متعددة حتى لورمي الجميع  
 لا يحسب إلا واحدة ويرمي ستة غيرها (ثم يتقدم) عن محل موقفه بان يشي قلبه لا (ثم ينصرف) أي  
 عن استقبال القبلة ويعيش قليلا وهذا معنى التقدم عن محل موقفه في بعض النسخ لاقتصار على قوله ثم  
 ينصرف ويستفاد منه التقدم فأحدهما يعني عن الآخر وقد صور الانحراف المذكور بقوله (بحيث  
 لا يتأله) أي لا يصيبه (الحصى الذي يرميه الناس) من كل جانب خصوصا الذي يرمي من وراء الجمره وهو  
 مستقيم أقرا بمصالح الحصى إلى من يقف تحتها بعد فراغ رميه للدعاء فيتأذى ويوقوف في ذلك الموضع فينبغي  
 أن يعدعته أقل لاحاق لا يصيبه ذلك (و) حينئذ تبقى الجمره التي يرمي إليها متروكة (خلفه ويستقبل)  
 الواقف في ذلك الموضع (القبلة ويدعو) بما أحب من دين ودنيا (و يذكر الله تعالى) بالتكبير والتسبيح  
 والتكبير حال كونه متلبسا (بخشوع) قلب أي معه (وتضرع) وهو الانهال إلى الله تعالى وزمن ذلك  
 مقدر (يقدر) قراءة (سورة البقرة) فقد روي البخاري عن سالم بن عبد الله رضي الله عنه أنه كان  
 يرمي الجمره التي يسبح حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم فيقوم مستقبل القبلة فيقامطو بلا  
 فيدعو ويرفع يديه إلى أن قال في آخر حديثه هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل (ثم) بعد  
 ذلك (بأنى الجمره الثانية) التي تلي الأولى وتسمى الجمره الوسطى والأولى التي تقدمت تسمى الجمره الكبرى  
 (فيقبل) أي في الجمره الثانية قبلها (كأفضل) في الجمره (الأولى) يصعد إليها ويستقبل القبلة في حال رميه  
 ثم يجعلها خلف ظهره ويترجل في يسارها بحيث لا يصيبه الحصى عند رمي الناس ويقف للدعاء لأنه هنا

فإذا زالت الشمس  
 رمي بها قبل الصلاة  
 في رمي الجمره الأولى  
 وهي التي تلي مسجد  
 الخيف فيصعد إليها  
 ويجعلها عن يساره  
 ويستقبل القبلة  
 ويرميها بسبع  
 حصيات حصاة  
 حصاة كما تقدم ثم  
 يتقدم ثم ينصرف  
 بحيث لا يتأله الحصى  
 الذي يرميه الناس  
 وتبقى الجمره خلفه  
 ويستقبل القبلة  
 ويدعو ويذكر الله  
 تعالى بخشوع  
 وتضرع بقدر سورة  
 البقرة ثم بأنى الجمره  
 الثانية فيقبل كما  
 فعل في الأولى

لا يقدم عن يساره كفضل في الاولى لانه لا يمكنه ذلك بل يتركها عن يمينه ويقف بعد رميها في بطن المسيل  
منقطعاً عن أن يصيبه الحصى فانكاف للتشبيك الواقع بين القطين وما اسم موصول والخبار والمحسرور  
متعلق بمحذوف صلتهما والماء المحذوف والتقدير في فعل في الجرة الوسطى مثل الفعل الذي فعله في الجرة  
الكبرى غير أنه هنا يقف في بطن المسيل ويجعل الجرة الوسطى بيمينه كما هو قد بين المصنف بعض ذلك  
بقوله (فاذا فرغ منها) أي فرغ من رميها على الوجه المتقدم مشى قليلاً (وقف ودعا) بما تقدم من دين  
ودناؤد كرائه تعالى وقد زعم ذلك يكون (قدر) أي بقدر قرارة (سورة البقرة ثم) بعد فرغ من ذلك  
(بأقي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر) وهي ليست من منى بل منى تنهى البهاطولا كما  
تقدم أنهم من وادى محسر إلى جرة العقبة والمغيا إلى خارج عن المهدود وكذلك وادى محسر ليس منها  
ولام من دفعه لانهم قالوا في تحديدها ما بين الوادى المذكور والجرة المذكورة ففيها خارج عن الحد ثم  
عطف على قوله فيأتي الجرة الثالثة قوله (فيريها) أي الجرة (بسبع) حصيات بفعل هنا (كفضل يوم النحر  
سواء) أي بلا فرق بينهما أي فعله في هذا اليوم في الرمي مثل فعله فيه في يوم النحر من الكيفية السابقة سواء  
وقد بين المصنف الكيفية بقوله (فيسبقها) أي جرة العقبة الراى في حال رميه (و) اسأل ان (القبلة)  
كأنه (عن يساره) وهذه الكيفية خلاف الأفضل لانه في أيام التشريق يسر أن يستقبل القبلة فيها  
كغير ههنا الاولى والثانية تقدم مشى المصنف هنا على خلاف الأفضل (فاذا فرغ) من رميها (فلا  
يقف عندها) أي تحتها قريباً منها كما وقف عند الجرتين السابقتين للدعاء والذكر كما في حديث ابن عمر  
السابق من قوله ثم يرمي جرة العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم يصرف فيقول هكذا يا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بفعله (تسبى) حقيقة الجرة تجمع الحصى المقدرة بثلاثة أذرع عن كل جانب الاجرة  
العقبة فانه ليس لها الجانب واحد وهو أسفل الوادى فرمى كثير من أعلاها ثم فرمى فوق الخبار باطل  
كما ذكره الاجمورى على الضرر ومثله ان يجر لكن كلام الرمى في شرحه صريح في صحة الرمي من الاعلى  
وعبارته ويسر أن يرمي جرة العقبة من بطن الوادى أي أسفل (تسبى) اعلم ان الرمي بانواعه بقوت  
مخروج أيام التشريق من غير رمى ولا يؤدى شيء منه بعدها حتى تدارك فرمى في أيام التشريق فأنها  
أوفئت يوم النحر فلا دم عليه ويكون ذلك أداء وفي قول قضاء الجواز له الوقت المضروب له وعلى الأداء  
يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجلة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز  
تقديم رمى التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمى يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء  
لا يجب الترتيب ويجوز التدارك بالليل لان القضاء لا يتأق وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة النهار كالصوم  
هذا جميعه ذكره الراى في الشرح وتبعه في الروضه وشرح المهذب ويستحب أن يرمى في اليومين  
الاولين من أيام التشريق ماشياً وفي اليوم الثالث كما لانه يتفرق الثالث عقب رميه فيستر على ركوبه  
وهذا كفاية لان الكلام على باب الحج لا ساحل له حتى يستقصي والله أعلم (وبيت) الحجاج (مخى)  
وجو باليلة الثانية من ليالى التشريق أيضاً أي كما يجب عليه ميت ليلة النحر بمنزلة لقوان كان  
الوجوب فيهما مختلف القدر وتقدم الفرق بينهما (ثم) بعد تمام رمي هذا اليوم وميت ليلة التي تقدمت  
وهي ليلة جمع (بالمقط من الغدوه) أي الغد (ثاني) أيام (التشريق) وأشار إلى معقول بلقط بقوله  
(الحدى وعشرين حصاة فريها) أي بالحصى المذكورة (الجرات الثلاث) المتقدم ذكرها وقد فصلها  
المصنف بقوله (كل جرة منها بسبع) حصيات فهذا شرط لصحة وأشار إلى شرط آخر وهو الوقت أي وقت  
الرمي فقال (بعد الزوال) فيعذر طرف متعلق يرمى والمعنى أن الرمي يكون وقتاً بعد الزوال (كما تقدم)  
التصريح به (ولا يجوز) أي ولا يصح (رمي الجرات في أيام التشريق) الثلاثة (الاية بعد الزوال) لا يقال هذا

فان فرغ منها وقف  
ودعا قدر سورة البقرة  
ثم بأقي الجرة الثالثة  
وهي جرة العقبة  
التي رماها يوم النحر  
فيريها بسبع كما  
فعل يوم النحر سواء  
فيسبقها والقبلة  
عن يساره فاذا فرغ  
فلا يقف عندها  
وبيت بمعنى ثم  
بلقط من الغدوه  
ثاني التشريق  
الحدى وعشرين  
حصاة فريها  
الجرات الثلاث  
كل جرة منها بسبع  
بعد الزوال كما تقدم  
ولا يجوز رمي الجرات  
في أيام التشريق الا  
بعد الزوال

مكرر مع ما قبله وهو ينفي عنه لا نقول فخالقه لا يدل على وجوب كونه بعد الزوال لان قوله فيرى كل جرة يسبح بحملى أن يكون على سبيل التذرع مع صحتة قبله فلذلك صرح بعدم الجواز أى مع عدم الصحة أيضا لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة فلذلك قدرته بعد قوله ولا يجوز كما حلت (ويجب الترتيب) في الرمي في المكان وفي الشخص وفي الزمان وقد أشار الى الاول وهو الترتيب في المكان فقال (فيري) أى الشخص (ما) أى الجرة التي (تلي) مسجدا لطيف أولا) فاؤلا ظرف متعلق بيري والمراد أنه يرمى هذه الجرة قبل الوسطى والعقبية وقد تقدم كيفية رميها وذلك كرها هنا لاجل الترتيب الذي هو شرط في صحة الرمي (و) يرمى الجرة (الوسطى) ربما (ثانيا) أى بعد رمي الجرة الاولى وهي الجرة الكبرى (و) يرمى جرة (العقبية) ربما (ثالثا) للتذرع واما الشيطان وهو أنه صلى الله عليه وسلم فعل هكذا وقال خذوا عنى مناسككم فالتزموا من الاول وأوجهلها فلم يدر من أين تركها جعلها من الاول احتياطا في صحة الرمي فيلزمه أن يرمى اليها حصاة ثم يرمى الجرتين الاخيرتين ليسقط الفرض باليقين واما الترتيب في الشخص فهو أن يرمى عن نفسه أولا قبل أن يرمى عن غيره بطريق الوكالة والنيابة عنه عند غير ذلك الغير ثم بعد ذلك يرمى عن الجرات الثلاث التي رماها عن نفسه يرجع الى الاول فيرميها عن غيره بطريق النيابة عنه اذا واكله أحد عن قام به عذرم من الاعذار والادعاء الى صحة التوكيل فيه فاذا رى عن غيره قبل علمه عن نفسه فلا يقع عن ذلك الغير بل يقع عن نفسه واما الترتيب في الزمان فهو أن يترك رمي يوم أو روى جرة العقبية ثم يفعله في ثاني يوم فلا يصح أن يرمى عن اليوم الحاضر قبل الفائت فاذا فعل وقع عن الفائت وأعاد الرمي العاشر (ويجب الفصل كل يوم) من أيام التشريق (ال) أبجل (الرمي فاذا رى) الشخص (في ثاني) أيام (التشريق) الرمي المذكور بشرطه السابق (ندب للامام أن يخطب) لمن أراد التفرق في هذا اليوم خطبة يعلمهم فيها أى في هذه الخطبة (جواز التفرق) وهو أن يكون واقفا بعد الزوال وأن يكون بعد الرمي فالتفرق الشخص قبل الزوال لم يصح نفقه ولا ريمه الاعلى قول ضعيف وهو أن الرمي يدخل وقته في هذا اليوم قبل الزوال فيصح الرمي دون التفرق ويلزمه العودة الى منى ويترك بعد الزوال ولا يفعله لان نفقه غير صحيح فكان الواجب عليه الرجوع ويصح التفرق فلما لم يرجع وبفعل ما أمر به هكذا كثر منه ترك رمي يوم الثالث ومثل تركه ميت الليلة الثالثة لأنه صدق عليه حينئذ أنه ترك ذلك المذكور بعد رمي رجوعه وتصح نفقه (وودعهم) بعد الخطبة لانه من الحجاج من لا يعرف كيفية التفرق ولا شرطه فيبين الخطيب في الخطبة أحكام التفرق وشرطه وجوازه لبعض منهم وعدم جوازه لبعض آخر فقد روى أبو داود بإسناد صحيح عن رجلين من بني بكر قالوا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ثاني أيام التشريق ونحن عند راحلته وهذه الخطبة آخر خطب الحج الاربعة التي تشرع فيه الاولى في مكة يوم السابع والثانية في مسجد ابراهيم والثالثة في منى يوم العيد والرابعة هذه الخطبة التي هي ثاني يوم من أيام التشريق وقدمت كلها لكن المصنف لم يذكر خطبة يوم النحر وهي مشروعة وكلها أفراد لا تلي في مسجد ابراهيم فانها اثنتان وبعد الزوال وقبل الظهر وهذا آخرها (ثم) بعد ودعهم (يخبر) الشخص والامام (بأن يتجهل) التفرق في مكة (في) ثاني (يومين) من أيام التشريق بعد رمي جاره (و) بين أن يتأخر كما قال تعالى فن يتجهل في يومين فلا ثم عليه ما من أستجمل بالنفوس من منى في يومين أى في ثاني أيام التشريق بعد رمي جاره كما في الجلائن فقوله في يومين أى ثاني يومين لان المتجهل في ثانيهما صدق عليه أنه متجهل فيهما في الآية منافي محذوف لان التجهل في ثانيهما لا في كلها تأمل والتأخر أفضل من التفرق الاول اقتداء به صلى الله عليه وسلم (فاذا أراد) كل من الامام وغيره (التجهل فليتفرق) أى فليسر (منها) أى من منى (الى مكة بشرط أن يرتحل) أو يرتحل كافي بعض النسخ أى يتنقل ويسير ويرفع أمتعته (من منى قبل

ويجب الترتيب فيرى  
ما تلي مسجدا لطيف  
أولا والوسطى ثانيا  
والعقبية ثالثا ويوجب  
الفصل كل يوم  
للمنى فاذا رى في  
ثاني التشريق ندب  
للإمام أن يخطب  
خطبة يعلمهم فيها  
جواز التفرق ويودعهم  
ثم يتجهل بين أن  
يتجهل في يومين  
أن يتأخر فاذا أراد  
التجهل فليتفرق  
منها الى مكة بشرط  
أن يرتحل من منى  
قبل

غروب الشمس) ولولم ينقص حينئذ منها الا بعد الغروب فاذا وجد هذا الشرط وتحقق صح نفيه وسقط  
عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى وبها بالاخلاف ولادم عليه ولا يرمى في اليوم الثاني عن الثالث لانه  
قد سقط عنه فلا يطالب به بل ان يرمي معه من الحصى اما ان يدفعه لمن يتأخر واما ان يلقيه في  
الارض قال النووي في المجموع وما يقوله الناس من دفن ما في معه من الحصى لا أصل له ولا يعرف له  
أثر قال أصحاب الامام رضي الله عن الجميع ولو غربت عليه الشمس وهو في شغل الارحال أى قبل  
النفسر أى السر امتنع النفر حينئذ وقال العلامة ابن حجر فان نقرأ أى تحرك للذهاب وهو في شغل  
الارحال لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون وفي شرح الرمل امتناع النفر في هذه الحالة واعتمده  
على الشرح المسمى ولان ينادى وعبارة الرمل ولو نقر قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كزيارة فغسرت  
الشمس أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرمى بل لو بات هو مترا عاسق عنه  
الرمى لحصول الرخصة بالنفر ولو عاد للمبيت والرمى فوجهان أحدهما يلزمه لا يتجمل عوده لذلك  
بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لا يتجمله كلسنديم للفرق ويجعل عوده كعدمه فلا يجب  
عليه الرمي ولا المبيت كما في الرمل واعتدع ش الثاني (فاذا غربت وهو يرمى) ولم يأخذ بأسباب  
الرحيل (امتنع) عليه (التجمل ولزمه المبيت) لتلك الليلة (و) (لزمه) (رمى) يوم (الغد) رواه مالك  
في الموطأ عن ابن عمر والغد هو اليوم الثالث لانه صارت معينا عليه بغروب الشمس وهو فيها كالمات  
(وان لم يرد التجمل) هذا مقابل لقوله سابقا فاذا أراد التجمل فان شرطية وجوبها قوله (بات) وجوبا  
لليلة الثالثة (يرمى والتقط) منها كما تقدم (احدى وعشرين حصاة رميها) على الجمار الثلاث وجوبا أيضا  
(من الغد) أى من اليوم الثالث ويكون الرمي واقعا (بعد الزوال) كما تقدم ذلك لكونه شرطاً من شروط  
الرمى والتشبيه المذكور في اليوم الثالث بما تقدم في اليومين المتقدمين في الكيفية وفي الشروط وفيما  
يطلب على وجه التسديد من الوقوف عند الاول والثاني دون الثالثة لانه عام بقدر سورة البقرة ويضم  
بالثالثة وهي جرة العقبة ولا يقف عندها وعلو عدم الوقوف عند جرة العقبة لما اختلفت به من رى يوم  
النفر فعمل في مقابلة اختصاصها به اختصاص هاتين بالوقوف عندهما للدعاء والذكر في أيام التشريق  
(\*) تنبيه في حاصل شروط الرمي اجالا بعد ذكرها مفصلة متتمة (وهي سبعة الاول كون الرمي بسبع  
حصيات والثاني كونه واحدة واحدة والثالث أن يسمى رما بحيث يصدق عليه معنى الرمي لا بوضع  
الحصاة في الرمي والرابع كون الرمي حجرا أى نوع كان من أنواعه فكل ما يصدق عليه اسم الحجر يصح  
الرمي به والخامس كونه باليد لا بغيره لانه لا يورد فلا يكفي قوس ورجل والسادس قصد الرمي به المكان  
الذي يجتمع الحصى فيه والسابع تحقيق اصابتة بالحجر وان لم يبق فيه كان تدرج ونحو حقه فلو شك في  
اصابتة لم يحسب ولا يعتد به فهذه سبعة شروط تكون عامة لرمي يوم النفر ولرمي أيام التشريق ويزاد  
عليه شرطان لرمي أيام التشريق الاول أن يكون الرمي واقعا بعد الزوال والثاني أن يكون من باو تقدم  
معنى الترتيب وتقدمت أقسامه وأما السنن فكثيرة كالمات من التفصيل السابق والنفر الاول شروط  
ثلاثة الاول أن يكون النفر من منى فلا يصح النفر من غيرها كن يفر من جرة العقبة على القول بانها  
ليست من منى وأن ينوبه منها فلا يصح بغير قصده كقضاء حاجته من مكة وأن يكون قبل الغروب (ثم)  
بعد رمي يوم الثالث (ينقر) بكسر الفاء وضمها ولا يشترط لهذا النفر الثاني شي مما اشترط الاول لأن  
الاعمال قد فرغت منه وتترك المبيتين لغير ذلك في غيره والعذر أقسام أحدها أهل سقاية العباس يجوز  
لهم ترك المبيت يرمى ويسرون الى مكة لا لشغالهم بالنقاية سواء كانوا لها بنو العباس أو غيرهم ولو حدثت  
سقاية للصالح فلم يقيم شأنهم ترك المبيت كسقاية العباس ثانيا رعاة الابل يجوز لهم ترك المبيت لعدم

غروب الشمس  
فاذا غربت وهو  
يرمى امتنع التجمل  
ولزمه المبيت ورمى  
الشمس وان لم يرد  
التجمل بات يرمى  
والنقط احصى  
وعشرين حصاة  
يرميها الغد بعد  
الزوال كما تقدم ثم ينفر

الرمي فإذا رمى الرعاء وأهل السقاية يوم النحر جرة العقبه فلهم الخروج إلى الرمي والسقاية وترك المبيت في  
 ليالى مني جميعها ولهم ترك الرمي في اليوم الاول من أيام التشريق وعليهم أن يأووا في اليوم الثاني من أيام  
 التشريق فمرموا عن اليوم الاول ثم ينفروا ويسقط عنهم رمي اليوم الثالث كما سقط عن غيرهم ممن ينفروا  
 ثالثها من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف ضياعه أو اشغل بالمبيت أو يخاف على نفسه أو مال معه أو له  
 مرض يرضى يحتاج إلى تعهده أو يطلب عبداً أبقاً أو يكون به مرض يشق معه المبيت أو نحو ذلك فالصحيح أنه  
 يجوز لهم ترك المبيت ولهم أن ينفروا بعد الغروب ولا يثنى عليهم فهذه الاعذار المذكورة كما تكون عذراً  
 لترك المبيت حتى تكون عذراً لترك المبيت بمرزقة وقدم بعضها هنا والله أعلم اهـ. أيضاً النور  
 رحمه الله ونفعنا الله بعمله في الدارين آمين (ويندب) بعد النفر (أن ينزل) الإمام ومن معه (المحصب) يضم  
 المبرقع والخاء والصاد المشدود آخره بام موحدة (وهو) اسم المكان (عند الجبل الذي هو عند مقابر مكة) فقد  
 صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى المحصب فغسل به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجمع جمعة ثم  
 دخل مكة ففسن التزول فيه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو من سنن الحج ومناسكه وهذا  
 ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ليس التحصيص سنة إنما هو منزل نزل به رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهذا المحصب بالأطبع وهو ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يقابله معه دافى الشق لا يسر  
 وأنت ذاهب إلى منى مرتفعان بطن الوادي وليست المقبرة منه والله تعالى أعلم (و) الآن (قد فرغ من  
 حجه) وقت أعماله الواجبة والاركان والمندوبة ولم يبق على الحاج إلا الرحيل إلى وطنه وإلى ذلك أشار المصنف  
 بقوله (وإذا أراد) الشخص ذكرًا كان أو أنثى (الاعتقاد) أي الاتيان بالعمرة أي بعد فرغهم من أعمال الحج  
 (اعتبر) أي أحرم بها (من الحل) أي من أي مكان منه ولو من أقرب مكان منه إلى الحرم ولو كان بين الحل  
 والحرم خطوة وهذا هو معنى الحديث في قوله لم أحرم من أدنى مكان إلى الحرم ولا مانع حينئذ منها لأن أعمال  
 الحج قد فرغت وأما قبل ذلك كان مشغولاً بما بين الرمي والمبيت فهو يأتى على إحرامه حكمه فلا  
 يتقدمها فإذا زال هذا المانع صح الإحرام بعده (كما سأتى ذلك) في الفصل الآتي قرياً (في صفة العمرة) أي  
 الإحرامها (فإذا أراد) بعد ذلك (الرجوع إلى بابه) أي إلى وطنه وإن لم يكن له هناك أهل وأقارب والحال  
 أنه في منى أو في المحصب لأجل قوله (أي مكة) سواء أراد الرجوع من منى أو من غيرها وسواء قصد العود إلى  
 مكة أم لا وكانت مسافته بعسدة ولو كانت تلك الإرادة قبل الاتيان بالعمرة ولو ما أراد العمرة ثم عطف على  
 قوله أي مكة قوله (وطاف للوداع) وجوباً وهو عطف لازم على ما لزوم لأن القصد من الاتيان إلى مكة طواف  
 الوداع لقوله صلى الله عليه وسلم فخير وأمسلم لا يقرن أحد حتى يكون آخره به بالمبيت يعني الطواف  
 فإخراج بلا وادع عصى وزمه العود لما يبلغ مسافة القصر من مكة فإن بلغها لم يجب العود بعد ذلك ولكن  
 تستقر عليه الفدية على القول بأنه واجب وتسن على القول بأنه سنة وما وجب بشرط طواف القرص  
 يجب طواف الوداع وقد وقع الخلاف في أنه من المناسك أم لا ولا تقدم تحقيقه وهو أنه ليس منها على الأصح  
 فإن هذا لا يختص بمن حج أو أعتمر بل يؤمر به كل من أراد فراق مكة إلى مسافة بعسدة وسواء أتى بجمع  
 إلى مكة أم لا وسواء كان الخاريج من أهلها أو كان أقاباً ويدل على أنه ليس من المناسك أن من أراد الإقامة  
 بها لم يؤمر به وكذلك المكي لا يؤمر به بعد حجه ولو كان من المناسك لأمر بالاتيان به ولا معنى للوداع  
 الإقامة وأما أن كانت المسافة قريية كعقرات مثلاً بان لم تبلغ مسافة القصر فأن قصد أنه يرجع إلى مكة فلا  
 يجب بل يسن حينئذ وإن قصد أنه لا يرجع إلى مكة يجب عليه أن يطوف له وتلزمه الفدية بتركه وقد سبق  
 الكلام عليه مفصلاً وهذا بطريق المناسبة فقط فلا تكرر في الكلام ويسمى هذا الطواف طواف الصدر  
 أيضاً صدره من مكة إلى وطنه (ثم) بعد الطواف (ركع) أي صلى (ركعتيه) فلأراد من الركوع الصلاة

ويشذب أن ينزل  
 المحصب وهو عند  
 الجبل الذي هو عند  
 مقابر مكة وقد  
 فرغ من حجه وإذا  
 أراد الاعتقاد عثر  
 من الحل كما سأتى  
 ذلك في صفة العمرة  
 فإذا أراد الرجوع  
 إلى بلده أتى مكة  
 وطاف للوداع ثم ركع  
 ركعتيه



بجاء امرى من اطلاق الجزة وارادة الكل وذلك للاحادث البالغة على طلب هذه الصلاة وقد تقدمت وهى  
عند ناسته وعند غيرنا واجبة ونوى بهذا الصلاة سنة الطواف لان صلاة الركنين لاجل الطواف سنة متعدينا  
لا واجبة (ووقف) بعد فراغه منهما (فى المترم) بفتح الزاى مى بذلك لان الناس يلزمونه وقت الدعاء ويسمى  
المتعدي بفتح الواو لانهم يعتادون الوقوف هناك ويقال له المذبح ايضا لوقوفهم فيه للدعاء وهما (بين) ركن  
(الحجر الاسود وباب الكعبة) هذا احد فى العرض وفى الطول الى جانب المقام ولكن الدعاء مع القرب البيت  
أفضل وهذا الموضع من المواضع التى يستجاب فيها الدعاء وهى كثيرة جدا وفى جوف الكعبة وفى الحجر  
خصوصا تحت الميزاب وخلف المقام وعند الصعود على الصفا والمروة وفى بيت خديجة وغير ذلك من المواضع  
المأثورة (وقال) من وقف فى هذا المكان فى حال وقوفه (اللهم ان البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك)  
وفى نسخة بالثنية أى سبه وامه بتغليب المذكور على المؤنث (جلتنى) أنت بالله (على ما) أى على امر كروب  
(حضرت) أى هياهه واعدهته (لى) حال كونه ثابتا (من خلقك) أى من مخلوقائك (حتى صيرتنى فى) بالاداء  
أى نقلتنى من بلادى ووطئ الى اشرف البلاد التى تنسب اليك بالشرف أى جعلتها فى غاية الشرف  
والاحترام فقد حوت قطع الشجر منها وقتل صيدها الما كولى على المحرم وغيره وما هذا الا لكونها فى غاية  
الشرف فنبغى حينئذ مرعاة الادب فيها لوضع طيورها وحوشها الما كولة مع أهلها بالطريق الاولى ولا  
نظر الى من سكنها واصرارها وهو متصف بالمشاركة والمضارة خصوصا مع الحجاج فينبغى أن لا يرذ عليه  
والسكوت عن مثل هذا أولى ونسأل الله سبحانه أن يخصنا حسن الادب فيها ويرزقنا الاستقامة وان يجعل  
السكينة دأى فى كل وقت ومجال والمراد بنسبة البلاد الى الله تعالى فى قول المصنف بالاداء محرم صيدها  
المذكور وقطع شجرها وخط ورقه وقطع خشبها فلا ينافى أن جميع البلاد بلاد الله لكن لم يحرم  
قطع شجر جميع البلاد وقتل صيد جميع البلاد ولم يشرف جميع البلاد بمكة سلام الله عليها ولها  
فضائل عديدة ومزايا على غيرها كثيرة لا تحصى ولذلك تعدت أسماءها وتعددت اسماء عبد على شرف  
المسمى ويقال لها بك لانها بك أعناق الجبارة وتملكهم وقال الله تعالى فى حقها من رقيقه بالحاد بظلم  
نذقم من عذاب اليم وهذا مجرد الارادة فى باب أولى اذا فعل الظلم فيها وما لا يليق فىسيه الادب فيها فبها لك  
سريع ولا تغتر بمن يفعل فيها العصبان ولا يحصل له شئ من المكروهات لان هذا استدراج له فعاقبته  
وخبرة رديشة وقول المصنف (وبلقتنى) معطوف على صيرتنى أى وبانقتنى مقصودى وهو الوصول  
الى هذا المكان (ب) سبب (نعمتلك) على (حتى أعنتنى) أى فاعنتنى حتى يعنى الفاء التى للتفريع أى  
فسيب عن نعمتك على أنك أعنتنى (على قضاء) أى أداء (مناسكك) من الاركان والواجبات وبعض شئ  
من السنن (فان كنت رضىت عنى فأنذرتنى رضا والا) أى وان لم ترض عنى (فان) هو يضم الميم وتشديد  
النون وهو الاضغص من المن وهو الانعام أى أرجو من فضلك وكرمك أنتن على (الان) أى وانما حاضر  
(قبل أن تنأى) أى تبعد (عن بيتك دارى) هى فاعل بنأى (و) قبل أن يبعد (عنه) أى عن بيتك (مزارى)  
أى مكان نزارى وهو يعنى دارى (هذا) أى الزمان الحاضر الذى أنا متلبس به (أوان) أى وقت (انصرافى)  
أى ذهائى عن بيتك (ان أنذنت لى) فيه حال كوفى (غير مستبدل بك) غزله (مستبدل) (بيتك) يتاغير  
بيتك (ولا) أنا (راغب) أى معرض (عنك) بالكره (ولا) أنا راغب (عن بيتك) أى كارهه لان الرغبة ان  
كانت بعين نعمتها بالكره وان كانت بالباعقها بالحب ومثل الباقي الطريقة كما فى قوله تعالى وترغبون أن  
تسبحوه فان قد رت الجبار للصمد والانسب من أن الواقع لى عن فيكون للكره اهة أى وترغبون عن  
نكاحهن يعنى تسبحوه وان قدرت الجبار فى الطريقة فيكون للحب والتقدير وترغبون فى نكاحهن يعنى  
تسبحوه (اللهم فأصعبنى) بفتح الهمة التى هى همة قطع أى اجعل (العافية) مصاحبة لى (فى بدنى) واجعل

ووقف فى الملتزم بين  
الحجر الاسود وباب  
الكعبة وقال اللهم  
ان البيت بيتك والعبد  
عبدك وابن عبدك  
جلتنى على ما حضرت  
لى من خلقك حتى  
صيرتنى فى بلادك  
وبلقتنى بنعمتك حتى  
أعنتنى على قضاء  
مناسكك فان كنت  
رضيت عنى فأنذرتنى  
رضا والا فمن الآن  
قبل أن تنأى عن  
بيتك دارى وعنه  
مزارى هذا أوان  
انصرافى ان أنذنت  
لى غير مستبدل بك  
ولا يبيتك ولا راغب  
عندك ولا عن بيتك  
اللهم فأصعبنى  
العافية فى بدنى

(العصمة) أي الحفظ من المعاصي (في ديني وأحسن منقلي) أي اجعل انقلابي أي رجوعي إلى وطني منقلباً حسناً (وإزقي) أي يسر لي (العمل) بطاعتك (مأبتي) أي مسدداً بقائك أي في الدنيا فليس المراد بالزق هنا معناه الحسنى وهو إعطاء الشيء المرزوق من الأموال والطعوم بل المراد به التسهيل والتيسير (واجمع لي خبري الدنيا والآخرة) أي خبر الدنيا النافع الموصول للآخرة (أنك على كل شيء قدير) أي أنا أطلب منك ذلك لأنك قادر على كل شيء فالهزمة أمامك مكرمة وتكون إن مع اسمها وخبرها تعديلاً لهذا المقدرة وتعليل بالجهالة وأما مفتوحة ويكون المصدر لما خوذ من خبرها إن كان مشتقاً أو لا أخوذ من الكون إن كان ظرفاً أو جارياً مجزوراً أو جامداً تعليلاً لهذا المقدرة ويكون حينئذ التعليل بالمقدرة لا بالجهالة (ثم) بعد هذا الدعاء (يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يضي) أي يمشي (على) (حسب عادته) التي كان علماً من جعل ظهره للبيت (ولا يرجع القهقري) بأن يجعل وجهه للبيت وظهره لأبواب الأوداع كما يفعله كثير من الناس فإنه مكرره لا يبدعه ليس فيه أثر لبعض الصحابة فهو مصدر رمي بمعنى الانقلاب ولا سنة مروية فهو محدث من العوام لأصل لا يفعل هذا كله داخل المسجد ولا مانع منه فإن كان هناك مانع كالخاض فإنما اتقف على يامه وتأتى بهذا الدعاء (ثم) بعد هذا (يفعل الرجل) أي يمشي من غير تأخير (فإن وقف بعد ذلك) أي وقفاً طويلاً (أو لم يقف لكنه تشاغل) أي اشتغل (بشيء لا يتعلق به بالرجل) كشراب متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض أو نحو ذلك وجواب الشرط قوله (لم يعتد بطوافه) ولم يقع هذا الطواف (عن طواف الأوداع) لأنه لا يسمى وداعاً إلا عند السفر وأما مع هذه الأحوال والأمور الصادر عنه لا يسمى متلبساً بالسفر فهو في حكم المقيم (وتلزمه) أي ذلك الفاعل لهذا الطواف الذي لم يعتد به (عادته) أي إعادة طواف الأوداع لأننا الصادر عنه أولاً باسم الأوداع (فإن تعلق) ذلك الشيء الذي اشتغل به (بالرجل) كأنه كشد رحله) أي أمتعته وتحملها ووربطها وشدّها على ظهره (أو كشر أمزاد) للسفر (ونحوه) أي الزاد كشر أجبل يشبهه بالرجل وجواب الشرط قوله (لم يضر) ذلك المفعول في التأخير (أي تأخير الطائف السفر بعد هذا الطواف لأجل هذه الأمور المتعلقة بالسفر فلا يلزمه حينئذ إعادة الطواف المذكور لأنه معتد به أو لم يتعلق بالسفر لكنه متعلق بالصلوة فتكذلك كما لو أقيمت الصلاة وأراد أن يصلّي الصلاة جماعة معهم فلا يلزمه إعادة الطواف المذكور لأجل صلاة الجماعة (والخاص أن تنفر بلا وداع) أي بغيره (ولاد علمها) في تركه لأنه سقط عنها لعذرها بالحض ومثلها التسهل لكن يسألها أن تأتي على باب المسجد وتقول الدعاء المتقدم لما رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف عن المرء الحائض والمعنى أمر الناس أن يكون الطواف مستقراً في آخر عهدهم من مكة أي لا يكون بعده شيء لا يتعلق بأسباب السفر كما تقدم ويصح رفع آخر على أناسم يكون وخبرها مجذوف والتقدير أمر الناس أن يكون آخر عهدهم الطواف خاصة (تتعلق بطواف الحائض والنفساء في زمن الحج وهي كثيرة الوقوع) يتنلى بها كثير من نساء العلماء والعوام وهي مسئلة نفيسة ينبغي الاعتناء بها وحاصلها أن المرأة المحرمة تحض قبل طواف الركن وهو طواف الأفاضة ويرحل الركب قبل طوافها ولا يكتمها المقام وقد جرى ذلك لكثير من نساء الأعيان وغيرهم في سنة سبع وسبعين فتمن من انقطع دمها يوماً أو أكثر باستعمال دواء لذلك وظنت أن الدم لا يعود فاغتسل وطافت ثم عاد الدم في أيام العادة ومنهن من انقطع دمها يوماً أو أكثر بلا دواء فاغتسل وطافت ثم عاد الدم في أيام العادة أيضاً ومنهن من طافت قبل انقطاع الدم والاعتزال ومنهن من طافت مع الركب فهو لا أربع أصناف فلما اشتد الأمر بينهن وخفن أن يرجعن بلا حج وقد أتين من البلاد البعيدة وهابن الأهوال الشديدة وخرجن عن الأوطان وفارقن الأحباب والأولاد والحلائل وأنفقن الأموال كثر منهن السؤال وقد فارت عقولهن الزوال

والعصمة في ديني  
وأحسن منقلي  
وإزقي العمل مأبتي  
واجمع لي خبري الدنيا  
والآخرة أنك على  
كل شيء قدير ثم يصلّي  
على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم يضي على  
عادته ولا يرجع  
القهقري ثم يجعل  
الرجل فإن وقف  
بعد ذلك أو تشاغل  
بشيء لا يتعلق به بالرجل  
لم يعتد بطوافه عن  
الوداع وتلزمه  
عادته فإن تعلق  
بالرجل كشد رحله  
وشراء زاد ونحوه لم  
يضر والحائض أن  
تنفر بلا وداع ولاد  
عليها

هل من يخرج من هذا الحرج وهل لهذه الشدة من فوج قال مؤلفهافسألت الله التوفيق والارشاد  
 الى ما فيه اليسر على العباد من مذاهب الائمة الذي جعل الله اختلافهم رحمة للامة فظهر في الجواب  
 والله اعلم بالصواب انه يجوز تقليد كل واحد من الائمة الاربعة رضى الله عنهم ويجوز ذلك واحداً من ذلك  
 واحدا منهم في مسئلة واحدة او في مسئلة اخرى ولا شئ من تقليد واحد بعينه في كل المسائل اذا عرف  
 هذا فيصحيح كل واحد من الاصناف المذكورة على قول بعض الائمة أما الصنف الاول والثاني فيصحيح  
 طوافهن على مذهب الامام الشافعي على أحد القولين فيما اذا انقطع دم الحائض يوماً أو يومين فان يوم النقاء  
 طهر على هذا القول ويعرف بقول التلفيق وخصمه من أصحاب الشافعي الشيخ أبو اسحق المسروزي وقطعه الهارمي وأما على  
 في كتبه والشيخ منصور المقدسي والروائي واختاره الشيخ أبو اسحق المسروزي وقطعه الهارمي وأما على  
 مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فيصحيح طوافهن لانه لا يشترط عنده في الطواف طهارة الحدث  
 والتجسس ويصح عنده طواف الحائض والجنب مع الحرمة وأما على مذهب الامام مالك رضى الله عنه فيصحيح  
 طوافهن لان مذهب النقاء في أيام التقطع طهر وأما مذهب الامام أحمد رضى الله عنه فيصحيح طوافهن لان  
 مذهب النقاء كذهب مالك في اشتراط طهارة الحدث وان ثبت كذهب أبي حنيفة في إحدى الروايتين  
 أو أما الصنف الثالث فيصحيح طوافهن على مذهب الامام أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عن الامام أحمد  
 رضى الله عنه لكن بزمه هذان يدنو وتأتي بدخول المسجد وهي حائض فيقال لها لا يدخل لك الدخول  
 وأنت حائض ولكن ان دخلت وطلعت أثمت ويصح طوافك وأجرك عن الفرض وأما الصنف الرابع وهي  
 التي سافرت من مكة قبل الطواف فقد نقل المصريون عن الامام مالك رضى الله عنه ان من طاف طواف  
 القدوم وسعى ورجع الى بلد قبل طواف الافاضة جاهلاً أو ناسياً أجره عن طواف الافاضة ونقل  
 البغداديون خلافه سكي الروايتين عن مذهب الامام القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي في كتاب المنهاج  
 في مناسك الحج وهو كتاب جليل مشهور عن المالكية ويخرج على رواية المصريين سقوط طواف الافاضة  
 عن الحائض التي تعد عليها الطواف والا فامة فان عذرهما أظهر من عذر الجاهل والناسي فان لم نعمل به فلهذا  
 الرواية ولم يصح التضييق المذكور وأردت الخروج من محظورات الاحرام فعلى قياس أصول الامام  
 الشافعي وغيره نصبر حتى نتجاوز مكة يوم أو يومين بحيث لا يمكن الرجوع الى مكة خوفاً على نفسه أو مالها  
 فتصبر حينئذ كالحاصر لانها تنقذ الاحصار فإذا أردت الخروج من الاحرام فتجمل كما يتجمل المحصر بأن  
 تنوى الخروج من الحج حيث تجوز عن الرجوع وتذبح هنالك شاة وتصدقهم أو تقص شعر رأسها الى آخرها  
 هو معلوم (ويندب) لكل أحد أن يدخل البيت أي الكعبة حال كونه حائفاً للتبليغ به واقتداء برسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقد دخل هو واسامة وزيد بلال وعثمان بن طلحة من بني شيبه سنة الكعبة وأغلقوا  
 أي الباب عليهم حتى لا يدخل أحد عليهم تراجمهم رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر قال ابن عمر غلظوا  
 أي الباب كنت أول من ولى أي دخل فقلت لا لا فأتته هل صلى في صلى الله عليه وسلم قال نعم بين  
 العودين ألبائسين أي الذين هما لجهة اليمن ويكون استقباله للجهة دار الغربى المقابل للباب فيسن للدخول  
 أن يقصد هذا المكان الذي وقف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقصد الحد الذي توجه اليه  
 عليه الصلاة والسلام كما يصير حبه المصنف اللهم اجعلنا ممن تتسك باقواله وأفعاله واسقنا من حوضه  
 المورود بحسنه ولا يصحبه واله آمين آمين والمراد بكونه حائفاً ان تكون رجلاً غير مستورتين بشئ نادياً  
 وتعظماً له لا كما يقع للترهين فانهم لا يطوفون الا بالشراب وبشيئ قد ابتدع الكفار وانتشر في مكة وغيرها  
 ويسمى بالتراب وليس به في وقت الطواف ويظهر له صوت عند المشي فيه وقد كثرت عليهم التربة والعربى  
 الحرم ويتركون الخفاف التي هي شرف لهم وما هذا الا من قبله الادب منهم في محل طاب فيه الانبياء

ويندب أن يدخل  
 البيت حائفاً

وسيدهم ورسولهم الاغلم سيدنا وحبينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنهم طافوا ودخلوا البيت حفاة  
 تبركهم هذا المكان الشريف ومثلهم الا ولباءوا الزهاد والعباد وخيار عباد الله الصالحين فاذا كان هؤلاء  
 سلكوا هذا المسلك اذ بانوا ضعا وتغلبوا فكيف من عداهم فلا يلبق في ذلك المكان الا التواضع والذل  
 والانتكسار في حضرة بيت الملك الجبار سبحانه من الفقهاء فان الله واناليه واجعون وتعود اليه من اتباع  
 هذه المستدعات المتكررات ونحوها ليس الكثرة فانها صوت كبير في وقت الطواف على البلاط المفروشة  
 هناك وكل ذلك من استدعاء الكفار وتبعهم على ذلك التبرك ثم العرب وغالهم عن يكون من أهل الرفاهية  
 والتكبر ففسأل الله تعالى أن يحفظنا من التشبه بهم لا في المأكل ولا في المشرب ولا في اللبس والله تعالى أعلم  
 ونبدل الدخول للبيت مشروط (بعدم الأذى) سبب (من راحة) تكون عند الدخول فاذا كان كذلك فلا  
 يندب بل أن تحقق الأذى للناس أو تأذى الدخول من شدته لا زحام فيصر حينئذ لا نهى بترك المحرم  
 لتحصيل مندوب فلا يلبق ولا ينبغي ارتكاب المحرمات لتحصيل المندوبات كما قاله الامام النووي في الرمل فانه  
 قال اذا تبرع على الرمي للأذى أو التأذى فلا يطلب الرمل حينئذ فاذا تحقق ذلك يجب عليه ترك الرمل (فاذا  
 دخل) البيت الشريف (مشى تلقاء) أي جهة (وجهه) أي مقابله (حتى) غاية في المشي أي غاية تشبه  
 ومنها ما في أن (يبقى بينه) أي بين من يمشي (وبين الجدار المقابل للباب ثلاثة أذرع فهناك) أي في ذلك  
 المكان يقف (وربما) فيه (فهو مصلي النبي صلى الله عليه وسلم) ووقوفه المذكور على وجه التقريب فلو  
 زاد قليلا أو نقص قليلا لاسمى واقفا مصلي النبي صلى الله عليه وسلم لان القريب من الشيء يعطى حكمه كما  
 تقدم ذلك في رواية الشيخين عن ابن عمر وانفرد البخاري بروايته عن نافع عن ابن عمر انه سأل بلالا ابن  
 صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في الكعبة فأراه بلال جثا على أي المكان الذي صلى فيه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخل البيت يصرى موقف النبي صلى الله عليه وسلم الذي أشبه برصته  
 بلال فيجعل بينه وبين الجدار ربعيامن ثلاثة أذرع ثم يصلي وهذا من شدة تسكبه بأفعال النبي صلى الله  
 عليه وسلم (ويحسن لكل أحد أيضا من كان هناك) (ان يكثر من الاعتناء) مدة أقامته في مكة لانه لا تحصل  
 له هذه الفضيلة كل وقت في غيره مكة وخصوصا في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم عمره في رمضان تعدل حجة  
 وفي رواية أخرى فان عمره في رمضان تعدل حجة معي رواها كما مسلم وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما (و) يكثر (من النظر الى البيت) الشريف  
 اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم (و) يسن لكل أحد أن (يكثر الطواف بالبيت) نقلا وبن نذره حتى  
 يثاب عليه ثواب الواجب فقد ورد فيه آثار كثيرة يقال ان الله تعالى ينزل على البيت الشريف في كل  
 يوم وليلة مائة وعشرون رحمة يستنون للطائفين وأربعون للصائين وعشرون للتاخرين ووجه التفاوت  
 بين هؤلاء الثلاثة ان الطائفين جعوا بين الطواف والصلاة والنظر فلذلك كان لهم هذا المقدار وهو  
 عشرون بسبب الطواف وعشرون بسبب الصلاة وعشرون بسبب النظر فقد كتبت الستون وان من  
 صلى ولم يطف بجمع بين الصلاة والنظر فلذلك كان له هذا المقدار وهو الاربعون عشرون بسبب الصلاة  
 وعشرون بسبب النظر فقد كتبت الاربعون وان من نظر ولم يصل فله عشرون فقط سقوط الطواف والصلاة  
 وظاهر الحديث ان الطائفين لهم الستون ولو كانوا أوفوا بوزن عليهم أو ولو كان الطائف واحدا في هذا  
 المقدار وهكذا يقال في الصلاة والنظر (و) يسن أن يكثر (من شرب ماء زمزم) بالصرف وعدمه  
 مراعاة للكان والبقعة فاذا روي المكان صرف وإن أروى البقعة تمتع عن الصرف لوجود العنيتين وهما  
 العلية والثابت والاول نظر لبقاء الثابت ولم يبق فيه الا العلية لانه عمل على المكان وهي برفي نفس  
 المسجد الحرام فترسه من الكعبة بوضوئه وعشرين ذراعا أو أقص من ذلك وأزيد بقليل سميت بذلك لان

بعدم الأذى من راحة  
 فاذا دخل مشى تلقاء  
 وجهه حتى يبقى بينه  
 وبين الجدار المقابل  
 للباب ثلاثة أذرع  
 فهناك يصلي فهو مصلي  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم ويكثر من الاعتناء  
 ومن النظر الى البيت  
 ويكثر الطواف  
 بالبيت ومن شرب ماء  
 زمزم

هاجر بعد أن عطش ولدها سمعيل عليه السلام فلم يجد ما يوهي تصعد إلى الصفا ثم منه إلى المروة وهكذا حتى كملت سبع حرات ثم نزل جبريل هائلًا وضرب بجناحه الأرض فخرج الماء يجري فجاءت هاجر وشربت تلم الماء سديها وتقول له زيم يا مباركة زيم يا مباركة لقد كنت سعي بهذا الاسم لأنه من الزيم عني الجمع وقد شرب النبي صلى الله عليه وسلم منها رواه مسلم عن جابر وروى أيضا عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ماء زمزم إنهما مباركة لأنهما طعمهما طعم وشفاهما شفاً سقم أي إن من شرب من ماء زمزم نسيته الشفا من الاسقام والامراض شفا الله تعالى لكن شفا صدقة (ويدعو) الشارب من مائها (بما أحب من) أمر (الدين والدنيا) فقد قال عليه الصلاة والسلام ماء زمزم لما شرب له وقد حدثه بعض العلماء أي نقولوا حسنه وصححه بعضهم أي جعلوه حديثا صحيحا وهو أعلى من الحسن كما هو معروف ومبين في مصطلح الحديث حيث قالوا في نعيه وهو ما اتصل اسناده أي رجاله الذين رويوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشذ أو يوصل يرويه شخص عدل ضابط عن مثله والحسن هو المعروف من جهة الطرق أي الرجال المخبرين له وليست رجاله رجال الصحيح في العدالة والضبط وتحقيق هذا محل في مصطلح الحديث وقد شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائما فلذلك كان ابن عباس لا يشربه إلا قائما وليس في شربه استقبال الكعبة وإن يتنفس ثلثا وفي كل مرة يحمده الله ويسمى أي يذكر البسملة عند الشرب (ويشترط أن يتنقل عنه) أي من شربه يلقوه صلى الله عليه وسلم إن المنافقين لا يتنقلون منه ويسن أن يقول عند شربه اللهم إنه بطني عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم لما شرب له وأنى أشربه لتغفر لي وذكر ما يري من الشرب دينا ودوا يورى الحما وكما قال صحيح الاسناد عن ابن عباس أيضا أنه كان إذا شربه قال اللهم اني أسألك علما فاعا ورزقا واسعا وشفا من كل داء (يطلب لكل أحد أن يورى المواضع الشريفة) الكعبة بمكة المحمية شرف الله قدرها وأعلاها على سائر البلاد وهي كثيرة كوله النبي صلى الله عليه وسلم ومولدا بن عمه رضي الله عنه ومولده خديجة وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في محل يقال له زقاق حجر وهو معروف في مكة الشرقية وهناك وكان سيدنا أبي بكر الصديق محل بيعه وشراؤه ومولده رضي الله تعالى عنه في أسفل مكة ومولده سيدنا حنيفة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسفل مكة أيضا ورباط سيدنا عثمان بن عفان وهو داره رضي الله تعالى عنه وقد جعل رباطا في سوق الصغير ودوا العباس في المسعى عند باب النبي بجدة المسجد الحرام الذي فيه العودا الأخضر وقرى من باب سيدنا علي رضي الله عنه ومسجد الرابة في طريق الملقى وزايرة المقابر فيها كثير من العجائب وفي أم رسول الله وسيدتنا خديجة الكبرى أم المؤمنين وسيدنا عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وسيدنا عبد الله بن الزبير وأمه سيدتنا أسماء بنت أبي بكر الصديق ومواضع كثيرة غيرها ذكر من أراد الوقوف عليها فليسأل عنها من يعرفها هناك وتخصصوا غاروا وحمل عقيدته وغاروا ومكان قريب من مكه مقدار مسافة ساعتين أو أزيد فانه في رأس الجبل وهو جبل شامخ في العلو وغير ذلك من الاماكن الشريفة وقد ذكره في المواضع لانها هي المشهورة والله تعالى أعلم (ويحرم) على كل شخص ذكر أو أنثى (أخذ شيء من طبيب الكعبة) ولوليتك ومن أخذ منه شيئا ربه الهياك ان أراد التبرك فبأنى يطيب من عنده وعصمه بطيب الكعبة (ويحرم أخذ شيء من تراب الحرم) أخذ شيء من (أجباره) احتراماً له عن أن ينقل منه شيء من ذلك إلى الخل وأما عكس هذا وهو نقل تراب الخل وأجباره إلى الحرم فهو خلاف الأولى فلا يحدث له حرمة لم تكن قال النووي في المجموع ولا يقال انه مكروه لأنه لم يرد فيه مني صريح وأما الحرم أخذنا ذلك لأنه لم يوجد في أرض الدنيا أشرف منه إلا البقعة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم قائما أشرف من جميع الأرض ومن العرش والكعبة والجنة فجعل الخلاف بين سيدنا ما لا الفضل المدينة على مكة والأمة الثلاثة المفضين مكة على المدينة في غير البقعة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم ومن أخذ

ويدعو بما أحب  
من الدين والدنيا  
وأن يتنقل منه وأن  
يزور المواضع  
الشريفة ويحرم  
أخذ شيء من طبيب  
الكعبة ومن تراب  
الحرم وأجباره

شيء مما ذكره إلى الحرم قال بعض العلماء أن أخذ تراب الحرم وأجباره خلاف الأولى قال التوروي ولا  
يقال أنه مكروه لأنه لم يرد فيه شيء صحيح صريح كما تقدم فإله المصنف ومشي عليه من التحريم خلاف المعتقد  
وذلك قال الامام أبو حنيفة يجوز النقل وأما ما عزم من فيجوز نقله وإن كان في أرض الحرم ومقتضى كونه في  
أرض الحرم ومن جملته أجزاء الحرم أنه يقع الخلاف فيه كما وقع الخلاف في التراب والأجبار جيب عن ذلك  
أن التراب والأجبار لا يتصف بخلاف الماء المذكور فإنه إذا أخذ منه شيء يستخلف في الحال لأنه ماء يبيع  
كما لو أفي أخذ السوء من شجر الحرم فيخرج هل يجوز أخذ شيء من استار الكعبة قال بعضهم كالحلبي  
وإن عبدان بالبيع أي منع أخذ شيء مما ذكر ويمنع نقله ويمنع وقال ابن الصلاح الأمر في استارها وكسوتها  
موقوف وموضع إلى رأى الامام بعرفها في مصالح بيت المال أما البيع وأخذ ثمنها وبصرفه فمما ذكر وأما  
بالاعطيان قطعها ويقررها على أحد السليمان فالأختار له وقد عتسك ابن الصلاح لما قال بأن عمر الخطاب  
رضي الله عنه كان يترع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج وأيده الامام النووي فقال هذا هو المتعين  
لأن يحصل لها بلاعة فتذهب هدرًا إن لم يفعل فيها الامام ما ذكر به قال ابن عباس وعائشة وسلمت رضي الله  
عنهم (ولا يستعصب) كل أحد سواء كان حلياً أم غيره (شيء من الأكواف) جمع كوز (ولا شيء من الأباريق)  
المعولة أي المصنوعة فإن كلامهم مامضوع (من طين حرم المدينة أيضاً) أي كما يحرم نقلهم من حرم مكة  
والأكواف هي المغاريف التي يؤخذ بها الماء والأباريق جمع ابريق وهو معروف بقوله صلى الله عليه وسلم  
في رواية الشيطان أن إبراهيم حرم مكة أي أظهر حجرها ودعا أهلها في قوله تعالى وأرزقهم من الثمرات وأنى  
حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة وروى الشيطان أيضاً عن أنس قال أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على  
المدينة فقال أنا أحرمت ما بين جبلتي مثل ما حرم إبراهيم مكة والمراد أني أحدثت لها التحريم بعد أن لم يكن لأن  
تحريم المدينة عارض بطلوه صلى الله عليه وسلم فيها بخلاف تحريم مكة فإنه ذاتي من أصل الخلقة وأما قوله  
صلى الله عليه وسلم أن إبراهيم حرم مكة أي أظهر حجرها بعد أن كان خفياً والله تعالى أعلم  
(فصل في صفة العمرة والأحرام في زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فهذا الفصل معقود لهذه الأشياء الثلاثة  
وقد بدأ في بيان الأول فقال (صفة العمرة) أي كيفية الأحرام بها لمن أرادها هو (أن يحرم بها بالحج)  
أي أن أحرامها مشبه بأحرام الحج في وجوب النية عند الأحرام وفي سنية الاعتبال لها وفي وجوب التجرد  
بعد النية أو قبلها على الخلاف في ذلك وقد فصل بعض هذه الكيفية بقوله (فإن كان) من يريد الأتيان بها  
(مكة) أي حرامها يكون (من أدنى الحل) أي من أي مكان من الحل يكون أقرب شيء إلى الحرم فإن أحرم  
من الحرم صبح أحرامه وكان تاركاً للبقا فان كان عمداً فهو آثم وعليه الغدبة ما لم يذهب إلى ذلك المكان  
الذي يجب الأحرام منه والاسقاط الآثم والدم (وإن كان) أي من أراد الأحرام بها (أقرباً) أي غريباً  
من وجب إلى مكة (أحرامها) (من الميقات) التي يمر عليها وهي مواقيت الحج المتقدمة في بابها مفصلة  
فيتميز بقبله المدخول بالحج ولا يشترط التعرض وقت النية ذكر القرض لأنه لا يقع بعد التلبس به إلا فرضاً  
سواء كان التمسك المدخول فيه سجاً وعرة بخلاف صلاة الفرض فلا يذهبها من التعرض للقرض لأنها  
تكون فرضاً من البالغ وتغفل من الصبي (ويحرم) عليه (أحرامها) أي بأحرامها فهو مصدر مضاف  
للمفعول بعد حذف الفاعل وفاعل الفعل قوله (جميع ما حرم بأحرام الحج) أي بأحرامها بالحج فهو ظاهر ما قبله  
وقد تقدم ذلك مفصلاً في باب لا فرق بين الذكرو الأنثى إلا في اللبس لها (ثم) بعد أحرامها بها على الوجه  
المذكور (يدخل مكة) ولو كان مكداً وهو خارجها (فيطوف طواف العمرة ولا يشترع) أي لا يطلب (لها)  
أي للأحرام بها (طواف قدوم) من أصله لدخول طوافها المقرض ولا يقال إنه نذر حتى طوافها لأنه غير  
مطلوب أصلاً حتى ينذر حتى ولو كان مطلوباً لندرج كتحية المسجد فإنها مطلوبة استقلاً لا إذا نوى بها تفتلاً

ولا يستعصب شيئاً من  
الأكواف والأباريق  
المعولة من طين حرم  
المدينة أيضاً  
(فصل في صفة العمرة)  
أن يحرم بها بالحج  
بالحج فإن كان مكداً  
فمن أدنى الحل وإن  
صكان أقارباً من  
الميقات ويحرم  
بأحرامها جميع ما  
حرم بأحرام الحج ثم  
يدخل مكة فيطوف  
طواف العمرة ولا  
يشترع لها طواف  
قدوم

آخر اندرجت فيه بخلاف احرامه بالحج أو بهما فإنه يطلب في هذه الحالة طواف قدوم عن ذكر انكالم يقف بعرفة وأما اذا وقف به أو أراد ان يطوف للحج فلا يشترع حيثنطواف قدوم أيضا لدخول طواف القرض (ثم بعد طوافه (يسمى) لها سعة وهو الركن الثالث لها (ثم بعد السعي (يحلق رأسه) أو يقصره والاول أفضل للرجل والثاني أفضل للمرأة وقد تقدم ذلك مفصلا (و) حيثنطواف قدوم من احرامه أي فلما فرغ من أعمالها أو غيرها الحلق فقد تبه وليس لها تحلل سوى أعمالها كلها مرة واحدة بخلاف الحج فقد تقدم ان له تحللاين لكثرة أعماله ينشئ عليه مصابرة الاحرام حتى تفرغ أعماله كلها فذلك يجوز له الشارع بعض المحرمات بالتحلل الاول واليه من الآخر بالتحلل الثاني ولما كان لا يلزم من بيان صفة الاحرام بها بيان الاركان صرح المصنف بما قال (وأركانها) أي أركان العمرة (أربعة) أحدها (احرام) أي دخول الشخص في النسك الثنية كما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم اعلموا ان الاعمال بالنيات (و) ثانيا (طواف) بشرطه المتقدمة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (و) ثالثها (سعي) لما روى الدارقطني وغيره ما ساند حسن كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم (و) رابعها (حلق) أي أن توقف التحلل عليه مع عدم عبه دم كاطواف وترتيب به نصير الاركان خمسة ولا ينقص عن اركان الحج الا الوقوف فذلك قال (وأركان الحج هذه الاربعة والوقوف بعرفة) أي قوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهو معظمها وبادعي هذه الخمسة الترتيب في المظم وقد تقدم تفصيلها (وواجباته) أي الحج (كون الاحرام) أي لدخول في النسك ثابتا (من الميقات) وهذا الاختلاف فيه بل هو واجب من غير اختلاف قطعا فلم يتنازع فيه أحد (وروي الجارث ثلاث) كذلك أي لاختلاف في هذا الواجب الثاني مثل الواجب المتقدم (والمبيت بزدلفة) أي الحضور فيها في نصف الليل الثاني ولو ما رايه فيه والافضل المبيت بها الى طواف الغبير وقد تقدم (و) المبيت (الى المعنى) وهي ثلاث لئلا ينال ان ينظر النفر الاول والافضل ان ينال ان ينظر الاول (وطواف الوداع) على من فارقه مكة ولو لم يعمر أو ساجا أو لا ولا يصحيم انه لم يخص من كان ساجا ولو لم يعمر أو قد وقع فيه اختلاف هل هو من واجبات الحج أو لا فقد قال امام الحرمين انه من مناسك الحج وليس على الحاج طواف الوداع اذا خرج من مكة وقال البغوي وأبو سعيد المتولي وغيرهما ليس هو من مناسك الحج بل يؤمر به من أراد مغارة مكة الى مسافة القصر سواء كان ميكا أو غيره قال الامام أبو القاسم الرافعي هذا الثاني هو الاصح تعظيما للحرمة وقدم هذا مفصلا لتاسية وزيادة على ما هنا وهذه الثلاثة المذكورة التي هي المبيت بزدلفة والمبيت في ليالي أيام التشريق وطواف الوداع مختلف في ما اوجبه فيها واجبة والقول بالسنة ضعيف وبقى من الواجبات المختلف في الجمع بين الليل والنهار في عرفة والصحيح انه سنة والتجريد من الخيط أو الخيط واجب لاختلاف فيه بأربعة مختلف فيها وثلاثة لاختلاف فيها وهي الاحرام من الميقات وروي الجارث ثلاث مع روي جرة العقبة والتجريد عن الخيط والفرق بين الركن والواجب هو ان الركن يتوقف صحته الحج على فعله بخلاف الواجب فان الحج بدونه صحيح ويجوز تركه بدم والركن لا يجزئ تركه بالدم (وما عدا ذلك) أي الركن والواجب (سنة) كثيرة لا تنحصر منها ستة الاغتسال عند الاحرام وصلاة ركعتين لاجل الاحرام بنويها سنة ومنها التلبية في دوام الاحرام سواء كان حجا أو عمرة أو هاهما ومنها طواف القدوم لمن أحرم بالحج أو بهما والطواف له سنة كثيرة فقد تقدمت عندنا الكلام على الطواف وكذلك السعي ومنها المبيت في عند الصدور على عرفات ليلة التاسع ومنها خطب الحج الاربعة ومخالفه معروفة ومنها غير ذلك فلا تطيل بذكره (فان تركه ركن) من أركان الحج أو من أركان العمرة (لم يحل من احرامه حتى يأتي به ومن تركه واجبا) من واجباته (لزم عدم) ان لم يعد اليه وبقوله كان يعود الى الميقات قبل التلبس بالطواف والا فلا ينفعه العود فإنه قد استقر الدم عليه فلا ينسقط

ثم يسمى ثم يحلق  
رأسه وقد حل  
من احرامه منها  
وأركان الاربعة احرام  
وطواف وسعي وحلق  
وأركان الحج هذه  
الاربعة والوقوف  
بعرفة وواجباته  
كون الاحرام من  
الميقات وروي الجار  
الثلاث والمبيت  
بزدلفة وليس ليالي  
وطواف الوداع وما  
عدا ذلك سنة فان  
تركه لم يحل من  
احرامه حتى يأتي به  
ومن ترك واجبا  
لزمه دم

عنه بالعود إلى المقات حيث شئ أي حين انشرف في الطواف وكثر الميت جزدلفة فانه يجب عليه الدم ما لم يعد اليه قبل طلوع الشمس والا فلا ينفعه العود وكثر الميت حتى معظم الليل أي أكثره ما لم يعد اليه قبل مضى أكثر الليل والاسقط عنه الدم وغير ذلك من الواجبات (ومن ترك سنة) من سنن الحج أو سنن العمرة أو سنن الطواف أو سنن السعي (لم يلزمه شيء) وهذا هو الفرق بين الثلاثة التي هي الركن والأوجب والسنة وقد اشترنا الله سابقا والمخترع من صفة العمرة وكيفية ما شرف في الشيء الثاني وهو الاحصار فقال (ومن أحصره عدو عن) دخول مكة وعن انعام الأركان (ولم يكن له طريق آخر) بوصله إلى مكة غير هذا الطريق الذي وقع فيه الحصر (تخلل) لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم تخلل بالحديبية لمصلحة المشركون وكان محرما بالعمرة والعدو والمذکور بشيخ المسلم والكافرو يجوز حينئذ التخلل ولو أدى الحصر إلى القتال أو بذل المال لذلك العدو وكلامه صادق بما إذا منعه العدو من المضى دون الرجوع ومنعه من الرجوع والمضى بان أحاط العدو به من كل جانب وقوله أو أحصره بالهزيمة دون حصره استعمال قليل والكثير حصره ولكنه جائز مع قلته يخرج بحصر العدو حصر المرض فانه لا يتخلل به الا إذا شرطه بان قال نويت الحج أو العمرة وإذا مرضت تخللت بنفس المرض أو أطلق على الأصم فإذا مرض صار حلالا ولا يتوقف على الذبح الا إذا شرط الذبح بان قال تخللت بالذبح والحلق فيتوقف حينئذ التخلل على ما شرطه لحديث ضاعة في الصحيحين إذا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أردت الحج فقالت والله ما أجيدني إلا الوجعة فقال لها يحيى وأشرطني وقولي اللهم محلي حيث جاستني ومشل المرض اضلال الطريق وفرارغ النفقة فإذا شرط الذبح عند التخلل لزمه والا فلا يلزمه شيء بل يتخلل بالحلق مع النية لا غير كان أطلق أو نفي عنه الذبح وقوله عن دخوله مكة خرج ما إذا أحصر عن الوقوف فان أمكنه لا يتخلل مادام المكان موجودا إلا إذا فات الوقوف بطول العجز حينئذ يلزمه التخلل وإذا أحصر عن الوقوف دون مكة فبدخوله أو يتخلل بعمل عمرة يخرج بقوله ولم يكن له طريق آخر ما إذا كان له طريق آخر يمكن الوصول إلى مكة منه وهذا الطريق إما أن يكون أطول من الطريق الذي وقع فيه الحصر أو أقصر أو مساويا فان كان أطول من الطريق الذي وقع فيه الحصر ففيه تفصيل فان لم يكن معه نفقة تكفيه ذلك الطريق الأطول فله التخلل وان كان عنده نفقة تكفيه إذا سلكه ووصله إلى مكة فليس له التخلل بل يصبر حتى ينفق القوات ومع ذلك يلزمه أن يسرفه فإذا سار فيه وأدرك الوقوف فالأحرظ ظاهره وان لم يدركه فبدخوله مكفو يتخلل بعمل عمرة إن أمكنه والا فبصلاة في أي محل كالحصر وقد فاته الحج بسبب طول الطريق وهمل لزمه القضاء فقال بعضهم ليس عليه قضاء كالحصر في الأصح وان كان ذلك الطريق الآخر مشلا طريق الحصر فلا يتخلل لقدرته على الوصول وفي ضرورة قصر الطريق الآخر فعدم التخلل فيه بالاولى فيلزمه السير في هذا الطريق المسار أو القصير ومثلهما الطويل كما تقدم فلا يتخلل بل يلزمه السير وان تحقق عنده انه لا يدرك الحج لطول الطريق فقول المصنف يتخلل بحمل الوجوب والتسبب فان فات الوقوف المذكور وجب عليه حينئذ التخلل إذا قامت في مصابة الأحرام لانه في هذه الحالة يتنفع انشاء الاحرام بالحج فكذا في الدوام وان لم يفت بان كان الوقت تسعيا فلا يجب عليه التخلل حيث يدل يجوز له المصاهرة حتى يتحقق انه لا يدرك الوقوف بان ضاق الوقت عن الادراك فالاولى له التخلل هذا اذا كان محرما بالحج فان كان محرما بالعمرة فالاولى له الصبر عن التخلل لان العمرة ليس لها وقت فربما عزول حصره فباتي بها ثم ان الحصر قسمان حضر عام وهو ما يقع لاهل الحج بأجمعهم وخاص وهو ما يقع لواحد أو جماعة من الرفقة فالحكم واحد فلا فرق بينهما في الحكم ويكون على التفصيل في الحصر الخاص ومثل حصر العدو والحبس فان كان حبس يدين ويكفنه ان يؤديه بان كان مليا ومرا فليس له ان يتخلل بل يجب عليه أداء الدين

ومن ترك سنة لم يلزمه شيء ومن أحصره عدو عن مكة ولم يكن له طريق آخر يتخلل



ويعضى في سيرة في الحج فإذا تحلل في هذه الحالة فلا يصح تحلله وهو باق على احرامه بالحج ان كان حجاجا واذا  
 فاته الحج وهو في الحبس فاذا اطلق من الحبس وجب عليه الضحى الى مكة ويحلق بعلم عمره ويجب عليه  
 القضاء في العام لتقابل الفسدية واما اذا كان حبيبا فلهما عدوانا أو يدين ولا يمكنه اذنه لو كان  
 معسرا فهذا حكم المحصر في التخصيل السابق وهو انه ان فاته الوقوف وجب عليه التحلل في الحال  
 وان تبي الوقت متمسقا فالاولى له تأخير التحلل هذا كله اذا أحصر عن اتمام الاركان فان أحصر عن  
 الواجبات كليتين والرى فلا يصح له التحلل لانه ليس بمحصر وراعن الدخول الى مكة بل عن الواجبات  
 فلا يحل بالحق والذبح والنسبة بل يدخل الى مكة بطواف بهو يحلق ويكفيه ويحسب ترك الواجب  
 الذي أحصر عن فعله بدم ومثل النسك الصحيح في هذا الحكم النسك الفاسد لكن ياتيه زمان دم  
 للافساد ودم للقوات مع وجوب القضاء الا فسادا فاذا أقسد حجب الوماء ثم بعد ذلك أحصر فيفضل مثل  
 ما يفعل صحيح النسك اذا أحصر وقد تقدم تفصيله ويحصل التحلل المذكور (بان يترى التحلل ويحلق  
 رأسه) أو يقصره (و) بان (يريق دما) أي يذبح شاة ولو في الحل نية من المعز أو جذعة من الضأن والنسبة  
 لهاساتان وشرعت في الثالثة والجدعة لهاساتان وشرعت في الثانية وقول المصنف (مكانه) ظرف متعلق  
 بيريق أي يذبحه ويريقه في المكان الذي أحصر فيه (ان وحده والا) فان فقد حسا أو شرعا لم يبيده  
 أصلا أو وحده لكن زادته عن ثمن المثل (اخرج المثل طعاما بجمته) أي قيمة المقدود أي يشتري بجمته  
 بعد التقويم طعاما وصدقه على فقرا الحرم وسأ كينه (وان يحجز) عن اخراج الطعام (مام لكل  
 مديوما) أي صام عن كل مديوما ويكل المنكسر بان يني عليه نصف مديوما عنه يوما كغلا لان الصوم  
 لا يتبع ولا تقيد الصوم بمكان بل بصوم في أي مكان شاء كافي الدم الواجب بالافساد واذا انتقل الى  
 الصوم تحلل حالما تقدم من الحلق مع النية فلا توقف التحلل على الصوم كما توقف على الاطعام لطول  
 زمنه فتعظم المشقة الصبر على الاحرام الى فراغه (ولا يجب عليه القضاء) أي قضاء هذا النسك الذي  
 أحصر فيه عن الدخول الى مكة (ان كان) ذلك النسك (تطوعا) أي فلا ليس بنذر ولا نسك اسلام لعدم  
 وروده ولا ن الفوات تنأ عن الاحصار الذي لا يصح له فيه فان كان فرضا في ذمته ان استقر عليه كحجة  
 الاسلام بعد السنة الاولى من سنى الامكان كما لو شرع في صلاة فرض ولم يقها في ذمته وان لم يستقر  
 ذلك النسك كحجة الاسلام في السنة الاولى التي استطاع فيها من سنى الامكان اعتبر استطاعة جديدة  
 بعد زوال المحصر بتبنيه ما تقدم من انه يحل باراقة الدم ان وحده بجمته ان فقدده في غير الرقيق اما  
 هو فيحتمل بالحق فقط لا بالذبح ولا بالاطعام لعدم قدرته لانه لا يملك شيئا أو بالنسبة على ما قاله صاحب  
 الحاوى وفي صورة التحلل بالذبح في حق غير الرقيق لا بمن النسبة وتكون مقارنة للذبح والعلق ويجب  
 تقديم الذبح على الحلق لقوله تعالى ولا تحقرار رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فاذا كان الحلق مؤخر عن الذبح  
 وتعيين المصنف بالواو في قوله ويحلق رأسه ويريق دما بما يفيد العكس فالجواب عنه ان الاول لا يفيد  
 ترتيبا على المعتقد (ويذهب) للماح (اذا فرغ من حجه) ياتيه غير النبي صلى الله عليه وسلم فانهم من أعظم  
 القربات وانهم السامعي وقد روى البزار والدارقطني باسنادهما عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من زار قبري وحيث له شفاعتي فاذا وصل الى المذبة فليكن من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه  
 وسلم وشرف وكرم فاذا دخل المسجد فليقدم برجله اليمنى كافي سائر المساجد فهذا الادب لا يتخص بالبعد  
 الجرام والسجد النبوي والأقصى وحينئذ يقل الدعاء المشهور وهو بسم الله والحمد لله المصل على  
 سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وسلم اللهم افخ على أبواب جناتك فيصعد الروضة الشريفة (فيصلى) فيها (تحية  
 مسجدة) صلى الله عليه وسلم (ثم) اذا فرغ من الصلاة (بأني) أو عشي جهة (القبر الشريف المكرم) العظيم

بان يترى التحلل  
 ويحلق رأسه  
 ويريق دما مكانه  
 ان وحده والا اخرج  
 المثل طعاما بجمته  
 وان يحجز صام لكل  
 مديوما ولا يجب عليه  
 القضاء ان كان تطوعا  
 ويشدب اذا فرغ  
 من حجه زيارة قبر  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم فيصلى تحية  
 مسجدة ثم ياتي القبر  
 الشريف المكرم

(٥) حينئذ يستدير القبلة ويستقبل جدار القبر ويغمد من رأس القبر الشرىف نحو أربعة أذرع ويجعل القنديل الذى فى القبلة عند القبر على رأسه وفى نسخة ويجعل قنديل القبلة باضافة قنديل الى القبلة فىسمى على معنى فى فتكون حينئذ مساوية للنسخة التى فيها النص يرجعنى وقوله على رأسه متعلق بجعل (و) حينئذ يطرقد رأسه أى يتخفضا الى جهة الارض (و) يستحضر فى قلبه الهيبة أى هيبة من هو واقف فى حضرته ياله من موقف عظيم وحظ جسيم وقد غفر به من سلك الصراط المستقيم (و) يلزمه الادب مع غاية (الشوخ ثم) بعدها (رسم) على النبى صلى الله عليه وسلم (صوت متوسط) بحيث يكون متصفا بالادب مع هذا النبى المعظم صلات الله تعالى عليه وعلى ما ترالا انباء وعلى أصحابه وسلم (ودعو) هنالك (عيا أحب) من دين وديناله ولاخوانه وأصحابه وأمهاته ولسائر المسلمين والمسلمات لان هذا المكان محل للدعاء وصيغة السلام هي قول المسلم السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبى الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا حبيب الله الى اخراهم ومنذ كوفى مناسك الايضاح (ثم) يتأخر عن موقفه هذا حال كونه ما لا الى (جهة عينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر) وانما تأخر قدر ذراع حينئذ لان رأسه رضى الله عنه عند منكب الشريف وصيغة السلام عليه ان يقول السلام عليك يا أبا بكر صلى رسول الله وآبائه فى الفارجل الله عنه أمة نبيه صلى الله عليه وسلم خيرا (ثم يتأخر) أى المسلم على من تقدم للسلام على عمر بن الخطاب رضى الله عنه (قدر ذراع) آخر لان رأسه عند منكب أى بكر رضى الله عنهما (فيسلم على عمر رضى الله عنه) فيقول السلام عليك يا عمر بن الخطاب فكان ابن عمر يقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا نبأه وقد اذلا اقتصار عن ابن عمر وغيره من السلف على هذا وعن مالك رضى الله عنه انه كان يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته (ثم يرجع الى موقفه الاول) الذى وقف فيه عند رأس قبر النبي صلى الله عليه وسلم (ويكثر الدعاء) بما أهجه وما حبه ولو الله ولبن شاعن آقاربه وأشياخه واخوانه (و) يكثر (التوسل) به صلى الله عليه وسلم فى مطالعته ومقصوده لانه الوسيلة العظمى فى الشفاعة وغيرها ويكثر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ثم يدعو) بما تقدم (عند المنبر) وفى الروضة فقد ثبت فى الصحيحين عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي (ولاحجو زاطواف بالقبر ويكره الصاق الظهر (و) الصاق البطن) بجدار القبر قاله الحلي وغيره (ولا يقبله) أى جدار القبر به (ولا يستله) بيده والادب أن يرعد منه كما يعرعد من وحضر فى حياته صلى الله عليه وسلم هذا هو الصواب وهو الذى قاله العلماء وأطبقوا عليه ولا تغتر بما فعلها العوام فلهلهم بالادب فهذا من البدع المحدثه (ومن أقيع البدع) كل القبر فى الروضة (و) رعى الفصى وهو التوى هنالك لاعتقادهم ان ذلك القبر بمن القبر بل هو مفسدة يتقربها لانها تقدره وتقديره ولو بالظاهر حرام ولا يختص ذلك بالروضة بل تقديس سائر المساجد كذلك (و) يزور البقيع وهو بابا المحو حقا والنافى آخر عين مهملة وهو مقابر المدينة فيسجد أن يخرج اليه كل يوم لان فيه نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعض أولاده وفيها العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيدنا عثمان بن عفان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجملة من الصحابة وفيها قبر الامام مالك صاحب المذهب رضوان الله عليهم أجمعين واجلنا بنا بنا رسول الله وآبائه وللعامة آثار من متعينة ولا تقطعها عنها مدقة كذا المأثر بين وهم والغافل (فاذا أراد الرحيل) من هذا المكان الجليل (ودع المسجد بركتين) يصلح ما فيه (و) (دع القبر الكريم بلز يارته) ما ساعلى الوجه المتقدم (و) (الدعاء) عنده ثم يصرف متحررا على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ويطلب من الله أن يرده الى زيارته اللهم وفقنا لزيارته وزيارة صاحبك كل عام واحشرنا تحت لوائه حتى لا نضام صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم بمدة بقا السالكين ثمجه

فيسد القبله  
ويجعل القنديل  
الذى فى القبلة عند  
القبر على رأسه  
ويطرقد رأسه  
ويستحضر فى قلبه  
الهيبة وان شئت  
يسلم بصوت متوسط  
ودعو عيا أحب ثم  
يتأخر جهسه عينه  
قدر ذراع فيسلم على  
أبي بكر ثم يتأخر قدر  
ذراع فيسلم على عمر  
رضى الله عنه ثم  
يرجع الى موقفه  
الاول ويكثر الدعاء  
والتوسل ثم يدعو  
عند المنبر ولا يجوز  
الطواف بالقبر  
ويكره الصاق الظهر  
والبطن ولا يقبله  
ولا يستله ومن أقيع  
البدع أكل الترقى  
الروضة وزور  
البقيع فانما أراد  
الرحيل ودع المسجد  
بركتين والقبر  
الكريم بلز يارته  
والدعاء

## باب الاضحية

بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الباء وتشديد هاء و يقال ضحية بفتح الصاد وكسرها هي ما ذبح من النعم  
 تقربا إلى الله تعالى من يوم عيدها إلى آخر أيام التشريق كاسياني وهي مأخوذة من الضحية حيث  
 يقول زمان فعلها وهو الضحية والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد  
 وانحر التمسك وخبره مسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين  
 أقرنين ذبحهما - يدهوسى وكبر ووضع وجهه على صفاحهما والاملح قيل الابلض الخالص وقيل الذى  
 بياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك (هى سنة مؤكدة) أى فى حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت  
 والافسنة عين ظهر صحيح فى الموطا فى سنن القومذى وانما لم يجب ترك الصدقة وسد ناعرب الخطاب  
 رضى الله عنهم بالاهد مسلم على الله عليه وسلم بخاتمة اعتقاد الجواب ولو اشد ترى بيننا لم نصر واجبة بمجرد  
 الشرع اذ اضحية ومثلها الهدي ولا فرق فى سنتنا بين الحاج وغيره و واجبة فى حق النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومطابقا على سبيل التنبه مقديكون التمسك لها فادرا علم فلا تطلب من الفقهاء ما جزم عنها (يذهبون  
 أرادها) أى أراد فعلها (ان لا يعلق) شعره مطلقا أى شعرا لاس وشعره (و) ان (لا يعلق ظفره) أى جنبه هو  
 مفرد مضاف بضم الكسرة أيضا (فى عشرين اجبة) وهى الايام المأخوذة ولو فى يوم الجمعة وفى أيام التشريق  
 أيضا ان لم يضع قبله افترق الكراهة (حتى) أى الى أن (يضحي) للنبى عنها أى عن الزمان السابقة فى خبر  
 مسلم والمعنى فيه شمول العتق من النار جميع ذلك عن أم سلمة وهى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخلت  
 العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يصح من شعره وبشره شيئا وفى رواية أخرى لعن عائشة رضى الله عنها أيضا  
 فلا يصح من شعره ولا قص أو ظفاره حتى يضحي فان زال شيئا من ذلك كره كراهة تزييلها واد البخاري عن  
 عائشة رضى الله عنها أنها صلى الله عليه وسلم كان يلقده هديا ويعنه فلم يحرم عليه شيئا لله الله حتى يضره  
 قال الشافعي رضى الله عنه والبعث بالهدى أكبر من ارادة التضحية انتهى وقوله فى الحديث حتى يضره  
 غاية لقوله فلم يحرم لالبيان ان حرم عليه شيئا بعد التحريم لبيان انه لم يحرم عليه شيئا أصلا لا قبل التحريم  
 ولا بعده أما بعده فظاهر لا يقول أحد بخلافه وأما قبله فالحرم الى هذا الحد فحرم أصلا ان لا يكون شيئا حراما  
 لسكان الى هذا الحد فاما ما يمكن الى هذا الحد فلا حرمة أصلا وهو المطلوب فالغاية فى مثل هذا لفائدة الدوام  
 وكلام السكرانى شعر أنما غاية للنبى والنبى والنبي دخل على الحرمة التنبيه الى الصراى فلا وجدت حرمة  
 منتهية الى التحريم ولما كان هذا بغدما المفهوم وجود حرمة أخرى وهو فاسد أفاد أن التزاع ما وقع الا فى  
 الحرمة الى الصرفة فتلك المنازع فيها وأما غير هافلا يقول به أحد اه هذا ما قاله الشيخ عابد السندى  
 وعبارة الشيخ العدوى قوله فلو لم يخفى أى لم يرتب على الهدى تحريم بل انما يرتب على الاحرام بالفعل اه  
 (ويدخل وقتها) أى وقت ذبحها (اطلعت الشمس) من يوم النحر (ومضى) منه (قدر صلاة العبد) (قدر  
 الخطيئة) وان لم يفعل ذلك بل المدا على مضى قدر ذلك فان ذبح قبل ذلك لم يجز لمار وى الشخان  
 عن البراء قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا ونسك  
 نسكنا فقد أصاب سنتنا ومن نسك قبل صلاتنا فقد شاة لحم (ويخرج) وقتها (يخرج) أى أيام التشريق  
 (وهى) أى أيام التشريق (ثلاثة بعد) يوم (العيد) والافضل تأخيرها الى ان ترتفع كرم خروجهم  
 الخلاف (ولا تجوز) أى ولا تصح الاضحية (الابابل أو بقر أو غنم) وهى النعم التى يحب فيها الزكاة  
 انما كانت النعم أو خنا أو ذكورا ولو خنا ما نقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً يذكروا اسم الله  
 على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولان الضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم ككل كلة (وأقبل سنها)

## باب الاضحية

هى سنة مؤكدة يندب  
 لمن أرادها ان لا يعلق  
 ولا يقلم ظفره فى  
 عشرين الجبة حتى  
 يضحي ويدخل  
 وقتها اذا طلعت  
 الشمس ومضى قدر  
 صلاة العبد  
 والخطيئة ويخرج  
 بفسح أيام  
 التشريق وهى ثلاثة  
 بعد الهدى ولا  
 يجوز الابابل أو بقر  
 أو غنم وأقبل سنها

أى عمرها (في الابل خمس سنين ودخلت في) السنة (السادسة) أقل سنهما (في البقرة) في (العز  
 ستان ودخلت في) السنة (الثالثة) أقل سنهما (في الضأن سنة ودخلت في) السنة (الثانية) فغير  
 أجد وغيره فهو بالمدح من الضأن فانه جاز وخبر مسلم لا تنهوا الامسنة الا ان تعسر عليكم فالتجوزوا  
 جذعته من الضأن قال العلماء المسنة هي التي من الابل والبقرة والغنم فافوقها وقضيتها ان جذعها الضأن  
 لا تجزى الا اذا جاز عن المسنة والجمهور على خلافه وجعلوا الغنم على النسيب وتقديره ويسن لكم ان  
 لا تنهوا الامسنة فان عجزتم فخذوا ضأن (وتجزى البدنة) في التضحية بها (عن سبعة) أشخاص  
 (و) تجزى (البقرة) كذلك (عن سبعة ولا تجزى شاة) في التضحية بها (الاعن) شخص (واحد وشاة)  
 واحدة (أفضل من شركة في بدنة) واحدة عن سبعة أشخاص بشر أن يكون فيها أى ذبيحتهم سبع شياه  
 أفضل من ذبيحتهم البدنة الواحدة عن سبعة اعتبارا بكثره اراقه الدم واعتبارا بأكيدة اللحم في الشياه  
 (وأفضلها) أى الاخصية (البدنة) اعتبارا بكثره اللحم ثم البقرة فكذلك (ثم الضأن) لاطيعة لحمه من غيره  
 (ثم المعز وأفضلها) أى الشاة المفهومة من الضأن لثاة (البضاعة) ثم الفراء ثم الباقية ثم السوداء) وقد  
 أسقط المصنف الفراء والحجارة وهما مقدمتان على البقرة ولعله أراد البقاء ما يشمل الحجارا فتكون  
 الحجارا دخلة فيها وفي البيضاء خال في المختار والبق سواد وياض والظهاران المراد هنا ما هو أهم من ذلك  
 فيشمل ما فيه ياض وسجرة بل ينهي تقديمه على ما فيه ياض وسواد لقرى به من البياض بالنسبة للسواد  
 وينهي تقديم الخاص على الأسود تقدم الازرق على الاحمر وكل ما كان أقرب الى البياض يقدم على  
 غيره والعفراء هي التي يسانها غير صاف فتكون داخلية في البيضاء (ويشترط سلامة الاخصية عن العيون  
 التي تنقص اللحم) لو قال تنقص ما كولا ثم ينه عن أن يقول من لحم وشحم وغيره ما كان أهم والقاف  
 في تنقص مخففة كما قال تعالى ثم لم يتصوركم شيئا ثم فرغ على مفهوم هذا القيد بقوله (فلا تجزى العرجاء)  
 أى الذين عرجها بان ينه عن نهبها الى المرى فتضعف بسبب ذلك (و) لا (العوراء) أى الذين عورها  
 لانقص فيها عن المرى وهي التي ذهبت حذقتها وكذا ان بقيت على الاصع لقوات المقصود وهو كال  
 النظر بخلاف العفراء فانها تجزى لانها تبصر وقت الرعى وهو النهار (و) لا (المرضة) أى الذين مرضها  
 (فان قلت هذه الاشياء) وهي العرج والعور والمرضى (جاز) أن ينقص عوصونها ما فهموا الحديث الا في  
 حيث قد بدى بالبين (ولا) تجزى (الجهفاء) وهي ذاهبة اللحم من شدة حرها او الاصل في ذلك خبر لا تجزى  
 في الاضاحى العوراء الذين عورها والمرضة الذين مرضها والعرجاء الذين عرجها والجهفاء الذين جهفها واه  
 أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره في المجموع عن الاصحاب منع التضحية بالحامل وصححه ابن الرقعة  
 الاجزاء ولا يضر قطع فلقه بسيرة من عضو كبير كفتل (و) لا تجزى (الجنثونة) لا (البرباء) أى ذات الحرب  
 وان لم يكن شاوها ويخرج على ظاهر المولد وهو مثل الجسدري يورث الحكمة فتضعف بسببه عن المسمى  
 فتجزى (و) لا تجزى (التي قطع بعض أذن أو عين) أى أفضل (وان قل) ولا الخلوقة بلاذن بخلاف الخلوقة  
 بلا الذنبة واضرع وأذن والفرق بين الخلوقة بلاذن فانها لا تجزى والخلوقة بلا الذنبة وما بعد فانها تجزى هو  
 ان الاذن عضو لازم للحيوان غالبا والاذن لا ضرر له والمعز لا المسنة ويرد على هذا الفرق الخلوقة بلاذن  
 (أو قطع من غدها ونحوه) أى الفخذ (ان كانت) تلك الفلقة المقطوعة فلقمة كبيرة بخلاف الفلقة اليسيرة  
 منه فانها تجزى لصغرهما مع كبر العضو المقطوعة هي منه (وتجزى منه شاة واحدة) أى من شاة واحدة ونحوه  
 لانه وسيم لا ينقص لحمار (وتجزى) (منكسورة القرن) كله (أو بعضه) كسائر ما ينقص الما كقول من (والأفضل  
 أن يذبح) (الضحية) (بشقه) (ان أحسن الذبح) فان لم يحسنه فليؤكل من يحسن الذبح وجوز باقي المخصصين اليه  
 ففى بكسبه ووضع رجله على صفاحه ما وسنى وكبر وقد مر (ولا يضجرها) ندبا يحافظه على أن يتولى قربه

في الابل خمس سنين  
 ودخلت في السادسة  
 وفي البقرة والعز  
 ستان ودخلت في  
 الثالثة وفي الضأن  
 سنة ودخلت في  
 الثانية وتجزى  
 البدنة عن سبعة  
 والبقرة عن سبعة  
 ولا تجزى شاة الا  
 عن واحد وشاة  
 أفضل من شركة في  
 بدنة وأفضلها البدنة ثم  
 البقرة ثم الضأن ثم العز  
 وأفضلها البيضاء ثم  
 البقرة ثم البقاء  
 ثم السوداء ويشترط  
 سلامة الاخصية  
 عن العيون التي  
 تنقص اللحم فلا تجزى  
 العرجاء والعوراء  
 والمرضة فان قلت  
 هذه الاشياء جاز ولا  
 الجهفاء والمجنونة  
 والجرباء التي قطع  
 بعض أذن أو عين وان  
 قل أو قطع من غدها  
 ونحوه ان كانت  
 صغيرة وتجزى  
 مشطورة الاذن  
 ومنكسورة القرن أو  
 بعضه والا أفضل  
 أن يذبح بشقه  
 وليضجرها

ما أمكن ولأنه عليه الصلاة والسلام قال فاطمة قومي فاشهدى أني أحببتك فانه بفركك بأول قطر من دمها وهذا وان كان في أسناده ضعف فقد تقوى بانه صلى الله عليه وسلم أمر نساءه بآن يدين هذين قال الماوردي يستحب للرأتان فو كل فذبح أحصبتها وهدهار جلا (ويجب) على المحصى (أن ينوي عند الذبح) والنسبة تنكح من الموكل عند التوكيل ووضح أن يقوضها غيره بقصد أن يكون القرض مسلما لغيره سواء كان وكلا أو غيره فيثبت تنكح نية المفوض إليه النسبة ولا يحتاج الموكل إلى نية وإذا نوى الموكل كفت نية من نية الوكيل كما علمت وانما وجدت نسبة الأنصبة لأنها عادية والعبادة تنفق على نسبة سواء كانت واجبة أو مندوبة والاما استثنى من المندوبة كالإذان أي لاتصح العبادة إلا بالنسبة وقد عرفنا في باب الموضوعات وأصلها حاو حاكمها الوجوب ومعناها لغة القصد وزمنها أول العبادة إلا في الصوم فلا يشترط أن تكون مقابلة لأول الصوم وهو طالع النهار لأنه يعسر أمر اقبة النهار كما كفوا وجودها قبله والمصنف هنا أشار إلى أنه يجب اقترانها بأول الذبح مع أنهم صرحوا بالإتيان كقضاء قبله وقصر بهم بالاكفائه لما في قولهم زمنها أول العبادة أي أنها تكون مقابلة لأول الفعل كما تقدم والجواب عن المصنف وعن اكفائهم وجوب النسبة قبل الذبح هو أن المصنف لم ينظر لاعتناء بالذبح وقولهم يجوز أن تقدم النسبة على الذبح محمول على المعينة فإذا دفع حديث التنافي بين قولهم يجوز التقدم وبين عبارة المصنف التي ظاهرها وجوب اقترانها بالذبح (ويستد أن يأكل المحصى الثالث) منها روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد أخضعت (وهو دى الثالث) ولولا غنايه المسلمين لقوله تعالى وأطعموا القانم والمعتز وأطانعه هو السائل والمعتز هو المتعرض للسؤال (و تصديق بالثالث) أي نأى لا مطبوعا (ويجب أن تصدق بشئ منها) أي نأى أيضا (وان قل) ذلك الشئ يجب أن يكون متوقفا لدليل الوجوب بظاهر قوله تعالى وأطعموا البائس الفقير أى شديد البأس وهو الفقير ويكني بملكك مسلم واحد (والجاء تصديق به أو ينقص به في البيت) ويكني إعطاؤه ولو لأحد المسلمين والانتفاع به يحصل بالفقر والجلبوس علمه أو بجعله خفا أو غز ذلك (ولا يجوز) لأحد من يتولى ذبحهما (يعه) أى الجلسد (ولا يسع شئ من اللحم) لما روى الشيخان عن علي قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه فأقسم جلالها وحاولها وأمرني أن لا أعطي الجزاء من أشاء أو قال نعطيه من عندنا والشهم كاللحم والصوف والقرن كالجلد وجميع جازة أن أضأوه أن يعروه فباعلى امتناع البيع بجماع امتناع التصرف فيه بغير التصديق هذا كله في الأنصبة المندوبة والمتطوع بها وأشار إلى حكم المندوبة حقيقة وتحركها فقال (ولا يجوز) ألا كل من الأنصبة المندوبة حقيقة أو حكما للمندوبة حقيقة أي يقول الناذر لله على نذران أخفى فإذا عين شاة من الأشياء ونحى بها حرم عليه الأكل منها وأهذه يشترط فيها شروط الأنصبة ويقال لها معينة عفا في الثمة وإذا كانت معينة عند النذر نعت أو أضأوه وجذبها بعينها ولو انصفت شرطا من شروط الأنصبة المندوبة حكما كان يقول الشخص هذه ضمتي أو هذه أنصبة أو جعلتها أنصبة وصورة المندوبة أنه يشترى الشئ الذي يريد الأنصبة بها كما ولا يتكلم باسم النخبة ويفتقر ذكر النخبة عند الذبح ولا تصير واحدة بهذا اللفظ الحاصل عند الذبح للضرورة

﴿ باب في العقيقة ﴾

من عن يقي بكسر العين وضها وذكرها عقب الاخيه اشار كنه الهافى احكام كثيرة ويدخل وقتها  
بافصال جميع الولد وختب تسميته التسمية اذ يذبح ويكره تسميته اعاقه كما يكره تسمية العشاء اعقة  
وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته وشرا ما يذبح عند خلق شعره ولا يذبحه بقى يفسق  
ويقطع ولان الشعر يخلق اذذاك والاضل فيها اخبار كثيرة الغلام حر منهن بعقته تذبح عنه يوم السابع  
ويخلق رأسه ويسمى رواء الترمذي وقال حسين يسمي المعفى فيه اظهار الشرب بكسر الشاء وسكون

الشيخ بمعنى السرور والتمجيد ونحوه القسب وهي سنة مؤكدة وانما لم يحب كالأخوة بجماع ان كلامهم ما  
 اراهم بغير حشاية ونسب انى نادوا من أحب أن ينسك عن ولده فليقل ومعنى من من به حقيقة قيل  
 لا يتوعد الله حتى يعق عنه قال الخطابي وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل انه اذا لم يعق عنه لم  
 يشفع في ولده يوم القيامة (يندب بن ولده ولدان يخلق رأسه يوم السابع) لما من الحديث وهو الغلام  
 حر من الخ والولده عناء المولود ولواثنى فانه من خلق رأسها (وتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة) أى ان لم يرد  
 التصديق بالذهب فيصدق بالفضة فهو بالخيار بينهما لانه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زنى شعر  
 الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القاتله رجل العقيقة وواالحاكم وصححه وقبس بالقصة الذهب وبالذكر  
 غيره (وان يؤذن في اذنه اليمنى وان يقيم في اذنه اليسرى) لما روى الترمذى وقال حسن صحيح عن أبي رافع أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أذن في اذن الحسن حين ولده فاطمة رضى الله عنه وأروى ابن السنى عن الحسين  
 ابن على رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولده مولود فاذن في اذنه اليمنى أذاناً كما ذان  
 الصلوة وأقام في اذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان وأم الصبيان هي اتابعه من الجن (ثم ان كان الولد غلاماً  
 ذبح عنه شاتان) فذبح فعل مبنى للجهول وشاتان نائب عن الناعل (تجزئان في الأضحية) في السلامة من  
 العيب الذى ينقص اللد وفي السن المتقدم وفي الوجوب والتدب والنية وفي الفضل وغير ذلك فقد أشار  
 المصنف الى الجامع بين العقيدة والأضحية حيث ذكرها المصنف عقب الأضحية لانه قد اشرأف  
 هذا الأمر كما بينا عليه أول الباب هذا ان كان المولود **ذكراً** (وان كانت) المولودة (جارية فاشاة)  
 تذبح (وطبخ) أى العقيقة كسائر الأوثان سواء كانت متعددة أو واحدة (يخلق) الارجلها فتعطي نيشة  
 للقاتلة تنبأ الخاتم المذمور هو أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زنى شعر الحسين الخ وانما كانت  
 الاثنى على النصف من الذكركان الغرض من العقيقة استبقاء النفس فاشيت اليد لان كلامهم افتداء  
 لآلئس وانفنى كالمزاج كرو حكمة الطبخ بجلالة تناول بجلالة اخلاق المولود ولانه صلى الله عليه وسلم  
 كان يحب الحلو والصل واذ اهدى اللغى شئ ملكه بخلافه في الأضحية لان الأضحية ضيافة عامة من  
 الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة فتقول المصنف تطبخ بخلخال فيه إشارة الى وجهه الخالقة بينهما في بعض  
 الاشياء (ولا تكسر العظم) نقاؤا لسلامة اعضاء الولد فان كسر فخلاف الاولى (و) ينسب ان (يفرق)  
 لها (على الفقراء) مطبوخا يخلو كما تقدم الارجلها ويبيع هذا الطعام للفقراء فهو أفضل من دعائهم اليه  
 خوفا عليهم من المشقة (و) ان (يسميه) أى المولود (باسم حسن كجعده) وعبد الله وهو أفضل الاسماء كما قال  
 صلى الله عليه وسلم أفضل الاسماء عبد أو محمد وفي نسخة كعبد الله وعبد الرحمن روى مسلم عن ابن عمر  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحب الاسماء الى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن ويكره ان يسمى باسم  
 ينطرق العادة فيض كفافه فإذا قيل أين نافع فيقال ذهب ومثله يجمع وبركة فيقال أين بركة فيقال ذهب  
 في ذلك تشاؤم وتطير ذهب النفع والبركة والتعجب ولومات قيل التسمية اسحب تسميته وتسمية السقط  
 والمخاطب بالذبح عن المولود هو من تازمه نفقته قال النووي في الروضة ولا يعق عن المولود من ماله أى مال  
 نفسه ان كان له مال ما موصية أو هبة وقبلها الولي أو وقف على هذا المولود فالمراد من لزوم نفقته على الولي  
 والحال انه غنى ولا تازم نفقته الا بشرط الفقر كما هو معروف في باب النفقات أتم ان تازم نفقته أى في بعض  
 الصور وهو ما اذا كان فقيراً والولي في هذه الحالة مطالبا بالذبح ولو كان معسراً كما صرح الماوردى بل  
 يستحب في حقه لكن لا بد ان يكون هذا مؤسراً وقت استعجابه او هو السابع فلو كان معسراً فسيه ثم ليسر  
 بعد ولو بعد مدة البتة ان سقطت عنه وان كان أسير في مدة لنفاس فعن الماوردى في حق وجه السقوط  
 كما بعدو في محتمل عدم السقوط لبقاء أحكام الولاد فهذا كله في الذبح وأما غيره مما يطلب كالخلق والتعشيك

يندب بن ولده ولدان  
 يخلق رأسه يوم  
 السابع ويصدق بوزن  
 شعره ذهباً أو فضة  
 وان يؤذن في اذنه  
 اليمنى وان يقيم في  
 اذنه اليسرى ثم ان  
 كان غلاماً ذبح عنه  
 شاتان تجزئان في  
 الأضحية وان كانت  
 جارية فاشاة وتطبخ  
 بخلو ولا يكسر  
 العظم ويفرق على  
 الفقراء ويسميه باسم  
 حسن كعده

فهل يقال لها تابعة للذبح فيخاطب بها من مخاطب به أو يقال إن ذلك من إزالة الأذى ونحوه فيقع عمل من ماله ولو كانت العقبة لا تفعل من مال المولود فكل محتمل والله أعلم

### باب الأظمة

أي بيان ما يحل منها وما يحرم ومعرفة ما من أكدهم هات الدين لأن معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على كل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أي لحم يثبت من حرام فالنار أو في به والاصل فيها أنه قل لا أحده فيما أوحى إلى محرمنا وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (يؤكل بقر الوحش وحمار الوحش) ودله في الثاني قوله صلى الله عليه وسلم كلوا من لحمه أو كل منه رواء الشخان وقبض به الأول وفي الصحيحين أن أبا قتادة عماراً ثامناً من جر الوحش وأنه أكل منها هو وأصحابه وأنهم جالوا ما بقي من لحمها فقال صلى الله عليه وسلم كلوا ما بقي من لحمها ولا فرق في حل الجوار الوحشي بين أن يستأنس أو يبقى على قوسه كأنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحلال ومنه بقر الوحش فيقال في شرح الروض وفارقت الجوار الوحشية الجوار الأهلية بأن لا يتفجع به في الركوب والحمل فانصرف الاقتناع إلى أن كلها خاصة (و) يؤكل (الضبع) بضم الباء كتر من أسكانها لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحل أن يأكله رواء الترمذي وقال حسن صحيح والضبع اسم للأنثى ودليل حله ما رواه الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال الضبع يؤكل ولأنه لم يزل يؤكل ويباع لحمه بين الصفا والمروة كما قال الشافعي رضي الله عنه ويقال للذ كرمته ضبعان بكسر الصاد واسكان الباء فونه منونه وجهه ضبعان كسر حاء وسر حاء (و) يؤكل (الثعلب) بثلاثة أو له ويسمى أبا الحصين لأن العرب تستطيبه (و) يؤكل (الثعلب) بثلاثة أو له ويسمى أبا الحصين لأن العرب تستطيبه (و) يؤكل (الارنب) لأنه يثبت بوركها إليه فقبله رواء الشخان زاد البخاري وأكل منه وهو حيوان يشبهه العناق قصير الين طويل الرجلين عكس الزرافة بعل الأرض على مؤخر قدميه (و) يؤكل (القنفذ) بالذال المعجمة وهو مستثنى من نجاسة الحشرات لطيب لحمه بخلاف الحشرات فهي نجسة تنبث لحمها (و) يؤكل (الوبر) قال في شرح الروض يسكن البامدوية أصفر من الهر كالأعالي لا ذنب لها وجهه وبارفها مستطاب وبناه ضعيف لا يتقوى به (و) يؤكل (الظبي) هو اسم للذ كرا إذا طلع قرناته أو الأثني ظبية كذلك والصغير منها يسمى غزالاً إلى أن يطلع قرناته (و) يؤكل (الضب) بالأحجام ولأنه صلى الله عليه وسلم حين سأله خالد بن الوليد عنه أحرام هو قال لا أو كل خاله منه يحضره رواء الشخان ولو كان حراماً لم يقره صلى الله عليه وسلم عليه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على حرام ولا مكروه وعدم أكله صلى الله عليه وسلم لأنه قال نفسي تعافه لأنه لم يكن بأرض قوي وهو حيوان للذ كرمته ذران والأثني فرجان (و) تؤكل (النعامة) لأنها من الطيبات ولأن النعامة عضو فيها يئنة وهذا يدل على أنها من الصيد البري المأكول (و) تؤكل (الخيل) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الجوار الأكلة وأذن في لحوم الخيل رواء الشخان ولم يفرغ عما يؤكل شرع بذلك إلا يؤكل فقال (ولا يؤكل السنور) وهو حيوان يشبه القطر روى مسلم عن ابن الزبير قال سألت جابر عن ثعلب الكلب والسنور قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لأنه لا يصطاد بانه وراى الكلب الخفيف فاشبه الأسد وهو لا يؤكل فاصطاد مثله صرده شبيه بالقطر أضوا هو نفيس فاشبهه نجس فلا يشبهه بالظاهر (و) لا تؤكل (الحشرات المستقبنة كالتمل) في الروضة كما علم أنها يحرم قتل التمل لعلة النبي عن قتله وجل على التمل السليمانى وهو الكبير لا يتفاداه بخلاف الصغير فيجوز قتله لكونه مؤذنباً وحرقه أنعين طريقاً لدمه كاتمل أى بأن يشق عدم الصبر على أذاه قبل قتله وأما ذرقه ذكركه

(باب الأظمة)

يؤكل بقر الوحش  
وحمار الوحش والضبع  
والثعلب والارنب  
والقنفذ والوبر والظبي  
والضب والنعامة  
والخيل ولا يؤكل  
السنور والحشرات  
المستقبنة كالتمل

الجبري على فتح الوهاب (و) كذا الباب يضم المال من ذب أي ما خوسن ذب بالياء للمفعول أي طرد  
 أبعد الهمة بمعنى رجع وهو أجهل الخلق لأنه يلقى نفسه في المهالكات أي فيما يكون سيئاً لهلاكه كالإن  
 والعسل (و) كذا (نحوهما) أي نحو النمل والذباب وكان الأولى التمثيل للحشرات المستقيمة بالخنفساء ونحوها  
 والخنفساء يضم الخنافس فتح ثلثه وبالذد وسكى ضم ثلثه مع القصر فثبوا وجه الآء ولويه أن ماذ كره  
 من النمل والذباب ليس من الحشرات اغما هو داخل فيمنعني عن قتله والحشرات هي مسخار دواب  
 الأرض ووصف الحشرات بالاستحيات يخرج ما ليس خبيثاً منها كاليربوع والضب والجراد والقنفذ  
 فانها داخله في مسماها مع انها مستطابة فهي طاهرة والحاصل أن ما أمر به قتله أو نهي عن قتله يدل على  
 نجاسته فالل نهي عن قتله وان لم يكن من الحشرات فهو نجس وهو أم لا أرض أمر بقتله فهي نجسة أيضاً  
 كالعقرب والحية والخنفساء وغيرها مثل القراد وسام أبرص والزنبور والفأرة ونات وردان وبعض  
 المذكورات مما لورد الأمر بقتله في الحبل والحرم ونهي الفواسق لنفس وهي الغراب والحدأة والعقرب  
 والقردة والكلب العقور (و) لا يؤكل (ما) أي سبع يتقوى أي بعدو (بشابه كالأسد) وهو الحيوان  
 المفترس (والفهد والثور والذئب والذئب والقرد ونحوها) كالنمل والنمس وإن مقرر ضم المسم وكسر  
 الزاء بكسر الميم وفتح الراء وهو الذئب يفتح اللام حال كون المسمى كوراة من ذوات الناب وهي حيوانات  
 معروفة عندهم له المسم بالصدلسار وي مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن أكل كل  
 ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير (و) لا يؤكل (ما) أي طير (يصطاد بالخيل) أي يصيد بمجلبه أي  
 بظفره فهو بكسر الميم وفتح اللام وذلك (كالصقر) يقرأ بالصاد والسين والراء (والشاهين) هم من الطيور  
 كالصقر (و) كذا الحدأة بكسر الحاء وبالذال والهمزة وهي العروقية الناس بالحدأة (و) كذا الغراب أي الذي  
 فيه سواد ويأبى ويقال له البقع وهذا هو النمس الذي الكلام فيه وقوله (الغراب الزرع) مستثنى من مطلق  
 الغراب النمس الشامل لما هو النمس والغراب النمس أقسام الأول البقع وهو الذي فيه سواد يابض وقد تقدم  
 والثاني العقق وهو لونين يابض وأسود طول الذنب قصير الجناح صوته العقيقة والغداف الكبير  
 ويسمى الغراب الجلي لأنه لا يسكن إلا الجبال وغراب الزرع نوعان أحدهما يسمى الراغ وهو أسود صغير  
 وقد يكون مجزئاً والآخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي اللون والحل فيسمة  
 مقتضى كلام الراعي وصرح بجمع منها الروباني وعلله بأنه يأكل الزرع ولكن صح في أصل الروضة  
 تحريمه وقد بين حكم المستثنى بقوله (يؤكل) أي فهذا النوع وهو غراب الزرع طاهر فهو يؤكل أي إذا  
 علمت طهارته فهو يؤكل فالفاة داخله على مبتدأ محذوف والجمله من المبتدأ والخبر جواب إذا المقدرة وقوله  
 (وما نزل) مبتدأ أي وما نشأ وظهر (من حيوان ما كولد) حيوان (غير ما كولد) وقوله (لا يؤكل) أي  
 ذلك المتولد المذكور خبر المبتدأ وذلك (كالبغل) فهو متولد من ما كولد وهو الفرس وغيره ما كولد وهو الجار  
 الأعلى هذا مثال المتولد من ما كولد وغيره ما كولد (واليعقور) فلنس هذا من المتولد المذكور بل هذا  
 حلال طاهر لأنه ذكرا نحل وهو طاهر لا شئ في طهارته وليس من المتولد قال ذلك الجوهري وغيره ومثل  
 البغل المتولد من شاة وكل أو بين ذنب وضبع فإنه لا يحل لتعلقه بالقصر في ذلك كله إلا في مسئلة اليعقور  
 هذا حكم حيوان البر وأشار إلى حكم حيوان البحر فقال (ويؤكل كل صيد) أي صيد (البحر) لقوله تعالى  
 أحل لكم صيد البحر وطعمه متاعاً لكم والسيرة ثم استثنى المصنف من عموم صيد البحر قوله (الاضفدع)  
 فإنه لا يحل لأنه ينعش في البحر والبر ينشيه وهو بكسر أوله وفتحهم مع كسر ثلثه وفتحهم في الأول وكسره  
 في الثاني وفتحهم في الثالث (و) (الالتساح) (و) (السلحفاة) فان هذه المستثنيات حيوانات بحرية لكنهما  
 نجست لثبث لهما ومثلها السرطان ويسمى عقرب الماء والنسائم والحية فهذه نجسة أيضاً وقوله (وكل

والذباب وقومهما  
 وما يتقوى شابه  
 كالأسد والفهد  
 والثور والذئب والذئب  
 والقرد ونحوها  
 وما يصطاد بالخيل  
 كالصقر والشاهين  
 والحدأة والغراب  
 الأغراب الزرع  
 فيؤكل وما تولد من  
 حيوان ما كولد  
 وغير ما كولد  
 لا يؤكل كالبغل  
 واليعقور ويؤكل كل  
 صيد البحر الا الضفدع  
 ولا التساح ولا  
 السلحفاة وكل



ماضراً كله) الخ ممتد أو مالم موصول مضافة إليها كل وجهه ضرورة لها وقد بين المصنف الذي يضراً كله من غير الحيوان بقوله وذلك (كالدسم) من أي شيء كان (والزجاج) بثلبث أول كل من هذين المثالين فيقال سم سم سم زجاج زجاج زجاج والفصيح الفخ في السين والضم في الرمي (والتراب) هو معروفي بتراب الحب يكون بارداً في الجوف لأن طبعه البرودة لكنه مضر في البدن وأكثر ما يأكله النسا عند الجمل لوجود الحرارة حيث ذوباً كله غير من أهل السفاهة (أو لم يضراً كله ولكن) كان نجساً نجاسة عين كلبية فحمله ها بلا دنس ولبن الأثمان وغير ذلك من أنواع نجاسة العين وهي كثيرة لا تفحص أو كانت نجاسة ته عارضة كاللبن والخل والعسل فان ذلك يجرم كله نجاسة لا لضرره (أو لم يكن نجساً بل كان أي ما أكل طاهراً مستعدراً كالصاق والمخ) والخطا والعرق وأشار المصنف إلى خبر المبتدأ بقوله (لا يحل أكله) أما لضرره كالثلاثة الأول وأما نجاسته في الثاني وأما الاستعداد في الثالث والادلة على ذلك قوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكرهم إلى التلذذ وقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وبالدلالة للتخصيص قوله صلى الله عليه وسلم في الفأرة تقف في السمن إن كان جامداً فأقوهها وما حولها وإن كان مائعا فأريقوه فالأمر بالإنكار على أنه لا يجوز استجماله (فإن اضطرر) الشخص (إلى أكل الميتة) بأن خاف على نفسه الهلاك أو زيادة المرض (أكل) أي اضطر (بشد) ريقه) فما ألتكره موصوفه كما أشرت إليه وما سم موصول أي الذي وجهه بضرورة ما مضى وأصله أي بقي روحه من الهلاك ولا يشبع من أكل الميتة إلا أن خاف من اقتصاره على هذا المرق محذوراً فإنه يشبع وجوباً بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع أي شدته وحده لا يزيد من هذا بل لا يبق للطعام مساعاً أي سلوك في نزوله الجوف ولا ينزل إلى البصعوبة من شدة الامتلاء فإنه حرام في هذه الحالة قطعاً (فإن وجد) المضطر (ميتة وطعام الغدير) أي طعاماً لم يعلو كغديره وما حبه غائب وسأني جواب أن في كلامه فإن كان حاضراً وبذله فلا مقابل أي عجاناً أو بمنزله أو بزيادة قليلة ومعه شئ أو رضى بكونه في ذمته لزمه القبول ولا يأنى كل لحم الميتة في هذه الحالة لوجود الطاهر وهو قادر على تحصيله وبضدها تقيراً للشيء وهو أنه ينتقل إلى لحم الميتة (أو وجد ميتة وصيداً) ما كولا (وهو) أي المضطر (محرم) بشك حجة وأجرة أو هماماً أو كان في الحرم وإن لم يكن محرماً كما ذكره في الكفاية (أكل) المضطر المذكور حيث ذ (الميتة) وجوباً في الصورة الأولى والثانية ووجهه هو أن المنعم من أكل لحم الميتة سخط الله وهو النجاسة وقد نهى الله عن أكلها والمنعم من أكل لحمها لا يدين بقلعه وحق الله منى على المساعدة والمساهلة وحق الذي يتخلفه ولا يأكل الصيد محرمة كله عليه لأنه محترم ولضمانه عليه بخلاف الميتة فإنه غير محترم ولو كانت مضمونة عليه لكن بقيد أن تكون الميتة غير آدمي محترم وأما ميتة النسي فلا يحل أكلها ولو خاف على نفسه الهلاك

### باب الصيد والذبائح

والصيد في الأصل مصدر وهو السبب في أفراد ثم أطلق على الصيد مجازاً أمر سلا والذبائح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والأصل في هذه أقوله تعالى وأنا أحلهم أي من الأحرام فاصطادوا وقوله الأماذ كيت وقد شرع المصنف في الشئ الثاني من الترجمة وهو الذبائح فقال (لا يحل أكل) كل (الحيوان) لما كوله (الآلة كية) أي الآلة الذبيحة والذكاة بالهجة لغة التطيب لما فيه من تطيب كل لحم المذبوح وشرع إبطال الحرارة الغريزية على وجه مخصوص وهي تحصيل قطع الحلقوم وهو يجري التنفس وقطع المري وهو يجري الطعام من حيوان مذبوح وعليه وبضده الذكاة الميتة وهي ما فارقته الحياة بغير ذكائه وقوله (الاسمك) والجراد مستثنى من الذبائح بالمعنى المذكور (فحل ميتتها) ويحل أكلها ما بلغها المقول صلى الله عليه

ماضراً كله كالسم  
والزجاج والتراب أو  
كان نجساً أو طاهراً  
مستعدراً كالصاق  
والمخ لا يحل أكله  
فإن اضطر إلى أكل  
الميتة أكل منها ما  
بضرورة فإن وجد  
ميتة وطعام الغدير  
أو ميتة وصيداً وهو  
محرم أكل الميتة

باب الصيد والذبائح  
لا يحل الحيوان إلا  
بالذكاة السمك  
والجراد فحل  
ميتتها

وسلم أحوال التامنتان وليس في أكلهما حين أكثر من قتلهما وهو جائز بل يحل قلمه حينين وإذا كان  
يحل ذلك فلا حاجة إلى الذبح بل فيه حينئذ تعذيب لهما لأن يكون السن كبيراً تطول حياته فيستحب  
أراحته ولا حاجة إلى قطع رأس الجراد ولو صدح جحوى سمكة فهي حلال ولو ألتع سمكة أو جراد فالحياة أي  
منها أو قطع فلقه من أحدهما أو ألتعها لم يحرم ولكن يكره ولو وجدت سمكة في جوف سمكة فهي حلال  
إلا أن تقطع وتغري فأنها حينئذ كالروث فلا تحل وفي السمك الصغير الذي يشوى وبقي من غير أن يخرج  
ما في جوفه وجهاً أحدهما لا يحل وبه قال أبو حامد لأن روثه نجس والثاني يحل وبه قال الفقهاء قال  
في المجموع وصححه القوراني وغيره قال الروابي وبه أنثى وجيعه طاهر عندى قاله في المجموع واحتج به  
غيره بأنه يسر تبعه وقد جرى الأولون على المسامحة به انتهى لكن قد ينزع الروابي في الحكم بطهارة  
جميعه فإن الذي دل عليه الاحتجاج المذكور العفو عنه لا الحكم بطهارة ولا رد على المصنف الضيد  
المقتول بجراحة أو منهم فإن ذلك كآله وكذلك لا يراد الجحش في بطن أمه فإن ذكراً أمه ذكراً كآله  
به الحديث وكذا الحيوان الذي يتدرى في بئر أو يستفانه يقتل حيث أمكن وفلان ذكراً (ويحرم) أكل  
(ماذبحه جحوى) ومثله في الغريم ما إذا اشتد مسلم وجحوى في الذبح كان أمز مسلم وجحوى مذبحة على  
خلق شاة أو قاصد أسهم أو جراحة تغلب الأهرم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من سنة أهل  
الكتاب غير أكل ذي نفعهم أي غير أكل ذي نفعهم فاضف اسم الفاعل وهو أكل إلى ذي نفعهم وحذفت نون  
الجمع منه للاضافة وانحكي ناسئهم أي وغيرنا نحن نساءهم ففعل به مثل ما فعله فاعله فدل الحديث على  
انتفاعهم الجحوى معاملة أهل الكتاب إلا في هاتين الحالتين وهما جراحة أو كل ذبيحتهم وحملة التزوج  
منهم بخلاف أهل الكتاب فتوكل ذي نفعهم ويجوز التزوج منهم وغير ذلك (ويحرم ماذبحه (مرتد) عن  
الاسلام لأنه لا كتاب له أي في حال ردته ولا يقر عليها لأنه أسوأ حالاً من الجحوى لأن الذمة تعقد لهم لأنه (و)  
لا يحل ماذبحه (عابدون) لأنه أسوأ حالاً من الجحوى أيضاً إذ لا تعقد الذمة والزناقة ملحقه بعد ذلك لأن  
في عدم حل ذبيحتهم (و) لا يحل ماذبحه (نصراني عري) لأنه غير كتابي بل هو مشرك واللهى عن ذبح نصراني  
العرب ولقول عمر نصراني العرب ليسوا بأهل كتاب لا يحل لنا ذبحهم وعن علي أنه قال لا يحل لنا ذبح عري  
تغلب لأنهم لم يأخذوا من دين أهل الكتاب الا شرب الخمر وأكل الخنازير ونصراني العرب هم جز و نوح  
وتغلب وعنه نصراني ذبحهم ما للشك في دين أهل الكتاب كما هو قول علي وقال قوم للشك في أنهم دخلوا  
في الدين بعد نزول القرآن أولاً وقال ابن الصباغ وغيره لأنهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ وبعد  
التبديل ولا نعلم هل دخولهم في غير المبدل فيكون هو حكمهم أو دخولهم فيه أي في المبدل فلا أنهم دخلوا في  
دين لا حرمة فلم يتحقق الشرط في حقهم والأصل القريم وبهم هذا فارقوا نصراني الجحوى والجحوى  
لا يحل لأنما حكمتهما فلا ذبح حرمة مذبوحهما ومنهما المرتد لأنه لا يقر على ارتداده فصار حكمهما مبدل  
انفساخ نكاحه في الحال كما هو والحاصل أنه بشرط في الذبح حل نكاحه لأهل ملتبان يكون مسلماً  
أو كذا يباشر طه الأتي في باب النكاح ذكرنا وأنتى ولأمة كناية قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل  
لكم (ويجوز) أي الذبح (بكل ماله خذ) يجرح كجحد حد بدو كقصب ورماص وذهب وفضة وغيره وإن  
كان الذبح به حراماً من جهة تعجبه بالدم لصكن أن كان الذبح محمداً كما هو الفرض وقوله (يقطع) أي  
الشخص الثاني (به) أي بماله جحد جله أو ماصقة لمأ واصله فعل الأول مجملهاجر والعائد القريم به وعلى  
الثاني لا يحل لهما من الأعراب لأنهما مسلمة والعائد على ما الضمير الجحوى أيضاً أي أن الألة التي يذبح بها الأبد  
فيلزم قطع مذبحة الحيوان وهو الحلقوم والمرى وينبغي أن يكون من الخدد المألوف بحيث يورث مروره  
على خلق تشو العفو وبع قطع للذبح المذكور كتاباً أو السكين فيه فيحل المذبوح به حينئذ وينبغي ألا يكفاه

ويحرم ماذبحه  
جحوى ومرتد  
وعابدون ونصراني  
عبري ويجوز بكل  
ماله جحد يقطع به

بالمشار المعروف ثم استثنى المصنف من عموم المحدد قوله (الأسنو) الا (العظم) (الانفخ) ولا فرق  
 فيما ذكر بين كونها (من الآدمي) من (غير متصل) كان المذکور صاحباً (أو منفصلاً) عنه وذلك لخبر  
 الشيخين ما أنهر الدم وذ كرام الله عليه فكلو ليس السن والظفر والحق بهم ما بقى الطعام وحسنه وفاق  
 الدليل المدعى وهذا النهى المفهوم من قوله ليس السن الخ اما للتعب وما لا يمان عبد السلام واما لان  
 العظم نجس بالدم وقد نهى عن تحميمه بالاستجمام لانه زاعوم على ابن وقوله في الحديث ليس السن معناه  
 ليس المنهر المفهوم من أنهر السن لان الاستئمان من فاعل أنهر المسترفيه وانها في الانا انفسه سيلان الدم  
 يجزي المساقى النهر والظفر مدى الحيشة وقد نهى عن التشبه بهم وفي بعض الروايات بعد قوله ليس السن  
 والظفر وسأخبركم عن ذلك أما السن فمقطع وأما الظفر فدى الحيشة دل الحديث على جواز الزبح بكل ما أنهر  
 الدم أى أراقه وأسأله الاما ذكر من المستثنى ثم أشار المصنف الى شروط المذبح والى ما يشد للذبح فقال  
 (وما قدر) أى وان حيوان الذى أوقه حيوان قدر (على ذبحه) أى الحيوان انسياً كان أو وحشياً (اشترط) فى  
 حل أكله عند ذبحه (قطع حلقومه و) قطع (حريشه) وتقديم أن الحلقوم هو مجرى النفس والمرى هو مجرى  
 الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم ولا يشترط فى صحة الذبح قطع الودجين وهما عرقان فى حرقتي العنق  
 يحيطان بالحلقوم فلو ترك من الحلقوم والمرى شيئاً ومات الحيوان فهو ميتة وكذا وانتهى الى حركة المذبح  
 فمقطع بعد ذلك المتروك فهو ميتة ولو قطع من الفم حتى وصل الى الحلقوم والمرى معصى بزيادة الإلام ثم  
 يتطران وصل الى الحلقوم والمرى وقد انتهى الى حركة المذبح لم يجعل حيث يشد بقطع الحلقوم والمرى  
 بعد ذلك أى بعد انهاءه الى حركة المذبح والحال أن القطع من القفا وان وصل اليهما وفيه حياة مستقرة  
 أى زيادة على حركة المذبح وقطعهما أى الحلقوم والمرى مع وجود الحياة والحال أن القطع المذکور كانا  
 من الفم فحال حيثما المذبح لو وجود الشرط وهو قطعهما معاً مع الحياة المذکور فمقطع ذلك كمال قطع يده ثم  
 ذبحه لان الحياة حاصلة بعد قطع اليد قال الامام ولو كان فيه حياة مستقرة عندا بذا قطع المرى ولكن  
 لما قطع بعض الحلقوم انتهى الى حركة المذبح لم يحصل له من الأقبال قطع ذلك البعض من جهة القفا  
 فهو حلال حيثما ولو وجود الشرط وهو الشرع فى قطع بعض الحلقوم مع وجود الحياة المذکور عند  
 ابتدأ قطع بعض الحلقوم فلما وجدت الحياة المستقرة ولو بقدر الذبح حل المذبح وشيئاً للذبح أن  
 يسرع فى القطع ولا يأتى فى القطع بحيث يقطع ما ذكر فى دفعتين فأكثر فإذا كان كذلك فلا يحل  
 المذبح حيثما إذا لم يجد الحياة المستقرة عندا بالدفع الثانية أما اذا وجدت الحياة المستقرة عند  
 الدفع الثانية فيحل المذبح فالشرط وجود الحياة المستقرة فى ابتداء وضع السكين على المذبح آخر  
 حرة سواء كانت هى الثانية أم الثالثة ذلك عند طول الفصل والا فورفع السكين وأعادها فوراً  
 أو ألقاها لكونها كلاً وأخذ غير هافوراً أو سقطت ميتة وأخذ غير هافوراً أو قطع بها ما بقى حل  
 المذبح وان لم يجد الحياة المستقرة عند المارة الأخيرة لان جميع المرات عند عدم طول الفصل كل مرة  
 أو واحدة ولا تشتط الحياة إلا فيما إذا تقدم سبب بحال عليه الهلاك ككل نبات تعرض وروح السبع  
 للشاة وانها لم يسلم على الهمة وروح الهمة للحياة وعلامتها انفجار الدم والحركة العنيفة بخلاف ما نبط  
 فيه وأعلم أنه لو جنى عياراتهم حياة مستقرة وحياة مستمرة وروح كتم مذبح وبقال عيش مذبح والفرق  
 بينهما ان الحياة المستقرة يكون معها ابصار باختيار ونطق باختيار وروح كاختيار وبالحياة المستمرة  
 هى التي تستمر الى خروج الروح من الجسد وروح المذبح هى التي لا يبق معها ابصار باختيار ولا نطق  
 باختيار ولا حركة اختيار به بل يكون معها ابصار ونطق وحركة اضطرارية وبعضهم يفرق بينهما ان الحياة  
 المستقرة هى التي لو ترك الحيوان لجاز أن يبقى يوماً أو يومين والحياة المستمرة هى التي تستمر الى انقضاء الاجل  
 وروح المذبح هى التي لو تركت ماتت فى الحال والاول هو المشهور وهذا ما يجب فى الذبح وأشار الى ما يندب

الانسان والعظم  
 والظفر من الآدمي  
 وغيره متصل أو  
 منفصل وما قدر على  
 ذبحه اشترط قطع  
 حلقومه وحريشه

فيه بقوله (ويندب للذابح (أن يوجهه) أي المذبح (إلى القبلة) لأنها أشرف ما توجه إليه وأفضله وإن كان في توجهه إلى القبلة خروج النجاسة إلى جهته ولو لا نجاس ما هنا على قضاء الحاجة في باب البول والغائط في ترك الاستقبال بجماع خروج النجاسة في كل وجود الفرق بينهما وهو استحباب طلب التسمية عند دخول ما هنا ولا يضافه التسمية كشف عورة بخلاف ما هنا فلا يجمع بينهما (و) يندب أيضاً أنه (يحمد) أي يسن (الشجرة) بضم الياهم يحدمن أحد يعني سن والشجرة يفتح الشين هي السكن البظمية والمراد هنا السكن مظافاً وليس السنة خبر مسلم وليحد أحد كم شجرة وليرح يذبحه لاجل سهولة الذبح والقطع بالسرعة (و) يندب أن (يقطع الاوناج) أي العروق من الحاشين وقوله (كلها) بالنصب وكبدلاً (و) داح والمراد بالجمع ما فوق الواحد لأن كل حيوان له ودجان أي عرقان في صفحتي عنقه يحيطان به بسمان بالوردين ولا يسن قطع ما وراء الودجين لكن لوقوع الرأس كله كفي وإن حرم للتعذيب والمعنى عند الرمي والشبر ملسى الكراهة (و) يندب أن (يسرع) الفاعل (أمرارها) أي الشجرة على المذبح حتى لا تلام المذبح والمراد أن يسرع أمرارها على ما يجب بحيث لا يكون المذبح بضعفتين أو دفعات كما تقدم فإذا حصل أسرع زائد على الواجب حصل المذبح راحة فلا ينافي أن الأسرع ما يجب على الفاعل فالسنة الأسرع الزائد والواجب أصل الأسراع (و) يندب أن (يسمي) الفاعل (الله) تعالى لاجل حصول البركة فيقول بسم الله للاتباع فيه وفي التوجه للقلوب زوا الشيطان في الذبح لئلا ضحجة وقبس بما فيه غيره ومثل سن التسمية عند الذبح سنها عند إرسال السم والكلب إلى الصيد وحاصل رواية الشيفين عن عائشة أنها قالت قالوا يا رسول الله إن قوماً من الأعراب يأوتوا بالصبيان في ذكركم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا الله وكلا (و) يندب أن (يسلم) على النبي صلى الله عليه وسلم (و) يندب أن (يضر الأبل) في ليلة وهي أسفل العنق ووقوف الصدر وتسمى ثغرة النحر بأن يطعن بها السكن في هذه الودعة أي الثغرة وأما كان نحر الأبل في هذا المثل أفضل لأنه أسهل من ذبحها لأنه أسرع لخروج الروح بسبب طول عنقه وما يشار إلى الأبل في هذا كل حيوان ما كوله طالع عنقه كالبط والوز والنعام والزرافة على قول من يقول أنها توك وقول المصنف (معقولة) منصوب على الحال من الأبل أي حال كونها مربوطة إحدى يديها وحال كونها (قائمة) أي على ما بقي به - دربط إحدى اليدين وذلك ثلاث قوائم الزحلان واليد المكسوكة عن الربط لا تلام رواء الشيطان وقد روى أبو داود بإسناد على شرط مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه كانوا يخرجون البدن معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها وكان القياس أن يقول المصنف معقولة لأنه من عقل الثلاث فيقال عقلته عقلاً فهو معقول ولعله سبق فلم أو من تفسير بعض الكتب (و) يندب أن (يذبح ما عداها) أي ما عدا الأبل من غنم بقر كتم وخيل في حلق وهو أعلى العنق للاتباع رواء الشيطان وغيرهما ويجوز عكسه بلا كراهة لأنه لم يرد فيه شيء وقول المصنف (مخضبة على جنبها الأيسر) منصوب على الحال مما عدا الأبل فيشترط أن لا يضجع المذبح كونه سناً أخرى غير سنية الذبح وكونها على جنبها الأيسر سنة أخرى فهذه ثلاث سق في غير الأبل الذبح والاضجاع وكونه على الأيسر وانما طلب ذبحها مع هذه الحالة لسهولة على الفاعل لا خفة السكن باليمين وأما كراهة الرأس باليسار ورسن أن تكون مشدودة القوائم غير الرجل النبي لئلا يضطرب حاله الذبح فضلى الفاعل المذبح وأما ترك الرجل النبي لئلا يشترح بقر كرهاً روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم يذبح ويكبر ويسمي ويضع رجله على صفحتها وروى الشيطان أنه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم أخذ الكباش فاضجعه وذبها ونحسيل وقر الوحش وجاءه كالغني في هذه السنة وهي الذبح والاضجاع وكونه على الأيسر وتقدم أنه يجوز عكس ذلك بلا كراهة (ويندب أن لا يسلمها) أي

ويندب أن يوجهه  
إلى القبلة ويحد  
الشجرة بقطع  
الاوناج كلها  
ويسرع أمرارها  
ويسمي الله ويصل  
على النبي صلى الله  
عليه وسلم ويضر  
الأبل معقولة قائمة  
ويذبح ما عداها  
مخضبة على جنبها  
الأيسر ويندب أن  
لا يسلمها

المذبوحه (حتى تموت) أى حتى يشين خروج روحها التائب بالسلم مع وجود الحياة فيها وفي بعض النسخ  
 زياده وهي (وأن لا يكسر عنقها) لأن فعل ذلك وكذا السلم المتقدم تعدب الحيوان وقد أمر عمر بن عبد الله  
 عنه مناديا بآدى ان الذئب كلفى الخلق واللبلبن قدر ولا تهاجوا فى السلم حتى تهزق الروح (ويشترط) فى حل  
 المذبح (أن لا يرفع) الذابح (يدفى أثناء الذبح) أى فى أثناء مجزأ التمتع على المذبح (فان رفعها قبل تمام قطع  
 (الحلقوم) وقبل تمام قطع (المري عثم) رجع الى تكميل القطع و (أتم قطعها) أى الحلقوم والمري  
 (لم تحل) الذبيحة لفقد الشرط المذكور ولأن ذلك لا يسمى تذكية والاعراض بينهما يمنع انضمام أحدهما  
 الى الآخر ومن ذلك يؤخذ أن شرط المسئلة أن لا يلقى فيه بعد الأول حياة مستقرة فإن بقيت فلا يكون  
 ذكاته مستقلة كأن تقدم فيها ولو قطع من القفا ثم وصل الى الحلقوم والمري بحيث فصل هلك بن أن يبقى فيه  
 حياة مستقرة عند وصوله فحبل أو لا فلا وينزل إطلاقه على التفصيل السابقين أن يبقى فيه بعد الأول  
 حياة أو لا والله أعلم \* وبما فرغ من الكلام على الذابح وعلى أحكامها من الحل وعدم مشرع بتكلم  
 على الصيد على سبيل التفصيل المشترش فقال (وأما الصيد) أى حله فهو عفى الصيد ومثله البعير النادر  
 فقد شبه المصنف بقوله (خفي) أى فى أى مكان (أصابه) أى الصيد بعنى الصيد (السهم) بالرفع فاعل  
 بأصاب (أو أصابته) أى الصيد المذکور (الجارحة المعلقة) قيد لا يمتنه (فحل) الصيد المذكور أو البعير  
 النادر الذى يقدر على ذكاته بأصابة السهم لها أو الجارحة المعلقة (حل) حيث ذكاه كله أجماعا فى الصيد لكن  
 بشرط أنه لم يدركه حيا أو لم يبق فيه إلا حركة مذبح فان أدركه حيا ذكاه أو وجد فيه حياة مستقرة فلا بد  
 حينئذ من تذكيته ونظر الشيخين فى البعير الملت بالسهم وقس بما فيه غيره وروايت خبر أن ثعلبة  
 ما أصيب بقوس فذكراهم الله عليه وكل وسدرا الحديث قال أى أبو ثعلبة بأمر رسول الله أنى بأرض صيد  
 أسيد بقوسى وبكى الذى ليس يعلم وبكى المعلم لما يصلى فى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صيدت  
 بقوسك وذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكبكك المعلم فدكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكبكك  
 غير المعلم فادركت ذكاته فكل وأشار المصنف الى قيد الحل بقوله (إذا أرسله) أى السهم (بصير) هو قيد  
 فى حل الصيد وقوله (تحل ذكاته) قيد فى القيد خروج بقوله بصير وهو القيد الأول الاعمى فلا يحل صيده  
 بما أرسله لأنه لا يرى الصيد فأرساله لغو غير معتبر وإن كان له قصد لكنه غير صحيح وإن كان ذبحه ههنا  
 مع الكراهة فأرساله لغو وخروج بالثانى من التحلل ذكاته كالجوسى والوثنى والمتولد بين كذا وغيره كذا  
 وكذا رأى العرب كأن تقدم فلا يحل صيده بما أرسله فأرساله لغو أيضا قياسا على عدم حل ذكاته (والحال أن  
 الصيد بعنى الصيد (لم يمت بتقل السهم) فهو قيد ثالث فى الحل (بل) مات (بذبحه) أى بجذأ السهم أى سقط  
 السهم على الصيدين جهة حذبه الجارح له ثم صرح بقيد أربع بقوله (ولا أكل) أى ثلاث (الجارحة  
 منه) أى الصيد (شيا) ولو قليلا أى لم تأكل منه قليلا ولا كثيرا فهذه جملة القيود فى حل الصيد بعنى  
 المصيد لكن بعضهم يمتنع بالجارحة والبعض الآخر فى الجارحة وفى السهم وقد علت ما خرج بالأول  
 والثانى والثالث وخرج بقوله ولا أكل ما إذا أكل شيئا ولو قليلا فلا يحل الصيد حينئذ لفقد الشرط وهو  
 أن لا تأكل وخرج بقوله ولم يمت بتقل السهم ما إذا مات بتقله لم يحل فعدم أكلها بشرط فى حل الصيد وهو  
 واحد من أربعة شروط \* ثانياً إذا أرسلت أى أرسلها صاحبها استرسلت بعنى إذا أضرها على الصيدين  
 قال لهادونك هذا الصيد تذهب بسرة وتصيد ثانياً إذا أضر أى إذا أضرها صاحبها انزجرت  
 بأن قال راجعى لانهى تقف ولا تذهب رابعاً أن شكر ذلك منها أى أن يشكره ما ذكر من هذه الشروط  
 الأربعة أى يحصل ما ذكر من الجارحة مرة بعد أخرى بحيث يفلن أى يقلب على الظن تأنيها ولا يرجع فى  
 التكرار الى عدد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بتطاع الجوارح فان عدم شرط من هذه الشروط

حسنى تموت وأن  
 لا يكسر عنقها  
 ويشترط أن لا يرفع  
 يده فى أثناء الذبح  
 فان رفعها قبل تمام  
 الحلقوم والمري ثم أتم  
 قطعها لم تحل وأما  
 الصيد بحيث أصابه  
 السهم أو أصابته  
 الجارحة المعلقة  
 حل إذا أرسله بصير  
 ذكاته ولم يمت بتقل  
 السهم بل بذبحه ولا  
 أكل الجارحة منه  
 شيا

لم يصل ما رحت إلا أن يدرك حيا وفيه الحية المستقر فيجد كي فيجل حينئذ ولا بد من اجتماع هذه  
الشروط حتى في جارية الطيور كما هو مقتضى نص الشافعي وظاهر كلام الأصحاب وقد صرح الغزالي  
به الوسيط وقال امام الحرمين لا يعتبر الاثر جاري في جارية الطيور فإنه لا مطلق في أن جاريها بعد الطيران  
والمتعد وجوده بل أشار الغزالي الى تضعيف ما قاله امام الحرمين (وان أصابه) أي الصيد (السهم فوقع) أي  
الصيد (في ماء) فغرق (أو وقع) (على جبل) بقوة السهم (فتردى) أي سقط في بئر (منه) أي من أجل  
أصابته فن تعليلية (خلت) أي الصيد من السقوط في هذا البئر (أو غاب) الصيد (عنه) أي عن  
المرسل (بعد أن جرح) بجأرسله من سهم أو جارية ولم ينه الى حركة مذبح (ثم وجد) أي وجد  
الشخص ذلك الصيد (ميتا لم يجل) في هذا الصورة ما عدم الحل في صورة وقوعه في الماء لاحتمال موته  
بسبب الفرق لا بسبب الجرح وكذلك في صورة وقوعه على الجبل ثم تردى منه فعدم الحل لاحتمال موته  
بأن تردى في البئر ونحوه وفي صورة الغيبة عنه وقد وجد صاحبه ميتا فعدم حله لاحتمال موته بسبب آخر  
غير الجرح (فانته) وفي نسخة واذا ندر (بغير) أي هرب وعدا (ونحوه) من كل حيوان انسى كبقرة وشاة  
وفرس (وتعذر رده أو ترقى) ذلك البعير ونحوه (في بئر) أي سقط فيها (وتعذر إخراجه) منها (فرماه)  
شخص في هذه الصور (بجديده) في حلقه (أو في أي موضع كان من بدنه فالتحل) حدث في هذه  
الصور وتعذر كنه أو وضوحا لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين أن لهذا الهائم أوابد كأوابد  
الوحش فاعليك منها فاصنعوا به ما تصنعون بالصيد من عقره في أي موضع كان من بدنه لتعذر كنهه فصار  
كالصيد وروى البخاري تعليقا بصيغة الجزم وتعليقا به بصيغة الجزم صححة عن ابن عباس رضي الله  
عنهما ما أخرجه من الهائم فهو بمنزلة الصيد ومثل ذلك لا يقال من قبل الر أي فيكون مرفوعا أما اذا تنسر  
اللعوق بعد أو استعانة بين يديه فلا يجل الا بالذبح في المذبح ولو تحقق العجز في الحال فهو كالصيد لانه قد  
يزى الذبح في الحال فتكليفه الصبر الى القدرة يشق عليه وما يجل النادر بالعرف أي موضع كان من بدنه  
فكذلك يجل بإرسال الجارية لما تقدم من قول ابن عباس انه بمنزلة الصيد وأما التردى فلا يجل بالارسل  
على الأصح عند النووي والله تعالى أعلم

وان أصابه السهم  
فوقع في ماء أو على  
جبل فتردى منه  
خلت أو غاب عنه  
بعد أن جرح ثم وجدته  
ميتا لم يجل فانته  
بغير وضوح وتعذر  
رده أو ترقى في بئر  
وتعذر إخراجه  
فرماه بجديده أو في  
أي موضع كان  
من بدنه فالتحل  
باب التندر

لا يصح الامن مسلم  
مكلف في قرية

(باب التندر) بالذال المعجمة ووجهه نذوره وفي اللغة الوعد مطلقا وفي الشرع الوعد بخير ولا يطلق على  
الشر وهذا مثل قولهم في نذرهم شرعا التزام قرية لم نأزم بأصل الشرع كالتواقل من الصلاة والصوم  
وغیره ما هو على حد مضاف أي باب في بيان أحكامه من لزومه في الجواز ان على مباح وطاعة وععدم  
انقضاءه في معصية وععدم لزومه في مباح فعلا وتركا لا أصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم  
وأخسر كخسر البخاري من نذر أن يطعم الله فليطعمه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي كونه قرية أو  
مكروها خلاف وإلا راجع أنه قرية في نذر التبرور لانه مناجاة لله تعالى مكروه في نذر الجاح لو ردد النهي عنه  
في قوله صلى الله عليه وسلم لا تندر واما النذر لا يرقضاء انما يستخرج من مال الفضل والآن صرح من الكافر  
وأركانه ثلاثة نادر ومنذور وصيغة شرط في النذر اسلام في نذر التبرور وإن ذلك قال المصنف (لا يصح) أي  
نذر التبرور (الامن مسلم مكلف) واقع (في قرية) أي طاعة فلا يصح نذر الكافر لانه ليس من أهل القرب  
كبابي العبادات ولا يصح نذر الصبي والمجنون والعمى عليهم لانهم غير مكلفين وقت نذرهم وقد قال صلى الله  
عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة أي رفع عن المجنون حتى يفتق أي لا يكتب عليه في حال جنونه ولا يواخذت بها  
فعله لعدم التكليف لان الاحكام التكليفية معلقة بالمكلف وعن الصبي حتى يبلغ وعن العمى عليه حتى  
يفرق أيضا ومنهما الهائم فلا يواخذت حتى يفتق ولا يجل بقوله في حال نومه ولا يجل أي رفع عنه القلم وقت  
نومه وأما السكران فهو داخل في المكلف فيصح منه جع ما فعله في حال سكره فغلظا عليه والمراد السكران

المتعدي يسكره لانه اذا أطلق انصرف اللفظ اليه والسفيه ان كان نذره متعلقا بالقرب بالبدنة  
 كالصلاة النافلة والصوم المتدب وغيرهما مما يتعلق بالبدن لا ما يتعلق بالمال لانه محجور عليه بالنسبة له  
 فلا يصح تصرفه به لا ينذر ولا غيره الا اذا نذر في نفسه ونذر العبد في الذمة كضمانه والاصح انه لا يصح تغير  
 اذن سيده والاصح انه يتعقد نذره بالحج وعلى هذا غيره مثله في الاتعقاد وأما المكره فلا يصح نذره وكان  
 على المصنف أن يذكر كفيده بعد قوله مكلف فيقول مختار لكن لما كان قسيده الاختيار معا وما في جميع  
 الاحكام كتاب الطلاق والبيع والاقراء وغير ذلك استغنى عن ذكره بهذه الشهرة وتقدم لك أن أركان  
 النذر ثلاثة. وقد ذكر المصنف اثنين منها الاول قوله مسلم مكلف والثاني قوله في قرعة فالاول هو الناذر  
 والثاني هو المنذور وأشار الى الثالث بقوله (باللفظ) أي ولا يصح النذر الالهي وهذا الركن هو الصيغة  
 يخرج بقيد القرية ما ليس بقرية كالعصية فلا يصح نذرها كالقتل والزنا وصوم يوم العيد وأيام الحضر  
 والنفاس والتصدق بما لا يملكه المارءاء مسلم عن عريان بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر  
 في معصية الله ولا في ما يملكه ابن آدم وتقدم في الحديث الشريف من نذر أن بعضي الله فلا يصح  
 ولا يصح نذر المباح كالقيام والقعود لانه ليس بقرية وقال كل والنوم للمروءة الضاري أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم مر برجل قائم في الشمس لا يستظل فقال عنه فقالوا هذا أبو إسرائيل نذر أن يقرب ولا يقعد  
 ولا يستظل ولا يشكلم وصوم فقال مره فليقعدوا ليستظل وليتكلموا لستم صومه ومراد المصنف من  
 القرية التوافل منها الا القرائض لانه لا يصح نذرا الواجب سواء كان فعلا كالصلاة الواجبة والصوم كذلك  
 أو تركا كان نذر أن لا يشرب الخمر ولا يركب وهكذا فلا ينفع نذره كذلك لان الله واجب فعل الواجبات  
 فلا معنى لانتهاء ما هو واجب تركه الحرمان فلا معنى لانتهاء تركه كما هو المراد بالواجب الذي لا يصح نذره الواجب  
 العيني وأما الكفاي فيصح نذره بآزمه فعله كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها لانه قرية لم يتعين بأصل  
 الشرع وذلك كالجهاد وصلاة الجنازة فيكون ملحقا بالنافلة من حيث انه لم يتعين بأصل الشرع أي لم يطلب  
 من شخص معين وقد بين المصنف اللفظ الذي تحصل به النصية فقال (هو) مثل قولك (الله على كذا) أي  
 صدقة أو صوم أو صلاة أو عتق (أو) بقول (على كذا) مقتصر على هذا اللفظ من غير أن يأتي بلفظ الجلالة  
 (ف) حينئذ (بآزمه الاتيان به) أي بما التزمه ولا غيره بالنسبة غير لفظ وصريح لفظ النذر لا يحتاج معه  
 الى نسبة كصريح الطلاق والعتق والوقف وقول المصنف على كذا اللفظ مطلق يعمل على القيد بقرينة  
 ذكر القرية وهي قوله كذا أي صدقة أو صلاة أو غيره ذلك من أنواع القرب التي يتقرب بها الى الله تعالى لان  
 القرية لا تكون الا لله وما قاله المصنف من التزام ما التزمه هذا النذر من غير تطبيق هو العبد وهذا قول  
 بانه لا يلزم ما التزم لانه لا علاقة ولا ارتباط له فيما التزمه لانه اذا لم يعلقه مكان التزامه بغير عوض فلم يلزم  
 بمجرد القول كالوصية والهبة هكذا قال الشيخ الجرجي والظاهر انه قياس مع الفارق وقررت بين صيغة  
 النذر وصيغة الوصية والهبة لان صيغة النذر تقتضي الوجوب حيث قال المصنف الله على كذا أي كذا  
 واجب لله واجب على أي واجب على الوفاء به بخلاف الوصية ليس في صيغتها ما يقتضي الوجوب فلو قال  
 الشيخ المذكر في علة عدم التزامه لانه شبهه بالوعد والوعد لا يلزم الوفاء به لكان ان نسب وأولى فكان يقول  
 الله على صدقة أي صدقة واجبة لله واجبة على على طريق الوعد والله أعلم وما تقدم يسمى نذرا لانه لا يلزم  
 أي الذي لم يعلق على شيء ومقابلته النذر التام المعلق على حصول شيء وقد ذكر المصنف بقوله (ومن علق  
 النذر) أي نذر التبرر (على شيء) مرغوب فيه أو عنه (فقال) أي الناذر (ان شئني الله مريض) مثلاً أو ان  
 أعطاني الله مالاً أو لدا صالماً أو غير ذلك فالشفاء وما بعده أمر محبوب أو قال ان كفت شرع دوى (فعلى  
 كذا) أي ان أصوم أو أصلي أو أتصدق (بما التزمه لئكن) (عند) حصول (الشفاء) ففي التصديق

باللفظ هو لله على  
 كذا أو على كذا  
 فيلزمه الاتيان به  
 ومن علق النذر  
 على شيء فقال ان شفاء  
 الله مريض فعلى  
 كذا لزمه الوفاء عند  
 الشفاء

بأنه ما يطلق عليه اسم الصدقة بأن يكون محتولاً وفي الصوم يلزمه يوم لأنه لا يصح أقل منه وفي الصلاة يلزمه صلاة ركعتين لأنهما أهلها روى أبو داود والنسائي بإسناد عن شرط الشيخين أن امرأ ركبت الجمل فذرت أن يجأها الله أن تصوم فانت قبل أن تصوم فانت أختها أو بنتها التي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصوم عنها ولم أر غير من نذر التبر بقبضه أي المتبر والمعلق شرع يذكر نذر الباج ولا يشترط فيه اسلام قبضه ولو من كافر فقال (ومن نذر) شيئاً كان (على وجه) أي طريق (الباج) بفتح أوله وهو القاضى في انصومه أي التطويل بقبضه وقوله (والغضب) هو نفس الباج وهو ما تعلق به بحث على فعل شيء أو منع شيء من فعله أو تحقيق خبر وقدين ذلك بقوله (فقال) أي الناذر (إن كنت زبدافعى) كذا أي صدقة أو صوم أو غير ذلك لمن أفرغ القرب وهذا مثال لما تعلق به بحث على الفعل فكان يقول الناذر عند انحصاره أن لم يدخل الدار القول بدليل هذا المثال ومثال ما تعلق به بحث على الفعل فكان يقول الناذر عند انحصاره أن لم يدخل الدار فعلى كذا أي صوم أو غيره مما تقدم ذكره ومثال ما تعلق به تحقيق الخبر كان يقول الناذر في حال الغضب أن لم يكن الأمر كما قلت فغنى كذا (ف) حيث (هو) أي الناذر (بالباج إذا كله) في المثال الأول ولم يدخل الدار في المثال الثاني ولم يكن الأمر كما قال في المثال الثالث (بين الوفاء) بما التزمه من الصدقة مثلاً (وبين) استخراج (كفارة عين) وستاق في بابه أو أتى أنه يتصرف بين ثلاث خصال العتق والأطعام والكسوة وقام خير الناذر في هذه الصور لأن كلامه يشبه التذمر من جهة أنه التزم بغيره لم يلزم بصل الشرع وبشبه العين من حيث أن المقصود من هذا النذر العين وهو الحث على فعل الشيء أو المنع من كراهة عين العين ولا يسبيل إلى الجوع عين موجبها ولا إلى تعطيلها فوجب التذمر ويعبر عن هذا النذر أيضاً بين الباج وعين الغلق بفتح الغين واللام بالقاف بعدهما وهو المقابل لنذر التبر كما تقدم (فان نذر) النقص (الحج) راكبا (ف) مثاقف ورجع ماشياً ونذر الحج ماشياً مثاقف (حج) حال كونه (راكباً) فاشارة إلى جواب أن الشرطية في الأول والثاني بقوله (أجرأه) الحج فمع ما وحسب له وسقط عنه فرض الاسلام (ووجب) عليه دم) كدم التمتع في كونه حراً ساقداً كما قال ابن المقرئ في أول النظم المشهور في دماء الحج

أربعة دماء حج تحصر أولها المرتب المقدس \* إلى أن قال أو كشي أخلفه

ناذره بصوم من وجب عليه في هذه الأفراد التسعة إن دما فقد \* ثلاثة في الحج وسبعة في البلد \* وأما وجب عليه الدم المذکور ولما قلناه في الأول تركه في الكوب المندور وهو قادر عليه وحج ماشياً وفي الثاني تركه المشى المندور وكوب هو قادراً بضاعى المشى فالدم على كل حال يلزمه كتركه المقات والفضيل في الأمر وسدعه فإن كان قادراً على الكوب في الأول وتركه حتى لا يلزمه مؤنة الكوب يكون آتما أيضاً وفي الثاني تركه المشى مع قدرته ورب فكون آتما أيضاً وان تركه النذير عجزاً فلا تلزمه عليه والدم لازم على كل حال كما سبق لأن العجز لا يسقط الدم وكذلك إذا تركه نسياناً لا يسقطه أيضاً لكن تركه إيقاظاً نسياناً وأمر من غير المقات ولم يعد إليه فعليه دم وإن لم يكن آتماً فالخامس أن الآثم يكون مع القدرة دون العجز فيجب على تاركه ما ذكرناه من الجزية في الأضحية وتقدم الكلام عليها في باب الحج (وان نذر) شخص (المضى) والاثبات (إلى الكعبة) أو إلى الحرم الشامل للحدود المشهورة أو إلى بقعة منه كالصفا والمروة أو إلى مسجد اتشف في حنى لأنه من الحرم أو إلى دار الخيزران ونذر الاثبات إلى دار أبي جهل لأجل قضاء حاجته من بول أو غائط لأنها جعلت إلا بمحلات تقضى فيها الحاجة ومثلها دار أبي لهب فكل دار من دور مسجد نذير كفار قرش جعلت هكذا وكل دار من دور الصبا بخصوصا خلفا لدار أشد من رضوان الله عليهم أجمعين جعلت مساجد يصلى فيها وتر أو قصدا للتمسك بها وعليها من الأجلال والأقار والهيبة ما لا مزيد عليه فإذا نذر أن يصل إلى دار من هذه الدور المذكورة (أو) نذر المضى إلى (مسجد المدينة أو) نذر المضى إلى (القصير) (القصي)

ومن نذر على وجه الباج والغضب فقال إن كنت زبدا فعلى كذا فهو بالباج إذا كلمه عين الوفاء وبين كفارة عين فان نذر الحج راكبا نحل ماشياً ونذر الحج ماشياً راكبا أجرأه وعليه دم وان نذر المضى إلى الكعبة أو مسجد المدينة أو الأقصى



وهو مسجد بيت المقدس فأشار إلى جواب أن الشرطية في هذه الصور بقوله (لزمه) ما التزمه من الذهاب إلى ما نذره علا بقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه وإذا لزمه الاتيان إلى ما ذكر (فوجب) عليه (أن يقصد الكعبة) في صورة نذره الاتيان إليها حال كونه متلبسا (بجيج أو عمرة) وإن كان الناذر في أرض الحرم لأن ذلك هو المقصود شرعا بالاصالة من اتيان الحرم فصار محمولا في عرف الشرع عليه أى على ذلك التسليم بجيج أو عمرة (و) لزمه (أن يصلي في مسجد المدينة) في صورة نذره أن يصلى إليه (أو) أن يصلى في المسجد (الأقصى) في صورة نذره أن يصلى إليه (أو) أن يعتكف في كل منهما لامتيازهما عن غيرهما من بقية المساجد بزيادة المزية عليهم فهو مخير فيما بين الصلاة والاعتكاف وهذا هو المقصود منهما أى من المسجد المذكورين وإنما تخير بين الصلاة والاعتكاف لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى أى وكل منها يقصد بالشدة المذكور (وإن) نذر المضى إلى غيرها (أى غير هذه الثلاثة من) بقية (المساجد) كمسجد الأزهر ومسجد سيدي أحمد البدوي وهكذا كالأمر في دمشق الشام وغير ذلك (لم يلزمه) المضى إليه أى إلى ذلك الغير لأنه ليس في قصده قرية وقد صرح كاتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام والأقصى ومسجدى هذا وقد أخذ بظاهر ذلك الشيخ أبو محمد الجوينى فافق بالمتنع من شد الرحال إلى غيرها وروى عما قال أنه يحرم قال ولده أمام الحرمين والظاهر أنه لا يقرى فيه ولا كراهة قوله قال الشيخ أبو على ومقصود الحديث بيان القرية بقصد المساجد الثلاثة أى أن الوصول إليها يكون فيه قرية وليس المقصد أنه يمنع الشد إلى غيرها لأن الحديث المذكور لا يدل على أنه لا تنزى زارة الأولياء لأن المقصود زيارة المكيين وهو الولي لا المكان كما هو المراد من الحديث ولكن أنت خبير بأن الظاهر أنه إن لم يكن حراما بظاهر النبي يكون مكروها والحق مع الشيخ لأمع ولده فأمل (ومن نذر صوم سنة بعينها) فينبذ يقال في حقه (لم يقض أيام العيدين و) أيام (التشريق و) شهر (رمضان وأيام الحضر و) أيام (النقاس) لأنها مستثنى من أيام السنة شرعا ولو لم يستثنى هولاء لا يجوز صيام العيدين ولا أيام التشريق للنهي عن صومها ورمضان لا يقبل صوم غيره ويجب على الحائض والنفساء ترك الصوم عند عروضا عليها (ومن نذر صلاة لزمه ركعتان) لأنها أقل ما يجزئ (أو) نذر (عشرة أجزأه) في ذلك (ما يقع) أى يطلق (عليه الاسم) أى اسم العتق على أى وجه كان صغيرا أو كبيرا ذكرنا كل أو اثنين ولو معيا مسلما أو كافرا لأن كل واحد من هذه المذكورات متحقق فيه اسم العتق والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وتم الجزء الأول من كتاب فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك ويليهِ

الجزء الثاني وأوله كتاب البيع

لزمه فوجب أن  
يقصد الكعبة  
بجيج أو عمرة وأن  
يصلى في مسجد  
المدينة أو الأقصى  
أو يعتكف وإن نذر  
المضى إلى غيرها من  
المساجد لم يلزمه  
ومن نذر صوم سنة  
بعينها لم يقض أيام  
العيدين والتشريق  
ورمضان وأيام الحضر  
والنقاس ومن نذر  
صلاة لزمه ركعتان  
أو عتقا أجزأه ما يقع  
عليه الاسم









Bibliotheca Alexandrina



0501704